## الموادالاللالله

متيادي المحكمة الإدارنية العليكا وغذاك الصفية العمومية ضام 1981 . ويتمام معا

المتراود

الماراد المتالية الم

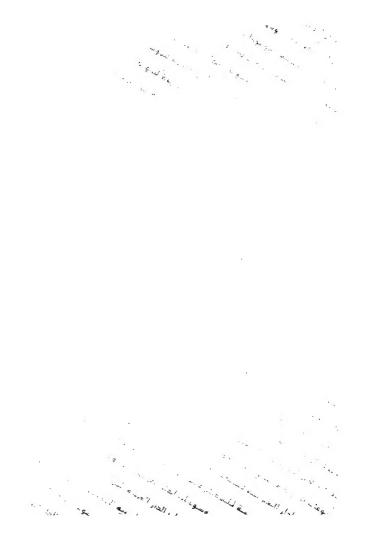
March in

الخيج السادس عشرم

INTERVED



لل الدارلوق المركز على ومتعانكها الماس. عادة وعاد على دريه عادة ٢٩٣٦ من ٢٩٣٦ م



### الدار العربية للموسوعات

دسن الفکھانس ــ محام تأسست عام 1929

الدار الوحيدة التي تخصصت في أصدار

الموسوعات القانونية والإعلامية

على مستوى العالم البعريس

ص . ب ۵۶۳ ـ تليفون ۲۹۳۶۳۳

ص . ب ۷۵۱ – سیکون ۱۱۱۰ م

# الموسوعةالإداريةالذيثة

متبادئ المحكمة الإدارتية العلياً وفتاوى الجمعية العموسية مندعام ١٩٤٦ ـ ويمتعام ١٨١٨

مخت إشراف

الأستادث للفكهائي

لدكتورنعث عطية نائبه رئيس مجلس الدولة

الجن السادس عيش

الطبعة الأولى

بسمالة الحتالام وقائد المحمد وقائد المعتال اعتاما المقالكة والمؤمن ورسولة والمؤمن وال

## تعتديم

الداد العتربة الموسوعات بالمت الهمة المن قدمت خلال المتحاثر من دبع فترت مضى العديد من الموسوعات القانونية والإعلامية على مستوى الدول العربة .

يسعدها أن تقدم إلى السادة رجال القانون في معتر وجميع الدول العربة هذا العمل المحديد في معتر وجميع الدول العربة هذا العمل المحديد الموسوعة الإدارية العلياء مشاملة مبادئ المحكمة الإدارية العليا منذعام مهاه منذعام مهاه وفتاوى الجعية العمومية منذعام مهاه

ودلك عنى عسام ١٩٨٥ ارجومن الله عــزوتجــل أن يحـُوزالقتبول وفقناالله جميّعًا لما فيه خيراً مُستنا العرّهبيّة .

<u>حــالفكها</u>فت

## بوقنسوعات الجسؤه المنسائس عثر

\_\_\_\_

ثم

ديوان الغسوسية

ديوان الموظفين

رشابة ادارية

\_\_\_\_\_

رسوب وظيفى وتصعيع أوضاع العابلين

نسسه

ری وصرت

سحل تجسارى

سر المهتسسة

سلك تجساري

مسلك دبلوماسي والتصملي

.....وق

سسسيامة

ســـيارة

استخصية معشوية

شرط ماتع من التضرفة

#### منهدج ترتيب محد ويات الموسوعة

بويت في هذه الموسوعة المبادىء القانونية التي قررتها كلم من المحكمة الادارية العلية والتجيعية العيوبية: لقسمى الفتوى والتشريع وسن قبلهمها قسم الراى مجتمعه منذ انشهاء مجلس السنهلة بالقهانون رقسم ١٩٢٠ السينة ١٩٤٦ م

وقد رتبت هذه المبادىء مع ملخص للاحكام والفتاوى التي ارستها ترتيبا البجديا طبقا للهوضوعات ، وفي داخل الموضوع الواحد رتبت المبادىء وملخصات الاحكام والفتاوى ترتيبا منطقيا بحسب طبيعة المادة المجمعة والمكاتات هذه المادة المبويب ،

وعلى هدى من هذا الترتيب المنطقى بدىء — قدر الاسكان — برهدد البادىء التى تضيفت قواعد علته ثم أصعتها البادىء التى تضيفت تطبيقات أو تتصيلات ، كما وضعت المبادىء المقاربة جنبا الى جنب دون تقيد بتاريخ صدور الاحكام أو القتاوى ، وكان طبيعيا أيضا من ينطلق الترتيب بالمبادىء في اطار الموضاوع الواحد ، أن توضع الأحكام والنتاوى جنبا الى جنب ما دام يجمع بينها تبائل أو تشابه يقرب بينها دون فصال تحكمى بين الأحكام في جانب والفتاوى في جانب آخر ، وذلك مساعدة للباحث على سرعة تتبع المسكلة التى يدرسها والوصول بأعمر السبل الى المبادى غناوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع على حد سواء ، وكثيرا ما تتلاقى الإحكام والفتاوى أو تتقارب عند رأى واحد ، بل حتى على وجد أسترض بينها فين المهيد أن يتعرف القارىء على هذا التعارض تسوا من ما مترته المومية في ناحية وما قررته الجمعية المهومية في ناحية المؤخه الحكة من يبدى، وما قرن يبدى وما قرن يبدى وما قرية المحمية المهومية في ناحية أخرى ،

ولما كانت بعض الموضوعات تنطوى على مبادىء عديدة ومتشرحية ارساها كم من الأحكام والفتاوى فقد أجريت تقسيمات داخليسة لهدفه الموضوعات الى نصول وفروع وزعت عليها المبادىء وما تعلق بها من فتاوى واحكام بحيث يسمل عملى القارىء الرجوع الى المبدأ الذي يحتاج اليه .

وقد ذيلت كل من الأحكام والفتساوى ببيانات تسسهل على البساحث الرجوع اليها في الإصل الذى استقيت منه بالمجموعات الرسمية التى داب المكتب الغنى بمجلس الدولة على اصدارها سنويا للاحكام والفتاوى ، وان كان الكثير بن هذه المجبوعات قد اضحى متعذرا التوصل اليها لتقادم العهسبها ونفاذ طبعاتها . كما أن الحديث من الأحكام والفتاوى لم يتسن طبعها الى الآن في مجلدات سنوية . مما يزيد من القيمة العملية للموسسوعة الادارية الحديثة ويعين على التفانى في الجهد من أجل خدمة عامة تنبثل في اعسلام الكافة بما ارساه مجلس الدولة ممثلا في محكمته الادارية الطيسا والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع من مبادىء بهندى بها .

وعلى ذلك نسبلتقى القارى، في ذيل كل حكم أو نتوى بتاريخ الجلسة التى صدر فيها الحكم والفتوى ، ورقم الطعن أمام المحكمة الادارية العليا التى صدر فيها الحكم ، أو رقم الملف الذى صدرت الفتسوى من الجمعية المعموبية أو من قسم الرأى مجتمعا بشأنه ، وأن تندر الاشارة الى رقم الملف في بعض الحالات القليلة غسيلتقى في ذلك الفتوى بدلا من ذلك بالرقم الذى صدرت فيه الفتوى الى الجهة الادارية التى طلبت الرأى وتاريخ التصدير .

وفى كثير من الاحيان تتارجح المجبوعات الرسبية التى ننشر الفتاوى بين هذين البيانين الخاصين متشير تارة الى رقم ملف الفتوى وتشسير تارة الحرى الى رقم الصادر وتاريخه .

#### وبنسال ناسك :

( طعن ١٥١٧ لسنة ٢ ق ــ جلسة ١٢/٤/٢٥١ )

ويعنى ذلك حكم المحكمة الادارية الطيسا في الطعسن رقمهم ١٥١٧: المسمنة ٢ ق الصادر بجلسة ١٣ من ابريل ١٩٥٧ .

#### حشال شان:

(ملف ۲۸/٤/۲۷ - جلسة ١٤/٢/٨٧٢١)

ويتصد بذلك الفتوى التي أصدرتها الجمعية العبوبية العسمي الفتوي والتشريع جلسة ١٤ من يونيه ١٩٧٨ بشأن الملف رقم ٧٧١/٤/٨١ .

#### مثال آخر ثالث :

( منتوى ١٣٨ ـــ في ١٩٧٨/٧/١١ )

ويتصد بذلك نتوى الجمعية العبوبية لقسمى الفتوى والتشريع التي صدرت الى جهة الادارة طالبة الفتوى برتم ١٣٨ بتاريخ ١٩ من يوليسة ١٩٧٨ م

كما سبجد القارىء تطبقات تزيده الملها بالموضوع الذى يبعشه و ومض هذه التعليقات يتعلق بفتوى أو حكم و وعندئذ سبجد التطبق عقبه الحكم أو الفتوى المطق عليها و وبعضها يتعلق بالموضوع برمته أو بلكتر من فتوى أو حكم بداخله وعندئذ سبجد القارىء هذا التعليق في تهلية الموضوع وعلى الدوام أن تحمل التعليقات أرقاما مسلسلة كما هو متبع بشأن المبلدىء المستخلصة من الفتاوى والاحكام المنشورة و

وبذلك نرجو أن نكون قد أوضحنا القارى، المنهج الذى يجدر أن يتبعه في استخراج ما يحتاجه من مبادى، وتطبقات انطوت عليها هذه الموسوعة ولا ينوننا في هذا المقلم أن نذكر القارى، بأنه سوف يجد في ختلم الموسوعة بيانا تفصيليا بالاحالات ؛ ذلك لتطلق عديد من الفتاوى والاحكام باكتسر من موضوع ؛ غاذا كانت قد وضعت في أكثر الموضوعات ملامية ألا أنه وجب أن نشير اليها بناسية الموضوعات الاخرى التي تبسها الفتوى أو الحكم مهروب أو بعيد .

وافه ولى التـــونيق



6.3

#### قاعسدة رقسم (١)

#### المسلما :

القانون رقم ۱۷۸ أسنة ۱۹۸۰ بتنظيم عبليات جمع وتضرين وتوزيع الام ومركبسته بقابل عملية اعطاء أقدم ألى المريض ويسستحق ألى مركسز السدم في الحالة أقتى يقوم فيها طبيب من أطبساتم بهدده العبليات تبت خسارج لهذا الطبيب سد لا يفير من هذا النظر أن هذه العبليسات تبت خسارج مركز نقل السدم أو أن أنطبيب الذي قام بعبليات اعطاء أأسدم مرخص لسه بمسزاولة المؤنة من الخسارج ما دام قد أم يثبت أنه قسدم طالبا لاجسراء هدده العبليات بعسفته الشسخصية .

#### ملخص الفتوى:

يسين من تقصى القواعد المنظهة لهسدة المؤضوع أن القاتون رقم 17% اسنة 1970 بتنظيم عبليات جمع وتخزين وتوزيع السدم ومركباته ينص في المسادة (1) على أنه « لا يجوز القيام بعبلية من عبليسات جمسع أو تخزين أو توزيع الدم ومركباته ومشتقاته ألا في مركز خاص يصد لسذلك بعد الحصول على ترخيص من وزارة الصسحة العبوميسة . ولا يصرفه هذا الترخيص المهيئات المامة أو الخاصة التي يدخل في اختصساصها التيام بالعبلسات المشار البها أو لطبيب من الأطبساء البشريين ، وكجب أن متوافر في المركز الخاص المواصفات والاستراطات التي يصدر بها قرار من وزير المسحة العبوميه التنفيذي ، ويتمين أن يتسولي ادارته طبيب من الأطبساء البشريين ، » ويتمين في المادة (٨) عبلي أن « يمسدر وزيس المسحة القرارات اللازمة لتنظيم اجراءات عمليات جمع وتخسرين وتوزيسع الدم ومركباته ومشبقاته وتحديد الجهسة التي تقوم بصرف التراخيص وخصي التطسوعين والنطبيات الواجب اتباعها في نقل الدم والمروط التي يجب

بن تتوافر في المتطوع ومكافات الشطوعين وأثبان الدم ومركباته ومشاقاته بعد الخذرائ مجلس مراقبة عمليات الدم . » وتنفيذا لهذا الحكم اصدر وزير السحة القراد رقم : 10 السنة 1911 متضمنا شروط اجراء عمليات الادماء وعمليات اعطاء الدم فنص في المادة (٣) على أن « يراعي في نقال السدم التعليات الآتياة : شروط اعطاء السدم :

ال يجب أن يقوم باعطاء الدم طبيب متمرن في مركز مرخص له .

٢ -- عنجب اجراء عفلية عجليس جهره الفجاجة عدم الريض بواجهلة اللماسيين .
 اللماسيين .

٣ ــ يجب اعطاء الدم بإجهازة معتبة بها مرشح بشرط أن يبقى الطبيب بجوار الريض طوال مدة نقل الدم مع تسجيل كل اللاحظات عن حالث على البكاتة الرغة بالزنجاجة » .

ونظم في المسادة ( ٦ ) أثبان الدم ومشتقاته منص على أن « ثبن السدم ومشتقاته يكون بالمثلث الآتيسة :

٥٠٠ سم؟ ( ) ٣٥٠ قرشا تسليم مركز نقل الدرب فيها جهاز الإعطاء .

۲۰ \_ ن: ۵۰ محمی ( ) مومیس مسلم مرکز نظرش تسلیم مرکز : المنابع مازان تسلیم مرکز : نظرتالد می نظرتالد المنابع الانالات المنابع المنابع الانالات المنابع المنابع

٣ ـــ ٣٥٠ بسم؟ ( ) سمور. ٢٥٠ قرشا تسليم بعركز
 يقل الدم بنا بنها جهاز: الإعطاء .

 ٢٠٠٠ ترش تسليم مركزا )سعر ٣٠٠ ترش تسليم مركزا تش الدم بنا ديها جهان الاضلاء ،

» एकुं स्माप्तः विविधानम्बर्धाः विविद्यान्ति । विद्यानिक स्विधानिक स्विद्यानिक । अक्षित्रके विविद्याने वोर्ट्यानिक स्विद्यानिक स्विद्यानिक स्विद्यानिक । بَ وَمُعَلِقَةً لِلهِم طِبِيب مِن مِركِزا مَقِل الدم بِاعِطِاء الدم الحريف يحمسل بالإضافة إلى المن الموارد ذكره في البنود ١ ٢ ، ٣ ، كَبْ مِنْ م ٢ ، لا يَرْش ،

ومن حيث أنه بيين من هذه النصوص أن المشرع أدراكا منه لما لماليسات تقل الدم من أهبية في العلاج والإسعاف والطواريء وتقديرا لما لها من خطر على حياة المرضي والمتطوعين ، وضع نظالها دقيقا المراحل التي يتم بها نقل الدم ، ابتداء من عبلية الفصاحد أو الإدماء أي أحسدا السدم من المتطوعين إلى عملية أعطاء الدم الى المرضى ، وضاحات الإحسام تطبيق هذا النظام قصر عمليات جمع الدم وتخزينه وتوزيعه على مراكز خاصاحة برخص المالي في ذلك من وزير المسحة ، أما عملية أعطاء الدم إلى المريض غلم يتصرها على مراكز نقل الدم مكتميا يتحديد الشهوط اللازمة الإجرائها ، وبتحديد الشهوط اللازمة الإجرائها ، وبتحديد المتهالي الذي يؤدي عنها إذا قام بهارطبيب من مركز نقل الدم .

وبن حيث إن منهوم هبذا النظام أن المتابل الذى حدده المشرع لعباية اعطاء الدم إلى المريض يستجق إلى مركز نقل الدم في الجالة التي يقوم فيها طبيب من أطبائه مهذه العملية ، والا يستجق لهذا العليب ، ذلك أن المشرع لم يمن بتنظيم الملاتة بين مركز نقل الدم وبين الأطباء العالماين به ، فهدده علاقة يحكمها عقد العمل البرع بينهما ، كما لم يمن بتنظيم العبلاقة بسين الطبيب بمنعته الشخصية — وبين المرضي أو المهتشفيات التي تتعسامل معمه لان الطبيب في هذه الحالة يعارس مهنة هرة يتضع تقدير اتعابه المرع بتنظيم العلاقة بين مركز نقل الدم وبين التعلق بيزاهلة بالهنة ، وأنسا عنى المرع بتنظيم العلاقة بين مركز نقل الدم وبين التعليان معه ، فصيد إثنان من المركز تأثيبته ) كما حد بهنال النهاب الإنهابية التي تبدريطلب من المركز تأثيبتها ، وهي توصيل الدم الي الجهة والبلاية في واعطاء السدم من المركز تأثيبتها ، وهي توصيل الدم الخيات الإنهابية في واعطاء السدم من المركز تأثيبتها ، وهي توصيل الدم المراجعة والبلاية في واعطاء السدم طلبسريض ، ومن ثم غان مقسليل هذه الشيهات بوابيها والها من المركز ، الما المهندية بينوان عن جهودهي وفعا للعلاقة التي ترطيع ماله كذه المراجعة المنافة المنافة المنافة المراجعة والمراجعة عليا المراجعة المراجعة من المركز بالمربعة عنوان عن جهودهي وفعا للعلاقة التي ترطيع ماله كذا

ومئ حيث الله تطبيقيا لقلك ، ولما كان بيسين من وقائع الدسالة المعروضة أن السيدين الطبيبين . . . . و . . . . قاما بعمليات اعطاء الدم

لرضى بعض السنشفيات التي تتعامل مع مركز نقل الدم بمعهد البحسوث الطبية بالاسكندرية ، بوصفها طبيبين بهذا المركز لا بوصفهما طبيبين خاصين يزاولان المهنة في غير اوقات العمل الرسمية ، يدل على ذلك اقتران عمليات اعطاء الدم التي قاما بها بشراء الدم من المركز الذي يعملان بـــه مع خلو طلب شراء الدم ونقله ... على ما كشف عنه الجهاز الركزي للمحاسبات من تحديد الطبيب الذي يقوم بعملية اعطاء الدم ، ولا يقسدح في ذلك أن هذه المهليات تهت خارج مركز نقل الدم لأن هذه العمليات تتم في الفالب في حالات لا تسمح بنقل المريض الى المركز ، ومن ثم فالمفترض أنها لا تتسم داخله ، كما لا يقدح منه أيضا أن هذين الطبيبين مرخص لهمسا بمسزاولة المونة في الخارج ما دام لم يثبت انهما طلبا لاجراء هذه العمليات بصفتهما الشخصية لاتهما كاتا بمارسا عسلاج المريض الذي نقل اليه السدم ، ولا يجدى التحدى في هذا المقام بالشهادة المقدمة من مستشفى المواسساه ففضلا عما أثاره الحهاز المركزي للمحاسبات من شك حول هذه الشهادة ، من حيث علاقة أحد هيذين الطبيين بتلك المستشفى ومن حيث سيعيهما للحصول على شبهادة مماثلة من كل من المنتشفي الابطسالي والمنتشفي التبطى ورفض هاتين المستشفيين لهذا الطلب فضسلا عن ذلك فإن تكييف الملاقة بين المستشفى وبين طبيب مركز نقل الدم يتوقف على وقائع الحسالة المعروضة ولا يكنى التدليل عليه شهادة تقدم من أحد اطهراف هذه العلاقة .

ومن حيث أنه لا وجه لما يبديه كل من الطبيين المذكورين من أن عبلية اعطاء الدم الى الريض لبست من المهام المنوطة بهما بيوصفها طبيبى مركز نقل الدم لأن مهمتهما تقتصر على جمع الدم وتخزينه وتوزيمه دون أعطالت المريض ، لا وجه لهذا القول لأن الواضح من الحكام قسرار وزير المسحة رم ١٥٠ لسمة ١٩٦١ المسسار اليه أن عملية اعطاء السدم للمريض من العمليات التي يجوز أن تطلب من مركز نقل الذم ، ومن شم نظم المسال الذي يسمستحق في حالة اجرائها ، ولما كان الطبيبان المذكوران هما الطبيبين المذكورة ، غانه يسكون الوحيدين بمركز نقل الدم بمعهد البحوث الطبية بالاسسكادرية ، غانه يسكون

منوطا بهما جميع العمليات الفنية التي يختص بها اللركز ومنها عمليسة اعطاء السدم للمسسريض .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه لا الحقية للمسبدين

الطبيبين . . . و . . . في نقاضي مقابل اعطاء الدم للرضى المستشه خيات التي يتعسل معها مركز نقل الدم الذي يعملان به به

ر بلك ٢٨/٤/٦٦ ـ جلسة ١٢/٢/٢٧٢) .

ديسوان الاوقساف الخصسوصية

### نيسوان الأوقساف المصسوصية

#### قاعسدة رقسم (٢)

#### السيسا:

عدم اعتبار ديوان الاوقاف الخصوصية فرعا من الحكومة أو مصسلحة تابعة لها أو مؤسسة عامة — سرد لبعض الاحكام الخاصة بموظفى الحكومة والتي تسرى على موظفى هسذا النيسوان ه

#### ملخص الحكم:

أن ديوان الأوقاف الخصوصية كان يتمتع بذاتية مستقلة ، وينحسر نشاطه في تولى ادارة الأوقاف الخسيرية المختلفة المسادر ، الواقعة نحت مظارة الخديوي ومن خلفوه من بعده ، وهي التي كان بشرف عليها منتسين من الوظفين : فئة تقوم باستفلال اعيان الوقوفة ويتقاضى رجالها مرتباتهم من ربع الوقف باعتبارها حزءا من المم وغات ، وأخرى تعمسل في مسركز الديوان لساعدة الفاظر في ادارة هذه الأوقاف ، ويستادي اربابها مرتباتهم من أجر الفاظر ٤ وكان هذا الديوان ينفرد بهيزانية خاصة مستثلة لا مسلة لها بميزانية الدولة العليا . وبهذه المثابة ، كان يرعى مصالح خاصة معينة ، ولم تنوافر له من المتومات والخصائص ما تجعيله فرعا من الحسكومة أو مصلحة تابعة لها أو مؤسسة من المؤسسات العامة ، ولا يغير من طبيعتب القاتونية هذه صدور أوامسر أو لوائسح تقضى بأن تطبق على موظفيسه ومستخدميه النظم والقواعد المتبعة في بعض مصالح الحكومة بشأن موظفي الدولة ؛ أو بأن يعامل موظفوه بأحكام قانون المعاشبات اللكية ، أو بالأحكام الخاصة بتسوية المعاشات والمكافآت للموظفين والمستخدمين الذين لهم مدة خدمة دائمة في الحكومة ، أو تكون اللحنة المالية بمحلس النواب رأت بحلستها المنعقدة في ١٤ من اغسطس سنة ١٩٥١ معاملة موظفي ديوان الأوقاف الخصوصية الملكية اسوة بموظني وزارة الأوقاف عند نقلهم لوزارات الحكومة

ومصالحها تحقيقا للمدالة في المساواة بين موظفين متساوين في العمل ويؤدون واجبهم في ظل النظم واللوائم الدُّكونية"، أو كون مجلس الوزراء أصدر بجاسته المنعقدة في ٦ من ينابر سنة ١٩٥٢ قرارا بالوافقة على أن يكون نقل موظني الأوقاف الخصوصية الملكية بحالتهم من حيث الدرجة والماهية مسع الاحتفاظ بأتدبيتهم في درجاتهم ومواعيد علاوأتهم ، ومن يكون منهم مثبتسا يحتفظ له بجالة التثبيت اسموة بموظفي وزازة الأوقساف ، على أن يطبقه: ذلك على من سبق نطهم من الأوقاف الخصيوصية اللكيسة أو من مسينقلون منها الن وزارات الحسكومة ومصالحهسا ، وذلك وغقا للأحكام الواردة بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ الخساص بالتواعد التي تتيع عند حسساب مدد الخدمة السابقة في الاقدمية وتحديد الماهية ، تأسيسا على أن ديوان الأوقاف الخصوصية المشار اليه يطبسق على موظفيه الكادرات التي تصدرها الحكومة منذ سسنة ١٩٢١ وأن به درجات مسائلة للدرهات المخصصة لوظفي الحكومة \_ لا يغير ذلك كله من حقيقسة وضع الديوان المذكور ، ذلك أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من ينساير سنة ١٩٥٢ انما صدر لحكية معينة وفي مجال محدد تطاته بالفاية من هدده الحكمسة ٤ واستحدث بالنسبة الى ماضى خدمة موظفى ديوان الاوقاف الخمسوصية التدبية اعتبسارية اقامها على تشبيه النبوان المذكور بالهيئات الحكوجسة في مقام ضم مدة هذه الخدمة للاعتبارات التي استند اليها ، قد اقتضى الأمسر صدور هذاا التوار بالحكم الذي تضمنه لانشساء الحق السذي نص عليه والذي لم يكن بثبت لكويه من علقاء ذاته لولا ما قضى به القرار المسار اليه من تسوية في المعاملة بين موظفى الديوان وموظفى وزارة الأوتساف على أساس التشبيه الذي ذهب اليه ، وبن ثم غلا يجوز أعبال أثره الا في خصوص ما صدر بشائه ، أي نيها يتعلق بضم مدد الخسمة السابقة مُحسب ، دون مجاوزة هذا التصد إلى اعتبار الديوان هيئة حكومية ،

( طعن رقم ٩٦٦ لسنة ٢ ق ــ جلسة ١٩٥٦/١/٢٣ ) .

#### قاعسدة رقسم ( ۲ ﴾

: 12-49

## الوضع القائرني لتيوان الأوقاف المخصوصية اللَّفي • ولَحْص الحكم :

ان هذه اللحكمة سبق أن قضت بأن ديوان الأوقاف الغمسومية كان يهتم بذاتية مستقلة وينحصر نشاطه في الوابي ادارة الأوقاف الضميهة المختلفة المسادر الواقعية تحت نظيارة الخديوي ومن فلفسوه من معيده ، وكان هذا العبوان يتفرد بهيزاتية كاسبة مستقلة لا صغلة لهنا بهيزاتينية الدولة وبهذه المثابة كان يرعي مصالح فاسبسة مغينة ولم تتسوافر لسه مسن المتسومات والخصائص ما يجعله فرعا من العكومة أو مصسلعة تابعسة لهسا أو مؤسسة من المؤسسات العامة ولا يقير عسن طبيقته التاتونيسة السده صدور أوامر أو لوائح تقضى بأن تطبق على موظفيسة ومسستخدميه التظسم والقواعد المتبعة في بعض مصالخ الحكومة بشبأن موظفني السدولة أو بسأن بعامل موظفوه بأحكام تاتون المعاشات أو بالأحكام الكامسة مسوية الماشسات والكائات للموظفين والمستقدمين القبن لهم مدة ختمة دائمة في الحكومة أو كون اللجنة الماليسة بمجلس النسواب رأت بجلستها المنعقدة في ١٤ من اغسطس سنة ١٩٥١ معاملة موظفي ديسوان الأوقساف الخصوصية الملكية اسوة بموظفى وزارة الأوفساف عنسد نتلهسم لوزارات الحكومة ومصالحها تحقيقا للعبدالة والمساواة من موظفين متساوس في العمل ويؤدون واجبهم في ظل النظم واللوائح الحكومية او كون مجسلس الوزراء أصدر بجلسته المتعقدة في أ من بنابر ١٩٥٢ ترارا بالموافقة عبلي أن يكون نقل موظفى الاوقاف الخصوصية الملكية بخالتهم من حيث ألسدرجة والماهيسة مع الاحتفاظ لهم بالدميتهم في درجاتهم ومواعيد علاواتهم ومسن يكون منهم مثبتا يحتفظ له بحسالة التثبيت اسوة بموظمني الاوتاف على ال يطبع ذلك على من سعبق نتلهم من الاوقاف الخصوصية الملكية أو من سينقلون منها الى وزارات الحكومة ومصالحها وذلك طبقا للاحكام الواردة بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ من مايو ١٩٤٧ الخاتس بالعواعد اللهي

(17 - - Tp)

تتبع عند حساب مدد الخدمة السابقة في الاتدمية وتحديد اللاهيسة وذلك تأسيسا على أن ديسوان الاوقساف الخصسومية المشار اليسه يطبق على موظفيسه الكادرات التي تمسدرها الحكومة منذ سسنة ١٩٢١ وأن بسه درجات مماثلة للدرجات الخصسصة لموظفي الحكومة سلا يغير ذلك كله من من ينساير سنة ١٩٥٦ أما صدر لحكمة معينة وفي مجال محدد نطاقه بالغابة من ينساير سنة ١٩٥٣ أنما صدر لحكمة معينة وفي مجال محدد نطاقه بالغابة من هذه الحكمة واستحداث بالنسبة الى ماشي خسدمة موظفي ديوان الاوقاف من الخصوصية أقدمية اعتبارية أتأمها على تتسببه اليوان المستقد البهسات الحكومية في مقام ضم مدة هذه الخدمة للاعتبارات التي استقد البهسا وتسد التنفي الأمر صدور هذا القرار بالحكم الذي تضمنه الاتشاء الحسق المشار المشاء الحسق المشار البه من تمسوية في المسابلة بين موظفي الديسوان ومظفي وزارة الأمواف على اسساس التشبيسه الذي ذهب اليه ومن شم قلا يجسوز اعمال اثره الا في خصوص ما صدر بشأنه دون مجاوزة هذا القصد الى اعتبار الابدوان هيئة حكوميسة ،

( طعن رقم ١٣٩٠ لسنة ٦ ق ــ جلسة ١٣٩١/١٢/١٢ ) .

#### قاعسدة رقسم ( } )

#### 

نص القدرار بقانون رقم 114 اسنة 1909 على تصحيح ما تم في شان نقل موظفى ديوان الاوقاف الخصوصية بحاقتهم الى وزارة الاوقاف -- سريان هذا الحكم باثر رجمى -- اسفى ذلك واثره بالنسبة قطمن احد موظفى خاوزارة في قرار صادر بترقية بعض موظفى الديوان المستكور قبل مسحور حسفا القسسانون -

#### ملخص الحكم:

ان المسادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحسدة بالقانون

رتم ١١٨ لسنة ١٩٥٩ مشأن موظفي ديوان الأوقاف الخصوصنية المكيسة سابقا قد نصت على أن « يعتبر صحيحا ما تم في شأن نقل موظفي ديــوان الاوتناف الخصومية الملكية سابقا الى وزارة الأوقساف بحالتهم من حيث الدرجة والمرتب والاحتفاظ لهم بأقدميتهم في درجاتهم ومواعيد علاواتهم ا ويبين من مراجعة المذكرة الإيضاحية لهذا القانون أن الشارع أنما أراد استمادة الحكم الذي كان قد استحدثه قرال مجلس الوزراء في ٦ من ينسلير سنة ١٩٥٢ ثم الفته احكام القانون رقسم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشسأن نظام موظني الدولة طبقا للتنسير السليم الذي اعتنقت احكام القضاء الاداري ولهذا ارتأى الشارع معالجة هذا الوضع فأبقى - سيجب القسانون المذكور على مراكز هؤلاء الموظفين المذين نقلوا الى وزارة الاوقاف مسع الاحتفساظ لهم بأندبيتهم في درجانهم التي اكتسبوها خلال خدبتهم السابقة بديسوان الأوقاف الخصوصية حسبها قررها لهم قسرار ٦ من ينساير سسنة ١٩٥٢ ذلك أنه على أثر تنازل الملك السابق عن العرش تسررت وزارة الأوتساقه ضم موظفى الديوان المذكور - ومن بينهم المطعرن في ترتينهم - الى خدمتها اعتبارا من أول أغسطس سنة ١٩٥٢ ــ بحالتهم التي كانوا عليها وسلكتهم مع موظفى الوزارة بحسب تواريخ التدمياتهم في السدرجات القي كانوا يشغلونها بدبوان الأوقاف الخصوصية الملكية سسابقا ظنسأ منهسا ان أن القاتون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والتواعد الصادرة في ظله بتنظيسم ضميم مدد الخدمة السابقة قد أبطلت عمل القرار المذكور من ناحية جواز ضم المدة السابقة اذ استنت قوااعد أخرى لهذا الضم شرعها قاندون موظعي الدولة والقرارات المنفذة له . بيد أنه لما نبهتها احكام التضاء الاداري الى خطأ خطتها ، سبعت وزارة الأوقاف في حفظ مراكل هد؛ لاء الموظفين ضباتا لاستقرار احوالهم وحسن تفرغهم لأعبالهم وكان أن اسمتصدرت القانون رقم ١١٨ اسنة ١٩٥٩ ليعالج هذا الوضع بأداة التشريع كي تدفسع عن أفراد هده الطائفة الأشرال الناجبة عن تبعية الأوتاف الخمسوسية الوزارة الاوقاف تبشيا مع الاعتبارات التي أشار اليهما القانون رقم 17. لسنة ١٩٥٧ باحتساب مدة الخدمة التي تضاها هؤلاء الموظفون في ديسوات

المحموصية كالمة نيسا بتعلق بصندوق التهمين والماشسات ولهذا نص التادن رقم ١٩١٨ استة ١٩٥٤ في جادت الإولى على وجبوب اعتبار ما تم في شأن نقلهم الى وزارة الاوقاف بحالتهم صحيحا والاحتفاظ به بالتدييم في درجاتهم التي كانوا عليها عند نقلهم .

ولا حجة البنة فيما تحدي به الحكم الطعون فيه من أن القسرار ، عاتون رقم 11 السنة 190 الم يتضبعن نصا على الآثر الرجسى حتى ينسسحب حكيه على موظفين تم نقلهم في الول أغسطس سسنة ١٩٥٧ ؛ لان صسيعة الثانون المذكور قاطمة في تنظيم حاصل في المسائى ، فهو رجمي الاثر بحكم طبائع الاشسياء ، والمعبرة في دلالة المفاهيم التشريعية بالمسائى لا بالالفاظ والمبائى والتول بأن التسريع حال اثر — غضلا عن منسافاته لمخصائص القسائون ، من جهة جواز انسسجابه على المسافى ، هو تحكم صرف ياباه منطق التعديل الذي اراد أن يحدثه الشسارع ، كما تأماه أصول التفسير القويم ، أذ ليس من المستساغ أن يصدر تشريع بجواز حساب التدمية لموظفين تم نقلهم في المسافى الى وزارة الأوقساف بعد مفارقتهم ديوانا زال وجوده بتبعيته لوزارة الأوقساف ، الا أن يسكون رجعيا بالبداهة ، والقول بغير ذلك يهسدر مقصود التشريع وينسوت حكتسه .

ويترتب على ما سلف اعتبار اقدمية المطعسون في ترقيتهم وهسم من موظفى ديوان الأوقاف الخصوصية المقسولين الى الوزارة في السدرجة الثابنة المتوسطة مردودة الى ٣٠ من اغسلطس و ١١ من اكتسوير وأول توفيير و ٦ من نوفييسر سنة ١٩٥٠ في حين لم تبسدا اقتمية المدعى في تلك الدرجة الا من أول غبراير سنة ١٩٥١ وعلى هذا يسكونون جميعا أحسق من المدعى بالترقية هم وكاتمة من شملهم القرار المطعون فيه المسلور في ٦ من يوليه سنة ١٩٥٧ بالترقية الى الدرجة السابعة على أساس الاتجبية .

(طعن رقم ١١٥١ لسنة ٥ ق - جلسة ١١٢/١٢/١١) .

#### قاصدة رقام ( ٥ )

#### السيخا:

المُسْتَخَدُّمُونَ وَالْمُمَالُ النَّيِّنَ كَاتُواْ يَعْمُلُونَ بِدَيُواْنَ الْأُوقَافَ الْخُصُوصِية ثم الحقوا بوزارة الاوقاف بعد الفاء هذا الديوان — مركزهم القانون — اعتبار اوضاعهم الوظيفية معلقة حتى صدور قانون اليزانية رقم ٢٥٥ لسسنة ١٩٥٧ للسنة المللية ١٩٥٣/٩٥٢ الذي حسد وظافهم ودرجاتهم المالية المختلفة — حساب اعانة غلاء الميشسة للخدمة السسائرة منهم على اساس الراتب المحدد وهو ثلاثة حنبهات ،

#### ملخص الحكم:

ان المدعى حين نقل وزملاؤه الى وزارة الاوقاف لم يكن بميزانية هــذه الوزارة وظائف ودرجات توالجه هذه الكثرة الوافدة عليها من السستخدمين والعمال المتقولين اليها على اثر الفاء دبسوان الاوقاف الخصسوصية المقتضت الضرورة ان نظل اوضاعهم الوظيفية معلقــة ، وان تصرف لهــم الجورهم ومرتبانهم من الاعتبادات والوفورات وميزانيــة الديبوان الملغى ، اجورهم ومرتبانهم من الاعتبادات والوفورات وميزانيــة الديبوان الملغى ، المحدد مركزاهم القاتوني الا بصدور قانون الميزانيــة الديبوان الملغى ، المح 190٢ رقم 800 لسسنة 190٢ في 70 من ديبسمبر سنة 190٢ الذي حدد وظائفهم ودرجانهم الماليــة المختلفة ، ومن بينها درجة وظيفــة المدعى وسسائر زملائه من الخديمة السايرة ، وقد انطوى التحديد بالنسبة الى الفراد هذه الملقفــة على جمل راتبهم الشهرى ثلاثة جنيهات بــدلا من الراتب الضئيل الذي كان العالمون بكادر الخدمة السايرة يحصلون عليه في ديوان الخاصة الملكية الملفى ، غالمدعى بهذه المثابة يعتبر معينا بوزارة الاوقاف تميينا جذيدا اعتبارا من 70 من ديسمبر سنة 1907 ويسرى عليــه مــن شما ورد في قرار مجلس الوزراء الصاحر ق 7 من ينساير سسمة 1907

من أن المسال والخدمة السايرة الذين عينوا بمدد ٣٠ من نومبسر سنة. ١٩٥٠ يمنصون الاعانة على اساس اول مربوط درجانهم المعينين عليهسا نظرا لأن الاعانة تثبت على الماهيسات والأجسور الفعليسة ، وينبئي عسلي ما سسلف بياته لزوم نتبيت اعانة غلاء الميشسة على ثلاثة جنيهات ،اعتماره الراتب الشهرى والذي تحدد للبدعي وابثاله طبقا لقانون اليزانيسة عسن السنة المليسة ١٩٥٢ ــ ١٩٥٣ بالنسبة الى وزارة الأوتاف .

﴿ طعن رقم ٢٤٨١ أسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٣١ ) .

ديــوان المـــوظفين

## بيسسوان المسوطانين

### قاطندة رقبتم (٦)

#### المسيدا:

ديسوال المؤظفين ما القانون رقم ١٥٨ فسنة ١٩٥٢ بغنانه ما القصد من عبارة المسالح العامة الواردة به مالا تصرف الى الهيئات المخلك .

## ملخص الفتوى:

ان المادة الفقية من القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٦ الخساص بديسوان الموظفين نفس على أن يختص الديوان بها ياني :

الاشراف على تغيذ لوائح الوظفين .

٢ -- النظر في تحديد عدد الموظفين ودرجاتهم في الوزارات والمسالح المامة بقدر ما تقضوريه ضرورة المبل .

٣ -- وضع نظم الامتحانات اللازمة الثانيين. في وظ التناف الحسكومة ولتبسيرين المستوظفين .

\$ — مراجعة مشروعات ميزانيات الوزارات والمسالح المسامة والاعتمادات الأخرى نبيا يختص بالوظائف عددا ودرجة وغير ذلك من شئون الموظفين وابداء ما قد يكون لديه من ملاحظات عليها ، غاذا لم يؤخذ بهذه الملاحظات وجب ابلاغ البرلمان وجهة نظر الديوان .

٥ ــ اقتراح التشريعات الخاصة بالوظنيين . وعلى وجه العسوم يختص الديوان بالنظر في نظام العمل الحكومي ووضع الاقتراحات المؤيية لمنهان سير الاعمال على وجه مرض ، وله في سبيل ذلك كله ندب من يسرى بن موظفيه لاجراء الأبحاث اللازمة في الوزارات والمسالح العامة وحتى طاب البيانات التي يرى لزوما لطابها أ.

ولما كانت عبارة مصالح عامة تطلق في القانون الاداري على المسمالح التابعة للحكومة المركزية كما تطلق على المسالح العمومية ذات الشمسخصية الاعتبارية وهي الهيئات المحلية واللنشات ، نعاته يتعين للوقوف على المعني الذي قصده الشارع من هذه العبارة في قانون الديوان تقصى تاريخ انشساء الديوان ومهمته وأغراضه ، والذي يستخلص من استقراء التطور التثم سمر للنصوص في هذا المقام أن القانون رقم ١٩٠ لسنة ١٩٥١ بانشساء ديسوان الوظفين قد نص مراحة على أن اختصاص البيوان هي يحث شيئون الموظفين في الوزارات المختلفة . وأن عبارة الصالح العامة التي أضميفت الى النادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٢ ( المعدل للقسانون سالف الذكر ) لم يقصد بها أن يمتد اختصاص الديوان الى بحث شسئون موظفى الهيئات المحلية . يدل على ذلك ما جاء في مذكرته الايضاحية من أن اختصاصات الديوان في هذا المرسوم ، قساتون هي ذات الاختصياصات الواردة في القانون رقم ١٩٠ لسنة ١٩٥١ ، ومقتضى ذلك تفسير عبسارة « المسالح العامة » بأنها المسالح الإدارية التابعة لوزارات ، والمؤسسسات العامة أي المسالح الإدارية التي منحت شخصية معنوية ، وبعبارة اخسري « الأشخاص المطحية » التي تقوم بمهمة الوزارات في بعض اختصاصاتها .

ولما كانت اختصاصات الديوان المبينة في المادة الثقية من التاتون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٢ هي ذات الاختصاصات الواردة في المرسوم بقاتون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، فانه بجب تنسير نصوصه كما نسر نصوص هذا الآخير نيكون القصود من عبارة « المسللح العامة » الواردة في القاتون رقم ١٥٨ لسسنة ١٨٥٨ المسللح الدارية التابعة للوزارات والمؤسسات العامة .

ِ ﴿ غَتُوى ٢٩ سـ في ١٩/٤/١/٢٠ ) • `

## قاعبدة رقبم (٧)

البــــنا :

تقسم وظاقف ديوان الموظفين في الميزانيات المعاقبة الى قسسمين في وحدثين مستقلتين هما وظاف الديوان العام ووظاف مراقبي ورؤساء ووكلاء المستخدمين - استقلال كل من الوحدتين بوظائفه ودرجلته ... لا يتزاهم عند.. الترقية موظفو قسم منها مع موظفي للقسم الأخسر .

## بلخص الحكم:

ان ميزانية ديوان الوظفين ، بحسب اوضاعها التي استقرت عليه المنذ اللبنة الملية ١٩٥٣ - ١٩٥٤ ، انتظمت طائفتين من الوظفين ، تكون . كل منها وحدة قائمة بذاتها مستقلة عن الأخرى : اولاهما ، وحدة موظفى . كل منها وحدة قائمة بذاتها مستقلة عن الأخرى : اولاهما ، وحدة موظفى . الديوان العسلم ، والثانية وحدة مسراتين ورؤسساء ووكسلاء انسسام مستخدمي الوزارات والمسالح ، ومقتفى هـ ذا التقسيم ، الذي يقوم اساسا على اختلاف نوع وطبيعة المهل ، هو استقلال كل من الوحستين المشار اليهما بوظائفه بوظائفه نوع وطبيعة المهل ، هو استقلال كل من الوحستين ومنى كان الاحد كذلك غان كل من هاتين الوحدتين تنفرد — عند اجسراء حركة الترقيمة — بدرجانها ووظائفها التي لا يزاحم المراد الوحدة الاخرى . ووظفيها في الترتية الى الدرجات الشاغرة بهما ، غاذا خملت درجمة في احدى هاتمين الوحدتين غليس لوظفي الوحدة الأخرى اي حمق في الترقيمة اليها أو الأمل فيها ، اذ يقتصر حتهم الشروع على الترقيمة الى الدرجات الترتيمة الى الدرجات الترتيمة التي يتبعونها ، غلا امتراج ولا ادماج بينه درجمات الوحدين عند الترتيمة .

( طعن رقم ٧٧١ لسنة ٣ ق ـ جلسة ١٩٥٨/٧/١٢ ) .

#### قاعدة رقيم (٨)

#### المسلما :

اختصاصات ديوان الوظفين التصوص عليها في القانون رقام 19 السنة 1901 المحل بالرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة 1901 والرسوم بقانون رقم ١٩٥١ المسنة 1901 السنة 1901 السنة 1901 السنة الالقية من القانون رقم 170 السنة 1901 السنة مراقبي وبديري ورؤساء المستخدين ووكلاتهم بالوزارات والمالح ما عدا ديوان الماسبة اديوان الوظفين ودرج وظائفهم بميزانيته المساح ما عدا ديوان الماسبة اديوان الوظفين ودرج وظائفهم بميزانيته المساح ما عدا ديوان الماسبة اديوان الوظفين ودرج وظائفهم بميزانيته المستحديد والمالح ما عدا ديوان الماسبة الديوان الوظفين ودرج وظائفهم بميزانيته المستحديد والمساح ما عدا ديوان الماسبة الديوان الموظفين ودرج وظائفهم بميزانيته المستحديد والمساح ما عدا ديوان الماسبة الديوان الموظفين ودرج وظائفهم بميزانيته المستحديد والمساحديد والمساح

مجال مباشرة اختصاصات ديوان المؤطفين هو الؤزارات والمصالح التي تقوم عليها السلطة التنفيذية ﴿ رَوْسَاءُ الْشَعْتَمَانِ وَكَالُوْمَةُ بِمَجْلَسُ الْبَرَقَانُ ﴿ لَا يَتَبَعُونَ دَيُوانَ المُوطَفِينَ بَلْ يَتَبَعُونَ مَجَالَسُهُم ﴾ لا يقير من ذلك حل البرلمان والفاء الدستور ﴿ نَقَلُ وَظَيْفَى رئيس ووكيل المستضمين بمجسلس التواب الى ديوان المُوطَعِينُ لا ينتج الرّه الأربح تَقارِيح تَقادُه ﴿ .

## ملخص. التحكم:

في ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٥١ صدر القانون رقهم ١٩٠ لسسنة ١٩٥١ بانشاء ديوان الموظفين ، ثم عدل بالرسوم بقانون رقسم ٧٨ لسنة ١٩٥٢ ثم بالرسوم بقانون رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٥٢ ، وقد بينت المسادة الثانية منس القانون الأخير اختصاص-الديوان: كما يلي-: « أولا \_ الاشراف على تنفيد الوائح الوظفين ، ثانيا - النظر في تحديد عدد الموظفين ودرجاتهم في الوزارات والمسالح العامة بقدر ما تقضي به غاروزة العمل ، ثالثا ــ وضـــع نظــم الامتحاقات اللازمة للتعبين في وظائف الحكومة ولتمرين الوظنين . رابعا \_ مراجعة مشروعات ميزانيات الوزارات والمسالح العسامة والاعتمسادات الأخرى نيما يختص بالوظائف عددا ودرجة وغير ذلك من شهيئون الوظفين ، وابداء ما قد يكون لديه من ملاحظات عليها ، فاذا لم يؤخذ بهذه الملاحظات وجب ابلاغ البرلمان بوجهة نظر العيوان . خامسا ــ انتسرام التشريعات الخاصة بالوظفين . وعلى وجه العموم يختص الديوان بالنظر في نظمام العبل الحكومي ووضع الانتراحات الؤدية لضبان سبر الاعبال عسلى وجه مرضى ، وله في سبيل ذلك كله 'نعب من يرى ندبه من موظفيه الجسراء الأبحساث اللازمة في الوزارات والمسالح العامة وحق طلب السانات التي يري لزوم طلبها » . ونصت المادة الأولى من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشان نظام موظفي الدولة على أن « بعمل في السبائل المتعلقسة بنظام موظف. الدولة بالأعْكَامُ الرَّافَقَة الهذا الطُّعُونَ ، وَسُنْرَى احْكَامُهُ عَلَى موظَّ عَلَى وزارة الأوقاف واللجائم الازهر والمفاهد الدينية ، ويلغى كل حكم بداك هده . الأحسكام » ، ونصت المسادة الثانية على أن « يعمسل به من أول يوليسه سسنة ١٩٥٢ » ، وقد نصت المادة الثالثة من الباب الأول من ذلك القسانون على أن لا يكُون مراقبة ومديّرو ورؤساء السُنخدمين ووكــلاؤهم تالوز ارات

والمسالج ما عدا ديوان المحاسبية تليعين اديوان اليوظنين وتدرج وبطائفهم. بميزانيته » . وييين من مراجعة اختصاصات ديوان الموظفين المنصوص عليها في المسادة الثانية من القسابون رقم 10 البينة ١٩٥٢ المساد اليه أنهسا تنصب اساسا على مراجعة ميزانيسات الوزارات والمسالح فيمسا يجنيس بالوظفين عددا ودرجة وتحديد عدد الموظفين ودرجاتهم بالوزارات والميسالح ثم الاشراف على تنفيذ لوائح الموظفين ، وليس من شك في أن مجال ميساشرة هذا الاختصاص - على ما هو ظاهر من صريح نص المادة الثانية سالفة الذكر ... هو الوزارات والمصالح ، وهي تقسيمات في بنيان السلطة التنفيذية ، أو هي مسميات تطابق المرافق العامة التي تقوم عليها السلطة. التنفيذية ، ومن ثم لا يمند اختصاص الديوان الى محلسي الدرلمان ، فلك أنه مضلا عن أن هذه الجالس النيابيك لا تعتبر من الوزارات والمسالح 4 فاتها - كما سلف البيان - تستقل بوضع ميزانياتها وبشئون موظفيه-عامة ، مما يتنافي معه ايجاد رقابة أو أشراف عليها في هـــذه الشــــئون من أي سلطة أخرى ، وما دام الأمر كما ذكر وكان مراقسو ومديسرو ورؤسساء المستخدمين ووكلائهم هم عمال ديوان الموظفين في الاشسراف على تثفيد لوائح الموظفين ، فلا وجه \_ والحالة هذه \_ لأن يتبع رؤساء المستخدمين ووكلائهم بمجلسي البرلمان ديوان الموظفين ، بل يظلون تابعين لمجالسهم صاحبة الولاية عليهم ، ولم يغم حل المجلسين والغساء الدسستور من ذلسك الأمر شيئًا ، وآية ذلك أنه على أثر حل مجلسي البرلسان صدر قسرار من مجلسي الشيوخ والنواب برياسة مجلس الوزراء ، على أن يكون رئيس مجلس الوزراء موجل وسالوزراء هما الجهة التي تتولى بالنسبة اشستونهما الساطات التي كانت مخولة لرئيس وهيئة مكتب كل منهما . وظاهر من هذا القرار أنه احتفظ لسكرتير المجلسين باستقلالهما وكياتهما البها أو الى أية وزارة أو جهة أخرى ، وأنما نظم الجهـة الرياسية لهـا فأصبحت رئيس مجلس الوزراء ومجلس الوزراء بدلا من رئيس الجسلس أو هيئة المكتب ، ويؤكد هذا النظر ان السيد وزير الدولة الدي عهد اليسه رئيس مجلس الوزراء بتسولي السلطة المضولة له في شسلون موظفي سيكرتيريتي المجلمين اصدر في ٢٩ من يولية سيبنة ١٩٥٣ قرارين : الأول رقم ١٦٧٦ بتقسميم الوظائف الداخلة في الهيئة بسمكرتيرية مجلس النواب والثانى رقم ١٦٧٧ بتوزيع موظفى سكرتيرية الجلس على فلل الكادر المختلفة الداخلة في الهيئة محتفظا بتقسيم السوطائف ومسمياتها طبقا لما كان متبعا قبل ط اللجلس: مثال ذلك أنه احتفسظ بوظائف السكرتير العلم المجلس ومدير الادارة التشريعية ومديسر ادارة المراتبة ثم بوظائف مديرى ووكلاء اقسام ورؤساء فرق وسكرتيرو ولجان واعضاء فرق ، وهي الوظائف التي تنفق وأعسال المجلس ، اى أنه على ما سبق القسول ـ احتفظ بالكيان والوضع القانوني لسكرتيرية المجلس ،

وبحلو ذلك أيضا من الناتشات التي دارت في مجلس الشيوخ بجلسته المنعقدة في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ في صدر ما أدخل من تعديل على المادة الثالثة من تانون نظام موظفى الدولة ، نقد كان نص المسادة الثالثة في أول الأمر يجرى كما يلى « يكون مراتبو ومديرو ورؤساء المستختمين ووكلاؤهم بالوزارات والمصالح تابعين لديوان الموظفين وتدرج وظائفهم بميزانيته » . مقدم أحد حضرات الشبوخ اقتراحا بأن يعدل نص المادة الثالثة على النحو التالى « يكون مراتبو ومديرو ورؤساء المستخدمين وركــــلاؤهم بالوزارات والمسالح ، ما عدا ديوان المحاسبة ، تابعين لديران الموظفين وتدرج وظائفهم بميزانيته » ، وقال أن هذا التعديل هو « تحقيق المتنسبق مِسِين التشريعِسات القائمِسة ، فقسد مسبق للبرلمان ستحقيقسا لامستقلال هيوان المحاسبة \_ ان جعل شأن موظنيه خاضعا ارئيس الديوان ولجنسة عليها ناذا ما اتبعنا مدير الحسمايات لديوان المحاسبة ووكيله لديسوان الموظنين تمارض هذا مع فكرة الاستقلال المنوحة لديوان المحاسبة بمتتضى تانون قائم » . وقد عقب أحد حضرات الشبوح على ذلك بقوله « ان مجلس الشيوخ ومجلس النواب وديوان جلالة الملك مسمنتلة كذلك تمسام الاستقلال » ، فرد صاحب الاقتراح « سسنجدها مستثاناة نبهسا بعسد » . وقد والنق المجلس على هذا التعديل ، ثم وردت بعد ذلك المسادنان ١٣٢ و ۱۳۳ وتضمنت أولاهما أن أحسكام هذا القسانون تسرى على موظفى ومستخدى الحاشسية الملكية المنبين بفير مساس بالاحسكام والقسواعد المعهول بها الآن في شأن تعبينهم وترتيتهم وعلاواتهم ويطبسق بالنسجة اللموظفين منهم في شان التاديب احكام المرسوم الصادر في ٢٨ من بونية مسئة ١٩٢٢ ، وفي الأحوال التي يطبق فيها احكام هذا القسانون على الوجسه المنتقم يكون لرئيس تيسوان جسلالة الملك ولوكيل هدذا المديوان السسلطة

والاختصاصات المتررة في هذا القانون لوزير ولوكيل الوزارة على التوالى " ، وتضيفت المادة الثانية أن « يكون لمجلس الاوقاف الأعلى ولمجلس الازهر والمحلل وللجنة العليا بديوان المحاسبة كل فيها يخصب الاختصاصات والسلطات المنوحة لمجلس الوزراء بمتنفى هذا القانون ( ، مع مراعاة اتباع ما يتفى به من اختصاص لوزارة المالية والانتصاد ولديوان الموظفين في تلك الاحوال ، ويكون لشيخ الجامع الازهر والوكيل الاختصاصات والسلطات المهنوحة بهذا القانون للوزير ولوكيل الوزارة كل فيها يخصه » . وظاهر مها نقتم أن البرلمان بمجلسيه اعتبر السستقلال موظفيه عن رقابة ديوان الموظفين أمرا مغروغا منه ، غلم يثر في شأنه أي شبهة أو جدل ، وانها ثال السلطة التفهيذية . أما بالنسبة لما تم أخيرا من نقل وظيفتي رئيس ووكبل الستخدمين بمجلس النواب الى ديوان الموظفين فانه لما سسبق تقصيله لا ينتج الثره الا من تاريخ نفساذه .

( طعن رقم ۸۳۰ اسنة ۳ ق ـ جلسة ۱۲/۱۲/۱۹ ) ٠

رقسابة اداريسة

الفصل الاول \_ تعسيين

الفصسل الشبائي – اقديسسة

الفصل الثالث حامدة خدمة سابقة

الفصــل الرابــع ــ سلطات رئيس هيئة الرقابة الادارية

الفصل الخامس ... نقل من الرقابة الإدارية

النصل السادس - عسلاوة الرقابة الادارية

القصسل السسابع - جواز اعادة التميين بعد الاهالة على الماش

القصيال الأول

تميــــــين

## قاصدة رقسم ( ٩ )

#### المسيياة

ان قانون هيئة الرقابة الادارية رقم )ه لسنة ١٩٦٤ ولنن نص الجيد الملحق به على وظيفة نالب فرليس الهيئة ولم ينصا على نواب ارئيس الهيئة الا انه نيس هناك ما يحول في القانون المنكور دون شغل الترجات المتالزة الإدارة المتلازة لوظيفة نائب رئيس الهيئة والتي تضمنها القسانون يقسم ١١٠ المسلم المنة ١٩٨٢ بشان الموازنة المامة للدولة للسنة المالية ٢٩٨٢/٨٢ المسلمي نلك ان نصوص قانون هيئة الرقابة الادارية يتسم حكمها الى اكثر من نقيم لينيس الهيئة وان الميزانية وهي هبانية بقانون وقد تفسينت ه برجيات بربط النائب من الدرجة المهتازة تكون قد عيفت من الجدول المشار الله في حدا الشسار الله في

## طخيس الهتوي :

من حيث أن بتنون الربقابة الادارية رقسم ٥٥ لسسنة ١٩٦٤ ينمس قي المادة الأولى بنه على أن الربقابة الادارية هيئة مستقلة تتبع رئيس المجلس المتنبذي وتشكل الهيئة من رئيس وناتب له وعبدد كان بسن الأعفساء وتنص المادة ١٢ من هذا القانون على أن \* يكون بتعبين رئيس الرساقية الادارية ونائبه بقرار رئيس الجمهورية .... » وتنص المادة ١٣ على أن تنشأ في الربقابة الإدارية لجنة تسبيهي لجيئة يسئون الاتراد يتشكل برتفسة تلك رئيس الربابة وعضوية المتم أربية من أعضاء الربقابة . . . . . . . . كان تنص المادة ٢٦ من المهتمين المبيئور على أن يستجوب لرئيس الربيس السرتفية

ومن حيث أن الجدول رقم 1 اللحق بالقانون رقم 1 السنة 11۸۲ وقت الله تد شمل نائب رئيس هيئة الرقابة بربط ثابت قدره بعد تعسيله وقيادته بالقانون رقم 11 السنة 11۸۱ بهسان زيادة مرتبات العساملين مالدولة والقطاع العام والخاضسيين لكادرات خاصة — ٢٤٨٣ جنيها . وأن الميزانيسة وهذه الوظية عي الدرجة المهتازة أو وكيل أول (سابقا )، وأن الميزانيسة الجعيدة للفئة الملابة ١٩٨٣/٨٢ تضيفت أربع درجات أخرى مزيدة بسذات الربط ٢٤٨٣ جنيها وهي درجات مبتازة ( وكيسل أول ) أيضا ) وبسذلك تحضى الوضع عن وجود خيس وظائف مبولة بخيس درجات هي بالفئية المبتارة ذات الربط الثابت وقدره ٢٤٨٣ جنيها المقسرة لنسائب رئيس

ومن حيث أنه ولئن نص تأتون هيئة الرقابة الادارية سسالف السذكر وجعوله على وظيفة نائب لرئيس الهيئة ، ولم ينصا على « نسواب » لرئيس الهيئة ، ولم ينصا على « نسواب » لرئيس الهيئة ، ولم ينصا على « نسواب » لرئيس الهيئة ، الا أنه ليس هناك ما يحول في قانون الرقابة المسلكورة ذاته دون شعق هذه الدرجة الرجودة وذلك لأن وظيفة « رئيس البيئة » وان كانت الا تعدد بحكم لزوم ما يلزم ، الا أن بالنسبة لوظيفة « نائب رئيس الهيئة » عليس ثبة ما يمنع من ذلك دون حاجة الى نص ، ومما يدعم ذلك أن نصوص تقون هيئة الرقابة الادارية سالف الذكسر والتي اشسارت الى « نائب » تقون هيئة الرقابة الادارية سالف الذكسر والتي اشسارت الى « نائب » ويتابع وكمها جميما الى اكثر من ناتب ويوزع المعل بينهم بتسرار من رئيس الرقابة وقتا للهادة ٢٦ منه المنوه عنها ، وخاصة أن الميزانية سـ وهي صادرة وحي المدرجة المعازمة ( الوكيل الاول سسابقا ) وبذلك تكون قد عدات في المسدول

لقلك أنتهى رأى الجمعية المبومية الى جواز التميين في وظيفة. وهيس تطاع بالدرجة المنازة بهيئة الرقابة الادارية.

(مك ٢٨/٣/٧٢ ــ جلسة ١/١/٣٨٢) .

# الغصـــل الثــــانى اقدىيــــــــة

#### قاعسدة رقسم (١٠)

#### : 12----41

المسادة ٣٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم القيساية الادارية والمحاكم التاديبية المعلة بالقانون رقم ١٨٣ لسسنة ١٩٦٠ قضت بان اعضاء النيابة الادارية الذين يعينون في قسم الرقابة تحدد مرتباتها وفقا للجدول حرف (ب) المرافق للقانون وتحكم اقدمية مستقلة ويمسكن تميينهم بطريق النقل من أية جهة حكومية ويتقاضاه قبل نقله أو أول مربوط قسسم الرقابة المرتب الاساسي الذي كان يتقاضاه قبل نقله أو أول مربوط المقلة المبتد وتحسب التدميته فيها من تاريخ حصسوله عسال أول مربوطها المفاقد من القاعدة القانونية المشار اليها مباشرة دون ترخيص أول مربوطها المائلة من القاعدة القانونية المشار اليها مباشرة دون ترخيص في نك من جهة الادارة الأرنك صدور حكم بتمصيل مرتب المفسو في كان يتقاضاه قبل نقله ألى الرقابة يؤدى الى ضرورة تعديل اقدميته في الغاسة المدين عليها ه

## ملخص الحكم :

من حيث أن المادة ٣٣ من القانون رقم ١١٧ لـسنة ١٩٥٨ أعسادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكم التاديبية المعدلة بالقانون رقم ١٨٣ لمستة ١٩٦٠ قد نصت على أن « . . . يعين وكيل عام النيسابة الادارية لشسئون الرقابة من الحاصلين على مؤهل عال من احسدى الجامعات بالجمهورية العربية المتحدة أو معاهدها أما أعضساء النيابة الادارية السذين يعينسون ق تسم الرقابة فتحدد مرتباتهم وفقا للجيول حرف (ب) المرافق لهدا الققون وتحكيم اقدمية مستقلة ويكون تعبينهم بطريق الفقال من ايسة جهة حسكومية بشرط أن يسكونوا حاصلين على المؤهل المستكور في الفقسرة السابقة مع وجوب سبق نعبهم الى قسم الرقابة لمدة لا تقسل عن سسقة المسابقة ، ويكون النعب بناء على اقتسراح مدير النيابة الادارية ، ويتقاضى المؤظف المنسول الى احدى هنات تسسم الرقابة المرتبه الادارية ، ويتقاضى المؤظف المنسول الى احدى هنات تسسم الرقابة المرتبه الاساسى الذي كان يتقاضاه قبل نقله أو أول مربوط الفئة المتعبوط الفئسة التي وضع فيها . . . » ومفاد ذلك أن المشرع قد وضع قاعدة تنظيبيسة على قد سسم الرقابة بخيث يتستهد عليه ق تتحديد الاتعبيسة من عسين في قسسم الرقابة بخيث يتستهد عليه ق تتحديد الاتعبيسة من هده القاعدة مباشرة دون أن تتسرخصى في قطاع بهسة الادارة .

ومن حيث أن الثابت من الاطلاع على الأوراق ان المدعى تحصيل على فسكالوريوس التجسارة سنة ١٩٥١ والتحق بخصة وزارة الشكون الاجتماعية عن ١٩٥٠/١١/٧ بالدوجية السيادسة الفنيسة وفي ١٩٥٧/٦/١ نقيل الى وزارة المالية والاقتصاد حيث صدر الردار رقم ٢ لسمنة ١٩٥٨ بنرقينمه الى الدرجة الخامسة بالاختيار اعتباراً من ١٩٥٧/١٢/٣١ شم نقبل الي الأجلس الاعلى لرعاية الشباب حيث صدر القرار رقسم ٦ لسنة ١٩٦١ فِعُرْشِيته الى الدرجة الرابعة من ١٩٦١/١/٣١ وقد صدر القرار الجمهسوري وقسم ١٢٤٨ بتساريخ ٥/٨/١٩٦١ بتعيينه في الرقابة الادارية في وظيفة عضو رقابة (ب) وحسبت أتدميته في هذه الدرجة من ١٩٦٠/٢/١ تاريخ حصوله على اول مربوط نئة هذه الوظيفة وقدره ٣٠ جنيها ، وتسدرج في وظلت الرتابة الادارية قعين عضو رتابة (١) بالقرار الجمهوري رقهم ١٢٣٤ لسنة ١٩٦٣ وعضو رقابة (د) بالقرار الجمهـوري رقب ١٤٢٨ السنة ١٩٦٤ ورتى الى الفئة (ج) من ١٩٦٦/٢/١ والى الفئسة (ب) مسن - ۱۹۷۰/۲/۱۱ ، ثم انهيت خدمته بناء على طلب من ۱۹۷٤/۹/۲۳ -ويمّاء على الحكم الصادر لصالحه بن محكمة القنساء الإداري في الدعسوي وقم ١٧٢٠ لمسنة ١٧ ق بالغماء القمرار الصادر من وزارة الشمئون الاجتماعية بالترقية الى الدرجة الخامسة بالاختيار من ٩ /٢/٥٥/٢/٩ نبهسا تضمنته من تخطيه في الترتيبة وبارجاع أتدميته في هذه الدرجية الي التاريخ الذكور ، وبناء على هذا الحسكم عدات اقدميت بوزارة المائية في الدرجة الرابعة وردت الى ١٩٥٨/٧/٣١ ، واعيد تسسوية مرتب عسلى هسذا الاسساس ، وقد اتام المدعى دعواه الراهنة بطسلب الحسكم بتعديل لتعبيته في الفئة (ب) بالرقابة الادارية وارجابها الى ١٩٥٨/٧/٣١ بدلا من المعرب بناء على الهمكم الصادر من محدّمة المتضاء الادارى .

ومن حيث أنه من الحرر أن الأحكام الصادرة بالالفياء تعتبير هجية على العامة غيما قضت ، وقد ترتب على الحكم الصادر من محكسة القضاء الاداري في الدعوى رقم ١٧٢٠ لسيفة ١٧ ق تعيديل ميرتب المسيدعي الــذي اتخذ اساساً لتحديد التميته في الفئة ( ب ) بالرقابة الادارية كــذلك وفقاً للقساعدة التي نصت عليها السادة ٣٣٠ من القانون رقسم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بعد تعديلها بالقسانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٦٠ ، ومن شم بحسق المدعى تسوية حالته برد أقدميته في وظيفة عضمو رقابة (ب) التي عين بها في الرقابة الادارية الى تاريخ حصوله على مرتب مقداره ٣٠ جنبها وفقا للحكم المشار اليه ، ولا يحبول دون ذلك اختبلاف كبادر الرشبابة الإدارية عن الكادر العام الذي كان بخضيم له المدعى قبل نقله ، حيث أن التاعدة التنظيمية التي وضعتها المادة ٣٣ سالفة الذكر في شـــأن حساب العمية أعضاء الرقابة في الكادر العام عند تعيينه بالرقابة الادارية دون أن يكون للجهة الإدارية أن تترخص في تحديد الأقديية على خلاف ذلت ، ولما كان الدعى قد أقام دعواه طالبا الحكم بتعديل أقديبته في وظيفية عضيو رضابة (ب) التي عين فيها في ١٩٩١/٨/٥ قبل صدور التاتون رتام ٥٤ المسفة ١٩٩٤ قان الحكمة تلتقت عما اثارته الجهسة الإدارية في شسان ما نص عليه هذا القانون من عدم جواز الطعن في القرارات العمادرة باعادة تعبين بالرقابة الإدارية وترتيب اتدينتها ونقيبا لأحكلهه ،

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه أخذ بهذا النظر فيكون تسد أمساب وجه الحسق ويتمسين من ثم الحكم بقبول الطعن شكلا وبرفضه موضوعا مع الخزام الجهة الإدارية المصروفات ،

(طعن رقم ١٥٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١/٧٩/٧/١

#### قاعسدة رقسم (١١)

#### : المسلما

المادة ١٨ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٤ باعادة تنظيم الرقابة الادارية المعدلة بالقانون رقم ١٧١ سنة ١٩٦٩ م قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ بالنظر الى الدرجة التى كان معينا فيها قبل النقل مباشرة — عدم المنق الى احدى وظائف الرقابة الادارية من الفئة ( ه ) تتحدد القميت طبقا القانون الرقابة الادارية سافه المنكر والقرار الجمهورى رقام ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ بالنظر الى الدرجة التى كان معينا فيها قبل القبل مباشرة — عدم جواز ارجاع اقدميته الى تاريخ التحلقه بالعمل قبل ذلك باحدى الجمعيسات بمكافات شاملة — أساسى ذلك أنه لم يكن في ذلك الوقت معينا على اى فنسة واتما كان يعمل بعقد عمل كها أن المساجل يستصحب عند نقسله مركدة الذاتي الذي تقرر له وليس النظام القانوني الذي كان معاملاً به •

## ملخص المفتوى:

ان المادة 1۸ من القاتون رقم ٥٤ اسنة ١٩٦٤ باعادة تنظيم الرقابة الادارية المعلة بالقاتون رقسم ٧١ لسنة ١٩٦٩ بنص على أن « تسكون تسوية حالة الموظف المنشف الرقابة الادارية باحسدى وظلمائف الرقابة بوضعه في الفئة المعاذلة لدرجة أو فئة وظيفته وباقدميته في هدده السدرجة أو الفئة بشرط أن يكون مستوفيا المدد المنصوص عليها في الجداول المحقة بهذا القانون في الدرجة أو الفئه السسابقة للفئسة التي يوضع غيها ، غاذا كان نقله إلى احسدى وظائف الرقابة الادارية من الفئسة ( ه ) حسبت الدميته نيها من تاريخ تعيينه في ادني درجات التعيين » .

ومن حيث أن هذا الحكم هو ترجحه للأصبل المقسرر من أن المنقسول يستصحب حالته الوظيفية من الجهة المنقسول منها في الحدود التي وردت فيها نصدوص خاصدة كالآثار القانونية للنقدل لا تنصب الا على العسلالة الوظيفية التي كانت قائمة بين العامل والجهة المنقول منها ، وهي الجهسة التي كان معينا بها عمل النقل مباشرة ، أما عسلاقات العمسسل السسابقة

على ذلك فلا يتنساولها قرار النقبل ولا تدخل في تسكوين الأئسار القانونيسة له . وعلى ذلك مان تحديد أقدميته في الدرجــة المنقــول اليهــا بالــرتابة الادارية انها تتصدد طبقا لقانون الرقابة الادارية سسالف الذكر والقسرار الحمهوري رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ بمعايلة الكادرات الخاصعة بالنظر الي الدرجة التي عين فيها قبل النقل مباشرة في شركة النيل ، ومن شم فسلا يجوز ارجاع التنميت الى تاريخ التصاته بالجمعية المشار ايها في ١٩٦٤/١٠/١. باعتبار أنه لم يكن في ذلك الوقت معينا عملي أي غلسة وأنما كان يعمل بعقد عمل ولا محل للقول بأن أدنى فئات التعبين طبقا لنظام العاملين في القطاع العام هي الفئة السابعة وانه وان كان قد عين في شركة النيل في الفئة السسادسة الا أنه يعتبر شباغلا للفئسة السسابعة فرضا من ١٩٦٤/١٠/١٠ لأن العمام بسستصحب عند نقله مسركره الذاتي الددي تقدر له وليس النظهام القهانوني الذي كان معساملا مه . وبالإضائة الى ما تقدم مانه لا يفيد من مدة خدمتمه السابقة في الجمعيمة المذكورة عن طريق النسم بقواعد مدد الخدمة السابقة المنصوص عليها في القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ وذلك بالنظر الى عسدم سريسان أحكام عذه التواعد على ذوى الكادرات الخاصة .

من أجل ذلك أنتهى رأى الجمعية المعومية الى عدم جواز ارجاع النمية السيد / . . . . . . . . الى تاريخ التحساقه بجمعية تسسويق وتصدير الحامسالات الزراعية في ١٩٦٤/١٠/١ .

(مك ١٩٧٥/٩/٣١ ـ جلسة ٢٤٧/٩/٨٧).

# الفصـــل الثناثث

### قاعسدة رقسم ( ۱۲ )

#### العنسدا :

عامسلون بالرقسابة الادارية به عسدم احقيتهم في فسم مسدد الخسسمة المسسسابة عسلى تاريسخ شسسسفلهم الوظلمساتف المسنين عليها في تاريخ نفاة القالون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧١ بشسان تسسوية حالة الملين بالرقابة العامة سواء بالتطبيق لاحكام هذا القالون أو القسرار الجهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ٠

## بلخص للغنوى :

ان القاتون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٧١ بشسان تسوية حالات العالمين في الرتابة العامة ينص في مادته الأولى على أن « تعسادل وظائف الرتسابة العامة بالفئات الواردة في الجدول رقم (١) المسرائق للقساتون رقسم ٨٥ لسنة ١٩٧١ المشسار البه وذلك على الوجه المبسين في الجدول المعسق المعنته الثانية على أن « يوضيع العساملون الشساغلون لوظائفة وزارة المقابة في الفئات المعسادلة التي تنشسا لهدذا الفرض في موازنة وزارة الداخلية مثابل حذف الاعتباد المعينين عليسه » وقضت المسادلة المثالث من هذا القاتون بأن « تسوى حالة هؤلاء العساملين في الفئسات المسادلة لوظائفهم اعتبارا من تاريخ شفل هدذه الوظائفيم اعتبارا من تاريخ شفل هدذه الوظائفة ولا يتسرته على قلسك حق في الطعن على القسوارات الادارية الصادرة قبل العمل بهدذا القاتون او صرف غروق مالمسة عن المساخى » .

ومن حيث أنه يتفسح من هذه النصوص أن التسسوية طبقا لاحكاء القاتون المسار اليه تقتصر على وضع العامل في الفئسة المسادلة للونليفة التي كان يشسطها في تاريخ نفاذ هسذا القسانون مع حسساب الدينسه في هذه الفئة من تاريخ شغل الوظيفة المذكورة وفيها عدا ذلك غلا يجسوز ف اجراء هذه التسوية الاعتداد بهدد الخدمة التي قضيت في تاريخ مسابق

على شغله لهذه الوظيفة ، اذ أن حدود التصوية طبقا لصرياح هدده النصوص تقف عند حد الاعتداد بالوظيفة المشغولة فعالا في تاريخ المهار. بالتاتون دون غيرها من السوظات السابقية والتي ينتفي عنها هدذا الوصف تبعا لكون العامل تسترج منها التي غيرها قبال نفاذ التاتون السائف الدخر .

ومن حيث أنه عن ضم هذه الدد طبقا لقرار رئيس الجمهسورية رقسم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن حساب مدد العمسل السيابقة ، غاته لميا كيان القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٧١ الشار اليه ، قد التي بتنظيم خاص غيمسة يتعلق بشموية حالة العاملين بالرقابة المعاهة ، فقشى باعتبار التدبيتهم في الفئات الممادلة من تاريخ تسغلهم الوظائف المقابلة وذلك خسروجا عسلي القواعد العامة بالنسبة لحساب الاتدميسة والتي تقفى بحسب الاصل باعتبار الاقدمية في الفئة من تاريخ التعيين فيها ٤ ومن ثـم غانه لا يجـوز الاستناد الى هذه القواعد والتي يعد منها قواعسه هسم مسدد الخدمة السسابقة ، لسحب اقدمية العامل الى تاريخ اسبق ، وذلك لما في هذا الصدد من مخالفة للقانون من جهة ، وخروج على مبدأ استبعاد التواعد العامة المستفاد مما تضمنه القاتون من تنظيم خاص لحدود التسموية على النحو المبين النفسا ، وما جساء في مذكرته الإيضساحية مسن أن بعض القواعد المقتسرجة التسوية « نقتضي صدور قانون بها مثل حساب اتدبياتهم في الغنات المعادلة اعتبارا من تاريخ شميغل الوظيفة بصرف النظر عن توافر شروط حساب مدد العمل السابقة طبقا للقسرار الجموسوري رقسم ١٩٥٨ لسينة ١٩٥٨ ،

من أجل ذلك أنتهى رأى الجمعية الممومية إلى عدم احتية المساملين في الرقابة المامة في ضم مدد الخدمة السابقة على تلويخ شسطهم للوظائف المعينين عليها في تاريخ نفاذ القانون رقم ١٠٣ أسفة ١٩٧١ بشأن تسوية حالات المعلمين في الرقابة العسامة سواء بالتطبيق الأحسكام هذا القسانون أو المترار المجمهوري رقم ١٩٦ لسنة ١٩٥٨ المسار اليه .

(ملف ۱۹۰/۱/۸۱ ـ جلسة ۱۹۷۲/۱۱/۶

## الفصـــل الرابـــع ســلطات رئيس هيئــة الــرقابة الادارية -------

## قاعسدة رقسم ( ١٣ )

#### : المسلمة

ان سلطة رئيس هيئة الرقابة الادارية وفقاً لنص المسادة ٥٧ من قانون الرقابة الادارية لا نبتد الى تجاوز الاعتبادات المالية القاررة التمويض المابلين عن ههود غير عادية أو مكافات تشجيعية .

## ملخص أنفتوي :

يبين من استظهار نص المادة ٧٥ من القانون رقم ١٤٦٤ اسسنة ١٩٦٤ المشار اليه أن المشرع \_ لاعتبارات قدرها \_ ناط برئيس هيئــة الرقابة الادارية اصدار قرار ببيان قواعد واجراءات صرف المبالغ المدرجة بميزانيسة الهيئة دون التقيد بالقوانين والقرارات واجراءات الصرف المعسول بها في الوزارات والمسالح الحكومية ، فيتمثل هذا الاختصاص الاستثنائي المتسرر لرئيس الرقابة الادارية في وضع قواعد واجراءات صرف المبالغ المدرجة مِيزِانية النبئة دون تقيد بقواعد الصرف المقررة في الأحهزة الحكومية ، ولكله يجد حده الطبيعي في وجود البالغ مدرجة في الميزانية من حيث واقع الادراج وكيفيته بتحديد المصرف المقرر له: ولا يمتد ذلك الى تقرير الاعتماد والـــذي يتمثل في الادراج وفي تغيير الادراج والذي لا يدخل في مدلول قواعد الصرف. غسلطات رنيس الرقابة لا يمكن أن تتناول مبالغ غير مدرجة بالميزانيسة ، ولا يمكن أن يتناول كينية الادراج في الميزانية ، وبذلك ملا يمتد هذا الاختصاص الى تجاوز اعتماد ما من الاعتمادات الواردة في الميزائية المروف معين باية كيفية ، أذ أن النص حصر الاختصاص على وضع قواعد وأجراءات صدر المبالغ الدرجة بميزانية الهيئة ، دون أن يعد هذا الاختصاص لتنساول تفيم الادراج بأى وجه من الأوجه أيا كانت علته . ويتعلع في ذلك أن المادة ١١٦ من النستور حجزت لمجلس الشعب : النقل من بلب الى بلب من ابسواب

الميزانية ، كما حجزت له تجاوز الاعتمادات الواردة في الميزانية بأية مسورة من الصور ، ولم تكتف بذلك بل حديث شكل ممارسة مجلس الشبعب لهـــذا الاختصاص الاستثنائي في النقل من باب الى باب وكذلك في تجاوز اعتماد ما من اعتمادات الميزائية ، مجملته التاتون غلا يكفى قسرار من الجالس. بالوائقة ، بل يجب أن تنخذ الموافقة شكل القانون ، مجاوزه الاعتماد المدرج للجهود غير العادية والمكانآت التشجيعية في الميزانية ، لا يجوز في الاصل. الا بقانون ، الا أن المادة ٢٤ من تأشيرات الموازنة في قانون ربط المبوازنة العامة للدولة الحالى ( ١٩٨٥/٨٤ ) وهي تكرار لنص التأشيرة في ميزانيسات سابقة تضببت تفويضا لرئيس الجمهورية في هذه الجاوزة ، بتيد. يتمثل في عدم مجاوزة حدود اعتمادات الباب الأول ، واجازت لرئيس الجمهورية أن يغوض غيره في ممارسة هذا الاختصاص التشريمي الاستثنائي . ولم يثبت من الأوراق أن ثمة تغويضا قد صدور من رئيس الجمهدورية الى رئيس هيئة الرقابة الإدارية في ممارسة هذا الاختصاص ، لهذا مان سلطة رئيس هيئة الرقابة الادارية وفقا لنص المادة ٥٧ سالفة البيان تكون متصورة على وضع قواعد لصرف الاعتبادات المخصصة النيئسة التي يراسبها دون. التقيد بتواعد الصرف المعمول بها في الاجهزة الحكومية ، ولا تعد لتشهل تجاوز الاعتمادات الخصصة للمكاتات التشجيعية ولتعويض الجهسود غير العلاية المعاملين بالهيئة .... ولا يمكن القول بأن الأمر يقتصر في الحالة الموضحة على ذلك نقل مبالغ من بند داخل ذات الباب الأمسر الذي تجيزه المادة ٢٤ من قانون ربط المبزانية رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ اذ يلاحظ على ذلك أن تجاءِز البند فضلا عن أنه لا يتعلق بقواعد واجراءات الصرف انمسا هــو أدخل في تقرير الاعتماد وكيفية الآخراج ومع ذلك غان المادة ٢٤ ممالفة البيان أجازت أجراء هذا النقل داخل اعتماد الباب الواحد بشرط استيفاء الإجراءات والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية والتأشيرات الملحقة بالموازنة العامة وقانون الخطة العامة للدولة ، وعلى ذلك مان مبارسة الاختصاص في النقسل من بند داخل الباب الواحد تحكمه المادة ٢٤ من قاتون الموازنة العامة وكسفلك المادة ٢٤ من تأشيرات الموازية العامة بضوابط كل منهما ولا تبتد سططة رئيس الرقابة ونقا لنص المادة ٥٧ من قانون هيئة الرقابة اليها .

(ملف ۲۷/۱/۸۸ ــ جلسة ۲۷/۱/۸۸) .

#### تعلیہ ا

كان قد ثار خلاف بين وزارة الثالية وهيئة الرقابة الاداربة حول تفسير نص المادة ٥٧ من القانون رقم ٤ و لسنة ١٩٦٤ باعلية تنظيم هيا بـ الرقابة الإدارية من أن « يعين يقرار من رئيس الرقابة الإدارية القواعد والاجراءات التي نتخذ لصرف المبلغ المدجة بالميزانية وذلك دون التقيه بالقهوانين والقرارات والإجراءات التنظيبية أو المللية أو لواتج البصرف الجعول بتبالي في الوزارات والمسالع الحكومية ، ويكون الرقابة الإدارية وحدة حسابية عَيْشَتُهَا بِالاتفاق مِع وزير الخِزانة ، ولرئيس الرقابة الادارية سلطة الوزير ميها يجتص بالصرف في حيود ميزانيته فترى وزارة المالية أن المشرع بهذا النص اناط برئيس هيئة الرتابة الإدارية بيان القواعد والاجسراءات اليي تتخذ لمصرف المبالغ المعرجة بالبيزانية دون التقيد بالقوانين والاجسراءات أو لوائح الصرف المعمول بها في الوزارات والمصالح الحكومية ، ولا يعتد هـــذا الاختصاص الى سلطة تعديل بنود الميزانية بنجاوز الاعتسادات المتسررة في بند من البنود كاعتمادات تعويض العاملين عن جهود غير عادية أو اعتمادات المسكافات التشميجيعية وهي السمطلة المضولة ونقسا 'نتعليمات قانون البزانية لرئيس الجمهورية أو من يغوضه. بينما ذهبت حيئة الرقامة الإدارية الى أن هذا النص حاء مطلقا وفقا لقاتون ربط الموزنة انعيامة ليحولة .

وقد عرض الموضوع على اللجنة الأولى لقييم الفقيى نمانتهت للبسياب للدارية بفتواها رتم ١٤٤/٧/٧٥ إلى انه يجوز لرئيس هيئة الرتابة الإدارية حجايز الإعتبادات المتررة للبنود في نفس اليك بموازنة العيئة .

# الفصيل الخبساءس نقسل من الرقساية الادارية

## قاصدة رقيم (١٤)

#### المساا

القانون رقم 66 نسنة 1976 باعادة تنظيم الرقابة الادارية - المادة (1) ينه تجيز بنج المضو المقول بن الرقابة الادارية الى جهة الغرى آخر مربوط الثقة أو علاوة الرقابة أيهما أكبر - يجب أن يقضى المضو المقول بدة خدمة بالرقابة الادارية لا نقل عن أربع سنوات - حساب هذه المدة بن تاريخ تعين المضو بالرقابة الادارية - عدم احتساب فترة القدب ضمن هذه المدة .

## ملخص المفتوى :

ان المادة ( ٢١ ) من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ باعادة بنظيم الرقابة الادارية نفس على أنه « يجوز للجنة شيون الأمراد بالنسبة لمن ينقسل من الرقابة الادارية أن تمنحه آخر مربوط الفئة التي يدخل مرتبه فيها أو افسافة علاوة الرقابة الى مرتبه أيهما أكبر وبشرط الا يزيد على آخر مربوط الفئسة التي يشغلها ويشترط لمنح آخر مربوط الفئة أو أفسافة عسلاوة الرقابة أن يكون المضو قد أمضى مدة خدمة بالرقابة لا تقل عن أربع سنوات .

ومن حيث انه يتضح من صريح نص هذه المادة أن استخدام لجنسة شئون المالمين بالرقابة الادارية للرخصة الجوازية التي تضبنها حكمهسا ببنح آخر مربوط الفئة أو علاوة الرقابة عند نقل عضسو الرقابة الى جهسة أخرى مشروط بأن يكون العضو المنقول قد أمضى مدة خدمة بها لا تقل عن أربسع سسسنوات .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الدكتور ...... ندب مسن مصلحة الضرائب للممل بالرقابة الادارية في الفتسرة من ١٩٧٠/٢/١ حتى ١٩٧١/٨/١ . ومن حيث أن النعب لا يقطع صلته بوظيفته الأمسلية ، ولا يغير من طبيعة العلاتة التى تربطه بمصلحة الضرائب غيظل مع هذا الندب موظفه بها الأمر الذي يوجب اعتبار فترة الندب مدة خدمة له بهذه المسلحة وليست مدة خدمة بالرقابة الادارية ، وبالتالى غان حساب مدة الأربع سنوات ببدا من تاريخ تعيينه بالرقابة الادارية .

ومن حيث أنه عين بالرقابة الادارية في ١٩٧١/٨/١ بقسرار وزيسر الدولة رقم ٨٥ لسنة ١٩٧١ ثم عين بجامعة المنصورة في ١٩٧٥/٢/٢٧ بتاريخ موافقة مجلس جامعة المنصورة على تمييه وهو التاريخ السذى يتمين التعويل عليه وفقا لنص البادة ( ٢٥) من تقون تنظيم الجلمعات رقسم ٢٤ لسنة ١٩٧٢ سان مدة خدمته بالرقابة الادارية نقل عن اربع سنوات ، ومن ثم غاته أيا كان الأمر في اعتباره معينا أو منقولا غاته لا يتبتسع بالميسزة المتررة بنص الملاة ٢١ من القادون رقسم ١٤ لمسنة ١٩٦٤ باعادة تنظيم الرقابة الادارية .

من أجل ذلك أنفهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية الدكتور ...... في الاستفادة من حكم المسادة ٢١ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٤ باعادة تنظيم الرقابة الادارية .

( ملك ٢٨/٤/٢٧ - جلسة ٢٩/٦/٧٧١) .

## المُصـــل السيبـــأبس عبيلاوة الرقـــالية الادادية

## تاحسدة رشيم (١٥)

#### السيا:

لا يجوز أضافة علاوة الرقابة الاداوية إلى مرتبات أعضائها المتقولين جنها الى هيئة سوق المسال ب أساس فلك — أن الراكز القانونيسة لأعضاء الرقابة وعناصر تلك الراكز بتحدد وفقا لإهكام القرار الجمهودي رقم ٣٣٧ اسفة ١٩٨٠ بالفاء هيئة الرقابة ولا يكون هناك هصبل لأعمال أحسكام قانون الرقابة رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٦ .

## ملخص الختوى :

ان المادة ٢١ من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ باعادة تنظيم الرقابة الادارية المعدل بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ تنص على أنه « بجوز للجنسة شئون الادارد أن مضيف إلى مرتب المعضو الذي ينقل من الرقابة الادارية علاوة الرقابة التي يتقاضاها ولو جاوز بها نهاية مربوط الفئة التي يشسئلها ويشترط أن يكون العضو قد أمضى عدة خدمة بالرقابة الادارية لا تقسل عسن أربع سنوات على الا تضم هذه العلاوة أكثر من مرة » .

ومغاد هذا النص ان المشرع خول لجنسة شسئون الأمراد بالرقسابة الادارية ان تضيف الى مرتب عضو الرقابة عند نقله منها علاوة الرقابة المقررة وذلك بقرار نردى يصدر بمناسبة كل حالة نقسل على حسدة نقسم بالنطبيسة لاحكام القاتون رقم }ه لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .

اللازمة لنقل الاعضاء والعالمين بهيئة الرقابة الادارية بدرجاتهم الوظيفية الى وحدات الجهاز الادارى للدولة والقطاع العام مع الاحتفاظ لهم بمرتباتهم ويدلاتهم على أن تستهلك الزيادة في المرتبات والبسدلات التي ينتانسونها عن المترر بمقتضى القوانين واللوائح في الجهات المنقسولين البها مسن العلاوات الدورية والبدلات التي تتقسر مستقبلا عنى المسراكز القاتونية لاعضاء الرقابة وعناصر تلك المسراكز تتصدد وفقيا لاحسكام قسراد رئيس الجمهورية رقسم ٣٣٧ لسسفة ١٩٩٨ اعتبارا من تاريخ صسدوره في المبدئة ١٩٦٤ عليهم ابتداء من هذا التاريخ وانها يتعسين اعسال احسكام المسائة رقسم ١٩٦٤ المنقبة المتعلق المسائة ١٩٨٠ خاصسة في صدد تحديد عنساصر مسراكزهم التقونية المتعلقة بمستحقاتهم المالية ومن ثم غان لجنسة شسئون الانسراد الرقابة لم تمد تبلك ابتداء من ٢٨ يونية سنة ١٩٨٠ أن تقرر اضسانة علاوة الرقابة لي مرتبات اعضاء الرقابة الادارية المنقولين بموجب قسرار رئيس الجبهورية سالف الذكر لانها اعتبارا من تاريخ صدور هذا القرار لم يعسد الهيا وجسود او مسلطان تهارسه .

لذلك انتهت الجهمية المهومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جوازا المسافة علاوة الرقابة بناء على قرار لجنة شئون الأفسراد بالرقابة الادارية الى مرتبات اعضائها المنقولين منها الى هيئة سوق المال بالتطبيق لقسرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٨٠ .

( مك ٨٩٤/١/٢٠ – جلسة ١٩٨٢/١/٢٠ ) .

## قاعسدة رقسم (١٦)

#### البـــا:

تحصين قرار لجنة شئون الأفسراد بهيئة السرقابة الادارية بتساريخ ۱۹۸۰/۲/۲۸ فيما تضيفه بن ضم علاوة الرقابة الى برتبات جبيع الاعضاء المقسولين واستصحاب هؤلاء الإعضاء لهذه المالوة عند نقلهم .

### ملخص الفتوى:

استعرضت الجمعية العبومية لتسمى النتوى والتشريع نتواها الصادرة في ٢٠ من يناير ١٩٨٢ ملف ٨٩٣/٤/٨٦ والتي انتهت \_ للاسماء الواردة بها الى عدم جواز اضافة علاوة الرقابة بناء على قرار لحنة شئون الأفراد بالرقابة الادارية الى مرتبات اعضائها المنقولين منها الى هبئة سوق المال ، واستعرضت المادة ٢١ من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ باعسادة تنظيم الرقابة الادارية المعدل بالقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٥ التي تنص على أنه « بجوز للجنة شئون الإفراد أن تضيف الى مرتب العضو الذي ينقل من الرقابة الادارية علاوة الرقابة التي يتقاضاها ولو تجاوز بها نهاية مرسوط النئة التي يشفلها وبشرط أن يكون العضو قد المضى مدة خسدية بالرقامة الإدارية لا تقل عن أربع سنوات على الا نضم هذه العلاوة اكثر من مرة ٠٠٠٠ ا كما استعرضت الجمعية احكام قرار رئيس الجمهـورية رقـم ٣٣٧ لســقة ١٩٨٠ بالغاء الرقابة الادارية وتنص المادة الأولى منه على أن « تلفى هيئة الرقابة الادارية » وتنص المادة النانية على أن يتولى السيد الدكتور . . . . . ٠٠٠٠٠ نائب رئيس مجلس الوزراء بالاتفاق مـــع نائب رئيس مجــليي الوزراء للشئون الانتصادية والمالية اتكاذ الاحراءات اللاهة لنتيل الأعضاء والعاملين الحالبين بهيئة الرقابة الادارية - بدرجاتهم الوظينية - الي وحدات الجهاز الادارى للنولة والقطاع المام .

مماد ذلك أن الشرع أناط بلجنة شئون الأفراد بهيئة الرقابة الإدارية
 أضافة علاوة الرقابة للاعضاء المتولين منها أذا توافرت شروط هذه الاضافة

وقلك بها لها من سلطة تقديرية في هذا الشأن بقرار غردى بمناسبية نقل احسد. فمراد الرقابة منها وفي كل حالة على حدة وبالتطبيق لاحكام القانون رقم ٤٥ فنسنة ١٩٦٢ الشسار اليسه .

واذا كان صحيحا حسبها يبين من تقرير لجنة القوى العاملة بمجلس الشهيمي غان مشروع القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٥ الذي عدلت بموجبه الملدة ٢١ من عاتون تنظيم الرقابة الادارية رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ أن أضسافة علاوة الرتابة الى الرتب الاصلى لعضو الرقابة المنقول منها الى وظيفسة بالجهساز الاداري للدولة الفرض منه المحافظة على المستوى الاجتمساعم الذي اعتاد عليه بعد أن استمر يتقاضاه لمدة أربع سنوات بيد أن هدفا الممنى لا ينطبق الا في حالة النتل الفردي وفي كل حالة على هدة فلسك أن الشرع لم يهدف من تقرير هده الميزة الاختيارية انابة جميع العلملين بالرفق والا لوجب منح هذه المبزة بنص القانون عند النتسل ، ولسم يتسرك أمسر استعمالها أوعدم استعمالها للجنة المشار اليهابل القسد تحقيق الملحة العامة من خلال تحقيق مصلحة ذاتية لعضو الرقابة المنتزل منها ، وهددًا يقتضى أن تمارس الجنة الاختصاص الذي أناطه المشرع بها معلا على الوجه المقرر قاتونا في كل حالة على حدة فتعمل سلطتها التقديرية في هسذا الشأن علاً ما تنكبت اللجنة الإطار الذي حدده القانون لمارستها اختصاصها ولم تبحث كل حالة فردية من حالات العالمين المنتولين بها على حدة ولم تمارس ملطتها التقديرية في كل حالة على حدة ، غانها تكون قد خالفت القانون .

ومن حيث أن قرار رئيس الجبهورية رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٨٠ ولئن نضمن اللقس على الفاء مرفق هيئة الرقابة الادارية المنشأة بتاتون ، الا أن هــذا القرار الادارى لم يلغ تاتون هيئة الرقابة الادارية الذي لا يلغيه الا تاتسون باعتبار أن مصدر الترار لا يعلك ذلك الالفاء الذي حجزاء الدستور للتساتون هون غيره ، غان هذا القرار يكون قد تباعد عن الشرعية ، ومع ذلك فقه تضى في مائنة الثائلة على أن يعمل به من ١٩٨٠/٧/١ فيكون قد أبقى عسلى المجانة المعلمة لشئون الافراد وعلى اختصاصها المنصوص عليه في المادة ٢١ مسافية البيان وذلك في الفتسرة من تاريخ صحدوره في ١٩٨٠/٦/٣٨ حتى مسافية البيان وذلك في الفتسرة من تاريخ صحدوره في ١٩٨٠/٦/٣٨ حتى

واذا كانت اللحنة الشار اليها قد انخفت بداريخ ١٩٨٠/٦/٢٨ قسرارا حماعيا بضم علاوة الرقابة لجميع اعضاء الرقابة الادارية وقبل أن تتحدد الجهات التي سوف ينقلون اليها ، ودون أن تبحث حالة كل عضو من الأعضاء على حدة وتتحتق من توافر شروط الضم في كل حالة على حدة وحتى دون أن عتحدد أمامها حالات من سوف يرفض النقل ويؤثر هجر الوظيفة غانها رغسم ان اختصاصها كان ما زال تائما عند انخاذها هذا القرار الجباعي ألا أن ملابسات أصداره هذه نثم وتكشف عن أنها قد مارست اختصاصها على وجه يخالف التاتون ، حيث لم يكن الهدف من اسدار ترارها هذا في الظهروقه التي صدر نيها سوى اثابة وتحتيق مصلحة ذاتية لجميع العاملين بالمسرفق الأبر الذي يشوب ترارها بعيب الانحراف باستعمال السلطة الذي يسؤدي الى مغالبة القانون يؤدى الى بطلان القرار النعدامه ، بيد أنه وقد مضى على مدور هذا الترار والعلم اليتيني مه المدة التانونية اللازمة لتعصب الشرارات الادارية الباطلة دون أن يوجه اليه طعن ما من صاهب مصملحة في المسقه أو اتخذت الجهات الآدارية اجراءات سحبه غانه لا محيص من التقرير بنعسنه ضه الالغاء والسحب ويتمين والحال هذه الانقاء عليه وما بتسرت على ذلك من آثار اجمها استصحاب استناء الرشقة الإدارية عنظه و الوطلة. التي كاتوا يتقاضونها وضمها الى مرتباتهم عند الغلل منها .

(ملف ۲۸/۲/۸۲ سواسة ۲۲/۲/۸۸ ) .

## 

## قاعسدة رقسم ( ۱۷ )

#### : المسلما

قانون اعادة تنظيم الرقابة الادارية رقم ٥٥ اسنة ١٩٦٦ نظم طريقة التعيين في وظائف الرقابة وسسكت عن بيان هسكم اعادة التعيين بالنسسبة قلمايين السابقين بها سمؤدى حكم الملاة ٦٨ من القسانون المذكور الرجوع الدي قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة باعتبساره الشريعسة المسسامة في الكوظف والذي اجازت المادة ٢٢ منه اعادة تعيين العامل في وظيفته السسابقة التي كان يشغلها أو في وظيفة آخرى مماثلة في ذات الوحدة أو في وهسسدة بمخرى سيؤيد هذا النظر أن القانون رقم ١٩٨ بتمسييل بعض الحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٢ لم يشترط صراحة فيين يجوز تعيينسه أن يكون من بين العاملين بجهات الحكومة سائر ذلك جواز اعادة تعيين العاملين بجهات المكومة سائر ذلك جواز اعادة تعيين العاملين

## ملخص الفتوى :

طبقا لنصوص التانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٤ معدلا بالمتانون ٧١ لسنة ١٩٦٩ معدلا بالتانون ٧١ لسنة ١٩٦٩ معدلا بالسنولة تسرى فيســـا لم يرد به نص في تانون اعادة تنظيــم الرقابة الادارية ولمـــا كان القـــاتون المذكور تد نظم طريقة التعيين في وظائف الرقابة ، ٧١ انه مســكت عن بيـــان حكم اعادة التعيين بالنسبة للعالمين السابقين ومن ثم تعــين له الرجوع الى تقاون نظام العالمين المدنيين بالدولة باعتباره الشريعة العــامة في التوظف .

ومن حيث أن المادة ٢٣ من قانون العلملين المدنيين بالعولة رقم ٧٤.

لسنة ١٩٧٨ سالفة الذكر قد اجسازت اعادة تميين العسامل في وظيفت السابقة التي كان يشخلها او في وظيفة اخرى مماثلة في ذات الوحدة او في وحدة اخرى ، ومن ثم غانه يجوز اعادة العساملين المسابقين المعروضية حالتهم في وظائفهم السسابقة .

ومن حيث انه مها يدعم هذا النظر ، ان القساتون رقم 11. لمسنة ١٩٨٢ لم يشترط صراحة ١٩٨٢ بتعديل بعض احكام القاتون رقم ٥٤ لمسنة ١٩٦٤ لم يشترط صراحة نيبن يجوز تعيينه أن يكون من بين العاملين بجهات الحكومة ، ومسن شم يجوز اعادة تعيين العساملين السابق احالتهم الى المعلى .

لذلك انتهت انجمعية العمومية لتسمى الفتسوى والتشريع الى جــواز تعيين العــاملين السابقين المحالين الى المعاش فى وظائفهم السابقة بهيئــة الرقابسة الاداريــة .

( ملف ۵۱۲/۲/۱۲ -- جلسة ۱۱۸۳/۲/۱۱ ) .

القصدل الأول - بسبائل عبلية القصدل التعاقل - رسم التباح واسبتهائك القصل القيات - رسم بيلدى ويعشق وهدي القصيل القيات - رسم بيلدى ويعشق وهدي القصيل القياد القصيص - رسم جميركي القصيل القياد الآول - سريان الرسم الجبركي أولا - بنود القويفة الجبركية الجبركية الماليا - بنود القويفة الجبركية التعاونية للثروة الماليا لمسياب اعضائها التعارنية التحديد التحسيات التعارنية التحديد التحسيات التحديد ال

القسرع الثمالي ـــ الأغلثمالة مِنَ الْزَامِومُ الجبركية اولا ـــ فضائلُمُ عَلَيْتَهُ ا

ثابنا - وراجمة الاقهار الجسركي. تابيعا - انهباته سبداد الرسوم الهركية عاشرا - الهبازعة في نقون الرسوالهم كي:

ثانية ب القالة اعظاء الأسائان الأبالوماتي والقنصلي

ثلثا \_ اعفاء المصريين العالمين بالخارج

رابعا ـ اعفساء السكرتارية الدائمة النظمسة تضسلمن. التسعوب الافريقية والاسسيوية

خامسا ــ اعفاء ما تستورده وزارة العربيــة والمساتع العربيــــة

سانسا - الاعفاء المقرر للهيئة العربية للتصنيع سابعا - اعفاء الطائرات السنوردة ومخلفاتها البيعسة الى الفسسر

نابنا - الاعفاء المقرر الهيئة القومية المسكك الصنيعية ناسما - اعفاء معدات الاذاعة التليغزيونية عاشرا - الجهات المغذة المروعات التعمي حادى عشر - اعفاء المواد اللازمة المبناء ناتى عشر - اعفاء الجمعيات التعاونية الانتاجية نالث عشر - الاعفاء المقرر الاغراض السياحية نالث عشر - الاعفاء المقرر الاغراض السياحية

الغرع الثالث - عدم الخضوع للرسوم الجبركية

اولا ... عدم استحقاق الرسوم الجمركية على سسفن اعالى. البصار الإجنبيـــة

ثانيا ــ سفن صيد الأسفنج لا تتبتع بالاعفاء الجبركي

الفصل السائص ـــ رسم الامفة

الفرغ الأول ــ اتواع رسم الدمقة وشروط فرضه الفرع الثلثى ما تمدد الوقعين على طلب مقدم الى جهة حكومية لا يبــرب تعــدد رسم الدمفــة

الغرع الثالث ــ رسم النبغة التبريجي

الغرع الرابع ــ رسم النبغة السبير

الفرع الخامين ـــ رسم الدمفة على الاتسساع الفرع السائيس ـــ رســـم ا<del>لطـــاب</del>ع

الفرع السابع -- رسم الدينة على اللانتات والإعلانات الفرع الثابن -- رسم الدينة على تصاريح السفر الجالية. الغرع التاسع -- رسم الدينة على تراخيص الاستراد

الفرع العاشر ... رسم النمغة على الرتبات

الفرع الحادى عشر ــ رسم النبغة على النفقات الحسكومية في

الغرع الثانى عشر — رسم النمغة على مواقف السيارات الفرع الثالث عشر — رسم النمغة على أوراق الياتصيب الفرع الرابع عشر — رسوم النمغة المهنية

الغرع الخامس عشر — عبه رسم المهضــة الغرع السادس عشر — عدم الخضوع لرسم الدمغة الغرع السابع عشر — الاعقاء من رسم الدمغة

الفصل السابع ــ رسم سيارات

الفصل الثلبن ــ رسم طيران مدنى

الغصل التاسع ــ رسسم قضــالى

الفصل العاشر ــ رسوم متنسوعة

الفرع الأول ـــ رسم اشخال الطرق العابة الفرع الثانى ـــ رسم اضافى على شرائع الأطيان الفرع الثالث ـــ رســـم اعـــــلانات -/"-

النرع الرابع به يعسم ايتحسان بالجلمعات

الفرع الخامس ــ رسَـــم تقويسالات

الفرع السادس ... رسم تسبة الأوقاف

الغرع السابع - رسم ملكية زراعية لتبويل صندوق للمعاشات والثلميلات الاجتماعية

الفرع الثلبن ـــ رسم موانى ومناثر وارصفة وسقايل

الفرع التاسع ــ رسم نظافة عامة

القصنسل الأول ومسسائل فالمسمة

#### قاعسدة رقسم ( ۱۸ )

#### المسطا

رسم - ضريبة - الفرق بينهما - الرسم الاضافي المصروض على. الملاهي بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٤١ - حقيقه آنه ضربية عامة مسسنظة عن ضريبة الملاهي - من حق الحكومة دون المجالس البلدية .

## ملخص الفتوي :

ان الرسم الاضائي المفروض على الملاهي هو في حقيقته ضريبة عاسية وليس رسما ، ذلك أن تحصيله يتم بدون مقابل من خدمة معينة أو منعصة خاصة ، مقد نص القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤١ المعدل بقسوانين لاحتسة في ملاته الأولى على أنه « يفرض رسم أضافي بخصص للأعمال الخبرية بواقع ه مليمات عن كل دخول أو أجرة مكان في السارح وغيرها من محال القسرجة واللاهي الخاضعة للمرسوم بقاتون رتم ٢٢١ لسفة ١٩٥١ بغرض ضريبسة على المساح وغم ها من محال الفرحة والملاهي متى زادت أجرة الدخسول أو المكان على ٢٥ مليما ٠٠٠ وفي مادته الثانية على أن « يخصص الفرض نفسمه رسم بواقع ٥ مليمات عن كافة الظفرافات والمكالمات التليفيئية الخارجية المتنادلة داخل القطر وخارجه متى زادت تيمة الكالمة الخارجيسة على ١٥ مليما ويخصب كخلك للاعمال الخبرية رسم على تعذاكر السكك الحديدية طبقا للفئات الآتية ..... النح » . والستفاد من ذلك أن هذا الرسم الإضائم. ضريبة مستقلة تهاما عن ضريبة الملاهم ، غاية الأمسر أنها تفرض على دخول الللاهي الى حانب الأمور الأخرى التي عبيدها النص السابق ، وطبقا لما تقدم لا يتأتى أن يندرج هذا الرسم تحت حكم البند ثامنة من المادة . ٤ من القانون رقم ١٩ لسنة ، ١٩٥ الخاص بمجالس سادي الاسكندرية ؛ الذ أن هذا البند لا يجمل من موارد البلدية سوى ضربية الملاهن والمراهنات ، ومن ثم غان حصيلته بتعين ايلولتها الى الحسكومة المسركزية جاعتبار أن الاصل في الضرائب المعامة أن تكون من حق الدولة ما لم تتنسازل عنها صراحة لاحدى الهيئات المحلية أو المسلحية .

لذلك نقد انتهى الرأى الى أن الرسم الإضافى المغروض على محسال المدجة والملاهى - المخصص للاعبال الخسيمية والذى يحصسل في مدينة الإسكندرية - يكون من حسق الحسكومة .

( فتوی رقم ۹۹ ــ فی ۱۹۵۲/۳/۲۳ ) ۰

## قاصدة رقسم ( ١٩ )

#### : المسلما:

الرسم بمعناه القانوني هو مبلغ من المال يجبيه احد الاشخاص المسامة كرها من الفرد نظي خدمة معينة تؤديها الدولة اليه — تضمين مشروع لائحة اتحاد طلاب المعاهد والاقسام التأنوية الازهرية نصا بتغرير اشتراك سنوى المتحاد — هذا الاشتراك في طبيعته رسسم لا يجسوز غرضه الا بنساء على مقسسون .

#### ملخص الفتوى:

ان اللادة ١١٩ من الدستور تنص على أن « انشاء الضرائب العسامة وتعديلها أو الفاؤها لا يكون الا بقساتون .

ولا يعنى احد من ادائها الا في الأحوال البينة في القانون ولا يجهوز عكلية احد اداء غير ذلك من الضرائب والرسوم الا في حدود التانون ٢ .

ومقاد ذلك أن الرسم لا يمكن فرضه الا بناء على قانون يكتفي فيسه متقسرير مبدأ الرسم ويترك شروط دفعه وتعديد سعره الى سلطة أخرى .

والرسم بمعناه القاتوني هو مبلغ من المال يجبيه احد الاشخاص العامة كرها من الفرد نظير خدمة معينة تؤديها الدؤلة اليه ، عصو بذلك يتكون ... عنصرين أولهما أن الرسم يدفع مقابل خدمة معينة والثانى أنه لا يدفسع الختيارا كما تدفع الاثمان العسادية وإنما يدفسع كرها بطريق الالسزام وتستاديه الدولة من الافراد بما لها عليهم من سسلطة الجباية شانه في ذلك شأن الضريبة وأن كان يختلف عنها في أنه يدفسع في مقابل خسمة معينسة وقد تقدم هذه الخدمة للفرد دون أن يطلبها بل أنها قد تقسدم له ولو اظهر رغبته عنها ، ولا يقسوم عنصسر الاكراه على التزام الفرد بدفسع الرسسم في سبيل الخدمة المعينة لأن ذلك أمر طبيعي بالنسسبة لجبيسع المساملات المالية ولكن أساس الاكراه بالنسبة للرسم هسو حالة الضسرورة الاقتونيسة التي المرفق العام لاتتضاء هذه الخدمة لما قد يتسرنب على النقلف عن طلبها من جزاء أو أثر قاتوني ضسار .

ومن حيث انه بتطبيق ما تقدم على رسم اشتراك اتحاد طلاب الماهد والانسام الثانوية الازهرية غانه ببين من مطالعية نصوص مشروع هدذه اللائحة أن المادة (٢٠) منها تنص على أن « يقوم كل طالب من طلاب المعاهت الازهرية الثانوية ودور المعلمين والمعلمات بتسديد الاستراك السنوى للاتحاد السذى يصدر بتحديد قيمته قرار من وزير شئون الازهر وبنساء على المتراح مجلس الاتحاد » والمادة ( ٢١) ننص على أن « تنولى ادارة المعهد تحصيل اشتراك الاتحاد من جميع طلابه في بداية العام الدراسي بهسوجب المسسسالات .... » .

ومن ثم نمان هذه النصوص توجب تحصيل هذه الاشتراكات جبسرا عن الطلاب ويتوافر تبعا لذلك عنسر الاكراه مما يجعلها من حيث الطبيعسة التاتونيسة رسسما .

ومن حيث أن تانون أعادة تنظيم الأزهر رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ لسم وين ثم يكون النص عليسه وين ثم يكون النص عليسه في المشروع المعروض يجساني أحكاء الدسستور لقيسامه على غير سسند من القانون ، ولا محاجة في ذلك باحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٣ لسسنة المحادات طلاب جمهورية مصر العربية والتي تضممنت غرض رسم اشتراك في الاتحادات الطلابية لاته وان كانت هذه اللائحة تسسري على طلاب الجامات والمعاهد العليا بها غيهم طلاب جامعة الازهر والمعاهد

العلياسه الااته فهمأ يتعلق بطلاب الجاهمات المعاهلين بأخننكام الفاتون رقبر ﴿} أَمِينَة ١٩٧٢ بِشَأْنَ تَنْظِيمِ الجامِعاتِ عَانَ هَذَا الرسم يجد سند تقسريره في حقهم من نص المادة ١٤٨ من القيدانون الذكور التي تنص على أن « التعليم مجاثى لابناء الجمهورية ، ، ويؤدى جبيع الطلاب الرسسوم التي تحسددها اللائحة التنفيذية متابل الخدمات الطلابية المختلفة .. » ولفظ الخدمات الطلابية الواردة في هذا النص من العموم بحيث يتسع للخدمات النرطة بالإتحادات الطلابية المسار اليها في أكثر من وصع بالقانون المفكور ، كما أنه لا وجه للقول بأن اتحادات طالاب الأقسام والمعاهد الثانوية الأزهرية هي من تبيل الاتدية أو المؤسسات والجمعيات الخاصة ذات النفع العام التي محوز لها غرض أشتر أكأت على المنتفعين مخيهاتها وأن أطلاق لفظ الرسم عليها هو من تبيل التجاوز - لا وجه لهذا التول - لانه يبين من مطالعة نصوص المواد ه ٨ و ١٩ و ٩٩ من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ المسلر اليه و ٨١ و ٨٢ و ٨٥ من اللائحة التنفيذية لهذا القاتون المسادر بقرار رئيس الجمهورية رتم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ ومن نصوص مواد بشروع اللائحة المعروض أن اتحادات طلاب المعاهد والاتسام الثانوية الازهرية لا تعدو أن تكون تنظيمات منبئتة عن النظام القانوني للمعاهد وتابعة لها وداخلة في عموم كياتها القاتوني الأمر الذي تعتبر معه من وحدات الماهد وضمن أحهزتها ، ولا يغير من ذلك أن يكون لكل اتحاد ميزانية خاصــة للائحة الاتحــاد أذ لا يعــدو ذلك أن يكون نوعا من الاستقلال المالي حتى يعتبد كل اتحساد على موارده الخاصة تهشيا مع سياسة تدريب الطلبة على الاعتهاد على انفسهم ،

لكل ما تقدم بكون تضمين مشروع لائحة الاتحادات المشار اليها نصا يغرض رسما أو اشتراكا أجباريا على كل الطلاب مقابل عضموية هذه الاتعمادات يفتقر إلى سند من نصوص القساتون .

من أجل ذلك أنتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم مشروعية رسم م الاشتراك المنصوص عليه في المادة ٢٠ من مشروع لائحة اتحادات طلابه المساهد والاقسام الثقوية الأزهرية المسار اليها .

( غتوی ۱۹۰ سے فی ۱۷/۲/۷) ،

## ةاعسدة رقسم ( ٢٠ )

#### : المسلما

كون الرسم مقابل خنمة معينة ــ فيس معنـــاه أنه لا يجــوز تحصـــيله قبل انمــام المشروعات التي ترتب عليها تحقيق الخــدمة .

## ملخص الحكم:

ان كون الرسم هو مقابل خدمة تؤدى ليس معناه انه لا يجوز تحصيل الرسم قبل اتبام المشروعات التى يترتب عليها تحقيق الخدمة ، والا لسكان ذلك تعجيزا للهيئات الاتليبية عن القيام بالمشروعات التى يتطلبها حسسن سير المرافق البلدية والنهوض بها ، اذ غنى عن القول ان تلك الهيئات انها سعيد المرافق البلدية والنهوض بها ، اذ غنى عن القول ان تلك الهيئات انها تعتبد اساسا على مواردها المالية لتحقيق هذه الاغراض ، وفرض الرسسوم وجبايتها هو من هذه الموارد ، كما أن ما يتطلبه موظفسوها ومستخدموها وعبايتها من رواتب واجور وما يلزمها لحسن سير المرافق القائمة وتنفيسذ المشروعات المستقبلة من تفقات ، وهي أمور تسير معا جنبا الى جنب ، المشروعات المستقبلة من تفقات ، وهي أمور تسير معا جنبا الى جنب ، كما ذلك يقتضي ، بحكم الشرورة ، وضماتا لاستدامة سير المسراءة وعسدم المجلس نلك في الحدود التي يقروها ، كما يقتضي في الوقت ذاته أن يتسرك المجلس ذلك في الحدود التي يقروها ، كما يقتضي في الوقت ذاته أن يتسرك لطك المهيئات الوقت اللازم لتنفيذ مشروعاتها بحسب الظروف والاحوال ، وأنها تكون مشروعية الجباية رهيئة مالا بجدية المشروعات التي من اجلها فرضت تلك الرسوم ، غاذا تبين أن تلك المجالس لم تسكن جادة في ذلك أمكن مسساطتها أن كانت لذلك وجهه .

( طعن رقم ٨٨٦ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/١/١٨) .

## قابسجة رقيم ( ٢١ )

#### الجـــدا :

القراد الجبهورى رقم ۱۱۱۶ اسنة ۱۹۲۰ يقويل ادارة مسرفق ميساه القاهرة الى شركة مساهمة عربية ـ لا أثر له على اعضاء المسرفق من كلفة المضرات والرسوم وهو الاعفاء المقرر بالقلون رقم ۱۹۲۰ اسسنة ۱۹۳۰ ـ سربان هذا الاعفاء على الجعل المقرر بالقسرار الوزارى رقم ۸۸۰۸ لسسنة ۱۹۵۰ المجول بالقرار الوزارى رقم ۱۷۰۰ المسنفة بالمجول بالقرار الوزارى رقم ۱۷۰۰ المسنفة بالمرث بوضع المواسم المخصصة الشرب والاستممال ـ المبسليس بلك و حقيقته رسم ،

# طِخص النبتوي :

سبق المجمعية المهومية أن انتهت بجلستها المتعقدة في 14 مايسو سبق الإجمعية المهومية أن الإبريسية المجربيسة المجربيسة المجربيسة المجربيسة المبديسة المبديسة المبديسة المبديسة المبديسة المبديسة المبديسة المبديسة المبدي المبدية المجربة بعليه الماء القاتون رقم 131 لمسنة 191 في شأن نقسوير إعفاء مرفق بهساء الماء القاتون رقم 174 لمسنة 1901 متعامل المؤسسة بالنسسية البيلة معاملة المحكومة ) أذ أن قرار تحسويل ادارة مرفق القساهرة المي شركة لم يغسير الإطريقية ادارة المسرفة .

ولما كانت المادة ٢٢ من القانون رقسم ١٨ لمسنة ١٩٥٣ في شسان الرى والمرة تنص على أنه لا يجوز اجراء اي عبل خاص داخسل حسدود الإملاك العلمة ثابت البيلة بالرى والمرف و لا احداث تبديل بيهيا بغسير ترخيص من وزارة الاشعال العمومية بقرار منه . ولا يجوز أن تزيد مسدة المترخيص على عشر سنوات ومع ذلك يجوز لوزارة الاشسفال العموميسة عند انتهاء هذه المسدة أن تعطى ترخيصا جديدا بالشرط التي تراها سواسا كان سند وزير الاشغال العمومية في اصسدار القرار رقسم ٨٨٠٨ لمسنة

الذى يحصل نظير شبغل منافع مصلحة الري هو المسادة ١٨٦٠ بتصديد الجعبل الذى يحصل نظير شبغل منافع مصلحة الري هو المسادة ٢٣ من القساتون رم ٨٦ لسنة ١٩٥٣ سالفة الذكر الذى تخوله مسرض رسسم في الحسالات الذكورة سامان الجمل المتصوص عليه بالقرار الوزارى المذكور هو في واقع الامر رسم وبهذا الوصف فان شركة مياه القاهرة الكبرى معساة منه وفقسا لتسانون انشسساتها .

لذلك انتهى راى الجمعية العمومية للتسسم الاسستشارى المفتسفى والتشريع الى أن شركة مياه القساهرة الكبرى لا تلتزم بدئع الجعسل المقسرر بالقرارى رقم ۸۸۰۸ لسنة ۱۹۵۱ المعدل بالقسرار الوزارى رقسم ۱۹۷۱ المعدل بالقسرار الوزارى رقسم ۱۰۰۷ عن شغل منامع الدى والصرف بوضسع المواسسير المخصسصة للشرب والاستعمال بالمتازل وغيرها .

( فتوى رقم A۹۰ س في ۱۹٦٧/٧/۱٥ ) .

#### قاعدة رقسم ( ۲۲ )

#### المسمسطاة

جيئة المواصلات السلامة والإسلامة — عدم خضوعها لاي غيريسية ام رسم معا يخضع له الموسات المهاة او الإفراد — سريان هذا الاعباء على المحل المترز بالقرار الوزارى رقم ١٠٠٧ السينة ١٩٦٠ نظيم شيبال الهيئة منافع مصلحة الرى بوقسيم كالابت اليفونية داخل بواسيم \_ اسلس نلك \_ ان هذا الجعل في حقيقت رسيم ،

# ملخص الفتوى:

في ٢٦ من اغمىطس سنة ١٩٥٧ صدر قرار رئيس الجمهورية بانشساء مؤسسة علمة الشيون الواصلات السلكية واللاسلكية يطاسق عليها « هيئة الإواصلات السلكية واللاسلكية » وتلحق بوزارة المواصسلات وتتسولي ادارة هرفق الموامسلات السلكية واللاسلكية ويسكون لها اختصاصات السلطة. العامة المفسولة للمصسالح الحكوميسة .

ولما كاتت المادة الأولى من القانون رقم 11 لمسنة 1977 بامسدار مقان الهيئات العابة تنص على أنه بجوز بقرار من رئيس الجمهورية انشاء هيئة عامة لادارة مرفق مما يتسوم على مصلحة أو خدمة عامة وتكين لها الشخصية الاعتبارية سوأن المادة 15 من هذا التسانون نقص على أن تعتبر أموال الهيئة العلمة أموالا عامة وتجسرى عليها التسواعد والاحسكام. المتعلقة بالأموال العابة ما لم ينص على خسلاف ذلك في التسرار المسادر ماتسساء الهيئة.

وفى ٥ نبراير سنة ١٩٦٦ مسدر قرار رئيس الجمهسورية العربيسة المتحدة رقم ٤٥٧ لسنة ١٩٦٦ باعتبسار هيئسة المواسسلات المسلكية واللاسسلكية هيئة عامة في تطبيسق القسانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٣ ماصدار تقسون الهيئسات العسامة .

ولما كانت البيئات العابة هي في الإغلب الأمم مسالح عابة حكوبية منصها المشرع الشخصية الاعتبارية وهي تقوم الصلا بخدية عابة ولا تقوم بنشاط مالي أو تجاري أو زراعي أو صناعي و الأصل أن الخديات العسابة كلفت تقوم بها الدولة الا أنه رؤى في النظام الاشتراكي أن يعهد ببعضها للى هيئية مستقلة لما يبتار به هذا النظام من مرونة في الادارة . وأنسه ولئن كانت المهيئات العابة ميزانية خاصة الا أنها تلحيق بميزانية السدولة وتجرى عليها أحكابها وتتحيل الدولة عجيزها ويسؤول لميزانيسة السدولة ما تحققه من أرباح ، والهيئة العابة أبا أن تسكون مصلحة عابة حكومية رأت الدولة ادارتها عن طريق هيئة عابة المخروج بالمرفق عين الروتين العابة مرفق من مسراغق الخديات العابة بداءة لادارة مرفق من مسراغق الخديات العابة سوعلى هذا الاسساس غانها لا تخضع لأية ضربية أو رسم مما يخضع العالميسات العابة أو الغراد واية ذلك أن المشرع غرق في القسانون رقسم المناة الخاص بالمؤسسات العابة ورتم 11 السنة 1917 الخاص

جالويئات العامة نبيتها نص في القانون اول على اعناء المؤسسسات المسلمة ... من بعض الرسوم المبينة نيه لم ينص في القانون الثاني على اعنساء المباثات العامة من أية ضريبة أو رسم لانها لا تخضع أصلا للضرائب أو الرسوم م.

ولما كانت المادة ٢٢ من التاتون رقم ١٨ اسنة ١٩٥٣ في شدان الرئ والمرف تنص على اته لا يجوز أجراء أي عبل خاص داخسل حدود الأملاك العابة ذات الصلة بالري والصرف ولا أحداث تصديل فيها بغير ترهيص من وزارة الاشتخال العبوبية بالشروط التي تقررها وبعد أداء رسم يعيته وزير الاشتغال العبوبية بقرار منه ولا يجوز أن تزيد مدة الترهيص هسلي عشر سسنوات ، ومع ذلك يجوز لوزارة الاشتغال العبوبية عند انتهاء هذه اللدة أن تعطى ترخيصا جديدا بالشروط التي تراها .

ولما كان سند وزير الاشغال المعودية في اصدار القسرار رتم ١٩٠٨ لسنة ١٩٦١ المعدل بالقرار رتم ١٠٠٧ السنة ١٩٦١ بتصديد الجعدال الذي يحصل نظير شغل منساقه مصلحة الري هدو المسادة ٢٣ من القانون رثم ١٨ لسنة ١٩٥٣ مساف الذكر التي تخوله حق غسرض رسمي قي الحالات المنكورة دغان الجعل المنصوص عليه بالقرار الوزاري المستكور حو في واقع الأمر رسم وبهدذا الوصف غان هيئة المواصسلات المسلكية واللامسلكية لا تخضيع لهدذا الرسم .

لذلك اتنهى رأى الجمعية العبوبية للتسم الاستشارى للنشوى والتشريع الى أن هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية لا تلتزم باداء الجعلى المترار بالقرار الوزارى رقم ١٠٠٧ لسنة ١٩٦٠ عن شسخل منسانع الرئ بوالدرن بوسسع كابل ظيفونى داخل مواسسير .

(نتوی رتم ۸۹۲ ــ فی ۱۹۲۷/۷/۱۱ ) -

# عُافِسَدُةُ رَقْتُمُ ( ٢٣ )

#### المسسطا :

تمنى الهيئة العامة انتفيذ مجمع الحسديد والمسلب مسن الرسسوم التضائية ومن رسوم الشهر والتوثيق ومن ألفريلة على المقسلرات المنيسة التى تشفلها وكذلك المقارات المنبئة المأوكة لها والخصسصة لها والخصصة للنفسم المسام •

## بلغس لقتوى :

تصدت الجمعية العبوبية لقسمى الفتوى والتشريع لبيسان مسدى جواز اعفاء الهيئة التعابة لتنفيذ مجمع التحديد والصلب من الرسوم التنسائية . ورسوم الشهر والتوثيق ومن الرسوم والصرائب على العقارات المنية .

وفي حدا السبيل استعرضت الجمعية العمومية احكام القوانين الآنية :

١ — القادن رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية السدى ينص البادة ٥٠ منه على أن « لا نستحق رسوم على الدعلوى التي ترفعها الحكومة غاذا حكم في الدعوى بالزام الخصم بالمصاريف انستحقت الرسسوم الوجبة كذلك لا تستحق رسوم على ما يطلب بن الكشوف والصور والمخصات والشهادات والترجمة لصالح الحكومة ٥٠.

٢ ... المقاون رقم ١٠٠٠ لفسنة ١٩٦٤ بشان رسوم المنوثيق والتسهر وينصر
 إلمادة ٣٣ منه على أن « يعنى من الرسوم المغروضة بموجب هذا القانون

 أ ــ ألحررات والاجراءات التي تؤول بمقتضاها ملكية العقسارات او المتولات او الحقوق التي الحكومة.

ب ــ الصور والضهادات والكشوف واللخصات والترجمة للوزارات أو المسالح الحكومية أو لحهة وتف خرى .

٣ - القانون رقم ٥٦ السنة ١٩٥٤ بشسان الضريبة على العقسارات المبنية وينص في المادة ٢١ منه على أن « تعفى من أداة الضريبة .

العقازات الملوكة الدولة .

ب ـ المعارات المبلوكة أجالس الذيريات والمجالت البلائة والثروية
 والمحلية المخصصة لمكاتب ادارتها او للخدمات ألعامة سرواء كاتت هده
 الخدمات تؤدى بالمجان أو بالمقابل »

القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ المقتل بالتانون رقم ٥٠ لمسنة
 ١٩٨١ وينص في المادة ٥١ منه على أن « تشمل موارد الدينة ما ياتي :

سلانما ... ألرسوم التي يقرضها المجلس الشمعي المخلى للمدينة في نطاقه في حدود القوانين واللوائخ على ما ياتي:

11 - الايجارات الذي يؤديها شاغلوا العقارات المبنية الخاضعة لضريبة البساني لغاية } // على الاكثر من تيمتها الايجارية . . . . . . . . . . كما تقص المادة ٢٥ من ذات القسانون على أن « يعفى من الرسم المنصوص عليها في البند ( 11 سادسا ) من المادة السابقة :

ا — المقارات التي تشغلها الوزارات والمسلح والهيئات المسلم والمجالس الشمية والمطية للوحدات المطية والجمعيسات والمؤسسات الخاصة الشسهرة طبقا القسقون .

٢ - العقارات المعفاة من الضريبة على العقارات المبنية .

ومن حيث أن مفاد النصوص السابقة أن الشرع أعنى الحكومة من الرسوم القضائية ومن رمسوم الشهر والتوثيق ومن الضريبة على العقارات المبنية المملوكة لها والمخصصة للنفع العام وكذلك من الرسسوم المحلية

على ايجارات العقارات التي تشخلها والمقارات المبنية المهلوكة لهـ والمخمسصة للنفسع المسلم .

ومن حيث أن أغناء الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع تسد استقر على أنه ولنن كان الإصل أن الهيئات العلية لا تخضسع الضرائب والرسوم الا أذا نص القانون على خضوعها لبعض أنواع منها غان هسذا الإصل ليس على اطلاقه في صدد الخضوع لضريبة المقارات المبنياة أو الاعفاء منها 4 أذ أن مناط أعفاء تلك الهيئات من هذه الضريبة هو تخصيص المبالية الدي تعتكها المبنعة أهالية .

ومن حيث أن الهيئة العامة لتنفيذ مجمع الحديد والمسلف — ونتسا للمادة الأولى من القرار الجمهورى رقم ٧٧٩ لسنة ١٩٦٩ المسادر باششائها والمعدل بالقرار الجمهورى رقم ٨ لسنة ١٩٧٩ ـــ نعتبر هيئة عامة ملحقة بوزارة المساعة وتسرى في شائها احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٣ بشسان المهيئات العامة ومن ثم تعنى من الرسوم القضائية ورسوم الشهر والنوثيسق والضريبة على المقارات المبنية المملوكة لها والمخصصة للنفع العسام ومسن الرسوم المحلية على أيجارات العقارات التي تشغلها والمخصصة للنفسع المسام .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اعفاءالهيئة العابة لتنفيذ مجمع الحديد والصلب من الرسوم القضائية ومن رسنوم الشهر والتوثيق ومن الضريعة على المقارات المبنية الملوكة لها والمخصصة للنفع العام ، ومن الرسوم المحلية على الجارات المقارات المبنية التى تشسفاها وكذلك العقارات المبنية الملوكة لها والمخصصة للنفع عاصام .

( ملف ۲۷/۲/۱۰/۷ ــ جلسنة ۱۹۸۲/۱۰/۷ ) .

#### قاعسدة رقسم ( ۲۶ )

#### : 4---41-

المقدون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ في شان رسوم التوثيق والشهر حد النص في المادة ٢٤ منه على اعفاء المحررات والإجراءات التي تسؤول بمتنفساها ملكية المقارات أو المتولات أو الحقوق إلى الحكومة من الرسوم المفروضسة بوجب هذا المقلون حد الهيئات العامة تدخل في مداول لفظ الحسكومة الوارد في هذا القص وبالتالي لا تسسنحق أية رسوم على المحسررات التي تسؤول بمقتضاها ملكية المقارات اليها حد أحقية أحدى الهيئات العسامة في استرداد الرسوم السابق دفعها حدم جواز الاحتجساج في مواجهتها بالتقسادم المسوص عليه في المادة ١٨٧ من القاتون المسنى .

## جلخص ا**افت**وی :

اشترت الهيئة العابة لنتل الركاب بحافظة الاستكندية تطعمة الرض بنلحية سيدى بشر لاقابة جراج عليها بهوجب عقد بيع رسسمى مشهر تحت رقم ١٧٦٧ بتاريخ ١٩٦٧/١/١٥ : وسسندت لمسلحة الشهر المقارى والتوثيق مبلغ ٢٠٦٤ جنيها و ٢٦٠ مليها قيمة رسسوم تسجيل المقارى والتوثيق مبلغ ٢٠٦٤ جنيها و ٢١٠ مليها قيمة رسسوم تسجيل المستد ١٩٦٤ في شمأن رمسوم الشسهر والتوثيق تقضى باعفساء المحررات والاجراءات التي تؤول بعتضاها لمكية المقارات أو المنتولات أو الحقوق الى التحكيمة من الرسوم المنروضة بمسوجب هذا القانون ، الألك تامت الهيئة بمقالبة المسلحة المنكورة برد ما حصلته من رسسوم على اسسال المسلد المساحة ونضت رد هذه الرسوم على اسسال سقوط حق الهيئة في المطابسة بهما بالتقسام ،

ومن حيث أن المادة ٣٤ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ في شـــأن

رسوم التوثيق والشهر تنفى هلئ أن « <del>يعف</del>ى هــن الرسمــوم المفروضـــة. بمــوجِب هــذا القـــاتون:

ا حدرات والاجراءات التي غلول بمتنساها هلكية التغلسارات
 او المنتسولات او الحتوق التي العكيمة .

ومن حيث أن الجمعية الممومية لتسمي الفتوى والتشريع سبين أن ذهبت إلى أن الهيئات المعامة وأن كانت لها ميزانيسة خافسية الا الهما علاميزانيسة خافسية الا الهما ميزانيسة السنولة وتجسري عليها احكانهما وتتصبيل السنولة عجزها يقاول الى ميزانية الحولة ما تطق من ارباح ، والهيئة المعلمة لها أن نكور مصلحة علمسة حكوبيسة رأت الدولة ادارتهما عن طريق الهيئسة العلمة لذورح بالمرفق عن الروتين الحكيمي وأما أن تنفسنها السدولة العالمة لذورح بالمرفق عن الروتين الحكيمي وأما أن تنفسنها السدولة الصلة بالحكومة وما تصدوه من قسرارات متعلقية بمسرفق نديره هي مساشرة بخضع لتصديق الجهسة الإدارية ، فالهيئة العسامة شخص اداري عام بدير مرفقا يقوم على مصطحة أو خدمة عابنة وتكون لهما الشسخصية الاعتبارية رابها ميزانيسة الحولة وتلخيق بميزانيسة الحولة وتلخيق بميزانيسة الحولة وتلخيق بميزانيسة الحولة وتلخيق بميزانيسة الحادة الإدارية التابعية الماء ومن شم غان الهيئيات العسامة المعانون رقيم ١٠٠ لصيفة ١٩٦٤ المشيطر اليسه و

ومن حيث أن الهيئة العابة لنقل الركاب بمحافظة الاستخدارية هي من الهيئات العابة في تطبيق احكام القسانون رقسم 11 لسنة 1978 الخاص بالهيئات العابة وذلك طبتنا لعربيح نص المسادة الاولى مسن قسرار رئيس الجمهورية رقم 14)} لسنة 1970 بنتظيسم ادارة النقسل المسام لمنيئة الاستخدارية والتي تنص على أن ﴿ تعتبر أدارة النقل المسام الاستخدارية هيئة عابة في تطبيق احسكام القسانون رقسم 11 لسسنة 1977 وقدعى الهيئة العابة لنقل الركاب بمحافظة الاستخدارية يسكون مقسرها

مدينة الاستخدوية وظمئ بمحافظة الاستخديد . و و من ثم تدخيل النهيّة المستخدوية . و من ثم تدخيل النهيّة المستخدوة ألى وارد بنّم المسادة ٢٤ من المستفد المستفدين المستفدين المستفدين المستفدين المستفدين المستحق المستفدين المستودين المستحق المستحق المستحق المستودين المستحدين المستح

ومن حيث أن مصلحة الشهر المقسارى والتوثيق تدفع بسستوط حق المهيئة في اسسترداد الرسوم سالفة السذكر بالتقسادم اسستنادا الى نص المادة ۱۸۷ من القسانون المدنى التي تقص على أن « تسستط دعسوى استرداد ما دفسع بغير وجسه حق بانقضساء ثلاث سسنوات من اليوم الذي يعلم نيه من دفع غير المستحق بحقه في الاسترداد . وتسسقط الدعسوى كذلك في جميع الاحسوال بانقضساء خمدى عشرة سسنة من اليسوم الذي بنشساً غيسه هسذا الحسق » .

ومن حيث أن التقادم المسار البيه لا يصدو أن يكون وسيلة أجرائية لا نصيب الحق ذاته بقسد ما تصيب الدعوى الموكلة بحمياية الحسق ، ومؤدى ذلك أن الحق يبسقى رغم تقسادم الدعسوى ، ولما كانت حقسوق المسالح المسلم قبيل بعضها البعض لا تحبيها دعوى لأن الدعوى استبعدت كوسيلة للمطابة بالحق في نطاق القسادن المسام في مسدد العلاقة بين المسالح المسابح عملا بنص السادة لاع مستقون تنظيسم مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ مصدلة بالقسادي زرقم ٨٦ لسنة ١٩٧٩ ، غانه لا يجوز الدغع بالقسادم بين هذه المسالح نيما يثور ببغها من خساوى المهومية .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن هيئة النتل العام بمحافظة

الاسكندرية معناه من الرسوم المستحقة على تسسجيل المصررات التي منتسل ملكية المقارات اليها طبقا لنص الملاة ٣٤ من القانون رقم ٧٠ القانون رقم ١٩٦١ في شأن رسوم التوثيق والشسهر ومن شم يحق لها أن تسترد ما انته من رسوم النسسجيل التي استحقت على شسهر عقد نقسل حكية قطعة الارض الكائنة بناحية سيدى بشر اليها ، دون أن يسمقط حقها في ذلك بالقادم .

(مك ٢٢/٢/٢٣ ــ جلسة ٢٢/٢/٢٣٢ ) ٠

# الفصسل اللساني رسسم انتساج واسستهلاك

#### قاعسدة رقسم ( ۲۵ )

: [----4]

لا يجوز اعفاء الأسسفت المنتج محليسا والمصدر للفسارج من رسسم الانتسسساج .

## ملخص الفتوى :

بحث قسم الراى مجتمعا موضوع اعناء الاسسمنت المنتج محلياً والمصدر للخارج من رسوم الانتاج بجلسته المنقدة في ٧٧ من مايسو سنة ١٩٥١ ونبسين أن القانون رقم ٣ لسنة ١٩٧٠ الصادر في ٤ من ميسراير سنة ١٩٠١ والخاص برسسم الانتاج على حاصسلات الارض المصرية أو منتجات الصسناعة الحلية ينص في المادة الأولى على أنه « يجوز بمتنشى مرسسوم تعديل رسم الانتاج المقرر بالمراسسيم الصادرة في ٣٠ مارس سنة ١٩٧١ و ٥٢ بونية سسنة ١٩٣١ و ١٧ أبريل سنة ١٩٣٣ و ١٤ اكتوبر سنة ١٩٣٥ و ٢١ مايو سنة ١٩٣٠ و ١٢ مايو مع هذا القانون مرسومان أحدهما خاص برسسم الانتساع على حاصسلات مع هذا القانون مرسومان أحدهما خاص برسسم الانتساح على حاصسلات المرسوم والآخر خاص برسم الانتساح المستوردة والمنبذ بالمرسوم والآخر خاص برسم الانتساح المستوردة والمبنة المالدي المالدي المستوردة والمبنة المالدي المالدي المستوردة والمبنة المالدي المستوردة والمبنة المالدي المستوردة والمبنة المالدي المستوردة والمبنة المالدي المستورة المستوردة والمبنة المالدي المالدي المستوردة والمبنة المالدي المستوردة والمبنة المالات المستوردة والمسلم المستوردة والمبنة المالدي المالدي المالدي المالدي المستوردة والمسلم المستوردة والمسلم المستوردة والمسلم المستوردة والمالدي المستوردة والمسلم المسلم المسلم المسلم المستوردة والمسلم المسلم ال

وفى ٣١ مارس سنة ١٩٣٢ مسدر القانون رقم } لسنة ١٩٣٢ ملغيا للقسانون السابق ونص في السادة الأولى منه على انه ﴿ يجسورُ أَنَّ تَقْسَرُر بهراسيم رسوم انتساج على حامسلات الارض أو منتجسات المسناعة المحلية كما يجوز أن تعدل بعراسيم جميع القوانين والمراسيم المعمول بها الآن والخامسة برمسوم الانتساج م

وفى ٨ من يونية سنة ١٩٣٣ مسدر القسانون رتم ٥٠ لسنة ١٩٤٦ وقد نص فى المادة الثانية على انه « يجوز ان تقرر بمراسيم رسسم انتساح على حاصلات الارض او منتجات الصناعة المطيسة كما يجسوز ان تعدل بمراسسيم جميع القوانين والمراسسيم المعسول بها الآن والخاصة برسوم الانتسساح » .

وقد صدرت استفادا الى هدفه القوانين مراسيم مغرض رسسم النتاج على بعض المنتجات وقد نصى فيها على رد الرسيم فى حالة تمسديرها الى الخارج ومن ذلك مرسوم ٢٣ مارس سنة ١٩٣٢ الخاص بروق اللعب ومرسوم ١٠ اكتوبر سنة ١٩٣٤ الخاص بالأندية ومرسسوم ٧ يوليسو سسنة ١٩٣٨ الخساص بالكحسول ١ اما المرسسوم الخاص بالاسسمنت علم يرد نمه هذا النص ،

وبمناسبة طلب احدى الشركات اعناءها من رسم الانتساج عن كبية است الاستساح عن كبية استخدا است تصديرها ألى القذارج أزيادتها عن حاجة السوق المطيسة استطاعت وزارة الملقية راى قسم تضاياها غافتي بقاريخ 14 يوليسة سنة الاستطاعت وزارة الملقية راى قسم تضاياها غافتي بقاريخ 14 يوليسة سنة كان قد أغفى النسر على اعفاء الأسبنت الذي يصدر من رسسم الانتساح عقد نصت براسسيم لخرى معائلة على اعفاء المواد التي تمسعد من رسيم الانتجاج اللترة بها ولا وجه الان يحيل هذا على أنه اختسلاف في التثيريسع لذ إلو لخذ بذلك المغنوت علم الفسلاف مع تبلم المسسابية في الحسائين والواقع أن الأحسل في رسم الاقتساج المحسنجاد من طبوعته أنه مفسروض على أن الأحسل في رسم الاقتساج المحسنين النس على طبوعته أخذك أخذ صريح بهسذا الأحسل ولا يؤشر في تيسام هسيذا الأحساء غذلك أخسة صريح بهسذا الأحساء فذلك الخسة على الاسسهند لذلك

راى قسم القضسليا اعفساء ما يصيدر من الأسسينت من رسم الانتياج دون حاجة الى انفساذ اجسراءات تشريعيسة .

ويلاحظ أن هذا الذي ارتاه تسبم التفسايا لا يتقق والواقع أذ رسسم الانتساج مقرر على عملية الانتاج في ذاتهبا سواء تم استهلاك المواد المنتجة محلبا أو صدر إلى الخارج وقد اتفقت المراسميم الخاصسة بنحصيل هذا الرسم في نهسها على استحتاقه بهجرد انبسام المصنع وعدم جواز أخسراج البفساعة من للمسنع الذي مسنعت فيسه الا بعد دغسع هدذا الرسم ثم أوريت بعض هذه المراسميم نيما يتفي برد الرسم الذي دفع في حالة التصدير الى الخسارج ، ويستفاد من ذلك أن فرض رسم الانتاج هو الأصل والاعفاءات في حالة التسمير هسو السبتناء وقد سارت المراسيم اللاحقة لصدور فتوى تسم تضسايا وزارة المالية السابق الاشارة اليها على النص على الرد في حالة التصدير أن المالية السابق الاعياء هو الأصيل في هييذه الجالة بويكي ما ذهبت السلم المنتسوى .

كما أنه مسدر في ١٣ يونية مسنة ١٩٣٥ مرسسوم يتسرر حكما عاما برد كل أو بعض رسسوم الانتساج على حامسلات الأرض أو منتجسات المسناعة الحلية التي تعبدر المسودان ولو كان الاعفاء عسو الإمبسل في حالة التصدير لما كان هناك ما يدعو إلى أستصدار هذا المرسسوم وتصر الاعفاء على المنتجسات المصدرة إلى السودان وحده .

كما أن وزارة المالية ذاتها أجابت مصاحة الجب ارك بكساب رتسم ع ٢٢ - ٣٣/٤٥ المؤرخ ٨ من أبريل سنة ١٩٤٨ في شسأن رد رسسم الانتاج على البيرة التي تصدر للخارج بأنه وأن كانت وجيسة النظر الانتصادية تدعو التي الرد تشميعيما لتصدير البيرة الا أنه لم تتسوام لذاك الاداة الماتونية ولا يمكن الرد الا بنص صريح .

كما أن الوزارة أعنت في سنة ١٩٤٦ مشروعا خاصا بشمان رسم الانتاج على الاسمعنت مراعية ورود نص صريح بالرد في هالة التصدير . وكل فلك يتطبع بأن الأمسل في استحقاق الرسم هو الانتساج في. ذاته بغض النظر عما يصدر من المواد المنتجة أو ما يستهلك منها محليا .

ولما كان رسم الانتاج ضريبة لا يجوز الاعفاء منها الا في الاحسوال. المنصوص عليها في التقون طبقا للهادة ١٣٤ من الدستور الاسر السذى لا يتوافر في هسذه الحالة .

نقد انتهى راى القسم الى انه لا يجوز طبقا للتشريع القسائم اعفاء الاسسنت المنتج محليا والذى يمسدر الى الفسارج من رسم الانتاج .

( مُتَوَى رِتُم ٣٧٩ ــ في ١٩/١/١١ ) . e

## قاعسدة رقسم ( ۲۹ )

#### : 4

لا يجوز طبقا التشريع القسائم اعفاء الاسسمنت المتسج محلبا والسذى بصسدر الى الخسارج من رسسم الانتساج .

## ملخص المفتوى :

انتهى قسم الراى المجتمع الى انه لا يجوز طبقا للتشريع القسائم اعناء الإسمنت المنتج مطيا والذي يصدر الى الخارج من رسم الانساج.

وقد استند القسم في فتواه الى الأسسباب التالية :

١ --- أن رسم الانتاج مقرر على عملية الانتاج في ناتها سواء تـــم
 استهلاك المواد المنجــة محليـــا أو صحدت للخـــارج .

التهميسيير لما يكاني هؤك ما يديهر إلى استميدائر هذا الميسوم وتبجير الاهفاء على المتجانع المتبدع ألى العبودان وجده .

٣ ــ أن وزارة المالية ذاتها اجابت مصلحة الجمارك بكتابها وتسم ع ٣ ــ ٢٣/٤٥ المؤرخ في ١٩٤٨/٨/٨ في شأن رد الانتساج على البسيرة التي تصدر الى الخارج بأنه وإن كانت وجهة النظر الانتسسائية تدعو الى الرد تشسجيعا لتصدير البيرة الا أنه يلزم لذلك الأداة القانونيسة ولا يسكن للود الا بنص صسريح .

إن الوزارة أعنت في سنة ١٩٢٤ مشروعا بغيض رسم الانتاج
 على الاسسمنت مراعية ورود نص صريح بالرد في حالة التصدير

وترى وزارة المالية أن اعتبار رسم الانتاج مقرراً على عملية الانتساج يخالف الاصول الرئيسية في الضرائب ذلك أن الضريبة تفرض أما عسلى الايراد أو على الانفاق وضرائب الانفاق هدده ضرائب غير مباشرة ومسن المسرد أن رسوم الانتاج أو الاستهلاك أنها هي ضرائب تقرض عسلى المستهلكين لا على المنتجين أي أنها ضرائب أنفساق .

كبا أن الحجة المستبدة من مرسوم ١٢ يونية سنة ١٩٣٥ غير منتجة ذلك أن قصر رد الرسوم في حالة التصدير التي السودان دون غيره يرجب التي الوضع الخاص الذي يتبتع به السسودان من الناحية الجهركيسة ذلك أن اتفاتية سنة ١٨٨٩ قد جملت من مصر والسودان منطقة واحدة . فهسذا الرسسوم خاص باعفاء المنتجات المستهلكة محليا في احد شتى الاتحساد الحمسسركي .

لها الراى الذى سبق لوزاارة المالية ابداه سن ان رد رسم الانتساج على البيرة لا يكون الا بنص صريح نهاته غير ملزم طالما كان مخالفيا للبندسير السليم الحكام القسادون .

وأما الحجة المستهدة من مشروع المرسسوم المفاص برسم الانتساج على الاسسمنت فلته فضع على الأسسمنت فلك قد الرسسم في حالة

اعادة التمسدير تصد به حسم الخالف حول هدده المسالة غانه نص غير ملزم لان مشروع المرسوم لم يصسبح نافذا بعد ولا يمسكن الاسستناد اليسه لتنسسير احكام التشريع القالم ،

وما دام رسم الانتاج او الاستهلاك ضريبة استهلاكية غان هذا مشروط بان يكون مصيرها الاسستهلاك الحلى لها اذا لم يكن الامر كذلك بأن صدرت بلى الخسارج فللهنتج الذى دفع الرسم مقدما نيابة عن المستهلك أن يسسترد الرسم لمدم تحتق الاستهلاك محليا حولذلك غان رسوم الانتاج بطبيعتها عبارة عن المتزامات معلقة على شرط فاسخ هو التصدير غان تخلف الشرط بالاستهلاك المحلى تأيد الالتزام بصفة نهائية وأن تحقسق الشرط بحسدوث التصدير أنفسخ الالتزام بأشر رجعى وحق للمنتسج أن يسترد الرسسوم السابق دفعها .

## ويتنسرع من هسذا السراى:

اولا - خضوع الواردات لرسم الانتاج في حالة اعادة التصحير وذلك لمدم استهلاكها مطيا وتضيف ادارة الرأى لوزارة المالية الى هذه الحجج حجة أخرى هي أن المرسوم الصادر في ٢٧ يوليو سنة ١٩٣١ نص في مانته الأولى على أنه ابتداء من تاريخ نشر هذا المرسوم يحصل رسم استهلاك أو رسم انتاج على الأمسناف الآتي بياتها المستوردة من الخسارج أو المسرى ه

- 1 \_ سسوائل \_ عدد أتواعها .
- ب ــ المأكولات ــ عدد أتواعها ،
- ج ـ ادوات العمارة ... عدد اتواعها ،،

وقد نصت السادة الرابعة من هذا المرسوم على أن يردا رسم الانتاج اذا صدرت البضاعة في خلال سنة من تاريخ النفع بشرط أن لا يكون أسلبها الى تلف ويشرط الا يكون قد تغير شكلها . ولا زال هذا المرسوم قائما الى الآن .

فاذا فرض المرسوم بتسانون رقم ٢٩ لسسنة ١٩٣١ الخاص بفسرهم رسم انتاج رسما على الاسمنت ولم يتعرض لرد الرسم في حالة التمسديد فله اعمالا لنس المادة الرابعة من مرسوم ١٩٣١ يجب رده لانها تضمنت التواعد العامة في شان رسوم الاستهلاك .

والواقع أن رسم الانتاج ليس مقررا على عبلية الانتاج في ذاتها أقد الإصل أن الضربية تغرض أما على الايراد أو على الانفاق ( علم الملايسة والتشريع المالي للدكت ورزكي عبد المتمسال ) ص ٢٥٩ ، وضرائب الانفساق هذه ضرائب غير مباشرة ولميست رسوم الانتاج أو الاستهلاك ألا نوعا من هذه الضرائب فاذا فرض الشارع هذه الضربية على سلعة معينة فلن ذلك يكون قائما على قريئة قانونية باستهلاك الانتاج جميعه .

لها ما ترتبه وزارة المالية على هذا المبدأ من أن الرسم يسترد اذا كلتت المنتجات قد صدرت فعلا إلى الخارج ولم تستهلك محليا فسيرد عليسه بسأت عقرير ضريبة على الانتاج أو الاستهلاك أنها تغرضسه الظروف الاقتصافية والمالية على المشرع وقد يرى عدم اعفاء سلعة معينة من الرسسم قاصدا بذلك عسد م تشاجيع تصدير السلعة وابقائها للاسستهلاك المحلى و

فاذا اضفنا الى ذلك أن رسم الانتاج ما هو الا ضريبة ولا يجوزًا الاعتماء من الضريبة الا بالنص المستعيح تطبيقا لنص المسادة 188 مسن العسستور ،

كما لا يمكن الاحتجاج بالمسادة الرابعة من المرسوم العسادر ق لا يوليه سنة ١٩٣١ والخاصة برد الرسام اذا صدرت العسامة الى الخارج اذ ان هذا مرسوم خاص بسلام معينة حددتها المسادة الأولى وليس من بينها مادة الاسسمنت وليس في هذا المرسوم أية اشارة الى تطبيق مبدأ رد الرسام أذا خسرض رصام التقارة على اى مسلمة اخرى مما لا يمسكن معه القسول بأن ما جساء في

هذه المادة ان هو الا ترديد للمبدأ الحام السندى يجب تطبيقــه في جميسع اللهادت .

وقد طبقت وزارة اللية نفسها هذا الراى عنه مسلحة المسرة المسلمة المسلمة

لذلك قد انتهى راى القسم الى أنه لا يجوز طبتا التشريع التسائم العقاء الإسبنت المنتج محليا والذي يصدر الى الخارج من رسم الانتاج .

( مُتوى رقم ٢٩١ ــ في ١٩٥٢/٩/٣ ) .

## كانسدة رقسم (٧٧)

#### : المسلما

رسوم الانتاج او الاستهلاك طبقا لاحكام القانون رقم ٣٦٣ استة الأقواب منط كحل الى سوائل كحولية لم تؤد عنها رسوم الانتساج والاستهلاك ـ دد البضاعة المضبوطة رهين باستيفاء الإجراءات المقررة طبقا الأحكام القانون المشار اليه.

# مَلَحْص الْحَكُم :

تحظر المادة 10 من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ ( في شأن تنظيم حصليان رسوم الاتناج والاستهلاك على الكحول) هيازة كحول ( ومسوائله كمولية لم تؤد عنها رسوم الاتناج أو الاستهلاك ويعنى الجائز من البهسليه اذا قالم البليل على لنه هازها بحسن نية ، كيسا اجازت المادة ٢٦٠ من قالت التيانون الدير عام مصلحة الجيارك التصلح بخفض عبلغ التصويض الهي ما يقسل عن نصسفه وان يرد البضاعة المضبوطة متسابل اداء عشر تيمتوسا على الاتاج المستحتة .

ومناد ذلك انه لا يجوز رد البضاعة المسجوطة الا بعد تقديم المستندات المنبتة لاداء الرسوم المستحقة أو تؤدى التعويض والرسسوم في حال التصالح ، واذ تقاعست المدينة عند تحديد وضعها أثراء المضبوطات فان امتناع المسلحة عن ردها يكون تائما على سبب مسحيح بن المقانون ، ولا يكون ثبة قرار بمصادرة المضبوطات ولا استسلمي للطالبة بالفاء قرار المصلحة بالامتضاع عن تسليمها .

واذ ذهب الحكم المطمون فيه الذهب المتقدم يكون منجيحا ولا وجسه النمى علينه ومن ثم يتمين رفض الطمن .

( طعن رقم ٦٩٢ لسنة ٧٧ ق - جلسة ٢٧/٢/٢٨١ ) .

## - قاعدة زقـم ( ۱۸ )

#### البـــا:

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢١٧ اسنة ١٩٦٣ بتعديل رسم الانتاج والاستهلاك على بعض الاميقة قد اعنى السند المستوري لحساب الجكيمة غيما عدا سكر الغبات من رسوم الانتاج والاسستهلاك الواردة به سمقسون الضريبة على الاستهلاك رقم ١٩٢٣ اسنة ١٩٨١ قضى باسستيران العبسال بالاعتمادات المترزة بقوانين وقرارات سابقة ليمض السلع ومن بينها السسكو في الجدود المسادة بها هذه الاعتمادات للتقييا بن الهيئة المهالة المسلم التمويية تدرج في عداد الهيئات الانتصادة ومن توريختهم السيكر المناد المسادة ومن المهالة المهالة المسادر والمكلمة المضرية على الاستهلاك سد اساس فلك ان الهشيكر المشادرد وواسكتها المسرية على الاستهلاك سد اساس فلك ان الهشيك

المتكورة منشاة وفقا لاحكام قانون الهيئات العلهة وتقوم على ادارة مسرفته علم مرفق التموينية علم هو مرفق التموينية وغرضها تأمين احتياجات البلاد من المسواد التموينية وهى لا تستهدف تحقيق الربح وانما تنفيذ سياسة الدولة وانه بصدور قاتون الهيئات العامة رغم ٢١ لسنة ١٩٦٣ لم يعد محسل التفرقة بين الحسكومة بمعناها الشبق وبين الهيئات المسامة .

## ملخص الفتوى:

وتخلص وتأتم هذا الموضوع في أنه قد صدر المتانون رقم ١٣٣١ لسنة المدار عادر في الفترة الثانية مسن العلاة الثانية من الاستهلاك وقرر في الفقرة الثانية مسن العلاة الثانية منه استهرار العمل بالاعفاءات المقررة بالقوانين والقسرارات المعض السلم الواردة بالجدول المرافق لهذا القانون ، وقسد كان قسرار وثيس الجمهورية رقم١٩٢١ لسنة ١٩٦٣ بتصديل رسسم الانتساج والاستهلاك على بعض الإصناف ينص على اعفاء السكر المستورد لحساب الحكومة غيبا عدا السكر النبات ، وازاء ذلك ثار خلاف بين الهيئة المسامة الشرائب حول مدى خضوع السكر الذي ستورده الهيئة العربية للاستهلاك المغروضة بالقسانون رقسم ١٣٣ السنة ١٩٨١ .

وقد عرض هذا الوضيوع على الجبعية العبوبية لقسبى الفتسوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتساريخ ١٧ من نوغببر ١٩٨٢ فاسستعرضت القساتون وم ١٩٨٢ فاسستهلاك والذي ينص في المادة الثقية من مواد الامسدار على أن « تلفى التسوانين والقرارات الصادرة بغرض ضريبة أو رسوم على الانتساج أو الاستهلاك مدمون ويستعر العمل بالاعفاءات المتررة بالقوانين والقسرارات لمعض السلع الواردة بالجعول المرافق لهذا القساتون والممول بها وقت مسدوره وذلك في الحدود المصادر بها الاعفاء ، ولا يعنى من ضريبة الاستهلاك ما لم

الضريبة على الاستهلاك الصادر بالقانون المسار اليه على أن « تلفى الضريبة على السلع الواردة بالجدول المرافق لهذا القانون بالفئات الموضحة قرين كل منها ، ، ، ، ، » وقد نص البند السادس من الجسدول المسرافق للقانون المشار اليه على غرض ضريبة على السكر المستورد بالفئسات المبينة قرين كل نوع من أنسواع النسسكر ،

كما استعرضت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع القرارين . الآنسب عن :

ا ـ قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢١٧ لسنة ١٩٦٣ وتنص المادة الأولى منه على أن \* تعدل رسوم الانتاج والاستهلاك على الاصسناف الواردة بالمجدول المرفق طبقا للقرارات الواردة به » . وقد نصى الجدول المسرافق للقررا المشار اليه على أن : « يعفى السكر المستورد لحساب الحكومة غيها عسدا السكر النبات » .

ومن حيث أن مغاد ذلك أنه بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم 1717 السنة 1977 أعنى السكر المستورد لحساب الحكومة — فيها عدا سكر النبات — من رسوم الانتاج والاستهلاك الواردة بهذا القسرار ، وقدد قرر الشرع بالقانون رقم 177 لسنة 1971 — استبرار العمل بالاعتماءات المتررة بقوانين وقرارات سسابقة لبعض السلع وصن بينها السسكر في الحدود الصادرة بها هذه الاعتماءات ، الأمر الذي يتعين مصمه اعتماء السكر المستورد لحساب الحكومة فيها عدا سكر النبات من ضريبة الاستهلاك المتررة بالقانون رقم 177 لسنة 1971 وذلك في حدود

- Aik'-

الله الذي تتور الاطفاء لمنه قلط بختصى شرار رئيس التجتهورية رقم ١٢١٧ ا الصدية ١٩٩٣ النيسالك الاضارة الله .

لقلك المهيى رأى الجمعية الهيؤيية لتسعى المعوي والتشريب الى اعتساء السسكر الذى تستورده الهيئة العامة السلع التعوينية من ضريبة الاستهلاك المتررة بالقانون رقم ١٣٢٣ لسنة ١٩٨١ وذلك فقط في حدود مبلغ المعنى الورد بالتجانول المستول المستول المستول المستولة رشيم ١٣١٧ م

( مك ٢٧/٢/١٤٢ - جلسة ١٨٨/٥/٢٨٨ ) ٠

# الغصيل الثيالث رسيم بيادي ومحيلي

#### قاعسدة رقسم ( ۲۹ )

#### : 12-----41

ان تشكيل لجنة الحصر طبقا للهادة ۱۱ من الرساوم الصادر في المساور في ١٩٤٥/١١/٣٠ بتغيين القواعف الفاصلة بتعديد السامان الرسوم البلدية وطرزيق المطارعة القطاعة التصعيلها والحوال الاعتماد بنها عالم الله يسكون المناطقة الاستحوال المناطقة الاستحوال المناطقة الاستحوال من مناطقة المناطقة ال

## "ملخص الفتوي :

بحث تسم الرائح مجتها موضوع تشكيل لجنسة الحصر والتسدير بجلسسته في ١٩٤٩/٨/٤١ وفعصر بوتاتعة في ان اللاق ١١ من المسلوم المعافر، في ١٩٤٥/١١/٥٠ ( بعنين القواعد الغاصة بتصديد اسساس الرسوم الملدية وطريقة التظلم منها وكيفية تحصيلها واحوال الاعفاء منها) انتص على تشكيل لجنة الحصر والتقدير من اعضاء من بينهم مسكرتي المجلس - ومهندس المجلس - الا أن ادارة البلديات جرت من باب التسوفي في المصروفات على تعيين مهندس في المجالس القروية التي انشئت حديث يتوم في وهت واحد باعبال المهندس والمسكرتير مد وطلب ابداء الراي فيها اذا كان تشكيل اللجنة يعتبر صحيحا بعضوية هذا المهندس دون المسكرتير وطل يحسب له صوت في المداولات أو مسوتان .

وحيث أن المادة ١٠ من الرسوم المنوه عنه تتشى بأن تؤلف في كسل مجلس لجنة للقيام بعملية حصر المحال والمقارات والاشياء والحيسوانات البينة بالمسادة ٢٣ من القانون رتم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ وتتسدير الرسسوم المنات على منهدا طلقت للاسساس الذي اختاره المجلس عنسد تقدير

غرض الرسم كيا تتص المادة ١٩ على أن تشكل لجنة الحصر والتقدير سالفة الذكر من (١) مندوب من المحافظة أو المديرية بختاره المصافظ أو المدير في كل سينة .

ب ... عضوين من اعضاء المجلس المنتخبين تختارهما هيئة المجلس في كل مسبنة .

ج \_ سكرتي الجاس ،

د \_ مهندس المجاس .

والمستفاد من هذين النصين أن اللجنة المنكورة طبيعتها خاصة سواء من جهة مهمتها أو كيفية تشكيلها أما من فاحية مهمتها غان على اللجنسة القيام بحصر المحال والعقارات والأشياء والحيوانات وغيرها المبينة بالمادة ٢٧ من التساتون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ وتقدير الرسوم المستحقة عليها واما من جهة تشكيلها غقد راعى المترع في تاليفها اشتراك مجهوعة روعي في تكوينها صفات تؤهدل للقيام بالمهات الموكولة اليها ومتى كان أصر كذلك وكان المرسوم ينص على جواز قيام اللجنة بعملها بحضور الخليسة تقديم اعضائها بل أن المادة ١٢ من هذا المرسوم تنص على أن هذه اللجنة تقديم كشوف الحصر والتقدير الى رئيس المجلس موقعا عليها من الاعضاء .

لذلك تررت الهيئة بجلستها المنوه عنها أن تشكيل لجنة الحمسر طبقا للهادة ١١ من الرسوم سالف الذكر لا يكون مسحيحا الا بعد تعيين سسكرتي للهجلس القسروى .

( المتوى رقم ۲۵۲/۱/۱/۳۳ - فی ۱۹٤۷/۲/۱ ) ٠

قاعــدة رقــم ( ٣٠)

البـــا:

ان الرسوم البلتية الاضلعة القررة على الرسوم الجبركية السنحقة

على الوارد ورسسوم الارضية يستحقها المجلس البلدى المدينة التى تحصسلُ: فيها ادارة الجمسارك الرسوم الجركية ورسوم الإرضسية •

## ملخص الفتوى :

ان المادة ٢١ من القانون رقم 100 اسنة 1989 الخساص باتشساء مجلس بلدى مدينة القاهرة ننمى على أن للمجلس البلدى أن يفرض رسومة مستقلة أو مضافة بنسب مئوية الى ضرائب أو عوائد أو رسوم حكومية على . الا تتمدى هذه الرسوم النسبية الحد الاتصى المقرر منها على النحو الآتى :

ب \_ الرسم على الوارد من البضائع والرسوم ارضية لفاية مرا // على الاكثر من تيمة الرسوم الأصلية التي تحصلها أدارة الجمسارك.
 في القاهرة عن هذه البضسائع » .

ثم صدر القانون رقم ٩٨ لسنة . ١٩٥٠ في شأن المجلس البلدى لدينسة الاسكندرية وجاء في الملدة ٢١ منه بنص مطابق النص السابق مع اسستبدال عبارة « من قيمة الرسوم الأصلية التي تحصلها ادارة الجمارك في الاسكندرية. عن هذه النصائع بالمبارة الاغيرة من النقرة ( به ) السابق الاشارة اليها .

وواضح من هذين النصين أن الشرع قد جعل الكان الذى تستحق فيه الرسوم الللبية هو مكان تحصيل الرسوم الأصلية على الوارد ورسوم الأرضية . ولما كانت هذه الرسوم الأخيرة لا تحل الا مرة واحدة غان الرسوم الللبية لا نحل الا مرة واحدة كفلك ويكون المجلس البلدى الذى تحصيل في دائرة الختصاصه هذه الرسوم الأصلية هو الذى يستحق دون غيره الرسوم اللبلية الأضافية دون حاجة الى البحث مع صراحة النص واختلاف طبيعية كل بن الرسمين عن الواقعة المنشئة لاستحقاق الرسوم الجبركية .

۱ منوی رقم ۳٤٧ <u>— فی ۳۲۱/۱۱/۱۱</u> م

#### تاعمدة رقسم (٣١٩)

#### : 41-41-

لا يجوز المبنة الادارية المسكلة بقرار وزير الشئون البلدية والقروية لادارة المجلس البلدى لمدينة بورسعيد ، أن تقسوم الا بالاعمسال الضرورية «المستعجلة وعلى ذلك غان هذه اللجنة لا تماك غرض رسوم بلدية أو تعديلها «الوالفائهسسا »

#### ملخِص الفتوى :

حث تسم الرأى مجتمعا بجلسته المنعقدة فى ٣ من فبرابر سنة ١٩٥٢ مدى اختصاص اللجنة الادارية المؤقتة المشكلة لادارة المجالس البادى ببورسميد بفرض أو تعديل او الغاء الرسوم البلدية .

#### ونتبص المادة ٥٩ على أنه :

بجوز حل البطس بقرار من مجلس الوزراء بنساء على طلب وزير
 المسحة العمومية وببين ف القرار السباب الحل . . وحيناسة بجب احسراء
 الانفخابات الجديدة ف مدى ثلالة السهر من قاريخ جل المجلس . . . . » .

## وتندن الملاة ٦٠ على أنه :

« عقب صدور قرار بحل المجلس بصدر وزير الصحة العمومية تسرارا بتاليف لجنة من أعضاء المجلس المنحل اللمينين بحكم وظائمهم اذا أمكن ذلك - ومن أى موظف آخر من التابعين للوزارات والمصالح لدى المديرية أو المحافظة ومن ثلاثة على الأمل.من أعيان المعينة . وتقويم هذه اللجنة متام المجلس في. الاعمال الغمرورية المستمجلة المهان يقم انتخاب المجلس للجديد . . . . » .

وفي سبتبير سنة ١٩٥٠ صدر القسانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٠ في شأن المجلس البلدي لمدينة بورسميد ونصت المادة التاسسمة منه على ان اجراءات الانتخاب والترشيح والطعون المتعلقة بها يصدر بهما مرسسوم ونصت المادة ٥١ منه على أنه يبطل سريان القانون رتم ١٤٥ لسسنة ١٩٤٤ على المجلس نبها عدا الاحوال المنصوص عليها في هذا القانون .

ونظرا الى عدم صدور الأرسوم المشار اليه في المادة التاسعة لم يجر الانتخاب واستمرت اللجنة المؤقتة السابق ذكرها في عملها مدة طويلة تزيد عن المدة المنصوص عليها في الملاة ٥٩ من القانون ١٩٥٥ لسنة ١٩٥١ غروى علاج هذه الحالة عن طريق التشريع غصدر القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥١ ونصت المادة السابعة منه على أن يضاف الى القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٠ مادة ٥١ مكررا نصيصها:

« نظل سارية الرسوم البلدية المتررة طبقا للقانون رتم 160 استة 1986 بنظام المجالس البلدية والقروية وذلك الى ان تقسور الرسوم البلدية طبقا لاحكام هذا القانون وتستمو اللجنة الادارية المؤقتة المؤلفة بقرار وزير الشئون البلدية والقروية الصادر في ٢٧ اغسطس سنة ١٩٥٠ لادارة مجلس بلدى بورسعيد في العمل الى ان يشكل المجلس البلدى طبقا لاحكام هذة التسانون » .

وواضح من ذلك أن اختصاص اللجنة الادارية يتعسين طبقا للمسادة التى انشئت بهتضاها وهى المادة ٦٠ من القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٤٤ اذ القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٠١ لم يجعل هسنة الاختصاص وانمسا مد منتهسالى أن يشكل المجلس الجديد ، ومن ثم غان هسنده اللجنة لا يمكن أن تتسوم الا بالاعسال الضرورية المستعجلة التى تطلبها ادارة المجلس وفرض رسم. على مراكب المنزهة لا يدخل شمين هذه الاهمسال ..

يضاف الى ذلك أن المادة التى أضيفت بالقاتون رقم 106 لسنة 1910. عد قضت بأن الرسوم البلدية المتررة طبقا للتاتون رقم 130 لسنة 1916 نظل صارية الى أن تقرر الرسوم البلدية طبقاً لاحكام هذا التانون أو يصدر بها قرار من المجلس يصدق عليه مجلس الوزراء طبقاً للسادة ٢١ من القاتون رقم 116 من المجلس المقصود بهذا النص هو المجلس المشكل طبقاً لاحكام القانون لا المجنة الادارية المؤتنة .

لذلك انتهى رأى القسم الى أنه لا يجوز للجنة الادارية المشكلة بقسرار وزير الشئون البلدية والقروية فى ١٧ من اغسطس سسنة ١٩٥٠ بادارة الجلس البلدى لمدينة بورسعيد أن تقوم الا بالاعمل الضرورية المستعجلة .

وان هذه اللجنة لا تبلك فرض الرسوم البلدية او تعديلها او الغائها . ( فتوى رقم ٩٦ – في ١٩٥٢/٢/١٣ ) .

## قاصدة رقسم ( ۲۲ )

#### : 4

مجلس بلدى القاهرة ـ القاتون رقم ١٤٥ لسسنة ١٩٤٩ باتشسائه سه احقية المجلس فيها يحصل في دائرة الدينة على النساجم والحساجر مسن رسوم نظر وكشف ومن أيجارات واتاوات ــ رسوم مستخرجات العقسود والخرائط الكهلة لها ــ من حق الصلحة التي تحرر هذه المستخرجات ،

#### جلفص الفتوي :

بمراجعة نصوص القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ الخاص بالنساجم والمحاجر والقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٩ الذى الفي القانون السسابق وحل محله ، يبين أن أوجه الايراد التي تقلها المناجم والمحاجر ثلاثة : رسسوم ، وأيجارات من عقود الاستفلال ، وأتلوات بفئلت محددة ، والرسسوم ثلاثة التواع ، الأول رسوم النظر وهي التي لا يجوز النظر في أي طلب يقدم تنفيذا

لاحكام القانون الا بعد دنعها ، والثاني رسوم ترخيص الكشف وهي رسوم مستحدثة بمتتضى القانون الجديد ، والثالث رسوم ترخيص البحث . والفرق بين هذبن النوعين الأخرين هو أن ترخيص الكشف يعطى بقرار من وزيسر التجارة ولمدة ثلاثة شمهور غير قابلة التجديد ، على الا نزيد المدة كلها على اربع سنوات . هذا وقد نص ايضا على أنه لذوى الشان في التراخيص والعقود الحق في طلب استخراج صور من العقود والخرائط المسكملة لهسا نظير رسوم معينة ، ولئن كان القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ الخاص مانشاء مجلس بلدى لدينة القاهرة ينص في مادته الأربعين على أن « تكون ابرادات المجلس من المحصل في دائرة مدينة القاهرة من ١ ... ٨٠٠٠ ... الرسوم الخاصة بمستخرجات قيد المواليد والوقيات والرسوم والعوائد الخاصية بالإجراءات الصحية والمحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة ومحال بيع المشروبات الروحية والخبر ورخص المحاجر والمناجم ورخص المسيد » الا أنه يتعين أولا استبعاد رسوم المستخرجات الخاصة بمسور العتسود والخرائط المكيلة لها من نطاق اعمال النص السابق ، أذ أن هذه الرسسيم أنما تستحق بسبب جديد هو قيام المملحة المختصة بتحسرير نسسخة مسن الأمسل المطلوب ؛ بما لا يمكن معه اعتبارها رسسوما أو عسوائد عملي رخص المنساجم والمحاجر ، وبالتالي لا تسكون من حق بلدية القساهرة بسل من حق المسلحة التي نقوم باستفراج الصورة المطلوبة ، اما باتي انواع الرسوم الخاصة بالنظر والكشف والبحث فلا نثار بشانها أية صعوبة اذ أنها تعتبر رسوما على رخص المناجم والمحاجر وتكون بذلك من حسق البلدية ، لما كان البند الثابن من المادة ، } سالفة الذكر يستعمل في صدره كلمة الرسوم منتط بمناسبة مستخرجات قيد المواليد والوميات ثم يضيف البها بعد ذلك كلمة العوائد بمناسبة باقى ما نص عليسه هذا البنسد ومن بينه رخص المحاجر والمناجم ، مان هذه المفارقة في التعبير يجب حملها على أنها بقصد أن تؤول إلى البلدية كافة الإيسرادات التي كانت تعسود عسلي الدولة ... قبل انشاء البلدية - من الترخيص في الكشف والبحث عن المناجم والمحاهر أو التركيس في استغلالها ، بسيتوى في ذلك أن تيكون هذه العوائد رسوما أو أيجارات أو أتاوات ، وترتبيا على ما تقدم غان بادية

القاهرة هى صاحبة الحق نيها يحصل في دائرة مدينة القاهرة على النساجم والمحاجر من رسوم نظر وكشف وبحث ومن ايجارات وإناوات منذ تاريسخ وضع اول ميزانية لها ، اما رسوم مستخرجات العقود والخرائط المكيلة لها ، اما رسوم مستخرجات العقود والخرائط المكيلة لها ، من حق المصلحة التي تقوم بتحرير هذه المستخرجات .

( مَتُوى رقم ٨٤ – في ٥/٣/٥٥/١ ) .

# قاعسدة رقسم ( ٣٣ ).

#### 

الجهة المستحقة لرسوم رسو العلقات في مياه النيـل ــ القــانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ بانشاء مجلس بلدى مدينة القاهرة ــ النص فيه على اعتبار هذه الرسوم من ايرادات المجلس ــ قانون الرى والصرف رقــم ٦٨ اسنة ١٩٥٣ ــ اشتراطه الحصول على تصريح من وزارة الأشفال برســو المائمات بعد اداء جعل معين ــ احتية بلدية القاهرة في هذه الوسوم .

## ملخص المفتوى :

ان القانون رقم ١٤٥ اسنة ١٩٤٩ ، بانشاء مجلس بلسدى لدينسة القاهرة ، ينص في ملاته الأربعين على أن « تنكون أيرادات المجلس في دائرة مدينة القاهرة من : ٠٠٠٠ - الرسوم والعسوائد الخامسة بالتنظيم والمجاري واشمال الطرق والحدائق العلمة ومعادى الذيل والعائمات بجبيع أنواعها ومراكب الصيد والنزعة والاسوق التجارية والمسواحل » . كما أن تتنون الرى والصرف رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٣ يقضى في المسادة ١٩٦ منسه باينة لا يجوز لاية ذهبية أو عوامة أو رفاهي لو أي عجرى عام وكيذلك كل محدية تستعمل النقل ، الا بعد أن تحصيل على تصريح بذلك محين وزارة محدية تستعمل النقل ، الا بعد أن تحصيل على تصريح بذلك محين وزارة الاشهال العمومية نظر جعل معين تجينه الوزارة ، على الا يخل ذلك بمبيا الإشبال العمومية نظر جعل معين تجينه الوزارة ، على الا يخل ذلك بمبيا الإشبال العمومية نظر جعل معين تجينه الوزارة ، على الا يخل ذلك بمبيا يوب النفاذه من الاجراءات الأخرى طبقا المؤوانين واللوائح . » ويقضى في يعينها الإنهادة تغييرها أو ترميهها الا

في الكان الذي تحدده له مصلحة الري ، وذلك بعد دفع الأجر الذي تقسرره المسلحة المستذورة » .

وقد ثار النزاع بين بلدية القاهرة ووزارة الأشسفال حول احتية كسل منهما لهذه الرسوم وما اذا كان حق البلدية في ظك الرسوم قد الغي بمسدور التاتون رقم 17 لسنة 1907 ، ام أنه لا تأثير له على قاتون بلدية التساهرة في هسذا الخصسوص .

وبما أنه بيين من النصوص سالفة الذكر أن تقون بلدية القاهرة يتعرض غنط لتعيين البجهة التي تؤول اليها حصيلة الرسوم والمسوائد الخاصسة بمعادى النيل والعائمات بجميع أنواعها ومراكب الصيد والنزهة ، بينسا تتعلق النصوص الواردة في تاتون الرى والصرف بتحديد الجهة التي تشرف على عمليات التصريح برسو الأشياء السابقة على شواطيء النيل وغروعه أو اي مجرى عام آخر علك الجهة التي اعطيت في الوقت ذاته حق تحسديد البحما المعين الذي يجمع مقسابل مجرد الرسو أو الأجر الذي يجيء مقسابل البتاء في مكان على الشاطيء للنمير أو للترميم ، وبما أن الأصل في استحتاق الرسوم والعوائد التي تجيء بمناسبة خدمة معينة أو منفعة خاصسة ، أن الخسوة أو المنفعة عالم الدي المساوعة على اداء هدفه الخسومة أو المنفعة ، الا أن الشارع قد يفصل ما بين الأمرين ، فيجمسل استحتاق الرسوم والعوائد لجبة عامة ، غير تلك التي نيط بها التبلم بالأمر الذي تستحق عليه تلك الرسوم والعوائد ، ومن ناحية الخسرى من الأمر في شيء ظالما أن المشرع قد نمن على الملومة اللحمة الأخرى لا يغير من الأمر في شيء ظالما أن المشرع قد نمن على الملومة اللحمة قائمة .

وبما أنه \_ للتعليل على ما تقدم \_ يلاحظ أن الشارع كثيرا ما بجعسل من موارد الهيئات المحلية أو المسلحية بعض أثواع الرسوم والموائد التي تغلها مرافق علمة حكومية تعيرها الحكومة المركزية ، على أنه قد يجعسل من مين هذه الموارد ضريبة أو أكثر من المصرائب العامة ، ومثال ذلك ما تتضي به

الخلاة الأربعون من تاتون مجلس بلدى محينة القاهرة من انه ، تتكون ايرادات المجلس من المحصل في دائرة مدينة التاهرة من ا حوائد الاملاك المجيدة . 

المجلس من المحصل في دائرة مدينة التاهرة من ا حوائد الاملاك المجيدة . 

المجلس من المجلس تطبيقا لأحسكام المادة الم بن هذا المخلف المجلس تطبيقا لأحسكام المادة الم بن هذا المقاردة الم بن هذا المقاردة على المسبارات والوروسيكلات والعراجات والعربات بانواعها والدوائد المقررة على المسبارات للمحومية وغيرها من شركات للمائق المائة . المي آخر بنود هذه المسادة . وقد انطوى هذا النص على المراقب ورسوم مقورة بيقضي توانين أو لوائح علية في جميع انحاء البلاد . منه حوائد الأملاك المبنية ورسوم السيارات وغيرية الملاهي والمراهنات ، منه حوائد المسلم والمراهنات على المولة حبيلها المي والني غلم يقم تقرير هذه الشوائب والوسوم من جانب الدولة حبيلها الى هيئة المولة حصياتها الى هيئة عليه أخرى ، كما أن هذا النص لم يربط بين استحقاق الرسسم واداء ... 
المحسدية و

وبها أن الجمل المنصوص عليه في المادة ١٩ من قانون الري والصرف بيعتبر رسما ؛ أذ أنه يحصل مقابل رسو العائمة أو المركب على الشاطىء ؛ كما أن هذا الوصف بنطبق أيضا على الإجر الذي جعلت السابق مقابلا لترك العائمة في مكان على الشاطىء من أجل تربيمها أو تميرها ؛ وعلى أية حال مان الأجر هذا يندرج تحت كلمة العوائد أثواردة في المائدة ، إمن قانون البلدية .

لذلك غان بلتية القاهرة هي صاحبة الحق في كافة الرسوم والعسواتة التي تحصل عن المديات والراكب وسئالر العالمات في بعينة القاهرة تظسير مجرد رسوها أو في مقسابل تركها في مكان على الشاطئ للترميم أو التعبة .

( نتوی رتم ۱۸ کے بی ۲۰ /۱۹۵۵ ) ،

# قاعدة رقيم ( ٢٤)

#### المسيدا :

# ملخص اللحكم:

ان ترتيب المجالس البلدية والتروية ونظام فرض الرسوم المتطقة بها قد أرسى تواعدها في مصر الفصل الخامس من البساب التسالث من دسيستور سنة ١٩٢٣ ، وهو الذي نظم مجالس المديريات والمحانس البسلية ، تتمست المادة ١٣٣ منه على أن ٩ ترتيب مجالس المديريات والمجلس البادية عسلي اختلاف انواعها واختصاصاتها وعلاماتها بجهات الحكومة تبينها التوانين ونصت المادة ١٣٤ من الباب الرابع في الماليسة على أنه « لا يجوز انشساء ضريبة ولا تعديلها أو الفاؤها الا بقانون ولا يجوز تكليف الاهسالي بتاعية شيء من الأموال أو الرسوم الا في حدود القانون » . نفرق هـــذا الأمـــلي الدستورى بين الرسم والضريبة بتصد تحديد نطلق اختصاص كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية ، حتى لا تتفول الأخيرة على ما هسو داخسان في اخمساص الأولى فالسلطة التنفيذية والمجالس البلدية - باعتسارها تحت الوصياية الادارية للسططة التثنيذية - حق مرض الرسوم في حدود القاتون "، أما غرض الضرائب قامره مما تستقل به السيطة التشريعية ع فلا يَجُوزُ انشاء ضريبة أو تمديلها أو الفاؤها الا بقائين ، أما عن التكاليف أو الرُسُوْ الَّتِي تَجْبِي مِقَائِلَ خُدِمَاتُهُ عَامِةً مُعِينَةً فَيُجِبِ أَنْ يَصْسِمِ القَسِلْقُونَ حدود هذه التكاليف والرسوم ، على أن يعهد الى الساطة التنفيذية لي متسرر داخل هُذُهُ الحدود مقدار الرسوم وطرق جبايتها بلوائح وقرارات تنبيلية تمسيدرها .

(طعن رقم ٨٨٦ لسنة ٣ ق - جلسة ٢ (١٩٥٨/٧) .

# قاعسدة رقسم ( ٣٥ )

#### : المسيحة

الرسم البادى الايجارى المتروض على شاغلى المقارات المبنيسة في المعتادة الربوط من سنة ١٩٥٨ — عدم تأثره بتخفيض ايجارات الأملكن التحروة بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ -

#### مكتمى الفتوى :

التحمين بالخدمات العابة التاهرة قد خول سلطة غرض رسسوم على التحمين بالخدمات العابة التى يؤديها وبثل هذه الرسوم لا يشترط نبها ان عكن المتعبة التى تؤدى عنها متصورة على المنتبع بها وحده لا يشاركه غبها صواحه على بكعى أن نكون هناك مشاركة بنه في الانتفاع والخدمة على صورة أو القرى حتى ينهض المبرر القانوني لغرض الرسم مساهبة منسه في تكاليف التحميات العابة التى يتوم بها المجلس ويرصد نفاتها وايراداتها في ميزانينه السنوية التى تصدر في أول السنة ، ومن ثم غان الأصل المترر بالنسسبة الى حدة الرمسوم أنها سنوية وتعتبر مستحتة للخزانة في أول السنة باعتبارها عاملة في ضبن المبالغ المتدرة لهذا الوجه من أوجه الإيرادات المسترجة في المسادر بالميزانيسة .

ويقاء على ما تقدم عان ترار المجلس البلدى بغرض رسم بلدى عسلى شاعلى البسائى الواقعة في حدود اختصاصه لا يخالف غيبا نص عليسه بسن المستحقل الرسم كل سنة السهر مقدما ، القواعد العابة في غرض الرسوم ، كما لا يتعلوض مع أحكام قاتون المجلس البلدى الذى خوله الحق في غسرض حقا الرسسم ، فلك أن الفقرة (د) من المادة ٢١ من القساتون رقسم ٥١٥ المستقدة ١٩٤٩ باتشاء مجلس بلدى مدينة القاهرة قسد حسيدت وعاء الرسسم الذي يدنعه شاغلو المبانى على اساس القبية الإيجارية للمبائى وحدة القبية لا يتصور أن تكون شهرية استفادا الى أن الاجرة تدفع شسهرا على المبارية بأنها سسنوية

عندما قرر في الفقرة (د ) من المادة ٢١ سالفة الذكر أن يعسفي من هسقا الرسم شاطوا الاماكن التي لا تحاوز أجرتها أربعه في وعشرين جنيها قي السنة ، ومن ثم غان القيمة الإيجارية التي يجب اتخاذها وعاء للرسم البلدي لا يمكن أن تكون سوى القيمة الإيجارية السنوية ، وعلى يقتضي فلك يقسين بقاء الرسم البلدى المربوط عن سنة ١١٥٨ على ما هو عليه دون أن يتسقي بتخفيدي الايجار الذي قضى به التانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨.

( ختوی رقم ۲۹ — فی ۱۹۲۰/۱/۱ ) .

# قاعسدة رقسم ( ٣٦ )

#### المسلما:

هصيلة الرسوم المعروضة بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٤٩ بشنايسيو نجارة الجملة ، على أسواق الجملة للخضر والفلكهة بروض الغرج سالجهة التي تؤول اليها هذه الحصيلة ساهي مجلس بلدى مدينة القاهرة .

#### ملخص الفتوي :

ان المادة ، } من القسانون رقم ١١٤٥ لسنة ١٩٤٩ بانشساء مجلس بلدى لمدينة القاهرة حددت موارد هذا الجلس ومن بينها الرسوم المخصة بالاسواق التجارية التي نست عليها في البند السادس .

وقد جاعت عبارة هذا النص عن الاسواق التجارية على مطلقة بحيث تتناول هذا النوع من الاسواق كافة دون تفرقة ، بين سوق تومية وأخرى بلدية ما دامت تقع في دائرة مدينة القاهرة لأن ذلك هو المنطقة التقي اعتد به المشرع في تحديد حصيلة الرسوم التي تتكون منها ايرادات المجلس البسادي .

والتفرقة بين السوق البلدية والسوق التومية انما تصد مجل اعطاعا في تحديد السلطة الختصة بالاشراف على السوق طبقا الاحكام القاتون وسع ٨. المسنة ١٩٤٩ بتنظيم تجارة الجملة ، ولا وجه لاعمال هسذه التفسرتة عقد تطبيق حكم الفقرة السلامية من المسادة ، ٤ من قاتون انشساء مجلس ملذى مدينة القاهرة غلى الوجه المتقسفم فكره .

لهذا انتهى راى الجمعية الى تأييد فتواها السابقة فى هـذا الموضوع الصادرة فى ١٢ من اغسطس سنة ١٩٥٨ باستحقاق مجلس بلدى مدينــة القساهرة الرئيس والفاكهـــة الرسوم المتحصلة من سسوق القاهرة للخضر والفاكهـــة بسروض المسرح .

( غتوی رشم ۲۰۱ – فی ۲۲٪۸٪/۲۲ ) .

# قاعبدة رقــم ( ۲۷ )

# 10-41

الرسوم البلدية على المحال التجارية والصناعية وعلى المياه المرشحة وعلى المياه المرشحة وعلى شغل الشواطىء والسواحل بقصد الاصطياف في مشلقت القناة السويس الرسوم البلدية على المقارات المنسة السعيم فقوع هيئة قناة السويس المؤلفة الرسوم فيها عدا رسوم الشفال شواطيء بحيرة الاسماعيلية بقصد الإصطياف غالها تفقع لها تطبيقا لقرار وزير التباؤن البلدية والقدروية الصداد بتاريخ ١٨ من اغسطس سنة ١٩٥٠

# مَلْخُص الْغَنَّوَى :

ثار الخلاف بين هيئة تناة السويسي وبين بعض المجالس البلدية حسول الرسع مسسساتل:

الأولى ... الرسوم الاضافية على ضريبة العقارات المبنية .

الثانية ... الرسوم البلدية على المحال التجارية والصناعية .

الثقائة. ب الرسيوم البلدية على المياه المرشحة .

الرابعة ... الرسوم البلدية على شفل الشواطىء والسواحل بقصد الإصطباف .

وتقصيل وقافع المسألة الأولى في أن مجلس بلدي الاسماعيلية يطالب الهيئة بأداء الرسوم الاضلفية على غريبة المعتارات المبنية ويستند في ذليك الى الجادة ١٩٥٧ ون القسانية على غريبة المسانية المسانية بنسسبة « للمجلس البلدى أن يغرض في دائرة اختصاصه رسوما اضسانية بنسسبة مئوية على غربية المقارات المبنية مأن لم توجد هذه الضريبة فتفرض هذه الرسيوم بنسبة مئوية من البنية الايجارية » ، وتنكر الهيئة على المجلس حقه في القضاء هدده الرسبوم الاصلية على المقارات المبنية المقارات المبنية الليجارية » ، وتنكر الهيئة على المحلس حقه المقارات المبنية المبدئة المركة قناة المهويس والت ملكيتها الى الدولة مندذ تأميمها .

, وقد سبق ان بحثت الجمعيسة المهومية المتسم الاسستشاري للفتوى والتشريع بجلسسانها المتعدة في ٢٠ من يوليسة و ٢٣ من سبتمبر سسنة و ١٩٦ و من اغسطس سنة ١٩٦٠ موضوع خضوع المقسارات المبلوكة لهيئسة قناة السسويس للفريبة على المعتارات المبنية وانتهت الى عسم خضوعها لهذه الضريبة ٤ وقد استندت الجمعية في هذا الراي الى ما تقضى به المسادة ٢١ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٤ من اعتساء المعتارات الملوكة من اداء الضريبة على المعتارات ، والى ما تقضى به المسادة الأولى من القسانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٦ بتابيم الشركة العالية لقنساة السنويس البحرية من تأميم هذه الشركة ونقل كاغة أموالها والتزاماتها الى الدولة .

و و و و و و الماد ذلك أن طلج معية استندت في ختواها هذه الى اعتبار اموال شركة عناة المدويس للتى آلت الى الدولة بمتنفى المسادة الأولى من المهاتون رقم ١٨٥٠ السنة ١٩٥٦ بقايم حذه الشركة أبوالا مبلوكة للدولة في مفهوم الفترة (1) من اللاة ٢١ من القساتون رقم ٥٦ لسنة ١٥٥٤ في شسان الفريبة على المهادات المينية المتتدمة ذكرها ، ومن ثم يتمين اعفاء هسنده الأموال مسن الفريبة المشار اليها شاتها في ذلك شأن الأموال المملوكة للدولة .

وحكمة هذا الاعفاء ظاهرة ذلك لأن اخضاع أموال الدولة للضريبة انما يعنى اضافة حصيلة الضريبة الى ايراداتها ثم استنزالها من مصروفاتها في ميزانيهنا المسامة وهو أمر غير مجد ، غضلا عما ينرتب عليه من تعتيد في أوضاع الميزانية ، ولا يغير من هذا النظر في خصوص الاموال المشار اليها ، أن هيئة تناة السدويس تقوم على هذه الاموال ، ذلك لأن المعبرة في هذا المسدد بملكية الدولة وهو أسر مسلم ثابت بنص صريح عاطع ، وتبام . المهنئة على الاموال المشار اليها ، أنها هو لحساب الدولة وبالنيابة عنها عوصة عامة وسامة .

والأصل أن يتبع الرسم الاضافى الضربية الأصلية وجودا وعنما ، ولما كتت أموال الهيئة العامة لقناة السويس معفاة من الضربية على العتارات المبنية باعتبارها أموالا مملوكة للدولة فعلى متتفى ما تقدم تعنى كذلك من الرسم الاشافي على هذه الضربية .

ولا يغير من هـذا النظر في خصوص هذه الأموال ان المـادة ٢٥/١ من المتارات المتارات المتارات المنفق على المقارات المبنية ولمو لم تكن خاضعة للضريبة الأصلية ويكون غرض الرسسم في هـذه المحالة بنسبة مئوية من القيمة الايجارية ؛ ذلك لأن المتصود بهذا النص كما يدل على ذلك اصله في التشريع السابق وهو القانون رقم ١٩٤٤ لسنة ١٩٤٤ المادة الما هي المعـارات الواقعة في البلاد التي لم تقـرر فيها ضرائب (المسادة ٢/٢٤) .

وفيما يتعلق بالمسالة الثانية الخاصة بالرسوم البلدية على المحسال التجارية والصسناعية غان مجلس بلدى الاسماعيلية يطالب الهيئسة مهذه الرسوم استنادا الى قرار وزير الشئون البلدية والقروية الصادر بتساريخ الم من اغسطس سنة ١٩٥٠ بالتصريح له بغرض رموم بلدية على المحسال التجارية والصناعية بالفئات المبينة في هذا القرار ، كما ان مجلس بلدى السحويس يطالبها بهذه الرسوم استنادا الى قرار وزير الشئون البلدية والقروية الصادر بتاريخ ١٩ من صبتم سنة ١٩٥١ والى شركة قنساة السويمي كانت تخضع لهذا الرسم قبل حلول الهيئة محلها ، كما يطالب

بهذه الرسوم مجلس بلدى التنظرة غرب استنادا الى قرار وزير الشسئون البلدية والقروية الصادر بتاريخ ٢١ من يولية سنة ١٩٥١ .

وقد صدرت هذه القرارات تطبيقا للمادة ٢/٣٥ من التاتون رقسم ٢٦ السنة ١٩٥٥ بنظام المجالس البلدية التي تنص على ان للمجلس ان يفسرض في دائرة اختصاصه رسوما على المحال العمومية والاندية والمحال التجارية والصناعية ، وقد تضمنت هذه القرارات بياتا بالمحال التي يفسرض عليها الرسوم البلدية وهي كنها محال تجارية او صناعية .

وقد أنشئت بكاتب هبئة تناة السويس ومسانعها (ورشها) خامسة لخدمة مرفق المرور في قناة السويس الذي نقوم عليه هيئة التناة ، ومن ثم خهى لا تعتبر محلات تجارية أو صناعية في مفهوم المادة ٢/٣٥ المسار اليها والقرارات المادرة تطبيقا لها ، ولا تخصص للرسم المترر على هذه المحالات ،

وفيها يتعلق بالمسالة الثالثة الخاصة بالرسوم البلدية على المساه المرشحة التى تنتجها الشركات ، فان مجلس بلدى الاسماعيلية يسستند في مطالبة الهيئة باداء هذه الرسوم عن المساه التي تنتجها الى قسرار وزير الشئون البلدية والقروية المسادر بتاريخ ١٣ من مارس سنة ١٩٥٣ .

يببين من الاطلاع على هسذا القرار أنه ينص على أن «يحصل الرسم البلدى على المياه الرشحة التي تنتجها شركات المياه بواقع الفئات الآتية . . » ومغاد هذا النص أن الرصم البلدى المنصسوص عليه لا يسرى الاعلى الشسسركات .

ولما كانت الشركة العالمية لتناة السويس البحرية تد زالت منذ تأبيهها بالقانون رقم ٢٨٥ لسنة 190٦ وقلبت الهيئة العامة لتناة السنويس من تاريخ العمل بهذا المقانون بادارة واستغلال مرفق المرور في ثناة السنويس وهذه الهيئة مؤسسة علمة مان من مقتضى ذلك عدم خضوعها منسذ التاريخ المحدار اليه للاسم المبلدى المقرر على المياه المرشحة المتقدم ذكره .

وفيها يتعلق بالمسائة الراجمة الفاهنئة بالرسوم البلدية المجرو بظير السنال الشنولطي بالمسائة الراجمة الفاهنات ، بان محيمايس بسمادى الاسماعيلية يطالب بنا استنادا الى قرار وزير الشسئون البلدية والتروية الصادر تبتاريخ ١٨ من اغسطس مئة ١٩٥٠ -

وهيئية تنساة المسبويس تسقمل جزءا من شاطىء بحيرة التعمساح المستحبام موظفيها وعمالها ، ومن ثم يتعين أن تخضع للرسسوم المسسوص عليها في هندًا القسرار .

لهدذا انتهى الراى الى خضوع هيئة تناة السويس لرسوم اشسفال شاطىء بحيرة الاسهاعيلية بقصد الاصطياف ، وعدم خضوع عقارات الهيئة المرسوم الاضوم الاضبالية ، وحدم خضوع مسكاتب الاستفادة وحدم خضوع مسكاتب وحدم خضوع المهيئة للرسم المقرر على المياه المرسحة التي نتنجها الشركية .

( نتوی رشم ۱۵۲ — فی ۱۹۲۱/۳/۱۱ ) •

# قاعيبدة رقبم ( ٣٨.)

#### : 12---41

القنون رقم ١١٢. اسنة ١٩٦٠ في شبان رسبوم الاذاعسة والاجهرزة الاستكتاب اللاستكتاب اللاستكتاب اللاستكتاب اللاستكتاب المستحدة المستحد المستحدة في المستحددة والاستحدادة والاستحدادة والاستحدادة والاستحدادة والاستحدادة المجالس الملاحة الاخرى — ايس مطالح اعماده سن تلكيد لا يدخل في نطاق التحديد الادارى الجلس بلدى ومن — اساس نلك — تلكيد هذا المني من إحكام القانون رقم ٨٤ اسنة ١٩٦٦ .

# ملخص الحكم :

· أن المقانون ازيم ١٨٠ إد المعنة ، ١٩٢١ إلى شايد مراسوم الاذاعة واللجهدرة

اللاساخية قد تشمن في الملاة الأولى بنه ع فرض الرسم على كل مسستهاك لأيار كم بالى عن كل وحدة كيلو واله استاعة من التعار الكهربالي المستهالك على الوجسة الآتي :

مليمان في دائرة كل من تجلس بلاي من مناهني القساهرة والاستكادرية ومليم في دائرة المجالس البلدية الأخرى وزاعي الشرع اعساء الطسانة الكبريائية الاستفاكة في التوى المحركة من هذا الرسم .

واوجبت المسادة الثالثة منه على المسائع والورش والمخلاث وسمسائر الجهات التي تدار الكهرباء من محطات توليد خاصة بها أن تخصص عددا مستقلا للانارة الخاصة بها حتى يحصل الرسيس بمقتضاه فلا يشسمل التوى المحركة التي تدار بها تلك المسائع أو الورش ويبين من نص المسادة الارلى من القانون المذكور أنه جاء مطلقا أذ وضع قاعدة عامة والترامة غير محدد النطاق بشخص معين أو بمكان خاص ٤ مقتضاه غرض الرسسم ء لى كل مستهلك لتيار كبربائي ، وَالدُّا كَانَ الشرع في سبيل تحسديد تيهـة هذا الرسم قد قرن بين مستهلكي دائرة كل مسن مجلس بادي مسدنتي التساهرة والابسكادرية وبين غيرهم مهن هم في دائرة المجالس البسادية الأخرى وانه لم يعف من هذا الرسم احداً ، ولا محمل لتحمدي الشاكة الدعية بأن القرار بقانون رقم ١١٢ أسنة "١٩٦٠ لا يسرى على مصانعها لأنها لا تقع في دائرة أي مجلس سلدي قلك أنَّ الرسسم مسروض على كل استبلاك للتبار الكوريائي في غم القوى المحركة وكلك بصيفة عامة مطلقية غير محددة ومفاد هذا أن كل مستقلك التيار كفرماني مسن هسدا التبسيل خاصم لسيداد هذا الرسم السَّذي لم يعف القصائون منه احدا وليا كان المسانون في مجال تحديد متسافت الوسيكم قد فرق بين دائرة كل مسن مجلس أُ الله يَ أَذَيْنَاتُي الْقَاهِرِ ۗ وَالْأُسْكُورِيَّةَ وَمِينَ وَالْرَبِّ الْتُصِالِينِ البلديةِ الأخرِينِ فليس معنى ذلك اعماء من لا يدخل التحديد الاداري لمجلس بلدى معسين لأن الاعقاء من الضريبة أو الرسم لا يكون الا بقساقون مقصف المشرع ليس هو الاعفاء وانما تحديد نئتين للرسم احداهما للقاهرة والاسكادرية أوالأحسري لما عددا عاسية السينتين . لذلك فان الشركة المدعية تخضع ؛ باعتبارها مستهاكة التياد كهربائي طلرسم المغروض ، والساكات مصلقها خارج نطاق كل من مجالس بالدى مدينتي القاهرة والاسكنردية فاتها ازاء خضوعها للرسم المسروض تسكون ملزمة بهذه المثابة بسداد الرسم ، طبقا للفئة الادني المقررة لدائرة المجالس البلدية الأخرى ومقداره مليم واحد عن كل وحدة كياو وات ساعة مسن التياد الكهربائي المستهلك .

ومما يؤيد هذا النظر أن المشرع علج بالقاتون رقم 1/4 لسنة 1997 ما أثير من جدل حول عدم استحقاق الرسم على مستهلكى النيسار الكهربائي في الجهات غير الداخلة في دائرة المجالس البلعية وذلك بنمسه على سريسان هذا الرسم بفئة مليم واحد في سساتر أتحاء الجمهورية فيهسا عسدا دائرة محافظتي القاهرة والاسكندرية ومدينة الجيزة .

( طعن رقم ۹۷۹ اسنة ۹ ق - جلسة ۹/۲/۲۹۱) .

# قاعسدة رقسم ( ۲۹ )

#### البسستا:

المادة ، ٤ من القانون ١٢٤ السنة ١٩٦٠ بنظام الادارة المعلية يجيسز لجلس المدينة فرض الرسوم على المحال التجارية — عملية نقل الاشخاص بالاتوبيس تمتير عملا تجاريا طبقا المادة الثقافية من القسادن التجاريا — مكاتب شركة النقل التي تتخذ مقارا الجاشرة النشاط تمتير محالا تحساريا — للجلس الدينة أن يغرض الرسوم على نشساط المسكلتب الواقعة في دائرته المركز الرئيسي للشركة لختصاصه — ليس لمجلس الدينة الواقع في دائرته المركز الرئيسي للشركة لن يغرض الرسوم على نشاط المكاتب الاضعة لها — سسند ذلك : للن يغرض الرسوم على نشاط المكاتب الاضرى التامية لها — سسند ذلك : للن يغرض الرسوم على نشاط المكاتب الاضرى التامية لها حداد تجارية .

# ملخص الفتوى :

عملية نقل الاشتخاص التي تقوم بها شركة النيل العامة لاتوبيس

شرق الدلتا ... هى عمل تجارى بطبيعتمه ، وقضا لنص المادة الثانية من التاتون التجارى ، التى تقضى بأن كل مقاولة أو عمل متعلق بالنشال برا أو بحرا يعتبر بحسب القانون عملا تجاريا ، كما أن ممارسة هذا العسل على وجه الاحتراف تجعل القام به ... في نظر القسانون - تلجرا ، بالتطبيق لنص المادة الأولى من القانون المذكور ، التى تقضى بأن كل من المستفل بالأعمال التجاربة واتخذها حرفة معتادة له يعتبر تلجرا ، ومن شم فسان مباشرة النشاط الذي من هذا القبيسل في محسل معين ، تفسيفي عليه صفة المحسل التجسياري .

ومن ثم غان مكاتب الشركة المنكورة \_\_ التى تتخذها متارا ابائرة نشاطها التجارى \_\_ تدخل فى مدلولها المحال التجارية المنصوص عليها فى الفقرة (د) من المادة ،) من قانون نظام الادارة المطلبة رقم ١٣٤ لسنة ١٩٣٠ ، ونبعا لذلك عاله \_ طبقا لنص هذه الفقرة \_ يجوز لمجالس المدن \_ ومن بينها مجلس مدينة أبد كبير \_ أن تقرض رسوما على مسكاتب الشركة الواقعة فى دائرة اختصاصها باعتبارها همالا تجارية .

ولا وجه التسول بازدواج الرسام عند فرضا على الشركة في مركزها الرئيسي ومكاتبها المترعة عنها في الدن الأخرى ، اذ أن الرسم انها بنصب على المكاتب الواقعة في دوائر مجالس المدن المختلفة ، باعتبارها محالا تجاربة ، ولا ينصب الرسم على الشركة ذاتها ، بوصفها شخصا معنويا ، ومن ثم غان مجلس المدينة الواقع في دائرته المكتب ( أو المكاتب ) هو وحدده الذي يحق له غرض الرسم المسار اليه ، دون مجلس المدينة الواقد في ذائرته المركز الرئيسي للشركة أو المكاتب الأخرى ، مها يعتنع مصله القدل برجود ازدواج في غرض الرسسيم .

( غلوی رقم ۹۲۱ ــ فی ۸۲/۹/۹۲۵ ) • · · ·

# `قَاقَبُـدُة رَقِـم (١٠) `

#### المستعادة

رشوم بلدية ــ استعقاقها ــ مرفق يدار بالباريق المسائير - عسم استعقاقها ــ مال عام ــ عدم جوان العجز عليسه و

# ملخص القُتُوى :

بالنسبة للفترة التالية لاستاط الالتسزام عان المسرفق وتسد أصبسح تحت الادارة المباشرة للتواقة علقه لا يخضع للرسوم البلدية وبسذلك عانهسا غسير تابلة للحجز عليهسا لأى سسجه وفقة أنص المسادة ٨٧ مسن التائير المعتى وبذلك يكون الحجز الموقع من مجلس تروى منية سمنود على ممتلكات عارفق وقع على مال عام لا يجوز الحجز عليه وبذلك يكون باطلا لا أثر له .

لهذا انتهى داى الجمعية الهيهوية التيسيم الاستثباري الفنسسوى والتشريع الى:

١ - عدم جواز مطالحة الإدارة الحكومة لمرفق سكك حسديد الدلت...! بالرسوم البلدية المستجهة على شركة سكك حسديد الدلت...! التي استطت المتراماتها في ٣ من يوتية سنة ١٩٩٣ .

لا المتحقل الله والمعلى المعلى الأدارة المتحورة في المسدة التالية لاستقال الالتسول .

 ٣ مد بطلان الحجز الادارى الموقع بتاريخ ٥ من غبراير مسمنة ١٩٩٧ من مجلس تروى منبة سمندد على موجود إنه المهنق واعتياره كان لم يكن .

( منتوى رقم 10 عسى ١٥ /١٩٦٧ ) .

# قاعسندة رَقتُم ( ١٦ )

#### المنجيعة:

القانون رقم ١٤٤ اسنة ١٩٢٠ - بتحضيل رسوم رفص صحيد الإسمالاء - القانون رقم ١٤٥ اسنة ١٩٤٩ بانشاء مجاس بلدى لديسة القاهرة - قيام مصلحة السواحل بتحصيل هذه الرسوم لحساب مجلس ملدى مدينة القاهرة ثم لحساب مجافظة القاهرة بعد العمل بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٠٠ - المجاهة عن التجميل بعد العمل بالقانون رقم ١٤٤ مخالف لاجكام القانون رقم ١٤٠ السنة ١٩٦٠ بتوديل القانون رقم ١٤٢ اسسنة ١٩٦٠ - بعد العمل بالقانون رقم ١٤٢ اسسنة العمل بالقانون رقم ١٤٢ اسسنة العمل بالقانون رقم ١٤٢ اسسنة العمل بالقانون رقم ١٤٢ استنقانها المحدد الترسوم رخص المسيد بصبيد العمل بالقانون رقم ١٤٢ استنقانها الهدد الترسوم بعبت نفسان ١٤٦٠ المستنقان الأول ولمانة الحماها ١٠٠ ونيسة سنة ١٩٦٧ -

# منخصور الفتوي :

ان النمل قد جرى في ظل المرسوم بقانون الصادر في 11 أبريل سنة 197 الشاص بصيد الاشتبالات على أن تحصل مصلحة الصواحل باعتبارها التجهة التي تبنع رخص المنبيد الرسوم المتررة على هذه الرخص وتسليما للجهة التي تبنية القاهرة استفادا ألى تص المائة . ٤ من القانون رقم ١٠٥٠ المنتقة المائة على أن « ايرادات المنتقد المائة المنتقدين من المحصل في دائرة مدينة المائهرة ومن الموارد التي أوردها في الملكة المنتقرة ومن بينها ما ورد في البند رتم ٦ والبند رتم ٨ والخاصسة بالرسوم والموايد الخاصة المنتقليم واشعال الملكي والتصدائي المسامة ومعادي التيارية والسواحل والرسوم المناهات نجميع أنواجها ومسراك المسامنة والاسسواق التجارية والسواحل والرسوم المناهمة برخص المسلد والسواحل والرسوم المناهمة المسامنة والاسسواق التجارية والسواحل والرسوم المناهم المناهم المسامنة والاسسواق التجارية والسواحل والارسوم المناهم المناهد » .

وقد ظلت مصلحة السحواهل تورد هذه الرسحوم الى مجلس بلدى مدينة القاهرة ثم الى محافظة القاهرة بعد الفاء القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٩ والذى حل محله التانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانسون نظام الادارة المحلية غير از مصلحة السحواحل امتنعت عن توريد هذه الرسوم اعتبارا من يونيه سنة ١٩٦١ وذلك بناء على فتوى ادارة الفتسوى والتشريع للمصللح العامة مالاسكندية والتي انتهت الى أنه لا يحسن لمحافظة القاهرة ان تحصل رسوم رخص الصيد المقررة بالقانون رقم ١٤٢ لسنة في ١٢ في مان صيد الأسماك الذي حل محل المرسوم بقسانون المسادر في ١٢ ابريل سنة ١٩٣١ وذلك من تاريخ نفساذ قانون الادارة المحلية رقسم ١٢٤ لمنة عوزارات الادارة المحلية والاسكان والمرافق غابعت الرائ الذي انتهت البه ادارة الفتوى والنشريع لوزارات الادارة المحلية والاسكان والمرافق غابعت الرائ الذي انتهت الله ادارة الفتوى والنشريع للمصالح العامة بالاسكندية وقد نبهت مصلحة السواحل الى أنها في سبيل حصر المالغ التي مستدن نصياب محافظتي القاهرة وورسعيد بدون وجه حسق تمهيدا المطالبسة نسستردادها .

ومن حيث أن القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ باصحدار قانون نظام الادارة المحلية قد نصى في المسادة ٢٩ منه على الضرائب والرسوم التي راي أن تؤول حصيلتها إلى المجالس المحلية ، ومن بين هذه الضرائب والرسسوم ضرائب الأطيان والضربية على المقسارات المبنيسة ورسسوم المسيارات والموتوسيكلات وضربية الملاهى والمراهنات ولم يرد من بين هدف الرسسوم الى المجالس المحلية وبالتالى يعتقع على هذه المجالس المطلبة بها من تاريخ الى المجالس المحلية وبالتالى يعتقع على هذه المجالس المطالبة بها من تاريخ نفذ القسانون رقم ١٩٢٤ لسنة ١٩٦٠ وقسد المناف الذكر غير أنه نظسرا لصدور المناف الذكر غير أنه نظسرا لصدور المناف الذكر غير أنه نظسرا لصدور المناف الذكر عن القسانون رقم ١٩٦٠ وقسد المناف الذكرة عن القسانون رقم ١٩٦٠ وقسد المناف الذكرة المنام الادارة المحلية نصهها كالآنى:

« ويعتبر مرض وتحصيل الموارد والرسوم المحلية المعبول بها تبسل تقون نظام الادارة المحلية صحيحاً ، ومع ذلك لا يجسوز للمجسلس المحلية ان تجمع بين هذه الأوارد والرسوم وبين أية موارد ورسسوم أخسرى تقرر نفس النشاط استنادا إلى أحكام القانون رقم ١٢٤٤ لسنة ١٩٦٠ .

ويستمر العمل بأحسكام الفترة السيابقة المى أن تلسفى أو تعسدل الموارد والرسوم المحلية ونقسا لأحسكام القسانون رقسم ١٣٤ لسينة ١٩٦٠ وفي مدة التصاها ٣٠ من مدنية سنة ١٩٦٧ » .

ومن حيث أن مؤدى هذا التعايل أن ما كانت تفرضه أو تحصله المجالس المحلية من موارد ورسوم قبل العمل بقانون الادارة المحليسة يعد مسحيحا وذلك لحين الفاء أو تعديل الموارد والرسوم المحلية وفقا الاحكام القانون رقم ١٩٢٤ لسنة ١٩٦٠ ولدة أتصاحا ٣٠٠ من بونية سنة ١٩٦٧ .

ومن حيث أن أن العباء قد جرى تبل صدور القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ على أن تحصل مصلحة السواحل والمصايد رسوم رخص الصديد ومنا لاحكام القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٠ ومن قبله ومنا للمرسوم الصادر في ٢١ من أبريل سنة ١٩٦٠ وتوردها إلى مجلس بلدى مدينة القاهرة والذى حلت محله محاملة التاهرة ونقا لما كان يقضى به القانون رقسم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ قبل صدور الادارة الحليبة ، وسن ثم مان هذا التحصيل يعتبر صحيحا وتظل مصلحة المسواحل والمصايد ملترنية بتوريد رسوم رخص الصيد التي تحصلها إلى محاملة القاهرة لحسين الفاء أو تعديل الموارد والرسوم المحلية وفقا للقانون رقسم ١٢٤ لسنة ١٩٦٧ منه الماء ولدة اتصاها ٣٠ من يونية سنة ١٩٦٧ م

ولهذا انتهى راى الجمعية المروبية الى أن محافظة القاعرة ما كانت تستحق رسوم رخص الصيد المتررة في القاتون رقسم ١٤٤ لمسنة . ١٩٦. وفلك أبن تاريخ النابل متاتود الادارة المطيسة رضام ١٢٤ لسسنة ١٩٦٠ غير أنه وفقا لما تشخيع به التأثون رضام ٢٤ لسنة ١٩٦٦ بتعسيدك فاتسوج الاقارة المطية سالت الذكر يكون تحسيل بنسلعة السواحل والمسايد لهذه الرسوم في حدود محافظة القاهرة غز لخساب عده المحافظة فيذلك حتى تعدل الموارد والرسوم المحلية المتررة بالقسانون رقام ١٢٤ لمسانة ١٠٤ ولد العامة ١٠٤٠ منة ١٩٦٧ منة المتروز والرسوم ١٩٦٧ منة المتروز والرسوم ١٩٦٧ منة المتروز والرسوم ١٩٦٧ منة المتروز والرسوم المتروز والرسوم المتروز والرسوم ١٩٠٨ منة المتروز والرسوم ١٩٠٨ منة المتروز والرسوم المتروز والرسوم المتروز والمتروز والمترو

( منتوی رقم ۷۲ ع ـ فی ۱۹۹۷/٤/۱۹ ) .

# 

## قاصدة رشم (٢))

#### 

رسم التسجيل -- القانون الراجب التطبيدق عايسه -- هو القطنون التمول به عند تقديم الحررات لتوثيلها أو لتمسيدق على توثيمهات توق التسان أي القانون المبول به عند تحصيل هذه الرسنوم ،

# طقين الختوى :

ان المركز القانوني للجبول شانه في ذلك شان المراكز القانونية الأخسوغة يحكن في جبينه مركزا قانونيا علما ، ويتحقق هبذا الوضع بجبيرد سريان قانون من قوانين الضرائب أو الرسوم وانطباقه على حالة ألمول ، وهسكا المركز القانوني العام قابل للتعديل في كسل حين ، غاذا ما ربطت الضريبسة أو الرسوم وفرضت على المميل ونشأ بذلك دين الضريبة أو الرسسم في فهة المجول والمنزم بادائه إلى الجهة المختصة بتحصيله انتاب المركز القسائوني العام الى مركز قانوني فردى خاص لا يجزز المسساس به ولا تسرى عليسه بما لذلك التعديلات اللاحقة في قوانين الضرائب أو الرسسوم .

ورسوم التسجيل هي - طبقا التكيف القانوني الصحيح - ضرائعه غير مباشرة تستحق مناسبة طلب التسجيل ، لاتبا تختلف في ظبيعتها تسلكا عن الرموم بالمعنى الفني للكلمة ، ذلك أن الرسوم التي تستحق بمناسسة خدمة معينة يتمين كي تعتبر رسوما حقيقية الا يتجاوز متدارها تسكليف الخدمة المطلوبة ، في حين أن رسم التسجيل بجاوز كثيرا التكاليف الفعليسة تعلية التسجيل مما يجعلها في حقيقسة الامر ضرائب غير مسائدة شستحق تعلية التسجيل مما يجعلها في حقيقسة الامر ضرائب غير مسائدة شستحق تعلية

مناسبة عبلية التسجيل وليست رسوما مقابل اداء هذه الخسمة . واذا كان للواتمة المنشئة لدين الضريبة كيان مستقل سابق على واقمة التحصيل في الضرائب المباشرة ، فان هذه الواقعة تختلط بالتحصيل أو تتم معسه في وهدت واحد في حالة الرسوم والضرائب غير المباشرة . ويؤخذ من هدذا أنه يتهام التحصيل في الرسسوم والضرائب غير المباشرة ينقلب مركز المسول من مركز قانوني نردي خاص لا يجموز المسلسل مع ولا تسرى عليه التعديلات اللاحقة في القوانين الخاصة بهدذه الرسوم أو الشرائب غير المساشرة .

وينطبق هذا المداعلي المنتحقاق رسوم التسجيل ، يبسين أن المسادة المعالمية من التسانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ بشأن رسوم التسسجيل تنص على اته « اذا وقع اى تصرف من التصرفات المبينة انواعها بالجدول المرافق لهذا القانون باشهاد أو بعقد عرفي مطلوب حفظه حصلت رسوم التسبحيل عند تحرير الاشبهاد أو حفظ العند العرفي ، وأذا كان التصرف بعقد عسرفي واجب التصديق على النوةبعات الواردة به وجب على الموظفين والمأمورين العموميين المخول لهم التصديق على الامضاءات أو الأختام أن يحصلوا مسع رصوم النصديق رسوم التسجيل والحفظ وما البها » . كسا تنص المادة الثالثة من المرسوم الصادر في ٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ باللائحة التنفيسذية لتلقون التوثيق رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ على أنه « لا يقوم الموثق بتوثيق محررً الا اذا دنع الرسم المستحق عنه " ، وتنص المادة السادسة والعشرون من اللائحة ذاتها على أن « لا يتوم الموثق بالتصديق على توتيع في محسرر عرفياً الا بعد أداء الرسم المترر . . . » ، ويؤخذ من هذه النصبوص أن الواتعسة المشئة لدين رسم التسجيل والتي يترتب عليها انتقال مسركر المسول من مركز تانوني عام الى مركز تانوني خاص ، هي واقعة توثيق المحررات او التصديق على توتيمات ذوي الشـــأن نيها ، ذلك أن التـــانون يوجب أداء الرميم عند توثيق اللحرر أو التصديق على التوقيعات ، فهتى تبت هــذه الواقعة وتم تحصيل الرسيم عند اجرائها استقر مركز المسول في هسذا المدد ، بحيث لا يجوز المساس به ولا تسرى عليه أية تعديلات لاحقة .

. لهذا فإن القانون الواجب التطبيق فيما يتطق برسوم التسجيل

عو التسانون المعبول به عند تقديم المصررات لتوثيتها أو التصديق على توثيمات نوى الشار فيها - وهو الوقت الذى يتم فيه تحصيل حدده الرسوم -

( منتوی رقم ۷۰۰ – فی ۱۹۵۷/۱۲/۱۸ ) ۰

#### قاعسدة رقسم ( ٤٣ )

#### : المسلما

القانون رقم ۱۲۸ لسنة ۱۹۵۷ باعناء الجمعيات التعاونية من بعض الغرائب والرسوم — سريان الاعفاء بالنسبة للرسوم السنحقة على شهر عقود القرض التي تبرمها الجمعيات التعاونية ويقترن بها رهن عقارى — عدم جواز القفرقة بين العقود التي تترتب حقوقا لصالح هذه الجمعيات أو تك التي تترتب ضدها — ورود نس المادة ٢٤ من القانون رقم ٥٨ أسنة ١٩٤٤ إشان الجمعيات التعاونية المرية عاما فلا يجسوز تخصسيصه — مشال — التسبة للجمعية التعاونية لبناء مساكن اعضاء هيئة التسدريس بجامعة

# ملخص الفتوى:

ان المقد الذي الرمنه الجمعية التعاونية لبناء المساكن لاعضاء عدلة التدريس بجامعة القاهرة مع البنك الدعاري الزراعي المصري وهو يتعلق مترض مقدم من هذا البنك الى الجمعية التعاونية مقداره ، ٢٠٣٨ جنيها وضحمانا لهذا القسرض قامت الجمعية بتقسرير وتحويل بعض الدسوق العينية المقسلرية وهي رهن وامتياز لمسالح البنك المسفكور ، وقد المتال الجمعية الي مصلحة الشهر المقاري والتوثيق عند شهو هذا العقسد رسوما عن شهر الحقوق العينية العقسلرية التي ترتبت بمتنفساه بملخ مقدارها ، ٢٠ مليم مقدارها ، ٢٠ مليمها و ٣١٣ جنيها ، ورسوم دهنة بلغ مقدارها ، ٢٠ مليمها ،

ولما كانت هذه الرسوم قد جمسات في ١٤ من مارس سسنة ١٩٥٦ وأيورى الشهر بتاريخ ٢٥ من ابريل سنة ١٩٥٦ ، فان القسانون الذي يسرى في هذه الحالة هو القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ بشأن الجمعيات التعاونية المصرية ، الذي ظل ساريا حتى اول سسبتبر سنة ١٩٥٦ ( وهسو تاريخ للمبل بقانون الجمعيات التعاونية الحالى المسادر بالقانون رهسم ٣١٧ لسسسنة ١٩٥٦) .

ومن حيث أن المسادة ٣٣ من القسانون رقم ٥٨ لسسنة ١٩٤٤ مسائف اللفكر تنص على أن « الجمعيات التعاونية المؤلفة طبقا الحسكام هذا القانون ( ومن بينها الجمعيات التعاونية لبناء المساكن التي أشارت البهسا المسادة الأولى منسه ) تتهسع بالمسزايا الآتيسة » :

٢ ــ تعنى من رسوم تسجيل عنود ممتلكاتها أو - حتوقها العينسة
 الممتارية وكذلك من رسوم التصديق على الامضادات

٣ ... تعنى من كلفة رسوم العيفة المغروضية حاليا والتي تفرض مستقبلا على جيع المقود والمحررات والأوراق والمطبوعات والمسجلات وغيسيرها .

. . . . . . . . . . . . .

ومفاد هذا النص أن المقود التي تبرمها الجمعيات التماونية لبناء المساكن معفاة من رسسوم المعفة ومن رسوم التسسجيل المتعلقة بمعتلكاتها أو حِيَّوقها المينيسة العقارية .

والمتد الذى ابرمته الجمعية التماونية مع البنك العقسارى الزراعى الممري المعروضة يتضمن ترتيب بعض الحقوق العينية العقسارية التبعيسة على بعض معتكاتها فسيهانا المترض الذى حصلت عليه من البنك ــ هدذا المعتد يمتبر من المعتود المتعلقة بمعتلكات الجمعية التماونية ذلك أن الرهن يمتبر على المعتبدة التبعية التبعية التبعية على عاليا على

ظمتار الذى تمثلكه الهميمية ، ومن ثم نهو في جتيبة الأسر بمرن جسرتنى في هذا المهتار ولهذا المسبب استازم القادن الصحته ان بتسواند في المراهن لمجلية المتصرف في المقتار ذاته ، ( الملدة ٢/١٣٣ من القناون المسجني) .

وعلى متنضى ما نقدم يتعين اعفاء الجمعية التعاونية لبنساء المسسلكن لاعضاء هيئة التدريس من رسوم شهر عقد القرض سسالف السذكر ومن رسسوم الدمنسة المتررة على العقسود .

ولا وجه للتول بأن الاعفاء المنصوص عليه في التانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ مقصور على الرسوم الخاصة بشهر الحقوق العينية العقارية التي تنسرته لمسطح الجمعيات التعلونية ، دون الرسوم المنطقة بشسهر المجتوق التي تشريع عليها ولا وجه إلهذا القبيل الآي تخصيص النهي على الإعفاء الذي ورد علما دون دليل على هذا التخصيص فضيلا عما يتضيف من تقسيت المحكمة من هذا الاعضاء وهي التيسسير على الجمعيسات التعاونية النساء المحكمة من هذا الاعضاء وهي التيسسير على الجمعيسات التعاونية النساء المحكمة من في مباشرة تشاطها ذلك لان نفقسات شهد حق الرهن تقسع بحصيم اللهمل على عابق هذه للجيميات باعتبارها هدينة راهنة (المهادة 1/1.08 أي النساك من القاتون الدين وتأخذ مرتبة الرهن (المهادية ٥٠ اللهساك الما الرهون التي تقرر لصالح الجمعيات التعاونية غليست جسديرة بسذات الرعاية التي يجب بالضرورة أن نقترر للرهون المرتبة ضدها لأن مصروغات شهرها لا تتحلها الحمعيات التعاونية على يتحلها الرابهن .

ومما يؤيد هذا النظر ، أن التأتون رقم ١٢٨ نسسنة ١٩٥٧ باعنساء الجمعيات التعاونية من بعض الضرائب والرسوم ، وهو القساتون المسادر في ظل تأتون الحيميات التعاونية الحيالي رقم ١٩٧٧ لمسنة ١٩٥٧ ، والسذى نقل الإعفاءات الضربية التي كانت مقررة في القاتون رقم ١٩٥٨ المسيغة ١٩٤٤ المشير اليه بحيثانيرها ب هذا القاتون (رقم ١٩٨٨ المسيغة ١٩٥٨) ، قسد أورد المنسن المقال المديدة عن ١٩٤٨ مسلفة الفكر على نجورلا يسدع مجسلا المشسك حول سريان اللاعفاء من رسوم المشهر على عقود الجمعيسات التعاونيسة بالمتقوق المهنبة المقارية سيؤاء اكان ترتيب هذه الحقسوق تسد جاء

لصائح الجمعيات الثمار اليها او ضسدها ، نتضى فى المسادة ٢/١ باعتساء الجمعيات التعلونية ( سالفة الذكر من رسوم التسسجيل التى يقسع عباء الدائها عليها فى عقود الملكية والرهن والعقود الخاصسة بالحنسوق العينية المقارية وكذلك من رسوم التصديق على التوقيعات .

( منتوی رقم ۵۸۵ سـ فی ۱۹۹۳/۹/۸ ) . ·

#### قاعسدة رقسم ( } } )

#### : 6---41

رسم التوثيق والشهر — استحقاقه طبقا للقسانون رقم ٧٠ لسنة ام ١٩٦٤ على التصرف أو الموضوع الذي يشتبل عليه المحرر المطلوب توثيقه أو المصديق على التوقيمات فيه أو شهره أو أيداء عب العبرة في تحديد الرسم أو تعيين غنته وهي بالتصرف الواحد أو الموضوع الواحد بفض النظر عن المحرر الذي يتضمنه — تعدد التصرفات أو الموضوعات في محرر واحد يترتب عليمه تعدد الرسم — صدور منشورين بهذا المعنى يجعلها صادرين بالتطبيق الصحيح القانون ، ويجمل حكمها كانسفا يسرى من تاريخ المصل بالقانون لا من تاريخ المصل الانتقال عليمه في المادة ٩ .

# ملخص الفتوي:

ان الفترة الثانية من المسادة ١٦ من قرار رئيس الجمهورية العربيسة المنتحدة بالقسامين رقم ٧٠ أسنة ١٩٦٤ بشأن رسسوم النوثيق والشسهر تنص على آنه: « ويتعدد رسم الحفظ على المحررات التي تشسئيل على اكثر من موضسوع بتعدد اللوضسوعات الواردة بها دون الجمع بينهسا ... » وان المسادة ١٨ من هذا القانون تنص على أن « يفرض رسم نسبى على كل تصرف أو موضعوع مها تشسيله المحررات المطلوب توثيقهسا أو التصسديق

على توقيعات ذوى الثمان نبها أو شهرها أو أيداعها أو التى يقتضى الأمسر حفظهما ولم تكن موضوع أشهار » .

كها تنص المسادة 19 من القسانون ذاته على أن « يتحسدد الرسسم النسبى المشار اليه في المسادة السابقة حسب النئة الموضحة ترين كسل تصرف أو موضوع نيما هو وارد بالمجسدولين حرفي ( أ و ب ) المرفقسين مهذا القسسانون » .

ويخلص مما تتدم أن الرسم يسستحق على النصرف أو المؤسسوع في ذاته الذي يشتمل عليه المحرر المطلوب توثيته أو التصديق على التوتيمات غيه أو شهره أو أيداعه فالتصرف والأوضوع هما وعاء الرسسم والواتعسة المنشسئة لاستحتاته ، وأن العبرة في تحديد الرسسم أو تعيين فئتسه هي بالتصرف الواحد أن المؤسسوع الواحد بغض النظر عن المحرر الذي يتضمنه ساذا تعديت التمرفات أو المؤسوعات في محرر واحد ولو كانت متمائلة أو كانت تجمعها وحسدة عنصر أو أكتسر من عناصر المتصرف كان مقتضي حكم القانون الاعتداد بكل تصرف في ذاته ما دامت المغاصر الباتية المهيسة نفيه تسسمح بانفراده بذاتية تجعله حكما وقانونا تصرفا فائمسا بذاته له آثار قانونية مسستقلة خاصسة به .

ومن ثم فان تجبيع الموضوعات المختلفة أو التصرفات الصادرة من بائح واحد الى مشترين متعدين أو من بائمين متعدين الى مشتر واحد عن عقارات مختلفة في محرر واحد هذا التجبيع لا يغير من طبيعتها شيئا وهي أنها موضوعات أو تصرفات مختلفة وعقود مختلفة محلها عشارات مختلفة وأن كل تصرف منها ينتج آثاره القاتونية الخادسة به مستتبلا عن الآثار التى نترتب على التصرفات الاخسرى التى شها جبيعا ذات المحرر و ولا سسند في القسائون للتقرية بين المحررات التى تتضين تتضمفات صادرة من شخص واحد لمسالح أشخاص متعدين وبين تلك التى تتضمن ثمرفات صادرة من أشخص واحد كمات يتعدين الى شخص واحد واحد الله يتناسمن الى شخص واحد من المحالين تعتبر الى شخص واحد المسالح المخالف المالين تعتبر المحالين تعتبر المحالين تعتبر المحالين تعتبر المحالين تعتبر المحترات بمختبهة عدة تصرفات أو عدة موضوعات يسستحق رمسم

نسجي ورسيم حينا على كل يتصرف او موضوع بنهب ولا يجو بوز الجهي بينها في تقدير الرسوم - وعلى هذا غلن المنشيدورين رتم ١٤٣ العب لجر في ١٩٣//١٤ يكونان تسد مسدرا في ١٩٦٥/٨/٢٩ يكونان تسد مسدرا بالتعليق السليم يُحكم الباتون اعمالا للقياعد والإسبسي التي اجتبد بها الشارع في تحديد وعاء الرسم النسيي علي النحب الوارد في الساحتين ١٨ و ١٦ المسار اليهسسا اليهسسا و ١٦ المسار اليهسسا اليهسسا الها

اما فيما يتعلق مالاعتراضات التى تضمينها صديرة التغييس الادارى والمسلحة ولها تعفر تنفيذ الاحكام المتقدمة من الناحية العلميسة والمسلحة ولها تعفر تنفيذ الاحكام المتقدمة من الناحية العلميسة وظهور بعض الحالات التي يؤدى التطبيق العملي لهذه الاحكام في خصوصها الى غير ما قصده المشرع في القساتون رقم ٧٠ لمسنة ١٩٦٤ وصسعوبة هذا التطبيق في حالات اخرى كيالة المحررات التي يتخسب ببعات بن شركاء على الشعبيع تعلكوا بالميراث والتي قد يصبحب فيها التعرف على الانصسبة الهروثة لتعيد بصادر الميراث ، غان هذا الإعتراض القائم على اعتبارات تطبيقيسة لا يمكن أن ينهض مبررا المعيول عن الأخذ بالتقسيم الصحيح المسحيح المستعين وان جاز أن يكون محل نظر عند تعدلي التشريع .

اما بالنسبة الى الاستفسار الخاص « يتحبديد تاريخ سريان احسكام المنشور رقم ١٥٠ لسسنة ١٩٦٥ و هل هو تاريخ صسدور هسذا المنشسور المتعرب العمل بالقانون رقم ٧٠ لببنة ١٩٦٤ » غلما كان المنشسور المذكور قد صدر بالتطبيق الميديح لحكم الميادتين ١٨ و ١٩ من هبذا القسانون كالشنا لحكمه بالنسبة الى ما تناوله من موضوعات غاته بهسذه المثابة يكون واجب الإعمال من تاريخ العبل بالقسانون المستكور .

واما نيما يختص بما تم تبل عيهور المتسور المسار اليه مما به المسترجة مخبيونه سواء كان ذلك عن طريق تحصيل رسيوم تسنيد على المستجهة بمنقضاه او عن طريق استجهاق رسيم تكييلية فيطبعق في شبانه الإجهام الواردة في البلب الثاني بهن المانون رقم ١٠٠٠ ليسينة ١٩٦٤ وهي المتعلقية بتحسيل الرسيم وردها وذلك بالإضافة التي المتواعد العلمة التي تجهم هسده المسسيال .

اما عن بيان حكم رسم الانتقال المنصوص عليه في المسادة ٩ من القانون. رقم ١٥٠ آنف الذكر بريم ١٠٠ أنف الذكر بريم على أن الأيسادة نتص على أن الأيسرض رسم قدره ماتنا قرش على انتقال المونق خارج مسكاته التوثيسق وفروعها لتوثيسق المحررات الرسمية أو للتصديق على التويمات في المحررات العرفية وذلك خسلاف مصروفات.

ويتعدد هذا الرسم بتعدد المحررات ولو اتحد اصحاب الشسان .

لها أذا تعديت المهضوعات في مجرر وقعد وكان أبكل منها آثار تمهونية مستقلة استحق رسم الانتقل كهلا علي احدها ونصبته عن كل من البلتى » م ومهاد هذا النص استحتاق رسم الانتقال بالنسسية الى كسل محسرر بغض النظر عن تعدد التصرغات التى يشتبل عليها ما لم يكن هذا التعدد منطويا في الوقت ذاته على تعدد استقلالي الاثر في الموضوعات التى يشعلها المحرر الواحد فيستوع على الباتي ومن ثم كان منطه معهد رسم الانتقال عن البحرر الواحد في تطبيق احكام المنشورين رقم ؟ السنة ١٩٦٤ ورقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٥ هو تعدد الوضوعات الواردة في هذا المحرر أي متى كات تكل منها آثار ناترنيسة مستقلة ، وغنى عن البيان أن هذا الرسم يتعدد بتعسيد المجررات ولو اتحد الصحاب الشسان فيهيا ،

لذلك انتهى الراى الى أن المنشورين رقم ١٤٣ أسنة ١٩٦٤ ورقم ١٦٠ بشأن رسوم التوثيق والشهر المقارى بالتطبيق الصحيح لهذه الاحسكام المنشقة ١٩٦٥ قد صدرا تفقيدا الاحسكام القسطيون رقيم ٧٠ لسسنة ١٩٦٤ وإنهما واجها الاعينال من تاريخ العمل باقسطيون الفكر وأن مناط تصدد رمم الانتقال في تطبيسق احكام همذين المنشورين هو تصدد الموضوعات. في المجرر الواحد على المنحو المهمسيل فيها توجم .

- (1977/17/ - du) - 177/17/17 who)

#### قاعسدة رقسم ( ٥٧ )

#### : (b\_\_\_\_d)=

القوانين الخاصة بشهر التشرفات العقارية ــ اوجبت تسجيل الاحكام المثبتة لحق الملكية أو أى حق عقارى آخر أو نقله أو تغييره أو زواله وكذلك الاحكام المقررة لحق من الحقوق المبنية العقارية الاصلية ــ القسوانين الخاصة بالارسوم رقم ١٧ اسنة ١٩٤٤ وما طر عليه من تصديلات ورقم ٧٠ أصنة ١٩٢٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر ــ الرسسوم النسسبية عسلى شهر التصرعات المقارية المفروضــة بعوجب هذين القانونين كل في نطساقه الزمنى ــ مناط استحقاقها ــ يسكون بحسب التصرف أو الموضــوع الذي بشبطه المحرر المطلوب شهره - التصرفات والإقرارات والإحسكام المقسررة بشبطه المحرر المطلوب شهره - التصرفات والإقرارات والإحسكام المقسررة جديدة في مجال الشهر والتوثيق ــ اثر ناك : أحكام تثبيت الملكية الصسادرة لمن سبق أن سجل باسمه المقد ــ لا يستحق عنها رسم نسسبي جديد ــ الاحكام الصادرة بتثبيت الملكية استفادا الى وضع اليد لن لم يسسبق شسهر الماكية باسمه الماكنة استنفانا الى وضع اليد لن لم يسسبق شسهر الماكية باسمه الماكن سببها ــ يستحق عنها رسم نسبي م

# ملخص الفتوى:

ان القوانين الخاصة بشهر التصرفات المقارية رقم ١٩ ، ١٩ السسنة ١٩٢٣ بتعديل نصوص القانونين المنيين للمحلكم الأهلية والمختلطة فيسا ابتعلق بالتسجيل ورقم ١١٤ السسفة ١٩٤٦ بتنظيم الشسهر المقسارى تسد أوجبت بين ما أوجبت تسسجيله الإحكام الثابتة لحق الملكسة أو أى حسن مقارى آخر أو نقله أو تغيره أو زواله وكذلك الأحكام المقررة لحسق مسن المحتوى العينية المقارية الأصلية وقد ثبتت القوانين الخاصسة بالرسسوم رقم ١٩٢٢ لسنة ١٩٤٤ وما طرا عليه من تعسديلات ورقم ٧٠ لسسنة ١٩٦٤

مقدار الرسوم المستحقة عن ذلك وبالنميسية للرسموم النسبية نصت المادة. الأولى من القانون رقم ٩٢ لسفة ١٩٤٤ على أن تفرض رسموم نسبية على تسميط كل عقد أو أشهاد أو تصرف أو حكم وارد بالجدول المرافق لهسذا القانون حسب ما همو مبين أمام كل منها من وتضمن الجدول المسار اليه بيانا بأنواع التصرفات سواء كانت بحسكم أم باشهاد — كما تضممن مقدار الرسموم المستحقة عن كل فها .

ونصت المادة الأولى من القانون رقم ٧٠ لمنة ١٩٦٤ بشيأن رسوم التوثيق والشيير الذي حل محل القيانون السابق على أن يفرض على أعمال. النوثيق والشهر وما يتصل بها من طلبات واجراءات الرسيوم الآتية : رسم متسبى .

وتضين الفصل الثالث من هذا القسانون القواعد الخاصسة بالرسم النسبى على كل النسبى على من المدة الثابنة عشرة على أن يفرض رسسم نسبى على كل تحرف أو موضوع مبا تشبله المحررات المطلوب توثيتها أو التصديق على ولم تكن موضوع الشأن غنيها أو شهرها أو ايداعها أو التي يقتضى الأمسر حفظها ولم تكن موضوع اشهاد سكما نص في المادة التاسعة عشرة على أن يتصدد الرسم النسبى المشار اليه في المادة السابعة حسب الفئة الموضسحة تسرين كل تصرف أو موضوع غيما هو وارد بالمجدولين حسرفي أن ، به المسرفتين بهذا القانون وأورد في الجسدولين أنواع النصرفات مسسواء كلفت بحسكم أو بعقد وبين مقدار الرسم النسبى المستحق عليها رسم نسبى غنصت على أن هذا القانون على الأحوال التي لا يستحق عليها رسم نسبى غنصت على أن الدعاوى المينية المقارية وأوراق الإجراءات الخامسة بالبيسوع الجبيية وانذارات الشغمة وكذلك الاحكام المسادرة بالبطلان أو فسنح أو الغساء أي

و لما كان مناط استحقاق الرسوم النسبية سسواء كان فلسك ونقسا لاحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ وما طرا عليه من تعديلات أو القسائون. رقم ٧٠ أسنة ١٩٦٤ كل في تطافة الزينى انها يستكون بتصب التضميرف أو الموضيوع الذي يصحمك المضيور الطاوب فتشهره .

لهذا انتهى رأى الجينعية العبوميدية المتصعم الاستخمارى الى ان التمريفات والأقرارات والاحكام المتررة الهلكية تخضيت المرسنوم المسلمية بشرط كونها تشكل موضوعات جديدة في تجال الشخود والتوثيدي وفلسك بأن لا تكون تكرارا المكيسة مسلجلة معلا لسذات المالك بسذات المالك بسذات المادرة المسلم والأوضاع التى سسجلت بها سوبناء عليه على المكام تثبيت الملكية المسادرة بنابيت المكية المستدق عنها رسسم نسبى جديد ابها المحكمة المسادرة بنابيت الملكية استناذا التى وضع اليد لن بسسبق شسهر المساورة بنابيت الملكية استناذا التى وضع اليد لن بسسبق شسهر الملكية بالسهة أبا كان سببها عانه يستدفى غلها رسم نسبى .

رُ غَثُونَى رِثْم ع ٢٤ سـ في ٢٤٥ / ١٩٩٧ ) .

# فالسلة زقيم (٢١))

# البسيدا :

ومدوم التوليق والشهر حد الاعلاء ينها حد اللهة ؟؟ من القانون رقم ٧٠ السنة ١٩٩٤ بتنان رسوم التوليق والشهر حد نصها على اختساء المصورات والاجرامات التي تؤول بمتشاه المشرقة المسلولات أو المشوق المرامة من الرسوم المروضة بموجه هذا السالون حسسمول عبارة السنتوية الوارمة في المامة ؟؟ من التقوق رقم ٧٠ اسنة ١٩٦٨ المهلمات العلمة وينها جامعة الاستخدرية وأو ثم يضتر قوار من رئيس الجمهورية باعتبارها هيئة علمة في تطبيق احتام القانون رقسم ٢١ السنة ١٩٦٧ بأصحوار المسون المرابقة به التر ذاك هذه خطوع جاهمة الاستخدرية الرسموم المقررة بالشائون رقم ١٠ الدسنة ١٩٦٣ بأسموم المقررة بالتسائون رقم ١٠ الدسنة ١٩٣٨ ،

# يفدهن التعرى :

ان المادة ٣٤ من القانون رقم ٧٠ لمسنة ١٩٦٤ شأن رسسوم النوثيق والشهر تقضى أن يعفى من الرسوم المدوضة بمسوجب هذا القانون .

 التحررات والإجراءات التي تؤول بطنشاها هائلية الطندارات او المنتوان أو الحدوق الى الحكومة .

ومن حبث أن المادة الناسعة من القانون رقم 144 لسنة 1904 بسسان تنظيم الجامعات تنص على أن الجامعات هيئات عامة ولكل منها شسخصية اعتبارية كما تنص المسادة ألعاشرة على أن يسكون لكل جامعة ميزانيسة خاصسة مسسقلة عن ميزانيسة الدولة ، كما تنص المسادة 17 على أنه مع مواحماة هسفا القانون تعليق التواعد المتبعة في أواوة الأمسوالي العامة عسلى المسوال الجامعسة .

وقد أورنت الذكرة الإنسادية للقانون رغم . أ لسنة ١٩٩٧ باسدار الموسعة الموسعة المعلق الموسعة المعلق الموسعة الموسعة الموسعة المعلقة المحالة المعلمة وان كانت لها عبرانية خاصة الا انها تلحق بميزانية خاصة الا انها تلحق بميزانية عالم المولة ما تحقق من أرباح والهيئسة المحالة الما أن تسكون بمسلطة عالم حكومية رأت الدولة ادارتها عن طريق الهيئسة المسامة للخسروج بالمرفق عن المحكومية وها تمنسوره من غيرارات العلجة وهي في الحالين وعملة المسلم بالحكومية وما تمنسوره من غيرارات الادارية : علميئسة المسامة شخص ادارى محسومة بالمجهنة المحلومة المسلمة المحلومة المسلمة المحلومة المسلمة المحلومة المسلمة المحلومة المسلمة المحلومة المسلمة المحلومة الم

ومن حبث أن الهيئات العابة بالفيرم المتسدم ومنها جامعة الاسكندرية تقدرج في مللول عبارة الحكومة الواردة بالسادة ؟ ثمن القسانون رقسم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ المشار الينه ولو لم يصندر قسرار من رئيس الجمهورية باعتبارها هيئة عامة في تطبيق احتكام القسانون رقم ٢١ لمسنة ١٩٦٣ باصندار غانون الهيئات العنامة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العبومية الى أن جامعة الاسكندرية لا تخضع للرسوم المقررة بهتتضى القسانون رقم ٧٠ لسسنة ١٩٦٤ بشسأن رمسوم التوثيسق والشسهر .

(ملف ۱۹۲۹/۲/۳۷ ــ جلسة ۲۷/۵/۱۹۹۱) .

## قاصدة رقام ( ٤٧ )

#### : المسلما

اختالف الواقعة المتشنة فارسم في كل من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٥١ بشئل رسوم التوثيق والشهر والقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ برسم النمغة ـــ التصرف او اوضوع هما وعاء رســم التوثيسق والتســهر والواقعة المتشــئة لاستحقاقه ــالحكم الذي يتضمنه الحرر هو الواقعة المتشئة فرسم النمغة ٠

# ملخص الفتوى:

ان القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ برسوم التوثيق والقسهر ينمى في المادة ١٨ منه على أن « يغرض رسم نسبى على كمل تصرف أو موضوع مما تشبه المحررات المطلوب توثيقها أو التصليق عملى توقيعسات ذوى الثان نيها أو شهرها أو ايداعها أو التي يقتضى الأمسر حفظهما ولسم تكن موضوع اشهاد » كما تنص المسادة ١٩ من هذا القساتون على أن « يتصدد الرسسم النسمبي المشار اليه في المسادة السابقة حسبه الفنسة الموضوع قيما هو وارد بالجمدولين حرفي (١١) الموفقين بهذا القمانون » .

أما قانون رسم الدمغة رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ مانه ينص في المسادة

ه بنه على أنه « أذا شبات الورقة الواحدة احسكاما متعددة غيحمل
 عن كل حكم بنها رسم الدمغة المغروض عليه » .

ومن حيث أن المستفاد من هذه النصوص أن رسوم التوثيبة والشهر 
تسستحق على التصرف أو الموضيوع في ذاته الذي يشستمل عليه المصرر 
المطلوب توثيقه أو التصديق على التوقيميات فيه أو شسهره أو ايداعه 
الملتصرف والموضيوع همنا وعاء الرسم والواقعة المنشيئة الاستنطاقة 
المناصرة في تحديد الرسيم أو تعيين فئته هي بالتصرف الواحسيد أو 
الموضوع الواحد بفض النظر عن المحسرر الذي يتضهنه 
المناصرة أو المؤسيوعات في محسرر واحدد ولو كانت متباشلة أو كانت 
تجمعها وحدة عنصر أو أكشر من عناصر التصرف كان مقتضى همكم 
المستون الاعتبداد بسكل تصرف أو موضيوع في ذاته ما دامت العناصر 
الباتية المتبيزة عنه تسمح بانفيراده بذائية تجميله حكما وتانونا تصرفا 
تائيسا بذاته له آثار قانونية مستقلة خاصة به ( فتوى الجمعية العمومية 
رئم ٢٨) احدادرة في ٧ من مايو سفة ١٩٦٦ — جلسية ٢٠ من مسارسي 
سينة ١٩٩٦) .

لها الواقعة المنشئة لرسم الديفة غهى الحكم الذى يتضسينه الحرر ، منذا كان المحرر عقد او اشتيل على حكم او اكثسر استحق على كيل منها رسم الديفة المغروض عليه والحكم في منهسوم قاتون الديفة هو العقد او النصرف الموجب لاستحقاق الرسسم ، فاذا كان ثهبة تعسد في الاحكام كان تعسد الرسسم مقابلا له وردا عليه بشرط ان يكون كيل حكم متهيزا عن الآخر مذاتيته على وجهه الاستقلال وليس على سبيل الانتراض ، فحبث بشتيل المحترر مثلا على عقد بيع وعقد البجار يكون ثهبة السنحقاق الرسمى ديفة على الانساع لان عقد البيع له السيقلاله واحكامه الخاصة المتبرزة عن عقد الايجار فعيلا وقاتونا مما يوجب تعسدد الرسيم في هذه الحالة نظرا لتعسدد الرسيم في هذه الحالة نظرا لتعسدد الرحي الجمعية

الجمهوية رقع ٢٢٤ الجمالارة في ١٧ من مايو سبينة ١٥٧٠ – چلسبية ٦ حسن مايسو سسنة ١٩٧٠) .

ولا ربيب في أنه متى كان المشرع قد استعمل الخطي التمرف والموضوع في قانون رسسم في قانون رسسم ألم قانون رسسم ألم يقتل المستقبل المس

ومؤدى ذلك أن الحكم قد يكون واحدا كما في عقد بيع العقدار على المشبوع فهو بطبعته عقد وإحد ولكند وين الغزامات متميدة في جانب كل من طرغيم و وبتعهد هذه الإلتزامات بتيهد الاشهام البين يضحهم كل من طرغيم و وبتعهد هذه الإلتزامات بتيهد الاشهام لا يقيد على المحسور الذي يشيل هذا العقد تأسيسا على أنه يتضمن حكما واحدا ولكن رسسم التوثيق والشهر تتعدد بتعدد الالتزامات التي يرتبهما على اسماس أنه يضم تصرفات أو موضوعات مختلفة ، وبهذا الفهم وحده يستتهم ويتسسق المني الذي يرتبهما على أسماس أنه من قاتهن رسوم التوثيق والشهر وقاتون رسم الديغية ليسان حكم من قاتهن رسوم التوثيق والشهر وقاتون رسم الديغية ليسان حكم القاته والمواتب ختلفة أو أحكام متعددة ، ومقتفي ذلك أنه لا محل للقسول المحتسرة بالمرادي بين فتوى الجمعية الميومية المسادرة في لا مسن ماسو بسنة ١٩٧٠ وظك المسادرة بن مايو سينة ١٩٧٠ .

من إجل ذلك انتهى رأى الجمعية الجهيمية الي عدم وجسود تعسارهم مين الهتوي المسادرة في ١٣ من مابو سينة ١٩٦١ وبتلك الهبادرة في ١٣ من مابو سينة ١٩٧٠ لإخلاف الواتيمية المنسينة المرسم في على من التسادن رقسم ٢٢٤ لا ليسينة ١٩٦٤ برسسوم التوثيب والتسبيد والتساون رقسم ٢٢٤ للمسنة ١٩١٤ برسسم الدهشة .

( ملف ۱۸۷/۱/۴۷ - جلسة ۱۸۷/۱/۴۷ ) .

#### قاعسدة رقسم ( ٤٨ )

#### : المسلما

قرارات الاستيلاء النهائي وانهاء الوقف الصادرة طبقا التقون رقم 1944 لمستدة بدقع المستدة بدقع المستدة بدقع المستدة بدقع المستدة بدقع المستدة عند تسجيلها سالا بجوز الادارة المتكورة الامتساع عن سداد هذه الرسوم اسستنادا الى القانون رقسم ١٩٥٨ لمستال المستلال وممتلكات اسرة محمد على ساساس ذلك أن احسكام القسانون رقسم ١٩٥٨ بنطبق على المجاهرة إلى المستجفة قبل اسرة محمد على على المستجفة قبل اسرة محمد على على عين المستجفة قبل اسرة محمد على عين المستجفة المستحدة المستحدد على عين المستحدد المست

# والخِص الفتوي :

ان المادة 1. من القانون رقسم ٥٩٨ اسسسنة ١٩٥٣ بشسان اسوال وممتلكات اسرة محمد على تنص على أنه « تقدم الطلبات الى اللجنة المسلو اللهما في المادة السابقة بدون رسوم قضائية خسلال سستين يوما من تلريخ المنشر في المجردة الرسمية عن السماء الاسخاص الذين يمتلسكون تسمية من المسادرة ٥٠٠ ».

كما تنص المادة ١٢ من هذا التانون على أنه « لا يكون نافسذا بالنسبة للموال المسادة أى حق لا يتقدم صاحبه في اليعساد المنصوص عليسه في الفترة الأولى من المادة ١٠ ولو يكان مكتولا ينامين أو صدر به حكم نهائي مده وعلى أية حل تستط كانة الحقوق بالنسبة ألى الأموال المسادرة أذا لم يعمي بها طلب إلى اللجنة المشكورة خلال سسنة من تاريخ النشر في الجروعة الرسسية على النشر في الجروعة الرسسية ١٠٠٠٠ » والرسسية ١٠٠٠ » والرسسية المسادرة الرسسية المسادرة المسادرة

ومن هيث أن نصوص هذا القاتون ننظم طرق استثداء المعتسوق علي اللغير تبل العالم محمد على وذلك يفترض نشأة هذه العالمين تبل سعير

التقون المسار اليه ومن ثم غان الحقوق التي ننشأ بعد العبل بهذا القانون و وتكون متعلقة بهذه الأموال نتيجة لما يسرد عليها من تصسرغات لا تلحقها العسب كلهه .

ومن حيث أن مطالبة الشهر المقارى تتعلق برسسوم تسسجيل قسرار المستيلاء النهائي قبل السيد / . . . . . . . الصادر بتاريخ المستيلاء النهائية التقانون رقم ۱۹۸۸ لسنة ۱۹۵۲ بشأن الاصلاح الزراعي وقصهار هذا القرار وشسهر انهاء الوقف .

ومن حيث أنه أذا كان الأمر كذلك مانه لا أساس لامتناع أدارة الأموال المستحدة عن أداء الرسم المستحدق استنادا لأحكام القانون رقم ٥٩٨ لسسنة المحلا سالف الذي يقتصر نطاق تطبيقه على مجر معين يجب عسدم عجاوزه وهو المطالبة بالحقوق أو الديون المسستحدة قبل أنسراد أسسسرة حسلي .

من أجل ذلك أنتهى رأى الجمعية العبومية لتسمى الفتوى والتشريع المتوافق و ٧٨٠ مليم المستحدة المستحدة باداء مبلغ ٥٤٣ جنيه و ٧٨٠ مليم المستحدة المستحدة

ا عد ۲/۲/۳۳ - جلسة ۱۹/۰۱/۷۲۲) .

## قاعسدة رقسم ( ٩٩ )

#### . . . . . .

جواز خصم رسسوم شهر قرارات الفاء السوقة عن الأطيسان القستولى عليها طبقا لقوانين الإصلاح الزراعي عن سندات التمويض السندق.

التنظيم عليها طبقا لقوانين الإصلاح الزراعي عن سندات التمويض السندق.

#### ماخص القتوى :

يعرض الموضوع على الجمعبة العبومية لتسممي الفتوى والتشويع استعرضت غنواها المسادرة في جلسة ٧ غبراير سنفة ١٩٧٣ والتي ورد يهسلا ان العمل قد جرى بناء على اتفاق من مصلحة الشهر العقسارى والتوتيدق والهيئة العامة للاصلاح الزراعي على شهر قرارات انهاء الوقف بالسسعة للاراضي التي خضعت للمرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥١ والتي تسم الاسستيلاء عليها لزيادتها عن حد الاحتفاظ القساتوني لن آلت اليهم على أن عمرى بعد ذلك رسوم الشبهر المستحقة عن هذه القرارات خصما من سندات التعويض المستحقة للمالك المستولى لديه ، وأن المشرع بنصب في المسلحة الوالى من القانون رقم ١٠٤ لمسنة ١٩٩٤ على أن الأراضي الزراعية التي م الاستبلاء عليها طبقا لأحكام الرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقانوي يتم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ تؤول ملكينها الى الدولة دون مقابل أنما بكون تسد عجل استهلاك سندات الامسلاح الزراعي وبغير قيسة ، وينطسوي هذا الاستهلاك بغير متابل على نقل قيمة هذه السندات من ذمة استحابها الي الدولة محملة بما ينتلها من الحتوق العينية التبعية المتررة وفقا القاتون وا بتتضى انتقالهسا بغير مقابل تطهيرها من تلك التأمينات التي تؤمن حقوقه الدائنين وتهس وعاءها ومن ثم مان سندات التعويض المسار اليها وقد آلت ان الدولة بغير مقابل طبقا للقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ تبقى محمدة بالحقوق المرتبة عليها لمسالح مصلحة الشهر العقاري والتوثيق بما يعسادل الرسسوم المستحقية عن شهر قرارات انهياء الوقف في الأراضي المستوليم عليها ، ويتعين اجراء تسوية حسابية بين كل من مصلحة الشهر العقارى والتوثيق والهيئة العامة للاصلاح الزراعي لتصسفية هذه الرسوم من سقدات التعويض اللشيار البهياء

ومن حيث أنه لم يطسرا شيء ينطلب عدول الجمعية العمومية لتسسمهم الفتوى والتشريع عما ارتاته في فتواها السسالة فكرها. - 174 -

لذلك اتنهى رأى الجمعية العبومية لتسمي الفندوي، والتشريم الي.

جوال خصم رسوم ترارات انهاء الوقف عسن الأطيسان المستولى عليهسة طبغت القسوانين الانتسلاح الزراعي من سنعت التمويض المستحقة للملاك.

**الم**سمنة قواني لنيهم ،

(ملف ۲۴/۲/۲۲ ــ جلسة ۱۱/۱۱/۲۸۲۱) -

الغفنشل الغنمانين

رمسم جمسرکی

أَلْفُسُنَارُغَ أَلُّوْلُ سريسان الرسيم الع<del>بُّ شوكن</del>

اولا ــ اتناة تحييد التمريفة الحيركية :

# قاعسدة رقسم ( ٥٠ )

#### المسيحاة

عينت المادة الأولى من المُتناقون زهم لا أشتانة ١٩٢٠ الآداة الْوَاجَبُ استخدامها في تحديد تعريفة الرسوم الجبركية وبيان شروط تطبيسق هسنم التعريفة وهي المرسسوم وعلى نقك يكون بخالقا الشناقون ، أن يمستر مرسؤم يغوض وزير المالية بيان شروط تطبيق التعريفة ويكون العرار المُسَاقر من الوزير بناء على هذا التغويض باطسلا .

# مَقَفْض الْتَعْوَى :

بحث تسم الرأى مجتمعا بجلسته المنعقدة فى ٢٨ من اكتوبر سنة ١٩٥١ موضوع القرار الوزارى رقم ١٩٤ لسنة ١٩٣٠ المنفذ القرار وقم ٣٤ لسنة ١٩٣٠ الحاص بشرؤط الانتفاع بالرسوم الجبركية المترزة على وزق البجرائد رالجلات ، وتبين أن القانون رقم ٣ لسنة ١٩٣٠ الصادر فى ١٤ من فبرأير سنة ١٩٣٠ ينص فى المادة الاولى على أن :

« تحدد بمرسوم فعريفة الرسوم الجمركية المقتضى تحصيلها ابتداء من الإمرار سنة ١٩٣٠ وكذا شروط تطبيق هذه التعريفة » .

وفى اليوم ذاته صدر مرسوم ــ استنادا الى هذه المادة ــ بوضــــع تعريفة جديدة للرسوم الجمركية ونص فى المدة الاولى منه على انه .

« ابتداء من ۱۷ غبراير سنة ، ۱۹۲۰ تحصل الرسوم الجبركية طبقا لما. هو مبين بالجدولين حرف (أوب) الملحقين بهذا الرسوم » .

« وكل بضاعة تستورد من الخارج ولا تكون مدرجة بالجدول حرف (11) تعامل معاملة البضائع الاترب شبها لها بأمر يصدره مدير عموم الجمسارك وينشر في الجريدة الرسمية » .

« كل بضاعة تصدر ولا نكون مدرجة بالجدول حرف ( ب ) تعنى مسن جميع الرسسوم » .

وقد ذكرت الرسوم المستحقة على ورق الجرائد والمجلات في البند ٢٣٨ من الجدول الملحق بهذا الرسوم ، وذيل هذا البند بمبارة مقتضاها انه للانتفاع بهذا الرسم يجب أن يكون الورق مستوفيا للشروط التي تحددها وزارة المالية من حيث نوعه والحال التي يرد عليها .

واستفادا الى هذا التغييل اصدر وزير المالية القرار رتم ١٦ لسسسنة ١٩٣٠ الذى استبدل به القرار رقم ٦٦ لسنة ١٩٣١ ثم القرار رقم ٦٦ لسنة ١٩٣٣ ثم المادة الأولى من المدة الأولى من هسذا القرار الأخير على أنه .

« للانتفاع بالرسم الخاص بورق الجرائد والمجلات يجب أن يكون الورق مستوفيا لشروط معينة » .

ولاحظ القسم أن المادة الأولى من القانون رقم ٢ لسنة . ١٩٣٠ قد نصب على أن تحدد تعريفة الرسوم الجبركية بمرسوم « وكذا شروط تطبيق هــذه التعريفـــة » .

والتغويض التشريعي الصادر من السلطة التشريعية الى السلطة التنفيفية قد عين الاداة الواجب ستخدامها وهي المرسوم وهذه الاداة لابهة في أسسوين . الأول ــ تحديد تعريفة الرسوم الجمركية .

الثاني - بيان شروط تطبيق هذه التعريفة .

وما دامت السلطة التشريعية وهى السلطة التى اختصها الدمستور بغرض الفرائب تد فوضت اسلطة التنفيذية فى بعض المسائل بحدود عينتها مشترطة استخدام ادارة معينة لمباشرة هذا التفويض عانه لا يجوز الخروح على هذه الحدود أو استخدام اداة أخرى ، أو النص فى هذه الاداة سلمرسوم -- على نفويض سلطة أخرى فى بعض تلك المسائل .

وحيث ان المرسوم الصادر فى ١٤ من غبراير سنة ١٩٣٠ قد غوض وزير المالية فى اصدار ترارات بتعيين شروط تطبيق بعض احكام التعريفة الجبركية الته يكون بذلك قد خرج عن حدود التعويض المنصوص عليه فى القاانون . ويكون التذبيل الوارد فى البند ٤٣٨ من الجدول الملحق بهذا المرسوم مخالفا للقانون . كما بعتبر كذلك كل قرار يستند اليه .

ولا يتنع في الاستفاد الى المادة ١١ من القانون رتم ٢ لسنة ١٩٣٠ التي تنص على أن ٣ على وزرائنا كل فيها يخصه تنفيذ هذا القسانون ٣ لأن هذه العبارة التي ترد في كل قانون لا تعنى تفويضا تشريعيا لوزير بعينه أو الوزراء جميعا باصدار قرارات تتضمن أحسكاما تنظيية يشترط مراعاتها لا بمكان تطيق أجكام المتوانين ذاتها ، بل أن هذه العبارة أمر من المشرع الى الوزراء جميعا بوجوب مراعاة أحكام الشانون والعمل على تنفيذه بتسرتيب الموظفين اللازمين للقيام بهذا التنفيذ وما الى ذلك .

لذلك أنتهى رأى القصم الى أن القرار رقم ١١٤ لمسنة ١٩٣٣ الصسادر من وزير المالية باطل لمخالفت للقسانون .

وأنه من اللازم استصدار مرسوم بشروط تطبيق التعريفة الجمركيــة على ورق الجــرائد والمجــلات .

( عنوى رقم ١٨٥ – في ١١/١١/١٥) .

# ثانيا ... بَنَوْدُ ٱلْفَارِيْفَةَ ٱلْجِبرِكَمَٰةَ

#### قاعسنة رقيم ( ٥١ )

#### : المسسطا

قرار رئيس الجاهورية رقم ١٩٥٧ النفة ١٩٥١ في تسال التعريفة المجتلفة عند الخلاف فنة العشد المجتلفة عند الخلاف فنة العشد المجترفين إلى القد عطرات فالتبنية المحسولة المستحلة المحترفية المحترفية ( ١٥ ٪ ) من فلة البند الجميدية والمخلفية من وحدة الديزل اللهان متحشيلان على خلال من المحترفية ال

## ملخص الفتوي: :

ان النيئة الماية المستلف الصدينية كانت تسد اسستوردت بعض وخدات الديزل النبريمة الماخرة من المسرد و فتامت مصلحة الجسارك بتقدير الفرائب الجبركية المستحقة على هسده الوصدات على اسساس الخضاع القاملوات ذائية الحركة البند الجبركي رقسم ٢٨/١ وسن شسم تستحق عليها المتربية بنسبة ٥ / وأخضساع المقطورات البند الجبركي رقم ٨٦/٥ منستحق عليها الضربية بنسسبة ١٥ / تأسيسا على أن الوحدة ذائية الحركة هي العربة الواحدة التي تحتوى على جهاز تبادة وبقساعد للركاب الما العربات الأخرى غلا تتسدر في هسذا التعريف وانها تعد عربات تخضع المبند المعاوية المجتركيسة .

وقد اعترضت الهيئة على هذا التقسمير وطلبت أن تتم الاجسراءات.

التجموعية بالنسبة لتجهيع الوحدات على المسامي البنسد الجمسوكي وقسم المهاريخ ، اى باعقبارحا وحدة والحدة استفادًا التي أن الوحدة التي تتكون من ست عربات تعتبر من التافية النفينة وحسدة والصدة يرتبط بعضسها بالتبنش الاشر بها لا ينكل معت تجزئتها .

ومن حيث أن المادة o من قانون الجبارك الصادر بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٢ تنص على أن تخضع البضائع التي تدخيل أراضى الجمهورية لنبرائب الواردات المتررة في التعريفة الجبركية عالموة على الضرائب الاخترى المقاررة وفاك الاجا بستشي بقمن خافس .

وَتَشَكَّى الْكَادَةُ ٦ بَان بكون تخديثُ الْتَعْرِيفَةُ الْجَعْرِكِيةِ وَسَعَيلُهَ البِّسِرارِ من رئيس الجمهسورية .

وتندى المادة ١٠ ق مترتها الاخيرة على أن تطبق على البضائع الواردة برسم الوزارات والمصالح وكفلك المؤسسات المسامة والهيئات المسلمة التى يصدر بتحديدها قرار من وزير الخسرانة التعريفة النامذة وقست الترخيدي في الافسراج عنها .

وتقضى المادة ١١بأن تسؤدى انضرائب الجمركينة عسلى البضسائع الخاصعة لضريبة تبعية حسبت الحنالة التى تسكون عليهسا وقت تطبيستن النعريفسة الجمركيسة وطبقسا لجنداولها » .

ومن حيث أن البند ٨٦ من تسرار رئيس الجبهسورية رتسم ١٩٥٣ لسنة ١٩٣١ في شأن التعريقة الجبركية والواردة تحت عنوان « تاطسرات وعربات ومعدات للطسرق واجهزة اشارة غير كهربائية لطرق المواصلات » تسد نفسسن الجسول الأنمي :

رةم البند الصنف وحدة التحصيل الفئة ٨٦/ تلطرات ذاتبة الحركة ( اتوموتوس ) بالتبسة ه / للسكك الحديدية والترام ومركبات ذاتية الحركة لتفتيش الخطوط الحسديدية .

٥/٨٦ مركابت وعربات سكك حديدية وترام بالقيسة ١٥٪ المسافرين والامتمة واللريد والمرضى ومن حيث أن الخلاف بين الهيئة ومصلحة الجمارك في شسأن تصديد المضرائب الجمركية المستحقة على كل وحدة من وحدات الديزل في الحسالة المروضة مرده الى أن كل وحدة دينل متكالمة تتكون من سسنة اجسزاه ( 1 ، ب ، ج ، د ه ، و ) توجسد الملكينسة الخاصسة بالحسركة في الجسزءين الامامي والخلفي ( 1 ، و ) اللذين يشتبل كل منهما على جهساز، عندادة ومقاعد الركاب ، اما الاجزاء الموجودة في الوسط ( ب ، ج ، د ، ه ) في عبارة عن مقطورات ،

ومن حيث أنه ولتن كان المستقاد من التقسرير الفنى المسرانة بكتساب الهيئة آنف الذكر أن عربة المحرك التي توجد بها المكينسة قسد مسجعت خصيصا لجر عربات الوحدة بحيث لا يمكن اسستخدامها في جسر عسريات الخرى من طراز مختلف سالا أن هسذا التقسرير لم يتفسسهن ما يفيسد تعفر غمسال عربات الوسط الاربع عن العربتين الاولى والاخسيرة اللتين توجد المكينسة بكل بنهما بحيث بمكن تقسيفيل هاتين العربتسين بمنردهها أو تتسسفيلهما مع عدد من عربات الوسسط في هذا العسدد أو اكتسر .

ومسن حيث أنه متى كان ذلك ، فسان وصف « القافسرات ذائبة الحركة » أنها يصدق على العسريتين المشار اليهسا فحسب ، أما عسريات الوسط فانهما تندرج تحت وصف « مركبات وعربات حديدية » وتخفسع البند الجبركي رقم ٨٦/٥ ، وبالتلى تكون مصاحة الجمسارك قسد قابت بتقدير الضرائب الجبركية تقديرا سليها يتفق وأحسكم القسانون .

لهذا انتهى راى الجمعية المعومية الى ان عسريتى المحسرك الأولى والأخيرة تعتبر من تبيل القاطرات ذاتية الحركة ومسن شم تخضسع للبنسد الجمركي رقم ١٨٦٦) فتحصسل عليها الضربية بنسبة ٧٠٠ اسما عسربات الوسط فاتها تخضسع للبند الجمركي رقم ١٨٦٥ وبالتسالى تمستحق عليها الضربيسة بنسسة ١٥٠٠ .

( ملف ۲۰۲/۲/۳۲ - جلسة ١٥١/١/١٧١ ) .

# ثانثا ــ ما تستورده الجمعيات التعاونية كاثروة الماثية

#### تصباب اعضائها

#### قاعسدة رقسم ( ۲۹ )

#### : المسلما

خضوع الادوات والمهمات التي تسميتوردها الجمعيمات التماونيسة الثروة المالية لصمميات المساقها أو التي يستوردها الاعضاء مباشرة للرسوم... المبركمسمة المسمورة •

# ملخص الفتوى :

تنص المادة الأولى من القسائون رقسم ١٩٨٨ لسسنة ١٩٥٨ باعفساء الجمعيات التعاونية من بعض الضرائب والرسوم المعدل بالقانون رقسم ٨٥ لسنة ١٩٦١ على أن (تتمنع الجمعيات التعاونية المؤلفة طبقا للقسانون رقم ١٩٦٧ لسنة ١٩٥٦ بشأن الجمعيات التعاونية بالمزايا الآنيسة ٠٠٠٠٠٠ مكررا ــ تعنى اجمعيات التعاونية للثروة المثلية والجمعيات بمحافظسات الحدود بمختلف أنواعها من الرسوم الجموكية المفروضة على ما تسستورده من أدوات ومعدات ومهمات وماكينةت وآلات لازمة لنشاطها على أن يصسدر بتحديدها ترار من وزير الخزانة بالاتفاق مع وزير الحربية) .

ومقاد ذلك أن المشرع تفى باعفاء الجمعيات التعاونية للثروة المائيسة من أداء الرسوم الجبركيسة المقسرة عسلى ما شمستورده من آلات وأدوات بشرط أن تكون لازمة لمارسة تشاطها ، وعليه قان استبرار الاعفاء يسكون مغوطا بمائتمرار تملك الجمعية للاصياء المستوردة أذ بسئلك يتحقسق شرط الإعفاء وتثبت لزوم تلك الاشياء لمارسة تشاط الجمعية ، ومن ثم قان الالات التى تستوردها الجمعية لحساب أعضاتها أو لبيعها لهم أو لتوزيعها عليهسم.

لا تتمتع بالاعباء من الرسيوم الجيركية المنصوص عليه بالبند ٦ مكررا من الملاة الأولى من القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٧ وانما تستدق عليها الرسوم الجبركية بحسب حالتهما عند تبلكهم لها ، ولا يغير بن ذلك أن يكون هذا التوزيع أو التمليك داخلا في أفراض الجمعية لأن تماك الأعضاء للاشياء المنتوردة يخرجها عن نطاق ملكية الجمعية فتصبح غسير لازمة لمارسة نشاط الجمعية ذاتها وان أصبحت لازمة لمارسة نشاط أعضائها ، ولا يجوز الخلط في هذا الصدد بين الجمعية كشخص اعتباري وبين اعضائها كأشخلص طبيعيين يعلكون ابيهمها لأن الكسباب الجمعية للبيدخصية الإعتبارية يؤدي بالضرورة إلى استقلالها عسن اعضائها وبالنسال غانه لا يجوز تطبيسق الأحكام الخاصة بالجمعية على شبئون السماهمين فيها خاصة ما تعلق منها بالحقوق المالية والمرايا المتسررة بنص صريح في التسانون للجمعية ذاتها كشخص معندوى ولاسبيل للتدول بانتتسال الإعفاء المتسرر للجمعية الى أعضائها بحجة أن تسبجيل ممارستهم لأعمالهم يعد غرضا من أغراض الجمعية كما لا يجوز مد الاعفاء اليهم عن طسريق القياس استنادا لوحدة المجال الذي يعاربن ميه نشياط الجمعية ونشاط اعضائها ذلك لأن ولا يجوز الخلط في هذا المبحد بين الجيمية كشخص اعتباري وبين اعضائها ، المشرع قرر الاعفاء كمهزة ليبخص اعتباري بي بينية بعينسة ولم يقسدره السلعة أو للالة المستورد ومن ثم مانه لا نينتل بانتقال ملكية السلعة وانهسا يسقط بخروجها من ملك من تقرر الصالحه الاعقاء وبالمثل قان وحدة مجسال النشاط ليس من شائها أن تؤدى الى مد الاعفاء الى كل من يمارسه عسن طريق القياس لأن تفسيم النص عن طريق القياس أمر غير جائز في نطساق المنصوص المالية ومن ثم يتمين أن يقدر حكم البند السابس مكررا بين المسادة الأولى من القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٨ بقسدره بايقتصر تطبيقه بسلى ما تستورده الجمعة التعاونية لحسابها ولا يمتد الى ما تستورده لحساب أعضائها أو ما تقدوم بتوزيعه عليهم وبنداء على ذلك فأن مصلحة الجمارك تكون قد أعبات التسانون أعبالا صحيحا بمطالبتها الجمعيسات التعاونيسة

للثروة المائية بأداء الرسوم الجمركية على ما تستورده ، من الآلات ومهمات لتوزيعهما على اعضر إليها .

وغنى عن البيان أنه لما كانت الجمعيات التعاونية للثروة المائية من الجمعيات التى يكونها صغار المنتجين من الصحياتين بقصحد خفض نفقات الانتاج وتحسين ظروف التوزيع فانها تعد بن الجمعيات المهنية وبالنسالى تخضع لاحكام القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٨ سالف البيان ولا تخضع لاحكام القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٨ بشسان التعاون الانتاجي الذى لا يخسلها يوي الجمهية التي يكونها المهال براس مال خساص يقدونه مع مزاولة الانتاج بانفسهم وتجيل مخاطره .

لذلك انتهت الحيمية المهومية لقسسمى الفتسوى والتشريع الى ان الاستام الجبركية المنصوص عليه بالقانون رقم ١٢٨ اسسسنة ١٩٥٨ المسلمة ١٩٦١ المحل بالقانون رقم ٥٨ المسلنة ١٩٦١ المحل بالقانون رقم ٥٨ المسلنة ١٩٦١ مقصسور على با متستورده الجمعية التعاونية كشخص معنوى ولا ينصرف الى ما تبيعه لإعضائها .

( ملف ۱۹۵۰/٥/۴۵ جلسة ۱۹۵۰/۵/۴۵ ) .

# رابعا ــ رسسم الاحصاد الجبركي

#### قاعسدة رغسم ( ٥٣ )

#### : 12----41

القانون رقم ٢٠٢ اسنة ١٩٦٠ قضى بزيادة رسم الاحصاء الجبركى سسريقه على البضائع التى لم يسدد عنها الرسم الجبركى ولو كانت استوردت قبل المسل بسه ٠

# ملخص المحكم :

لا وجه لما ذكرته هيئة مغوضى الدولة ، فى تقريرها عن الطعن مسن عدم سريان زيادة الرسم الاحصائى الجبركى التى مُرضت بالقانون رقم ٢٠٤ لمسنة ١٩٦٠ على السيارات موضوع النزاع بمقولة أن واتمة استيرادها نست تبل العمل بهذا القانون ، لا وجه لذلك لان الثابت من هذا القسانون انه يسرى على البضائع التى لم يسدد عنها الرسم الجمركى المشسار البه حتى تاريخ المعسل به في أول يولية سنة ١٩٦٠ .

( طعن رقم ١٤٧ لسنة ١١ ق ــ جلسة ١١/١/١٩٦١ ) ،

# غانستا \_ راسم المسافر

#### قاعسدة رقسم ( )ه )

#### المسلما :

لا يَسْتَحُقُ رَسَمُ الْصَادِرِ الا بَحْرَوَجَ البَصَاعَةُ مِنَ الْيَاهُ ٱلْأَطْلِمِيسَةُ مَانَ هلكت قبل نظك وجب رد هذا الرسسم ،

# ملخص اللفتوى :

لاحظ التسم أن اللائحة الجهركية قد خلت من نصوص تفكم موضسوع طف البضاعة أو هلاكها قبل خروجها من المياه الأظيهية قليس بها ما يبيسح إلرد كما ليس مها ما يمعه غلا فنامن والحالة هذه من الرجوع الى التسواعد العسسسامة .

والضرائب الجهركية عى ضرائب على البضائع التى تجتسار الصدود سواء فى الدخول أو فى الخروج وتسبى فى مصر رسوم الوارد ورسوم المسادر عسسلى التسوالي .

وما دام الأمر كذلك غان رسوم الصادر أنها تستحق نهائيا بخسروع البضائع من أقليم الدولة . غان تلفت أو هلكت قبل خروجها رجب رد الرسم الذي حصل لعدم تحقق الواقعة الذي بستحق من اجلها .

أما الحكم الذى السارت الله مُصَلحة الجُمارك والذى تشى بعدم جوازا التضاء رسم الصادر الذى حصل زيادة تطبيقا الرسوم سرئ مُفعوله بعدد السحن البضاعة على الباخرة مقد استقد الى اعتبازات اخرئ لا تتفارض مُسخ القاعدة السابقة كتولة أن بقاء الباخرة بالبناء يوما أو يؤمين معدد القسام الشحن يعتبر عملا كارجا عن ارادة المصدر ولا يبرر تحليسلة الزيادة التى

الم وأشخران

طرات على رسوم الصادر علاوة على أن الراسيم التى نصدر بتعسديل الرسوم الجمركية ينص فيها عادة على أن الزيادة الجديدة لا تطبق الا عسلى البنسائع التى تدفع رسسومها ،

لذلك انتهى راى القسم ألى أن رسم الصادر ضريبة تستحق بالتصدير والتصدير يتم بخروج البضاعة من المياه الاقليمية غاذا هلكت البضاعة قبسل خروجها من هذه المياه وجب رد الرسوم التي يكون قد سبق تحصيلها .

(غتوى رقم ١٧٤ ــ في ٥/٥/١٩٥٠) ٠

# قاعسدة رقسم ( ٥٥ )

#### : 12----41

الاعفاء من رسسوم المسادر والوارد — اختصاص مجلس الوزداء بتقريره بالنسبة للبضائع الخاصة بقراد الناس طبقا للفقرة السسابعة من الملدة ٩ من اللائحة الجبركية الصادرة في ١٨٨٤/٤/١٢ — القصود بافسراد الملس في حكم هذه المادة هم الاشخاص الطبيعيون والمعنويون على المسواء •

# بهلخص اللحكم 🖫

ان الفترة السابعة من المادة التاسعة من اللائحة الجمركية المسادرة في ١٢ من أبريل سنة ١٨٨٤ جرى نصها بعا بأتى ﴿ تعسفى من أجسراءات المتحقيق ورسوم المسادر والوارد الإشسياء الآتى بيانهسا: (أولا) . . . . وتعفى أيضا من رسوم المسادر والوارد ولكن يجرى عليها المتحقيق فقط . . . . (سابعا) البضائع الخاصسة بمسالح المحكومة وأغراد الفاس الذين لهم الحق بالمسموحات بموجب أوامر خصوصية أو اتفاتيات » ، والمتصود بأفراد الفاس هم جميع الاشخاص الذين لهسالم الشخصية التاتونية ، سواء اكاتوا اشخاصا طبيعيين أم اشسخاصا اعتباريين كالشركات والجمعيات وغيرها ، وغنى عن القول أن قصر هذه السلطة على

اسدار ترارات لصالح الأشخاص الطبيعيين دون غيرهم هدو تخصيص بغير مخصص وتهييز دون متنض ، يتناق بداهة مع الحكية التي تلم طبيعا النص ، وهي حكية تستلزم المساواة في المعابلة بين الاسسخاص جبيعسا الطبيعيين وغيرهم ، ما دامت قد تامت بهدم علة الاعتساء التي من لجلها شرعت هذه السلطة ، كما أن تلك القرارات أنها يصدرها المجلس بمسلخت التقديرية حسبها يراه منفتا مع الصالح العام ، غلا بجدها الا عبيه السلخة ان وجد وقام الدليل عليه ، غاذا برئت من هدفا الحبيه غلا معتب للتضاء على نلك القرارات ، وليس له أن يتدخل في وزن السيها على القرارات ، وليس له أن يتدخل في وزن السيها على نلك القرارات ، وليس له أن يتدخل في وزن السيها على نلك القرارات ، وليس له أن يتدخل في وزن السيها على نلك القرارات ، وليس له أن يتدخل في وزن السيها على نلك القرارات ، وليس له أن يتدخل في وزن السيها على نلك القرارات ، وليس له أن يتدخل في وزن السيها على نلك القرارات ، وليس له أن يتدخل في وزن السيها على نلك القرارات ، وليس له أن يتدخل في وزن السيها على نلك القرارات ، وليس له أن يتدخل في وزن السيها على نلك القرارات ، وليس له أن يتدخل في وزن السيها على نلك القرارات ، وليس له أن يتدخل في وزن السيها على نلك القرارات المناه على القرارات ، وليس له أن يتدخل في وزن السيها على نلك القرارات المناه على المناه على وزن السيها على نلك القرارات المناه عدود رقابتها القانونية .

( طعن رقم ۱۷۸۲ لسنة ۲ ق - جلسة ۱۹۰۹/۵/۹ ) .

# صافيتنا سانظسام السعروباك

## قاعسدة رقسم (٥٦)

# المستندا :

المُقاتِونَ رقم ٢٦٥ اسنة ١٩٥٢ في شسان تظهيم الرسوم الجبركية ــ في ينفي من نظام ( الدروباك ) الممول من قبسل الا مسن حيث اجسازة رد المستورات المستورات المستورات المستورات المستورات المستورات المستورات المنا المن

# **ملائحص الفتوى :**

ان شركة بياه القاهرة تبل تمسفينها بمقتضى القسانون رقسم ٦٤٥ أسنة ١٩٥٧ الذي أحل محلها أدارة مرفق مياه القاهرة ــ قد أسستوردت في ألمدة من ١٩ من اغسطس سنة ١٩٥١ حتى ٣١ من ديسسببر سنة ١٩٥٦ عند ٢١ من ديسسبر سنة عصد ٢١ مسلمة كلور أنت عنها الرسوم الجبركية على أن تسسنردها عنسد أعلاة تصدير الاسطوانات الفارغة وقد أعيد معلا تمسدير الاسسطوانات الفارغة فيها ينعلق بسبع عشرة رسسالة من هذه الرسسانل ، ولم تتسكن الشمركة من أعادة الاسطوانات الخاصة بالاربع رسائل الباقيسة . وهسنه الواقعة ليست محل نزاع بين الطرفين وأنها يتحصر النسزاع في السرين :

ا تقادم الرسوم الواجب ردها عن الرسائل التي أعيد تصديرها .
 ٣ جواز استرداد الرسوم التي اديت عن الرسائل التي لر يعد تصديرها .

لها عن الإمر الأول ، فيقد نصبت المسادة ١٢٣ من مجمسوعة القسواعد والتعليمسات الجبركية على ان « يرد الرسم بكاملة علي . . . . . . . . .

٣ — البضائع الآتى ذكرها اذا اعيد تصديرها غملا (أى تم شيخها في السفن المرسلة بها خلال سنة اشهر من تاريخ دمع الرسوم بشرط ان يقدم عنها كشف الاستخلاص رقم ( 1 لك م ) . . . . اما البضائع فهى . . . عنها كشف الاستخلاص رقم ( 1 لك م ) . . . . اما البضائع فهى . . . . هذا البضائع فهى . . . . هذا البضائع فهى . . . . هذا البضائع فهى . . . . . المستخلاص المسنخ المدروباك » بالقسانون رقسم ٣٦٥ المسنخ ١٩٥٩ المسنخ في شأن تنظيم الرسوم الجبركية ورسوم الانتاج أو الاستعلاك والبصائد الاضافية على المواد الاجنبيسة المستخدمة في المسنوعات المحليسة المتى نصدر للخارج — وقد صدر هذا القسانون خلال الفترة مصل المسزاع في المالة المعروضة ، الا أنه لم يغير من نظام الدروباك في هذا الخصسوص الامن حيث أنه اجاز رد البضائع خسلال سسنة من تاريسخ اداء المرسسوم بسدلا من سسنة اشسهر .

ولما كانت الرسسائل السبعة عشر المشار البها قد اعيد تصديرها نملا على ما تقده ، ومن ثم غاته كان من حق « شركة ميساه النساهرة » استرداد الرسوم التي ادنها عن هدف الرسسائل ، ولا يتتسادم "نحق في استرداد هدفه الرسوم بالمدة المنصوص عليها في المدادة ٢٧٧ من القاتون المدنى ، لسسغة ١٩٥٣ او بالمدة المعامة الواردة في المدادة ٣٧٧ من القاتون المدنى وانما بخضع للقاعدة العامة الواردة في المدادة ٣٧٥ من القسائون المدنى والتي تقضى يتقادم الالتزام باتقضاء خمس عشرة سسنة ، ويبدا التقسادي في هذه الحالة اعتبارا من تاريخ اعادة تصدير البنسائع باعتار "نسأريخ الذي تصبح فيه الرسوم مستحقة الاداء للمحسول ، وذلك تطبيقها لنص المسادة ١٨٦ من القانون المدنى التي تنص على أنه « لا يبدأ سربان التقساد عبالم لم يرد فيسه نص خاص الا من اليسوم الدين يصبح فيسه السدين مستحق الاداء .

وفي ضوء ما نقدم ببين أن حسق مرفق ميساه القساهرة في اسسترداد

المسوم عن الرسائل السبعة عشر المذكورة يكون تائما لمعم انتضاء خمس عشرة سفة منذ تاريخ اعادة تصدير لية رسالة من هذه الرسائل ، ويتعسبن على حسلحة الحبارك رد هذه الرسوم الى مرفق مياه التاهرة .

لها عن الأبر الشاتى وهو الخاص بالرسائل الأربع التي لم يتم تصعيرها غان الجمعية العمومية ترى عدم احتياة الشركة المسافاة والتي حل محلها مرفق مياه القاهرة ؛ في استرداد الرسوم عنها طالما لكه لم يتم تصديرها خلال المحاد القاهرة ) في استرداد الرسوم عنها طالما لاعلة تصدير البضائع هو طبقا للتكيف القانوني المسليم ميماد سقوط السحتاق في رد الرسوم على مسراعاته بحيث لا ينشنا أي حسن في استرداد هذه الرسوم الا باتخاذ هذا الاجراء سوهو اعادة التصدير في الستوط على وجود اجال قانسوني يتنساول الحق فلته ويسقطه ، ولا يتدح في هذا النظر ما تحتج به الشركة من انسه تحقو عليها اعادة التصدير في المعاد ) اذ لا يتسرعه على ذلك قطع المدة تحدد لاعدة اتصدير أو ايقائها لانها مدة سقوط وليست مدة تقادم .

ا، ( 1971/ $\Lambda$ /٤ ف = 3.7 ) انتوى رتم ۱۸۷ فتوى رتم ۱۹۲۱ ( انتوى رتم ۱۹۲۱ )

# سسابها ــ مصساريف التفسريغ

## قاعسدة رقسم ( ٥٧ )

#### المسجدا :

عدم جواز اضافة مصاريف التغريغ في بلد المستورد الى وعاء الضريبة الجبركية عند تحديد قيمة الواردات بالتطبيق المادة ٢٧ من قالون الجمسارك رقم ٢٣ فسسنة ١٩٦٣ م

# بلغص الفتوى :

من حيث أن المادة ٢٢ من تاتون الجمارك رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٣ تنصي على أن ﴿ تكون القيمة الواجب الإقرار عنها في حسالة البضية الواردة هي الثين الذي تساويه في تاريخ تسبجيل البيان الجمرى المقدم عنها من مكتب الجمرك أذا عرضت للبيع في سوق مناقسة حرّة بين مشترى وبالسع مستقل احدهها عن الاخر على أساس تسليمها في ميناء أو مكان تخولها في البلد المستورد ، بافتراض تحيل البلاع جميع التكاليف والضرائب والرسوم والنفقات المتعلقة بالبضائح حتى تاريخ تسسليمها في ذلك المنساء أو المكن ولا يدخل في هذا الثمن ما يتحيله المسترى من الضرائب والرسوم والنفقسات الداخلية في البلد المستورد ،

ويتصد بالنفقات اجور النتل والشحن والتأمين والعمولة والسمسرة وغيرها حتى ميناء التقريغ فيما عدا ما بستحق من نفقات نقال الطاوود الوردة بطريق البريد أو الجو غانها تصلب على استاس النفقات التي يحددها المحدير العام للجمارك •

واذا كاتت القيمة موضحة بنقد أجنبى أو بحسابات اتفاقيات أجنبيسة أو بحسابات غير مقيمة نتقدر على أساس القيمة الفعلية للبضاعة مقسومة بالعبلة المصرية في ميناء أو مكان الوصول وذلك ونقسا للشروط والاوضاع التي يتورها وزير الخزانة » .

ومن حيث أنه مغاد هذه المادة — وطبعًا لما سبق وأن أنتهت البه الجمعية العمومية لقسمى الفتسوي والتثريع بجلستها المنقدة في الممر/١٢/١٠ وكذلك اللجنسة الأولى لقسسم المفتسوي بجلسستها في ١٩٨٠/١٢/١ أن وعاة الضربية الجمركية على البضائع بجلسستها في المسلمية في المستوردة يحيد على أسلس قيمة السلمية مضافا البها كافة التكليف والضرائب التربع والنفقات المتباتية بها حتى تاريخ تسليهها في ميناء الوصسول أو التربيغ ، أما النفقات التي يتحلها المستورد بعد هذا التاريخ بها غيها التغيل المنزيغ ما لمنافقات التي أضافها المشرع الى قيمة السلمة عند تحديده لوعاء الضربية الجمركية على الواردات ، ويؤكد ذلك المعريف الوارد في الفقرة الثانية من المادة ٢٢ سالفة الذكر للنفقسات صن انها « أجور النقل والشحن والتأمين والسمسرة وغيرها حتى ميناء التفريغ وغنى عن البيان أن كلمة « وغيرها » هنا يجب أن تفسر بأن تسكون من ذات جنس النفقات التي نكرت بأنواعها في النص بأن تسكون قسد انفقت حتى وصول البضائع إلى ميناء المتوريغ .

وبناء على ما تقدم غان منشور مصلحة الجمارك رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٩ وقد أضاف مصاريف التفريغ الى وعاء للضريبة يكون قد خالف مسحيح حكم التسسانون .

( ملف ۲۲۲/۲/۳۷ ــ جلسة ۲۰۲۱/۳۷ ) .

# تلينيا - مراجعية الاقرار الجبركي

## قاعسدة رقسم ( ٨٥٠ )

#### المِـــنا :

الصلحة الجهارك الحق في مراجعة الاقرار الجهركي القدم من الهيئية المصرية المامة فلبترول القدمة من ال الاشياء المطلوب تبدمها بالإعفاء الجمركي تنوفر بشسانها الشروط التي نص عليها القائون اساساس نلبك أن القانون لم يضف على هذا الاقرار حجية خاصية في الانبسات وجعل شانه أي دليسل يقدم إلى جهة الادارة ويخضع انقديرها .

## ملخص الفتوي :

من حيث أن القانون رقم 10 اسنة ١٩٧٦ بالترخيص لوزير البتسرول في التعاقد مع المؤسسة المعربة العامة للبترول وشركة المسوكو للزبت مصر في شان البحث عن البترول واستفلاله في مناطق خليج السويس والصحراء الغربية ووادى النيل ، تنص المادة ١/١٦ منه على أنه « بسسمح للمؤسسة ولاموكو وللشركة القائمة بالمعليات ولمقاوليهم والمقاولين من البساطن النين يقومون بتنفيذ المعليات موضوع هذه الاتفاقية بالاستيراد من الخارج مسن اعفائهم من الرسوم الجمركية الخاصة باستيراد الآلات والمعدات والسيارات والمواد والسلع الاستهلاكية والمواد الغذائية والمعلكات المنقسولة بعد تقسيم اقرار من ممثل مسئول للمؤسسة بأن هذه الاشياء المستوردة مقمسور استعمالها على اغراض ننفيذ العمليات الجارية بمتضى هذه الاتفاقية .

من حيث أن مفاد حكم المادة الذكورة أن المشرع لم يخسول الهيئسة المصرية العامة للبترول سلطة تقدير مدى لزوم الاشياء المستوردة لتثغيسة أغراض العمليات الجارية ، وأنها مجرد تقديم اقسرار بأن هسذه الاشسياء

يقتصر استعبالها على ننفيذ الأغراض المذكورة ، ويكون لمسلحة الجسارك الحق في مراتبة ما اذا كاتت الشركة تستخدم الأشياء المسنوردة في تنفيسذ هذه الإغراض ، هذا بالإضافة الى أن هذا الاقرار لا يعدو أن يكون دليسلا يقدم للادارة الجمركية لاثبات توافر هذا الشرط ، وشانه شأن أى دليل يقدم الى جهة الادارة يخضع لتقديرها طالما أن القاتون لم يضسف عليه حجيسة خاصة في الإثبات وجرد تقديم هذا الإقررا لا يفني عن ضرورة تثبت مصلحة الجهارك من توافر الشرط المشار اليه ، ومزاولة اختصساصها الاصبيل في التحقق من أن الأشياء المستوردة مقصور استعبالها على تنفيذ العبلسات الجوارية ، غاذا ما أثار نزاع في هذا الشأن غاته يعرض حينئذ على الجهسات الخصسية قاتسسونا ،

لذلك انتهى راى الجهعية العبومية لقسمى الفتسوى والتشريع الى اختصاص مصلحة الجهارك في محص الاندار المتدم من الهيئة المصربة العامة للبترول وحتها في التثبت عن توافر شرط الاعفساء ، وفي حالة النزاع يعرض عسلى الحهات المختصبة .

(ملف ٩/٣/٢ -- جلسة ١٩٨٢/١/١٩ ) .

# تأسما ــ اثبات سداد الرسوم الجبركية

## قاعدة رقيم ( ٥٩ )

#### المسلاا :

المادة ٣٠ من القافون رقم ٢٦ اسنة ١٩٦٣ باسدار قافون الجمارك ... لموظفى الجمارك الحق في الاطلاع على الاوراق والمستندات لدى الاشخاص المنين لهم صلة بالعمليات الجمركية - على الاشخاص المنكورين الاحتفساظ بالمستندات لدة خمس سنوات - القانون لم يترتب اى جـزاء على مخالفة الاقترام بالاحتفاظ - الاتر المترتب على ذلك : لا يجوز الاستثناء الى عسنم الاحتفاظ بالمستندات انقل عبء اثبات سحاد الرسوم الجمركية على الاشخاص. ... اساس ذلك : البضائع الموجودة أو المضبوطة خارج الدائرة الجمركية. ... تعتبـر خالصة الرسوم الجمركية وعلى الدعى العكس اثبات ذلك .

#### ملخص الحكم :

من حكث أن مقطع النزاع في الطعن المثل يقوم على تبيان ما أذا كانت المادة .٣ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الجمارك ، توجب على المطعون ضده أثبات سداده الرسوم الجمركية على البضائع التي ضبطت معه أن عب، أثبات ذلك يقع على علق مصلحة الجمارك.

ومن حيث أن المادة ٣٠ المشار اليها تنص على أن ( لموظنى الجمارك الحق في الإطلاع على الأوراق والمستندات والسجلات والوثاق أيا كان نوعها وضبطها عند وجود مخلفة وظك لدى مؤسسات السلاحة والنتل وجميسع الاشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين لهم صلة بالعمليات الجمركية وعلى الاشخاص والمؤسسات المذكورة الاحتفاظ بهدة المستندات لمسدة خمس سسسساوات ) .

ومن حيث أن البادي من نص المادة الذكورة أن الفترة الأولى منها:

تعطى موظنى الجبارك حق الاطلاع على الإبراق والمستدات لدى الاشخاص الذين لهم صلة بالعمليات الجبريكة وإن الفقرة الثانية توجب على الاشخاص المذكورين الاحتفاظ بالمستدات المشار اليها مدة خمس سسنوات ، وهسذا الالتزام الأخير لم يتضمن نصوص القانون أى جزاء على مخافقة ، ومن شسم فلا يجوز التول بأن عدم الاحتفاظ بالمستدات يترتب عليه تلقائيا عبه البساد الرسوم الجمركية على عائق الاشخاص المذكورين على خلاف الاصلى الذي يتضى بأن البضائع الموجودة أو المضبوطة خارج الدائرة الجمركيسة تعتبر خالصة الرسوم الجبركية وعلى مدى المكس أن يثبت ذلك ، هصو الإصل الذي استقرت عليه لحكام القضاء قبل المهلى بالتسانون رقسم ٧٧ لسنة ١٩٨٠ المعمل بالتسانون رقسم ٧٠ لسنة ١٩٨٠ المنتف المهرك وحدث في حيازته بضائع الجنبة بقصد الانجار المستندات الدائة على أنها قد مسددت عنها الضرائب والرسسوم المتسردة .

ومن حيث انه لما كان الثابث من الأوراق ان ضبط البضائع الاجنبية مع الطاعن ثم سنة ١٩٧٣ خارج الدائرة الجبركية ، ومن ثم غانها تعتبر خالصـــة الرسوم الجبركية للاصل العام المعمول به وقت الضبط ، طالما لم نتسدم مصلحة الجمارك الدليل القاطع على ان الرسوم الجبركية لم تؤد عنها ، ولا يجدى المصلحة في ذلك احتجاجها بنمى الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قفون الجمارك المشار اليها ، ان هذا القاتون لم يقرر جزاء على مخلفتها كها سلف البيان ، ولا يجديها كذلك القول بأن الرسوم الجبركية عن البضائع المصبوطة لم تسدد بدليل خلو سجلات المصلحة مها يغيد قيام المطعون ضده بسداد هذه الرسوم عنها لان هذه السجلات خاصة بالمستوردين والذين لهـم مسلة الرسوم عنها لان هذه السبحلات خاصة بالمستوردين والذين لهـم مسلة بالمعليات الجبركية ولم تقدم المصلحة ما يغيد المطعون ضده من بينهم .

ومن حيث أنه أذلك يكون الحكم المطعون فيه قد وأفق صحيح حسكم المقاون فيما أنتهى اليه من أن عبده التبلت عدم صداد الرسوم المجركية يقع على عانق مصلحة المجمارك وأنها لم تقدم ما يدل على ذلك ، ويكون المأسن الملال غير قائم على سند صحيح من الواتيج أو القسانون ويتعسين لسذلك المكلم برغضه مع الزام الطاعنين بالمروضات طبقا المحادة 1843 مراضعات .

(طعن رقم ٢٠٦ لسنة ٢٨ق - جلسة ١٩/١/م٨١١).

# عاشرا ــ المتازعة في تقدير الرسم الجبركي

#### قاعدة رقم (٦٠)

## البـــدا :

الرسوم الصادر في ١٩٣٠/٢/١٤ - حظره المنازعة في التقدير بعد . اخراج الضاعة ون الجهرك - ودي هذا المحظر - ليس ثهة ما يحول دون . اعلاة التقدير اذا التقلت مظلة استيفال البضاعة .

# ملخص الفتوى:

لا يخول حكم المادة الثامنة من المرسسوم المسادر في 11 من نبسر اير سنة 170 نيما يقتبى به من حظر المنازعة في نوع البضاعة بعد خروجها من الجبرك دون النصدى لهذه المنازعة ورد الرسوم التي سبق تحصسيلها دون وجه حق ، ذلك أن الفاية المترخاة من هذا النص هي دفع أية مطنة أو شك تد يثور أن حول استبدال البضاعة التي تدرت عليها الرسوم ، باحلال غيرها محلها توصلا الى تخفيض الرسم ، غاذا انتقت هذه المظنة على وجعه تطعي لا يداخله شك ، غليس ثمة وجه للامتناع عن بحث ما يقدم من منازعات بسائسد بترتب على ذلك من تعديل في تقدير الرسوم في بعض الاحابين .

( غَتُوْى رَمِّم ١٦١ ــ في ٥/٥/١٩٥٤ ) .

# الفسرع القسائي الاعفاء بن الرسوم الجسركية

أولا \_\_ احكام عامية :

## قاعسدة رقسم ( ٦١)

#### الليسيا:

ان اختصاص وزير المُلِيّة في تقرير الاعفاء مقصدور على الضريبة الاضافية المقرر بالققونين الصادرين في ١٤ غيراير سنة ١٩٣٠ و ٣١ مارس ١٩٣٢ ولا يبتد الى الرسوم الجبركية ذاتها ٠

ان كلية الأوامر « الواردة في البند سابعا من الفقرة السسابعة مسن الملاحة التاسعة من اللاحة التاسعة من الحكومة مبنات في مجلس وزرائها المهين على مصالح الحكومة طبقاً المسادة ٥٧ من المساسسستور ١٧ ه

#### ملخص الفتوى :

بحث قسم ألراى مجتمعا بجلسته المنعدة فى 11 من يونيسة اسسنة المدار اوامر الاعفاء المنصوص عليها فى البند « سابعا » من الفقرة السابعة من المادة التفسعة من الملائحة الجبركية ، وانتهى رأيه فيه الى أنه بعقارنة الفقرة السابعة من المادة التاسعة مسن الملائحة الجبركية التى نتمى على أن تعنى من رسبوم الصادر والسوارد البنشائع الخاصة بمصالح الحكومة وأفراد الفاس المتبعين بالإعفاء بمسوجب أوامر أو انفاقات مخصوصة بالفقرة الثالثة من المادة الثانية من القانون رقم ؟ "لسنة ١٩٣٧ المن بالمعادي المورية المدل بالمقادين المعادر فى ٣١ مارس سسنة ١٩٣٧ التى تنص على أنه الى أن يصبح ناتون التعريقة الجبركية سارى المفسول يسرخص

لوزير المثلية في أن يمنع بقرار وزارى اعفاءات مؤقتة من الضريبة الإضافية المتررة بهوجب هذا القانون سواء بوجه عام أو خاص بتضبع أن اختماس وزير المثلية في تقريد الاعفاء مقصور على الضريبة الإضافية المتسررة بالمتانونين الصادرين في ١٤ فبراير سنة ١٩٣٠ و ١٩٣ مارس سنة ١٩٣٢ ولا يمتسد الى الرسوم الجبركية ذاتها .

أما كلمة « الأوامر » الواردة في البند سابعا من الفترة السسابعة من المائدة التاسعة من اللائحة الجمركية فقد قصد بها الأوامر التي تصسدر من الحكومة معثلة في مجلس وزرائها المهيمن على مصالح الدولة طبقا للهادة ٥٧ مسن الدسسستور .

( نتوی رقم ۱۹۹/۷/۱/۳۷ — فی ۱۹۹/۲/۱۲۷ ) .

# قاعسدة رقسم ( ٦٢ )

#### : المسلما

الاعفاء من الرسوم الجبركية ... ترخص الادارة بحسب الأصل في منحه الو منعه طبقا القانون ... تبتمها بحق تقدير مناط الاعفاء او عدمه في كل حالة على حدة ... لا محل المطالبة بالاعفاء لمجرد النمائل بين من يطالب به وبين من يتقرر اعفاؤه ... صحور مرسوم بتقرير اعفاء عام اشركات الفسزل من بعض الرسوم الجبركية ... لا يغيد بذاته احقية الشركات التي لم تعف من هده الرسوم بقرارات غردية بالاعفاء في الفترة السابقة على تاريخ صدور هدذا الرسسسوه .

# بلخص الحكم :

ان القانون \_ اذا اولى جهة الادارة سلطة الترخيص فى الاعفاء أو عدم الاعفاء من الرسوم الجبركية فى حالات فسردية \_ فليس من شك فى أن مناط هذا الاعفاء أو عدمه متروك زامامه لتقديرها فى كل حسالة على حدتهسا جسب الظروف والاحوال ، بما لا وجه معه لفرض القيساس فرضسا بنساء

عَلَى أَدْعَأَءْ مَن يِدَعَى ثِلْكَ ، وَيَقَالُبَ بِالْإَعْنَاءُ نَحَجُّهُ النَّهَائِلُ بِينَ خَالَةُ مُسْرَدَنَةُ والْحَرِي ، وَالْزَعْمُ بَأَنْ فِي غَيْرِ ذُلِكَ الْحُلَالَا بِفَيْدًا الْمَسْأَوَّاةُ فِي مُرْضَ الضِّيسَةُ وتبدرًا معم مَتَّنفس ، ما دأم ألقانون ذاتة هو الذَّي سمح بالتراقص في الاعماء او عديه في الحالات النردية ، والترخيص على هذا الأساس مُنُوط بتقدير الإدارة كها سبق القول ، كها لا وجه للتحدي بأن اصدار مرسوم بتقسرير الاعناء عاما مطلقا يدل على احقية من لم يعف من الأصل في الاعفاء ، ذلك ان تغيير نظرة الشارع من وضع سابق كان منساط التسرخيص في تقسدير الاعفاء او عدمه نيه بحسب كل حالة نردية على حدتها الى نظرة موضوعية شاملة مناطها الاعفاء العام بقاعدة عامة مجردة متى توافرت شروطها انما بمثل تهاما كيفية التطور التشريعي في مثل هذه الظروف ، وكيف يبسدا الرضع عادة بحالات غرببة ، غاذا عبت الأسباب فتعددت الحالات أتجسه التفكير بعد ذاك الى نقل الحكم من نطاق الحالات الفسردية الى التعميسم بقاعدة علمة مجردة ، وهذا هو ما تم في هـــذا الشأن ، أذ بعد أن صـــدرت ترارات فردية باعفاء بعض شركات الفرزل من بعض الرسوم الجركيسة في ٢٣ و ٣٠ من بولية و ٦ و ١٣ من أغب طس سنة ١٩٥٠ ، وتقدمت بعسد ذلك سائر الشركات بطلبات الاعفاء أسوة بالشركات الأولى ، رأت الحكومة ان الأمر لم يعد مقصورا على حالات فردية ، وأنما أصحبح الأمسر يحتساج علاجاً علما ، أي تقرير سياسة غامة بتعمم الاعفاء ، فلجسات إلى الإداة القاتونية التي يتنضيها الحال ، وهي اصدار مرسوم بالاعتساء بالتطبيك للمادة ٤ من القانون رقم ٢ أسنة ١٩٣٠ ، وغنى عن القول أن انخساذ هذا السبيل كان يقتضي من الحكومة وقتا كانيا للبحث والدراسة ، وبوجمه خاص استظهار مدى ما نتاثر به المنزانيسة ، باعتبسار الرسوم الجمركية من أهم موارد الدولة ، غلا تتريب ، والحالة هذه ، على الحـــكومة في المســـلُّك الذي سلكته ، بعد اذ استعملت مسلطتها في الحسالات الفسسردية الأولى ، غلما نبهها تكرار الطلبات الي وجوب تقرير سياسة عسامة نصو تعميسم الإعفاء أتجهت هذه الوجهة وقابت بالفنص والدراسة ، شم اتفهت اليسه من وجوب استصدار مرسوم علم بالاعتاء ، وهو مسلك ينم على الاستنواء والسواء في التحدو الاتجاه للصالح العسام .

ا طَعَن زُمْمَ ٢٧٨٢ أَ لَسَنَة ٢ ق ... بَطِسَةُ ١/٥/٥٥٠ ) :

# قاعسدة رقسم ( ٦٣ )

#### البسيدا:

القانون رقم ٧٦ اسنة ١٩٦٨ بتقسريد بعض الاعتساطت الجعركية سارتباط الاعقاءات الجعركية التى قررها القسانون المنكور بقلاة التى ابضاها ماحب الثمان في الخارج سواء من نلحية استحقاقها او من ناحيسة تعسديد قيمتها سحساب الفترة التى قضاها المستفيد بالخارج كاملة ما داخت اسم تنقطه بحيث لا بجسوز اسسقاط اى جزء منها ولو كان ذلك بنساء على طلب المستفيد ساساس ذلك ما هو مقرر في فقه القسانون الضربيي من التسزام قاعدة التفسير الفربية الا ما نص عليه المقانسين النوج من وعقها حسبما حدده الا ما قضت التصوص باعقائه مسسسواهة ،

# ملخص الفتوى :

من حيث أن المادة الأولى من القسانون رقم ٧٦ لسسنة ١٩٦٨ بتسريون 
بعض الاعفاءات المجموعية تنصى على أن « تعنى من الغير الب المجموعية وغيرها 
من الغيرائب والرسوم الامتعة الشخصية والاثلث ومسيارة واحدة الخاصسة 
باعضاء البعثات والإجازات الدراسية والمهام العلمية والمسوفدين للتسدريب 
المعلى سواء كان الايفاد على حساب الدولة أو على منح أجنبية ، وكسذلك 
الطلاب الدارسين لحسسابهم في الخسارج تحت أشراف بعثة الجمهورية 
العربيسة المتحدة عند عودتهم بعد انتهاء دراسساتهم أو تدريباتهم أو الجازاتهم الدراسية أو عند عودة اسرم في حالة السوفاة بالشروط الاتيسة :

 ال تتجاوز تبية الأسياء المتبتعة بالاعفاء مرتب شدرين من كسل عام تضاه بمنتحق الاعتساء في الخارج بحد اتمى أربعسة أشسهر بالتسسية للبعوثين للتحسول على مؤهل حتى درجسة الماجسستير او ما يعادلها او الوفدين للتدريب العملى والمهام العلمية وبحدد أتمى قدره ثمانيسة اشسهر بالنسبة للمبعوثين للحصول على درجة الدكتسوراه او ما يعادلها مع جبسر كسور الشهر الى شهر ، وتحسب هذه القيمة على اسساس معدل مسرتب السنة شمهور الاخيرة بالخسارج وبشرط الا تتل مسدة الدراسسة او المهسة أو التسدريب عن سنة في الخارج (ب) . . . . »

وواضح من هذا النص أن الاعتاءات الجبركية التي قسررها القسانون تربط بصسفة اسساسية بالمدة التي امضاها صاحب الشأن في الخسارج وذلك سواء من ناحية اسستحقاق هذه الاعتباءات أو من ناحية تحسسيد خيبتها . وعلى ذلك تكون المبرة في تقرير الاعتاء بالنظسر الى المنسرة التي تضساها المستفيد بالخسارج كالمسلة ما دامت لم تنقسع بحيث لا بجسسوز المستفيد من مصسلحة طالما أن المستفيد من مصسلحة طالما أن المشرع لم يجسز هسذا الاسسقاط .

وتأسسيسا على ما تقسدم واذ كان صريح النص يقضى بحسسساب الاعناءات على أساس معدل ما كان يتقاضاه مستحق الاعناء خلال الشهور السمتة الأخيرة التى امضاها بالخارج ، فمن ثم فان الاعناء في الحسالة محسل البحث يجب أن يحسب على هذا الاساس .

ومن حيث انه لا يغير من هذا النظر القول مان المشرع قسد اسستهدئ من اصدار القاقون سالف الذكر التيسير على المنتفسين بحيث يجسون لهسم تبعا لذلك أن يطالبوا بحسابه على أساس كامل الدة التي تفسوها بالخارج أو على أساس جزء منها نحسب سد ذلك أن المشرع السذى هسسدف التي التيسسير هو الذي حدد صداء ، وليس من المتسول تجساوزا هسذا المسدى والتوسع في التفسير أو البحث وراء نية المشرع أزاء صراحة النس ولمساهو مترر في فقه القساتون الضربيي من التزام قاعدة التفسير الفسيق التي من مقتضاها الا تصيب الضربية الا ما نص عليه القسانون ، ولا بخسرج مسن وعائها حسبما حدده الا ما قضت التصوص باعقائه صراحة .

لهذا انتهى رأى الجمعية المبومية الى حساب الاعتساءات الجموكية المستحقة للدكتور . . . . على اساس معدل السرتب الذي كان يتقلف العلى الشمهور السنة الاخرة الني امضاها بالخارج ، بحيث لا يجسوز استقلا هذه المسدة عند حسساب تلك الاعتساءات .

( مك ١٨٤/٦/٨٦ ــ جلسة ٢٩/١/١/٨١ ) .

#### قاعسدة رقدم ( ٦٤)

#### البــــا:

رسوم جمركية - أعفاء المصالح الحكوبية منها بمقتضى الفقرة السليمة من المسادة التاسسعة من اللائحة الجمركية المصادرة بالاسر العالى المؤرج المملا الممل الممل بالمرسوم بقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٣٧ - هذا الاعفاء ينصب على البضائع ذاتها بحيث تخرج من وعاء الضريبة - انتقال ملكيتها بعد ذلك الى الفي لا يؤثر في الاعفاء الذي تتبتع به ٠

## ملخص الفتوى :

تنص المادة التاسعة من معاهدة المداقة المبرمة بين معسو وبريطانيا والحسدق عليها بالتانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ على أن « يحد باتفاق خاص يبرم بين الحكومة المربة وحكومة الملكة المتحدة ما تتبتع به من اعضاءات وميزات في المسائل القضائية والمالية توات مسلحية الجلالة الملكة والامبراطورة التي تكون موجودة في مصر طبقا لاحكم مقه المساهدة » .

وقد صدر على اثر هذا الانساق التانون رقسم ١٣ السنة ١٩٤١ بمسور بشسان الاعفساءات والميزات التي تتبتع بها التسوات البريطانية بمسور واغشاء البعشية المسكرية البريطانية في الشئون التضائية ، والتساقون حرم ٢٤ لسينة ١٩٤١ بشسان الاعنساءات المنوحة للتوات البريطانيسة في

محسر ورجال البعث المسكرية البريطانية والمقوات البريطانيسة وإفرادها من جميسع الضرائب والرسوم عدا الرسسوم البلدية المفسروضية في مقسابل. علاية خسفات ورمسوم ومصاريف تسمحيل و

ويبين من اسبتصاء هذه التشريعات أن الأشياء الملوكة للسلطات البريطانية كلتت خافساء أصلا للرسوم الجبركية غلها اريد اعفاؤها من هذه الرسوم والضرائب تنفيذا للمساهدة المسار اليها انتفى الأمر اصدار التشريعات سالفة الدفكر ، ويسرد هذا الاعفاء الى اعتبار شخصي محض ، بحيث أذا خرجت تلك الأشياء عن نطاق الاغراض الواردة بالسادة التاسعة من هذه المعاهدة زال عنها الاعفاء وخضسعت الجمسوم الجبركيات .

وقد تنسازلت السملطات البريطانية العسكرية عن كوبري النسردان السحكومة المحرية في سسنة ١٩٤٧ وكان متنضى هذا ! نسازل خضدوعه قلرمسيم الجمركية أولا أن المتنازل اليها وهي الحكومة معناة من أداء الرسوم الجمركية التي تستحق على البضائع الخاصة بها طبقسا للفترة السابعة من المسابعة الجمركية التسادرة بالأمر المالي المؤرخ ٢ مسن بحريل سنة ١٩٨٨ المعدلة في ١٣ من مارس سنة ١٩٠٩ ثم بالمرسوم بقسانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٣٧ والتي تقضى باعفاء البضائع الخاصة بمصسالح الحكومة من المراجعة والرسوم على الصادر والوارد .

وهــذا الاعفاء الخاص بهصالح الحكومة هو اعفاء ينصب على الاشياء دلتها بضعنى أن هذه الاشياء تكون غير خافســعة لاية رسوم جمركية لانهـــا تقرح من وعاء الضريبــة ، غاذا ما انتقلت ملكيتها بعــد ذلك الى ملكيــة أى شخص آخر لاى سبب من الاســباب انتقلت غــير خافـــمة لهــذه الرسسوم ، ومن ثم غان مخلفــات كوبرى الفردان شـكون قـــد انتقلت في صقة ١٩٤٧ من حالة اعفاء شخصى الى حالة اعفــاء عينى وذلك بانتقــال ملكيتهــا من الســـطانت البريطانية الى الحــكومة المرية فيمتبسر منــة هــخذا التسارية معفاة اعفــاء عينها من آية رمنــوم جمركهــة ،

ولاً كانت الحكومة القرية قد انقت مع شركة قنساة النسويس قبل عابيتها في ٢١ ، ٨٨ من مليه سسنة ١٩٥٥ بنتنمي غند من عنود الاشغال المسامة على أن تقوم هذه الاخسيرة بازالة الكوبري مقابل أخذ انتاضسه غفسلا عن مبلغ ١٠٠٠ جنيه ، ولما كانت الانقساض قد تم انتازل عنها بعاقبل المستحق للشركة غانيسا تغتال اليها بحالتها التي كانت عليها وهي المبلوكة للحسكومة ، أي أنها ننقال معناة مسن الرسوم الجبركيسة ويظل هذا أشائها أذا انتقلت من الشركة الى سسواها (شركة مصسامة العلاسا) أي أن ملكتها ننقل الى هذه الشركة مصامة ما المبسوم الجبركيسة و الجبركيسة .

( نتوى رقم ٢٥١ ــ في ٢٠١٤/١٠ ) .

# قاعسدة رقسم ( ٦٥)

#### 

وضع المشرع اصسلاعاما مقضساه خضسوع كافة الواردات للضرائب الجمركية بحيث لا يعنى منها الآبنص خساص سد أداء الضريبة الجمركيسة والفرائب الايضافية الأخرى مؤداه الالتزام باداء الغرق التاتج عن التسسوية النهائية لا يجوز الدفع بالتقاتم لان المشرع في المادة ١٦ من القاتون رقسم ٤٧ استبعد الدعوى كوسيلة المطالمة بالحسق في المسائلة بسيعة المطالمة بالحسق في المسائلة بسيعة الأعادارية سدائر التقاتم يلحق بالدعوة دون الحق .

# طُكُمُنُ الفَنْوَى :

ان المادة ه من تانون الجهارك رقم ١٩٩٣/١٦ تنص على أن «تَعَشَّع البُّنسساتِع اللّي تسدخل أراضي الجهارية لضرائب الواردات المسروة في التَّمْرِينةُ الجَبْرِكِةِ علاوة على الضرائب الاختساري المسررة ، ودُلْسُكُ الا ومفدد ذلك أن المشرع وضسع أصلا عاما مقتضداه خضدوع كانسة الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الإضافية المتسررة عسلى الواردات ، بحيث لا يعفى منها الا بنص خاص .

ولما كاتت ادارة الكهرباء والغاز بهدينة القاهرة قد استوردت المهات المشار اليها ، وسلمت باستحقاق الضربية الجبركية والضرائب الاضائية الكثرى عليها ، وادت بالفعل ما تقرر عنها بصفة مبدئية ، غانها تلتزم بأداء الكثرة الناتج عن النسوية النهائية ، وليس لها أن تدفع مالتقادم ، ذلك لان المشرع بعتنمى المادة ٢٦ من قاتون مجلس الدولة رقام ١٩٧٢/٤٧ قسد المستعد الدعوى كوسيلة للمطالبة بالحق في العلاقات بين الجهات الادارية ، واستبدل بها وسيلة أخرى تنهال في عرض المطالبات فيها بين هذه الجهات على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع للفصل فيها بسراى على المجمعية العمومية لقسمى الفتوى دون الحق غانه لا يسرى فيها بسين عليها بسين الدورية ،

لذلك أنتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى الزام ادارة كورياء والفاز بمدينة القاهرة بأداء مبلغ ٢٩٠،٩٧ جنيه و ١٥ مليما .

( ملف ۲۳/۲/۳۲ - جلسة ۲/۱/۲۸۲۱ ) .

### قاعسدة رقسم ( ٦٦ )

#### : المسلما

أن الاعفاء المتصوص عليه في المادة ١١٠ بند ١١ من قانون الجمارك رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٣ يقتصر على نوع معين بذاته من البضائع وبشروط محددة وهي المهات التي ترد من الخارج بدون قيمة بدل تالف ... هذا الاعفاء لا يمتد على كافة البضائع والسلع ولا يشمل سوى المهسات التي تتمثل في المسدد والات والتجهيزات ... البضائع الاستهاكية ليست من المهات .

#### بلخص الفتوى:

ينص تاتون الجمارك رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٣ فى المادة الخامسة منه على ان « تخضع البضائع التى تدخل أراشى الجمهورية لضرائب الواردات المقررة في المتعريفة الجموكية علاوة على الضرائب الاخسرى المقسررة وذلك الا ما يستثنى بنص خساص . . . . . . . . . . . . . . . . . .

وننص المادة . 11 من ذات القانون على أنه « مسع عسدم الاخسلال بالاعفاءات المقررة بموجب توانين خاصة تعفى من الضرائب الجبركية وغيرها من الضرائب والرسوم بشرط المعاينة : . . . . . . ( ( 1 ) المهسات التي ترد من الخارج بدون تيعة بدل تالف أو ناتص عن رسائل سسبق توريدها أو رنض قبولها وحصلت الضرائب الجبركية عليها كاسلة في حينهسا بشرط أن تتحقق بصلحة الحمارك من ذلك . . . . . . » .

ومن حيث أنه يتبين أن الأصل طبقا للهادة الخامسة من قانون الجهارك خضوع جبيع البضائع الداخلة على اختلاف أنواعها ومسهياتها ؛ المضرائب الجمركية ، واقتصر الاعفاء في المادة . 11/11 المشار اليها على نوع ممسين بذاته من هذه البضائع فقط وبشروط محددة وهي المهسات التي تسرد مسن الخارج بدون قيمة بدل تالف ومن ثم فان هذه المغليرة لها دلالها وتسؤدى الى عدم امتداد الاعفاء الجمركي المنوه عنه الى البضائع والسلع كافة ؛ أذ لا يشمل الا نوعا منها وهي المهمات أي العند والآلات والتجهيزات وهدده التنتزمة سبق أن أخذ بها كذلك التاتون رقم 111 لسنة . 11 في شسان بيع المهات ، ومن ثم لا ينطبق عليها الاعفاء الوارد في المادة . 11/11 مسالغة المهات ، ومن ثم لا ينطبق عليها الاعفاء الوارد في المادة . 11/11 سسالغة الذكر ، خاصة وأنه لا يجوز التوسع أو القياس في تفسير الاعفاءات الجمركية المخالفة ذلك للتواعد الاصوابة في التوانين المائية والضريبية .

لذلك انتهت الجمعية العموميسة لقسمي الفتسوى والتشريع الي عسعم

جواز اعفاء رسالة السجائر المنوه عنها من الضرائب الجيركية وعيرها مسن الضرائب والرسوم المتررة وفقا للمادة ١١/١١٠ من قانون المعارك رهم ٣٦ المسنة ١٩٦٣ المسار اليسه .

( ملف ۲٤١/۲/۳۷ ـ جلسة ٢٠/١٠/١٠ ) .

### قاعسدة رقسم ( ۱۷)

#### العبيدا:

اعتبار ما ورد بمضبطة مجلس الشعب بجلسته المعكمة بتاريخ 47 مايو سنة ١٩٧٧ منطويا على تعديل لاحكام القرار الجمهوري رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٧ باعفاء بعض السلع الراسمالية من الضرائب الجمورية .

# ملخص الفتوى:

من حيث أنه ولئن كان مجلس الشعب قد أقر قرار رئيس الجمهسورية رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٧ باعقاء بعض السلع الراسمالية من الضرائب الجموكيسة وغيرها من الرسوم المقررة على الواردات بعد أن أشاف الى عجسز البنسد ٣٨/٨٠ جكلمة . . « الح ٤ فاصبح نصه يجرى على النحو التسالى « الات وأجهزة، مسياعدة لملالات الداخلة في البند ٤٨/٨٤ مثل الدوبي والجساكار وموقفات ذاتية الادركة. ؛ إجهزة تغير مواكبك . . الح » .

غير أن الخلاف بين نص ترار رئيس الجمهسورية المنسسور بالجسريدة الرسمية بتاريخ ٩ مارس سنة ٧٧ والنص الذى اتره مجلس الشسسب ليس الا خلافا ظاهريا في التركيب اللغوى للبند المذكور لم يسؤد الى اى تعسديل أو تغيير في معنى أو أحكام قرار رئيس الجمهسورية و واسساس ذلك أن الآلات والآجهزة المذكورة في البند المسار اليه بمسياتها ليست هي المفساة من الضرائب والرسوم واتها ينصب الاعفاء على جميسع الآلات والاجهسزة المساعدة للالات الداخسلة في البند ٣٧/٨٣ ، ما ذكر منها وما لم يستكر ، بتليسل أن القسرار أورد كلهة ٥ مشل ٣ قبل أن يعدد بعض هسذه الالات

بهسمياتها ، ومن ثم غان ما ورد بالبند المذكور يسكون على سبيل المسسال لا الحصر ، غاذا ما أضاف مجلس الشمعية عبارة « الغ . . » الى عجز البند غان العبارة المفسافة ـ وهي تعني ايضسا عدم الحصر وانمسا التهنيس

لا تشكل أى تمديل في معنى النص المنشور بالجريدة الرسمية ، لهذا تكون المتدودة من ادارة الفتوى لوزارة المائية بتاريخ ٧٧/١٢/١٨ تسد المسابت مسحيح حسكم القسانون .

( مك ۲/۳/۲۰ ــ جلسة ۲۷/۸۱/۱۷۷۱ ) .

# ثانيا ــ اعفاء اعضاء السلكين العبلوماسي والقنصلي

## قاعسدة رقسم ( ٦٨ )

#### المحسسدا :

الاعفاء من الرسوم الجمركية طبقا للقانون رقم 10 لسنة 1971 س شرطه — أن يكون الشخص من أعضاء السسلكين الدبلوماسي والقصسلي وغيرهم من موظفي وزارة الخارجية الذين يمبلون بالبعثات في الخارج وموظفي الوزارات الملعقين بهدة المبشات .

### ملخص الفتوى ;

تنص المسادة الأولى من القسانون رقسم ٦٥ لمسنة ١٩٦١ على أنه : « تعنى من الرسوم والعوائد الجمركية والرسوم البلدية وغيرها من الرسوم » . . . ولكن تكتسف وتراجسم :

الأمتعة الشخصية والأثاث «بها غيه سيارة واحدة » الخاص بأعضاء السلكين الدبلوماسي والتنصلي بالجمهورية العربية المتصدة وغسيرهم مسن موظفي وزارة الخارجية الذين يعملون بالبعثات في الخارج وكمخلك موظفي الوزارات الاخرى الملحتين بهذه البعثات عنسد عودتهسم الى الجمهسورية العربيسة المتصددة .

وبها أن طالب الاعفاء لم يكن عند عودته ألى مصر فى ينساير سنة 1977 عضوا بأحد السلكين الدبلوماسى والقنصلى ولا من موظفى وزارة الخارجيسة العاملين بالبعثسات فى الخارج ولا من موظفى الوزارات الاخسرى الملحتين بهذه البعثات ، حيث ندب بقرار من وزير شئون رئاسة الجمهورية للعمسل بمكتب السيد مستشار رئيس الجمهورية بدهشق اعتبساراً من أول يوليسه سنة 1901 تطبيقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٥ لمسنة ١٩٥٨ ، شسم عين ، بناء على هذا الترار مديرا لمكتب الاستملامات بدمشق ، وترتيبا، على ذلك مان سيادته لا يغيد من الاعفاء الوارد بالمسادة الاولى من التسانورير رئسم ٦٥ لسسنة ١٩٦١ .

انتهى واى الجمعية العبومية الى عسدم تمتع المسيد/ .....م. بالاعنساء الجمسركي .

( ملف ۱۲/۱/۳۷ - جلسة ۱/۱۲/۱۲۳۲ ) .

## قاصدة رقيم ( ٦٩ )

#### : المستحدا :

الاعفاء من الرسسوم الجبركية طبقة القانون رقم ٣٥ اسنة ١٩٥٩ .... شرطه سان يكون الشسخص مبن كانوا يتبتمسون قبل الوهدة بالاعفساءات الواردة في القانون رقم ٢١٦ اسنة ١٩٥٦ اللي كان يقسر الاعفاء على اعضاء السلكين الدبلوماسي والقنمسلي لمس في الشمارج •

### ملخص الفتوى:

تنص النترة الناتيسة من المسادة الأولى مسن القسانون رقسهم ٣٥ لسنة ١٩٥٩ على أنه : « تطبق من تاريخ تيسلم الوحسدة بسين الليسمى الجمهورية الاعناءات المنصوص عليها في القسانون رقسم ٣١٦ لسسنة ٣٥٩ الصادر في الاتليم المصرى ٥٠ على ٣:

ا ... . . . . ب — كل من كان بتمتع بالاعفاء من الرسوم والمسواتد الجمركية بسبب عمله في السفارة أو القنصليات المسرية في الاقليم السورى ٤ وانضم الى وزارة الخارجية عند نظله الى الاقليم المسرى » ويخلص من هسذا النس أن من شروط التمتع بالاعفاء الوارد به أن يكون المسائد من سسوريا تمين كانوا يتمتعون قبل الوحدة بالاعفاءات المتسسوص عليها في التسائون.

رقم ٣١٦ لمسينة ١٩٥٦ الذَّى كان يقصر الأعضاء على أعضاء النسطنين التبلوماسي والتقصيلي لمصر في الخسائرج .

وبما أن طالب الاعفاء لم يكن تبل الوحسدة من أعضاء هذين السلكين ، ومن ثم فاته لا يستقيد من الأعفاء الجبركي المتمسوص عليسه في القسانون رقم 70 لمسسنة 1909 المشسار اليسه .

( المتوى رتم ۱۱۱۵ ــ في ۱۹۲۴/۱۲/۱۷ ) •

## (۷۰) المنطق قدمالا

#### : 12----41-

عنون نظام السلكي العباقية في والقدمناي الصادر بالقانون رقم ١٦٦ طبيقة ١٩٥٨ ولائحة التروط المحمة في وظلف المخلكين الدباوياسي والقصلي حدام يتعرفها على بنستدب من التي موقد في وزارة الخارجيسة من الاداريان والتعابيين للمبل بالمكتب الفيقة المحمة بالبعثات الدباويات عن المحركي القرر بالقانون رقم ١٥ اسسنة ١٩٦١ سيشسمل كافة موظسفي الورارات الاخرى الذين صدرت قرارات من وزاراتهم بانتدابهم العمل بالمكتب الفنية المحمورية لعربيسة المحدة في الخسارج ساو التعابيم بهذا الاهفاء صحورة لعربيسة المحدة في الخسارج الورادة المرازدة المرازدة الخارجيسة المحمورة الورادة الخارجيسة المحمودة المربيسة المحمورة المربيسة المحمودة المربيسة المحمودة المربيسة المحمودة المربيسة المحمودة المربيسة المحمودة المربيسة المحمودة المحم

# ملخص الفتوى :

لما كانت حكمة الاعتناء الجفرائ المغزر بالثانون رقم ولا استنتة 1971 في شان امناه المنتاء البندانية المتعلقية المجتهدة في المناول المناولة والمنافلة والمنافل

الذى أعيد العمل باحكامه بموجب القانون رقم ١٤٨ اسبنة ١٩٦٤ - كمسا بتحقق فى شسان اعضاء السلكين البيلوماسي والقنمسلي تتحقىق كدذلك بالنسبة لموظفين الاداريين والكتابيين وغيرهم من الموظفين السذين يلحقسون ببعشات الجمهورية المربية المتحدة في الخارج ،

ولما كان تاتون السلكين العبلوماسي والقنصلي الصادر بالتبانين رقبهم المنة ١٩٥٤ قد اجاز لوزيد الخارجية أن يندب موظفين من الوزارات الأخرى بالانفساقي مسع الوزير المختص لشسفل وظلسائف مسستشارين أو سكرتاريين أو ملحنين فنيسين ببعثسات التبثيسل الدبلوماسي ، وأنه بفسير اخلال بما للوزارات ذات الشان من حق التوجيه والاتصسال المباشر بالملحتين النبايين التبايين لها ، يسكون الملحقسون الفنيون خاضسمين لاشراف رئيس البعثة سكوان لائحة شروط الخدية وزاورة الخارجية قسد لجازت أن يلحق بالبعثات المصرية موظفون من الكادرين الاداري والكتابي بالسديوان المسلم للتيام بها يعهد البيم على أن يكونوا جاساتين على شهادة النجارة المتوسسطة أو ما يعادلها على الاتل والا تقل درجاتهام عن المسابعة ولا تسزيد عسلى الخامة سسيسيسة .

ولم بتعرض التاتون ولا لائحة شروط الخدمة لوظفى وزارة الخارجية لن ينتدب من غير موظسفى هسدة الوزارة من الاداريين والكتابيين للعمسل. بالكام، الفنية الملحقة بالبعثات العبلوماسية وبذلك يكون هؤلاء الموظفون تبعين للوزارات المنتدبين منها مع جَمْبوعهم الاهراف رئيس بعشة التبشيل العبلوماسي ،

ولما كان الاعفاء المنصوص عليه بمتنفى أفسكام القسانون رقسم ٦٥ السنة ١٩٦١ المشار اليه يتناول كافة موظفى الوزارات الأفسرى السفين صدرت قرارات من وزاراتهم باقتدابهم للعمل بالسكاتب الفنيسة المتقسسة بالبعثات التبثيلية للجمسورية العربيسة المتصدة في الفسارج وفلسك دون المسراط صدور قرارات باتقدابهم من وزارة الخارجية ، ولا وجيب التقيسد

بباشروط الواردة بالمادة السابعة من لائحة شروط الخدمة المذكورة بالنسسية المم اذ نا هذه الملائحة مقصورة على موظفى وزارة الخارجيسة دون موظفى الوزارات الاخرى سويصدور قرار مسن الوزارة التابعين لهسا بانتدابهسم الى احد المكاتب الفنية الملحقة بالبعثات التبثيليسة في الخارج يسكون قسد تحتق بالنسبة اليهم معنى الالحساق بالبعثات التبثيلية بالخسارج المتصسود في القانون رقم 10 لسفة 1971 المشار اليه سما يتسرتب عليسه احتينهسم في أن يتبتعسوا بالاعفساء الجهسركي .

لهدذا انتهى راى الجمعيسة المهوميسسة للتسسم الاسستشارى الى أن الإعنساء الجمسركي المتسسر بالقسسانون رقسم 10 لسسسنة 1971 المشار اليه يتناول كافة موظنفي الوزارات الذين مسدرت قسرارات مسن وزاراتهم بانتدابهم للعمل بالمكاتب الفنيسة الملحقة بالبعثسات الدبلوماسسية طلجمهورية العربية المتحدة — وذلك دون اشتراط مسدور قسرارات نسدب ظهم من وزارة الخارجية ودون التقيد بضرورة توافر شروط المسادة السسابعة حن لائحة شروط الخدمة في وظاف السلكين الدبلوماسي والقنصلي .

( نتوی رتم ۱۰٤۱ – فی ۱۰/۱۰/۱۰/۱۱ ) .

## قاعسدة رقسم ( ٧١)

## البسينا:

جواز تكرار الاعفادات الواردة بالمادة م11/ من القانون رقم 11 اسنة المهر 11/ اسنة 19/ اسنة 19/ وبالشروط الواردة بالمادة ٣٧ من لاتحتسه التنفيذية في ظلم المهمل باحكامه على المنتبين من الوزارات والكاتب الاقانية بالبعثات الدبلوماسسية بالخسسارج .

## علخص الغنوى:

تقدم بعض المنتدبين بالكاتب الثقافية اللحقة مالبعثات الدبلوماسيمة

مالخارج عقب انتهاء نديهم بالتماس لوزير المالية بأن وزارة الخارجية أنسادت بكتابها رقم ٥٨١ في ١٩٨٢/١١/٢ أن المادة ٨٨ من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٢ تجيز تكرار الاعفاء الجمركي للعاملين المنتدبين بالمكاتب الثقافية الملحقة بيعثات التهثيل في الخارج 4 بنظرائهم من العاملين بتلك البعثات من أعضاء السلك السياسي ، وعلى هذا الأساس تم شحن المتعتهم الشخصية المستعملة بعد انتهاء مترة ندبهم بالخارج ، وطبقت وزارة الخارجية الاعماء النهائي على البعض على حين طبقت البعض الآخر الاعفاء المؤقت ، بحجة أن قانون الاعفاءات الجمركية رقم ٩١ لسفة ١٩٨٣ لم يتعرض بالالفساء للقسانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦٤ الذي قصر الإعفاء بالنسبة لمسوطفي الوزارات الأخسري المنتدبين بالمكاتب الفنية الملحقة بالبعثات التمثيلية بالخارج على مرة واحسدة نقط . ولما كانت المادة ٨٨ سالفة الذكر قد وردت مطلقة بغير تبيد كها أن القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ لم يتضهن أي تيد على تكرار الاعفاء الجمركي لموظفي الوزارات الأخرى أسوة بنظرائهم في وزارة الخارجية ، لسخلك طلب هؤلاء المنتدين تكرار الاعفاء المقرر لهم وسبواهم من موظفي الوزارات الأخرى وعدم التزامهم بسداد الرسوم الجمركية ، بينما رات مصلحة الجمسارك تصر الاعفاء الجبركي بالنسبة للمنتديين من الوزارات الأخرى على مرة واحسدة .

وحسما لهذا الخلاف عرض الموضوع على الجيعية العمومية لتسسمي المنتوى والتشريع فاستبانت من نس المدة 1 من التسانون رتم ٦٥ السسنة 1971 في شان اعقاء اعضاء البعثات التبثيلية لجمهسورية مصر العربيسة في الخارج وموظفيها الملحتين بها والموظفسين المهارين لهيئسات الأهم المتحدة والوكالات المخصصة من الرسوم والمواحد الجمركية والرسوم البلدية وغيرها من الرسوم المحلية أن المشرع اعفى من الرسوم والعوائد الجمركية والرسع، البلدية وغيرها من الرسوم المحلية الامتعة الشخصية والاثناث (بما فيها سيارة واحدة ) لاعضاء السلكين الدبلوماسي والتنصلي وغيرهم من موظفي وزارة الخارجية ، وكذلك موظفي الوزارات الأخرى الملحتين بهذه البعثات عنسسد عودتهم الى البلاد بسبب النقل أو انهاء الخدمة أو الاحسالة الى الاسستيداع

وأسرهم في حالة الوفاة وقد الغي القانون رقم ٦٦ أسسنة ١٩٦٣ بلمسدار نظام الجمارك في المادة ٣ من القسانون رقسم ٢٥ لسسفة ١٩٣١ المسسار البسه ، ثم صدر القسانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٥ بالفاء ما جاء بالقسانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه خاصا بالغاء العبل بالقانون رقم ٦٥ لسنة 1971 المشار أليه ، وبالعمل بأحكام القانون رقم ٦٥ لسنة 1971 ، على أن يكون الاعقاء ارة واحدة الذين ينتدبون للخسطة في الخارج ويستخدم سريان هذا الاعفاء بتكرار خدمتهم في الخارج ، فهذا القانون تضيمن حكمين : الأول الفاء ما جاء بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ خاصا بالفاء العمل بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦١ وبذلك أعاد التاتون رتم ٦٥ لسنة ١٩٦١ الم الوحود والعمل به وثانيهما وضع تبد جديد على تطبيق أحكام القانون رتم ٦٥ لسنة ١٩٦١ وهو قصر الاعفاء على مرة واحدة 6 باعتباره من ضوابط الاعفاء القرر والذي بدور معه وجودا وعديا وعلى ذلك غالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦٤ أعاد القسانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦١ الى الحباة وادخل في نسجه تيدا على تطبيقه ماصبح حزءا منه ، ويصدور القانون رقهم ٩١ لسينة ١٩٨٣ ينظيه الاعفهاءات الجمركية أعفى المشرع من الضرائب وغيرها من الضرائب والرسوم المحقسة مها وبشرط المعاينة في المادة /١١٥ منه الأمتعة الشخصية والأثلث الخساص باعفاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي لجمهورية مصر العربية ، وموظمني وزارة الخارجية العاملون بالهيئات الدبلوماسية بالخسارج ، وموظسفي الوزارات الأخرى المحتين بهذه البعثات والمعارين لهيئات الأمم المتحدة ... وبالشروط الواردة في المادة ٣٧ من اللائمة التنفيذية بهذا القانون والغي في ألهادة ١٢ منه الاعداءات الجبركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحقة بهسا والمنمسوس عليها في القانون رتم 18 لسنة ١٩٦١ .

ومن حيث أن هذا الالفاء يشمل ما ورد بالقانون رقم 10 لبنة 1911 في الصورة التي تضبف بها إلى الحياة بعد الفقه بقانون الجيسارك طبقا المقانون رقم 184 أسنة 1911 الذي أتحد معه وأصبع جزءا منه . ويستلك فإن الإلغاء الذي أورده القانون رقم 11 لسنة 1947 الذي أنصب على القانون ١٤٢٠ وما المسلم ١٩٢٤ اثنها يقصعه عليه بعد اعتلامه الى الحياة بالقانون رئيسم ١٤٢٨ لسنة ١٤٦٨ لسنة ١٤٦٨ السنة ١٤٦٨ المسلم ١٤٦٨ المسلم ١٤٦٨ المسلم ال

· ( T\$/0/Y/T. 2.4 - TTV///TY 4 )

## فاعدة رقسم ( ۲۴)

#### : المسلما

ان الاعقاء المقرر بمقتفى اللائحة الجهركية لرجال المسكين السسياسي والقصلي بن رسوم الصادر والوارد لا يبتد الى غيرها بن الضرائب والرسوم التى لا يوجه د في شهائها أعضاء شهامي ،

### بلخص النوي :

بالرجوع اللى القانون رقم ١٤٤ استنة ١٩٤٤ الخاص برضيم الايلولة على التركات بنين أن المادة ٢٦ ترجب على مصلحة الضرائب أن تعطى كلل ذي شأن بناء على طلبيه شهادة برصم الأيلولة المستخفى وما دفع بغه وذلك في مدة لا تتجاوز اسبوغين . ثم حظرت المادة ٤٧ غلى بوثنى المعقود الرستيجة وكتاب المحاكم والموظفين والمهورين المجوبين الذين تخولهم صنفتهم تحسرير أو تلقى العقود أو المعروات سواء كانت رسمية أم عرفية أو المعيام باجراءات الصيب جيل والقيسد ،

« وعدا ذلك تحصل عوائد الأرصفة والنسايلة وكذا اذا اقتضى الحسال هوائد المتخزين ، والأباتات والهويصات والقبكين واختام الرصاحى والرناهي والرناهي والرناهي والرناهي ، . . . . الخطبات المعول بها الآن ، . . . . .

كها تقضّى الحافة القاسعة بن تلك اللائحة بأن تعفى بنن الجراجانسة ومن (م ١٢ ـــ ١٦) وسوم الصادر والوارد الاشياء المنصوص عليها فيها ، ومنها الاشياء المصدة للاستعمال الخاصة بالوكلاء السياسيين التناصل العموميين ومن يغوبون عنهم وكذلك امتعتهم الشخصية وذلك بالشروط المبينة في تلك المسادة .

ويتضح من هذه النصوص أن المادة الثامنة تتناول نوعين مختلفين من الضرائب أو الرسوم وهما رسوم الصادر والوارد التي تحصل وفقا للمعاهدات والانفساقات ، ورسوم الارصفة والشيالة وما اليها وهذه تحصل ونقا للنظم المحسبول بهسسا ،

ثم نظمت المادة التاسعة احكام الاعفاء وتسد جاعت هذه الاحكام مقصورة على احد هذين النوعين وهو الخاص برسسوم الصائر والوارد ومن ثم غلايمكن أن يمتد هذا الحكم الى الرسوم الداخلة فى النوع الثانى بمقسولة أنها رسوم جبركية أضافية تأخذ حكم الرسوم الأصلية استحقاقا واعفاء ملان الاعفاء من الضرائب والرسوم استثناء من القاعدة فسلا يجوز التوسسع فى تفسيره سوعلى ذلك غلا ينسحب الاعفاء المنصوص عليه فى المادة الناسعة المنكر على أية ضريبة أو رسم جبركى خلاف رسم الصادر والوارد .

اما النص في بعض التشريعات الخاصة بالضرائب الجمركية الإنسائية كموائد الرصيف ورسوم الانتاج والاستهلاك على أنها تحصل مع رسسوم الوارد والصادر وبالشروط التي تحصل بها هذه الرسوم غليس مؤداه اعضاء البضائع من هذه الفرائب حكما مماثلا لحكم ضريبة الوارد والصادر انسسا ينحصر بحث النصوص في نطاق النحصيل وشروطه ولا يجاوزه الى استحقاق الضريبة ابتداء أو الاعناء منها فكلاهها حالة قانونية المرجع فيها الى أحسكام القانون الصادر بانشاء الضريبة أو الرسم ، أما التحصيل فلا يعدو أن يكون الجراء تنفيذيا الغرض منه جباية الضريبة التي تكون قد اسستحقت غصلا بمتضى القسانون .

مثال ذلك المادة الثامنة من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٣٠ بتعديل النمريفة والمجمركية ( معدلة بالقانون رقم ١٩ لسسنة ١٩٥٧ ) التي تقضى بأن تفسرض عوائد رصيف تعادل عشر تيعة رسم الوارد والمسادر على البنسائع التي نفرغ في الموانى المصرية أو تشدن منها وبأن تحصل هذه العوائد على وسوم المجبرك وبالشروط التي تحصل بها هدفه الرسوم ، والمسادة الثالثة من الرسوم الصادر في ٢٣ من مارس سنة ١٩٢٣ الخاص بفرض رسم انتساج أو استهلاك على ورق اللعب التي تنص على أن يكون تحصيل الرسسم مع رسوم الجبرك وبذات الشروط التي تحصل بها هذه الرسوم ، فسلا ريب لا المتصود بزذين النصين وما يماثلهما هو أن يتبسع في تحصيل الضرائعة المجركية الصادرة في شانها هذه التشريعات ما يتبع من اجراءات في تحصيل رسيوم الصحادر والوارد ،

أما الإعفاء غلم يرد في شانه نص ومن ثم فلا يمتد الاعفاء المتسرر قلونا من رسم الوارد والصادر الى غيرهما من الرسوم الجبركية الإضافية .

اما بالنسبة الى الرسوم الجبركية المتروضة في المواني لحسله! مجالسها البلدية فانه يتبين من الرجوع الى القانون رقم 110 السنة 1988 الخاص بالمجالس البلدية والقروية أنه ينص في المادة 77 منه على أن يسكون لهذه المجالس حق فرض رسسوم منها الرسسوم على المسادر والوارد في المواني — كها نص على أن تعسين بمرسوم القواعد الخاصة بتحديد الساس هذه الرسوم وكيفية تحصيلها وأحوال الاعفاء منها — وقد صدر هذا الرسوم في ٥ من نوفهبسر سنة 11/6 ونص في النادة 11 منه على الحسوال الاعفاء من الرسوم التي تفرضها المجالس غلم يتضين عذا النص شيئا مسئ المناء من رسسوم المسادر والوارد •

لها الاعفاء فلم يرد في شأنه نص ومن ثم فلا يمتد الاعفاء المسرر تلقوماً من رسم الوارد والصادر الى غيرهما من الرسوم الجمركية الاضافية «

اما بالنسبة الى الرسوم الجبركية المغروضة في المواني لحمسهم مجالسها البلدية غانه يتبين من الرجوع الى القانون رقم ١٤٥ لمسنة ١٤٥٤ المخاص بالمجالس البلدية والقروية أنه ينص في الملادة ٢٣ منه على أن يسكون لهذه المجالس حق مُرض رسوم منها الرسوم على الصادر والوارد في الموانيء — كما نص على أن تمين بعرسوم القواعد الخاصة بتحديد اسساس هبذه الرسوم في الرسوم وكينبة تحصيلها واحوال الاعفاء منها سوقد صدر هذا المرسوم في ومن نوغمبر سنة ١٩٤٥ ونص في المادة ٢١ منه على أحوال الاعفاء بسن المرسوم التي تفرضها المجالس علم يتضمن هذا النص شيئا من الاعفاء مسن ومسوم الصسادر والوارد .

وكذلك نص في اللدة ٢١ من القانون رقم ٨٨ لسنة . ١٩٥٠ الخاص بمجلس بلدى الاسكندرية على أن للمجلس أن يفرض رسسوما مسستقلة أو مشاقة بنسب منوية ألى بعض الضرائب أو الرسوم الجبركية ، ومنها رسم الصادر والوارد وقد سكت هذا النص عن مواجهة الاعناء في هسذا النسوع الأخير من الرسوم في حين أنه نظم الاعناء من رسوم أخرى كالرسم الايجارى الذي يدفعه شاغلوا المبانى ،

وقد نضمن القانون رقم 18 السنة ١٩٥٠ الخماص بمجلس بملدى بورسميد أحكاما مماثلة لما ورد في قانون مجلس بلدى الاسكندرية .

واذ كان لابد للاعفاء من أية ضريبة أو رسم من نص صريح في التاتون عان الاعفاء من رسوم الصادر والوارد المغروضة في الموانى لحساب المجالس البلسسية ،

استفادا الى احكام القانون رقم ١٤٥ لسفة ١٩٤٤ الخاص بالمحالف البلدية او القانون رقم ٩٨ لسفة ١٩٥٠ الخاص بمجلس بلدى الاستخدرية أو القانون رقم ١٤٨ لسفة ١٩٥٠ الخاص بمجلس بلدى بورسعيد ، يسكون غير جائز في لية حالة من الاحسوال .

أما ما تشير اليه المالية من أن مبدأ المعاملة مالمل والمجاملات الدوليسة على المعوم تقتضي أعضاء رجال السنكين السيندي والتنصلي من جميسم للمراب والرسوم علا يغير من النظر المتدم لأن الاعقباء منها لا يسكون الا يتقضى تأثون كما سسبق القسول .

وبناء على ذلك يكون قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٠ من يوليسة مستنة ١٩٤٨ بمنع اعضاء السلك الاجنبي الدبلوماسي والقنصلي في مصر ذات الاجتفاءات المجركية المهنوحة لاعضاء السلك المحرى الدبلوماسي والقنصسلي في الخارج وبعين الحدود والشروط المقررة ، باطلا لمجاززته حدود القانون م

على أن للحكومة أذا شاعت أن تعالج هذا الأمر أما باستصحدار قا**نون** يحقق الأغراض التي تتوحاها أو بعقد انفاقات مع أدلول ذأت الشُنَسَان تَحَوِّق لمها قسوة القسانون .

# لذلك انتهى قسم الرأى مجتمعا الى ما يأتى :

اولا — أن الاعفاء المقرر بمقتضى اللأنحة الجمسركية لرجال السسلكين السياسي والقصلي من رسوم الصادر والوارد لا يعتسد إلى غسيرها مسن الضرائب والرسوم كمواند الرصيف ورسوم الانتاج والاستهلاك والرسسوم المغروضية في المسواني .

ثانيا \_ إن للحكومة أن تستصدر قانونا باعفساء المظمئ الدبلوماسيين من كاغة الضرائب والرسوم وفقا لبدأ المعاملة بالمثل .

( نتوى رقم ١٥٦ - في ٢/١١ /١٥٥١ ) -

## هاعسدة رقسم ( ٧٣)

### 

القَلْون رقم 10 لسنة 1971 في شان اعفياء اعضاء البعثات التشليلة المجمهورية في الخارج بسنه في المادة الإولى على اعفاء الامتعة الشيخصية والإثاث بما فيه سيارة واحدة من الرسوم في حالة المسودة الى الجمهورية بندنية القال الديمة أو الأخلاة الى الاستبداع بسماط دُلكُ أن تكون حالة الشياء عدّ مناط دُلكُ أن تكون حالة الشياء عدّ مناط دُلكُ أن تكون

حمّه الفترة من تاريخ صدور قرار النقل او انهساء الخسدمة او الاحسالة الى السنيداع من الجهة المختصة به سواء كانت وزارة الخارجية بالنسسبة الى ويتقيها او وزارة الخرى — لا عبرة بالتاريخ القملي لتنفيذ هذا القرار سواء كان سابقا على تاريخ صدوره او لاحقا له •

## يقض الفتوى :

أن المادة الأولى من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦١ في شأن اعفاء اعضاء الميثلت التبثيلية الجمهورية المربية المتحدة في الخارج ننص على أن « تعفي من الرسوم والعوائد الجمركية والرسوم البلدية وغيرها من الرسوم المحلية في تتليبي الجمهورية المربية المتحدة ولكن تكشف وتراجع:

الأمتعة الشخصية والأثاث بما غيه سسيارة واحدة والخساص باعتساء السبكين الدبلوماسي والتنصلي للجمهورية العربية المتحدة وغسيرهم سب موظفي وزارة الخارجية الذين يعملون بالبعثات في الخارج وكذلك موظفي الوزارات الأخرى المحقين بهذه البعثات عند عودتهم الى الجمهورية العربية المتحدة بسبب النقل أو انهاء الخدمة أو الإحالة الى الاسستيداع واسرهم في حلة الوغاة بشرط أن تكون هذه الأشياء قد مضى على تبلكها واسستعمالها على الإستيداع ، وبشرط الحصول مقدما على موافقة رئيس البعثسة التي الإستيداع ، وبشرط الحصول مقدما على موافقة رئيس البعثسة التي يقتون اليها وتصديقه على كثمت شامل ببين بالتعصيل جميع هذه الإمتسة وترمل صورة منه غسورا الى وزارة الخارجيسة وتسستحق الرمسسوم والد الجمركيسة عسلي السميارة أذا تسم التصرف غيها قبسل مخصى سسنتين مسن تاريخ دخولها الجمه ورية العربيسة المتحددة ما لم

ويؤخذ من هذا النص أن اعفاء الامتمة الشخصية والاثاث ( بما نيسه محيارة واحدة ) الخاص باعفاء السلكين الدبلوماسي والتنصلي للجمهسورية

العربية المتحدة وغيرهم من موظفي وزارة الخارجية الذين يعملون بالبعثات في الخارج وكذلك موظني الوزارات الأخرى اللحقين بهذه البعثات ، واسرهم في حالة الوفاة ، من الرسوم والعوائد الجمركية والرسوم البلسدية وغسيرها من الرسوم المحلية ، يكون في حالة عودتهم الى الجمهورية العربية المتحدة بسبب النقل أو أنهاء الخدمة أو الاحالة إلى الاستيداع ، وذلك بالشروط المواردة في النص ، وأن مناط هذا الاعفاء وشرط التبتع به هــو أن تــكون هذه الأشياء قد مضت على تبلكها واستعمالها سنة اشهر على الاتل عنسد صدور قرار النقل أو أنهاء الخدمة أو الإحالة إلى الاستيداع ، أي أن العبسرة في الاعتداد بهذه المدة انها هي بتاريخ مسدور الترار من الجهسة الادارية المختصة التي تملك اصداره . سواء كانت هي وزارة الخارجيــة بالنســبة الى أعضاء السلكين الدبليماسي والتنصلي للجهورية العربيسة المتحدة وغيرهم من موظفي وزارة الخارجية الذين يعملون بالبعثات في الخارج 4 او هي الوزارة التابع لها الموظف الملحق بهذه البعثات ؛ وذلك بغض النظير عن التاريخ الفعلى لتنفيذ هذا القرار ، اى سوء كان التنفيذ سابقا عملى صدور القرار أو لاحقاله ، بشرط وجوب أن يكون مضى مدة سستة الأسسهر المذكورة على النهلك والاسنعمال سمابقا على تاريخ مسدور قرار النقسل او انهاء الخدية أو الإهالة إلى الاستيداع ومتصلا به وقد رأت الجهعيسة العمومية الاكتفساء بتقرير المبدأ في هدذا الخصوص ، وترك تطبيقاته في الاستفسارات المعروضة لادارة الفتوى والتشريع لوزارة الخارجيسة لسكي تتولى انزال حكم القانون في كل حالة بحسب ظرومها في ضوء هذا البدأ .

لذلك انتهى الراى الى ان الاعتداد في نطبيق شرط سنة الأسهر النصوص عليه في المادة الأولى من القانون رقسم 70 لسسنة 1971 آتسفه الذكر ، انها بكون بتاريخ صدور قرار النقل او انهاء الخصهة أو الاحسالة الى الاستيداع من الجهة الادارية المختصة التى تبلسكه ، سسواء كانت هي وزارة الخارجية بالنصبة الى اعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي وغيرهم الى الاستيداع من الجهة الادارية المختصة التى تبلكه ، سسسواء كانت هي

وزِارة الخارجية بالنسبة الى اعضاء السلكين الدبلوماسى والتنسلي وغيرهم من موظفيها الذين يعملون بالبعثات في الخارج ، أو الوزارات الأخرى التسابع فها الموظفون الملحقون بهذه البعثات وذلك بقطع التظسر عن تاريخ تنفيذ

هذا الترار ، سواء كان سابقا على تاريخ صدوره او لاكتاله ، ويشرط وجوب أن يكون مضى سنة الاهسم المثار اليها على النبلك والاسستممال مبابقا على ناريخ صدور القرار ومتصلابه .

· ( ملت ۱۵۸/۱/۲۷ سیلیه ۱۹۲۲/۹/۲۱) .

# ثلثا - اعضاء المرين المسلطين بالفسارج

## قاعسدة رقسم ( ٧٤)

#### المسسعا:

الاعفاءات الجمركية المقردة بالقانون رقم ٧٦ السنة ٢٩٦٨ - الاعفساء الذي كان مقررا بالقانون المشار اليه من المعومية بحيث يغيسد منسه جميسع الماملين خارج الجمهورية إيا كانت الجهة التي يعملون بها مادام عملهسم بالخارج بموافقة الجهات المختصة - الماملين بجامعة الدول العربيسة الذين التضمت ظروف عملهم أن يعملوا بالخارج يفيدون من هذا الاعفاء ،

## ملخص الفتوى :

ان المسادة 1 من القانون رقسم ٧٦ لسنة ١٩٦٨ المسسار اليه كانت منص على أن « تعنى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم 
الامتمة الشخصية والاثاث وسيارة واحسدة الخامسة بأعضساء البعشسات واجازات الدراسسية . . » كما كانت المسادة ٣ تنص عسلى أن « تسسرى 
الاحكام المنتدجة على الممارين والمنتعبين للمهسل بالخسارج من المساملين بالحكومة والقطاع العام والعالمين بالخارج بموافقة الجهات المختصة بشرط 
الا تقل مدة المهل بالخارج عن سفة » .

ومن حيث أنه بيين من هذه النصوص أن الاعتساء الذي كان مقسررا بالقسانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه كان من المعومية بحيث يغيسه منه جميع العالمين خارج الجمهورية أيا كانت الجهة التي يعملون بهسا مادام عطهم بالخارج بموافقة الجهات المختصة ومن ثم غان العالمين بجامعسسة الدول العربية الذين اقتضت ظروف علهم أن يعملوا بالخسارج يفيدون من

### - 147 -

هذا الاعفاء لانهم يعتبرون من العاملين بالخارج بموافقة الجهات المختصة ، بسخرهم للعبل بمكاتب الجامعة قد تم ولا شسك بموافقة السلطات المختصسة بجمهورية مصر العربية .

(ملف ۴/۲/۵ ــ جلسة ۲/۲/۲۲۱) .

# رفيما ... اعفاء السكرتارية التلقية لقظمسة تضلين الشموب الأفريقية والأسبوية

## قاعسدة رقسم ( ٧٥)

المستحا :

مدى تبنع السكرتارية الدائمة لمنظمة تفسيلمن التسعوب الأفريقيسة. والاسسيوية بالاعفاء من الرسسوم الجعركية .

## لمخص الفتوي :

بيين من نص المادة الثانية من القسانون رقسم ١١٠ لمسنة ١٩٧٦ ان المسرع اعتى من الرسوم الجمركية المواد والاسسناف التى تسسستوردها السكرتارية بصفة عامة مطلقة وذلك بشرط أن تكون لازمة لنشاطها ومتفقية مع طبيعة عملها ، ولما كانت السيارة تدخل في عموم لفظى المواد والامسناف وكانت لازمة ومتفقة مع نشاط السكرتارية فاتها تعفى من الرسوم الجمركيسة ولا وجه للتول بنكون عرف يقضى بعدم أعفاء السسيارات مسن الرسسوم الجمركية الا أذا سميت في النص المتور للاعفاء ذلك لأن المسرف لا يتنكون الفي المبالات التي تنسع له ، ولا يحتج به الا عند تظف النص وطالسا أن المسرف الجمركية تخضع لقاعدة علية لا يسرد عليها الاسستناء مغادها أنها لا تغرض ولا تعفى منها الا بنص غله لا يبكن لمسرف أن ينشسة في هسسذا النطساق .

لذلك انتهى رأى الجمعية العبومية لتسمى الفتوى والنشريع الى تمتع. السكرتارية الدائمة لنظمة تضامن الشعوب الافريقية والاسسيوية بالاعنساء في الحسالة المعروضية .

( ولك ٤/٣/٢٠ ) - جلسة ٢٧١/١٠/٢٧ ) .

# خامسا ــــ اعلا ما عنطو ١٠٠٠ وزارة العربية والمسانع الحربية

## قاعسدة رقسم (٧١)

#### : 14---41:

قسرارات مجلس الوزراء المسادرة في ١٩٤٩/١١/١ و ١٩٤٩/٢/٢ و ١٩٤٩/٢/٢٥ الحربية مسن الرسوم الجهركية والرسوم المخطيط الاعتفاء بعد تعديل اللائحة الجهركية بالقانون رقم ٥٠٥ اسنة ١٩٥٥ سـ عدم شسموله لرسوم البادية المستحقة على البضائع المستوردة المجهات المتعار النهسة ما المسورة واردجهوري باعتمام من هسخه الرسوم به

## ملخص الفتوى :

ان مجلس الوزراء قرن بجلسته المتعلقة يوم ١٠ من نوغمبر سسنة ١٩٤٨ اعناء الفخار والاسلمة والطلارات والدينات المستمة من الرسسوم المجركية وكانة الرسوم الفنائية الأخسري ثم قرر الجسلس بجلنسسة اول خبراير سنة ١٩٥٠ مجل هذا الإعتاد فسلملا جبيعة ما تسميتورده وزارة الحبيبة والمحرية كريطائية ١٩٥٠ من عبرالأستنة ١٩٥١ عسر المجلسة سريان هذا الاعتاء على جهيما استوزائه المستقع الحربيسة في اسسلمة وفخيرة وطائرات و وبتاريخ ١٩ من اكتوبر سسنة ١٩٥٥ مسخر القسانون رتم ٧٠٥ لسنة ١٩٥٥ بتصديل بعض احكام اللائحة الجبركية المسادر عما الأسر العالى في ٢ من الريل سنة ١٨٥٨ تعديلا من شسانه أن اصبحت الفترة ثانيا من الملاة التاسسعة من هذه اللائحة تتمن على ما يتى : "تعفى من رسوم الوارد والسادر والرسم القيسي والقيسي الأسلاف وموائد الرصيف والأخسية الكلية والمهشة عكيف

وتراجع : ١ ــ ٩٠٠٠٧ ــ البضائع والأشياء التي يصهر باعفائها قسرار من . مجلس الوزراء » .

ولما كان هذا القانون قد استحدث الاعفاء من الرسوم البلدية بالنسسبة الى البضائع التى يصدر ببياتها قرار من مجلس الوزراء غقد ثار الخسلاف غيما اذا كانت قرارات مجلس الوزرء المشار ليها وهى سسابقة على تاريسخ المهمل به تعنير متضمنة الاعفاء من هذه الرسوم ليفسا أم يتتصر الاعفساء الذي قضت مه على الرسوم الجبركية وحدها .

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى فاستبان لها أن الفقرة ثانيا من المسادة التاسسة من اللائحسة الجمركية الصادر بها الامسر العالى في ٢ من أبريل سسنة ١٨٨٤ بعسد تعديليا بالتاتون رقم ٠٠٧ استة ١٩٥٥ نفس على أنه « تعسفى من رسسوم الوارد والمسادر والرسم القيمى والقيمى الإفساقي ورسسم الاسستهلاك وعوائد الرصيف والرسوم البلدية ولكنها تكشف وتراجع : ١ - ٢٠٠٠٠ البسائم والإشياء التي يصدر باعفائها قرار من مجلس الوزراء » .

ومفاد هذا النص أن لمجلس الوزراء أن يقرد أعفاء بضائع وأشسياء معينة من الرسوم الجمركية والرسوم البلدية المنصوص عليها في هذه المسادة وذلك بأن يصدر ببانا ببضائع وأشياء يقرر أنها خاضسعة للاعفاء المسار البسه .

ولما كان اعمال الأثر الفورى لهذا النص يقتضى عسدم سريان الاعفساء الأذى ترره الا بالنسبة الى ما يصدر به قرارات من مجلس الوزراء بعسد تاريخ المهل به ، وذلك ما لم تكن هنك قرارات من هذا المجلس سسسابقة على هذا المتاريخ فيظل معمولا بها في نطساق الاعفساء السذى قررته الى ان. بمسدر من المجلس قرارات اخرى معلة أو ملغية لهسا .

ومن حيث أن قرارات مجلس الوزراء الصادرة بتاريخ ١٠ من توضيسن سنة ١٩٤٩ ولول نبرابر سنة ١٩٥٠ و ٢٥ من نبسرابر سسنة ١٩٥٩ قسد. تضت باعناء ما تستورده وزارة الحربية والمستم الحربية من الرسوم الجبركية والرسوم الإضافية الأخرى وانتصر الاعنساء على هذه الرسوم دون أن يمتد الى الرسوم البلدية ومن ثم فلا وجسه لاعنساء ما تسستورده وزارة الحربية والمسانع الحربيسة من الرسسوم البلدية الا أذا مسدر تراجمهورى بهذا الاعناء استنادا الى الفقسرة ثانيا من المسادة التاسسعة

لهذا انتهى راى الجمعية الى ان اعنساء البشائع المستوردة لوزارة الحربية والمسانع الحربية من الرسوم الجمركية بمنتضى قسرار مجلس الوزراء سسالف الذكر مقسور على الرسوم الجبركية والرسسوم الإنسانية والرسوم البلدية وذلك الى أن يصدر قرار جمهورى يقسرر اعنساء هذه البنسائع من الرسسوم الأخسيرة .

( نتوی رقم ۱۲۷ <u>. فی</u> ۱۹۲۲/۲) ۰

من اللائحة الجمركية المسار اليها م

# سائسا - الاعفاء القرر الهيئة العربية التصنيع

## قاعسدة رقسم ( ۷۷ )

#### المسلما :

احقية الهيئة العربية للتصنيع في الافادة من حسكم الاعفساء الجمسركي الوارد بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٧٦ على ما تسستورده من مسستازمات الانتساج المسدني والصسناعي .

## ملخص الفتوى :

من حيث أن الهيئة العربية للتصنيصة قامت ليس غقط لبناء تاعدة للصناعات الحربية ، وأنها أيضا للاسسهام في نقسل التكولوجيا المنطورة الى العالم العربي والعمل على التنسسيق بين الدول الاعفساء في مجسال تطوير الصناعات المتقدمة والمساهمة في اعداد الخبرات الفنية والإدارية التي تكل أقامة وأنهاء وتطوير الصناعات المتقدمة في الدول الاعفساء بما يواكم التطور العالمي وذلك حصبها جاء بالمادة الثانية من انفاقية تأسيس الهبئسة والبساب الثاني من النظام الإسلمي للهيئة في المواد من ١٢ الى ١٦ ولمسا كنت المادة التاسمة من التانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٧٦ تسد جاءت مريحة في النص على اعفاء الهيئة من الضرائب والرسوم عن كل ما تستورده سن الخارج مما يكون لازما لهيئية من مستلزمات انتاج الراديسو والكاسسيت بلا ربيب ما تستورده الهيئية من مستلزمات انتاج الراديسو والكاسسيت بلا ربيب ما تستورده الهيئية ولقد جاء النص على ذلك مراحسة في والطيفزيون بحسباتها تدخل في مدلول الصسناعات المتطورة والتي يعتبسر المباوة الثانية من اتفاقية الناسسيس حيث ننص على ذلك مراحسة في الهبئية ولقد جاء النص على ذلك مراحسة في

العربية للتصنيع الى بناء عادة صناعية عربية نكل أتامة وأنهاء وتطوير الصناعات المتقبة . . . » وظلادة الثانية عشرة بون النظام الاسساسى والتي يجرى نصها في صيافة تسكاد تتطابق مع نص المسادة الثانية من الانتاتيسة حيث تنصى على أن « تهدف الهيئة العربية للتمنيع الى بناء قاعده صسناعية حربية تكفل أقامة وإنهاء ونطوير الصناعات المتقدمة . . . . » . ويبين من ذلك ثمة ربطا بين الهدنين ( بناء قاعدة صناعية حربية وأنهاء وتطوير الصناعات المتتدمة ) وهما متلازمان ولا بهكن المصل ببنهما أو لا يتصبور ألما أتمامة صناعة كما لا يتصور بصنة عامة وجود منشئات صناعية حربية لا يتم الاستفادة منها في مجل المسنامات الأخرى فضلا هن أن بنساء عاعدة للمناعات الحربية مسوف يؤدى بالضرورة على ذات الدرجة من النقسوم والنمي المناعى والنفي بصنة عامة وتقوه غلبية المنشئات الصناعية الحربية في مختلف دول المسالم بصنة علمة وتقوه غلبية المنشئات الصناعية الحربية في مختلف دول المسالم بانتاج سلع اخرى مدنية حديثة أذ لا يتمسور من الناحية العلمية قصر الانتاج على الصناعات الحربية فقط .

ومن حبث انه منى كان الأمر كذلك ماذا ما قامت الهيئسة العربيسسة للتصنيع بانتاج الأجهزة الكهربائية الالكترونية (السراديو سـ الكاسسيت سـ التليفزيون) مان ذلك يدخل في نطاق الصناعات المتطورة وبالتالي لا تسكون الهيئة قد خرجت على نطاق اغراضها المحددة باتفاقية انشائها ونظابهسسا الاساسي ومن ثم يعفي كل ما تستورده الهيئة ويكون لازما لانتساج هسفه الاجهزة من الضرائب والرسوم الجمركية وذلك دون ما حاجة الى الاسستفاد الى اكتام القانون رتم ١٤٧٧ لسنة ١٩٦٠ المشسار اليه .

لذلك انتهى راى الجمعية العمومية لتسمى الفتسوى والتشريسع الى احتية الهيئة العربية للتصنيع في الاعفاء الجميركي عن مستلزمات الانتسساج المسدناعي .

( الف ۲۳۷/۲/۳۷ - جلسة ١١/١/٢٨٢١ ) .

## سابعا ــ أعفاء الطائرات ومخلفاتها الجيعة الى الفير

### قاعدة رقيم ( ٧٨ )

#### : المسلما

اعفاء الطائرات الستوردة من الرسوم الجبركية ــ مخلفات هــــذه الطائرات المبيعة الى الفع ــ تظل معفاة كذلك من هذه الرسوم لان واقعــة البيع ذاتها لا تعتبر سببا لاستحقاق تلك الرسوم مادامت لا تنطــوى عــلى استحاد او تصــدير .

### ملخص الفتوى:

واقق مجلس الوزراء بجلسته المنعدة في ١٠ من توفيير سسنة ١٩٤٩ على استثناء وزارة الحربية من المعاملة التي تطبق على وزارات الحسكومة الأخرى حبان تعفى الذخائر والاسلحة والطائرات والدبليات والسسيارات الصقحة من الرسوم الجمركية وكافة الرسوم الاضسافية الأخرى . كسا الصابق بحيث شسمل الاعفساء من الرسسوم الجمسركية وكافة الرسسوم الخمسائية الأخرى جميسع ما يستورده السسلاح البحرى الملسكي من الوات لسنفه وقطعه البحرية ، واخيرا وافق بجلسته المنعقدة في ١٠ من يونيسه سنة ١٩٥٣ على سريان الاعفاء من الرسوم الجمركية حالة سرر بمسوجي المنقرارين سالفي الذكر حلى ما تستورده القوات الجسوية مسن الخسارج من تطسع غيار المطائرات والمهسات اللاسلكة .

ولما كان اعفاء وزارة الحربية والبحسرية من الرمسوم الجمركية عن المهمات والمعدات المشار اليها في قرارات مجلس الوزراء سالفة الذكر ، هو .. فى الأغلب والأرجع ... اعفاء عينيا يتناول المهسات المشار البهسا دون سواها غلا يسرى على ما عداها من مهمات تستوردها ألوزارة المذكسورة ... كالاتبشة والطود والزيوت والأخشساب ، وسن ثم غان هذه المهسات والمعسدات تخرج من نطاق وعاء الرسسوم الجبركية ولا تخضيع لهذه المرسسوم .

ونضلا عن ذلك ماته من استقراء نصوص الفلاحة الجبركية الصادرة بأبر عال في ٢ من أبريل سنة ١٩٨٤ ، والتسانون رقسم ٢ لسسنة ١٩٣٠ ، بتعيل التعريفة الجبركية تنفيذا للقسانون أخسير ، وفاتون مضسسلية الجبارك — أن الواقعة المتثنئة للرسوم الجبركية في واثقة الاستستيراد أو التصدير ذلك لان الاصل هو تحصيل الرسوم الغيركية في كسان بضاعة تستورد من الخارج وكل بضاعة تصدر إلى الخارج طبقا الجدولين حرف (أو ب ) الملحقين بالمرسوم الخاص بوضع تعريفة جُسديدة للرسسوم الجبركية سالف الذكر ، فواقعة الاستيراد أو التصدير هي سسبب استحقاق الرسوم الجبركية على البغسائع المستوردة أو ألمسسدرة ، ويترتب على ذلك أنه أذا أعفيت بعض البغسائع المستوردة من الرسسوم بجبركية بعد ذلك ، ولو انتقلت المكتما الى شدخص تفسر ، أذ أن انتقال الملكية بعد ذلك ، ولو انتقلت المكتما الى شدخص تفسر ، أذ أن انتقال الملكية الاستعرادا وتغسيديا ،

ويؤيد هذا النظر ان علة تمسنوسا في نظاق الاضنكام المنظبة للرسسوم المجوريخة يقضى باعادة الحقاع البضاعة ت السنبق اعقاؤها للرسسوم المجركية ، اذ انتقلت ملكيتها عيما بغلا لاعسوالد او لهيئسات غير متعاللسين بالاعتاء ، منها مص المادة ١٦٩ من ماتون مصلحة الجسارك التي نتضى بأن البضائغ التي تخرج منها مفغساة من الرسوم بموجب الأحسكام المسدونة في المؤاد الآتية : لا يجوز بيغها غيبا بعد لأفراد أو هيلفت من عسير ألمتمين بالاعتاء الابعد اخطار مصلحة الجمارك لتقدير الرسوم الواجب تحصيلها عليها ، ومنها ما جاء بالمسادة التاسعة من اللائحة الجمركية معدلة بالقاتون

رتم ٧.٥ لسنة ١٩٥٥ كامت باعناء الأبنعة الثنيخمية وما يسوق للستعبال الشخص لاعضاء السبكين السياسي والتنصيلي وبعض قوق الحيثية من الاجانب وما تستورده السيفارات والموضيفات والمتنصيليات بقصيد الاستعبال الرسمي حبن اله اذا تعرف مساحب حيق الاعقاء في الانسياء التي تم اعضاؤها خيلال خيس سنوات من تاويسخ سسجيه من الدائرة الجمركية الي شكس لا يتخسم بحق الاعقاء / استحق الرميع من الدائرة الجمركية والحوائد / ما لم يكن نظام المعاهلة بلكيل يتنتي بفسير ذلك ٤ عم ما جاء بذات المساحة السابقة مقساما بالتاتون رقم ٢١٦ لتنبئة ١٩٥١ سن في خصوص اعفاء الاجتمة الشخصية والاكات ( بهما فيسه تسيارة والحدة ) الخاص بأعضاء السلكين السياسي والتنسلي المعربين عند عودتهم الي حصر حين الرسسوم الجبركية على السيارة اذا تسم التعرف فيهما قبل مغني سنتين من ناريخ دخولها جبهورية بصر ، ما لم ينتسل مساحبها الى منصب في الخارج في السلك الدبارماسي او التنصلي .

ولا تعتبر واتمة التصرف في البضائع ( انتقسال لمكينها ) في الحسائت المنتدم ذكرها هي الواتعة النشئة للرسوم ، غلا تزال واقعسة الاسستولاد هي الواتعة المنشئة للرسسوم ، وانها استحت الرسسوم الجبركية عنسد التصرف في البضائع سالسابق اعفاؤها للسنتاء الى أن الاعفساء بشروط بعدم التصرف في البضائع المعفاة ، غاذا تم النصرف فيها ، اعتبسر فلك المخلل بشرط الاعفاء ، فيزول الاعفاء من هذه البضائع وتخضسع من جسعيد للرسسوم الجبركيسسة .

ولما كان اعناء المهات والمصدات البحصرية التى تستوردها وزارة الحربية بعتبر اعفاء عبنيا غير مشروط بعصدم النصرف في هسذه المهسات والمعدات ذلك أن المشرع حين يريد اعادة اخضاع المهات السابق اعقاؤها للرسوم عند النصرف نبها ينص على ذلك صراحة على نحو ما تقسدم وقسد أغفل النص على اعادة اخضاع المهات والمعدات التى تستوردها وزارة الحربية للرسوم الجبركية عند النصرف فيها ومن شم غاذبا تخصوج

ون نطساق وعاء الرسوم الجمركية ولا تنضع لها سسواء عند الاسستيراد. أو عند التمرف فيها بمد ذلك لاحد الافراد أو الهيئات من غسير المتبتمسين والاعقساء الحمسركي .

لفلك انتهى رأى الجمعيسة العبوبيسة الى عسدم اسستحقاق الرسوم الجمورية على المهمات والمعدات الحربية التى تسستوردها وزارة الحربيسة والبحرية ، اذا ما تصرفت فيها بالبيع لاستنفاذ الاغسراض التى اسستوردت من لجلها وصيورتها خردة ، ومن ثم تستحق رسوم جمركية على مخلفسات

الطالترات المبيعة الى المتعهسد ( ٠٠٠٠٠) .

( فتوى رتم ٥٢٨ — في ١٩٦١/٩/٨ ) .

# ثامناً \_ الاعفاء المقرر للهيئة القومية للسكك الحديدية

## قاعبدة رقيم ( ٧٩ )

### 

الاعضاء الجبركي القسرر بالمسادة ١١ من القسانون رقسم ١٤٢ لسنة ١٩٨٠ باتشساء الهيئة القومية لمسكك حديد مصر يعتسد الى الرسسوم المقسرة بعناسسبة الاسستياد دون الرسسوم المقسرة مقسابل الخدمات الخاصسسسة ٠

## ملخص الفتوى :

اخضع المشرع في قانون الجهارك كانة البضائع المستوردة المضريبة على الواردات والمضرائب الأخرى المضافة اليها ما لم يسرد نص خفر المعالم ال

والضريبة ببذا المنهوم تشمل كل غريضة ماليسة تجبى دون مسلم بنمثل في خدمة خاصة ، حتى ولو سسبت رسسما ، وهذا ما اشارت اليسه المادة الخامسة من تانون الجمارك رقسم ٢٦ لسسنة ١٩٦٣ للسدلالة على المبلغ التى تسستحق بمناسسبة واقعة الاستيراد ولو كانت اضافية ، تبيتها أطلق عليها في الفترة الأولى من ظك المادة اصسطلاح الضرائب الأخرى لمنة مساها الرسوم في الفترة الثانية ، ومن ثم لا يكون هناك محل للتغرقة في تطبيق تانون الجمارك والتعريفة الجمركية بين تسمية المغريسة الماليسة بالمضرية أو بالرسم عند خضوع الضربية الجبركية أو الإعفاء منها ، وذلك ان العبرة بطبيعة الغريضة المالية المتررة وليس بتسسميتها وبالتالى قان الخضوع الضربية الجبركية أو الإعفاء المالية المتروة وليس بتسسميتها وبالتالى قان الخضوع الضربية الجبركية أو الإعفاء المناساتية النها

وقعا لنصوص القانون أو بمتنفى قرار التعريفة الجمركية سسواء سسببته شريبة أو رسبها جالما أن استحقاقها منوط بواقعة الاسستيراد وتبعسا لذلك عن الرسسوم التى تستحق فى مقابل خدمة خاصسة تفسرج من نطساق هذا المسسسكم .

ولما كان الاعناء المترر للهيئة القومية لسك حديد مصر بمقتضى ولما الفرائيه والرسبوم المتنقى المتروبة المن القاتون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٨٠ قد شيل الفرائيه والرسبوم المجيرية فإن هذا الاعناء يشبيها غيرينة الهارد الصلية وفريبة الدعم وكانة المبرية إلى والربسوم الاخرى الاضافية المغروضة يهتابسبة وإقعة الاستياد ، ولا ويحه المحدون المحمورية رقم ١٠٠٠ لسنة ١٩٨٠ قد المتصرت على اعناء المصدات المستفدة في النقل بالسكك الحديدية من ضريبتي الوارد والدعام دون باتي السموم الأخرى المتررة بهناسبة الاستياد لان الحكم العام الوارد بتلك التعريفة يقتيد بالمحكم الخاص الذي تضينته المسادة ١١ من القاتون رقم ١٥٢ المسقد بمبد النكر يهد إن اعتباء الهيئة بسن الغبرائب والرسسوم المجموعية لا بعدد ليشهل الرسبوم المتررة في متبابل الخبر عاب التي تؤدى المحمدات التي تؤدى المحمدات التي تؤدى المحمدات الاحمدات المحمدات المحمدات

كما يتمين عليها أداء رسوم الشيالة والعوائد المتسررة بمتنفى قسرار وند الخزانة رتم ١٠٠٠ لسبنة ١٩٦٨ باعتبسار انهسا غرضت فى مقبسلل الخديات الخاصة التي تؤدى للمستورد الا أن الهيئسة لا تلتسزم بأداء رسم الايم المقبر بالمقانون رقم ١٣٦ لسسنة ١٩٨٠ ورسم الديم المعسوض عليه بقسرار رئيس يقتقون رقم ١٩٦٦ ورسم البلاية المنصوص عليه بقسرار رئيس المجمعورية رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦٦ ورسم البلاية المنصب بالرسوم الأنها لم تفسرض في مقبل خدية خاسسة وانبا غرضت بهاسسية واقعة الاسستيراد وعلى المستبراد والمستبراد والمستبراد والمستبراد والمستبراد والمستبراد والمستبراد والمستبراد والمستبرات المستبراد والمستبرات المستبرات والمستبرات والمستبرات

= 111 =

اذلك انتهت الجمعية العبوبية لتسمى الفتوى والتشريع الى شسبول الاعفاء المترر للهيئة التهويية للبيك الجيدية بهتنفي حكم المادة ١١ من التانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٠ كلفة الضرائب والرسوم المسررة بمناسسبة والمستيراد دون الرسوم المقررة في متابل الخدمات الخاصة ومنها رسسوم الإحصاء والشيالة والهمهائذ ،

( ملف ۲/۲/۲۲ - جلسة ۱۹۸۲/۲/۳۲ ) ٠

# تاسما ... اعفاء معدات الاذاعة التليفزيونية

### قاعسدة رقسم ( ٨٠)

: المسلما

اعفاء اجهزة التلينزيون وقطع الغيار الخاصة بها وعلى الممسوم كافة المعسدات والادوات اللازمة للاذاعة التليغزيونيسة من الرسسوم والعسوايد الجبركيسسسة •

## ملخص الفتوى :

ان المادة الأولى من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٦٥ نتص على أن « تعنى من الرسوم والعوايد الجبركية ورسم الاستيراد اجهسزة التليغزيون سواء كانت للارسال أو للاستتبال وقطع الغيار الخاصة بها وكافة المعدات اللازمة للاذاعة التلبغزيونية وكذلك الإغلام المستوردة بتمسد اسستخدامها في الاذاعة المستحورة » .

ويبين من هذا النص أن المشرع لم يقتصر على اعفاء اجهزة التلبغزيون وقطع الفيار الخاصة بها من الرسوم والعوايد الجمركية ، بسل نص ايضا على اعفاء كافة المعدات اللازمة للاذاعة التليغزيونية وهذا النص من العموم والشمول بحيث ينطبق على الادوات والآلات والاجهزة التي تتطلبها عملية الاذاعة التليغزيونية كافة ، وقد كشفت المذكرة الإيضاحية لهذا القسانون عن قصد المشرع منه اذ ورد غيها « نظرا لما تؤديه الاذاعة التليغزيونية سن خدمات متنوعة للدولة تتصل اتصالا وثيقا بالاغراض التقساعية والتسربوية والعلمية والفنية غضلا عن السياسة العليا للدولة للدولة في نواحى الاسن

لذلك رؤى اعفاء اجهزة التليغزيون وتطع الفيار الخاصية بهيا وكافة

المدات اللازمة لها بتصد استخدامها في الاذاعة واعناؤها من الرسوم
 والعوايد الجمركية ورسم الاستراد ».

لهذا انتهى راى الجمعية العيوبية الى أن جيسع المواد والأشسياء والمعدات والأجهزة المسار اليها في كتاب مصلحة الجيسارك يسرى عليهسا الاعناء المنصوص عليه في المسادة الأولى من التانون رقم ١٩٢٧ لسسنة ١٩٦٠ متى كانت هذه المواد أو الأشياء أو المعسدات أو الأجهسزة لازمة للاذاعسة التليزيونيسسة .

( فتوى رقم ٢٠١ - في ١٩٦٧/٤/١٢ ) .

### قاعسدة رقسم ( ٨١)

#### : المسلما

انتفساء التهسويب الجمسوكي حالة كون المسستورد المتيسقي اهدى شركات القطاع العام المتبتعة بالاعفسساءات الجبركيسة وعسدم تبسسوت المسسسدوية .

## ملخص الفتوى:

استعرضت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع احكام القانون رقم 187 سنة . 197 باعفاء اجهزة التليغزيون وقطع الغيار الخاصة بهسا والأملام المسستوردة للاذاعة التليغزيونية من الرسوم والعوايد الجمركيسسة ورسم الاستيراد والمعثل بانقانون رقسم 115 لمسسنة . 197 السدى اعنت المسادة الأولى منسه اجهزة التليغزيون التي تسستوردها الدولة والشركات العاملة بأسمها سواء كانت للارسال أو الاستقبال وقطع الغيسار الخاصسة بها وكافة المعدات اللازمة للاذاعة التليغزيونية وكذلك الإنلام المستوردة بتصد استخدامها في الاذاعة المذكورة من كافة الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المغروضة ) يستوى في ذلك أن تكون هذه الإجهزة تامة الصسسنع المورد مكونات لاؤمة لتجميع وتصنيع هذه الإجهزة .

واذا كان القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجركيسة مد منى في المادة ١٣ منه بالغاء الإعماءات النبصبوص عليها في القسانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٦٠ سالف البيان ، وأعهاد تنظيم الاعفاء بقصره عهلي المكونات اللازمة لمتجهيع وتصنيع لجهزة التليفزيون على وجه مفساير لهسا نظمه القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٦٠ ، الله أنه نظرًا لأن القسانون رقسم ٩١ لسنة ١٩٨٣ عمل به من اليسوم المتسالي لتساريخ نشره في ١٩٨٣/٧/٢٩ حسبها قضت بذلك المادة ١٥ منه ، وكانت واقعة استم أد الأجهزة في الحالة المعروضة قد تبت في ظل العبل بالقائون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٦٠ معدلا بالقانون رقم ٢١٤ لسنة . ١٩٦٠ غان هذا القسانون يكون وحده الواجب التطبيق على الحالة المعروضة . واذا كان الثابت من الأوراق أن شركمة النصر ــ وهي احدى شركات القطاع العام المتبتمة بالإعفاءات الجبركية وغيرها من الرسوم على ما تستورده من أجهزة التليفزيون ومكوناتها قد قامت باستيراد عدد ٠٠٠، ٣٧٠ جهاز تليغزيون ملون ماركة توشيبا ، وكان هـــذا (لاستيراد قد تم باسمها ولحسابها مساشرة من المورد الأجنبي ، فإن هدد الأجهزة تكون معفاة من الرسوم الجبركية وغيرها من الضرائب والرسوم المتررة على مثيلتها ، وسواء بيعت هذه الأجهزة بعد اجسراء بعض عمليات التصنيع أو التركيبات أو بيعت كامسلة الصنع فان الاعفساء يظلل قائما اذ لم يشترط المشرع في القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٦٠ معدلا للتبتع بالاعفاء الجمركي ضرورة تيام الشركة المستوردة بتصنيع نسبة معينة من مكونات هذه الأجهزة كما هو الحسال في القسانون رقم ٩١ لسسنة ١٩٨٣ المسار اليب.

ولا يغير مبا تقدم تيام شركة النصر للتليفزيون ببيع عدد ٢١٥٠٠٠ جهاز من تشجليب الا من الإجهزة التي استوردتها ياسمها لاجدى شركات القطبياع الخابس: لابه فضلا عن أنه ليس مخطورا على شركات القطباع العسام المتعقمة بالاعقاءات المنصوص عليها في القانون رقم ١٤٦٧ لسبينة ١٩٦٠، بيع ما تستورده من أجهزة لفرد أو شركات القباع الخابس بباشرة وباية كهية ٤ بيع ما تستورده من أجهزة لفرد أو شركات القباع الخابس بباشرة وباية كهية ٤ نما طالبا كان الثابت أن واقبة بيع أجهزة المتعلق المعربي قد تهت

استقلالا عن واقعة استرادها وفى تاريخ لاحق عليها غاته يتعسين الفصلة بين الواقعتين وعدم الخلط بينهما ، خلصة وأن الاوراق قد خلت من دليل كان على صبورية واقعبة الهيج وأن المستورد الحقيقي لهيذه الاجهسزة هو شركة المربي ، أذ لا يتجي لاثيات الجسورية كون العقسود التي سعبت بيقتضاها هذه الاجوزة السير في دياجتها إلى أن المشتري « شركة المربي » قد لحيط علما بطروف التماقد وشروطه وجواعيد التوريد وأيه قام بحمانيسة وأختبار نماذج من هذه الاجوزة ذلك أته من الطبيوي أن يتبح البسائع المشتري التناكد من الشيء المتبع كما وتوجا وكهاءة ، كما أن دغسج الشركة المستكورة عربونا قدره 10 / من قبعة كل جنفة بقدما مبجرد توقيع كل عقد لا يعنى عربونا قدود الرجني خاصة واتها لم تليم قبله المورد الاجنبي خاصة وأتها لم تليم قبله والها لم تليم قبله والها لم تليم قبله المورد الاجنبي خاصة وأتها لم تليم قبله بأي للبترام أيا كان نوعه ،

ومن حيث ابه عن واتعبنى اجتبال بيع اجهزة التلييذيون المساعة اشركة الشركة العربي للبولطنين على النها بيستوردة من الخارج وباثبان مريفعية ، ومخلفة شركة النصر القواعد المنظمة الاستيراد والنع نشسترط أن يكون الاستيراد من الحصة المنتدية المخصصة لها في موازنة العولة وفي اطار المخطة المعلمة للمولة غلا علاقة لهما بخضوع أو اعفاء تلك الاجهزة مسن الرسسوم الجبركيسة ،

ومن حيث أنه وقد تيين أن المستورد الحقيقي لأجهزة الطبقة ليون فى الحالة المعروضة هى أحدى شركات القطاع العام المتبتحة بالاعقياءات الجمركية وأن المصورية غير ثلبتة فلا تبيتجيّ أنة رسيسوم أو ضرائب عسلى هذه الأجهزة وبالتالى فلا يمكن القول بوجود تهرب من أداء هذه الضيارائيب والرسيسوم و

لذلك انتهت الجمعية العبومية لقسمى الفنسوى والتشريع الى عسدم استحقاق الرسبوم الحجركية وضريبة الاستهلاك على الاجهزة التي استوردتها شركة النصر للتليغزيون في الحلق الجيوضة .

( ملب ۲/۲/۲۷ سے جاستہ ۱۹۸۵/۲/۲۷ ) •

#### تعليــــــق :

حاصل الوقاتع - حسبها ببين من الأووراق - أن شركة النمسسر للتليفزيون - وهي أحدى شركات القطاع العلم - قامت خلال الفترة - ن ١٩٨٢/٥/١١ حتى ١٩٨٣/٢/٥/١ باستيراد حــوالي ١٠٠٠٧٠ جهاز تليفزيون ملون ماركة « نوشيبا ٤ وقد تسلمت شركة العربي وهي شركة قطاع خاص - وحدها من تلك الأجهزة ١٠٠٠ ١٣ جهاز بيع الباتي منها الى الأفراد وشركات القطاع العام ٤ الا أن وزارة المالية رأته أن ما فعلته شركة النصر بمثابة استفلال للاعفاء الجبركي المقرر بالقاتون رقم ١٤٤٧ لسسنة ١٩٦٠ الأمر الذي فوت على الدولة رسوما جبركية تدرها تسمة ملايين وثلاثهائة النائز وثهانون ومائة وأربعة وثباتون جنيها ، فعسرض الموضوع على الدارة المناوي لوزارة المالية فعرضته بدورها على اللجنة الثالثة لقسم الفنوي غائبيا المستوردة بمعرفة شركة النصر للتليفزيون للرسوم الجمركية .

واذ رات وزارة المالية أن هذا الانتاء محل نظراً لذلك طلبت عسرنس الموضوع على الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع للاسباب الآنية :

1 — أن التأتون رقم }} لسنة 1971 قصر الاعفاء من الرسوم الجمركيسة على ما تستورده الدولة والشركات العالملة باسسمها . وهسده الشركات المترة ببيع الأجهزة معفاة من الضريبة للمستعلك مباشرة دون وسسيط الدي يوجد من الضهاتات الفنية ما يحول دون بيع تلك الأجهزة على أنها مستوردة مباشرة وبأثمان مرتفقة خاصة وأن شركة العربي هي المستورد الوحيد تقريبا لذات النوع من الأجهزة من الخارج ، وقد توقفت عن استيراد أجهزة المليفزيون بمعرفتها وباسمها بعد توقيسع المقسد مسع شركة النصر العبارا من ١٩٨٠/٥/١٠ .

٢ ... ان ما تم بمصنع شركة النصر لهذه الأجهزة لا يعتبر تصنيعا أو تجميعا وانما هو عبارة عن عملية تركيب الآلات الأمر الذي يتنافى مع الحكمة مسن تقرير الاعناء الجمركي ، وهو نشر واستخدام تلك الأجهزة وقيام الشركات بتصنيعها وتشغيل الأيدى العساملة .

٣ ــ ان العقود الثلاثة المحسررة بين شركة النصر للتليفسزيون وشركسة المعربي بتاريخ ١٩٨٢/٣/١٥ و ١٩٨٣/٢/٦ ما هي الا عقود صورية ، تخفي استيراد علك الأجهزة لحسام، شركة العربي ، وبالنسالي النهرب من اداء الضريبة الجبركية وضريبة الاستهلاك ، التي كانت تتحسل بها شركة العربي غيما لو قامت باستيراد علك الاجهزة ، يؤكد ذلك أنه ورد في دياجة العقدين الأؤرخين ١٩٨٢/٣/١٥ و ١٩٨٢/٧/١ العبارة الاتيسة :

« ونظرا لأن الطرف الثاتى « شركة العربى » قد أحيط علما بظرونه التعاقد وشروطه ومواعيد التوريد ، وأنه قام بمصاينة واختيار نصاذح لمختارة من تلك الأجهزة بنوعيها وقرر كماعتها الماليسة .... وقسد تمهسد الطرف الثانى بتمويل الصغة جزئيا » ، وفي العقد الثالث المؤرخ ١٩٨٣/٢/٢ تداركت الشركة هذه المبارة وازالتها من هذا العقيسة .

3 — واخيرا نقد خالفت شركة النصر للتليفزيون القواعد المنظمة للاستيراد والنقد والتي تشترط أن يكون الاستيراد بالنسبة الى شركات القطاع العسام من الحصة النقدية المخصصة لها في موازنة الدولة وفي أطار الخطة العسامة للدولة ، أذ بلغ ما استوردته الشركة خسلال خيسة أشهر وهي مدة الاتفاق مع شركة العربي ٥٠٠٠ و٣٧ جهاز تليفزيون ملون وهو ما يفوق بكثير أجهالي المستورد بمعرفة الشركة في السنوات السابئة .

ولهذه الاسباب طلبت وزارة المالية عرض الموضوع على الجمعية المعمومية للاغادة بالراى في مدى استحقاق الرسوم الجبركية وضريبة الاستهلاك على الاجهزة المشار اليها وفي مدى اعتبار هذا النصرف تهربا من آداء الضرائب الجهركية وغيرها من الضرائب والرسوم.

## عائدا ــ الجهات المنفذة اشروعات التعمير

#### فأخستنة رقشتم ﴿ ٨٧ ﴾

#### : 12---48

الاعفاء الجمركي القرر بالساقة الخانسسة من القسانون رقسم ٢٢ قسسنة ١٩٧٤ بشان بعض الاحكام الخامسة بالتمييز على نلطتي بتسويل السنوردتها الهيئة المعترية العاقة المبترول المستخطانها في اعالة تمهنيز وتشغيل معابل تكرير الابترول بالسنويس وفي تممير تجهيزات مواني منطقسة التقاة واحدادها بالمواد البترولية .

## ملخص الغنوي :

اعنى المسرع الجهات المنسخة على ما تستورده من مسراد وآلات المسركية وغيرها من الرسوم الستحتة على ما تستورده من مسراد وآلات ووسائل نقن تكون لازمة لطك المشروعات ، وخسول وزير الاسكان والتمير تحديد المشروعات التي تستقيد من احكام هذا الاعماء ، واذ اسسدر وزيسر المتمير تراره رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٧٧ تفيذا لهذا الحكم منضهنا اعفاء شاملا لكل ما يلزم مشروع أعلاة تشقيل مفامل تكرير البترول بتساق قالك وسائل النقل سواء استقدمت بطريق مباشر أو غير مباشر فان المقاطنين ق الخسالة المائلة وقد استوردتهما المهنية المصرية المائة للبترول الاستخداجرا في أخسادة تشفيل معامل تكرير البترول بالمسويس لا يستحق عليهما رسوما جمركيسة باعتبارها من وسائل النقل اللازمة لاعادة تشفيل تلك المعامل .

ولا يجوز الاستناد الى نص المادة الاولى من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٨ المسار اليه لقصر الاعفاء على القعمسير الاسكاني في المناطق والمسدن

#### - f.v -

التى حددتها المادة الأولني من هذا التانون ذلك أن الشوع تسد مد نطاق الاعتساء بنصدوس صريحة الى مشروعات لا يشسسملها مدلول التعسسير

الاســــــكاتى ه

لذلك انتهت الجمعية الفهومية لتسمى الفتسوى والتشريع الى اعفساء الناتلتين في الحالة المسائلة من الرسوم الجبركية وغيرها من الرسوم .

· ( 1941/17/7 = de = 1.0/1/98 Edb.)

# حادى عشر ــ اعفاء المواد اللازية البناء

#### قاعسدة رقسم ( ۸۳ )

#### السبيدا :

ان الاعفاء المتصوص عليه بالقرار الجمهورى رقم ١٩٧٧/٤٧ على الواد.
اللازمة ذلبناء والمدرجة بالجدول الرفق به يسرى متى توافرت في هذه المسواد الاوصاف المتصوص عليها بغض النظر عن قابليتها الاستخدام في اغسراض البناء -- اساس ذلك -- أن القرار الجمهورى جمل من تلك الاوصاف عسلة لحكم الاعفاء ، والحكم يدور وجسودا وعدما مع علته وليس مسع الحسكمة المتضساه منسسه ،

## ملخص الفتوى :

ان تانون الجبارك رتم ٦٦ اسسنة ١٩٦٣ يقضى في مادته الخامسسة باخضاع البضائع التي تدخيل أراضى الجمهسورية لفسرائب الواردات القررة في التعريفة الجبركية علاوة على الفرائب الأفسرى المقارة وذلك الاحراء المتنفى من علك البضائع بنص خاص ، كما نص صراحية في تلك المادة على استحقاق الفرائب والرسوم لدى ورود البفساعة ، وفيل في في مادته السادسة رئيس الجمهورية تحديد التعريفة الجمسركية وتعديلها ، وعندما أعنى في المادتين ١٠٨ ، ١٠٨ ما يرد للاسستعمال الشسخصى لاعضاء السيكين الدبلوماسي والقنطي وما تستورده السيفارات والقنصليات اللاستعمال الرسمى تضى في المادة ١٠٩ بعسم جواز التصرف خيلال خيس سنوات غيما يتر اعفاؤه الى شسخص لا يتمتع بالاعفاء تبيل اخطار مصلحة الجهارك وسيداد الفرائب الجميرية وغسيرها من الفرائب والرسسوم المستحقة وخول هذا القانون رئيس الجميورية في البند ١٣ من المادة ١١٠ المستحار قرارات بالاعفاء من الفريبة الجميرية تنفياول اشياءا بنواتها المستحدة وخول هذا القانون رئيس الجميورية في البند ١٣ من المادة ١١٠

واعتبر القاتون في المادة ١٢١ في حكم النهسريب ارتكاب أي غصل بتمسد التخلص من الضرائب الجبركية المستحقة ، وبناء على ذلك يسكون المشسرع قد جعل ورود البضاعة المستوردة هو الواقعة المنشئة لاسستحقاق الضريبة المجركية ، ولم يخول الجهارك حق تتبع البضائع التي يتسم الانزاج عنهسا بعد اعفائها بسبب استعمالها في غسرض محدد الا بنص خساص بمنحهسا هذا الحق ، كما أنه عنسنها اعتبسر ارتكاب أي غمسل يسؤدي الى التخلص من الضرائب الجبركية في حكم جريبة التهسريب اشسترط تسوائر التمسد الجنسائي عنسة الانراج عن الاشياء المستوردة .

ولا كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٧ ينص في مادته الأولى على أن ( تعسفي من الضرائب الجبركيسة وغسيرها مسن الضرائب والرسوم المتررة على الواردات مواد البناء المينسة بالجسدول الرفق لهسذا القرار) فائه يكون قد تضين قرينة قاطعة من مقتضاها اعتبار المواد التي تتوافر غيها الأوصاف المنصوص عليها بالجحدول المحرفق به من محواد البناء المعناة من الضريبة الجمركيسة وجعل من تلك الأوصاف علة لحسكم الاعقاء ومن الاستعمال في البناء حكمة له وعليه مان المبواد التي تتبوامر فيها علة الحكم وهي الوصف الوارد بالحدول تتبتع بالاعفاء ولو كاتت قابلة للاستعمال في غير اغراض البناء التي تمشل في هــذا النص الحكمــة بن الإعفاء أي المنفعة المرحوة منه وهي أمر لا بحوز أناطة تطبيق الحبكم على تحققه لخفائها وعدم انضباطها فالحكم بدور مع علتمه وجودا وعمدها وليس من الحكمة المتفاة منه ، وإذ لم بخول القرار رقم ٧٤ لسبنة ١٩٧٧ مصلحة الجمسارك حق تتبع ما يستورد من المواد المنصوص عليهسا بالجدول ألمرفق به فاته لا يكون هنساك محل للبحث في مدى قاطبتها للاستخدام في غير أغراض البناء ، وكذلك مانه لا يجوز الحجاج في هـــذا الصدد بما قضت به المادة ١٢١ من قاتون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ من اعتبار أي غصل يرتكب بتصد النظمي من الضرائب الحيركية في حكم التهريب للقسول بوجوب استخدام المواد المستوردة في أغراض البناء ذلك أن أعهال حكم مثلك المادة منوط بتوافر قصد التهرب من الضريبة عنه الانسواج عنها وهسو أمر لا يجوز أستنباطه من سلوك المستوره بعد أنتهاء والعسة الاسستوراد بخروج المؤاد المستوردة من الدائزة الجمركية طالمنا أن التسرار لم يخسول مصطحة الخيسارك هشق تنمونسا .

لذلك انتهت الجنمية العهومية لتسمى الفتوى والتتعزيم الن تابيد ولى اللجنة الثالثة لتسم الفتوى بسريان الاعضاء المتضوص عليه بتسرال رئيس الجمهورية رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٧ على المواد الدرجة بالجندول المسنيف به متى توافرت فيها الأوساف المنصوص عليها في هذا الجدول بفض النظر عن تابليتها للاستخدام في غير اغسراهي البنساء .

(ملك ٢١/٢/١٤) - جلسة ٥/٥/١٨٤) .

## تأتى عشر ــ أعفاء الجمعيات التماونية الإنتاجية

### قاعسدة رقسم ( ٨٤ )

#### 

اعفاء الجمعيات التعاونية الانتاجية من الضرائب والرمسوي الجبركية المستحقة على ما تسستورده من معدات الآرمة الشساطهاء

## ملخص الغنوي :

قصد المشرع من نص المادة .) من قانون التماون الانتاجي المسلعو بالقانون رقم . ١٨ لسنة ١٩٧٥ الى اعفاء الجمعيات التماونية الانتلوسية من أداء الضرائب والربسوم الجركية المتسرة على الخسابات والالات والمعدات وقطع الفيار التي تستوردها بشرط أن تسكون لازمة أمارسسية نشسساطها .

ولما كان التعداد الوارد في نص المارة . } انف الذكر لنها هبو علم مسيل المثال لا المصر لذلك على مديان الاعناء بالنيسية لها تسستورد، المجمعيات الانتاجية رجن بأن يكون من حسن ما عدده النص مع تجتتو مقاط المجمعية .

( ملف ۲۲/۲/۲۲ - جلسة ۲۲۱/۲/۳۲ ) . . ر

## ثالث عشر ــ الاعفاء المقرر الاغراض السياهية.

## قاعسدة رقسم ( ٨٥ )

#### : المسلما

مدى جسوار اسستمرار الاعضاء الجمسركى الكافترين المنتقسين «حروبا» والفرج عنهما بلسم من من من حسالة القنسازل عنهما الي شخص آخروفقا لاحسكام القانون رقم السنة ١٩٧٢ في شسان المنشسسات المستحقدة والسساحية م

### **طلخص الفتوى:**

تقص المادة السادسة من القدانون رتم 1 لسسنة ١٩٧٣ في شدان المتشات الفندقية والسياحية على أن « يعنى ما يسسنورد مدن الفندادق المقية والبواخر السياحية من الفرائب والرسوم الجمركة ، كما تعنى من حقه الفرائب والرسسوم المسئلزمات التي تستوردها لبناء أو تجهيز أو تجبيد المنشآت الفندتية أو السياحية ، ويصدر بالاعنساء تسرار من وزيسر الشخدانة بنساء على انتراح وزير السياحة ولا يجدوز التصرف في الاشياء الكستوردة طبقا للفترة السابقة الا بمرافقة وزير السياحة .

ومن حبث أن مغاد ذلك أن الشرع أعنى من الضرائب والرسوم عجمركية الفنادق العائمة والبواخر المسياحية ، والسيتزمات الخامسة بيتاء أو تجديد المنشآت السياحية ، وجمل الاعفاء مقررا لهسنده بيتاء بعينها ، وليس مقررا المسخص بذاته ، فهو غير مرتبط بمستوردها أو ملكها الأصلى ، وأنها هو اعفاء عينى ، يلتمسق بطبيعسة الاشسياء المستوردة كينشآت سياحية أو مستلزلاتها وتتهسع به طالسا ظلت محتفظة حيدًا الموصف ، محتفظة ذات المرض الخصيصة من أجله ، يستوى في

نذلك أن نظل بملوكة لصاحبها الأصلى ، أو تنتقل ملكيتها بموافقة ووارقة السياحة إلى شخص آخسر مادام أن المتصرف إليه يسستخديها في الغسرضور المخصصصة له ، لأن الاعضاء الضريبي المنسوء عنسه ينصب على المنشأة السياحية ولا يتغير هذا الوصف بتغيير الملك ، ولما كان البادى من الاوراقي أن المنساتين المشار اليها تم اعفاؤهما من الضرائب والرسسوم الجبركيسة باعتبارهها من المنساتين والرسسوم البهركيسة نسلف الذكر ، وتقدم الملك بطلب الموافقة على النصرف فيهسا بالبيسع الحي شخص آخر ، مع استخدامهما في ذات النشاط السسياحي ووافقت وزارة السياحة على ذلك ، ومن ثم فان الاعفاء يظل ساريا بالنسبة لهما ، طالسال أن المتصرف اليه يستخدمهما في الإغراض السياحية .

لذلك انتهى راى الجمعية العمومية لتسسمى الفنسوى والتشريع الى استهرار اعفاء المنشاتين المشار اليهما ، من الضرائب والرسوم الجمركيسة المستحقة طالما استمر تفصيصهما للاغراض السياحية المتررة .

· ( ملف ۲۰۹/۲/۳۷ - جلسة ١٩٨٢/٦/١٥ ) .

# الفسنوع الفسنات عُسنتم المُفسرع الرسّسوم الجنزيينة

# اولا — عسدم استحقاق كرسوم الجبركية على سسَفن أعالي البحسار الإفنيسسية

## تَقَاعَلُونَ وَلَيْكُمُ (١٨١)

## فيسسعا :

والقسمة عن وستقوم البرنايدة على سنتان اطلى البعسار الإجابيلة. ولو يقيت رانسنية في الإنساء الكران سنة .

## يقضس الغنوى:

محث قسم الراى مجتمعا موضوع استحقاق الرسسوم الجمركبة على مسفن اعلى البحسار الاجنبية اذا ظلت راسسية في ميناء مصرى اكثر مسن مقة مجلسسته المنعقدة في ٢٠ من مابو سسنة ١٩٤١ وتبين أن التذبيل الوارد على المبند ٨٠٦ من تعريفة رسوم الوارد ينص على ما يكتى :

تعفى من الرسوم الجمركية والعوائد الجمركية سفن اعالى البحاد »
 السفن التى تقوم بأسفار بين موانى مصرية وموانى اجنبية بصرف النظر
 عن حمولتها أو أى اعتبار آخر .

والسفن الحاملة لشهادة من مصلحة الموانى والمناثر دالة على انهسا عن صفن اعالى البحار تظل معتبرة كذلك مادام لم يحصسل تغيير في طريقسة المستخدامها ماذا بتيت راسية في ميناء مصرى بدون عمل غانها تظلل معتبرة عن سسفن اعالى البحار ما لم يهض على رسوها أكثر من سنة ماذا انتضحه حدة المسدة استحتت عليها الرسوم الجبركية . والرسوم الجمركية (سواء كانت رسوم وارد او رسسوم صادر ) هي ضرائب غير معاشرة تستحق على ما يستورد الى مجبر او ما يصسدر منها من سلع والسسفن الاجنبية التى تسير بين الوانى المحرية والمسوانى الاجنبية التى تسير بين الوانى المحرية والمسوانى الاجنبية الى مصر اى سفن أعالى البحسار الاجنبية لا يمكن اعتبارها سلعا مستوردة الى مصر ومن شم تكون الفترة الأولى من التغييل السابق ذكره لم تأت بجسعيد بالنسسبة الى سفن اعالى البحار الاجنبية وانها الجديد غيها هو اعفاء سفن اعالى البحسار سفن اعالى البحسار المستوردة بين الرسوم باعتبارها سيباعا عستوردة الى مسسسر و

ويؤكد ذلك أن السيب في تقرير الاحكام إلتي بضمنها هذا التنبيل يرجع الى أن المحاكم الختاطة سبق أن حكمت بعدم استحقاق الرسوم الجمريكية على سفينة من سفن أعالى البحار الملوكة لاجنبي مقيم في مصر لإنها معتبيرة سفينة اجنبية فرقى على أثر صدور الحكم وجوب التسوية في المساملة مين المسفية والسفن الاجنبية جتى لا يتبناز الاخيجة في أبر المهام إليها النبي المسابق الإشارة إليه يقررا سبقى عبوم يقترته الإولى برجم إستجهاق الرسوم الجوديكية على سينن أعالى البحار الإجنبية ومنتبئا الحكم حييديد وهو أعفاء سفن أعلى البحار المجرية من يتك الرسوم ومتيدة المهند الاعتباء الجبديد به في فقرته المائية بيهين والجبديد به في فقرته المائية بيهين والجبديد به في فقرته المائية بيهين

الأول - الا يحصل اى تغيير في طريقة استخدام السفيفة المحرية . الثاني — الا يعضي على بقائها راسية في ميناء مصرى انكر من سنة .

وبديهى أن هذا التقييد أنها ينصب على الاعتاء والاعتاء هنا خباس والسين للمرية دون السفن الاجنبية التي لا تسستحق عليها الرسيسوم المحمركية أصلا كما سبق البيان وقد أراد الشارع أن ينصسح عن قصيده ماشار الى السفن الحالمة لشهادة من معلجة المواني والمناثر دالة على اتها من سفن أعالى البحار وهو يقحد بالطبع مصيلحة المواني والمنسائر المحرية أذ قد لا تكون هناك مصلحة بهذا الاسم في البيلد الإجنبي السفي بتنجيسه السفينة أو أن توجد ولكلها لا تكون مختصة باصدار بثك الشهادة .

لذلك انتهى رأى القسم إلى أن سفن أعالى البحان الأجنبية لا تسنستجى عليها رسوم جمركية ولويتيت راسية في ميناء مسرى المكثر من سبنة . ( يُنوى رقم ٢٥٨ - في ١٩٥٤/٥/٢ ) .

## ثانيا ـ سفن صيد الأسفنج لا تتبتع بالاعفاء الجمركي

#### قاعسدة رقسم ( ۸۷ )

#### : المسلمة

سفن صيد الاسفنج ـــ لا تمتبر من سفن اعالى البحـــار فى مفهــوم احكام القانون الجبركى ـــ اساس خلك واثره ـــ عدم تمتمها بالاعفـــاء مـــن بمض الرسوم القررة فى المادة ٩ من اللاحة الجبركية •

## ملخص الفتوى:

بالرجوع الى قاتون مصطحة الجمارك ، يبسين أن التسسيم الأول هن النصل التاسيم \_ وهو الخاص بالاعفاء من الرسيوم الجبركيسة ﴿ المسموحات ) ينص في المسادة ١٦٦ منه عسلي ما يأتي « مؤونة السسسةن والطائرات تعيني من رسوم الوارد والمسادر والرسم القيسمي ورسسم الاستهلاك وعوائد الرصيف والرسوم البلدية ، المؤن ومواد الوقود والمهمات اللازجة لسخن أعالى النجار . . . وكنذلك ما يطرم لاستعمال ركابهما وتلاحبها » . كما ينص في المسادة ١٦٨ منه على ما يأتي : « سيفن أعالي البحار وسفن الصيد - تعنى من الرسوم الجبركية والعوائد الاضافية سفن أعلى البحار 6 أي السفن التي تقوم بأسسفار بين مسواني مصرية ومواني أجنبية ، بصرف النظر عن حبولتها أو أي اعتبار آخر ، والسيفن الحاملة تشهادة بن مصلحة المواني والمناثر دالة على أنها بن سفن أعالى المحار، تبتى معتبرة كذلك مادام لا يحصل اى تغيير في طريقة السنخدامها ، وتعنى بن رسوم الوارد وبن العوائد الاضافية سفن المسيد التي تعمل خارج المنطقة البحرية المصرية وتتخذ لها قاعدة في احدى المواتي المصرية ، وتسكون حاملة رخصة من الدرجة الأولى أو الثانية من مصلحة خفس السواحل ومصايد الاسماك وتعفى سفن صيد الاسفنج الملوكة للاجانب التي تعمسل في النطقة البحرية المرية من رسوم الجمرك مدة سنة تبتدىء من تاريخ وصولها للمياه المصرية ، وبعد انقضاء هذه المهلة تحصل عليها الرسسوم ، ما لم تقم بسغره الى احدى الموانى الاجنبية نفى هـذه الحالة الأخرة تعطى المها مهلة سنة جديدة تبتدىء من تاريخ عودتها . . . » .

والملاحظ أن نص المسادة ١٦٦ من تانون مصلحة الجمسارك المسار البعد انها يتعلق بالاعفاء الخاص بالمؤن ومواد الوقود والمهسات اللازمة لسفن أعالى البحار وكذلك ما يلزم الاستعمال ركابها وبالاحيثا ، وهو ذات الاعفاء الذي تضيئه نص المسادة ٩ من اللائحة الجبركية مد معدلا — وهذا الاعتساء مقصور على سفن أعالى البحار ، دون غيرها من أنواع السفن الأخرى . أما نص المسادة ١٦٨ غانه ينعلق باعفساء السسفن ذاتها .

وقد عرف هذا النص الأخير سفن أعالى البحار بأنها السفن التى تقوم باسسفار بين موانى مصرية وموانى أجنبية ، بصرف النظر عن حموانهسا أو أي اعتبار آخر ، وقد اعتبر من سسفن أعالى البحار السسفن الحسابلة المصاحبة الموانى والمنائد دالة على أنها من سسفن أعالى البحار ، بعمني أنه يتكنى لاعتبار السفينة من سفن أعالى البحار سفي حكم هسسفا النص سان تكون حابلة اللشهادة المشسار اليها ، فان لم تسكن حابلة لتلك على البحر أذا كنت تقسوم بأسفار بين موانى مصرية وموانى أجنبيسسة .

على أنه من أهم ما يلاحظ على نص المادة ١٦٨ من تأتسون مصاحة الجهارك سلف الذكر ، هو أنه غرق بين سسفن أعالى البحار سبتمريفها السابق — وبين سفن الصيد بصفة عامة وسسفن صحيد الاسفنج بصسفة خاصة ، ومعنى ذلك أن مسفن الصحيد — ومنها سسفن صحيد الاسفنج — لا تعتبر من سسفن أعالى البحار في منهوم أحكام القائون الجمركي ، والا لما ورد النعى على أعفائها — وخصها بالذكر صد استحقالا عن سسفن أعالى البحار . ولمل همذه التغرقة التي لتى بهما نص المسادة ١٦٨ ، وهي أوضع دليل أكيد على عدم أعتبار سفن الصيد بمسفة علمة وسسفن صيد

السيفنج بميسفة بذاعيسة ون سمين اعتالى البدارة في قطبوق <u>لحكام شانون.</u> الجمسسسارك -

ويخلص مها تقسدم أن سغن صيد الاسفنج لا تعتبر من سسفن اعالمي البحار في نطبيق أجكام المادة ٩ من اللائحة الجمركية ، وبالتالي غاتها لا تتمتع بالاعفاء بين الرسوم الجمركية المقررة بمقتضى هذه المادة .

( مُتوى رقم ٧٠٦ – في ١/٨/٥/١١ ) .

## بقاعسدة رقسم ( ٨٨٨ )

#### : 12-41

منين أعلى البحار - لا تعتبر ونها سسفن صيد الاسفنج اليونانية في مفهم لحكام اللائعة الهمركية... عيم تعتبها بالإعفاء القررفي لللاق المنهبا ومبلد المقتبة القررفي لللاق المنهبات المنتبئة القررفية المنافعة القادة فيلها بعسيد. الاستفج في الباد الاقليمية المجهورية المربية المتحدة - لا يغير من هذا القطر نص الملدة ه من القادن رقم ٢٦ أسفة ١٩٦٣ باصدار قادن الجمسارك او الاتفاق بين الحكومة البونانيسة ووزارة الحربيسة عسلى الاعفساء مسن الرسوم الجبركية باتواعها المختلفة ، او بما جرى عليه للممل في مصطحة البحارك من اعفاء جبيم البواخر من هسذه الرسسوم .

## ملخص الفتوى:

إن سنن صيد الاستبنج اليونائية ... لا تعتبر من سسنن اعالى البحار ، في منهوم احكام اللائحة الجمركية ، وبالتإلى غاتها لا يتمتع بالاعنساء المسرر في المادة ؟ من هذه اللائحة ، بالنسبة الى المؤن وسواد الوقود والمهسات التى استهكتها أتناء تيامها بصسيد الاستنج في المياه الاطمية للجمهسورية المربسة المتحسدة .

ومن حيث أنه لا يجوز الاحتجاج بما جِرى عليه المسلم في مصبطحة

الجنارك من اعفاء جعيع النواضر الفي ترسوبق المولني اليطنية من الرسبوم.
عن المؤن ومواد الولاود التي تستغفيها وان نعذه السورة هي بداتها حالة سستان صيد الاستفتع اليونائية ، باعتباراها من سسفن الصيد اليونائية تعسد من سفن اعالى البحار ، فالاسفاء المسلر اليه فيس مبناه ما جرى عليه الممل. في مسلحة أفجارك وانسنا مبناه على المنافق المن اللائمسة الجبركيسة ، فالسفن الذي تهر بالمواني الضرفة والفي عنهى من الرسوم المشار اليها ، هي بالضرورة من مسنفن أمالي البحسار وهدذا ليس حسال سفن الصيد . اليونانيسة ،

ولا يسوغ الاستفاد الى نص المستادة الخابسية من القيانون رقم ٦٦٠ "لسمة ١٩٦٣ بامندار تالون الجهارك التي تنص غلى أن « تخضيم البضيت الع التي تدخل أراضي الجمهورية الضرائب الإبرادات التسارة في التعاضية "الجمزكية . . . . » المتول بأن المؤن والمؤاد والمهمات التي استهلكتها سستهن الصيد الريانية ، لم تفغل أراضي الجمهورية ، وأنها اسستهلكت في عسر ض البحر ، ولذلك لا تخفسه للرسسوم الجبركية ... ذلك بأن المؤن والمبواد والمهات الذكورة قد استهاكتها في سننوات سيابتة على صبحور القانون رتم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ الشار اليه ، ومن ثم قان نص السادة الخامسية مين هذا القانون لا تنطبق في شاتها كها وأن المسلم أن أقليم الجمهورية يشسمل أرضها اليابسة ، ومباهها الاتليمية واقليمها الجوي كذلك . واذا كان المشرع قد أسستعمل في المادة الخامسة من القسانون رقم ٦٦ لسبقة ١٩٦٣ عبارة « أراضي الجمهورية » عقاته لا يقصد التفرقة بين الأرض اليابسة والمباه الاقليمية ، وقد أكد القاتون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ذاته هــذا المعنى ، أذ نص في المادة الأولى منه على أنه « يقصد بالاقليم الجمسركي الأراضي والمياه الاتليمية الخاضعة لسيادة السدولة .. » . ومن ثم ما دامت المسؤن ومواد الوقود والمهمات - موضوع النرزاع - قد استماكت في المستماه الاقليمية للجمهورية ٤ ماتها تخضع للرسوم الجمركية المقررة .

ولا وجه للنمسك بما تضمنه الانفاق المبرم بين شركة الجيسزة للقطسن والتجارة وبين الحكومة اليونةية سـ بخصوص سسئن المسيد المنكورة سـ من أن المؤن والوقود والمهمات اللازمة لمسلمن صسيد الاسسفنج التسادمة. من اليونان معناة من الرسوم الجبركية بأثواعها المختلفة ، والتول بأن موافقة وزارة الحربية على هسذا الاتفساق تفيد أن جميع الجهات الرسمية المفيسة مبالامر \_ ومن بينها مصلحة الجبارك \_ قد وافقت عليه دون قيد او شرط منك أنه لا أثر لمسا تضمعه الاتفساق المشار اليه على القسار الشركة المذكورة باداء الرسوم الجبركية وفقا لحكم من احكام اللائحة الجبركية ، ولا السر لموافقة مصلحة الجبارك \_ بفرض وقوع هذه الموافقة اذ الاعناء من الرسوم ليس سلطة تقديرية تبلكها المسلحة وانها هو مقرر بحكم القانون في الاحوال الذي تقسوائر فيهسا شروطهه .

لهذا انتهى راى الجمعية المهومية الى أن سفن صيد الاسفنج اليونانية المشار اليها ، لا تعتبر من سفن اعالى البحار ، في مفهوم احسكام اللائحة الجمركية ، وبالتالى فاتها لا تتبتع بالاعقاء من الرسوم الجمركية المسسورة في المادة ٩ من هذه اللائحة ، بالنسبة الى المؤن ومواد الوتسود والمهسات التى استهلكتها ، اثناء تيامها بصسيد الاسفنج في المياه الاتليمية للجمهسورية (العربية المتحدة م.

(ملف ۱۲۲/۲/۲۷ - جلسة ۱۲۲/۲/۲۷) .

# القصــــل المـــــادس رســــــم الديفــــــــة

الفسيسرع الأول أنواع رسم النمغة وشروط فرضه

### قاعسدة رقسم ( ۸۹ )

### : 12-41

فرض المشرع رسم دمغة على بعض الأوراق وقسيه الى أربعة أنسواخ رسم على أنساع الورق ورسم عينى ورسم تدريجى ورسم نسوعى ب الرسم يغرض على حسابل الورقية أو المستغيد منها أو ملكها ب أثر نلك ب أن المكوبة بمعناها الواسع غير معفاه بن أداء الرسم المنكور ب أساس نلك بأن رسم الدمغة بعد فريضة عينية تستحق عن جبيع الوقائع المشسئة لها بتطبيق ب الإسهم التى تبلكها الشركات الملوكة الدولة لا تعسفى من رسسم الدمغة النسبى المسنوى المورض عليها وفقا لاحكام قانون رسسم الدمغية رسسم الدمغية النسبة المهادة المسنة المهادة المسنة المهادة المهادة المسنة المهادية المهادة المسنة المهادة المهادة المسنة المهادة المه

## ملخص الفتوى :

ان المشرع فرض رسم دمضة على بعض أوراق للصددة بالجسدارل المنقة بالقانون رقم ٢٤٢ لسنة 1901 وقسمه الى أربعة أنواع أولها رسم على انساع الورق يتوقف مقداره على أبعاد الورقة ورسسم نسبى يحسسا بنسبة من قيمة الورقة ورسم تعريجي يتماعد بحسب قيمة البسالغ المنصرفة ورسم نوعي بتحدد بحسب نوع الورقة ، ولم ينظر المشرع في عرض هسسذا الرسم الى شخص حامل الورقة أو المستفيد منها أو مالكها كهما أم يصف

الحكومة بمعناها الواسع الذي يشسمل الهيئات والمؤسسات وحتى وحدات الحكم اللحلي منها وانها اقتبهم بالسبة لها على نقال عبء الرسام الي المتعامل معها أن وجنت معاملة بصحد الورقة الخاضعة للرسم ومن شم تتحمل الحكومة الرسم في جميع الحالات التي تخضع فيها الأوراق المليكة لها لهذا الرسم ولا تكون محلا أو سببا للتعامل مصع الغدير وليس انل على ذلك من أن المشرع عني بالنص على أهناء الأوراق المتعلقة بحركة التود المديكة للحكومة من الرسم اذ لولا هذا الاعماء الوارد بنص صريسح لخضعت تلك الاوراق لرسم الدمغة ، وترنيبا على ذلك قان رسم الدمغمة بعد ضربية عينية تستحق عن جبيع الوقائع المنشئة لها وفقسا لنص القسادين ولما كان المشرع لم يعف الأسهم الملوكة للحكومة من رسم الدمغة النسبي السنوى المغروض على أسهم الشركات وكان المشرع قسد الزم الشسركات بأداء هذا الرسم مخويا سواء تداولت الاسمهم بالبورصة أو كانت غير بتيدة بها وحيل حسامل السمهم بعباء الرسيم فاته يتعسين على شركات التطاع العام أن تؤدي رسم الدمغة النسبي عن قيمة الاستهم المليكة اللحكومة ، ومن ثم قان القاد الإسمالة العائمة وظهور النصكومة بمساشرة كنالك لانسهم شركاته التطاع الهملم وفقا لأجكام القانون رقع (١١ اسسنة ١٩٧٥ ليس بن شيانه لن يؤدي الي اعتساء أسيسهم بلك الشركات المسلوكة التولة مِن ربيب الجمعة النسبي السنوى المعروض عليها .

ولا وجه المتول بأن النص على اعناء اوراق المنطقة بحركة التصود المداوكة المحتودة التصود المداوكة المحتوبة بقال حسن رسسم المنطقة المنسبة المنسبة المحتوبة بقال أن الاعقاء ينصرف في هذا الصدد بهيب مريح النبي الي الاوراق المتملة بالحركة الداخلية للنقاود نبيا بين أغرع الحكومة وبمساحها وبالتالى يخرج من نطاقه الأوراق المالية التي تبشيل نصيب المبيساهم في رأس مال الشركة أو مك المترض بسندات .

لذلك انتهت الجمعية العيومية لقسمي الهتوي والتشريع إلى خضـــوع تجسم الشركات اليساهمة لرسم البيغة النسبي وفقا الأحكام قاتون ربــــم البيغة رقم ٢٢٤ لبسنة (١٦٥ أيا كان مالكها .

( ملف ۱۲۸۱/۱/۲۷ - جلسة ۱۱/۵/۲۸۲۱ ) .

## الفسسرع التسسانى

## تعدد الموقعين على طاب مقدم الى جهة حكومية· لا يبسرر تعسدد رسسم الدهضة

## قاعسدة رغسم ( ٩٠ ).

#### المسجدا :

المادة الخامسة من القسانون وقم 377 أسنة 1901 ب نصبها عسان آن شعول الأورقة الواحدة-احكاما متعددة يوجب تحصييل الرسيم المفروض على كل من هذه الاحكام ب تقديم طلب واحد الى جهة حكومية موقعا من اكثر من شخص لا يوجب تعدد الرسم مادام موضوع الطلب واحدا .

## ملخص الفتوى:

ان المادة الخابسة من التانون رقم ٢٢٤ لسنة 1901 بتقسرير رسسم 
حيفة تنص على أنه « أذا شيئت الورقية الواحدة انتكاما متمسدة ،

فيحصل على كل حكم منها رسم الديفة الفسروض عليسه » . ويتنفى
هذا النص أنه يستحق رسم ديفة يستقل عن كل حكم من أحكام الانتساق
الواحد مادام هذا الحكم لو حرر على ورقة بمستقلة تمستحق عليه الديفسة
الفاصة به ، ومن ثم يتمين أن تفصل أحسكام العقد والشستراطاته وبحث
مدى استقلال كل حكم عن باقى الأحكام فاذا كان له ذائيسة خامسة خضع

وغنى عن البيان أنه يشترط بطبعة العال لكن تتعدد الديخة بتعدد الإحكام يكون كل حكم خاضع للضربة غاذا كان بعنى الاحكام منصوصا على خقبوعه في قانون رسم الديغة رقم ٢٧٤ لسنة ١٩١٦ والبعض الاخسر قبير منضوص على اعفاله فتحصسل ربسسوم

الدمفة عن الاحكام المنصوص على خضوعها وحدها دون باتى الاحسكام الاخسسري .

ولا يكفى فى هذا المسدد - أن يكون التعدد معنويا ، ذلك أن التعسد. المعنوى أمر مسورى تخيلى بحت وهو عبارة عن تعسد فى الأومساف. لا فى الأحكام ، وأنها يجب أن يكون التعسد ماديا أى حقيقيا .

ولما كانت العبرة في خضوع الطلب الذي يتدم الى جهة حكوبية موقعا من اكثر من شخص ، هي بوحدة موضوع الطلب ، فان كان موضوعه واحد اسسندق عليه رسسم دمفة انساع واحد وان تعدد موضوع . الطلب نعدد رسم الدمفة المستحق عليه بقدر عدد الواضسيع ولو كان البوتع عليه شخصا واحدا ، ذلك لأن التوقيعات ذائها لا تعتبر حكما مسسنقلا في سباق قانون الدمفة متى كان موضوع الورقة واحدا ، وهذا الموضوع دون غيره هو الذي يكون الحكم المستقل الذي يخضسع لرسمم الدمفسية .

ووحدة موضوع الطلب الموقع من عددة المسخاص يقتضى بالضرورة وحدة السبب والارتباط فيه حبث لا يتصدور عدم الارتباط الا اذا اختلف موضوع الورقة ذاتها في فالارتباط في طلب بعض عبال النظامة مسرف في اعامة الفلاء الخاص بكل منهم هو صرف الفروق المستحقة لكل منهم ولا يمكن تفسير الارتباط في حالة تعدد الموقعين الاعلى هذه المسورة والا كان المقصود بالارتباط حق كل منهم في أن يتقدم منفردا في طلب المستسرة .

واذا لم يحظر التسانون المصرى ان يتقسده عدة اشسخاص بطلب ذى موضوع واحد وكان مناط الخضوع للدمغة هو بتعسدد المواضيع والاحسكام المستقلة التى يتضمنها الطلب بصرف النظر عن عدد الموقعين عليه :

ولما كانت الواقعة النشيئة لاستحقاق رسم بمغية الانسساع على الأوراق والمحررات والعقود هو تحرير الورقة أو كتابة المحسرر بالنسسية

الى الأوراق والمحسررات التى تم تحسريرها فى ظلل العمل بقسانون رمسم الدمغة رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ غان لم يسكن قد لحتهسا تانون الدمغسة وقت تحريرها كان استعمال الورقة أو المحرر هو الواقعة المنشئة للضرببة .

واذلم يجعل قانون رسم الدمغة التوقيع أو الإمضاء بذاته واتمة منشئة لاستحقاق رسم الدمغة على، أنساع الورق وأنما جعل التوقيسع في بعض الاحوال عنصرا لازما لاستكمال تحرير الورقة كما هـو الحسال في المقسود التي يلام لتمام تحريرها أمضاء أطرأف المقسد أو الشسمادات التي يجب لاستكمالها أمضاء من له الحق في اصدارها .

لغلك غان الطلب المقدم من بعض عبال النظافة والحدائق ببلدبة القاهرة لمحرف غرق الأجور واعانة الفلاء المستحق لهم عن شبرى ديسسمبر ١٩٥٣ ويناير ١٩٥٤ يخضسع لرسم دمغة اتساع واحد طبقا لحكم الملاة الخامسسة من القانون رقم ٢٧٤ لسنة ١٩٥١ ، وان تعدد الموقعون عليسه ، طالما ان الطلب المذكور يتضمن موضوعا واحدا وهذا الموضوع دون غيره هسو الذي يكون الحسكم المستقل الخاضع لضريبة الدمغسة وان التوقيعسات ذاتهسالا تمتير حكما مستقلا في سياق تفسسر حكم المادة الخامسة المذكورة.

( نتوی رقم ۷۹۳ — فی ۱۹۹۲/۱۱/۲۷ ) .

#### القسسرع التسسالت

## رسسم النهغسة التعريجى

#### قاعسدة رقسم ( ٩١)

#### المستداة

القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بغرض رسم الدعقة ــ سريان رســــم الدمقة التدريجية العادية والاضافية على الجسالغ التي نصرفهــا الحسكومة والهيئات العامة في مصر وفي الخسسارج -

## والخص الغنوى :

تنص المادة الأولى من الفصل الخسامس مسن التساتون رقسم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بفرض رسم الدهفة على كل لا يحصل رسسم دهفة على كل مبلغ تصرفه الحكومة والهيئات العسامة مباشرة أو بطسريق الاتابة » وتنص المسادة الثانيسة من ذات الفصل على أنه « فيها يتعلق بالمشتريات والاعمال والتمهسدات والتوريدات والايجارات يحصل عالمن عالم المسابقة رسسم المبين في المسادة المسابقة رسسم اضافي بهقدار مثلي الرسسم المعادى » وتنص المسادة الثالثة على أنه « يعفى من الرسسوم المبينسة في المادتين السابقتين المسابقة الثالثة على أنه « يعفى من الرسسوم المبينسة في المادتين السابقتين المسابقة في المادتين السابقتين

أ — أذا كان الصرف ردا لبالغ صرفت .

ب ... اذا كاتت هناك اتفاقات تعفى من هــذا الرســم عقــدت تبل العبــل بهــذا القــاتون .

 ج -- ما يعرف ثبنا لمستريات محسدة اسعارها في تسميرة جبرية سارية في الجمهورية المرية . د \_ الصرف لهيئة دولية أو لحكومة اجنبيسة بشرط المعاملة بالله -

ه ... الصرف على اساس أسعار احتكارات دولية » .

وقد جاء نص المادتين الأولى والثانية عاما مطلقا لا يفرق بين البسالغ التى تدفع فى مصر أو فى الخارج ، اذ ينص على تحصيل رمسي الدمغة العادى أو الاضافى على كل مبلغ تصرغه الحسكومة والهيئات العسلمة سواء كان ذلك مباشرة أو بطريق الانابة .

ولما كانت المسادة الثالثة حددت احوال الاعقاء مسن هسفة الرمسمو ولم يرد في ضحفها المبالغ التي تدفع خارج الاقليم المدرى ، لما ما نصى عليه البند «د» بن هسفه المبادة بن الاعقاء بن الرسم اذا كان المري لهيئية دولية أو لحكومة اجنبية بشرط المسابلة بالمسل ، فدلالسه أن المسوقة المحكومات الاجنبية والهيئات الدولية يخضسع أصلا للرسسم ولكتسه يستري المستثناء اذا كانت هسفه الحكومات أو الهيئات تعنى الحكومة المسوية من الرسوم المهائلة ، ويؤخذ بن هذا النص بمنهسوم المخلفة أنه قبها حدا الحكومات الاجنبية والهيئات الدولية يخضسع كانة المسولين الاجسامية الدولية المراجة المراجة المسابلة المراجة المسابلة المراجة المسابلة المسابلة المسرية .

وهذا النظر لا يتمارض ومبدا الليمية الشريبة ، اذ أن الواتعة المنشئة لضريبة المهضة التدريجية على المبالغ التي تصرفها الحكومة أو الهيئات المسالمة هي طبقيات لندي المبادة الأولى السسالمة الفكر عملية المرض القانونية لا المبادية وهي عملية تتم دائما مسواء كالتي الصرف مباشرة أو بطريق الانابة في متر خزانة الحسكومة أو الهيئات المستقالم المصربة داخيل الاتليم المرى .

وعلى ذلك غان المبالغ التي تصرفها البعثة الطبيسة المصرية بالمياكد الحجازية تخصيم لرسوم الدمنسة التريجية العادية والاضسامية التروج المسامون رقم ٢٢٤ لمسنة ١٩٥١ .

( منتوى رقم ٦٢٤ س في ١٩١/١٥/١ ) ·

#### قاعسدة رقسم ( ۹۲ )

## الهـــان :

رسم الدمنة القدريجي المسادى والاضافى ــ علاوة العملة المستوردة 
على بَعْتَ لمدري التِّقِبانِ تعويضًا لهم عن الخصم القرر على الاقطانِ المصدرة 
ــ خضوعها لرمسم الدمنة القدريجي المسادى دون الإضافى •

## يكشس الفتوى ;

اعبت مصلحة القطن في مارس سنة ١٩٥٧ منكرة جاء بها أنه ١ نظرا: التلويف الانتصادية التائمة ورغبة في تتسجيع صادراتنا من الاتطان الانتصادية البلاد من العبلات الاجنبية اللازمة لحاجة الاسستراد على حاجيات البلاد من العبلات الاجنبية اللازمة لحاجة الاسستراد عقد وفي منح خصم على صادراتنا من الاتطان بالنسسة الواردة بالذكرة على تيسة وعلى أن يتم تعويض المسدرين من الخصم الذكور بمنحيم علاوة على تيسة المساقورة نظير الصادرات في حدود النسسية المقررة للخصم ، وانه حيداً لذلك تصدر الادارة العالمة للنقد عند استرداد تلك العبلات شسهادات معتقد مبا المسدر الى لجنة القطن المسرية المعروة والمائدة والمنت وزيرا التجارة والمائية على هدده المذكرة والمفت على مصدري القطن ، وقامت لجنة القطن باستقطاع رسام الدمنة التدريجي العالمية المائدة الإونى من الفصل الخامس من الجدول رقم ٢ الملحق طبقا لنص بالتوسيد المناسس من الجدول رقم ٢ الملحق حسلة الناس من التوسول رقم ٢ الملحق حسلة الناس من التوسول رقم ٢ الملحق حسلة الناسسة و التوسيد و التوسيد .

وقد ثار الخلاف في شأن خضوع هذه العلاوة لرسم الدمغة التدريجي قد مدى وكيل وزارة الاقتصاد لشئون القطن أن هذه العالوة لا تخصاح الرسم الدمغة العادى ولا الإضافي ، ويذهب أتحاد مصدرى القطن الى اخضاع حدّه العلاوة لرسم الدمغة التدريجي العادى دون الإضافي ، وترى مصاحبة القرائب اخضاع تلك العلاوة لكلا الرسمين العادي والإضافي م

وقد استطاع راى إدارة الفتوى والتشريع لوزارة الخسزانة ، قرأت لن حرف العلاوة المذكورة الى مصدرى الاتطان لا يستحق عليسه رسسم المعققة المعادى ولا الاضافي المفروضين بالقانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥١ في القصداء الخسامس من الجسدون رقسم ٢ اللحسق به .

وقد عرض هـذا الخلاف على الجيعية العيوبية لتسـم الاستشاري مجلستها المنعقدة في ١٣ من يولية سنة ١٩٦٠ فاستبان لهـا أن المادة الثقافة من الفصل الخامس من الجدول الثاني الملحق بالقانون رضم ٢٢٤ لسـعة ١٩٥١ تنصل على أن « يعنى من الرسـوم المبينـة في المـادتين السلمتنين السلمتنين المالغ التي تصرفها الحـكومة والهيئـات العـامة . . اذا كان الصرف وقا المبالغ صرفت . . . »

ويستفاد من هذا النص أن الاعفاء من الرسم في الحالة المذكورة بشروط بأن يكون الصرف ردا لمبالغ سبق صرغها بتكليف من الحكومة أو من الهيسة العامة ولحسابها دون أن يعسود من وراء ذلك نفسع خاص على من قلم بصرغها ، وحكمة هذا الاعفاء هي انتفاء مصلحة صاحب الشأن في استردالت مبالغ سبق صرفها من قبل ، كما أن تحصيل رسم الديفة من المبالغ التي مترف ددا لمبالغ سبق صرفها على هذا النحو ينطوى على اقتطاع جسزء من هذه المبالغ التي صرفها المردود اليسه .

ولما كانت علاوة التصدير التى ادنها لجنة التطن المصرية بتكليف مسى الحكومة الى مصدى الاتطان هى في حقيقتها اعانة منحتها الحكومة لهسم نشبجيعا على تصريف القطن في الاسسواق الخارجية وتعويضا لهم عما قسد يصيبهم من ضرر بسبب بيع القطن بخصسم معين ومن ثم فسلا تعتبسر الحاء هذه العلاوة الى المصدرين ردا لمبالغ سبق لهم صرفها بالمعنى الذي يعتيسه المشرع في النص المتقدم ذكره ولا يسرى عليها الاعفاء المترر بهسذا النص يل تخضسع لرسسم الدمضة الاصلى المقرر بالمادة الاولى من الفصل المتاسي من الجسول رقم ٢ الملحق بالقسانون رقم ٢٢٤ لسسفة ١٩٥١ .

وبالنسبة الى رسم الدمغة الاضافي مان المادة الثامنة من النصل الحلمون

حن الجدول رقم ٢ الملحق بقانون الدمفة سالف الذكر تنص على انه « غيسا: يتعلق بالمستريات والأعمال والتعيدات والتسوريدات والإيجارات يحسسل. علاوة على الرسم المبين في المادة السابقة رسم أضافي ببقدار مثلى الرسسم. الاسسسسادي » •

ومن حبث أن أداء لجنة القطن علوة التصدير المسار اليها ألى مصدى. 

الاقطان لا يتم على أساس أي تعهد أو تعرف أو عقد مما حسده المشرع في هذا النس ومن ثم قائه يخضع لرسم الدمغة الإضافي سالف الذكر ، والقول على الداء المسلاوة المذكورة من لجنة أنقطن الى مصدري الاقطسان أنهسا يتم على أساسي تمهد من جانب الحكومة بمنح هذه العلاوة نظير التزام المسدرين على أثمان القطن المصدر الى الخارج سد هذا القول مردود على المناز التن وافق عليها وزير التجارة والمالية تضسمنت عرادا أداريا بمنع الاعانة لاعتبسارات نتطق بصالح الاقتصاد القسومي ولم. يتسمن تعهدا الملمني المتصود في المادة الثانية من القصسل الخامس مسن الحجدول رقم ٢ الملحق بقانون الدهية .

لذلك انتهى رأى الجمعية المهومية الى أن العلاوة التى انتها اجنسة التعلق الى مصدرى الأقطان تخضع لرسم الدمغة الأصلى المنصوص عليسه في المسادة أولى من الفصل الخسامس من الجسدول الثاني الملحسق بالقانون وهم ٢٣٤ لسنة ١٩٥١ دون الرسسم الاضافي المنصوص عليه في المادة الثانية. من الفصل الخامس من الجدول الثاني الملحق بالتانون سالف الفكر .

( فتوى رتم ۱۸۸ ـــ في ۱۹۹۰/۸/۱۴ . .

### قاعسنة رقسم ( ٩٣ )

#### 

استحقاق رسم الدمة التدريجي والاضافي على ما يؤديه البنك الركزي هي مرفق مياه القاهرة - عدم اعتبار تعريفة المياه محددة في تسميرة جبرية - مكتفى نقك عدم تبنع المقابل الذي يدفعه البنك الركزي ثبنا للميساه التي يستهلكها بالاعفاء المصوص عليه في قانون الدمفسة .

#### ملخص الفنوى:

ينص الفصل الخامس من الجدول رقدم « ٢ » اللحق بالقساتون رقم ٣٣٤ لسنة ١٩٥١ بفرض رسم دمنة على ما ياتي » :

 1 ــ بحصل رسم نمغة على كل مبلغ تصرغه التكومة والهيئات العامة مباشرة أو بطريق الاتابة .

٢ ــ يعنى من الرسوم المستحقة في المادين السسابقتين المبلغ التي تصرفها الحكومة والهيئات العامة في الأحوال الآتية :

ا ـــ ٥٠٠٠٠ - ما يعرف ثبنا لشستريات مصددة اسسمارها في تسسعرة جبسرية .

ومفاد هذا النص أن الأصل بالنسبة الى كل مبلغ تصرفه الحسكومة أو احدى الهيئات العابة خضوعه لرسم دمضة ( تدريجي ) وانه يسستثني من هذا الأصل عدة حالات بينها أن بكون الملغ تسد دفسع مقسابل مسلفة أو خدمة خاضسعة للتسسعم 6 الحسرية .

وببين من الاطلاع على المرسوم بقساتون رقم ١٩٥٣ لسنة . ١٩٥٠ الخاص بالتسمير الجبرى وشئون الأرباح ، أن ثهة جهة سمينة هي الوزير أو لجنة التسسمير بحسب الاحوال نمين حدا أقصى لمسسمر مسلمة أو خدمة سمينة أو لمقدار الربح نيها يلتزم بهسراعاة من يبيع المسلمة أو يقسدم الخسدمة ويعاقب أذا تجساوزه ،

ولما كانت تعريفة مياه القاهرة لا يحددها الوزير أو اللجنسة المنصوص عليها في قانون التسمير الجبسرى رقم ١٩٦٣ لسسنة ١٩٥٠ الشسار اليه ، بل أن مجلس أدارة المرفق هو الذي يسسنقل بنمين مقسدارها وذلك بقسرار يصدر منه ومقدده مجلس محافظة القاهرة بالتطبيس المادة الرابعبة مسن القرار الجمهوري الصادر بالشساء أدارة المسرفق المسادر في أول يونيسو سنة ١٩٥٧ ، ومن ثم غان حصول المرفق على مقابل المياه أكثر من التعريفسة المحددة بقرار من مجلس الادارة لا يعتبر جريبة معاقبا عليها في قانسون التسسيمية الجسسري .

وعلى متنفى ما نقدم لا تعتبر تعريفة المياه محسدة فى تسعيرة جبسوية ومن ثم غلا يتمتسع المقابل الذى يدغعه البنك المسركزى ثمنسا للميساه التى يستهلكها بالاعفاء المنصسوص عليه فى قانون الدمفة .

( نتوى رتم ١١٤ -- في ١٩٦٤/٢/١١ ) •

#### قاعسدة رقسم ( ۹۶ )

#### : المسيدا :

رسم الدمغة التدريجي الاضافي ــ استحقاقه على المستريات والأعمال والتعهدات والتوريدات والإيجارات التي تجريها الحكومة والهيئات العامة ــ التعهدات لا تتسبل السلف التي تصرف الى العاملين ــ اساس نلك ــ هذه السلف تعتبر من المزايا الملاية الوظيفة وتدخل في عموم العلاقة التظليمية التي تربط العامل بجهة الادارة في حين أن التعهدات تغترض التعامل مع عملاء بقصد تحقيق الفسرض الذي يقسوم عليسه المسرفق و

## يناخص الفتوي :

ان القانون رقم ٢٤٤ السنة ١٩٥١ بتقسرير رسم بهضة بيم المادة الراجة بنه على انساع الورق الراجة بنه على ان رسم الديمة اربعة انواع : رسم ديمة على انساع الورق ورسم بيمة تعريجي ورسم بيمة نسبي ورسسه بيمضة نوعي ، وتسد نظم المشرع في الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون المذكور رسم الديمضة التدريجي ، عنصت المادة الاولى من الفصل الخابس من هذا الجدول وهو الخاس بالمباغ التي تعريفها الحكومة والهيئات العامة على ان « يحصسل رسم بهمة على كل ببلغ تعريف الحكومة والهيئات العامة بباشرة أو بطريق الانابة على النحو الآني . . . ؟ وهذا هو رسم الديمة التدريجي العادى. ثم نصت المسادة الثانية بن همذا الفصل على انه « وفيها يتبلق بالمشتريات والاعمال والتعمدات والتوريدات والإيبارات يحصل علاوة على الرسم المبين في المادة السابقة رسمم اضافي ببعدار مثلي الرسم المعادي » وهذا هو رسسم الديمة التدريجي الاضاف .

ومن حيث أن مفهوم لفظ « التمهدات » الوارد في هذا النص لا يشخل السلف التي تصرفها المؤسسة إلى العاملين فيها ؛ أذ تعتبر هذه السلف من الزايا المالية للوظيفة وتدخل في عموم العملاتة التنظيمية التي تسريط العامل بجهة الادارة في حين أن التمهدات تعترض التعامل مع عملاء بقصد تحقيق الغرض الذي يقسوم عليه المرفق العمام والذي أنشيء من أجله ، ويؤيد ذلك أن المصرع يغرض أزينتم في حالة المحسنوبات والأعمان ( وهي عقود الأشخات ) منا يدل على أن المعمدات المقصودة في هذا المجال وبوحي من روح التشريع هي العملاتة بين الحكومة وعملائها في نطاق تسيير المرافق العمامة ، وهي بهذا المعنى الانشيال السمانيات التي تمنيا جهات الادارة الى العاملين بها ،

لهذا انتهى رأى الجمعية المعومية الى أن المتروض التي تهنجها المؤسسة المصرية العامة للائتهان الزراعي والتعاوني للعاملين فيها لا تخفسع لرسسم الدمغة التدريجي الاضاق المنصوص عليه في المسادة الثانيسة من المصسسل الخامس من الجدول رقم ٢ الملحق بالقسانون رقسم ٢٢٤ لمسنة ١٩٥١ بعتسرين رسسم دمغنة .

( ملف ۱۷۲/۲/۳۷ \_ جلسة ۱۱۷۸/۱۱/۱۸ ) .

#### قاغسدة رقسم ( ٩٥ )

## : المسطا

نصوص المواذ الأولى والثانية والثانية عشرة من القسانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم الدمغة – مؤداها : خضوع كل مبلغ بخرج مسن خزينة الحكومة او اثهيئة المامة ارسم الدمغة النسبى والتدريجي – المشتريات والتمهدات والتوريدات والإيجارات تخضيع لرسم اضافي غضلا عن رسيم الدمغة النسبى والتدريجي – عبد هذا الرسم يقسع على الطسرف السذى يتلقى هذه المبالغ والصرفيات – اذا كان احد طرق التمامل جهة حكومية غان الطرف الآخر هو الذي يتجهل هذا العبده ما لم يكن هذا الطرف الآخسر جهسة حكوميسة ايضسسا •

#### ملخص الفتوي:

أن المادة الأولى من الفصيل الخامس من الجيدول رئيم ٢. الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسيم دمفسة تنص على أن:

١ ... يحصل رسم دمغة على كل مبلغ تصرغه الحسكومة والهيئسات
 العسامة مباشرة او بطريق الاتابة على النحو الاتى . . . » .

كما تنص المادة الثانية على أن ﴿ مَيما يتعلق بالمستريات والأعمسالُ والتعهدات والنجريات والإجارات يحصل علاوة على الرسسم المبين في المادة السابقة رسم أضافي بهدار مثلي لرسم العادي » .

وتنص المادة ١٢ من القانون رقم ٢٢٤ استنة ١٩٥١ مسالف الذكر: على آلا « كل تعامل بين الحكومة والغير يتحمل هؤلاء دائها رسم الدمفة » .

ومن حيث أن مؤدى هذه النصوص أن كل مبلغ بخسرج من خزينسسة الحكومة أو الهيئات العامة يخضع لرسسم الدمضة النسسبى والتسدريجى والامر كذلك بالنسبة للمشتريات والتمهدات والتسوريدات والابجسارات التى تخضع لرسم أضافي غضلا عن رسسم الدمضة النسبى والتدريجي ، وهنسا يتجل عبء هذا الرسم الطرف الذي يتلتى هذه المبالغ والصرفيسات ، غسير انه اذا كان احد طرق التعسامل جهة حكومية غان الطرف الآخسر هو السذى يتحسل هذا الطرف المحكومية السلاما .

( فتوى رتم ٣٣٧ - في ١٩٦٧/٣/١٤ ) .

## قاعستة رقسم ( ٩٦ )

#### البسسيا :

مدى خضوع الجالغ التي تصرفها هيئة قناة السويس الى المؤسسات. العابة لرسم الدينة التدريجي القصسومي عليه في المسادة الأولى من الفصل. الخابس من الجدول رقم ٢ بالقانون رقم ٢٢٤ اسسنة ١٩٥١ بتقسرير رسسم. الدينة سا الجهة التي تلتزم الداء الرسم في هذه الحالة ليست هي هيئة تتساق. السسويس بل الجهسة العابة التي تلخيذ مسفة المسول ،

#### بلخص الفتوى :

قضت المادة الأولى من القصل القسامس من الجدول رقم ٢ المسق. بالتانون رقم ٢٢٤ لسسفة ١٩٥١ يتقرير رسم دمفسة بأن اليحمسل رسسم دمغة على كل مبلغ تصرفه الحسكومة والهيئات العامة مباشرة أو بطسريق الإتابة على النحو الآنى: وظاهر من هذا النص أن الواقعة المنشسئة لرسسم الدمفسة التدريجي المشسار الله هي واقعة الصرف من أموال الحسكومة أو البيئات المسامة وسواء تم ذلك المرف مباشرة أو بطريق الاتابة .

واذ نص الشارع في المادة الأولى من نظام هيئة تناة السويس الصادر به تمرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٦ على ان « تنشيآ: هيئة عامة ويطلق عليها هيئة تنساة السويس » بكون قد فصسل في التكييف. القانوني لهيئة تناة السويس فاعتبرها بالنص المربح هيئة عامة ، ومن شم يسرى على البلغ التي تقوم بصرغها حكم المادة الأولى من الفصل الخساس من الجسول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ سسالف السنكر ما لم يتحقق في شانها سبب من اسباب الاعفاء المقررة تلتونا .

والمول الخاضع لرسم الدمضة التدريجي سالف الذكر هو الجهة أو الشخص الذي يتم الصرف له من الحكومة والهيئات العسامة ، ومسن ثم. تعتبر الهيئة العامة لشئون البترول هي المول الخاضع لرسم الدمضة: التدريجي بالنسبة الى ما تصرف اليه هيئة تناة المبويس .

وتتضى المادة ٢١ من القانون رقم ١٩٧٧ أسنة ١٩٥٨ بانشساء الهيئسة العامة لشئون البترول بأن « تستقيد من الهيئسة على وجه الخمسوص من الاعفاءات المالية الاتية : ضريبسة مظل ارباح المهن التجارية والمسناعية ، المخريبة العامة على الايراد ، ضريبة ربع العقسارات على معتكاتها سد ضريبة التعتم سرسوم الطوابع في علاقاتها مع الهيئات المسامة » .

ومن حيث أن الاعقاء المشار اليه قد اقتصر حافيها يتطق في رسسوم الدمنة حالى رسوم الطوابع في علاقة الهيئة مع الهيئات العامة ومن ثم فلا يسرى هذا الاعقاء على رسم الدمنة التدريجي المنصوص عليه في الفصل الخامس من الجدول رقم ٢ الملحق بالقاتون رقم ٢٢٤ لسسنة ١٩٥١ وتبعسا لذلك تخضع الهيئة العامة لشئون البترول لذلك الرسم في علاتانها مع الهيئات العامة ومن بيتها هيئة قناة السويس وذلك بالنسبة الى المسالغ التي تقسوم هذه الهيئة الاغيرة بصرفها إلى الهيئة الغامة لشئون البترول .

(فتوی رقم هٔ ۹ سے فی ۳۱/۱۱/۱۱ ) .

## قاعسدة رقسم ( ۹۷ )

#### : المسلما :

الرسوم الجدركية التى تؤديها مؤسّسة القصّل العام الدينسة القاهرة عن السيرات المستوردة لها — مثى خضّوع هذه الرسوم لرسسم الدينسة التشريجي المستوردة لها — في الملاة أولى من للقصل الخامس من الجسدول رقم ٢ الملحق بقسانون الدينة رقم ٢٢ لسنة ١٩٥١ — عسدم استحقاق هذا الرسسم على مؤسسسة القسل .

## مَلَحُضَ الفَتوي :

أستوردت مؤسسة النقل العام الدينة القاهرة بعض السيارات مسن

إلجارج وابت عنها الرسوم الجمركية القررة وقدد شار الخالات بين المؤسسة وبين ديوان المحاسبات حول استحقاق رسم الديفة التدريجي على هذه الرسسوم اذيرى الديوان وجوب اداء رسسم الديفة المشار اليسه استفادا الى المادة ١٩٥١ من قانون البيغة رقم ٢٢٤ لمسنة ١٩٥١ التي تنص على أنه « في كل تمامل بين الحكومة والغير يتحيل هؤلاء رسسم الديفة > وق تطبيق هذه المادة يقصد بالحكومة الحكومة المركزية ومصالحها ومجالس المدينات والمجالس البلدية » لها المؤسسة غانها ترى عدم خضوعها لهذا الرسم استفادا الى أن مجلس بلدى مدينة القاهرة الذي يؤول اليه صسافي ايراداتها معفى من هذا الرسسم بنص قانون انشائه ،

وقد استبان للجمعية العبومية للقسسم الاستشارى أن المادة الأولى من المعسسل الخسامس رقسم ٢ الملحق بقانون الدمفسة رقم ٢٢٢ لسسسنة ١٩٥١ تتمن على أن « يحصل رسم دمفة على كل مبلسغ تسرفه الحسكومة والهيئات العامة مباشرة أو بطريق الإنابة وفقسا للفئات الموضحة » .

ومفاد هذا النص أن الواقعة المنسئة لرسم الدمغة المنصوص عليه في هذه المسادة هي خروج مثل من فهة الحكومة أو البيئات العسامة ، أي أن هذا الرسسم لا يستدق عن الأمسوال التي تدخل فمسسة الحسكومة أو الهيئات العسسامة .

والثابت في الحالة مثار النزاع أن مؤسسة النتل العام قد ادت رسسوما جمركيسة عن السيارات التي استوردتها أي أن هذه الرسوم قسد دخسلت الذمة المالية للحكومة (مصلحة الجمارك) لذلك لا بكون هنساك محل لتحصيل رسسم دمغسة على هسذه الرسسوم .

ولا وجه للاستناد الى المادة ١٢ من تانون الديفسة التى تنص على انه « فى كل تعامل بين الحكومة وبين الغير يتحمل هؤلاء رسم الديفة . . » ذلك لان تطبيق هسذا النص يفترض بداهة وجود رسم دمفة مستحق فيتسع

#### - 477. -

عبؤه دائمسا على القبر ٤ أما في الحالة العروضة قليس ثبة رسسم مستحق. 

- أصلا على تحسو ما سبق بيساقه .

لهذا انتبى الراى الى عدم خضوع الرسسوم الجبركيسة التى ادنها مؤسسة النقل العام عن السيارات المستوردة لها ترسم الدمغة المنصسوص عليه في المادة الأولى من الفصل الخامس من الجدول رقسم ٢ الملحق بتسانون الدمغة رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ ه.

( منویرتم ۱۲۸ **– فی ۱۹۳۱/۹/۷** ) .

# الغـــرع الرابــــع رســم النمغــة الأســـيى

#### قاعسدة رقسم ( ٩٨ )

#### العسسدا :

رسم النمفة — سريانه طبقا للهادة الأولى من الفصل الثنات من الجدول رقم ٢٢ الخاص برسوم النمفة النسبية الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسسنة ١٩٥١ في شسان رسسم النمفة المسبل بالقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٦ على اسهم الشركات المسلوكة الؤسسسات علمة متى كان ممثلا في اسهم — ضرورة أن يكون رأس مال الشركة قد قسسم غملا الى اسهم متساوية القيمة — بقاء رأس المال كما واحسدا ومجتمعا في يد شخص واحد — عدم خضوعه لرسم النمفة — الشركات التي يمتكها شخص عام بمغرده لا تخضع لهذا الرسم ولو اسماها المشرع شركات مساهمة — اساس ذلك أن هذه التسمية مجازية أرادها الشارع لحكمة لديه مخالفاً لغلل المغنى القانوني والفعلى لاصطلاح الشركة الساهمة .

## ملخص الفتوي :

ومن حيث أن المادة الأولى من التانون رقسم ٢٢٤ لمسانة ١٩٥١ في شأن رسم الديفة تنص على أن « يغرض رسم ديفة على العتود والمحررات والأوراق والمطبوعات والسجلات وغيرها بما ورد ذكره في الجداول الملحتة بهذا التانون » و وتنص المادة الأولى من الفصل النسالت من الجدول رقسم ١٠٤ الخاص برسوم الديفة النسبية والتدريجية معسدلة بالتسانون رقسم ١٠٤

لمسنة ١٩٦٢ على أن « يفرض رسم الدمغة على اوراق المالية عامة وعسلي تداولها على الوجه الآتي :

ا \_ الأوراق المالية المصرية وما في حكمها : مع عدم الاخلال بالاعفاءات المتررة بمتنفى تواتين خاصة تخضع السندات ايا كانت جهة امسدارها وجميع اسم الشركات المتهتمة بجنسية الجمهورية العربية المتحدة لرسسم دمغة سنوى متداره واحد في الألف من تبيتها اذا كانت متيدة في البورصة مفاذا كانت الأوراق المذكورة غير مقيدة ... فيحسب الرسم النسبي على هذه الأوراق على اساس اربعة في الألف من تبيتها الاسمية ... ويتع عبياء هذا الرسم على حامل السهم أو السند أو حصة الناسيس وكسل انفساق يخساف ذلك يتع باطلا ولا يترتب عليه اي الر » .

ومن حيث أن المستغاد مما يتيم سرده من نمسوص أن المهرع حسيد السمم كوعاء لرسم النهغة النسسبي وهسذا يقتضى بالضرورة أن يسكون رأس مال الشركة قد قسم الى اسسهم متساوية القيمسة ، أي أن يمسس رأس المال في محكوك قسلم الى الشركاء لتثبت حق كل منهم في رأس المسال ومن ثم غاذا بتي رأس المسال كها واحسدا ومجتمعا في يسد شسخص واحسد لاتيناء الوعاء السيذي حسيده المشرع لهذا الرسسم الدهفة النسسبي لاتتناء الوعاء السيذي حسيده المشرع لهذا الرسسم ، غضبيلا عني أن مالك رأس المال لا يعتبر في هذه الحالة حاملا لأسهم حتى يتع عليه عبء الرسسم كما أن احكام الفصل المسالت آنف الذكر وأضحة في أن الرسسم يسرى على الأوراق المالية عامة وعلى تدلولها وبالغالى غان رأس المالى غير المشلل في أرراق مالية مما حددها المشرع لا يكون محلا لهذا الرسم .

ومن حيث أن المادة ٢١ من قانون المؤسسات المسلمة وشركات التساع المالية وشركات التساع المالية المام المالية بالمقانون رقم ٣٢ لمسنم ١٩٦٦ شد جياعت خليوا من النبس على اعفاء المؤسسات العالمة من الرسيم المقرر بالتسلسات الفالية من المحيول رقيم ٣ الملجق بقانون الدمغسة آنف السنكر في حين المفهها سنن المسلم النبسي المسلم المسلم المسلمة المؤسسات المسلمة المسلمة المسلمة المسلمة على مشبلا في السبم م

ومن حيث أنه بالاضافة إلى ما تقدم أذا كاتب المادة العساشرة سن القاتون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ قد أجازت للمؤسسة العامة في سبيل تحقيسق أغراضها أن تنشىء شركة مساهبة بمغردها آلا أن المادة ٥١ قسد نعست على عدم سريان الباب الثالث الخاص بالأسهم وتقسيم رأس المسأل إلى أمسمهم منساوية القيمة على الشركات التي يمتلكها شسخص عسام بمغرده ، وحسن شم يبقى رأس المال كما واحدا مجتمعا في يد المؤسسة كمالكة عادية لمجسوع الاموال المكونة فراس المال ، وليس باعتبارها حاملة الاسسم تبشيل رأس مال الشركات التابعة لها . وبالتالى لا يقع عبء هذا الرسسم فضسلا عن انتساء محسله أمسيلاً .

ومن حيث أن الشابت من وقائس النسرة ع المصروض أن راسسمال الشركات التابعة للمؤسسة المصرية العسامة للاسسكان والتعمر كان مجتمعا في يد شخص عام خلال السنوات من ١٩٦٧ حتى ١٩٧٠ ولم يصسدر بسه أسهم بل ظل كما واحدا بعون تقسسيم فعلى برغم النص في بعض الانظلة الاساسية للشركات على أن يقسم راس المال الى السسم، ومن شسم فائه والحالة هذه لم تكن توجد أوراق مالية (أسسهم) بهكن أن تكون محد لا لرسم الدمفة النسسيم الذي حصسلته مصسلحة الضرائب أو تطالب سه المؤسسة المذكورة عن تلك السنوات ، غضسلا عن أن تلك المؤسسية السم تتمتلكه الدولة من خلال المؤسسة والذي أسماه المشروع السذي وهي تسمية مجازية أرادها الشساع لحكسة لديه مخالفا بذلك المصنى التاتوني والفعلي لاصبطلاح الشركة المساهمة ،

لهذا انتهى راى الجمعية العمومية الى ما يأتى :

أولا ــ عدم خضوع رأس المسال الاسسمى لشركة النصر لصسياتة المبدئ والمنشات العامة لرسم الممضة النسبى المنصوص عليسه في المسادة أولى من الفصل الثالث من الجدول رقسم ٢٢ للحق بالقساتون رقسم ٢٢٤

السنة ١٩٥١ في شأن رسوم الدمفة المعدل بالقساتون رشسم ١٠٤ لمسسنة ١٩٦٢ .

ثانيا عدم احتية بمعلجة الفرائب نيها حصلته سن المؤسسة المسرية المامة للاسكان والتمهير من رسسوم فيفة عن رؤوس اسوال كل شركة مصر الجسدية للاسسكان والتمسير وشركة مدينة نصر للاسسكان والتمسير وشركة مدينة نصر للاسسكان عن السنوات ١٩٦٨/٦٧ ، ١٩٦٨/٦٧ ( ملف ١٩٦٧/١/٣٧ — حلسة ١٧٦/١/٣٧) .

### قاعشدة رقسم ( ۹۹ )

#### : المسيحاة

قيام بنك ناصر الاجتماعي بتمليك سيارات السالقين مقابل توقيعهم على سندات اذنية بقدر عدد الاقساط مع رد السند المحرر بكل قسط عند سسداده تنظيما لعمليسة التحصيل والسداد سخضوع هذه السندات لرسم الدمغة النسبي المقرر بالقانون رقم ٢٢٢ أسنة ١٩٥١ بتقسرير رسسم الدمغسة لا يغير من ذلك أن البنك لا يقوم باستخدام هدده السندات كورقة تجسارية اذ أن العبرة ليست بقصد الدائن ولكن بشكل الورقة غبتي اسستونت شرائطها المائونية انخذت صغة الورقة التجارية ورتبت كافة آثارها .

الاعفاء القرر بقانون اتشاء البنك من الضرائب والرسوم يصدق على الرسوم التى يقع عبؤها على البنك دون تلك التى يقع عبؤها على المتعلمان معسسه .

### طخص الفتوى:

أن القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقريره رسم دمفة ينص في مادته

الأولى على أن « يغرض رسم دمفسة على العنسود والمحسررات والأو**داق.** والمطبوعات والسجلات وغيرها مما ورد ذكره فى الجسداول الملحقسة **بعسقة** المتسسسانون .

وقد خصص الفصل الثاني من الجداول المحقسة بالقسانون للاعسال المصرفية وما يشابهها والأوراق النجارية ونص على:

ا يه يغرض رسم دمغة نسبى قدره . . . . . . على الكبيالات والسسسندات تحت اذن أو لحالمهسا بصرف النظسسر عسن تلوسحَ استحقاقها ويستثنى من ذلك العملة الورقية .

٢ \_ يقع عبء الرسم المستحق على المحررات المبينة في هذا القضائي
 على الاشخاص الآتي ذكرهم ولا يجوز الاتفاق على عكس ذلك .

السند الاذنى: الرسم على بوقع السند .

كها نصت المادة 11 من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ بانشاء هيئسة عامة باسم بنك ناصر الإجتماعي المعدل بالقانون رقم ٦٠ لسسنة ١٩٧٥ علي ان :

« تعفى الهيئة من جميع انواع الضرائب والرسسيم التي يتع عليه وحدها عبء ادائها بما في ذلك الرسيم التضايية ورسوم التوثيق والشسير وكذلك الرسوم الجمركية ومستحقاتها ، كها تصفى من جميع أتواع الضرائب والرسوم التي تستحق على ما تؤديه الهيئة من معاشسات واعلقت وتروض وعلى الطلبات والشهادات والمتود المتطقة بالهيئة .

كما تعلى جبيع التوزيعات التى تجربها الهيئة لأصحاب الودائع من الضرائب والرسوم وكلك تعلى الشميكات والاعمال المعرفية التي تجربها الهيئة من رسسوم المهلة » .

ومن حيث أنه طبقا لهذه النصوص مانه متى أنضد الحسور شسكل الكبيالة أو السند الاننى أو لحالمه خضع لرسم الدمقة المسروض بالسلامة ؟

من الفضل الثاني من الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ اسسنة [190] كورقة تجارية بجوز حوالتها والخصم بها لدى البشوك التجارية أو المحتفلظ به كسند مديونية ، ووسن ثم فان ما يستكره بنبك ناصر من أنسه لا يستخدم هذه السندات كورقة تجارية لا ينفى عنها حقيقتها القانونيسة ولا يمنى البندك من أن يتعامل بها ن العبرة ليست بقصد الدائن ولكن يشكل الورقة الذي متى استوغت شرائطها القانونية اتضدت صسفة الورقة التجارية ورتبت كلفة آثارها .

ومن حيث انه وائن كان قانون انشاء بنك ناصر الاجتساعى تد اعنى يستى عملياته من الضرائب والرسوم غان هذا الاعفاء يصدق على الرسسوم على يقع عبؤها على المتعلماين معسه ، على عبوها على المتعلماين معسه ، ولا كان عبء الرسم يقع في الحالة المعروضة على موقع السند أى السائقين عقهم يلزمون بادائه أذ لا يجوز الحجاج في هذا المسدد بالاعفساء المتسرر

(ملف ۲۲/۲/۳۲ - جلسة ١٠/٨/٨٢١) .

### قاعسدة رقسم (١٠٠)

### : المسلمة

خِصْبِوع اسبهم الشركات المسساهية أرسسم الديفة النسسي وفقاً \* المساليمفة رقم 317 أسفة 1901 أيا كان مالكها

# ماليس الفتوى :

علمي المادة الأولى من قانون رسم الدمقة رقم ٢٢٤ لسسنة ١٩٥١ على.

أن (يفسرض رسم دمفة على المقود والمحسررات والأوراق والطبسوعات
 والسجلات وغيرها مما ورد ذكره في الجداول الملحقة بهذا القانون ٥٠٠٠) -

وتنص المادة ) من القانون على أن ( رسم الدمفة أربعة أنواع كه رسسم دمضة عملى انسساع الورق ورسسسم دمفسة نسسيهيه ورسسم دمفسة نسوعي ٠٠) ه

وننص المادة 17 على انه (في كل تعامل بين الحكومة والفير يتحصل. هؤلاء دانها رسم الدمفسة .

وتنص المادة الأولى من الفصل الثالث من الجدول رقم ٢ الملحق يتقون رسم الدمنة رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ على أن (يفرض رسم دمنة على الأوراقيم المالية عامة وعلى تداولها على الوجه الآتي):

## ١ ـــ الأوراق المالية المصرية وما في حكمهـــا :

مع عدم الاخلال بالاعفاءات المقررة ببقتضى قوانين خاصة تخصيع السندات الا كانت جهة اصدارها وجبيع اسهم الشركات المتيقة بجنسية جمهورية مصر العربية لرسم دمفة سنوى مقداره اثنان في الألف من قيمتها اذا كانت مقيدة في البورصة .

غاذا كانت الأوراق المستكورة غير متيسدة بالتسسميرة الرسسمية البورصة . . فيحسب الرسم النسبى على هذه الأوراق على اسسفس أرمعة في الآلف من تبيتها الاسمية . . . ويتسم عبء هسذا الرمسم على حلسله السسسميم . . . . . ) .

وتنص المادة ٢ من الفصل الثالث من الجدول رقم ٢ على أن ( يستحق رسم الدمغة النسبى السنوى المبين في الفقرة ١ من المادة السابعة مقدمة ويكون حكا مكسبا للخزانة بمجرد حلول ميعاده ولا يكون محلا للرد لأى سبعيه حق الأسياب وعلى الهيئة أو الشركة صاحبة الشأن أن تورده لصسسلحة: الشرائب في الخيسة عشر يوما الأولى من شهر ينساير .

وحاصل تلك النصوص أن المشرع غرض رسم دمغة على بعض الأوراق الحددة بالجداول الرنقة بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ وقسمه الى اربعة كواع لولها رسم على انساع الورق يتونف متداره على ابعاد الورقة ورسم تمميى يحصل بنسبة من تنيمة الورقة ورسم تدريجي يتصاعد بحسب تنيسة البِلغ المنصرفة ورسم نوعي يتحدد بحسب نوع الورقة ، ولم ينظر الشرع للم يعف الحكومة بمعناها الواسع الذي يشمل الهيئات والمؤسسسات وحتى وحدات الحكم المحلى منها وانما اتتصر بالنسبة لها على نقل عبيه الرسم الى المتعامل معها أن وجت معاملة بصدد الورقة الخاضعة للرسم ، ومسن شم فتحيل الحكومة الرسم في جميع الحالات التي تخضع نيها الأوراق المبلوكة عما لهذا الرسم ولا تكون محلا أو سببا للتعامل مع الغير وليس أدل على ذلك من أن المشرع عنى بالنص على اعفاء الأوراق المتعلقة بحسركة النقود الملوكة المحكومة من الرسم اذ لولا هسذا الاعتساء الوارد بنص صريح لخضيعت تلك الدراق لرسم النمغة ، وترتيبا على ذلك غان رسم النمغة بعد ضريبة عينبة تستحق عن جميع الوقائع المنشئة لها وفقا لنص القانون ولما كان المشرع لسم معت الاسهم الملوكة للحكومة من رسم النمغة النبي السينوي المسروض على أمنهم الشركات وكان الشرع قد الزم الشركات بأداء هنذا الرسسم معويا سواء تداولت الاسهم بالبورصة او كانت غير مقيدة بها وحمل حامسل المسهم بعبء الرسم غاته يتعين على شركات القطاع العام أن تسؤدي رسسم العمقة النسبي عن قيمة الاسهم الملوكة للحكومة ، ومن شم فان الغماء القمسات العامة وظبور الحكومة مباشرة كمالك لأسهم شركات القطساع العلم وفقا لأحكم القانون رقم 111 لسنة ١٩٧٥ أيس من شأنه أن يسؤدى الى اعفاء أسهم تلك الشركات الماوكة للدولة من رسم الدمضة النسبي. المستوى المسروض عليهسا ،

ولا وجه للتول بأن النص على اعفاء الأوراق المتعلقة بحسركة النقسود

الملوكة للحكومة يتنفى اعناء الأسهم الملوكة لها من رسم الدمغة النسبيى ذلك ان الاعفاء ينصرف في هذا الصحد بحسب صريح النص الى الأوراق، المتعلقة بالحركة الداخلية للنتود فيها بين افرع الحكومة ومصالحها وبالتالى يخرج من نطاقه الأوراق المالية التى تمثل نصيب المصاهم في راس مال الشركة او صحك الاتسرض بسندات .

( ملف ۱۹۸۲/۸۲۷ ـ جلسة ۱۹۸۲/۵۲۷ ) .

### قاعستة رقسم ( ١٠١ )

### البسيدا :

القسانون رقم 111 لسنة 1940 باصدار قانون غربية الدمفة يقضى في المادة 47 منه بغرض رسم دمفة ولو ثم يمثل راسمال الشركات المسساهية في المادة 47 منه بغرض رسم دمفة ولو ثم يمثل راسمال الشركات المسساهية مساهية — مؤدى ذلك خضوع راسمالها لرسم التمفة النسبي حتى ولو ثم يمثل في اسهم وحتى لو كانت مبلوكة الشخص واحد — رسم الدمفسة يصل غربية عينية تستحق عن جبيسع الوقائع المشسئة لها — الشرع ثم يعف اسهم المبلوكة للحكومة من الرسم المورض على اسهم الشركات وبالقسائي غان الفاء المؤسسات العلمة وتبلك الحكومة مباشرة السهم شركات القطاع المام وفقا لاحكام القانون رقم 111 فسفة 110 ليس مسن شسانه اعضاء اسهم تبلك الشركات ورسم الدمفة النسبي ٠

### ملخص الفتوي:

من حيث أن المشرع - في المادة ٨٣ من القانون رقم ١١١ السمة ١٩٨٠ باصدار قانون ضريبة النمغة - قد غرض هذا الرسم ولو لم يبتسل راسمال الشركات في اسهم ولو لم يكن هناك مساهبون ، ولما كانت جميسع شركات

التطاع العام شركات مساهمة قان رأسهالها يخضع لرسسم الدينة النسسبي المشار الهيه حتى وقو لم يبتل في أسهم قعلا ولو كانت مملوكة لشخص واحد .

ومن حيث أن الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع سبق وأن الفتت بجلسة 19 مايو سنة 19۸٧ من أن حاصب نصوص الفقون رقم ٢٧٤ لسنة 19۸١ أن المشرع غرض رسم دمفسة على بعض اوراق المصددة بالجداول المرفقة بالقانون المشار اليه ، ولم ينظر المشرع في غرض هذا الرسم الى مخصى حالم الورقة أو المستفيد منها أو مالكها ، ومن ثم تنصل الحكومة الرسم في جميع الحالات التي تخضع فيها الأوراق الملوكة لها أهذا الرسم ، ترتيبا على ذلك فان رسم الدهمة بعد ضريبة عينية ستحق عن جميسع الوقائع المنشقة لها ومقالنص المواقفة النسبهم المهوكة المسلمة الملوكة للشكومة من رسم الدهفة النسبي المفروض على اسهم الشركات وكان المشرع للمسلمة الملوكة تد الزم الشركات بداء هذا الرسم سنويا تسواولت الاسسيم بالموصسة أو كانت غير مقيدة بها غانه يتعين على شركات القطاع العاء أن تؤدى رسسم المؤسمة النسبي على قبهة الاسمم الملوكة للحكومة ، ومن شسم غان الفساء المؤسمة القانون رقم 111 لسنة 1970 ليس من شانه أن يؤدى الى اغساء السهم طلك الشركات من رسم الدمغة النسبي المسنوى المغروض عليها .

ومن حيث أن الجمعية قد أقرت بفتواها المشار اليها ... خضوع اسسهم شركات القطاع العام التي أصبحت معلوكة للدولة لرسم الدمغة النسبي وذلك في خلل نصوص القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥١ مانه طبقا لصريح نص المادة ٨١ من القانون رقم ١٩١١ لسنة ١٩٨٠ سالفة الذكر ، يخضسع راسسهال هذه الشركات لرسم الدمغة النسبي المشار اليه .

لذلكى انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفنسوى والتشريع الى صريان القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ على اسهم شركة مصر المغزل والنسيج بالمحسسلة الكبهسرى .

( ولك ٢٧/٢/٢٥٧ ــ جلسة ١٥١/٢/٢٧ ع . ٠ .

# الفــــرع الخـــــامس رســـم النهفــة على الاتســـاع

قاعستة رقسم (١٠٢٠)

### 

رسم الدمفة على الانساع — استحقاقه على الطلبات المقدمة للسلطات الادارية — الواقعة المنشئة لهذه الفحرية — هى مجرد تقديم الطلب — اواقعة المنشئة لهذه الفحرية — هى مجرد تقديم الطلب توافعها في الاستمارات المقدمة من وزارة الأوقاف الى اقلام كتاب المساكم بخصم ما يستحق عليها من رسوم على الاوراق المقدمة منها من الأمانات التى تودعها خزائن هذه المحساكم بالنسبة الماملاتها في ادارة اوقاف الخبرية — استجرار استحقاق رسم الدمفة حتى بعد العمل بالقسادون رقم ٢٤٧ لسسنة المهاج ميزانية وزارة الاوقاف في ميزانية الدولة العاجة — خضوع معلمات الوزارة الاوقاف ألفية المهاجات الوزارة الافافاف .

## ملخص الفتوى :

تنص الفترة ( ه ) من المادة الأولى من الجدول. رقم 1 الملحق بتسانون الديفة رقم ٢٢٤ لسنة 1901 على أن « تخضع لرسم الديفة على اتساع الورق العرائض والطلبات المقدية للسلطات الادارية . . » وليس ثمة شسك في أن للقصود بهذه العرائض والطلبات كل محرر بتم التقسدم به لاحسدى السلطات العلمة في شأن من الشئون ، ولما كانت الاستمارات التي تقدم من وزارة الاوقاف الى المحاكم للصرف من الاجائة المودعة بها بشأن بعائلاتها

في ادارة الأوقاف الخيرية تعتبر عرائض او طلبات في مفهوم هذا النص ، فمن ثم يستحق عليها رسم الدمنة على انساع الورق .

ولا يمتد في هذا الصدد بالتول بأن هذه الاستمارات انما يقصد بسن 
تتديمها تسهيل مأمورية المحكمة والتيسير على الوزارة في ضبط حسساباتها 
وان الوزارة كاتت في حل من تقديمها لأن المحكمة مازمة بخصم الرسسوم مسن 
الاماتة دون حاجة لطلب ذلك منها لا يعتد بذلك لأن رسم التهغة ضريبة 
عينية لا تعنى الا بالواتعة المنشئة لها بصرف النظر عما يصاحبها من ظروف 
واعتبارات ، غمتى تحتقت الواتعة المنشئة للضريبة غاتما تستحق للخسزانة 
العامة دون أن يؤثر في ذلك أي اعتبار آخر ، وإذا كاتت الواتعة المنشئة 
للضريبة في المسالة محل البحث هي مجرد تقديم طلب لاحسدي السسلطات 
العسامة غان الضريبة تستحق دون اعتداد بسبب تقديمه .

وأما عن اتخاذ تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٤٧ اسسنة ١٩٥٣ اساسا لتغير المعاملة الضريبية للوزارة ، ذلك لان هذا القانون انها تضبن في حكيه الرئيسيين تخويل وزير الأوقاف ــ بشروط معينة ــ حق تعسيل مصسارف الاوقاف ، وليس في استحداث هذين الحسكين ما يبرر تغيير المساملة الضريبية للوزارة ، ذلك أن خضوع معاملاتها في الدارة الأوقاف الشجية الرسم الدينة يقوم على اعتبار من استقلال الفية المالية لهذه الأوقاف عسن ذمسة الدولة فهي اشخاص اعتبارية خاصة وأموالها أموال خاصة ، ومن ثم فسان نشاطها يخضع للضرائب التي تغرضها الدولة فيستدق رسم الدهفسة على محرراتها ومعاملاتها مما يخضع للرسم ، وحيث أن همذا الوضع لم يتغير بعدور ذلك التانون ، غان هذه الحررات والمعاملات نظل خاضسعة لرسم الدهفسة في ظل المهسل به ،

هذا وتظل هذه المعاملة للوزارة تاثمة حتى بعد انهاج ميزانيتها بميزانية الدولة اعتبارا من السنة الملية ١٩٦٥/١٩٥٩ ، لأن هذا الانهاج لسم يفسير من الاوقاف الخيرية باعتبارها الشخاصا معنوية خاصسة تخضسع للضرائب كمسا يخصسع لهسا سسائر الافسراد .

ومها بجب التنبيسة اليه أن الأمر فيها تقدم لا يمسدق الاعلى معاملات . الأوقاف الخيرية التى تباشرها وزارة الأوقاف في ادارتها لها سام المساملات . الوزارة الخاصة بها والتى تدخل في هذه الادارة سفتها لا تخضع للضرائب نها في ذلك ادارة علمة تدكل في معنى الحكومة عند تطبيق نص المسادة 17 من تاتون الدمغة الذي يقضى بعدم تحمل الحكومة بارسم المترر نبه .

وغنى عن البيان أن ما تديره الوزارة من أعيان حتى تسليبها الأصحابها . ممن تملكوها بالغاء نظام الوقف على غير الخيرات فن المعاملات المتعلقة بهسا تخضع دائما باستبرار لرمسم الدهفسة .

لهذا انتهى راى الجمعية العبوبية الى خضوع استبارات خصصم الرسوم المشار اليها لرسم الدمغة على اتساع الورق وعلى وزارة الاوتلف... أداء هذا الرسم للجهسة المختصصة .

وان معاملات ومحررات وزارة الأوتاف في ادارتها للاوتاف الخسيرية تخضع حديقي الآن حارسم الدمغة المقرر بالقانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥١ دون أن يؤثر على ذلك صدور القانون رقم ٣٤٧ لسسنة ١٩٥٣ أو ادماج ميزانيسة: الوزارة بميزانية الدولة العسلمة .

( غنوی رقم ۱۱۳ – فی ۱۲/۳۰/۱۹۵۱ ) .

الفنيوع بالتباس يستسم الكسابع

### قاعستة رقسم (١٠٣)

### : 12-41-

ضراتب ورسوم — رسم الطابع ( النبغة ) — خضوع مؤسسة كهـرباء حشـــق لهــذا الرســم — اساس ذلك — ان قلون التاميم رقم ٨٥ الصادر في ٢١ من يناير سنة ١٩٥١ المعتل بالقانون رقم ٥٠٣ لســـنة ١٩٥٧ اخضع جميع المؤسسسات المؤممة الجميــع الضرائب الماليــة والرســوم الجمركيــة والبانية على اختــلاف انواعهــا •

### ملخص الفتوي :

تنص المادة ٧ من الدستور المؤقت على ما يأتى : (انساء الضرائب أو تعديلها أو الغاؤها لا يكون إلا بقائون ، ولا يعنى أحد من ادائها في غير الاحوال المبينة في القسانون ، ولا يجوز تكليف أحد اداء غير ذلك مسن الضرائب أو الرسوم الا في حسدود القسانون ) وأن المسادة المفاهسة من قانون التأميم رقم ٨٥ بتساريخ ١٩٥١/١/٢١ المصدلة بالقانون رقم ٣٠٥ لسنة ١٩٥٧ تقضى باخضاع المؤسسسات المؤممة لجميع الضرائب المالية والرسوم الجمركية والبلدية على اختساني انواعيسا .

ومؤسسة كبرباء دمشق هي مؤسسة عامة ذلك لانها تقسوم على مرفق عام وهو مرفق انارة مدينة دمشق . كما أنها نتمتع بشنخصية اعتبارية مسسستقلة .

والراى مختلف فى شأن خضوع المؤسسات العامة للضرائب والرسسوم عند سكوت المشرع عن معالجة هـ ذا الموضسوع بنصسوص صريحة وفي خصوص المؤسسات المؤممة قد عرض المشرع بنص صريح تنظيم هسدة المؤسسوع ، ذلك أنه نص في المادة الخابسة من قانون الناميم رقسم ٨٥ بنساريخ ٢١ من يناير سنة ١٩٥٧ المعلة المقانون رقم ٥٠٣ السنة ١٩٥٧ على الخساع المؤسسات المامة لجميع الضرائب المؤلفة والرسسوم الجبركية والبدية على اختسالات أنواعها .

والفريضة المتررة في صورة رسم للطابع هي في حقيقتها وطبقا للتكييف التاتونى السليم تعنبسر ضريبة وليسته رسما ؛ لأنها مشساركة اجبسارية دون مقابل معين في النفتات العامة وتلك سمات الضريبة وعناصرها في حين ان الرسم مقابل مالي لخسنية معينة تعود على الدائسة بالسذات تسؤدي لفرد يلتزم اداء هذا الرسم ولا ينطبق هذا التعريف على الفريضة المشار اليها .

ولما كانت مؤسسة كهرباء دمشق هي مؤسسة مؤممة تخضع للضرائب ولغيرها من الرسوم المنصوص عليها في المادة الخامسة مسن تانسون التساميم رقم ٥٠ الصسائر في ٢١ من بناير سنة ١٩٥١ المعدلة بالقسانون رقسم ٥٠٣ السينة ١٩٥٧ سيالفة السفكر .

لهذا انقهى الراى الى أعتبار رسم الطابع ضريبة ، ومِن ثم بَخصَبع لـــه مؤسسة كهرباء دمشق بوصفها مؤسسة مؤممة .

( منتوی رقم ۰۷ ه ــ فی ۱۹۲۱/۷/۱۲ ) .

# الفـــرع الســــابع رســم النمفــة على اللافتات والاعـــــلانات

### قاعسدة رقسم ( ١٠٤ )

#### : 12-48

المادنان رقبا ٦ و ٧ من الجسدول رقم ١٣ الملحق بالتسانون رقسم ٢٢ أسنة ١٩٥١ بتقسرير رسم دمغة على اللافتات والإعلانات والإخلامات المضيئة بواسطة حروف أو علامات أو انعكاسسات ارتفاع مقسدار هسفا الرسسم في حالة عدم ثبات الإضاءة أو تقطعها عنه في حالة ثباتها ساجتهاع هاتين المحالتين في لوحة اعلانية واحدة سوجسيب تحصيل رسم واحد عن هذه اللوحة هو الرسسم الإعلى سامشال بالتسسية للإعلان ذي الإضاءة على واجهة سسينها مترو بالقساهرة .

# جلخص الفتوى :

تنص المادة ٦ من الجدول رقم ٢ الملحق بالتسانون رقم ٢٢٤ اسسنة المعنية بواسطة حروف أو علامات أ المانية المضيئة بواسطة حروف أو علامات أو اتعكاسات غير ثابنة تخفسع لرسسم حمفة قدره عشرون قرشا عن كل متر مربع أو جزاء من المسر المربسع سنوبا ويضاعف الرسم على اللوحات المحتوية على أكثر حسن أربعسة اعسلانات حسستقلة ٤ وتنص المسادة ٧ من ذات الجدول على أن ﴿ البغط والاعسلانات العلنية الفيئة بواسطة حسروف أو عسلامات أو انعكاسسات غير ثابتة أو اضاءة متقطعة تخضع لرسم دمفة قسدره جنيهسان عن كسل حتر مربع أو جزء من المتر المربع سنويا ، اذا شسملت اللسوحة الواحدة

نصوصا أو علامات أو أعلانات مختلفة أسستحق الرسسم عن كل وأحسد منهسسا » .

ومفاد هذين النصين أن رسم الدمغة المغروض على اللاغتات والاعلائات والإعلائات المنبئة بواسطة حروف أو عسلامات أو أنعسكاسات يخطسف بالحقلان هذه الإضاءة فأن كانت ثابتة كان مقسدار الرسسم عشرين قرشسا عن كل منز مربع أو جزء من المنز المربع سنوبا وأن كانت غير ثابت أو كانت متقطعة كان مقدار الرسم جنيبين عن هذه المساحة وحسكه زيادة مقسدار الرسم في حالة اللافئة أو الإعلانات أو الإخطار المنبيء بطريقة متقطعة أو غير ثابتة على مقداره في حالة الإضاءة بطريقة ثابتة أن الإعسلان في الحالة الإولى ملهنت للنظر أكثر من الإعلان في الحالة الثانية .

ولمساكان الاعلان الضوئى هو الذي يتخذ نبه الضموء ومسيلة النت تظر الجمهور الى سلمة أو خدمة معينة سواء أكان هذا الضموء حمرونا أو علامات أو انعكاسات ثابتة أو غير ثابتة أو منتطعة .

وكانت اللوحة الاعلانية الموجودة على واجهة سسينها مترو غيام لفت نظر الجمهور اليما بطربقتين هما الإضاءة الثابتية الداخليسة بالقلورسسنت والإضاءة المنتطعة الخارجية على شكل وميض مستند محيط بهسذه اللوحة وتستهدف الطربقة النابنة لفت النظر أكثر مها تلفته الطربقة الأولى .

ولما كان رسم الدمغة اذ يستدى على الاعسلان الفسوئي ذاته وهسو ما يترا أو بنظر نان متنفى ذلك استحتاق رسم واحسد عن هسذه اللسوحة الاعلانية بغض النظر عن تعدد الطرق التي تضاء بهسا غاذا اختلف مقسسدار الرسم في حالة تعدد هسذه الطسرق تبعا لاختلاف طريقسة الاغسساءة وجب تحصسيل الرسسم الاعسلي .

وعلى مقتضى ما تقدم يكون الرسم الواجب تحصيله عن اللوحة الاعلانية الوجودة على واجهة سينما مترو متضمنا اسم السرواية ومطلهما هسو الرسم المثرر على لللاننة المضيئة بطريقة منقطعسة على النحسو المنصسوص. عليه في المسادة ٧ من الجدول رقم ٣ الملحق بالقانون رقم ٢٢٪ لسنة ١٩٥٦ .

ولما كانت المادة A من الجدول المسار اليه تنص على ان « المساحة التي يحصل عنها الرسم المترر بالمسادتين المسابقتين تحسب عسن كل وجه من المستطيل الذي تمر أضلاعه بالنقط المتصدوى لحسروة الاعسلان أو الاخطار أو اللافتة أو علاماتها » وتطبيقها لهسذا اننص يحسب الرسسم المنصوص عليه في المسادة لا على مساحة اللوحة الاعلانية المسودة عسلي واجهة سينها مترو كاملة بها فيها الاطار نو اللهبات الصفراء .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى أن الرسم المستدق على اللوحة الإعلانية الموجودة على واجهة سينما مترو هو الرسم المنصوص عليسه فى المسادة ٧ من الجدول رقم ٣ الملحق بالقاتون رقم ٣٣٤ لمسسنة ١٩٥١ بتقسرير رسسم بمغة ، وأن هذا الرسم يحسب على هذه اللوحة بما فيها الاطار واللمبسات الصغراء سواء بالنسبة الى اللوحة الموجودة على واجهسة مسسينما متسرو بالتاعرة أو تلك الموجودة على واجهة سينما مترو بالاسكندرية وذلك عسلى النحو المنصوص عليه فى المسادة السابعة سالفة الذكر .

( نتوى رقم ١٨٥ - في ١٩٦٢/٣/١٨ ) .

### قاعسدة رقسم ( ١٠٥ )

### المِـــدا :

التيمة على الاعلانات ... بناط الفضوع له ونقا لأحكام القــانون ٢٣٤. نسنة ١٩٥١ ... هو الاعلان ذاته بغض النظر عن تطريقته وأن جعلها القانون اساسا لتحديد الرسم المستحق على اعــالان ضوئي تعديت طرق اضاءته ... هو الرسم القرر الطريقة الاكثر انتا النظر الجمهور - وجوب تعــدد الرسيس بتعدد المسلاة الإعلامية - انتباء ذاك في الوحة الاعلامينة لأغلام سينما مترو --اعتبارها متضمنة بادة إعلامية ولحدة طوال العمام ولن تغيرت اسماء الاغلام •

### ملخص الفتوى:

تنص المادة ٦ من الجدول رقم ٣ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ علم الآتي :

« اليفط والاعلانات والاخطارات الطنية المنسيئة بواسسطة هسروف او علامات او اتمكاسات ثابتة تخضع الرسم دمغة تسدره عشرون ترشسا عن كلّ متر مربع أو جزء من المتر المربع سنويا » .

### وتنص المادة ٧ من الجدول ذاته على أن :

« البقط والاعلانات والاخطارات العلنية المسيئة بواسبطة حسروت او علامات او انعكاسات غير ثابنة أو اضاءة متقطعة تخضع لرسم دمفسة قدره جنيهان عن كل متر مربع أو جزء من المتر الربع سنويا ، وأذا شسمات اللوحة الواحدة نصوصا أو علامات أو اعلانات مختلفة استحق الرسسم عن كسل واحدد منهسا » .

وتقضى المادة ٨ من الجدول الشار البه بأن الصلحة التى يحصسل عنها الرسم المترر بالمسانتين السابقتين تحسب على كل وجه من المستطيل السذى تمر أضلاعه بالنقط القصوى لحسروف الاعسلان أو الاخطسار أو اللانتسة أو علاماتهسسا.

ويؤخذ من موضوع هذه النصوص أن مناط الخضوع لرسم المهغة على الإعلانات هو بالإعلان ذاته بصرف النظر عن طريقته وأن جعلها المشرع الساسا لتحديد سعر الرسم المستحق على الإعلان .

ولما كان الاعلان الضوئى هو الذى يتخذ فيه الفسوء وسسيلة للفت نظر الجمهور الى سلمة أو خدمة معينة سواء اكان هذا الفسوء حسروما أو علامات أو انعكاسات ثابتة أو غير ثابتة أو منتطمة .

ولما كانت اللوحة الإعلانية الموجودة على واجهة سسينها متسرو تلفت نظر الجمهور اليها بطريقتين هما الإضاءة الثابتسة الداخليسة بالفورسسات والاضاءة المتعلمة الخارجية على شكل وميض مستمر محيط بهسذه اللوحة وتستهدف الطريقة الثانية لفت نظر اكثر مما في الطريقة الاولى .

ولما كان رسم الدمغة يستحق على الاعلان الضوئى ذاته غان متنفى ذلك استحقاق رسم واحد على هذه اللوحة الاعلانية بغض النظر عن تعسدد الطرق التى تضاء بها والتى تتكامل في سبيل جعسل الاعلان ملتسا لنظسر الجمهور بطريقة أكثر مها يستتبع تفليب الاضاءة المتطعة في هذا الاعسلان وبالتالى استحقاق الرسم عليها السعر المقرر لهسذه الطريقة .

ولما كان رسم الدمضة المفروض على الإعلان المضىء بطريق الاضاءة الثابتة مقداره عشرون قرشا عن كل متر مربع أو جنزء من المنسر المربسع مستويا ، فاذا كانت أضاءة الإعلان بطريق الإضاءة المتقطعة كان متسدار الرسسم جنيهين عن هسذه المساحة .

وعلى متتضى ما تقدم يكون الرسم الواجب تحصيله عن اللوحة الإعلانية الموجودة على واجهة سينما مترو متضمنا اسم الرواية ومعثليها هو الرسم المقتر على اللافتة المضيئة بطريقة متقطمة على النحو المنسسوس عليه فى المادة السابعة من الجدول رقم ٣ الملحق بالقاتون رقم ٢٢٤ لسسنة ١٩٦١ بتسرير رسسم دمفسة .

ولما كاتت المادة السابعة من الجدول رقم ٣ المسار البسه تخصص الإعلانات المنبئة بواسطة اضاءة متقطعة لرسم دمفة قدره جنبهان عسن كل بتر بربع أو جزء بن المتر المسربع مسنويا . وكانت اللوحة الاعلامية لسنها بترو لا تنضين سوى بادة اعسلانية واحدة طوال العام وأن تقسيرت مغرداتها بنفير الغيلم المعروض ومن ثم لا تكون تلك اللوحة لنشر الاعلانات مختلفة على بسدار السنة كبا ذهبت الى ذلسك مصلحة الشرائيه حيث بستازم ذلك اختسلاف المسادة التي تنطوى عليها الاعلانات المختلفة وهو سائم يتحقق في الخمسومية المعروضية .

ذلك أن اللوحة الاعلانية لسينها مترو تستهدف غرضا واحدا هو اقتت غظر الجمهور إلى السينها المذكورة لشاهدة أغلامها وهذه المسادة الاعلانيسة لا تختلف على مدار السنة ومن ثم تخضع لرسم سنوى قدره جنيهان عسن كل متر مربع أو جزء من المتر المربع، وأنها تنفير مفردات هسده المسلحة الاعلانية وهي الافلام لارتباطها بالاعلان عنها ابتداء وأنتهاء .

ولما كان التسسليم بما تقول مه وجهة النظر المارضة بقضى الى مشاعقة الضريبة على الإعلان الضوئي لسينها مترو وتعددها على خلاف ما أحسقت به المادة السابعة من الجدول رقم ٣ المحق بتانون ضريبة الدمنة في تحسوها من مبددا منسع التصدد الضريبي .

ويخلص من كل ما تقسيم أن اللوحة الاعلانية لسينما مترو ليست الوحة معدة لنشر اعلانات مختلفة على مدار السنة وانها تتضسمن ملاة اعلانية واحدة نمن ثم تخضع لرسم قدره جنبهان عن كل متر مربع أو جسرة علية المتر المربع من هذه اللوحة سنويا بلا تعدد لعدم توافر مناطه وهو اشستمال اللوحة على اعلانات مخلتفة وذلك وفتا لحكم المادة ٧ من الجدول رقسم ٢ المحق متسانون رسسم الدمغسة .

لهذا انتهى راى الجمعية الى تأبيد ما ذهبت البه فى نتوتيها رسم ملك المساقد المن المساقد المن المساقد ال

منة 1977 من أن الرسم المستحق على اللوحة الإعلانية الموجودة عسلى. وأجهة سينيا مترو هو الرسم المنصوص عليه في المسادة السابعة من الجدول وقع ٣ الملحق بالتاتين رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقسرير رسسم دمفسة وأن

هذا الرسم يحسب سعر مقداره جنيهان عن كل متسر مرسع أو جسزء من. المتر المربع من هذه اللهجة سنويا بلا تعدد أعدم توافر مناطه .

( نتوی رتم ۱۹۸۰ <u>- قی ۲۱/۸/۳۱</u> ) •

# الفـــرع الثـــاين رســم النمفـة على تصــاريح السغر المجانية

### قاعسدة رقسم ( ١٠٦ )

: 12.....41

الهيئة العامة للسكك الحديدية \_ تصاريح السفر المحاية \_ المساعة من الجدول رقم } الملحق بالقانون رقم ؟ ٢٢ لسنة ١٩٥١ بنقسرير رسم المدمنة \_ نص نفرتها الاولى على غرض رسم دمنة قدره ماتنا مليسم على التصسيريح المنوحة مجانا من مصلحة السكك الحديدية \_ نبص نفرتها القائلة على اعفاء التساريح المطاة بفسير اسسم من احسدى الشركات الى المسائح الحكومية تنفيذا لمقد الالتزام أو الترخيص من هذا الرسم \_ متشوي للك سد قصر الفضوع الرسم عي تصاريح السفر المجانية ألتي تتسوفسي الهيئة في صرفها دون تلك المائمة بصرفها سواء لصائح المهل أو لفي كلسسك من الاسباب \_ تحصيل الرسم سنويا أذا كانت مدة التصريح تزيد على سفة من ألاسباب \_ تحصيل الرسم سنويا أذا كانت مدة التصريح تزيد على سفة من محدده أذا كان بيبح الانتقال لاكثر من شخص واحد •

# ملخص الفتوى :

ان اللائمة المنظبة لقواعد صرف تصاريح السغر الجانية والمخفضة المصدق عليها بقرار مجلس الوزراء المسادر في ٢٠ من أغسسطس مسقة ١٩٣٧ قد استبدات بعد ذلك باللائمة المسدق عليها بقسرار مجلس الوزراء المسادر في ٨ من يوليه سسغة ١٩٤٣ والتي حلت محلها لائمة تمساريح السغر لموظني ومستخدى وصال السكك الحسيدية والمسدق عليها بعرار وزير المواصلات رقسم ١٣ المسادر في ٢٤ من يوليسه سسغة ١٩٩٠.

مسعما على البند الحادي عشر من المادة الرابعة من القانون رقسم ٣٢٦٠ المسقة ١٩٥٦ بانشياء الهيئة العامة لشئون السبكك الحسديدية والذي يتضسح من استعراض نصوص هذه اللوائح المتعاتبة ، انها قد انفقت ... من ناحيسة -على التفرقة بين نوعين من النصاريح المجانيسة ، أولهما بشسمل التصاريح التي تصرف لمدواعي يتنضيها حسن سير العمل بالمرفق كتصماريح الرور المملحية وتصاريح السفر المؤونة المنصوص عليها في المانتين ٣ و ٢٠ من اللائحة المعدق عليها بقرار مجلس الوزراء المسادر في ٢٠ من اغسطس صفة ١٩٣٢ ( المادنان ١ ، ٢ من لائحة سفة ١٩٤٣ والمادنان ٢ ، ٣ مسن. الثحة سنة ١٩٦٠) . ويشمل الثاني تصاريح السمنر المجانيسة التي تنضى معتس تصوص اللوائح المسار اليها بصرفها للموظف او المستخدم بنساء على طلبه ولاسباب لا تبت للعبل بصلة ، وبن هذا النوع التصاريح التي تصرف للموظف في حالة زواجه وتصاريح المجاملة النصيوص عليها في اللعتين ١٣ / ١٨ من اللائحة المصدق عيها بقرار مجلس الوزراء الصادر. قى ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٣٢ ( المادتان ٦ ، ١٥ من لائمسة سسنة ١٩٤٣ واللعتان ٧ ، ١٧ ، و لاتحسة سنة ،١٩٦ ) كبسا اتفتت تصسوص هسده الموائح - من ناحية أخرى - على النمييز بين النصاريح المجانية التي غتزم الهيئة بصرفها للموظف او السستخدم بمجرد طبها كتصاريح السرور الصلحية وتصاريح السفر للاعمال المنصوص عليها في المادتين ٣ ، ١٢ مسن اللائحة المسدق عليها بقرار مجلس الوزراء المسادر في ٢٠ من اغسطس **سنة ۱۹۳۲** ( المادنتان ۱ ، ۱۱ من لائحة سنة ۱۹۶۳ والمادنان ۲ ، ۱۲ مسن كتعة سنة .١٩٦٠) . وتلك التي خولت نصسوس هــذه اللوائح المنظمـــة التواعد مرفها ، لجهة ادارية معينة بالهيئة رخصية التقدير في صرفها أو عدم صرفها . ومن هذا النوع الأخير تصاريح المجاملة المصوص عليهما قى المادة ١٨ من اللائحة الصادرة في سنة ١٩٣٢ ( المادة ١٥ من لائحسة سنة ١٩٤٢ والملاة ١٧ من لاتصبة سنة .١٩٦) .

وقد سبق أن أنتت الجمعية العبومية بجلستها المنعسدة بتساريخ ١٢ عن الغسطس سنة ١٩٥٩ بأن المادة السابعة من الجدول رقسم } المست بالتاتون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمغة في غترتها الأولى عسلي أن : « يغرض رسم دمغة قدره مائتا مليم على تمساريح السسفر وتسذاكر الاشتراك آيا كان نوعها وآيا كان حاملها اذا كانت معنسوحة مجسانا من مصلحة سكك حديد الحكومة أو آية مصلحة آخرى أو فرد من المسستفلين باعمل النقل آيا كان نوعه » . كها تنص الفقرة الثالثة من هذه المسادة على أن « يعفى من هذا الرسم التصاريح وتذاكر الاستراك المعطاة بغير اسسم من احدى الشركات الى المسالح الحسكومية تنفيسذا لعقسد الالتسزام أو المسرخيص » .

واذ يبين من مقارنة هاتين الفقرئين أن المشرع قد استعمل غيها لفظين مختلفين في صدد تحديد وسيلة الحصول على التصاريح ، فبينها ينص في الفقرة الأولى على التصاريح وتذاكر الاشتراك ( المنوحة مجانا) يشبير في الفترة الثالثة الى التصاريح وتذاكر الاشتراك ( المعطساة بغير اسم ) ٤ وقد رتب على هذا الاختسلاف في التعبير حسكمين مختلفين مسن هيث الخضوء لرسم الدمغة ، نقضى في النقرة الأولى بقرض رسم دمفسة قسدره ماثنا مليم على تصاريح السفر اذا كانت ممنسوحة مجسانا من مصسلحة السكك الحديدية ، واعنى في النقرة الثالثة من هـذا الرسم التصاريح المعطاة بقد أسم من أحدى الشركات إلى المسسال الحكوميسة تنفيذا لمقد الالتزام أو الترخيص ، فهن ثم تكون لهذه المفايرة في الصياغة دلالتها في نبم تصد الشارع في هذا الصحد ، فالتصحاريح التي تتحركص الادارة في منحها مجانا هي التي تخضع لرسم الدمفة المسذكورة ، أما ثلك التي تلتــزم باعطائوــا بيقتضي نظام العبل غلا تخضــع لهذا الرســم . واستخاصت الجمعية من ذلك أن مناط اخضاع التصاريح المجانيسة لرسم الدمغة المنصوص عليه في المادة السابعة سالفة الذكر ، هو أن تسكون ممنوحة محانا على النحو الشبار اليه ، ولما كانت تصبيريم المسرور المسلحية التي تصرف لوظفي الهيئة الذكورة وصدرت بشأنها هسذه الفتسوي ليست من قبيل المنع التي تترخص فيهما حهمات الإدارة في حمدود مسلطتهام التقديرية وانها هم حقبوق مقبررة لوظفيها بمقتضى نظبام العبل بهبا

تحقيقا الحسن سبره ، عقها عكون غير خانسسه الرسم المهضة بالفشة المحدودة بالفقرة الأولى من الملاة السابحة الشكورة ويؤيد هسنا النظر أن من بين التساريح المجانية ما يبنح لاسفار تقسل قيمة اجسورها الفطيسة عن مائني مليم ، مما لا يسوغ معه القول بخضوع هذه التصاريح لرسسم حمنة تد يفوق مقداره قيمة الأجور التي بعني حاملو التصاريح من ادائهسا وفقا لنظام العمل بعرفق السسكك الحديدية .

ويبين من كتلب الادارة العامة ارسوم الدمغة المسؤرخ ٢٩ من نوفعبسر مسنة ١٩٦٠ ان مصلحة الضرائب — تأخذ على الهيئسة العسامة المسئون السكك الحديدية انها قد طبقت غنوى الجمعية العمسومية المساد اليها على كافة تصاريح المور المجانية التى تلتزم الهيئة بمرفها طبقسا لاحسكام لوائح مرف التصاريح بينما ان الفتوى سالفة الذكر يتعسين قصر حكمهسا على نصاريح المرور السنوية التى تلتزم الهيئة المسذكورة بصرفها لوظفيها على نصاريح المول بها تحقيقا لحسن سسيرد و وفساد ذلك — غيسا تراه مصلحة الضرائب انه يشترط لاعفاء تصاريح السسفر المجانيسة مسن الخضوع لرسم العبغة آنف الذكر سفضلا عن التزام الهيئسة بمرفها من يكون صرف هذه التصاريح لمواعى تقتضيها حسن سير العمل بالمسرافق أن التصاريح المجانية التى وان كانت الهيئة معرفها فلا تعسفى من الخضوع للرسم المشار اليه طالما ان دواعى صرفها لا تمت للعمل بصلة .

ومناط اخضاع تصاريح السفر الجانية التي تصرفها الهيئسة العسامة الشون السكك الحديدية لرسم الدبغة المنصوص عليه في المسادة العسامة من الجدول الرابع الملحق بهذا القاتون في فقرتها الأولى والثالثة بفسرض يرجع في تحديده الى نصوص قانون النبغة ذاته ، وقد قررت المسادة السابعة من الجدول الرابع الملحق بهذا القساتون في فقرتها الأولى والثالثة تحسكنين مخطفين من حيث الفقوة الأولى بعسرض مخطفين من حيث الفقوة الأولى بعسرض ربيع دمغة قدره مائنا مليم على تصاريح السفير إذا كانته (مضموحة خجلة) من مصلحة السمة الديبية ، وأبعت في الفقوة الثائمة من حسذا الرسمسم من مصلحة المسابقة الديبيية ، وأبعت في الفقوة الثائمة من حسذا الرسمسم

التساريح ( المعطاة ) بغير اسم من احدى الشركات الى المسمالح الحكومية عَنْفَيْدًا لَعَدُد الالترام أو الترخيص ، مما يستنبع قصر الخضوع للربسم الشار اليه على تصاريع السفر الجانية التي تترخص الهيئة في صرفها اما تلك التي تلتزم الهيئة المذكورة بصرفها فلا تخضيع لذلك الرسيم سواء كان صرفها لصالح العبل أو لغير ذلك من الأسباب ، ولا يقسدح في مسحة هذا النظسر ما اشارت اليه الجمعيسة العمومية في متسواها السابقة من أنه « إلى كانت تصاريع المرور التي تصرف لموظفي الهيئة العسامة السسكات الحديدية ليست من تبيل اللنح التي تترخص نيها جهات الادارة في حسدود سلطتها التقديرية ، وأنها هي مقررة الوظفيها بمقتضى نظام العبال بها تحقيقا لحسن سير العبل بهذا المرفق: فانها لا تخضيع لرسيم الدهفة ٠٠٠ اذ أن هذا التعبير لم يستهدف أضافة شرط جديد لتحقيق عسدم الخضسوع للرسم المشار اليه الى جانب الشرط الوارد بنص الفقسرة الأولى من المستنة السابعة سالفة الذكر ، وانها تصد في الحقيقة الى الانصاح عن حكم عدم خضوع تصاريح المرور الصلحبة التي صدرت بشائها تك الفنسوى لرسَمَ الصَّمَة } اما علة الحكم المُقرِّر لقاعدة عدم الخضوع لهذا الرسم مقسد المعتدف عنها الفترة الأولى من المادة المحامعة ذاتهما وطبقه لهمدا النص لا تخضع تصاريح السفر المجاتية التي تلتزم الهيئة العسامة لشئون السك الحديدية بصرفها لذلك الرسم ويستوى بعد ذلك أن تكون هذه التصاريح قد صرفت لتابعيها لصالح العمل أو السباب لا تهت العمل بصلة . وغني عن القول أن مرد النزام الهيئة المنكورة بصرف تصريح معسين أو ترخيصسا في صرفه ، مرجعه الى نصوص اللائحة التي صرف التصريسع أو يصسرف في ظلها ، ماذا كانت توجب على جهسة الادارة في حالة معينة اعطساء التصريح بمجرد طلبه كان غير خاضع لرسم الدمفة بفئته المصودة في الفقرة الأولى من المادة السابعة سالفة الذكر سواء كان صرفه لعساح العسال أو لغير ذلسك من الأسسماب، اما اذا كان النص يرخص للجهية الإدارية في صرف التصريح أو عدم صرفه خضم الرسم المشار اليه في حالة الصرف .

كما منطق النظرة الثانية بن المادة السابعة من الجدول رقم الملحق

بتانون الدمغة ننص على أن يكون رسم الدمغة المنسووض على تصاريع السنر المهنوحة مجانا من الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية ؛ مسنويا اذا كان التصريح ممنوحا لمدة تزيد على سغة ، كما تنص المادة الماشرة من الجدول المذكور على ان كل تذكرة مسغر أو تصريح أو اشتراك يبيسح السخر أو الانتقال لاكثر من شخص واحد يتعدد الرسم عليه بتعدد الاسسخاص .

( مُتوى رقم ١١٧ ــ في ٢١١/ ١٩٦٢) .

### قاعسدة رقسم ( ۱۰۷ )

### 

رسم الدمفة — الهيئة العامة السكات الحديث — تصاريح السفر المخفضة اعتبارها داخلة في مداول المعنى العام لعقود التقل المتصبوص عليها في الجدول السرابع الملاحق بالقسانون رقسم ٢٢٤ لسسنة ١٩٥١ بنقسرير رسم الدمفة خضوعها لحكم تصاريح السفر المجانية واعفاؤها من رسسم الدمفة المصوص عليه في المادة الرابعة من الجدول رقم ه الملحق بالقسانون المسلكور .

### ملخص الفتوى :

انه نبيا يتعلق بعدى خضوع تصاريح السفر التي تصرفها الهيئسة المامة لشئون السكك الحديدية لرسم الدمغة المسسوس عليسه في المادة الرابعة بن الجدول رقم ١٩٥٥ بلقتانون رقم ٢٧٤ لسفة ١٩٥١ بنقسرين رسم دمغة غان الذي ببين من الاطلاع على هذه المادة انها قد نصت عملي أن ﴿ يفرض رسم دمغة قدره ثلاثون مليسا على السرخص أو الاقسرارات أو التصريحات المعلاه من البوليس أو أية سلطة ادارية أخرى ﴾ وقد عدلت مئة هذا الرسم بعد ذلك بمقتضى القانون رقم ٢٧٦ لسسنة ١٩٥٦ ماصبحت خسسسين مليسا .

وبالرجوع الى نصوص الجدول رقم ؟ الملحق بقسانون الدمنة ببين ان

المشرع تدخصصه لببان حالات خضوع عقود النقل لرسوم الدمغة ومقدار الرسم في كل حالة ، اذ اتخذ له عنوان ﴿ رسوم الديمة على عقود النقـل ◄ وضينه أحكاما تفصيلية في شأن مدى خضوع تذاكر المسغر والتصاريح وتذاكر الاشتراك وغيرها من المحررات المائلة ( سواء نسرت بأنها عقود نتل او لم يتحقق في شأنها هذا التكييف) لرمسوم الدمفة الواردة به . مالسادة الأولى منه قد حددت الرسم الذي ، تخضع له استمارات ( بوالص ) النقل ، كما حددت المادة الثانية منه الرسم المنسروض على تذاكر نقسل الامتعسة والمنتولات ونصت المادة الثالثة من ذلك الجدول على خصوع التذاكر التي تخول حق شغل الأمكنة في عربات النوم بقطارات السكك الحديدية لرسسم دمغة قدره مائة مليم عن كل محل ، وعرضت المادتان الرابعة والخامسة من الجدول المشار اليه لتحديد رسم الدمقة الذي تخضع له بوالص الشمسحن البحرى ونذاكر السفر على السفن ، كما حديث المادة السايسة منه تنمسة رسم النبغة الذي تخضع له تذاكر السفر على الطائرات ، ونصت المادة التاسعة من الجدول المذكور على أن تخضع تذاكر الاشتراك التي تصرغها شركات الترام أو سيارات النقل المسترك لرسم دمغة تدره عشرة مليمات اذا كانت لدة لا تجاوز ثلاثة أشهر ماذا جاوزتها كان الرسم عشرين مليما .

اما تصاريح السفر وتذاكر الاشتراك غقد خص الأشرع المسادة السابعة من الجدول المسار اليه مدى خضوعها لرسسم الدمفسة المنصسوص عليه في هذه المادة واشترط لخضوعها لذلك الرسم أن تسكون ممنسوحة مجساتا على النحم الذى غصلته الفقرة الأولى من تلك المسادة . ماذا كانت الجهسة صارفة النصريح ملتسرمة بعضرة أو كان التصريح معنوها بعتسابل ، اصسبح غير خاضع لرسم الدمفة بغثته المحددة بنص الفقرة الأولى سالفة الذكر .

والوصف الخاص لتصاريح السغر المخفضة انها من نوع تصاريح السغر المجانية المنصوص عليها في الفترة الأولى من المادة لسسابعة المنكورة ، وأن نوعي التصاريح يدخل في مدلول المعنى العام لعقود النقل المنصوص عليها في الجدول الرابع من تاتون الدمغة . فلا حاجة بعد ذلك الى تكيفها بانها تعتبر من تبيل التصريحات المعطاه من سلطة ادارية في تطبيق المادة الرابعة من الجسول رتم ه الملحق بالقانون المنكور ، لأن بهاذا التكيف في الواقع من الجسدول رتم ه الملحق بالقانون المنكور ، لأن بهاذا التكيف في الواقع الاعتداد بالوصف العام لهذه التصاريح ، وهو مما يتعسارض مع قاعدة

"التنسير الحرق لأحكام ثانون النمغة وكذا مع القاعسدة الشرعية التي تقضى بقصر المخصص على ما خصص من الطه .

ومتى اتضح ذلك ، وأن العبرة بالوصف الخاص لتصاريح المسفر المختضة وانها تدخل — شأنها في ذلك شأن تصاريح السفر المجانسة سفى مدلول المتى العام لعقود النقل المتصوص عليها في الجدول الرابع اللحق بتأتون الدمفة ، دون وصفها العلم وأذ أغفل المشرع النص في الجدول المنكور على خضوع تصاريح المنفر المختضة لرسم الدمفة وتحديد تيمنسه عنهن ثم يكون قد تصد عدم اخضاعها لأي رسم دمفة .

( غنوی رقم ۱۱۷ — فی ۱۹۲۲/۲/۱۱ ) .

# القبرع التاسيع رسم النهفة علي تراخيص الإستيراد

### قاعسدة رقسم ( ۱۰۸ )

القانون رقم ٢٢٤ السنة ١٩٥١ بتقرير رسم ديفة - الرسم المستحق طبقا للبادة ١١ على تراخيص الاستيراد - استحقاقه على اصبل الترخيص وعلى كل صورة مبضاة يحتفظ لها القول الذي التي تحتفظ بها جهسات الادارة تبعا لتنظيمها الداخلي ولاغراض هذا التنظيم مبضاة كانت أو غسي

### ملخص الفتوى:

ان السادة ١١ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥١ بتغرير رسسم دمغسة ينص على انه « اذا كان العقد أو المحرر أو الورقة أو المطبوع أو السلط من عدة صور واحتفظ المتعاقد بصورة مهفساة أو أكثر غان كل مسلورة بسنحق عليها رسم الدمغة الذي يستحق على الأمسل ويستثنى من ذلك رسم الدمغة النسبي والتعريجي ، غاته لا يحصل الأمرة واحدة على الأصل ما عددت المسلور ما عدا الأصول المنصوص عليها في هذا القسانون أو في الحسداول المحتسة سه » .

ومؤدى هذه المادة أن رسم الدمنة على صور المتدود والمحررات والملبوعات والسجلات لا تستحق الا على الصور المهضاة التى يحتفظ بها المتعاقد . ذلك أن صور المحررات المهضاة تقوم في حجيتها مقام أصلها مُعتى, احتفظ المتعاقد بصورة مهضاة استحق عليها رسم الدمفة .

ولنن كان القانون قد نصى على استحقاق رسم الدمغة على المسور المضاة التي يحتفظ بها المتعاقد غائه قصدد بهدا التغيير (تعبير متعاقد) مصلحب الشأن في الحرر فتتصرف هذه العبارة بالنسسبة لغير المتسود الى صلحب الشأن في المحرر الذي يحتفظ بأصل المحرر وبصورة أو أكثسر مبضاة بعتفظ بها لنكون مستقدا له عند الاقتضاء لدى أية جهة أما المسور الأخرى التي تحتفظ بها جهات الإدارة تبعا لتنظيمها الداخلي ولأغراض هذا التنظيم عليها رسم ، مهضاة كانت هذه الصورة أو غير مهضاة .

لذلك انتهى راى الجمعية المعومية الى أن رسم الدمغة على المحررات النصوص عليها في المادة 11 من التقون رقم ٢٢٤ لسسنة ١٩٥١ بالنسسبة المتراخيص الاستيراد أنها تستحق على أصل الترخيص وعلى كل مسسسيرة مجهضاة يحتفظ بها الصادر له الترخيص لتكون مسسندا له عند الانتضاء حدون الصور التي تحررها الجهة التي أصدرت الترخيص نبعا لتنظيمها الداخسسلي ،

( غنوی رقم ۱۲۲۶ **– فی ۱۲۱۱/۱۱/۱۱** ) •

# الفـــرع العـــاشر رســم النمفــة على الرتبــات

### قاعستة رقسم ( ١٠٩ )

### 

القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٨ بتقرير رسم دمفة على الرتبات والإجسور والمكافئات وما في حكيها التي تصرفها الوحدات الاقتصادية التلبعة للمؤسسات العامة وكذلك على الطلبات المقدمة اليها — سريان هذا الرسم بعد الفساء المؤسسات العامة بالقانون رقم ١١١ لسسنة ١٩٧٥ — اساس فلسك — ان تبعية الوحدات الاقتصادية لمؤسسة عامة ليس علة تقرير الرسسم او شرطا جوهريا في غرضه — علة تحقيق الرسم هي تحقيق العدالة والمسساواة بين الماملين بالوحدات الاقتصادية والعاملين بالحكومة كما ان الوضع القانوني الموحدات الاقتصادية والعاملين بالوحدات الاقتصادية والعاملين بالعكومة كما ان الوضع القانوني

### بالغص الفتوي :

ان القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٨ بتعديل بعض احكام القسانون رقسم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسسم قبضة ينص في مادته الثانيسة على انسه هيمصل دسم قبضة على الرتبات والإجور والمكانآت وما في حكمها التي تصرفها الوحدات الاقتصادية القابمة للمؤسسات العامة المنصسوس عليها في القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ المشسار اليه ، وذلك بالفسات المنصسوس عليها في ألمسادة ١ من الفصل الخامس من المسدول رقم ٢ الملحق بالقسانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥١ المشار اليه ويقع عبء الرمسم على من تصرف اليهسم تقل المهسسالة » .

ومن حيث أن الحكمة التي صدر من اجلهسا القانون رتم ٤٥ لسسنة

197۸ قد بينتها الذكرة الايفساحية لهذا القانون ، وهي تحقيق العدالة. والمساراة في تحل الإعباء هي المطروف الاستؤافية الراهنة بين العاملين في المسركات والوحدات الاقتصادية التابعة للتطالب العسام .

ومن حيث أن عبارة « الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسات العامة » الواردة بالقاتون رقم ٥٤ لمسة ١٩٦٨ المؤسار الله ، ليست هي علة أو سبب تترير ضريبة الدمفة على ما يحصل عليه العاملون بالوحدات الاقتصادية مع المبالغ المسار اليها في المادة الثانية من القاتون المدخكور ، ولا تصدو هذا القيادة التي يسرى هذا القياتون في شمان المبالغ التي تصرفها للعلملين بها .

ومن حيث أن تبعية الوحدات الاقتصادية للمؤسسات العامة لا تعتبر شرطا جوهريا لفرض ضربية الدمغة واتما هو ترديد لمفهوم تنظيسمي كان سائدا في القانون رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٧١ سياصدار قانون المؤسسات العسلمة وشركات القطاع العام سفهو من قبيل التنظيم الاداري الذي ظل قائما حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ بالغاء المؤسسات العامة .

ومن حيث أن البيضيع القانوني الموجدات الاقتصبادية المشيار اليهسا لم متفير بالفاء المؤسسات العامة التي كانت تتبعها ، كبسا أن شخصسيتها الاعتبارية لم تتفير طبيعتها وظلت كما هي ، غين ثم فان صب دور القسائون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ بالفاء المؤسسات العامة ليس من شأنه التسائير في خضوع المبسائع التي تمرغها الحدات الاقتصسادية — والتي كانت تتبسع المؤسسات الملفاة — إلى العلملين بنا من مرتبات واجور ومكلفات وما في حكمها ، وكذلك الحال بالنسبة الى الطبات المقدمة الى تلك الوحدات .

من أجل ذلك أنتهى رأي الجبعية العبومية لتسسمي الهنوى والتشريع الى أستبرار سريان التاتون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٨ على المليلين بالوحسدالت الانتصادية ٤ بعد الفاء المؤسسات العابة بالقانون رقم ١١١١ لسنة ١٩٧٥ .

( الملف ۱۹۲۷/۱/۲۷ - جلسة ۲۲٪۲۲۸/۲۷ ) .

# الفـــرع الحادى عَشَر وسم العبقة على الفقات الحكومية في الخارج

### قاعسدة رقسم ( ۱۱۰ )

#### : المسلما

المبالغ التى تنفقها الحكومة أو الهيئات العلمة في الخارج سواء بطريق بباشرة أو بطريق الانفية عضوعها أصلا لرسم الدمقة القرر بالتقنون رقسم بباشرة أو بالمبالغة الأموال التى ينص القلنون على أعفالهسا سـ عسدم تعارض ذلك الحكم ومبدأ الليمية الفرية سـ اساس ذلك سـ مشال بالنسسية لخضوع المبالغ التى تنفقها المكانب الصحفية في الخارج ،

### مقخص الغنوى :

تنصى الملدة الأولى من الفصل الخامس من الجدول الثقى من القانون رسم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بفرض رسم الدمنة على أن « يحصل رسسم دمشة على كل مبلغ تصرفه الحكومة والهيئات العلمة مباشرة أو بطريق الانسابة ... » وتنعس المسادة الثانية من ذات الفصسل على أنه « فيها يتصلق بالمستريات والأعمال والتعمدات والتوريدات والايجارات يحصسل عسلاوة على الرسسم المبين في المسادة السسابقة رسم اضسافي بمقدار مشلى الرسسم المسادى » .

وتنص المادة الثالثة على أن « يعنى من الرسوم المبيئة في المادين السابقتين المالغ التي تصرفها الحكومة والهبئسسات المسامة في الاكسوال الاكبيسة:

اذا كان المرف ردا لبالغ مرفت .

ب ــ اذا كانت هناك اتفاتات تمفى من هذا الرسم عقدت قبل المبل
 مهـذا القــــاتون .

(17 = - 18 )

جـ ما يصرف ثبنا لشتريات محددة اسعارها في تسسعيرة جبسرية
 مسارية في لجمهورية المحرية

د ... المرف لهبئة دولية أو لحكومة أجنبية بشرط المعاملة بالمثل .

ه ... الصرف على أساس أسعار احتكارات دولية .

وقد جاء نص المانتين الأولى والنائبة المسار اليهما عاما مطلقا لا يفسرق بين المسالغ التى تدفع في مصر أو في الخسارج أذ ينعى عسلى تحمسيل رسم الدمفة العادى أو الأضافي على كل مبلغ تصرفه الحسكومة والهيئات العامة سواء أكان ذلك مباشرة أو بطريق الاتابة .

أما المسادة الثالثة غقد حددت أحوال الاعفاء من هذا الرسم ولم يسرد قى ضبنها المبالغ التى تدفع خارج الاقليم المصرى ، اما ما نص عليسه النسد ( د ) من هذه المسادة من الاعفاء من الرسوم اذا كان الصرف لهبئة دوليسة أو لحكومة اجنبية بشرط المعاملة بالمثل ، فسدلاته أن المصرف للحسكومات الاجنبية والهيئت الدولية بخضع اصلا للرسم ولكنه يعسفى اسستثناء اذا كانت هذه الحكومات أو الهيئسات تعفى الحسكومة الممرية مسن الرسسوم المملئة ، أي أن تكون المعاملة بالمثل في صدد هذه المبالغ ، ويؤخذ من هسذا النس بمنهوم المخافة أنه غيما عدا الحكومات الاجنبية والهيئسات الدوليسة يخضع كافة المهولين الاجتب أفرادا أو هيئات لرسم الدمنة على المسالغ يضضع كافة المهولين الاجتب أفرادا أو هيئات المسردة .

وهذا النظر لا يتعارض ومبدا اقليمية الضربية ، اذ أن الوقعة المنشئة لضربية الديمة التدريجية على المبالغ التى تصرفها الحسكومة أو الهيئات العلمة هي طبقا لنص المسادة السسالفة الذكر عطيسة الصرف القاتونيسة لا المسادية وهي عبلية تتم دائما سسواء اكان الصرف مباشرة أو بطريق الانبابة في متر الخزانة الحسكومية ، أو الهيئسات العسامة المصرية داخسا الاتليسم المصرى .

لهذا انتهى الراى الى ان المبالغ التي تنفقيها المكاتب المسحفية في الخارج تخضع لرسم الدمغة المقرر بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ نيما عدا الإحوال التي نص القانون على اعفائها .

(ختوى رقم ٧٠٠ - في ١٩٦٠/٨/١٤) .

\_ YVo —

# الفـــرع الالتى عشر رسم النمفة على بواتف السيارات

### قاعسة رقسم ( ١١١ )

#### ۲ابــــدا :

الاوراق التي تسلم للساقين من لجنة الاشراف على مواقف السيلولات تعتبر بطابة ايصالات لادائهم مقابل انتفاعهم بتلك المواقف ومن ثم قلهها تخضع لرسم المهفة القرر عن هسذه الرخص او التصاريع .

### ملخص الفتوى :

انه أيا كان الرأى في مدى مشروعية المبالغ المصلة من السستقيم متابل الانتفاع بالمغدمات التي تهبئها لهم المحافظة عان التسانون رقم ١٦٧ السنة ١٩٥١ السنة ١٩٥١ بسنة ١٩٥١ بينرش في المقسرة (ه) من المسلمة الأولي والقلون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٧ ، ينرش في المقسرة (ه) من المسلمة الأولي سن الجسول رقم ٥ الملحق به رسسم دمفة قسده ( ١٩٧٥ ) مليمسا حتى لا تقل تيمنها عن مائة ترش . كما أن القانون رقم ١٥ المنعسالات التي القانون رقم ١٩٦٤ لسنة ١٩٥١ ، وقرر في مادته الأولى والجدول القصق به غرض رسسم دمفة أشافي على الإسسالات قسده ( ١٥ ٢ ) مليمسا حتى به غرض رسسم دمفة أشافي على الإسسالات قسده ( ١٥ ٢ ) مليمسا حتى رقم ١١ لسنة ١٩٦٩ بعدل بعض أحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٩ المسلمة الاعفاء من سداد رسم الدمفة الإضافي على الإيصالات المقسر بالقسائون رقم ١٤ لمست المعالد المستور وزير الغزانة وبنساء على ذلك أمسستور وزير الغزانة وبنساء على ذلك أمسستور وزير الغزانة وبنساء على ذلك أمسستور وزير الغزانة تراره رقسم ١٩٢٤ لسنة ١٩٦٩ باعضاء الإيصالات المستور تيهما مائة مليم من رسم الدمفة الإضافي .

وبناء على ذلك غان كل ايصال تصل قيمته الى مائة تسرش أو تسزيد يخضع لرسم الدمقة الاصباق كبسا أن كل المسال تزيد قيمت على مائة مليم يخضع لرسم الدمقة الاضافى .

ولما كانت الأوراق التى تسلم السائقين من لجنة الاشراف على مواقف السيارات ليست سوى ايصالات مثبتة لادائهم متابل انتقاعهم بنسلك المولفة ، عائها تخضع لرسم الدمفسة الأصلى والاخساق المقسر عسلى الايصالات على النحو السائف الذكر ، ولا يجسوز اعتبار تلسك الأوراق من تبيل الرخص او التضاريح الادارية وذلك لأن هدذه الأخسرة بمسدق مههومها على الورثة التى تخول حالمها وضعا معينا او ممارسسة عبسل أو تشاط ما ولمرة واحدة او لعدد من المرات خسلال مدة زمنية محسددة تستطيل نسبيا في الفائب الاعم من الحالات ، وهي في ذلك تغاير الإسالات التي تشرف عليها ، وعلى ذلك نصلا بسستحق عليها وعلى ذلك فسلا بسستحق عليها الأوسالات على النحو السائف بيسانة دون الرسسم المهغة على الإيصالات على النحو السائف بيسانة دون الرسسم المهغة على الإيصالات على النحو السائف بيسانة دون الرسسم المهغة على الإيصالات على النحو السائف بيسانة دون الرسسم المهغة على الإيصالات على النحو السائف بيسانة دون الرسسم المهغة على الإيصالات على النحو السائف بيسانة دون الرسسم المهغة على الإيصالات على النحو السائف بيسانة دون الرسم المهغة على الإيصالات على النحو السائف بيسانة دون الرسم المهنات على النحو المائية المهاؤية المه

لَذَلُكُ النَّهِي رأى الجمعية العبومية لقسمى القتوى والتشريع الى ان خداداً الدَّقهاسة تلتزم باداء رسم الدمفة المقسور على الايصسالات الى حسماحة الفسسرائي .

(ملف ۲۲/۲/۱۸۶ - جلسة ۲/۲/۳۲) .

# المصرع النسائث عشر رسم النمغة على أوراق اليانصيب

#### فاعسدة رقسم ( ۱۱۲ )

: 12......47

رسِم نمنِــة - على اوراق اليانصيب الرابعــة - خضــوعها الــه سواء اكان الرابع فردا من الجمهور أم الهيئة مصدرة هذه الأوراق -

#### ملخص الفتوى:

ان عليه الناتم ب تعتبر متابرة وردية في التابعين المدنى في الباب الرابع ضبن عقود الفرر ، وقسد حرم المشرع المتسلمرة الا على استثناه بنمن خاص في السادة ٧٤٠ ، حيث استثنى ما رخص نيه قانوقا من أوراق النصيب ، توخيا لتحتيق بعض الأغراض الخيرية التي تقوم على اقتطاع جزء من الكسب الذي تدره ، وقد صدر القانون رقم ١٠ السنة ١٠٠٠ بشأن أعمال النصيب المعدل بتوانين لاحتة حيث أجساز النمسبب بترخيصه خادى . والمقامرة عقد يتمهد بمقتضاه شخصان أو أكثر بدفع مبلغ معه او شيء معين لن يربح منهم بحيث يصبح احدهما في النهاية دائنا للأخسر وحد يستحق المِلغ منهما هو الرابح ، ومفهوم هذا التعريف أن أحد طرقي العقسد الابد أن يكون رابعا ، وهذا يعنى أن الهيئة مصدرة النصيب تكون رابعة الله أسفرت عملية السبحب عن وجسود الورقة الرابحة في حيسازتهسسة ع لأن الطرف الآخر في هذه الحالة يمثل الطرف الخاسر ، ففي عمليسة بيع أوراق. النصيب تحدد الجهة مصدرة هذه الأوراق العدد الرابح منها في كل ورقة تعساج بحيث تلتزم باظهار هذا العدد الكامل من الأوراق في السحب وكذلك تحسحه قيبتها ، وهذه التيمة تعتبر دين المقامرة الذي يبثل مديونية ألهيئة حكما ، وهو الذي تساهم به في تكوين جملة ذلك الدين باضائة المبالغ المصلحة من الجمهور ، وهي تبثل مساهبته عملا في ذلك الدين ، ومن المترر أن هذه الليلغ جبيمها تخرج من ثمة كل من الطرغين برصدها لحساب المسسسايرة وما تصفر عنه عملية السحب ، غاذا ظهرت بعض الأوراق الرابحسة في حيسارة الجمهور اعتبر رابحسا بتيمة المسانغ التي تبشسل هذه الأوراق ، وكذلك الحسالاذ ظهسر أن بعض الأوراق ارتد الى حيسازة الهيئسسة مسعرة الأوراق غانها تعتبر في حالة رابحة بتيبتهسا ، وعلى هذا النحو يعتبر كل من الطرغين رابحا أو خاسرا حسبها تسفر عنه عملية السحب التي تتوم على الخرد ،

ويخلص من كل ما تقدم أن وعاء رسم الدمفة كها قصده المشرع في القانون. وهم ٢٣٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمفة هو جملة المبالغ المخصصة للرابحين. حن الفراد الجمهور أو الهيئة المصدرة لأوراق النصيب أيا كانت عملية السحب .

(مَتوى رقم ١٣٦ -- في ١٩٥٦/٦/٢٨ ) .

# الفسرع الرابسع عشر رسسوم التمضنة المهنيسة

#### قاعسدة رقسم ( ١١٢ )

#### : المسلما

رسم الديفة الطبية المفروضة بالقانون رقم 4) لسنة 1979 بشسان اتحاد نقابات المهن الطبية ـــ الذبائح التى تقوم مؤسسة الدواجن بذبحها في مجازرها الخاصة لا تخضع لهذا الرسسم .

#### بنخص الفتوى:

ومن حيث أنه يبين من ذلك أن مناط الخضيوع للدمة الطبيسة المنوضة بقانون رقم ٩} لسفة ١٩٦٩ المشار اليه أن تكون النبيطسية منبوحة في أحد المجسازر الحلية ، والمتصود بالمجازر المحلية وفقا للمفهوم الذي درج عليه الشارع الممرى المجازر التابعة للمحافظات وغيرها مسن وحسدات الحكم المحلي التي تقوم بالنبسج نظير مقابل ، ذلك أن المشرع

حرج على استعمال لفظ « المحلى » بالمتابلة للفظ « المركزى » ويعنى به المرافق المحلية دون المسرائق القهية أو المسركية ، ولا يسسوغ التسول بأن المشرع قصد في هذا الخصسوس بالمجازر المحلية المجازر الوطنيسة على وجه العموم سواء كانت محلية او مركزية وذلك لاستبعاد المجازر التي تعمل خارج الجمهورية حتى لا تخضع الذبائح المستوردة لهدذا الرسس من وحدها لاستبعاد الذبائح المستوردة التي تم ذبحها في الخسارج من نطاق الرسم ، ومن ثم نهما كان المشرع في حاجة للنص على المجسسازر المحليسة واتمرى قصده الى اخضاع كانة المجازر الوطنيسة محلية كانت أو مركزية لهذا الرسم ، والقاعدة أن أعمال النص غير من أهمساله هذا أو مركزية لهذا الرسم ، والقاعدة أن أعمال النص غير من أهمساله هذا لا يصبح التوسع في نفسي المجازر المحلية كانت بقرض الضرائب والرسوم هي النزام التعسير مضيين ، ومن نه غائسة بقرض الضرائب والرسوم هي النزام التعسير مضير مداول هذه المجازر المناب عنصل داخل الجمهورية ، وأنها ينتصر مداول هذه العبارة على المجازر النابعة للمحافظات أو غيرها من وحدات الحكم المحلى .

ومن حيث أنه متى كان ذلك ، وكانت المؤسسسة المصرية العسامة للدواجن تقوم بذبسع دواجنها فى مذابع خاصسة تابعة لها لا ينطبق عليهسسا وصف المجازر المحلية لاتها ليست تابعة لاحسدى وحسدات الحكم المحلى . ولا تقسوم بالذبع لسكافة الراغبين نظسير أجر ، ومن شسم غان مذبوحاتهسا لا تخضع للرسم المفروض بالقانون رقم ؟ السنة ١٩٦٩ المسار اليه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الذبائج التى عَسوم مؤسسية الدواجن بذبحها في مجيازرها الخامية لا تخضع للدمفية الطبية المجروضة بالماتون رقم ٤٩ لسنة ١٩٩٩ المشار اليه .

( ملغ، ۲/۲/۲۷ ـ جلسة ۴/٥/۲۷۲ ) .

#### قاعيدة رقيم (١١٤)

#### 

دمنة تقابة الهان الهندسية التصوص عليها في القادرة م ٨٩ لسنة ١٩٤٦ باتشاء تقابة الهن الهندسية — نص الفقرة (ب) من البند (خامسا) على وجوب لصق طوابع دمفة التقابة على اصول الاعمال الهندسية وعقود التوريد عن اعبال هندسية أو صورها التي تطلب كيساند — عبومية هذا النص — القول بقصره على حالة كون التعاقد عفسوا في نقبابة المهن المهندسية — تخصيص بفي مخصص — القياس على الفقرة (1) التي تجمل التقلية ي قياس غير جائز لان الساس أستحقال الدمفة في الفقرة (ي) منسوب التفلية ي قياس غير جائز لان الساس أستحقال الدمفة في الفقرة (ب) منسوب المندسين اعضاء التقابة — سريان حكم القدرة (ب) على عقود الاعبال الهندسين اعضاء التقابة — سريان حكم القدرة (ب) على عقود الاعبال الهندسين اعضاء التقابة — الميان حكم القدرة (ب) على عقود الاعبال الهندسية أو عقود توريد الاعبال الهندسية ألتي تيرمها الشركات الاجنبيسة من كانت وبرمة مع المصالح المحكومية أو المؤسسيات أو الافراد بالمهمورية — أسياس ذلك : عينية هذه الغيربية و

## ملخص المنتوى :

أن المسادة ٥٥ من القانون رقم ٨٩ لمسنة ١٩٤٦ بانشساء نقابة المهن البندسية والمصدلة بالقانسين رقم ٧٧ ليسنة ١٩٥٧ ننص على أنه : ينسكون رأس مال هذا الصنبعوق من الموارد الآتية :

ما بحصاله مجانس النقابة ثمنا لطابع دمغة بنشا خصيصا المهذا السندوق ويكون لعبقه الزايما على الاوراق والدماتر بالمنات الآتية :

(1) جميع الرسومة الهندسية التي يباشرها أو يوتمها عضو النتابة
 الا اتدا كان تد باشرها أو وقمها بصفته موظفا عموميا .

(ب) أصول عقود الأعمال الهندسية وعقود النوريد عن أعمال هندسية.
 أو صورها التي تطلب كمستند أذا كانت هذه العقود مبرمة مع المصالح الحكومية أو المؤسسات أو الإفراد .

بستفاد من هذا النص أن لصق طوابع دمغة نقابة المبن الهندسية أمر الازم على أصدول عقود التوريد عن أعبال هندسية أو صورها التي تطلبب كمستند ، وقد جاء النص عاما بحيث يتع الالتزام بلصدق الطلوابع على كل مقاول ببرم عقدا من عقود الاعبال الهندسية ، وكذلك على كل متعهد يبرم عقدا من عقود التوريد من أعبال هندسية ، دون تغريق بين ما أذا كان المتلول أو المتعهد مهندسا أو غير مهندس عضوا في نقابة المهن الهندسية أو غير عضو بها ، فكلما أبرم عقد أعبال هندسية أو عقد توريد أعبسال هندسية وجب على المتعاقد مع المحكومة أو المؤسسات أو الأغراد أن يلسق طوابع الدمفة على أصول هذه المعتود أو صورها التي نطلب كمستند وذلك بالمناف المنصوص عليها في المسادة ٥٥ سالفة الذكر .

وهذا النص عام فلا وجه لتخصيصه بأن يكون المتعاقد عضوا في نقابة المهن الهندسية ، ، اذ أن هذا تخصيص بغير مخصص ، ، ولا محل أيضسا لتياس ذلك على ما جاء بالفترة (1) من البند خامسا من المسادة ٥٥ والتي نصت على وجوب لصق طوابع الديفة على جبيع الرسومات الهندسسية التي يباشرها أو وقعها عضو النقادة الا أذا كان قد باشرها أو وقعها بصفته موظفا عموميا سوذلك أن عبارة الفقرة (1) صريحة في أن لصق طسوابع الدمغة أنها يكون لازما حيث تكون الرسومات الهندسية قد باشرها أو وقعها عضو النقابة ، أما الفقرة (ب) غلم تأت بهذا التخصيص بل جساعت عامة مطلقة ، والقاعدة أن العام يجب حمله على عمومه ما لم يتم دليسل على تخصيصه ، ولا يخصص العام الا بدليل مساوله أو أعلى منه .

والواتع أن المسادة ٥٥ المذكورة تسد حددت موارد مستدوق النقامة ، وباستقراء نص هذه المسادة ببين أن اللشرع قد جعل من بين هسده المسواد ما يحصسه مجلس النقابة ثمنا لطابع دمغة ينشا تخصيصا لهسذا الصندوق ، ويكون لصقه الزاميا على أوراق ودغاتر بعينها ، وهي كلها مما بدور في تسنك المهنة ، بعضها منسوب الى المهندسين أعضاء النقابة ، والبعض الآخر منسدس الى الإعمال الهندسية ذاتها وتارة يقع التسزام لمسبق الطلبيع على عمسل المهندس عضو النقابة ( رسومات هندسية به شكاوى للله تقدير اتعاب ) وتارة أخرى يقع المترام اللصق على المتعاقد عن عمل هندسي ( مقاولة وتوريد) ومن ثم غلا وجه القول بقصر التزام اللمبق على الإعمال الهندسسية التي يقوم بها عضو النقابة دون غيره ، فالمشرع يعلم سلفا أن المتاول الذي يلتزم التيام باعمال هندسية البس حتما أن يكون مهندسا عضوا في النقابة ، وكذلك الأمر بالنسبة إلى متعهد القوريد عن أعمال هندسية ، ومع ذلك فقسد جعل التزام لمنق طوابع الدمة على العقود ذاتها أو صسورها التي تتطلب كمستند ، أيا كان القائم بها على ما سلف بيلة وهي عقود متعلقة بالهنسة خطر أبة أن تكون مصدرا لمورد من موارد صندوق نقابة المهن .

وفى ضوء ما تقدم يبين أن عقود الاعمال الهندسية وما فى حكيها تخضع لرسم الدهفة المقرر لصالح نتابة اللهن الهندسية ولو لم يكن من أبرام المقد عضيها في النتابة ، ويسرى هذا الحكم أيضا على عقود الاعمال الهندسية التى تبرمها مع الجمهورية العربية المتحدد الشركات الإجنبية متى طلبت أصول هذه المقسود أو مسورها كيسستند ، ومتى كانت هذه المقود مبرمة مع المسالح الحكومية أو المؤسسات أو الأمراد بالجمهورية ، ذلك أن المبرة بالواقعة المنشئة لضريبة الدهفة ، دون اعتداد بنشخاص مبرمهها أو موقعها ، غالضريبة هنا عينية وليست شخصية ،

لهذا انتهى الرأى الى خضوع أصول عقود الأعبال الهندسية وعقبود التوريد عن أعبال هندسية أو صورها التي تطلب كيستند بسرسم الديفسية المنصوص عليها في المسادة ٥٥ من القانون رقم ٨٩ لمسنة ١٩٤٦ باتشاء نتابة اللهن الهندسية والمعللة بالقانون رقم ٧٧ سنة ١٩٥٧ ، ولو كان من أبرم المقد ليس عضوا في نقابة المهمين الهندسية ، أو شركة أجنبية مادام العقبد قد أبرم في الجمهورية العربية المتحدة أو قد قدم لجهة أدارية بها .

( ملف ۱۲۱/۱/۲۷ ــ جلسة ۲/۲۱/۱۳۲ ) ٠

#### قاعسدة رقسم ( ١١٥ )

البيا:

رسم بمفــة ( استجقــاق رسم الاجهة ب الجُترم به ... تعدد الرسم )؛ ( مهن هندسية ... مهن تطبيقية ) •

يشترط لاستجقاي رسم دمقة نقابة المهن الهندسية أو رسم دمقة نقابة المين الفنية التطبيقية أن تكون الإعبال أو التصرفات ممن عددتها المادة ( ٢٦ ) من القانون رقم ٢٦ لبينة ١٩٧٤ بالقبينة الرسم دمقة نقابة المهن الهادسسية أو المسادة ( ٥٦ ) من القانون رقم ٢٦ فيئة ١٩٧٤ بالنسبة المي رسم بمقة نقابة المهن النفية التطبيقية وأن يكون القاقم بالممل منتبيا الى أهدى البقابتين نقابة المهن المنتبيا الى أهدى البقابتين المنتبين الى أحدى البقابتين ألم المدى البقابتين المنتبين الى أحدى البقابتين المنتبين الى أحبيبي المقبرة المهنون ألم المنتبين المنابع بالمنابع به من المنتبين الى أحبيبي المنتبين المنابع المنتبين المنابع بالمنتبين المنتبين المنتبين المنابع بالمنابع المنتبين الى المنتبين الى النقابة ، الرسم دمفة النقابة بما لتحدد الاصفاد المنتبين الى النقابة ،

# مِلخص الفتوي :

ان القاندين رقم ٦٦ لسفة ١٩٧٤ بشائن نقسابة المبن الهندسسية بنس في المسادة ( ٥٥ ) منه على أن تتكون أبرادات النقاية من :

<b>4</b> . I	الإعضاء	کات	ئىترا	بد وا:	م القب	سو	— ر	1
	• •	•	• •	• •	٠.	•	_	ķ
	•	٠.	٠, ٠	: :	: :	, .	_	٣
								٤

٨ ــ حصيلة طوابع المهضة الهندسسية على الأوراق والنفسانر.
 والرسومات والمقود الهندسية .

كما تنص المادة ٢٦ من هذا القانون على أن يكون لصق دمنة النقابة الزاميا على الأرراق والدفاتر والرسومات الآتية:

( 1 ) جميع الرسومات الهندسية التي بياشرها أو بوقعها عضو النقسابة بصيفته الهنية الخامسة وكذلك صور هذه الرسومات الهندسسية التي تعتبر كيستندات .

 (ب) اصول عقود الاعمال الهنده-سية وأوامر التصوريد الخاصة بها وكذلك صورها التي تعتبر مستندأت ٥٠٠٠

(ج) عقسود النوريد عن السلع والاحوات والاجهــزة والمسدات التي تلزم للاعمـــال الهندسية وكذلك عقود الاعمال الهندسية الاخرى على اختلاف انواعهــا كالالات والادوات والاجهزة والمسدات وذلك طبقاً لما يحسدده. النظام الداخلي للنتابة .

- • • . • • (3)
- · · · · · · · · · · (a)
- . . . × . . . . . . . ( )

ويتحمل الدمغة الطرف المسند اليسه تنفيذ الأعمال او مقدم الشكوى او طلب تقدير الانعاب وراشع الدعوى بحسب الاحوال ، ويبين النظــــام الداخلي للنقابة طريقة تداول طوابع الدمقة المقسررة كما تبين طريقــــة. الاشراف على تحصيلها .

ويجوز توريد قيمة الدمغة للنتابة بموجب ايمسال معتمد منها طبقها للاوضاع التي يحددها النظام الداخلي .

وتقضى المسادة 10 من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٤ بانشاء نقابة. المهن الفنية التطبيقية لتكون أيرادات النقابة من :

لله الرسوم كما يلي :	•	ئات	ي ت	ئور	وتا	, ن	التب	ľ	٠	رم	_	اولا .
	•	•	•	•	•	•	•	•		•		(Ŧ)
			٠	•	•	•	•	•		•		(ب)
			•	•		•	•					(ج)
											:	ثائيا

سابعا : حصيلة طوابع النمغة انتقابية على الأوراق والعقود النشنيذية اللاعمال الفنية التطبيقية . . .

وأوجبت المسادة ٥٦ من القانون المذكور لصق دمفة النقسابة على الأوراق والدفاتر والرسومات الآتية :

« (1) أصول عقود الأعمال الفنيسة التنفيذية التى يباشرها أو يتسوم ابها عضو الفقابة لحسابه الخاص وأواير التوريد الخاصة بهسا وكذلك مسورها ألتى تعتبر بستندا ويعتبر العقد أصلا أذا حمل توقيع الطسريين مهيا تعددت الصسور .

(ب) اواسر التوريد بالأمر المباشر وأواس التكليف بالأعمسال الفنسسة التطبيقية وعقود توريد السلع والأدوات والمعدات اللارمة لتنفيدذ الأعمال المفنيدة وتعتبر الفواتير الخاصة بهذه التسوريدات عقودا اذا لم تحرر لهسا عسسود .

(ج) تقارير الخبراء الفنبين من اعضاء النقابة .

ویتحیل تیبة النبخة الطرف المسند البه تنفیذ الاعبال او النوریسسد آو مقدم الشکوی او طالب تقدیر الاتماب او رافع الدمسوی علی حسب الاحسوال . . . . . » .

ومن حيث أن المستقلاً من النصوص المتعدمة انه يشترط لاستحقاق

رسم دمغة نقابة المهن الهندسسية وكذلك رسم نقابة المهن الفنية التطبيتيسة توافر الشرطين الآتيين :

اولا : نوعية العمل بمعنى أن يكون من الأعمال أو التصرفات التى عددتها المسادة ٢٦ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ بالنسبة لرسم دمفسة نقلبة المهن الهندسية أو من الأعمال أو التصرفات التى ذكرتها المسادة (٥٢) من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٤ بالنسبة الى رسم دمفة نقابة المهسن الغنية العليقيسة .

ثانيا: شخصية المنتى الى النتابة - غاذا كانت تك الأعمال بباشرها مهندس ينتبى لنتابة المهن الهندسية غانه ينترم بدسق دمنة نتابة المهنن الفنية التطبيقية واذا تعدد من يباشر تك الأعمال - بأن باشرها مهندسس ينتمى لنتابة المهن الفنية الهندسية - وآخر ينتمى لنتابة المهنن الفنيسية التطبيقية غان كلا منهما يلتزم بلصق دمفية النتابية التي ينتمى اليهسا ، ولا يعتبر هذا ازدواجا في ارسم وانما يمتبر تعددا لرسم دمنة النقسابة بنما لمتعدد الاعمال وتعدد الاشخاص المنتمين الى النتابة .

هذا وقد نصت المادة ( 10 ) من التانون رقم ٦٦ اسنة ١٩٦٧ بشان نقابة المن الهندسية على اختصاص وزير الرى بحديد نوع وحجم الاعبال الهندسية التى يجسوز لعضو النتابة مباشرتها طبقا لتخصصه وذلك بعد الخذ راى مجلس النتابة ، كما تتضى المادة ١٠١ من القانون رقم ٦٧ لمنة ١٩٧٤ باختصاص وزير الصناعة بتحديد نوع وحجم الاعمال الفنية التعليقية التى يجوز لاعضاء النقابة مهارسستها وذلك بعد اخد راى مجلس النسسالة .

وتأسيسا على ما تقدم غانه اذا كان العمل مناط البحث هندسيا وسس الإعمال التى عددتها المسادة ٢٦ من القانون رقم ٢٦ لسنسة ٧٤ وباشره احد المهندسين المنتمين المنتهين النقابة المهن الهندسية ، غانه يلتزم بلصق دمفسة نقابة المهن الهندسسية ، وإذا كان العمل غنيسا تطبيقيا مما نصت عليه المسادة

( 70 ) من القاتون رقم ٦٧ اسنة ١٩٧٤ وباشره احد الفنيين المنتهين لنتابسة المهن الفنية التطبيقية غانه بالنزم بلصدق دمغة هذه الفقابسة لما أذا كان المسروع الواحد ينضمن أعمالا هندسسية وأخرى فنية دغى مثل هذه الأحوالم تكون العبرة بشسخص القسائم بالعمسل قائدا كان القسائم بالعمل الهندسية النزم بلصق دمغة هذه النقسائية وأذا كان القسائم بالعمل الففى التطبيقي منتبيا الى نتابة المهن الفنية التطبيقية فانه يلتزم بلصق دمغة النتاجة التي ينتمى اليها ، أذا تعدد التقائمون بها تبعا لتعدد الإعمال فان كسسلا منهما يلتزم بلصق دمغة النقابة التي ينتمى اليها ،

من أجل ذلك أنتهى رأى الجبعية المعومية ألى أنه يشترط لاستحتاق رسم دمغة نقابة ألمن البرندسية أو التطبيتية أن يكرن القائم بالمهل منتهيا ألى أحدى النقابتين المنكورتين وفي حالة تعدد الأعمال وتعدد القائمين به من ألمنتهين ألى النقابتين المنكورتين مائه كلا منهما يلتزم باصق دمغة النتائة التي ينتمى اليها .

( ولف رقم ۱۹۲/۱/۳۷ - جلسة ۱۹۲/۱/۳۷ ) .

# القبرع الخلبس عثير

عباء رسسم الامفسسة

قاعسدة رقسم ( ۱۱۲ )

#### : المسيطا

المستهلك التيار الكهربائي يازم بسداد رسم الدمغة ٠

#### بلقص الفتوى:

ان الملزم بسداد رسم المهفة عن استهلاك الكورباء عسو المستهلاك الحقيقي للتيار الكهربائي ولو كان العداد مركبا باسم شخص آخر غيره . (فتوى رقم ٢١٧ ـ في ٢١/١٤/ ١٩٥٤) ،

#### قاعسدة رقسم ( ۱۱۷ )

#### البسيان

المسادة ١٤ من القسانون رقم ١٤ اسمينة ١٩٣٩ - تحميل الفسير رسم النهفة في كل تعامل مسع الحكومة - سريانه على المجسالس البلمنية في توريدها الكهرباء الى احدى المسالح .

#### ملخص القنوى:

ننص المادة ١٤ من تاتون الدمغة رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعل بالمتاتون رقم ١١ لسنة ١٩٥١) على انه في كل تعامل بين الحكومة والغير يتحبل هؤلاء دائما رسم الدمغة المستحق تاتونا . ومن ثم مان المجلس البلدى يتحمل رسم الدمغة المستحق على التبار الكيربائي الذي يقوم بتوريده الى احسدى المسالح الحكوميسة باعتبار أن هسذا المجلس يعتبر من المغسير في حسكم هسذا المنص .

( غنوی رقم ۲۱۷ ... فی ۲۱/۱/۱۹۵۱ ) .

(17 -- 17)

#### قاعستة رقسم ﴿ ١١٨.)

#### الجسدا :

المسانة ۱۲ من القسانون رقم ۲۲۶ اسنة ۱۹۵۱ بشان رسم الدمغة ــ
تصها على تحميل من يتعلمل مع الحكومة رسم الدمغة ــ معاملة مرفق مياه
القاهرة كالحكومة في صحدر رسم الدمغة طبقا لتصوص القاتسون رقم و٢٤٥
المسنة ١٩٥٧ بالشحاء نعذا الرفق ــ انتقال عبء الرسم الى من يتعسامل معه ــ سريان هذا الحكم على ما يؤديه البنك المركزي المصرى عن توريد

#### ملخص الفتوي :

ينمن الفصل الخسامس من الجدول رقم ٢ الملحق بالقسانون رقم ٢٢٤ المسئة ١٩٥١ بغرض رسم دمفة على أن :

۲ \_ وغيما يتعلق بالشمريات والاعمال والتعهدات والتوريدات والايجارات يحصل علاوة على الرسم المبين فى المسمادة السمابقة رسم الفسافي بهقدار مثلى الرسم العمادي .

٣ \_ يعنى من الرسوم المبنـة في المانتين السابقتين المبالغ التي تصرفها الحكومة والهيئات العامة في الاحوال الآتيـة:

(1) إذا كان المرف ردا السالغ مرفت ،

(بيا) . . . . . . . . . . (بيا

(ج) ما يصرف ثمنا لشتريات محسددة اسمارها في تسميرة جبرية .

## ( ه ) الصرف على أساس أسعار احتكارات دولية .

ويبين من هذه النصوص أن القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ غرضه وسم دمغة على كل مبلغ تصرفه الحسكومة والهيئات العسامة ، وأضساف الريد هذا الرسم رسما آخر أشسافيا على أنواع حسدها من المقسسود كالشراء والتوريد والايجار ، وأعفى من الرسمين المسسالغ المصروفة تنفيذا لعقسود عمينة ذات محسل محدد تبعته في تسميرة جبرية أو في احتسكار دولى ،

ويذلك يكون المشار اليه تسد غرض رسم الدمضة التدريجي على صرف البالغ العالمة باعتباره مرحلة في تنفيذ ما تلتزمه الحسكومة والهيئات العالمة بمتنضى ما تبرمه من اتفاقات وما في حكمها ، ولذلك غرض الرسم صواء اكان الصرف من الخزانة العسامة مباشرة ام بطريق الاتابة ، قلا يستحق الرسم على مبلغ تؤديه الحسكومة نيابة عن الغير الذي لا يكون هيئة علمسة عبينا يستحق الرسم ما يصرفه هذا الغير نبابة عن الحكومة أو الهيئسسة العلمة مها يؤكد اعتبسار الطرف الحقيقي في التعسامل الذي يتم الصرفه بتنفيذا له .

وقد نصب المسادة ١٢ من القانون رقم ٢٢٤ لسسنة ١٩٥١ سالف الذكو على انه « في كل تمايل بين الحكومة والغير ينجيل هؤلاء دائيسا رسم الديفة ٤ . وقد ورد هذا النص مطلقا ومن ثم ينعين اعبسساله على اطسلاقه ونقل عبء الرسم الذي يستحق بين طرفين متعابلين أحسدهما الحكوسسة الى الطرف الآخر ، أيا كان نوع هذا التعابل فيشهل الايجسار والتوريسد يوغيرهما مما نصت عليسه المسادة ٢ من النصسال الخابس من الجسدول، رقم ٢ الملحق بقسانون رسم الدمضة المشار اليه وأيا كان شخص التعابل مع الحكومة اي سواء اكان شسخصا خاصا ام مؤسسسة عامة .

كما تنص المسادة ٦ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٥٧ بتصفية شركة ميساه القاهرة معدلة بالقانون رقم ١٤٥ لسسسنة ١٩٦٠ على أن تمسلول المؤسسة القائمة على ادارة مرفق المساه بمدينة القاهرة معاملة المسكومة بيكنسبة اللي رسم الدمغة المسرر بالقانون رقسم ٢٢٤ لسسنة ١٩٥١ لسفاك

يلتزم البنك المركزى باداء رسسوم النهضة التدرجيسة من قيمة تهريد المسساد اليه من الادارة المذكورة

وغنى عن البيان التزام الهيئة العامة اداء رسم الدمغة على تبية الخواجة العامة دون غيرة على تبية الخواجة العامة دون غيرها من جمهور المنتفعين في تحديد لله بين الهيئات العامة كينتفعة وبين غيرها من جمهور المنتفعين في تحديد علية مقابل الخدمات نصيبها من المرغق العام ، لذلك يتمين تعديل المتشريع على نحو يتضى باعفاء المبالغ التي تصرفها الهيئات العامة مقابل على الخدمات من يسم الدمغة التدريجي و تحقيقا للهمسلواة بين المنتمين ا

( ختوی رتم ۷۱۲ — فی ۱۹۹۳/۷/۱ ) ۰

# الفيع السبخس عثى عسر عسر عسر عسر الدف

#### قاعمية رقسم ( 114 )

#### البيدان

رسم الديفت - صور المرزات والاوراق خضوعها كقافدة لهذا الرسم ... ايراد الشرع بعض الاستفاءات على هذه القاعدة ... خضوع صور الايصالات الخاصة الرسم متى كانت ممضاة ... عدم خضوع صور اسائس ذلك .

#### باكص الخوي :

نفص المسادة ١١ من القانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥١ الخامل بقتريو رسم الدينة على أنه « إذا كان المقسد أو المسرد أو الورقسة أو الملبسيوع أو السجل من عدة حصور واحتفظ المناقد بصورة بمضاة أو اكثر على كل السجل من عدة حصور واحتفظ المناقد بصورة بمضاة أو اكثر على خل من نقل رسم الدينسة النسبي والتوريجي غانه لا يحصل الا مرة واحدة على الأصل مهما تتعدد الصور ماعسدا الاحوال المنصوص عليها في هذا التأتون أو في الجداول الملحقة به ، وتعكي الهدور فلاوراق التجارية من رضح الدينم على أما عليه المسورة الاولى (أي الاصلال) أيا أذا سحد الرسم على المسورة الاولى والمحورة الاحماد الرسم على منه على هذه المسورة الثانية أيضا ؛ والمحور والمتحدة على المحدورة التجارية تعنى من رسم المهشاة المسورة المالية المساورة الثانية المناء والمحدور والمتحدة على المحدورة الثانية المناء والمحدور والمتحدة على المحدورة الثانية المناء والمحدورة المحدد والمحدد على المحدورة المحدورة التالية المناء والمحدورة المحدد والمحدد على المحدورة المحدورة المحدد والمحدد على المحدد والمحدد على المحدورة المحدد والمحدد على المحدد والمحدد على المحدد والمحدد على المحدد والمحدد على المحدد والمحدد والمحدد والمحدد والمحدد على المحدد والمحدد والمحدد على المحدد والمحدد والمحدد والمحدد على المحدد والمحدد والمحد

ويبين من ذلك أن المشرع عرض في هذا النص لبيان حكم صور المدرات والإوراق الخاصمة ارسم الدهكة ملخصصا عد كاعدة عامة عد لمهذا الرسم عن كل صورة وعبر عن ذلك بلفظ العبرم غتل «كل صورة » ــ ثم أردفه ذلك ببيان الاستئناءات التي أوردها على هــذا الاصل العــام وهي السنثناءات محــدة على ســبيل الحصر لا يجــوز التوسع فيها أو القياسي عليها ــ وتشهــل تلك الاستثناءات على نحو ما جاء بالمــادتين ١١ و ١٢ من القلهن ، الامراق الاتبة : ــ

- صور العقدود والمحسررات الخاضسعة لرسم الدمغة النسبية.
  - ٢) صورة الأوراق التجارية اذا تدمت مرافقة للاصل .
    - ٣) المسور والنسخ غير المضاة يم
  - ٤) الاوراق الخاصة بحركة النقبود الملوكة للحكومة .

وقد كانت المادة ١٢ من التلتون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ - والقابلة للمادة ١١ من القانون رقم ٢٢٤ لسينة ١٩٥١ المشار اليها - ننص على انه « اذا الحتفظ كل متصاقد بصورة ممضاة غان كل صورة يستصق عليها رسيم اللميفة » وقد خشى المشرع أن يقسر هيذا النص بأنه أذا احتفظ المتماتد بلكثر من صورة مهضاة غلا يخضع للرسم الا صورة واحدة منها ، غدرص عند نقل مضبونه الى المادة ١١ من القسانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ عسلى المنسنة المادة المن المسادة وعبرت المسادة ١٤٥١ عن ذلك بتولها « بصورة مهضاة أو اكثر » .

والواتمة المنشئة لرسم الدمغة تطبيقا لاحكام القانون رتم ٢٢٤ لسنة الماده المسادة المسادة المسادة المسادة المسادة المسادة الرسم حتى في حسالة العقد الباطل او عديم الاثر ، واذ نص في المسادة العاشرة من المسانون المسسسار اليه على أن \* يحصسل رسم الدمغة حسبه مشتملات المقسود أو المحررات من غير نظر الى صحتها ، ولا يرد الرسم مهما فكن الاسسباب التي تجمل هدذه العقود أو المحررات عديمة الاثر » .

ر ولقد كانت المادة المتابلة لهذه المادة في القانون السابق رتم ؟ المنة

1979 بتقرير رسم النمفة قد ورنت خلوا من لفظ \* المحررات » فجرض المشرع على المافة هذا اللفظ الى المادة المساشرة من القاتون رشم 3٢٢ لسنة 1901 حتى يتفاول حكمها المحررات ايا كان نوعها .

ورسم الدمة يستحق على صور المتود والمحررات تطبيقا لهذه الاحكام ولو لم تصلح في الاثبات دليلا ذا حجية ، ذلك أن المشرع لم يشترط مشل هذا الشرط بين تلك الصور الاستحقاق الرسم عليه .... اكتفاء بتوافر الشروط الشكلية \_ وهو استيفاؤها البيانات الواجب توافرها في كل عقد أو محرر .

أما مسور قسائم التحصيل رقم ٣٣ فانها لا تخضع لرسم الدمغة تطبيقاً المفترة الثقيسة من المسادة ١٩٥١ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ مسالف الذكر التى أسست فيما أسسته من الخضوع لهذا الرسم أوراقا محسدة على سبيل الحصر « منها الأوراق الخاصة بحركة النقود الملوكة للحكومة » على سبيل الحصر « منها الأوراق الخاصة بحركة النقود الملوكة للحكومة » على سبيل الحصر « منها الأوراق الخاصة بحركة النقود الملوكة للحكومة » على سبيل الحصر « منها الأوراق الخاصة بحركة النقود الملوكة للحكومة »

وغنى عن البيان أن صور قسائم التحصيل رقم ٣٣ المشار اليها هي من الاوراق الخاصة بحركة النقود الملوكة للحكومة .

لهذا انتهى راى الجمعية العمومية الى ان صسور الايصالات الخامسة تخضع لرسم الدمضة متى كانت ممضاة ، اما صور قسائم التحصيل رقم ٣٣ فلا تخضع لهذا الرسم لانها تتعلق بحركة النقود الملوكة للحكومة .

( فتوى ٧٧ — في ١٩٦٠/١/٢٣ ) .

#### قاعسدة رقسم ( ۱۲۰ )

#### الهيدا :

رسوم — عقسود توريد الميساه — عدم خضوعها لرسم النمفسة على الانسناء قبل صدور القانون رقم ٢٢٤ أسنة ١٩٥١ •

#### يلغص الغثوي :

كاتت المسادة 1. من الجدول رقم ه الملحق بتانون العبغة رقم } السنة 197 نفس على أن « يفرض رسم دبغة نوعى تدره ٥٠ مليما على عقود الإستراك في توريسد الغاز أو القوة الكهربائية أو المياه وعلى عقود أيجسسار الإحيزة أو المدادات ، ويتحل كل من المتماتدين نصف هذا الرسم » .

وقد انتضع هــذا القانون لرسم دمغة الانساع بعض عقود حددها بالذات ، وهي عقدود التحسكيم والصلح والنامين والمبات والمتساولات والتوريدات والتسمة وترتيب ايراد مدى الحياة وتأسيس الشركات وتخويل حق الانتقاع بالمنتولات يربيع المنتول ، وذلك للفقرات ب - ح - د - ز طــ ك - ن - ى - ع من السادة ٢ من الجدول رقم ١ الملحق بالقسانون المهسسار الهسمة .

ثم عدل هذا القانون بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٤١ وقد تناول التعسديل نص المساقة ١٠ من المجدول رقم ٥ المشار اليها فأصبح نصها :

« يفرض رسم دهفة قدره ١٠٠ مليم على توريد الفاز أو القوة الكهربائية
 أو المياه ، ولو قلت مدة التوريد الفطى عن سغة كالملة ، غاذا استير التوريد
 لاكثر من سغة استحق الرسم ذاته عند بدء كل سنة جديدة » .

وبفلك اسبح الرسم واجبا على عملية توريد المياه سواء درر عنها عتد او لم يدرر ، كما رضعت شنته الى ١٠٠ مليم ولم يشمل التعديل الاحكام المتعلقة برسم الدمضة على الاتساع .

ثم الغى القالون رقم }} لسنة ١٩٧٩ وحل محله التانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٩ الذي نص في المسادة الثانية من الجدول رقم } على أن « يخضع لرسم الديفة على انسساع الورق جبيع المقسود بموض أو بغير عسوض ولو تعت بالراسبلة بدنيسة كانت أو تجسسارية بمسا في ذلك ما كان متعلقا بالوقف "و بالاحوال الشخصية » .

ولمساكان عقد نوريد المياه لا يعتبر من عقود المقاولات التي عرفتها المادة

137 من التانون المدنى بلنها « عقد يقعهد بمتضاء احد المتعاتدين أن يصنع شيئا أو أن يؤدى عملا لتاء أجر يتمهد به المتماقد الآخر » ذلك لان شركة اللهاه لا تتعهد بصنع شيء أو التيام بعمل ما لصالح المساحة ركين مخاصل ما نتقاضاه منهم ، وأنسا هو عقد من عقود البيع التي عرفتها المساحة ١٨٥ من عقد القانون . أذ تقوم الشركة بعيع المياه ألى المشتركين وتقعيما اليهم وقتا لشروط عقد الاشتراك وفي مقابل النهن المتصوص عليه فيه .

وانه وان كان عقد توريد الماه يدخل في عدوم عبارة عقد بيع المنتول الواردة في القاتون رقم ؟} لسنة ١٩٣٩ بالجدول الأول الذي حدد الحررات الخاضعة لرسم التبغة على الاتصاح ، الا أن هذا المقد قد ورد في الجدول الشامس من القائون سائف الذكر واخضح لرسم النبغة النوعي ، مما يقل بجلاء على أن المشرع قصد أن يخضعه دون عقد بيع المنتول أو المطاولة عامة بحكم خاص يناي به عن الخضوع لرسم النبغة على الاتصاع كلفيره من عقود

ومن هيت ان تنظيم رسسسم الديخسة المستحق على توريد المياه وربط الستحقق هذا الرسم بعيلية التوريد لا بالمحدد ذاته وقالك بمتنفى القانون رقم 11 اسمئة 1313 ليس من شائه ان يخوج عقد توريد اللياه عن دائرة هذا التنظيم الخاص ويدخله في عموم عقيد بيج المتحول ، قطك لان المشرع لم يعمل حكم الجسمول الملحق بالتاثنون رقم يمنغ المسنة 1379 الذهبام يسكن يتضمن عند صدوره عقود اشخرالك الهاله .

وتبعا الذلك لا تخضع عقود المنتراك اللياه لرسم اللمخة على الانساع على الانساع على المنساع على المنساع المنازل المنازل

(غتوي ۱۰۸ - في ۲/۲/۱۹۲۰) ٠

#### قاعسدة رقسم ( ۱۲۱ ﴾

#### : المسلما

### ملخص الفتوي :

استطاعت وزارة الاوتاف راى ادارة الفتوى والتشريع الخاصسة بها في مدى استحقاق رسم الدمنة على العسرائض والطلبسات التي ترد اليها من الافراد وكان مسن بين الطلبسات التي كانت محسلا لاسستطلاع الراى المطلبسات المقتصة الى الوزارة بصسفتها حارسسة على أعيسان الاوتاف الاعلية ، وقد انتهى راى ادارة الفتوى والتشريع أن الطلبسات المسفكورة لا تخضع لرسم الدمنسة على انسساع الورق ، الا أن ممسلحة الضرائب طلبت من وزارة الاوتاف تحصيل رسسم الدمنسة على هدفه الطلبسات وايدها في ذلك ديوان المحاسبة الذى استطلع راى ادارة الفتسوى والتشريع لديوان المحاسبة والموظفين غصرضته على اللجنة الاولى بالقسسم الاستشارى المتقدى والتشريع فقررت بجلستهسا المنعقدة في لا من مارس سفة ١٩٦٠ اسستحقاق رسسم الدمنة على السادة المورق على الطلبات المقسدة سن المستحقاق رسسم الدمنة على اتساع الورق على الطلبات المقسدة سن مارس سفة ١٩٦٠ مستحقاق رسسم الدمنة على اتساع الورق على الطلبات المقسدة سن مارس تحقى الاوتاف الاهلية الى وزارة الاوتاف .

ولما كاتب اللجنة الأولى قد ذهبت مذهبا يخالف ما ارتانه ادارة الفتوى والتشريع فقد عرض الوضوع على الجمعية العمومية للقسسم الاستفسارى فاستبان لها أن الفقرة (ه) من المادة الثانية من الجدول رقم ا الملحق بالقانون رقسم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ تنص على أن العرائض والطلبسات التي تقدم من الجمهود للسلطات الادارية خاضعة لرسم المحفسة على انساع الورق .

وظاهر من هذا النص إن مناط اختصاع هذه العرائض والطلبات لرسم. الدمنة المنكور أن تقدم إلى السلطات الإدارية بصفتها هذه بمعنى أن تسكون السلطة الإدارية قائمة على مرفق عام ، يلتزم في أدارته والإشراف عليسه احكام المسلحة العسامة والنفع العلم ، فاذا افتقدت الهيئة المسامة صفة السلطة الادارية في عبل معين غلا تعد الطلبات المقدمة الهسا بشسأن هذا العيل مقدمة إلى سلطة ادارية في مفهوم النص سالف الذكر .

ومن حيث أن القاتون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بالفاء نظام الوقف على غير الخيرات المعدل بمقتضى القاتون رقسم ٣٤٢ لسسنة ١٩٥٢ نص على أن تعتبر منتهية الأوقاف التي لا يكون مصرفها في الحال على جهسة من جهسات البر (م٣) وأن تؤول ملكيسة ما ينتهي اليه الوقف الى المستحقين كسل بقدر حصنه في الاستحقاق (م٣) وأن تسلم الأموال والأعيان التي كانت موقوفة الى مستحقيها بناء على طلب أي منهم والى أن يتم تسسسلم هسذه الأعيسان. تبقى تحت يد الفاظر لحفظها ولادارتها ويكون له صغة الحارس (م٥)

ومفاد هذه النصوص أن صفة الوقف قد زالت عن الأعيان التابعة لأوقاف اهلية واصبحت هذه الأعيان ملكا لمستحتبها ، كها زالت صفة النظر عن نظار هذه الأوقاف وأضفى المشرع عليهم صفة الحارس وحدد ما موريتهم بحفظ وادارة أعيان هذه الأوقاف الى أن يتسم تسايبها الى أصحابها .

وعلى ذلك غان الأعيان المتبعة لاوتاف اهلية وتصديرها وزارة الاوتاف تعتبر مهلوكة لمستحتى هذه الأوقاف وتدير الوزارة هسذه الأموال بوصسفها حارسة عليها ، تنحصر ملهوريتها في حفظها وادارتها الى أن يتسم تسسليهها لاصحابها ، وعلاقتها بالمستحتين ننظمها لحكام التسانون المدنى التي مؤداها أن الوزارة لا تخسرج عن كونها وكيلة عن المستحتين في ادارتها لملاعيان الملوكة لها .

ويخلص مها تقسدم أن الاعيان التابعة للاوقاف الاهلية المنتهيسة والتي

تديرها وزارة الاوتاى تمتبر لموالا خلصسة وليست عسامة ولا مخمسصة المنهة الوزارة وتخضع الوزارة في الدارقهما لها يوفي عالقتها بأسسحها الى احكام التساتون الخساس هون احكام التهون العام وان الوزارة لا تتسوئلى الحراسة على هذه الاعيان بصفتها الطكهستة ألعامة بن بصفتها هيئة مصن الختصاصها ادارة هذه الاعيان بصابعه الطكهستة ألعامة بن بصفتها هيئة مصن حارسا تانونيسا أو اتبيت في الحرامسة بحسكم من القساضي أو بانقساق السحاب الشسان مثلها في ذلك مثل أي قسرد من القياد ) ومن تسم غسان المتحدين الى الوزارة بصسفتها حارسسة على الاعيان المسلوكة لهم لا يمكن أن يوصف بأنه التجساء الى سطفة أهارية تقسوم على مرفق عام بل يجب أن ينظر أليه في نطاق العلاقة الثانية وبين الوزارة وبينهسم باعتبسارها وكيلة عنهم في ادارة الاعيان الماوكة لهم شسائها في ذلك شسان الالمسراد العلايين من يتولون الحراسة على المائك الفسير .

وبقاء عليه انتهى راى الجمعية المهوجمة الى أن وزارة الاوقاف وهى قائمة على ادارة الاعيان التابعة للاوقاف الأهلية لا تعتبر سسلطة ادارية يقصدها قانون رسم الديفسة رقسم ١٩٣٤ لمسئة ١٩٥١ وبالشطالي فان التقلبات التي تقسدم من مستحقى هذه الاوساف الى الوزارة بمسنتها حارسسة على الاعيان المؤوكة لهم لا يستحق عليها رسسوم الديفة على السساع الورق.

( نتوى رقم ١٢٥ <u>- ق ٢٨ / ١٩٦٠ ) .</u>

#### قامستة رقسم ( ۱۲۲ ع

ومعهد القسالون رقم ١٩٥٠ المنفة ١٩٥١ بطقوير رسم تمضية بـ طلبات الاكتتاب في قروض الدين العام والتي يصدرها البنك الركزي المصرى نيسابة عن الحكومة بـ عدم خضوعها لرسم للهمقة على التصمحاع بـ اسلمي ذلك .

#### ملخص القتوي :

تنص المسادة الأولى من الكلون رقم ١٩٩٤ لسنة ١٩٥١ بتترير رسسم.

دمنة ، على أن « يغرض رسم دحفة على المقسود والمجررات والأوراق والمطبوعات والسجلات وغيرها مها ورد ذكره في الجداول الملحقسة بهسسذا القسانون » . وقد بينت المسادة الثانية مسن الجسول رقسم ١ الملصق بالمقانون المذكود أنواع المحررات التي تخضع لرسم الدمفة على الانساع ٤ .

#### د ب العقبود :

ويتحمل كل متعاقد الرسم المستحق على النسسخة المضاة الخامسة: به ، غان حررت نسخة واحدة تحميل المتعاقدون الرسسم بالتساوى ، بها لم يكن احد التعاقدين معلى قاتونا ، فيتجيل الباتون الرسم كله .

ويبين من هذا النص أن رسم الدمنة على الانساع أنما يفسرض على الورقة التى يثبت نبها المقسد ، بمعنى أنه يجب التفسرقة - في هدذا المخصوص - بين العقد في ذاته باعتباره تصرعا تقونيا ، وبين الورقسة المثبتة له ، غلا يفرض رسم العمنة على الانسساغ الا على الورقة المئتة للمعقد ، غذا كان شه عقد غير مكتبوب بين المتمساتدين غانه لا يخضب للرسم المشار اليه ، وأنما يخضب لهذا الرسم حين يثبت في ورقة تمتبر للرسم المشار اليه ، ويستفاد هدذا المعنى - في وضوح - وسن عبارات المغترة (د) سالفة الذكر ، اذ عبرت عن العقد بالنسسخة « المنساة ، والنسخة الواحدة » ، كما يستفاد من نوع الدمنة التي تفرض في هدده الحالة ، غمى دمغة على انساع الورق وبذلك يكون القسانون قد اعتبد بالورقة المنبساء تصرغها بالورقة المنبساء المنتبداره تصرغها بالورقة المنبساء المتبساره تصرغها بالورقة المنبساء المنسبة الورقة المنبساره تصرغها بالورقة المنبسارة تصرفها بالورقة المنبسارة ال

ولم يستثن التانون من ذلك الاحسالة وحيدة وردت في المسادة الثانيسسة التي ننص على أن « يحصل رسم الديفة على العقد الشغوى عند النبسك به إمام التضاء وثبوت وجوده ويتحل الرسم المتيسسك بالعقد » وهسذا النص الأخير يؤكد أن المقصود بالعقد الذي يفرض عليسه رسسم الديفسة على الانساع هو الورقة المثبة له .

ولا كانت الورقة الثبتة للمقد هي التي تخضع لرسم الدمنسة عسلى الانساع ، دون التصرف ذاته ، فاته من باب أولى لا تخضسع لايجاب أحسد المتماتدين لهذا الرسم ، لأن الايجاب ليس الا مرحسلة في تكوين أحد عنساصر المقد ، وهو عنصر التسراشي ، وعلى مقتضى ذلك فان طسلب الاكتشساب في قروض الدين العام لا يخضع لرسم الدمقة على الاتسساع ، باعتبساره المجابة للتعاقد مع البنك سرسمقته نائبا عن المحكومة .

وبقبول البنك لطلب الاكتتب، وهذا المقد هو عقد قرض بعتد سلب عند عند البنك وبين المكتب، وهذا المقد هو عقد قرض بعتد سلب في السندات التي يمسدرها البنك في المستدات التي يمسدرها البنك في المستدات التي يمسدرها البنك في المستدات المادة ١٤ من تاتون البنسوك والاثنيان رقم ١٤٣ لمسينة ١٩٥٧ التي تقضى بأن ينوب البنك المسركزي الممرى عين الحكومة في ادارة الدين المسلم والسيال المترخري المترض ( المكتب ) هو عقد قرض ، ينصرف السرة البنك المسركزي عند المتناد التي عنم خضوعه لاية ضريبة فيها عيدا الفرائب على التسركات ، وذلك استنادا الى ما تقص عليه قسوانين القسراخيص بالمسدار هدف القرض ، مثل القانون رقم ١٣٦ لمسينة ١٩٥٤ بالتسرخيص للحكومة المنافة منه على ان « تعفى السندات المسادرة طبقا لهذا القانون وكسذلك مخواندها من كل ضريبة مباشرة أو غير مباشرة حالية أو مستقبلة فيها عدا الشركات باتواعها ومن ثم ماته طبقا لهذا النص — وما يتسابله مسن عدا الشركات باتواعها ومن ثم ماته طبقا لهذا النص — وما يتسابله مسن عدا الشركات باتواعها ومن ثم ماته طبقا لهذا النس — وما يتسابله مسن عدا المسروص والتوانين الإخرى المائلة — مان عقد التسرض المسار اليه —

سمثلا في السندات التي يصدرها البنك نيابة عن الحسكومة - لا يخضسع لرسم النهفة على الاتساع ، باعتبار هذا الرسم - في حقيقت - ضريبسة غسير مبساشرة .

ومن حيث أن المغترة ( ه ) من المادة الثانية سن الجدول رقسم المحتى بتسانون الدمغة المذكورة ، تقضى بخضوع العرائض والطلبات المتعبة للسلطات الادارية لرسسم الدمغسة على اتسساع ، وذلك عسدا المسرائض والطلبات التي يصدر قرار من وزير المالية والاقتمساد بعسم خضسوعها للرسم ، وصدر قرار وزير المغزانة رقم ١٨ لسسنة ١٩٦١ ، وقضى غيسه المسادة الأولى من القسران المسادة الأولى من القسران من القسران من المناف المواجعة على الاستساع المواجعة على الاستساع المواجعة على الاستساع المواجعة على الاستساع المواجعة على المواجعة المواجعة على الاستساع المواجعة على المواجعة المواجعة على المحتوية المفاجعة على المحتوية المفاجعة على المحتوية المخاجعة على المحتوية المنابية المنابية المواجعة على المحتوية المخاجعة على المحتوية المخاجعة على المحتوية المخاجعة على المحتوية المخاجعة المحتوية الم

وانه ولئن كان الاصل ان اصدار القرض العامة تقوم به الحكومة ، وان قيام البنك المركزى المصرى بسذلك انها هو سبيل الاستثناء ، وبوصسفه تقبا عن الحكومة في عمليات الاصدار ، فهو لا يعتبر مقرضا او مقترضا ، بمعنى أنه ليس طرفا في عقد القرض الا أنه نظرا الى ان هدذا البنك بمعنى أنه ليس طرفا في عقد القرض الا أنه نظرا الى ان هدذا البنك هو البنك المركزى المدولة ، وقد عهد اليه المشروع باصسدار القروض العامة طبقا للهادة ، المن تناون البنك والانتمان رقم ١٦٣ لبسسنة ١٩٥٧ المشار اليه ، ومن ثم غان قيام البنك باصدار القروض العامة بعنسر المسلمة بعنسر الطاب المقسدم بالنسبة اليه عهدلا من الأعمال المصرفية وبالتالى يعتب الطاب المقسدم بالنسبة اليه عهدلا من الأعمال المصرفية وبالتالى يعتب الطاب المقسدم الى هذا البنك للاكتناب في سندات الدين العام (القسرض العسام) طلبا

مقدماً فى همسل مجرق نسلا ينضع لرسم الهمفة على انساع المسسريفير. على العالمات والمعسراتش ذلك تطبيقا لقسرار وزير الخسرانة رقسم 1۸ لمسسنة 1971 سسالف الذكر .

لهذا انتهى رأى الجمعية الممومية الى عدم خضوع طلبات الاكتتاب. في تروض الدين العلم ، والتي يصدرها البنك المسركري المسرى ــ نيابة. عن الحسكومة ــ لرسم المهضة على الإنسساع .

( نتوی رقم ۵۳ — فی ۱۹۹٤/۱/۲۲ ) .

#### قاعسدة رقسم ( ۱۳۳ )

#### البــــنا :

رسم الدمغة - عدم سريقه على الأوراق الخلصة بحركة التقود الملوكة. العكومة (الهيئة للعلمة الاصلاح الزراعي) .

نص المئدة ١٢ من القانون رقم ٢٧٤ اسنة ١٩٥١ المقرر لهذا الاعضاء على أن المقصود بالحكومة المركزية ومصالحها والمجالس البلدية ومجالس المديرة عن مداول كلمة الحكومة الهيئات المعامة دون المؤسسات العابة — اساس ذلك من التفرقة التي أوجدها المشرع بالقانون رقسم ٢٠ السنة ١٩٩٣ بأصدار قانون المؤسسات المعابة — الهيئات المعابة مصالح عامة حكومية منحها المشرع الشخصية الاعتبارية — يضاف الى ذلك ان الهيئة المعابة الاصلاح الزراعي ليست من الغير في مغورم المسادة ١٢ مسن القانون رقم ٢٧٤ لسنة ١٩٥١ بتغرير رسم المعنفة أناه هي نقبة عن السدولة المداخة الاراضي المستولى مليها طبقا طبقا المعانين الاصلاح الزراعي .

## والخص الفتوى :

ان المادة ١٢ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقسرير رسم دمضية معدلة بالقانون رقم ٣٧٩ لسنة ١٩٥١ تنص على أنه « في كسل تصسمال بين الحكومة والغير يتدمل هؤلاء دائها رسم الدمغة ، ومع ذلك تعسفي من كسل. الرسوم الاوراق الخاصة بحركة النقود الملوكة للحكومة "» .

وقى تطبيق حكم هذه المادة يقصد بالحكومة ، الحكومة المركزية ومصالحها والجالس البلدية ومجالس المديريات .

وانه بصدوور القانونين رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون المؤسسات العامة ورقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الهيئات العامة ، ميسر الشرع من المؤسسات العامة والهيئات العامة ووضع لكل منهما ضوابط وأحكاما متميزة كشفت عنها المذكرة الايضاحية للقاتون رقسم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ يقولها « أن المؤسسات العامة في الغالب مرافق عامة اقتصادية أو زراعيسة او صناعية أو مالية مما كان يدخل أصلا في النشاط الخاص ورأت السدولة ان تتولاها بنفسيها عن طريق المؤسسات العامة ، في حين أن الهيئات العامة في الأغلب الأعم مصالح عامة حكومية منحها المشرع الشخصيية الاعتبارية ، كذلك تمارس المؤسسة العامة نشاطا تجاريا أو صناعيا أو زراعيا أو ماليا وتمارس هذا النشاط أسسا بواسطة ما تنشئه أو تسساهم ميه من شركات مساهمة أو منشآت أو جمعيات تعاونية ، أما الهيئة العامة منتسوم المسلا بخدمة عامة ولا تقوم بنشاط مالى او تجاري او زراعي او صناعي ، فالاصل أن الخدمات العامة كانت تقوم بها الدولة الا أنه رؤى في النظام الاشتراكي أن يعهد ببعضها الى هيئة مستقلة لما يمتاز به هذا النظام من مرونة في الادارة ، وغضلا عن ذلك مان المؤسسات العامة لها ميزانية مستقلة وتوضع على نمط ميزانيات المشروعات التجارية وارباح المؤسسة العسامة بحسب الأصل تؤول اليها كما تواجه المؤسسة العجز او الخسسارة أصلا عن طريق ما تعقده من قروض ، أما الهيئة العامة نانها وأن كانت لها ميزانية خاصــة الا أنها تلحق بميزانية السدولة وتجسرى عليها احسكامها وتتحمسل الدولة مجزها ويؤول ليزانية الدولة ما قد تحققه من ارباح ، وبالاضسافة الى

با تقدم فان رقابة الدولة على المؤسسات المابة تختلف عن رتابتها الهيئات العامة نهى اكثر اتساعا في الحالة الاخيرة ، وهذا ابر يسستوجبه طبيعسة فشاط الهيئة واختلافه عن نشاط المؤسسة ، فالهيئة العسابة ابا أن تسكون مسلحة حكوبية رأت الدولة ادارتها عن طويق هيئة عابة للخسروج بالمرفق عن الروتين الحكومي ، وابا أن تنشئها السدولة بداءة لادارة برنسق سبن مرافق الخديات العامة ، وهي في الحالتين وثيقسة المسلة بالحكومة ، أما قرارات المؤسسة العسابة وأن كانت بدورها تخضيع الاعتباد الجهسة الادارية المختصة الا أنه لما كانت المؤسسة لا تدير بنفسها بل عن طسريق شركات وجهميات تعاونية لكل بنها شسخصينها وكيانها المستقل ولها حرية الممل تحت توجيه واشرافي المؤسسة غان النثيجية العتيسة ليان من رقابتها على ان رقابة الدولة على المرفق الذي تقوم عليسه المؤسسة أقل من رقابتها على المرفق المدنية الهيئسة » .

ويترتب على هذه التفرية التى اوجدها المشرع بين الهيئسات المسامة ويترتب على هذه التفرية التى اوجدها المسرع بين الهيئسات الامسر الأوسمات العامة مقايرة فى الاحتلام التى تتطبق على كل منهسا الامسر في اللحة ١٢ من القاتون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسسم دمفسة بحيث خصيل الهيئات العامة دون المؤسسات العامة ولا يفسير من ذلك مسدور القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ بامدار تاتون المؤسسات العسامة وشركات العلم الذي حل محل القاتون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٦ سالف الذكر .

ويضاف الى ما تقدم بالنسبة للحسالة المعروضة أن الهيئة المسامة 

الاحملاح الزراعي لينت من الغير في خهوم المادة ١٢ من القسانون رقم ٢٧٤ 

المحيقة ١٩٥١ بتتريز رسم دمغة انسا هي خانسة عن العولة مالسكة الارض 
المحيقي طبها طبقا للوانين الاسلاح الزراعي ، كما يبسين فلك من نس 
الملادة ٣ من المرسوم بقانون رقم ١٩٧٨ لسنة ١٩٥٧ بالاصلاح الزراعي الذي 
تقضى بأن ﴿ تستولي الحكومة في خلال الخيدي سسنوات التاليسة لتساريخ 
الممل بهذا القانون على ملكية ما يجاوز ماتي عدان ما السخ » وكسذلك 
نص المادة ١٢ من القانون رقم ١٥ لسسنة ١٩٦٣ بحظور تبلك الإجانية 
نص المادة ١٢ من القانون رقم ١٥ لسسنة ١٩٦٣ بحظور تبلك الإجانية

اللاراضى الزراعية وما في جكمها والتي تغيني بان « خؤول الى الدولة ملكية الاراضى الزراعية . . الغ » ونص الملدة ١٣ مين ذات القسانون التي تغني « بأن بتسليم الهيئة العلية للإمبلاح الزراعي الاراضي المشاد اليها في المسادة السيابية وتنولي ادارتها نبابة عن الدولة حتى يتم توزيعها . . الخ » ومن ثم خان المبالغ التي تصرف للهيئة العامة للاصلاح الزراعي ثمنسا للاراضى التي نظرم المسالح لتنيذ مشروعات ذات نفع عسام تعتبسر مؤداة الى الحسكومة . ولا تخضسع بالتسالي لرسسم الدمغة .

من أجل ذلك لنتمى رأى للجمعية المعيوبية إلى عدم استحقاق وسسم الدمنية على المنالخ التي تؤدي للهيئة العامة الاصلاح الزراعي ثبنسا للاراضي التي تلزم المعلج العامة لتنفيذ بشروعات ذات نفع عام م

( ملف ۱۹۲۹/۲/۳۷ ــ جلسة ۱۹۲۹/۲/۳۷ ) .

#### قاعبدة رقسم ( ١٢٤ )

#### اللبيسطا:

رسم العبقة على استهلاك النيار الكوربائي والفساز ب الهيئة المسلية كامينات الاجتماعية لا تخضع لهذا الرسسم وتعفى منه فى الاحوال التصوصي عليها فى القسادون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ب فى غير تلك الاحسوال ينتقل صبع الرسم الى الفير ما لم يكن الفير من الحكومة فينقضى الرسم •

# مِلِجُص الفَتِويُ "

أن المسادة الخامسة من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر به التهقون رقم ١٣ لسبة ١٩٦٤ تنبس على أن « يعهد بمباشرة التأمينات الاجتماعيسية الله المباشدة المامة للتأمينات الاجتماعية وتعتبر هيئة عامة لها الشخصسية الاعتبارية تخضع الاشراف وزير العمل ورقابته وتلحسق ميزانيتهسسا سهايزانية المامة لدولة » . وتنبس المقرة الثانية من المسادة التاسعة مسن

حفا التانون على انه « اذا تبين وجود عجز في أبوال الهيئة ولم تسكنه الإحتياطيات المختلفة لتسويته التربت الخزانة العامة اداء ٠٠ » وتنص المسلمة المناف ا

كما تدغى تبهة الانستراكات المستقطعة من اجسر المؤمن عليهم من المسلم التي تربط عليهسا الضرائب على كسب العمسل وغص المسادة ١٢٢ على أن « تعنى الانسستراكات والاسستثمارات والمستسندات والبطاقات والمعافرة والمطاورات التى يتطلبها تنفيسة على ان « تصغى هذا القانون من رسوم الدمفة » . وتغص المسادة ١٣٦ على أن « تصغى الحوال الهيئة الثابتة والمتوائد وجبيع عبلياتها الاستثمارية مهما كان توعها من جبيع الضرائب والرسوم والموائد التى تغرضيا الحكومة أو أية سسلطة عامة آخرى في الجمهورية العربيسة المتحدة ، كسا تعنى العمليات التي تباشرها الهيئة من الخضوع لاحكام القسوانين الخامسة علائم أو الرقابة على هيئات التابين » . وتغص المسادة ١٦٥ من القسانون وتم ١٢٧٤ لسنة ١٩٥١ من التسانون رقم ١٢٧٤ لسنة ١٩٥١ على انه « في كل تعسامل بين الحكومة والغير يتحمل هسؤلاء هاكرية ومصالحها والمجالس البلدية ومجالس المدينات » .

ومن حيث أنه يستفاد من هذه النصيصوص على ما سيمبق أن رأته

الجمعية العموميسة أن الهيئة العسامة للتأمينات الاجتماعية هيئة عامة تقويم على خدمة عامسة لا على نشساط اقتصادى يستهدف الربح ، وأموالها تعتير أموالا علمة ، وميز أنيتها تلحسق بالميزانية العامة للدولة ، ومن ثم لا تخضيع للضرائب والرسوم وفقيا للقاعدة التي من مقتضاها أنه أذا كان الشسخص العلم يقوم على مصسلحة أو خدمة علمة وميزانيته ملحقية بالميزانية العيلمة للدولة غانه لا يخضيع للضرائب والرسوم لان أضافة حصيلة الضرائب في بلب الايرادات واستعزالها من بلب المصروفات أمر لا ضررورة له ولا طيلان من ورائه وهذا ما أكده المشرع في خصوص الهيئة العيامة للتأمينية على اعفائها من الضرائب الاجتماعية على اعفائها من الضرائب. والرسوم وعدد أنواع الاعفاءات التي نتمتع بها .

ومن حيث أنه ولئن كاتب الاعتفاءات التي عددها التادون رقم ١٣ استة العالم الله ، لم تأت شساملة لجبيع الأحوال التي يغرض نيه المرسم النبغة على استبلاك الخرج بعض هذه الاحوال عن نطاق الاعفاء كرسسم النبغة على استبلاك النيار الكهربي أو على استبلاك الغاز : الا أنه لا كانت التاعدة وفقا لحكم المسادة ( ١٦ ) من تأنون رسم الدمغة رقام ٢٢٤ لمنة المراء أنه في كل تعالى بين الحكومة والغير يتحمل الغير رسم الدمغة وأد اسسنتر افتاء الجمعية العبوبية على أن الهيسات العامة تعتبسر مسود المسالح الحكومية في منهوم هذه المسادة غلا تتحمل برسسم الدمغة عقد متعاملها مع الغير وأنها ينتقسل عبؤه إلى الغير ، غاذا كان الغير اينسا عن الحكومة ينتضى الرسم لمسادم أمكان نتل عبئه الى أى من طسوق التعالى غائه تطبية المبينة للعامة للتأبينات الإجتماعية هيئة غلة تطبيقا لذلك ، وإذ تعتبسر الهيئة العامة للتأبينات الإجتماعية هيئة علمة ، غانها في الأحوال الذي تعالى عان رسسم الدمغة ، لا تتحمل عبة ، غانها في الأحوال الذي عمان كان الغير من الحكومة انتضى الرسم ،

لهذا انتهى راى الجمعية العمومية الى أن الهيئسة العامسة المتاميئة الاجتماعية لا تخضع للضرائب والرسسوم ومنها رسم المهفسة ، متعنى مته على الاحوال المنصوص عليها في التانون رقسم ١٣٦ لمسسنه ١٩٦٤ ، وقد

غَير تَكُ الأخوال ينتقل غَبْء الرئنستوم الى الغَير بَنَالم يسكن الغير من الحكومة-و المستم -

( ولف ١٩٧٢/٢/٢٧ - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٧ ) .

# قَاعِتُدة رَمَّتُمْ ﴿ وَ٢١ ﴾

#### الهسطا:

محل الرسم هو وجود السّهَمُ — التشركات المارضة مُقوناً بتقسستيم راسسمالها الى اسسهم ماتسرمة بكّداء هُسدا آلرسسم ولسو آم تقسم بتقسيم، راسمالها — الشركات الفير جازمة علونا بتقسيم واسمالها الى اسسهم لا تقرّم باداء هسدا الرسسم ساعم القشسوع البنك الأهلى المفرى وبقسك، بعصر وبنك يورضنانج لألاء رسسام الكنفة النسسين •

#### ملخص القيدوي:

أن الفقرة الأولى بن الجادة الأولى بن قانون رسم الفيقة رقم ٢٣٤ لسنة المخالفة والم ٢٣٤ لسنة المخالف على المقود والمحررات والأوراق. والمطوعات والسخالات وغيرها بما ورد فكره في الخداول الملطقة بقيسنة! المسلمانون » .

وتنمى المسادة الأولى من الفصل الثالث من الجدول رقم ( ٢ ) الخاص برمسوم الدمغة النسبية والتدريجية على أن « يغرض رسم الدمغة عسسلى الإيراق الماليسة علمات على تداولها على الوجه الآتى : 1 سالاوراق الماليسة المصرية وما في خكتها . . . . . مع عهم الانقلال بالاعتفادات المسروة بنشيني فوانين خاصسة فقضسه النسستدات ألما كانت جهة اصدارها ، وجهنع السهم الشركات المتهتمة بجنسسية جمهورية بحصر العربية لهميم دمجسسة سنوي

ويسرى في المفترة الاولمي . . . ويقع عبء هذا الرسم على حايل السهم الو السهدات او جمعة التاسيس ، وكل اتفاق يخالف ذلك يقع بالحلا ولا يترتبه عليه الى اثر ، وتقص المادة الثانية من الفصل المشار اليه على ان « يستحق رسم الدمقة النسبي المبين في الفترة (!) من المادة السابقة مقدما . . . وعلى المهيئة او الشركة صاحبة الشأن أن تورده لمسلحة الفرائب في الفيسسسة عشر يوما الاولى من شهر يناير . . . ويستحق رسم الدمقة النسبي السنوى من يوم مزاولة الشركة عملها أو من يوم صدور المرسوم بناسيسها » .

وينص التلاون رقم ٢٦ لسنة ٢٩٥٠ بشان بعض الاحكام الخصيصة بشركات للساهجة في جادته السلبعة على أن ٥ يقسم رلين مال الشيركة السي لسمم متسلوية القيمة » يوكانت المسادة ( ٤٦) من الباب الثالث من قانسيون المؤسسات العلمة وشركات القطاع العام رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ تنص على أن « يقسم راس مال الشركة الى أسهم متسلوية القيمة » كما كان ذات القانون لا يشترط في المسادة ( ٤٩) لقبول قيد اسهم شركات القطاع العام ببورصسة الاوراق المالية ، وكان ينص في المسادة ( ٥١) على أنه « نيمسا عدا حكم المادة ( ٤٩) لا تسرى احكام هذا الباب على الشركات التي يمثلكها شسخص عسام بغسسسدده » .

ولقد سلم تقدين المؤسسة العلمة وشركات القطاع العلم رقسم ٦٠ السنة ١٩٧١ المعطل، بالقافون رقم ١١١ لمسئة ١٩٧٥ على ذات المبول فنصر في المسادة (٢٤) من المباب الثالث على أن « يقسم راس مال الشركة السبى السهم متساوية المقيمة ... » .

ونص في المسادة (٥٥) على أنه ﴿ استثناء مِن أحكام المسادة (٥٧) من المتعلون رقم ١٣٩٠ لسلة ١٣٤٠ بالملاحة العالمة ليورصاف الأوراق المسالية لا يشترط لقبول قيد أسهم الشركات أن تكون هذه الاستهم قد طرحت في اكتتاب عام ٥٠٠٠٠ » .

ولمجلس ادارة الشخص العام أن يقرر عسمة قيد أسهم الشركة في جورصة الأوراق المالية ونص في المسادة ٧٧ عسلى أنه « فيمسا عدا حكم المادة (٥٠) لا تسرى احكام هذا البلب على الشركات التي يمتلكها شخص عام بهفلسرده » م

ومفادها تقدم أن الشرع مرض على الاوراق المسالية المصرية رسم دمغة نسبى سنوى والقي بعبء هذا الرسم على حامل الورقة المالية ، وقسرر خصم هذا الرسم من المنبع ، وبمقتضى القسانون رقم ٢٦ لسسسفة ١٩٥٤ المشار اليه الزم الشركات المساهمة بتقسيم راسمالها الى أسهم متساوية التيبة ، وفي تاتون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام رقسم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ الملغى وقانونها رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ مرض هذا الالتزام على شركات التطاع العام ، وأعنى منه الشركات التي ينفرد شخص عام بملكية رأسمالها ومن ثم يكون البيهم هو وهاء رسم الصفة النسبي فاذا وجد السهم حقيقة لم يكن هناك شك في خضوعه اما اذا لم يوجد في الواقع مان هناك مرضيين اولهما: أن يلزم القانون الشركة بتقسيم رأس المال إلى أسسهم ، وثانيهما ان يعنى القانون الشركة من هذا الالتزام ، منى الفرض الأول تلتزم الشركة باداء رسم الدمغة النسبي ولو لم تقم بتقسيم راسمالها الى اسهم ، وفي الفرض الثانى لا تلتسزم الشركة بأداء رسم الدمغة النسبي ولو تسامت بتقسيم رأسهالها الى أسهم ، وتبعا لذلك مان البنك الأهلى المصرى وبنك مصر وبنكى بورسعيد لا يلزمون بأداء رسم الدمفة النسبى بعد تحسويلهم الى شركات مساهمة واساس ذلك أن راسهال هذه النفوك مهلوكة سكامله لشخص عام واحد ومن ثم غلا تكون ملزمة بتقسيم راسمالها الى اسسهم

(ملف ۱۳۹/۲/۲۷ ـ جلسة ۱۲۱/۱۱/۲۷) ٠

#### قاعسدة رقسم ( ١٢٦ )

#### : المسسدا :

في تحديد وعاء رسم النمغة النسبى السنوى المفسروض على الأوراق المالية ، لا تازم باداء هذا الرسم الشركات التي يبتلك راسمالها كله شخص علم واحد، ، حتى لو قابت بنقسيم راسمالها الى اسهم .

## ملخص الفتوى :

من حيث أن المشرع ببوجب قانون رسم الدمغة رقم ٢٢٤ لمسنة 1901 فرض على الاوراق المالية المصرية رسم ديغة نسبى سسنوى ، والتى بعبء هذا الرسم على حايل الورقة المالية ، وقرر خصم هسذا الرسم من المنسع بمقتضى القانون رقم ٦٥ لمسنة ١٩٥٤ ، والزم الشركات المساهمة بتقسيم راسمالها إلى اسهم متساوية القبعة ، وفي قانون المؤسسات العامة وشركات العلاع العام رقم ٣٦ لسنة ١٩٧١ المرض هذا الالمنزام على شركات القطاع العام ، وأعنى منه الشركات التى ينفسرد شسخص عام بعلكية راسمالها إلى اسهم وثانيهما: أن يلزم التانون الشركة بتقسيم راسمالها إلى اسهم وثانيهما: أن يعفى القسانون الشركة من هذا الالمتزام غنى الفرض الاول تلتزم الشركة بأداء رسم الديمة النسبى ولو لم نقم بتقسيم راسمالها إلى اسسهم ، وفي المضرض الناني النسبى ولو لم نقم بتقسيم راسمالها الى اسسهم ، وفي المضرض الناني الاستماد التسركة بأداء رسم الديمة النسبى ولو تابعت بتقسيم راسمالها الى استعم ، وفي المسرض السلمالها الاستمان التسركة بأداء رسم الديمة النسبى ولو تابعت بتقسيم راسمالها الاستعماد التعريم المسمالها الماسيم المستعم راسمالها الماسيم المتعمد بين المناني المسبح والمسمالها الماسيم المسبح والسمالها الماسيم المسبح والمسبح والمسبح والسمالها المنانية المسبح والسمالها الماسيم والمنانية المسبح والسمالها المنانية وسيم والمسبح والمسبح والمسبح والمسبح والمنتبع والمسبح والمسبح والسمالها المنانية والمنانية والمنان

- TYE -

آلى آسهم وتبعا لخلك غان النبك الأهلى الحصرى وينك مصر وينك بورسسميد لا يلتزيون باداء رسم الهمينة النصبي بعد يتحويلها الى شركات مساهمة واساس ذلك أن رأس مال هذه البنوك مملوك بكلهله لتسخص عام واحد ومن ثم فسلا تكون ملزمة بتقسيم راسمالها الى اسهم سواء في ظل القالون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٦ أو التاتون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧١ .

( ملف ۱۳۹/۲/۳۷ ــ جلسة ۲۱/۱۱/۰۸۱ ) ٠

# الفسوع أفسسقيع عشر الاعفساد من رسسم العياضسة

# قاعسدة رقسم ( ۱۲۷ )

## فأجسستندان

تمن المادة ؟ من القعط أو من المسلمة الملك المعنى بالقد علين وتعنام.

148 لسنة 1401 على إن تعنى من الرسوم المنينة في الملكتين المسسلمة ين المسلمة في المسلمة المسلمة المسلمة القراكان المسرف ودا المسلمة صرفت — عدم اندراج غروق القصدير التي يصرفها صندوق دعسم صسناعة المسرول والمسسوجات القطنية المصدون تحت السنة المبلغ سخضوع عدم.

الفروق ارسسم الدمنة المتسرور و

## مُلَقِص الفتوى :

تنص المادة الثالثة من الفصل الخامس من الجدول الثالث الماهسق. بالتانون رقم ٢٢٤ سنة ١٩٥١ على أن :

« يعفى من الرسوم المبينة في الملاتين السابقتين المبالغ التي تصرفها.
 الحكومة والعينات العامة في الاحوال الإثنية :

أ - اذا كان المرق ردا لبلغ مرتت ... ».

ويؤغذ من هذا النص أن الاعقاد من الرسم في التعلة المنكورة منسوط مأن يكون النسرف ردا البسالغ سنيق أتفاهما التغليب من التكويمة أو الهيئسة التعليمة ولحصابها تمون أن يفود من وراء فلك السمع خاص الى من قام بصرفهسة

وحكمة هذا الاعناء هى انتفاء مصلحة صلحب الشأن في صرف المبسالغ التى مبق صرفها من تبل كما أن تحصيل رصم الدمغة عن المبسالغ التى تصرف ردا لمبالغ سبق صرفها على هذا النحو ينطوى على انتطاع جزء من هدذه المبالغ التى صرفها المردود اليه .

ولما كانت غروق التصدير التي يصرفها صندوق دعم صناعة الغزر والمنسوجات التطنية للمصدرين المحيين هي وققا للتكيف التانوني الصحيح مجرد اعانة بهنجها المسندوق اليهم تحقيقا لاهم غرض من أغراض المسندوق وهو تشجيع تصريف منتجات القطن المحلية في الاسسواق الخارجية ، وتعويضا لهم عما قد يصيبهم من ضرر بسسبب بيسع منتجاتهسم بأسسعار تقل عن اسسمار التكلفة ، وهن ثم فهي لا تصرف اليهم ردا لمسالغ سبق صرفها وتخضع لرسسم الدمقة المقتم ذكره .

( ننتوی رقم ۳۰۰ 🗕 فی ۱۹۲۰/٤/۱۲ ) .

## قاعستة رقسم ( ۱۲۸ )

## البحدا :

رسوم المرور في قناة السويس ... مدى خضوعها لرسم النمغة التدريجي المقرر على صرفيات الحكومة والهيئات العالمة ... اعفاء الجالغ التي تؤديها المؤسسات العالمة الى هيئة تقاة السويس مقابل انتفاعها بخدمات مرفق القناة .. من ذلك الرسم ... اساس ذلك .

## ملخص الغتوى:

ان الشارع اذ نص في المدة الأولى من القانون رقم 17۸ اسنة 190۸ بانشاء الهيئة العابة لشنون البترول على أن \* تنشأ في الجمهورية العربية "المتحدة هيئة علمة تلحق بوزارة الصناعة تسمى الهيئمة العابة لشمئون المترول وتكون لها الشمخصية الاعتبارية المستعلة وتعتبر من المؤسسات

المامة » يكون قد نصل بذلك في التكيف القانوني للهيئة المامة الشئون البترول. ناعتبرها بالنمي المريح « هيئة عامة ، وسن ثم يسرى على البسالغ التي . نقوم بصرفها حكم المادة الأولى من الفصل الخامس من الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ ما لم يتوفر في شسائها سسبب من اسسباب الاعفاء التي نص عليها القانون ، وتعتبر قناة السويس الطريق الوحيد الذي يصل بين البحر الابيض المتوسط والبحر الأحمر كما يمسل بين الشرق والغرب ، ومن ثم تعتبر هيئة قناة السويس في تقديمها هذه الخدمة للهنتيمين بهرفق القناة ، محتكرة لها لا يشاركها في تقديمها سواها .

والانتفاع بالخدمة المشار اليها لا يقف عند حد السفن والبواخر وغيرها من وسائل النقل البحرى التابعة لهيئات أو شركات أو أفراد ينتسون الى الجمهورية العربية المتحدة ، بل يفيد من هذه الخسمة غيرها من وسسائل النقل البحرى التابعة لأفراد وشركات مختلفة الجنسسية ، وسن ثم يسكون الاحتكار الذي تتمتع به هيئة تناة المسويس احتكارا دوليا .

وتنص السادة ١٠ من نظام هيئة قناة السويس على ان « تغرض هيئة قناة السويس على ان « تغرض هيئة قناة السويس وتحصل على الألاحة والمرور في مرفق القناة رسوم الملاحة والارشاد والقطر والرسو وما الى ذلك وفقا لما تغضى به القوانين والأواتح » كما نئص المسادة ١٤ من نظلهها المشار اليه على ان الهيئة لا يجوز لها ان تتخذ اى اجراء يتعارض مع تصريح الحكومة المصرية الصادر في ٢٥ من ابرياء سنة ١٩٥٧ بخصوص نظام المرور في قناة السويس الذي سبجل بسكرتيرية هيئة الامم المتحسدة والتي تقضى الفقرة (ب) بند ٢ منه بأن رسوم المرور سيظل تحصيلها طبقا لآخر اتفاق أبرم في ٨٨ من ابسريل سسنة ربادة في الرسوم خلال اثنى عشر شهرا قلن تتجاوز هذه السزيادة ١٨ إلها الية زيادة أي الرسوم خلال اثنى عشر شهرا قلن تتجاوز هذه السزيادة ١٨ إلها الية زيادة المحرية والمول الى التحكيم .

وتنظيم المشرع لطريقة تحديد الرسوم على النحو المشار اليسه لا يسلبه

هيئة التناة سلطتها في تحديد بقابل اللخمية التي تؤديها دون تسدخل من اية دولة كيا أن هذا التنظيم لا ينهي تسوائر عنصر الاحتسكار السدولي في مسرفق المرور بتفاة السويس وهي انفراده بعيسرات طبيعيسة حسن حيث موقعسه الجغرافي بين دول الشرق والغرب ، ومن ثم تكون الرسوم التي تتقاضاها هيئة تناة السويس نظير المرور في القناة هي مبالغ تصرف اليها من الجهسات المنتفية على اساس اسعار احتكار دولي ،

وتنص المائدة لا من النبسل الخلمس من الجدول رقم ٢ الماحق بالقسانون رقم ٢٢٤ لسنة (١٩٥ على لن « يعنى من الرسوم المبينة في المادتين السابقتين المبالغ التي تصرفها الحكومة والهيئات العامة في الاحوال الآتية:

لذلك انتهى الرأى الى اعقاء الرسوم التى تؤديها الهيئة العابة لشنون "البترول الى هيئة تتاة السويس مقابل انتفاعها بخدمات مرغق القناة مسن . ذلك الرسسم .

(فتوى رقم ٩٥ — في ١٩٦١/١/٣١ ) .

## قاسمة رقيم ( ۱۲۸ )

البيدا:

رسم الدمغة ... اعمّاء منه بالجمعيات والمؤسسات الخاصة ... ضرورة لن تكون بشهرة وفقا لاحكام القسلون .

جمعيات ومؤسسات خاصة — أعادة شهرها وفقا لاحكام القانون رقم ٣٧ - السنة ١٩٦٤ — ميماد أهادة الشهر — سنة اشهر من تاريخ المهل بلحسكام جها القانون في ١٩٦٤/٢/١٢ ب توقف اجراءات الشهر على صحور الاحدة التنفيذية القانون في ١٩٦٤/٢/١٢ بنوقف اجراءات الشهورى رقم ٩٣٢ لسبنة المعارف العمل بها من ١٩٣١/٢/١٠ – اثره – مد ميماد السنة اشهر فسلا يهدا الا من تاريخ المعل باللاحة التكورة – عدم جواز اعتباط المجمعيسة السبابة على القانون منطة بحكمه الا بعد انقضاء سنة اشهر من تاريخ المعل باللاحة المتكورة دون أن يطلب اعادة شهرها خلال هذا الميماد و

## مقضي الفتوى :

ان التاتون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ نصى في المسادة الخاتية من قاسون المحداره علي ان تسري احكامه علي الجمعيسات والمؤسسسات الخامسة التائية وقت العمل به ويجب عليها تعدين بظمها وطلب شسهرها بالتطبيب لاحكامه خلال سنة أشهر من تاريخ العمل به والا اعتبيرت منجلة بحسكم التاتون كما نصى في المسادة المستكورة على انه اذا رغضت الجهسة الادارية المعادة شميهر بظام الجهميسة أو المؤسسة اعتبيرت منطبة بحسكم القاتون كيا نصى في ذات المسادة على أن لا تجمسل رسبوم علي الشسهر بالنسبية للجيمهات والمؤسسات الخاصة التائية وقت العمل بهيذا التسانون . ونص في المده به من تاريخ نثيره في الجيدة الرسيمية وقد نشر في العدد ٣٧ وسن الجسوية الرسمية المسادة في الباب الأول يسبين المدهون على أن يكون شهر نظام الجمعية بمجرد قيده في البسبول الخساس المدهون على أن يكون شهر نظام الجمعية بمجرد قيده في البسبول الخساس المواجراءات المهيد فيه وشروطه .

ونصت المادة ٢١ من القانون سالف الذكر على أن نتبتيع الجمعيات المشميمة بالمزايا التي عددتها المادة المسفكورة ومن بينهجا ما ورد في الفتسرة عب من هذه المادة والتي تنص على أن تعسفي من رسسوم المدهفة المعروضسة حاليـــا والتى تفرض مســــتقبلا على جميع المقـــود والمحـــررات والأوراق. والمطبـــوعات والمســـجلات وغـــيرها .

ومن حيث أن الملائحة التنفيذية لهذا القانون والتي أنسارت البها المادة الماشرة منه أنما مسدرت بالقرار الجمهوري رقم ٩٣٢ لمسنة ١٩٦٦ وعمل بها من تاريخ نشر هذا القسرار الجمهوري في الجسريدة الرسسمية الصادرة في ١٠ من مارس سنة ١٩٦٦ .

ومن حيث أن مؤدى ما تقسدم أن أجراءات الشسهر التى تنظم أحكامها الملائحة الداخلية متوقعة على صدور هذه اللائحة ونفاذها مما يستوجب بحكم اللزوم مد الميعاد المنصوص عليه في المسادة الثانية من تناسون الامسدان الى ما بعد العمل بهذه اللائحة غلا يبدأ سريان الميساد الا من تاريخ نفاذ اللائحة في ١٠ من مارس سنة ١٩٦٦ ولا يمكن اعتبار الجمعيسة السابقة على هذا المقانون منطة بحكم القانون الا بعد انتضاء سستة شسهور مسن تاريخ العمل باللائحة المذكورة دون أن يطلب اعادة شهرها خلاله .

ومن حيث أن الجمعيات القائية وقت العبل بهذا القانون والتي كانت مشهرة ونقا لاحكام القانون السابق رقسم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ نظل عائمة وتعتبر مشهرة حتى ينتضى الميعاد المنصوص عليه في القسانون لاعتبارها منطة بحكم القانون أي بمضى سنة شهور من ١٠ مارس سنة ١٩٦٦ دون أن يتم شهرها أو رفض الجهة الادارية أعادة شهرها وعلى هذا الوضيع فان هذه الجمعيات نتمتع بالمزايا المنصوص عليها في المسادة ٢١ مسن القانون سالف الذكر ومن بينها الاعضاء من رسوم المهضمة المنصوص عليها في المعتبر الاعفاء أو تعتبر عليها في الفترة ب منها وذلك الى أن يعاد شهرها أو يستبر الاعفاء أو تعتبر منطة بحكم القانون فلا تكون شت جمعية يمكن أن تتمتع بهذه المزايا .

أما الجمعيات التى تنشأ بعد العمل بهذا القسانون لا تتمتسع بالمسزاية المتررة في المادة ٢١ منه ومن بينها الاعفساء من رصوم الدمغة الا بعسد أن يتم شسهرها وفتا لاحسكامه .

لهذا انتهى راى الجمعية المهومية الى أن الجمعيات والمؤسسات الخاصة الخاصصة لاحكام القانون رتم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ والقائمة وقت المهل به والمشهرة وفقا لاحكام القانون السسابق رقسم ١٩٨٤ لسسنة ١٩٦٩ نتهتم بالمزايا المقررة بالمادة ٢٦ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ومن بينها الاعناء من رسوم الدمغة المفروضة حاليا أو التي تقرض مستقبلا على جميع المقسود والمحررات والأوراق والملبوعات وغيرها وذلك من تاريخ المعسل بالقسانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ تاريخ نفره قل الجريدة الرسمية ما لم تعتبر منحلة بدكم القسانون بأن رفضت المجهة الادارية اعادة شهرها أو مضت المسدة التي عينها القسانون لاعسادة شهر الجمعيات القائمة وقت مسدوره دون أن تطلب هسذه الجمعيات الصدة السمورة المحسلب هسذه الجمعيات

ونظرا لأن اللائحة التنفيذية لهذا القسانون صدرت بالقرار رقسم ١٩٣٢ لسنة ١٩٦٦ وعبل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسبية في ١٠ مسن مارس سنة ١٩٦٦ وقد نصت المادة الماشرة من القسانون رقم ٢٢ لسسنة ١٩٦٤ على ان اجراءات الشهر نتم وغقا لما تقرره اللائحة التنفيذية وعسلى ذلك غان المدة التي ينبغي اعادة الشهر خلالها والا اعتبرت الجمعيسة منحسلة بعسد انتضائها لا تبدأ الا من تاريخ المهل باللائحسة التنفيسذية المسكورة في ١٠ مسن مارس سسنة ١٩٦٦ ،

وكذلك تعفى الجهميات والأؤسسات القائمة وقت صدوره من رسسوم المسادة الشسهر .

أما الجمعيات التى تنشأ بعد العمل بالقانون رقسم ٣٢ لسسنة ١٩٦٤ فاتها لا تتمتع بالزايا المتررة في المادة ٢١ من القسانون المسنكور ومن بينها الاعفاء من رسوم الدمفة الا بعد أن يتم شهرها وفقا لاحكامه .

### قاعسدة رقسم ( ۱۳۰ )

: المستنطا

نصى القانون رقم ٢٦٥ أسنة ١٩٦٠ بتنظيم المسسسات المسامة ذات الملابع الاقتصادى على اعباء هذه المؤسسات بن اداء كافة رسوم الدمنة مستحيل هذا المحكم بالقانون رقم ١٣٤٤ أسنة ١٩٦٢ الذي عبسل به يسن أيل الكوير سنة ١٩٦٢ م مقتضى ذلك اعفاد المؤسسات العلية المسرر اليها من كافة رسوم الدمنة في الفترة السابقة على أول اكتوبر سنة ١٩٦٢ .

رسم دهفة ــ مؤسسك علية ــ اعتبارا من تاريخ المبل بالقاون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ تعفى المؤسسات العلية من رسم الدمفة اللـــدريجى على القروض التى تقترضها وتصرف لها من الحكومة والهيئات العامة بباشرة او يطــــريق الانـــاية .

مدى خفسوع البساغ التى حصيفت عليها احدى الأسسيات المسسابة في السسينوات الماليسة ١٩٦٢/١٢ ، ١٩٦٢/١٢ ، ١٩٦٢/١٢ ، ١٩٦٢/١٢ ، ١٩٦٢/١٢ ، ١٩٦٥/١٤ ، ١٩٦٥/١٤ ، ١٩٦٥/١٤ ، ١٩٦٥/١٤ ، ١٩٦٥/١٤ ، ١٩٦٥/١٤ ، ١٩٦٥/١٤ ، ١٩٦٥/١٤ ، ١٩٦٥/١٤ ، ١٩٢٥/١٤ ، ١٩٢٥/١٤ ، ١٩٢٥/١٤ ، ١٩٢٥/١٤ ، ١٩٢٥/١٤ ، ١٩٢٥/١٤ ، ١٩٢٥/١٤ ، ١٩٢٥/١٤ ، ١٩٢١ ، ١٩٢١ ، ١٩٢١ . ١٩٢١ . ١٩٢١ . ١٩٢١ . ١٩٢١ . ١٩٢١ . ١٩٢١ . ١٩٢١ . ١٩٢٠ . ١٩٢١ . ١٩٢١ . ١٩٢١ . ١٩٢٠ . ١٩٢٠ . ١٩٢١ . ١٩٢٠ . ١٩٢٠ . ١٩٢١ . ١٩٢١ . ١٩٢١ . ١٩٢١ . ١٩٢١ . ١٩٢٠ . ١٩٢ . ١٩٢٠ . ١٩٢٠ . ١٩٢٠ . ١٩٢٠ . ١٩٢٠ . ١٩٢ . ١٩٢٠ . ١٩٢٠ . ١٩٢٠ . ١٩٢٠ . ١٩٢٠ . ١٩٢٠ . ١٠٠ . ١٩٢٠ . ١٩٢٠ . ١٩٢٠ . ١٩٢٠ . ١٩٢٠ . ١٠٠ . ١٩٢٠ . ١٩٢٠ . ١٩٢٠ . ١٠٠ . ١٠٠ . ١٠٠ . ١٠٠ . ١٠٠ . ١٠٠ . ١٠٠ . ١٠٠ . ١٠٠ . ١٠٠ . ١٠ . ١٠٠ . ١٠٠ . ١٠٠ . ١٠٠ . ١٠٠ . ١٠٠ . ١٠٠ . ١٠٠ . ١٠٠ . ١٠٠ . ١

عسدم استحقاق رسم دمفة تسدريجي عسلي البسالغ التي صرفت لاحدي الؤسسات العساية عن طريق البنسك المركزي \* المُسْرَىٰ وَلاَ عَلَى صُرِقِيات هــذه المؤمسة اليهات المصوحة أو الهيئات العالمة - السُـــافُنُ وَلَــَسكُ .

## ملخص الفتوي .

اوتُمُّت مامورية ضرائب دمة القاهرة حجرًا تنفيفيا تحت يحد البنسك المركزي على مستحقات المؤسسة الصرية السامة المسناعات المعتنية للايه وغاء الملغ ١٩٦٣ جنية و ٢٢٩ مليها عبادة عن رسوم دمية تذهب المسلحة الى الزام المؤسسة بها عن السستوات المالية من ١٩٦١ الى ١٩٦٦ بياتها كالآني :

اولا - مبلغ ١٩٦١ جنيه و ١٠٥ مليم عبارة عن رسسوم دمفسة علاية ونسبية ترى مصلحة الشرائب اسستحقاقها على صرنيات البنسك السركزي المسرى الى المؤسسة في السنوات المالية ١٩٦٥/٦٤ / ١٩٦٤/٦٢/١٤ / ١٩٦٥/٦٤ وتستند المسلحة في ذلك الى اعتبار هذه الصرغيات من تبيل التروض المؤوحة من وزارة الخزانة يستحق عليها رسم دمفة نسبي متسداره ٢٩٧٧ جنيسه و ٢٥٧٠ مليم كما يسستحق عليها رسم دمفة نسبي متسداره ٥٩٨٤ جنيسه

ثقيا سمبلغ ٣٧٨٥ جنيه و ٣٥٠ عليم عبارة عن رسسم دمضة عادية ونسبية ترى مصلحة الفرائب استحقاقها على البالغ التي صرفتها المؤسسة الى شركاتها لزيادة راسمالها في السسنوات الماليسة مسن ١٩٦٣/٢١ الى ١٦٦٣/٢٦ وتسسند المصلحة المنكورة في ذلك الى أن حسفه المبالغ تعتبر تروضا لهذه الشركات ومن ثم يستحق عليها رسم الدمغة النسسي المقسور على القروض وقد بلغ مقدار هذا الرسم ٢١٠٨ جنيه و ٢٠٥٠ مليم بالاضساسة الى رسم تدريجي مقداره ١٦٧٧ جنيه باعتبسار هسفه المسالغ صرفيسات من المؤسسسة الى الشركسات .

ثالثا - بيلغ ١١٢٧ جنيه و ٥٠٠ مليم عبارة عن رسوم دمغة تسسبية موعاتية على الصرفيات المنوحة من المؤسسة الى شركانها حتى ٩٩٦٦/٦/٣٠ رابعا سبلغ ٢٠٦٩ جنيه و ٣٧٤ مليم عبارة عن رسسوم دمف عادية والمنابقة ترى المسلحة المنكورة استحقاقها على صرفيسات المسسسة الى بعض الجهات الحكومية والهيئات العسامة .

ومن حيث أن وجهة نظر مصلحة الضرائب بالنسبة الى المائغ التى تسم صرعها من البنك المركزى المصرى الى المؤسسة واستحقاق رسوم دمغة عليها مختارها ١٩٦١ جنيه و ١٠٥ مليم تقوم على أساس أن وزارة الخسرانة قامت محرقة قروض الى المؤسسة فى السسنوات مسن ١٩٦١ الى ١٩٦٦ بنسائدة صفوية مقدارها له ٤٤٪ عن طريق البلك المركزى اللصرى ولسذلك يسستحق. عليها وسسوم الدمنسة الاتيسة:

۱ -- ۲۹۷۷ جنیه و ۳۰ ملیم رسم نسبی تطبیقا للمادة الرابعة مسن
 ۱ من الجدول رتم ۲ المحسق بالقانون رئسم ۲۲۶ لسسنة ۱۹۵۱
 ق شسأن رسسوم الدمضة باعتسارها تروضا .

٢ ـــ ٥٩٨٤ جنيه و ٧٠. مليم رسم تدريجي تطبيقا لنصــوص الفصل
 اللحق بالقـــاتون المشار اليه باعتبــارها صرفيات.
 حـــكومية .

وان المؤسسة قد اترت بأن هذه المبالغ قد قيدت تحت بنسد الاقراض طويل الأجل وهذا ما يؤيد وجهسة نظر الضرائب في انهسا قسروض وليست مساهمة في رؤوس أبوال الشركات وان المؤسسسة التسزيت بسداد غائدة محدارها مرع بر سنويا عن هذه القروض كها وان رؤوس أسوال الشركات المؤسسة لا تعتبر مبلوكة للدولة وانها هي مبلوكة للمؤسسة وفقا الحكلم القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ والقسوانين السسابقة عليسه في هسدا

كما ترى المسلحة المذكورة انه لا ازدواج بين الرسم التدريجي والرسم.

النسبى الا تحتت واقعتان منشئتان لرسمين مغتلفين ، الواقعة الأولى انتفاق المؤسسة مع الوزارة على صرف مبلغ معين على سبيل القرض استحق عليه رسم نسبى بهذا الوصف ؛ والواقعة الثانية عليسة الضرف القساتوني من خزينة حكومية الى المؤسسة واستحتت عنها رسسوم مقسررة بأسواح الفصل الخامس من الجدول رقم ٢ اللحق بالقساتون ، كما أنه أيس في متاون الاجهة نص هذا الازدواج أن وجهد .

واخيرا غانه كان قد صدر قرار جمهورى باعتبار الؤسسسة المستكورة من الؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى وانها تعنى من الرسوم سلقة الذكر اعبالا لاحكام القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ . غان الاعضاء من الرسوم قد الذي بالقانون رقم ١٩٦٤ لسنة ١٩٦٠ وبالقالى غان الرسوم تكون مستحقة وواجبة التحصيل اعتبارا من أول اكتوبر سنة ١٩٦٢ حتى ٨ مايو سنة ١٩٦٣ من المؤسسسات العامة قد ومع العلم بان القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٦ في شسان المؤسسسات ذات الاعضاءات الفي القسانون رقم ١٩٦٠ لسنة ١٩٦٠ وقرر للمؤسسسات ذات الاعضاءات المنبية التي كان يتررها القانون المشسار اليسه ، الا أن هسذه الاعضاءات المسبحت غير ذي موضوع بعد صدور القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٦٣ الذي تتور رقم ١٠ لسنة ١٩٦٣ الذي تتور رقم ١٠ لسنة ١٩٦٣ المسبحت مرة اخرى ، وكما كان وضعها من قبل ؟ أرسم كانه المؤسسات العامة تخضع مرة اخرى ، وكما كان وضعها من قبل ؟ أرسم الديمة وتعامل في هذا الشان معاملة المنشئات الخاصة غيما عدا ما قرره هذا المسانون من اعضاءات ليس من بينها ما تصرغه الحكومة لهسذه المؤسسات مسسن قسسروض .

ومن حيث أن وجهة نظر المؤسسة في هذا الشأن تستند على أن الملقة الني صرفت البها عن طريق البنك المركزي المصري لا تعتبر قروضا من وزارة الخزانة الى المؤسسة أذ أن هذه المبالغ وضعت في ميزانيسة المؤسسسة قي السنوات المالية ١٩٦٣/٦٢ ، ١٩٦٥/٦٤ و ١٩٦٥/٦٢ بالباب الرابع منها

﴿ التحويات الراسمالية بقد ١/ الاقراض طويل الآجل ٨ مساهمة لسزيادة وقوس لموال شركات قائمة ) ، لذلك غان المؤسسة تعتبسر هدده البسالغ. مساهمة من العولة في رؤوس أموال الشركات القابعة للمؤسسة ، وقد تم الستخوامها غملا في حذا الغرض ، واقه من العسلم أن رؤوس أسوال هذه الشركات تعتبر مبلوكة للدولة باعتبار أن الشركات ذأتها مملوكة للسدولة بالاضاغة الى أنه قد استحق رسم صغة نصبي على هذه المبالغ عند تحويلها الى المهم استفادا الى المادة ١/١ من الفصل الثالث من الجدول الشاتي المرافق التقون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ ، وقد تَضت هيئة التحسكيم باستحقاق هــذا الرسم بموجب حكمها المسادر في أول تونيير سنة ١٩٦٦ في التفسية رُتَم ١٠١٢ لسنة ١٩٦٦ ، وبن ثم فرض رسيم بمغية نسبي على المسالغ التي صرفتها المؤسسة من البنك المركزي الى غرض رسم دمغسة نسسبي على. هذه البالغ ذاتها عند تحويلها الى اسهم متضمنا ازدواجا في رسم الدمغة على مبالغ واحدة وهو ما لا يجوز ، وكذلك الشأن بالنسبة الى رسم النهفية التدريجي الذي رأت مصلحة الضرائب استحقاقه على هذه البسالغ ذاتها بومسفها مبالغ صرفت من الحكومة الى المؤسسة عن طريق البنك المركزي ، عَنْ عَرض هذا الرسم الى جاتب رسم الدمغة النسمي الذي تم اداؤه بمقتضى حكم هيئة التحكيم آنف الذكر يتضحن ازدواجا في غصرض رسحم العممة وهو مالا يجوز ، وتذهب المؤسسة الى أنه حتى أذا اعتبرت المسالغ التي صرفت اليهسا من البناك المركزي قروضها من السدولة الى المؤسسسة وصرفيات من الحكومة الى المؤسسة في ذات الوقت مان الفقسرة الأولى من الملاة ٢١ من القانون رقم ٢٦٥ لسفة ١٩٦٠ كانت تقضى باعفساء المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي - ومنها مؤسسة الصناعات المعنية - من اتداء كالمة رسوم الدمغة المفروضسة بمقتضى أحسكام القسانون رقسم ٢٢٤ أسبقة ١٩٥١ ، وقد ظل هذا الحكم تالما الى أن عدل بمدوجب القالون فِرْتُهُم ١٣٤ أَسْنَة ١٩٦٢ والمعبول به اعتبارا من أول اكتوبر سبسنة ١٩٦٣ ،

وقد خضعت المؤسسات الكسار اليها بموجب هـ فا التحقيل لرسسوم المعيمة نيسا عدا الإعفاءات ألتى نص عليها القانون رقم ١٩٤٢ لسسنة ١٩٩٢ وليس من بينها البلغ التي تقترضها هذه المؤسسات أو تصرفها من الحكومة ٤ وعلى ذلك عان المبلغ التي صرفتها المؤسسة من البنك المركزي تعسفي من جبيع رسوم الكمفة في الفتسرة السسابقة على أول اكتسوير سسنة ١٩٦٢ ٤ واخيرا عان المؤسسة تتبسك بصفة احتياطية بالتقادم الخبسي المنصوص عليه في المادة ٣٣ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١.

ومن حيث أن الملاة } من الغصل الثاني من الجسدول الثساني المحسق بالقائون رقم ٢٢٤ لسفة ١٩٥١ المشار البه ــ والذي تسسنند اليه مصلحة الضرائب في طالباتها - تنس على أن « كل سلقة يقنهها استحاب المسلوف أو غيرهم من الاشخاص الذين يتومون عادة بهذا النوع من العمليات يفسرهم عليها رسم دمغة على النحو الآتي : . . . . . . ، وتنص المادة ٨ من ذات القصل على الاشخاص الآتي ذكر هم ولا يحسوز الأتفاق على عكس ذلك: السلف وعنود الانتراض: الرسم على المقرض الا إذا كانت السلفة بفسم مائدة مالرسم على المترض » . كما تستند المسلحة الذكورة في الطالسة بالرسم التدريجي الى الفسل الخامس من الجدول الثاني آنف الذكر السذي تنص الملاة الأولى منه على أن « يحصل رسم دمنة على كل مبلسخ تصرفه الحكومة والهيئات العامة مباشرة أو بطريق الاتابة على الوجه الآتي . . » كما أن المادة ٢١ من القامانون رقام ٢٦٥ استانة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات للعلمة ذات الطابع الاقتصادى - ومنها مؤسسة الصاعات المعدنية طبقا المحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٦٢ ــ كانت تنص على أن « تعفى المؤسسات المشار الليها في المسادة الأولى من اداء كافة رسوم الصفسة المغروضة بمقتضى احكام القانون رقسم ٢٢٤ لسسنة ١٩٥١ م

وتعلى القروض التي تقترضها هذه المؤسسات من رسم التبغية المبروض على صرفيات الحكومة والهيبات العامة المنصوص عليها في المسادة الأولى، من الفصل الخامس من الجدول رقسم ٢ الملحق بالقانون المشسار اليه » . وقد استبدل بهذا النص نص آخر بمنتضى القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٢ يقضى بأنه « واستثناء من حكم المادة 1 من النصل الضامس من الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ تعسني المبالغ التي تصرغها المؤسسات العامة الشمار اليها نظير مسماهمتها في رؤوس أمسوال الشركات المتابعة لها وكذلك القروض التي تقترضها وما تدمعه ثمنا اشراء أوراق مالية من رسوم الدمغة المفروض على صرفيات الحكومة والمينات العادية » . كما ورد هذا الحكم الأخير بالقاونن رقم ١٤ لسفة ١٩٦٢ بتعسديل المسادة ٣٠ من القانون رقم . ٦ لسنة ١٩٦٣ في شأن المؤسسات العسامة والسدى الغي القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ ، وبذلك مان المؤسسسة المصرية العسامة للصناعات المعنبة تكون معناة من كافة رسوم الدمفة المغروضة بمقتضي المكام القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ وذلك في الفترة السابقة عملي أول اكتوبر سبقة ١٩٦٢ اعمالا لحكم الفقرة الأولى من المادة ٢١ من القسانون رقم ٢٦٥ أسنة ١٩٦٠ قبل تعديلها بالقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٢ .

ومن حيث أنه باستقراء الأحكام المسار اليها آنفا يبين أن المشرع اعنى « القروض التي تقرضها » هذه المؤسسات من رسم الدهفة التدريجي المقرر بالملاة الأولى من الفصل الخامس من الجدول رقم ٢ الملحق بقاتون المهفة رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٦١ الآ أن المشرع غاير في ذلك الحسكم بالقاتون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ وجعل هذا الاعفاء خامسا بالقروض التي تقترضسها المؤسسة وبذلك أصبح الاعفاء منطقيا ومتهشيا حسع هدف المشرع في المؤسسة ذاتها وعدم ارهاتها بعبالغ اضافية خامسة أذا كان الرسم يتحمل به المقترض ومن ثم يستبعد أن يسكون نص المسادة ٣١ مسن قانون المؤسسة الدور بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ قد وقسع به خطا مادى . وبناء على ذلك ماته اعتبارا من تاريخ العبل بالمسانون رقسم خطا مادى . وبناء على ذلك ماته اعتبارا من تاريخ العبل بالمسانون رقسم

٣٣ لسنة ١٩٦٦ تعنى مؤسسة الصناعات المعنية من رسسم الدمضة التدريجي على القروض التي تقترضها ونصرف لها من الحكومة والهيئسات العامة مباشرة أو بطريق الانابة ، خاصة وإن المسادة ١٢ من تأتون الدمضة المشاد اليه ننص على أنه « في كل تعامل بين الحسكومة والفسير يتحصل هؤلاء دائما رسم الدمخة . . . وفي تطبيق حكم هذه المسادة يقصد بالحسكومة المركزية ومصالحان والمجانس البلدية ومجالس الدبريات » .

ومن حيث أنه نيبا يتعلق بهدى اعتبار المسالغ التى حصلت عليها المؤسسة من وزارة الخزانة عن طريق البنك المركزى فى السسنوات الماليسة المؤسسة من وزارة الخزانة عن طريق البنك المركزى فى السرجع فى ذلك الى الوضاع ميزانية المؤسسة فى تلك السسنوات ، والصسفة التى ادرجت بهسا الدولة هذه المبالغ فى تلك الميزانيسة ، ذلك أن المسادة ال من قسرار رئيس الجمهورية رقم المسنة المعامة الصناعية تنص على أن « تفسكون أموال المؤسسة العامة الصناعية من :

 انصبة الحكومة في رؤوس أبوال ما يتبع المؤسسة من شركات وجمعيات تعاونية ومنشئات .

٢ \_ الاعتمادات التي تخصصها الدولة لتحتيق اغراض المؤسسة .

 ٢ — القروض التى تعقدها المؤسسة - « كما كانت المادة ١٥ من قانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون وقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ تنص على آن يتكون رأس مال المؤسسة من :

 أ — انصبة الدولة في رؤوس أموال ما يتبسع المؤسسة مسن شركات وجمعيسات تعلونيسة ومنشسقات .

ب - الأموال التي تخصصها الدولة للمؤسسة .

. ونفس الملعة ١٦جن ذات القانون على أن « تتكون مسوارد المؤسسسة محسسا يساني :

. . . . . . \_ 1

ب ــ باعتسده بن تسروض ،

ج \_ ما تخصصه لها الدولة من اعتمادات وتنص المسادة ١٧ على ان « لمجلس ادارة المؤسسة ان يقترض من الهيئات والبنوك والشركات وغيرها بتصد تحقيق الغرض الذي انشسئت مسن اجله » .

ومن حيث أنه - تأسيسا على ما تقدم - غاته يتعسين التقررقة بين الاعتبادات التي تخصصها الدولة أن ألميز أتية المؤمسسة بقصسه تحقيدي الاعتبادات التي تخصصها الدولة ألى هذه المؤسسة وباعتبارها شخصا علمها واداه من أتوات تحقيق الإهداف التي تسسمى اليها السدولة في الجسال المسناعي والتجساري والمسللي والسزراعي وبين ما تبنحه السدولة الملك المؤسسات من تروض ، غلاعتبادات هي في حقيقتها جسزء من ميزانية الدولة رصد لاحد الاتشخاص العامة ولا يجب رده أو غسرض غائدة عليه الها المترض غهو واجب الرد ولو بعد اجل طويل كما يجسوز أن يكون بفسائدة تمويل المؤسسات العامة بما تحتسلجه من أموال قد لا يتيسر لها الحصول عليها أو على مقدارها من مصادر الخسرى ، أو تسكون المخولة مستهدفة استثمار ظك الأموال في أوجه أكثر ضسمانا لمتحقيق خططها الاقتصادية وعن طريق الاجهزة النفيد فية التي تبطكها وتشرف عليها وصين بينها المؤسسات العساء .

وترتيبا على هذه التفرقة غان ما يكون قد رصديته الدولة في ميزانيسة المؤسسة المنكورة خلال السنوات محل النزاع من مبالغ باعتبارها اعتبادات لا يخضع لرسم الدمغة النسبى ، أما ما رصد للمؤسسة باعتباره قرضيا او

سلفة ، فاته يضمع لرسم النهمة النسبي المتر بالقصل الثاني من الجدول الثاني الملحق بالمعانون رقم ٢٢٤ لمنية ١٩٥١ وذلك بالرغم من عسدم وجدود عقد مسختل بين المعولة والمؤسسة المنكورة ، خلك أن المؤسسسة هي جسزء من العولة بالمغني الواسع ولهذه الأخيرة عليها سسلمالحت واسسمة في خلقها من العولة بالمغني الواسع ولهذه الأخيرة عليها سسلمالحت واسسمة في خلقها وفي ادارتها وتعميل غللها والمهينية العلية على شخصينها ونمتها المالية ، هذه المولاية المقانونية العلية ، لا تبنع الدولة من ان تفسرض على المؤسسسة وان تعمير منها المبلغة الملازمة وان تعمير مواسلة المبلغة الملازمة بغلادة ، وذلك بصرف الفار عن رضاء للؤسسسة أو توتيسع معظها على المترار المسادر بذلك ، وبالانسلة الى ذلك غان الميزانيسة يصدر برسلها المرار من رئيس الجمهورية بعد المرض على مجلس الشعب وموافقته عسلي مشروع الميزانية ، مما يعتبر تقونا بغلطني المسحيح ، ويتسرته على ذلك مشروع الميزانية ، مما يعتبر تقونا بغلطني المسحيح ، ويتسرته على ذلك ان الترض المدرج بالميزانية جبرا على المؤسسة يكون مسسندا الى تأسون الميزانية ولا حاجة بعد ذلك … لامتباره توضا — أن يكون ثهسة انتساق خلص في شسانه بين العولة والمؤسسة .

ومن حيث أنه بنطبيق ما تقدم على الحلة المعروضة فالمثابت من مسذكرة المؤسسة المصرية العابة المسناعات المعدنية أن المبسسالغ التى الخضسمتها مصلحة الضرائب لرسم الدمغة النسبى قسد المركت في ميزانية المؤسسسة في السنوات المالية ١٩٦٥/٦٢ / ١٩٦٢/٦٢ بالبساب الرابسع منها « التحويلات الراسمالية بند ١/ الاقراش طويل الاجسل ٨ مسساهية لزيسادة رؤوس أحسوال شركات قائمة ٤ كسما لقلمت وزارة المفسرانة أنه بالمرجوع الى البيانات الواردة في هذا الشأن من البنسك المسركرى انضسح أراصدة ما عصلت عليه المؤسسة من قروض أخذت من الامسوال المسامة التي تحت يد العكومة بالبنك المركزي المصري خالل المقسرة من الإماري مناسبة التي تحت يد العكومة بالبنك المركزي المصري خالل المقسرة من الإمارية المناسبة التي تحت يد العكومة بالبنك المركزي المسري خالل المقسرة من الإماري المسامة التي تحت يد العكومة بالبنك المركزي المسري خالل المقسرة من الإماري المسامة المناسبة المن

حتى ١٩٦٧/٦٦ وإن البالغ التي تحصل عليها المؤسسات العامة مسن الأموال العامة لاستثمارها في مشروعاتها هي قروض مسن حيث طبيعتها ، وذلك سواء استخديتها المؤسسسة في انشساء بشروعات جسديدة أو في المساهمة في شركات تتبعها وأن اطلاق لفظ مسساهمات على هذه البسالغ الأخرة ما هو الا تحديد لأوجه المرق ، ومن ثم فان هذا التحديد لا يخرجها عن طبيعتها الأصلية باعتبارها قروضا تحصل عليها المؤسسسات وتبسدد عنها فائدة بواقع ﴿ } ير ( اعتبارا من السنة الماليسة ١٩٦٤/٦٣ ) علما بأن جميع هذه الأموال تقوم وزارة الخزانة بتدبيرها وتسسدد عنهسا فائدة ينفس السعر للأجهزة التي تتوم بالتمويل ، وتأسسيسا على هذا البددا غند أعدت وزارة الخزانة النشور رقم ١٦ لسغة ١٩٦٦ وكذا تسواعد تنفسذ ميزانسة ١٩٦٨/١٩٦٧ حيث نص في كبل منهمنا مبلي ضرورة سنداد التسروض والمساهمات باعتبار أن كل منهمها قروضا يتعين مسدادها دون أي تأشهم في فلسك على رؤوس أموال الشركات التي اسستثمرت فيهسا وذلك اذ ينسم السداد من حساب توزيع الأرباح ومن ثم قلا أعباء على راس المال . وقد ورد بالصحيفة ٢٦ من قواعد تنفيذ ميزانية الســـنة الماليـــة ١٩٦٨/٦٧ انه يتعين على الشركات تخصيص البالغ اللازمة من ارباحها الصانية لمواجها سداد أقساط استهلاك المساهمات في سنوات استحقاتها ، على أن تقوم كل شركة بسداد تيمة هذه الانساط في سنوات استحتاتها الى المسسية المشرغة التى تدرجها بمواردها الراسهالية متسابل ادراجها باسستخداماتها الراسمالية » مصروفات تحويلية راسمالية .

وتأسسيسا على نلك مان المسالغ التي ثار بشانها الفزاع قد رمسدت المؤسسات المصرية العامة الصناعات المعنية خلال السنوات مسن ١٩٦٢ آلى ١٩٦٥ باعتبارها قروضا من الدولة التي المؤسسة تخضع لرسم الدمفسة النسبي طبقا لاخسكام الفصل الثاني من الجسدول الثاني اللحق ماقساتون

رقم ۲۲۶ لسنة ۱۹۵۱ المشافر اليه والسدّى ببلغ سـ حســـبما هــو ثابت بـــن. الواقع ومذكرات طرقى النزاع نــ مبلغ ۲۹۷۷ جنيه و ۳۵۰ مليم .

ومن حيت أنه بالنسبة الى رسم الدمغة التدريحي السيدي تطالب مه مصلحة الضرائب على صرف المسالغ آتفة الذكر من الحسكومة عن طريق البنك المركزي المصرى الى المؤسسة المذكورة والبلاغ مقداره ٩٨٨٥ جينسه و ٧٠. مليم ، وكذلك بالنسبة الى رسم المفسة العسادي والاضافي الذي تطالب به المسلحة المنكورة على صرفيات المؤسسة الى الجهات الحسكومية ان المسادة الأولى من الفصل الخامس من الجدول رقم ( ٢ ) الملحق باقتسانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ المشار اليه نص على أن ١ يحصل رسم دمفيه على كل مبلغ تصرفه الحكومة والهيئات العسامة مباشرة أو بطريق الانابسة على النحو الآتي . . . » وتنص المسادة ١٢ من هسذا القسانون على أنه « في كسل تعامل بين الحكومة والغير يتحمل هؤلاء دائما رسم الدمغة » ومؤدى ذلك أن كل مبليغ يخسرج من خزينية الحكومة أو الهيئيات العيامة يخضيع لرسيم الدمغة النسبي والتدريجي ( والامر كذلك بالنسبة الى الرسم الاضـــافي ) . وهنا يتحمل عبء هذا الرسم الطرف الذي يطتى هدده المبالغ والصرفيات غير أنه أذا كان أحد طرفي التعامل جهة حكوميسة مان الطرف الأخسر همو الذي يتحمل هذا العباء ما لم يكن الطرف الآخر جهة حسكومية ايضسا ، وهو ما ذهبت اليه الجمعية العموميسة لقسمي الفتوى والتشريع واسستتر رابها فيه على عسدم تحمسل الطرف الأخسر برسم النمفسة النسبي والتدريجي والاضافي اذا كان هذا الطرف من المؤسسات العلمة .

ومن حيث أنه بتطبيق ذلك على النزاع المروض غاته لما كانت الجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع قسد استقرت في تغمير كلمة « الهيئسات المامة » الواردة في النصل الخامس من الجدول الثاني المحق بالقسسانون رقم ٢٧٤ لسنة 1٩٥١ في شأن رسوم الدمغة والمادة ١٢ منه بها يشسمل

الإسسات العابة سواء عند غرض الرسم أو التحمل بعبله ، فهن شسم غاته لا يستحق رسم دمقة تتويجي على اللبائية التي صرفت للمؤسسسة المذكورة عن طريق البنك المركزي المعرى ولا على صرفيسات هذه المؤسسة للجهات الحكومية أو المهيئات المعلقة .

## لهذا انتهى راى الجهمية المحومية الى الآتى :.

اولا ... (1) استحتاق رسم الدمنة النسبي على تروض السدولة الى المرية العامة الصفاعات المدنية والمدجسة في ميزانيتها عسن المسنوات ٢١٩٦٤/٦٢ ، ١٩٦٢/٦٢ ، عمراعاة الاعفساء العام من كانة رسوم الدمنة حتى أول أكتوبر سنة ١٩٦٧ .

(ب) عدم استحقاق رسم همغة تعريجى على ما صرف للمؤسسة المشار:
 البها من البنك المركزي المصري نيابة عن الحكومة .

ثانيا - عدم استحقاق رسوم الديف التدريجية على ما صرفته الإسسة المذكورة الى الجهات الحكومية والهيئات العامة وبالنالى عدم استحقاق الرسوم الإشافية إيضا .

(ملف رتم ۲۲/۲/۸۲ ـ جلسة ۱۹۷۲/۲/۱) .

## تاسينة رقسم ( 141)

#### ۴ابــــدا :

أعفاء مؤسسة مصر الطيران من لداء رسوم الدمفة •

## بملخص الفتسوى :

ان الحادة ( ٢ ) من القسانون رقسم ١١٦ السنة ١٩٧٥ ببعض الإحكام الخاصسة بتؤسسة مصر اللطيران تقص على أنه « مسع براعساة ما هسسو

منصوص عليه في هدذا القانون تستبر المؤسسة والوحدات الانتصبادية التامعة لهما في مباشرة تشاطهما طبقا للاحكام الواردة في تسرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٧٥ باعادة تنظيم مؤسسة مصر الطيران وفي القانون رقم ١١ لنسنة ١٩٦٦ بشأن بعض الاحكام الخلصية بالشركات النابعة للمؤسسة المصرية العامة النتل الجوى وتتمتع بالاعفساءات والمزايا المقررة في هذه الأحكام عن كل ما تباشره من عمليات » وقسد نصت المسادة (١) من القانون رقم ١١ السنة ١٩٦٦ المشهار اليه على أن \* تباشر الشركات التابعة للمؤسسة المصرية العامة للنقل الجوى نشساطها طبقا للاحكام المقررة في القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٠ في شأن توحيد مؤسسة الخطوط الجوية السورية وشركة مصر للطيران في شركة واحدة تسمي شركة الطسيران العربيسة المتحدة المعدل بالقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٦٠ . ونتبتع بالاعفاءات والمزايا المقررة في هدفه الإحكام عن كل ما تباشره مدن عمليات ، وتدد اضيغت مادة برقم (٤) مكرر (٨) الى القانون رقم ٨٣ لسنة . ١٩٦٠ المسار البه وذلك بالقانون رقم ٢٤١ لسمة ١٩٦٠ وقد نصت تلك المسادة على ان « تعفى شركة الطيران العربية المتحدة من كانة الرسوم بما في ذلك الرسسوم الجمركية وعوائد الرصيف والبلدية القيمية والقيمية الاضافية والاسمستهلاك والانتاج على مواد الوقود والزيوت التي تستعملها طسائراتها سواء كانت رحلات منظمة أو عرضية أو أعمال التدريب والتعليم واختيار الط\_\_اثرات وبصفة علمة كاتفة عمليات الطيران سواء داخل الجمهورية . . او خارجها ؟ .

ومن حيث أنه يستفاد من هذه النمسوص أن مؤسسة مصر للطيران متبدر حقيا مسئولياتها ونشاطها ، مستفيدة في ذلك بالاعتساءات والسرايا المتى تنص عليها التشريمات متقدمة الذكر ، وعلى راسها الاعتفاء المقسسة ...
المتنفادا الى المسادة (٤) مكرر (٨) المضافة بالقانون رتم ١٤٦ لسنة .١٩٦ المشار اليه ، وهو اعناء المؤسسة من الى المقاون رقم ٨٣ لسنة .١٩٦ المشار اليه ، وهو اعناء المؤسسة من كافحة الرسوم على اختلاف أنواعها بها في ذلك رسوم الدمنة بطبيعسة الحال الحال اعيالا المتنفى عبومية الاعناء المتسرر في صدر المسادة (٤) مكرر (٨) سالفة الذكر ، ونصه المطلق على أن يشمل الاعتساء المشار اليه كافة الرسوم التي تستحق على المؤسسة خلال مباشرتها لنشاطها .

من أجل ذلك أنتهت الجمعية العهومية الى أن مؤسسة مصر الطيران تعفى من أداء رسوم الدمغة استفادا الى ما نص عليه القلسون رقسم 111 لسنة 1970 ببعض الاحكام الخاصة بمؤسسة مصر الطيران ، ومن الاحتفساظ لهذه المؤسسة بجميع الاعفاءات والمزايا التي كانت مقسررة سمن قبسل سلامهات العاملة في مجال مرغق النقل الجوى طبقا لاحكام القسوائين رقم ٨٣. للمنة ١٩٦٦ ورقم ١٦١ لسنة ١٩٦٦ ورقم ١١ لسنة ١٩٦٦ المشار اليها .

(ملف يتم ٢٠٤/٢/٢٧ - جلسة ١٩٧٦/١١/٣) .

# القصيــــــل الهسمسايع وســــــم سبــــــوارات

#### قاعسدة رقسم ( ١٣٢ )

#### : 4

مناط استحقاق رسوم السيارات طبقا للقسانون رقم )) لسنة ١٩٩٤ ان تكون السسيارة معدة السبي في الطسسريق العام ، وليس المسساط ثبوت استعمالها بالفعل في الطرقات العسامة .

## ملخص الحكم :

ان ثهة قرقا بين ان تكون السيارة معدة السير في الطسريق العام ربين استمبالها معلا الهذا الفرض ، وإن مناط استحقاق الرسيم هو أن تكون معددة للغرض المذكور ، وليس المناط استحقالها بالفعيل بالسير في الطرقات العامة ، وآية ذلك أن القانون رقم } لسنة ١٩٣٤ المتعسلة ولا المعامة ، وآية ذلك أن القانون رقم } لسنة ١٩٣٤ المتعسلة ولذا يجب دفع الرسم مقدما سنويا أو كل سنة أشهر أو كل شلائة الشهر ( المسادة الثانية ) ، ثم أجاز لكل حائز سيارة لا ينوى استعمالها بالفعل أن يطلب اعفاءه من دفع الرسم بالشروط والقيود المبينة في المسادة التاسعة ، فنظم القانون بذلك الوسيلة لرفع الرسم استثناء من الأصل المبنكور المسفى يغيرضه ، وهو استحقاق هذا الرسم مقسدما ، بادامت السيهارة معدة العرض المشار اليه الذي يستبع في نظر القانون اغتراض المسير على الطرق المامة ، ولكن يقمين على حائز السيارة الذي يثوى عدم استعمالها أن يلترم بالقيود والشروط المنوضة عليه طبقا للقانون ، وأخصها الا يمسود الى استعمالها غملا ، صواء ضبطت في طريق عام أم في طريق فيلمى ، فهسقة المي استعمالها غملا ، سواء ضبطت في طريق عام أم في طريق فيلمى ، فهسقة المي را الحالة التي استثناها القسانون من الاصل المذكور ، ويلتسزم يوليس ويلترم المقالة التي استثناها القسانون من الاصل المذكور ، ويلتسزم يولي المنائون من الحالة التي استثناها القسانون من الاصل المذكور ، ويلتسزم يولي المنائون من الحالة التي استثناها القسانون من الاصل المذكور ، ويلتسزم يكون

عندئذ ـ بحسب الاحوال ـ بالرسم الإصلى والاضافي على النحبو المصدد فيه . وإذا كان المدعى يقرب بأنه يبتهن صناعة النقل التجارى بالسيارات ، وانه يبلك مجبوعة كبيرة منها لهذا الفسرض ، وإن السسيارات محل المنازعة كانت مرخصة في الأصل ، ولكنه الفي ترخيسهـــــا بدعوى إنها أصبحت مستهلكة ولم تعد تصلح للفرض المقصود منه الذي اعبدت له وهو النقل ، فليس من شك في أن ظروف الحال وملابساته لا تترك مجالا لاية شسبهة في أن المدعى عاد فاستعمل تلك السيارات في النقل فعسلا ، أي فيسا كانت معدة له من تبل ، فيفترض الماتون - والحالة هذه - أنها اصبحت بحسكم عدا الغرض تسير على الطرقات العابة ، بل أنه فضللا عن الافتسرانس الماتون علا يتصور من حيث الواقع وصول السبيارات من ماواهــــــا ألى مكان ضبطها الا بالسير على الطريق العام ، وبهذه المثابة يتع المدعن تحت طائلة المسادة التاسمة من الماتون المسار اليه من حيث التسزامة بالرسم الأصلى والافسافي ، أما ما يتحل به من أن هدذه السيارات قـــد ضبطت وهي تنقل في طريق خاص على ما يزعم فسلا غناه فيه ، ولا يفسير من المنهم المحيح لحكم المتاتون وقصد الشارع .

(طمن رتم ۲۰۹ لسنة ۳ ق - جلسة ۲/۲/۷ ) .

#### قاعسدة رقسم ( ۱۳۳ )

### : البسسية :

ان المقصود بكلمة مقاصد فى تحصيل رسسوم على ركاب سيسارات الاتوبيس كل مكان فى السيارة هسدد لكى يشخك راكب من ركابها .

## تبلخص الفتوي : `

طلبت شركة أتوبيس القاهرة عدم تحصيل الرسوم عن الركاب الوقوف بسياراتها أذ أن الجدول الملحق بالقانون رقم }} لسنة ١٩٣٤ تعد

نص فى الفقرة الخاصة بسيارات الاتوبيس على يحصل الرسم على اسساني المقاعد وانه اذا قبل بوجود اتفاق بين الحكومة والشركة فى ابريل سفة 1981 يتضمن قبولها دفع الرسوم عن الركاب الوقوف غاته يعتبر مخالفا الحسسكلم المسادة ١٩٢٤ من الدستور التى الاجيز قرض ضرائب أو رسسوم يعققون انتساق .

استعرضت هيئة تسم الراى مجتبعا بمجلس الدولة هذا الموسسوع بجلستها المنعقدة في ١٧ يونيه سنة ١٩٤٧ ولاحظت أنه اذا كان الجدول اللحق بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٤ قد غرض بالنسبة لسيارات الاتوبيس رسسها اسلسه في النص العربي عدد المتاعد غان النص الغرندي المقابل لذلك قسعد خكر كلسة الاساكن ولما كسان التفسسير التسانوني لا يسومي الي التييد بلفظ لفوى بل يهدف الى الوصول الى غسرض الشسارع بالرجوع الى الحكمة والفرض المتسود من النص ذاته وهو تقاضي الرسوم هسسود على راكب دون تفرقة بين واتف وتاعد اذ أن هذه النفرقة لا تؤخذ محل اعتبائي

ومن أهم قواعد التفسير الرجوع الى الأعبال التحضيرية واذا لوحسط أن القانون رقم }} لسنة ١٩٣٤ قد مسدر في وقت كانت نيه الابتيساؤات الأجنبية تحسد من السلطة التشريعية المصرية بحيث يستدعى الأمر الحصول على قرار من جمعية مستشارى محكمة الاستثناف المختلطة ليتبين أن التمن الفرنسي يعتبر مرجعا تحضيريا هاما عند تفسير النص العربي لهذا التقون م

وقد انتهت الهيئة الى أن المتصود من كامة مقاعد ليس معناها الفظيم قى ذاته بل يقصد من هذا التعبير كل مكان فى السيارة حدد لكى يشبغله ولكيم من ركابها أخذا بالاعتبارات المنتدمة وبمدلول اللفظ الفرنسى الذى لا شسك عن انفاقه مع غرض الشارع وفى تحقيقه للحكمة المتصودة من النص .

كما أبدت الهيئة أنه لا محل للقول بعدم دستورية الرسم بالتمسية

المركاب الوتوف زعها بأن تحصيله اتما يستند الى الاتفاق المبرم مع شركات التحقيد الذ أن الالتزام بدفع هذه الرسوم مرجعه النص التاتونى في ذات وحق الاعتقات السالفة الذكر لا تأثير لها في هذه الحالة فوجودها أو عسدمه سيان في بيسان مدى الالتزامات بدفع هذه الرسوم أذ أن الأمر لا يتعلق عقشاء رسم جديد أنها بتطبيق نص قاتونى خاص بهذا الرسم .

( فتوى رقم ۳٤٨/٢/٣٩/۱ <u>-</u> فی ۲۹/۳/۲۹۱ ) •

## قاعسدة رقسم ( ۱۳٤)

#### : 4

رسوم المبيارات ... التجاوز عنها إو تقسيطها ... مِن سلطة مجلس عدى مدينة القاهرة دون وزارة الداخلية •

## يقضض الفتوى :

ان مجلس بلدى مدينة القاعرة دون سواه هو الجهة التى تسسستدق وسسوم السيارات غقد نصت المسادة . ٤ من القانون رقم ١٤٥٠ السسنة ١٩٤٩ بنشاء هذا المجلس على هذه الرسوم في ضمن موارده المسابة بوصفه من أشخاص القسانون العام ذات الشخصية الاعتبارية والميزانية المستقلة عن ميزانية الدولة غهر وحده دون سواه الذي يملك سلطة التصرف في هذه الموارد والتحساطة التصرف في استحال تحصيلها حكما يملك سلطة عصيطها تيسيرا على المنتزمين باذائها ولا يؤثر في هذا النظر تخويسل وزارة العنظية سلطة تحصيل هذه الرسوم لأنها انها تحصلها لحسساب الحسلس المعالدي غلا تملك التصرف غيها باي وجمه سسواء بالتجاوز عنها عند والتحصيلها عند حد التحصيل غلا تجاوزه الى التصرف في هذه الرسوم على اي وجه .

( پَتُوي رِيِّم لِآ٠ ٥ ﴿ فِي ١٣ / ١٩٦٠ ) ٠

## قاعسدة رقسم ( ١٣٥ )

#### المسيدا :

## ملخص الفتوى :

يبين من مجبوع النصبوص الخاصة بالرسبوم والضرائب المسررة على السيارات والونوسيكلات الواردة في الباب الرابع من تساتون السيارات وقواعد المرور رتم 1}} لسنة ١٩٥٥ تحت عبارات وقواعد المرور رتم 1}} لسنة ١٩٥٥ تحت عبارة وبلا الفاتد أو التالف وهي نقل القيد (المواد ٢٤ و ٤٤ و ٥) وما بعدها ومقابل استعمال اللبوحات المصدنية (مادة ٧٠) وأن هده الرسوم ومقابل استعمال اللبوحات المصدنية (مادة ٧٠) وأن هالم السيارات جيما تنسور على السيارات التي تقرر على السيارات التي تقرر على السيارات المن من حق مساتعلى اللوحة المعنية ورد أنه عن من حق مساتعلى اللوحة المعنية ورد ثم غان رسسوم اللوحة المعنية ورد ثم غان رسسوم اللوحة المعنية ورد ثم غان رسسوم اللوحة المعنية المدينة على عديدة المادة أستعمال اللوحة المدينة هي جيمها رسوم سيارات مما تعنية المادة أ

( فَتُوكَىٰ أَرِثْمَ ٢٠٥ - في ١٩١٦/١٢) .

#### قاعسدة رقسم ( ۱۳۹ )

#### : 4

الهيئة العلبة الشئون النقل البرى ... اختصد اصها بتحصيل الاتساوة. ورسوم النقل القسررة على من منحوا القرام النقل المام للركاب على شبكة.

العليدة المسابة •

#### يكفس الفتوي :

نصت المسادة ٨ من القانون رقم ٢٩٩ لمسنة ١٩٥٤ في شميسان النقل العسام للركاب بالمسيارات ، على انه « لا يجبوز للمجالس البسلدية والقروية أن تحصل على مرور السيارات بالطرق الداخلية في دوائسر المتصاصمها أية اتاوة من ملتزمي النقل أو المرخص لهم غيه الذين تحصسل منهم الحكومة على اتاوة لهذا القانون » .

وتنص المادة الأولى من التانون رقم ١٠٥٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن فرض. وسم نقل على أجور النقل بالسيارات العامة للركاب بالأقاليم ، على أن ويضاف الى أجور النقل بالسيارات العامة للركاب بالأقاليم رسم بنسسبة عنها ، تخصص حصيلته لصيانة الطرق العامة » . كما ننص المادة القلقة من هذا التسانون على أن « تحصل وزارة المواصلات هذا الرسم وفقا الخرضاع التي يتردها وزير المواصلات » .

كما تقضى الفترة المساشرة من المسادة النائية من تاتون انشاء الهيئة العلمة لشؤون النقل البرى رقم ٩٦ لسفة ١٩٩٠ ، بأن تفتص هذه الهيئسة يتقفيذ أحكام القوانين الصادرة في شأن النقسل البرى للزكاب والبضسائع على الطرق — ومنها القانون رقم ١٠٥ لسفة ١١٥٥ والقسسانون رقم ١٠٥ المشقة ١١٥٧ المساد المهما ، كما تقضى الفترة الرابعة من المسادة ١٤ محق القانون رقم ٩٦ لسفة ١٩٤٠ سسالف الذكر ، بأن تتكون أموال الهيئسة.

من حصيلة الاتاوات التي تغيرضها عقود الالتيرام ، وعلى هدذا المقتضى تكون الهيئة المذكورة هي الجهة المختصة بتحصيل الاتاوة ورسوم النقل المتريين بالقائدون رقم ١٠٥٠ استسنة ١٩٥٧ — السابق ذكرهما حالى من منحوا التزام النقل المسام للركاب بالمسيارات على شبكة الطرق العسامة .

( علوی رقم ۱۸ - فی ۱۱/۲/۲/۱۹۱ ) ۰

## المصحال التسعاون

# يمسسم طسيران مسعفى

### قاعسدة رقبم ( ۱۲۷ )

#### البـــنا :

المسادة ۱۳ من القسانون رقم ۱۳۱ لسنة ۱۹۷۱ باصدار قانون رسوم الطيران المدنى — نصها على اعفاء الجهات الحكومية التى تقوم بتقديم خدمات عامة مباشرة للطيران والتى يصور بتجديدها قرار وزير الطيران المدنى — عدم شمول الإعفاء الجهات الحكومية التى تقوم بتقسديم خسدمات عامة مبساشرة علماران طالمسال لم يصدر من وزير الطيران الغنى باعفاتها .

## بلخص الفتوى:

ا سررسوم المطسارات .

٢ -- مقابل اشعال مبانى واراشى المطارات واسسستفلال المرانق
 والخدمات والمسدات ».

كما تنص المسادة الثالثة عشرة من هذا القسانون على أن « يعنى مسن المتابل المنصوص عليه في المواد ١٥ ، ١٧ ، ١٨ الجهسات والاماكن الآتية :

 الجهات الحكومية التي نقوم بتقديم خسدمات عامة مبسائيرة للطيران والتي يصدر بتحديدها قرار من وزير الطيران المدني . ب - الجهات التي تقوم بتقديم خدمات انسانية بدون مقابل .

ج - الاماكن العامة المخصصة للعبادة والمرخص بها من السلطات المختصة » .

ومن حيث أن المشرع نص على أعناء بعض الجهات من أداء المسابل ألمنصوص عليه في هذه الجهسات التي حددها ، الجهسات الحسكومية التي نقدم بتعديدها علمة مباشرة للطيران والتي يصدر بتحديدها تسرار من وزير الطيران المعنى .

ومن حيث أنه ببين مما تقدم أن هناك شروطا ثلاثة يجب تواغسرها مجتمعة لامكان تطبيق حكم المادة ١٣ بند أ من القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٧٦. وحمى:

اولا: ان تكون چهة حكوميسة .

ثانيا : أن تتوم بتقديم خدمات عامة مباشرة للطيران .

ثالثا : ان يصدر بتحديدها ترار من وزير الطيران المدنى .

ومن حيث أنه وقد صدر قرار وزير السياحة والطيران المدنى رقـــم 

- ١ السنة ١٩٧٧ ونص في مانته الثانية على أن « يعنى من مقابل اشـــفال 
المباتى والأراضى والانتفاع بالمرافق العامة والخدمات والمعدات المنصــوص 
عليه بالمواد ١٥ ، ١٧ ، ١٨ من قاتون رسوم الطيران المدنى المشـــار اليــه 
الجهات الاتية .

الهيئة المصرية العامة للطيران المدنى .

٣ - هيئة ميناء القاهرة الجوى .

٣ - الهيئة العامة للارساد الجوية .

ومن حيث أنه وقد خلا قرار وزير السسياحة والطيران المسعنى آنسف الذكر من الإشارة الى وزارة السياحة ضمن الجهات الحكوميسة المعلساة من اداء مقابل انتفاعها بالاماكن التي تشدخها بعينداء القداهرة الجوى مانهسة نكون قد امنتفت الشرط الثالث من شروط تطبيق المدادة ١٣ بندد أ حسن القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٧٦ السالف الاشارة الله ، فلا يكمى مجسرد كونها جهة حكومية تؤدى خدمات عامدة مباشرة الطيران ، وانهسا يجب بالاضافة الى ذلك أن يشملها قسرار وزير الطيران المدنى ضمن الجهات التي حدها على سبيل الحصر لاعنائها وليس كشفا له أو مقررا أياه ، فمن ثم فان وزارة السياحة تلزم باداء مقسابل انتفاعها بالاماكن التي تشمس غلها ببيناء القاهرة الجوى وذلك اعتبارا من المسابع من نونمبر سسنة ١٩٧٦ ، تاريخ العهل بالقانون رقم ١٩٧١ السنة ١٩٧٦ .

ومن حيث ان ما تقرره وزارة السياحة من ان شسفلها أماكن بعيناء التاهرة الجوى يستهدف تقديم الخدمات والتسسهبلات للسياح والمسوظمين بلا مقابل مادى لاداء ما هدو منوط بها من خدمات تنصل مباشرة بمسرفق الطيران ، غمن ثم نماته بوسع وزارة المسياحة أن تعرض وجهة نظرها هدنه مدعمة بما يؤيدها ويؤكدها ، حتى يتسفى تعديل قدران وزير المسلحة والطيران المدنى رقم ١٠٠ لسفة ١٩٧٧ ليشملها بالاعنساء من أداء مقسابل شمظها الأماكن التي تنتفع بها بديناء القساهرة الجوى ، والتي أن يتم هدذا المعديل غانها طنترم باداء مقابل الانتفاع المسار اليه .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريسع الى التزام وزارة السياحة بأداء مقابل انتفاعها بالاماكن التى تشغلها بعينساء القاهرة الجوى وذلك اعتبارا من السابع من نوغبر سنة ١٩٧٦ تاريخ العملي بالقانون رقم ١٣١١ لسنة ١٩٧٦ .

( ملف ۳/۲/۲۲ه م جلسة ۱۹۷۷/۱۲/۱٤ ) ٠

#### قاعستة رقسم ( ۱۳۸ )

#### 

نص المكنة ١٣ من القانون رقم ١٣١ أسنة ١٩٧٦ بشأن رسوم الطيران.

المدنى — اعفاء الجهلت الحكومية التي يحددها وزير الطسيران من الرسوم

المتصوص عليها في القانون سالف الذكر — مناط الاعفاء يتحقق بتوافر شرط

قيام انجهة الحكومية بتقديم خدمة علمة الطسيران — قرار وزيسر الطسيران

بتحديد الجهلت الحكومية المفاة قرار كاشف عن الحسق في الاعفساء وليس.

منشسنا السه •

## ملخص المفتوى :

ان ابنادة الاولى من القانون رقم 171 لمسنة 1971 بشسان رسوم الطيران المدنى تنص على أن تحدد طبقاً للقسانون المرافق رسوم الطيران . المدنى ومتابل اشخال الارافى والمبانى الاتى ذكرها (۱) رسوم المطارات (۲) متابل اشخال مبانى واراضى المطارات واستغلال المرافق والفسدات . . . ونصت المادة 17 من هذا القسانون على أن يمنى من المتابل المنصوص عليه فى الواد 10 / 10 / 10 المجهات والإماكن الاتية :

 الجهات الحكومية التي تقوم بتقديم خدمات عامة مباشرة للطيران والتي يصدر بتحديدها ترار من وزير الطيران المدنى .

ومقاد ذلك أن المشرع تشى بعبارات قاطعة منجزة باعقاء الجهسات الحكومية التى يحددها وزير الطيران من الرسوم المتصوص عليها في المسواد ١٥ ، ١٧ ، ١٨ من القانون رقم ١٣١ المسئة ١٩٧٦ المسار اليه ، وذلك لتمكينها من اداء ما هو منوط بها من مهام في خسعمة الطيران ، ومن تسم بلزم. للتمتع بهذا الاعقاء شرطين ...

أولهما : أن تقوم الجهة الحكومية بتقديم لخدمة عامة مباشرة للطـــــران.

وثانيهما : أن يصدر قرار من وريز الطّغ أن باعتبارها كذلك ؛ بيسد أنسه ولئن كان اجتماع الشرطين لازم للتبتع بالاعفاء اللا أن منساط الاعفساء ينحقق يتوافو الشرط الأول عان اجتمع مع الشرط الثاني ارتسد الاعفساء الى تاريخ العمل بالقانون المذكور أو تاريخ أداء الخيمات أيهما أسبق وعليسه تتحسد ماهية القرار الصادر في هذا الصدد غيو لا ينشىء الحق في الاعفساء وأنهسا يكشّف عنه أذ أن هذا الحق مستهد من القانون مباشرة .

واقدا كانت الفتوى الصادرة بتائيخ 1,9/٧//١٤/٣٤ قد أوجبت التمسيع بالاعفاء المشار اليه أن يجتمع شرطى الاعفاء ولم تكتف للتبتسع بالاعفاء صدور قرار من وزير الطيران باعتبارها من الجهسات الحسكومية التى تسؤدى خدمات عامة مباشرة للطيران ، بيسد أنه ولئن كان اجتمساع الشرطين لازم للتمتع بالاعفاء الا أن مناط الاعفاء يتحقق بتسواغر الشرط الأول مان اجتم من الشرط الثانى كان طبيعيا أن يرتد الاعفاء الى تاريخ العمسل بالقسانون أو تاريخ اداء الخسدمات أيها أسسبق .

(مك ٢٩٩/٢/٣٧ ــ جلمية ٢٩/٢/٣٧ ) .

## قامستة رقشم (١٢٩٠):

#### "المستنبداة

## ملخص الفتوى :

الشرع تفى بتخفيض رسوم الهبسوط والتنظسار والإيسواء السنحة على طائرات الهليكوبتر والطسائرات فسير التصافرية والطائرات التى تعبسل في خسدية الدولة الى النصف وفي ذات الوقت الوجب في

المسادة الرابعة والخابسة والبعادسة من القبعان رقم ١٣١ لسنة ١٩٧٦. الشار اليه الايقل رسم الهبوط عن عشرة جنيهات والايقل رسم الانتظار عن سنة حنيهات والايقل رسم الأبواء عسن خمسة عشم حنيها وفيها يتعلق برسم الإيواء نص صراحة على استحقاته عن كسل ٢٤ سساعة أو حزء منها وذلك على أساس وزن الطائرة أما مقابل الاستخال السبتحق عن استخدام الأماكن غير المخصصية للايواء نقد حسدده الشرع شهريا على اساس طبيعة ومساحة الأرض أو اللباني الرخص بشنظها ومن نسب نائه لا يجوز اعمال التضيض على الحد الادنى المتدرر لرسوم الهسوط. والانتظار والابواء كها يعين تحصيل رسم الابواء عن كبل أربعسة وعشرين ساعة أو جزء منها تقضيها الطائرة في الأماكن المخصصة للايسواء وذاسك بحسب وزنها نزولا على صريح النص كما وأن اختطف مساط استحقاق رسم الإسواء عن مناط استحقاق مقسابل الاشسفال يوجب تحصيبل كمل منهسا عند توافر منساطه يحيث يسسنحق رسم الابواء يوميسا عن استخدام الأماكن المخصصة له وفي ذات الوقت يستحق مقابل الاشفال شبهريا عن استخدام غير ذلك من الأماكن بالمبناء وتدما لسذلك يسكون مسن غير الجائز تحصيلهما معا عن استخدام واحد .

لذلك انتهت الجمعية العبومية القسمى الفتوى والتشريع الى عدم سريان التخفيض على الحدود الدنيا الرسوم وأن رستم الايواء يستحق عن كل أريسح وعشرين ساعة أو جزءًا منها والله لا يجوز الجمع بين رسسم الايواء ورسم الانسنة للاستخدام الواحد .

( منتوى رقم ٢٤٤ - في ١٩٨١/٥/١ ) ،

### قاعسنة رقيم (١٤٠)

المستعاد

ان الشرع حدد رسوم هبوط الطائزات بغثات مائية محددة تخفف نهار 1 عنها ليسلا وجيل رسسم العبور نسبة يقوية مقارها و م من رسسم الهبوط: مُنهارا - وَدِي ذَلِكَ ارْتِبَاطُ كُلَا نُوعَى الرَّسِمِ ارْتِبَاطًا لَا يَشِلُ الْتَجِــَزَنَّة بِحِيثُ أَذَا . تقرر زيادة رسم الهبوط سرت الزيادة تلقائيا على رسم العبور .

### ملخص الفتوى :

المستعرضات الجمعية المهومية كلا من التاتون رتم ١٣١ لسنة ١٩٧٦ والمدار قانون رسوم الطيران المعنى الذى حدد رسوم هبوط الطائرات ليسلا ونهارا في المادة } ورسوم القيران المعنى الذى حدد رسوم هبوط الطائرات ليسلا الطائرات في المدادة على المدادة إلى ورسوم القطائرات الملاحية في المسادة مدين نصب هذه المسادة على ان « يحصل رسم مقداره ٥٠٪ من الرسوم المقررة للهبسوط المهارة تعبر المليم المين سلامة طيران جمهورية مصر العربية دون هبوط سواء كان ذلك ليلا أو نهارا > والقسائون رسم ١٣٢ لسسنة ١٩٨٠ بمعديل تاتون رسوم الطيران المعنى رقم ١٣١ لسنة ١٩٧٦ السدني بيض في المادة الإولى منه على أن : « مستقدا الى قانون رسم الطسيران المسدني المسائد بالمادر بالقانون ١٣١ لسنة ١٩٧٦ المدني المسائد المسائد وزيادة نتات الرسوم المحددة بالمواد ٤ ٥ ٥ ، ٢ بها لا يجاوز شائد المثال هذه الفئات وذلك بمراعاة الفئات المتررة في هذا الشسان في المسوائي الموايد الدوية الدولية الدولية الدولية الدولية الدولية الدولية الدولية الدولية الدولية المناسوم المحددة بالمواد ق هذا الشسان في المسوائي المدوية الدولية الدولية الدولية الدولية الدولية الموايدة المهارة المناسوم المحددة بالمواد وقاد الشسان في المسوائي الدولية الدولية الدولية الدولية الدولية المنات وذلك بمراعاة الفئات المتررة في هذا الشسان في المسائد الدولية الدولية الدولية الدولية الموادة على ١٠٠٠ و ١٠٠ بها و يجاوز شهارة المؤلية الدولية المؤلية الدولية الدولية الدولية الدولية الدولية الدولية الدولية الموادة المؤلية الدولية الدولية الدولية الدولية الدولية الدولية المؤلية الدولية الدولية الدولية الدولية الدولية الدولية المؤلية المؤلية المؤلية الدولية المؤلية المؤلية

وخاصت الجمعية المهومية من استعراضها هذا الى أن المشرع تسد حدد رسوم هبوط الطائرات بقالت مالية محددة تختلف فى النهار عنها فى الليل وجمل رسم العبور نسبة مئوية مقدارها ٥٠٪ من رسم الهبسوط نهسارا مما ريسؤدى الى ارتبساطا رمسسم العبسبور برسسم الهبسوط نهسارا إرتبساطا لا يقبسال التجرزة فساذا ما بقسسرر ريسادة رسسم الهبسوط سمرت هذه الزيادة تلقائيا على رسم العبور كاثر حتى رتبه القانون .

ومن حيث أن المشرع باصداره التانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨٠ المسار اليه قد اجاز زيادة مثات رسوم الهبوط فالأمرية من انستحاب الزيادة التي قد تلحق بها على رسم العبور ٤ باعتبار أن رسم عبور الطائرات هدو نسبة مئوية بمجرد هبوطها لا يجوز تعديله الا بنص تشريعي .

لذلك انتهى راى الجمعية العبومية لقسمى الفنسوى والتشريع الى أن رسم عبور الطائرات هو نسبة مثوية من رسم العبوط ، وأن زيادة رسسم هبوط الطائرات يؤدى تلقائيا الى زيادة رسم العبور كاثر حتمى رتبه القانون رقم ١٣٦١ لسنة ١٩٧٠ المعدل بالقانون رقم ١٣٦٢ لسنة ١٩٨٠ المسار اليه .

(مك ٢٣٨/٢/٣٧ – جلسة ٢٠٠/١٠/١٠) .

er and the section of the section of

الفصبل التاسيع

رسيم قضياتي

### قاعسدة رقيم ( ١٤١ )

### : 6-41

عدم سداد الرسوم عِن طلب التعويض القدم من المدعي - ثبوت. ان قرار لجنة الدساعدة القضائية لم يتناوله بالاعفاء - استبعاد المحكمة لهذا الطلب - صحيح قانونا •

### ملخص الحكم :

متى ثبت أن طلب التعويض المتدم من المدعية لم يسدد عنه الرسم المترز طبقا للائمة الرسوم القضائية ، وأن القرار الصادر من لجنة المساعدة القضائية لم يتناول الاعظاء من الرسم المستحق على هذا الطلب الذي اكتنى المدعى باثبات حفظ حقه نبه ، غان المحكمة تكون قد أصابت الحسق نبيا انتهت اليه من استبعاد هذا الطلب .

( طعن رقم ۸۷۰ لسنة ۳ ق ــ جلسة ۱۹۵۸/۳/۸ ) .

### قاعسدة رقسم ( ۱۶۲ )

### البــــنا :

رسوم تضالية — التظلمات التي نقدم الجان التضائية كانت معفاة مسن الرسوم — الدعاوي التي تقدم الى المحاكم الادارية — وجوب اداء رسوم عنها: ... ثبرت ان التظام الذي قدم الى اللجنة القضائية واحيل الى المحكمة الادارية كان خارجا عن اختصاص اللجنة القضائية ... وجوب اداء رســـوم عنه •

### ملخص الحكم :

لئن كان المرسوم بقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ بالشساء وتنظيم لجسان تضائية في الوزارات للنظر في المنازعات الخاصة بموظهمي الدولة المسادر في ١٨ من القسطس سنة ١٩٥٢ ، والذي تقدم في ظله الملعسون المسالحه بتظليه في ٩ مِن مسجر سنة ١١٥٣ إلى اللحنة التضائية ، يعني التظلم من دفع رسوم ٤ الا أن اللجنة لم تكن مختصة بمثل الطلب الذي تقدم اليها ( وهو الغاء قرار نهائي لسلطة تأدسة ) ، كما أن القسانون رقسم ١٤٧ لسنة ١٩٥٤ بانشاء وتنظيم محاكم ادارية في ألوزارات النظر في النسازعات الخاصة بالوظفين والسنخدمين ، الصادر في ٢٠ من مارس سسنة ١٩٥٤ ، وأن تغم ماحالة النظلهات السابقة إلى المحاكم الإدارية لاستمرأر النظير نبها ٤ لم يحمل من اختصاص تلك المحاكم النظير في طلب الفساء أي تسرار اداري ، وانها استحدث لها هــذا الاختصــاص بهتنفي المـادة ١٣ مــن القانون رقم ١٩٥٥ لسنة ١٩٥٥ بشسان تنظيهم مجلس السدولة المسادر في ا ٢٩ من مارس سنة ١٩٥٥ ، ومن ثم أصبحت تلك المحاكم الإدارية مختصصة بالغصل في موضوع الدعوى المحالة اليها من اللجنعة القضائية ، وإن كانت في الأصلِّ غير مختصة بنظر الطلب وقت تقديمسه ٤ بالتسالي يحب أن تراعي في شأنها ما اشترطه القسانون رقسم ١٦٥ لسينة ١٩٥٥ من وحروب أداء الرسوم طبقها للمسادة ٣٤ مذله .

(طعن رقم ٧٣١ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/٥/١) .

### قاعسدة رقبم ( ١٤٣ )

المسطا

القواعد التي تنظم الرسوم القضائية امام جهة القضاء الادارى ـــ عدم سداد الرسم الواجب قانونا -ــ استبعاد القضية من جدول الجلســــة ـــ الحكم بعدم قبول الدعوى لعدم سداد الرسوم ـــ في غير محله ،

### ملخص الحكم :

ان المادة 10 من المرسوم المساور في ١٩٤٨/١/١٤ الخاص بتعريف المرسوم والاجراجات المتعلقة بها أيما مجتبة القضاء الاداري - الذي مازال عدا يا نسب عليه هذا المرسوم القضاء الاداري - تنص علي أنه « فيها عبد المنه المرسوم القضائية في المرسوم القضائية في المسادر المسادر ألم المساد المسادر ألم المسادر ألم

قاصدة رقسم ( )} ( )

المِـــدا :

غصل المحكمة الإدارية في النزاع رغم عدم سداد الرسم الواجب كانونا

### مِلْقُصُ الْحُكُمُ :

انه ولئن كانت لائحة الرسوم التضائية المبادر بها القانون رقسم ٩٠ في ١٩ من بوليه سنة ١٩٤٤ ــ وهي نافذة في شأن القضايا التي تطرح عسكر مِحلِسِ ٱلْدُولَةُ طَيْقًا للْقَاتُونَ ــ تُوجُّبِ أَذَاءَ الرسُومَ السَسَعُعَةَ عَلَى الْدَعَوَى تبل نظرها على الوجه المنصل في السائلين الناسعة والعاشرة منها . وعص في المادة الثالثة عشرة منها على أن « نستبعد المحكسة التفتسعة من جدول الجلسية إذا لم تستوف الرسوم المستحقة عليها بعد تيبدها » \_ الا أن هذا الأجر لا يكون له محل اذا نصلت المحكمة في النـزاع المطروخ عليهـة ع وذلك أن المسادة ١٤ من اللائحة المشار اليها تنص على أن « يسلزم المسدعي بأداء كامل الرسوم المستحقة ، كما يازم بدفع الباقي عقب صدور الحسكم ولو استؤنف ومع ذلك اذا صار الحكم انتهائيا جار لقلم الكتساب تحصيل الرسوم المستحقة من المحكوم عليه » ، ومؤدى ذلك أن رسوم الدعسوي تصبح واجبة الاداء عقب صدور الحكم وأو استؤنف ، ويلزم المدعى بادائها كالملة ، ويجوز تحصيلها من المحكوم عليه بها أذا صحار الحكم نهائيا . ومؤدى ذلك كله أن عدم اداء رسم الدعوى كله او بعضب تبسل مستور الحكم فيها لا يصح أن يكون سببا للطَّعن في الحسكم ، وتمسيح الرسوء المستحقة واجبة الأداء ، ويتخذُّ تلم الكتاب في شيأن تحصيلها الاجراءات. ألَّتي تنص عليها اللائحة ، ولا يكون هناك محـل لاســتبعاد التضــية مــو حبدول الطبية ، بعد أن مصلت المحكمة في المنازعة .

(طعن رتم ٢٥٤ لسنة ٥ ق ــ جلسة ١٩٦٠/٦/١٨ ) .

### قاعسدة رقسم ( ١٤٥ )

### : 12---41

اشتمال الدعوى على طلبين احدهما اصلى والآخر احتياطى — لا يترتبه عليه اعتبارها مشتملة على طلبات متعددة — اسستحقاق أرجسح الرسسمين. الفخرانة — الحكم باستبعاد الطلب الاحتياطى بحجة عدم تسديد رسمه — غير مسيد طالبا أن الرسم المستحق على الطلب الاصلى قد دغم وكان مساويا الرسم المتعلق — اساس ذلك — الفقرة الرابعة من الملاة السادسة من الاحتياطى — اساس ذلك — الفقرة الرابعة من الملاة السادسة من الاحتياطى — اساس ذلك — الفقرة الرابعة من الملاة السادسة من الاحتياطى — الساس ذلك — الفقرة الرابعة من الملاة السادسة من الاحتياطى — الساس ذلك — الفقرة الرابعة من الملاة السادر بهسا القسادر رقم ١٠٠٠ أسسنة ١٩٤٤ من الملاء المسادر المسادر رقم ١٠٠٠ أسسنة ١٩٤٤ من الملاء المسادر المسادر رقم ١٠٠٠ أسسنة ١٩٤٤ من الملاء المسادر المسادر رقم ١٠٠٠ أسسنة ١٩٤٤ من الملاء الملا

### عِلَقُصِ الحكم :

ان تقدم المدعى بطلب أصلى وآخر احتياطى لا يترقب عليسة العتبار الاحوى مشتبلة على طلبات متعدة بتعدد الرسم المستحق على كلّ منها ، فلك أن المدعى لا يطلب الحكم له بالطلبين الاصلى والاحتياطى معا وانسا وطلب الحكم بوالعد منها غقط واختار أحدها بصغة أصلية والآخر بصئة احتياطية في حالة رفض الطلب الاصلى ، وقد نصت الفقرة الرابعة من لائحة الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المنية الصادر بها القاتون رقم ، 1 لسنة ١٩٤٤ على انه « في حسالة وجود طلبات تبعية لبعض الطلبات الاصلية يستحق ارجح الرسمين للخسزانة . كقك يكون الحكم في حالة ما أذا كانت بعض الطلبات مقدمة للمحكمة عملى صعيل الخرة فيكتفى بالنسبة لها وللطلبات الاخرى محسل الخسرة بأرجمع الرسمين للخسزانة » .

وترتبیا علی ذلك مانه اذا كان الطلب الاصلی رسمه ثابت ومسساو هرسم الطلب الاحتیاطی وقد سدده الدعی حین رشع الدعوی بطلبه الاصلی 4 وجن ثم غان الحكم للطعون غيه يكون مخالفا للقانون غيما قضى به من استبعاد. الطــــــلب الاحتيـــــاطى .

(طعن رتم ۷۷۱ لسنة ٣٥ ق ــ جلسة ١١/١١/١١) ٠

### قاعسدة رقسم ( ١٤٦ )

### : المسلما

دعوى - ميعاد رفع الدعوى - تقديم طلبات ابطال القرارات الادارية الى المحكمة العليا - جوازه عن طريق المحكمة الاخرى - المادة ٢٤ من القانون رقم ٥٧ اسنة ١٩٥٠ الخلص بالمحكمة العليا - دفع رسم المدعوى يحقظ مواعيد رفعها ويوجب قيدها في نفس اليسوم - الملاتان ١ و ١٩ من الرسسوم التشريمي رقم ١٠٥ بتاريخ ١٩٥٣/١٠/٤ ، والمادة ٩٦ من قانسون اصسوال المحكم التشريمي رقم ١٠٥ بتاريخ ١٩٥٣/١٠/٤ ، والمادة ٩٦ من قانسون اصسوال

### ملخص الحكم :

المادة ٢٤ من القساتون رقسم ٥٧ السسنة ١٩٥٠ الخساص بالمحكسة الذي رفعت الدعوى في ظلم ننص « على أن يقسدم الافراد دعاواهم بعريضة يرفعونها الى رئاسة المحكمة العليا أو يبعثون بها البها باحسدي الطرق القاتونية » وقد استقر قضاء تلك المحكمة على أن نقسيم الأسراد لطلبات ابطال القرارات الادارية عن طريق المحساكم الاخسرى من الطرق المجائز قاتونا أن يقسدم بها الافراد هذه الدعاوى ، كما أن المستفاد من نعص المسادين الأولى والتاسسمة عشرة من المرسوم التشريعي رقم ١٠٠ المعقو في ١٩٠٤ المخاسسة عشرة من المرسوم التفريعي رقم ١٠٠ المعقو والمسادة ٢٩ من قانون أمسول المحاكسات أن دفع رسم الدعسوى يحفين مواعيد رفعها ويوجب تيدها في نفس اليوم في دفقر خاص برقسم مسلمل واغتا لاسبقية تقديمه و ولما كان الغابت من أوراق الدعسوى أن الشركة

للدعية بفعت الرسم المترر على هدذه النهوي في ٢٠ من آبد ( أغسطين ) منة ١٩٥٨ وتيت بديوان محكمة الاستثناف، بحلب في ١٩٥٨ وتيت اليسوم ، وكان الترار المطمون فيه تد مصدر في ١٩٥٨/٧/٢١ فانه لسكل ما نقسدم تكون الدعوى قد رفعت وقتذاك في الميماد التاتوني ونقسا لقسانون المحكمسة الطيا المشار اليه ، ومن ثم تكون متبولة شكلا .

(طعنی رقمی ۱۹ ، ۱۹ اسنة ۲ ق - جلسة ۲۱/۲۱۱) .

## قاعسدة رقسم ( ۱(۷ )

### المسيطا

القوانين ارقام ٨٠ و ١٦ و ١٦ إسنة ١٩ إلى بشيان الرسوم القضيسائية. ورسوم التسجيل والجنظيب وداها أنه لا يجوز استرداد رسسوم التيهاديات والمقود في حالة عدول الطسالب ،

### ملخص الفتوى :

بالاطلاع على نصوص القانون رقم ١٠ اسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية ورسوم التونيق في المواد المنية والقانون رقسم ١٩ اسسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم المام المحاكم الشرعية والقانون رقسم ٩١ لسسنة ١٩٤٤ يشأن رسوم التسجيل والحفظ ، وهي القوانين التي حوت الاحكام الخاصة بالرسوم ، يتبين انها تنص على أن تحصل مقدما رسوم الاشهادات والمقود واللخصات والشهادات والكثيف والترجية (م ١٥ من القانون رقم ٩٠ و م ١٦ من القانون رقم ٩١ و م ١٥ من القانون رقم ٩٠ و م ١٥ من القانون رقم ٩٠ و م ١٥ من القانون رقم ٩٠ و م ١٥ من القانون رقم ٩١ و و م ١٤ من القانون رقم ٩١ و و م ١٤ من القانون رقم ٩٠ ) و م ١٤ من القسان رقم ٩٠ و م ١٩ من القسان رقم ٩٠ و م ١٤ من القسان رقم ٩٠ و م ١١ و م ١١ من القسان رقم ٩٠ و م ١٩ من القسان رقم ٩٠ و م ١٩ من القسان رقم ٩٠ و م ١٩ من القسان و رقم ١٠٠ و م ١١ من القسان و رقم ١٠ و م ١٩ من القسان و رقم ١١٠ و م ١٩ من القسان و رقم ١١٠ و م ١٩ من القسان و رقم المراد و م ١٩ من القسان و رقم المراد و م ١٩ من القسان و رقم المراد و م ١٩ من القانون و و ١٠ و م ١٩ من القانون و و ١٠ و م ١٩ من القانون و و ١٠ و م ١٩ من القانون و و م ١٩ من القانون و و م ١٩ من القانون و و م ١٩ من المراد و م ١٩ من القانون و المراد و م ١٩ من القانون و و ١٩ من القانون و و م ١٩ من القانون و المراد و م ١٩ من القانون و المراد و م ١٩ من القانون و المراد و م ١٩ من من المراد و م ١٩ من المراد و م ١٩ من الم

وهو تطبيق صريح للعبدا الذى تررته الفترة السادسة سن المسادة في بالدة ٢٥٨ ، والمادة ٢٥٨ من اللاتحة الملاية الميزانيسة واخسابات ، ولا يمكن القسول بسان الرسم ما هو الا مقابل للخدمة ، غذا لم تؤد هذه الخفية وجب رد الرسسم الى صاحبه ، والا اثرت المسلحة على حساب الفسير ، ذلك أنه متى الرجت المسلحة الرسوم المحسلة ضمن حساباتها غان هذا يعتبسر بسدءا لتنفيسذ النزامها باداء الخدمة الى مقدمها ، اذ أن هذا هو أول أجراء تقوم به المسلحة لأداء خدمة معينة ، ومن ثم غلا يجوز لطالب الخدمة أن يعدل عن طلبها متى الذي الرسم المقرر لها .

( نتوی رقم ۲۸۶ ــ فی ۲۸۷/۱۷ ( ۱۹۵۶ ) .

### **قالتند**ة زقتم ( ۱۶۸ )

### : المسيحا :

اعضاء الهيشة العنسامة الانتسساج السنزوا على من اداء الرسسوم التضائيسة .

### ملخص المنتوى :

من حيث أن الهيئة العابة تقوم على ادارة مرفق عام وتؤدى خدمات عابة ، وهي من المهام الملقاة على عائق الحكومة ، ومن ثم غهى ليست سوى مصلحة حكومية أضفى عليها المشرع الشخصية الاعتبارية لتوفير بعض الاستقلال والمرونة في ادارة المرفق الذي تقوم عليه وتجنيبه البطء والتعقيد في الاجراءات ، وليس من شائن منحيا هذه الشخصية غصم العلاقة بين المرفق والحكومة ذلك أن استقلال الهيئة العابة هو استقلال محدود ومعيد بوصاية الدولة ، كما أنها ولئن كانت ذات ميزانية خاصة الا أنها تلحق بميزانية الدولة وتجرى عليها احكامها ، وتتحمل الدولة عجزها ويؤول الى ميزانيتها ما تحققه حسن ارساح ،

ولما كان رئيس الجههورية قد أصدر قراره رقسم ٢٤٣ لسنة ١٩٧٧ مِاعلاة تنظيم الهيئة العامة للانتاج الزراعي ونص في مادته الأولى على أن : « يعاد تنظيم الهيئة العامة للانتاج الزراعي ونقا الأحكام هذا القرار ، وتكون لها الشخصية الاعتبارية وتتبع وزير الزراعة » . وكان القانون رقام ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم التضائية ورسوم التوثيــق في المــواد المدنية ينص في المادة ٥٠ منه على أن « لا تستحق رسوم على الدعاوى التي ترضعها الحكومة ماذا حكم في الدعوى بالزام الخصم بالمساريف استحتت الرسسوم الواجبة ، كذلك لا تستحق رسوم على ما يطلب من الكشسوف والصحور واللغصات والشهادات والترجية لمالح الحكومة » . غان مسؤدي ذلك أن المعنات المامة - ماعتمارها تدخل في مدلول أفظ الحكومة في مجال تطبيق هذا النص \_ لا تخضع اصلا للرسوم المقررة على الدعاوى ترتيب على تحقق الحكمة من النص في شانها وهي انه من غير المتبول أن ينفع الشخص العام رسوما لجهة ليس لها استقلال مالي عنه حيث لا يعنى ذلك أكثر من أضافة مبالغ في بلب الايرادات واستئزالها من باب المرومات في ميزانية واحدة ، وعليه فلا تلتزم الهيئة العامة للانتاج الزراعي بأداء الرسسوم المسررة على الدعاوى والطعون التي تكون هذه الهيئة طرفا نبها .

لذلك انتهى راى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عسدم استحقاق رسوم على الدعاوى التى ترفعها الهيئة العامة للانتساج الزراعى اعمالا لحكم ٥٠ من القاتون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ .

( ملف ۲۲۱/۲۲۷ \_ جلسة ۲۲۱/۱۲۷ ) .

### قاعسدة رقسم ( ۱{۹) )

احقية جامعة حاوان في التبتع بالاعفاء من الرسسوم القفسسائية المقررة بالقسانون رقسم ٩٠ فسسنة ١٩٤٤ ،

### جلخص الفتوى:

من حيث أن المشرع بمتتفى القانون رقم . 1 لسسنة ١٩٤٤ بالرسسوم التصائية ورسوم التوثيق أعنى الحكومة بعبسارة صريحسة قاطعسة من أداء الرسوم المتضائية ، وعرف الهيئات العامة بأنها كيان أدارى متمتع بالشخصية الاعتبارية ينشأ لادارة مرفق عام مما يقوم على مصلحة أو خدمة علمة ، ومن ثم غان تلك الهيئة لا تخرج عن كونها مصالح حكومية منحها المشرع الشخصية الاعتبارية ينشأ لادارة مرفق عام مما يقوم على مصلحة أو خسمية عامة ، ومن ومن ثم غاتها تدخل في عبوم لفظ « الحكومة » المنصوص عليها بالمادة . ٥ من التانون رقم ، ١ لسنة ١٩٤٤ المشار البه ويتحتق في شأنها تبعا لذلك منساط الاعناء المنصوص عليه بنلك المسادة .

(مك ٢٠/٢/٣٢ - جلسة ١٩٨١/١١/٤) .

### قاعسدة رقسم ( ۱۵۰ )

### البسستا :

اعفساء هبئسة الأوقاف المصرية من الرسسوم القضسائية .

### ملخص الفتوى:

من حيث أن المشرع أعفى الحكومة من أداء الرسسوم القضائية على الدعاوى التي ترفعها ومن أداء الرسوم على ما يطلب من الكشوف والصسور والمخصات والشعهادات والترجمة لصسالحها .

ومن حيث أن الهيئة العابة وفقا لاحكام القانون رقم 11 لنسنة 1977 بشيان الهيئات الحابة التي تنشأ لادارة مرفق علم يهدف تحقيق المسالح العام ولا بشيان الهيئات الحابة التي تنشأ لادارة مرفق علم يهدف تحقيق الاعتبارية وأن كانت لها يوائية بستطق الأن هذه لمايزانية طلحق بعيزانية الدولة ، وهزيش مانهسا تنظل في مدلول الكومة تبنطاها الواشع وهفى من الرسوم القضائية ، وهو ما استقر عليه افتاء الجمعية العمومية التسفى الفقوى والتشريع .

ومن حيث أن هيئة الأوقاف المصرية وفقا للهادة الأولى من القانون. رقم ٨٠ لسنة ١٩٧١ الصادر باتشائها تستبر هيئة عامة تتبسع وزيسر الأوقساف وتسرى في شأنها احكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ، ومن ثم تعفى من اداء الريسوم القضسائية .

لذلك انتهى راى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أعقاء هيئة الأوقاف المصرية من اداء الرسوم المقصائية .

(ملف ۲۲/۲/۳۶ - جلسة ۱/۲۱/۲۸۲۱) .

### قاعسدة رقسم ( ١٥١ )

### الجــــدا :

أعضاء هيئة النقل العام بالقاهرة من أداء الرسوم القضالية"."

### ملخص اللحوى :

لما كان المشرع قد أعنى الحكومة بصفة علمة من الرسوم القضائية ولما كانت الهيئة العلمة وعنا لاحكام القانون ١٣/٦١ تتولى ادارة مسرفق عسام بهدف تحقيق الصالح العام فاتها لا تخرج عن كونها مصالح عامة حسكومية منحها المشرع الشخصية الاعتبارية وإذا كان المشرع قسد خصها بميزائية مستقلة الإران هدده المزانية بلجو ميزانية الدولة وتتميل عجزها وسن ثهر ملقها تدخل في مدلول الحكومة بمعناها الواسع ولا تجفيع للرسوم القضائية .

ولما كان قرار رئيس الجمهورية رقم 1491 اسنة-1918 بشكن هيئة النقل العام الدينة القاهرة بنص في المادة الأولى منه على أن التمتبر مؤسسة القتل العام الدينة القاهرة هيئة علمة نقوم على مرفق قومى ويكون لها الشخصيسة الاعتبارية المستطلة ومترها مدينة القاهرة وتسمى ( هيئسة النقل المسام بالقاهرة ) وتعتبر أموالها أموالا علمة ..... » عان هيئة النقل المسام بالقاهرة لا تخضع للرسوم القضائية كأى مصلحة حكومية .

لذلك انتهت الجمعية العمومية الى اعداء هيئة النقل العام بالقابهـــوهـ من اتلاء الرســـوم القضائية .

( ملف ۲۷/۲/۲۲ ـ جلسة ۲۰/۱/۲۸۲ ) ٠

### قاعسنة رقسم ( ١٥٢ )

### البــــنا :

اعفاء الهيئة القهمية الابتصالات السبكية، والالسبكية بن اداء الرسوم القضائية. على الدعاوي والمنازعات الخاصسة بها أملم الجهات القضائية. •

### ملخص الفتوى:

من حيث أن المشرع أعنى الحكومة من أداء الرسوم القضية على الدعلوي التي ترفعها ومن أداء الرسوم على ما يطلب من الكشوف والمسور والمخصات والشهادات والترجية لصالحها .

ومن حيث أن الهيئة المابة تدخل في مدلول الحكومة بمعناهما الواسمع

رومن ثم تعفى من الرسوم التضائية وهو ما استقر عليه افتاء الجمعية العبومية. المتسمى الفتوى والتشريع .

ومن حيث أن الهيئة التومية للانصبالات السسلكية واللاسلكية ونقسا للهسادة الأولى من التانون رقم ١٩٥ السنة ١٩٨٠ المسادر بانشائها تعتبر حميئة عابة تتبع وزير المواصلات، ويذلك تعفى من الرسسوم القضائية .

(مك ٢٤٨/٢/٨٤٢ -- جلسة ١/٢١/٢٨٨١) .

### قاعسدة رقسم ( ۱۵۴ )

### الإلميسيدا :

### ملخص الفتوى :

وبن حيث أن القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشان الرسوم القضائية ينص في المسادة ( ٥٠ ) منه على أنه « لا تستحق رسسوم على الدعاوى التي ترضعها الحكومة ماذا حسكم في الدعوى بالزام الخصم بالمساريف استحقت الرسوم الواجبة ، كذلك لا تستحق رسوم على ما يطلب من الكشسيوف والصور والملخصات والشهادات والترجية لصالح الحكومة » .

ومن حيث أن مقاد ذلك أن المشرع أعنى الحسكومة من الرسسوم المتضائية وقد استقر أفتاء الجمعية العمومية لقسمى الفتسوى والمتشريسع على أن الهيئة العامة تدخل في مدلول الحكومة بمعناها الواسسسع وتعفى حن الرسوم القضائية.

### - 170-

ومن حيث أن الهيئة العامة للامكر الزراعي ونقا للمادة ١٦ من العانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٦ وتعديلاتها ستعتبر هيئة عامة عامعة لوزارة الاصلاح الزراعي ، ومن ثم تعفى من الرسوم القضائية ،

لذاى اتنهى راى الجمعية العبومية لتسمى الفتوى والتشريسع الى. اعفاء الهيئة العامة للاصلاح الزراعى من الرسديم التضائية على الدعسساوى. التى ترغمها .

( مك ٢٥٤/٢/٣٧ ــ جلسة ٢/٣/٣٨٣ ) .

# الله من المستعلم المستعلم المستوي المناوعية

القسوع الأول ومسسم التسسيمال ألطسوك العساية

### قاعسدة رقسم ( ١٥٤ )

### : la\_\_\_\_\_\_\_\_#

رسوم أشغال الطرق العامة التى تستحق على التوصيلات الخامسة 
بنقل التيار التكهربائي للأغراض الصناعية بحينة الاسكندرية — عبء هسنه 
الرسوم يقع على عادق المستركين الضهم دون شركة ليبون صاحبة امتيساز 
توزيع الطاقة التكربائية للاثارة بمدينة الاسكندرية ، فضلا عن بيع الطاقسة 
التكوربائية للأغراض الصناعية والقوى المحركة المشتركين ، ولا تأزم مؤسسة 
التكورباء والفاز لدينة الاسكندرية بعد استقاط الالترام عن الشركة بهسنه 
الرسوم — اساس ذلك — هو اعتبار تلك التوصيلات معلوكة للمشتركين لانها 
حدت لصاحتهم وعلى نفتتهم .

### جلخص الفتوى :

يبين من الإطلاع على عقد الامتياز الذى كان مبرما بين شركة ليسون وشركاه وبلدية الإسكاذرية في مسمعة ١٩٣٩ أن الشركة المسمنكورة منحت معوجت هذا المقد احتكار توزيع الطاقسة الكهربائية للانارة داخل النطقسة المينية يالينيريطية لللجقة بعقد الامتياز ، كما خولت الشبركة - بموجب هذا المستقد والتجوي المحركة المحركة المحركة المحركة للنفرانس الصناعية والتجوي المحركة للنفسستركين . .

وقد كانت الشركة تقسوم بعمل توصيلات لتوصيل الطاقة الكهريائية من شبكة التوزيع الرئيسية الى العددات الخاصة بالمساتركين ، وكان المشيئكون يقتصبلون يقتفت عبل هذه التوصيلات ؛ ونظرا لان التوصيلات للشار الهنا تبتد لمسلحة المشار الهنا على طليهم وعلى ففقهم طخصة ، لقلك نقلهما تعبر ملكا لهؤلاء المشتركين ، ومن ثم فاتهم يعتبدون الشاخلين النطيين للطرق بالتوصيلات الخاصة بعم والملكة لهم ، وعلى غلك يقع عبء رسم اشخسال الطريق المستحقة عن التوصيلات المذكورة على عائق المستركين بالنصبة الى ما يتصلل منها بالطريق العام .

واذا كانت بلدية الاستخدرية قد مهدت الى شركة ليبون بتحصيل الرسوم المشار اليها من المستركين ( الشساغلين الغمليين ) لحسسان البلدية وقد قبلت الشركة ذلك ، فان هذا القبول لا ينقل عب، هذه الرسسوم من المستركين إلى الشركة ، فظك أنها حينه الحقية بهذه الرسوم ولا كميلة للمشتركين في الوفاء ولا يمسدو وضعها القانوني أن تسكون وكيلة عن البلدية المتكورة في تحصيل تلك الرسوم ، ومن ثم فان الشركة لم تسكن لتسسال عن الرسوم التي يتمذر عليها تحصيلها من المشتركين .

وقد تضى التانون رقم ١٩٢١ لسنة ١٩٣١ فى تسمأن لهمستاط الترام استغلال مرفق الكهرباء والفاز بهدينة الاسكندرية ، بان تؤول الى هسده المؤسسسة جميع أموال وحقوق وموجودات شركة ليبون المفاصسة بعدارة مرفق توليسد وتحويل وتوزيع الطاقة الكهربائيسة ، ومن ثم غان المؤسسسة المنكورة لا تمبال الإ عن الإلتزامات المتعلقسة بادارة المجرسة والتي كانت الشركة المهسلولة عنها ولما كانت هذه الشركة غير مدينسة بتيهة رسسم المسركة المهربيق من التوصيلات الخاصة بالمشركة غير مدينسة بتيهة رسسم المؤسسة مدينة بهذه الرسسوم ، ولا تلتزم بادائها من أموالها الخامسة . وانها يتعين على شعون الاسكان والمرافق بمحافظة الاستكدرية ( البلدية سابقا) التحسرى عن المستركين الذين تعسفر على الشركة سسالفة الذكر الحمسول منهم على الرسوم المشار اليها ومطالبتهم بأدائها رضاء وضحاء .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن مؤسسة الكهسرياء والغساز بمدينة الاسكندرية لا تعتبر مسسئولة عن اداء تبية رسم السسقل الطريق المستحقة عن التوصيلات الخاصة بنتسل التيار الكوربائي للاغراض المعناعية والقرة المحركة من شبكة التوزيع الرئيسسية الى المدادات الخاصسسة بالمستركين و وأنها يلتزم بهسا هؤلاء المسسستركين انفسهم ، ويتمسين على شئون الاسكان و المرافسق بمحافظة الاسكندرية مطالبتهم مساشرة بقيمسة هذه الرسسوم .

( غتوی رقم ۲۸۹ – فی ۱۹۹۲/۶/۲۳ ) .

### قاعسدة رقسم ( ١٥٥ )

### الجسسدا :

تتولى القيابة العابة وهى تبارس اختصاص تنفيف الاهسكام الجنائية تحصيل رسوم الاشفال والنظر المحكوم بها وتؤديها الى الجهة المستحقة لهسة طبقا للقاول: وهى الوحدات المحلية ،

### ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض احكام. قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٨١ في شان تنظيم استعمال مكبرات الصوت والمحال الصناعية والنجارية واشغال الطرق العامة تضمنت. الحكم على المخالف لاحكام القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ في شان اشسفال العارق العابة مغولة لا عمل عن عائة جنيه ولا تزيد على تلاقباتة جنيه وبداء ضعه رسم النظر وخيصة اضعاف رسم الاسفال المبتحقة والمعروفات الى قاريخ ازالة الاشغال ، وقد جرى العبل على تيام الاحياء بتحصيل ضعفت رسنم الاشغال وتقوم السام الكبوطة بتحصيبيل الفظر وخيسة اضعاف رسم الاشغال وتقوم السام الكبوطة بتحصيبيل الموابة . الإانه ورد لحى وسط الاسكنورية كتاب نيابة الشئون البلسدية تطلب غيه مواغاتها باسماء المخالفين لقسوم بتحصيل ضعف وسم النظر وخيسة اضعاف رسم الاشغال ، وهو ما اعتبره حى وسط الاسسكندرية صلبا لاختصاص الاحياء .

وباستعراض هذه النصوص استبان أن الشرع نرض رسم نظر ورسم اشمغال على اشمغال الميادين والطرق العامة على اختلاف انواعها أو صمقتها الداخلة في حدود البلاد التي لها مجالس بلدية ، وذلك بمنتضى احكام التانون رتم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ . ويتولى تحصيل هذه الرسوم عن المدينة كل حي من الأحياء في نطاقه أعمالا لحكم المانتين ٥١ و ٦٢ من القانون رقسم ٢٣ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون نظام الحكم المحلى المعدل بالقانون رقسم ٥٠ لسسئة ١٩٨١ ، وفرض المشرع على مخالفة احكام القانون رقم ١٤٠ لسينة ١٩٥٦ أو القرارات المنفذة له في المادة الثانية من القانون رقسم ١٢٩ لسسنة ١٩٨٢ عقوبة جناية هي عقوبة الفرامة ، بالإضافة الى ألزام المحكوم عليه برسم نظر ورسم اشغال بفئته هي ضعف رسم النظر وخمسة اضسعاف رسسم الاشفال ، وقد قطع الشرع في تكيف الجزاء الذي يحكم به بأنه عقوبة الفرامة وهي عقوبة محددة في قانون الضرائب . كما قطع في تكييف ما يحكم به كرسم نظر أو رسم أشغال مستبقيا في ذات النص طبيعة الفائدة من أنه رسم نظر أو رسم أشغال دون أن يغير هذا التكيف وبحوله إلى عقوبة حناتية وهيو ما لو كان المشرع اراده لنص عليه صراحة بوجوب الحكم بفرامة تعادل ضعف رسم النظر وخيسة اضعاف يسم الاشفال ، وأذا لم يفعل المشرع ذلك وهو قادر عليه ، مانه يكون قد استبقى حقيقة التكييف القانوني لهذه المبالغ وانها ضاعف مثانها عند الحكم بالعنوبة الجنائية ووجد في رضع النئك جــزاء علي

الخالقة حتى عمام الخالف أنه أن تصيبه المقوية الجنائية فقط بل مسترتفع مثة الرضيم في حقه ، غير أنه لما كان تنفيذ الأحكام الجنائية منسوطا بالنيساية الممامة طبقا لقانون الأجراءات الجنائية غانها وهي تهسارس اختصساصها في تنفيذ الأحكام تتولى تحصيل المبالغ المحكوم بها أيا كانت صفتها ، وتؤدى المبالغ التي لا تنطبق عليها وصف المقوية الجنائية وهي الفسراية إلى الجهسة التي

> تسختها اصلاطبقا لاحكام القانون وهي الوحدات المحلية . (ملك ٢٩٥/٢/٢٧ ــ جلسة ٢٩٥/٢/٢٠) .

## الفسرخ النسانى رسم اخسسانى على ضرائب الأطيسان

### قاعسدة رقسم (١٥١)

### المستحاة:

الرسوم الاضافية التى يفرضها مجلس المديرية على شرائب الاطباق سـ تبعينها لهذه الشرائب وجودا وعدما ـ الاعفاء من الشريبــة الاصلية يتراقيه عليه الاعفاء من الرسوم الاضافية .

### المنتوى :

تنص المسادة 19 من التانون رقم ٢٤ اسنة ١٩٣٤ بوضع نظام الجلسي الديريات على أن « المجلس المديرية أن يقرر رسوما اضافية المسدة معينة على ضرائب الاطيان في المديرية ويكون قراره قاطعا ويصدد به مرسسوم اقا الم يتجاوز ٨٪ من مجموع ضرائب الاطيان في المسديرية ويجسوز للمجلس زيادة الرسوم الإنسافية الى ١١٪ من مجموع ضرائب الاطيان ولا يكون قسوايم بالنسبة للزيادة نافذا الا اذا صادق عليه مجلس الوزراء > وصدر مرسسوم يذلك » > كما نقص المسادة ١٩ مكررا منه المضافة بالقانون رقم ١٤٧٧ اسسنة بذلك » > كما نقص المسادة ١٩ مكررا منه المضافة بالقانون رقم ١٩٧٧ اسسنة الإطيان في المديرية لدة معينة بما يسوازي تكاليف انشاء ما يدخس في محودها من الطرق الاتليبية وتعديلها ورصفها وما يسسستانمه ذلك من أحسسال مناعية ، ولا تكون هسنه الرسسوم نافذة الا اذا صادق عليها مجلس الوزراء وصدر بها مرسوم » وتنص المسادة ١٤٠ من ذلك القيانون على أن و تتبع قيد العصور بها بشأن الفراتيه الاسسادة » ».

والمستفاد من هذه النصوص أن الشرع خول مجلس المديرية الحق في قوض رسوم أضافية على ضرائب الأطيان في المديرية وبنسسبة محسدة من هذه الشرائب ومتنفى ذلك أن هده الرسوم الإضافية التي تقسرر بنسبة محينة من ضرائب الإطيسان في المديرية هي تابعة لهدة الضرائب وجسودا وعسوما غديثما غرضت هذه الضرائب تبعتها الرسسوم وحيثها كان أعفاء منها غلا رسوم ، وذلك تحقيقا المكمة التي يسستهدنها المشرع من الإعفسساء غليس معتولا أن يترر المشرع أعناء المسول من الضريبة الإصابة المسامة الاعتبارات خاصة برعاية صسفار مسلك الاراضي الزراعية والتخفيف مسن الميلية إلى حين أنه تابسع المهرية في حين أنه تابسع الهذه الشريبة معينة منها ه

ومن حيث أن المسادة الاولى من القانون رقم . ٢٧ لسنة ١٩٥٣ بتخفيف الشميية عن صفار طلك الاراضى الزراعية ننص على أن « يعنى من شريبة الإطيان كل مول لا يجاوز الضريبة المربوطة على اطيانه اربعسة جنيهسات في السنة ؟ وتنصى المسادة الثانية على أن « المولين الذين تجساوز الضريبة ألم يوطة على اطيانهم أربعة جنيهسات في السنة ولا تزيد على عشرين جنيهسا بمفون من أربعة جنيهات من الضريبة في السسنة » . عملى مقتضى ما تقسدم فيجوز لجالس المديريات عرض رسسم اضسافي على صفسار ملاك الاراضى المربعة الفين اعنوا بمقتضى هذا التشريسع من ضريبة الاطيان على النحو المبين في المسلر اليهما فيعفون من هذا الرسم اصلا اذا كان الاعفاء من الضريبة على الربوطة على الاراض اربعسة من المربية على الاراض اربعسة عن المبينة على الاراض اربعسة في السنة ويغرض بمراعاة الاعفاء من السنة ولم تجساوز عشرين

فَهُمْ البَعْمِي رأى الجمعية العبومية الى أن صغار ملاك الأراضي الزراعية التعليم لا تجاوز المعرائب الربوطة على اراضيهم اربعة جنيهات في السنة المعنين

بيقتضى التساتون رقم ٧٣٠ لسنة ١٩٥٣ الشسار اليه من ضريب الخليل يعنون أيضا من أمريب المربع بيققض المرسوم المسسادر في ٢٢ مست يولية سسنة ١٩٥٤ بتقرير رسوم أضافية على ضرائب الأطيان لاتشاء وتبويد الطرق ووملانها بمديرية قنا فأذا زادت على اربصة جنيهسات ولم تصطوق عشرين جنيهسات في السنة غرض ارسم بسراعساة الاصناء من اربحة جنيهست من اربحة جنيهست

( منتوی رہتم ۷۲۱ ۔۔ فی ۱۹۵۹/۱۰/۱۹ ) ،

### قاعسدة رقم ( ۱۵۷ )

### 

القانون رقم ٦٦ اسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم الاعسانة سـ الاعلانات. والمنظيم الاعسانة والتي يقضى. والمنظيم العسامة أو التي يقضى. والمنظقة العسامة أو التي يقضى. والمنظقة والمسلمة المسلمة على أن فلل نظام تدخيل والمنظقة المسلمة علمة في مفهوم هسذا المنظقة المسلمة علمة في مفهوم هسذا المنظقة المسلمة المسلمة على ترخيص باعساناتها وبالتألى من الرسسم المستحق عن الترخيص والمسلمة على ترخيص باعساناتها وبالتألى من الرسسم المستحق عن الترخيص والمسلمة على ترخيص باعساناتها وبالتألى من الرسسم المستحق عن الترخيص والمسلمة على ترخيص باعساناتها وبالتألى من الرسسم المستحق عن الترخيص والمسلمة المستحق عن الترخيص والمسلمة المستحق عن الترخيص والمسلمة المسلمة المسل

### **ملخ**ص الفتوي :

ان المادة الرابعة من القانون رقم ٦٦ لمسانة ١٩٥٦ في شسأن منظيم الإعلانات تذمن على النه « يعنى من الحصول على الترخيص . .

ذ — الاعلانات والبلاغات والمنشورات وغيرها الصادرة من السلطة
 قلماية أو التي يقضى بها القانون ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠

ولما كانت السلطة العامة في اندولة تتباين حسب مظاهر اعمالها:

ووظائفها المختلفة ، ويسستعمل اصطلاح « السلطة العامة » أما للدلالة على

طوظائفة ذاتها ، وأما للتعبير عن الجهة أو الشخص الذي يتولى تلك الوظيفة ،

وهذا المعنى الأخير هو المتصود عندما تتحدث تصوص القائسون عن حسكم

يلزم السلطات العامة فيكون الراد بذلك الشخص او الجهساز القسائم على . اى وظيفة من وظائف الدولة ب

والاتجاه الحديث في نهم نظرية الدولة ، وبخاصة في الجمهورية العربية لمنحدة ، يؤيد تنخل الدولة وازدياد هذا التسخل في جميع المجالات ، الاسر الذي رسم ابعادا جديدة السلطة العامة زادت فيها عمقا واتسعت عرضا ، وبرز ذلك بسسغة خاصة في دور السلطة التنفيذة ووظائفها باعتبسسارها الادارة الفعالة التي يظهر بواسطتها عمل كل السلطات الاخرى ، وقد انعكس هذا الانساع على الفرع الادني لها وهو السسلطة الادارية التي تعسدت ، "بلتالى ، واحباتها وتنوعت الخدمات والشئون التي نتولاها وقد مسلحه فلك توزيع لتلك الواجبات والخسمات بين هيئات أو وحدات ادارية عسلى الساس الليبي او مصلحي ،

ونظرا الى أن نشاط الإعلام الذى تقوم عليه هيئة الإذاعة والتليغزيون ٤ هو من قبيل الوطائف الجديدة التى أمندت اليها أبعساد وظيفة الدولة ٤ نعيسان بالتالى يشملها أصطلاح السلطة العامة بمعنساه الوظيفى، كسا أن الهيئة المذكورة القائمة على ذلك النشساط تدخل في معنى المسلطة العسامة الذي يعبر عن الأجهة التشهسة على وظائف الدولة .

ومن حيث أنه ترتيباً على ذلك تعتبر هيئة الأذاعة والطيفزيون مسلطة علمة ، وحين تقوم باغلان عن نشاطها المخدول لهستا قاتونا أنها تقوم بهدؤا المعلى الداخل في اختصاصها وتبعا لذلك يسرى في شاتهسنا حكم الاعتسساء المثمار اليه في البند (د) ، الآنف نصه ، من المسادة الرابعة من القسستون برقم ١٣ لسبنة ١٩٣٨.

الذلك انتهى الرأى الى أن إدارة الإعلانات بهيئسة الاذاعة والطينويون معهاة من الخصول على ورجهات التي تنابت بتركيبها على واجهات يتوجه ، وبالقال مكون معهاة من الرسمة المستحق على ملى هذه التراخيص .

<sup>- (1970/8/17) = 1970/0/7 = 1970/0771 -</sup> Alus 17/3/0771) -

## الفسرع السرايج ربسم ابتبسيان بالجابعات

### قامسة يقره ( ١٥٨ )

### الإسبادا:

رسم التجميان بالهاممات - الاعتباء بن هبذا الرسم - ودم جيها درسم التجميان بالهاممات - الاعتباء بن هبذا الدسم - ودم جيها درجتي التخليل التخليل عن اداء الابتجان مستقدا العنر مقول - القسدان السلاد من المجلس الاعلى للجامعات في ٢٧ من يناير سنة ١٩٥٨ الذي يتضبن طمقاء الطالب التسب من رسم الامتحان اذا تخلف عنه بعنر مقول - يعتبن مهجوم الاثري هذا الخصوص يخالفه نهى المسالة ٢٥ من الاحجة التنبنية التنبنية الجاهات وقع ١٤٥٠ من الاحجة التنبنية التنبنية التنبنية التنبنية مها من الاحجة التنبنية التنبنية مها من الاحجة مها من الاحجة التنبنية التنبنية التنبنية مها من الاحجة التنبنية التنبنية التنبنية التنبنية التنبية مها من الاحجة التنبنية التنبنية التنبنية التنبنية التنبنية التنبنية التنبنية التنبنية التنبية التنبنية التنبية التن

### ملخص الغنوى :

أين البيهانية ولا رون التبسلون رقم 180 أسنية 1901 بعمان الجامسات المسيرة كالمين المجامورية ببيسان: المسيرة كالمين رئيس المجمورية ببيسان: وقد وقدار الهامبيعة وكهاية أوائهسا وشروط الاعتساء منها 4 وقد مودت ذات الحكم المسادة ٢٨ من تانون الجامسات العالى وصبو المقانسون مرتم ١٨٥٤ لمسنة ١٩٥٨ .

والهندية الهذا المحكم فه مهد المسابة إلى من الملاقعة التنديدة المعلون برام 190 المسابق المسابقة المسا

المسادة على أنه « لا يجوز الاعفاء من رسم الانتسساب أو رسم الامتحسان أو من جزء منهما بأى حال من الإجهالي ؟ وقد تضيفت اللائحة التنفيسسفية فتاتون النطيعات القائم نصا بمقالا هو نص المسادة ١٢٠٠.

ويفاد ما تقدم أن المشرع قد ناط برئيس الجهورية وحسده أن يحسدد شروط الاعفاء من الرسسوم الجامعية وأن القرار الجبهوري المسادر في هدذا الشسان يحتلس أحهاء الطلهب المقسمه من رسسوم الامتحان أيا كالت الظروف ، ومقتضى ذلك أن كل قسرار يصسدر من سلطة أدني سبن رئيس الجمهسورية بأعفاء الطساليا المتسبب من رسم الامتحسان يكون غذ جساورة متحسلسه ولا الوقعية و

وعلى وبيذا يكون الشوال السابد بن المجلس الاجلي المهلي المجليدي بيطب 17 - ٢٧ من يناير بسينة 190 مصدوم الاثر بنيد تنسسب من اعتسماء المال المالية المالية المساب من بيتم الامتحان أذا فظف عن حضوره بحمض حجل م

(غنوی رقم ۹۹۸ - فی ۱۹۲۰/۱۱/۲۰) .



### قاعسدة رتم (١٥١)

المسطا

القانون رقم ١٤٩ اسنة ١٩٩٤ بفرض رسم على التجويلات الراسيطية والتحويلات الغلصة بالاعانات والمسلخيان — الواقعية المشسئة الترينية التحويلات الخاصية بالاعانات والمسالغ التحويلات الخاصية بالاعانات والمسالغ المرخصة بها المسالغيين إلى الخارج — انتفاء هيذه الواقعة عدم استحقاق الضريبية .

### ملخص الحسكم :

نصت المسادة الاولى من القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٤ ( بغرض رسم على التحويلات الراسمالية والتحويلات الخاصة بالاعانات والمسسسافرين ) على أنه « تغرض ضريبة تدرها ٥٪ على التحويلات الراسمالية والتحويلات الخاصة بالاعانات والمبلغ المرخص بها للمسافرين الى الخارج أبا كان طريقة التحويل حتى ولو حملها المسافر عند خروجه من البلاد » .

ومؤدى النص المتتم ، أن التحويلات الخارجية الراسمالية والتحويلات الخاصة بالاعانات والمبلغ المرخص بها للمسسانرين الى الخسسارج هى التي يتحتق بشانها الواقعة المنشئة للضريبة المتروضسة بالقانون المسنكور ، ابنا الانعلى المحلى بطريق الخصم الحسابات غير المتيمة ومن بينهسا الحسابات المجدة ، لدى البنوك المطية غلا يعتبر تحويلا الى الخارج في تطبيق المسسكام هذا المقانون ، اذ لا يؤدى ذلك للى دنع في الخارج ، وهو شرط أسسسلس

الاستحتاق تلك الضربية ، ومن ثم لا يتحتق هذا الشرط بأضافة الملغ محسل. هذا الإثماق الى حساب أخر غير مقيم اسفسارة اجتبية لدى أحسدى النبوك المحلمة ، غيهما كانت المزايا المقررة في القاتون والعرف الدوليين السفسارة الاجتبية وما يضيفانه عليها من أوضاع دولية . قان الرصدة هذا الحسساب تظل واقعا والخواد الخل الدولة الكان بها دار السفارة ، ولا تعد فعلا أو حكما لدى بنوك الدولة الاجتبية ، ومن ثم قان المبالغ المضافة عمليا الى ارصدة هذا الحساب الدعد تحويلا الى الخبرج في معنى القاتون رقم 184 لسسنة 1975 المسلم المهسل الهسل الهسل الهسل المسلم المسلم المسلم الهسلم المسلم الهسلم المسلم الهسلم المسلم الهسم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم الهسم المسلم الهسم المسلم المسلم

ومن حيث انه في خصوص المنازعة ، عان التلبت من الأوراق أن الذّعبة قلمت بتساريخ ١٩٧٤/٤/١ بعسرف مبلغ من حسستانها غير المتيم لدى نك الإسكندرية سعرع قصر النيل بل لحساب المبغارة الفرنمية غير المتيم لدى بنك المتاهرة ، عان ما تم على هذا النحو لا يعسد من التحسويلات الخارجيسة المراسمالية التى تستحق عنها الضربية المعروضة بمقتضى المسادة الأولى من القانون رقم ١٤٩٩ لسنة ١٩٦٤ المشار الية - ويالتلى عان الضربية المخصومة من حساب المدعية بهناسبة هذه العملية (٥٪) تكون غير مستحق تانسونا واجبة الرد ، مما بتمن معه الماء القسرار المطمون فيه غيما ينطوى عليه من لهنتاع عن الفاء خصم هذه الشربية .

<sup>(</sup>طِعن رقم ٤٧٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٣/٢/١٢) .

## الغرع المستحس وسمو عميمة الأوضافة

### قامستة رقيم ( ١٩٠)

الربيم القسور بمقتضي المسادة ١٦ من القبائون رقم ٥٥ أسنة ١٩٦٠ اللغاس باورادات قسمة الأوقاف التي النهي فهمها الوقف سرالهائة البلجمة المحملاح الزرامي تكون عن طرعة بلداد هذا الرسم عن الأوافى للتي اسطوات عليها تنفيذا لقرائين الاصلاح الأواجي ٠

### ملقص اللاوي :

ان الظبياهر من نعي السادة 11 من القباتون رقم 00 السبنة 111. المشار اليه ، ان وزارة الأوقاف تستحق ٣ ٪ من قيسة الأعيسان المتسومة أو المبيمة بصغة رسم نظي قيلها باجراهات القسمة ، على أن يتسم هذا الرسم على المتسمين كل بحسب حصته ومن ثم قانه اذا ما كانت حصسسة المتسم التي اختص بها تخضع في جزء منها لقاتون الاسسسلاح السزرامي جيث أنه بعد الاستيلاء على هذا الجسراء يتبقي له تسدره من هذا النصيب ، علته لا يازم الا باداء الرسوم المترقة عن القسدر المستولى عليسه طبقا لقسانون. ولا يسال عن الرسوم المستحقة عن القسدر المستولى عليسه طبقا لقسانون.

ومن حيث أنه بالنسبة الى الرسسوم المستحقة عن القدر المستولى عليه من نصيب المتسم طبقا لقوانين الاسلاح الزراعى ، عانه وان كان الاسسل عَى الخضوع الفنس هم، والرسسوم هو المسلواة بين الأمراد والسخاص التاتون العام ، اذا كانت تهارس نشاطا تجاريا أو صناعيا أو اقتصاديا مسا بتسوم. 
به الامراد ، الا أنه اذا كان التسخص الطام يقوم على مصلحة أو خدمة عامة 
وميزانيسة ملجقة بطيزانيسة المسلمة للدولة ، مانه لا يخصص الضرائب 
والمرسوم ، لأن أضافة حصيلة الضرائب في بلب الايسرادات واستغزالهسا 
من باب المصروفات لهر لا ضرورة له ولا طائل من ورائه ، وتأسسيسا عسلى 
خلك مان الهيئة العامة للاسلاح الزرامي تكون غير مازمة باداء الرسسوم 
المشار البها عن الاراضي الذي المهولة عليها تنفيسهذا لتوانين الإصلاح . الزراعي ،

و الله الله الله الله الله المهومية المهومية الى الآتى :

اولا - التزام المقصم بأداء الرصوم المستحقة لوزارة الاوتناف على اساس. ما بقى له من نصيب في الأراض المقتسمة بعد استيلاء الهيئة العامة للامسلاج الزراعي على ما بزيد على النصاب المسبوح بهلكيته وفقسا لقسادون الاسلاح الزراعي .

ثانيا: عسم النزام الهيئة المذكورة باداء الرسوم المستحقة عن التدر الذي تم الاستبلاء عليه من نصيب المقتسمين طبقا لقانون الاصلاح الزراعي .

( ملف ۱۲/۲/۳۷ ـ جلسة ، ۱/۱/۲۲۲ ) ،

## الفـــرع الســـايع<sub>.</sub> رسم ملكية زراعية فتويل صندوق الهمائسات الاجتماعية

### قاسستة رقسم ( ١٦١ )

### : 4.....41

التزام الشركات الزراعية المبلوكة طكية كليلة للدولة باداء الرسم المقرر - علقند ٢ من المسلحة الخاصسة من القانون رقم ١١٧ السنة ١٩٧٥ -

### ملخص الفتوي :

المشرع رعاية منه العالمين الذين لا يفيدون من قواتين المعاشبات والتأمين الاجتماعي وضع نظاما خاصا التأمين عليهم ، وقى سبيل ذلك انشأ مسخدوق بهيئة التأمينات الاجتماعية موله عن طريق غرض رسم حسد تبينه سلفا عن كل غدان وجمسل الارش وعاء له ، والزم ملاكها بأدائه بغض النظر عن اشخاصهم وايا كانته صفاتهم ولم يعلق الترامهم بأداء هذا الرسم على ما اذا كنوا يؤدون اشتراكات تأمينية عن المسلمان لديهم ، وخسول المشرع وزيسر الزراعة سلطة وضع تواعد موضوعية تنظيم اعفاء اراضي الصدائق دون غيرها بن هذا الرسم اعفاءا كليا أو جزئيا مجردا من المسخاص وصسخات

واعبلا لهذه السلطة اصدر وزلير البراعة التسرار رقم ٢) لسسنة 1977 باعفاء اراضى الحدائق كليا أو جزئيا من الرسم المترر عليها بمراعساة عبرها وبعدست نوعها ، وبناء على ما تقدم غان الشركات الزراعيسة الملوكة ملكية تابة للدولة طلازم باداء الرسم المتسوص عليه بالبند السادس من المادة الخلمسة من القانون رقم ١١١٧ لسنة ١٩٧٥ ولا يستط عنها هذا الالمتزام كونها معلوكة للدولة ملكية كالملة ولا يعنيها منه أدائها أشتراكات تأمينية عن عمالها ٤

لان الرسم هذا مغروض على الشركة ذاتها بغض النظر عن صحفة مالكها والنظام التأييني المطبق على عمالها ، كما لا يجوز لوزير الزراعة اصدار ترا باعفاء هذه الشركة بذاتها من الرسم لانه فضللا عن أن سلطته في الاعفاء الكلي أو الجزئي مقصورة على اراضي الحدائق دون غيرها ، غانها تتحصر في وضع قواعد علمة تنصب على الأماكن بذاتها مجردة من شسخصية مالكها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العبومية لتسمى الفتسموى والتشريس الى خضوع الشركات الزراعية الملوكة ملكية كالملة المسدولة للرسم المعرر بالبند السادس من المسادة الخامسة من القانون رتم ١١٢ لسنة ١٩٧٥ .

(ملف ۲۱۲/۲/۳۷ - جلسة ۱۹۷۲/۱۱/۳۷) .

÷. . ...

54 19 5 4 4 4 4 1

## القسرع أقلسسأبل يصم دولتي وبغائر وارصفة ومطابل

### باعـــعة رقـم ( ۱۹۲ )

### المستنوان

القانون رقم ٩ أسنة ١٩٦٥ بتنظيم الرشك بميناء الاسسكندية - القانون رقم ١١ أسنة ١٩٦٩ في شان رسوم المواتى والمقار والارصفسسة والسقابل - اعفاء سفن الاتحاد السوفيتى التجارية من الرسوم المقررة بكل من القانون رقم ٩ أسنة ١٩٦٥ والقانون رقم ١١ أسنة ١٩٦٩ المشار اليها منى كانت هذه الرسوم قد استحقت عليها بسبب تنفيذ المقود البرمسة بين المجهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفيتى لأغراض التسليح - اسسلس نلك احكام القانون رقم ٢٠٤ أسنة ١٩٥٧ بشسان اعفاء العقود الخاصسسة بالتسليح من الضرائب والرسوم والقواعد المسالية المعذل بالقانون رقم ١٤٧٤ .

### ملخص الفاتوى :

ومن حيث أن القانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٥٧ بشسان اعناء العقسودة الخاصة بالتسسليح من الضرائع والرسسوم والثواعة السالية المسطل بالقانون رقم ١٩٤٧ لسسنة ١٩٦٤ ينص في مادته الأولى على أن « تصفي من جميسع الشرائع والرسسوم الحسكومات والمؤسسات الإجنبيسة التي تقساد معها وزارة الحربية بشأن عقود مقساولات الأعبسال والخسمات وقوريدالمدات والآلات متى كانت هذه المعودة الإنه الإغراش التسليح .

ولا يسرى هذا الاعقاء اذا كان للبؤسسسسة الاجنبيسة فرع في الجمهورية العربية المتحدة وابرم المقد مع هذا الفرع .

كما تعنى وزارة الحربية من أداء جميع أنواع الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المتررة على الاشياء التي ترد تنفيــــذا للمتود المشار اليها .

ومفاد هذا النص أن الحكومات والمؤسسات الاجنبية التي تتعساقد معها وزارة الحربية لاغراض التسليح تعفى من جبيع أنسواع الضرائب والرسوم التي تستحق بمناسبة هذه العقود (ما لم يكن للمؤسسسة الاجنبية فرع في مصر وابرم العقد مع هذا الغرع ) . وهسذا الاعفساء جاء علما وشاملا ) فهو يشسمل جبيع أنواع الضرائب والرسسوم الثي تستحق في شأن تلك المقود ، نسواء كان المقد ذاته أو كان تنفيسذه أو أي أثر ما آثاره ، هو الواقعة المنشسئة أو هو السبب في استحقاق الشربية أو الرسوم ، غاته يتعين اعمال الاعفاء المقرر بهذا القانون .

ومن حيث أن العقود التى ابرمت مع الاتحاد السوفيتي لتوريد الاسلحة تضينت نصا على أن يتم نقل المعدات المتعاد عليها بواسطة الاسطول التجارى السوفيتي وهذه العقود مبرمة مع حكومة أجنبية ، فمن ثم تواغرت في شائها شروط الاعفاء المقرر بالمادة الاولى من القانون رقم ؟ . ٢ لسنة ١٩٥٧ سالف الذكر ، ووجب بالتالى اعناء حكومة الاتحاد السوفيتي من جميع انواع الشرائب والرسوم التي تسسيحق بيناسبة هذه العقود وهو ما يشمل اعفاء السنن من جميع انرسسوم المتمادة المسافن التجارية بصفة خاصة .

ومن حيث أن التأتون رقم ٩ لسنة ١٩٦٥ بتنظيم الارشاد بعيناالاسكندرية ينص في مادته الأولى على أن « يكون الارشــــاد بعيناء
الاسكندرية اجباريا بالنسبة لجبيع السئن لدى مخولها مناطق الارشاد
أو تحريكها غيها أو خروجها منها متابل أداء الرسـم المترر في هـذا
القاتون » . وبين في البلب الرابع منه رسوم الارشـاد وتعويضــات

الأرشدين ، كيما الزم فى الحادة ١٩ كل سفينة خاصصة الانتزام الارشــــــاد لا تستمين بخدمات المرشد باتداء رستوم اضافية نختدها فضئلا عن الرستم المقرر .

غرسوم الاوكداد المغررة بهذا القائون هي رسوم بالمعنى المفهوم من هذا الاصطلاح ، بحسبان أن الرسم هو مبلغ يؤدي مقابل خدية معينة ذات نفع عام تعود على مؤديه بالذات بمنفعة خاصة الموسسة . ولا يسؤثر في اعتبار رسنوم الارتساد « رسوما » كونها تصرف الى غيئة الارتساد تطبيقا لم اعتبار رسنوم الارتساد « رسوما » كونها تصرف الى غيئة الارتساد تطبيقا لما تتم عليه المادة الما من القانون المنكور ، غذلك لا يعنو أن يكون تحديداً لمصرف الرسم بعد خبايته وبوسع المسرع أن يغير في هذا المصرف ما تساء أو يوجهه كيفها شاء ، دون أن تتاثر طبيعة المبلغ ذاته من ناحية كسونه رسيا من الرسوم وغضلا عن ذلك غان المشرع قد غرق في القسانون وهذه المفايرة في التسمية في القانون ذاته تغيسد أن المشرع قصد صراحة اعتبار مقابل الارشاد رسها ومن ثم غانه يدخل في نطاق الرسوم التي يشميلها الاعفاء المنصوص عليها في المادة الاولى من القانون والاحداد ( المشرع الرسوم التي يشميلها الاعفاء المنصوص عليها في المادة الاولى من القانون والاحداد ( المشرع التي يشميلها الاعفاء المنصوص عليها في المادة الاولى من القانون والاحداد ( المشرع ) المناه ( المناه ) المناه (

وقتن حيت أن القاتون رقم 11 لسنة 1944 في شمان رسوم المؤاتي والمنافز والارصفة والسقايل غرض رسوما معينة على السفن التي ترسو في ميئاء الاستخدرية وعلى السفن التي ترسو على الارمائ والسقايل ، كما غرض رسم منائز ورسم ترخيض في السفر ... النج ، ولا شك في ان هذه جبيعها رسوما بالمعنى الفني لهذا ألتمبر .

ومن حيث أنه في ضوء ما تقدم غان سسفن الاتحاد السسسوفيتي تعنى من الرسوم ألقررة بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٦٥ والتأنون رقم ١٩ لسنة ١٩٦٩ عند نقلها مصدات التسسليج المتعاقد عليها مع حكسومة الاتحاد السوفيتي . وهذا الاعفاء تطبيق مباشر لنص الحادة الاولي مسئ القانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٥٧ وليس استفادا الى ما تضمنته العقسود المبرمة في هذا الشان من أن الاتحاد السوفيتي لا يتجهل أية مسساريف آو رسوم في ميناء الاسكندرية ، ومن ثم غان الالتزام بالرسوم المنكورة يستط كلية طبقا لنص القانون مما لا يجون معه القول بالتقال عيشه الى وزارة الحربية تنفيذا لمتنمى الشرط الوارد في تلك المعود .

ولا يغير بن هذا النتيجة با ذكرته الهيئة بن أن الاعتباء المُذكور يؤثر على ايراداتها ، مذلك اعتبار لا ينهض لمعارضة النص المعربيع على الاعناء ولا يصلح سندا لمخالفته .

لهذا انتهى راى الجمعية العبوبية الى أن سفن الاتحاد السوفيتي التجارية تعنى بن الرسوم المتررة بكل بن القانون رقم ٩ أسستة ١٩٦٥ والقانون رقم ١١ أسست المتحدد الرسوم عليها بسبب تنفيذ المقود المبرمة بين الجمهزرية العربية المتحدة والتنظيد السوفيتي لاغراض التسليح .

( ملف ۲۹۰/۲/۳۲ ــ جلسة ۲۳/۲/۱۲۲۲ ) -

الفرع التاســـع رسم نظـــافة عامة

### قاعسدة رقسم ( ۱۹۳ )

#### 

....

ومسم النظافة العامة المقررة على شساغلى العقارات المنيسة الحياة العامة عدم المتعادة العامة العامة العامة عدم المتعادة على المسالح الحكومية ومنها مصلحة الضرائب سام عدم التزام ملك المسالح الموادة بتحصيل هذا الرسام من المسالح المسالح

# بلقص القتــوى :

آن اللغة الثابنة بن القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٧ في شمان النظافة العلمة تتمى على أنه ( يجوز للمجالس المطبة فرض رسم اجبارى يؤديه المنظو المعارات المبنية بما لا يجاوز ٢ ٪ من القيمة الايجارية ، وتخصص حميلة حقا الرسم الشئون النظافة العابة .

ويتما في كل مجلس محلى يغرض نيه الرسم صندوق للنظافة تودع فيه حصيلة هذا الرسم وحصيلة التصلح المنصوص عليه في الفقسرة الثلثة من المادة التاسعة وكذلك الاعتمادات التي تدرج في ميزانيسة المجلس المسرق منها على أعمال النظافة » .

وتمى فى مادته الاولى على أن ﴿ يغرض على شاغلى العثارات المبنية المراقبة فى حدود محافظة الاسكندرية رسم اجبارى تدرم ٢٪ من التبهة

الإجارية السنوية لهذه المبانى ويعنى من أداء هـذا الوصم تستخلون المقارات المعناة من الضربية المبينة طبقا المقانون رقم ٥٦ أسنقة ١٩٦٨ م

وتنص المادة الثالثة على انه ( على ملاك المقارات أو التنتمين بها تحصيل هذا الرسم من شاغليها شهريا واداؤه في الواحيد المحددة لاداء الضريبة على المتارات المبنية » .

ومن حيث أن مناد هذه النصوص أن رسم النظائة العلة المحلة الله يسرى

وان كان مخصصا لفرض معين ( شئون النظائة العلة ) وانه يسرى

على جبيع المستاجرين أيا كانت صفاتهم وأن هذا الرسم يحصيله شد

اتخذ طابعا علما واجباريا ، ومن ثم فانه يسكون في متينته من تبييل

الضريبة المباشرة المفروضة على المستأجرين والاحسل في التقسوع

لقوانين الضرائب والرسوم هو المساواة بين الأفراد واشخاص القاون

العام أذا تحتقت في نشاطهم الواقعة المنشئة للضريبة ، الا لته لذا كان

الشخص العام يقوم على مصلحة أو خدية عابة وميزانيته هي حرء سن

الميزانية العابة للدولة أو بلحقة بها فانه لا تخضع للضرائب والرسوم

واذ كانت المصالح الحكومية لا تخضع لهذا الرسم على المقارات

المؤجرة للمصالح الحكومية لا يقع عليهم التزام بتحصيلها من حدة

المسالح أو ادائها نيابة عنها .

لهذا انتهى رأى الجمعية المعومية الى أن رسم النطقة المسلكة المترر على شاغلى المقارات المبنية طبقا للقانون رقم ٢٨ استة ١٩٦٧ لا يستحق على المسلح الحكومية ومنها مصلحة الضرائيه م

وان مالك العقارات المؤجرة للمصالح الحكومية غير مكلقه يتحصيله من المصالح المستاجرة أو بادائه نيلبة عنها .

( نتوی رقم ۹۹۱ <u>) فی ۱۹۲۹/۰/۲۷</u> )

# رسوب وظيفي وتصحيح اوضاع العاملين

الفصل الأول : نطاق سريان قانون تصحيح اوضاع الصابلين رقـم 11 لمسنة ١٩٧٥ ومناط الإطانة من اهكامه

القصل الثاني : وؤهل دراسي

الفرع الأول : نقسيم المزجلات الي علية وفوق المتوسة

اولا ... مؤهل عال

ثانيا ... مؤهل فهي التوبيط

ثالثا ... ووجل وتوسيطير

الفرع المثاني : بمض المؤهلات الدراسية

اولا ... الماجستي

ثانيا ... دبلوم الدراسات العليا في الادارة العامة

ثالثاً ... ببلوم التراسات العليا في الإحصاء

رابعا ... دبارم الدراسات العليا في الاحصاء

خابسا ... دبلوم الفنون التطبيقية

ساليسا — دبلهم الهندسة التطبيقية المليا غير المسبوق بشبهادة الثانوية (القسم الثاني أو القسم الخاص)

ساما ... شهادة الثانوية العلبة ( التوجيهية )

ثانيا. \_ شهاية الإعدادية النبية .

تاسما \_ شهادة الاعدادية الزراعية ،

عاشرا ... الشهادة الابتدائية الصناعات .

حادى عشر ــ شهادة أنمام الاراسة الابتدائية الراقية .

ناتى عشر ... شهادة مدرسة التربية النسوية غير السبوقة

بشهادة الابتدائية القديمة أو ما يمادلها .

ثالث عشر ... شهادة فلاحة البساتين والحدائق ،

الفصل الثالث : الجداول -

الفرع الأول : ماهية الجداول بصفة علمة ،

الفرع الثاني : مناط تطبيق الجداول •

الفرع الثالث : تحديد تاريخ توافر شروط تطبيق الجداول .

الفرع الرابع: تطبيق الجدول الثالث ،

الفرع الخامس: تطبيق أكثر من جدول .

أولا: تطبيق الجدواين الاول والثاني .

ثانيا: تطبيق الجدولين الثالث والخامس .

ثالثا : التنقل بين الجدولين الثاني والجدول الاول وبين الرابع والثاني .

الفرع السادس: تطبيق جدول غير الجدول الواجب التطبيق .

الفصل الرابع: المد

الفرع الأول : شروط حساب مدد الخدمة السابقة في المدة الكلية .

الفرع الثاني : كيفية حساب مند الخدمة الكلية .

الفرع الثالث : حساب مدد الخدمة السابقة بالمن الحرة .

الفرع الرابع: حساب بند الخنبة السابقة المفساة في المشروعات التي تؤول للنولة .

الفرع الخابس: حساب بدة الخدمة السابقة باللجنــة العليا لتســلون مهجرى فاسطين •

الفرع السادس : حساب التجنيد في المدة الكلية المسترطة للترقية .

الفرع الثامن : لا يجوز اضافة مدة عبل سابقة الى اقدية الفية الفية المابية الفية التعين .

الفرع التاسع: مدى الاعتداد بمدد الخدمة السابقة على الحصول على المالي بمدد التعيين في الوظيفة المؤمل .

الفرع العاشر: طلب حساب مدة الخدمة السابقة ،

الفرع الحادي عشر: اضافة مدة الى الدة الشترطة للترقية ،

الفرع الثاني عشر: تخفيض المدد الكلية .

الفرع الثالث عشر: انقاص مند الخدمة الكلية للحصول على الفرع الثالث عشر: النكتوراة أو المجستم .

الفرع الرابع عشر: انقلص المدد الكلية الشترطة للترقية بالنسبية الطبيب المتفرغ •

الفصل الخامس: الترقيــة ،

الفرع الأول: من استوفى مدد الخدمة الكلية يعتبر مرقى الى الفئــة
المقابلة لمجموع تلك المدد في ذات المجموعة الوظيفيــة
التي ينتمي المهـا •

الفرع الثانى : تحديد تاريخ معين الترقية أن يختلف حكمــه عن المدة اللازمة المترقمة ذاتها م

الفرع الثالث: حظر الترقية الى اكثر من فنتين ماليتين خسلال السسنة الواهسدة • النبرع الرابع : اثر موافع البرقية .

الفرع الخامس : مدى جواز سحب الترقية الباطلة دون التقيد بميماد

الفصل السادس: الزميل ،

المَهْرِعِ الإولِ : شروطِ الزميلِ .

الأنرع الثالث: ليبين بلازم البطابق بين المؤهل .

الفرع الرابع: مفهوم الزميل في ضوم القانون ٨٣ لسنة ١٩٧٣ يمثل مبدا عاما ولكن أيس ثبة ما يبنع من أن يخرج القانون رقم 11 لسنة ١٩٧٥ على ذلك البدا .

الغرع الخابس: المينون باقدية اعتبارية قررها القــانون لا يتحقــق في شاقهم معنى الزميل .

الفرع السادس: تنتفى صفة الزميل عبن عين نتيجة لسابقة علمة ، الفرع السابع: لا تحل المحكية بحل المدعى في التقصى عن الزميــل المراد المساواة به ،

الغصل السابع: اقدويــــة

الفصل الثابن: آثار بالية ،

الفرع الأول: تدرج المرتب على اثر الترقية .

الفرع الثاني : علاوة بسبب الترقية .

الغرع الثالث : غروق مترتبة على القرقيسة .

الفصل الناسع : الصبية والاشراقات مساعدو الصناع.

الفصل الماشر: الهتيار التسوية. •

الفصل الحادي عشر: القطاع العلم •

الفصل الثاني عشر: بسائل علية ويتنوعة .

الفرع الأول: عدم الطباق نظام تسمير الشهادات بعد اعتماد جداول. الأرزع الأول: عدم الطباق مستريح الشهادات بعد اعتماد جداول. التوصيف والتقيم «

الفرع الثاني : تصميع تسويات القانون رقع ٢٥ اسنة ١٩٦٧ التكون مطابقة لحكم المائة ١٤ من القانون رقم ١١ اسسنة ١٩٧٥

الفرع الثالث: سحب التسويات التى أجريت طبقا للقانون رقم AT لسنة ١٩٧٧ يستتبع اعلاة تسوية الحالة بالتطبيـ ق القانونين رقبى ١٠ و ١١ لسنة ١٩٧٥ .

الفرع الرابع: التعديلات وفقا لحسكم القسانون رقم ١١ لسسنة ١٩٧٥ لا تؤثر في اعانة غلاء الميشنة التي ربطت على اساس ربط غثة العامل الوظيفية في أول ديسمبر ١٩٧٤ ٠

الفرع الخابس: وضع المابلين القين اقــدوا في بمشــات تدريبيــة الى الخارج على الدرجة السابعة الفقة كالحاصـــلين على دبلوم القفون والصناعات •

القرع السادس: تطبيق القلاون رقم 11 السنة 1400 على الماملين بالاتحاد التعاوني الزراعي المركزي وفروعه والاتحادات الإهليبية بوزارة الزراعة ووحدات القطاع الزراعي الفرع السابع: القانون رقم ٢٨ السنة 1400 بشان ترقية قدامي العاملين لم يلغ بصدور القلاون رقم 11 السنة 1100 -

النمرع الثامن : قرارات الرسوب الوظيفى للصادرة من وزارة الخزافة منذ عام ١٩٦٨ استنفدت اغراضها بالنسبة للمسلمان الذين استوفوا انذاك شروط تطبيقها •

الفرع التاسع: احكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ هي الاصل المسلم الذي يرجع اليه في حالة عدم وجود نص في القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ٠

•

الفرع الماشر : اخفاء الحصول على مؤهل دراسي .

◄ المرادي عشر : عدم جواز الطمن على القرارات الادارية السابقة .

#### القصل الاول

نطاق سریان قانون تصحیح اوضاع المایلین رقم ۱۱ اسنة ۱۹۷۰ وبناط الافادة بن احکایه

### قاعسدة رقسم ( ١٦٤ )

#### المسطا:

قةون تصحيح اوضاع العليان المسنين بالسدولة والقطاع المسابي الصادر بالقسةون رقم 11 لسنة 1970 لا يخاطب سوى المسابين من شاغلى الفئة الثالثة وما دونها الموجردين في الخدية فعلا عند نفساذه في الاحديث المدينة المحسسوية في الاقديمة المحسسوية في الاقديمة المحسسوية في الاقديمة المحتقبة بالقسةون سالف الذكر والتي تعتبر جسزوا لا يتجسزا من احتاجه تضينت بيسانا بالفئات التي يمكن الترقيسة الجها وجعلت الفئة الثالثة ١٨٤/٠٤٤١ اعلى فئة يمكن الترقية البها وفقا للمدد الواردة بها الترقيسة للفئة الثانيسة ١٨٤/٠٤٤١ لا تكون الا من بين شاغلى الفئة التالثة وذلك بمقتضى الحسكم الخاص الوارد بالمادة ١٧ من القسسةون

# بلخص الفتوى:

ان المادة الأولى من القانون رقم 11 لسنة 1970 باصدار تاتون تصحيح أوضاع المالمين المنبين بالدولة والقطاع العسام تنص على انه-« تسرى أحكام القانون المرافق على :

(1) المايلين الخاصعين لأحكام نظام المايلين المدنيين بالسدولة والصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧١ .  (ب) العابلين الخاضعين لنظام العابلين بالتطاع العام الصادر بالتانون رقم 11 لسنة 1971 تيناً عدا أحكام المادة (1) و (١٣) سن القانون المرافق » .

وتنص المادة الخامسة من ذات القانون على أن « تعتبر الجداول المحقة بالقانون المرافق جزءا لا يتجزا بين هذا القانون .

وتسرى غيما لم برد فيه نص في القانون المرافق احكام القانون برقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ أو أحكام القانون رقم ٦١ لسسنة ١٩٧١ المسسار اليها حسب الأحوال » .

وتقرر المادة التلسفة منه على أن « يتقر هذا التسانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ » .

وتئص المَّادةُ قَا أَن قَاتُونَ تصحيح أوضاع المالمين المستبين بالحولة والتُعلَّاع القُام على أن لا يعتبر أَن المثنى أو يمثى من العُسَلَمْن المُسلَمَلُنِ المُثنى أو يبشى من العُسلَمَلُنِ المُودِدِينِ بالخدمة أحدى المدد الكلمة المحددة بالتبدأول المُرتقسة مَرتقى في نفسي مجسوعته الوظمنية وذلك أعتبارا من أول الشسسمر التسالى فَذه المُدة . لاستخبال هَذه المدة .

ماذا كان العلمل قد رقى معلا في تاريخ لاحق على التاريخ المنفكار قرجع أقديته في الفئة الرقى اليها الى هذا التاريخ » .

ومن حيث أنه بيين من الرجوعُ لجداول مسدد الخسسدمة الكليسة المُنسوبة في الأمنيية اللحقة بالتأثون مسالف الذكر والتي تعتبر جزءا لا يتجزا من احكامه أنها تضمنت بُيلاً في الكلسات الوظيفيسة التي يكن الترقية اليها طبقا الشروط والاوضاع التي تسررها وجعلت النئسة الثائثة ( ١٨٤ - ١٤٤٠) اعلى منة يمكن الترقية اليها ونقسا للمستقد الواردة بها ، كما تضمن القانون حكما خاصا بالترقية النئسة الثانيسة الثانيسة والاوضاع والحد المنصوص عليها بالمادة ١٧ منه مها يؤتهي الى القسول بأن هذا القانون لا يخاطب سوى العالمين من شاغلي النئة الثائسة وما دوئها الموجودين في الخدمة نملا عند نماذة في الأ/١٤/١٧ بحسبسان أن الاحكام التي جاء بها هذا القانون لم يرد بها المشرع ارساء تواعد دائمة في شأن ترقيسات المسابحين وحسساب بند خدينهم بل هي احكام دائمة في شأن ترقيسات المسابحين وحسساب بند خدينهم بل هي احكام ما التربيع لمواجهتها ومن ثم غان احسام هذا القسانون لا تسرى ويكنا كون التمايل الذي حدده المشرع ويكشروط والاوضساع التي قسرها الا في المجال الذي حدده المشرع ويكشروط والاوضساع التي قسرها المثان القائمين في شفال التأخيم من شساغلي ويكنا أو با يطؤها غانه يغرج من عداد المخاطبين باحكايه .

ومن حيث أنه ببين من استقراء الاوراق أن المابل الأعروض كالقه كان يشغل الفئة الثانية ( ١٩٤٢/٨٢/١ ) في ١٩٧٢/١٢/٣١ تبل الممل باحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه فأنه يخرج من عداد المخاطبين بلحكامه وتكون التسوية التي أجريت له بارجاع أقديته في الفئة القائدة التي ١٩٦٦/١٢/١ مع قدرج موتبه بالمالوات عليقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة 1٩٧٥ غير عائمة على أساس من القانون ويتقان ويتقان

من أجل ذلك اقتهى رأى الجمعية المبودية الني عدم خضوع العابلين الشاغطين للفئة الثانية وقت العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لاحكام عدا القانون وبن ثم مان العابل المبروضة حالته لا يسمستنب من اختام القمالي الشائل السنة .

( ملف ۱۹۷۸/۱۱/۲۹ ـ تجلسة ۲۹/۱۱/۸۹۱ )

### قاعدة رقم ( ١٦٥ )

#### : العسدا

مناط الافادة من احكام قانون تصحيح اوضاع الماملين المنبين بالادولة والقطاع المسام رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته أن يكون المامل موجودا في الخصيمة في تاريخ المصل به في ١٩٧٠/١٢/٣١ – مد العمل بلحث ما المساف المصلين الثالث والرابع منه حتى ١٩٧٧/١٢/٣١ بالقانونين رقمي ٢٣ لسنة ١٩٧٧ – ٣ يخل بهذا الإصل القرر حتى ١٩٠٢/١٢/٣١ – المساس فلك المساملين الموجودين بالمصدمة في الماملين الموجودين بالمصدمة في العبارا من التساويخ المشار اليه – التص الصريح على العمل باحكامها اعتبارا من التساويخ المشار اليه – الرفك على العمل باحكامها المين عبينا مبتدا بعد العمل باحكامها المين عبينا مبتدا بعد العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ من احكامه، المعين عبينا مبتدا بعد العمل بالمكلم، المعين عبينا مبتدا بعد العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ من احكامه،

# ملخص الفتوى :

من حيث أنه يبين من استهراض نصوص التأتون رقم 11 لسنة 1940 باصدار قاتون تصحيح أوضاع العابلين الدنيين بالدولة والتطاع العامل المنابين بالدولة والتطاع العامل النه يشترط لاتطباق احكام القسانون المشار اليه على العامل أن يكون في الخدمة في تاريخ العمل بالقاتون المذكور في 1971/17/11 ولا يقدح في ذلك مسدور القاتون رقم ٢٦ لمسنة ١٩٧٧ بعد العمل بأحكام الفصلين الثالث والرابع من القسائون رقم ١١ لمستنة ١٩٧٥ والجداول المحقة به حتى ١٩٧١/١٢/١١ — ثم مد العمل بها مرة أخرى بالتسانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ في ١٩٧١/١٢/١١ أذ أن هذا المد لا يضل بالاصل المقرر وهبو ضرورة وجبود العامل في الخدمة في تاريخ العمل بالتقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٥ حتى ١٩٧٤/١٢/٣١ من العمل باحكامهما اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٧ و٣٦ لسنة ١٩٧٨ من العمل باحكامهما التعميل بالنسبة للعاملين الهجودين بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ .

ومن حيث أنه في الحالة المعروضة مانه ولئن كان العامل/..... موجودا بخدمة وزارة الداخليسة في تاريخ العسل بالقسانون رقسم 11 لسسنة ١٩٧٥ الا أن خدمته بها أنتهت بالاستقالة والتحق بعسل جديد بخدمة الشركة المصرية لاعسال النقسل البحرى عن طريق التعيين المبتدأ في ١٩٧٥/١١/٢٥ أي بعد العمل بالقسانون رقم 11 لسنة ١٩٧٥ ومن ثم أصبح في مركز قانوني جديد جنبت المسلة بعركزه السسابق بسوزارة الداخلية الا يستصحب في وظيفته الجديد بالشركة مركزه السابق بوزارة الداخلية والمتالي لا تنطبق أحكام القانون رقم ١٩٧٥ وتعديلاته على مدتى تجنيده وخدمته السسابقة بوزارة الداخليسة ولا يجوز حسابهها ونقسا لاحكسابه ضمن مدة خدمته الكلية لترقيته بالشركة .

ومن حيث أنه في ضوء بها تقدم انتهى رأى الجمعية المهومية الى عدم الهادة/..... من أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المسلم بالمقانون رقم ٣٦ لمسنة ١٩٧٧ .

( ملف ۲۸/۳/۸۷۶ - جلسة ۲۱/۲/۲۷۹۱ )

قاعـــدة رقــم ( ۱۳۱ )

: 12 ....41

عدم جـواز اغادة العاملين المعينين بمكافآت شـاملة وقت العمل بالقانون رقم ١١ لسـنة ١٩٧٥ في ١٩٧٤/١٢/٣١ من اهـكام ذلك القـانون سـواء ما نعلق منها بالترقيات او بنسوية حملة المؤهـالات .

# ملخص الفتوى:

ان المادة الثانية من مواد اصدار التانون المسار اليه منعت المساس بالتغييم المالى للشسهادات الدراسية وتختيض النئة المالية للعامل وقت نشر القانون نتيجة لتطبيق أحكامه ، وإن المادة السادسة من مسواد الإصدار نتص على أنه : « بالنسبة للعاملين الخاضعين الحكسام نظام

( 5 FT - 5 FT)

العاملين المدنيين بالدوب انصادر بالتاتون رتم ٥٨ لسنة ١٩٧١ تستخدم النئات الخالية بحالتها في الموازنة للترقيعة عليها بالتطبيق لاحاكم التاتون المراقق ... وفيها عدا النئات الخالية المنصوص عليها في النقرة السابقة تعتبر النئات التي تتم الترقية اليها تطبيقا لاحكام القانون المرافق منشاة بصفة شخصية ... » .

وتنص المادة التاسعة على أن : « ينشر هذا التسانون في الجريدة الرسمية ويعمَل به اعتبارا من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ » . وقد تضمن هذا القانون في النصل الاول بالمواد من (١) الى (٤) احكاما دائمة خاصــة بالتعيين في الوظائف ، كما تضبن في النصل الثاني احكاما دائمة خاصية بنتييم المؤهلات في المواد (٥) و(٦) و(٧) واحكاما اخرى مؤتنة خاصية بالتسويات في المؤاد من (٨) الى (١٤) تتعلق بتطبيق القـوانين ارتـام ٧١ لسينة ١٩٧٤ بشأن تسوية حالات خريجي مدارس الكتاب المسكري و٧٢ لسنة ١٩٧٤ بتتييم الشهادات العسكرية نوق المتوسطة والمتوسطة ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالة بعض العاملين من حبلة المؤهلات الدراسية و٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العالمين بالدولة ونصت المادة الثامنة من هذا الفصل على ان : « يعتبر حملة المؤهـــلات المنصوص عليها في المادة السابقة الموجم ودة في الخدمة في تاريخ نشمر هذا التانون في الفئة المقررة لمؤهلهم الدراسي او في الدرجة المعادلة لها وقلك اعتبارا من تاريخ التعيين أو من تاريخ الحصول على الماؤهل ايهها أترب مع مراعاة تاريخ ترشسيح زملائهم في التخرج طبقا للتواعد المقررة في القوانين المنظمة لتعيين الخريجين من حملة المؤهلات الدراسية مع مراعاة الاقدمية الاغتراضية المقررة . وتدرج مرتبسات من تسسوى حالتهم طبقا للنقرة المسابقة من الموجودين في الفئة المقدررة لمؤهلهم الدراسي بمنحهم العلاوات القانونية المقررة ٠٠ ، ، أما الفصل الثالث من ذلك التاتون نقد نضمنت أحكاما مؤقنة بالترقيات الحتمية تضمنته .... المواد (١٤١) و(١٦) و وتصت المادة «١٥» على أن : « يعتبر من أمضى أو يعضى من العاملين الموجودين بالخدمة احدى المدد الكليسية المحددة بالجداول المرنقة مرقى في نفس مجموعته الوظيفي ـــة وذلك العتبارا من أول الشهر التالي لاستكمال هذه المدة . ماذا كان العابل قد رقى معلا في تاريخ لاصق على التاريخ المذكور ترجع اقدميته في النئة المرقى اليها الى هذا التاريخ ، » . . وفي النصال الرابع من القانون وضع المشرع في المواد من (١٨) الى (٣٣) قواعد حساب مدة الخمهة الكلية المشاخرطة للترقيدة الى الفئات الاعلى وققا للجداول المرفقة بالقانون ، والتي خصص المشرع كلا منها لطائة من العالمين بحسب الفئة المقررة لبداية التعيين .

ويبين مما تقدم أن المشرع أعند في القانون رقم 11 لسسخة 1170 بالتقييم المالى للشسهادات الدراسية وبالفئة التي يشغلها العامل وقت نشر التانون نمنع المساس بهما ، واعتد بالحالة التي يكون عليها العامل في المالا/١٧٤ تاريخ العمل به كاساس لتطبيق احكامه ، وخصص الفئات المالية الخطلية في الموازنة للترقيبة التي أوجبها ، ولم ينشئ فلسلت مالية الا لمواجهة تلك الترقيبات الحقية التي تضمنها الفصل الثالث من القانون وذلك بصغة شخصية ، وتناول التعبين باحكام علمة دائمة علم تشاسل اي حكم وقتى من شأنه تغير أوضاع العالمين القائمة وعندما تناول تقييم المؤهلات وضمع لها تعاريفا دائمة وبدايات تعيين محددة أما التسويات المؤقتة غان أعلها وفقا لاحكام بعض القوانين محددة أما التسويات المؤقتة غان أعلها وفقا لاحكام بعض القوانين

ونيبا يتعلق بالتسوية التي قررتها المادة الثابنة مانها اوجبت وضع الموجودين بالخدمة من حيلة المؤهلات الدراسية وقت نشر القانون على الفئات المقررة المؤهلاتهم على ان تدرج مرتبات من كان يشفل منهم تالج الفئة قبل التسوية بمؤهل ادنى بالعلاوات القانونية المقررة بغير تاجيل ٤ الامر الذي يدل على ان المشرع تصد بذلك الحسكم حالمي المؤهلات المائل المنافلين لفئات المقررة المؤهلات الإعلى الحاصلين عليها الساغلين للفئات المقررة المؤهلاتهم الإعلى الحاصلين عليها أو الشاغلين للفئات المقررة المؤهلاتهم الاعلى بموجب مؤهلات المقررة المؤهلاتهم الاعلى مدخل من الميشافيات المقررة المؤهلات المقررة المؤهلات المقررة المؤهلات المقررة المؤهلات المقررة المؤهلات المؤهلات المقررة المؤهلات المؤهلة مائلة مائلية المؤلدة حكما من مقتضاه وضع من لم يشافي منه المناف المؤهلة مائلية المؤهلة المؤه

أما بالنسبة الى الترقيات الحتمية التى تضمنها القانون مانه أوجب

أجراءها في ذات المجبوعة الوظيفية التي بشفلها العالم ، الامر الذي يقطع في الدلالة على وجوب شغل العالم لفئة مالية حتى يصح القول بتنسابه لاحدى المجبوعات الوظيفية ، وإذا كان المشرع قد أوجب في الفترة (د) من المادة (۲۰) من القانون ترقية العالم المعين بهؤهل متوسط ثم حصل على مؤهل عال قبل نشر القانون بمجبوعة الوظائف المتوسطة طبقا للجدول الثاني حتى تاريخ حصوله على المؤهل العالى ، ثم بمجبوعة الوظائف الادارية طبقا للجدول الأول ، غان هذا الحكم يتنشى هسو الآخر الاعتداد بالمجبوعة الوظيفية عند تطبيقه وهو ما يدل على وجسوب شغل، غنة مالية للإدادة منه .

كما أن المشرع ربط حساب المدد الكلية المسترطة لاجراء الترقيات. الحتية بالفئات المسالية ولم يعتد بتلك المدد في تحسيد فئة بداية تعيين العسامل ، ولم يرتب عليها تغييرا في بداية مدة خدمته ، وانها اكنفي بحسابها عند الترقية ولم يضمها الى مدة خدمته الفعلية ، ومن ثم مان حسابها لا يؤدى الى تغيير الوضع الذى دخل عليه العسامل في الخدمة لاول مرة .

ولما كان الامر كذلك وكانت نصوص القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ؛ المصلة بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ و القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ علما و القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ علما المسلمة في انطباتها على العالمين الشاغلين لفئلت مالية في ١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخ العمل به ، عانه يخرج عن نطاق المخاطبين بأحكامه العالمين المعينين بمكانات شالمة في هذا التاريخ لحملة المؤهلات او ما كان خاصا بالترقيات المحتبية ، وذلك لان تغيير أوضاع هؤلاء العالمين بتسرية حسالاتهم على المسلمين وضعهم على غنات مالية يحتاج الى ارادة صريحة قاطعة تقسرره والى اعتبادات مالية لاتشاء الدرجات التي تواجه أعباء التطبيق وذلك الرام لم ينص عليه القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في أي حكم من أحكامه .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عسم المادة العاملين المعينين بمكانات شاملة من احكام القسسانون رتم 11 المسئة 1140 المعدل بالتانونين ٢٣ لسنة 114٧ و ٢٣ لسنة 114٨ .

( ملف رقم ۲/۱۲/۸۱ — جلسة ۲/۱۹/۱۹)

## قاعسدة رقسم ( ۱۹۷ )

#### : 12...43

نصوص القائون رقم 11 لسنة ١٩٧٧ قاطعة الدلالة على الطباقها على المامائين الشساغلين الفئات ماليـة في تاريخ العمل به في ١٩٧٤/١٢/٣١ محسب ... يخرج عن نطاق المخاطبين باحكام القانون الملكور الماملون المعينون بحكاماة شاملة في هذا التاريخ .

### ملخص الحسكم:

المادة الثانية من مواد اصدار القانون رقم 11 لسنة 1400 متصحيح اوضاع العالمين المدنين بالدولة والقطاع العالم نصت على الده و لا يجوز أن يترتب على تطبيق أحكام القانون الرائق: 1 سالسلى بالتقييم المالى الشهادات الدراسية المدنية والعسكرية طبقا للتقريمات المسادرة قبل تاريخ نشر هذا القانون ما لم يكن تطبيق أحكامه افضل المسادرة قبل تاريخ المرابق المالم د. ح تخصيص الفئة المالية أو تخفيض المرتب المستحق في تاريخ العمل هذا القانون د. . كما نصت المادة السادسة على أنه « بالنسبة المسادين الخاسمين الحكام عضام العالمين المدنيين بالدولة المسادر الخاسمين الخاسمين الحكام المالية القانون رقم ٨٥ لمنة ١٩٧١ تستخدم الفئات الحالية بحالتها في الموازنة المرابق وظلك اعتبارا من تاريخ المرابق منا القسادون د. وفيها عدا الفئسات الحالية المنسوص عليها في الفترة السابقة تعتبر الفئات التي تتم الترقية اليها تطبيقا الاحكام نشائون المرافق منشاة بصفة شخصية وتلفى هذه الفئسات عند خلوها في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ » في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ ».

ومن حيث أنه يتضح من أحكام القسانون المنكور أنه تناول بالتنظيم في الفصسل الاول منه في المواد من اللي ٤ احكاما دائمة خاصة بالتعيين في الوظائف واوضح الاسس التي يتم بمتتضاها هذا التعيين كما تنساول

في الفصل الثاني في ااراد ٥ و ٦ و ٧ أحكاما دائمة خاصية بتقييم المؤهلات. الدراسية المختلفة وفي المواد من ٨ الى ١٤ احكاما اخرى مؤتتــة خاصة بالتسويات ونصت المادة ٨ على أن « يعتبر حبلة المؤهلات العليا وحبلة المؤهلات المنصوص عليها في المادة السابقة الموجودون في الخسيمة في تاريخ نشر هذا التانون في الفئة المتررة لمؤهلهم الدراسي او في الدرجة المسابلة لها وذلك اعتبارا من تاريخ التعيين او من تاريخ الحصول على المؤهل ابهمسا أقرب مع مراعاة تاريخ ترشيح زملائهم في التخرج طبقا للقواعد المتررة في القوامين المنظمة لتعيين الخريجين من حملة المؤهلات الدراسية مع مراعاة الاقدمية الافتراضية المتررة وتدرج مرتبات من تسموى حالاتهم طبقا للفترة السمابعة من المموجودين في الفلمة المقمررة وتدرج مرتبات من تسوى حالاتهم طبقا للفقرة السابعة من الموجودين في الفئسة المقررة لمؤسَّهم النراسي بمنحهم العلاوات القانونيسة المقررة » . أبا الغصل الثالث نتد تناول احكاما مؤقتة خاصة بالترقيات الحتبية انتظمتها المواد دا و١٦ و١٧ ونصت المادة ١٥ على أن يعتبر من امضى او يمضى من العاملين الموجودين بالخدمة احدى المدد الكلية المحددة بالجداول المرمقة في نفس مجموعته الوظيفية وذلك اعتبارا من أول الشهر النالي الستكبسال هذه المسدة غاذا كان العسامل قد رقى غعلا في تاريخ الحسق على التاريخ المذكور ترجيع اقتميته في الفئة المرقى اليها الى هذا التاريخ . ثم وضع المشرع في الفصل الرابع في المواد من ١٨ الى ٢٢ قواعد حساب مدد الخدمة الكلية المشترطة للترقية الى الفئات الاعلى ومقا للجداول المرافقة للقانون والتي خصص كلا منها لطائفة من العاملين بحسب الفئية المتررة لبداية التعيين .

وبن حيث انه يتضح بن جباع تلك النصوص أن الشرع كما اعتد بالتقييم المالى للشهادات الدراسية فقد اعتد ايضا وعلى وجه الخصوص بالفئة المالية التي يشغلهما العامل وقت نشر هذا التاتون الذ منع المساس بهذه الفئة واعتد بالحالة التي كان عليها العامل في

٣١ من ديسمبر سئة ١٩٧٤ وهو تاريخ العبل بالقانون كاسماس لتطبيق احكامه وخصص \_ على وجه صريح \_ الفئات المالية الحاليبة في الموازنة للترقيسات اوجبها ولم ينشىء نئسات مالية الا لمواجهة الترقيات الحتبية التي تضبنها الفصل الثالث بن القانون وذلك بصفة شخصية وكذلك ماته يتضح من استعراض احكام هذا القانون انه تفاول التعيين باحسكام دائمة عامة لم يشسمل أى منها حكما وتتيسا من شسأنه تغيير أوضاع العابلين القاتمة وقت نفاذه وعندما تناول تقييم المؤهلات وضع تعاريف دائمة وبدايات تعيين محددة ... أما التسويات المؤتتة مقد اعملها ومقا لاحكام بعض القوانين التي اراد المشرع التوسيع في تطبيقها او تعديل احكامها - وفيما يتعلق بالتمسبوية التي قدرتها المادة ٨ سلفة الذكر فقد اوجبت وضع الموجودين في الخدمة من حسلة المؤهلات الدراسية وقت نشر القانون في النئات المقررة لمؤهلاتهم على ان تدرج مرتبات من يشفل منهم تلك الفئة قبل التسوية بالعلاوات القسانونية المقدرة بفير تاجيل الامر الذي يدل على أن المشرع قصد بهده المادة حاملي المؤهلات الشاعلين لفئات أقل من تلك المقررة المؤهالاتهم المادة حاملي المؤهلات الشاغلين لفئات أتل بن تلك المقررة لمؤهسلاتهم وعلى هذا لم تتضمن تلك المادة من قريب أو يعيد حكما من مقتضا ونسع من يشعفل مئة مالية في مئة ماليسة ولم تقرر الشساء مثات ماليسة لمواجهة هذا الوضع - إما بالنسبة الى الترقيات الحنبية التي تضبغها القسانون فانه اوجب اجراءها في ذات المجبوعة الوظيفية التي يشغلها المسامل وهذا الامر قاطع في الدلالة على وجوب شمغل العامل لفئة مالية حتى يصح القول بانتسابه الى احدى المجموعات الوظيفية وحتى يتسنى بالتالى اجراء الترقية الحتبية التي انتظمها القانون - وغنى عن البيان انه وان كان المشرع قد أوجب في الفقرة د من المادة ٢٠ من القانون ترقية المامل المعين بمؤهل متوسط ثم حصل على مؤهل عال تبل نشر هذا القانون بمجموعة الوظائف المتوسطة طبقا للجدول الثاني المرائق للقسانون حتى تاريخ حصوله على الؤهل العالى ثم بمجمسوعة

الوظائف الادارية طبقا للجدول الاول عان هذا الحكم يقتضى هو الاخر الاعتداد بالجموعة الوظيفية عند تطبيقه وهو ما يدل على وجـوب شغل عنه مليـة للاغادة منه \_ ويضـاف الى ذلك أن المشرع ربط المدد الكلية المشترطة لاجراء الترقيات الحتيية بالفئات المالية ولم يعتد بتلك المحد في تحديد غلة بداية تعيين المسامل ولم يرتب عليها تغييرا في بحداية محدة خدمته وانها اكتفى بحسابها عند الترقية ولم يضمها الى محدة خصدمته الفطية ومن ثم فان حسـابها لا يؤدى الى تغيير الوضـع المانوني الذي عين بمتنفساه المامل عند دخوله الخدمة لاول مرة .

وبن حيث أنه لما كان الابر كذلك وكانت نصوص القانون رقسم 11 لسسنة ١٩٧٥ على نصو با سلف قاطعة في دلالتها على انطبساقها على السسنة ١٩٧٥ على نصوب السسنة ١٩٧٨ غضب نفسائين الشاغلين لفئات بمالية في تاريخ العبل به في ٣١ من ديسمبر سسنة ١٩٧٤ غضب عن ثم غانه يخرج عن نطساق المخاطبين باحكامه العبلون المعينسون بمكاناة شسابلة في هذا التاريخ اذ لا يغيدون بنهسا المهالون المعينسون بمكاناة شسابلة في هذا التاريخ اذ لا يغيدون بنهسا المؤهلات أو با كان خاصا بالترقيات الحتية ذلك لان تغيير أوضاع هؤلاء العالمين بتسوية حالاتهم على أساس وضعهم في نئات مالية يحتساج الى الدرجات الدرة قانونية صريحة قاطعة تقرره والى اعتبسادات بالية لانشاء الدرجات التي تواجه اعباء التطبيق وهو أبر لم ينص عليه القانون رقم 11 لسنة ١٩٧٥ في مكر من أحكامه ٠

ومن حيث أنه لا يغير من النظر المتقدم ما استند اليه الحكم المطعون فيه في معرض سرعة حيثياته من تعديل المادة } من القانون رقسم 11 لسنة ١٩٧٥ بموجب القانونيين رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٥ ورقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ والتي أصبحت تنص على أن « يعبل بلحكام الفصلين الثالث والرابسع من القانون المرافق والجدول الملحق به حتى تاريخ ٢١ من ديسببر مسنة ١٩٧٨ ذلك أن كلا من هذين القانونين المصدلين نص على أن يعبل به اعتبارا من تاريخ العبل بالقانون رقم ١١ لسسنة ١٩٧٥ ومن ثم غلا يفيد من احكامها الا العامل الذي يسرى عليه أصسلا القانون رقسم 11 لسنة ١٩٧٥ وهو - كما سبق - العامل المعين فعلا في غنة مالية في ٣١ من ديسبر سنة ١٩٧٤ وهو - كما سبق - العامل المعين فعلا في غنة مالية في ٣١ من

ومن حيث أنه لما كانت المدعية لم تعين في نئة مالية الا في ٢٦ من يونية ١٩٧٦ أي بعد التاريخ الذي حدده القانون رقم ١١ لسينة ١٩٧٥ غلانادة من احكامه وهو ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ ومن ثم غانها لا تقيد من الاحكام التي اتي بها — واذ قشى الحاكم المطمون نيه بغير هذا النظر غانه يكون قد خالف القيانون في تطبيته وتأويله ويغدو الماس نيه كانها على سبب يبرره مها يتعين مهيه الحسكم بقبسول الطمن شيكلا وفي الموضدوع بالفاء الحكم المطمون نيه ويرغض الدعرى والزام المدعية المصروغات .

( طعن رتم ٣٦) لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/١٩ ١

#### قاعسدة رقسم ( ۱۹۸ )

### الجـــنا:

القانون رقم 11 أسسنة 1970 س المخاطبون باحكامه س العاملون الشساغلون المكافئة المخاطبين المشاعلون المنافئة المخاطبين المساملون المعينون بحكاماة شاملة في هسذا التاريخ لحملة المؤهلات او كان خاصا بالترقيات الحتية .

#### ملخص الحكم:

ومن حيث أن المادة الاولى من مواد اصدار التسانون رقسم 11 السنية ١٩٧٥ باصدار قانون نصحيح أوضاع العالمين المدنيين بالدولة والقطاع العالم حددت المضاطبين باحسكامه في ١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخ العمل به العالمين الخاضيين لأحكام نظام العالمين المدنيين بالدولة الصدار بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وجاءت المادة الشسانية مسن مواد أصددار القانون المشار اليه ومنعت تخفيض الفئسة المسالية للمسال وقت نشر القسانون نتيجة لتطبيق احكامه والمسادة المسادسة

بن مواد الاصدار نصت على انه بالنسبة للعاملين الخاضعين لاحكام . خط لم العلماين المدنيين بالدولة الصدادر بالقانون وقم ٥٨ اسعة ١٩٧١ تستخدم الغنات الحالية بحالتها في الموازنة الترتيسة عليها بالنطق لاحكام المتانون المرافق . . . وفيها عدا الفئات الخالية المنصوص عليها في الفقرة السابقة تعتبر الفئات التي تتم الترقية اليها تطبيقا لاحكام القانون المرافق منشأة بصفته شخصية ... وتضبن القانون في الفصل الاول أحكام دائمة خاصة بالتعيين في الوظائف كما تضبن في الفصل الثاني أحسكاما دائمة خاصة بتقيم المؤهلات ، ونصت المادة الثامنة على أن يعتبر حيلة المؤهلات المنصوص عليهسا في المادة السليمة الموجودة في الخدمة في تاريخ نشر هذا القسانون في الفئة المقررة لمؤهلهم الدراسي أو في الدرجة المعسادلة لها وذلك اعتبارا من تاريخ التعيين أو مسن تاريخ الحصول على المؤهل ايهما اقرب ... وتدرج مرتبات من تسوى حالتهم طبقا للفقرة السابعة من الموجودين في الفئة المقررة لمؤهلهم الدراسي بمنحهم العلاوات القانونية المقررة ... ونصت المسادة ١٥ من القانون على انه ١ يعتبر من امضى أو يمضى من العاملين الموجودين بالخدمة احدى المدد الكلية المحددة بالجداول المرنقة مرتمي في نفس مجموعته الوظيفيــة وذلك اعتبارا من الشهر التالي لاستكمال هذه المــدة . . . . .

ومن حيث انه يبين مما تقسدم أن المشرع اعتبر في القسانون رقم 11 لسنة 1970 بالتقييم الملى المشهادات الدراسية وكذلك بالفئة التي يشمغلها العالم وقت نشر القانون في 19٧٤/١٢/٣١ ومنع المساس بهما واعتسد بالحالة التي يكون عليها العالم في 19٧٤/١٢/٣١ تاريخ العمل به كاسلس لتطبيق احكامه وخصص الفئات المالية الخالية في الموازنة العامة للترقية التي أوجبها ولم ينشىء فئات مالية الا لمواجهة تلك الترقيات الحتبية التي تضمنها النصل الثالث من القانون وذلك بصفة شدخصية وتنساول التعيين بأحكام عامة دائمة . وفيما يتعلق بالتسويات التي قررتها المادة الثانمة غانها لوجبت وضع الوجودين بالخدمة من حملة المؤهلات الدراسية وقت نشر لوجبت وضع الوجودين بالخدمة من حملة المؤهلات الدراسية وقت نشر لوجبت وضع الوجودين بالخدمة من حملة المؤهلات الدراسية وقت نشر لوجبت وضع الوجودين بالخدمة من حملة المؤهلات الدراسية وقت نشر لوجبت وضع الوجودين بالخدمة من حملة المؤهلات الدراسية وقت نشر المتناون على الفئات المقررة المؤهلةم على أن تدرج مرتبات من كان يشسخل

منهم تلك الفئة قبل التسوية بيؤهل أدنى بالعلاوات القانونية المقررة الأبر الذى يدل على أن المشرع قصد بذلك الحسيم حابلى المؤهلات الشساغلين لفنسات ماليسة أقل بن تلك المقسرة للمؤهلات الاعلى الحاصلين عليها أو الشاغلين الفئات المقررة المؤهلات أو الشاغلين الفئات المقررة المؤهلات أو الشاغلين الفئات المقررة المؤهلات أو مليه علم متنفون تلك المادة حكما من يقتضاه وضع من لم يشغل فئة مالية قبلها على فئة مالية وبالقالى لم تقرر استثناء فئات ماليسة الوجهسة هذا الوضع ، وكذلك بالنسبة الى الترقيات الحتية التى تضمنها القانون فانه أوجب أجراءها في ذات المجموعة الوظيفية التى يشغلها المسامل الأمسر الذى يقطع في الدلالة على وجوب شغل العابل لفئة مالية حتى يصبح بانتسسابه يقطع في الدلالة على وجوب شغل العابل لفئة مالية حتى يصبح بانتسسابه لاحدى المجموعات الوظيفية .

ومن حيث أنه ولما كان الأمر كذلك وكانت نصوص القسانون رقم 11 السنة ١٩٧٧ المسدل بالقسانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ والقساون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ والقساون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ قاطعة على العالماين الشساغلين لننسات مالية في العالماية عن نطاقه المخاطبين بأحكامه المعلمين بمكاناة شاملة في هذا التاريخ لحملة المؤهلات أو ما كان خاصا بالترقيات الوتمية .

ومن حيث أن المطعون ضده كان في ١٩٧٤/١٢/٣١ معينا بكاناة شالمة نينصس عنه أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ معدلا بالقانون. رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ ويعتبر من غير المخاطبين بأحكامه .

(طمن رقم ١٦٥٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١١)

#### قاعسدة رقسم ( ۱۹۹ )

## الجِــدا :

المادة ١٤ من القانون رقم ١١ اسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العليان العنين بالدولة والقطاع العام قضت بقسوية حالة العالمان الذين يسرى في شاقهم احكام القانون رقم ٣٥ اسنة ١٩٦٧ على التحو المين بتلك المادة ... ميتحدد نطاق الخاطبين بحكم هذه المادة بالعالماين الخاطبين باحكام القداون ورجات ادنى من رقم 70 لسنة ١٩٦٧ وهم العالماون الذين كاثوا يشغلون درجات ادنى من الدرجات المقررة الؤهلاتهم عند العمل بالقدادون في ١٩٦٧/٨/٣١ والذين حديثهم مادته الثانية ، وكذا العالمون الحاصلون على مؤهلات اعلى ولم تتم حسوية حالاتهم وفقا لهذه المؤهلات والذين حديثهم المادة الرابعة منه العالم الذي شغل الدرجة المقررة الؤهله قبل ١٩٦٧/٨/٣١ تطبيقا لقواعد خاتونية اخرى يخرج من عداد الخاطبين باحكام القاتون رقم 70 لسنة ١٩٦٧ والمادة ١٤ من القاتون رقم 11 السنة ١٩٥٥ .

### ملخص الفتوى:

ان المادة ( ١٤) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العالمين المنين بالدولة والقطاع الصالم تنص على ان « تسسوى حالة العالمين المنين يسرى في شأنهم احكام القانون رقم ٣٥ لسسنة ١٩٦٧ بشسان تسوية حالات بعض العالمين بالدولة اعتبارا من تاريخ دخولهم الخدية او حصولهم على المؤهل أيهما أقرب على أساس تدرج مرتباتهم وعلاواتهم وترقياتهم كرملائهم المهينين في التاريخ المذكور . ويتضى القانون يرقم ٣٥ لسسنة ١٩٦٧ المشسار اليه في مانته الثانية بوضع العالمين الحاصلين على مؤهلات دراسية المهينون في درجات أو نئسات أدنى من الدرجات المتررة لمؤهلاتهم وفقسا لمرسوم ٢ من اغسطس عام ١٩٥٣ في الدرجات المتررة لمؤهلاتهم وفقسا لموسوم ٣ من اغسطس عام ١٩٥٣ في الرابعة اعتبار اقدمية هؤلاء العالمين من تاريخ التعيين أو الحصول على المؤهل أيهما أقرب مع سريان هذا الحكم على العالمين الذين مسبق على المؤهل أيهما اقرب مع سريان هذا الحكم على العالمين الذين مسبق حصولهم على الدرجات والفئات المؤرة المؤهلاتهم » .

ومفاذ ما تقدم أن المشرع أعاد الى التطبيق بموجب المادة ( 18 ) من التانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ — التانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ — حجال التطبيق ونطاق الأعمال الخاصة به \_ بعد أن سقط حق العاملين عنى الاستفادة من احكامه بمتنفى الملدة ( ٨٧ ) من القانون رقم ٨٥ لمسنة

المخاطبين بأحكام الملاة ١٤ من القسانون ١١ لسسنة ١٩٧٥ ـ بالمسابلين المخاطبين بالحكام الملاة ١٤ من القسانون ١١ لسسنة ١٩٧٥ ـ بالمسابلين الذين كانوا يشسنطون درجات ادنى من الدرجات المقررة لؤهلاتهم عنسد المهل بالقسانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ في ١٩٦٧/٢١ والذين حددتهم مادته الثانية ، وبالعابلين المنصوص عليهم في مادته الرابعة المسابلين بوقعلات ادنى من آخر مؤهل حصلوا عليه في ذات التاريخ وان شسفلوا الدرجات المقررة له ، فهؤلاء ، وأولئك يوضعون في الدرجات المقسررة لما نمهؤلاء ، وأولئك يوضعون في الدرجات المقسررة لمان شمن الدرجة المقسل المؤهلاتهم من تاريخ الحصول عليها أو دخول الفسدية أيها أقرب ، وبالتالى بالتانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ تطبيقا القسواعد مانونيسة المرى انهسال يخرج من عداد المخاطبين باحكام هذا القسانون ولا يستفيد من أحسكله ولذلك غلا ينطبق في شسانه المادة (١٤) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بسنة ١٩٦٧ من المسابلين الذين.

ولما كان المالمون المروضة حالتهم قد عولموا بمتنفى آخر مؤهل. حصلوا عليه ووضعوا على الدرجات المتررة له تبل العمل بأحكام التانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ تنفيذا للتواعد القانونية السارية تبل العمسل بذلك-القانون غانهم لا يفيدون من أحكامه ولا تطبق في شأنهم المادة ( ١٤) من. القانون رقم 11 لسنة ١٩٧٥ .

اما بالنسبة الى ما اجسرته جهة الادارة من تعديل اقدية هؤلاء العالمين في الدرجات المتررة بمؤهلاتهم بردها الى تاريخ آخر يوم من أيام الامتحان ، غان هذا التعديل وأن كان قد أجرى بعد العبل بالقسانون ٣٥ لسنة ١٩٦٧ (المسار اليه ، غير أنه يسستند في حقيقة الأمر الى قواعسد ماتونية آخرى كانت سارية قبل العبل بذلك القانون والى ما استقر عليسة تضاء المحكهة الادارية العليا باعتبار تاريخ آخر أيام الامتحان الذي أداه الطلب بنجاح هو تاريخ الحصول على المؤهل وليس تاريخ اعلان النتيجة ولهذا غليس من شأن ذلك التعديل أن يكسب العالم حقسا آخسر أو يدخله ضمن نطاق المخاطبين بأحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتسوى وانتشريع الى عدم الحقية العاملين المعروضة حالتهم في الاعادة من احكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ والمادة (١٤) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

( ملف ۱۹۷۹/۱۲/۲۹ – جلسة ۲۹/۱۲/۲۸ )

قاعدة رقام (۱۷۰)

#### : 12-41:

احكام الفصلين الثالث والرابع من قانون تصحيح اوضاع المايلين التبلين بالابولة والقطاع العام السسادر بالقسادين رقسم 11 اسسنة 1900 لا تسرى الا على المايلين المهجودين بالثبنية في 1901/1971 — عدم سرياتها على من انتهت خدمته في تلزيخ سابق على ذلك أو من يلتحق بهسافي في وقت لاحق — اساس ذلك أن المشرع لم يرم بهذه الاحكام ارساء قواعد دائمة في شان ترقيات المايلين وحساب مدد خدمتهم ومن ثم فهى احسكام وقتية الأسر لا تنصرف الاالى الحسالات القالمة في تلريخ المهل بها والتي صدر التشاريع من أجل مواجهتها ومن ثم فهى لا تنصرف الا أن كان موجودا مالخدمة من العاملين في 1901/1771

#### ملخص الفتوى:

ان المادة 10 من تأتون تصحيح أوضاع العالمين المدنين بالدولة والقطاع العالم الصادر بالقانون رقسم 11 لسنة 1970 والواردة تحت الفصل الثالث بنه المقطق بالقرقيات تنص على أن « يعتبر من أمضى أو يمضى من العالمين الموجودين بالخهمة أحدى المبد الكلية بالجداول المرفقة حرقى ... » وأن المبادة ٤ من مواد اصدار هـذا القانون تنص على أن عيمل بأحكام الفصلين الغالث والرابع من القانون المرافق والجـداول على أن المحقة به حتى ٣٠ من ديسمبر 1970 » والمادة ٩ منها تنص على أن

( ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من ٣١
 ديسمبر ١٩٧١) .

ويبين مما تقدم أن المشرع لم يرم بها ضسمنه من احكام النمسلين الثالث والرابع من هذا التانون ارساء تواعد دائمة في شأن ترقيسات العالمين وحساب مدد خدمتهم وانما اراد مواجهة اوضاع تائمة بمينهسا ، ومن ثم مهمي احكام وتقية الاثر لا تنصرف الا الى الحالات القسائمة في تاريخ المهل بها والتي صدر النشريع من أجل مواجهتها ، ومن ثم مهمي لا تنصرف الا لمن كان موجودا بالخدمة من العسلمين في ذلك أو من يلتحق ملا تسرى على من انتهت خدمته في تاريخ سابق على ذلك أو من يلتحق بها في وقت لاحق ولا ينال من هذا الراي استبرار المهل باحكام هسذين الفصلين حتى ١٩٧٥/١٢/٣١ ، اذ أن ذلك هو المجال الزمني لترتيب تار الواقعة التي اذا ما تكالملت خلاله ، أما الوجسود في الخسيمة في الواقعة التي اذا ما تكالملت خلال هذا الجال الزمني أمرزت آثارها أيا كانت هذه الآثار .

وترتيبا على ذلك غان أحكام الفصلين الثالث والرابع المشار اليهيا لا تسرى الا على العالمين الموجودين بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية المعومية الى أن أحكام الفصلين الثالث والرابع من القانون رقم 11 لسنة 1170 لا تسرى الا على العابلين الموجودين بالخبعة في ١٩٧٤/١٢/٣١ .

( ملك ٢٧١/٤/٧٦ ــ جلسة ٣/٣/٢٧٦ )

قاعدة رقيم ( ١٧١ )

#### المِسطا:

مناط سريان حكم المادة 1.6 من قانون تصحيح اوضاع العاملين المنبين باللولة والقطاع العام هو وجود العامل بالخسمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ ــ عدم الطباق هدذه الإحكام على من ترك الخسمة قبل هدذا التساريخ .

#### ملخص الفترى:

انه لما كان المشرع قد اصحد القانون رقم 11 لسنة 1970 بتصحيح اوضاع العالمين المحنين في 7 من مليو سعنة 1970 وتم نشره في ١٠ من مليو سعنة 1970 وتم نشره في ١٠ من مليو سعنة 1970 وضمنه تنظيها جديدا لتسوية حالات العالمين المخاطبين بأحكام القانون رقم ٣٥ لسنة 1970 منص في المادة (١٤) على أن « تسوى حالة العالمين الذين يسرى في شأنهم القانون رقم ٣٥ لسنة العرب بسنان تسوية حالات بعض العالمين بالدولة اعتبارا مسن تاريخ دخولهم الخذية أو حصولهم على المؤهل أيهما أقرب على اساس تدرج مرتباتهم وعلاواتهم وترقياتهم كزملائهم المهينين في التاريخ المنكور » .

ولما كان المشرع تد قرر في المادة التاسعة من مواد اصدار القانون رقم 11 السنة 1900 العمل بأحكامه اعتبارا من 1978/17/۳۱ مانه من متنفى ذلك الا يطبق حكم المادة ١٤ سالف الذكر الا على المالمين الموجودين بالمخدمة في 1974/17/۳۱ وبذلك يخرج من نطاق تطبيق تلك المادة مسن ترك المخدمة تبل هذا التاريخ .

ومن حيث أن المادة الثانية من مواد اصدار القانون رقم 11 لسنة 19 المنة 19 المنة المناف المناف على الماليق المسكلم القانون المرافق . .

(ط) صرف أية دروق مالية عن فترة سابقة على أول يوليو سسنة ١٩٧٥ أو استرداد أية فروق مالية سبق صرفها قبل ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ » فأته لا يجوز أن يترتب على تطبيق حكم الملاة ١٤ سالف الذكر صرف أية فروق عن الفترة السابقة على أول يونيو سنة ١٩٧٥ .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
 الى ما يأتى :

اولا - عدم جواز اجراء أية تسويات ونقا لأحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه اعتبارا من ١٩٧٤/١٠/١ تطبيقا لاحكام المادة ٨٧ من القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧١ . فانيا - ان التسويات التي اجرنها الوزارة ابتداء من مجراير مسئة 19۷٥ تطبيقا للقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ تكون قد تبت بالمخالفة للقانون ومن ثم لا تنتج أثرا ويتمين استرداد الفروق التي صرفت بنساء على هذه التسويات .

ثالثا \_ أن مناط سريان حكم المادة (١٤) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ مو وجود العابل بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ .

( ملف ۲۸/٤/۲۷ -- جلسة ۲۲/٤/۷۲۳ )

قاعسدة رقسم ( ۱۷۲ )

### : المسجاة

المادة التاسعة من قانون تصحيح اوضاع العابلين المنيين بالدولة والقطاع العام ... نصها على العمل بهذا القانون اعتبارا من ١٩٧٤/١٢/٣١ ... اثر ذلك ... بشترط لاغلاة العامل من احكامه أن يكون بالخدمة غملا وقت نغلة القانون ... عدم سريقه على من يعين بعد هــذا التاريخ حتى ولو ضحمت الله مدة خديقه العسكرية وردت اقديت الى تاريخ ســــ الى المهـــئ المهـــئ من مائقةون .

#### ملخص الفتوى:

ان المادة التاسعة من مواد اصدار التسانون رقم ١١ لسسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العالمين المذبين بالدولة والقطاع العسام تنص على أنه 

 بنشر هذا القانون بالجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من ٣١ ديسمبر 
سنة ١٩٧٤ » .

ومن حيث أنه بناء على هذا النص مانه يشترط الوجود المعلى للعامل ( 77 - 74 )

بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ لاندته من قواعد واحسكام القسانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لأن تحديد المشرع هذا التاريخ لنفاذ احكام القانون يستتبع في ذات الوقت تحديد المخاطبين باحكامه بانهم الموجودين بالخدمة في هسذا التاريخ ومن ثم لا تسرى تلك الاحكام على من يلتحق بالخسمية بعسد ذلك ولو ردت التدبيته الى تاريخ سابق على نفاذه لاى سبب من الاسباب .

ومن حيث أنه يؤيد هذا النظر أن المادة الأولى من مواد اصدار القانون رقم 11 لسنة 190 قد عينت من تسرى عليهم احسكامه بانهم العاملون الخاضعون لأحكام القانون رقم ٥٨ لسة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنين بالدولة والعاملون الخاضعون لاحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام وليس من شك في أن من لم يكن بالخدمة في المالا/١٩٧٤ التاريخ المحدد لنفاذ القانونين في هذا التاريخ ومن ثم يخرج من نطاق الخاطبين مه .

ومن حيث أنه بالاضافة ألى ذلك غان المادة (١٥) من التانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قد وضعت العالمين الذين تسوى حالاتهم طبقا لحكهما بانهم الموجودون بالخدمة وذلك يقطع وجود العالم بالخدمة غملا وتت نفاذ القانون لمتسوية حالته طبقا لاحكامه وما كان المشرع في حاجة لهدذا الوصف اذا كان قد قصد اغادة من يمين في تاريخ لاحق لنفاذ القانون ثم ترد الدميقا

ولما كان العامل في الحالة المعروضة قسد عين في ١٩٧٥/٢/٨ بعسد ١٩٧٥/١٢/٣٢ التاريخ المحدد لنفاذ احكام القانون رقم ١١ لسسنة ١٩٧٥ مفانه لا يستثيد من أحكامه بالرغم من رد التعيته الى ١٩٧٢/٣/١ بضم مدة تجنيده الى مدة خدمته .

من أجل ذلك أنتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الله يتعين لاغادة العامل من أحكام القانون رقم ١١ لسسنة ١٩٧٨

وتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والتطاع العام أن يكون ووجودة بالفعل بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ ولا عبرة برد أقدمية العامل المعين بعد خلك التاريخ .

#### : 12-41

القانون رقم 11 لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العالمين المحتمية بالدولة والقطاع العام — نص المادة ١٤ منه المتضين تنظيما جديدا التسوية حالات العاملين الذين يسرى في شانهم القانون رقم ٢٥ لسانة ١٩٧٧ — عدم سريان هذا النص الا على العالمين الموجودين بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ — يخرج من نطاق تطبيق هذه المادة من ترك الخدمة قبل هذا التاريخ — يخرج من نطاق تطبيق هذه المادة ولم تتوافر في شانهم شروط تطبيق المادون الذين اجريت لهم تسويات باطلة ولم تتوافر في شانهم شروط تطبيق المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لخروجهم من الخدمة قبال المسنة ١٩٧٤/١٢/٣١ مازمون برد الفروق التي صرفت لها على هدف التسويات — نص المادة (٢) من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ مومنكي من المناهم هدكم المسانة ١٩٧٤ مؤمنا المناهم هدكم المسانة ١٩٧٤ مقصور على العاملين الذين طبق في شانهم هدكم المسانة ١٩٧٤ من القانون المذكور ،

#### ملخص الفتوى:

من حيث أن المشرع قد أصدر التانون رقم 11 لسنة و ٢٩٧٠ بتصحيح أوضاع العالمين المدنيين في ٦ من مايو سنة ١٩٧٥ وتم تشره في ١٠ من مايو سنة ١٩٧٥ وضمنه تنظيما جديدا لتسوية حالات المللين الذين يسرى عليهم القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ منص في المادة ١٤ على اته نسوى حالة العالمين الذين يسرى في شانهم القانون رقم 10 لسنة 1917.
 بشأن تسوية حالات بعض العالمين بالدولة اعتبارا من تاريخ دخولهم.
 الخدمة او حصولهم على المؤهل ايهما أقرب على أساس تدرج مرتباتهم.
 وعلاواتهم وترقياتهم كزملائهم المعينين في التاريخ المذكور . . . » .

ولما كانت المادة التاسعة من مواد اصدار القانون رتم 11 اسنة 1100 قد قررت العمل بأحكامه اعتبارا من 19٧٤/1٢/٣١ قان من مقتضى ذلك الا يطبق حكم المادة 15 سالف الذكر الا على العالمين الموجودين بالمخدمة في 19٧٤/1٢/٣١ منذلك بخرج من نطاق تطبيق تلك المادة من ترك الخدمة تيل هذا القاريخ .

ومن حيث أن المادة الثابتة من مواد اصدار التسانون رقم ١١ "سنة-١٩٧٥ تنص على أنه « لا يجوز أن يترتب على تطبيق احسكام التسانون. المرافق .

(ط) صرف ایة نروق بالیة عن فترة سابقة علی اول یونیو سنة ۲۹۷۵ ــ او استرداد ایة نروق بالیة سبق صرفها قبل ۳۱ من دیسمبر سنة ۱۹۷۶ » .

ولما كانت المذكرة الايضاحية للقانون رقم 11 لسنة 1970 قد تناولت الحكم الذي نضينه هذا النص نقررت أن المشرع قصد الا يترتب على المشروع استرداد أية غروق تكون قد صرغت في فترة سابقة على المهلل به نتيجة التسويات التي أجريت للمالمين طبقا للتشريعات المهول بها والتي وردت عنها أحكام خاصة بالمشروع مثل القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالة بعض العالمين ولو كانت هذه التسوية غير صحيحة مادام أنه ليس لهم دخل غيها تم من خطا في التسوية ولو لم تكزر هسده التسسويات قد تبت صحيحة طبقا للتشريعات التي أجريت بناء على أحكامها وذلك اكتفاء بتصحيح هذه التسويات وفقا لإحكام هذه التشريعات طبقا للقواعد العسامية .

ولما كان الأمسر كذلك مائه يجب تصحيح التسسويات التي أجسريت علمالمين الذين تتوامر في شانهم شروط تطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ مؤجودهم بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ لتكون مطابقة لاحكام المادة ١٤ مسن هذا القانون على الا تصرف لهم الفروق الملية الناتجة عن اعادة التسوية الا من ١٩٧٥/٧/١ غير لنه لا يجوز استرداد الفروق التي صرفت لهم على التسويات الباطلة التي اجريت لهم بالقرار عبر ١٩٧٤/١١/٢٥ لسنة ١٩٧٤/١١/٢٥ الصادر من وزارة الصناعة بتاريخ ١٩٧٤/١١/٢٥ اعبالا لحكم المادة الثانية من مواد اصدار القانون رتم ١١ لسسنة ١٩٧٥.

وبناء على ما تقدم أيضا غان العاملين الذين أجريت لهم تسسويات باطلة ولم تتوافر في شانهم شروط تطبيق المادة ١٤ من القانون رقم 11 المسنة ١٩٧٤/ ملزمون برد المغروق السنة ١٩٧٥ ملزمون برد المغروق التي معرفت لهم بنساء على هذه التسويات ويجب استردادها منهم لان التجاوز عن استردادها وفقا لنص المادة (٢) من مواد اصدار القسانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ومذكرته الايضاحية متصور على من طبقت عليم تحكام هذا القانون وهؤلاء خرجوا من نطاق تطبيقه بخروجهم من الضحمة على من المادة ١٩٧٤/ ١٩٧١ .

من أجل ذلك أنتهى رأى الجمعية العبومية لتسمى الفتوى والتشريع الى ما يأتى:

أولا \_ أن التسويات التى أجريت بالقــرار رقم ١٨٣ لمنة ١٩٧٤ الصادر من وزارة الصناعة بتاريخ ١٩٧٤/١١/٢٥ وغقا لأحكام القــاتون رقم ٣٥ لمنة ١٩٣٧ مى تسويات باطلة يجب سحبها أعمالا لحكم المادة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لمنة ١٩٧١ .

ثانيا ... أنه لا يجوز اجابة العابلين الذين أجريت لهم تلك التسويات الى طلبهم مرف الدروق المالية اعتبارا من تاريخ العبل بالقانون رقم ٣٥ السنة ١٩٦٧ .

ثالثا ــ انه بجب اعادة تسوية حالة العساءلين الذين أجريت لهسم هذه التسويات الباطلة والذين ظلوا بالخدمة حتى تاريخ العبل بالتساتون رتم 11 لسنة 1940 في 1971/17/11 بالتطبيق لأحكام المادة 15 مسن عذا التانون .

رابعا ... انه يجب التعرتة نيها يتطق بالفروق التي صرفت في الحالة العروضة قبل ١٩٧٤/١٢/٣١ بناء على التسويات الباطلة المشار اليها بين التعنين :

الأولى : تشمل العايلين الذين لم يطبق عليهم حكم المادة ١٤ مـن التقون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لخروجهم من الخدمة قبل ١٩٧٤/١٢/٣١ وهؤلاء يجب استرداد الفروق منهم .

والثانية : تشمل العاملين الذين طبق عليهم هذا الحكم لتوافر شروط تطبيقه في شانهم ولاستمرارهم بالخدمة حتى ١٩٧٤/١٢/٣١ وهؤلاء لا يجوز استرداد الفروق التي صرفت لهم قبل هذا التاريخ .

( ملف ٨٦/٤/٨٦ \_ جلسة ٤/٥١/٨٦ )

قاعدة رقم ( ۱۷٤ )

## الهِـــدا :

عدم جواز اعمال احكام القانون رقم ١١ اسنة ١٩٧٥ ابتداء من ١٩٧٨/٧/١ تعليم العمل بالقانون رقم ٤٧ اسنة ١٩٧٨ - اساس ذلك - ان القانون. الله على اساس الربط بين الوظيفة والدرجة المالية في حين ان القانون رقم ١١ اسنة ١٩٧٥ اتبع نظاما مفايرا بان سسمر الشهادات - القانون رقم ٤٧ اسنة ١٩٧٥ وقرار ثبينة المندمة المدنية رقم ٢ اسنة ١٩٨٠ وقسما نظاما متكاملا في شان حساب مدة الخبرة العملية وما يقابلها من اقدمية المعلون وعلاوات اضافية العابلين المعينين بعد العمل بالمقانون رقم ٧٤ اسنة ١٩٨٠ ٠

#### **ملغص الفتري :**

ان المادة ١٠٦ من مانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٧) لسنة

مدوره نبعا يتعسلرار العمل بالقوانين والقرارات واللوائح السارية وقت مدوره نبعا يتعسلرض مع احكلهه ، وأن هذا القانون قام على اسساس الربط بين الوظيفة والدرجة المائية وبذلك لم يطبق نظام تسعير الشهادات واستبعد ربط الدرجة بالمؤهل وجعل المؤهل مجرد شرط من شروط شغل الوظيفة وأذ أتبع القانون رقم 11 لسنة ١٩٧٥ نظاما مغايرا بأن سسعر الشهادات في المادة الخامسة منه تحدد لكل منها فئة مائية بذاتها وقضى ببنح اقدمية اغتراضية وعلاوات أضافية أذا زادت سنوات الدراسة اللازمة المصول على المؤهل عن حد معين فان أحكام القانون رقم 11 لسنة ١٩٧٥ الأمر الذي لا يجوز معالم أعال احكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الأمر أذي برونية سنة ١٩٧٨ الريخ المحل بالقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٨ الريخ المحل بالقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٨ الريخ المحل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

ولما كانت المادة ٢٧ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٨ تنص في نقرتها الأولى على أن ( تصدر لجنة شئون الخدية المنتية قرارا بنظام احتساب الاقتدية مدة الخبارة المكتسبة عليها وما يترتب عليها من احتساب الاقتدية الاغتراضية والزيادة في أجر بداية التعيين وذلك بالنسبة للمسامل الذي تزيد مدة خبرته عن المدة الطلوب تواغرها لشغل الوظيفة مع مراعاة اتفاق هذه الخبرة مع طبيعة العمل ....) وكانت لجنة الخسدية المنية قد أصدرت اعمالا لحكم هذا النص القرار رقم ٢ لسنة ١٩٨٠ ونص في مادته الأولى على أن ( يشترط لدساب مدة الخبرة المكتسبة عليها عنسد التعيين في الوظيفة توغر الشروط الآتية :

( 1 ) حصيول المال على بؤهل دراسى أعلى بن المؤهل الذي تستلزبه شروط شنفل الوظيفة . . . .

(ب) أن نتفق مدة الخبرة المكتسبة علميا مع طبيعة الوظيفة المحسين
 فنها العامل . . . .

(ج) أن يكون المتعيين في احدى وظائف المجبوعة الفنية أو احسدي
 وظائف المجبوعة المكتبية بن الدرجة الرابعة) .

كيا نص هذا القرار في مادته الثانية على أن ( تحسب كل سسنة هراسية قضاها الهابل للحصول على المؤهل الدواسى الأعلى كسنة في حساب مدة الخبرة العلمية وتحسب هذه المدة في اقدمية درجة الوظيفسة كما يزاد الأجر بما يمادل علاوة دورية عن كل سنة بن مدة الخبرة المحسوبة وذلك عند التعيين بحد اقدى خبس علاوات بن علاوات درجة الوظيفة المسين عليها ....) مان القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٨ وقرار لجنة الخدمة مدة للخبرة العلمية وما يقابلها من اقدمية اغناها متكاملا في شأن حسساب مدة للخبرة العلمية وما يقابلها من اقدمية اغنراضية وعالموات اضائية الأمر الذي يتمين ممه تطبيق هذا النظام على كل من اغتت علاقته الوظيفية بعد العمل بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٨ وتبعا لذلك غان الماملين المعروضة حاليتهما وقد عينا في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٧٩ و ٢١ من يناير سنة ١٩٨٠ يخضعان لاحكام هذا النظام ،

ولا يغير مما نقدم أن ترار لجنة الخدمة المدنية رقم ٢ لسنة ١٩٨٠ قد نص في المادة الرابعة على العمل به من ١٠ من أبريل سسنة ١٩٨٠ تلريخ نشره أذ أن هذا التاريخ أنما يحدد نطلق المخاطبين بأحكام مسدد المغيرة المكتمسية عليها بحيث يشملون من كان موجودا بالمخعمة في هسذا التاريخ ومن يعين بعده ومن ثم غان من عين قبل هذا التاريخ يغيسد من أحكامه باعتبار أن علاقة الموظف بالادارة علاقة تنظيمية عامة وبهدفه المثابة يخضع للقوانين والقرارات التنظيمية بأثر مباشر طالما أنها لا تؤثر على الجقوق التي اكتسبها في ظل العمل بالقوانين والقرارات السابقة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى تطبيق المادة ٢٧ من القانون رتم ٧٤ لسنة ١٩٧٨ وقرار لجنة الخدمة المدنية رقم ٢ لسنة ١٩٨٨ على الحالتين المعروضتين .

( لمف ٢٨/٣/٦٦ - جلبسة ٣١/٤/٣١ )

## قاعندة رقيم ( ١٧٥ )

## المستما:

حكم تعديل الركز الناتونى التصوص عليه في المادة الثابنة مـن المقاتون. رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ لا يسرى على من لم يكن موجودا بالخـدمة في ١٩٧٤/١/١ ومن ثم من تنتهى خدمته بالاحالة الى المعاتن تبل ذلك التاريخ لا يفيد من حكم المادة الثابنة المنكورة .

## ملخص الفتوى:

ورد الجهاز المركزي للتنظيم والادارة العديد من الاستفسارات التي تتعلق بتسوية حالات بعض العالمين طبقا للتانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته ومن بينها حالة الديد / .... العامل بالهيئة العامة للاصلاح الزراعي ، غقام الجهاز باستطلاع رأى ادارة الفتوى لرياسة الجههورية والمحافظات بشأن حالة العامل المنكور الذي عين بمصلحة الأملاك الأمرية بتاريخ ١٩٣٢/٢/١٥ بوظيفة حاجب ونقه بتاريخ ١٩٧٥/١١/٣٠ الى مديرية النيوم بوظيفة قياس . وأحيل الى المعاش بتاريخ ١٩٧٦/١/١٣ . غائتهت ادارة الفتوى بفتواها رقم ١١١٥ بتاريخ ١٩٨٤/٧/٤ الى أحقية المذكور في الترقية الى الفئة الرابعة من أول الشهر التالي لاستكماله المدد الكلية اللازمة للترقية الى هذه الفئة طبقا للجدول الثالث من الجداول المرفقة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ( مع عدم صرف مروق مالية سابقة على ١٩٧٧/١/١ ) . وقد ثار خلاف في الرأى بشأن جواز تعديل المركز القاتوني العامل المعروض حالته بعد انتهاء المهلة المقررة بالقانونين رقمي ٣٣ لسنة ١٩٨٣ و ١٣٨ لسنة ١٩٨٤ ، نعرض الموضوع على الجمعية العموميسة نقسمى الفتوى والتشريع فاستبانت أنه طبقا لاحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٣ لا بحوز تعديل المركز القانوني للعامل بعد ١٩٨٤/٦/٣٠ بما ينفق وصحيح حكم القانون بالنسبة المحقوق الناشئة عن أحكام القوانين الوارد النص عليها في المادة الحادية عشرة مكررا من القانون رقم 170 السنة المدادة الداخلة المحكم المسادة الثانينة من القانون رقم 170 السنة 1948 للزم اجراء تسوية قانونية صحيحة الثانينة من القانون رقم ٧ لسنة 1948 للزم اجراء تسوية قانونية صحيحة للمال في حالة احتفاظه بالتسوية الخاطئة وفقا لأحكام القوانين المعول بها عند اجرائها بغرض تحديد الدرجة والاقدية الصحيحة للاعتداد بها عند اجراء ترقية العالم مستقبلا للدرجة التالية . الا أن بناط اعمال هذا الحكم هو أن يكون العالم موجودا في الخدمة في ١٩٨٤/١/١ تاريخ العمل بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ باعتبار أن هذا الحكم ورد النص عليه في صلب هذا القانون الذي عمل به اعتبارا من ١٩٨٤/١/١ و بلا كان المسامل المورض حالته قد احيل الى المعاش بتاريخ ١٩٨٢/١/١٢ و ومن ثم غانه يخرج عن عداد المخاطبين باحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه ولا يسرى في شانه حكم تعديل المركز القانوني الذي يعتد به عند ترقيسة العامل مستقبلا المنصوص عليه في المادة الثامنة من القانون المسار اليه العامل مستقبلا المنصوص عليه في المادة الثامنة من القانون المسار اليه .

لذلك انفهى رأى الجمعية العبوبية لقسمى الفتوى والتشريع الى حكم تمديل المركز القانونى المنصوص عليه فى المادة الثلهنة بن القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ لايسرى على العالم المعروض حالته لاحالته الى المعساش بتاريخ ١٩٧٦/١/١٣ .

( لمف ١٩٨٥/٢/٨٦ - جلسة ٢٩/٥/٥٨٤١ )

الفسرع الأول تقسيم المؤهلات الى علكيــة وفوق المتوسطة ومتوسطة

اولا: مؤهل عسال:

# قاعسدة رقسم ( ۱۷۱ )

#### : 4

لا يجوز تسوية حالة العلى الحاصل على مؤهل عال بالتطبيق الاحتام. القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بعد أن تم ترتيب واوصيف اللوظائف بالجهة التي يمل بها أسلس ذلك — أنه لا توجد قاعدة وجوبية تلزم الادارة بمراعاة لعين أو بنقال فئته ألى مجبوعة الوظائف العالية أو تسوية حالته من تلريخ حصوله على المؤهل العالى وأذ تم العمل بنظام ترتيب وتوصيف الوظائف في الجهة التي يعمل بها فاته لا يكون ثبة وجه لتغير مجبوعت الوظائفة في الجهة التي يعمل بها فاته لا يكون ثبة وجه لتغير مجبوعت الوظائفة في الجهة التي الهتنا ،

# ملخص الفتوى:

ان قانون تصحيح أوضاع العلملين المنيين بالدولة والتطاع العلم رقم 11 لسنة 1970 تضى بنسوية حالة من يحصل على مؤهل عال اثناء الخدمة ونقا لتواعد نص عليها في المادة ٨ والمادة ٢١ ( د ) تخطف بحسب ما أذا كان قد نقل إلى مجبوعة الوظائف العالمية ، أو أعيد تعيينه بها ٨ آم ظل منتيا الى مجموعة الوظلفه المتوسطة ، واشترط لاجراء تلك التسوية في جميع الحالات أن يتم الحصول على المؤهل قبل . ١٩٧٥/٥/١ - تاريخ نشر هذا القانون – فاذا كانت النسوية قائمة على اساس نقال الفئة أو اعادة التعيين تعين أن يتم ذلك أيضا قبل هذا التاريخ .

بيد أن هذا القانون لم يمَلق البالله المام من يحصل على مؤهل عال اثناء الخدمة بعد تاريخ نشر القاتون المفكور ، وانبا اجاز في المادة } منه تعيينه تعيينا جديدا على اساس مؤهله العالى ، ولم يقرر له سوى حــق وجوبى - في هذه الحالة - في رد التدبيته الى تاريخ ترشيح زملائه في التخرج المنصوص عليه بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٣ اذا عين بقرار فردى صادر في تاريخ تال لتاريخ تعيين زمالاته في التخرج ومن ثم غان العساملين في الحالة المائلة الذين حصلوا على مؤهلاتهم بعد ١٩٧٥/٥/١٠ ـ تاريخ نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ - لم يصادغوا قاعدة وجوبية تلزم الادارة بمراعاة تعيينهم أو بنقل مناتهم الى مجموعة الوظائف العالية. ٤ أو بتسوية حالاتهم من تاريخ حصولهم على المؤهل العالى ، واذ جمدت أوضاعهم ولم تعمل الادارة سلطاتهم التقديرية المقررة بالمادة ٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ سالف الذكر بتعينهم تعيينا مبتدءا مشروطا برد الاقدمية الى تاريخ ترشيح زملاء التخرج ، وذلك الى أن عمل بنظام ترتيب الوظائف بالتطبيق الحكام الثانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٨ الذي ربط بين الدرجة المائية والوظيفة برماط لا يقبل التجزئة ، بأن الزم في المادة ٨ منه كل وحدة أن تضع هيكلا تنظيميا وجدولا للوظائف مرفقا به بطاقات وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات اللازم توافسرها غيمن يشغلها وتصنيفها وترتيبها في احدى المجموعات النوعية وتقييمها ماحدى الدرجات المالية ، كما أوجب في المادة ١١ تقسيم وظائف الوحدات التي تخضع الاحكام هذا القانون الى مجموعات نوعية واعتبر كل مجموعة وحدة متميزة في مجال التعيين والترقية 6 من ثم يكون المشرع قد استبعد تظام تسمير الشهادات الذي كان يبكن في ظله اعبال حكم المادة } من التاتون رقم 11 لسبنة م19 على الحالات المؤلفة ؛ وطالما أنه عسل بنظام. ترتيب وتوصيف الوظائف في ألجهة التي يعملون بها غاته لا يكون شهة وجه لتغيير المجموعة الوظيفية التي ينتمون اليها كنتيجة لحصولهم على مؤهلات عليا بعد ١٩٥٥/١٠/٥ الا بطريق التعيين المبتدا في مجموعة الوظائف العالية التي يتدرج مؤهلهم ضين الشروط اللازمة لشغلها ، وعلى أن تتواعر في شأنهم باتي شروط بطاقات الوصف .

لذلك انتهت الجمعية العهومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز تسوية حالة العالمين المعروضة حالاتهم على أساس المؤهل العالى الحاصلين عليه بالتطبيق لاحكام القانون رقم 11 لسنة ١٩٧٥ ، بعد أن يتم ترتيب. وتوصيف الوظائف بالجهات التي يعلون بها .

> ( ملف ۲۸/۳/۸۱ — جلسة ۱۹۷۸/۲/۸۱ ) **قاعدة رقم ( ۱۷۷** )

## المسطا:

المادة الخامسة من القانون رقم ٥٨ اسنة ١٩٧٢ بتسوية حالة المحاصلين على بعض المؤهلات الدراسية تقفى برفع مرتبات حبلة المؤهلات الدراسية تقفى برفع مرتبات حبلة المؤهلات المعليا الموجودون بالخدية وقت العبل به في الفئة ( ٧٨٠/٢٤٠ ) الى ٥٧ جنبها شهريا بالنسبة لمن لم تصل مرتباتهم الى هذا القدر حدم جواز اعبال هذا الحكم في شان العلبان المعينين بيؤهلات متوسطة وحصلوا الفئة المحتمة على مؤهلات عليا لم يكونوا قد عينوا بها بعد رغم شفلهم المنة ( ٧٨٠/٢٤٠ ) وقت العبل يثبلك القانون حد دخول هؤلاء العابلين بمن المخاطبين بحكم المادة الخابسة المشار اليها بعد تسوية حالاتهم وفقا عكم المادة المنابئة من القانون رقم ١١ المسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع.

- الله اعتبارا من تاريخ حصولهم على الزهل أو من تاريخ ترشيع زمالتهم في التخرج أيها أقرب .

## ملخص الفتوى:

ان المادة الأولى من التقون رقم ٥٨ لمنة ١٩٧٢ بتسوية حالة الحاصلين على بعض المؤهلات الدراسية تنص على أن « يكون تعيين حملة الشهادات العليا في الفئية ( ٢٤٠ ـ ٧٨٠ ) بمرتب قدره ٢٠٠٠ جنيه سنويا » .

وتنص المادة الخابسة من هذا القانون على انه « في تطبيق احكام حذا القانون تتبع القواعد التالية :

وينص فى مادته السادسة على أن « يكون تعديل المرتبات على النحو المشار اليه فى المواد السابقة اعتبارا من أول ينلير سنة ١٩٧٣ وذلك دون الجراء أية تسوية أو تدرج فى المرتب عن الملفى . . وبالنسبة لمن يستحقون علاوة دورية فى أول ينلير سنة ١٩٧٣ ينتحون هذه العلاوة أولا ثم تعسدل حرتباتهم وفقا لاحكلم الفقرة السابقة » .

وبناد ما تقدم أن المادة الأولى من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ مضنت حكما علما دائما واجب الأعبال من ١٩٧٣/١/١ تساريخ المهلل -بهذا القانون مقتضاه تعيين حملة المؤهلات العليا بالفئة السابمة ( ق ٥٨ لسنة ١٩٧١) بمرتب قدره ٢٥ جنيها ٤ لذلك فان هذا الحسكم يسرى على ما يتم من تعيينات اعتبارا من التاريخ المشار الله ، وبعد أن وضع القانون هذا الحكم العلم الدائم اتجه في المادة الخلمسة الى معالجة حالات العالمين من حالة المؤهلات الموجودين بالخدمة بمرتب اتل من ٢٥ جنيها فقرر رفع مرتباتهم الى هذا القدر واشترط لذلك أن يكونوا شاغلين للفئة السسابعة

بالؤهلات العليا التى عينوا عليها ، وهذا التنسير اخنت به الجمعيسة العمومية بجلستها المنعقدة في ١٩٧٣/١/١ ( ملف رتم ٣١٦/٣/٨٦ ) وبناء على ذلك غانه لا يجسوز رفع مرتبات العساملين بوزارة التعليم العسامى الذين حصلوا على مؤهلات عليا بعد ١٩٧٣/١/١ تاريخ العمل بالقانون رتم ٥٨ لمسنة ١٩٧٢ الى ٢٥ جنيها شهريا طالما انهم لم يعينوا بمقتضى تلك المؤهلات . ولا يغير من ذلك وجودهم بالخدمة بمؤهل متوسط بالغئة السابعة في ١٩٧٢/١/١ لان اعتبارهم شاغلين لهذه الغنة بالمؤهل المالى هو في الحقيقة تسوية لا يجوز اجراؤها بغير نص صريح يقررها ومن ثم غان العالمين المعينين بمؤهلات متوسطة يكونوا غير مخاطبين باحكام المادة الاولى والبند (١) من المادة الخابسة من القاتون رقم ٥٨ لمسنة ١٩٧٢ بولو كانوا حاسلين على مؤهلات عليا وشاغلين للفئة السسابعة .

وترتيبا على ما تقدم غان العالم الذى عرضت الوزارة حالت وقد عين بدبلوم التجارة التانوية بالدرجة التاسعة (ق ١٤/٤٦) في ١٩٣٨ الموجد التاسعة (ق ١٩٤/٤٦) في الموجد التاسعة (ق ١٩٢/١/٣٠ ولم يحصل على المؤهل العالى الافي نوفيبر سعنة ١٩٧٣ لن يغيد من احكام المادة الأولى والبند (١) من المادة الخامسة من القانون المتعاقب بحملة رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٠ وأنها يعالم وفقا لأحكام هذا القانون المتعلقة بحملة مؤهل دبلوم التجارة الثانوية ويظل على هذا الحال حتى ١٩٧٠/٥/١٠ تاريخ نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين المدنين بالدولة والقطاع العاملين المدنين

وفيما يتطق بتسوية حالة هذا المسامل بالتطبيق لاحكام التانون رقم 11 لسنة ١٩٧٥ غند تبين للجمعية المهومية أن المادة الثامنة من هذا القانون تنص على أن « يعتبر حسلة المؤهلات العليا وحسلة المؤهلات العليا وحسلة المؤهلات المليا وحسلة المؤهلات التانون في المئة المتررة المؤهلية الموجودين بالمخدمة في تاريخ نشر هذا القانون في الفئرة المؤهلة لهيا و من تاريخ التحسول على المؤهل أيهسا ونيك اعتبار من تاريخ التعيين أو من تاريخ التصول على المؤهل أيهسا أقرب مع مراعاة تاريخ ترشيح زملاتهم في التخرج طبقا للقواعد المسررة في القوانين المنظمة لتعيين الخريجين من حملة المؤهلات الدراسية مسع مراعاة الاقتراضية المتررة.

وتدرج مرتبات من تسبوى حالاتهم طبقا للفقرة السليقة من المجودين في الخدمة في الفئة المقررة لمؤهلهم الدراسي بمنحهم العلاوات القسانونية المقررة » .

ويبين من جذا النص أنه أتى بحكم وجوبى من متنشاه تسوية حسالة العسلمل الحاصل على مؤهل عال والموجود بالخسسية في ١٩٧٥/٥/١٠ تطريخ نشر القاتون رقم ١١ السنة ١٩٧٥ بوضعه على الفئة المقررة للمؤهل العالى اعتبارا من تاريخ تعيينه أو تاريخ حصوله على المؤهل أو تاريخ ترشيح زملائه في التخرج للتعيين بواسطة التوى العالمة ايهما المسرب . ومن ثم غانه يتعين وضع العالم الممروضة حالته على الفئة السسابعة اعتبارا من تاريخ حصوله على المؤهل أو من تاريخ ترشيح زملائه أيهما أترب بالمرتب الذي حديثه المادة الأولى من القانون رقم ٨٥ لسسنة ١٩٧٢ وقدره ٢٥ جنيا الى اعادة تعيين العالم المذي حصل على مؤهل عال اثناء الخدمة بالفئة السلمة بمجموعة الوظائف الطابحة وبذلك يدخل في عداد المخاطبين بالحسكم الدائم الذي تضمئت المالدة الأولى من القانون رقم ٨٥ السنة ١٩٧٧ .

واذا كانت الفقرة (د) من المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تقرر معالملة من اعيد تعيينه بمؤهل عال قبل ١٩٧٥/٥/١٠ تاريخ نشر القسانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بعسد تعيينه بمؤهل قبل ١٩٧٥/٥/١٠ تاريخ نشر القسانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بعسد تعيينه بمؤهل متوسط على الساس تطبيق الجدول الثاني الخاص بالمؤهلات المتوسطة حتى تاريخ حصوله على المؤهل العالى ثم تطبيق الجدول الأول عليه بالفئة والاقدمية التي بلفها طبقا للجدول الثاني فان تطبيق هسذا للحكم على العامل في الحالة المائلة يكون مرهونا بالقاريخ الذي سيعتبر معادا تعيينه فيه بالمؤهل العالى أي بقاريخ حصوله على المؤهل أو تاريخ معادا تعيينه فيه اقرب فإن وقع هذا القاريخ قبل ١٩٧٥/٥/١ طبسق ترسيح زملائه أيها أقرب فإن وقع هذا القاريخ قبل ١٩٧٥/٥/١ طبسق

والا عومل وغقا للمركز القانونى الذى يكون عليه فى ١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ حسبها تسفر عنه تسوية حالته بالتطبيق لحكم المادة ٨ من هذا القانون .

واذا كان الأبر كذلك غان التسوية التى اجرتها الوزارة لهذا المابل بضم بدة المؤهل المتوسط الى بدة المؤهل العالى وترقيته للفئة السسابعة اعتبارا من ١٩٧٤/٢/١ ببرتب ٢٥ جنيها تكون تسوية باطلة ، وبالتالى يتمين سحبها واعادة تسوية حالته بوضعه على الفئة السسابعة ببرتب ٢٥ جنيها اعتبارا من تاريخ حصوله على المؤهل العالى أو تاريخ ترشيح زيلائه للتميين أيها أقرب وتطبيق الجدول الثاني ثم الجدول الأول أو الجدول الأول وحده على حائت وقطبيق الجدول الشائي نم الجدول الأول أو الجدول الأول والجدول وحده على حائت وقطبيق الجدول السالف ببانه

لذلك انتهت الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ما يلى :

اولا : أنه لا يجوز قبل 11/0/0/1 تاريخ نشر القانون رقم 11 لسنة 11/0 ، رفع مرتبات العاملين الحاصلين على مؤهلات عليا والشاغلين للنئة السابعة بمؤهلات متوسطة الى ٢٥ جنيها شهريا بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٨٥ لسنة 19٧٢ .

ثانيا : دخول هؤلاء العالمين ومنهم العالم المعروضة حالته في عداد المخاطبين بحكم المادة الأولى من التانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٧ تطبيقا لاحكام المادة ٨ من القسانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ميتمين وضعهم على المنة السسابعة بمرتب ٢٥ جنيها شهريا من تاريخ حصولهم على المؤهل أو تاريخ ترشيح زملائهم في التخرج أيهما أقرب .

ثالثا : بطلان النسوية التي أجريت للعابل في الحالة المعروضية وأعادة تسوية حالته على النحو السالف الذكر .

( المفة ٨٠٢/٤/٨٦ ـ جلسة ٢/٢٠ )

## ثلقيا ... مؤهل فوق المتوسط:

## قاعدة رقيم ( ١٧٨ )

## المسطا:

الحد اللازمة للترقية وفقا لاحكام القانون رقم 11 لسسنة 1970 بالتسبة لحبلة المؤهلات الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٢٨ لمسسنة ١٩٧٣ والمؤهلات المسائلة والتي تضيفها قرار وزير التنبية رقم ٢ الحسنة ١٩٧٦ والمؤهلات المسائلة والتي تضيفها قرار وزير التنبية رقم ٢ ١٩٧٦ قسسنة ١٩٧٨ وقرار ناقب رئيس الوزراء المتنبية الادارية رقم ١٩٧٨ التي تزيد مدة دراستها على فترة المؤهسلات المتوسطة ونقل مدة المؤهلات التي تزيد مدة دراستها على فترة المؤهسلات المداسية رقم ٢٧١ اسنة ١٩٧٥ والآخر في القسانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ سنفسيل ذلك سسائره سائلة الشهلات الواردة بالجدول الملحق بالقسانون رقم ٨٣ اسنة ١٩٧٧ والشبهلات الملائلة له شهلاات فوق متوسطة في تطبيق المسكلم المقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ واعتبار حامليها شساغلين للفئة الثانية من بسدء المتنبين سنوات المشترطة للترقية من الفئات التالية سلامية السامة ،

## جلخص الفتوى :

أن المشرع سلك في معالمة الشبهادات التي تزيد بدة دراستها على بدة دراسة المؤهلات المتوسطة وتقال عن بدة المؤهلات العليا مسلكين خطفين تضين احدها قانون المعادلات الدراسية رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٣

وتضين الآخر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، نفى قانون المادلات قاري بين تلك الشهادات والمؤهلات العليا مقرر لها الدرجة السادسة المحدة المؤهلات العليا ولكن بماهية مخفضة ، وقرر لحاملي المؤهلات الطيا التدبية نسبية على حامليها قدرها ثلاث سنوات ، ولم يجز ترقياتهم الى الدرجة الخامسة الا بعد ثلاث سنوات من تاريخ تعيينهم بالدرجسة السادسة المخفضة ، أما في القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فقد قسطون النئة النابنة المحددة للبؤهلات المتوسطة وفي ذات الوقت بنح حالميها التمية اعتبارية في تلك الفئة بعدد سنوات الدراسية الزائدة عن المحة الدراسية بالمؤهلات المتوسطة ، كما منحهم علاوة اضافية عن كل مسقة من هذه السنوات الزائدة ، وبناء على ذلك مانه لما كان لكل من تساتون المعادلات وقانون التصحيح مجال اعماله ونطاق تطبيقه الذى لا يختلط بالآخر فان كيفية معاملة الشهادات المنصوص عليهما في احدهما أنها يكون عند تطبيق أحكامه ، ومن ثم لا يجوز الاعتداد بالمعاملة التي حسددها قانون المعاملات للشهادات سالفة البيان عند تطبيق أحكام فأتون التصحيح ، وانما يتمين الاعتداد في هذا التطبيق بالمصاملة التي تسوير عليها قاتون التصحيح ذاته ، خاصة وان نصوص هذا القاتون جاءت صريحة واضحة في تعريف تلك الشهادات تعريفا يبيزها عن غيرها وفي جمعها مع المؤهلات المتوسطة في درجة بداية النعيين وفي جسدول المدد الكلية ، وعليه فانه يتمين في تطبيق أحكسام هذا القسانون اعتبار الشهادات الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٨٣ استفة ١٦٧٣ والشهادات المعادلة لها شهادات نوق المتوسطة واعتبار حالميها شاغلين النئة الثامنة من بدء النعيين وتطبيق الجدول الثاني عليهم عند ترقيتهم من الفئة الثامنة إلى الفئة التالية حتى الفئة الثالثة وأشتراط مسعة كلية تدرها ٣٢ سنة عند ترةيتهم الى الفئة الثانيسة مع مراعاة الاتعمية الانتراضية المقررة لهم نتخصه مدة الدراسة الزائدة على معقة المؤهلات المنوسطة من مدد الجدول ومد المدة المسترطة للترتيسة التنقة الثانية أو تضماف الى مدة خدمتهم الكلية .

· واذا كانت الفقرة ( أ ) من المادة (٢) من مواد اصدار القسانون. رقيم 11 لسنة ١٩٧٥ قد منعت المساس بالتقييم المالي للشهسادات العراسية طبقا للتشريعات المسادرة قبل تاريخ نشر القسانون ، مسان هذا الحكم لا يغير من وجوب النظر الى تلك الشهادات باعتبارها شهادات هوق متوسطة عند تطبيق احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لأن اعمال الحكلهه المتعلقة بمدد الترقيسات انها نتوقف على مستوى المؤهل ومقسا اللتقسيمات الواردة بالجسدول المرامقة به وبنص المسادة (١٧) منسه ، ولا تتوقف على النسم السابق للشهادات الذي لا يمكن أن يمس بـــه تحذيد مجموعة المؤهلات التي ينتبي اليها المؤهل وغقا لأحكامه ، ولذلك عائه لا يجوز التول بخصم مدة الست سنوات المسترطة للترتيسة سن النفية الثابنة الى النئة السابعة عند ترقية حسلة هذه الشسهادات والتطبيق لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على اعتبار أن النئسة المنابعة المعادلة للدرجة السادسة تعد فئة بداية التعيين بالنسبة لهم ؟ لأن هــذا التول بن شأنه اهدار أحكام القــانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥. ومعاملة المؤهلات عند تطبيق أحكام هذا التانين ذات المعاملة المقدرة لهم بتأتون المادلات ،

ولما كانت وزارة الشئون الاجتباعية عند تسوية حالة المؤهلات المؤهلات بدة المؤهلات المسابقة المؤهلات المسابقة المسابقة المؤهلات المسابقة المؤلفات المسابقة المؤلفات في محلة ،

وغنى عن البيان أنه لا يجوز عند استرداد الفسروق المسلية في التحلة المروضية الدفع بها نصت عليه المسادة العاشرة بن القسانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٨٠ لعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٠ من عسدم جسواز استرداد فسروق باليسة ناتجية عن تسويك تبت بناء على القسانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ أو المادة (١٦) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ و لان هسذا النص لا يغيد مطلق التجاوز على استرداد الفروق التى نتجت عن التسويات التى أشار اليها وانهسا يقصب التجاوز على مجرد الأسترداذ الذي كان يؤدى اليه تطبيق احكام المتقان رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٠ دون غيره .

لذلك انتهت الجبعية العبومية لتسمى الفتوى والتشريع الى أنه لا يجوز انقاص بدة الست سنوات بن المدد الكلية لترقية حبلة المؤهلات فوق المتوسطة المعروضة حالتهم وفقا الأحكمام القسمانون رشم أا السمنة ١٩٧٥ .

( لمف ۱۹۸۱/۵/۱۳ - جلسة ۱۹۸۱/۵/۱۲ )

قِاعبِدِة رقام ( ۱۷۹ )

: المسطا

دبلوم المهد المالى للتربية الفنية المسبوق بدبلوم الفنون التطبيقية لا يمد مؤهلا عاليا في تطبيق القانون رقم 11 لسنة 1970 .

## ملخص الفتري :

لئن كان قانون الممالات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ قد اعتد بدبلوم الفنون التطبيقية في تحديد الدرجة المالية ، فينح الدرجة السلبعة عند التميين ثم السادسة المخفضة بعد ثلاث سنوات فاته لم يعتد بدبلوم الممهد العالى للتربية الفنية للمطبئ المسبوق بدبلوم الفنون التطبيقية في تحديد الدرجة المالية ، وانها زاد مرتب من يحصل عليه بهقدار ثلاثة جنيهات ان كان حاصلا على التوجيهية ، وبهقدار جنيهان ان كان حاملا لفيرها .

كما أن مرسوم ٦ أغسطس سنة ١٩٥٣ عرض المؤهلات العليا بأنها الله التى يتم الحصول عليها بعد دراسسة مدتها أربعة سنوات تلاية للحصول على شهادة الدراسة الثانوية سالخاص ساو ما يعادله علية دون ما اعتداد بهدة الدراسة التى استفرقتها تلك الشهادات الممادلة ووفقا لاحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ عن الشهادات التي يتم الحصول عليها بعد دراسة تزيد مدتها على مدة دراسة الشهادات المتوسطة أسبحت تعرف بالشهادات غوق المتوسطة ، ولقد استقر هذا التصريف في المنظام الوظيفي بصدور التانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الذي اطلقه بصسفة

جلمة على جيسة التسهادات التى تسزيد مسدة الدراسسة بهسا على هذة الدراسة اللازمة للحصول على الشهادات المتوسطة ايا كانت المسدة الإائدة .

لذلك انتهى راى الجمعية العبومية لتسمى الفتوى والتشريع الى ان هجلوم المهد المالى للتربية الفنية للمعلمين المسبوق بدبلوم الفنون التطبيقية ٣ يعد مؤهلا عاليا .

( الله ١٩٨٠/٢/٦ - جلسة ٢/٢/٨٦ )

## ثلاثا ــ ووهل وتوسيط :

## قاعسدة رقسم ( ۱۸۰ )

البيدا:

قرار نقيم اللؤهلات الدراسية يصدر بناء على سلطة مقيدة ... جواز تعديله او سحبه ولا يجوز التمسك بالحق الكتسب .

## ملخص المسكم :

أن المستقاد من حكم البند (ج) من المادة الخامسة من القساتون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أن المشرع تطلب لاعتبسار المؤهل الدراسي المنصوص عليه نيه مؤهلا متوسطا ويحدد المستوى المسالي له بالنئة ( ١٨٠ -٣٦٠ ) توافر عدة شروط اسماسية أولها أن يكون هذا المؤهل تد توقف منحسه وثانيها أن تكون مدة الدراسسة التي كانت لازمة للحصول عليسه ثلاث سسنوات دراسية على الاقل وثالثها الحصول قبل ذلك على شسهادة انهام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها وقد ناط المشرع بالوزير المختص بالتنبية الادارية ... بعد موانق...ة اللجنة المنصوص عليها في المادة الثلبنة من القانون رقم ٥٨ اسسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة .. سيلطة تحديد تلك المؤهلات في ضيوء الضوابط والمسايير التي حددتها المادة الخامسة ، وليس من ربب في أن دور الوزير المختص بالتنبية الإدارية وكذا هذه اللجنة لا يعدو التحقيق من توامر تلك الشروط ومن ثم غالقرار الذي يصدر في هذا الصدد هو قرار صادر من سططة متيدة لم تخول الجهــة الادارية ازاء اصداره اية سلطة في التقــدير أو الاختسار مها تستمد عنه فسكرة الحصسانة التي تتبتع بها القرارات الادارية التي تصدر عن الجهات الادارية بمحض سلطتها التقهديرية الامر الذي لا يسوغ معه التبسك حيال هذا القرار بأي حق مكتسب .

وترتيبا على ذلك غاذا صدر قرار الوزير المختص بالتنبية الادارية مصددا المؤهل الدراسى على خلاف الشروط والمصابير التي تطلبها البندد (ج) من الملادة الخامسسة كان له حد وبحق حد تعديل او سحب هدذا القرار المعيب حتى يتبشى مع احكام القانون ذاته والتي لا تجوز البته مخالفتها والخروج عليها .

( طمن رقم ٨٤٣ لسنة ٢٥ ق \_ جلسة ١٩٨٢/٢/٧ )

#### المامنية رقيم ( ١٨١٠)

## المِــــا:

كفاءة التعليم الأولى المعلمين تعتبر مؤهلا متوسطا في مجال تطبيق "القسانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ •

#### سَيُقضُ القَتري :

من حيث أن المشرع تطلب لاعتبار المؤهل الدراسى الذى توقف منحه 
حؤهلا متوسطا بالتطبيق لإحكام القاتون رقم 11 لسنة 1100 ، توافر عدة 
شروط اساسية ، وأولها أن يكون هذا المؤهل توقف منحه ، وثانيها أن 
تكون مدة الدراسة التي كانت لازمة للحصول عليه ثلاث سنوات على اتل . 
وثالثها الحصول تبل ذلك على شهادة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها ، وأناط 
الشرع بوزير-التنبية (الادارية سلطة تحديد تلك المؤهلات .

ومن حيث أنه باستظهار الشروط معلقة الذكر بالنسبة للمعروضية المعالمة به والثابت من الاوراق ، أنه حصيل على مؤهل كفاءة التعليم الاولى المعلمين عام ١٩٤٩ ، وهي من المؤهلات التي توقف منحها ، وكانت بدة طلحانية اللازمة اللحصول عليه صبت سنوات ، معبوقة بليتجان مسلمة مغلالتحاق بعدارس المعلمين الاولية وقد أغاد وكيل الوزارة المتنبة الاهارية ، بوزارة المتعربة والتعليم بكتابة المرفق بعلف الموضوع ، إن هذه المسلمة الموزارة التعربة والتعليم بكتابة المرفق بعلف الموضوع ، إن هذه المسلمة الموزارة التعربية والتعليم بكتابة المرفق بعلق الموضوع ، إن هذه المسلمة الموزارة التعربية والتعليم بكتابة المرفق بعلق الموضوع ، إن هذه المسلمة الموضوع ، إن هذه الموضوع ، إن هذه المسلمة الموضوع ، إن هذه الموضوع ، إن موضوع ، إن

تمادل الشهادة الابتدائية القديمة ، فضلا عن أن قرار وزير التنمية الادارية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه نص على اعتبار شهادة النقل من السنة الثالثية الى السنة الثالثة بعدارس المعلمين الاولية من المؤهلات الاتل مسن المتوسطة المعادلة لشهادة الابتدائية القديمة والحصسول في مؤهل كماءة التعليم الاولى يتم بعد درسة مدتها ثلاث سنوات من الحصول على هذه الشهادة ، ومن ثم يكون قد توافر في هذا المؤهل الشروط التي تطلبها المشرع لاعتبار المؤهل متوسط في مجال تطبيق احكام تانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

لذلك انتهى راى الجمعية العبوبية لتسمى الفتوى والتشريع الى ان مؤهل كفاءة التعليم الاولى للمعلمين ، الحاصل عليه المعروض حالته ، يعتبر مؤهلا متوسطا في مجال تطبيق احكام القانون رتم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

( ملف ۱۹۸۳/۲/۱ - جلسة ۱/۱۹۸۳ )

# الفــرع الثـــانى بمض المؤهلات الدراسية

أولا: الماجسستير:

قاعدة رقم ( ۱۸۲ )

: 12....41

القانون رقم 11 لسنة 1940 بتصحيح اوضاع العالمين المنبين بالدولة والقطاع العام يقضى بانقاض حدة سنة من المدد الكلية اللازمة للترقية بالنسبة المحلصل على شهادة المجستي — اعمال هذا المحكم على من يحصل على الملجستي بعد ١٩٧٤/١٢/٣١ وحتى ١٩٧٧/١٢/٣١ التاريخ الذي مد الله العمل بالفصائين المثالث والرابع من هذا القانون تطبيقا للقانونين رقمي ٢٢ لسنة ١٩٧٧ سنة ١٩٧٨ .

## ملخص المتوى:

ان الملدة التاسعة بن بواد اصدار القانون رقسم 11 لسنة 1100 بنصحيح اوضاع العسلين قررت العسل بأحسكامه اعتبارا بن الامرام الله 19/1/1/7/ وان المادة ٢٠ بن الغصل الرابع من هذا القانون تنس على أنه : « ...... وتحسب المدد الكلية المتعلقة بحيلة المؤهلات العليا والمحددة في الجدول المرفق مع مراعاة اعادة القواعد الآتية .... ( ج) انقاص مدة سنة للحاصل على شسهادة الملجستير او ما يعادلها .... » وطبقا للهادة الرابعة من مواد اصدار هذا القانون عبال بأحكام الفصل الثالث الخاص بالترقيات والغصل الرابع الخاص بحساب المدد الكلية حتى آخر سنة 1900 ثم مد العبل بهنا لسنة 1977 ولسنة المحدد العمل المتاخى احكام القانونين رقبي ٢٢ لسنة ١٩٧٧ و ٢٢ لسنة ١٩٧٧ .

ومغاد ما نقدم أن المشرع قرر العبل بأحكام القانون رقم ١١ لسسئة ١٩٧٥ في ١٩٧٤/١٢/٣١ ، محدد بذلك نطاق المخاطيين بأحكامه بانهم العاملين الموجودين بالخدمة في هذا التاريخ ، واعتد بالتالي بالركز القانوني الذي يشغلونه نيه وبعناصر هذا المركز التي تشمل بصغة اساسية المؤهل والفئة المالية كما أعمل المشرع احكام هدذا القدانون الخاصية بالترقيات وحساب المدد الكلية اللازمة للترقية المنصوص عليها في الفصلين الثالث والرابع منه في السنوات ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ - وضبن النصل الرابع القواعد المتطقة بحساب مدد الخدمة المشترطة للترقية طبقا للجدول الأول الخاص بحملة المؤهلات العليا الملحق بالقاتون ، ومن ثم غان هــذه القاعدة تخرج عن نطلق العناصر المحددة للبركز القانوني العسامل الذي نتم على أساسه تسوية حالته ويتعين الاعتداد به في ١٩٧٤/١٢/٣١ ، وتدخل في مجالها الطبيعي كقاعدة من قواعد حساب مدد الخدمة الكليسة التي يجب اعبالها في السنوات الثلاث المحددة للعبل بهذه القسواعد 6 وترتيبا على ذلك مان حكم الانقاص سالف الذكر يكون واجب الاعمال اذا ما حصل على الماجستير بعد ١٩٧٤/١٢/٣١ وحتى ١٩٧٧/١٢/٣١ تاريخ انتهاء العمل بأحكام الترقيات والمسدد الكلية المنصوص عليها بالفصلين الثالث والرابع من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ولا وجه القول بأن الاعتداد بالمجستير التى يحصل عليها المسلمل بعد ١٩٧٤/١٢/٣١ وحتى ١٩٧٤/١٢/٣١ - ومن شأنه أن يؤدى الى تعديل مركزه القانوني الذي كان عليسه في ١٩٧٤/١٢/٣١ والذي يتمين أجراء التسوية طبقا لاحكام القانون رقم ١١ السفة ١٩٧٥ على اساسه ، وذلك لأن هذا القانون لم يخصص جدولا مستقلا للهدد الكلية المستحقة للمالم وأنها حملة الماجستير ولم يربط بينها وبين النئات الملية المستحقة للمالم وأنها تصر أثرها على المدد الكلية الأمر الذي يوجب استبعادها من عناصر المركز القانوني الذي تجرى التسوية على اساسه ، والاعتداد بها عند حساب مدة الخدمة الكلية خلال السنوات المحددة لاعبال قواعد حساب مدة

تلك الدد طالما كان من الجائز ترقيته أو رد اقدميته طبقا لاحكام الفصل الثالث من القانون رقم 11 لسبنة 11/9 .

وتطبيقا لما تقدم غانه لما كان السيد ...... قد حصل على الماجستير في سنة من المسدد المشترطة لترقيته طبقا للجدول الأول الملحق بالقاتون رقم 11 لسنة 1970 طالما أن ذلك سبؤدى الى ترقيته الى غنة أعلى حتى 1974/17/۳ أو رد اقدميته في الفئة التي يشفلها إلى ما قبل هذا التاريخ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية العسمى الفتوى والتشريع الى انقاص مدة سينة من المدة الكلية المسترطة للترقية طبقا لاحكام القانون رقم 11 لسنة اعرب المحام المال الحاصل على الملجستير بعد ١٩٧٤/١٢/٣١ طالل ادى ذلك الى ترقيته الى هنة اعلى أو رد القدينية فى الفنة التى يشسطها حتى ١٩٧٧/١٢/٣١ م

( المن ۲۰۷/۱/۸۲ -- جلسة ٥/٢/١٨٨ )

ثانياً : دبلوم الدراسات العليا في الادارة العلمة :

قاعسنة رقسم ( ۱۸۳ )

: 12 41

"قانون ٢٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات ... دبلوم الدراسات. العليا في الادارة العابة ... لا يعتبر معادلا لدرجة الملجستي التي تبنحها كلية التجارة بجامعة القاهرة اثر ذلك : عدم جواز انقاص مدد الخدمة الكلية المحلبة الترقية بمقدار سنة طبقا لنص الملاة ٢٠/٣ من القانون ١١ لسنة الالا

## متخص الحكم:

ومن حيث أن دبلوم العراسة الطياق « الادارة العامة » عن جامعة التاهرة دور بونية ١٩٧٤ الذي يجمله المدعى لا يعتبر معادلا لدرجة ماجستير في التجارة التي يمنحها هذه الكلية ، أذ أنه طبقا للائحة التنفيذية لقانون الجامعات رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٢ المعبول بها عندئذ ( القرار الجمهوري رقم ١٩١١ المعبول بها عندئذ ( القرار الجمهوري رقم ١٩١١ المعبول بها عندئذ ( القرار الجمهوري رقم ١٩١١ المعبول تبلها على درجة بكالوربوس في التجارة بتقدير جيد على الأقل ( ٢ ) أن يتابع المدة سنتين بكاوربوس في التجارة بتقدير جيد على الأقل ( ٢ ) أن يتابع المدة سنتين يتوم بعد نجاحه في امتحان الدراسات المنكورة ببحوث في موضوع يقره مجلس الكلية لمدة سنة على الأتل وسنتين على الأكثر من تاريخ موافقته على مجلس الكلية لمدة سنة على الأتل وسنتين على الأكثر من تاريخ موافقته على وأن يؤدي غيها مناتشة ( م ٣٢١ ) أما دبلومات الدراسات العليا نمسدة الدراسة بها سنتان ( م ٣٢٩ ) ويشترط في الطلب لنيل أي منها ١ — الحصول الدراسة بها سنتان ( م ٣٢٩ ) ويشترط في الطلب لنيل أي منها ١ — الحصول على درجة بكالوربوس في التجارة أو دُرجة معادلة لهما > كها يجسوز تبول.

الحاصلين على درجة بكلوريوس أو ليسائس في هذه الدراسات من كليات أخرى . . ( ٢ ) ٣ — أن يتلج لمدة سنتين الدراسات التي تقررها مجلس الكلية بموافقة مجلس الجلمعة ، ( م .٣٣ ) ويكون الامتحان فيها تحريريا وشنويا في جميع المقررات ( ٣٣٠ ) — وعلى هذا فان في شروط نيل كل من درجة الملجستير ودبلوم الدراسات العليا اختلافا عن الآخر ، كما أن في درجة الملجستير — أكثر ، أذ أن نجاح الطالب في الدراسات التي يتابهها منذ في درجة الملجستير — أكثر ، أذ أن نجاح الطالب في الدراسات التي يتابهها منذ على الاكثر من تاريح تسجيله موضوع الرسالة التي تقديها بعدئذ ، في حين ان دبلوم الدراسات العليا يتم الحصول عليه بعد سنتي الدراسة بها ،

ومن ثم لا يكونان ، على سواء ، ولم يصدر تقرير من الجهة العلمية المختصة ، يتنضى اعتبارهما متعادلين ، كذلك غانهما لم يعتبرا في حكم المدة ٢٠ / ح من القانون رقم ١١ لسسنة ١٩٧٥ على سواء من حيث الافادة مها تقضى من انقاص مدة المختمة الكلية المتطلبة للترقية طبقا له بمقدار سنة بالنسبة للحاصلين على درجة الملجستير أو مايعادلها .

ولا يجدى ما أورده الحكم المطعون فيه من أن المحكمة من تقرير النص لهذا الانقاص ذلك ؛ أذ فضلا على أنتهاء موجب النملق بها ؛ مادام النمس لا يقرر مؤداها ؛ فإن نصوص اللائحسة الثنفيذية لقسانون الجامعات تستبعد المعادلة التي قال بها الحكم للأختلاف اما معاملة الدبلومات التي يستفرق الحصول عليها سنتين معاملة الملجستير بتقرير احقية حاملها في الحصول على المراتب الإضافي المقرر بالقرار الجمهوري رقم ١٨٦٧ لسسنة ١٩٦٦ المعلى الملجستير ؛ فهي مقررة بمقتضى القرار الأخير ومقصور على موضوعها .

ومن حيث انه لما تقدم ، يكون الحكم المطعون نبه ، في غير محله ،
ويتمين لذلك الفاؤه ورفض الدعوى مع الزام المدعى المصروغات .

( طعن ١٢٣٧ لسنة ٢٨ ق ــ جلسة ١٩٨٤/٤/١٥ )

ثالثًا : دبلوم الدراسات العليا في الاحصاء :

## قاعــدة رقــم ( ۱۸٤ )

#### : الحسطة

دبلوم الدراسات العليا في الاحصاء من الجامعة لا يعادل درجــة الماجستے عدم جواز الافادة من نص المادة ٢٠ فقرة ٢ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشان انقاص سنة من مدة الخدمة الانفية المطلبة للترقية .

# ملخص الحستم :

دبلوم الدراسات العليا في الاحصاء الذي حصلت عليه المطعون ضدها من معهد الدراسات والبحوث الاحصائية بجامعة القاهرة عام ١٩٧٤ لا يعتبر معادلا للماجستير في هذا الفرع من التخصص الذي يمنحه هذا المعهد اذ أنه وفقا للمادة ٢١٦ من اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٧ تمنح هذه الجامعة بناء على طلب المعهد ١ - دبلوم الدراسات العليا في أحمد التخصصات المبينة في اللائحة الداخلية ٢ مدرجمة الماجستير في احد هذه التخصصات ٣ - درجة دكتور الفلسفة فيها . ويشترط طبقا للمادة ٢١٧ في الطالب لنيل أي من دبلوم الدراسات العليا أن يكون حاصلا على درجة الليسانس أو البكالوريوس من أحدى الجامعات او على درجة معادلة لهسا من معهد علمي آخر معترف به من الجامعة مع الدراسة لمدة سنتين على الاقل ومقا لأحكام اللائحة الداخلية وطبقا للمادة .٢١٨ يشترط في الطالب لنيل درجة الماجستير أن يكون هاصلا على دبلوم الدراسات العليا في التخصص من المعهد أو على درجة معادلة لها من معهد علمي آخر معترف به من الحاممة وأن يؤدي الدراسة التكبيلية لمدة سنة بنجاح وأن يتابع البحث لمدة سنة على الاتل وذلك ونقا لاحكام اللائحـة الداخلية وعلى هذا غان دبلوم الدراسات العليا في الاحصاء من هذا المعهد

ثنائه غيره من دبلومات هذه الدراسات يعتبر ادنى من درجة الماجستير في نرع التخصص اذ تعتبر دراسة تالية له يشترط سبق الحصول على مثله وتزيد عليه بالدراسة بالتكبيلية لمدة سنة فضلا عن البحث الذي لانقل مدته على سنة ومن ثم فلا وجه للقول بمعادلته بهما وهي على ما هو واضح من النصوص السالفة أعلى منهم بذاتها لاتخطه مثلهما بل مرحطة دراسية سابقة عليها وعلى ذلك فأن الحاصل عليه لا يكون على سواء مع الحاصل عليها وغير صحيح افن ماذهب اليه الحكم المطعون فيه من تعائله معهما في مدة الحصول عليها اذ الأمر ليس كذلك لا في اشتراطات ذلك ولا في نتيجته ولا يجدى بعد ذلك ما أورده بشأن الحكمة التي اقتضت أيراد القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لحكم المادة ٢٠ فقرة ٢ القاضي بانقاض مدة سنة من مدة الخدمة الكلية المتطلبة لترتية حملة المؤهلات الطيا وفقا للجداول الملحقة به أذ غضلا عن أنتفاء موجب التعلق بها في هذه الحسلة مان نصوص اللائحة التنبينية لقانون الحامعات تستبعد المعادلة التي قال بها ، أما معادلة الدبلومات التي يستفرق الحصول عليها سنتين معساملة الماجستير بتقرير احقية حاملها في الحصول على الراتب الاضافي المقسرر الحيهوري رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٢ المعدل بالقرار رقم ٢٧٠٦ لسنة ١٩٦٦ لحاملي الماجستير منهي مقررة بمقتضى القرار الأخير ومقصوره على موضعها .

ولما تتدم فيكون الحكم المطعون فيه غير صائب فيها قضى به من اجابة المطعون ضدها الى طلباتها فى الدعوى اذ لا حق لها فيه حيث لا وجه لما تعتبد عليه اساسا من القول بحساب مدد الترقية المتطلبة لبلوغها الرابعة طبقا للجدول الملحق بالقانون رقم 11 لسنة ١٩٧٥ والخاص بحيلة المؤهلات العليا على اساس انقاص سنة منها طبقا للهادة ٢٠ فقرة ( ج ) باعتبارها حاصلة على درجة معادلة الماجستير اذ أنه على مقتضى ما نقدم بدبلوم الدراسات العليا الذي تحمله ليس كذلك .

( طعنی ۲۲٪ ، ۲۵٪ لسنة ۲۱ ق ــ جلسة ۱۹۸۱/۱۲/۱۳ )

رابعا : دبلوم التجارة التكبيلية المليا :

قاعسدة رقسم ( ١٨٥ )

#### المحدا:

المابلون الحاصاون على دبلوم التجارة التكبيلية المالية وغيهم من اصحاب المؤهلات التي تعنج بعد عدة دراسسة اقل مسن اربع سسنوات لا يفيدون من حكم المادين الثالثة والخابسة من القادون رقم ١٣٥ لمسنة ١٩٨٠ المعلل بالقادون رقم ١١٦ السنة ١٩٨١ ـ أساس ذلك ـ أن المشرع اشترط لمنح الاعتبارية والمالوتين أن يكون المابل حصل على مؤهله بعد دراسة اربع سنوات على الاقل بعد شهادة الثانوية المابة أو ما مادلها .

## ملخص الفتوي:

ان المادة الثالثة من التانون رقم ١٣٥ لسسنة ١٩٨٠ بعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ تنص على ان ( يمنح حملة المؤهلات العالمية أو الجامعية التي يتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها أربع سنوات على الأتل بعد شهادة الثانوية العسامة أو ما يعادلها الموجودون بالخسيمة في ١٣/٢/١٢/١١ إ١٩٧٤ بالمجهات المشار اليها بالمسادة السابقة أقدمية اعتبارية قدرها سنتان في الفنات المالية التي كانوا يشغلونها أصلا والتي أصبحوا يشغلوها في ذلك التاريخ بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العالمين المدنين بالدولة والقطاع العام ....) .

(17 = - 17 -)

وتنص المادة (٥) من هذا القانون على أن تزاد مرتبات المسابلين النب تنظم شئون المسابلين النبن تنظم شئون المسابلين النبن تنظم شئون توظيفهم كادرات أو لوائح خاصة من الحاصلين على المؤهلات المسار اليها في المواد السابقة بها يمادل علاوتين من علاوات الفئة التي كانوا يشمغلونها في ١٩٧٨/٦/٣٠ أو ستة جنبهات اليها اكثر ولو تجاوزوا بها نهاية مربوط الفئة أو المستوى وبحد أتمى الربط الفابت المسلى المقرر لاعلى درجة أو وظيفة في الكادر الممال به ،

ومناد ذلك أن المشرع اشترط لمنح حالمى المؤهلات العليا الاقدية الاعتبارية المنصوص عليها بالمادة (٣) ولمنحهم العلاوتين المزرتين بالمادة الخامسة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ أن يكونوا قد حصلوا على مؤهلاتهم بغد دراسة منتها أربع سنوات على الاقل بعد شسهادة الثانوية المحالجة أو با يعابلها وإذ نقل عن أربع سنوات مدة الدراسة المقررة للحصول على بلوم التجارة التكيلية العالية وإلمؤهلات المعروضة في الحالة المائلة على حاليها لا يتليون من حكم المائيس سالفتي الذكر .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عسدم الحقية حملة دبلوم التجارة التكيلية وغيرهم من أصحاب المؤهلات التي لا نتوافر لها المدد المنصوص عليها في المادة ٣ من القانون رتم ١٣٥ السفة ١٩٥٠ والعالمين بالجهات الخاضعة لنظام العالمين المدنيين بالدولة والذين طبق عليهم القانون رتم ١٨٥ السنة ١٩٧٣ في الافادة من احكام المادتين الثلاثة ما المجلون رتم ١٩٧٩ السنة ١٩٨٠ .

( ملت ۲۸۱۱/۲۱۳ - جلسة ۲۱۱/۱۸۲۱ )

قاعِـدة رقِيمِ ( ١٨٦ )

: المسجا

يمتبر دبلوم التجارة التكبيلية وهالا عاليا في تطبيق حسيم الفقرة الأولى من المادة ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنفيذا للقرار التفسيري الصادر من المحكمة الدستورية العليا بجلسة ١٩٧٧/١١/٣ - عدم جوالة المتداد هذا التفسير الى بلقى القواعد المنظمة للخدمة المنتبة - اثر تلكي عدم جواز شغل الوظائف القيادية ووظائف الإدارة العليا الذي يشترط لشغلها مؤهلا عاليا لحملة هذا الدبلوم ،

# ملخص الفتوى:

ان المادة الأولى من القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٣ الخلص بالمعلالات الدراسية تنص على انه ( استثناء من احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٩ بشأن نظام موظفى الدولة ، يعتبر حملة المؤهلات المحددة في المسلمون المرافق لهذا القانون ، في الدرجة وبالماهية أو المكافأة المحددة المؤمل كل منهم وفقا لهذا الجدول ، وتحدد اقدمية لكل منهم في تلك الدرجة من تاريخ معينه بالحكومة أو من تاريخ حصوله على المؤهل أيهما أترب تاريخ عصوله على المؤهل أيهما أترب تاريخ عصوله على المؤهل أيهما أترب تاريخا ) .

وتنص المادة الثانية من هذا القانون على أنه « لا يسرى حكم المادة السابقة الا على الموظفين الذين عبنوا قبل أول يولية سنة ١٩٥٧ وكاورا قد حصلوا على المؤهلات المسار اليها في المادة السابقة قبل ذلك القاريخ ايضا ، ويشترط أن يكونوا موجودين في خدمة الحكومة وقت تفاذ هـ قا القلنون » .

وينص التانون في المادة الرابعة على انه « مع عدم الاخلال بالتحكم الصادرة من محكمة التضاء الادارى بمجلس الدولة والقرارات التهليسة من اللجان القضائية تعتبر لملغاة من وقت صدورها قرارات مجلس الوزواء الصادرة في ٨ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ بمنح خريجي الدراسات التكيليسة التجارية الدرجة السادسة بماهية قدرها ١٠ جنيه و ٥٠٠ مليم شسعيا والصادرة من أول يوليو و ٢ و ٩ ديسمبر سنة ١٩٥١ بتقيير وتصحيل القيمة المالية لبعض الشهادات الدراسية وتحل محلها الاحكام الواردة في هذا القانون ٤ .

وتقص الملدة السادسة بن الثانون على أن « اسحاب المؤهلات المترر المحاب المترر المحدد المناسبة بداهية ١٠ جنيه و حدد الميم شهريا ٤ وفقا للجدول المرافق لهذا الثانون أو وفقسا لقرارات. و حدم الميم شهريا ٤ وفقا للجدول المرافق لهذا الثانون أو وفقسا لقرارات. مجلس الوزراء الصادرة قبل أول يوليو سنة ١٩٥٦ الا يجوز النظسر في توقيقه للنزجة الخامسة بالكادر النفى العالى والادارى بالاقدمية الا بعد متعى قلات صنوات على الاقل بن تاريخ اعتبارهم في الدرجة السادسة بالكامية المتكورة ) .

وعلى العبوم تعتبر لحالمى الشهادات العالية أو المؤهل الجسامعى. من شاقلى الادرجة السادسة بالكادر النفى العالى والادارى اتدبية نسبية محتارها ثلاث سنوات على اصحاب المؤهلات المتدر لها عند التعبين أو بعد عصرة مصددة منه فى الدرجة السادسة بماهية ١٠ جنيه و ٥٠٠ مليم عصوبا ) .

وثقد صدر بعد هذا التانون مرسوم ٢ اغسطس سنة ١٩٥٣ بتعين التوهلات التي يعتبد عليها للتعين في وظائف الدرجات التاسعة والثابنة والثابئية في الكادرين الفنى المتوسط والكتابى والمؤهلات التي يعتبد طبها للتعيين في وظائف الدرجة السادسة بالكادر الفنى العالى والادارى وتسي هذا المرسوم في المادة ١٣ على انه (في تطبيق المواد ٩ مترة (١) ، (١٥) ١٠ (١٠) ، من نظام موظمى الدولة ، تعتبد الشهادات والمؤهلات الكادر التي تحكرها فيها يلى لصلاحية اصحابها في التقدم للترشيح لوظائف الكادر التعادى والفنى العالى :

## الدرجات الجامعية المعرية .

۳ — الدیلومات العالیة المریة التی تبنیها الدولة المریة اثر التحاج فی معهد دراسی عالی تکون مدة الدراسة نبه اربع سنوات علی التحالی علی شهدان الدراسة الثانویة ( القسم الخاص ) او عالی التحالی ما یستولها من الوجهة العلمیة حسب ما یشرره وزیر المسارف العمومیة یستحالی معرفیس دیوان الوظفین بشأن هذا التعادل ... » ولقد خصت التحالی بهدان اوردت هذین التحالی بهدان اوردت هذین التحریفین ...

وتنص المادة الرابعة من هذا المرسوم على أن ( تعتبد التسميلات والمؤهلات الآتي نكرها نيما يلى لصلاحية اسحابها في التقدم المترشيع لوظائف الدرجة السابعة الفنية بالكادر الفني المنوسط .

- (١٣) المعلمين والمعلمات الابتدائية أو مدارس المعلمين الخاصة -
  - (١٩) شبهادة خريجي الزراعة التكبيلية .
  - (٢١) شهادة خريجي التجارة التكبيلية ،
  - (٢٤) شبهادة خريجي المعهد العالى لنن التبتيل العربي .
    - (٢٥) شبهادة المعهد العالى للبوسيقي المسرحية .
      - (٢٦) شبهادة اجازة الثقامة الاثرية .
      - (۲۷) شبهادة المهد الصحى ٢٠٠٠ ،

وكانت تلك الشهادات كلها مقرر لها السادسة المختضة في تقويه الممادلات) وتنص المادة ٧ من المرسوم على أن « الدرجات المشار الهيه في المواد الثالثة والرابعة والسادسة من هذا المرسوم هي اكبر درجة يمكن لاصحاب الشهادات المبينسة في كل مادة منها ) التقسيم المترشيع في وظائنها .... » ولقد اعتد هذا المرسوم بحكم المادة ٦ من تاتون المحادلات واوجب عدم الاخلال بها .

وبتاريخ ١٩٧٣/٨/٢٣ نشر التانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بتسوية حالة بعض العالمين من حيلة المؤهلات الدراسية ونص في المدة الأولى منه على ان « تسرى احكام هذا القانون على العالمين المدنيين بالجهائز الادارى للدولة والهيئات العالمة والحاصلين على المؤهلات الحددة في الجدول المرفق ولم تسو حالاتهم طبقا لأحكام التانون رقم ٢٧١ لسنة ١٣٩٣ الخاص بالمادلات الدراسية بسسبب عدم توفر كل أو بعض التبروط المنصوص عليها في المادة الثانية .

وَتَنْصَلُ الْمَادَةُ الْخَالِسَةُ مِن ذَاتَ التَّاقُونِ عَلَى أَنْ « يَعْمَلُ فَيِهَا لَم يَرِدُ عَيِّهُ مُصَى فَيْ هَذَا بِالتَّانُونِ رَثِّمُ ٢٧١ لَسِنَة ١٩٥٣ الْمَسَارِ اللهِ » .

وتتمس المادة الثانية من مواد اصدار القانون رقم 11 لسنة 1100 يتصحيح لأضاع العالمين على أنه « لا يجوز المساس بالتقييم المسللي المسلمة التمادية المداسية المدنية والعسكرية طبقا للتشريعات المسادرة قبال على عقريح نشر هذا القانون ما لم يكن تطبيق احكامه أغضل للعامل » .

وتنص المادة الخابسة من القانون على أن ( يحدد المستوى المالي والأقدمية للحاصلين على المؤهلات الدراسية على النحو الآمي :

(1) الفئة ( ١٦٢ ... ٣٦٠ ) لحيلة الشهادات أمّل بن المتوسطة .

(ب) الفئة ( ١٨٠ ــ ٣٦٠ ) لحيلة الشبهادات المتوسطة التي يتم.

المحصول عليها بعد دراسة بدنها ثلاثة سنوات تالية لشبهادة اتبام الدراسة

الاعدادية أو ما يعادلها ....

( هـ ) الفئة ( ١٨٠ - ٢٦٠ ) لحبلة الشهادات الدراسية نوق المتوسطة التي يتم الجمول عليها بعد دراسة تزيد مدتها على المدة المتررة للحصول على الشهادات المتوسطة .

وتضاف مدة اتدمية اغتراضية لحملة هذه المؤهلات بقدر عدد سنوات المواسمة الزائدة عن المدة المقررة للشمهادات المتوسطة كما تضاف الن يعلق مربوط الفئلة علاوة من علاواتها عن كل سنة من هذه السنوات الرائدة » .

وتنص المادة ١٢ من هذا القانون على أن « تسسوى حسالة حبلة المهدات المحددة بالجدول المرفق والمعادلة للشهادات المحددة بالجدول المرفق والمقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالة بعض العابلين مسن حبلة المداليد المداليد المحكامة ،

ويصدر قرار من الوزير المختص بالتنبية الادارية ببيان الشهادات المعادلة المؤهلات الشار اليها ، وذلك بعد موانقة اللجنة المتصوص عليها في الفقرة الثانية من المسادة الثابنة من القسانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١. المُسار اليه » .

وتنص المادة (10) على أن « يعتبر من أيضى أو يعضى من أأعالملين الموجودين بالخدمة أحدى المدد الكلية المحددة بالجداول الرفقة مَرْتَىٰ قَىٰ نفس مجموعته الوظيفية وذلك اعتبارا من أول الشهر التألى لاسستثمال هذه المدة » .

ولقد خصص التانون الجدول الأول لحبّلة الْوَهْلَات الطّليا الْقرر تعبينهم ابتداء من الفئة السابعة وخصص الجدول الثاني لحبلة المؤهّلات فوق المتوسطة والمتوسطة المترر تعبينهم ابتداء بالفئة الثانية .

وتنص المادة ١٧ من القانون على أن « يرقى اعتبارا من اليوم الأخير من السنة المالية ١٩٧٥ ــ أو السنة المؤهلات العليا وفوق المتوسطة والمتوسطة من النئة ( ١٨٥ ــ ١٤٤٠ ) الى الفئة ( ٨٧٨ ــ ١٤٠٠) الذين نتوافر نيهم في هذا التاريخ الشروط الاتية :

أولا : انتضاء المدة التالية على المامل فى الخدبة محسوبة طبقاً للتواعد المنصوص عليها فى هذا القانون .

(1) ٢٤ سنة بالنسبة لحملة الؤهلات العليا ،

 (ب) ٣٢ سنة بالنسبة لحملة المؤهلات نوق المتوسطة مع مراعاة الاتدبية الافتراضية المقررة .

(ج) ٣٢ سنة بالنسبة لحلة المؤهلات المتوسطة ... » .

وبيين مما تقدم أن المشرع حدد في الجدول الملحق بقانون المعادلات رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٣ للشماذات التي تزيد مدة الدراسة المقررة لها على مدة الدراسة المقررة للمؤهلات المتوسطة ونقل عن مدة الدراسة بالشمهادات العلميا تسميرا مفايرا للنهج الذي سار عليه القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١

بنظام موظفى الدولة ، وبمقتضى هذا التسعير أعمل المشرع القواعد التي صدرت بها قرارات من مجلس الوزراء في اول يوليو وفي ۲ ، ۹ ديسمبر سنة ١٩٥١ على العماملين الذين لم يفسدوا من تلك القسرارات حتى ١٩٥٢/٧/١ تاريخ العمل بالقانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ لذلك اشترط ان يكون العامل موجودا بالخدمة وحاصلا على المؤهل قبل هذا التاريخ حتى يتحقق قصده بلفادة العاملين الذين لم يطبق عليهم قرارات مجلس الوزراء معالف البيان قبل العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، وونقها للجدول الملحق بقانون الممادلات قارن المشرع بين تلك الشهادات والمؤهلات العليا مهنحها الدرجة السادسة المقررة للمؤهلات الطيا ولكنه يعتبرها في ذات طبقتها لذلك خفض راتب حاملها في هذه الدرجة الى ١٠ جنيه و ٥٠٠ مليم ومنح حاملي المؤهلات العليسا بالنسبة لهم أقدمية نسبية مقدارها ثلاث سنوات بالدرجة السائسة ولم يجز ترقيتهم الى الدرجة الخامسة الا بعد مضى ثلاث سنوات من شغلهم للسادسة ، ومن ثم مان قانون المعادلات يعد قانونا ذي أثر وقتى ينطبق نقط على من كان بخدمة الحكومة وحاملا المؤهل في ١٩٥٢/٧/٢٣ تاريخ نشره وتنفيذه ، ولذلك عاد المشرع في مرسوم ٦ اغسطس محدد الدرجة السابعة بالكادر الفنى المتوسط كدرجة مداية تعيين لحاملي هذه المؤهلات بذلك من قبيل المؤهلات المتوسطة كما انه قصر التعيين بالكادر الفني والاداري المالي على حاملي المؤهلات الجامعية والدبلومات العالية التي تهنحها الحكومة المصرية بعد دراسسة مدنها أربع سنوات لحاملي شهادة الدراسة الثانوية ( تسم خاص ) وكذلك الشبهادات التي عددتها المادة الثالثة من هذا المرسوم ولم يدخل فيها أي من الشبهادات التي حدد لها قانون المادلات الدرجة السادسة بماهية مخفضة بل أن هذا المرسوم جاء قاطعا في نصوصه عندما قرر في المادة السابعة منه أن الدرجات المحددة الشهادات هي أكبر درجة يبكن لحاملها النقدم للترشيح لشغل وظائفها كما انه حرص على تاكيد الموازنة بين حملة السادسة المخفضة فأوجب اعمال أحكام المادة السادسة من هذا القانون

باعتبار أنها تضمنت حكما يجب مراعاته عند التزاحم الفطى بين هدذين النوعين من المؤهلات في الدرجة السادسة بالكادر العالى ، ولقد جاء القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ ليعالج حالات العاملين من حمسلة الشهادات الشار اليها التي قدر لها قانون المعادلات الدرجة السادسة المختضة وحدد لها مرسوم ٦ أغسطس الدرجة السابعة والذين لم يطبق عليهم قانون المسادلات في ١٩٥٣/٧/٢٢ بسبب عدم توافر شرطى الوجود بالخدمة والحصول على المؤهل قبل ١٩٥٢/٧/١ مازال بالنسبة لهم هذين الشرطين وتضى بمنحهم الدرجة السادسة المخفضة اعتبارا من تاريخ حصولهم على المؤهل أو دخولهم الخدمة ايهما أترب بحسب مراكزهم القانونية في هذا التاريخ وبذلك بعد هذا القانون امتدادا لقانون المعادلات ويعتبر معدلا الحكامه المنصوص عليها في المادة الثانية منه ، وعليه لم يضف القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ جديدا لتلك السهادات نيما يتعلق بتحديد طبيعتها يل انه نص على اعمال احكام ثانون المعادلات فيما لم يرد به نص الأمسر الذي يعنى اجراء التسوية المتررة بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بمراعاة حكم المادة السادسة من قانون المعادلات التي منحت حاملي المؤهسلات العايا اقتمية نسبية على حملة هذه الشهادات ولم تجز ترقيتهم الى الدرجة الخامسة الا بعد ثلاث سنوات ، ومن ثم ظلت الشهادات المذكورة في مستوى أقل من الشهادات العالية ولم تدخل في عدادها في أي وقت حتى صدر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ولقد سلك المشرع في هــذا القانون مسلكا مفايرا المسلك الذي انبعسه في قانون المسادلات عنسد معاملته لحملة الشهادات التي تتل مدة دراستها عن مدة المؤهلات العليا وتزيد على مدة المؤهلات المتوسطة مقرر لها تعريمًا جامعًا مانعًا في البند (د) من المادة الخامسة وبدلا من مقارنتها بالمؤهلات العليا قارنها بالمؤهلات المتوسطة محدد لها الفئة الثانية وفي ذات الوقت منح حامليها أقسمية اعتبارية وعلاوات دورية بعدد سنوات الدراسة الزائدة عن المؤهلات المتوسطة وجمع بينها في جدول واحد وبذلك حدد طبيعتها ومستواها على نحو وأضح صريح وباعد بينها وبين المؤهلات العليا على وجه بخرحها من نطاقها عند أعمال أحكامه .

ولما كان تحديد المند المسترطة الترقية حياة المؤهلات الدراسية ونقا اللجداول المحتة بالقانون رقم 11 لسنة 1970 أو ونقا للإحكام التي تضيفتها المادة 17 بنه تتوقف على تحديد الجبوعة التي ينتبي اليها وقمل كل ينهم وكانت أحكام هذا القانون تدخل في نطاق المؤهلات نوق المتوسسطة الشهادت التي تزيد مدة دراستها على مدة المؤهلات المتوسسطة وتقل عن مدة المؤهلات العليا مان المؤهلات السبع الواردة بالجدول والمحق بالمقانون رتم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ المحدد لها الدرجة السائسة المخفضة في قانون المادلات وكذلك المؤهلات المادلة لها التي يصدر بتحديدها قرار من وزير التنبية الادارية تعد مؤهلات نوق متوسطة الامر الذي يتمين معه تطبيق البدول الثاني على حامليها واشترط تضائهم مدة خدمة كلية قدرها ٣٢ سنة المرتبة الى الناة الثانية مع مراعاة الاتدية الاعتراضية المتررة لهم .

واذا كانت الفترة (١) من المادة الثانية من مواد اصدار القانون رقم المسنة ١٩٧٥ تمنع المساس بالتغييم المقى للشهادات الدراسية طبقا المنشريعات الصادرة تبل نشر القانون غان هذا الحكم لا يغير من وجوب النظر الى الشهادات ساغة البيان باعتبارها شهادات فوق متوسطة الى تطبيق احكام القانون رقم ١١ السنة ١٩٧٥ لان اعمال احكامه المتعلقة بمدد الرقيات انها يتوقف على تحديد مستوى المؤهل وفقا للتفسيمات الواردة بالمجداول المرتقة به وبنص المادة ١٧ بالاضافة الى أن التقييم الذى سبق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لتلك الشهادات لم يكن يضعها في مستوى المؤهلات العليا .

وبناء على ذلك غانه اذا كانت المحكة الدسنورية العليا قد قررت بجلسة ١٩٧٧/١٢/٣ – اعتبار دبلوم الدراسات التجسارية التكيلية ورقما المؤلفات عاليا في تطبيق حكم الفقرة الأولى من المادة ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ومن ثم الاكتفاء بلكمال حالميه ددة خدمة كلية قدرها ١٤ سنة بدلا من ٣٢ سنة لترقيتهم الى الفئة الثانية ، غانه يتعين قصر هذا التقسير على النص الذي تناوله في حدود مجله الزمني وقصر تطبيقه على النطاق الذي صدر غيه فلا يعتد الى باتى نصوص القبانون رقم ١١ لسنة النطاق الذي غيره من القوانين – على اعتبار ان التنسير بطبيعته انها

يقتصر على النص اندى تناوله وعلى الحالة التي صدر بشانبا ، رمن ثم النه يجوز اعتبار دبلوم التجارة التكييبة مؤهلا عالياً في غير نطاق تطبيق الفقرة الاولى من المادة ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الامر الذي يقتبني عدم احتبة حالمية في شاغل الوظائف التيادية ووظائف الادارة العليا المترر لها النئة الثانية وما يعلوها أذا اشترط لشساخلها الحصول على مؤهل عال وترتبيا على ذلك علقه لا يحق للسيد/ ..... الحاصل لهذا الدبلوم أن يطالب باعتباره شاغلاً بصفة أصلية لوظيفة مدير منطقة (ب) المسترط لشاغلها الحصول على مؤهل عال لعدم دخول مؤهله في نطاق المؤهلات العليا .

لذلك انتهت الجمعية المهومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن قرار المحكمة الدستورية العليا الصادر بجلسة ١٩٧٧/١٢/٢ باعتبار دبــــلوم التجارة التكيلية مؤهلا عاليا في تطبيق حكم الفقرة الاولى من المادة ١٧ التانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ مقصور على نص هذه الفترة غلا يبتــــد الى باقى القواعد المنظمة للخدمة المدنية وبالتـــلى غاته لا بجـــوز شـــــفل الوظائف القيادية ووظائف الادارة العليا التى يشترط لشخلها مؤهـــلا عالميا بحملة هذا الدبلوم ، وانه لا يحق للمسيد/..... ان يطالب بشغل وظيفة مدير منطقة (ب) المقرر شخلها بحيلة الشـــهدات العليا لكــون مؤهله لا يعد مؤهلا عاليا في هذا الخصوص .

( ملف ۲۸/۳/۸۶ ــ جلسة ۱۱/۰/۱۱ )

# قاعستة رقسم ( ۱۸۷ )

## الجسطاة

'المجدول الثاني المتحق بالقيانون رقم 11 لسنة ه١٩٧ دون اعتداد بالمعادلة المحددة لحابلها وفقيا الاحكام قانون المسادلات الدراسية اذ لكل من القيانونين مجال تطبيق يختلف عن الآخر عصر تطبيق القرار التفسيري المسادر من المحكمة الدستورية العليا بجلسية المراز التفسيري المحادر من المحكمة الدستورية العليا في مفهوم الفقرة الاولى من المسادة ١٧ من القيانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على هذا الدبلوم وحده وعلى تلك الفاتون وغيره الدبلوم وحده وعلى تلك الفاتون وغيره من المسلحة المنية ٥

#### ملخص الفتوي :

ان المادة الأولى من القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بنسوية حالة بعض المعالمين من حيثة المؤهلات الدراسية تنص على أن ( تسرى احكام هذا المقانون على العالمين المدنيين بالجهاز الادارة للدولة والهيئات المسابة والحاصلين على المؤهلات المددة في الجدول المرنق ولم تسو حالاتهم طبقا لاحكام القانون رقم ١٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية بسبب عدم توافر كل أو بعض الشروط المنصوص عليها في المادة الثانيسة بنه و وتضمن الجدول المحق بهذا القانون سبح مؤهلات مقرر لها بالجدول المحق بقانون المعادلات الدرجة السادسة بهاهية قدرها ١٠ جنيه و ٥٠٠ مليم ، ونقا لنص المادة السادسة من قانون المعادلات بمنح حاملي المؤهلات العليا على حاملي هذه المؤهلات اقدمة نسبية قدرها ثلاث سنوات كما لا يجوز ترقيتهم إلى الدرجة الخامسة الا بعد ثلاث سنوات من تاريخ شغلهم للسادسة .

وينص القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العالمين في المادة الخابسة على أن ( يحدد المستوى المالى والاقدمية للحاصلين على المؤهلات الدراسية على النحو الآتى:

(1) الفئة (١٦٢ - ١٦٠) لحبالة الشهادات اتل من المتوسطة

(شهادة اتهام الدراسة الابتدائية القديهة وشهادة اتهام الدراسة. الاعدادية أو با يعادلهما) .

(ب) الفئة ( ۱۸۰ — ۳۹۰ ) لحملة الشهادات المتوسطة التى يتسم. المحصول عليها بعد دراسة متها ثلاث سنوات تلية لشهادة اتبام الدراسة الاعدادية أو ما يعادلها وكذلك الشهادات التي يتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها خبس سنوات تالية لشهادة اتبا الدراسة الابتدائية التدبية أو ما بعادلها .

(ج) الفئة ( ۱۸۰ – ۳۱۰ ) لحيلة الشهادات الدراسية الموتسلة التي توقف منحها وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنواته دراسية على الاقل بعد الحصول على شهادة اتهام الدراسة الابتدائيــة القديمة أو ما يعادلها .

(د) الفئة ( ١٨٠ - ٣٦٠) لحبلة الشهادات الدراسية غوق المتوسطة التي يتم الحصول عليها بعد دراسة تزيد على المدة المتررة الحصول على الشهادات المتوسطة ونضاف مدة اقتمية اغتراضية لحسلة هذه المؤهلات بقدر عدد سنوات الدراسة الزائدة على المدة المقررة للشهادات المترسطة .

كما تضاف الى بداية الفئة علاوة من علاواتها عن كل سنة من هذه السنوات الزائدة ) .

وننص المادة ١٢ من القانون على أن ( تسوى حالة حبلة الشهادات التى توقف منحها والمعادلة للشهادات المحددة بالجدول المرفق بالقسانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالة بعض العالمين من حملة المؤهلات الدراسسية طبقا الاحكامة .

ويصدر قرار من الوزير المختص بالتنبية الادارية ببيان الشهادات الممادلة للمؤهلات المسار اليها ، وذلك بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها المقدة الثانية من المقدة الثانية من القسانون رقم ٥٨ لسسنة ١٩٧١ المسلر اليه ) .

وتنص المادة 10 على أن ﴿ يعتبر مِن أَمضى أو يبضى من المساملين الموجودين بالخدمة أحدى المدد الكلية المحددة بالجداول المرتقة مرتمى في خفس مجموعته الوظينية وذلك اعتبارا من أول الشهر التالي لاستكسال هذه المددة .

ماذا كان العامل قد رهى معلا في تاريخ لاحق على التاريخ الذك ور عرج الدميته في الفئة الجربي اليها إلى هذا التاريخ » .

ولقد خصص القانون الجدول الاول الملحق به لحملة المؤهلات العليا المترر تعيينهم ابتداء في المئة السلمعة ( ٧٤٠ – ٧٨٠) وخصص الجدول الثاني لحملة المؤهلات فوق المتوسطة والمتوسطة المقرر تعيينهم ابتداء في النئة الثامنة ( ١٨٠ – ١٦٠) .

وينص التانون في المادة ١٧ على أن يرتى اعتبارا من اليوم الأخير من السنة المالية ١٩٧٥ ــ أو السنة المالية ١٩٧٥ ــ أو السنة المالية ١٩٧٥ ــ أو السنة الملية ١٩٧٧ المعلمون من حيلة المؤهلات العليا ونوق المتوسطة والمتوسطة من الفئة ( ١٨٤ ــ ١٤٤٠ ) التي الفئة ( ٨٧١ ــ ١٤٤٠ ) الذين تتوافر نيهم في هذا التاريخ المسروط الآتية :

أولا: انتضاء المدة التلية على العابل في الخدمة المحسوبة طبقاً للقواعد المنصوص عليها في هذا التاريخ .

## (١) ٢٤ سنة لصلة الؤهلات الطيا.

 (ب) ٣٢ سنة لحلة الوقلات غوق المتوسطة مع مراعاة الاستمية الاغتراضية المتررة .

# (ج) ٣٢ سنة بالنسبة لحبلة المؤهلات المتوسطة .. ) .

ويبين مما تقدم أن الشرع مملك في معاملة الشهادات التي تسزيد معدد دراستها على مدة المؤهلات التوسطة ونقل عن مدة المؤهسلات العليا مسلكين مختلفين تضين تأتون المعادلات رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٣ احدمسا وتضين التانون رقم ٢١ السنة ١٩٥٠ الآخر ، ففي قانون المعادلات قارن

مين تلك الشهادات والمؤهلات العليا غقير لها الدرجة السادسة المحددة للمؤهلات العليا ولكن بماهية مخفضة وقرر لحالمى المؤهلات العليا أقدمية نسبية على حامليها قدرها ثلاث سنوات ولم يجز ترقية حملة المؤهسلات المترر لها الدرجة السادسة المخفضة الى الدرجة الخابسة الا بعد ثلاث سنوات من تعبينهم بالدرجة السادسة المخفضة أما في القسانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ مقد قارن المشرع بينها وبين المؤهسات المتوسسطة مقرر لها الفئة النامنة المحددة للمؤهلات المتوسطة وفي ذات الوقت منح حامليها التمية اعتبارية بعدد سنوات الدراسة الزائدة عن مدة الدراسة بالمؤهلات المتوسطة وعلاوات اضافية عن كل سنة من هذه السنوات الزائدة وبناء على ذلك فانه لما كان لكل من قانون المعادلات وقانون التصحيح مجال اعماله ونطاق تطبيقه الذى لا يختلط بالآخر مان كينية معاملة الشهادات المنصوص عليها في احداهما انها تكون عند تطبيق احكامه ومن ثم مانسه لا يجوز الاعتداد بالمعالمة التي حددها قانون المعادلات للشهادات سالفة البيان عند تطبيق احكام قانون التصحيح وأنما يتعين الاعتداد في هذا التطبيق بالمعاملة التي نص عليها قانون التصحيح ذاته ، خاصــة وان نصوص هذا القانون جات صريحة وأضحة في تعريف تلك الشـــهادات تعريفا يبيزها عن غيرها وفي جهيمها مع المؤهلات المتوسطة في درجــة بداية التعيين وفي جدول المدد الكلية وعليه مانه يتعين في تطبيق أحكام هذا القانون اعتبار الشهادات الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ والشهادات المعادلة لها شهادات غوق متوسطة واعتبار حامليها شاغلين للفئة الثامنة من بدء التعيين وتطبيق الجدول الثاني عليهم عند ترقيتهم من النئة الثامنة الى الفئة التي تعلوها حتى النئة الثالثة واشترط مدة كلية تدرها ٣٢ سنة عند ترقيتهم الى الفئة الثانبية مع مراعاة الاتصبية الانتراضية المتررة بالنسبة لهم فتخصم مدد الدراسة الزائدة عن المدة المحددة للحصول على المؤهلات المتوسسطة من الجدول ومن المسدة المشترطة للترقية للفئة الثانية أو تضاف الى مدة خدمتهم الكلية ... وأذا كانت الفقرة (1) من المادة (٢) من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥

منعت المساس بالتقييم الملي للشهادات الدراسية طبقا للتشريعات الصادرة قبل تاريخ نشر القانون غان هذا الحكم لا يغير من وجوب النظر الى تلك الشهادات باعتبارها شهادات نوق المتوسطة عند تطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لأن اعمال أحكامه في صدد مدد الترقيات انها يتوقف على مستوى المؤهل ونقا للتقسيمات الواردة بالجداول المرنقة به ونص المسادة ١٧ منه ولا يتوقف على التسمير السابق للشهادات الذي لا يمكن أن يمس به تحديد مجموعة المؤهلات التي ينتمي اليها المؤهل ونقا لأحكامه لذلك نانه لا وجه للتول بخصم مدة ست سنوات من المدد المشترطة للترقية عند ترقية حملة هذه الشهادات بالتطبيق لأحكام قانون التصحيح رقم ١١ لسنة ١١٧٥ على اعتبار أن الفئة السابعة المعادلة للدرجة السادسة تعد فئة بداية التعيين بالنسبة لهم الأمر الذي يقتضى خصم مدة الست سنوات اللازمة للترقية من الثامنة الى السابعة عند تطبيق الجدول الثاني عليهم أو عند ترقيتهم للفئة الثانية ، لأن هذا القول من شأنه اهدار أحكام القيانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والنقسيهات الواردة به ومعاملة تلك الشهادات عند تطبيق أحكام هذا القانون ذات المعاملة المقررة بقانون المعادلات مضلا عن ذلك غانه لا يجوز النظر الى تلك الشهادات على أنها مؤهلات عليا لأن المشرع لم يضعها في ذات المستوى الذي حدده للمؤهلات العليا حتى في مانون المعادلات أذ على الرغم من أن هذا القانون قرر لها درجة بداية التعيين المحددة للمؤهلات العليا غانه انقص من راتبها وزاد من اقسمية حبلة المؤهلات العليا بالنسبة لحابليها .

ولما كانت المادة ١٢ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ خسولت وزير التنبية الادارية سلطة اصدار قرارات ببيان الشهادات المعادلة المؤهلات الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ مانه يتعين الاشارة الى انه لا يجوز تطبيق قرار وزير الننبية الاجتماعية رقم ١٩٣٣ لسنة ١٩٧٨ الذي عادل بعض الشهادات بتلك الواردة بالجدول المشار اليه لصدوره من غير مختص .

ولما كانت الشهادات الواردة بالجدول الملحق بالقانون رمم ٨٣ لسنة.

١٩٧٣ والشهادات المعسادلة لهما تعد مؤهلات نوق المتوسمطة ونشما فتقسيمات القسانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ غاته يكون من المعين قصر تطبيق القرار التفسيري الذي أصدرته المحكمة الدستورية العليب ابجاسة ١٩٧٧/١٢/٣ ( باعتبار دبلوم الدراسات التكبيلية التجارية مؤهلا عاليسا في تطبيق حكم الفقرة الأولى من المادة ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، ومن ثم الاكتناء باكمال حامليه مدة خدمة كلية قدرها ٢٤ سنة بدلا من ٣٢ سسنة لترقيتهم الى الفئة الثانية ) على النص الذي تناوله في حدود مجاله الزمنى وقصر تطبيقه على النطاق الذي صدر نيه فلا بهند الى باقى نصوص القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ولا الى غيره من قوانين الخدمة المدنيسة كما لا يجوز أعمسال مقتضاه بالنسسبة لباتى الشهادات التي وردت بالجسدول الملحق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ والشهادات المادلة لها وذلك باعتبار أن التفسيم بطبيعته أنها يتتصر على النص الذي تناوله وعلى الحالة التي مسدر في شانها غلا يصح القياس عليه مَضِلًا عن ذلك مان القرار التنسيري سالف البيان وقد تضبن تقييما لدبلوم التجارة التكبيلية مائه ينعين قصر هذا التقييم على تلك الشهادة وحدها وفي حدود النص الذي تناوله التنسير.

لذلك انتهت الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ما يأتى :

اولا : أن المؤهلات الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقسم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ والمؤهلات المسادلة لها الصادر بتحديدها قرارات من وزير التنبيسة الادارية تعتبر من المؤهلات نوق المتوسطة نيطبق على حالمليها الجدول الفسانى الملحق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ويشترط لترتيتهم للفئسة الثانيسة مدة كلية قدرها ٣٢ سنة وذلك مع مسراعاة الاقدميسة الانتراق لهم .

ثانيا: ان التسرار التفسيرى الصادر من المحكمة الدستورية الطيسا بجلسة ١٩٧٧/١٢/٣ باعتبار دبلوم التجارة التكيلية ،ؤهلا (م ٢٠ - ج ١٦) جاليا في تطبيق الفقرة الأولى من الملاة ١٧ من القانون رقم 11 الصنة ١٩٧٥ من القانون رقم 11 المسنة ١٩٧٥ من تطبيقه على هذا القائمة وهن غيرها من المناسسة . أحسكام هذا القائمة المنسسة .

( ولف ٢٨١/٢/١٤ ــ جلسة ١١١/٢/٠٨٤ )

### قاعسدة رقسم ( ۱۸۸ )

#### : 12...49

يبليم الدراسيات التكبيلية التجارية المالية - لا يعتبر من المؤلفة المالية وان كان يصلح لتبيين هاليله في الدرجة السادسة بالتهارية الإدارى والكادر الفنى المالي - اساس فلك - التقييم المصبح عبدا المؤهل هو اعتباره من المؤهلات فوق المتوسطة - المصبح قلك اته في تطبيق قاتون تصحيح اوضاع العابلين المحنيين بنتين ألفولة والقطاع المال المصادر بالقاتون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يتمين مصابلة حبلة هذا المؤهل طبقا المجدول المالي من الجداول المحقة بهذا المؤهل طبقا المجدول المالي من الجداول المحقة بهذا المؤهل مراعاة حكم الفقرة (د) من المحدول من المحدول المحدول المدون من المحدول المحتبد بالمه بالمه بالمه بالمها

## يقطهن القتانوي :

ان الجادة (١٥) من قانون تصحيح لوضاع الهالمين المدنيين بالدولة والقطاع العام المسادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن « يمتبر من امضى أو يمضى من العالمين الموجودين بالمخدمة إحدي المحدد الكلية المحددة بالجداول المرفقة مرتى فى نفس مجموعته الوظيفية . . » والمسادة (١٧) منه تنص على أن « يرقى العلماون من حملة المؤهلات العلما وفوق المتوسطة والمتوسطة من المنلة ( ١٨٤٠/١٤٤ ) إلى الفنسة ( ١٨٤٠/١٤٤ ) وأن المادة (٥) من مواد اصدار هذا القسانون تنص على

أن « تعتبر الجداول الملحقة بالقانون المرافق جزءا لا يتجزأ من هـ قا القانون » .

وبيين مما تقدم أن المشرع قد ضمن قانون تصحيح أوضاع العلالين المدنين بالدولة والقطاع العام إحكاما معينة لترقيبة من أمضى أو يحقق من هؤلاء العاملين أحدى المدد الكلية المحددة بالجداول اللحقية بهسقة المقانون ، ومن بين هذه الجداول ، الجدول الاول وهو مخصص الحملية لمؤهلات العليسا المقرر تعيينهم ابتداء في الفئة ( - ٧٨٠/٢٤ ) ، والجدول المغنى وهو مخصص لحملة المؤهلات نوق المتوسطة والمتوسسطة المقرر تعيينهم ابتداء في الفئية ( ٣١٠/١٨٠ ) ، ومن ثم مان تطبيق اي صبح الشجولين المتسار البهما على احد العالمين يتوقف على بيسان تقييم هذا المؤهل وموقعه من المؤهلات المتنبة .

ومن حيث أنه بتاريخ ١٧ من نوغبر سنة ١٩٤٦ صدر قرار وزيسو المعارف رقم ٢٠٦٦ لسنة ١٩٤٦ بشأن اعادة تنظيم الدراسات التكيلية للتجارية لخريجي النجارة المتوسطة وببقتضالة انشئت دراسات تجسلمية تكبلية علاية لخريجي هذه المدارس اعتبارا من العلم الدراسي ١٩٤٢/١٩٤٦ ويمنسح على اثر النجاح غيها « دبلوم الدراسيات التكيلية القبارية العسائر الموسنة ١٩٤٠ الذي قرر منح الحساصلين عليه الدرجة المسائدسة في ٨ الكتوبر سنة ١٩٥٠ الذي قرر منح الحساصلين عليه الدرجة المسائدسة في أول يولية سسنة ١٩٥١ الذي منحهم الدرجة السابمة بهاهية ١٠ جنيها المراد الذي منحهم الدرجة السابحة بهاهية ١٠ جنيه الصادران في ٢ و ٩ ديسمبر سنة ١٩٥١ اللذن قررا منحهم الدرجة السائدسة بهاهية ١٠ و ديسمبر سنة ١٩٥١ اللذن قررا منحهم الدرجية السائدسة بهاهية ١٠ و ديسمبر سنة ١٩٥١ اللذن قررا منحهم الدرجية السائدسة بهاهية ١٠ و ديسمبر سنة ١٩٥١ اللذان قررا منحهم الدرجية السائدسة بهاهية ١٠ و ديسمبر سنة ١٩٥١ اللذان قررا منحهم الدرجية تونون المادلات الدراسية رقم ١٣٧١ رقم ١٩٥٢ ٠

وببين من الاستمراض المتقدم لنشأة هذا المؤهل وتطور تقييمه الله في تطبيق فحكام تأنون تصحيح أوضاع العاملين المشار اليه لا يعتبر هـقا المؤهل من المؤهلات العالية > ولا وجه للقول بأن ما ترره تأنون المعلالات الدراسية من اعتبار الحاصلين على المؤهل المشار اليه في الدرجة السادسة من يعلقية ١٠ جنيه و ١٠٠ مليم من شانه تقييم هذا الدبلوم بحسباته مسن القالات العالية ١٠ ذ من المعلوم أن الدرجة السادسة هي درجة بسده التعليمين في الكسادر الاداري والكسادر الفني العالى سالا وجسه لهدذا محتول سائته وأن كان تأنون المعادلات قد قدر الدرجة السادسة المحاصلين على هذا المؤهل الا أنه في نفس الوقت قدر الدرجة السادسة بنه على أن المحلية مربوط هدفه الدرجسة ١ كما نص في المسادة السادسة بنه على أن المحلية مربوط هدفه الدرجسة ١ كما نص في المسادة السادسة بنه على أن المحلية و المحسلة المرافق لهذا المحاسسة بالمؤهلات المقرر الها عند التعيين أو بعد فترة بنه الدرجسة المحاسسة بالمول المرافق لهذا المحاسسة بالمول المرافق لهذا المحسلان أو وفقسا لقرارات مجلس الوزراء الصسادرة قبل أول يوليسة المحسلة و الاداري بالاقسدية الا بعد بضي ثلاث سسنوات على الاقل من تقريض عامتبارهم في الدرجة المسادسة بالماهية المذكورة » .

وعلى المبوم تعتبر لحابلى الشسهادة العالية أو المؤهل الجامعى من شاتلى الدرجة السادسة بالكادر الفنى العالى والادارى اتدبية نسبية علاما ثلاث سنوات على اصحات المؤهلات المقرر لها عند التعين ١٠ وقد أريد بالتبد الوارد في هذه المادة كفسالة المحاتية بين حبلة هذه المؤهلات وبين أقرائهم من حبلة الدرجات الجامعية وسا يعادلها ، لانه وأن كانت مؤهلات أولئك تصلح للتعين في الكادر العالى وسا يعادلها التي يحبلها هؤلاء ، فوضع القانون الضباط لكفالة هدذه المواتقة على الوجه الذي عينه ، وقد أنصحت عن ذلك المذكرة الإيضاحية محقولها على المنازع المنازعة المنازعة التكيلية والشسادات المناعية عند مقارنتها يكاوريوس الزراعة أو بكاوريوس الهندسة على التوالي وقد رؤى بدلا عتيار أصحاب الشهادات الاتل خاضعين للكادر المتوسط (كتابي

آو ننى ) أن تعطى لحبلة الشهادات المالية والمؤهلات الجالسية التجيعة اعتبارية نسبية على أصحاب المؤهل الاتل الذين تقررت لهم العرجة السيادسة المخفضة » .

والحكم الذى تضهنته هذه المادة هو فى واقع الابر حكم دائم يعلاج جبيع الحالات سواء السبنة على نفاذ التانون رقم ٢١٠ لسبنة [18] أو اللاحتة لنفاذه ، لان هذه الموازنة تصد بها استقرار الاوضاع والمراكئ التانونية فى هذا الخصوص وهذا ما حرص مرسوم ٢ من اغسطسى سنة ١٩٥٣ على تأكيده اذ نص فى مائته الثابنة على أن « لا يخل هذا المرسوم بتطبيق حكم المائتين السادسة والسابعة من القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٣٣ بشأن المعادلات الدراسسية » .

ومن جهة آخرى غان الدرجات الجابعية المصرية والدبلومات العالمية المصرية قد وردت على سبيل التخصص في البند (٦٤) من الجدول المراقية عانون المعادلات الدراسية ، وهي مؤهلات لها تتديرها الخاص من التلحية العلمية أو الننية تتديرا لا يبكن معه التجاوز بحيث يدخل عيه شهالات آخرى ولو جاوز مرسوم ٦ من أغسطس سنة ١٩٥٣ اعتباد صالحية حالمليها في التقسدم للترشيح لوظائف الكادر الادارى أو الفني العالى الكان نمجال تطبيق قانون المالات الدراسية ، فضلا عن أنه وأن كان قد تم وضع حملة المؤهل محل اليمت في الكسادر الفني والادارى فان هذا استنساء من الإصل الذي تروته في الكسادر الفني والادارى فن من المال الذي تروته المالة التي تنص على أن المؤهلات العلمية الذي حجب أن يكون المرشع حاصلا عليها هي :

 قدية اعتبارية نسببية تدرها ثلاث سنوات على اصحاب الؤهلات المصاد اليها ، ولا يكون تبصا لذلك من شأن العمل بالتانون رقم AT المسانة ١٩٧٣ بتسوية حالات بعض العالمين من حملة المؤهلات الدراسية المسافة أي جديد في هذا الصدد .

لا يون حيث أنه متى أستبان وغقا لما تقدم أن الؤهل محل البحث لل يعتبر من قبيل المؤهلات العالية عان التقييم الصحيح له اعتباره سن المؤهلات عوق المتوسيطة ويبكن الاعتداء في هذا أشأن بما تضمنه قانون بحميح الوضساع المهالمين المشار اليه وذلك في الفصل الثاني منه الخاص متعيم المؤهلات والتسويات حيث نص في المادة (ه) على أن « يحدد المستوى الملالي والاقدمية للحاصلين على المؤهلات الدراسية على النحو الاتي :

..... (1)

(د) الفئة ممرا / ٢٦٠ لحملة الشهادات الدراسية بوق المتوسيطة الجميرة المصول عليها بعد دراسة نزيد مدتها على المدة المتررة للحصول على الشهادات المتوسطة وتضاف مدة اقديية افتراضية لحملة هذه المؤهلات بعجد معبد سنوات الدراسة الزائدة عن المدة المتررة للشهادات المتوسطة على بداية مربوط الفئة علاوة من حلاوتها عن كل سسنة من المستوات الزائدة » .

وترتيبا على ذلك مانه في خصوص تطبيق تانون تصحيح اوضاع العلين المصار اليه يعتبر دبلوم الدراسات التكيلية التجارية من المؤهلات بحق المتواسطة التي يعين الحاصلين عليه في الفئة ( ٣٦٠/١٨٠ ) باقديية المتراضية متدارها سنتان ويطبق في شأن هؤلاء العالمين الجدول الثاني بين الجداول المرفقة بذلك القانون وتخصم من المدد الكلية اللازمة لترقيقهم الى الفئة ( ١٧٥//١٤٠ ) وقدرها (٣٦) سنة بالتطبيق للهادة ١٧ منه مدة المستين المحسوبة اقدية المتراضية .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العبومية الى انه في تطبيق أحكام قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنين بالدولة والقطاع العام المسادر باقتسانون رقم 11 لسنة 1970 يعتبر نبلوم الغراسات التكيلية العالمية من المؤهلات فوق المتوسطة ويطبق على الخاصلين عليه الجدول الثاني مغ مراعاة حكم الفقرة (د) من المادة (٥) من القانون المشار اليه .

( ملف ۲۸/۱/۲۱ - جلسة ۲۱/۱/۷۷۷ )

قاعسدة رقسم ( ۱۸۹ )

المسطا:

دبِلُوم الدراســات التكبيلية التجارية بعد قرار الخدية النستورية العليــا بشانه يعامل معــاملة الوهالات الدراسية العالية من كلفة الوجوه ،

# مَلَحْص الْقتوى :

أن القرار التفسيري الذي تصدره المحكمة الدستورية الطيا للنصوص التشريعية يعد تفسيرا ملزما للكافة وبأثر يرجيع الى تاريخ العمل بالنص الذي تم تفسيره واساس ذلك أن هده القرارات كاشيقة وليست منشسئة \_ ومن ثم مان القرار التسميري المساير من المكية المذكورة والذى انتهت ميه الى اعتبار دبلوم الدراسات التكيلية التحارية مؤهلا عسالية مؤداه اعتبال هذا الدبلوم مؤهلا عاليا من تاريخ انشائه ومن مقتضى ذلك اعسادة تسسوية حالة حبلة على اسساس تطبيق الجهول الاول من الجداول الملحقة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ولا يقدم في حبلة الشهادات التي توتف منحها والمسادلة للشهادات المسددة فلك ما نصت عليه المادة ١٢ من ذلك القانون من أن تبسوى حالة بالجدول ألرعق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٧ طبقا لاحكام التسانون الاخير وبالقالى خروج الحاصلين على هذه الشهادات من تطييق تطبيق القسانون رقم ١١ المستة ١٩٧٥ اذ أن مقتضى القرار التقسيري المشسار اليه تعديل النصبوص التي تتعارض مع أحكامه ومنها نص المادة ١٢ سيالف الذكر بالتسدر الذي تضينه القرار المشيار اليه ماعتبار ان قرارات التنسيم انصاح عن ارادة المشرع ذاته .

( ملف ۲۸/۳/۸۲ ... جلسة ۱۹۸۲/٥/۱۸۸ )

تعليق : عدلت الجمعية العمومية لتسم الفترى وانتشريع بفتواها هذه عبا سبق أن افتت به من قبل معتبرة دبلوم الدراسسات التكيلية التجارية مؤهلا عاليا من كلفة الوجوه ، وكان ذلك في ضوء حكم المحكمة الدستورية المليا في طلب التفسير رتم ٥ لسنة ٢ ق تفسير ٤ والذي انتهى الى أن المشرع يعتبر دبلوم التجارة التكيلية العليا من المؤهلات العسالية .

وقد رتبت الجمعية العمومية على ذلك بجلستها المشار البها وجوب معالمة الحاصلين على هذا الدبلوم بالجدول الاول الملحق بالقانون رقم 11 لسنة ١٩٧٥ وليس باحكام الجدول الثانى ، وذلك عند تطبيق احد كام القانون المذكور على حالتهم .

كما يترتب على اعتبار دبلوم الدراسات التكبيلية التجارية مؤهلا عاليا من كانة الوجوه النتيجتان الآتيتان:

(۱) عدم مخاطبة حملة الدبلوم المنكور بأحكام التانون رتسم ۸۳ السسنة ۱۹۷۳ باعتبار أن المؤهلات الوارد النص عليها بالجدول المرتسق بهذا المؤهل مؤهلات عالمية — وقد يبدو هذا التطبيق متعسارضا مع الاحكام الصريحة للتانون ۸۳ لسنة ۱۹۷۳ وحدف مؤهل ورد في ملحته الا أن هذا هسو متنضى ما كتبف عنه التعسير التشريعي الصادر عن المحكمة الدستورية العليا في الشان .

(ب) عدم مخاطبة الحاصلين على هذا الدبلوم بالمادة الاولى والثانية من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ بمعالجة الآثار المترتبة على القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٠ معالجة الآثار المترتبة على القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ سنة المخاطبين بأحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ ويعالمون بالمادة الثالثة والخامسة من القانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٨٠ في شأن منح الاتمهية الاعتبارية والزيادة في الراتب باعتبار أن المؤهل المنكور من المؤهسة الحليسية الحليسية من المؤهسة الحليسية من المؤهسة الحليسية المؤسسة المؤسسة الحليسية المؤسسة المؤسس

## خامسا ... دباوم الفنون التطبيقية :

#### قاعدة رقيم ( ١٩٠ )

#### : 12 41

قرار المحكمة العليا في طلب التفسيح رقم ٧ المسنة ٨ القضائية بجلسة ٢ / ١٩٧٧/١٢/١ باعتبار شهادة التجارة التحبيئية العليا مؤهلا عائيا في تطبيق حكم المسادة ١٧ من القسائون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ سهذا القضاء مقصور على ما ورد فيه ولا يتمسدى اثره الى سسواه سالاتر المترتب على ذلك : لا يجبوز قياس دبلوم الفنون التطبيقية حديث على دبلوم المراسات التجارية التحبيلية العالمية ساسس ذلك : المشرع لم يمسامل حامل دبلوم الفنون التطبيقية معاملة المؤهلات العليا لاختلاف كل منهما عن الآخر اختلافا جوهريا من حيث الدرهة والماهية ستطبيسيق المجدول المتنى من الجداول الملحقة بالقسائون رقم ١١ لمسسنة ١٩٧٥ والخاص بحملة المؤهسلات فوق المتوسسطة على حملة دبلوم المفسون التطبيقيسة (حديث) لا الجدول الأول الخاص بحملة المؤهلات العليا ساطبيق و

## ملخص الحسكم 🖫

حيث أن الطعن بقدم على أن الحكم المطعون غيه خالف التانون واخطا في تطبيقات وتأويله أذ طبق في شسأن المدعى الجدول الاول المرافق القسانون رقم 11 لسنة 1970 في حيث أنه بجب تطبيق الجدول الثساني باعتبار أن المؤهل الذي يحيله بن المؤهلات نوق المتوسطة وليس بالمؤهل المسلق وأن الاستنساد إلى طلب التنسير من المحكسة العليسا في شأن المبلور الدراسات التجارية التكيلية العالية » وقياس « دبلوم الفنسون

į -

التطبيقية ( حديث ) عليه هو قياس ليس له سند في القانون » .

ومن حيث أنه يتضح مما سبق أن أساس المسازعة الماثلة يكمن فيأ سان ما اذا كان المؤهل الحاصل عليه المدعى يعتبر من بين المؤهلات الماليسة في تطبيق أحكسام القانون رقم ١١ المسنة ١٩٧٥ استنسسادا الى انه يعامل طبقها لما نص عليه قرار وزير التنبية الادارية رقهم ٢. لسينة ١٩٧٦ معاملة المؤهسلات الواردة بالقانون رقم ٨٣ أسغة ١٩٧٣ ومنها دبلوم الدراسات التجارية التكيلية العاليسة بحسبان أن هسفا القرار صادر طبقا للمادة أأمن القانون المنكور التي خولت لوزير التنبية الأدارية ان يبين الشهادات المعادلة للمؤهلات المشار اليها اذ اعتبرت المحكمة الطيا في طلب التفسير رقم ٧ لسفة ٨ التفسائية الصادر بجلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٧ شهادة التجارة التكبيليسة المالية من المؤهلات المالية في تطبيق احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ومن ثم يعامل المؤهل الحاصل عليه المدعى معاملة الحاصل على تلك الشهادة ويطبق بشأنه تبعها لذلك الجدول الاول من الجداول المرانقة للقانون وهو الخاص بحبلة المؤهلات العالية لا الجدول الثاني الخاص بحبلة المؤهسلات غوق المتوسطة والمتوسسطة والذي طبقته الجهة الإدارية .

ومن انه سبق لهذه المحكمة ان تضت في الطعن رقم ٢٧٥ لسفة ٢٥٥ القضائية بجلسة ٢٥٥ من أبريل سنة ١٩٨٦ بان قرار المحكمة الطيا رقم ٧ لسنة ٨ القضائية الصادر بجلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٧ المائن من المائن ١٩٨٥ المن عليا في تطبيق حكم المادة ١٧٥ من القانون رقم (١ لسنة ١٩٧٥ ان هذا التضاء مقصور على ما ورد نبه ولا يتعدى الى سسواه ومن ثم لا يقاس عليه المؤهل الحاصل عليه المدعى اذ هو بحسب تقويمه في تأنون المادلات الدراسية رقم ١٣٧٧ لسنة ١٩٧١ بند ٢ (ب) من الجدول المحق به مقرر له المدرجة السابقة ( من درجات القائن رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفى الدولة ) بماهية عشرة جنبهات من بدء التعيين على ان ينخ حالمه ماهية ٥٠٠١ جنبها كالمرجة المسادسة بعد ثلاث سنوات أو بماهية الهجال المشرع حالمل هذا المسؤهل

معابلة حبلة المؤهلات العمالية أذ نختك كل منها عن الآخر اختسلامًا وحويا من حيث الدرجة والماهية مو والثلبت أن القسانون رقس ٨٣ لسسنة ١٩٧٣ قد استصحب ذلك بالنسبة الي من لم تسمو حالاتهم طبقا لاحكمام القسانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٣ بسبب عدم ثوانر كل أو بعض الشروط المتطلبة حين قضى بتسموية حالاتهم طبقا لاحكامه وعلى ذلك و ينبسط قرار الحكمة العليا في طلب القصير رقم ٧ لسنة ٨ القصائية المسار اليه على المؤهل الذي يحمله المدعى أذ يقتصر القسرار على ما ورد بشمانه خصيب ومن ثم يعمل المدعى وفق لحسكام الجدول التسليم الخاص بحملة المرافق المقادن المنايا م

ومن حيث انه تأسيسا على ذلك وأذ انتهى الحكم المطعون نيه الى نظر بخسالف ما تقدم نائه يكون قد جانب الصحيح من حسكم القساتون ويكون النمى عليه قائما على مسند بيرره مما يقتضى ممه الحكم بقبول الملمن شسكلا وفي موضسوعه بالماء الحكم المطعون نيه وبرنض الدعوى. والزام المدعى المصرونات .

( ملَعن رتم ٢٧٦ لسنة ٢٥ ق ــ جلسة ٢٩/١٢/١٢٨ )

سادسا ــ دباوم الهندسة التطبيقية العليا غير السبوق بشهادة . الدراســة الثانوية ( القسم الثاني او القسم الخاص ) :

#### قاعسدة رقسم ( ۱۹۱ )

#### : المسلمة

دبلوم الهندسة التطبيقية العليا غير السبوق بشسهادة الدراسة الثانوية ( القسسم الثاني او الخاص ) — تقديره — القواعد السسابقة على القسانون رقم 11 لسنة د١٩٧٠ كانت تضع المؤهلات الاقل من المؤهسلات العليا على درجة مخفضة مع اعطاء المؤهلات العليا اقدمية عليها — القسانون رقم 11 لسسنة ١٩٧٥ لجا الى مسلك آخر ، نبدلا من مقارنتها بالمؤهلات المؤسسة فوضسع بالمؤهلات العاليا على فئات درجة المؤهلات المؤسسطة ومنحه اقدمية اعتبسارية وعائرات دورية بعدد سسنوات الدراسسة الزائدة — هذه المؤهلات ومن بينها درارم الهندسة التطبيقية عدد من المؤهلات فوق المتوسطة .

## ملخص المتسوى:

ان المادة (٢) من مواد اصدار التانون رقم 11 لسنة 1400 بتصحيح الوساع المالمين المدنيين كاتت تنص على أنه « لا يجسوز أن يترتب على تطبيق أحكام القسانون المرافق .... ( ز ) صرف أية فسروق مالية عن المترقبات المترتبة على تطبيق أحكام المادتين (١٥) ، (١٧) الا اعتبارا من المرابع المستحقاق الترقية وذلك فيها عسدا من يسرقي وتنفهي خدبته بالوغاة أو الاحالة الى التقساعد قبل هذا التاريخ وذلك كله مع مراعاة حكم البندين التاليين ... » .

ولقد عدات هذه الفقرة بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ على ان يممل بالتعديل طبقا للمادة (٤) من هذا القانون اعتبارا من تاريخ الممل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الذي عبل به من ١٩٧٤/١٢/٣١ وأصبحت تلك الفقرة تنص على أنه « لا يجوز أن يترتب على تطبيق أحكام القانون المرافق ... (ز) صرف أية فروق مالية عن الترقيات المترتبة على تطبيق أحكام الملاة (أز) الا اعتبارا من ٣١ ديسمبر التالى لاستحقاق الترقية وذلك فيها عدا من يرقى وتنتهى خدمته بالوفاة أو الاحالة الى التقاعد قبل هذا التساريخ وذلك كله مع مراعاة حكم البندين التاليين .

وبالنسبة لمن يرقى لثالث مئة تصرف له الفروق المالية المترتبة على هذه الترقية من ١٩٧٧/١/١ . . . .

وتنص المادة الخابسة من التسانون رقسم ١١ السنة ١٩٧٥ على ان « بحدد المستوى المالي والاقدمية للحاصلين على المؤهلات الدراسية على النحو الآتى :

....(1)

(ب) الغثة ( ١٨٠ - ٣٦٠ جنيها ) لحيلة الشهادات المتوسطة التي يتم الحصول عليها بعد دراسة منها ثلاث سنوات تالية لشهادة اتمام الدراستة الاعدادية أو ما يعاطها وكذلك الشهادات التي يتم الحصول عليها بعد دراستة مدتها خمس سنوات تالية لشهادة اتمام الدراستة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها .

(ج)

(د) الغثة ( ١٨٠ – ٣٠٠ جنيها ) لحيلة الشهادات الدراسية غوق:
المتوسطة التي يتم الحصول عليها بعد دراسة تزيد بدتها على المدة المتررة
للحصول على الشهادات المتوسطة وتضاف بدة افتراضية لحيلة هسده
المؤهلات بتدر عدد سنوات الدراسة الزائدة على المدة المتررة للشهادات
المتوسطة كما يضاف الى بداية مربوط الفئة علاوة من علاواتها عن كل

وتنص المادة (١٧) من القانون سالف الذكر على أن « يرتى اعتبارا من اليوم الاخير من السنة الملية ١٩٧٤ أو السنة الملية ١٩٧٥ ــ العاملون من حملة المؤهلات العليا وقوق المتوسطة والمتوسطة من النئة ( ١٨٨/ - ١٤٤ جنيها ) إلى النئة ( ١٨٨/ ١٤٤٠ جنيها ) الذين تتسوائر ميهم في هذا التاريخ الشروط الاتيسة :

اولا : انتضاء المدة التالية على العامل في الخدمة محسوبة طبقاً للقواعد المنصوص عليها في هذا القانون .

(!) ٢٤ سنة بالنسبة لصلة المؤهلات العالية .

 (ب) ٣٢ سنة بالنسبة لحملة المؤهلات نوق المتوسسطة مسع مراعاة الاقدمية الامتراضسية المقررة .

(ج) ٣٢ سنة بالنسبة لصلة المؤهلات المتوسطة .

ثانيا : حصول العامل عللى تقرير بمرتبة ممتاز في السمنة التي يرقى غيها وحصوله في التقرير السابق عليه على ذات المرتبة وفي التقرير الذي يسبقه على مرتبة جيد على الاتل .

وبعند في تطبيق الفقرة السلمقة بالنسبة السنة التي لا يوجسد عنها تقرير بالتقرير السابق عن كعابة العابل .

ثالثا : بلوغ مرتب العابل أول مربوط الفئة ( ١٤٤٠/٨٧٦ جنيها ) على الاتل وتكون الترتية جوازية لمن تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في البندين (أولا) و (ثانيا) وتتم الترقية في هذه الحلة على الدرجسات الحالية بالموازنة وعلى الدرجات التي تتشا فيها لهذا الغرض بحسب المسلمية في مرتبة الكماية وبراعاة الاتدبية في صدد الخدنة السكلية المنصوص عليها في البند (أولا) .

ولا يشترط لاجراء الترقيات الشطر البها في الفترات السابقة انقضناه الحد الادنى للمدة اللازمة للترقية من الفئة الاخيرة ولا انتضاء مدة سسنة على نقل العامل الى الجهة التي يستحق القرقية غيها » .

· • وون حيث أنه بالنسبة للحالة الأولى فإن مانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ لم يتضبن تقديرا خاصا لمؤهل دياوم الهندسة التطبيقية الطيسا غير المسبوق بشهادة الدراسة الثانوية ( القسم الثاتي أو الخاص ) كما أنه لم يبس في ذات الوقت التقديرات المقررة بقسواعد الأنصاف الصادر بهما قرار من مجلس الوزراء في ١٩٤٤/١/٣٠ لذلك يتمين الرجوع اليها لتقدير هذا المؤهل ، ولقد غرقت هذه القــواعد بين المؤهل المسبوق بشهادة الثانوية ( القسم الثاني أو الخاص ) وبين المؤهل فير الهسبوق لهذه الشهادة نمنحت حابل الاول ١٢ جنيه ومنحت حامل الثاني ١٠ جنيه ٢٠٠٥ مليم ، ومن ثم يجب عند تحديد اقدمية حامل كباتوم العندسة التطبيقية غير المسبوق بشهادة الثانوية سالتزام نص المائدة (٦) من قاتون المعسادلات الدراسسية التي تعطى حمسلة المؤهلات الجساسعية والشهادات العالية اقدبية اعتبارية على اصحاب المؤهسلات الاتل الغين حدد لهم الدرجة السادسة المخفضة ، ومما يؤيد ذلك أن هذا العطبيق لم يغب عن واضع مرسوم ١٩٥٣/٨/٦ بتحديد المؤهلات التي يعتهد عليها عند التعيين في الكادرات المختلفة فلقد نص هذا المرسسوم في مادته الثامنة على أنه « لا يخل هذا المرسوم بتطبيق حكم المـــادتين السادسة والسابعة من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ بشأن المعسادلات الدراسية » . لذلك مائه اذا كان مرسوم ٢ أغسطس سينة ١٩٥٣ قد جعل في البند ٢١ من المادة (٣) دبلوم الهندســة التطبيقية العليــــا صالحا للتعيين في الكادر الإداري والفني العالى شأن شمأن الترجات الجسامعية والدبلومات العالية التي تمنح بعد دراسسة مدتها } سنوات لحامل الشهادة الثانوية مانه يجب أن يوضع في الاعتبار أن تقدير دبلوم الهندسية التطبيقية يقل عن نقدير المؤهلات الطيا المذكورة اذ ان الاخير مقدر لها الدرجة السادسة عند التعيين بمرتب ١٢ جنيه بينمسا هذا المؤهل مقدر له الدرجة السيادسة المختضة بمسرتب ١٠ جايسه و . . ه لمليم .

وبن حيث انه اذا كان هذا هو مسلك المشرع عند تقديره للمؤهسلات الاتل من المؤهلات المتوسطة في تواعد الانصاف وقانون المعادلات الدراسية ومرسوم ١٩٥٢/٨/٦ المنسة قد ١٩٧٥

الى مسلك آخر نبدلا من أن يضع هذه المؤهلات على درجة مخفضة مع اعطاء المؤهلات العليا أتدنية عليها أى بدلا من متارنتها بالمؤهلات العليا لجا الى متارنتها بالمؤهلات المتوسسطة نوضع حاملها على ذات درجة المؤهلات المتوسسطة ومنحه أتدبية اعتبارية وعلاوات دورية بعدد سنوات المواسنة أزائدة ومن ثم ناته لا مناص من تكيينها على أنها مؤهسلات نوق متوسطة حسب المسلك الحالى للمشرع .

ومن حيث أنه بناء على ذلك غان العالم المعروضة حالته أولا الحاصل على دبلوم الهندسة التطبيقية العليا غير المسبوق بشهادة الثانوية بعد من حياة المؤهلات غوق المتوسطة ، ولما كان قد عين في ١٩٥٠/٦/١٤ المئت لايكون قد أمضى حتى ١٩٥٠/١٢/٣١ سوى ٢٥ سنة بالخدية غاذا أضينت اليه مدة 'عتبارية بحسب عدد سنوات الدراسة الزائدة عن المؤهل المتوسط وقدرها سننين أصبحت منته الكلية ٢٧ سنة وهي لا تؤهله للترقية الى الفائق الثانية أعتبارا من ١٩٧٥/١٢/٣١ طبقا لنص المادة ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٥٥ وعليه غان الترقية التي نالها في هذا التاريخ تكون ترقية باطلة لمخالفتها للقانون و

( نتوی رقم ۸۵۸ ــ فی ۱۹۷۸/۱/۸ )

## سابعا - شهادة الثانوية العابة ( التوجيهية ) :

## قاعدة رقيم ( ١٩٢)

: المسطا

يعابل العابل عند حساب بدة خديته الكلية على اسلس المؤهــل الذي كان يحبله في ١٩٧٢/٤/٣١ تاريخ المبل بالقانون رقم ١١ لسسفة ١٩٧٥ .

#### يلخص العسكم:

لما كان القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تضى بسريان احكامه اعتبارا من ١٩٧٤/١٢/٣١ غان وطبقا لنص المادة (٢٠) من القانون يكون المطعون عليه هو المركز القسانوني الثابت للمسامل في تاريخ الممل بهذا القانون ويتمين حسساب المدة الكلية على أساس المؤهل الذي كان معاملا به في هذا التساريخ وذلك اعتبسارا من تاريخ التعيين أو الحصسول على المؤهل أيهما أترب ، غاذا كان المسابل قد حصل على شهادة التوجيهية عام. ١٩٥٢ واستقال من العمل بالإدارة اعتبارا من ١٩٥٤/٢٢/٥ ثم اهيد تعبينه في أحدى وظائفها من الدرجة الشابئة الكتابيسة اعتبارا من ١٩٥٤/١٢/١٢ مشهدة الثانوية المامة (التوجيهية) ثم تدرج في الترقيات خاته بكون معاملا في ١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخ نفساذ القانون رقم ١٩٧٥/١١ على اساس الشهادة الثانوية العامة ( التوجيهية ) الحاصل عليها سنة ١٩٥٣ ، وعليه ببدأ حساب مدة الخدمة الكلية بالتطبيق لاحكام القانون سالف الذكر من تاريخ اعادة تعيينه ١٩٥٤/١٢/١٢ وليس من تاريخ الحصول على شهادة الثقافة قبل اعادة التعيين ، وبهسذه المثابة لا يعول على المدة التي قضاها في الخدمة بعد الحصول على شهادة الثقافة وحتى تاريخ الاستقلة في ١٩٥٤/١٢/٥ .

ر طعن رقم ۸.۵ لسنة ۲۱ ق ــ جلسة ۱۹۸۲/۲/۲۷ ) (م(۴ ــ ج ۱۱)

#### ثلبنا ... الاعدادية الفنيــة :

#### قاعسدة رقسم ( ۱۹۳ )

#### المسطا:

صدور قرار وزير التنبية الادارية بحددا الزهل الدراسي على خلاف الشروط والمائير التي تطلبها البند ج من المائة الخامسة سن المقاون رقم ٧ لسنة ١٩٧٩ بشان تصحيح اوضاع المابلين المنيين بلدولة والقطاع المام يحق للوزير تعديل او سحب هذا القرار المسيب حتى يتبشى مع احكام القانون ذاته والتي لا نجوز البتة مخالفتها أو الخروج عليها تعلييق : مؤهل الاعدادية الفنية الم يشترط للقبول بالمدارس الاعادادية الفنية باتواعها الثلاث الحصول على شامهادة المدارسة الابتدائية ، أو ما يعادلها المؤلول الذي تمنحه تلك المدارس لا يعد مؤهلا متوسطا في ضوء الضوابط التي تطلبها البند ج من المدارسة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ وبالتالي يتمثر الاعتداد به كرقهل متوسط التميين في الفئة ١٨٠ الم ١٩٧٠ وبالتالي يتمثر الاعتداد به كرقها متوسط التميين في الفئة ١٨٠ الله ١٩٧٠ حرار وزير التنبية الادارية رقم ١ لسنة ١٩٧١ الذي صدر بمعابلته على هذا الاسامس بخالفا المقاون مها يخول الوزير المختص بالتنبية الإدارية الحق في سحبه بخالفا المقاون ما الغوى عليه القرار من مضالفة قانونية المقرار الساحب صدر ملائها لمكم المقاون ه

#### ملخص الحكم:

وبن حيث أن القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع الماملين المدنيين بالدولة والقطاع العام ينص في مادته الخامسة على أنه

« يحدد المستوى المالى والاتنبية للحاصلين على مؤهلات تراسية علي النحو الاتى :

(!) الفئة ( ١٦١ – ٣٦٠) لحيلة الشهادات اتل بن التوسط (شهادة اتهام الدراسة الابتدائية القديمة وشهادة انهام الدرامسسة الاعدادية أو ما يعادلها) .

(ب)

(ج) الفئة ( ١٨٠ ــ ٣٦٠ ) لحيلة الشهادات الدراسية التوسيطة التي توقف منحها وكانت مدة الدراسة اللازمة للمصول عليها شالات سنوات دراسية على الاتل بعد الحصيول على شهادة : الانسدائية القديبة أو ما يعادلها » . كما تنص المادة السابعة على أنه « يصدر بيات المؤهلات المشار اليها مع بيان مستواها المالي ومدة الاقدمية الاسالية قرار من الوزير المختص بالتنبية الإدارية بعد موانقة اللجنة المنصبوسهم عليها في المادة الثامنة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام المسسللين المنبين بالدولة » . وقد نصت الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧١ عللي أن « يكون تشكيل اللجنة من معتلين لوزارات التربية والتطيم والتطيم المالي وشسئون الازهسر والجهساز المسركزي المتنظيم والادارة ، وتنفيذا لذلك اصدر وزير التنبية الادارية الترايي رقم 11 لسنة ١٩٧٦ في ٢ من نبراير سينة ١٩٧٦ وتضيئت المادة التحقة منه اعتباد الشهادات والمؤهلات المتوسطة التي توقف منحها التسمير في وظائف الفئة ( ١٨٠ -- ٣٦٠ ) ومن بين هذه المؤهالات الشبهالات الإعدادية الغنية باتواعها الثلاث ( التجارية والزراعية والصناعية ) ... ت... اصدر بتاريخ ٢٢ من مارس سنة ١٩٧٦ القرار رقم } لسنة ١٩٧٩ مسحب القرار رقم 1 لسنة 1971 المشار اليه وذلك بناء على كاليه وزير التربية والتعليم المؤرخ ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ بشأن اغتيالي المؤهل الذي تهنمه تلك المدارس لا يعد مؤهـلا متوسطا في هذه الحالة ...

ومن حيث أن المستقاد من حكم البند ج من المادة الخامسية من المادة الخامسية من القانون رقم 11 لمسينة 1971 سالفة الذكر أن الشرع تطلب الامتبالي

الزهل الدراسي المنصوص عليه نيه وهالا متوسطا ويحدد السنوى الملى له بالفئة ( ١٨٠ ــ ٣٦٠ ) توافر عهدة شروط استاسية أولهستا أن يكون هذا المؤهل بد توقف منحه وثانيها أن تكون بدة الدراسة التي كاتت لازمة للحصول عليه ثلاث مستوات دراسية على الابل وثلثها الحصول تبل ذلك على شهادة اتبا الدراسة الإنسدائية القديهة لو ما يمادلها وقد ناط المشرع بالوزير المختص بالتنبية الادارية ... بعد موافقة اللجنة المذكورة \_ سلطة تحديد نلك المؤهلات في ضوء الضوابط والمعايير التي حددتها المادة الخسامسة . . وليس من ربب في أن دور الهوزير المختص بالتنمية الادارية وكذا هذه اللجنة لا يعدو التحقق من توافر بالله الشروط ومن ثم فالقسرار الذي يصدر في هذا الصدد هو قسرار حسادر من مسلطة مقيدة لم تخسول الجهة الادارية ازاء اصبداره إية سلطة في التقدير أو الاختيسار مما تستبعد عنه نكرة الحمسانة التي ختبتع بهسا القرارات الادارية التي تصدر عن الجهسدات الادارية بمجفى مططنيسا التتديرية الامر الذي لا يسوغ ممه التبسك حيال هذا الترار جأى حق مكتسب . . وترتيبا على ذلك ماذا صدر قرار السوزير المختص بالتئمية الادارية محددا المؤهل الدراسي على خلاف الشروط والمعايم ألتي تطاريسا البند ح من المادة الخامسة كان له \_ وبحق \_ تعسيديل أبو سحب هذا القرار المعيب حتى يتبشى ويتسق مع احسكام القانون ذاته والتي لا تجوز مخالفتها أو الخروج عليها .

ومن حيث أن مؤهل الاعدادية النئيسة بالمواعها المعلات الذي يتم التحصول عليه بعد دراسسة مدتها ثلاث سسنوات لم ينظم الا سنة ١٩٥٦ آد مسدرت التوانين ارقام ٢٧ لسنة ١٩٥٦ ، بشأن تنظيم التعليم الصناعي و ٢٦١ لسنة ١٩٥٦ لسنة ١٩٥٦ لسنة ١٩٥٦ يشسأن تنظيم التعليم التوانين للقيد في يشسأن تنظيم التعليم الزراعي ، واشترطت هدده التوانين للقيد في المدارس الاعدادية أن يكون التلميذ قد أتم بنجاج الدراسسة بالرحسلة الإيتدائية أو با يعادلها ، ولم تشبرها حصول التلميذ على شبهادة اتهام

الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها والتي قد العين بالقانون رشمد . [7] لسفة ١٩٥٣ في شأن تنظيم النظيم الابتدائي والذي جعل التعظيم الابتدائي الترابيا ( عادة 1 ) وبعدة العراسة به سن ستوليه ( مادة 1 ) .

ومن حيث أنه بيين من أحكام التأنون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٣ في شابع متنظيم التطيم الابتدائي والقانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٣ في شاب التطيم الابتدائي والقانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٣ في شاب التطيم الثانوي ( أشار هذا القانون الاخير الى أن القطيم الثانوي ينقسم الى مرحلتين ، مرحلة أعدادية ومرحلة ثانوية وتناول بالبتدائية لم يكن يبين من أحكام هذين القانونين أن أنهام الدراسة بالمرحلة الابتدائية لم يكن يخول ثهة شهادة دراسية بل كان يعطى الناجحون في الابتحائي الذي يعقد كم منتش كل قسم في نهاية العام الدراسي تقريرا باتعامهم الدراسة الابتدائية الى المرحلة الاعدادية غانه يتمين لاجرائه اجتياز امتحان آخر هو مسلميةة الى المرحلة الاعدادية المعددية ( مادة ٣ من القانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٣ ) والذي يعتبر في مستوى أدني من الناحية الطبية والملية من فيهلاة أتهام الدراسة الابتدائية القديمة البند أ من المادة الخابسة من القسائون رقم ١١١ لسنة ١٩٥٠ ان المشرع اعتبر شهادة الإبتدائية القديمة ممادلة لشماء الدراسة الاعدادية .

ومن حيث انه يخلص مها نقدم انه لم يشترط التبول بالمدارس الاعدادية النية بأنواعها الثلاث الحصول على شهادة اتبام الدراسة الابتدائية أو ما يعادلها ومن ثم مان المؤهل الذى تمنحه تلك المدارس لا يعد مؤهلا متوسطاً فى ضوء الضوابط التى تطلبها البند جه من المادة الخامسة من المتساتون رقم 1 السنة ١٩٧٥ وبائتالى يتعذر الاعتداد به كبؤهل متوسط للتعين فى الفئة ( ١٨٠ سـ ٣٦٠ ) ومن ثم يكون الترار رقم 1 لسنة ١٩٧٦ الذى صعر بمعاملته على هذا الاساس مخلفا القانون معا يخول الوزير المختص بالتنيية ما الدورية الحق فى سحبه لاصلاح ما انطوى عليه القرار من مخلفة تانونية ما

وعلى هذا واذ صدر الترار رتم ۱ لسنة ۱۹۷۱ في ۲ من تبراير سنة ۱۹۷۳ متم سعو التزار السلحب رقم ) لسنة ۱۹۷۳ في ۲۲ من مارس سنة ۱۹۷۳ على حدا الترار الاخير يكون قد صدر موانها حكم القانون الصحيح ولا مطعن على هذا .

. (طعن ۱۹۸۲/۲/۷ ف حلسة ۱۹۸۲/۲/۷ )

تأسما : شهادة الإعدادية الزراعية :

قاعستة رقبم ( ۱۹۶ ) -

#### الجــــدا :

استمراض المراحل التي مر بها نظام التعليم في مصر — التسهدات القدراسية المتوسطة التي توقف منحها وكانت بدة الدراسية المائية الحصول عليها نلاث سنوات دراسية على الاقل بعد الحصول على شهادة اتبام الدراسة الابتدائية القديمة او ما يعادلها لها يحدد مستواها المائي في الفئة شهادة الإعدادية الزراعية أو التنبية الادارية رقم ٨٣ لمسنة ١٩٧٥ اعتمد شهادة الاعدادية الزراعية ضمن المؤهلات الدراسية الإقل من المتوسسط ويعين حاملها في وظاف الفئة ١٩٠١/١٦١ — الحصول على شهادة اتبام الدراسة الابتدائية القديمة لم يكن شرطا لازما الالتحاق بالدارس الاعدادية الزراعية ) .

## بلخص المسكم:

ومن حيث انه بتعين على المحكمة ان تستقر من المراحل الذي مر بها نظام التعليم في مصر على وجه التعيين حقيقة النقييم الدراسي والمسالي فليؤهلات على هذا النزاع ، منذ كان التعليم الابتدائي نوعين : 1 - تعليم ابتدائي علم يمنح الناجح فيه شهادة اتهام الدراسة الابتدائية ( القديمة ) ب - تعليم ابتدائي ففي ( زراعي - صناعي - تجاري ) وكان عامان صحة الدراسة فيه ويعامل من الناحية المالية معاملة شهادة اتهام الدراسسة الابتدائية ( القديمة ) ،

وصدر التلنون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥١ بشأن تنظيم التعليم الثانوى وقسم المرحلة الثانوية الى براهل بدءها بالمرحلة الاعدادية والدراسة بها صنتان وتشتيل التطيم العلم والتعليم الفنى من زراعي وصناعي وتجاري ونسسسسوي ،

ثم صدر القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٥٦ بشنان تنظيم التعليم الابتدائي غالفي شهادة اتهام الدراسة الابتدائية القديمة وجعل التعليم الزاميا ومنتة ست سنوات يبنع بعدها التلميذ اقرارا بانتهاء المرحلة الابتدائية معتمدأ من منتش التسم ، وبعدها صدر القانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٣ بتنظيم التعليم الهاتمي وعسم المحات الثانوية الى مرحظين : ــ ا ــ مرحلة اعدادية مبتها ارسع سيسنوات يهتصر عباي التصليم المسافي ووقف القانون بالقاء التعليم الفني من المرطة الاعدادية ، ب موحسلة عادية معتها ثلاثه سنوات وكان اثرا لصدور هذه القوانين أن قابت وزارة الهربية والقطيم بتعديل انسم المدارس الابتدائية الغنيسة ( زراعسة س صناعية - تجارية ) بلق اطلقت عليها المدارس الأعدادية الفنية وكان التبول نيها بعد انهام المرحلة الأوليم الالزرامية (١٦ سغوات ) ولفه يكن يشتوط التجاح في مسابتة التبول وهو شرط لازم للالتحلق بالمداريس الاعدادية العلمة كلاانة لم يكن بشترط للالتحاق بالمدارس الاعدادية الغنية الحمسول على شههدة اليام الدراسة الإهدائية التعيمة التي التهي في سيسنة ١٩٥٣ وفي عام ١٩٥٥ سبحت وزارة التربية والتعليم للحاصلين على شهادة اتسام الابتدائية ( القديمة ) بالالتحاق بالمدارس الأعدادية الفئة ( زراعي - صمقاعي \_ تجارى ) ماعلنت بقرارها رقم ٦٣ المنشور بالوقائع عصرية ١٩٥٥/٨/١٥. شرط القبول بهذه المدارس بأن يكون التلميذ من الذين اتموا بفجاح التواسة في المرحلة الاولى او ما يعادلها وهم المنتولين الي السنة الثالثة الاعدادية الور من التعاصلين على شنهادة اتمام الدراسة الابتدائية بلغة لجنبية أو: بدون لغة ،

ومعنى هذا ولازمه ١. ... مستوى الدراسة التى كانت بيبع النبول بالمدارس الفنية الاعدافية كان في نفس المستوى الطلوب التبول بالمدارس الاعدافية العابة، كما أنه اتاح الفرصة لن بيده الشمادة الابتدائية القديبة الفرصة لن يرغب منهم في الالتحاق بالمدارس الاعدائية الفنية لاكتساب مهارات فنية وعلية ، ويديهي أنه طالما أنه لم يكن شرطا اساسيا للقبول بهذه المدارس الحصول على شهادة اتسام التراسة الابتدائية القديبة

مُلِيُس مِن شَانَه ذَلِكَ أَن يَعْيَر مِن المُسَسِّدَى الْعَامُ لِهَذَه المُسَدَّرُسِ . ويحه طَلِّك في علم سنة ١٩٥٦ صدرت القوانين المنتظبة للتعليم الفني

بجيع انهاعه مصفر التقاون رتم. ٢٢ لسنة ١٩٥٣: بثمان تتظيم الثمليم المنظمين مالشا المدارس الاضادية المنسسامية لتغريج مسسانع ذى مهسلرة عاليسسة ...

وصدو المتانون رقم ٢٦١ لسفة ١٩٥٦ بتقييم التعليم التجارى وانشنا المدارس الاعدادية العجاري وانشنا المدارس الاعدادية العجارية للبنين. والبنات وتبعه الثانون رقم ٢٦٢ لمسنة لم ٨٦٠. بتنظيم التطبيع الزراعى وانشنا- المدارس الاعدادية لتخرج عبسال نهاصين، نفيج: «

وتضت هذه القوانين الثلاثة بأن بدة الدراسة بالدارس (صناعية ب تتجلية براعية) نلاتي سفوات كما حددت شروط القبول بهذه المدارس المستخطئة أن يكون التلميف تد اتم بنجاح الدراسة بالمرحلة الابتدائية ( ٦ سنوات ) أو مليماطها ولم يسترط اجتياز مسابقة القبول وهو الشرط المستودي للقبول بالمدارس الاعسدادية الفنيسسة ، ولم يسرد نصى يشترط للقبول بهذه المدارس الفنية الحصول على شهادة الدراسة الابتدائية الكتيبة أو ما يعادلها ،

ومن حيث أنه يخلص من كل ما تقدم أنه طوال المراحل القي مرت بها المدارس الأعدادية الفنية لم يكن شرطا للقبولي بها الحصول. على شهادة أتمام الدراسة الابتدائية القديمة ، وحتى لم يشترط اجتياز امتحان مسلبقة القبول التي كانت شرطا للقبول بالمدارس الاعدادية العامة وإنها الشرط للقرولها أن يكون التلميذ قد أتم بنجاح الدراسة بالمرهاة الابتدائية ( ، السنوات ) .

ومن حيث أن المادة الخامس من القلون تصحيح أوضاع الصناطين الذنيين بالدولة والقطاع العام رقم 11 لسنة 1900 قضى بأن يحدد المستوى المسسالي والاسمية للحساسلين على المؤهلات الدراسسية على النصو التسالى : سـ ( مج ) الفئسسة ٣٦٠/١٨٠ لحيلة الشهدسسادات الدراسية المتوسطة التى توقف منحها وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول على شهادة اتبام الدراسة الإبتدائية التدبية أو ما يعادلها . وتضن المادة السابعة سن المسابعة سن المسابعة سن المسابعة المسابعة

ومن حيث أن وزير التنبية الأدارية أصدر القرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ ونص في النقرة ( ٨ ) من المادة الثابنة منه على اعتباد شهادة الاعدادية الزراعية ضمن المؤهلات الدراسية الأتل من المتوسطة ويعين حاملها في وظائف الفئة ٢٣٠/١٦٣ .

ومن حيث انه بتطبيق ما تقدم على الوقائع الواردة بالاوراق أن المطهون ضده يحمل شهادة الاعدادية الزراعية ، وهو على ما سلف من المؤهـــلات الأنل من المتوسطة ميمين أصحابها في الغثة ٣٦٠/١٦٢ .

ولا يقترح في هذا النظر أن المدعى يحيل شسهادة أتهام الدراسسة الابتدائية ( نظام سبت سنوات ) التي حصل عليها عام ١٩٥٤ أو حتى أذا كان يحيل شسهادة أتهام الدراسسسة الابتسدائية القديمسسة كان يحيل شسهادة أتهام الدراسسسة الانتاق بالمدارس الاعدادية النينية على التنصيل الذي المحنا اليه ، والذي يقطع بأن شهادة الإعدادية ذاتها هي في ذات المستوى الطبي لشسيهادة أتبسام الدراسة الابتدائية التديية ، وهي من المؤهلات أقل من المتوسطة وتبعع الاصحابها التعيين في ناغلة ٢١٠/١١٢ .

( طعن ٩٣) لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٨ )

عاشرا: الشهادة الابتدائية الصناعات:

قاعسدة رقسم ( ١٩٥ )

#### المِـــدا :

مؤدى نص المادة الخليسة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشان تصحيح أوضاع العابلين المنبين بالدولة والقطاع العام أن المشرع وهو بصدد بيان المستوى المالي للحاصات على الؤهلات. الدراسية المصوص عابها فيه هدد الأنأة الثابنة لتعين هبلة الشهادات التوسطة التي توقف بنحها وكانت المدة الدراسية اللازمة للمصول عليها ثلاث سنوات بمسد الحصول على شهادة اتبام الدراسية الابتدائية القديبة او ما يعادلها ... تاكيد ذات الحكم في المادة السلجمة من قرار وزير التنمية الادارية رقهم ٨٢ لسنة ١٩٧٥ الذي صدر تنفيذا لإحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ... اغفال قرار وزير التنبية سالف الذكر تحديد الستوى المالي للشهادة الابتدائية الصناعات غير المسبوقة بالشهادة الابتدائية القديبة او ما يمادلها ... مؤدى ذلك : انه قصد الاكتفاء بتقييم هــده الشهادة وفقــا للقــوانين والقرارات السابقة عليه ومن بينها مرسوم ٦ أغسطس ١٩٥٣ بتعيين المؤهلات العلمية التي يعتبد عليها التعيين في الوظائف والذي نص البند (١) مِن المادة السادسة منه على اعتماد تلك الشهادة لصائحية اصحابها ف التقدم للترشيح اوظائف الدرجة التاسمة الفنية بالنادر الفني التوسط ... نتيجة ذلك : أن تلك الشهلاة لا تمتيد كتميين في وظلُّف الفئة اغتلبنة وان. النَّلَةُ المَالِيَّةِ المِّرِرَةِ لَهَا هِي الْفَلَّةِ الْمُلْسِعَةِ .

#### خلفص القدوي:

ان المادة (٥) من تأتون تصحيح أوضاع العالمين المدنين بالدولة والتعلاع العالم الصادر بالقانون رقم 11 لسنة ١٩٧٥ تنص على انه: 

« يحدد المستوى الملى والتحمية للقطعطيية على المؤهلات الدراسسية على النحو التالى أ .... ب ... ب الفئة ( ١٨٠ ـ ٣٦٠ )

على النحو التالى أ .... ب ... ب الفئة ( ١٨٠ ـ ٣٦٠ )

لحملة الشهادات المتوسطة التي توقف ينحها وكانت الدراسسة اللازمة المحصول علي المحصول علي المحصول علي المحصول علي المحمول على المحمول عليها المحمول عليها في المحمول عليها في المحمول المحمول على المحمول المحمول المحمول على المحمولة » .

وقد صدر قرار من الوزيور المختصي بالتنهية الادارية برقم ٨٣ لسفة الادارية برقم ٢٨ لسفة الدراسية المتوسطة الان ذكرها فيها فيها يلى والتى توقف بنحها وكانت مدة الدراسية المتوسطة الاني ذكرها فيها فيها يلى والتى توقف بنحها وكانت مدة الادراسية الادارسية على الاتال بعسد المحمول على شهادة انهام الفراسية الإنتقائية القعيمة أو ما بعسائلها للتميين في وظائف الفئة ( ١٨٠ – ٣٣٠ ) : ( ١ ) ...... ( ٢ ) شهادة الدارس الابتدائية للصناعات ..... ٧ ، كهسا صدر قرار وزير التربية والتعليم رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ بشأن معادلة بعض المؤهلات الدراسسية وتنص في البند ( ٢) من المادة الأولى منه على معادلة شهادة خريجي المادرس الابتدائية للعبناعات نظامه، تقيم ، وقد نحمه المسافة من نظام من المداري ا

والتعليم والتطيم اللحالي والسائون اللازهار واللجهار المركزي للتنظيم والتهارة » .

ومفاد ذلك أن الشرع وهو بصند بيان المستوى المالي الماصلين. على اللوعلات الدراسية اللنصوص عليها في اللدة الخابسة سن القانون. فمهادات المتوسطة التي توقف بنحها وكاتت بدة الدراسية اللازمية للحصول عليها ثلاث سنوات بعد الحصول على شهادة اتهام الدراسية الابتدائية القديمة أو ما يعادلها ، وأنه قد اعاد تأكيد ذات الحكم في المادة السابعة من قرار وزير التنبية الادارية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ الذي. صدر تنفيذا الحكام القانون رهم ١١ لسنة ١٩٧٥ وترتيبا على ذلك غانه بشترط لتعيين حبلة المؤخلات اللتوسطة التي توتف منحها في النبة الملاية الثابنة أن بكون قد تم الحصول على هذه المؤهلات بعدد دراسية مدة ثلاث سنوات على الأقل تالية للحصول على شهادة أتهام الدراسة الابتدائية. التدبية أو ما يعادلها ، فاذا لم يكن الحصول عليها مسبوقا بالحصول على الشهادة الأخيرة أو ما يعاظها ، نان حالها لا يمسلح للتعيين في تلك الفئة ، ولا يغير من ذلك صدور قرار وزير التربية والتعليم رقسم ٦٨٠٠ لسنة ١٩٧٥ بمعادلة شاهادة خريجي المدارس الابتدائية للمستاعات بشهادة خريجي المدارس الصناعية نظام قديم 4 اذ ان المعادلة الراردة في ذلك القرار هي في حقيقتها معادلة علمية وليست مالية ، أما تحسديد المستوى المالي للحاصلين على تلك الشهادة فينعقد الاختصساس به لوزير الخزائة وفقا لحكم الفترة الأخيرة من المادة الثامنة من القسانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العالمان المدنيين بالدولة ، وعليه ملا يؤثر نيما تقسدم ان المادة الثانية من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسسفة ١٩٧٥ منعت في الفقرة (١) منها المساس بالتقييم المالي للشهادات الدراسية طبقا للتشريعات الصادرة تبل ١٩٧٥/٥/١٠ تاريخ نشر هذا القانون ، اذ أن حكم تلك المادة يقتصر على عدم المساس بالتقييم المالي للشهادات ، ولا يمتد الي تثبيهها الطبي ، وبالتالي غليس من مقتضاه الاعتداد بقرار وزير التربية والتعليم رشم ١٨ لسنة ١٩٧٥ عند تحديد المستوى المالي للشهادة الانتدائية للصناعات . واذا كان قرار الوزير المختص بالتنبية الادارية رقم ٨٣ لسنة الادارية رقم ٨٣ لسنة الابتدائية السناعات غير المسبودة الإبتدائية القديمة او ما بمادلها ٤ للمناعات غير المسبودة بالشسهادة الابتدائية القديمة او ما بمادلها ٤ ممودى ذلك انه تصر الاكتفاء بنقيم هذه الشهادة ومنا اللقوانين والقرارات السابقة عليه ومن بينها مرسوم ٦ اغسطس سنة ١٩٥٣ بنعيين المؤهلات العلية التي يعتبد عليها للتعيين في الوظائف والذي نص البند (١) بسن المادة السادسة منه على اعتباد تلك الشسهادة لصلاحية اصحابها في التقدم للترشيح لوظائف الدرجة التاسمة الفنية بالكادر الفني المتوسيط ٤ ومن ثم تكون هذه الدرجة هي المقررة لتعيين حابلي الشهادة المذكورة .

لذلك انتهى راى الجمعية لتسمى الفتوى والتشريع الى أن شهادة المحادة المحادة المحادة المحادة المحادثية المحادثة المحادث

( ملف ۲۹۸/۲/۸۲ \_ جلسة ۲۱/۱۹۸۰۱)

# حادى عشر : شهادة انمام الدراسة الابتدائية الراقية :

### قاعسدة رقسم ( ۱۹۹ )

#### : 4---41

المادنان الخابسة والساجعة من قانون تصحيح اوضاع المسلمان المنابين بالدولة الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ -- قرار وزير الثنيية الادارية رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٥ بنقيم المؤهلات الدراسية لاحكام القسانون ١٩٧٥ -- المشرع اورد شهادة أنهام الدراسة الابتدائية الراقية المراقبة التي يحدد المستوى المالي لحالمها بالفئة ( ٣١٠/١٨٠ ) -- يشترط تلاعتداد بهدنا المؤهل أن يكون الحصول عليه مسبوقا بشهادة أنهام الدراسة الابتدائية المؤهل أن يكون الحصول عليه مسبوقا بشهادة أنهام الدراسة الابتدائية القديمة او ما معادلها و

### ملخص الحكم:

ان المادة الخامسة من القانون رقم 11 لسنة 1970 بشأن تصحيح المستوى العالمين المدنيين بالدولة والقطاع نصت على ان « يحدد المستوى المالي والاقتدية الحاصلين على المؤهلات الدراسية على النحو الاتى / الحدد ... ب ... ب ... ب الفئة ( .١٠/١٨٠ ) لحيلة الشهادات الدراسية المتوسطة التى توقف منحها وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها المنسوات دراسية على الاتل بعد الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها .... » كها نصت المادة السابمة من المقانون المشار اليه على انه مع مراعاة احكام المادة (١٦) من هذا القانون يصدر ببيان المؤهلات الدراسية المشار اليها مع بيان مستواها المالي ومدة الاتدمية الاضافية المتررة لها وذلك طبقا للتواعد المنصوص عليها في المادين ( ٥ ) و ( ١ ) ترار من الوزير المختص بالتغية الادارية بعد موافقة اللجنة

المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الثابنة من القانون رقم ٨٨ لسنة الام بشأن بنظام العالمين المعنين بالعولة ٤ وعد سمر قرار وزير المختص بالتنبية الادارية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ بتقييم المؤهلات الدراسية تنفيذا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المسار اليه ونص في المادة السابعة على أن ٥ تعتبد الشهادات والمؤهلات الدراسية المتوسطة الآتي ذكرها على أن ٥ تعتبد الشهادات والمؤهلات الدراسية المتوسطة الآتي ذكرها نبيا بلى والتي توقف منحها وكانت مدة الدراسة الملازمة للحصول عليهسا بلاث سنوات دراسية على الاقل بعد الحصول على شهادة أتهام الدراسة الابدائية القبية أو ما يعادلها للتعيين في وظائف الفئة ( ٢٨٠/١٨٠ ) : الراقية (شهادة أتهام الدراسة الابتدائية الراقية (شهادة أتهام الدراسة الابتدائية الراقية . . ) .

ومن حيث أن بغاد هذه النصوص بأن المشرع أورد شهادة أتبلم الدراسة الإبتدائية الراقية ضمن المؤهلات التي يحدد المستوى المالي لحاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام بالفئة ( ٢٦٠/١٨٠) واشترط لذلك أن يكون الحصول على هذه الشهادة مسبوقا بشسهادة أتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما بعادلها .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق ان المدعى التحق بخدمة الهيئة العامة للبواصلات السلكية واللاسلكية في ١٩٦٢/٧/١ في وظيفة مساعد مساعد المواصلات السلكية في وظيفة مساعد عام اعتبارا عدد ) اعتبارا مساعد على ١٩٦٢/٢/٢٧ ورقى الى الفئة ( ٣١٠/١٨ ) اعتبارا من ١٩٦٢/٢/٢٧ ووذلك طبقا لقواعد الرسوب الوظيفي ، ثم سويت حالته طبقا للقانون رقم الما العنة ١٩٧٥ في الفئة ( ٣٦٠/١٨ ) من ١٩٦٢/٧/١ تاريخ تعيينه باعتباره حاصلة على شهادة الإبتدائية الراقية عام ١٩٥٧ ومنح الفئسة واصبح مرتبه ٢٩ جنيها من ١٩٧٨/١٤ والفئة ( ٧٨٠/٣٠ ) من ١٩٧٢/١/١١ العدالية العدالية القيدمة أو ما يعادلها ولما تعسفي على شهادة اتهام الدراسة الابتدائية القيدمة أو ما يعادلها ولما تعسفي عليه ذلك عدلت تسوية حالة واعتبر شاغلا للفئة ( ٣٢٠/١٣ ) مسن عليه ذلك عدلت تسوية حالته واعتبر شاغلا للفئة ( ١٩٦٢/٢٣ ) مسن

۱۹۲۰ وارجعت اتدمیته فی التنة ( ۲۰۰/۱۸۰ ) الی ۱۹۲۹/۷/۱ وذلك وذلك بمرتب قدره ۵۰۰٬۰۰۰ ج وهو المرتب الذی كان يتقاضاه نحال طلح ان تصبح ترقیته الی الفائة ( ۷۸۰/۲۶۰ ) اعتبارا من ۱۹۷۵/۷/۱ مع استرداد الفاروق المالية التی صرفت له دون وجه حق .

من حيث أن الثابت من الأوراق أن المدعى حاصل على الشهادة الابتدائية الراقية علم ١٩٥٧ ولم تكن مسبوقة بشهادة أتهام الدراسسة الابتدائية القديمة وتقدم بطلب مؤرخ ١٩٧٥/١٢/١٤ لاعادة تصحيح تسوية حالته طبقا للقانون رقم ١١ لسسنة ١٩٧٥ وقرر نبيه أنه وأن لم يكن قد حصل على شهادة أتهام الدراسة الابتدائية القديمة ألا أنه حاصل على شهادة لها هي شهادة أتهام دراسة المرحلة الابتدائية بتاريخ يونيو سنة ١٩٥٤ في السنة المكتبية ٥٣ سـ ١٩٥٤ من مدرسة رضوان الابتدائية بشيرا .

ومن حيث أنه يبين من ذلك أن المدعى غير حاصل على شهادة أشام الدراسي البتدائية القديمة التي توقف منحها اعتباراً من العام الدراسي المراحلة الابتدائية التي يتبسك المدعى بأنه حصل عليها في يونية سنة ١٩٥٤ فهى شهادة أدنى من الابتدائية القديمة ولا تعلالها شيء أذ هي لا تجيز تعبين صاحبها في فئة مالية وفقا للتشريع الناسافة .

ومن حيث أنه لا وجه لما ذهب اليه الحكم المطعون غيه من أن حصول المدعى على شهادة الابتدائية الراقية يغترض لزاما سبق حصوله على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها — لا وجه لذلك اذ لو كان هذا صحيحا لما عبد المشرع الى النص صراحة في المادة الخامسة من القاتون رقم 11 لسنة 1900 والمادة السابعة من شرار وزير التنبية الادارية رقم ٨٣ لمسنة 1900 على اشتراط سبق الحصول على شهادة أنمام الدراسة الابتدائية التدبية أو ما يعادلها كي تسوى حالة الحاصل على شهادة شيئ شهادة الابتدائية في الفئة ( ٣٩٠/١٨٠ ) هذا نضلا عن أنه قد شيئ

فيه أن المدعى حصل على شهادة الابتدائية الرقاية دون أن يسبق ذللك حصوله على شهادة أتبام الدراسة الابتدائية القديبة أو ما يعادلها ومن ثم لا يبكن اعتباره في الفئة ( ٣٦٠/١٨٠ ) لمجرد حصوله على شهادة الابتدائية الراقية دون أن تكون مسبوقة بحصوله على الشهادة الابتدائية القديبة .

( طعن ٣٠٣ لسنة ٢٦ ق - حاسة ٢١/١١/١١ )

## قاعسدة رقسم ( ۱۹۷ )

#### البـــدا :

شهادة الابتدائية الراقية طبقا للمادة ( ٥ ) من القانون رقم 11 لسنة ١٩٧٥ وقرار وزير التنمية الادارية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ تصلح للتميين في الفند ٣٢٠/١٨٠ بالاتروط الثلاثة الاتية :

۱ -- أن يكون الشهادة قد توقف منحها -- ٢ -- أن تكون للدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات دراسية على الاقل -- ٣ -- أن تكون هذه الشهادة مسبوقة بالحصول على شهادة أتمام الدراسة الإبتدائية القديمة أو ما يعادلها -- أن لم تتوافر كل هذه الشروط أو بعضها لا تعتبر الشهادة من المؤهلات المتوسطة -- ضرورة التجيز بين شروط الالتحال بالمدارس الراقية والمسائل المتعلقة بتقييم مؤهل دراسي .

# ملخص الحسكم :

المتوسطة التي توقف منحها وكاتت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليه قلات سنوات دراسية على الاتل بعد الحصول على شهادة اتباء الدراسية الابتدائية التديمة أو ما يعادلها . . . » كما تنص المادة السابعة على أمه دمج مراعاة احكام المادة ١٢ من هذا القانون يصدر ببيان المؤهلات العراسية المشار اليها مع بيان مستواها المالي ومدة الاتدمية الاضافية المقررة لها وقالك طبقا للقواعد المنصوص عليها في المابئين ٥ ، ٦ قرار من الوزير المتحسى بالتنبية الادارية بعد موانقة اللجنة المنصوص عليها في النقرة الثانية من المالة الثامنة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بشأن نظام العلماين العتيم بالدولة » . ومؤدى ذلك أن الشرع ناط بالوزير المختص بالتنبية التدارية وحده دون غيره سلطة بيان المؤهلات الدراسية مع بيان مستواها الللي وذلك بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢/٨ من القسانون وقسم ٨٥ لسنة ١٩٧١ ، والوزير اذ يستميل هذه السلطة انها تكون في السلي المعايير التي نصت عليها صراحة المادنان ٥ و٦ من النسانون رقم 11 السقة ١٩٧٥ دون خروج عليها والا عد القرار الذي يصدر في هذا الشمسكن بحاوزا القانون ، وببعني آخر فان المعابير التي حددها التاتون ذاته ووسع اسسها عند تقييم المؤهل الدراسي لابد وان تكون مرعية بذاتها في حسقا القرار ... وقد تناول البند ج ... من المادة ٥ من القانون رقم ١١ أسنة ١٧٠٠ حالة حملة الشهادات الدراسية المتوسطة التي يحدد مستواها اللي ق الفئة .٣٦./١٨ واستلزم في هذا التحديد أمور ثلاثة أولها أن تكون الشهاية قد توقف منحها وثانيها أن تكون مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها تلائ سنوات دراسية على الاتل وثالثها أن تكون هذه الشهادة مسبوقة بالحسول على شبهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يمادلها ، ماذا ما تواكرت كل هذه الأمور في الحاصل على الشهادة اعتبرت حينئذ من الشماعة المتوسطة وتحدد مستواها المالي في الفئة ١٨٠/١٨٠ ، وأن لم تتواتر كلها أو بعضها تعذر اعتبارها كذلك \_ وقد صدر اعبالا للتغويض التشريعي المترر في المادة ٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قرار الوزيور المختمي **بالنبية الادارية رئم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ بنتييم المؤهلات الدراسية وتصحه** المادة السابعة منه على ان تعتبد الشهادات والمؤهلات الدراسية التوسطة

التنبي فكرها نيها يلي والتي توثف منحها وكانت مدة الدراسنة اللازمة للحصول عليها ملات سنوات دراسية على الأتل بعد النصول على شهادة الدراسة كيعالية القديمة أو ما يعادلها المتغين في وظائف الفئة ١٨٠/١٨٠ (١) ٠٠٠ (١٨) مناه (١٨) فمهادة الابتدائية الراقية (شهادة) اتهام الدراسة الابتدائية **الراتية** ) . وواضح ان المادة ٧ من القرار المذكور رددت ذات الشروط عنى الوردتها المادة o من القانون ، وعلى ذلك مانه ينبغى لكى تعتبر « شهادة المنطقية الراقية » من بن الشهادات المتوسطة التي يحدد مستواها المالي عي النبية ٣١٠/١٨٠ أن يكون حاملها قد سبق له الحصول على شهادة أتمام **عبراسة الابتدائية التديمة أو ما يعادلها ... وأنه كان ألبند (٢٨) قد أورد** ■ تشاهادة الابتدائية الراتية » على عمومه دون أن يقرنها بعبارة سسبق المحمول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها كما غمل ت يعنى بنود اخرى من المادة ٧ سالفة الذكر الا أن ذلك لا يعنى بأية حال حن الأخوال عدم ضرورة الحصول على تلك الشميمادة إن كلا من القانون وهم 19 أسسفة ١٩٧٥ والمادة ٧ من قرار الوزير المغتص بالتنبية الادارية ويم الله أمسنة ١٩٧٥ قد بنيت في صليها في عبارات صريفة الشروط الترمة التعييم الشهدة المذكورة ومن بين تلك الشروط سبيق الحصول على شهادة أتمام الدراسة الابتدائية القديمة او ما يمادلها وقد سبق التساح عدم جواز مخالفة قرار الوزير المختص بالتنبية الاداريسة المنافق عن تحديد الشهدات أو المؤهلات الدراسية وبيان مستواها اللي .

وَيْن حَيْثُ أَن التّابِت مِن الأطلاع على الأوراق أن المدعى حاصل على هنامة الإبتدائية الراقيسة سنة ١٩٧٥ ولم يسبق له الحصول على شد علاة أثمام الدراسسة الإبتدائية التنبسة أو ما يماللها ومن ثم الموجوز أعتبارد من بين حاملي الشهادات المتوسطة المقرر الاصحسلها المحمد المحمد

. عنت جيب انه لا محاجة نيها ذهب اليه الحكم المطعون نيه من أن .

حصول المدعى على شسهادة الابتدائية الراتية يفترض سسبق حصوفه على شهادة اتبسام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعسادلها أذ ألو كان خلك صحيصا لما عبد المشرع الى النص صراحة في المادة ٥ من القساتون رقم ١٩٧ اسسفة ١٩٧٥ وايضا في المادة ٧ من القرار رقم ٨٣ اسمفة ١٩٧٥ على اشتراط سسبق الحصسول على شهادة اتبسام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها كي تسسوى حالة الحاصل على شسهادة الابتدائية الراقيسة في الفئة ١٩٠٠/١٨٠ .

ومن حيث أنه لا محاجة كذلك فيمسا يقال من أن القسانون رقم ١٥٠٠ السنة ١٩٥٣ في شسأن تنظيم التعليم الابتدائي كان يشسترط مين يقيل بالمدارس الابتسدائية الراتيسة أن يكون قد أتم الدراسسة يفجاج ( مادة ٣٦ ) وتبلغ مدة الدراسسة بهذه المدارس ثلاث سسنوات ( ملجة ١٨ ١ مما قد يعنى سبق الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية قلك لأن الأمر لا يعبر وأن يكون محضسورا غصب في بيان شروط الالتخالق بهذه المدارس دون أن يتعبداه الى غيره من مسسائل أخرى تتطق متعيم مؤهل دراسي هذا غضلا عن أن من أتم الدراسية الابتدائيية بتجيه طبقاً لأحاكام القانون رقم ٢١ لسانة ١٩٥٣ المشار اليه لا يحسل على شسهادة المسلم الدراسسة الابتدائية بل أن منتش كل قسم يعتبع في نهاية العسام الدراسي امتحسانا نهائيا التلاميذ الذين اتموا الفرامسة جالفرقة المسادسة ، ويعطى الناجدون فيه تقريرا باتهامهم الدراسسة الابتدائية بنجاح ( مادة ١٨ ) وهذا التقرير لا يقوم باية حالة من الاحوال مقام الشامادة الابتدائية التديمة سيها وإن الحال لا يتعلق بتتبيع سنوات دراسية معينة وامكان معادلتها بشهادة بعينها تطليهها القانون وهي شبهادة اتهام ، الدراسة الابتدائية القديبة أو ما يعادلها -

( طعن رقم ۸۲ السنة ۲۸ ق ــ جلسة ۲۲/۲/۱۹۸۶ )

قلى عشر: شهادة مدرسة التربية التسوية غير السبوقة. بشهادة الابتدائية القديمة أو ما بعادلها:

قاعسدة رقسم ( ۱۹۸ )

#### : السيطة

علمون منبون بالدولة — مؤهل دراس — تقييه — (اصلاح ورسوب وظيفي) قرار وزير التنجة الإدارية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ بتقييم ورسوب وظيفي) قرار وزير التنجة الإدارية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ بتقييم الحراسية بننفيذ احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ — شهدة مدرسة التربية النسوية غير المسبوقة بشهادة الابتدائية ورست القفة ٢٦٠/١٦٠ ويطبق عليهم الجدول الرابع من الجداول المسبوقة بالابتدائية القديمة أو ما يعادلها يمين اصحابها في المسبوقة بالابتدائية القديمة أو ما يعادلها يمين اصحابها في المسبوقة بالابتدائية القديمة أو ما يعادلها يمين اصحابها في المسبوقة المسبوقة بالابتدائية القديمة أو ما يعادلها أولى أو امتحان القبول المأورة النساني من جداول القانون المام ورسمة النسوية لا يعادلان شهادة التمام الدراسة الابتدائية وليس المحكم القدون رقم ٨٥ المسنة ١٩٧١ بنظام الدراسة الابتدائية وليس الحكم القدون رقم ٨٥ المسنة ١٩٧١ بنظام الماملين المنين بالدولة .

### . ينافض الحسكم :

أن قانون الاصلاح الوظيفى الصددر بالقانون رقم 11 لسنة 1940 شعير في المادة الخامسة على أن « يحدد المستوى المالى والاقدمية للحاصلين على المؤهلات الدراسية على النصو التالى (1) النشة ١٨٠/١٦٦ لحملة

الشهادات اتل من المتوسطة شهدة انهام الدراسة الابتدائية القديمة وشهادة أتمام الدراسة الاعدادية وما يعسادلها . (ب) لفئة ١٨٠/١٨٠ لحملة الشهادات الدراسية المتوسطة التي توقف منحها وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصيول عليها ثلاث سنوات دراسية على الاتل بعد الحصول على شهدة اتهام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعساطها » ونص في المسادة السابعة منه على أنه « مع مراعاة احسكام المادة (١٢) من هذا القانون يصدر ببيان المؤهلات الدراسية المشار اليها مع بيان مستواها المسالي ومدة الاقدمية الاضسانية المقررة لها وذلك طبقسا للقواعد المنصسوص عليهسا في المانتين ه ، ٦ قرار من الوزير المختص بالتنهيسة الادارية بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في الفترة الثانيسة من المادة المثلبنة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بشسأن نظام العالماين المدنيين بالدولة ومفساد هذين النصين أن الشهادة الابتدائية التديهة تعسسادل الاعدادية وكلتاهما من الشهادات اتل من المتوسطة ، وحدد مستواها المسالى في الفئة ١٨٠/١٦٢ ، أما الفئة ٢٦٠/١٨٠ فهي لحيلة الشبهسادات الدراسية المتوسطة التي توقف منحها وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلات سنوات دراسية على الاقل بعد الحصول على شمهادة أتمام الدراسمة الابتدائية القديمة أو ما يعمدالها ، ويمعني آخر ان شهدة التربية السرية وهي من الشهادات التي توقف منحها وكانت مدة الدراسسة لها ثلاث سننزات اذا لم تكن مسبوقة بالابتدائية القديمة أو ما يعادلها تعادل الشهادة الابتدائية القنيمة ذاتها ولا تزيد عليهيا .

ومن حيث أن الوزير المختص بالتنبية الادارية له وحده دون غسيره بيسان المؤهلات الدراسسية المُسار اليها مع بيسان مستواها المالي بعسد موافقة اللجنسة المنصبوص عليها في الفقرة الثانيسة من المادة الثانيسة من المسلق الادلام بنظام الدالين المنبين بالدولة نقد السسحر القرار رقم ٨٥ لمسنة ١٩٧٥ بنظام الوالات الدراسية تنفيذا لاحكام القسالون رقم ١٦ لمسنة ١٩٧٥ بلدار قانون تصحيح اونساع الاحكام القسالون رقم ١٦ لمسنة ١٩٧٥ بلدار قانون تصحيح اونساع

العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام ، نصت المادة السابعة منه على أن تعتبد الشهادات والمؤهلات الدراسية المتوسطة الآتي ذكرها فيما يلى والتي توقف منحها وكانت مدة الدراسية اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات دراسية على الاقل بعد الحصول على شهادة المسلم الدراسية الابتدائية القديهة أو ما يعادلها للتجيين في وظهائف الفئيسة ( ٣٦٠/١٨٠ ) (٣٣) شــهادة مدرسة التربية النسـوية المببوقة بشهادة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها . ثم جاءت المادة الثامنة من ذات الترار ونصت على أن « تعتبد الشهادات والمؤهلات الدراسية أقل من المتوسطة شهدة اتمام الدراسة الابتدائية التديسة وشهادة اتمام الدراسية الاعدادية أو ما يعادلها الآتي ذكرها للتعيين في وظائف الفئة ( ٢٦٠/١٦٢ ) (٣٥) شهدة مدرسية التربية النسوية غير المسبوقة بشهدة الابتدائية القديمة أو ما يعهداها ، ويصدور هذا القرار نقد استعمل الوزير المختص التنبية الادارية اختصاصه الوارد في احكسلم القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بالنسبة لتقييم المؤهلات المتوسلطة والاقل من المتوسطة وحدد النئات المالية لكل منها في الشكل وبالاوضاع التي استلزمها هذا القانون .

وبن حيث أنه وبتاريخ ١٩٧٦/٢/٢ أصدر الوزير المختص بالتنبية الادارية الترار رقم السنة ١٩٧٦ بنتيم المؤهلات الدراسية ونص في المادة الثالثة منه على أن « تعتبد الشهادات والمؤهلات الدراسية المتوسطة والتي توقف منحها والأني ذكرها فيها يلى للتعيين في وطائف الفئة ١٩٧٠ • (٨) شهادة التربية النسسوية ، وبتاريخ الم٧٦/٣/٢٢ أصدر وزير الدولة نشئون مجلس الوزراء والمتابمة والرقابة والتنبية الادارية قرارا لاحتا برقم ؟ لسنة ١٩٧٦ سحب ببتنباه أحكام المادة الثالثة بن القرار رقم المسنة ١٩٧٦ المسار الميد ؛ الابر الذي يجمل تقييم شهادة التربية النسسوية الوارد في القرار يرم السنة ١٩٧٦ على المرار

ومن جيث أنه وبالبناء على ما تقدم يعود وضمع هذا المؤهل وتقييمه على ما كان عليمه بالقرار رقم ٨٣ المسمنة ١٩٧٠ ومؤدى هذا القسرار

التترقة بين شهادات التربيسة النسوية غير المسبوقة بالابتدائية القديسة أو ما يعادلها ويعين أصحابها في الفئة ٢٦٠/١٦٧ وبين شهادة التربية النسوية المسبوقة بالابتدائية القديمة أو يعادلها ويعين أصحابها في الفئة الملية ١٨٠/١٨٠ و وبالتالى يطبق على الاولى الجدول الرابسع من أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه أما الفانيسة فيطبق عليها احكام الجدول الثاني الملحق بذات القسانون . ومن حيث أن تحديد وزير التنبيسة الادارية للمستوى المسالى لهذا المؤهل قد استقر بمقتضى قراره رقسم ٨٣ لسسنة ١٩٧٥ ، فان شسهادة التربية النسوية غسير المسبوقة بشسهادة أنهام الدراسة الابتدائية القديمة هي مؤهل أقسل من المتوسط يعين أصحابها في وظائف الفئة ٢٦٠/١٦٣ ويعملون بالجدول الرابسع المرافق لاحكام القانون رقم ١١ لسسنة ١٩٧٥ .

وغنى عن البيان أن شسهادة التعليم الاولى أو امتصان التبول الما الدرسة الابتدائية ، الما الدرسة المنسوية لا يعادلان شسهادة انهام الدراسة الابتدائية ، وأبس لهما تقييم مالى صادر من الجهة المنوط بها أجراء هذا التقييم في ظل احسكام القانون رقم ٥٨ لسسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة .

ومن حيث أنه لذلك عان الجههة الادارية تكون قد أحسنت تطبيق القسانون حين طبقت على المدعية احسكام الجنول الرابع المرافق للتانون رقم 11 لسسنة 1470 باعتبارها من حياة المؤهلات أقل من المتوسسطة لحصولها على شهادة "تربية النسسوية غير المسبوقة بشهادة اتعام الدراسية الابتدائية القديمة أو ما يعانلها . ويكون الحكم المطعون غيه أذ ذهب الى غير هذا النظر يكون مخالفا لحكم القانون حقيقا بالانفاء وتكون الدعوى على غير سسند من القانون واجبة الرفض مع الزام المدعية المصروفات عن الدرجتين .

( طعن رتم ٣٢١٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٨٣/٤/١ )

### قاعدة رقم ( 199 )

#### : المسطا

اعتبار شهادة التربية النسوية غير المسبوقة بشهادة اتهام التراسسة الابتدائية القديمة او ما يعادلها مؤهلا اقل من المتوسط طبقا لاحكام قانون تصحيح اوضاع العاملين الدنيين بالدولة والقطاعالهام رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

### بلخص المسكم:

ومن حيث أن تانون الامسلاح الوظيفى الصادر بالقانون رقم 11 السنة 10 من أن المستوى السنة على أن « يحدد المستوى اللي والانتمية للحاصلين على المؤهلات الدراسسية على النحسسو السالى:

(1) الغنة ٢٦٠/٢٣ لحيلة الشيسادات أقل من المتوسطة (شهادة أنسام الدراسة الابتدائية التدبية وشسهادة أنهام الدراسة الاعدادية أو ما بعادلها ) (ج) الغنسة ١٨٠/٣٠ لحيلة الشهادات الدراسسية المتوسطة التي توقف منحوسا وكانت بدة الدراسة اللازمة للحصول عليها المنثر سسنوات دراسسية على الاقل بعد الحصسول على شهادة أنهام الاراسسة الابتدائية القديمة أو ما بعادلها » ونص في المادة السسابعة منه على أنه « مسع مراعاة أحكام المادة (١١) من هذا القسانون يصسدر بيان المؤهسات الدراسسية المسار اليها مع بيان مستواها المسالي وبدة الاتدبية المترار فيها وذلك طبقا للقواعد المنصوص عليها في المافين أن المرار بن الرزير المختص بالتنبية الادارية بعد موافقسة اللجنسة المنترص عليها في المقترة الثانية من المادة الثامة من القسانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧١ بشأن نظام العالمين المنتين بالدولة » .

ومغاد هذين النصين أن الشسهادة الإبتدائية التدبية عادل النسهادة الاعدادية وكتاهيا من الشسهادات الله من المتوسسطة ، وحسد مستواها الملي في الفئة ٣٦٠/١٦٦ لما الفئسة ،٣٠/١٦٦ فهي لحميلة الشهادات الدراسسية المتوسطة التي توقف منحها وكانت بدة الدراسسة الملازمة للحصول عليها ثلاث سنوات دراسية على الاتل بعد الحصول على شسهادة اتبام الدراسة ابتدائية القديسة أو ما يعادلها ، وبعمني آخر أن شهادة التربية النسسوية وهي من الشسهادات التي توقف منحها وكانت بدة الدراسسة بها ثلاث سسنوات أذا لم تكن مسبوقة بالابتدائية التدبيسة أو ما يعادلها تمسادل الشهادة الابتدائية القديسة ذاتها التدبير عليها .

ومن حيث أن الوزير المختص بالتنبية الإدارية له وحده دون غيره بيان المؤهلات الدراسية المشار البها مع بيان مستواها المالي ذلك بعد موانقة اللجنة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الثامنة. من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة ، نقد أصدر القرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ بتقييم المؤهلات الدراسسية تنفيذا لاحكسام القسانون رقم ١١ لسسنة ١٩٧٥ باصدار قانون تصحيح أوضساع العاملين المدنيين بالدولة والقطساع العام ونصت المادة السابعة منه على أن « تعتبد الشهادات والمؤهلات الدراسية المتوسطة الآتى ذكرها فيما يلى والتي توقف منحها وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات دراسسية على الاقل بعد الحصول على شسهادة أتمام الدراسة الانتدائية القديهــة للتعيين في وطائف الفثة ( ٣٦٠/١٨٠ ) (٣٣) شــهادة مدرسة التربية النسوية المستوقة بشهادة الابتدائية القديبة أو ما يعادلها ثم جاءت المادة الثابنة من ذات القرار ونصت على أن « تعتبد الشبهادات او المؤهلات الدراسية اتل من المتوسطة (شهادة أتمام الدراسية الابتدائية القديمة وشبهادة اتهام الدراسة الاعدادية أو ما يعاداها ) الآتي فكرها فيسا يلى للتعيين في وظائف النئسة ( ٣٦٠/١٦٢ ) (٢٥) شسهادة مدرسة التربية النسوبية غير المسيوقة بشسهادة الابتدائية القديمسة

لو ما يعادلها . وبصحور هذا القرار غقد استعمل الوزير المختص للتنهية الإدارية اختصاصه الوارد في احكام القسانون رقم ١١ لسسنة ١٩٧٥ على المتسبة لتنبيم المؤهلات المتوسطة والاقل من المتوسطة وحدد الفشات الملية لكل منها في الشسكل وبالإوضاع التي استازمها هذا التاتون .

ومن حيث انه بتاريخ ١٩٧٢/٢/ اصدر الوزير المختص بالتنهيسة الإدارية القرار رقم ١ لسنة ١٩٧٦ بيتييم المؤهالات الدراسية ونص في المادة الثالثة بنه على أن « تعتبد الشهادات والمؤهلات الدراسسية المتوسطة التي توقف بنحها والآتي يكرها غيبا يلي التعيين في وظائف النئلة ١٨٠/٣٠٠ . . . (٨) شسهادة التربية النسسوية ، وبتاريخ المنابة ١٩٧٦/٣/٢٢ أصدر وزير الدولة المسئون مجلس الوزراء المتابهسة والرقابة والتنبية الادارية قرارا لاحقا برقم ٤ لمسنة ١٩٧٦ سحب بهتضاه الحسام المادة الثالثة من القرار رقم ١ لسسنة ١٩٧٦ المسار اليه ، الامر الذي يجعل تقييم شسهادة القربية النسوية الوارد في القرار رقم ١ السسنة ١٩٧٦ عن المرار رقم ١ السسنة ١٩٧٦ كان لم يكن .

ومن حيث انه وبالبناء على ما تقدم يعود وضم هذا المؤهل وتقييمه على ما كان عليه بالقرار رقم ٨٣ لمسنة ١٩٧٥ ومؤدى هذا القرار النرتة بين شمهادة التربية النسوية غير مسبوتة بالإبتدائية القديمة أو ما يعادلها ويعين اصحابها في الفئة الماليمة ٢٦٠/١٦٣ وبين شمهادة التربية النسوية المسبوتة بالإبتدائية القديمة أو ما يعادلها ويعين اصحابها في النئة الماليمة ٢٣٠/١٨ وبالتالى يطبق على الاولى الجدول الرابسع من إحكام التسانون رقم ١١ لسفة ١٩٧٥ المشار اليه اما الثانيمة غيطبق عليها أحكام الجدول الثاني الملحق بذأت التاتون .

ومن حيث أن تحديد وزير التنبية الادارية للمستوى المسالي لهسداً المؤهل قد استتر بمتنفى قراره رقم ٨٣ لمسنة ١٩٧٥ ، عان شهدة التربية النسوية غير المسبوقة بشهدة اتهام الدراسة الابتدائية القديمة وهى مؤهل أقل من المتوسط يمين استصابها في وظائف للفئة ٢٣٠/١٦٢ خيمالمون بالجدول الرابع المراقق لاحكسام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥

وغنى عن البيسان أن شهادة التعليم الاولى وامتحان التبول امام المدرسة. النسسوية لا تعادلان شهادة اتهام الدراسة الابتدائية فليس لها تقييم مالى صادر من الجهاة المنوط بها هذا التقييم في ظل احكام القاتون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العالمين المدنيين بالدولة .

ومن حيث أنه لذلك فأن الجهة الادارية تكون قد احسنت تطبيق. على المدعية احكام الجدول الرابع المرافق القانون رقم 11 لسنة 1400 باغتبارها من المؤهلات أقل من المتوسط لحصولها على شهادة التربيسة النسوية غير المسبوقة بشسهادة أتبام الدراسة الابتدائية القديسة أو ما بعسادلها ، ويكون الحكم المطعون فيه أذ أخذ بغير هذا النظر يكون يخالفا لحكم القسانون خليقا بالالفاء وتكون الدعوى على غير سند من المقانون واجبه الرفض مع الزام الداعية المصروفات عن الدرجتين .

( طعن رقم ٣٢٦٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٣/٤/١٠ )

قالت عشر ... شهادة مدرسة فلاحة المسادن والحداثق:

### قاعسدة رقسم ( ۲۰۰ )

#### : المسلما

المعتان الخامسة والسليمة من قانون تصحيح اوضاع المسلين الدولة المسلحر بالقلنون رقم 11 لمسلمة 1970 ... قرار وزير التنبية رقم ٨٦ لمسلمة 1970 ... قساد وقد الدراسسية وفقا الاحكام القلنون 11 لمسلمة 1970 ... شسهادة مدرسة فلاحة البساتين والحدائق ... المشرع أورد هذه التسلمادة ضمن المؤهلات التي يحسد المستوى المسالي لحامليها بالفئة ( ٣٦٠/١٨٠ ) ... يشترط للاعتداد بهذا المرهبيل ألوهل الدراسسية المؤهل أن يكون الحصول عليه مسبوقا بشسهادة أنهام الدراسسية المؤهلة المعالمة المراسسة المتواهدية الما يعللها .

# طخص الحكم:

ومن حيث أن مقطع النزاع في الطمن المسائل ينحصر في بيان المستوى المساوى المستوى المساودة و مدرسة فلاحة البسانين والحدائق » في ضسوء الاحكام التي اتى بها قانون تصحيح أوضاع العساملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم 11 أسنة 1170 .

ومن حيث أن المادة الخامسة من هذا القانون تنص على آنه « يحدد المستوى المسالى والاتنمية المحاصلين على المؤهلات الدراسسية على الخنصو الاتى :

..... \_ †

..... -- 4

ج — الفئة ، ٣٦٠/١٨ تحلة الشهادات الدراسية المتوسطة التى توقف منحها وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها شالات سنوات دراسية على الاتل بعد الحصول على شهادة اتهام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها .

د .... كما تنص المادة السمايعة على انه « مسع مراعاة احكام المادة ١٢ من هذا القسانون بصدر ببيان المؤهلات الدراسسية المشار اليهسا مع بيسان مستواها المالي ومدة الاقتمية الاضسائية المقررة لها وذلك طبقا للقواعد المنمسوص عليها في المادتين ٥ ، ٦ قسرار من الوزير المختص بالتنمية الادارية بعد موانقسة اللجنة المنصوص عليهسا في الفقرة الثانية من المادة الثابنة من القيانون رقم ٥٨ لسينة ١٩٧١ بشان نظام العاملين المنبين بالدولة » . ... ومؤدى ذلك أن المشرع ناط بالوزير المختص بالتنبية الادارية وحده دون غيره مسلطة بيسسان المؤهلات الدراسية مع بيان مستواها المالي وذلك بعد موانقة اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢/٨ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، والوزير اذ يستعمل تلك السلطة انها تكون في اطلار المعايم التي نصت عليها صراحة المادتان ٥ و ٦ من القانون رقم ١١ لسلفة ١٩٧٥ دون المُروج عليها والا عد القرار الذي يمسدر في هذا الشأن مجاوزا القانون وبمعنى آخر فان الضروابط التي حددها القانون ووضع اسسها لتقييم المؤهل الدراسي لابد وان تكون مرعيسة بذاتها في هسذا القرار \_ وقد تتاول البند ج بن المادة ٥ بن القدانون رقيم ١١ لسنة ١٩٧٥ حالة حملة الشهادات الدراسية المتوسة التي يحسدد مستواها المالي في الفئة ٢٦٠/١٨٠ واستلزم في هذا التحديد توافر شروط ثلاثة أولها: أن تكون الشهادة قد توقف منحها ، وثانيها: أن تكون مدة الدراسة اللازمة للحمول عليها ثلاث سنوات دراسية على الاقل ، وثالثها : أن تكون هذه الشهادة مسجوقة بالحصيول على شسهادة اتهام الدراسية الابتدائية القديهية أو ما يعادلها ماذا ما توافرت كل هذه الشروط في الحاصل على الشهادة اعتبرت حينئذ من الشهادات المتوسطة وتحدد بستواها المالي في الفئة ١٨٠/١٨٠ ، وأن لم تتوافر كلها او بعضها تعدر اعتبارها كذلك ، وقد صدر اعسالا للتفويض التشريعي المقرر في المادة ٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قرار الوزير المختص بالتنبية الادارية رشم ٨٣ لسينة ١٩٧٥ بتقييم المؤهلات الدراسسية ونصت المادة ٧ منه على أن « تعتبد الشهادات والمؤهلات الدراسية المتوسطة الآتي ذكرها فيها يلى والني توقف منحها وكاتت مدة الدراسسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سننوات دراسمية على شهدة أتهام الدراسة الابتدائية القديمة أو يعادلها للتعيين في وظلقه النئة . ٨١/ . ٣٦ (١) . . . . (٢) . . . . . « شبهادة بدرسة غلاجة البسساتين والحدائق » . وواضح من الملدة ٧ من هسذا القسرار ردنت ذات الشروط التي أوردتها المادة ٥ من القانون وعلى ذلك مانه ينبغي لَى نعتبر « شبهادة مدرسة ملاحة البساتين والحدائق » من الشسسهاداته المتوسيطة التي يحدد مستواها المالي في الفئية ٢٦٠/١٨٠ أن يكون حاملها قد مسيق له الحصول على شهدة اتمام الدراسة الابتدائية القديهة أو ما يعادلها - أنه وأن كان البند (٢٧) قد أورد « شمهادة مدرسة فلاحة البسساتين والحدائق » على عمومه دون أن يقرنها بعبارة سبق الحصول على شهادة اتهام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها كبيسا معل في بعض بنود اخرى من المادة ٧ سيالفة الذكر الا أن ذلك لا يعنى باية حال من الاحوال عسدم ضرورة الحصول مسجقا على شهادة اتبسام الدراسسة الابتدائية القديبة أو ما يعسادلها لان كلا من المادة ٥ من القسانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والمادة ٧ من قرار السوزير المختص بالتنبية الادارية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ قد بينت في صلبها في عبارات جلية وصريحة الشروط اللازمة لتقييم الشهادة المذكورة ومن بين تلك الشروط سبق الحصول على شهادة اتهام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها \_ وقد سبق ايضاح عدم جواز مخالفة قسرار الوزير المختص بالتنهيسة الادارية للقسانون عند تحديد الشهادات ويبسان بستواها المالي .

ومن حيث أن الثابت من الاطلاع على الاوراق وعلى ملف خسيسهة المدعى أنه حاصل على شسهادة مدرسة فلاحة الجسساتين والحسسداني

سنة 19{٥ ولم يسبق له الحمسول على شهادة اتمام النراسسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها ومن ثم لا يجسوز اعتباره من حساملى الشسهادات المتوسسطة المترر لاصحابها الفئسة ٣٦٠/١٨٠ مادام أنه في الحتيقة وواقسع الامر غير حامسال على الشهادة الابتدائية القديمسة أو ما يعادلهسسا .

ومن حيث أنه لا محاجة غيما ذهب اليه الحسكم المطمون غيه مسن ان حمسول المدعى على شسهادة فلاحة البساتين والحسدائق يفترض سبق حصوله على شهادة أتيام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعسادلها أذ لو كان ذلك صحيحسا لما عبد المشرع الى النص صراحسة في المادة ٥ من القسانون رتم ١١ لسنة ١٩٧٥ وأيضا في المادة ٧ من قرار الوزير المختص بالتغيية الادارية رتم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ على اشتراط سبق الحصول على شسهادة أتهام الدراسة الابتدائية أو ما يعادلها كي تسسوى حالة الحاصل على شهادة مدرسة غلاهة البسساتين والحدائق في الفئة ١٩٧٠ م.

ومن حيث أنه لا محاجة كذلك غيما قد يقسال من أن القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٣ في شسان تنظيم التعليم الابتدائي كان يشسترط غيمن يقبل بالمدارس الابتدائية الراقية أن يكون قد أتم الدراسة الابتدائية بنجاح رمايدة ٣٦ وتبلغ مدة الدراسسة بهذه المدارس ثلاث سسنوات (مادة ٣٨) مما قسد يعنى سسبق الحصول على شهادة أتبسام الدراسة الابتسدائية نلك لان هذا الابر لا يعدو أن يكون محصورا محسب في تبيان شروط الالتحساق بهذه المدارس دون أن يتعسداه الى غيره من مسائل أخسرى الالتحساق بتتيم مؤهل دراسي ، هذا غضسلا عن أن من أتم الدراسة الابتدائية بنجاح طبقا لاحكام القسانون رقم ٢١٠ لسسنة ١٩٥٣ المشسار اليه لا يحصل على شسهادة أتهام الدراسة الابتدائية بل يعقد منتش كل قسسم في نهاية العام الدراسي امتحسانا نهايا للتلابيذ السنين الموالدراسية بالفرقة السادسة . ويعطى الناجدون فيه تقسوير باقسامهم الدراسية الابتدائية بنجاح (مادة ١٩٥٨) وهذا التقرير لا يقوم باتسامهم الدراسية الابتدائية بنجاح (مادة ١٨٥) وهذا التقرير لا يقوم

باية حال من الاحوال مقام الشسهادة الابتدائية التدبية ، سبها وأن الحال لا يتعلق بتقييم سانهات دراسية معيشة وامكان معادلتها بقسهادة بعينها تطلبنها للقساتون وهي شهادة اتمام الدراسسة الإبتدائية القديسية .

وبن حيث انه تبعا لكل ما تقدم واذ تضى الحكم المطعون فيسه باحقية المدعى فى تساوية حالته باعتباره من حيلة المؤهلات المتوسطة المترز تعيينهم ابتداء فى الفئسة ١٨٠/٣٦ فاته يكون قد جانب القانون في صحيحه بما يتعين معه الحسكم بالفائه ويرفض الدعسوى مع الزام (لدعى المصروفات ،

( طعن رقم ۷۸۷ لسـنة ۲۷ ق – جلسة ۱۹۸۳/۱۱/۲۷ )

الفِرع الأول ماهية الجداول بصفة عامة

قاعدة رقام ( ٢٠١ )

#### : المسلم

ترقية طبقا لقانون تصحيح اوضاع العساملين ــ انطباق اكثر من جسول .

# ملخص الحسكم:

ان متنفى الاتر المساشر لقانون تصحيح أوضاع العالمين على المالمنا أن يتم الاعتباد في تطبيق أحكاله بالمركز التانوني للعلل في تاريخ نفاذ هذا التانون أي اعتبارا من ١٩٧٤/١٢/٣١ وقد وضع التسانون رؤوسا لجداول بد الخدمة الكلية المحسوبة في الاتسحية والمحتبة بالتانون ٥ فالجدول الاول لحيلة المؤهلات الطبا المتسرب نميينهم ابتسداء في الفئة ( ١٩٠٠/١٢٠) والجدول الثاني لحيلة المؤهلات نوق المتوسطة والمتوسطة المترر تعيينهم ابتداء في الفئة ( ١٩٤١/١٢٠) والجدول الثاني للمالمين الفيين المترر تعيينهم ابتسداء في الفئة ( ١٩٤١/ ٣٦٠/ ٣١٠) والجدول الرابع لحيلة المؤهلات الاتسل من المتوسطة المترر تعيينهم ابتسداء في الفئة ( ١٩٤١/ ٣٦٠) والجدول الذاخوسطة المترر تعيينهم ابتسداء في الفئة ( ١٩٤١/ ٣٦٠) والجدول الفاطف في الفئة ( ١٩٤١/ ٣١٠) والجدول الفاطفة المؤهلات المعربة وظاهر تعيينهم في الفئة ( ١٩٤١/ ٣١٠) والجدول النسادس لمجموعة وظاهر تعيينهم في الفئة ( ١٩٤١/ ٣١٠) ومن ثم غان المناط في تطبيسي تلكة المحدولة المح

- الحصول على احد المؤهلات المشار اليها .
- ٣ او شغل وظيفة في مجموعة الوظائف الفنيــة أو المهنية م
  - ٣ ــ أو شغل وظينة مكتبية بغير مؤهل .
  - او شغل وظيفة في مجموعة الخدمات المعاونة .

وعليه عان مناط تطبيق الجدول الاصلح ونتا للفترة (ه) لا يكسون. 15 لن يعواهر في شانه شروط انطباق اكثر من جدول على حالته .

وطعن رقم ٨٣٩ لسنة ٢٧ ق \_ جلسة ٢٨/١٢/٢٨ )

الفرع الثـــانى منـــاط تطبيق الجداول

### قاعدة رقم ( ۲۰۲ )

### المسطا:

ان من شروط الافادة من حكم الملدة ٢٠ فقرة (د) من ققون تصحيع أوضاع المالمان المنين بالدولة والقطاع المام الصادر بالقاهون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أن تنقل فئة العابل في الميزانية الى محبوعة الوظائف المالية قبل نشر القانون في ١٩٧٥/٥/١٠ - جاول معد الخدمة الكليسة المحسوبة في الاقدمية والمحقسة بالقسقون رقسم ال اسنة ١٩٧٥ الشار اليه - المساط في تطبيق تلك الجداول هي الحصول على أحد المؤهالات المسار اليها أو شغل وظيفة في مجموعة الخدمات الماونة او شفل وظيفة في مجموعة الوظات الفنية أو المهنية أو شهفل وظيفة مكتبية بفي مؤهل فين تحقق في شأنه شيء مما نكر انطبق عليه الجدول الخاص به \_ في تحصيد التاريخ الذي يتحقق فيه شروط تطبيق تلك الجداول فلن العبرة في ذلك بالركز القانوني للعامل في تاريخ نفاذ هذا القاتون ، مترتبه على ذلك أن تطبيق الجدول الاصلح وفقا الفقرة ( ه ) من الملقة ١٦ من القانون لا يكون الا لن ينطبق عليه في ذلك التاريخ الكثر من جدول ويتحقق ذلك في حالة العامل المعين باحدى الوظائف المهنية أو المتباة أو الخدمات المساونة والحاصل على احدى المؤهسلات العراميمة دون غيرها من الحالات .

#### ملخص الفتري:

ان المادة 10 من تانون تصحيح أوضاع العاملين المنبين بالدواسة والقطاع العام الصادر بقتانون رقم 11 لسنة 1970 تنص على أن « يعتبر من أمضى أو يمضى من العاملين الموجودين بالخدمة أحدى المد الكليسة المحددة بالجداول المرتقسة مرتمى في ندس مجموعته الوظيفية وذلك اعتبارا من أول الشهر التألي لاستكمال هذه المدة .

ماذا كان المال قد رتى نعلا فى تاريخ لاحق على التاريخ المذكور ترجيع اقديته فى الفئة المرتى اليها الى هذا التاريخ » وتنص المادة ١٦ على أن « تخضع الترقيات الحتيبة المنصوص عليها فى المادة السسابقة المتواعد الآتية:

.....(1)

(ه) تطبيق الجدول الاصلح للعابل في حالة انطباق اكثر من جدول من الجداول المرفقة على حالته » واخيرا تنص المادة ، ٢ من ذلك القداتون على أن « تحسب المدد الكلية المحددة بالجداول المرفقة الخاصية بحيلة المؤهلات الدراسية سواء ما كان منها مقيما عند العمل باحكام هذا التانون أو ما يتم تقييمه بناء على احكامه اعتبارا من تاريخ التعيين أو الحصول. على المؤهل ليهما الترب .

وتحمنب المدة الكلية المتعلقة بحملة المؤهـــلات الطيـــا والمحددة في الجدول المرفق مع مراعاة القواعد الاتية :

....(1)

(د) احتساب مدة الخدمة السابقة على الحصول على المؤهل العلى لمن مقتلت منته الى مجموعة الوطائف العالية تبل نشر هذا القسائون على الحساس تطبيق المجدول الثانى المرفق على حالته حتى تاريخ حصوله على المؤهل الموائل المرفق المجدول الاول المرفق

اعتبارا من التاريخ المذكور على حالته بالقنة والاقدمية التى بلغها طبقسا للجدول الثاني » .

ومن حيث أن من شروط الاعادة من حسكم المادة ٢٠ عقرة ( د ) أن تنقل عنة العالمل في الميزانية إلى مجموعة الوظائف العالية تبل نشر القانون في ١٩٧٥/٥/١١ ، ومن ثم غان السيد/...... أذ لم تنقل عنسه على هذا النحو في الميزانية غاته لا يفيد من الحكم المتقدم ويكون طلبه في هذا المصدد غير قائم على اساس سليم من القانون جديرا بالرفض .

ومن حيث أن الوزارة تابت بتسسوية حالته طبقا للبادة ١٥ مسن المتانون المتسسار اليه بأن طبقت في شانه الجدول الثاني الخاص بحباسة المؤهلات عزق المتوسطة عبنح الدرجة الخابسة في ١٩٧٤/١١/١ اعتبارا من اول الشهر التالي لاستكبال ١٦ سفة ،

وبن حيث أن المشرع وضع رؤوسا لجداول مدد الضحية الكلية المحسوبة في الاقدية والمحقة بالقانون آنف الذكر فالجدول الاول لحبله المؤهلات الطيبا المترر تصينهم ابتداء في الفئة ( . ٧٨٠/٢٤) ) والجدول الثاني لحيلة المؤهلات فوق التوسطة والتوسطة المترر تصيبهم ابتداء في الفئة ( . ٢٦٠/١٨٠ ) والجدول الثالث للمالمين الفنيين أو المهنين المتربينهم ابتداء في الفئات ( ٤٤١/١٣٠ ) ( ٣٦٠/١٣٠ ) ) ( ( /١٨٠ / ٣١ ) ) والجدول الرابع لحيلة المؤهلات الإقل من المتوسطة المترر تصينهم ابتداء في الفئة ( / ٢١١/١٣٠ ) والجدول الخامس للكتابين غير المؤهلين المتربينهم في الفئة ( / ٣١٠/١٢٠ ) ) والجدول المالدس لمجموعة وطلقة الخدرة تصينهم في الفئة ( / ٣١٠/١٢٠ ) ومن ثم غلن المفاط

- ١ ... الحصول على المؤهلات المشار اليها .
- ٢ ... أو شغل وظيفة في مجموعة الخدمات المعاونة .
- ٣ ... أو شنقل وطليقة في مجنوعة التوقائلة الفلنية أو المهنية .
  - إ شغل وظيفة مكتبية بغير مؤهل .

من تحقق في شأنه شيء مما ذكر انطبق عليه الجدول الخاص به .

ومن حيث أنه في تحديد التاريخ الذي يتحقق فيه شروط تطبيق تلك الجداول مان العبرة في ذلك بالمركز القاتوني للعامل في تاريخ نفاذ هذا الساتون في ١٩٧٤/١٢/٣١ ومن ثم مان تطبيق الجدول الإصلح ونقساللفترة (ه) من المادة ١٦ منه لا يكون الا لمن ينطبق عليه في ذلك التاريخ اكثر من جدول ويتحقق ذلك في حالة العابل المعين باحدى الوظائف المهنية أو الفنية أو الخدمات المعاونة والحاصل على احد المؤهلات الدراسية دون غيرها من الحالات .

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على واقع الحالة المعروضة غانه وان كان العامل المذكور يحمل مؤهلا عليا (ليسانس حقوق) في ناريخ العسل بالقانون في ١٩٧١/٦/٢٣ عين به بالفعل اعتبارا من ١٩٧١/٦/٢٣ . من ثم يتحدد مركزه القانوني في تاريخ العمل بهذا القانون ويتسوامر في حقه مناط تطبيق الجدول الاول عليه هون سواه .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية المسومية الى عدم احتيـــة السيد/ ...... في الاغادة من حكم المادة ٢٠ فقرة ( د ) من تانون تصحيح أوضاع العالمين .

( ملف ۲۸/٤/۱۹ ــ جلسة ۲۱/۵/۲۷۱ )

### قاعدة رقم ( ٢٠٣)

.: la\_\_\_\_\_4

اذا كان العامل لم ينقدم اللادارة بشهادته الدراسية التي حصــل عليها قبل ١٩٧٤/١٢/٣١ واستقر وضعه الوظيفي على معاملته بدونهــا فان استقرار مركزه في ذلك التاريخ يحول دون الاعتداد بها اذا تقدم بها بعد خبس عشرة سنة .

### ملخص الفترى:

ان المناط في تطبيق الجداول المرفقة بالقانون رقم 11 لسنة 1400 الحصول على احد المؤهلات المشار اليها في تلك الجداول او شغل وظيفسة في مجبوعة الوظائف الفنية أو المهنية أو شغل وظيفة مكتبية بغير مؤهسال أو شغل وظيفة في مجبوعة وظائف الخدمات الماونة العبرة في تحديد التاريخ الذي يتحقق فيه شروط تطبيق تلك الجداول بالمركز القانوني المستقر للمامل في تاريخ نفاذ القسانون أي في ١٩٧٤/١٢/٣١ حسب مجبوعته الوظيفية وفئة بداية التعين .

فاذا تبين سبق حصول العابل المعروضة حالته على الشسهادة الاعدادية العابة سنة ١٩٦٧ ولم ينقدم الى الجهة الادارية بها يغيد حصوله على تلك الشهادة الا بعد خيسة عشر سنة أى ق ١٩٨٢/١٠/٢ ، بعد أن استقر وضمه الوظيفى وتحدد مركزه مع زملائه على وضع سليم قانونا وقتلذ نلا يجوز تعديل وضعه ، وبالتالى لا يجوز تطبيق الجدول الرابع ... المحق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على حالته .

( لمف ١٩٨٤/١/١ - جلسة ١١/١٨٤/١ )

# الفسرع الشالث تحديد تاريخ توافر شروط تطبيق الجداول

# قاعَسدة رهم ( ٢٠٤ )

#### : 12...49

المبرة في تحديد تاريخ توافر شروط انطباق اي من الجداول الرفقة بقانون تصحيح اوضاع الساملين المدنين بالتوقة والقطاع العام الصادر بأفانةون رقم 11 لسنة ١٩٧٥ هي بالمركز القانوني للمامل في ١٩٧٤/١٢/٢١ بنص المادة ٢١ فترة (ب) من القانون المذكور يعقد في حساب المد الكلية التي تقضى في مجموعة وظينية اعلى بالمد التي قضيت في مجموعة وظينية ادنى ومن ثم يلزم من باب اولى حساب المد التي قضيت في مجموعة اعلى ضمن التي تقضى في مجموعة ادنى .

# ملخص الفتــوى :

ان المادة (10) من قانون تصحيح اوضاع العالمين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم 11 لسنة 1970 تنص على أن « يعتبر من أيضى أو يهضى من العالمين الموجودين بالخدمة احدى المدد الكليسة المحددة بالجدول المرتقة مرتمى في نغمس مجموعته الوظيفية وذلك اعتبارا من أول الشهر التالى لاستكبال هذه المدة .. » والمادة 11 منه تنص على أن « تحسب المدد الكلية المتعلقة بالعالمين المعينين في الوظائف المهنية أو للينابية غير الحاصلين على مؤهلات دراسية والمحددة بالمجدولين التالث والخابس المرتقين مع مراعاة التواعد الاتية :

.....(†)

(ب) اضافة مدة سبع سنوات او مدة الخدمة التي تضبيت في مجبوعة الخدمات المعاونة أو الكتابية أيهما أقل بالنسبة للعامل الذي عين ابتداء في وظائف الخدمات المعاونة أو الوظائف المكتبية ونقل قبل نشر هدفا القانون التي وظائف المجبوعة المهنية أو العابل الذي عين ابتداء في وظائف المخدمات المعاونة ونقل هذا التاريخ إلى الوظائف المكتبية » .

ومن حيث أن العبرة في تحديد تاريخ توافر شروط انطباق أي مسن الجداول المرافقة للقانون رقم 11 أسنة 1970 انها هو بالمركز التسانوني للسابل في 1971/17/17 تاريخ العمل به ، ومن ثم مان العاملين عسير المؤهلين الذين عينوا بمجموعة الوظائف المهنيسة ثم نقلوا الى مجموعة الوظائف المكتبية في تاريخ سابق على انقاريخ المشار اليه انها يتصدد مركزهم القانوني بشخلهم وظائف المجبوعة الأخسية في ذلك التساريخ ويتوافر في حقم مناط انطباق الجدول الخامس الخاص بالكتابيين عسير المؤهلين دون سواه .

ومن حيث انه في صدد حساب مدد الخدمة التي تضادا كل منهسم بمجبوعة الوظائف المنبية و المحبوعة الوظائف المنبية و المناه هذه المدد يتم حسابها ضمن المدد الكلية المدددة بالجدول الخامس السلف الاشارة اليه وذلك حسبها هو مستفاد من نص الماد ٢١ نقرة (ب) آنفة البيان التي أعدت في حساب المدد الكلية التي عضى في مجبوعة وظيفية اعلى بالمدد التي تضيت في مجبوعة وظيفية ادني وذك وفتا انسوابط مهيئة ، ومن ثم يلزم من باب اولى حساب المدد التي تضيت في مجبوعة اعلى ضمن المددة التي تتضى في مجبوعة الفي ضمن المددة التي تتضى في مجبوعة الفي كما هو الحال بالنسسبة للمدد التي تضيت في مجبوعة الوظائف المهنية اذ يسوغ وفقا لما تتسدم حسابها ضمن المدد التي تتضى في مجبوعة الوظائف المكتبية .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العبوبية الى احتية المسابلين المروض حالتهم في أن يطبق عليهم الجدول الخاص المرافق للثانون رقم 11 لسنة ١٩٧٥ دون سواه وأن تحسب لهم ضمن المدد الكلية المحددة به المعدد الذي تضوعا بمجموعة الوظائف المهنية .

( ملت ۱۹۱۱/۱/۱۲ \_ جلسة ۱۱/۱/۱۲۷۲ )

## قاعسدة رقسم ( ٢٠٥ )

#### : ال<u>سط</u>ا

خص المشرع في القانون رقم 11 لسنة 1400 بتصحيح اوضاع الماءلين المدنين بالدولة والقطاع العلم كل من فئة العاءلين بجدول بحسب المؤهن الحاصلين عليه والفئة المائية التي عينوا فيها والمجموعة الوظيفية التي ينتمون اليها وحدد نطاق المخاطبين بلحكامه الموجودين بالمخدمة في المحرودين المحرودين بالمخدمة في 19٧٤/١٢/٣١ تاريخ العمل به ... بناء على ذلك فان تحديد المجدول الذي ينطبق على الماءل يجب أن يتم بمراعاة مركزه الوظيفي في تاريخ العمال بالشائون وبحسب مجموعته الوظيفية وفئة بداية تعيينه .

## . ملخص الفتوى :

ان المادة الخامسة من مواد اصدار القانون رتم 11 لسنة 1900 بتصحيح أوضاع العالمين المدنيين ٤ بالدولة والتطاع العام تنص على ان تعتبر الجداول الملحقة بالقانون المرافق جزءا لا يتجزأ من هذا القانون وتنص المادة التاسعة من تلك المواد على أن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من ١٩٧٤/١٢/٣١ » .

وتنص المادة الخامسة من القانون على ان « يحدد المستوى المالى والاقدمية للحاصلين على المؤهلات الدراسية على النحاو الاتى : \_

..... (د) الفئة ٣٦٠/١٨٠ لحملة الشهادات الدراسية موق التوسطة التي يتم الحصول عليها بعد دراسة تزيد منتها عسن الدة المتررة للحصول على الشهادات المتوسظة .

وتضاف مدة التدبية انتراضية لحبلة هذه الؤهلات بقدر عسدر سنوات الدراسة الزائدة على المدة المتررة الشهادات المتوسطة . كما تضاف الى بداية مربوط الفئة عالوة من عالواتها عسن كل سنة.
 من هذه السنوات الزائدة » .

وتنص المادة (١٥) من القانون المذكور على ان « يعتبر من اتصى أو يعضى من العالمان الموجودين بلخدية احدى المدد الكليـة المحـددة بالجداول المرافقة مرتى في نفس مجموعته الوظيفية وذلك اعتبارا من أول الشهر التالى لاستكمال هذه المدة ، علذا كان العامل قد رقى نعسالا في تاريخ لاحق على التاريخ المذكور ترجع اقدميته في الفئة المرتى اليها. الى هذا التاريخ » .

ولقد خصص التانون الجدول الثانى لحيلة المؤهلات نوق المتوسطة والمتوسطة المترر تعبينهم ابتداء في الفئية الثابنية وخصص الجدول. الثالث للعابلين الفنيين المتسرر تعينهم ابتيداء في الفئية الثابنة وخصص الجدول الثالث للعابلين الفنيين أو المهنيين المتسرر تعينهم ابتداء في الفئة العاشرة ( ٣٦٠/١٦٢) أو التاسعة ( ٣٦٠/١٦٢). أو الثابنة (٣٦٠/١٦٠).

وبغاد با تقدم أن المشرع خص في القانون رقم 11 لسنة 1100 كل نئة بن نئات العاملين بجدول بحسب المؤهل الحاصلين عليه والنئة المالية التي ينتبون البها ، وحدد نطاق المخاطبين بأحكامه بالموجودين بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخ العسل به . واعتد تبعا لذلك بمراكزهم القانونية المستقرة لهم في هذا التاريخ عند تسوية حالاتهم ، ومراعاة بنه لمن أمضي مسنوات دراسية زائدة عن المدة اللازمة للحصول على الشهلاات المتوسسطة قرر أضسانة سدة انتراضية بمساوية لعدد تلك السنوات ، وخول العالمين حقا في ترقيسات حتيبة أذا اكتبلت لهم المدد الكلية المنصوص علها في الجداول المرافقة

وبناء على ذلك غان تحديد الجدول الذى ينطبق على العامل يجب ان يتم بمراعاة مركزه الوظينى فى تاريخ العمل بالقانون وبحسسبه مجموعته الوظينية ونئة بداية تعيينه . ولما كان التعبين طبقا لاحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام المهاين المدنيين بالدولة الذي عينت العاملة المعروضة حالتها في ظله يتم داخل مجموعات وظيفية وفقا للقواعد التي كانت سارية ابان العسل بالقانونين رقمي ١٩٠١ لسنة ١٩٥١ / ٢ لسنة ١٩٦٤ الى ان يتم توصيف وتقييم الوظائف وكان التعيين في مجموعة الوظائف المهنية التي بنطبق على المنتين اليها الجدول الثالث الملحق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يتم وفقا لتلك التواعد بالتطبيق لاحكام كادر العمال ، عان اعمال هذا الجدول يتتصر على من عين ابتداءا بالفئة العاشرة أو الناسعة أو الثامنة في مجموعة الوظائف المهنية .

ولما كانت العالمة المعروضية حالتها لم تعين ابتداء ببجبوعة الوظائف المهنية وانها عينت ببجبوعة الوظائف المتوسطة غان الجدول الثانى الخاص ، بحلة المؤهلات فوق المتوسطة والمتوسطة يكرن هيو واجب التطبيق على حالتها ولا يجوز تطبيق الجدول الشالث الخساص بالمهنين عليها ومن ثم تكون تسوية حالتها طبقا للجدول الشائى تسد صادعت صحيح حكم القانون .

لذلك انتهت الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عسدم جواز تطبيق الجدول الثالث الملحق بالقانون رقم ١١ اسنة ١٩٧٥ على العالمة المذكورة .

( ملف ۱۹۸۰/۱/۸۲ – جلسة ۲۸/۵/۰۸۸۱ )

# قامستة رقيم (٢٠١٠)

# البسطا:

نص المادة (١٦) من قانون تصحيح اوضاع المادان الدنيين بالدولة والقطاع العام للصادر بالقانون رقم ١١ اسنة ١٩٧٥ على تطبيق الجدول الإفقة به فا

القانون على حالته ... العبرة في التحقق من توافر شروط تطبيق الجداول هي بالركز القانوني للعامل في تاريخ نفاذ القدانون المشار اليسه وهو 19٧٤/١٢/٣١ .

# ملخص الفتري

ان المادة (10) من تانون تصحيح اوضاع العالماين المنيين بالدولة والتطاع العام المسادر بالقانون رقم 11 لسنة ١٩٧٥ تنص على أن « يعتبر من أمضى أو يعضى من العالمين الموجودين بالخدمة احسدى المدد الكلية المحددة بالجداول المرفقة مرقى في ننس مجموعته الوظينية وذلك اعتبارا من أول الشهر التالي لاستكبال هذه المدة .. » وأن المادة 17 منه تنص على أن « تخضع الترقيات الحتبية المنصوص عليها في المسادة السابقة للتواعد الاتية:

..... (ه) تطبيق الجدول الاصلح للعابل في حالة انطباق اكثر من جدول من الجداول المرفتة على حالته .

ومن حيث أن المشرع وضع رؤوس لجداول مدد الضبعة الكلية المحسوبة في الاقدية والمحتة بالقانون آنف الذكر ، فالجدول الأول لحبلة المؤهلات المتر تعيينهم ابتداء في الفئة ( ٧٨٠/٢٤ ) ، والجدول الثاني لجبلة المؤهلات نوق المتوسطة والمتوسطة المير تعيينهم في الفئة ( ٣٦٠/١٨٠ ) ، والجدول الثالث للعالمين الفنين أو المهنيين المتسرر تعيينهم أبتداء في الفئات ( ٣٦٠/١٤٢ ) و ( ٣٦٠/١٦٢ ) و ( ٣٦٠/١٦٢ ) ، والجدول الرابع لحبلة المؤهلات الاقل من المتوسطة المقرر تعيينهم ابتداء في الفئة ( ٣٦٠/١٦٢ ) ، والجدول الخامس للكتابين غير المؤهلين المتسر تعيينهم في الفئة ( ١٣١٠/١٣٢ ) ، والجدول السادس لمجسوعة وظائف الخدامات المعاونة المترر تعيينهم في الفئة ( ١٣٠/٢١٤ ) ، ومن ثم مان المناط في تطبيق تلك الجداول هو :

- ١ الحصول على احد المؤهلات المشار اليها .
- ٢ ــ أو شغل وظيفة في مجموعة الوظائف الفنية أو المهنية .

- ٣ ـــ او شىغل وظيفة مكتبية بغير مؤهل .
- إ ـ أو شغل وظيفة في مجموعة الخدمات المعاونة .

ومن حيث أنه في تحديد التاريخ الذي يتحقق غيه تواغر شروط تطبيق تلك الجداول غان العبرة بالمركز القانوني للعالمل في ١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخ نفاذ القانون المسار اليه ، ومن ثم فان تطبيق الجدول الأصلح ومتا للفقرة ( ه ) لا يكون الا لمن يتوفر في شانه شروط انطباق اكثر من جدول على حالته .

ومن حيث انه بتطبيق ما تقدم على الحالات المعروضة غان العالمين المذكورين وان عينوا ابتداء في مجموعة الوظائف الفنية الا أن بعضهم نقل الى مجموعة الوظائف المكتبية والبعض الآخر أعيد تعيينه بمجوعة الوظائف العالمية ، ومن ثم غان المركز القانوني لكل منهم في ١٩٧٤/١٢/٣١ يتحدد بالمجموعة الوظيفية التي يشغلها في هذا التاريخ ويتوافر في حسق كل منهم مناط تطبيق الجدول المحدد لمجمعته دون الجسدول الثالث لانتفاء مناط تطبيق في حقهم (١٥

من أجل ذلك أنتهى رأى الجمعية العمومية ألى عدم جسواز تطبيق الجدول الثالث المرافق للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على الحسالات المعروضة .

( لملن ٢٨/١/١٧ \_ جلسة ١١/١/١٧٧١ )

# القسرع الربنع تطبيق الجسدول الشسالث

## قاعسدة رقسم ( ۲۰۷ )

### المِسما :

مجال تطبيق القانون رقم 11 أسنة 1970 يتحدد على اساس الركز القانوني المستقر للعامل في ١٩٧٤/١٢/٣١ — وجوب مراعاة القيد الوارد في المادة ٥٨ أسنة ١٩٧١ أن العبرة في مجال تطبيق احكام القانون رقم 11 أسنة ١٩٧٥ هي بحالة العامل القانونية في ١٩٧٤/١٢/٣١ .

## ملخص الحكم :

ومتى كان الثلبت أن المدعى يشغل في ذلك التاريخ وظيفة من وظائقة الخدمات المعاونة ومن ثم مان طلبه تسوية حالته طبقا الأحكام القساورة من المانية والمنت ١٩٧٥ على اساس الجدول الثالث الخاص بالوظائف المهنية أو الننية وليس عى اساس اعتباره شاغلا لوظيفة من مجموعة الخدمات المعاونة يتطلب ابتداء تعديل مركزه القاتوني الذي استقر نبه اعتبارا من رقم ١٩٦٨ طبقا الاحكام القاتون رقم ٢٦ اسنة ١٩٦٤ ولما كان القاتون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦١ ولما كان القاتون بنص المادة ٢٢ من القاتون رقم ٥٥ لسنة ١٩٩٩ بتنظيم مجلس الدولة يكون ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة المختصة ثلاث سنوات من تاريخ المسلام بهذا القاتون وذلك نبها يتعلق بالطالبة بحقوق الخاضعين له التي نشات مترتبة على الحكام القوانين والقواعد والقرارات والنظم السابقة على نفاذه ٤ ولا يجوز بعد هذا الميماد تعديل المركز القاتوني والنظم السابقة على نفاذه ٤ ولا يجوز بعد هذا الميماد تعديل المركز القاتوني نهائي دهائي دهائي دوجه من الوجوه الا أذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائي نهائي

ولما كان المدعى لم يتم دعواه الا في ١٩٧٦/٧/٣١ بعد مضى ثلاث سنوات من تاريخ العبل بهذا القانون ومن ثم يكون مركزه القانوني باعتباره ضمن مجموعة الوظائف المعاونة قد استقر واضحى تعديله او تغييره غير جائزا تانونا سواء بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦١ الذي صدر قبل الجهاز المركزي للتنظيم والادارة رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ الذي صدر قبل العمل بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧١ هـ وبالتالي غلا يحق للمدعى الاغادة من الجدول الثالث المرافق للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الخاص بالمهنين من الجدول الثالث المرافق للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الخاص بالمهنين .

( طعون ۱۰۲۷ ) ۱۰۹۲ ) ۱۰۹۰ لسنة ۲۵ ق ) ۲۷٪ ) ۱۰۹۸ لسنة ۲۱ ق ــ جلسة ۲/۲/۱۶ )

## قاعدة رقيم (٢٠٨)

#### المسادا:

(د) من اللدة ( ٢٠ ) من القانون رقم ١٩٧٥/١١ - طبيب كل الوقت - عدم افادة الإطباء الذين لا يشغلون وظائف موصوفه في الموازنة باتها وظائف كل الوقت من حكم البند ( ۱ ) من الفقرة الثانية من المادة ٢٠ وحت القانون - لا يكفى للأغادة من حكم البند ( ۱ ) سالف الأذكر مجرد عصوم مزاولة المهنة بالشارج لاى سبب من الاسباب - اساس فلك - لن الشرع قصر نطاق تطبيق البند ( ۱ ) من الفقرة الثانية من الملاة ٢٠ وحق التانون رقم ١٩٧٥/١١ على الأطبان الشاغلين الدرجات مخصصة الوقاقة طبيب كل الوقت بالميزانية - وجوب تسوية حالة حملة المؤهلاء) الواردة بقرار وزير التنمية الاجتماعية رقم ١٩٧٨/١٢٣ وفقا لاحكام القانون وقع ٢٠ المنات ١٩٧٢ .

## ملخص الفتــوى:

ان الفترة (ب) من المادة ٢١ من قانون تصحيح اوضاع العسليلين رتم ١١ لسنة ١٩٧٥ تشترط لتطبيق الجدول الثالث المرفق بهذا التقوين والخاص بالعمال المهنين على العامل المعين ابتداء بمجموعة وظلقته الخدمات المعاونة أن يكون قد نقل قبل ١٠ من مايو سنة ١٩٧٥ تاريخ تشر القانون الى مجموعة الوظائف المهنية ، ومن ثم لا يجسوز تطبيق الجدول الثالث على العامل الذي عين باحدى وظائف الخدمات المعاونة ولم يتقل الى مجموعة الوظائف المهنية ولو كان قد كلف باداء اعمال هنية .

ونبيا بتعلق بتسوية حالة العامل / . . . . . . . نقد تبين الجيعية ان الفقرة (و) من المادة الثانية من مواد اصدار القسانون رقم 11 استة 1900 لم تجز الجمع بين تسوية الحالة طبقا لاحكام المادة 16 والتسوية طبقا لاحكام المادة 10 من هذا التانون اذا كان يترتب على ذلك خلال ستة مالية واحدة الترقية الى اعلى من فنتين تاليتين للفئة التى يشغلها السلام في 17 ديسمبر 1908 تاريخ الممل بالقانون مع تخويل المسامل الحدق في اختيار التسوية الافضل له وان المادة 16 تضت بتسوية حلة السلام

المنين يسرى في شأنهم القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ اعتبارا من تاريخ معولهم الخدمة أو حصولهم على المؤهل أيهم أترب على أساس تدرج موتباتهم وعلاواتهم وتوقياتهم كزملائهم المعينين في التاريخ المذكور . ومن تم يجوز للعامل في الحالة الماثلة أن يجمع بين تسوية حالته طبقا لأحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ الذي أحياه نص المادة ١٤ من القانون رقم 14 لسنة 1970 بعد أن امتنعت المطالبة بتطبيق أحكامه اعمالا لنص المادة ٨٧ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وبين النرقية بموجب المادة ١٥ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشرط الا يترتب على ذلك ترقيته الى اكثر من مُنتنين هلال السنة المالية الواحدة من سنوأت العمال القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ واذ تقضى المادة الثانية من القانون وقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ بوضع العاملين الحاصلين على مؤهسلات دراسسية المعينين في منات أدنى من المئات المقررة لمؤهلاتهم ونقا لمرسوم ٦ مسن اعسطس سنة ١٩٥٣ في الفئات المقررة الؤهلاتيم وفتا لبذا المرسوم مع مراعاة التعادل الوارد بالجدول الأول المرغق بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ نان تسوية حالة العابل ونقا لهذا الحكم تقتضي تقله من مجموعة الوظائف المتوسطة الى مجسوعة الوظائف الادارية اعتبارا من تاريخ معاملته بالمؤهل العالى ولما كانت الفترة ( د ) من المادة -٢ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ توجب حساب مدة الخدمة السابقة على الحصول على المؤهل العالى إن نقلت مئته أو أعيد تعيينه بمجهوعة. الوظائف العالية قبل ١٩٧٥/٥/١٠ تاريخ نشر القانون على اساس تطبيق الجدول الثاني الخاص بحملة المؤهلات المتوسطة حتى تاريخ حصوله على. أعتبارا من هذا التاريخ بالفئة والأقدمية التي بلغها طبقا للجدول الثاني وكان العامل المذكور بدخل في عداد المخاطبيين بأحكام القسانون رقم ٣٥ المستة العرب المادة من شروط تطبيق حكم الفقرة ( د ) من المادة ٢٠ سالفة الذكر جيوانر في حقه ومن ثم يتعين تطبيق الجدول الثابي ثم الجدول الأولي بجليه أممالا لحكم تلك النترة .

أن الشرع قصر بهتنفي القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٨ نطاق تطعها ٣- البئد (١) من النقرة الثانية من المادة ٢٠ من القانون رقم ١٩ السنة ١٩٧٥ والذي يقضى بالقاض مدة معادلة لدة خدمة الطبيب المتقرع بعد تفرغه بحد أتصى ثلاث سنوات على أن تحسب المدة المذكورة ( من تاريخ نقله الى كادر كل الوقت ) مع اعمال هذا الحسكم بأثر رجعي مسن ١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على الأطباء الشاغلين لوظائف كل الوقت وان قرار رئيس الجمهورية رقم ٨١ لسقة 1971 المعدل بالقرارين رقبي ٣٦٣٣ لسنة ١٩٦٦ و ٩٨٩ لسنة ١٩٧٢ قسم الأطباء بحسب الوظائف التي يشغلونها الى تسمين اولهما الاطباء الشاغلين لوظائف كل الوقت وثانيهما الأطباء الشاغلين لوظائف نمسقه الوقت وناط شغل وظائف كل الوقت بوجود درجات مخصصة لهذه الوظائقه بالميزانية ومن ثم مان الامادة من حكم البند (١) بخصم مدة ثلاثة سنواته من المدة المسترطة للترقية يكون منوطا بشغل احدى الدرجات المخصصة لوظائف أطباء كل الوقت بالميزانية غلا يكفى للاغادة من حكم هذا البقيط مجرد عدم مزاولة المهنة بالخارج سواء كان ذلك راجعا الى عدم الحصول على تصريح بمزاولتها أو كان راجعا إلى الحرمان من مزاولتها متموم انقانون أو بسبب الندب للعبل كل الوقت .

وبناء على ما تقدم مان اعبال هذا الحكم عند تسوية حالة الطبيب في الحالة المائلة مرهون بأن يكون شاغلا لوظيفة موصدونة في موازنة مستشفيات جامعة الاسكندرية بأنها من وظائف كل الوقت فلا يكلى مجرد كونه شاغلا لوظيفة طبيب مقيم بتلك المستشفيات .

ونيها يتعلق بتسوية حالة حملة المؤهلات الواردة بقرار وزير التنهية الاجتماعية رقم ١٩٧٣ لسنة ١٩٧٨ وفقا لاحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ فقد تبين للجمعية المعومية أن الفترة الثانية من الملاة الأولى من القسانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٧٣ لسنة ١٩٧٣ قصت بتطبيق لحكام القسانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٧٣ قصت بتطبيق لحكام القسانون رقم المالا العالم القسانون رقم ١٩٧١ لسنة ١٩٧١ قصت بتطبيق لحكام القسانون رقم

٨٣ أسنة ١٩٧٣ على حبلة المؤهلات التي شبلها تسرار وزير التعية: التحتاعية رقم ١٩٢٢ لسنة ١٩٧٨ وبن ثم يتمين تسوية حالات العابلين عقين عودات مؤهلاتهم بالمؤهلات الواردة بالجدول الملحق بالتانون رقم ٨٣ أسنة ١٩٧٣ بهتنضى هذا الترار وغتا لاحكام هذا التانون .

- لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى النتوى والتشريع الى ما يأتى :

أولا : عدم جواز تطبيق الجدون الثالث على العابل الذي عين باحدى. وطلاق الخدمات المعاونة ولم ينقل الى مجبوعة الوظائف المهنية ولو كان عد كلف بأداء أعمال فنية .

ثلثيا : عدم جواز تطبيق الجدول الخامس على من لم يعين في أي. وحت بوظائف الكتبة غير المؤهلين ولو كان قد كلف اثناء شخله لوظيفته معجوعة الخدمات المعاونة باداء أعمال كتابية .

ثلثا : عدم جواز حسساب سدة العبل السسابق التي تضساها السيد / . . . . . . . ف عبل غنى ضبن بدة عبله بمجبوعة الوظائف. الاطارية .

رابعا: احتية السيد / ٠٠٠٠٠٠ في رد أتنبيته بالفئة والبعة وترقيته الى الفئة الثائة بالتطبيق لحكم المادة ١٥ من التانون. وهم 11 لسنة ١٩٧٥ -

خامسا: احقية السيد/ ...... في الانسادة من حسكم المسادة 18 من التقانون رقم 11 لسنة 1900 والافادة من حكم المادة 10 مسن ذات التقانون على الا يترتب على ذلك ترقيته لأكثر من فئتين خلال السنة المالية المواحدة من سنوات اعمال القانون رقم 11 لسنة 1970 واحتيت في تطبيق الجدول الثانى الخاص بالمؤهلات المتوسطة ثم تطبيق الجدول الاول المقالف بالمؤهلات العليا بالفئة والاقدمية التي يبلغها وفقا للجدول الثانى .

مسادسا : عدم اغادة الطبيب . . . . . . . . . . . ممن حكم انقاص مدة معنوات من المدة المستوطة للترقية الا اذا كانت الوظيفة التي يشخلهة

موصوفة في موازنة مستشفيات جامعة الاسكندرية بانها من وظائف كل. الوتت .

سابعا : وجوب تسسوية حسالات العساءلين الذين عودلت مؤهلاتهم بالمؤهلات الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٨٣ بمقتضى قرار وزير التنمية الاجتماعية رقم ٦٣٣ لسنة ١٩٧٨ وغقا لأحكام هـذا القانون .

( ملف ۲۸/۳/۸۱ - جلسة ۱۹۸۲/۳/۸۷ )

## قاعسدة رقسم ( ۲۰۹ )

#### : المسلما

العاملون الحاصاون على مؤهلات دراسية الذين يشغلون وظائف فنية ومهنية — العاملون غير الحاصلين على مؤهلات دراسية المعينين في وظائف مهنية او فنية او كتابية — ليس في القانون ما يشير الى قصر تطبيق بعض التجداول على العاملين حملة المؤهلات الدراسية والبعض الآخر على العاملين غلى مؤهلات دراسية — تطبيق الجدول الاصلح للمامل في حالة انطباق اكثر من جدول من الجداول المرفقة بالقـــقون — اثر ذلك — انطباق الجدول الثالث الملحق بقانون تصحيح اوضاع العاملين المدنين بالدونة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم 11 لسنة ١٩٧٥ على حملة المؤهلات الدراسية معن يشغلون وظائف فنية او مهنية اذا استوفوا شروط تطبيقه .

### ملخص الفتوي :

ان القانون رقم 11 لسنة 11٧٥ باصدارُ تأنون تصحيح أوضاع المالمين المنبين بالدولة والقطاع العام بنص في المادة (٢٠) منه على أن ح تحسب المدد الكلية المجددة بالجداولو المربقة الخاصة بحملة المؤهلات الدراسية سواء ما كان منها مقيما عند العمل بأحكام هذا القانون أو ما يتم تقييمه بناء على احكامه اعتبارا من تاريخ التعيين أو الحصول على المؤهل الهرب .

وتجينين المد. الكلية المتطقة بجبلة المؤهلات الطيا والمحددة في الجداول المرفق مع مراعاة القواعد الآتية ... » .

كما تنص المادة (٢١) على ان « تحسب المدد الكلية المتعلقة بالمالمين المهنين في الوظائف المهنية أو الفتنية أو الكتابية غير الحاصلين على مؤهلات دراسية والمحددة بالجبولين الثالث والخامس المرتقين مع مراعاة المتواعد الآتية ... » .

ومن حيث أنه ببين مما تقدم أن المادتين ٢٠ ، ٢١ من القانون رقم ١١ المينة ١٩٧٥ تجددان قواعد حساب المدد الكلية الطائفتين احداهما حملة المؤهلات الدراسية والثانية غير الحاصلين على مؤهلات درسية المهنين في وظائف مهنية أو فنية أو كتابية ، ولم تشر أى من المادتين الى ما يفيد توفير تطبيق بعض الجداول المرفقة بالقانون المذكور عيى العاملين الحاصلين على على مؤهلات دراسية ، والبعض الآخر على العالمين غلى على مؤهلات ، وقد نصهما علما والقاعدة أن العام يؤخذ على عمومه ما لم يخصص ، وعلى ذلك غانه يمكن تطبيق الجدول الثالث على حملة المؤهلات المتراسية من يشغلون وظائف غنية ومهنية ، اذا استونوا شروط تطبيقه .

ومن حيث أنه مما يؤيد ذلك أن المشرع نص في الفقرة ( ه ) من المادة ( الله عن المادة عنه المنافق المقانون بانه في حالة انطباق أكثر من جدول من الجداول المخافقة للقانون ناته يحق للعامل تطبيق الجدول الاضلاع له .

ومن حيث أن الجدول الثالث يطبق على العاملين الذين يشهلون وظائف منية ومهنية من غير الحاصلين على مؤهلات دراسية ، مان تطبيقه عليهم يكون ممكنا من بلب أولى ، أذ لا يتصور أن يكون الحصسول على المؤهل الدراسي سببا للاشرار بهم .

ومن حيث أن ما ورد بالكتاب الدورى رقم ٥ لسنة ١٩٧٦ — الصادر من الجهاز المركزى للتنظيم والادارة — من استفادة حيلة المؤهلات الدراسية من الجداول ارقام ٢ ، ٢ ، ٤ لا ينيد بحكم اللزوم استبعاد حيلة المؤهلات الدراسية من الاستفادة من الجدول الثالث .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية المهومية لتسمى الفتوى والتشريع ألى جواز تطبيق الجدول الثالث المرافق للقانون رقم 11 لسنة 1170 على العالمين الحاصلين على مؤهلات دراسية معن كانوا معينين ابتداء بمجموعة الوظائف الفنية أو المهنية .

( ملف ۲۸/۱/۸۵ ــ جلسة ١٩٧٨/١/٨١ )

# الفــرع الفـــابس تطبيق اكثر من جــدول

اولا .: تطبيق الجدولين الأول والثاني :

قاعــدة رقــم ( ۲۱۰ )

#### المسطا:

الفقرة (د) من المادة (٢٠) من القانون رقم 11 السنة ١٩٧٥ - نصها على حساب مدد الخدمة السابقة على الحصول على المؤهل المالى لمن نقت الى مجموعة الوظائف العالية قبل نشر هذا القانون على اساس تطبيق المجدول الثانى المرفق بالقانون على حالته حتى تاريخ الحصول على المؤهل المالى ثم على اساس تطبيق المدد المبينة بالمجدول الأول المرفق بالقانون اعتبارا من تاريخ حصوله على المؤهل العالى على حالته بالفشة والاقدمية التى بلفها طبقا المجدول الثانى — لا يجوز الممامل أن ينتقل بين هذه الجداول الا أذا كانت فلته قد نقلت الى مجموعة الوظائف المالية قبل نشر القانون — تميين العامل تميينا جديدا لحصوله على مؤهل عال اثر ذلك — لا يغيد من احكام الجدولين المحقين بالقانون رقم 11 السنة 1940

# ملخص الفتوى:

ان المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العالماين المدنين بالدولة ينص على أن « تحسب المسدد الكلية المحددة بالجداول المرنقة الخاصة بحيلة المؤهلات الدراسية سواء ما كان منها مقبا عند العبل بأحكام هذا القانون أو ما يتم تقييمه بناء على احكامه اعتبارا من تاريخ التعين أو الحصول على المؤهل أيهما اقرب .

وتحسب المدد الكية المتعلقة بحيلة المؤهلات العليسة والمحددة في الجدول المرفق مع مراعاة القواعد الأفية :

(د) احتساب مدة الخدمة النابقة على الحصول على المؤهل العالى لمن نظلت نئته الى مجبوعة الوظائف، العالمة قبل نشر هذا القسانون على اساس تطبيق الجدول الثانى المرفق على حالبته حتى تاريخ حصوله على المؤهل العالى ثم على اساس تطبيق الجدد المبينة في الجسدول الأول المرفق اعتبارا من التاريخ المذكور على حالته بالفئة والاقدمية التى بلغها طبقسة للجدول الثانى » .

ولما كان النص يتحدث صراحة عن العابل الذى ( نقلت ناته الى مجموعة الوظائف العالية تبل نشر هـذا القاتون ) وكانت عبارته تلك. وانسحة لفة واصطلاحا في الدلالة على ما تقصده فانه لا يسوغ الانحراف بها الى غير مدلولها الصريح لتشمل من عين في فئة بمجموعة الوظائف العالية اذ لا وجه لاتحام مثل هذا النعيين في حكم هذا النص الذي اقتصر صراحة على من نقلت فئته الى مجموعة الوظائف العالية .

ولقد اتخذ الشرع اصلا علما في نصوص القانون رقم 11 لسسنة 1970 من مقتضاه الا يطبق على العلمل سوى جدول واحد بحسب حالته الوظيفية وقت الممل بالقسانون في 197/11/17 ولم يخرج عن هدذا الاصل الا في الفقرة (د) من الحادة (٢٠) حيث أباح للعالم الحاصل على مؤحل عال بعد تعيينه بمؤهل متوسط التنقل بين الجدولين الثاني والاول اذا كانت غنته قد نقلت الى مجموعة الوظائف العالمية قبل نشر القسانون وبن ثم يجب قصر هذا الاستثناء على حدوده فلا يجوز للعامل أن ينتقل بين الجداول الا في هذه الحالة فقط .

( نتوى ۲۹۸ ــ في ۲/٥/۱۹۷ )

# قاعسنة رقهم ( ٢١١ )

#### : 44

الفقرة (د) من المسلمة ٢٠ من القانون رقم ١١ اسنة ١٧٠٠ بتصحيح الوضاع العلمان المنفين بالتولة والقطاع العام تقفى بحسف مدة الخدمة الصلحة على الحصول على اللهول العالى الن نقلت فقته أو اعبد تميينه بمجموعة الوظالف العالية قبل نشر محلة القهون وذلك على النحو المبن بها ما المقسود باعادة التمين في مفهوم هذه الفقرة هو اعادة العامل بيؤهله المالى بفي ماصل زبنى بين مدة خدمته بالمؤهل المتوسط وبدة خدمته بالمؤهل المسلم وبدة خدمته بالمؤهل المعالمة في حدمته بالمؤهل المعالمة في حدمته بالمؤهل المعالمة في حدمته بالمؤهل المعالمة في حدمته وجود فاصل زبنى بين المدتم لا يجد مجالا لاعماله في حالة وجود فاصل زبنى بين المدتم لا يجد مجالا لاعماله في

# ملخص الفتري :

ان الفترة (د) من المسائدة (٣٠) مسن القسائون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ منصحيح أوضاع العالمين المدنيين بالدولة والقطاع العالم ننص على الدعل مدة الخدمة السابقة على الحصول على المؤهل العالى لن نقلت منته أو أعيد تعيينه بمجموعة الوظائف العالمية قبل نشر هسذا القانون على أساس تطبيق الجدول الثاني المرفق على حالته حتى تاريخ حصوله على المؤهل العالى ، ثم على اساس تطبيق المدد المبينة في الجدول الأول المرفق اعتبارا من التاريخ المذكور على حالته بالفئة والاقديمة التي بلغها طبقا للجدول الألاب المبدول الثاني .

وببين بن هـذا النص أن المشرع رعاية منه لطائعة العالمين الفين حصلوا على مؤهلات عليا بعد تعيينهم بمؤهلات متوسطة قرر الاعتداد بالمدد التى تضـوها بالمؤهل المتوسط وذلك في حالتين أولهما أن تكون عنة العالم قد نقلت الى مجموعة الوظائف العالمية قبـل 19٧٥/٥/١. تاريخ نشر القانون رقم 11 اسخة ١١٨٧ ، وثانيها أن يكون قد أعيد تمينه بتلك المجبوعة قبل التاريخ المؤكور بالذا قابت بالعابل أحدى أمانين الحالين طبق عليه الجدول أأفلى المحق بالقانون رقسم 11 أسنة ١٩٧٥ الخاص بحيلة المؤهلات المؤسطة حتى تاريخ حصولة على المؤهل العالى ثم يطبق عليه الجدول الأول الملحق بالقانون المذكور الخاس بحيلة المؤهلات العليا بالنبة والاقدية الذي بلغها بالجدول النساني لما كان أعادة التعيين في حكم تلك الفقرة أنها يعسدق العابل الذي يعساد تعيينه بالمؤهل العالى بغير فاصل زمني بين مدة خدمته بالمؤهل المالى بغير فاصل زمني بين مدة خدمته بالمؤهل المالى عورن ثم قان هدذا الحكم لا يجد مجالا لاعباله الا في حالة اتصال الدنين .

ولما كانت خدبة العابل بالؤهل المتوسط في الحالة المائلة تسد. انتهت بالاستقالة بتاريخ ١٩٦٧/١/١٤ ثم عسين تعييف جسيدا في ١٩٧٢/١/١ بعسد حصوله على المؤهل العالى عان هسذا التعيين يكون منبت الصلة بخدبته السابقة لوجود غامسل زمنى بينهما ، وبالتسالى لا ينبد من حسكم الفترة (د) من المسادة (٢٠) من القانون رقم ١١ لسنة 1٩٧٥ .

لذلك انتهت الجمعية المهومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم المادة السيد ...... من أحكام الفقرة ( د ) من المسادة (٢٠) من قانون تصحيح أونسساع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العسام رقسم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

( المن ٢٨١/٣/٨٦ - جلسة ١٩٨٠/١/١

قاعسدة رقسم ( ۲۱۲ )

المِسما:

المادة الثامنة من القانون رقم 11 لسنة 1940 بشان تصحيح اوضاع المعاملين الدنيين بالدولة والقطاع العام تعلقج تسوية حالة العامل للحاصل. على مؤهل اتناء الخدمة بأن يتم وضعه على الفئة المفررة الأهله المالى من تاريخ حصوله عليه بمراعاة تاريخ ترشيح زبائله في التخرج وذلك يقتضى تغيير مجموعته الوظيفية من مجموعة الوظائف المنوسطة الى مجموعة الوظائف المالية من تاريخ حصوله على المؤهل أو تاريخ ترشيح زبائله في التخرج ايهما القرب — اسالس ذلك — رغبة المشرع في الربط بينه وبين زبائله في التخرج — أثر ذلك — تطبيق حكم الفقرة مسن المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وذلك بأن يسرى عليه الجدول الثاني حتى تاريخ حصوله على المؤهل العالى ثم يطبق الجدول الأول بالفئة والاقدمية التي بلغها بمقتضى الجدول الثاني •

# ملخص الفتوى:

ان المادة الثابنة من قانون تصحيح أوضاع العابلين المدنيين بالدولة والقطاع العام رقم 11 لسنة 11۷0 المعدل بالقانون رقم 17 لسنة 11۷۷ منصوص على أن « يعتبر حبلة المؤهلات العليا وحينة المؤهلات المنصوص عليها في المادة السابقة الموجودين في الخدية في تاريخ شر هذا القانون في الغنة المقررة لمؤهليم الدراسي أو في الدرجة المعادلة لها وذلك اعتبسارا من تاريخ التعيين أو من تاريخ الحصول على المؤهل أبها أقرب مع مراعاة تاريخ ترشيح زملائهم في التخرج طبقا للقواعد المقررة في التوانين المنظمة لمتعيين الخريجين من حبلة المؤهلات الدراسية مع مراعاة الاستدية المتراشية المقررة » .

وتنص المُدة الخليسة عشر على أن « يعتبر من أمنى من العاملين الموجودين بالخدمة احدى المدد الكلية المحددة بالجداول المرغقة مرتى في خنس مجموعته الوظيفية وذلك اعتبارا من أول الشهر التالى الاستكمال حذه المدة . . . » .

وتنص المادة العشرين على أنه لا . . . . و تحسب المدد الكلية المتعلقة

بحملة المؤهلات العليا والمحددة في الجدول المرفق مع مراعاة القــواعد الآتية:

. . . . . . . . . .

(د) احتساب مدة الخدمة السابقة على المحصول على المؤهل العالى لمن نقلت غنته أو أعيد تعيينه بمجموعة الوظائف العالمية قبل نشر هــنا القانون على اساس تطبيق الجدول الثانى المرفق على حالته حتى تاريخ حصوله على المؤهل العالى ثم على أساس تطبيق المدد المبيئة في الجدول الأول المرفق اعتبارا من التاريخ المذكور على حالته بالفئة والاقدمية التي طفها طبقا للجدول الثاني ....» .

ومفاد تلك النصوص أن المشرع سن في القانون رقم 11 لسنة 19٧٥ تسويتين وجوبيتين نصت على احدهها المادة ٨ ، بينها نصت على الأخرى المادة ١٥ ، نبموجب المادة ٨ تسوى حالات الحاصلين على مؤهلات عالية الموجودين في الخدمة في ١٩٧٥/٥/١٠ - تاريخ نشر القانون المنكور -بوضعهم في الفئة المتررة لمؤهلاتهم اعتبارا من تاريخ التعيين أو الحصول على المؤهل مع مراعاة تاريخ ترشيح زملائهم في التخرج طبقا القـواعد المنظمة لتعيين الخريجين المنصوص عليها بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٣ وبموجب المادة ١٥ يتعين تسسوية حالة العاملين الموجودين بالخدمة في 1978/17/۳۱ ـ تاريخ العمل بالقانون ـ بترقيتهم الى الفئات الأعلى اذا أمضوا المدد الكلية المحددة في الجداول المرفقة بالقانون وذلك في ذات المجموعة الوظينية التي ينتبون اليها ، وعلى ذلك يكون المشرع قد أجرى تسويتين نسبق احداهما الأخرى ، لكل منهما شروطها وقواعدها التي لا تتمارض مع قواعد وشروط تطبيق الأخرى ، وبحيث يكون ممكنا اعمالها معا على ذات الحالة ، ومن ثم غان تسوية حالة العامل الحاصل على مؤهل أثناء الخدمة بمتنضى أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يتمين أن تتم أولا ونقا لحكم المادة ٨ نيوضع على الفئة المتسررة لمؤهله العالى من تاريخ حصوله عليه ، بمراعاة تاريخ ترشيح زملائه في التخرج ،

منى كان موجسودا بالخسمة في ١٩٧٥/٩/١٠ ستاريخ نشر القسانون المذكور سوهو الأمر الذي يتنفى بالشرورة تغيير مجبوعته الوظائف الخور من مجبوعة الوظائف المالية بسن تاريخ حصوله على المؤهل أو تاريخ ترشيح زملائه في التخرج أيها اترب باعتبار ذلك انمكاسا لربط المشرع بينه وبين زملائه في التخرج و والتسول بغير ذلك يفسرغ هسذا الارتباط من مضمونه و أذ سسبق هذا التساريخ بغير ذلك يفسرغ هسذا الارتباط من مضمونه و أذ سسبق هذا التساريخ المهالي المائكور و جب تطبيق حسكم للفترة (د) من الملدة ٢٠ من المقانون بأن يسرى عليه الجسول الشائي على تاريخ الحصول على المؤهل المائي ثم يطبق عليه الجدول الأول بالفئة والاقديمة التي يلفها بمقتضى الجدول الثاني باعتباره قد أعبد تعيينه حكما أعبالا لحكم المسادة ٨ من القسانون سسالف الذكر في مجموعة الوظائفة العلية .

ولما كان العسابل المعروضة حالته قد عين بمؤهسا منوسسط في 1971/10 وحصل على مؤهل عال في سنة 1974 ناته يتمين تسوية حالته ونقا لحكم المادة ٨ مع مراعاة تاريخ ترشيح زملائه في التخسرج غاذا أسفرت تلك التسوية عن شخله الفئة السلمة بمجموعة الوظالات العالية قبل نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تمين تسسوية حالته طبقا للهادة ١٥ مع مراعاة حكم الفقرة (د) من الملدة ٢٠ على النحسو السابق بيسانه .

لذلك انتهت الجمعية العبومية لتسمى الفتوى والتشريع الى أن تطبيق حكم المادة ٨ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على العامل في الحالة المائلة المائلة . يؤدى الى نقله من مجموعة الوظائف المتوسطة الى مجموعة الوظائف العالية .

( الما١١/١١/٤ ــ جلسة ١٩٨١/١١/٤ )

تانيا ... تطبيق الجدواين الثالث والخابس :

قاعسدة رقسم ( ۲۱۳ )

### المسطة:

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٦٢ لسنة ١٩٦٤ بقواعد وشروط واوضا نقل العابلين الى درجات القانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٤ قد عادل الدرجة العاسلة العمالية ٥٠٠/٣٠٠ المنصوص عليها بكادر عبال الحكومة بالدرجة التاسعة المجادول الثاني الملحق بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ عادل الدرجة التاسعة بالفئسة ٣٦٠/١٦٢ ــ أثر ذلك بيتمين تسبوية العبال الشباغلين لهذه الفئة طبقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على اساس انهما قد عينا بالفئة التاسعة بتطبيق ــ العامل الذي عين بالفئسة التاسعة بمجموعة الوظائف المهنية ونقل الى وظيفة كتابية قبل تاريخ نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ غانه يتمين تطبيق الجدول الثالث عليه مع مراعاة خصام مدة السامع سنوات المشترطة الترقيلة في هذا الجدول من الفئة العاشرة الى الفئة التاساعة ثم تطبيق الجادول والاقادي يشاس عليه من تاريخ نقاله الى مجموعة الوظائف الكلا أبية والاقادية لتنسعه في والاقادي يشاخلها وفقا الأحدول الثالث .

# ملخص الفتوى:

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦١ بتواعد وشروط وآوضاع نقل العالمين الى درجات القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦١ قد عادل في الجدول الاول الملحق به الدرجة العمالية ٥٠٠/٣٠٠ المنصوص عليها بكادر عمال الحكومة بالدرجة التاسعة ومن ثم غان الدرجات ٢٠٠/٣٠٠)

التى اضائها مجلس ادارة الهيئة العامة لنقل الركاب بالاسكندرية الى كادر عمال الهيئة بتراره الصادر فى ١٩٦٠/١/٢٨ تعادل الدرجة التاسمة من بلب اولى باعتبار أن نهاية ربطها يزيد عن نهاية ربط الدرجة ١٩٧٠. ٠٠٠ بلب اولى باعتبار أن نهاية ربطها يزيد عن نهاية ربط الدرجة ١٩٧١ قـد عادل ولما كان الجدول الثانى الملحق بالقانون رقم ٨٥ لمسنة ١٩٧١ قـد عادل الدرجة التاسعة ( ١٦٢ – ٣٦٠ ) عانه وقد عين العاملان المعروضة حالتيهما بالدرجة العمالية .٣٠٠/١٠٠ بوظيفة معاون عـلاتات عامة المضافة الى وظائف العمال الفنيين بالهيئة ينعين تسـوية حالتيهما بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على اساس انهما قد عينا بالفئئة الناســعة .

ولما كانت المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح أهضاع العاملين المدنيين بالدولة المعدل بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ قد اوجبت في البند ( د ) خصم المدة المسترجلة للترقية بالجدول الثالث الخاص بالعمال الفنيين من فئة بداية التعيين الى الفئة الاعلى لمن عين ابتداءا بالفئة التاسعة أو الثابئة أو السابعة وأوجبت في البند ( ه ) حساب مدة الخدمة لمن نقل تبل ١٩٧٥/٥/١٠ تاريخ نشر القانون من الوظائف الفنية الى الوظائف الكتابية على أساس تطبيق الجدول الثالث على المسدة التي خضيت بالوظائف المهنية ثم تطبيق الجدول الخليس الخاص بالكتبة غير المؤهلين بالنئة والاقدمية التي يبلغها المامل بالتطبيق للجدول الثالث مع جواز بطيبق الإصليج للعابل على مدته الكلية كلها اذا كان ينطبق على أكثر بمجموعة الوظائف المهنبة ونقلا الى الوظائف الكتابية قبل تاريسخ نشر القانون مانه يتمين تطبيق الجدول الثالث عليهما مع مراعاة خصم مدة السبع سنوات المسترطة للترقية في هذا الجدول من الفئة العاشرة الى الخفئة التاسعة ثم تطبيق الجدول الخامس عليها من تاريخ نقلهما الي حصوعة الوظائف الكتابية بالفئة والاقدمية التي يبلغانها وفقا للجدول الثالث ويجوز للهيئة أن تطبق عليهما الجدول الثالث باعتباره الجـــدول الاصلح لهما ولكون مدة خدمتهما بالوظائف المهنية تزيد على نصف مسدة خبيتها الكلية .

لذلك انتهت الجبعية العبوبية لقسمى الفتوى والتشريع الى تطبيق المكام القانون رقم 11 اسنة 1970 المشار اليه على العابلين المذكورين على الساس أنهما عينا بالدرجة ٢٠٠/٣٠٠ المعادلة للفئة التاسعة ( ١٩٦٢) .

( ملف ۱۹۸۲/۰/۱۹ - جلسة ۱۹۸۲/۰/۱۹ )

# قاعــدة رقــم ( ۲۱۴ )

#### : 12 41

مغاد نص المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أنه عند تطبيق الجدولين الثالث والخامس من الجداول المتحقدة به على العاملين الذين كانوا معينين في مجموعة الخدمات المعاونة أو الكتبية ثم نقلوا أو عينوا الى مجموعة الوظائف المهنية أو الفنية أو أواتك اللقين كانوا مقينين في مجموعة الوظائف المحاونة ثم نقلوا ألى مجموعة الوظائف المحتبية قبل ١٠ من مليو سنة ١٩٧٥ ( تاريخ نشر القانون المنوات أو المدد التي قضيت في مجموعة الخدمات المحاونة أو الكتبية المحاونة أو المحتبية المخاونة أو المحتبية المخاونة أو المحتبية المحاونة أو المحتبية المحتب

# مَلْقُصَ الدحم:

ومن حيث أنه يبين من هذا الاستعراض لحسالة الدعى الوظيفيسة آن له مدتى خدمة تضاهبا في مجبوعتين وظيفتين تختلف احداهبسا عن الاخرى مالاولي وهي المحدة من سنسة ١٩٣٨ حتى سسنة ١٩٥٠ تقساها في سسلك الخدمات المساونة وهو غير مؤهل والثانية وتبدا من سسسنة ١٩٥٠ تضاها على درجات كتابية بعد حصوله على شهادة انهسام الدراسسة الابتدائية سنة ١٩٥٠ ومن بعدها شهادة انهسام

الدراسية الثانوية ( التسبيم العام ) سنة ١٩٥٥ ومن ثم تعين في هــده الحالة أعمال ما تقضى به المسادة ٢١ من القانون رقسم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه والتي ننص على أن « تحسب المدد الكلية المتعلقة بالعالمين المعينين في الوظائف المهنية أو الفنية أو الكتسابية غير الحاصطين على جؤهلات دراسية والمحددة بالجنولين الثالث والخساس المرنقين مسع جراعاة القواعد الآتيسة : أ . . . . . ب . . . . اضافة مدة سسبع صنوات أو مدة الخدمة التي قضيت في مجمدوعة الخدمات المعساونة لو الكتابيــة أيهما أقل بالنسبة للمــامل الذي عين أبتداء في وظـــسائف الخدمات المساونة أو الوظائف المكتبية ونقل قبل نشر هذا القيانون اللى وظائف المجمعة المهنيعة أو المسامل الذي عين ابتداء في وظائف الخدمات المعاونة ونقسل تبل هذا التاريخ الى الوظائف المكتبية » . ومقساد هذا النص انه عند تطبيق الجسدولين الثالث والخابس على المابطين. الذين كانوا معينين في مجموعة الخدمات المساونة أو المكتبية ثمم مُقلوا أو مينوا في مجبوعة الوظائف المهنية أو الفنية أو أولئك الذين كاتوا معينين في مجموعة الوظائف المساونة ثم نتلوا الى مجمسوعة الوظائف المكتبية قبل نقل ١٠ من مايو سينة ١٩٧٥ ( تاريخ نشر القانون المذكور ) يتمين أن تضاف الى المدة الواردة في هذين الجدولين سبع مسنوات او المدد التي قضيت في مجموعة الخدمات المساونة او المكتبية البهاا أقل ٤ وأساس ذلك أنه متى نقل العالم من كادر أدنى إلى كادر أطى فالاصل الا يعتبد ببدة خسبته في الكسادر الادني عند تدرجسه عالترقية في الكادر الاعلى ، غير أنه بالنظر إلى أنه ربها تكون سحد الخدمة التي تضيت في الكدادر الابني طبويلة ونظر لان قانون الاصلاح الوظيفي أنها صدر لعلاج أوضاع العاملين الذين رسبوا سددا طويلة في درجاتهم دون أن تصيبهم أية ترقيسة نمن ثم رأى المشرع الاعتداد جدة الخدمة التي تضيت في الكادر الادني عند ترقية هؤلاء العالمين في الكادر الاعلى على أن تضاف الى المدد الكلية المسترطة للترقيبة مسبع سنوات أو المدة التي تضيت في الكادر الادني ان كانت تقل عن ذلك . ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم في خصوص المنازعة المطروحة . مَالنَابِت أن المدعى كان قد عين ابتداء في احدى وظائف الخدمات. المعاونة سسنة ١٩٣٨ ونقل قبل تاريخ نشر القانون رقسم ١١ لسنة ١٩٧٥ في ١٠ من مايو سنة ١٩٧٥ الى احدى الوظائف المكتبينة اذ عين في الدرجـة التاسـعة المكتبة في ٢٠ من مايو سـنة ١٩٥٠ بعد حصوله على شهادة اتهام الدراسة الابتدائية ، كها منح الدرجة الثامنة المكتبية في ١٨ من يونيسة سسنة ١٩٥٥ بعد حصوله على شهادة أتمام الدراسة الثانوية ( القسم العام ) ومن ثم وجب اضامة مدة سبع سنوات الى المد الكلية الواردة في الجدول الخابس باعتبار أن هذه المدة تقل عن مدة الخدمة التي تضيت في وظيفة الخدمات المعاونة وذلك تطبيقها للبند (ب) من الماده ٢١ سسائفة الذكر ، وعلى هذا يكون غير صحيح ما تناوله الحكم المطمئون فيه وهو بصدد تطبيق الجدول الخسامس لتبيسان الجدول الاصلح للمدعى اذ لم يضف مسسدة السبع سسنوات الى المدة اللازمة للحصدول على الفئة الرابعة وفلك بحسبسان أن البنسد المذكور يبثل اصلا عاما ونصا واجب التطبيق في شان الحالات التي تفاولها .

ومن حيث أن المدة اللازمة للترقية الى الفئة الرابعة طبقه الله للمدد التى اشار البها الجدول الخسامس المرفق بالقانون رقسم 11, لسنة 140 هي ٣٤ سسنة غانه باغساغة مدة السسبع سسنوات المتطلبة قانونا على النصو السسابق تكون المدة اللازمة لحمسول المدعى على تلك الفئة هي 13 سسنة وبالتالى يستحقها اعتبارا من سسنة 1979 .

ومن حيث انه بالنسبة الى تطبيق الجدول الثانى الخاص بحيلة المؤهسلات النوق المتوسطة والمتوسطة باعتبار أن المدعى يحمل مؤهسلا متوسسطا هو شهادة اتهام الدراسة الثانوية (التسسم العام) مانسه وقد حصل على هذا المؤهل في ١٨ من يونيسة سنسة ١٩٥٥ مانه يسستحق المئسة الخامسة بعد تضساء ١٦ سنة أي اعتبارا من أول يوليو سنة 1٩٧١ (أول الشهر التسسالي لاستكسال طك المدة ) ويعستحق بالتالي.

الترقية الى الفئسة الرابعة بعد تفساء ٢١ سسنة اى اعتبارا من اول يوليو سسنة ١٩٧٦ ومن ثم يكون مقتضى تطبيق الجدول الاصلح للمدعى عليو تطبيق الجدول الثاني عليه وليس الجدول الثانث حكما يذهب الذاته لا يشسنل وظيفة منية او مهنبة تؤهله الامادة من هذا الجدول الذي لا يسرى سسوى على انعالمين المنبين او المهنين ولا الجسدول الخالمس الذي طبته الحكم المطمون فيه على النحو السالف بيانه .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أن الجهة الادارية قد طبقت الجدول. الثقلي في شمان المدعى والمدعى أذ منحته الفاسة الخامسة اعتبارا من أول يوليو مسنة 1971 ثم رقى طبقا لقواعد الرسموب الوظيفي عصحته الله الرابعة من 71 من ديسمبر سنة 1973 فانها عندئذ تكون قد طبقت صحيح حكم القانون في حقه .

( طعن رقم ٣٦٧ لسنة ٢٤ ق - جلسة ٢١/١١/١١٨١ )

ثالثًا : التنقل بين الجدول الثاني والجدول الأول وبين الرابع والثاني :

### قاعدة رقيم ( ٢١٥ )

## المسادا :

عند تسوية حالة المال وفقا لاحكام المدة ١٥ من قدون تصحيح اوضاع المساملين المنبين اعتد المسرع بالركز الشاقوني للمسامل في ا١٩٧٤/١٢/٢٢ وذلك وفقا لقاعدة علية مؤداها آلا يطبق على المسامل الا جدول واحد ، توافر شروط اكثر من جدول الشاريخ المنكور يبكن أن ينطبق عليه المجدول الاصلاح ، يجدوز المنابل التنقل بين المحدول النقي والجدول الاول بشرط نقل اللقاة قبل تاريخ نشر المقافون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المالك الذي نقل أو أعيد تميينه المحق في التنقل بين الجداول المختلفة المحقة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ اعتبارا من تاريخ النقل أو أعسادة التمين ساتطبق سالمسابل له حق التنقل بين الجدول الرابع الخاص بالمؤهلات الاقسان من التوسيطة المتبارا من تاريخ المحسول على المؤهل التوسيطة المحسول على المؤهل التوسيطة المحسول على المؤهل المناسط ويجدوز التنقل بين المجدول الشائي والجمول الاول اعتبارا من تاريخ الحصول على المؤهل ان اعبد تميينه والجمول الاول اعتبارا من تاريخ الحصول على المؤهل ان اعبد تميينه والجمول الاول اعتبارا من تاريخ الحصول على المؤهل ان اعبد تميينه قبل ١٠ مايو سسانة ١٩٧٥ ٠

# ملغص الفتوي:

ان الشرع سن ببوجب احكام المادة ١٥ من تاتون تصحيح أوضاع المالمان المنيين بالدولة والقطاع المام تسوية وجوبية اعتد نيها بالمركز القيانون للمال في ٣١ ديسمبر سينة ١٩٧٤ تقوم على اساس مدد خدمة كلية نص عليها في الجداول السنة المرئق بالتسانون والتي خصص كلا منها لطائفة من العسليان بحسب المؤهل أو نوع العسل أو المهنسة وذلك وفتا لقساعدة علية مؤد:ها ألا يطبق على العسامل الا جدول واحد غان تواغرت لديه شروط انطبال أكثر من جسدول في المهدول الإصلح ، كما ترر تطبيق الجدول الثلث على من عين ابتداء بمجموعة الوطالف المكتبيسة والمحساونة وفقل الى مجموعة الوظائف المهنيسة بشروط خاصسة ، وكذلك خسول العسامل حقا في التنقل بين الجدول الثاني والجدول الاول بشرط نقال المنشة قبل تاريخ غشر القساقون .

اتجه المشرع بعد تعديل القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ الى توسيع نطاق التنقل بين الجداول بحيث اصبح للعامل الحق عند تسوية حالته وفقا لاحكام هذا القانون أن ينتقل بسين الجدول الثالث الخاص بالعاملين الفنيين والجدول الرابع الخاص بحملة المؤهلات الاقل من المتوسطة لن نقل أو أعيد تعبينه بالمؤهل الاقل مسن المتوسط قبل ١٠ من مايو سنة ١٩٧٥ تاريخ نشر القسانون وذلك اعتبارا من تاريخ النقل أو أعادة التعيين كما قرر المشرع التنقل بالعامل بين الجدول الرابع الخاص بالمؤهلات الاقل من المتوسطة والجدول الثاني الخاص بالمؤهلات المتوسطة اعتبارا من تاريخ الحصول على المسؤهل المتوسط لن حصل اثناء الخدمة على مؤهل متوسط بغير أن يشسترط في هذه الحالة نقل الفئة أو أعادة التعبين كما قرر كذلك الننقل بالعامل ببن الجدول الثانى الخاص بالمؤهلات المتوسطة والجدول الاول الخاص بالمؤهلات العليا اعتبارا من تاريخ الحصول على المؤهل العالى ليس نقط لمن نقلت مئته وانما كذلك لن أعيد تعيينه قبل ١٠ من مايو سمسنة ١٩٧٥ تاريخ نشر القانون بمجموعة الوطائف العليا ، فانه يتعين أن تسوى حالة الماملين المعروضة حالاتهم الذين عينوا ابتداء بمجموعة الوظائف المهنيسة ونقلوا الى مجموعة الوظائف المكتبية لحصولهم على مؤهل أقل من

المتوسط ثم حصلوا على ورهل متوسط على أساس تطبيق الجدول الثالث حتى تاريخ نقلهم الى مجموعة الوظائف المكتبية ثم تطبيق الجدول الرابع حتى تاريخ حصولهم على المؤهل المتوسط ثم تطبيق الجدول الثانى اعتبارا من هذا التاريخ علن كانوا قد حصلوا على مؤهل عال ونقلوا أو اعيد تعيينهم بناء على ذلك بمجموعة الوظائف العالية قبل ١٠ من مايو سنة على المهم على خلص المجدول الاول اعتبارا من تاريخ حصولهم على المؤهل المسالى .

لذلك انتهت الجبعية المهوية لقسمى الفتوى والتشريع الى تنقل حليلى المؤهل من جدول الهنيين الى جدول الشهادات الاقل من المتوسطة ثم الى جدول الشهادات المسادات المسادات المسادات المسادات المسادات المسادات المسادات المسادات المسادة وفقا للقيود والضوابط الواردة فى مواد القانون رقم ١١ لسسفة المسادات المسادة بالنتقل فيها بين الجداول .

( لمف ١٩٨٢/١/٨٦ - جلسة ٧/٤/٢٨٨ )

# الفرع السادس تطبيق جدول غير الجمول الوانجب التطبيق

## قاعدة رقسم (۲۱۴)

#### : المسطا

العبرة في تطبيق قانون تصحيح اوضاح العاملين الدنيين بالدولة والقطباع العسمام الصحاص بالقانون رقم ١١ فسنة ١٩٧٥ بالمركز الكاتوني للعامل في تاريخ نفسان هذا القانون \_ تطبيق جدول من الجداول المرفقة بالقانون المنكور على العسامل حالة كون جدول آخر هسو الواجب التطبيق \_ يعتبر نسموية مخسائلة القسانون لا تتحصن بخص مواعيد الطعن .

# بلخص الفتري :

ان السيد/ ...... قد نقال الى رئاسة الجمهورية في ١٩٦٣/٧/١ بدرجة ملاحظ النق ١٩٠٠/٥ مليم وعودلت درجته بالفئة السباحة ونتا لاحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الخاص بالماملين المدين بالدولة ، ثم نقل الى المجموعة المكتبية اعتبارا من ١٩٦٨/١٢/٢٨ ورقى الى الدرجة السادسة المكتبية اعتبارا من هذا التاريخ ، ومنح الدرجة السادسة المكتبية اعتبارا من هذا التاريخ ، ومنح الدرجة الخامسة ونقا لحكم القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٧ اعتبارا حسن ١٩٧٠/٤/٢٨

وطبقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ سويت حالة السيد المذكور ، نمنح الفئة الرابعة اعتبارا من ١٩٧٠/٥/١ على أساس تضائه ٢٢ سسنة بتطبيق الجدول الثالث المهنى على حالته ، وهو أفضل من الجدول الخامس للكتابين غير المؤهلين . وتد طنب بترتيته الى الفئة الثالثة على أساس استكباله ٢٧ سنة طبقا للجدول الثالث ،

وقد عرض هذا الموضوع على الجبعية العبسوبية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعدة في ١٩٧٧/١/٢٩ فأصتبان لها أن المسادة (١٥) من قانون تصحيح أوضاع العالمين الصادر بالتأنون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ننص على أن « يعتبر من أيضى أو يبضى من العالمين الموجودين بالخدمة احدى المدد الكلية المحددة بالجداول المرفقية مرقى في نفس مجمسوعته الوظيفية وذلك اعتبارا من أول الشهر التالي لاستكمال هذه المدة » .

وحيث أن متنضى الاثر المباشر لقانون تصحيح أوضاع العالمين أن يتم الاعداد في تطبيق احكامه بالمركز القانوني للعالم في تاريخ غاذ هــذا القانون أي في ١٩٧٤/١٢/٣١ غاذا كان المــلمل في ذلك الوقت يشــفل وظبية مهنية طبق عليه الجدول الثالث وأن كان يشــغل وظبية كتابية ، طبق عليه الجدول الخامس ، وهو ما يستقاد صراحة من نص المـــادة (١٥) مـــالفة الذكر ، والذي يتضى بالترقية بنفس المجهوعة الوظيفية .

وجيث أن النسابت من الوقائم أن السيد/ ...... مبن العالماين غير المؤهلين ، يشخل وظيفة مكتبية وقت نشر قانون التصحيح المسار اليه ، ومن ثم يكون الجدول الخامس هو الواجب التطبيق على حالته .

وحيث ان خدمة السيد المذكور قد بدأت في ١٩٣٨/٤/٢٨ ، نائسه يستحق الغثة الرابعة اعتبارا من ١٩٧٢/٥/١ وهو أول الشسهر التسالي لتضائه ٣٤ سنة منذ بداية خدمته .

وحيث أن جبة الادارة قد طبقت على حالة السيد المذكور الجدول الثالث على أساس أنه عين في بداية خدمته بوظيفة مهنية فاستحق الفئة. الرابعة اعتبارا من ١٩٧٠/٥/١ وهو أول الشهر التالي لقضائه ٣٢ سنة منذ بداية خدمته ، ومن ثم يكون هذا التطبيق مخالفا للقانون باعتبار أن الجدول الواجب التطبيق على الحالة المعروضة هو الجدول الخامس على ما سبق البيسسان .

وحيث أن تحديد أتنمية السيد المذكور في الدرجة المرتمي اليها ، تعتبر من التسويات التي لا تتحصن بعضى مواعيد الطعن ، غانه يتعين سحب عرار ترقية السيد المذكور فيها تضيفه من ارجاع التميته في الفئة الرابعــة الى 19٧٠/٥/١ وتعديل تاريخ هذه الاقدمية الى 19٧٢/٥/١ .

من أجل ذلك أنتهى رأى الجمعية العمومية ألى ما يأتى :

١ — ان العبرة في تحديد الجدول الواجنب التطبيق على العابل — ونقا لتانون تصحيح اوضاع العابلين المدنيين بالدولة — بنوع الوظيفــة التى يشملها هذا العابل في تاريخ العبل بهذا القانون من ١٩٧٤/١٢/٣١ .

٢ - عدم احقية السيد/ .... في الترقية الى الفئة الثالثة .

٣ ــ احقية السيد المذكور في الترقية الى الفئة الرابعة وفقا للجدول الخابس المرفق بقانون تصحيح اوضاع العالمين المدنيين بالدولة مع ارجاء اقدميته نبها الى ١٩٧٢/٥/١ .

الساس المتقدم على الاساس المتقدم .

( ملف ١٩٧٧/١/٢٦ -- جلسة ١٩٧٧/١/٢٦ )

الفصسل الرابسع المسسند

# الفرع الأول شروط حساب مدد الخدمة السابقة في المدة الكلية

## قاعسدة رقسم ( ۲۱۷ )

### البسطا:

يشترط لحساب المدد الكلية المبينة في المادة ١٨ الا تقل عن سنة كالملة متصلة حرب المدة التي لم تحسب في اقدمية الدرجة طبقا لقرار رئيس المجهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ لا يجوز حسابها ضبن المدة الكلية اللازمة للترقية اذا كانت نقل بذاتها واستقالا عن سنة كالمة بتحسسلة .

## ملخص القتوى:

ان المادة 18 من القانون رقم 11 لسنة 1970 بتصحيح أوضساع العالمين المعدل بالقانون رقم 1.1 لسنة 1970 تنص على انه « يدخل في حساب المدد الكلية المنصوص عليها في المادة السابقة وفي الجداول المرفقة. المدد التي لم يسبق حسابها في الاقدمية من المدد الآتية:

(1) .... (ب) .... (ج) .... (د ) مدد ممارسة المهن الحرة لاعضاء النقابات المهنية وتحسب كالملة ... » . وتنص المادة ١٩ من ذات القانون على أنه ه يشترط لحسساب المدد المبينة في المادة السابقة ما ياس. :

(1) ألا تقل عن سنة كابلة متصلة ... » .

وبن حيث أنه تطبيقا لهذين النصين غاته يشترط لحساب بدد بمارسة ألمن الحرة لاعضاء النقابات الهفية الا نكل المدة عن سنة كابلة ويتنفى خلك أنه أذا كان المحرس يعد عضوا بنقابة بهنية بهدة بمارسسته الهنسة لا تحسب الا أذا كانت كابلة بتصلة وبن ثم غان ربع المدة التى قضاها المحرس في العبل بالمدارس الخاصة والتي لم تحسب في اندبية الخرجة طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم 101 لسنة 1100 لا يجوز حسابها ضبن المدة الكلية اللازمة لترقيقه طبقاً لأحكام القانون رقم 11 لسسسنة 1100 لا أذا كانت لا نقل بذاتها واستقلالا عن سنة كابلة بتصلة أي بغير ثلاثة أراع الدة التي تم حسابها في بدة الخدية النعلية .

ومن حيث أنه بناء على ذلك غانه لما كان مقدار الربع النبتي من مدة العمل السابق للمدرس المعروضة خلاقة تبلغ 10 يوم ٧ شمر أي اتل مسن سنة كالمة غانه لا يُخق لهذا المدرس أن يطالب بحساب هذه المدة بالتطبيق لاحكام القانون رقم 11 لسلة 1400 شمن المدد اللازمة لترتينه .

من أجل ذلك أنتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى ما يلى :

أولا: أنه يجب الانقلص حدة صنة من المدة الكلية طبقا للنقرة (ج) من المادة (٢٠) من القانون رقم ١١ لسفة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العالمين أن يكون المؤهل الحاصل عليه العلل معادلا للماجستير من الناحية العبلية وذلك بعتضى قرار جبادر من الجهة المختصة بلجراء هذا التعادل ونقسا للنصوص المنظهسسة له .

ثانيا : عنم جواز ضم ربع مدة العبل السابق التي تم ضمه ثلاثة الرباعها لاقدمية الدرجة طبقا لقراز رئيس الجهةورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ، اذا كان هذا الربع يقل بذاته واستقلالا عن سنة كالمة متصلة وذلك في تطبيق أحكام القانون رقم 11 لسنة 1170 المشار اليه .

( ملف ۲۱/٤/۱۷ ــ جلسة ۲۲/۲/۲۲ )

قام دة رقام (۲۱۸)

#### البيدا:

قضى المشرع في المسادة ١٨ من النانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بحساب مدد مصارسة المهن الحرة التي لم تحسب للمسامل من قبل ضمن مسدد المخدمة المشترطة للترقية شرط ذلك أن يكون المسامل عضوا باحسدي التقابات المهنية سائر ذلك سان مدد مهسارسة العمل السابقة على المقد بالنقسابة لا يجوز حسابها ضمن المدد الكلية .

## منخص الفتوى:

ان المادة 18 من التانون رقم 11 لسنة 1970 المعدل بالقانون رقم 1.1 لسنة 1970 تنص على أن ( يدخل في حساب المدد الكلية المنصوص عليها في المادة السابقة وفي الجداول المرنقة المدد التي لم يسبق حسابها في الاقدمية من المدد الاتيـــة:

.... ( د ) مدد ممارسة المهن الحرة لاعضاء النقابات المهنيـــة وتحسب كاملة ) .

وبغاد هذا النص أن المشرع تضى بحساب بدد بهارسة المهن الحرة التى لم تحسب للمابل بن قبل ضبن بدد الخدمة الكلية المُسترطة للترقية طُبقا لاحكام القانون رقم 11 لسنة 1970 واشترط لذلك أن يكون العابل عضوا باحدى النقابات المهنية وبن ثم غان بدد بهارسة العبل السابقة على القيد بالنقابة واكتساب عضويتها لا يجوز حسابها ضمن المد الكلية سالفة الذكر .

ولما كان العابلون المعروضة حالاتهم قد اكتسبوا عضوية النقابيين التجاربين بالتطبيق لاحكام قانون نقابة التجاربين رقم . السسنة ١٩٧٢ ق ٣٠ من نوفهبر سنة ١٩٧٢ و ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٧٤ مانه لا يجسوز حساب مدة مهارستهم المهنة السابقة على تاريخ قيد كل منهم طالما ان انتقابة لم تقيدهم الا اعتبارا من هذا التاريخ .

لذلك انتهت الجهعية العبوبية لتسبى الفتوى والتشريع الى عدم جواز حساب مدد مزاولة العبل الحر للعالمين المعروضة حالاتهم .

( ملف ٢٨/٣/١٦ - جلسة ٢١/٤/٢٨١ )

## قاعسدة رقسم ( ۲۱۹ )

#### : المسطا

المادة ١٩ اشترطت لحساب مدد الخصيمة السابقة في المدد الكليسة ان تكون قد قضيت في وظيفة أو عمل يكسب العامل خبرة في وظيفت الحالية سالمادة ٢٠ من ذات القصادون سالمدد السابقة مع الحصول على المؤهل لا تحسب في الهدد الكلمة المحدد للترقية .

# ملخص الحسكم:

ومن حيث أنه عن طلب المدعى الاحتباطى بتسوية حاته في الفئسة الرابعة اعتبارا من عام ١٩٧٦ طبقا لاحكام الجدول الرابع من الثانون رقم ١١ لمسنة ١٩٧٥ وذلك باعتبار المدعى من حملة شهادة أتهام الدراسسة الابتدائية وهي طبقا للفقرة (١) من المادة (٥) من القانون رغم ١١ لسنة ١٩٧٥ من المؤهلات الاتل من المتوسطة التي يعين حالموهة

ابتداء في التئسسة ( ١٦٢ ـ ٣٦٠ ) قان عدد سسنوات العد الكليسة المحسوبة في الاتعمية بالنسبية لمنح الفئة الرابعة هو ٣٠ سنة واذ كان المدعى يشعل الدرجات الكتابية اعتبارا من ١٩٥٣/٦/١١ تاريسخ حصوله على الشهادة الابندائية غانه لا يكون قد استوفى مدة الثلاثين سنة المسترطة لاستحقاق تلك الدرجة تسوية طبقا للقانون المذكور و أما ما يذهب اليه المدعى من أن مدة خدمته السابقة من ١٩٤٠/٩/٢ تدخل في حسساب المدد الكلية نهذا مردود عليه بأن المسادة ١٩ من القسسانون رقم 11 لسسنة ١٩٧٥ قد اشترطت لحساب مدد الخدمة السابقة في المدد الكلية أن تكون قد قضيت في وظيفة أو عبل يكسب المال خبرة في وظيفت الحالية . وهذا الشرط لم يتوافر في مدة الحدمة السامقة المذكورة لان هذه المدة لم تقضى في الأعمال الكتابية حيث كان المسدعي معبنا في وظيفة عامل تقليم ثم في وظيفة ملاحظ تجارب ولا عبرة بعد ذلك بها قد يكون قد ندب اليه من اعمال ، وهذا فضلا عن أن مدة الخدمة السمابقة تلك سمابقة على حصول المدعى على المؤهل . ومن ثم يمتنع اعتبارها مكسبه له خدرة في وظيفته الحالية وقد نصت المادة . ٣ من القانون رقم 11 لسخة ١٩٧٥ على أن « تصبب السدد الكلية المصددة بالجداول الرنقة الخاصسة بحملة المؤهلات الدراسسية مسواء ما كان مقيما منها عند العمل بأحكام هذا القانون أو ما يتم تقييهم منساء على أحكسامه اعتبارا من تاريخ التعيين أو الحصول على المؤهسال أيبما أقرب » فالمد السابقة على التصمول على المرعل لا تحممه و المدد الكلية المحمدة للترقية طبقها للجداول المنكورة رعلى ذلك يكون طلب المدعى تسمسوية حالته في الفئسة الرابعة اعتبال من عام 1977 تطبيقها للجدول الرابع لا سند له من القانون كذلك ..

> ( طعن رقم ۸۱۱ اسنة ۲۱ ق سـ جلسة ۲۱/۱۱/۲۱ ) قاعـدة رقـم ( ۲۲۰ )

#### : 6-41

شرط أن تكون مدة الفدمة السابقة قد قضيت في وظيفة أو عبل مصا يكسب المامل خبرة في وظيفت المائية للسرط المامل خبرة في وظيفت المائية ليس معنى هذا الشرط أن ينطابق ويتحاذى المعلان في جميع الوجوه وأنها يجب أن يتماثل المائدة الموظف في عمله الجديد من الخبرة التي أكسسبها من المصل السابق وظيفة مساعد بقسم النسيج في شركة غسزل ونسسج المناف في طبيعتها عن عمل الدرس للاثر المترتب على ذلاك : عدم توفر شرط اكتساب الخبرة في المهل السابق .

## ملخص الحكم:

ان المادة ١٨ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بامسدار قسانون تصحيح أوضياع العالمين بالحكومة والقطاع العام تنص على أن « يدخل في حسساب المدد الكلية المنصوص عليها في المادة السسابقة وفي الجداول المرنقسة المدد التي لم يسبق حسابها في الاقديبة من المدد الاتبة : ... المدة الخدية التي قضاها العالم في المجالس المحلية أو في المرافق العسسلمة أو الشركات .... » وتنص المادة ١٩ من ذات القانون على العسسلمة أو الشركات .... » وتنص المادة ١٩ من ذات القانون على عن سنة كالمة منتصلة (١) الانقل عن سنة كالمة منتصلة (ب) أن تكون قد قضيت في وظيفة أو عمل مها يكسب العسامل خبرة في وظيفته الحالية (ج) الايكون سبب انتهساء الخدية السابقة مسوء السسلوك ، ويصدر باحتسساب المدد المشسار البها وفقا للقواعد السسابقة قرار من لجنة شئون العسسالمين والبعه التي يتبعها العالم بناء على الطلب الذي يقدمه الى هسدة اللبغة خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر هذا القانون ... » .

ومن حيث أنه ببين من استقراء المانتين سالفتى الذكر أن المشرع تطلب توانر عدة شروط لحسساب مدة الخدمة السابقة ضمن مسدة الخدمة الكلية من بينهسا أن تكون قد قضيت في وظيفة أو عمل مما يكسب المسامل خبرة في وظيفت الحسالية ، وليس معنى هدذا الشرط أن يتطابق العبلان من جميع الوجوه وانها يجب أن يتبائل العبلان بمعتى أن يكونا على شيء من التوافق بحيث يؤدى ذلك الى افادة الموظف، في عمله الجديد من الخبرة التى اكتسببها من العمل السابق وهى الحكهة التى حدت بالمشرع الى وضمع هذا الشرط في التواعد الخاصة بحماليه مدد الخمدية السمابقة .

ومن حيث أن الثابت بالاوراق أن المدعى يعمل في وظينة مسدر مو ببديرية التربيسة والتعليم بمحافظة الفربيسة وقد تقسدم بطلب ألى المديرية لحسساب مدة خدمته السسابقة بشركة مصر للفزل والنسيج بالمحلة الكبرى التي تفساها في وظيفة مساعد بقسسم نسيج المسوقة في المدة من ١٩٤٠/٣/١١ حتى ١٩٥١/١/٢٢ الى مدة خدمته الكلية طبقا لاحكسام التسانون رقم ١١ السسنة ١٩٧٥ وبعرض الموضسوع على لجنة شسئون العالمين بالمديرية المذكورة رفضت طلبه على اسساس عسمهم توافر شرط الخبرة المكتسبة في العمل السابق .

ومن حيث انه لما كانت وظيئة مساعد في شركة غزل ونسيج تخطفه في طبيعتها عن عبل المدرس كما انها متباينتان في مستواهما ونطاق المتصاص كل منهما والتأهيل لها أذ أن وظيئة مساعد لا تتطلب من فلحية الاستعداد والتأهيل ما تحتاج اليه وظيئة المدرس ، غبينها يسلاحظ في طبيعة العمل الاول أنه آلى لا يحتاج العامل في أدائه إلى استعداد تربوي لو علمي منهجي أذ وظيئة التدريس تقتضي غبين يضطلع بها تسلط من السيطرة على الناشئة وقدرة على سير أغوارهم وهي أنهال من الطفق والاستعدادات وتفهم شكاتهم وعقليانهم الاحسان توجيههم وتبصيرهم في يسر بالاصلول التربوية والتطبيعة وبائتائي فأن العمل الاول لا يكسب أي نوع من الخبرة في العمل الثاني ومن ثم يكون صحيحال الناساب الخبرة في العمل التولي

﴿ طَمَن رَبِّم ٢٠٧ لَسنة ٢٦ ق -- جلسة ١٩٨٢/١٢/٥ )

# الفسرع الشبقي كيفية حسساب مدد الخدمة الكلية

قاعسدة رقسم ( ۲۲۱)

### : المسطا

نص المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع: العالم المناين المدنين بالدولة والقطاع العام على حساب المدة الكلية للعالم المجال من تاريخ التعين او الحصول على المؤهل ايها اقرب ... يتعين حساب المدة الكلية على اساس المؤهل الذي كان معاملا به في ١٩٧٤/١٢/٣١ المادة التلية على اساس المؤهل الذي كان معاملا به في ١٩٧٤/١٢/٣١ المادة التلية التاريخ المحدد لسريان القانون ... نتيجة ذلك : عدم جواز حساب الفترة الملبة الذي تشاها العامل بالمؤهل المتوسط الى تلك المدة الكلية .

## والفتس الفتسوي :

ان المادة التاسعة من مواد اصدار التاتون رقم 11 اسنة 19۷۰ متصحیح اوضاع العالماین تنص علی آن ( ینشر هذا القانون فی الجریدة الرسمیة ویعمل به اعتبارا من ۳۱ دیسمبر سنة ۱۹۷۲ .... ) .

وتنص المادة ٢٠ من هذا التانون على أن ( تحسب المدد الكلية المحددة علجداول المرنقة الخاصة بحيلة المؤهلات الدراسية سواء ما كان منها عنها عند العمل بلحكام هذا القانون أو ما تم بناء على أحكامه اعتبارا حن تاريخ التمين أو الحصول على المؤهل أيهما القرب ....) .

ومن حيث أن المادة التاسعة من مواد اصدار التانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٤/١٢/٣١ قد حددت ١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخا لنفاذ القانون غانه يجب اتفاد المركز القانوني الثابت للمامل في هذا التاريخ اساسا لتطبيق احسكامه ولتحديد مدى انادته منها .

ومن حيث أنه لما كان الأمر كذلك وكانت المادة ٢٠ من القانون رقم السنة ١٩٧٥ قد قضت صراحة بحساب المدة الكلية للعامل المؤهل من تاريخ التعيين أو الحصول على المؤهل أيهما أقرب غان حساب المدة الكلية يتعين أن يكون على اساس المؤهل الذي كان معلملا بنه في ١٩٧٤/١٢/٣١ التانون .

من أجل ذلك أنتهى رأى الجمعية العبوبية لتسمى الفتوى والتشريع الى أن المدة الكلية للعامل ..... يتعين أن تحسب طبقا الأحكام القانون رقم 11 لسنة 1970 بتصحيح أوضاع العاملين على أساس المؤهل فوق المتوسط الذي كان معاملا به في 19/٢/١٢/٣١ التاريخ المحدد لنفاذ هذا القانون ، وأنه لا يجوز حساب الفترة السابقة التي تضاها بالمؤهل المتوسط الى تلك المدة الكلية .

( ملف ۸۱/۵/۸۱ ـ جلسة ۱۹۷۸/۱/۱۱ )

# قاعدة رقم ( ۲۲۲ )

## : المسلمة

لا يجوز الاعتداد بالناريخ المنرض الذى حسبت منه مدة الخدمة الكلابة طبقا للقاتون رقم 11 لسنة ١٩٧٥ عند تسوية حالة العامل وفقا لاحكام المتقون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ سلمس ذلك ــ ان حساب مدة العمل السابقة في مجال تطبيق احكام المقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يقتصر على ترقية العامل وفقا لاحكام المادنين ١٥ ، ١٧ وان حسابها لا يفير من تاريخ دخول العامل الخدمة وبالتـــالى فائه لا يجوز الاعتداد بها عند تطبيق احكام اى قانون آخر .

## **حلخ**ص الفتوى :

ان المشرع سن بالقانون رقم 11 لسنة 1970 احكاما استثنائية مؤقتة يفتى العمل بها في 197/17/٣١ ضمنها النصابين الثالث والرابع المنظمين لاجراء الترقيات وحساب المدد الكلية وفقا لاحكامه وربط بين هذه الترقيات وتلك المدد التى حددتها الجداول المرفقة بالقانون والمادة ١٧ الترقيات وتلك المدد العمل التي لم يسبق الاعداد بها في الخطمة ، وعلى ذلك مان حساب مدة العمل السابق في مجال تطبيق احكام هذا القانون يقتصر على ترقية العالم وفقا لاحكام المانتين ١٥ ، ١٧ منه وليس ادل على ذلك من أن من تقعد به مدة خديته الفطية مضافا اليها مدة العمل السابقة على الترقية لا يغيد من احكامه ، الاصر الذي يقطع بأن. حسابها ليس من شأنه أن بغير من تاريخ دخول العالم الخدمة ، وبالتالى غلة لا يجوز الاعتداد بها عند تطبيق احكام اي قانون آخر .

ولما كان القانون رتم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ بعلاج الآثار المترتبة على. تطبيق القانون رتم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالة بعض العالمين من حملة المؤهلات الدراسية المعدل بالقانون رقم ۱۹۲۲ اسنة ۱۹۸۱ قد اضافه بمتنفى مادته الأولى الى الجدول الملحق بالقانون رقم ۸۳ لسنة ۱۹۷۳ الشمادات المحددة بقرار نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الاجتماعية رقم ۲۳۲ لسنة ۱۹۷۸ المشار اليه وقضى فى المادة الثانية بتسوية حسالة العالمين الحاصلين على تلك الشمهادات طبقا لاحكام القانون رقم ۸۳ لسنة ۱۹۷۳ بشرط الوجود بالخدمية فى ۱۹۷۱/۱۲/۳۱ مع استقاط شرطى الحصول على المؤهل او التعيين تبل اول يوليو سنة ۱۹۵۲ والوجود بالخدمة فى ۲۲ بوليو سنة ۱۹۵۲ والوجود

واذ يقضى القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه بتسوية حسالة المالمين الحاصلين على المؤهلات الواردة في الجدول الملحق به طبقسا لاحكام قانون المعادلات الدراسية رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٣ وذلك من تاريخ تعيينهم أو حصولهم على المؤهل أيهما أقرب ، مع تدرج ترقياتهم على الا يترتب على ذلك ترقيتهم الى أكثر من غنة واحدة تعلو الفئات المالميسة التي كانوا يشغلونها في ١٩٧٣/٨/٢١ — تاريخ نشر القسانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ — غان تسوية حالة العالمل في الحالة الملالة بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١٩٥٠ لسنة ١٩٥٠ انها يبدأ اعتبارا لمؤهلات الموادلات الدراسية رقم ١٩٧١ لسنة ١٩٥٦ انها يبدأ اعتبارا من عالموية الى التاريخ الذي بدأ اعتبارا من حساب مدة خدمته الكلية بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٥٠ المسار اليه .

لذلك انتهت الجمعية المهوية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز الاعتداد بالتاريخ الفرضى الذى حسبت بنه بدة الخدية الكلية للعامل في الحالة المهائلة طبقا للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ عند تسسوية حالته وفقا لاحكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠.

#### قاعدة رقم ( ۲۲۳ )

## : المسطا

كيفية ضم مند الخنمة التى قضيت بالمؤهل المتوسط ضمن مند الخنمة التكلية تطبيقاً لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وذلك بعد حصول السابل على مؤهل عال .

## ملخص الفتوى:

من حيث أن المشرع رعاية منه لطائفة العالمين الذين حصلوا على مؤهلات عليا بعد تعيينهم بمؤهلات متوسطة قرر الاعتداد بالمدد التي قضوها بالمؤهل المتوسط وذلك في حالتين :

أولهما : ان تكون مئة العالمل قد نقلت الى مجموعة الوظائف العالية قبل ١٩٧٥/٥/١١ تاريخه نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

تانيهما : أن يكون قد أعيد تعبينه بتلك المجموعة قبل الناريخ المذكور .

ماذا تابت بالعامل احدى هاتين الحالتين طبق عليه الجدول الثانى المحق بالقانون رقم 11 لسنة 11٧٥ الخاص بحيلة المؤهلات المتوسطة حتى تاريخ حصوله على المؤهل العالى ثم يطبق عليه الجدول الأول الملحق بالقانون المذكور الخاص بحيلة المؤهلات العليا بالفئة والاتنجية التى بلفها بالجدول الثانى و لما كان اعادة التعيين في حكم تلك الفترة أنها يصدق على العامل الذي يعاد تعيينه بالمؤهل العالى بغير غاصل زبنى بين بدة خديته بالمؤهل العالى ، وبن ثم غان هذا الحكم لا يجد بحيالا لاعباله الا في حالة اتصال المدتين .

ولما كانت خدمة العابل بالمؤهل المتوسط في الحالة المائلة قد انتهت بالاستقالة بتاريخ ١٩٧٢/١/١٤ ثم عين تعيينا جديدا في ١٩٧٢/١/١١ معد حصوله على المؤهل العالى غان هذا التعيين يكون منبت الصلة بخدمته السابقة لوجود غاصل زبنى بينها وبالتأمى لا ينيد من حسكم الفقرة ( د ) من المادة ٢٠٠ من القانون رقم ١١ السنة ١٩٧٥ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عسدم افادة المذكور من احكام الفقرة ( د ) من المادة . ٢ من قانون تصحيح أوضاع العالمين المنيين بالدولة والقطاع العام رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

( الحب ١٩٨٠/١/٨٦ - جلسة ١٩٨٠/١/٨٦ )

# الفسرع النسالت حسساب مسدد الخدمة السسابقة بالمهن الحسرة

## قاعدة رقم ( ۲۲۶ )

#### : 12---41

نص المادة (١٨) من قانون تصحيح اوضاع الماملين الدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ أسنة ١٩٧٥ معدلا بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٥ معدلا بالقانون رقم صاب المدد الكلية المدد التى لم يسبق حسابها في الاقدمية من مدد ممارسة المهن الحرة لاعضاء التقابات المهنية ونك بالشروط المنصوص عليها في المادة (١٩) من هذا القانون ومن بينها الا نقل تلك ان ربع مدة المحاماه التى لم تحسف في اقدمية الدرجة طبقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٩ لسنة ١٩٥٨ ولا تحسب ضمن المدد الكلية الا اذا كانت لا نقل استقلالا عن سنة كاملة متسلة ،

#### ملخص الفتوى:

انه بالنسبة الى مسدد مبارسة المحلماة لبعض العسلمايين بوزارة الداخلية طبقا للتانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ اذا كانت المدد المطلوب حسابها تقل عن سنة ، ولكنها تزيد على ذلك اذا ضبت الى بلقى المدة السسابق ضمها طبقا للقرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ، غان القانون رقسم ١١ لسنة ١٩٧٥ قد نص في الملاة ١٨ منه على أن « يدخل في حساب المدد الكلية المدد التي لم يسبق حسابها في الاقدمية بن ، ، هدد مبارسة المهن الحرة لاعضاء النقابات المهنية ،

وتحسب كالمة وذلك بالشروط النصوص عليها بالمادة 11 من هذا التانون 4. ومن هذه الشروط الا تقل تلك المدة عن سنة كالملة 6 ومقتضى ذلك أن ربع مدة المحلماة لاعضاء نقابة المحلمين التي لم تحسب في اقدمية الدرجة طبقا للقرار الجمهوري رقم 104 السنة 1908 لا يجوز حسابها ضمن المدد الكلية الا اذا كانت لا نقل استقلالا عن سنة كالمة متصلة مع قوانر سائر الشروط المنصوص عليها في القانون رقم 11 لسنة 1100.

من أجل ذلك أنتهى رأى الجمعية الممومية الى عدم جواز حساب مدد مهارسة المحاماة العالمة بالوزارة طبقا للقانون رقم 11 السنة 1970 معدلا بالتانون رقم 111 لسنة كاملة. متصالة .

( بلف ۲۱/۱/۱۲ ـ جلسة ۱۹۷۷/۱/۱۲ )

# قاعسدة رقسم ( ۲۲۰ )

#### المسلما :

مدى جواز حساب مدة ممارسة المهن العرة السابقة على القيد بالنقابة ضمن مدة المدية الكلية بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١ است ١٩٧٥ •

### ملخص القتوى:

من حيث أن المادة ١٨ من القانون رقم ١١ لمسئة ١٩٧٥ المصدل بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن « يعخل في حساب المعد الكلية المنصوص عليها في المادة السابقة وفي الجداول المرافقة المعد التي لم يسبق حسابها في الاقدمة من المعد الآتية :

(a) مدد ممارسة المهن الحرة لاعضاء النقابات المهنية وتحسب كالملة »

وبفاد هذا النص ان المشرع قضى بحساب بعد بمارسة المهن الحرة التي لم تحسب للعامل من قبل ضمن بعد الخدمة الكلية المشترطة للترقية طبقا لاحكام القانون رقم 11 لسنة 19۷٥ واشترط لذلك أن يكون عضوا باحدى النقابات المهنية ومن ثم غان بعد ممارسسة العبل السابقة على القيد بالنقابة واكتساب عضويتها لا يجوز حسبابها ضمن المدد الكليسة سالفة الذكر .

ولما كان العاملون المعروضة حالاتهم قد اكتسبوا عضوية النقسابة التجارية بالتطبيق لاحكام قانون نقابة التجاريين رقم . } لسنة ١٩٧٢ في ٣٠ من نوتمبر سنة ١٩٧٣ فانه لا يجوز حساب مدة ممارستهم المهنية السابقة على تاريخ قيد كل منهم طالما أن النقابة لم تقيدهم الا اعتبارا من هذا التاريخ .

لذلك انتهت الجبعية العبوبية لقسمى الفتوى والتشريع الى عسدم جواز حساب مدد مزاولة العمل الحر للعلملين المعروضة حالاتهم ،

( ملف ٢٨/٣/٤٣٥ \_ جلسة ٢١/٤/٢٨١ )

# قاعدة رقم ( ۲۲۲ )

## البسيدان

حساب مدة اشتغال سابقة بمهنة حرة ينظمها القلون ويشترط القيد بالسجالت الزاولتها ثبوت عدم قيد الرسم بسجالتها ــ يستتبع عدم جواز حسابها ضمن المدد الكلية في مجال تطبيق القانون رقم ١١ أسنة ١٩٧٥ ٠

# ملخص الحكم:

يبين من الرجوع الى أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ معدلا يالتانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٥ أن المادة ٧١ تجرى كالآتى « يدخل في حساب المدد الكلية المدد التى لم يسبق حسابها فى الاتنمية من مدد مهارسة المهن الحرة لاعضاء النقابات المهنية وتحسب كالمة وذلك بالشروط المنصوص عليها بالمادة 11 من هذا القانون » ومقتضى ذلك أن المدد القانونية لمهارس المهن الحرة لا تحسب الا للاعضاء وعن المدد من تاريخ قيدهم بالنقابات المهنية والذين تشترط نقاباتهم وجوب قيدهم كشرط لمزاولة المهنة ، غاذا المهنية والذين تشترط نقاباتهم وجوب قيدهم كشرط لمزاولة المهنة ، غاذا تخلف ذلك والت عن هذه المدة شرعيتها في مجال تطبيق النص المشار اليه بما لا يدعو من بعدنلك الى استظهار أحكام المادة 11 من القانون بوصف أن هذه الاحكام هي الشروط الواجب توافرها فيهن توافرت فيه ابتداء شرعية المدة المطلوب ضمنها ضمن المدد الكلية لصاحبها .

ولما كانت مهنة المحاسبة والمراجعة من الهن الحرة التي تكنل القانون. بتنظيم مراولته اعتد نصت المادة الأولى من القانون رقم ١٣٦١ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة على أنه ( لا بجوز أن يزاول مهنة المحاسبة والمراجعة الا من كان اسمه متيدا في السجل العام للمحاسبين والمراجعين. بوزارة التجارة والصناعة ومن ثم مائه القيد بجدول النقابة شرط لمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة وبالتالي لا يعتد بالمدد التي تضيت في هذه الاعبال في الفترة السابقة على القيد ، ومتى كان الثابت أن الطاعن لم يكن متيدا في سجل المحاسبين والمراجعين أعبالا للقانون المشار الله في فترة مزاولة في سجل المحاسبين والمراجعة بهذه المدة وعليه يكون حسابها ضبين المداون تطبيق أحكام القانون رقم 11 لسنة 1٩٧٥ مخالفا لحكم القسانون ويقتني الأمر الغاء القرار الصادر بضم مدة خدمة الطاعن التي تضاها في هزاولة المهنة .

( طعن ۷۷۶ نسنة ۲۵ ق ــ جلسة ۲۱/۲/۱۸۲۱ )

## قاعــدة رقــم ( ۲۲۷ )

# المسلما :

مدة ممارسة وهنة حرة لاعضاء النقابات المهنية ــ ضمها طبقا القاتون رقم 11 لسنة 1970 ــ (مادة ۱۸ ، ۱۹ ) يشترط الاتقل عن سنة كاملة م

## ملخص الحكم:

لا كانت مدة عبل المدعى بالمحاماة تقل في ذاتها عن سنة غانها لا تدخل في حساب مدد الخدمة الكلية طبقاً للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لان لا تدخل في حساب المدد الكلية المنصوص عليها في موادة والجداول المرفقة به المند التي لم يسبق حسابها في الاقدمية من المدد المبينة في المادة ١٨ ومنها على ما ورد بالمبند ١٦ المضاف بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٥ . مدد مهارسة المهن الحرة لاعضاء النقابات المهنية وتحسب كالمة ينصرف بحسب نصه الى المدد التي يسبق حسسابها في وتحسب كالمة ينصرف بحسب نصه الى المدد التي يسبق حسسابها في الاشتمال بمهنة مما ذكر لا اليها في مجموعها ولذلك يشترط لحسابها ماورد في المادة ١٩ من شروط وهي تكمل حكم المادة ١٨ اذ تقضى على أن يشترط لحسابها المدد المبينة في المادة السابقة ما ياتي سالة كاملة . الحد المبينة في المادة السابقة ما ياتي سالة كاملة . الخوي ضم باتي مدة عمله بالحاماة لكونها في ذاتها نقل عن سنة كاملة . الحي ضم باتي مدة عمله بالحاماة لكونها في ذاتها نقل عن سنة كاملة .

( طعن ٣١٠ لسنة ٢٦ ق \_ جلسة ٧/٢/٢٨١ )

## القسرع الرابع

# حساب مدد الخدمة السابقة المقضاة في المشروعات التي تؤول للدولة

## قاعدة رقسم ( ۲۲۸ )

#### المسطا:

المادة ١٨ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع الماملين المدنين بالدولة والقطاع العام — نصها على ان يدخل في حساب المسدد الكلية مدد الخدمة التي لم يسبق حسابها في الاقدمية التي قضيت في احدى الجهات التي حددها النص — من بين هذه الجهات الشركات التي آلت مكتبها أو تؤول الى الدولة — بنك التسليف الزراعي والتماوني مسن الشركات التي يصدق عليها هذا الوصف — أثر ذلك — حساب مدد الخدمة المسابقة التي قضيت بالبنك المذكور ضمن مدد الخدمة الكلية — يستوى في ذلك أن تكون تلك المد قد قضيت قبل الايلولة الى الدولة أو بعدها وسواء استبرت خدمة العامل بالبنك بعد اليلولة الى الدولة أو انتهت قبل ذلك .

## ملخص الفترى:

ان المادة (۱۸) من قانون تعميح اوضاع العالمين الشار اليه تنص على أن « ينخل في حساب المدد الكلية المنصوص عليها في المادة السسابقة وفي الجداول المرفقة المدد التي لم يسبق حسابها في الاقدمية مسن المسدد 19تسة: ا سالدد التى قضاها العالم في المجالس المحلية أو في المرافق العالمة أو الشروعات أو المنسآت أو ادارات الأوقاف الخيرية التى الته أو تؤول لمكينها إلى الدولة أو الدارس الخاصة الخاضعة لإشراف الدولة » . كما تنص المادة 11 منه على أن « يشترط لحساب المدد المبينة في المادة السامقة ما بأتي :

(!) الا يتل عن سنة كابلة متصلة .

 (ب) ان تكون تد قضيت في وظيفة او عبل مما يكسب العامل خبرة في وظيفته الحالية .

(ج) الا يكون سبب انتهاء الخنبة السابقة سوء السلوك .

ويصدر باحتساب المدد المشار اليها وفقا للقواعد السابقة قرار من لجنة شئون العاملين بالجهة التي يتبعها العامل بناء على الطلب الذي يقدمه الى هذه اللجنة خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر هذا القانون .

ولا يجوز بعد هذا التاريخ النظر في احتسساب اية مدة مسن المدد المنصوص عليها في المادة السابقة » .

ومناد ما تقدم أنه يدخل في حساب المدد الكلية وفقا لنص المادة (١٨) المدد التي لم يسبق حسابها في الاقدمية من المدد التي قضت في احسدي الجهات المحددة بنص هذه المادة ومن ببنها الشركات التي آلت أو تؤول ملكيتها الى الدولة وذلك بالشروط والضوابط المنصروص عليها في المادة (١٩) .

ومن حيث أن بنك التسليف الزراعى والتعاونى من الشركات التى آلت ملكيتها إلى الدولة فين ثم يكون لن عبل فيه الحسق في أن يحسب ضبن مدة خدمته الكلية طبقا لنص المادة (١٨) المشار اليه المدد التى لسم يسبق حسابها في الاقدمية من مدة خدمته في هذا البنك وذلك متى توافرت فيها الشروط والضوابط المنصوص عليها في المادة (١٩) من القانون . روين حيث أن ضم مدة الفنية السابقة ونقا لما تقدم لا يقتصر على المدة التى تضيت في خدية البنك بعد المولته الى الدولة محسب وأنسا يتناولها جبيعها وذلك سواء استبرت خدمة العابل به بعد المولته الى الدولة أو انتهت تبلها ، اذ أن بناط الضم يتحقق بقيام الأيلولة الى الدولة دون نظر الى الوقت الذى تبت نبه وما اذا كانت سابقة أو لاحقة على انتهاء خدية العامل بالبنك ،

من أجل ذلك انتهى راى الجمعية العبوبية الى أحتية السيد / .... في أن تحتسب ضمن مدة خدمته الكلية طبقا للمادتين ( ١٨ و ١٩ ) مسن المقون تصحيح أوضاع العالمين المشار اليه المسدة من ١٩٤٦/٧/١ الى المدايد المسليف الزراعى التعساوني ما ١٩٤٦/٢/١ والتي تضاها في خدمة بنك التسليف الزراعي التعساوني م

( ملغه ۲۸/٤/۲۲ ـ جلسة ٤/٥/٧٧٠ )

## قاعسدة رقسم ( ۲۲۹ )

#### الجسدا:

المادة ١٨ من قانون تصحيح اوضاع العابلين المدنين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ... نصها على حساب مدة الخدمة التى قضيت في الشركات التى آلت أن تأول ملكيتها الى الدولة ضمن مدد الخدمة الكلية ... مناط حساب مدة الخدمة طبقا لهذا النص هو تمام أيلولة ملكية الشركة الى الدولة بصرف النظر عن الوقت الذى تحققت فيه وسواء كانت سابقة أو لاحقة على انتهاء خدمة العالم بالشركة .

## ملخص الفتوى:

ان القانون وقم 11 لسنة ١٩٧٥ سالف الذكر ينص في المادة ١٨ منه (م ٣٧ - ج ١٦)

على أن « يدخل في حساب المدد الكلية وفي الجداول المرفقة المدد التي لم يسبق حسابها في الإقدية من مدد اولها مدة الخدمة التي قضاها المسامل: في ... الشركات ... التي آلت أو تؤول ملكيتها الى الدولة » .

وقد بض التانون رقام ٧٧ لسنة ١٩٦٣ - بناميم بعض الشركات والمنشآت المبيئة والمنشآت المبيئة بالمدول المرانق لهذا التانون ، وتؤول ملكيتها الى الدولة . . » وقد تضهن الجدول المشار اليه اسم الشركة التي كان يعمل بها العامل المعروضات .

ولما كانت تلك الشركة قد آلت ملكيتها الى الدولة بعد انتهاء مدة خدمة العالم المذكور بها ؛ غان هذا يتنفي بحث ما كانت مدة الخدمة التى قضاها العسامل في الشركة تحسب في اقتميته ولو كانت أيلولة تلك الشركة الى الدولة قد تبت في تاريخ لاحق على انتهاء خدمته بها .

ولما كان المشرع تد جعل مناط حساب مدة خدمة العسامل .. في الشركة .. في اتدميته أن نتم اللولتها الى الدولة ، مان هذا المناط بتحقق بتهام هذه الايلولة دون ما نظر الى الوقت الذي تحققت عيه ، وسواء كانت بسابقة أو الاحتة على انتهاء خدمة المعامل بالشركة .

ومها يؤيد هذا النظر أن عبارة النص تشير ألى الجهات المذكورة عبه على أنها لا التي آلت أو تؤول الكينها الى الدولة » وهو ما يستفاد منه حساب المدد التي قضيت بطك الجهات ولو تبت ايلولتها الى الدولة بمسد تاريخ العبل بالمقانون رقم 11 لسنة 11/9 ، وبالتالى غلا وجه الإستراط ان تكون الايلولة قد تبت قبل انتهاء خدية العالم بالحجهة التي التي التي الدولة .

وفضلا عبا تقدم غان القول بغير ذلك من شانه ايجاد تغرقة بين المالين الذين آلت ملكية الشركة التي يعبلون بها الى الدولة لجرد ان مدة خُدُمة بمضمم قد انتهت قبل المولة ظك الشركة الى الدولة وأن مدة خدمة الأخرين قد انتهت بعد هذا التاريخ .

من أجل ذلك أنتهت الجيمية العيوبية الى حساب بدة خدمة الطقيم المروضة حالته المسار اليها بشركة مسانع الكاوتشوك الأهليسة أذا تواغرت غيها الشروط المنصوص عليها في القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ومن بينها المادة ١٩ من القانون المسار اليه .

( ملف ۲۸/٤/٥١٧ \_ جلسة ۲۲/۲/۷۷۲۱ )

## قاعدة رقم ( ۲۲۰ )

#### : المسطة

المادة ١٨ من التانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العلمين المدين بالدولة والقطاع العام — نصها على أن يدخل في حساب المحدد الكلية المند التي لم يسبق حسابها في الاقبية التي قضيت في احدى الجهات المحددة بالنص — من بين هذه الجهات المشروعات التي آلت أو تؤول ألى الدولة يصدر في شاتها وصف المشروعات التي آلت ملكينها إلى الدولة الدوائر الزراعية التي كانت معلوكة لافراد اسرة محيد على والتي آلت التي الدولة بصدى في شاتها وصف المشروعات التي آلت ملكينها إلى الدولة — أثر ذلك جواز حساب مدد الخدمة السابقة في هذه الدوائر في الاقبية في هذه الدوائر في الاقبية الدوائر قبل الدولة او بعد هذه الايادلة وسواء استمرت خدمة العلمل بها بعد المادوائد الى الدولة او التهن قبل هذه الايادلة وسواء استمرت خدمة العلمل بها بعد الدوائر الى الدولة او التهن قبل هذه الايادلة و

#### ملخص الفتوى:

ان المادة (18) من قانون تصحيح اوضاع العاملين المسار اليه تنصوبه عنى أن « يدخل في حصاب المدد الكلية النصوص عليها في المادة السابقة . وفي الجداول المرفقة المدد التي لم يسبق حسابها في الأقدية من المسعد . "لاتسة : ۱ — المسدد التى تضاها العامل فى المجلس المطلبة أو فى المرافق. و الشركات أو المشروعات أو المنشآت أو ادارات الأوقاف الخيرية التى كلت أو تؤول ملكيتها إلى الدولة أو المدارس الخاصة الخاضمة لاشراف. هدولة » . كما تنص المادة (١٩) منه على أن « بشترط لحساب المدد المبينة. في المادة السابقة ما يأتي :

(١) ألا نقل عن سنة كابلة بتصلة .

(ب) أن تكون قد قضيت في وظيفة أو عمل مما يكسب العامل خبرة في
 وظيفته الحالية .

( ج ) الا يكون سبب انتهاء الخدمة السابقة سوء السلوك .

ويصدر باحتساب المدد المسار اليها ونقا للقواعد السابقة قرار من. للجنة شئون العاملين بالجهة التي يتبعها العامل بناء على الطلب الذي. يقدمه الى هذه اللجنة خسلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر هسذا القانون ولا يجوز بعد هذا التاريخ النظر في احتساب أية مدة من المدد المنصوص عليها في المادة السابقة » .

ومغاد ما تقدم انه بدخل في حسلب المدد الكلية وفقا لنص المادة (١٨) المدد التي تضيت في احدى المدد التي تضيت في احدى الجهات المحددة بنص هذه المادة ومن بينها المشروعات التي آلت أو تؤول ملكيتها الى الدولة وذلك بالشروط والضوابط المنصوص عليها في المادة (١٩) .

ومن حيث أن النوائر الزراعية التي كلنت مبلوكة لأفراد أسرة محمد على تحت مصادرتها بالكالم بعد قيام الثورة وآلت بالتالى ملكيتها الى المسلف أو تول شائها وصف المشروعات التي آلت أو تؤول ملكيتها للدواة وذلك طبقا لنص الملاة (١٨) السلف الإشارة ) ويكون لمن عبل في هذه الدوائر الحق في أن تحسب ضمن بدة خديته الكلية طبقا للتسمى المتقدم المدة التي لم يسبق حسابها في الاقدية من مدة خديته في المدوائر وذلك متى توافرت فيها الشروط والضوابط المنصوص عليها: في الملدة (١٩) من المقادن .

ومن حبث أن ضم مدة الخدمة السابقة ومتا لما تقدم لا يقتصر على الحدد التى تضيت في خدمة تلك المشروعات بعد ايلولتها الى الدولة محصيه والله بعيمها وذلك سواء استبرت خدمة العامل بها بعسد ايلولتها الى الدولة أو انتهت تبلها إذ أن مناط الضم يتحقق بتبسام الأيلولة الى الدولة دون نظر الى الوقت الذى تبت غيه وما إذا كانت لاحقة أو سلبقة على انتهاء خدمة المامل بالمشروع .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية الممومية الى أحقية من كانوا يعبلون ببالدوائر الخاصة بأنراد أسرة محبد على التى تبت مصادرتها بعد قيلم للثورة في أن تحسب بدد خديتهم السابقة بتلك الدوائر في الاقديية ضمن مدد خديتهم الكلية وفقا للمادتين ( ١٨ و ١٩ ) من قانون تصحيح أوضاع المالمين المشار اليه .

( ملف ٨٦/٤/٨٦ \_ جلسة ٤/٥/٧٧٨١ )

#### قاعسدة رقسم ( ۲۳۱ )

#### : المسجاة

المادة ١٨ من قانون تصحيح اوضاع العاملين الدنيين بالدولة والقطاع العام — نصها على أن يدخل في حساب المدد الكلية مدة خدمة العسابل التي قضاها في المجالس المحلية أو في المرافق العسابة أو الشركات أو المشروعات أو المشات أو ادارات الاوقاف الذيرية التي آلت أو تزرل المتينها إلى الدولة — الدوائر الزراعية لا تدخيل في عداد المشسات أو المشروعات التي آلت الى الدولة — ما آل إلى الدولة من هذه الدوائر هو المتوز تبلك قافونا من الاراضي الزراعية — لا يجوز فيلس هذه الدوائر على الدوائر الملوكة لاسرة محمد على نظاف أن هذه الدوائر الملوكة لاسرة محمد على نظاف أن هذه الدوائر المحادرة بن المسادرة بضم المدد الكلية والقرارات الصادرة بالترقيات المتدية المتدرة المسادرة بالترقيات المتدية

لا يتحصن سواء وردت هذه الترقيات في قرار حساب هذه العمل او في قرار حساب هذه العمل او في قرار حساب المنطقة التابية التي تيت اسبنادا المتورد الثانية التي المنطقة التي المنطقة التي المنطقة من المادة ١٩ من القانون رقم ١١ السنة ١٩٧٥ بعد حساب مُخذ التّمل السابنة بعضى سنين يوما على صدور هذه الترارات .

#### طخص الفتوى:

استعرضت الجمعية العهومية غنواها الصادرة بجلسة 1907/1/17 والتى انتهت غيها إلى أن المدد التى تضبت بالدوائر الزراعية المستولى عليها طبقا لقوانين الإصلاح الزراعى ، لا يجوز حسابها ضهن المدد الكلية المعلمان وفقا لحكم المادة (١٨) من قانون التصحيح استنادا إلى أن ملكيتها لم تؤول إلى الدولة وأنها الذى آل اليها هو الإراضى الزراعية الزائدة عن الحد الأقصى للهلكية الزراعية طبقا لقوانين الإصلاح الزراعي .

كما استعرضت الجيمية "اعبورية غنواها السادرة بجلسة ١٩٧٧/٥/٤ والتى انتهت غيما الى حساب مدد العمل السابقة بدوائر اسرة محمد على ضمن المدة الكلية طبقا لاحكام الملاتين ١٨ و ١٩ من القانون رقم ١١ لسنة العربة المستقدا الى أن هذه الدوائر قد تبت مسادرتها بالكامل والت ملكيتها التى الدوائر ومن ثم يصدق في شائبا وصف المشروعات التى آلت أو تؤول طكتها إلى الدولة طبقا لنص المادة (١٨) السالف الاشارة البها .

ومن حيث أن المادة (۱۸) من تاتون تصحيح أوضاع العالمين رتم 11 أ أصنة ١٩٧٥ المُعلة بالتاتون رتم 1.1 لسنة ١٩٧٥ تنص على أن (يدخل . ق. حصف المدود الكلية المتصوص عليها في المادة السابقة وقي الجداول المُتهة المدد التي لم يسبق حسابها في الاقدمية من المدد الاتبة :

(1) بدة الخدية التي تضاها المايل في المجالس المحلية أو في المرافق المملية أو الشيرية الفيرية و المرات الأوقاف الفيرية الفيرية و المرات الفاسمة الاشراف المحلية التي الدولة أو في المدارس الفاسمة الاشراف

( ب ) ....

٠٠٠٠٠ ( ج )

( د ) مدد ممارسة المهن الحرة الاعضاء النقابات المهنية وتحسيب
 كابلة .

ومن حيث أن ظك المادة لم تطلق حساب مدد العمل السابقة لكل من .كان يقوم بعمل في جهة آلت أو تؤول ألى الدولة وأنما قصرت المتسلف على المدد التي تضيت في جهات محددة على سبيل الحصر ، ويتضح حن تعداد النص لهذه الجهات أن هناك صفة مشتركة وطبيعة واحدة تنجع بينها أو وهي وجود ننظيم وكيان مبيز لكل منها ، وذلك واضح بالنسبة للمجالس المحلية والمرافق العسلية والشركات وادارات الاوقلت الفسيية ، أما المشروعات والمنسآت مان استطزام مثل هذا الكيان والتنظيم بالنسبة لهما أمر يغرضه مسلك المشرع ، نهو بعد أن ذكر جهات لها شخصية معنوية وكيان خاص بها أردف عليها المنشآت والمشروعات ومن ثم يجب أن تكون حدد المنشآت والمشروعات ومن ثم يجب أن تكون على على الأكل ذات الوصف وذات الطبيعة وأن تؤول الى الدولة بكامل كياتها ونظيها الامر الذي لا يتواغر في شأن الدوائر الزراعية .

وبن حيث أن المادة (٣) من المرسوم بقانون رقم ١٩٨٨ لنسفة ١٩٥٢ بالإمسلاح الزراعي قد نصب على أن ( تستولي الحكومة .... على ملكية ما يجاوز ماتني غدان التي بسنبقيها آلمالك لنفسه .... ) ولقد عدلت فذه المادة بالقانون رقم ١٩٢٧ لسنة ١٩٦١ ليصبح الحد الاتصى للملكية مسائة غدان نقط على أن نستولى الحكومة على ملكية ما يجاوز هذا الحد .

ومن حيث أن المادة (٦) من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ نصت على أن ( تستولى الحكومة ٥٠٠٠ على الاراضى الزائدة عن الحسد الاتعمى اللملكية ونقسا لاحكام المواد السابقة ( ١٠٠ ندان للاسرة و٥٠ ندان للغرد ) وفي جميع الاحوال يعتبر الاستيلاء قائبا قانونيا من تاريخ العبل بهذا القانون مهما كان تاريخ العبل المناع وتعتبر الدولة مالكة لتلك الاراضى التداء من ذلك التاريخ ٥٠٠٠ ) ٠

ومن حيث أنه طبقا لهذه النصوص عان الدوائر الزراعيسة لم تؤول ملكيتها بالكابل الى الدولة وأنها الذى آل اليها من كل دائرة هو الاراضى الزائدة عن الحد الاقصى للملكية ومن ثم لا يجوز حساب سحد المسل المسابقة بها ضمن المدد الكلية بالتطبيق لاحكام القانون رقم 11 لسنة 1970 لمدم أيلولة الدائرة بالكابل الى الدولة .

ومن حيث أنه واضح مها تقدم أساس المفايرة في الرأى الذى انتهت البيعية المعومية القسمى الفنوى والتشريع بالنسبة لكل من مدد العمل السابقة بالدوائر الدراعية الملوكة للافراد ومدد العمل السابقة بالدوائر الملوكة لاسرة محيد على ، فحسلب محدد العمسل التي تضيت بالدوائر الاخيرة أنها يقوم على أساس أتها نبثل مشروعات آلت بكابلها الى الدولة عن طريق المسادرة ، كما يقوم على أساس ما لهدذه الدوائر من تنظيم وكيان وكلا الامرين يتخلف في شان الدوائر الزراعية المملوكة للانسراد ويانان وكلا الامرين يتخلف في شان الدوائر الزراعية المملوكة للانسراد

ومن حيث أنه لا وجه القول بوجوب حسساب مسدد المهسل بالدوائر المهلوكة للانراد على اساس أن العاملين بها قد استبروا في العمل بعسد تطبيق توانين الإصلاح والمولة أجزاء منها الى الدولة ، ذلك لان ما جساء بالمنكرة الإيضلحية في هذا الثمان خاصا بالعاملين أنها ورد بخصسوص النص على المشروعات والمنشآت المؤممة تحوطا من المشرع من الانجساء المضيق في تعريف المرافق العامة الذي يخسرج من نطساتها المشروعات والمنشآت الاقتصسادية والتجارية والصناعية التى دخلت في حوزة الدولة نتيجة للتأميم أو انشائها الدولة ضمن سيساستها بالتدخل في الاقتصساد التومى وادارته .

ومن حيث أنه لا يسوغ الحجاج بأن عدم حساب مدد العبل بالدوائر الزراعية من شأنه تبييز أعضاء النقابات المهنية الذين كانوا يعملون بها عن غيرهم من العلملين الذين لا تنتظمهم نقلبة مهنية ، ذلك لان حساب مدد عمل أعضاء النقابات المهنية أنها يرجع الى نص صريح استحدثه القانون رتم 1.1 لسنة 1970 وهي تحسب لهم باعتبارها مدد ممارسة للمهنة أيا كانت الجهة التى تضبت بها وفقا الفقرة (د) من المادة (1) المساقة بالقانون المسار اليه ومن ثم غلا شأن لحساب مدد هؤلاء النقابيين بنص الفقرة (1) من المادة (10) من القانون رقم 11 لسنة ١٩٧٥ التى استلزمت قضاء مدة العبل في جهات محددة وبالتالى غلا وجه للمتارنة بينهم وبين غيرهم من العالمان غير النقسابيين .

ومن حيث أنه بالإضافة الى ما تقسدم غانه لا يجسوز قياس الدوائر الزاعية على ادارات الاوقاف الخيرية المنصوص عليها صراحة بالمفسرة (1) من المادة (11) من المقانون رقم 11 لمسانة 1900 ذلك لان المشرع تقد أخذ في اعتباره عنسجا نص على تلك الادارات انها آلت الى الدولة بالمؤلفة النظارة على الاوقاف الخيرية الى وزارة الاوقاف باعتبارها صاحبة الولاية أصلا على كل وقف بالتطبيق المقانون رقم ١٩٥٧ بسنة ١٩٥٣ بشأن النظر على الاوقاف الخيرية وتعديل مصاريفها على جهات البر وما صاحبة ذلك من حصر رسمى للعالمين بها وقت العمل بهذا القانون في ٢١ مليسون منة ١٩٥٣ وأذا كان المشرع قد نص على ظك الادارات صراحة غلن الالهاظ لم تكن تعوزه بنص على الدوائر الزراعية ايضا الامر الذي يدل على عدم لم تتكن تعوزه بنص على الدوائر الزراعية ايضا الامر الذي يدل على عدم التجاه قصده الى حساب بعد العمل السبلية بها ه

ومن حيث أنه فيها يتطق بالمسألة الثانية الخامسة بمسدى تحمن ترارات الترقية الصادرة بناء على الحساب المخالف القانون لقلك المدد ، غان المادة (١٥) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن (يعتبر من المضى أو بمضى من العالمين الموجودين بالخدمة احدى المدد الكلية المحددة بالجداول المرفقة مرقى في نفس مجموعته الوظيفية وذلك اعتبارا من أول الشهر التالى لاستكبال هذه المدة .

 ناذا كان العامل قد رتى في تاريخ لاحق على التاريخ المذكور ترجيع الدميته في الفئة المرتمى اليها الى هذا التاريخ).

وتنص المادة (١٦) من ذات القانون على أن ( تخضع الترقيات الحنيية المنصوص عليها في المادة السابقة للقواعد الآتية :

(.....)

وتنص المدة (١٧) منه على أن ( برقى اعتبارا من اليوم الاخير مسن السنة المائية ١٩٧٤ أو السنة المؤهلات المائية ١٩٧٤ أو السنة المؤهلات المائية وفوق المؤوسطة والمتوسطة من الفئة ( ١٨٤ – ١٤٤٠ ) إلى الفئة ( ١٨٠ – ١٤٤٠ ) الى الفئة ( ٢٨٠ – ١٤٤٠ ) الم

أولا \_\_ انتضاء المدة التالية على العامل في الخسمية محسسوبة طبقا التواعد المنصوص عليها في هذا القانون .

(١) ٢٤ سنة بالنسبة لحيلة المؤهلات العالية .

(ب) (٣ سنة لحيلة المؤهلات غسوق المتوسطة مغ مراعاة الاقتمية
 الافتراضية

(ج) ٣٢ سنة بالنسبة لحبلة المؤهلات المتوسطة ،

تاتيا ... حصول العالم على تقرير بمرتبة معتاز في السنة التي يرقي. يها وحصوله في التقرير السابق عليه في ذات المرتبة وفي التقرير السذي. يسبقه على مرتبة جيد على الاقل .

ويعتبد في تطبيق الفترة السابقة بالنسبة للسنة التي لا يوجد عنها تقرير بالتقرير السابق عن كماية العامل .

ثالثا حابرغ مرتب العامل أول مربوط الفئة ( ٨٧٦ - ١١٤٠ ) على الآتل وتكون النزقية جوازية أن تتوامر ميه الشروط المنصوص عليها في البندين (أولا) و (ثانيا) .

وينص في المسادة (١٨) على أن ( يدخل في حساب المستد التلفيسة المستد التلفيسة المستد التي لم يسبق المسابقة وفي الجداول المرافقة المدد التي لم يسبق الحسابها في الاقدمية من المدد الاتيسة ....) .

وننص المادة (١٩) على أن ( يشترط لحساب ألمد المبينة في المسادة المسابقة ما يأتى :

١١) ألا تتل عن سنة كابلة متصلة ،

 (ب) أن تكون تد تضيت في وظيئة أو عمل مما يكسب العامل خبرة في وظيفته الحالية .

(ج) الا يكون سبب انتهاء الخدمة السابقة سوء سلوك ،

ويصدر بحساب المدد المشار اليها وفقا للقواعد السسابقة قرار من نجنة شئون العالمين بناء على الطلب الذي يقدمه العامل خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر هذا القانون ولا يجوز بعد هذا القاريخ النظر في حسساب ابة مدة من المدد المنصوص عليها بالمادة السابقة ) .

وبن حيث أنه بتضح بن استقراء هذه النصوص أنها عترر للمابل حقا وحوبيا حتيا لا تقدير للادارة في بنحه بالترقية حتى الفئة الئالثانة الوالت والتوات لديه بدة خدية كلية بعينة تتكون بن بدة خدية الفعلية بضافا اليها بدة على سابق بجب أن يقضى في جهات محددة على سبيل الحصر ومحسوبة بشروط بعينة على نحو جابع باتع ، كما أنها تبنح العابل حقا في الترتية وجوبا إلى الفئة الثانية أذا توانرت فيه شروط ثلاثة لا وجسه للمحادلة بشانها أولها يتعلق بالدة الكلية بحصوبة على النحسو السابق وثانيها خاص بكفاعة وثالثها ينصب على نصاب بألى بعين هو أول مربوط الفئة الناتية ، فاذا فتد شرط النصاب المالي كان للادارة أن ترقيه إلى الفئة الثلية جوازا بتوافر الشرطين الآخرين المتعلقين بالمدة والكماية ، وعلى ذلك غان الترتيات ألى تتاولتها هذه النصوص تشيل ترقيات وجوبية بعد

سحددة كلية وبآثار محددة بن ادنى الفئات الى النئة الثالثة ، وترتبسات وجوبية بن النئة الثالثة الى الفئة الثانية عند توافر شروط المدة والكسابة والنصاب الملى ، وترتبات جوازية مشروطة بكماية معينة وبعدة كليسسة محددة غان توافرت كان للادارة ان تجربها بالمترتبة بن الفئة الثالثة الى الفئة الثانية وذلك عند تخلف شرط النصاب الملى ( أول مربوط الثانية ) .

ولا ربب في ان الادارة لا تبلك اية سلطة تقديرية في حساب المسدد 
"الكلية وفي الترقية حتى الشسائة وجوبا وفي الترقية للشسائية وجوبا — وانها 
تبلك سسلطة تقديرية في الترقية للفئة الثانية عند تخلف شرط النصساب 
المسلى سد وبالنسسية للترقية حتى الثلاثة والثانية وجسوبا عان قرارها 
بحسساب المدة وترارها بالمترقية يجب ليكون صحيحا أن يطابق التاتون 
مطسابقة تلبة وليس لها أن نهتنع عن الترقية الوجوبية أن توافرت شروطها 
لان المسامل يستبد حقه غيها من النص مباشرة ، أما الثرقية الجسوارية 
المثانية عند تخلف شرط النصساب الملمي علن الادارة تبلك حرية الاختبار في 
الحسائه المهمية الدارة تبلك حرية الاختبار في

ومن حيث أنه بناء على ذلك غان الترقيات التي تتم وغفا لاحكمم القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنفسم الى نوعين :

أولاهما \_ الترقية الوجوبية حتى الثالثة والى الثانية .

وثانيهما \_ الترقية الجوازية للثانية عند تخلف شرط النصاب الملى .

وبن حيث أن الرأى مستقر على أن القرارات الادارية الصادرة بناء على سلطة مقيدة تقبل السحب دون التقيد بميماد السنين يوما المقررة قانونا السحب القرارات وذلك أذا ما شابها عيب ، وتنقد جهة الادارة سلطتهما التقديرية في ملائمة اصدار قرارها على نحو معين واغتبار الحكم القانوني الذي تنزله في حالة ما أذا رتب المشرع حكما قانونيا معينا على مجسود الذي تنزله في حالة أو حالة واقعية أو قانونية محددة غاذا توأنسرب غلك الشروط أو قامت الحالة الواقعية أو القانونية وحب عليها أن تنزل على حكم المشرع غنتذذ القرار الذي غرضه عليها لذلك غانه أذا ما أمسسوت

الإدارة قرارا على خلاف هذا الحكم لمغروض مع تخلف شرائط انطباقه-مخالفة بذلك ما مرضه القانون كان لها اذا ما تنبهت الى مساد تسرارها: ومخالفته للقانون أو تقوم بسحيه دون التقيد ببيماد الستين يوما ، فالقرار الصادر استنادا الى سلطة متيدة لا يكتسب حصاتة بمضى ستين يوما لاته ليس سوى تطبيقا لقواعد أمره تلعدم فيها معايير التقدير من حيث المنسح أو الحرمان وهو في حقيقته لا يعد قرارا اداريا منشئا لمركز قانوني وانها هو مجرد تنفيذ للحق الذي يستهده العابل من القانون مباشرة لذلك جساز سحبه في أي وقت أذا صدر مخالفا للقانون أذ هو لا ينتسج حقا مكتسسا للعامل يبتنع المساس به نأصل الحق ومصدره ومكوناته مستهدة مباشرة: في هذه الحالة من القانون وليس من ذات القرار ، وإذا توافر في القاعدة" القاتونية المستند البها القرار مثل هذه القوة بأن تكون آمرة متكلمات بشروطها وآثارها غان الادارة لا تبلك أن تترخص في بدى اغادة العلل. منها أو مدى ما يصيبه أذا لم تطبق عليه تلك القاعدة القاتونية ، ومسرد. ذلك أن الحصائة لا تلحق سوى تصرف الادارة المعبر عن ارادتها أسلا تصرفاتها التي لا تعبر عن تلك الارادة والتي نعبر عن أرادة أخرى ولا-تحدث بذاتها أثرا كتنفيذها للجتوق التي تستبد بن القانون بباشرة غانهك تعتبر من تبيل الاعمال المادية ومؤدى ذلك أن القرارات الصادرة بالترقيات الوجوبية للثالثة والى الثانية تطبيقا للنصوص الشابلة الآمرة للقانون رقمي 11 لسنة ١٩٧٥ وحساب المدد الكلية وفقا لهذه النصوص تعتبر بما تتضمنه. من حساب للبدد الكلية ومن ترقيسات وجوبيسة من نوع التسويات التي لا يلمتها الحصائة لان عبل الإدارة في هذه الحالة بأخذ حكم العبل المادي. الذي لا ينجم عنه نشوء مركز قانوني للعامل ذلك لان هذا الركز ينشا ماشرة من القاعدة القانونية المنصوص عليها بالقانون رشم 11 لسنة 1970. وممل الإدارة لا يعدو أن يكون كاشما لا منشمًا للمركز القانوني .

وبن حيث أنه لا جدال في أن حساب بدد العبل السابق لا يعدو أن. مكون كشما عن المركز القانوني للعالم الذي تتوافر فيه شروط هذا الحساب،

يكون كشفا عن المركز القانوني للعلمل الذي تتوافر فيه شروط هذا الحساب ومن ثم يتعين سحب القرار الصائر بها في أي وقت متى استبان عسدم مطابقته لاحكام القانون وبالمثل مانه لا حدالً في أن المركز القانوني للموظف الرقى ترقية حتمية بسبب تضاله مددا محددة وتواغر شروط معينة على النحو المنصوص عليه بالمابتين ١٥ ، ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١١٧٥ ليس منشؤه القرار الصادر بالترقية ولكنه مستمد من القاعدة القسانونية المنصوص عليها في هاتين المابتين ومن ثم مانه متى استبان عسدم تسوائر الشرائط التي تتطليها هذه القاعدة تمين سحب القرار الصادر بالترقيسة حون أن يتقيد السحب بميماد معين ، وغنى عن البيان أن التسوية التي هي عمل مادى على النحو السابق ذكره تتضمن في ذات الوقت حسابا للمدد الكلية وترتيات وجوبية والحصافة لا تلحق بالاثنين مما غلا تجوز التنرقة جينهما بأي حال من الإحوال للقول بعدم تحصن حساب المدة وتحصن الترقية ولا يصح الخلط في هذا الصدد بين مثل هذه التسوية التي تشمل حسابا لمدة وترقية حتمية وبين المبدأ الذي يقضى بتحصن قرار الترقية المستند الى قرار تسوية باطل يتعين سحبه لان هذا المبدأ يتناول الحالات التي تنم خبها ترقيات نتبتع الادارة عند اجرائها بسلطة تتديرية نبرر تحصنها فالتحصن هنا لا يلحق بترقيات حتبية لا تقدير للادارة بمستدها وانها يتناول ترتيات ترك المشرع عند وضع القواعد التي نحكيها منفدا يبكن الترقية أن تمارس من خلاله ارادتها بحيث يكون الخيار بين اجراء الترقية أو عدم أجرائها وبثل هذه الترقية تتحصن سواء وردت في قرار تسوية يتناول حساب مدة عمل أو اجريت بقرار الحق ، اما الترقية الحنمية عاتها لا تتحصن في جميع الإجوالِ ولو اجريت بقرار مستقل عن قسرار حساب سدة البعمل اليسسابق . .

ومن حيث أنه غيبا يتعلق بالمترقية الجوازية للننة الثانية عند تخلف شرط النصاب المالى ( بلوغ بعلية مربوط الثلثية ) غان هذه الترقيسة تعد شالا لترار الترقية الذي تتبتع غيه الافارة بصالحة بتعديرية في المنع لو المسع . وهذا القرار يتحصن بالرغم من استناده الى قرار حساب مدة عمل سابق مشوب بعيب مخالفة القانون فالقرار الذي تصدره الادارة بحسساب مدة العمل السابق في المدة الكلية بالمخالفة القاعدة القانونية الاسرة هو عمل مادى وتسوية لا تلحقها الحصانة ، غير أنه أذا ما استخدمت المكنة التي خولها لها المشرع بجواز الترقية الى الفئة الثانية بموجب المقرة ( ثانيا ) من ألمادة ( 17) من القانون رقم 11 لمبسنة 1978 غائها تسكون قد عبرت عن ارادة خاصة بها وأصدرت قرارا اداريا ينشأ عنسه مركز ذاتي قابل للتحسسن ،

من أجل ذلك أنتهى رأى الجبعية العبومية لتسمى الفتوى والتشريع: الى ما يأتى :

أولا - تأييد غنواها الصادرة بجلسة ١٩٧٧/١/١٢ - التي انتهت الى عنم جواز حساب مدد الخدمة السابقة التي تقضي بالدوائر الزراعيــة طبقا لإحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ثانيا — عدم تحصن الترقيات الوجوبية التي تحت بالتطبيق لهددا العالقة التانون من ادني الفئات الى الثالثة والثانية استنادا الى حصاب مدد العمل بالمواثر الزراعية بالمخالفة للتانون ، وذلك سواء وربت هذه الترتيات في قرار حصاب مدة العمل أو أجربت بقرار مستقل ،

ثلثا \_ تحصن الترقيات الجوازية للنشة الثانية التي تبت استنادا ثلغيرة ثليثا من المادة ١٧ من التانين رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يعد حساب المدد سالغة الذكر بعد مضى ستين يوما على صدور قراراتها .

( بلف ۲۰۱/۱/۸۲ ـ جلسة ۲۲/۲/۸۲۱ )

### قاعدة رقم ( ۲۲۲ )

### : المسلطا

نص المادة (۱۸) من قانون تصحيح اوضاع المليان الدنين بالدولة واقطاع المسام المساحر بالقانون رقام ۱۱ المسانة ۱۹۷۰ على ان ينظل في حسام المدد التطبق المساحر معليها في المادة (۱۷) من ها المساحرة مدد الشاحة التي قضاها المسليل في المسروعات أو المشات التي الدولة سلا يسرى هذا الحسكم على الدوائر الزراعية .

#### ملقص الفتوى :

ان القانون رقم 11 لسنة 1970 في شأن تصحيح أوضاع العللين المنبين بالدولة والقطاع العلم ، قد نص في المادة 1۸ منه على أنه « يدخل في حصيف المدد الكلية المنصوص عليها في المادة السابقة .

(1) مدد الخدمة التي تضاها العالم في المسروعات أو المنشات التي آلت أو تؤول ملكيتها إلى الدولة . . » وأن الدوائر الزراعية أيا كان الرأى في مدى اعتبارها مشروعات أو منشات في مفهوم النص المتقدم ، لم تؤول ملكيتها إلى الدولة ، وأنها الذي آل البها هو الاراضي الزراعية الزائدة ، عن الصد الاتمى للملكية الزراعية طبتا لقوانين الاصلاح الزراعي ، ومن ثم لا يجوز حساب مدد الخدمة التي تضيت بالدوائر الزراعية ضمن مدد الخدمة الكلية للعالمين وفقا لاحكام القانون رقسم 11 لمنية ١٩٧٥ .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم جواز حسساب مدة الخدمة السابقة للسيد/ .... والتى قضاها بلحدى السدوائر الزراعية سليقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

( ملغه ۲۵/۱/۱۲۷ ــ جامعة ۲۵/۱/۱۷۷۲ ) ... ·

#### قات بالأرقدم ( ۱۷۲ )

#### : المسطا

## بلغص الفتوى :

ان المشرع انخل في حسف المد الكلية المنصوص عليها في القانون مدد الخدمة التي تضيت في احدى الجهات الواردة به ونن بينها تلك آلفي قضيت في مشروعات او منشآت آلت ملكيتها التي الدولة .

ولما كان استقلاح المشروع أو المتشاة لة بدلول تألوني محدد ينصرفه الريال المعتنف على مناصر تخضيع المتقلق معين بهتنف تخفيق النفرض المنسود منها ، وكان المستفاد من تعداد نعن الملاة ١٨ المجهدة الواردة به أن هناك صفة مستركة وطبيعة تجمع بينهما الا وهي وجود تنظيم وكيان تألوني مبيز لكل منها وذلك وأضح بالنسبة للمجالس المطية والمرافق المقبلة والترافق المقبلة والمرافق عن المقترعة والمرافق على استظرام مثل هذا التنظيم والكيان بالنسبة لها أمر يقترضه المنسسلة المشرع نهو بعد أن ذكر جهات لها شخصية معنوية وكيان خاص بها أردف عليها المتشاك والمشروعات ومن ثم يجب أن تكون هذه المتشاك والمشروعات ومن ثم يجب أن تكون هذه المتشاك والمشروعات المنسبة الها على الاتل ذات الوصف وذات الخليعة وأن تؤول إلى الدولة بكالم كياتها وتنظيمها .

ولما كانت الدوائر الزراعية تنتقر الى هذا الكيان بحسب تكوينها تماقها لا تدخل فى عداد المشروعات والمنشآت التى قرر المشرع حسلب مدد الممل التى قضيت بها ضمن مدة الخدمة الكلية المسترطة للترقية بالتطبيق لاحكام التماقون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يستوى فى ذلك جَسزة من هذه الدوائر آل

(17 m - TA m)

الدولة أو ايلولتها بالكابل اليها ، كما أن هذا الحكم ينطبق سواء تبت هذه الاينولة مباشرة مالتطبيق لاحكام توانين الاصلاح الزراعى أو سبقتها تدابير خاصة من تدابير الحراسة ، لأن تلك التدابير ليس من شأنها أن تضفى على الدائرة كيانا عانونيا لم تتبتع به أمسلا .

( ملف ۱۹۸۰/۱/۸۳ - جلسة ۲/۱/۸۸۱ ) ٠

# قاعستة رقسم ( ۲۲۶ )

#### المسطا:

المادة ١٨ من المُقاون رقم ١١ اسسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع المبلين المنين بالدولة والقطاع العام — نصها على ان يدخل في حساب المدد الكلية مدد الضحية التي يسسبق حسابها في الاقديية متى قضيت في الحدي الجهات التي حددها التي سسبق حسابها في الاقديات المنسسات التي المن المنسسات التي المن المنسسات التي المدن عليها وصف المنسات التي الدولة — دار الهلال من المنسسات التي يصدي عليها وصف المنسات التي التي الدولة — الرفائه الي الدولة المسلب مدة المنابة التي قضيت في هذه المنسات قبل المولة التي الدولة المسلولة المسلو

#### ملخص الفتوى :

ان المدة (١٨) بن تانون تصحيح اوضاع العلمين المشار اليه تنص على ان « يدخل في حساب المدد الكلية المنصوص عليها في المدة السابقة وفي الجداول المرفقة المدد التي لم يسبق حسابها في الاقديبة من المدد الإنيابة:

ا المند التي تضاها العامل في المجالس المحلية أو في المرافق أو
 الشركات أو المشروعات أو المنشآت أو ادارات الاوتاف الخيرية التي الت

أو تؤول المكينها الى الدولة أو المدارس الخاصة الخاصمة لاشراف الدولة » كما تنص المادة (١٩) منه على أن « يشترط لحساب المدد المبينة في المسلحة السسابنة ما ياتي :

2 1 1

(1) ألا نقل عن سنة كابلة بتصلة .

 (ب) أن تكون قد قضيت في وظيفة أو عبل جما يكسب العلمل خبرة في وظيفته الحـــالية .

(ج) ألا يكون سبب انهاء الخدمة السابقة سوء السلوك .

ومفاد ما تقدم أنه يدخل في حساب المدد الكلية وفقا لنص المادة (11) المسدد التي تضييت المسدد التي تضييت في احدى الجهات المحددة بنس هذه المادة ومن بينها المسروعات والمنشات التي الت أو تؤول ملكيتها الى الدولة وذلك بالشروط والضوابط المنصوص عليها في المسادة (11) .

ومن حيث أن دار الهلال من المنشآت التي آلت ملكيتها للدولة ؟ فين شم يكون لمن عمل فيها الحق في أن تحسب ضمن مدة خذبته الكلية طبقسا لنص المادة (١٨) المشار اليه المدد التي لم يسبق حسابها في الاتدبية من مدة خديته في هذه الدار وذلك متى توافرت فيها الشروط والفسوابط المنصوص عليها في الملاة (١١) من التأتون .

وبن حيث أن ضم مدة الخنبة السابقة ومقا لما تقدم لا يقتصر علي الدة التي تضيت في خدبة المشروعات أو المنشآت بعد أيلولتها الى الدولة عصسب وأنما يتناولها جبيعها وذلك سواء استبرت خدبة العابل بها بعسد: - 110 -

المحلقة التي الدولة أو انتهت تعلما ؛ أذ أن مناط الضم بتحقق بتعلم الأيلولة التي الدولة دون النظر الى الوقت الذي تبت تيب وما أذا كانت مسلمة الوقت الذي تبت أيسه وما أذا كانت مسلمة الوقت الذي تبت وما أذا كانت مسلمة الدولاحة على انتهاء خدمة العابل بالمسروع أو المنشأة .

من أجل ذلك أنتهى رأى الجمعية العبوبية الى أحقية السيد/..... في ان تحسب ضمين أحد عضيته الكلية عليقا الطباقين ( ١٩ و ١٩ ) مسن تقون تصحيح أوضاع العالمين المسار اليه المدة من ١٩٥/١/١/١٩ الى ١٩٥٥/٥/٢١ والتى تضاها في خدمة دار الهلال .

( لمك رتم ٢٨/٤/٣٢ \_ جلسة ٤/٥/٧٢/١ )

# القري الفيسليس. حساب بدة الخدية السابقة باللجنة العليا اشاون مهجسري فاسسطين

## قاعسدة رقسم (۲۳۵۰)

#### المحسطاة

لا ياترم لحسب بدد العمل العسابة وفقا الاعكام التشوين رقم 11 لعسنة 1100 ان يكون العالم خاشعا خيلال بدة عبسات السابقة انظام قاتوني معين كقاتون المنين بالدولة ويخبى ان يكسبون العالم خاضعا لاحكام قاتون العالمين المنين بالدولة وقت العبسال يالقاتون رقم 11 لسباة 104/1//10 الالمادة من احكام القاتون الاخم وحساب بدة خديته السابقة وفقا الشروط المبينة به سائر ناك سبواز حساب بدد العبال السابقة باللجنة العالم الشروى مهدا العبال المروى فلسطين رغم خضاوع العبالين بها اقاتون بقد العبال التروى طابلا المهمدون المالمين المالمين بالدولة في 14/8/

## بالخص الفتوى:

ان الفقرة (د) من الجادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العالمين المحدل بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ تنص على 3 حصيفيه بدق الخدية السابقة على الحصول على الؤهل العالى لمن تطاب تنتك أو العدد تعيينه بحدومة الوظائف العالمية قبل تشر هذا القانون على السفى تطبيق الجدول الناتي المرفق على حالته حتى تاريخ حضولة على السفى المنبق المرفق المرفقة المنبق المرفقة المنبقة المنبقة

العالى ثم على أساس تطبيق المدد المبينة في الجدول الاول المرفق اعتبار؟ من التاريخ المذكور على حالته بالفئة والاقدمية التي بلفها طبقا للجـدول. الشـــاتي » .

وبيين من هذا النص أن المشرع رعلية منه اطاقنة الصابلين الذين حصاوا على مؤهلات عليا بعد تعيينهم بمؤهلات متوسطة تسرر الاعتداد بالدد التى تشوها بالؤهل المتوسط وذلك في حالتين أولهها أن تكون عشه السال قد نقلت الى مجموعة الوظائف العالمية قبل ١٩٧٥/٥/١٠ تقريخ نشر القائون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، وتأنيها أن يكون قد اعيد تعيينه بقلك المجموعة قبل التاريخ المذكور غاذا قابت بالعابل احسدى الحسلين الحالتين طبق عليه الجول الثاقى الملحق بالقانون رقام ١١ السنة ١٩٧٥ الخاص بعلمة المؤهلات المتوسطة حتى تاريخ حصوله على المؤهل العالى ثم يطبق عليه بالجدول الاول الملحق بالقانون المذكور بالقدل العالى ثم يطبق عليه بالجدول الاول الملحق بالقانون المذكور

وعنضا صدر القانون رقم 11 لسنة 19٧٥ كان هذا الصحكم مقصورا على من نقلت نئسه الى مجبوعة الوظائف العالية ثم توسسع الشرع في تطبيق بم بتضى الثانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ نادخل في نطاقه من يعاد تعيينه بقك المجبوعة لذلك نان اعادة التعيين تتخذ في تطبيق هذا الحكم مدلولا خاصا يتسع ليشهل جبيع الحالات التي يشغل نيها العامل احدى درجات مجبوعة الوظائف العسالية بعد ان كان معينا بوهل مسوسط يغير غاصل زينى ، وبن ثم غانه لا يضرح من نطاق الا من تنفى خديته بالمؤهد العالى نبذلك بتحتق تصدد المشرع من التعسديل المذى الدا الصحة بالمؤهد على هذا الدحم بالقسانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ .

وبناء على ما تقدم عاته لما كان المابلان المعروضة حالتهما قد عيسا بالؤهل الموسط ثم اعيد تعيينها تبسل ١٩٧٥/٥/١٠ بالؤهل المسلمي محبوعة الوظائف العالمية بالفئة السابعة مع رد اقدينها نبيها الى تاريسخ حسولهما على الؤهل المالى بغير غاصل زمنى غانهما يغيدان من حسكم القدرة (د) من المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ومن ثم يقمين

حساب مدة خدمتهما بالؤهل المتوسط حتى تاريخ حصول كل منهما على المؤهل المتوسط حتى تاريخ حصول كل منهما على المؤهل العالمي والمبين المسحول الأول اعتبارا من هذا التاريخ عليهما بالفئة والانتجية التي يبلغانها طبقال الحصول الثاني .

ولا وجه للقول بعدم جواز حساب مدة خدمتهما بالؤهل المتوسط بحجية خروج اللجنة العليا لشئون مهاجري فلسطين من عداد الجهسات الواردة بالمادة ١٨ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ التي أجازت حساب المد التي لم يسبق حسابها في مدة الخدمة الكلية بشروط معينة وردت بالملاة ١٩ من هذا القاتون ، ذلك لان حكم المادة ١٨ - انها ينصرف الى المدد المنفصلة التي لم تتصل بهدة خدمة العابل الحالية ولم تدخل في أتسميته في أي وقت وتكون قد قضيت في المجالس المطية أو الرافق العـــامة أو الشركات أو المشروعات أو المنشآت أو أدارات الاوقاف الخيية ألتي الت أو تؤول ملكيتها الى الدولة أو في المدارس الخاصة الخاضعة لاشراف الدولة ، وبن ثم ماته ولئن كانت المدة التي يقضيها العامل بلحدى الادارات الحكوبية وتتصل بها بدة خدمته وتدخل في اقدميته الفطية بحسب المؤهل المعين به ، تخرج من نطلق تطبيق تلك المادة مان ذلك لا يؤدى الى اهدارها لاتها تحسب بذاتها دون ما حاجة الى حكم خامس يقضى بالاعتداد بها ، ولما كانت اللجنة العليا لشئون مهاجرى فلسطين قد انشئت بقسرار من وزير الشئون الاجتماعية وانق عليه مجلس الوزراء لتتولى مباشره احد المهام الملقاة على علتق وزارة الشئون الاجتماعية ولمبارسة اختصاص من الاختصاصات المخولة لها ماتها لا تخرج عن كونها ادارة من ادارات الوزارة وجزء منها الامر الذي يدخل العاملين بتلك اللجنة في عداد العاملين بالوزارة - ولا يغير من ذلك خضوع العاملين باللجنة لاحكمام قاتون العبل وعدم خضوعهم لنظام العاملين بالدولة ذلك لان انفسراد ادارة ما داخل الجهاز الحكومي بنظهم خاص لا يؤدي الى نزع صفة الموظف العام عن عمالها أو اخراجها من تطلق الادارات الحكومية .

وإذا كان العاملان المروضة حالتيها لم يخضعا خلال مدة عطها باللهنة انظام العليان الدنيين بالدولة فإن ذلك ليس من شانه أن يؤدي الى عدم حساب مدة عملها بها طبقا لاحكام القانون رقم ١١ لسفة ١٩٧٥ ذلك لاته لا يلزم لحساب مدة الخدمة طبقا لاحكام هذا الثانون أن يكون المامل خاضما خلالها لنظام قاتوني ممين ، ولا يغير من ذلك أن القاتون رقم 11 لسنة ١٩٧٥ قد اشترط في الفقرة (1) من المادة الاولى من مواد اصداره للاكلدة من لحكامه الخضوع لنظام العاملين بالدولة الن هسنذا للشرط انسا جاء ليحدد المخاطبين بإحكامه في ١٩٧٤/١٦/٣١ تاريخ الصل بعروليس لتحديد المدد الجائز حبيلها عند تبلييق تلك الاحكام وبن ثم مانه يكني للامادة من اجكلم هذا القانون أن يكون العلمل خاصما في ١٩٧٤/١٢/٣١ لنظلم العلملين بالدولة ، وتبعا لذلك مان الاعتداد بمديد خدمة المامل لا يتوقف على خضوعه لنظام العاملين بالدولة خلال تلك المند ، وعليه يتمين حب أب مدة الخدمة الفعلية التي تضاها كل من العابلان المعروضة حالتهما باللجنة المشار البها عند تطبيق احكام المقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٥ عليهها رغم خضوعهما خلالها لاحكام قانون المبلر .

لذلك انتبت الجمعية المعهمية لتسمى الفتري والتشريع الى الاعتداد بهذه الفضمة التى تضاها كل من العالمين المعروضة حالتهما باللجنة الطبا الشئون مهاجري فاسطين بوهل متوسط واحقيتهما في الاعادة من حكم الفقرة (دا من المادة ٢٠٠٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

( ملف - ۱۹۸۰/۲/۵ - جلسة ٥/٢/٨٦ )

## الغرع الوسائس جساب ءدة التجنيد في الدة الكلية الشعرطة الترقية

#### قاعستة رقسم ( ۲۲۹ )

#### البسطا:

ان مساط حسساب مدة التجنيد طبقا المادة ١٨ من قابون تميجيح الوضاع العابان الدنين ان تكون لاحقة على حصدول العلبل على المساؤهل .

## . والخصر، المَهْوي :

ان المادة 18 من القانون رتم 11 لسنة 1970 تنص على أنه « يدخل في حساب المدة الكلية المنصوص عليها . . . في البداول المرتبة المدد التي لم يسبق حسابها في الاقدمية ، ومنها مدة التطلوع والتجنيسد والتكليف بالوظائف المدنية والسسكرية » .

وتنص المادة (٢٠) من ذات القانون على أن « تحسب المدر الكليــة المجددة بالجداول المرفقة الخاصة بحملة المؤهلات الدراسية اعتبارا مــن تاريخ التمين أو الحصول على المؤهل أيهما أقربه » .

ومقاد هذين النصين أن حساب بدد التجنيد للمابل المؤهل أنها يتم اعتبارا بن تاريخ حصوله على المؤهل المعين به ) لا بن تاريخ بدء التجنيسد السابق على ذلك ، لان هذا هو حكم حساب المدد الكلية المحددة بالجداول الخاصة بحيلة المؤهلات ، ولان مؤدى القول بحساب بدد القينيد السابقة على الحصول على المؤهل الذي عين به العابل ، اعتباره معينا في الفئة المتررة المؤهلة قبل حصوله عليه وهو با يتناقض مع التنظيم القادوني القائم المذي حدد لكل مؤهل فئة معينة يتم تعين اصحابه عليها . من أجل ذلك أنتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم احتية السيد / ...... في حساب مدة تجنيده السابقة على حصوله على المؤهل المعين به في التدبية الفئة المعين عليها .

( ملف ١٩٧٧/٢/٥ ــ جلسة ١٩٧٧/٢/١ )

#### قاعسبة رقسم ( ۲۲۷ )

#### : المسطا

المستفاد من احكام القانون رقم 11 أسنة 1940 بتصحيح لوضاح المالمين المنبين بالدولة والقطاع المسلم أن حبلة المؤهلات الدراسية لا يجوز لهم ضم مدد التجنيد الى المدد الكلية اللازمة لترقيتهم الا اذا كانت لاحقة على الحصول على المؤهل الدراسي ، القول بغير خلك يؤدى الى اعتبار هابل المؤهل معين في القفة المقررة الإهلاء قبل حصوله عليه ،

#### ملخص الفتوى :

ان المادة (18) من التأتون رقم 11 لسنة 1170 بتصحيح أوضاع العالمان المدنين تنص على أنه « يدخل في حساب المدد الكلية المنصوص عليها في الملاة السابقة وفي الجداول المرفقة المدد التي لم يسسبق حسابها في الانتجية من المند الآتية:

- .....(1)
  - (پ)
- (ج) مدد التطوع والتجنيد والتكليف بالوظالة العنيسة والمسكرية ».

كها تنص الملدة 11 من القانون رقم 11 لمسنة 1970 آنف الذكر علمي أنه « يشترط لحساب المدد المينة في المدة السابقة ما ياتي :

(١) الا تقل عن سنة كايلة بتصلة ،

(ب) أن تكون قد قضيت في وظيفة أو عمل مما يكسب العامل خبرة.
 في وظيفته الحالية .

( ج ) آلا تكون قد تضيت في وظيفة أو عمل مما يكسب العامل خبرة.
 في وظيفته الحالية .

وتنص الملاة (٣٠) على أنه « تصبب المدد الكلية المحددة بالجداول. المرفقة الخاصة بحملة المؤهلات الدراسية سواء ما كان منها متيما عند العمل بأحكام هذا القانون أو ما يتم تقييمه بناء على حكامه اعتبارا مسن. تاريخ التعيين أو الحصول على المؤهل أيهما أقرب » ،

وبن حيث أنه بالنسبة لحيلة المؤهلات الدراسية غان نص المادة (٢٠) سالف الذكر مربح في عدم حساب المدد السابقة على الحمسول على المؤهل .

ومن حيث أن الجمع بين نصوص مواد التقون الواحد يقتضى بالنصبة لهذه النئة اشتراط أن تكون الدة تالية للحصول على المؤمل عند حسلب المدد الواردة بالمادة (١٨) واشاعة هذا الشرط للشروط المنصوص عليها بالمدة (١٩) والآخذ بغير ذلك سيؤدى الى اعتبار حامل المؤمل حينا فى النثلة المقررة لمؤهلة تبل حصوله عليه وهو ما يتنقض مع التنظيم القاتوني الذي حدد لكل مؤهل منة معينة يتم تعين أصحابه عليها .

ولا يسوغ القول بأن استازام سبق الحصول على المؤهل الدراسي سيترتب عليه نقيجة شاذة مؤداها أن تضم لفير حملة المؤهلات الدراسية بدة تجنيدهم كابلة بينما يكون الحصول على المؤهل وبالا على صلحيه ك لأن لكل من الطائنين مجبوعة وظيفية خاصة بها تخطف عسن الأخرى، وباتاتي لا يجوز التياس بينها . ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على حالة السيد / ...... فأنه المحالة الشيد / ..... فأنه المجال المحال ال

من أجل ذلك أنتهى رأى الجمعية المهومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز حساب جدد التهنيد في الحدد الكلفية اللازمة لترقية حسلة المؤهلات الدراسية بالتطبيق للتاتون رقم 11 لسنة 1970 الا أذا كليت لاحقة على الحصول على المؤهل الدراسي ،

( ملف ۲۸/۳/۲۱ ـ جلسة ۱۹۷۷/۲/۱۳ )

## عامية رقيم (١٩٢٨).

#### : 12 414.

صساب بعد الخدية السابقة وقا القلون تصحيح اوضاع العبابان رقم 11 اسنة 1970 اشتراط أن تقفى هذه الحد في عبل يكسب المابل بخيرة — لا يلزم توافر هذا الشرط في بعد التجنيد والتطوع بالوظاف المسكرية المساب خلال — القطام المسكري يلزم الخاشع له بالعبل دون اعتبار لخيرته الخاصة أو مهنته نقل المبابل من وظهفته المسكرية التي تطوع بها الى وظهفة بنيدة ببنيت بعض المبابلة بنيدة بنيدة بنيد على من الوظهفين — الزم عدم المائة المائل من حكم (د) من المائة المائل عن حكم (د) من المائة المائل عن حكم الدة الاترقة من المائلة المائرة إلى الفئة المائلة ا

## علقس الفتوي :

ان الملاة ( ١٠ ) سبن التقون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح لوضاع: المليلين المدنيين بالدولة والقطاع القلم نفس على أن « يدخل في حسسله، المد الكلية المنصوص عليها في المادة السبليةة وفي الجداول المرفقة المسدد التي لم يسبق حسابها في الاقديمة من المدد الاتية :

(1) ..... (ب) ..... (خ) مند التطوع والثجتيد والتكليف . بكوظلف المدنية أو المسكرية » .

وتنص المادة 19 من هذا القانون على أن « يشترط لحساب المحد. في المادة السابقة ما ياتي :

( 1 ) الا تقل عن سنة كاللة بتشلة .

(ب) أن تكون قد تضيت في وَلِمُنِيَّة أوْ عبل مما يكسنَ التفامل هُــَــتِرَةً في وظيفته الحسالية .

(ج) الَّا يَكُون سبب أَنتهاء التَّثيبة السابقة سوء السلوك .

ويصدر بحساب المحد المشار الذيها وفقا للقواعد التسبابقة قرار من. فهنة شئون المالمين بالجهة التي يتتمها المالل بناء على الطلب السذى يقدمه الى هذه اللجنة خلال ثلاثين بونها من تساريخ نشر هذا القسانون ولا يجوز بعد هذا التاريخ النظر في حساب اية بدة من المدد المصسوص غير الحاصلين على مؤهلات دراسية والمحددة بالجنولين الثالث والخامس. الكلية المتملقة بالمالمين المسين بالوطائف المهنية أو الفنية أو الكتسابية. عليها في المادة السابقة » .

الترافقين مع مراماة الغواغة التيسسة :

(!) اعشار المدد التي تضاها العالم في الدرجتين الحادية عشرة والعاشرة في الجدول الملحق بالتأون رقم ٦٦ اسنة ١٩٦٤ باسسسدار ينظام العالمين المدنيين بالدولة أو ما يعادلها مدة وأحدة تفسيت في الفئسة ١٩٦٠/٠٤٤ .

(ب) ..... (ج) ..... (د) خصم المدة المُسترطة في الجداول الموانقة للترقية من أول مئة مقررة لتعيين العالم فيها الى الفئات التسلية لمها بالنسبة لمن عين من العالمين لاول مرة في مجموعة الوظائف المهنسة النفية في الفئة ( ٣٦٠/١٠٠ ) أو الفئة ( ٣٦٠/١٠٠ ) أو ما يعادلها .

ومن حيث انه يبين من استقراء هـذه النصوص أن مدد التجنيد والتطوع بالوظائف العسكرية التى لم يسبق حسابها تحسب ضمن المحدة الكلية أذا زادت على سنة ولم تنقه بسبب سوء السلوك . بيد أنه لا يشترط لحساب هذه المدة أن تقضى في عمل يكسب العلمل خبرة لان النظام العسكرى يلزم الخاضع له بالعمل دون اعتبار لخبرته الخاصة أو مهنت كما ببين أنه عند حسلب المدة الكلية للعامل المهنى يجب اعتبار المدة التى تضاها في الدرجتين الحلاية عشرة والمعامرة ألواردتين بالبحول المرافق المتافون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٤ مدة واحدة قضيت في الفئة العامرة (١٩٤٤ / ٣٠ / ق. ٨٥ لسنة ١٩٦١ مدة واحدة تضيت في الفئة الناسمة (١٩٢١ / ٣٠ ق. ٨٠ لسنة ١٩٩٤ واذا عين هذا العامل بالفئة التاسمة (١٩٢١ / ٣٠ مباشرة خصت له من المدة الكلية المشترطة لترقيته مدة السسبع سنوات اللازمة للترقية من الفئة العاشرة (١٩٤١ / ٣٠ ) الى الفئة التاسمة (١٩٠٠ / ٣٠ ) ومقا للجدول النائث المرافق للقانون رقم ١١ السنة ١٩٧٠ .

ومن حيث أنه بناء على ذلك غان العلمل في الحالة الملطة سينطبق عليه البحول الثالث ويوصفه غير مؤهل غان له الحق في حسساب مدة متبنيده التي لم يسمبق حسابها م كلهة غير منقوصة في منته الكليفة ويغض النظر عبا أذا كلن قد تضاها في عبل يكسبه خبرة ، كما أن لهدف ويغض النظر عبا أذا كلن قد تضاها في عبل يكسبه خبرة ، كما أن لهدف العالم حقا من حساب المدة التي تضاها في الوظائف والرتب المسكرية المحادلة للدرجتين الحادية عشر والعاشرة (ق ٢٤/٤٦) كانها تضيت بالمائذة العاشرة ، ٢٤/٤٠) كانها تضيت

(د) من المسادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسسنة ١٩٧٥ التي تقرر خصم الدة اللازمة للترقية من الفئة العاشرة الى الفئة التاسسمة عند تعيين المامل بالفئة التاسعة مباشرة ذلك لاته نتل من وظيفته العسكرية التي تطوع بها الى وظيفة منثية مستصحبا حالته السابقة بالوظيفة العسكرية مغير ماصل زمنى بين كل من الوظيفتين . ملقد نقل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٥ لسنة ١٩٦٢ الى درجة صانع دتيق ببتاز بكادر العبال المعادلة للدرجة الثامنة ونقا للجدول الاول المرانق لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ الذي عادل درجات كادر المبال بدرجات القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٤ ، وتم هذا النقل من رتبة رقيب أول التي كان يشملها والمعادلة للنرجة التاسعة طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ بشأن معادلة درجات الكادرات الخاصة بدرجات الكادر العام ، من ثم غان نقله تضمن ترقيته من الدرجة التاسعة الى الدرجة الثابنــة وهو أمر كان يملكه رئيس الجمهورية بحكم المادة ١٢٥ من القشانون رقم ٣٣٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخسية والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والعساكر بالقوات المسلحة الذي كان ساريا وقت صدور قرار رئيس الجمهورية بنقله .

ومن حيث أنه ترتيبا على جا تقدم غان غترة تطوعه بالقوات المسلحة من ١٩٥٠/٤/٥ حتى تاريخ نقله في ١٩٦٢/٣/١ تكون قد حسبت ضمين جدة خديته الفعلية من قبل الابر يقتضى الاعتـــداد بحـالته خـــالالها عند تحديد درجة بداية تعيينه .

من حيث أنه لما كانت بدة خدية المذكور في السلك العسكرى من 190./٤/٥ تد بدأت في رتبة عريف سائق المعادلة للدرجة العاشرة وفقا المتعادل المتسوص عليه بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ بشأن معادلة الكادرات الخاصـة بدرجـات الكادر العام ( ق ٦) لسنة ١٩٦٤) . ثم رقى بعد ذلك الى رتبة رقيب أول المعادلتين للدرجة التاسعة

ملته يتمين تستتوية خالفه باعلياره بالدرجة الأساشرة بن ه/٤/ 190. تاريخ تطوعه بالقوات المستنحة ، وبالتالئ نان حساب بدة كنيته الالزابية من ١٩٤٧/٤/٥ الى ١٩٥٠/٤/٤ في منته الكلية يكون في ذات الدرجسة التي شخلها في بداية تطوعه الا وهي الدرجة العاشرة .

ومن حيث أنه لا وجه للتول بأن له الحق في اعتباره شاغلا للنئة التسمة من تأريخ تجنيده استفادا الى أنه قد بارس مهنة سائق ابتسداء من هذا التأريخ ذلك لأنه ثم يشتقل ابتداء وظيئة عسكرية معادلة للفئية التأليب عند

من الجُلْ تَلْكُ النَّهِينَ رأى الجَدْعِيةِ الصَوْمِيةِ لَسَمَى الْفَتْوَى والتَشْرِيخِ الله عدم المُثَيِّةِ السَّحِد/ .... السنائق بنجاس الوزراء في تستسبوية خلته بالتعليق لإحكام الكانون رقم 11 لسنة ١٩٧٥ المُسار اليه على اسناس اعتباره بالقوات المسلحة في ١٩٤٧/٤/٥ . وإن التسوية التي تجريت له باعتباره بالدرجة الماشرة في هذا التساريخ تسوية سلية وماليقة للقانون .

( ملف ۲۸/٤/۸۲ ـ جلسة ۴/٥/۸۲۸۱ )

الفرع السيسيم عدم جواز حساب مند المبل بالجيش البريطاني ضبن مند الخسسمة الكابة

#### قامستة رقسم ( ۲۲۹ )

#### البسسيا :

المادة ( ۱۸ ) من القساون رقم ۱۱ اسفة ۱۹۷۰ تقفى بان يدخسان في حسساب المد الكفية المصسوس عليها في المسادة ۱۷ وفي الجداول المرافقية القساون المد التي لم يسسبل حسابها في الاقدينة من المسدد الاتبسية : ١ سمد الخدية التي تفساها العابل في المجلس المطية أو في المرافق المسلمة أو المركات أو المروعات أو المشات أو ادارات الارقاف المفيية التي الدو ادارات الارقاف المفيية التي الدولة سعسم جوالة حسساب مدد العمل بالمجيش المربطاني ضمن المدد الكلية وفقا لحكم الملكة ۱۸ المسسال المها ه

### **مِلْخُص الْفَلْــوي :**

ان المادة 10 من قانون تصحيح أوضاع العالمين المديين بالدولية والتطاع العالم رقم 11 لسنة 1900 تنص على أن ﴿ ينظل في حسساء المند الكلية المتسروص عليها في المسادة السابقة وفي الجداول المرافقة المند التي لم يسبق حسابها في الاقديية من المدد الآتية : ( 1 ) مسسده الخدية التي تضاها العالم في المجالس المطيسة أو في المرافق العسامة لو الشركات أو المشروعات أو المنشآت أو ادارات الاوتساف الخسيمية لو الشركات أو المشروعات أو المنشآت أو ادارات الاوتساف الخسيمية أو

الذي آلت أو تؤول ملكيتها إلى الدولة . . ، ، ويبين بن هـذا النص أن المشرع ادخل في حسباب مذذ الخدمة الكلية المسووس عليها في القــاتون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ مدد الخسبة التي تضيت في احدى الجهــات الواردة به ومن بينها طك التي تضيت في منشأة آلت ملكيتهــا الى الدولــة .

ولما كان اصطلاح النشاة له مدلول قانوني محدد ينصرف البي الكيان المشتبل على عناصر تخضع لتنظيم معين بهدف تحترق الغرض المشود منها وكان المستقاد من تعداد نص المسادة ( 18 ) الجهات الواردة به أن هناك صفة مشتركة وطبيعة نجمع بينها الا وهي وجرود عظيم وكيان قافرتي مبيز لكل منها وذلك وأضحح بالنسسية للهجالس المحطية والمرافق العلمة والشركات وادارات الاوقف الخيرية أما المشروعات والمنشات على استطوام مثل هدف التنظيم والكيان بالنسسية لها السر عليه مبيك المشرع عبو بعد أن ذكر جهات لها شخصية معنوية وكيان عليها المشروعات ومن ثم يجب أن تكون هدف المنشات والمشروعات ومن ثم يجب أن تكون هدف المنشات والمشروعات من ذات جنس ما سبق تعداده بأن يكون لها علي المنظمة ألم المنسية وأن تؤول إلى الدولة بكامل كياتهسا وتنظيمية .

ولما كان البند الرابع من الملحق رقم ( ٢ ) من انتائية الجلاء للمقودة بين الحكومة المحرية وحكومة الملكة المتحدة بناريخ ١٩٥٢/١٠/١٩٠ ينص على أن « تنقل حكومة الملكة المتحدة الى الحكومة المحرية ملكية وحيازة المنشات والمعدات المبنية بالرفق (ب) خسلال بحدة عشرين للهم أمن تاريخ التوقيع على الاتفاق ... » وينص المحرفق (ب) على المحكومة فيها يلى بيان المنشأت التي سننقل لمكينها وحيازتها الى الحكومة

<sup>(</sup> أ ) جَبُرُمُ الْطُلَرات التي بها قوات لصَّادِيّة الجِبَالِلَة فَي يَنطَقَّتُ هَامِدُوْ فَتُنِسَاةَ الْمُسْدِيسِ .

#### . (و) المسكرات .

( ز ) منشات تشهل مخازن وورش ومستشفيات ومسلام مدانيات ميدانيات .

ولما كان المبتداد من بطابعة هذه النصوص أن المتضاحة والمسكرات والمطارات الواردة على سبيل الحصر قد الت ملكيها الى الدولة من اي كيان قانوني أو تنظيم خاص واقتصرت الالجولة طهي المناصر المبادية لهذه المشات والمقارات على اصطلاح المنشآت لا يصدق على ما آل الى الحكومة المعربة بمتنفى اتناقية الجالاء ومن ثم لا يجوز حساني مدد القبل التي تضيت بمسكرات الجيش البريطساني ضحم مدد الخدية الكية بالتطبيق لاحكام المادة ( ١٨ ) من الفاتون رقسم 11 مد العديدة الكانة بالتطبيق لاحكام المادة ( ١٨ ) من الفاتون رقسم 11 مد المناسية الكانة بالتطبيق لاحكام المادة ( ١٨ ) من الفاتون رقسم 11 مد المناسية الكانة بالتطبيق لاحكام المادة ( ١٨ ) من الفاتون رقسم 11 مد المناسية الكانة الكا

لذلك انتهت الجمعية العبوبية لتسمى الفتوى والتشريع الى عسمه جواز حساب المدة التي تضيت بالجيش البريطاني ضبن المدد الكلية طبقة الملقادون رتم 11 لسنة 11٧٥ .

: ملف ۲۹۱/۳/۸۱ ـ جلسة ۱۹۱۸ ( ۱۹۸۰ ) ·

قاعسدة رقسم (۲٤٠)

#### : la.....49

بدى جواز حسساب بدة الخدية السابقة التى قفسيت بالجهابي الهريطانى الممال الذين عينوا بحماحة المجارى علم ١٩٥١ الر القساء جماعدة ١٩٣٦ المرمة مع بريطانية المظبى •

#### بقض الأفوى :

بيين من المادة 14 من القانون رقم 11 لسنة 1970 أن المشرع المقلم عنى حساب مدد الخدمة الكلية المنصوص عليها في القانون رقم 17 أسنة 1970 حد الشخية التي تضيت في أحدى الجهات الواردة به ومن بينها ظك التي. كضيح في منشأة آلت ملكيتها إلى الدولة .

ولا كان اصطلاح « المنشأة » له مدلول تاتونى محدد بنصرف الى ذلك الكهافي المستلاح من منصر تخضع لتغليم معين بعدف تحقيق الغرض المنشود منها ٤ وكان المستدد من تعداد نص الملدة ١٨ اللجهات الواردة به ان هناك صعقة مشتركة وطبيعة تجمع بينها الا وهي وجود تنظيم وكيان تاتوني معيقة الله منها وذلك واضحح بالنسسبة المجالس المطية والرائق المابة والشتركات وادارات الاوقاف الخيرية ، ابها المسروعات عن استلزام بالنام مقلة التنظيم والكيان بالنسبة لها أبر يفترضه مسلك المشرع ، نهو بعد ان تكر جهات لها شخصية وكيان خاص بها اردف عليها المنشات والمشروعات من ذات جنس ما سبق ومن ثم يجب أن تكون هذه المنشات والمشروعات من ذات جنس ما سبق تتحانه بأن يكون لها على الاتل ذات الوصف وذات الطبيعة وان تؤول الى الحرفة بكل كيافها وتنظيمها .

M:

٠.

ولا كان البند الرابع من اللحق رقم ٢ من اتفاقية الجلاء المقودة بين الحكيمة المربة وحكومة الملكة المتحدة بتاريخ ١٩٥٤/١./١٩٥ ينمى على ان و تتقل حكومة الملكة الى الحكومة المربة ملكة وحيازة المشاتت والمحدث المبينة بالمربق (ب) خلال مدة عشرين شهرا من تاريخ التوقيع على الاتفاق و . . . وينص المربق (ب) على أنه و انهما يسلى بيان المشات التهم يها قولت الصاحبة الجلالة في منطقة قاعدة قضاة المسلوبيس . . . وللمسكولات . . . ز ـ . منشات تشمل مضارن وورش ومستشفيات وصدائي ويدانية ؟ .

ولا كان المستقاد من مطالعة هذه النصوص أن المنشآت والمعسكرات والقائرات الواردة على سبيل الحصر قد آلت ملكيتها إلى الدولة منرغة من أي كيان تقوني أو تقليم خاص واقتصرت الإيلولة على المناصر المادية لهذه المشات والمقارات على اصطلاح المنشأة لا يصدق على ما آل الى المحكمة على المحكمية على المحكمية على المحكمية المحكم المناتبة المحكم المحكم

لذلك انتهت الجمعية العبوبية لتسبى النتوى والتشريع إلى صعم حواز حساب المدة التي تضبيت بالجيش البريطاني ضبن المدد الكلية عليستا » طلقادن رقم ١١ لسنة ١١٧٥ .

( المه ۱۹۸۰/۱/۹ - جلسة ۱۹۸۰/۱/۸

للفرع التسبيلين لا يجوز انسسانة بدة عبل سسانة: لل اندبية الفئة الإعلى عن فئة التمين

## قاصدة رقسم ( ۲٤١ )

#### الإسسادا :

لا يجوز الجمع بين اضافة بدة العبل الصابقة الى بدة الختبة الكلية: 

التي بدات بن فشة اعلى من فشة بداية التميين وبين خسم الدة المسترطة

الترقية الخشة الاعلى ... اسساس ذلك ... ان المشرع في القسقون رقم

المستم المهاد المساس بدة خدمة كلية

با المستم المهاد المسيات وجوبية على اساس بدة خدمة كلية

تبحا من درجة بداية التمين المترزة لكل طائفة من طوائف العليان ... وبالتالى،

خلا يجوز اضافة بدة العبل السابقة الى التنبية الفئة الاعلى .

#### ب**القس الفن**سوى :

المشرع في القانون رقم 11 لسنة ١٩٧٥ تشى بابراء تسسويات وجويية على أساس مدة خدية كلية تبدأ من درجة بداية النميين المتررة كل ماثنة من طوائف المابلين وتسغر عن ترةيات حتية داخسسل ذات المجوعة الوظيفية التي ينتبي اليها المابل ، وعليه غلته اذا كان المشرع تحد الفطل في حساب تلك الدة مدة العبل السابقة التي لم تحسسب في المحتوية غان تلك الإنسانة أنها تكون الى غشة بداية التعبين المسروة المجوعة الوظيفية التي ينتبي اليها العابل ، وبالتبعية تماثه لا بجسور المستقد مدة العبل السابقة الي كندبية علمة أعلى من غلة بسداية التعبين والمستولة المنازع حكم الخصم المتسوص عليه في الفتسرة (د) بسن المشرع حكم الخصم المتسوص عليه في الفتسرة (د) بسن

بداية التعيين الى الفلف الاعلى لمن عين بمجموعة الوظائف المنية في غير فلة بداية التعيين المحددة لمجموعته .

ولما كفت وظيفة ساتى سيارة مترر لها بكلار البرجة ( • ٠٠ ص ٥٠٠ ) التي عودات بالنزجة التاسعة بموجب قرار رئيس الجمه ورية رقم ٢٧١ اسنة ١٩٦٤ بشأن تواعد وشروط أوضاع نقل العسلين الريز درجاب القاتون رقم ٢١ اسنة ١٩٦٤ بنظام العليان المنيين بالدولة والتي نقل شاغوها إلى الفئة الناسعة ( ١٦٠ ص ٣٠٠ ) وقتا لجدول الفئك المحق بالقاتون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام الفئلين المنيين بالدولة عائم يعين تسوية حالة الساتين المصار اليم لما باعساتة مدة علهم السابقة التي مدة خديتهم الفعلية مع تطبيق الجدول الثلث عليم ابتداء من المنق الاطلى بعد خصو التلاسعة ، أو بتطبيق مع تطبيق الجدول الثانية الثانية الأملى بعد خصو ألمدة المسابقة الأسابقة الألمانية من المنق أوطنانية الألمانية من المنق أوطنانية الألمانية الألمانية الألمانية الألمانية الألمانية الألمانية الألمانية الألمانية مدة العمل المنطقة مدة العمل المنطقة المنطقة مدة العمل المنطقة المنطقة مدة العمل المنطقة المنطقة المنطقة عدة العمل المنطقة المنطقة المنطقة عدة العمل المنطقة عدالة عدالة

لذلك انتهت الجمعية المهومية لتسمى الفتوى والتشريع الى أنه ق تطبيق احكام القانون رقم 11 اسنة 1100 لا يجوز اضافة معقاطعاً المعطّفة الى هذه الخدمة التي بدأت من فئة أعلى من فئة بدأية التعبين .

( ملف ۲۸/۲/۵۲ - جلسة ۲۱/۱۰/۱۹۸۱ )

## الفرع التـــــامنع بدى الاعتداد بهدد الفدية السابقة على العصول على الإهل العالى بعد التمين في الوظيفة القررة لليؤهل

#### قاصدة رقسم ( ۲۹۲ )

#### المسطأة

لا يعسور الاعتداد بعدة العبل السابق المصنوبة طبقا القائون رقم 11 عسسنة 1970 عند ترقيسة العابل وفقا لاحكام القائون رقم 60 أسنة 1976 بنظائم العسابان بالقطاع العسام .

#### بلخص القنبوي :

ان المشرع منتها اتجه الى تصحيح وتسوية أوضاع العليلين بالتانون 
رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ اعتد بعدد عبلهم السابقة الذي لم تحسب لهـــم 
من قبل بيد أنه لم ينشا أن يرتب على ذلك تغيير في تلريخ دخول العليل في 
المختبة أو تعنيل في التعبيته في الفئات السابقة على الفئة التي يشغلها 
في ١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخ العبل بالتانون وانها قصر أثر حساب تلــك 
المدد على رد التعبيته في الفئة التي يشغلها في ١٩٧٤/١٢/٣١ وعلى ترتيته 
الى عنك أعلى منها ؟ وليس أدل على ذلك بن أنه أذا تعدت به بدة خديته 
الفعلية بخساتها اليها بدة عبله السابق عن رد الاقدية أو الترقية غاتها 
المنابق المنابق عن رد الاقدية أو الترقية غاتها 
المسابق عن رد الإقديم ألمية العبل السابق 
المحسوبة على هذا الوجه بدة خبرة يترتب عليها تغيير تاريخ دخول العليل 
في الخدية ؟ وعلى ذلك فلا يجوز الاعتداد بهذه المدد عند ترقية العابل ونتا 
لاحكام القانون رقم ٨٤ اسنة ١٩٧٨ بنظام العالميل بالقطاع العالم .

وبناء على ما تعنم غانه لا يجوز الاعتداد بهدة المبل السابق التي

تضيها العلمة المروضة حالتها باحدى المدارس الخاصة في المترة سن الرحة الشالتة الى المرحة الثانية طبقا لاحكام المعاتون رقم 63 لسنة ١٩٧٨ الشالة الى المرحة الثانية طبقا لاحكام المعاتون رقم 63 لسنة ١٩٧٨ المشار الب واذ يوجب هذا العلمون في المادة الثانية على مجلس الادارة مراعاة المطير اللايم يصحر بشائها قرار رئيس الوزراء مند وضعه قواعد تنفيذ نظام ترتيب المطالقة ، ولما كل قرار رئيس الوزراء رقم ١٠٠٧ لسنة ١٩٧٨ بلسان ما المامي اللازمة لترتيب وظاف المهلين بالمتطاع المسلم يشترط في الملحق مرقم ٢ من القواعد المرفقة بماشئل وظاف الدرجة الادني بباشرة و غائم المعلمة المعرفضة حالتها وقد مينت باحدى وظاف الدرجة الثانية اعتباراً من ١٩٧٢/١/١٠ من المرابحة الثانية الموضة المامي باشرة المينية اللازمة لترتينها المحسدي من المرابحة الثانية في المرابحة الثانية في المرابحة الثانية المرابحة الترتينها المي ملكن ترتينها المي طافي عنه المدول عنهسا واعادة حالتها الى ما كانت عليه .

( المك ١٩/٢/٨٦ - جلسة ١١/٢٦ (١٩٨٠ )

#### قامــدة رقــم ( ۲۶۳ )

#### : 6-41

 التي قضياها الميليل بوظيفة كانب بالإهل التوسط ضين مدة خديته. المطية في الوظيفية التي عين بهما الإهل المألى .

والخص القسوى :

ان القانون رقم (1 لسنة 1900 بتمبعيج أوضاع العالمين المنبعيد النولة ينشر في المسادة 10 على أن (بيعتبر من أوض أو يعنى بسن المالمان المنبعة الحديث المدين المددة يالجداول الميقيسة مرفى في نفس مجموعته الوظيفيسة وذلك اعتبسارا من أول الشهر التعلى الأستكمال هذه المدة ماذا كان المائل قد رقى عولا في شايخ لاحق عسلم المتأليخ المذكور ترجع العبيتة في المنة الرقى اليها الى مطل المتاليخ ) . وتنشر المائد 10 من مطل المتاليخ في مسلم المنتوبة أن المنتوبة في المنتوبة المدان المدورالكليسة المنتوبة أن المنتوبة في المنتوبة أن المنتوبة المنتوبة المنتوبة المنتوبة المنتوبة المنتوبة المنتوبة في المنتوبة المنتوبة المنتوبة أن الاحدول المنتقد المنتوبة المنتوبة في المنتوبة أن الاحدودة المنتوبة من المنتوبة في المنتوبة أن الاحدودة أن المنتوبة أن المنتوبة أن الاحدودة أن المنتوبة أن الم

ماد ذلك أن الشرع عنديا أتجبه آلى تسوية أوضياع المسلمين بوجب احكام القسانون رقم 11 لسنة ١٩٧٥ اعتد بعدد عظم السسلمة التي لم تحسب لهم من قبل بيد أنه لم يشبأ أن يرتب على ذلك تغيير في تريخ دخول العابل في الخذمة آل تعذيل في القدينة في الفئلت السسلمة على الفئة التي يشغلها في ١٩٧٤/١٢/١ تاريخ المبل بالقانون وانيسنة تصر أثر حساب تلك المد على رد التدبينة في الفئة التي يشغلها على الترفيخ للذكور وعلى قبية التي يتنافلها على المثل المبل بنها ؟ وليس أدل على ذلك من أنه إذا تعدت به مدة خديته النبطية بضائيا البها بدة علمة السابق عن رد الاقدبية أن الترقية ملها لا تقنج أدرا ومن ثم لا يجوز بأي حسابان أن الاحوال اعتبار مدة العبل السابق المصونة على هذا الوجب سامة أخيرة يترتب عليها تغيير تلويخ دخول رالعلم المجددة على التهديد المنافلة المتداد بعده المدينة مقولة المعابلة المعابلة المتداد بعده المدينة مقولة المعابلة المتداد المدينة دخول رالعلم المعابلة المتداد المدينة مقولة المعابلة المعابلة المعابلة المتداد المدينة مقولة المعابلة المعابلة المعابلة المعابلة المتداد المدينة مقولة المعابلة المعابلة

وأذا كلُّت الملاة ٨ من القلون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٨ قد خوات مطمور

الادارة وضع الهبكل التنظيمي وجداول توصيفه وتقييم الوظائف بسسه يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد ولفيها ومسئولياتها وشروط شفلهسكة ومدة الخبرة المسترطة لها وكلك وضع التواعد المتطقة بتنفيذ نظام ترتيب الوظائف مع مراعاة المعلير التي يصدر بشاتها قرار من رئيس مجلسن الوزراء وكان رئيس مجلس الزراء قد أصدر القرار من رئيس مجلس البردرة براعاة التأميل الطمي والخبرة الطلبان بالقطاع العام وتضي بشرورة مراعاة التأميل الطمي والخبرة الطبية في مجللات الوظلسانة المخلفة والدرجات المللة المتررة لها واذ وافق مجلس ادارة الوكلة علي جدول مدد الخبرة الكلية على الماس تقسيمها بحسب نوع المؤسلة في بحول اعبالا لمثلك المواسط ضمن مدة خبرتها العلملة في الدولة المثالة المعلقة المعلمة المعلمة المعلقة المعلق

· ( ملف ۱۹۸۲/۴/۷ ــ جلسة ۱۹۸۲/۴/۷ ع

## القرع المسائير طاب حساب هذة الخدمة السابقة

#### قاصدة رشم ( ))؟ )

#### : 12 49

نصابعة (19) من القدائن رقم 11 أسنة 1900 باصدار قاقون وتسخيح لوضاع العليان المنين بالدولة والقطاع السلم على وجوب أن يقدم العليل طلبا إلى لجنة شئون العليان في الجهة التي يميل بها خدائل الاثنين يهما من تاريخ نشر القدائون رقم 11 أسنة 1970 أي في 1 مايو سنة 1970 لا يكان حساب المد الكلية التي لم يسبق حسابها في الاقديية منهمة الثلاثين يوما القصوص عليه في المادة سالفة الذكر ميماد سقوط لا يغنى عن ضرورة تقديم الطلب المشار اليه أن العدائل سعبق أن ذكر محدد خديقه السابقة في الاستبارة 197 ع من المصلى سعبق أن ذكر أن القدائم بطلب لفحم بلك المدرف المسابقة الماليات النين لم يتقدموا بطلبات الحساب هذه المدد خلال الموعد المصدد بالمادة النين لم يتقدموا بطلبات المساب هذه المدد خلال الموعد المصدد بالمادة الدر القانون رقم 11 أسنة 1970 المشار أليه .

#### جلخص الفتوى :

ان القانون رشم 11 لسنة 1970 بالمستدار تانون تصحيح الوشساع المالمين المنتين بالدولة والتطاع الصلم ينس في المادة 19 منه على أنه ميشترط لحسال المند البيئة في المادة السابقة ما ياتي:

.....(4)

(ج)

ويصدر بحسلب المدد المسلم اليها وققا القواعد المسلمة قرار من الجنة شئون العالمين بالجهة التي يتيمها العالم بنساء على الطلب الذي يتبه الى هذه اللجنة خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر هسذا المساون ٤؛ ولا يجوز بعسد هذا التساريخ النظر في حساب أية مدة من المدد المنموضون عليها في الملاة السابقة .

ومن حيث أن الستفاد من هذا النص أن المشرع بعد أن بين المدد الله تدخل في حسابها في الإقدييسة ، الملية تطلب أمروطا ثلاثة لامكان حساب تلك المدد ثم تطلب أمرا أسكليا رئب علي، عمم مراعاة ستوط الحق في حساب مدد الخدمة السسابقة ، حيث أوجبه على المعالى أن يقدم طلبا الى لبنة شئون المعالين بالجهسة التي يعسلم، بها خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر القسانون رقم 11 لسنة 1170 ، وقد نشر هذا القانون بالجريدة الرسمية في العاشر من مليو مسنة 1170 ، ومن ثم غان آخر موعد لتتديم طلب حساب مدد الخدمة السسابقة طبقسا لحكم هذه المادة ينتهي بنهاية يوم 1 يونية سنة 1170 .

ومن حيث أن ميعاد الثلاثين يوما المنصوص عليه في الفترة الأخيرة من المادة 19 من القانون رقم 11 أسسة 1900 المسار اليه هو ميعاد مستوط 4 وقد نص المسرع صراحة في عجز هذه المادة على أنه « لا يجوز بعد هذا التاريخ النظر في حساب أية مدة من المدد المسسوص عليها في المادة السابقة ٤ من ثم غانه يترتب على قوات هذا المعاد ستوط حتى المسابلة نهاتيا في حساب هذه المدد .

ومن حيث أنه لا يفنى عن ضرورة تقديم الطلب المسلر البه خلال ثلاين يوما من نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أن العسليل سسبق أن ذكر منذ خنبته السابقة في الاستبارة رقم ١٠٣ ع.ح المخصصسة لهللة الفرض أو أنه تقدم بطلب لضم ثلك المدابلية مناسبة الحسرى قبل المبأل بالقانون الذكور ، ذلك أن حساب بدة الخدمة السابقة يحكمه أفران : عهنك تواعد علية لحساب بدد الخدمة السابقة يخضع تنظيمها لإحكام القرار رئيس الجبهورية رتم 101 لسنة 190٨ في شأن حساب بدئ الميل السبابقة في تتدير الدرجة والمرضية واتدبية الدرجة ، وهناك تواعد خاصبة بمبتقلة عن هذه القواعد العلية ، وقد نظم المشرع في القانون رتم 11 فسنة 1400 فلك القواعد الخاصة لتطبق على المدد الكلية ، ومن ثم غان المطبعة التي صبق أن تقدم بها العالم لحسابي بدر خديته السابقة طبقا فلقواعد العابة حصيما سلف البيان سالا تفنى عن ضرورة التقدم بهالب جديد خلال المعاد المحدد في المادة ( 11 ) من القانون رتم 11 السنة 1900 .

ومن حيث أن الشرع تد تبين في المنكرة الإيضاحية للقانون رتم 11 المنفة ١٩٧٥ سالف النكر علة التعيد بهذا المعاد التصير ، ناشلتر الى ان المنفقة من التثيد بالموعد المحدد بالمادة ( ١٩) لتقسيم طلب حساب مدة المحتبة السابقة هو المكان حصر هذه المدد بالسرعة الواجبة حتى بمكن خسوية أوضاع العالمين وتحديد مراكزهم القساتونية الجديدة دون تطبق خلاك الى مدد طويلة ، وحتى تتبكن الجهة الادارية من حصر جبيع حالات حساب مدد الخدية النابقة لدراستها في اقصر وقت ممكن عبالا على مستورار المراكز التلاونية .

ومن حيث أنه بالنسبة لحسالة السيد / .......والذي كان معراً الجمهورية الجزائر ، علته ايا كان الأمر بالنسبة الى عدم تقسمه بياله الحساب مدة أعارته ، غان المحلف الحساب مدة أعارته ، غان المحلف من الأوراق أنه حضر الى الأراضي المحرية في الرابع من ينسلب سنة ١٩٧٦ ولم يتقدم بطلبه هذا الا في المسائر من نوضه سبر سنة ١٩٧٦ على بعد الموعد المحدد في المادة ( ١٩) من التأثون المنكور .

ر ومن حيث أنه بالنسبة الى السيد/ ...... وغيره من الحمليان الذين أم يتعنبوا بطلبات حساب مدد خديتهم السابقة خلال الموعد المجدد في المدة ( 19 ) من القانون رقم ( السبة ١٩٧٥ مان حقهم في حساب خلك المدة يكون تد سقط بتراخيهم في تتعيم الطلبات المسار اليها .

من أجل تلك انتجن راى الجمعة العبوبية لقسمى الفتوى والتشريع الى عبد المجاهدة المسلمان الذي لم يتقدموا بطلبات المحمد المحم

(ملف ١٩٧٨/١/٨١) - جلسة ١٩٧٨/١/٨١ ؛ ه

#### قاعبدة رقب ( ٥)٢ )

## المُسْداد:

القَفْوَنُ رَمِّ ١١ أَسْنَة ١٩٧٥ مَنْي بِمْرورة تقدم العليل بطلب حساب بدة خديته السابقة خلال ثلاثين يوما من باريخ نشره — القانون رقم ١٠١ غسنة ١٩٧٥ مَنح بيمادا ثقيا تقديم طلبات حساب بدد ممارسسة المهن القرّة وذلك خـالال تلاثين يوما من تاريخ تشره — القــاتوفان رقبا ٢٢ غسنة ١٩٧٧ ، ٣٧ أَسْنَة ١٩٧٨ ومن كانا المحكم المصلين الثاقت والرابع من القانون رقم ١١ أسنة ١٩٧٥ ومن كانا الم ينضبنا النص صرابة على فتح مواعيد جديدة التقدم بطلبات حساب بدة الخدية السابقة الا أن التفسيم السابم لاتكابها يؤدي الى تفح بيمادين جديدين لتقديم مثل هذه الطلبات وهي خلائين بوما من الهيم التــالى تتاريخ نشر كل منهــا .

#### ملخص الفتوى :

انُ اللَّذَةُ الرَّامِعةُ مِنْ مُولَدُ السِنة 1100 نشر في 110/0/01 ونس فَيُّ اللَّذَةُ الرَّامِعةُ مِنْ مُولَدُ السِدارَةُ على أن يَمَلَ بأَحْكُمُ الفَصلينُ السُّلَّتُ والرَّامِع مِنْهُ الْخَلِمِينِ بالدَّةِ الطَّيةِ والترقيسات حتى 11/0/17/71 ونص في المادة التلسمة على العمل به اعتبارا من 11/4//17/11 وقرر حذا القائدين في المادة 10 حساب مدد معينة لم يسبق حسابها في الضحية ضين المدد الكلية اللازمة للترتيبة طبقاً لأحكيه واشترك والمسترك المعادة 19 لحسابها شروطا محددة من بينها أن يصسحر بحسابها شرار من « لجنة شئون العلمان بالجهة التي يتبعها العالم بناء على الطلبة الذي يقسمه الى هذه اللجنسة خسلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر هذا المقاون » ونص هذا التانون في تلك الملاة على أنه « ولا يجوز بصد هفه! التاريخ النظسر في حسساب أية بدة من المدد المنصوص عليها في الملاة السلمة .

ولقد أضاف القانون رقم 1.1 لسسنة 140 الذى نشر بتسليع 
1400/1/ بموجب بادته الأولى « بدد بمارسة المن الحسرة الاعضسام 
التقابات المهنية وتحسب كليلة » الى المدد المنصوص عليها في المادة 14 
من القسانون رقم 11 لسنة 1970 ، ونص في بادته الثانية على أن « يجوز 
طلب ضسم المحد المسسار اليها في المادة السسانة خلال ثلاثين يوما من 
تاريخ نشر هذا القسانون وذلك باستثناء من حكم الملاة 19 من القسانون 
رتم 1.1 لسنة 1900 المشار المهه » .

ويتأريخ ١٩٧٧/٤/٣٠ نشر القسانون رقم ٢٣ اسنة ١٩٧٧ ونصي في ملاته الثقية على أن « يستبدل بنص الفقرة الأولى من الملاة الرابسة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بأسدار تأتون تصحيح أوضاع العلمانية المنبئ بالدولة والقطاع العلم النص الآتي :

وبيين مما تقسيم أن القسانون رقم 11 اسسنة 1900 نشر ق 190/0/1 وقرر العبل باحكام الفصلين الثلث والرابع منه الخاصيين بالدة الكلية والترقيسات لمسدة عسام بيسسطا من١٩٧٤/١٢/١٤ وينتهي ف ١٩٧٥/١٢/٢١ ، وحدد ميعادا منته ثلاثون يوما تبسط ونقا القواعد المسطهة في الاجراءات من البسوم التسالي لتساريخ نشر هذا القانون الم

بن ١٩/٨/١١ وينتهن في ١٩٨٥/١/١٨٠ التقديم طلب عن جسلب مع للميل النسليقة نسبن المدة الطبية اللازمة للترتيسة طبقسنا الحسكلوه وخالغ المنظر في حيدتان على الهد بعد بعدًا الميماد ، ولند بد المتناويان رها الله لسنة ١٩٧٧ و ٢٣ ايسفة ١٩٧٨ العبل بأحكام المصناون سنالتي الذكر لمادة علمتين بيسحة أولمهنا من ١٩٧٩/١/١ ويلتهى في ١٣/١٤/١٢/٢١ وبيط الثلقي مِن ١٩٧٧/١/١ وينعمن في ١٩٧٧/١٢/٢ وذلك بغير أن يستبعد ايهها شروط حساب مدة العبل السابق في المدة الكلية المتصوص عليها بالخلاة ١٦ من العلنون رقم ١١ أنسنة ١٩٥ ومن بينهسا تقسيديم طلب خلال ثلاثين يوما من اليوم التللي لتساريخ نشر القسانون ومن ثم فان متعشى اطباق الاتر المساشر لكل من القسائونين رشى ٢٣ أسسنة ١٩٧٧ و ١٩٣٠ لنسفة ١٩٧٨ أن يتغلب ميمالًا جديد التقسديم طلبات حسساب منذ المبل السابقة غيبن بدة الخسنية الكلية ببسدا بن اليوم التالي الساريخ نشر كل من القانونين وينتهى بملا ثلاثين يوما ، وعليه غان المشرع يستخون قد حدد ثلاثة مواعيد متباعدة عان لكل عامل من المضاطبين بأحكام القالون رقم ١١ لنسنة ١٩٧٥ أن يتقدم خلال أي منها بطلب لحساب ودة عيلة السنائق ضين بدة خديته الكليسة يمستوى في ظك بن كاتت منته الكليسة تؤهله للترعية في ميمساد سابق أو من كانت منته الكليسة تتعد به عن الترقية في ميعاد ثم اكتبات له عند حلول المتعاد التالي . لان المشرع لم يقيد حساب مدة العمل السابق في المدة الكلية معد نشر كل بن الْقَاقَوْتِين رقبي ٢٣ السبقة ١٩٧٧ و ٢٣ السبقة ١٩٧٨ بعسدمُ الفيال الدة الكلبة خلال بيماد سابق .

ولا يفسير من ذلك أن المادة ١٩ من التسافون رقم ١١ اسنة ١٩٥٥ تفييني نوسيا وجدم النظر في الطلبات التي تقديم يهدد ثلاثين يوما من تنبيخ يثير جذا العلين في (/م/و/١٤) ، لابه كسا يبري هذا العطاء على المهم بله إلى المعطون رقم ((المدنة ١٤٧٥ تلاه يسري عليه المعطون رقم ((المدنة ١٤٧٥) ، ح ١٩٠٠).

أيضا بهتنمى احتكام الد على المحادين اللذين ترتبا على التعسل بكل من التقدونين رقبى ٢٣ لسنة ١٩٧٧ و ٢٣ لسنة ١٩٧٨ علا بجوز النظر في التطابات التي تقدم بعد نواتها ، ولا يسوغ اعتبار هذا الحظر مانمسا من نتح مبعسلدين جديدين بعد نشر كل من القانونين المذكورين لأن ذلك مسيؤدى الى اثراغ احسكام المد التي تضمنها القسانونين رقبى ٢٣ لسنة ١٩٧٧ و ٢٣ لسنة ١٩٧٧ من مضمونها فلا ينتج اثرا .

واذا كان المشرع قد نتسبح بنص صريح في القسسانون رقم ١٠١ المبنة ١٩٧٥ ميماد! لتقديم طلبات حساب مدد مبارسية المهن الحسيرة تولم يسلك ذات السبيل عند وضع نعسوص التعانونين رقبي ٢٣ المسنة ١٩٧٧ و ٢٣. لسنة ١٩٧٨ مان ذلك لا يدل على عدم متسبح ميمساد جديد بعد نشر هذين القانونين لأن النص في القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٥ على ميعاد لتقديم طلبات حساب المدة النها يرجع الى نشره في السنة الأولى للعبل بأحكام القانون رقم ١١ لسفة ١٩٧٥ بصد موات المصاد المحدد للتقدم بطلبات حساب مدد العبل السابق المنسوص عليب بالملاة ١٩ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ومن ثم نقد كان على المشرع حتى يفضح المجسل لأعمسال احكام التعديل الذي أتى به القاتون رقم ١٠١ السِنة ١٩٧٥ أن يضمنه نصا يفتتح بمتنضاه ميمادا جديدا لتمكين الماملين من حسساب مدد ممارسة المهنة الحرة خسلال سسنة ١٩٧٥ وهو غى ذلك يختلف عن كل من القـــاتونين رتبي ٢٣ لمــنة. ١٩٧٧ و ٢٣ السنة ١٩٧٨ اللذين نشرا بعد انتهساء السنة الإولى للعبل بأحكام التلنون والم 11 أسنة 1970 وبد العبل بأحكام القصل الشقاف حبيمها لسنته بآخريين ،

وبناء على ما تقدم مانه لما كان العلم المعروضة حاتسه لم يتقدم بطلب لحساب مدة معارسته المهنة الحرة خلال المعاد المحدد بالقسانون وهم ١٠١ لمنة ١٩٧٥ باعتبار أن مدته الكلية تقصد به عن الترتيسة خلال علم ١٩٧٥ الذي صدر نيه ، ولم يتقدم بهذا الطلب في المعساد الذي

أَنِّي نَصْر القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ والذي يبعدا من ١/٥/١٩١٩ حَتَى بـ ١٩٧٧/٥/٢ وانصا تدم طلببه في ١٩٧٧/١/٢ بصد غوات هدفاً الميصداد كسما أنه لم ينقد م بطلب في النترة من ١٩٧٨/٥/١٢ جتى ١٩٦٨/٥/١٢ بعد نشر القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ عانه لا يجوز صفيه بدفة معارسته للبهنة الصرة ضمن بدة خديته الكليبة ، ولا يغير من ذلك المنتقد بطلب لحسمات بالك المدة خمالا الميساد الذي تضيئه الكشافيم المورى رقم ، السنة ١٩٧٧ المسادر من الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة لانه ليس من شان هذا الكتاب ان يضيف الى إحكام القدادية التي نعدل منها .

لذلك انتهت الجمعية العيوبية لتسبى النتوى والنشريع الى انتقاع ميمادين لتتديم طلبات حساب مدد المسل السابقة ضبن بدة الخسجية الخلاية مدة كل منهبا ثلاثون بوبا تبدأ بن اليوم التالى لتساريخ تشر كل أبن التساتونين رتبى ٢٣ لسنة ١٩٧٧ و ٢٣ لسنة ١٩٧٨ ، وأنه لا يجوز حساب بدة مبارسة المهنة الحرة للعابل في الحسالة المروضسة لائه لم بالمراعد التي حددها التانونان لتتديم مثل هذا الطلب .

· ( ملف ۲۸/۵/۲) \_ جلسة ۱۹۸۰/۱/۱۸۱ ) .

قاصدة رقسم ( ۲۵۱ )

#### : Ia....4F

مليلون منيون بالدولة \_ تصحيح اوضاع المايلين \_ ضم بجد العيل. السليلة \_ التحم بطاب الضم في المعاد المصوص عليه فالونا \_ عمي وراعاة ذلك \_ الزه \_ سقوط الحق في حصاب بعد الفدية السابقة ،

#### بلغص اللتسوى :

ان المشرع اعتد - عند حساب مند الخدمة الكلية بيعض مند العمليّ الصابقة التي لم يسبق حسسابها في الانتدبية ، ومن بينها مند معارسسة المهن الحرة الاعشاء النقابات المهنية ، الا أن المشرع تطلب احسراء مسكلية وتب على عدم مراعاته ستوط الحق في حسك بدة المقتبة السسطة تقويب على العسائل أن يتغذم بطلب الى لحنة فسون العلمان بالحجة النيسيطين بها خلال ثلاثين بوما من تلويج نشر القسائون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٥ في ١٩٧٥ وبالنسبة للخاطبين بلحكم المقانون رقم ١٠١ لسنة تقدرة في ١٩٧٥/١/١٨ بجب التقسم بهذا الطلب خلال نلاثين بوما من تلويج تشرة في ١٩٧٥/١/١٨ وبن ثم نسآن ميصد الثلاثين بوسا على نواخها ستولي مواقيد السقط التى يدين انتحاذ أجراء خلالها ويترشع على نواخها ستولية السقط التى يدين انتحاذ أجراء خلالها ويترشع على نواخها ستولية المعتبد المثانون بوما ، والا يعنى عن ذلك وجود ما يعلى على مدة الخديدة السلمة المدنى تو تلك وجود ما يعلى على مدة الخديدة السلمة المدنى تو المسلم ما يعلى على مدة الخديدة السلمة في الاستبراة الخصصة لهذا الغرض أو تقد مناسبة أخرى تبل المسلم يكتكنون رقم ١١ السنة ١٩٧٥ أ

· ( ملت ١٩٨٠/١١/١٢ - جلسة ١١/١١/١٨٠ ) .

## مُاعــدة رقــم ( ۲٤٧ )

#### القِسطا :

# عَلَّقُص الْمُسْكِم :

ان التابين رقع ٢٣ لسنة ١٩٧٧ بعد على أحسام الله المتعدد وهم آلاً السند ١٩٧٥ الخاص بتصحيح الوضاع المسلمان العشين استدل بنص. العدرة الأولى من المادة ٤ من العادن رشم ١٦ اسنة ١٩٧٥ المتعاد الديم المتعدد المتعاد المتعاد المتعدد المتعدد من العادن ( الترتيسات متعدد من المتعدد ا

مَنْنَةُ وَ١٩٧٧ نُصَا آخُر يَتَضَى بَانَ يَعْمَل بِهَدَيْنِ الْمُصَلِينِ حَتَى ٣١ مِن دَيْسَمِيْرَ ممنة ١٩٧٦ ويتنضى ذلك مد العمل باحكامها حتى الناريخ المذكور ومن ميتها حكم الملاة ١٨ بصلب بعد الجدمة في الجمات البينة بها وبدد التكليف والتولوع والتجنيد وسارسة المن الجرة ضبن المد الكلية النصوص عليهة في الملدة ١٧ وفي الجداول المرنقة به وحكم المادة ١٩ بشيروط جبب اب يقد المدد ومنها أن يكون ذلك بناء على الطلب الذي يقدمه العامل خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر هذا القانون وعبوم حكم القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ ويتناول هذا الشرط الأخير في جملة ما يتناوله من احسكام تضبئتها المواقد الواردة في الفصلين المذكورين مما يستلزم بالضرورة الناجمة عن صعور القانون في ٣٠ من ابريل سنة ١٩٧٧ مع النص نيه على المبل به اعتباراً . من تاريخ العبل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وعدم المكان العبل بحسكم ما اشترطته المادة ١٩ من تقديم طلب لحساب تلك المد لامكان دخولها ضمن المد الكليسة للترتيات التي اشتبلت عليها نصوص النصل الثلث ﴿ الترقيات ) من جديد تبعا لامتداد العمل بأحكام الفصلين المذكورين جملة الا من تاريخ نشر التانون رقم ٢٣ اسنة ١٩٧٧ وهو تاريخ صدوره ساقه الذكر أن ينفتح لذوى الشأن ميماد جديد لطلب حساب تلك المد قدره ثلاثون -يوما من تاريخ ذلك النشر غذلك هو تاريخ امكان المسل بحسكم القاتون المنكور في هذه الخصوصية اذ أنه نيما عداها من ترتيات وحساب مدد مهي من بعد العمل ترتد بأثر رجمي الى التواريخ المتوفرة ميه شروطها طبقا المسائر مواد الفصلين وباعتبار رجعية العبل بها المتررة بصريح نص المعة ٤ من القانون الأخي .

ومن حيث أنه أذا كان الأمر على ما تقدم وكان للمدعى طلب لحسقيه مدد المسلسل السسابقة موضدوع دعواه مسابق عسلى رفضها قعمه قى 11/7/5 بعد انقضاء الميماد الوارد فى المادة 19 قبل تقرير أمتدالك العمل بحكمها بالقاتون رقم ٢٢ لمنة ١٩٧٧ ولم تجبه الادارة له لهذا المسيمه على هذا الطلب يفنى عن التقدم بطلب جديد بعد العمل بالقاتون المذكور أقد

قته جازال قائما واستبرت الادارة على موتفها منه ، بها انتفساه رضعي

ومن ثم يمتبر شرط تقديم الطلب في الميماد المحدد في المادة ١٩ متحققة في واقع ثمره بعد انتقاح الميماد بذلك القانون ولا ممنى لما ذهب النه الحكم من استطرام تقديم طلب ثان .

( طعن رقم ٦٦ لسنة ٢٧ ق ··· جلسة ١٢/١٢/١٢ ) م . .

## الفسرع المادى عشر الضافة بدة الى ابادة المسترطة الترقية

## قامــدة رقــم ( ۲۶۸ )

المسطاء

بغاد نس المادة ( ( ) ) من قاون تصحيح اوضاع المسلمان المنبين المعنبين المعاد والقطاع العلم الصادر بالقانون رقم 11 أسنة 1400 الله عند تطبيق المجدولين الثاقت والخابس المحتن بهذا القاون على العالمان الذين كانوا معينين في مجموعة المختلف المهنية أو المحتنية ثم نقوا أو عينوا في مجموعة الوظائف المهنية أو المحتنية ونظات قبل مجموعة الوظائف المعاونة ثم نقوا الى مجموعة الوظائف المحتوان المسلم المحتوان المحتوان المسلم المحتوان المحتوا

## ملخص القصوى :

ان المادة ( ٢١ ) من القسانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على الهذا

 تصب الدد الكلية المتطقة بالعالمين المسينين في الوطاقة المهنية أو الفئية في الكتابية غير الحاسلين على موطائلًا الرسية والمحددة بالجدولين الثالث والخامس المرفقين مع موطائلة المطائلة الطيئة .

(١) ...... ( ب ) اضافة بدة سبع سنوات أو بدة الخدية الذي تضيت في مجموعة التُحدمات المُعاونة أو الكنابية ابهما اتل بالنسبة المابل الذي عين ابتداء في وظائف الخدمات المعاونة أو الوظائق المكتبية، وقطيعة بناء بها العانون اليه عقالف المجوعة المابية أو المسابق الذي معمقهداء فيزوعاته الغدهات المساوية وتسل عل هذا التبتاريخ الن الوظيات المكتبة ، صفاد هذا النص انه عند تطبيق الجدولين الشهالث، والمخليس المبحقين بالأقبانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على العاملين الذين كاتوا معينين في مجموعة الخدمات المعاونة أو المكتبية ثم نقلوا أو عينبوا. في مجموعة الوظائف المهنية أو النبية ، بالنظر الى أن شريفل الوظائف. المهنية لا يكون الا عن طريق التعيين \_ أو أولئك الذين كانوا معينين في مجموعة ألوطاف المعاونة ثم نتلوا الى مجموعة الوظائف المكتبية وذلك قبل . ١ مايو لسنة ١٩٧٥ يتمين أن تضاف الى المدد الواردة في الجدولين الشَّيْارُ ٱليِّهَا سبع سنوات أو الدد التي تفتت في مجسوعة الخدمات المُشْسُلُونَةُ أَلَّ الْكُلِيمَةُ آثُلُ أَ وَانْسَاسُ ذَلِكُ أَنْهُ مِنْ نَقُلُ الْمَسَامُلُ مِسِنَ الْكُلُور المُسْتَى النَّ كَاثِر أَعْلَى مَا لَأَنْسُلُ أَلَّا يَعْطَ بِهِذَا خَلِيقَةً فِي الكَادِرُ الْأَنْتَى علا عَلَوْجُهُ بِأَسْرَائِيةُ الى الْكَلِيرُ الْأَمْلِينَ ، عَبِي أَنْهُ لِطِلْقُرْ الْي أَنَّ عَيْهُ عَسَاطِينَ ا متوال الهيه المدن الكعفية والحي تمقيد بالك الاحلى عواللة الوطار الان عَلِيْكِينَ الْمُعَلِّدُةِ وَالْمُعْلِيلُ اللَّهُ الْعُنْصُونَ لَعَلَافِهِ الْوَقِيسَاعُ وَالْمَعْلِينِ الْمُعِينِ وسيوا يفعنا بطييلة فيه ورجانها وويسائل ستافيلهم اي ورعية المهروي راي الشرع الاعتداد ببدة الخدبة التي تضت في الكلار الادني كليلة عنسيد عرقية هؤلاء المليلين في الكادر الاعلى على أن نضاف الى الدد الكليات الشيرطة للترقية برطيقا للجنولين الثاث والخليس فللحقي والتساون م من المسلمة المسلمة المسلمة المسلمة التي المسلمة والمسلمة الأنس المن المسلمة المسلمة

﴿ وَمَقِلُكُ أَنَّهُ فِتَطَّبِيقُ مِا تَعْمِ فِي خَمَّتُوسَى الصَّالِعِينَ ٱلمَرُوفِيثُنِينَ \* طَلِسًا كان التعبية الدالشيد / . . . . . عين في وطيعة عادل مسادي بأريخ ١٩٦١/٨ / ١٩٥٤ ثم في مهنة بسبك ٣٠٠ / ٥٠٠ م اعتبارا من ٢٦ / ١٩٦١/٨ خين ثم تكون بدة خديته الثى تضيت ببجوعة الخديات الماونة أكثر بسن سبع سنوات ويتمين بالتسالى أن تزاد المدة اللازمة لترتيته ونتا للجدول الثالث الملحق بالقانون ١١ لَشُكُة الأَلْأُلُا بِتُكَارُ سَبِع سَنُوات ، وأنسه اذ يشفل الفئة السسابعة ويشترط للترقية الى الفئة السادسة طبقسا البجدول الثالث أن تبلغ مدة الخدمة ٢٢ سنة نبن ثم تكون المُسدة اللازمة التبقيقة الررهاء الفئة هن تلاتون سنة ٢ وطالنا أنه لما يشكل هستاه الدة بهراعاة الله التحق بالخدمة في ٢٢ / ٨ / ١٩٥٤ من ثم لا يجوز ترهيته الى النَّئة السادسة للجدول الثالث المُلحق بالقانون ربِّم ١١ لسبنة ١٩٧٥ ، ونيُّها يُتعلق بالنَّسيد / ..... نقد النَّحق بالخدمة في مجبوعة التنبك الماؤنة بداريخ ١١٢٥/١/١ ثم تقل الى المسوعة الكبية في ١٤٧٤/١١ اللي بعد ١٤٥ فيهاورات المبيع التنواكة وان هم يعلين المستالة . سنهم متعوَّات المه الله الله العُلَوْية الدولية المبطَّولُ التعلمينَ العَصْف بتعمُّونَ مِتَمَا السَّنَة اهلاء الراه واذ كان الثابت الله يُشتَعُق بُمَاليك المنقة الثالثة ويتبعر طابالترهية اليزالنبة النهاجة وبقا للجدول المتنسان اليه الاحتيام مدة الخدمة 11 سنة من ثم يكون الدة اللازمة لترقيته هي سست وعشرون سنة ، وطالما أن مدة خببته الكلية تجاوز ذلك بمسراعاة أنه التحسق في ١٩٤٧/٢/١٤ من ثم ملكة يستحق الترقية الى السابعة اعتبارا من تاريخ اسْتَكُمُلُهُ مِدْمُ ٢٦ سُنَةُ ( أَنَّي فَن ١ / ١/١٧٢ أَ ) وَذَلْكُ طَبِعًا لَلْمِنَ اللَّذَة (وَ١) بين التانون رقم 11 لشنا<sup>ي 1</sup>١٩٩٩ ١٩٣٥ وفاتي المُشين المِن المَنْ المُنْ المُنْ المُنْ المُنْ المُنْ المُنْ المُنْ

العابلين الموجودين بالخدمة احدى المدد الكلية المحددة بالجداول المرفقة مرقوم في انفس مجبوعته التوقيقية وذلك اعتبارا من أول الشهر التالي لاستكمال مده المدة » .

من أجل ذلك أنتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه عند تطبيق الفقرة (ب) من الملاة (٢١) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يتمين اضافة بدة سبع سنوات أو المدة التي تضيت في الخدمات المعاونة أو المكتبية ليهسا أقل الليم. المدد المسترطة للنرقية طبقا للجدولين الثالث والخابس الملحقين بالمقانون .

( نبلك ٨٦/٤/١٠٧ ــ جلسة ١٢/٥/٢٧١ ) ،

#### قاصدة رقسم ( ۲(۹ )

#### الجسنا :

مغاد نص الفقرة الأخرة من البندين من المادة ٢١ من قانون تصميح الوضاع العالمين المنبين باللولة حساب مدة خدمة العالم ابتداء مسن تاريخ تعيينه في وظائف الخنيات المعاونة أو الوظائف المخبية \_ يترتب على ذلك اغداقة مدة سبع سنوات أو مدة الخدمة في وظائف الخدمات المعاونة أو الوظائف الخدمات المعاونة أو الوظائف الخدمات المعاونة أو المدة المستوطقة المحدول \_ عدم جواز اضافة تلك الدة الى ددة الخدمة أذ ليس من المسوور المسافقها مع حسابها في ذات الوقت من بدايتها \_ تطبيق \_ العساس الاختيا قبل - المحروز المادنة الى الوظائف الخدمات المعاونة الى الوظائف وتضاف مدة سبع سنوات الى الدة المستوطة المترفية في المحدول الخامس وتضاف مدة سبع سنوات الى الدة المستوطة المترفية في المحدول الخامس وتضاف مدة سبع سنوات الى الدة المستوطة المترفية في المحدول الخامس المحدول الخامس المحدولة المترفية في المحدول الخامس مدة عباء بالمخدات المعاونة تزيد على سبع سنوات.

#### مِلْحُص القِدْــوي :

ان المادة (٢١) من قانون تصحيح اوضاع العلمان المدنين بالدولة. والقطاع الصادر بالقان دهم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص علي آن : 
• تحصب المدد الكلية المتعلقة بالعالمان المينين في الوظائف المهنية أو التكابية غير الحاصلين على مؤهلات دراسية والمحددة بالجدوليب النائث والحصليس المرنتين مع مراعاة القواعدد الآتية : (ا) . . . . . (ب) اضافة مدد سبع سنوات أو مدة الخدمة التي قضيت في مجسوعة الخدمات المعاونة أو الكتابية أيهما قتل بالنسبة للصابل الذي عين ابتداء في وظائف المحتبية ونقل قبال نشر هذا القانون الى وظائف المحبوعة المهنية أو العابل الذي عين ابتداء في الوظائف المحاونة ونقل قبال هذا التاريخ الى النائث عان ابتداء في الوظائف المحبود المحاونة ونقل قبال هذا التاريخ الى النظائف المحبية » .

( وتحسب بدة خسيمة المليل في هذه الحالة بن تاريخ التعيين في وظاتف الخدمات المساونة أو الوطاتف الكتبية ) .

ومن حيث لما كان من المتعين وفقا لصريح نص الفقرة الأخيرة بسن البند (ب) من المادة ٢١ من القسانون ١١ لسنة ١٩٧٥ حسساب بددة خدية العسابل ابتذاء من تاريخ تعيينه في وظلقف الخسيات المعاونة لو الوظائف المكتبية نائه لا مناص من اضافة بدة السبع سنوات أو بددة الخدية في وظائف المكتبية أيهما اتل الحي المددة المستبطة للترتية في الجدول أذ ليس من المتعسور أن نفساف تلك المددة الحديثة مع حسسابها في ذات الوقت من بدايتها . وبسن نم نمان المسلم الذي ينظ قبل ١٩٧٥/٥/١١ من مجبوعة وظائف الخديات المعاونة المكتبية تحسب بدة خديته الكلية ابتداء بسن تاريخ المهاونة ألى الوخدات المعاونة وتضاف بدة صبع سنوات إلى المدد المشابرطة تعيينه بالخدول الخاص اللحق بالمقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الفسامي

مِبْلُوطْلَف الْمُكْبِية أَذَا كَانْت بدَّة عِلْمُهِ بِالْخَدِيْثِ الْمُعَلِّرِيْةَ تُؤْكِّذُكُ عَلَى السَّبْع حَسِنُوات .

وطاقة الا يتطبق با تقتم في خستوس الضاقة الشروشة ثاقه بأ كأن التلكية الم الشيقة المقاوضة با المتحدد ال

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية الصوبية الى تطبيق متواها السابقة الصادرة بجاسة ١٢ من مايو ١٩٧١ على الحقة المصروضة .

. ( ملف ۲۸/۲/۱۲۲ س جلسة ۲۲/۲/۲۲ ) .

قاعــتدة رقــم ( ٥٥٠)

الإسبطار:

اللهوَّة فِينَا مِن اللهُ ٢٧ مِن عَلَونَ عَشَيْحِ الْصَاعِ العَلَمَيْنِ الطَّيْنِ ويقدُولَة السَّادِرُ بِالطَّادِنَ رَمَّ وَلَا فَعَلَّا وَلَالاً عَنْهِا الشَّعْدِ بِلَسَّامَة مَنَّة لا سُلِّو أو منة الغدية التي تغييت في مجموعة الغديات الماونة والتعلية الهدات المورعتين ونقل قبل القديم القديم الماونة والتعلية الهدات المورعتين ونقل قبل القديم المورعة المواقفة المعلم الذي عين المتعلق في مجهوعة المطلقة المتعلقة مع حبها مدة خدمة المطلق في هذه المطلة اعتبارا من تاريخ القدين في وظاف المؤدنة والمؤدنة أو الوظاف المتعبة للمستقلل هذا المحكم عن حكم الفقرة (د) من ذلك الكادة والتي تقدير تطبيقها على الممال المهنين الذين عينوا الأول مرافق والمجوعة الوظاف المهنية بالمعلمة أو التالينة أو السائمة .

# ملقص المنسوي :

الله: (٢١) من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٥ بتمسحيح اوضاع المكلين تنص على أن « تصب المد الكلية المتطلقة بالمسلمين المستندة في الأوكلسائك للهنية أو التنابية أو التكلية غسير الحاصلين على مؤهلات دراسية والحسيدة بالجدولين الاسلام والخابس المرافقين مع مراعلة للتؤلمنيد الآمية : ...

أ — اعتبار المدد التي تضاها الفايل في الدرجتين المسادية عشرة والمسادية عشرة في الجدول المحت بالمتعاون رقم 21 لسفة 1978 باحسدار المعالمية المعالمية المعالمية واحدة تضبت في المتلة (181 - 1972) ».

ب ... المساقة بدة سبح مستوات أو بدة الخدية التي تصبيت في بجسوعة الخديات المساونة أو الكتابية ايهب التل بالنسبة للمال الذي عين ابتداء في وظافذ الصديات أو الوظاف المكتبة ونتسل تبسل نهر هذا المساون الى وظاف المجسوعة الهنية أو المسابل الذي مين ابتداء في وظاف الخديات المعاونة ونقل قبل هذا التساريخ إلى الوظاف المكتبة ..

(د) خَصم المدة المسترطة في الجداول المرفقة للترقية سن أول منة المترود التمين العالم المنافقة الترقية سن أول منة المترود التمين العالمين العالمين العالمين المال مرة في مجبوعة الوطاقت المهنيسة أو الفنيسة في الفلسة (١٦٠/١٦٢) أو المسالمين المالمين المالمين أو المالمين المالمي

ومغاد ما تقدم أن المشرع أعتبر الدة التي المساما المسابل الذي كَان يشمَل وظيفة مهنية في ١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخ العبل بالقسانون رقم 11 لسنة ١٩٧٥ بالفنتين الحادية عشرة أو المساشرة مدة واحسدة تفست بالفئة العاشرة ورعاية منه لطائفة العسبال المهنين الذين تضوا مدة سيابتة ببجبوعة الخدمات المعلونة قرر في الفقرة (ب) من المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ حسساب مدة خدمتهم الكلية من تاريخ تعينهم بهذه الجبوعة مع اضافة مدة سبع سنوات أو مدة خدمتهم بمجمسوعة الخدمسات المعاونة أيهما أقل ألى ألمدة المسترطة للترقية ومقا للحدول الشمالت الخاص بالعمال المهنيين الملحق بالقسانون رقم 11 لسفة ١٩٧٥ ، كمسا أن المشرع خص طائفة العمال المهنيين الذين عينسوا لاول مرة في مجموعة الوظهائف المهنية بالنثات الناسعة أو الثابنة أو السابعة بحكم تضبئته النتره (د) من ظك المادة من مقتضياة خصم المدة المشترطة للترقية من ادنى فئسات التعيين اللي الفئة التي عينوا عليها ، ومن ثم عان الحكم الذي تضمينته الفقرة جب) ، من المادة ٢١ من القسانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الخساص بالعبال المهنين الذين عينسوا أبنداء بمجموعة الخدمات المعاونة لا بختاط بالحكم \* الذي جاء بالنقرة (د ) من تلك المادة الخاص مالعمال المهندين الذين عبنه ا البنداء بمجموعة الوظائف المهنية في درجة اعلى من درجة بدايسة التعيمن وانبا يكون لكل منهبا مجال اعباله ونطلق تطبيقه الخساس سنه تسبسا لاختلاف الطسائفة التي يوجه اليهسا خطابه .

وبناء على ذلك لما كان العسلمل في الحالة المثلة لم يعيين انسداء ومجموعة الوظائف المهنية غائه يفرج من عداد الخاطبين بالحكم المنصوص عليه بالفقرة (د) من المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

لذلك انتهت الجمعية العمديية لتسمى الفتوى والتشريع الى تاييد راى فيرة فيرة الفقوى لرئاسة الجمهورية والمحافظات بتطبيق الفقسرة (ب) بن الملدة (٢١) من القسانون رام ١١ لسنة ١٩٧٥ على العليل في الحسالة المسروضة .

( لمف ١٩٨٠/١/٢٦ - جلسة ١٩٨٠/١/٨٦ ) .

قاعستة رقسم ( ۲۵۱ )

المِسطا :

اللبييز بين الحكم الذي تضيئته الفقرة (ب) من المادة 11 من القابون وتم 11 فسنة 1170 والحكم الذي جاء بالفقرة ( د ) من نك المادة ،

#### ملخص القصري:

طبيقًا للهادة ٢١ من القيلون رقم ١١ إيسنة ١٤٧٥ اعتبسر المشرع المدة الذي تضاها العالمل الذي كان يشغل وظيفة مهنية في ١٩٧١/١٩٧/ تاريخ للمبل بالقانون رقم 11 لسنة 1970 بالفئتين الشائية عشرة أو العساشرة مذة واحدة تنصيت بالفثة العساشرة ورعاية منه لطائفة العمال المهنيين الذيرم تضوا مدة عبل سابقة ببجموعة الخدمات المعاونة قرر المشرع في المُعسرة الما من المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لبسنة و١٩٧ جبياب مدة خديتهم الكلية من تاريخ تعيينهم بهذه الجنوعة مع المسافية سبع بن توان أو مددة خبيتهم بمجروعة الخدمات المساونة ابهما اتل الى ألدة الشبرطة الخيفة ونقإ للجدول الثالث الخاص بالعمال المهنيين الذين عيتوا الجول مسرق فأ مجموعة الوظائف المهنية بالهنات التساسعة والشابنة أو المسلحة بكها ضبنه الفقرة (د) من تلك المادة من متنضاه خصم المدة المسترطة المترقبة من أدنى منات التعيين إلى المئة التي عينوا عليها ، ومن ثم مان الحكم الذي تضمنته الفترة (ب) من المادة ٢١ من القانون المشير اليه الخسامير بالممال المهنيين (ا) الذين عينوا ابتداء بمجبوعة الخنمات المعاونة لا يختلطُ الحكم الذي جاء بالنبرة (د) من تلك الملدة الخاص بالجال المهنيين الذين عينوا ، ابتداء ببجموعة الوظائب المهنية في درجة أعلى بين درجة يداهسة إ التعبين وانبا يكون لكل حكم منهما بجال اعبال ونطلق تطبيقه البخاس يهد تبعاً لاختلاف الطائفة التي توجل اليها خطابه .

وبناء على ذلك غاته لما كن العابل في الحالة المتلقة لم يعين ابتسداء بمجموعة الوظائف المهنية غاته يخرج من اعداد المخاطبين بالحكم المنصوص. عليه بالفترة (د) من المادة ٢١ من التفاون ١١ يتم 14 لمسنة ١٩٧٥ .

ولما كان هذا العسليل قد عين ابتداء بوظيفة عليل عادي باجب يومي الد. المسلق الد. المسلق الد. المسلق الد. المسلق الد. المسلق المسل

من المادة ٢١ سالفة الذكر وتحسب حسدة خديته الكلية اعتبساراً بسين 
١٩٤٩/١/١ تاريخ تعيينه بتلك المجبوعة ويطبق عليه الجدول المالت الرافق 
المخلص بالمسأل المهنيين لشغلة وظيفة مهنية في ١٩٧٤/١٢/١٦ تاريخ الصلأ 
بالمقلقون وقيم ١١ لسنة ١٩٧٥ مع الصافة بدة سبع سنوات للبدة المستوطة 
للترتية بهذا الجدول لكونها الل من بدة خديمة ببجبوعة الخديات المملونة 
الذي استبرت ١٤ سنة وانتهت في ١٩٧٣/٧/١ تاريخ تعيينه بوظيفة 
ميكاتيكي بالدرجة . . / . . . مليم > وتبعا لذلك يتمين تطبيقا لحكم المسادة 
١٥ من هذا المقانون وضعه على الفئة السابعة ( ٢٥٠ / ٧٨٠ ) اعتبارا من 
السابة بعد ١ منوات المدة الكلية المشترطة بالمجدول النسائث للترقية ال 
على المنة وقدرها ١٨ سنة .

لذلك انتهت الجمعية العبوبية لتسمى الفتوى والتشريع الى تلبيد رأى ادارة الفتوى لرئاسة الجمهورية والمحافظات بتطبيق الفترة (ب) من المادة ٢١ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ على العابل العروضة حالته .

( ملك ٢٨/١/٢٦ -- جلسة ٢٢/١/١٨٠ ) ،

#### 

انفهت ادارة انسوى رئاسة الجبهورية والمحافظات بكتابها رقم ٢٦٧ المؤرخ ١٩٥٨/١/١٤ ( المن رقم ١٩٥٨/١/١٤ ) الى تسسوية حالة المال المورضة حالته طبقا للجنول الثانث المرافق القانون رقم ١١ المنة ١٩٧٥ مع السافة مدة صبع مسئوات الى المند الواردة به وحساب مدة خديته من ١٩٦٨/١/١ تاريخ تعيينه بوظيفة عالى عادى مع ما يترتب على ذلك من آنار وذلك تطبيقا لحكم الفقرة (ب) من المادة ٢١ من القانون رقم ١١ المسنة ١٩٧٥ .

# النسرع اللقى على تقنيض المسدد الكأيسة

#### قامسنة رقسم ( ۲۵۲ )

#### 

نعى الفترة و) من المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ فسنة ١٩٠٥ المشاخة بالتقون رقم ١١١ فسنة ١٩٨١ يلشى بتخفيض المدد التلاية اللازمة للترقية الفضات الواردة بالجدول الثانى المدق بالقانون ببقدار ست سنوات بالنسبة عجمة المؤولات المسلم البها به صورت عبومية القص واطلاقة أن يفيد من حكمه المسلمون الذين تبت تسوية حالتها م طبقا للفترة (د) من المدار المها سال المرق في ذلك بين من اختار منهم معابلته بالموهل المسلمي براكزهم في ذلك اختيار احكام المؤهل الإعلى ، شرط عدم المسلمي براكزهم في ذلك اختيار احكام المؤهل الإعلى ،

# ملخص الفتـــوى :

ثيل النساؤلات حول كيفية تسوية حسالات بعض العالمين الذين النبي منها المعالمين الذين النبية على مؤهلات الفندة وتبت تسوية عالاتهسم طباتا المفترة في من الملكة . ٢ من القسانون رقم ١١ لسسنة علاوه و بعثى استعادتهسم من المعارض من المعارض وضع المناسبة على وضعًا لحكم التاتون رقم المعارض السنة ١٩٨٨ .

وقد عرض الموضوع على الجمعية العبوبية لتسمى المتسوى والتشوى والتشريع ماستعرضت احكام القوانين الآنية :

(١) القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بتسوية حالات بعض العسلبلين

سن حيلة المؤهلات الدراسية ونفس المادة الاولى منه على ان تسرى احكلم

مدا القانون على العسليان المنين بلجهساز الادارى للدولة والهيئلت

العسامة والحاصلين على المؤهلات المحددة في الجدول المرفق ولم عسو

محالاتهم طبقسا لاحكله ويمسحر قرار من الوزير المختص بالتنبية الادارية

مبيئياتي الشهادات المعادلة للمؤهلات الشار الهسا ...

(٢) تقون تصحيح اوضاع الصالمين المدين بالدولة والتطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ السنة ١٢٧٥ والمعول به اعتبارا مسن ١٦٠ ديسمبر سنة ١٢٧٤ الصادر بالقانون رقم ١١ السنة ١٠٢٥ والمعول على أن المقبارا من ٣١ ليسمبر سنة ١٩٧٤ وتنص المادة (٢٠) منسه على أن شحسب المدد الكلية المحددة بالجداول المرغقة بحيلة المؤهلات العراسية مسواء ما كان مقيما عنسد السلب باحكام هذا الثانون أو ما يتم تقييسه على احكامه اعتبار من تاريخ التعيين أو الحصول على المؤهل بالمهما الرب وتحسب المددة الكوائدة المخلة المؤهلات العليسا والمحددة بالجداول المرغق مع مراعاة التواعد الآنية :

(٣) التانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لملاج الاثار المترثبة على تطبيق المسانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسسوية حالات بعض العلماين من حملة المؤهلات الدراسية المسلل بالتانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨١ وتتمس الملكة النسلية منه على أن تسوى حالات العالمين بالجهاز الادارى والميشات

العابة العداصلين على الشهادات الدراسية المسار اليها في المدادة السابقة طبقا لاحكام التداون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ المشدار اليه ... وتقس المادة الثالثة على أن يمنع حبلة المؤهلات العدادية أو الجليمية ... للوجودين بالمخدمة في ١٩٧٤/١/٢/٣١ بالجهدات المتسار اليها بالمادة السابقة التدبية اعتبارية تدرها سنتان في الفسلت المسابقة التي كاندوا يشمطونهما .... كما تقص المادة الخامسة من هذا التانون على أن يشمطونهما العالمين المسار اليهم .. بما يعادل علاوتين ....

وتنص المادة السادسة بنه على انه يجوز للمابلين الحساسلين على وهلات جامعية او علية اثناء الخدمة من العسابلين المدنيين بالجهار الادارى للدولة والهيئات العلية الخيسار بين تطبيق احكام المادة النسانية من هذا القانون أو معاملتهام بوهلاتهم الجديدة غينطبق عليهام احكام المافتين الثلثة والخامسة من هذا القائون .

(3) القانون رتم ۱۱۱ لسنة ۱۹۸۱ بتعديد بعض احكام القدانون رتم ۱۱ لسنة ۱۹۵ بأصدار قانون تصحيح اوضداع العليان المدين بالدولة والتطاع العدام وتنص المدادة الاولى منه على أن تضاف غترة جديدة تحت حرف أن الى المادة (۲۰) من القانون رقم ۱۱ لسنة ۱۹۷۰ يأصدار قانون تصحيح اوضداع العدامان المدنين بالدولة والقطاع العدام نصها كاتى : \_\_

(ز) تخفض المدد الكلية اللازمة للنرقية للنئسات المختلفة الواردة بالمجدول الثاني من الجداول الملحقة بهذا القانون ببقدار ست سنوات وذلك بالنسبة لحيلة المؤهلات الواردة بالمجدول الملحق بالقانسون رقم AT لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالة بعض العسابلين بن حيلة المؤهسلات المراسية والمؤهلات التي أضيفت اليسه من تتسواعر في شانههم شروط خلييق ذلك القانون وتنص المادة الرابعة منه على أن ينشر هذا القسانون في الجسويدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من ٣١ ديسجير سنة ١٩٧٤.

وبن حيث أن يفساد ذلك أن المشرع قد نص صراحة في الفقييرة (ز).

من المادة (٣٠) من القلون رقم 11 لسنة ١٩٧٠ المضافة بلقانون رقم 1941 المسنة ١٩٨١ على تخفيض المدة الكلية اللازمة اللغثات الواردة بلجدول الثاني الملحق بالقسانون رقم 11 لسنة ١٩٧٥ ببقدار ست سنوات بالنسسية الحيول المحق بالقسانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٧ بهذار معن المسنوات بالنسسية بوالزملات التي اضيفت اليه والذين حصلوا على مؤهلات عليسة التستة مدة خضيتهم وقد جاء نص الفترة المشار اليها علما مللتا ومن المقرر أن المالقة بالحكم الوارد به بتخفيض مدة المست سنوات العالمون الذين تبت نسوية المحكم الوارد به بتخفيض مدة المست سنوات العالمون الذين تبت نسوية والسسلف فكرها المقترة (د) من المالة أن منا المالة بالمؤهل المتوسط والسسلف فكرها المتون رقم 11 لسنة ١٩٧٥ ومن اختسار وفقت لحكم المدة الثانية من القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨٠ ومن اختسار مقالمة بالمؤهل المسلى وفتا للمائنة والخليسة من هذا القسانون بشرط الا يترتب على ذلك المسسلس بوراكزهم في ظل اختبار احكلم . بشرط الا يترتب على ذلك المسسلس بوراكزهم في ظل اختبار احكلم .

من أجل ذلك أنتهى رأى الجمعية المبومية لتسمى المنسوى والتشريع الم تطبيق الثانون رقم 111 لسنة 1941 على المسلمين المسلمين المسلمين المسلمين المحكلية بتخليض هذة السبت سنوات من المدة الكلية بالجدول الشاهي المسلمين بالثانون رقم 11 لسنة 1970 بشرط الا يترتب على ذلك المسلمين ببراكرهم في ظل اختيار احكام المؤهل الاعلى .

( ملف ١٩٨٢/١١/١٢ جلسة ١١/١١/١٨/١ ) .

قاعستة رقسم ( ۲۵۲ )

الهِـــنا:

المابل الذي حصل على مؤهل عال ثقاء الأضية وسبق تسسوية حالته طبقا الفقرة (د) بن اللاة ٢٠ بن القانون رقم ١١ أسنة ١٩٧٥ تسوي حالته طبقا الفقرة (ز) بن اللاة المذكورة بالقانون رقم ١١١ أسنة ١٩٨٨. يثهرها أن يكون مؤهله من الرحالات الواردة في القانون رقم AT فسنة 1977 الو مضافة الله بالقانون رقم 117 فسنة 1970 وتوافرت في شاته تطبيق ذلكه القانون ... عدم تعديل الركز القانوني العابل استنادا الى هذه التسوية بعد المحراء تسوية مسحيحة المسابل ... في جميع الإهوال التحديد الدرجة والانتمية القانونية التي يستحقها وغما القوانين المحدول بها عند الدرجة والانتمية التالوكية التي يستحقها وغما القوانين

### ملخص الفتيسوي

ثار التساؤل في شأن تحديد بفهوم أفتاء الجيمية العمومية المسمى المنتوى والتشريع بجاستها المنعقدة بتاريخ 17 / من نونهبر سنة 1447. والتي انتهت الى تطبق العسائون رقم 111 السنة (114 على المخالفيين يلحكله بتخيض بدة السنت سنوات من الحد الكلية الواردة بالجدول التقى المحتلبة بتخيض بدة السنت سنوات من 1971 ، وعهدا أذا كان هذا الاقتداء يعنى تخييض بدة السنت سنوات المشائر اليها لجبيع العالمان الذين تبعت تسوية جالاتهم طبقا لحكم الفترة د من المادة . ٢ من التأثون 11 لسنة 1190 . وان تخليض هذه المدة يكون نقط بالنسبة ان نتواغر غيه شروط تطبيسق القاتون رقم ٨٢ اسنة 1190 .

وقد عرض الموضوع على الجمعية العبوبية بتسبى الفتوى والتشريع على المحمد المدارة بطبة ١٩٨٢/١١/١٧ التي انتهت بسن بحث حالة احد العابلين الحاصلين على مؤهل من المؤهسلات الواردة في الجدول المحق بالقساتون رقم ٨٣ لمسنة ١٩٧٣ ثم حصل انتساء المخدية على مؤهل عال ، الى تطبيق احكام القالون رقم ١١١ لسنة ١٩٨١ على المهلين المخالف بتخفيض بدة ست سنوات بن المدد الكلية المهلودة بالمهدون المعلى المحمد المهدة ١٩٧٥ كسا الهيترضية المهدة ١٩٧٥ كسا الهيترضية المهدة المهدة المهدة المهدة المهدة المهدة المهدة المهدون المهدة المهدون المهدة المهدون المهدة المهدة المهدون المهدة المهدون المهدة المهدون المهدون المهدون المهدون المهدة المهدون ال

ا — الخادة (۱) من التاتون رقم ۸۳ اسنة ۱۹۷۳ بشأن تسسوية حدقة بعض المسابلين من حبلة المؤهلات المراسية التي تفص على أن تصريخ المحابلين من حبلة المسابلين للعنيج بالجيفة التحاري للذوقة والهيئات المسلمة والحياسلين على المؤهلات المحددة في المجددة في المجدد

(٢) المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بأمسدار تقسون تصحيح أوضياع العابلين المنبين بالدولة والقطياع العام المعدل بالكاثون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٧٨ التي نفص على أن تحصيب ألمعد الكلية المحدة بالجداول المرفقة الخياصة بحيلة المؤهلات سيبواء بما كان منها مقيما عند العبيان بلحكام هذا القانون أو ما يتم تقييم بناء على احكايه اعتبارا من تاريخ التمهيد و الحصول على المؤهل أيهما أقرب ،

وتحسب المدد الكلبة المتملقة بحيلة المؤهلات المليا والمحددة في الجدول المرغق بم براعاة التواعد الإتية:.....

(د) احتساب مدة الخدمة المسابقة على الحصول على المؤهدان الماليا قبل نشر الماليا قبل نشر الماليا قبل نشر هذا التقون على الماليا قبل نشر هذا التقون على حالته حتى تاريخ حصوله على المؤهل المسالى ثم عى السامى تطبيق المدد المبينة في الجدول الاول المرفق اعتبارا من التاريخ المذكسور على حالته بالفئة والاعتبات التي بلغها طبقا للجدول الشاقي ه

(٣) الحادة الاولى بن القانون رقم 111 اسنة 14۸1 بتعديل بعضه. احكام القانون رقم 11 اسنة 14۸ بتعديل بعضه. احكام القانون رقم 11 اسنة ١٩٧٥ بتصدار قسانون تصحيح اوضاع الطلبين المدنين بالدولة والقطاع العسام التي تنص على ان تضاف غترة جديدة تحت حسرف (ز) الى المائة . ٣ بن القسانون رقم 11 اسنة 14٪ المسئة بأسسدار المقون تصحيح اوضاع العلباين المتنين بالدولة والقطاع العسام نصسها الآلي : ...

(ز) تخفيض المدد الكلية اللازمة الترقية الفئات المختلفة الواردة بالجدول التبائي من الجداول الملحقة بهذا القانون بهقدار ست سسنوات وفلك بالنسبة فجيلة المؤهلات الواردة بالجدول الملحق بالقسانون رتم AY لسنة 19۷۳ يشأن تسوية حالات بعض المسليلين من حبلة المؤهلات الدراسية والمؤهلات فلين اضيئت اليسه من تتوافر في شائهم شروط تطبيق فلك القانون .

ويفاد با تتدم أن المشرع مراعاة للعلمل الذي حصل على مؤهسل على انساء الخدمة ونقلت نئته أو اعيد تعيينه بمحبوعة الوطائف العسالية تميل نشر القانون رتم 11 لسنة 1400 في 1940/0/1 خوله الحسق في تطبيق الجدول النساتي الملحق بالقانون المذكر والخاس بحيلة المؤهسلات المنطقة على حالته غيرقي حصب المدد الكية الواردة في هسذا الجدول المقتلف المختلفة وذلك حتى تاريخ حصبوله على المؤهل العسالي ثم يطبق عليه المدد المبينة بالمجدول الاول بحيلة المؤهلات العالية اعتبارا من تاريخ حصوله على المؤهل العالى ، غيرتي الى المناة النسالية لفئته بالمسادر العلى بعد انقضاء المدة المبينة بالمجدول الاول ثم زاد المشرع من رعايتة العالى مدد است سنوات من المدد الكلية اللازمة للترتمة الى المنات على المؤملات الواردة بالجدول اللسائي مسائف البيسان وذلك بالنسبة لحياة المؤملات الواردة بالجدول المحتى بالمتانون رتم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ والمؤهلات

ولما كان الاصل وجوب الجمع بين نصوص القانون الواحد واعبالها ككل لا يتجرأ غان الجمع بين الفترتين (د) ، (ز) من المادة ، ٢ من القانون رقم 11 أسنة 1190 يؤدي إلي القول بأن العامل الحاصيل على احدى المؤهلات القراسية الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم 17 اسنة 1977 أو احسد المحمول الني المنه 110 والمقاررة المحمول المنه 110 المنه المحمول المنه المحمول المنه المحمول المنه على المحمول الناء المخدمة على محمول الناء المخدمة على محمول الناء المخدمة على محمول الناء المخدمة على المحمول الناء المخدمة على المحمول الناء المحمول 11 محمول الناء المخدمة على المحمول الناء المحمول 11 المحمول 11 المحمول الناء المحمول 11 ال

أسنة ١٩٧٥ بمجبوعة الوظائف العالبة ، هذا العابل يحق له الجمع بين الفقرتين (د) ١٤(ز) وذلك بلقاض مدة ست سنوات بمعنى المدد الكلية الشترطة للترتية الى النئات المختلفة الواردة بالجدول الثاني الرنق بالقانون يهم ١١ لسنة ١٩٧٥ ثم تسوى حالته طبقا من تاريخ حصوله على المؤهسل العلى ؛ أما العليل الحامسال على مؤهل دراسي غير وارد ضبن الجدول اللحق بالقاتون رقم ٨٣ اسنة ١٩٧٣ أو المسانة اليه بحيث أن يستوفي المدد الواردة ، بالجدول الثاني سالف البيسان كالمة دون انقاص وذلك العدم مخاطبته بحكم الفقرة (ز) المضافة للمادة ٢٠٠ من القسانون ١١ لسنة ١٩٧٥ ، ببقتضى رقم ١١١ لسنة ١٩٨١ وهذه التفرقة نضــــ عن ان مصدرها صراحة نص النترة (ز) سالفة البيان ، غاتها تتنق مع حكمة التشريع ذلك أن الجدول الثاني المرفق بالتاتون رتم ١١ لسنة ١٩٧٥ تبدأ أولى مَثَاتِه بِالمَثَّة ( ٣٦٠/١٨٠ ) في حين أصحاب المؤهلات الواردة بالتاتون ا رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ يستحتون النميين بالنثة السادسة المخنضة ببرتب ٥٠٠ ر ١٠ وهي الدرجة المائلة للفئة السابعة ٢٤٠/٢٤٠ ( من القانون وتم ٢٦ لسنة ١٩٦٤ ) لذلك كان على المشرع على أن يبيز هذه الطائنة عبد استفلاتهم من احكام الفقرة (د) من المادة ٢٠ دون غيرهم من المستنبدين ٠ من هذه النقرة بانقاص المدة المبينة اللازمة للترقية من بداية الجدول الثأني الى الفئة السابعة المتررة الزهلاتهم وقدرها ٦ سنوات . واذ كان كذلك الا انه لايجوز تعديل المركز القانوني للعامل بما يتفق مع صحيح حكم القانون وبما يتفق مع ما كشف عند هذا الافتاء بعد ١٩٨٤/٦/٣٠ ، وذلك ان ا القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ عندما نص مادته الحادية عشرة مكررا على أن يكون ميماد رفع الدعوى الى المحكمة المختصة سنة واحدة من تاريخ نشر هدذا القانون وذلك نيها ينطق بالطالبة بالحتوق التي نشأت ببغتضى أحكام هذا القانون أو ببغتضى أحكام القوانين أرتسام ٨٣ لسنة ، ۱۱٬۱۰٬۱۹۷۳ منا السنة ۱۹۷۵ ۲۲ اسنة ۱۹۷۸ وترار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٨٢ لسنة ١٩٧٤ وقرار وزير الخزانة رقم ٢٥١ لمسنة ١٩٧١ ، أردف باته لايجوز هذا اليماد \_ الذي مد حتى ١٩٨٤/١/٣٠

بقتائون رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٣ - تعديل الجركز التالوني فلفايل استغافه الله احكام التشريعات المذكرة على أي وجه بن الوجود الا اذا كان فلف تتفيلا الحكم التشريعات المذكرة على أي وجه بن الوجود الا اذا كان فلف التنظير بتعترفه الى تعديل المنظر بتعترفه الله يقبل التعديل المحلول الله في المسلحة الدوي مطالبا بحته الذي منت عليه التواقيق والعرارات مساقعة البيان حتى ١٩٨٢/١٩٨٣ بينتم وجوبا على المحكمة تبول حواة لتفسيل هفة المحلمة بالنظام العالم ، كسا بعنم أيضا على الجمة الإدارية لذاتك السبب النظام في طلب اجابته الى طلبه ، ومن ثم تكون التسوية الوجودة بيك خدية هذا العابل هي التالية ولا يجوز تعديلها على الى وجسه مسن بهلك خدية هذا العابل هي التالية ولا يجوز تعديلها على الى وجسه مسن

آليا عن الحتوق الناشئة عن القافون لا لسنة ١٩٨٤ بشأن تعسوية حالات بعض المابلين غانة لحكم المادة الصالعية عشرة بن هذا القانون كالر لابجوز تعديل المركز التساتى للعابل على اى وجه بن الحوسوه بعسد ١٩٨٢/ ١٩٨٢ ، الا أن المشرع تدخل بالقسائون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٨٤ ونصي على بد هذا المساحد حتى ١٩٨٥/ ١٩٨٠ بالمنعبة للحقوق التسائدية عن القانون رقم لا لسنة ١٩٨٤ منظ وأعبالا لحكم الملاة الثابنة بن القسائون رقم لا لسنة ١٩٨٤ منه في جميع الاحوال اجراء تسوية قانونية صحيحة والاتدبية القانونين المهسول بها عند اجرائها بفرض تحديد الدرجة اجراء ترقية المابل مستقبلا للدرجة التساية ، وذلك بع عدم الاخلال بالاحكام التشاقية النهائية أو القرارات النهائية الصادرة بالترقية .

ولما كان حكم المادة ٢٠ بفترتها (د) و (ز) يخسرجان من نسيج التقون رقم ٧ لنسنة ١٩٨٤/ سالف البيسان ماته لايجوز بعد ١٩٨٤/ ١٩٨٤ تعديلًـ المركز الماتوني للمائل الذي ينظر استفاقته من احكابها على الوجه السلوق محسيلة ، على أن تجرى له وفقا لاحكابها التسوية القاونية الصحيحة لمتحدد الدرجة أو الاقدمية القانونية التي يعتبد بها مستقبلا عند ترعيته الرر. الدرجة التسافية .

( ملف ۲۰۸/۳/۸٦ - جلسة ١١/١١/١٤) .

#### قاعسة رقسم ( ٢٥٤ )

#### المسطا:

#### مغض الفتري:

من حيث أن القانون رقم 11 أسنة 1400 ينمن في المادة 17 على أن « يرقى اعتباراً من اليوم الاخير من المسنة الملاية 1978 والمسسنة الملاية 1970 والسنة الملاية 1971 والمسنة الملاية 1970 المسلماني من حسلة المؤهلات نوق المتوسطة والمتوسطة من الفئة 176./18 المرد الفئسة 186./487 الذين تتوافر نيهم في هذا التساريخ الشروط الآتية:

٣٢ سنة بالسبة لحبلة الؤهلات التوسطة ، ،

كما أن القانون رقم 111 أسنة 1941 بتعديل بعض احكام القانون رقم 11 أسنة 1940 المشار اليه يفص في ملاته أولى على أن تفسيقة

-فترة جديدة تحت حرف (ز) الى المسادة ٢٠ من القانون رقم ١١ المسنة ١٩٧٥ باسسدار تانون تصحيح اوضاع المسلمان المنتيين بالدواسة حوالتطاع المسلم نصهما الآتى :

(ز) تخنض الدة الكلية اللازمة للترقية للنئات المختلفة السواردة سلجدول الثاني من الجداول اللحقة بهذا التانون ببقدار الست سنوات وذلك بالنسسة لحملة المؤهلات الواردة بالجداول الملاحة بالقانون رقسم ٨٣ لمسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العابلين مع مقة المؤهلات الدراسسية والمؤهلات الني اضيفت البه من تتوافر في شأنهم تطبيق ذلك القسائون و وتنص المسادة ١٩٧٠ بن القسانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المنسان البها على أن « تحسب المدة الكلية المصددة بالبداول المزانسة المحكم ببحلة المؤهلات الدراسسية سسواء ما كان منها متيسا عند العمل باحكام هذا القسائون أو ما يتم تقبيسه بنساء على احكسامه اعتبارا من تاريخ هذا القسائون أو ما يتم تقبيسه بنساء على احكسامه اعتبارا من تاريخ القمين أو الحصول على المؤهل ابهسا اثرب وتحسب المدة الكلية المتسائة ... المحلم بعملة المؤهلات الطيسا والمحددة في الجدول المرفق مع مراعاة القسواعد التسيسسة . . . . » .

ومن حيث أن ماد ما نقدم ، أنه لا يجوز تضغيض مدة المسنوات المساسل المهافى هذا القانون الا بالنسبة المغشات الواردة والمحدول الثانى من الجدول المحقدة بالقانون رتم ١١ لمسنة ١٩٧٥ . وهذه الفئات تشمل السامة حتى الثلثة من القانون رتم ٥٨ لمسنة ١٩٧٠ . ومن ثم غانه وفقا لهذا الحكم الصريح يخرج من نطاق الترقية المخلون الشاغلون للفئة الثانية من غلات القانون رتم ٥٨ لمسنة المحالات المحالات المحالات المحالات المحالات المحالات المحدث يلزم مناها المحالات المحدث يلزم المحسنة المحالة ١٩٧٨ عسنة في الخدية دون تخفيض المست مسنوات المخلسة معها .

ومن حيث انه سا يدعم هذا الرأى ، أن المشرع انود نصب خاصة دلنيرقية الى الدرجة الثانية والاولى وهو نص الملاة ١٧ من القانون رقم ١٠ لسنة 1970 وقرر الشاغليها معابلة متبيزة عن بلتى الفئات نجمال. الترقية منهما بالاختيار بنسبة 200 ،

لذلك أنتهى رأى الجمعية العمومية الى عسدم جواز انتاس مسدة المسئوات المشار اليها من المدة المشترطة لترقية السيد المعروضة حالته الى العرجسسة الاولى .

( ملك ١٩٧٨/١٢/١٣ ــ جلسة ١٩٧٨/١٢/٨٧ )

قاعسدة رقسم ( ۲۵۵ )

#### المسجاة:

عند تطبيق القدادون رقم 11 اسسفة ١٩٧٥ باسدار قداون تصحيح لوضاع الصابلين المنتين بالدولة والقطاع العام على العابل المعين على وظيفة فنية أو مهنية ، يتمين حساب الدة الكلية بالنسبة لدخسبا تحدد بالجداول مع مراعاة حكم الفقرة ( د ) من المادة ( ٢١ ) من هذا القدادون وذلك بان يخصم من هذه المد الكلية التي الشنرطها المجدول المرقية من أول فقة مقررة التميين الى الفقدة التي تم تمين العابل صحدت من لجفة شمئون المختها المنتية للتنفيذ هذا القانون والتي مصدرت من لجفة شمئون المخته المنتية للتوريق من المسفة ١٩٧٥ عنى القدارة ( د ) من الماحة المنتية للمناز البياسة ١٩٧٥ المستة ١٩٧٥ المتركة التوريس الوجه القبلي فاله يقمن عينيوا بالمغلة ( ١٩٠٠/١٨٠ ) بشركة التوريس الوجه القبلي فاله يقمن عندوا بالمغلة ( ١٩٠٠/١٨٠ ) بشركة التوريس الوجه القبلي فاله يقمن قدمة مناز المدة المترطة الترتية الى الفقدة ( ١٩٠٠/١٨٠ ) ومن ثم تصبح المدة الكلية المستوطة الترتية الى الفقدة ( ١٩٠٠/١٨٠ ) ومن ثم تصبح المدة الكلية المستوطة الترتية الى الفقدة هي خيس سنوات و الكلية المستوطة الترتية الى هداء الفئة هي خيس سنوات و الكلية المستوطة الترتية الى الفقدة هي خيس سنوات و المنازة علي المنازات و المنازا

## طخص الفتسوي :

بيين من الاطلاع على القاتون رقم 11 اسنة 1970 باصدار قد النفن من المصحيح أوضاع المالمين المدنيين بالدولة والقطاع العالم ، أنه ينسى في معتبه الفلسليمة على أن « تضر الجداول اللحقة بالقساتون المرفق جزءا لا يجزا من هذا القاتون » ونصت مادته السليمة على أن « تضريل لجنة المشون الخدية المدنية برناسسة الوزير المختص بالتنبية الادارية وعشوية كل من رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والادارة ووكيل وزارة الملية لشنون الحالة المحلة ووكيل الجهاز المركزي للتنظيم والادارة ، وتختص هذه المحالة بالمسدار التعليمات التنفيذية العالمة المتطبة بتطبيق نظم الضحيمة علمان « تحسب المدد الكلية المتعلقة بالعالمين المدنيين في الوظساته عنه على أن « تحسب المد الكلية المتعلقة بالعالمين المدنيين في الوظساته عنه على أن « تحسب المدد الكلية المتعلقة بالعالمين المدنيين في الوظساته على على أن « تحسب المد الكلية المتعلقة بالعالمين المدنيين في الوظساته على والخياس الموفقين مع مراعاة القواعد الآتية :

(د) خصم المدة المسترطة في الجداول المرتفة للترتية من اول نئسة محتررة لتعيين العامل نميها الى الوظائف التلهة لها بالنسبة لمن عين مسن المعاملين لاول مرة في مجموعة الوظائف المهنية أو الننية هي الفئة ( ١٦٦٠/ ) أو الفئة ( ٧٨٠/٢٥) أو مسما يعادلها .

هذا وفي خصوص تفيد هذه الفترة قررت لجنة شئون الخدمة الدنية في 14 يونية سنة 140 انه بالنسبة لمن يمين في غير ادنى الفنات المعررة التميين في الجدول الممامل به تخفيض المدة الكلية اللازمة للترتيسة بالنسبة فيه بما يمادل المدة اللازمة للترتية من مئة بداية التميين الى الفئة التي تسم شميينه بهسيسا .

ويبين من الرجوع الى جداول مدد الضحمة الكليسة المدسوبة في الإنتيبة الملحقة بالقشون المساور اليه لن الرجول الثالث يقتمي يأن عسميد المساورة في الاقديمة بالنسبة الماليان النبيت إلى المنتين المتدر تسينكم ابتداء من النبة ( ٣٦٠/١٦٢ ) ) ( ٣٦٠/١٦٢ ) ك

( ۳۲۰/۱۸۳ ) هي ۷ سنوات للترقية الى الفئة ( ۲۲۰/۱۲۳ ) ، ۱۲ سنة الى الفئة ( ۲۲۰/۱۲۳ ) ، ۷۸ سنة الى الفئة ( ۷۸۰/۲٪ ) .

ومن حيث أنه يتضح من مجموع عده النصوص أنه عند تطبيق الثانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه على العابل المعين على وظيفة فنية او جهنية ، كما هو الشأن في الحالة المروضة ، يتمين حساب المدد الكليسة بالنسبة له حسبها تحددت بالجيول مع مراعاة حكم الفقرة ( د ) من المادة (٢١) من هذا القانون و ذلك بأن يحميم من هذه المدد الكلية المدد التي اشترطها الحدول للترقية من أول منة مقررة التعيين الى المئة التي تم تعيين العابل غيها ، وهذا هو ما رددته التطيهات اللازمة لتنفيذ هذا القانون والتي ميديت عن لجنة شئون الخدية المدنية ، ولما كانت أدنى الفئات المعسررة قلتميين في الجدول الثالث مي النئة ( ١٤٤/ ٣٦٠) وإن الجدة المسترطة لْلْتُرْتِية مْيِهَا الَّي الْمُنَّةُ ( ٣٦٠/١٦٢ ) هي سبع سنوات ، وان هذه الذَّ طَن تَلَاثُ عشرة سنة للترقية الى الفئة (٣١٠/١٨٠ ) وهي الفئة التي هنهن هيهب السائقون فلهزوض عاقتهم ... وانها ثباتي عشرة منسبكة لِلْمَهِيَّةِ اللَّي الْمُنسِيِّةِ ﴿ ٤٤٠ / وهِي الفَّلَّةِ النِّي سيرتون اليها ، ومن ثم وتطبيقا لما سبق بيسانه غانه يتمين أن يخصم من المدة الاخم ثلاث عشرة صنة باعتبارها المدة الكلية اللازمة المدة الكلية المسترطة لترقيتهم الى الفئة ( ۷۸۰/۲٤٠ ) هي خيس سينوات ،

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية المعومية الى أنه في تطبيق حكم الفترة الله من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية المعومية الى السائقين الذين عينوا على السائقين الذين عينوا بالمثنة ( ٢٦٠/١٨٠ ) بشركة أتوبيس الوجه التبلي ٤ يتمين خصصم ١٣ سنة من المدة الكلية المسترطة للترتية الى الفئة ( ٢٨٠/٢٤٠ ) ومن شمم جهتون الى الفئة المسابعة بعد انقضاء خمص سنوات على تميينهم بالمنشة المسابعة بعد انقضاء خمص سنوات على تميينهم بالمنشة .

# أفرع الثانث عشر انقاص بند الخنبة الكلية للتصول على الدكتورام

او المسلصتي

قاعستة رقسم ( ۲۵۲ )

الجسما:

الفقرة القلامية من المسلمة ٢٠ من قانون تصميح اوضاع المسلمانية المنسبة المسلمة ١٩٧٥ قضت المنسبة المسلم بققاص مدة سنتن من المدد الكلية اللازمة اللازمة باللسسبة الحاسلين على شسسهادة الدكتوراه مسريان هذا المسلم على من يرقى الى الفلسة التسلية من المسلمان على ناك الشهادة وفقا الحكم المسلمان على ناك الشهادة وفقا الحكم المسلمان على ناك الشهادة وفقا الحكم المسلمان من القسسان المنسبة المنسبة

# ملخص الفتوى :

ان المادة 17 من القانون رقم 11 لسنة 1900 — المعدل بالقسانون رقم 77 لسنة 190 نصبت على ان رقم 77 لسنة 190 نصبت على ان والتسانون رقم 77 لسنة 1901 نصبت على ان والسنة الملابة 1902 — أو السنة الملابة 1900 — أو السنة الملابة 1900 — أو السنة الملابة نام 1900 — أو السنة الملابة نام 1900 — أو السنة الملابة نام 1900 — أو المتوسطة من المنة ( 1800 — 1800 ) الذي تتوافر نيهم في هذا التربيخ الشروط الآكيـــة:

#### le¥:

انقضاء المد التالية على العابل في الخدمة محسوبة طبقا للقسواعد. المنصوص عليها في هذا القانون .

. . .

#### (1) ٤٢ سنة بالنسبة لحلة الؤهلات الطيا ٠٠٠٠ ٩٠٠

ولقد خصص التاتون رقم 11 لسنة 1400 النصل الرابع منه لقواعد حساب مدد الخدية اللازمة للترتية ونقا لاحكليه ونص في الفقرة الثانيسة من المسادة (٢٠) على انه ٥ .... وتحسب المدد الكلية المتطقة بحمسلة المؤهلات العليا والمحددة في الجدول المرفق مع مراعاة القواعد الآتيسة : ........ (ب) انتاص مدة سنتين للحساصل على الدكتوراه ... ٢ .

ويبين مما تقدم أن المشرع أوجب حساب المدة المسترطة للترقية للفئة الثانية بموجب حكم المسادة ١٧ من القانون رقم ١١ السسنة ١٩٧٥ وقتا لقواعد حسلب مند الخدمة المنصوص عليها نبه فلم يضع لحسابها قواعد خاصة ومن ثم يتمين أعبال قواعد حساب مند الخدمة المنصوص عليها في الفصل الرابع من التقون ومن بينها البند (ب) من الفقرة الثانية مسن المدة (،٢) عند تحديد مدة الخدمة الملازمة للترقية الى الفئة الثانية الإسرادة ريوجب انقاص مدة سنتين من المدة المشرطة للترقية الى علك الفئة الألمال الحاصل على الدكتوراه لنصبح ٢٢ سنة بدلا من ٢٤ صنة .

واذا كانت المدة ١٨ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قد جيمت بين الدد المنصوص عليها بالمادة ١٧ والمدد المنصوص عليها بالجداول الملحقية التي يصح ادخالها في حسساب المدة الكلية وفقا للشروط المنصوص عليها بالمادة ١٩ وكانت المادة ٢٠ هسد اغلت ذكر المسعد المنصوص عليها في المادة ٧٠ في حين انها ذكرت المسعد المنصوص عليها في المادة ٧٠ في حين انها ذكرت المسعد المنصوص عليها بالجداول عان هسذا المجسع وذلك الاغتسال لا يقسوم دليسلا على عسدم سريان قواعد المسادة ١٨ وحسدها على المسلم المنافق الوارد بالمادة ١٧ بتطبيق قواعد حساب المدد الواردة بالمعمل المنافق الوارد بالمادة ١٧ بتطبيق قواعد حساب المدد الواردة بالمعمل المربع بن التقون لا يقيده أو يقصصه النص عنيه في قاعدة واغتلة في الجرى وأنها بالمزم المذلك عص صريح يقور هذا التقييد أو التخصيص كستا

<sup>(17=-17)</sup> 

وان اعبال هذا الحكم العلم لا يعتاج الى نهى خاص بوجبه فى كل قاعدة من تواعد حساب من قواعد حساب من قواعد حساب من المشعب على المشعب المشادة الانتهاء المشعبة على اعبالها عند تحديد الدة المتصوص عليها بالمسادة الاكسار على المشادة الذرى لا يقوم دايلًا على عدم الطباق الاكسار على على على المسادد .

وتطبيقا لما تقدم ماته لما كان العابل في الحقة المائلة تمد عين في المدهراه على التكوراه في المدهراه على التكوراه في المدهرة على الفئة السابمة بيؤهل عال وحصل على التكوراه في مسئة 1900 عليه يستحق الترقية الى الفئسة الثانيسة اعتبارا مسن المدة نسستكن المسئولة على التكوراه بن المدة المسترحة للترقية الى طك الفئة وقدرها على المدة وعدرها المسئولة على التكوراه بن المدة المسترحة للترقية الى طك المئة وقدرها المسئولة في المنافقة وقدرها المسئولة في المنافقة وقدرها المسئة وعدا المسئة في المنافقة ال

لذلك انتهات الجمعية الصوية لنسبى النتوى والتغريم الى السادة 11 العلوم 11 العلوم 11 العلوم 11 العلوم 11 من العانون رسم 11 العلل من حكم البند ب من الفترة الثانية من المادة 7 من العانون رسم 11 العدم 11 من العانون .

( المل ١٩٨٠/٢/٥١ - جاسة ٥/١/٨٦ )

# عُلْمَ مُنْهُ رَقْمُ ﴿ ٧٥٧ }

#### training .

المقية العلى الحاصل على شهادة اللجستير او ما يماديا القائل القائل و المادية المرابعة المادية المادية

#### متلخص القنسوي :

ان القانون رقم 11 لسنة 1470 باصدار قانون تصحيح اوضاع المسلم المس

 (ج) انقاص بدة سنة واحدة الحاصل على شهادة الماجسستير أو با يعادلها .

ومن حيث أنه ويقا لصريح هذا النص يجب لانقاص بدة سنة من الدة والكلية اللازمة لترقية المابل الحاسل على مؤمل عال أن يكون حاسب اللا على شهادة الملجستير أو ما يعادلها .

ومن حيث أن المشرع قد استهدف من ذلك تعويض العابل عن الجهد المابي الذي بذله في سبيل النصول على المؤهل العابي باعتبار أنه يكيبها خِيرة تجعله أجدر بالترقية في فترة أثل من غيره ، غالطة في قصر المسددة والكلية ترتبط بطبيعة المؤهل المحادل للهاجستير ولا علاقة لها بأثاره المليسة

ومن حيث أن ارتداد انتمية العالم الى تاريخ سسابق على حصوله على درجة الملجسنتي أو ما يعادلها نتيجة انتاس سنة من مدته الكليسسة بيؤثر في الحسكم المتقسم أذ يجسور للمشرع حسساب انتمية اعتبسلية المحاصلين على بعض المؤهلات حتى ولو ترتب على ذلك حساب على الانتمية الأعبارا من تاريخ سابق على العصول على نتك المؤهلات وكذلك الحسال الماسلين على شهادة الملجستير أو ما يعادلها ، غلا بوجست تحيد يحول دون أمكان رد اقدية العامل الى تاريخ سابق على الحصول على هذه الشسسهادة .

بن أجل بلك انتهى رأى الجمعية المبويية لتسبى النتوى والتشريع الله احتية العابل الحاصل على شهادة الملجستير أو ما يعادلها علميا في تعساص مدة سنة واحدة من المدد الكلية اللازمة للترتية طبقا للمادة (.٧٣) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ حتى ولو ترتب على ذلك رد اتدبيته الى علاويخ سابق على الحصول على تلك الشهادة .

( لمف ١٩٧٨/١٣١ \_ جلسة ٢١/٥/٨٧١ )

#### قاصدة رقيم ( ۲۵۸ )

#### : المسطة

القاعدة (ج) من الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من قانون تصحيح اوضائج العلمان الدنين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقام ١١ السماة المادة المادة المادة المادة المادة أو ما يصادلها المادة أن قمر الحق التكلية مرتبط بطبيعة المؤهل المادلة المحسمي وليس لها عسلاقة بالماره المادلة المادلة

### **چىقىمى الاند**ــوى :

أن النترة الثانية من المادة . ٢ من القانون رقم 11 اسسنة 1140 مسحيح أوضا المليان المنبين تنص على أنه « وتصب المسدد الكلية المتطقة بحيلة المؤهلات العليا والمحددة في الجدول المسرفق مع مسراعات القواعد الآنية . (1) . . . (ب) . . . (ج) انقاص مدة مسسنة واحسدة للحاصل على الملحسني أو ما يعادلها . . . ، وونتا لمريح هذا النص تقد بحب الانتاس مدة سنة من المدة الكلية اللازمة لترتية العابل الحاصل على مؤهل عال أن يكون حاصلا على الماجستير أو ما يعادلها .

ومن حيث أن ألمُسرع قد استهدف من ذلك تمويض العابل عن الجهد علمها الذي بذله في سبيل الحصول على المؤهل العابى باعتبار أنه يكسيه خبرة ويزوده بمعلوبات تجعله اجدر بالترقية في غترة أتل من غسسيره عوالعلة في تصر الدة الكلية هنا ترتبط بطبيعة المؤهل المسادلة للماجستير وليس لها علاقة بأثاره الملية ومن ثم المعادلة المصودة في النص هسي المعادلة العلمية لاتها هي التي تتترر بالنظر الى طبيعة المؤهل ؛ أما المسلولة في الا نتيجة مالية لا يصبح أن تتفسست في الانتيجة مالية لا يصبح أن تتفسست المهاما للقول بوجود تعادل ما لم يكن قد صدر به قرار من الجهات المختصة بالجسرائه ،

ولقد كان ترار رئيس الجههورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن الرؤاتيه الاضائية للحاصلين على الماجستير أو الدكتوراه أو ما يعادلهست بنص في المادة الاولى على أن « يبنح موظفو الكادر العسالي من الدرجة السائسة ( السابعة ) إلى الرابعة ( الخامسة ) للحاصلون على ترجيسة الماجستير أو ما يعادلها راتبا أضائبا تدره ثلاثة جنبهات مدة بقائه في الدرجة التي يشغلها كل منهم وقت حصوله على الماجستير ؟ وكان المفهوم من النص على هذا الوجه أنه يقصر منح الراتب الاضافي على الحساصلين على الماجستير أو ما يمادلها من الناحية الطبية غفط ، ولم يمنح الراتب الاضافي للحاصلين على دبلومات منها سنتان مع عدم معادلتها بالماجستير معادلسة علمية الا بعد اضافة فترة جديدة تسمح بمنح هذا الراتب لشهادات أخرى عَير معادلة وذلك بمنتضى ترار رئيس الجمهورية رتم ٢٧٠٦ لسنسة ١٩٦٦ الذي نص على أن « كما يبنح هذا الراتب للحساصلين على دبلوبين مسن حبلومات الدراسات العليا تكون مدة دراسة كل منهما سنة على الاقل أو عبلوم يكون مدة دراسته سنتين بذات الشروط » وليس من شأن هذه الفقره اعتبار تلك الدبلومات معادلة للماجستير اذ لو كاثبت كذلك أل كان المشرع جملجة الى مترة جديدة تمنح حاملي الدبلومات الطيسا الرأتب الاضساق ونص هذه النقرة يتضبن حكما مليا لا يجوز التوسع في تنسيره أو القياسي .

1.5

هليه لد الساواة التي تررها إلى المد الكلية التي تحكيها تصوص اخرى تضمنها القانون رقم ١١ أسنة ١٩٧٥ نالمساواة هنا هي مساواة في الأثار المالية وليست ممايلة في الدرجة العلمية نالنص سائد الذكر لم يتنسلول التعادل وانها تركه للسلطة الختصة باجرائه من القادية العلمية ، لمسلم خعللة الديلومات في مجالات الخرى ذات المعالمة القررة للماجستيا فلا تجور الإيكس خاص طالما لم تتم معادلتها عليها .

وهذا النظر بنتق مع طبيعة الملجستير كدرجة عليية من الدرجات التي تناولتها المادة ١٩٧٢ من تاتون الجامعات رقم ٤١ لسنة ١٩٧٢ التي تنص على أن « تبنح مجالس الجامعات الخاضعة لهذا التاتون بنساء على طلب مجالس كلياتها ومعاهدها الدرجات العليية والدبلومات المبينة في الملاحة التنبيذية » ومن بين الدرجات العليية درجة المتجستير وقت نصبت المادة ١٢ من اللائحة التنبيذية لهسنا القسانون المسادر بقسوان ونهمين المجهورية رقم ٨٠٩ مسنة ١٩٩٥زعلى انه « تبنخ مجالس المجامعات بناه على اقتراح مجالس الكيامات المختبة فيلومات الدراسسات العليا ودرجسة المحسنير والدكتوراه ومقا المحسنية والمحتوراه ومقا المحسنية والمحتوراه ومقا المحسنير والدكتوراه ومقا المحسنير والمحسنين المحسنير والدكتوراه ومقا المحسنير والمحسنير والمحسنير والمحسنير والمقالم المحسنير والمحسنير والمحسنير

## أولا ... التبأويات :

وهى دراسات تتناول متررات ذات طبيعة تطبيتية أو أكاديبية ومدتهة سنة واحدة على الاتسل .

#### ثانيا ... الدرجة العلبية العليا وتشمل :

(أ) الملجستير: وتشمل الدراسة بها مقررات دراسية عالمية وتدييها غلى وسائل البحث واستقراء النتائج ينتهى باعداد رسالة نقبلها لجنسة الإمانة الله البحث واستقراء النتائج المتاهدة المسالة المتاهدة ال

. , ومن هذا النص ينضح أن دبلومهات الدراسات العليب تقوم على العليب التقوم على البلاسة سواء الهلبية أو العملية أما درجة الملجستير منتوم على أسالس اللهراسة وألبحت مصا ، ومن ثم مان النبية العليبة لتلك الدراسة والمرتبة التراسة الملجستير ألا في الحالات التي تقور فيها على اللهجسة المسلمية الملجسة ال

ومادلهت الملجستير درجة علية وليست درجة مالية نقه يجب التسليم بان لفظ ( المعادلة ) حيث ورد مطلقا بتصد به المعادلة الطبية ولما كالمتفق المقرة (ج) من الملاة ، ٢ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ انتصرت على ايراد عبارة ( الملجستير أو ما يعادلها ) نان المتصود بذلك هو الدرجسة المعلمية وما يعادلها من حيث التقييم العلمي نقط .

وتبليبتا لما تقدم بان الملل الحاصل على دبلوم الدراسات الطبا في الإعلام الغير المراسات الطبا في الإعلام الغير مجافل المبلومين من الناحية الطبهة لا يستقيد من حسميم المبلوم إلى المسلمة 1100 .

ا غنوی رقم ٥٥٩ -- جلسة ٢٩/٦/٢٩١ )

## قاصدة رقسم ( ۲۵۹ )

#### : [----4]

الفقرة (ج) من المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ أسنة ١٩٧٠ بتصحيح الرضاع المسلولين المنين بالدولة يشترط الإقلس مد سنة من المسدد الكلية طبقها لهذه القسرة أن يكون المامل على المصلا المامساتي أو ما يمسادلها سيجب أن يكون المؤمل العاسل عليه المسابل معادلا المامساتي من القسادية المامية وذلك بمتنفى قرار صادر من الجهة المتمسسة باجراء هذا التعادل وفقا التمسوص المتلسة له سالمادلة المامية التي تتقرر بالقطر الى طبيعة المؤمل سالماداة في منا التمام ويود تعادل من القطر وجود تعادل من الماداة المامية الايصح ان يتخذ السلس القول وجود تعادل من

#### ملخص الفتوي :

ان الفترة الناتية من المادة ٢٠ من القسانون رقسم ١١ اسسنة ١٩٥٥، يتصحيح أوضاع العالمين المنتين تنص على أنه « وتحسب المسدة الكلمة المتطقة بحيلة المؤهلات العليا والمحددة في الجـدول المرافق مع مسراعاة القوامد الاستنسلة:

....(1)

(پ)

لج) انقاص مدة سنة واحدة للحاصل على الملجستير أو ما يعادلها ، ووفقاً لمريح هذا النص غاته يجب الانقاص مدة سنة من المدة الكليسة اللازمة لترقية العامل الحاصل على مؤهل عال, أن يكون حاصسلا على . الملجستير أو ما يعادلها .

. .

ولقد استهدف المشرع من هذا النص تمويض العامل عن الجهسد العلمي الذي بذله في سبيل الحصول على هذا المؤهل باعتبار أن ذلك يكسبه خبرة ويزوده بمطومات تجعله أجدر بالترقية في نترة أتل من لم يحصل على مثل هذا المؤهل ، غالطة في تصر الدة الكلية هنا ترتبط بطبيمة المؤهل المصادلة للماجستير وليس لها علاقة باتثاره الملاية ، ومن ثم غان المسادلة المصودة في النص هي المصادلة العلمية لانها هي التي تقرر بالنظر الي طبيمة المؤهل ، أما المساواة في الآثار الملاية كتقرير مكافاة لديلومين لم طبيمة المؤهل ، أما المساواة في الآثار الملية كتقرير مكافاة لديلومين لم لا يصبح أن تتخذ أساسا للقول بوجود تعادل ما لم يكن قد صدر قرار بسم من الجهفت المختصة باجرائه ، غالمساواة المائية لا تستظرم حتبا المسادلة المطبية لان الآثار الملاية قد يبنحها المشرع بنصوص خاصة دون ان تعتبر محادلة من الناحية الطبية .

ولقد كل قرار رئيس الجمهورية رتم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ ف شان الرواعب الإسلامية للحاصلين على المجستير أو الدكتوراه أو ما بعادلهما يتم في المدد الولى على أن ﴿ يمنع موظفوا الكادر العالى من الدرجية السادسة ( السابعة ) الى الرابعة ( الخاسة ) الحاصلون على درجية المسادسة و ما يعادلها راتبا اشائيا قدره ثلاثة جنبهات مدة بقياته في الدحدة التي يشغلها كل منهم وقت حصوله على الملجستي » وكان المههم

من النص على هذا الوجه أنه يتصر منح الراتب الاضافي على الحاصمان على المجستير أو ما يعادلها من التلحية العلمية نقط ، ولم يبنح الراتب الاشاقي للحاسلين على ديلومين مدتهنا سنتين مع عدم معادتهسك بالملجستير معادلة علمية الابعد اضافة فترة جديدة تسمح بمنح هذا الراتب الشهادات اخرى غير معادلة وذلك بمتنضى الرار رئيس الجمسهورية راتم ٢٧٠٦ لسنة ١٩٦٦ الذي نص على أن « كبا يبنح هذا الراتب للحاصلين على دبلومين من دبلومات الدراسات العليا تكون مدة دراسة كل منهسا منة على الاقل أو دبلوم تكون مبدة دراسته سنتين بذات الشروط ٢ وليس مِن شأن هذه الفقرة المضافة اعتبار تلك الدبلومات معادلة للملجستير اذ: لو كانت كذلك لما كان الشرع بحاجة الى مقرة جديدة تمنحهم هذا الراتب • ونص هذه الفقرة يتضبن حكيا ماليا لا يجوز التوسع في تفسيره أو القياسي عنيه بهدة المساواة التي تررها الى المدد الكلية التي تحكيها نضمهوهي أخرى تضبنها القانون رقم 11 لسنة ١٩٧٥ ، فالساواة هنا هي يساواه في الآثار المالية وليست معادلة في الدرجة الطبية ، مائنس سالف الذكر لم يتناول التعادل واتما تركه للسلطة المختصة بأجرائه من الناحية الطبية ، أبها معادلة دبلومات الدراسات العليا في مجالات آخرى ذات المسابلة المقررة الماجستير غلا تجوز الا بنص خاص طالماً لم تتم معادلتها علميا لذلك كان حيًا ما قضت به التعليمات التنفيذية بالتطبيق لاحكام القانون رقم 11 لمبنة ١٩٧٥ في البند ١١/ب من القاعدة خليسا من أن « المصود بالمعادلة هنا و العادلة العلبية طبقا لما تقرره الخهات العلبية المنصة ٤٠.

وهذا النظر يتدق مع طبيعة الملجستير كدرجة عليه بن الدرجات التى تناولتها المدة ١٩٧٧ بشأن تنظيم الجامعات الخاضعة المهدذ الجامعات الذي تنص على أن « تبنع مجالس الجامعات الخاضعة لهسدذا التي تنص على أن « تبنع مجالس الجامعات الخاضعة لهسيدا التسانون بنساء على طلب مجالس كليقها ومعاهدها الدرجات العليمسة والدبلومات المبينة في الملاحة التنفيذية » وبن بين هذه الدرجات العليمسة خرجة الملجستير ، ويذلك فهى ليست درجة ملية والتشريع المعرى لا يعرف المعلدة الملية للشهادات واتبا يعرف المعادلة الطبية أو التقييم العسلمي

"فذى يؤدى الى ذات الآثار بطريقة لازمة والذى رمم فه المشرع سبيس الإ تضيته الفقرة الاولى من المادة ٨ من القانون رقم ١٨٥ لسنة اللاقل بناجها المهلين المنابين اذ نون على أن «الموالات العلية الاجتبية إلى تبنومها المادوس والمعاهد والجامعات الاجتبية يصدر بمخالتها بالمؤولات الوطنية أو بتعييمها عليا اذا لم تكن لها نظاتر من المؤهلات الوطنية قبار بن وزير المنافيم المعلى أو من وزير التربية والتهليم أو من الموزير المختبي بشؤن. وسم المشرع سبيله في الملاحة التنافيقية لتانون تنظيم، الجليمات الصافرة بغرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٠٨ لسنة ١٩٧٥ ووقتا لاجكام، الباب الوابع من هذه اللاحة لا تعد دبلومات الدراسات المبليا مباوية ومجاهلة المهليمة الا في الحوال بحدة وبشروط خاسة تضيينها نصوصها مع الإحالة المهائي. الدائلية لكل كلية على حسدة .

وقد تكون لبعض المؤالات الطبية إثارا جالية يحددها المبتوى الماهي المؤهل أو ينص خاص يتررها مثل صلاحية الحاصل عليه للتعيين في يترجة مالية يعينة أو احتية في الجصول على راتب أضافي أو حكاة . وجدة الإبار الملية ليست هي المتصود بالصطلاح المساحلة جيث ورد في المتشيريع وإنها يتصد بالماحلة أذا أطلقت دون وصف أو قيد المساحلة الماهية أو التنبيم العلمي الموقول ، إما المبتوى المالي أو الآثار الملية غلابد من النص عليها في كل حالة ، وعليه تباذا تقرر بنبس مريح أثر صالي الإهام ممين وكان هذا الاثر مقررا أيضا لدرجة علية أنان ذلك لا يستنبع حتيا الحكم بأن هذا الأوطل يعلمل تلك الدرجة الطبية غالم المنافلة الملينة أمر آخر المنافلة الملينة أمر آخر المنافلة الملينة أمر آخر المنافلة الملينة أمر آخر المنافلة الملينة من المتقوى وقم ١٨ مسنة المنافلة بترار من وزير الجزائة بعد الجذر والمهافلة المستوى الموطنية بقرار من وزير الجزائة بعد الجذر والمهافلية المتنبي على بزيجة المنوسية المتنبي المنافلة المتنافلية المتنبي على بزيجة المنوسية المنافلة المتنافلية المتنبي على بزيجة المنوسية المنافلة المتنافلية المتنبي على بزيجة المنوسية المنافلية المتنبي المنافلية المتنبي على بزيجة المنوسية المنافلة المنا

وبناء على ما تقدم غله يجب التسليم بأن لفظ ( المعادلة ) خيث ورد بعد المقال المادلة الطبية ولما كانت الفقرة (ج) من المادة ٢٠ مسن. المقانون رقم ١١ لسنة د١٩٧ والمسار اليها اقتصرت على ايراد عسائرة ( المجسنير أو ما يعادلها ) فإن المقصود بذلك هو الدرجسة العلميسسة وما يعادلها من حيث التقييم الطبي غلط .

من أجل ذلك أنتهى رأى الجمعية العبومية لتسمى الفترى والنشرية . الى أنه يجب لانقلص مدة سنة من المدة الكلية طبقا للفقرة (ج: من المادة . ٢ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه أن يكون المؤهل الحاصل عليه العلل معادلا للهاجستير من الفاحية الطبية وذلك بعقضى قرار صسافر من الجهة المختصة بلجراء هذا التعادل وفقا للنصوص المنظية له .

( بك ٢٨/٤/٧٢٧ - جلسة ٢٦/٧٢/١)

#### قاعدة رقيم (۲۲۰)

#### : 6----41

#### ملخص الحسكم:

فلمنستفاد من نص الفترة (ج) من الملدة ٢٠ من التسقون رقسم 11 السسنة 1970 أنه يجب لاتقاص مدة مسنة من المسدة الكلية الطرفة لبرقية المسسل على مؤهل عال أن يكون حاصلا على المجسستير الو ما يعلالها . وليس من ريب في أن المشرع أستهدف من هذا الحسكم وتعويض العسال عي الجهدد العلمي الذي يظله في سبيل الحصدول على هذا المؤهل باعتبار أن ذلك يكسبه خبرة ويزوده بمطلومات تجل هذا المؤهل باعتبار أن ذلك يكسبه خبرة ويزوده بمطلومات تجلسله أخد بالمترقية في غنزة التل من أم يحصل على بثل هذا المؤهل . والمادل الماجستي وليس لها علاقة بآثاره المطلبة ومن ثم تكون المعادلة المعادل المعادلة المعادلة العلمية لانها هي التي تتقق بالنظر الى طبيعة المؤهل أما المساواة في الآثار المالية كترير مكاناة لديلوم لم تتم معادلتهما الساسالة ولي بوجود تعادل ، والثابت على ما اغادت به كلية التجارة بجابعة التاهرة من أن ديلوم النسوين انذى تبنحه لا بعادل درجيسة بالمجاهدة التاهرة من أن ديلوم النسوين انذى تبنحه لا بعادل درجيسة بالمجاهدة التاهرة من أن ديلوم النسوين انذى تبنحه لا بعادل درجيسة بالمجاهدة التاهرة من أن ديلوم النسوين انذى تبنحه لا بعادل درجيسة بالمجاهدة من أن المدية الطعبة .

( طعنی رقبی ۱۱۸۲ ، ۱۲۸۰ لسنة ۲۱ ق ــ جلسة ۱۱۸۲/۱/۲۷ )

# قاعسدة رقسم ( ۲۹۱ )

#### ۱۸ المستعا

المادة ٢٠ فقرة (ج) من القالون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ — يجب لاتقاص . ودة سسنة من الدة الكلية اللازمة لترقية المائل الحاصل على مؤهل عال أن يكون حاصلا على المجسني أو ما يعادلها ... المالة في قصر المسدة الكلية ترتبط بالطبيعة الذائية المؤهل المعادل المجسستي وليس بالسائية - المعادلة المقصودة من النص المسائلة المعلية التي تتقرر بالمائلة المقصودة من النص المسائلة المعلية التي تتقرر مائية لا يصح ان تتخذ اسائسا القول بوجود تعادل ... اسسائس ذلك : التعليف التشيينية تنطبيق احكام القانون رقم ١١ لسستة ١٩٧٥ والتي نصت بان القصود بالمعادلة هو المعادلة العليبة طبقا بالتقرره الجهائت نصت بان القصود بالمعادلة هو المعادلة العليبة طبقا بالتقرره الجهائت العليبة المؤسسة .

#### بلغص المسكم:

المتطقة بحملة المؤهلات الطيا والمحددة في الجدول المرفق مع مراعاة القواعد الاتيسسسة:

.....(1)

(ب)

(د) انقاص مدة سينة واحدة للحاصل على الماجستير أو ما يعادلها. "لا ومنساد هذا النص انه بجب الانتساس مدة سنة من المدة الكلية اللازمسة لترقية المايل الحاصل على مؤهل عال أن يكون حاصلا على الماجستير او ما يعادلها وليس من ربب في أن الشرع استهدف من هذا النص تعسويض العمليل عن الجهد العلمي الذي بذله في سبيل الحصول على همدذا المؤهل باعتبار ان ذلك يكسبه خبرة ويزوده بمعلومات تجطه اجسسر بالرقية في غترة أثل بين لم يحصل على بثل هذا المؤهل غالمسلة أذن في شمم المسدة الكلية ترتبط بالطبيعة الذاتيسة للبؤهل المعادلة للهاجسستي وليس لها علاقة بآثاره المسالية وبن ثم تكون المادلة المتصودة في النصر هي المسلطة الطبية لانها هي التي تتترر بالنظر الي طبيعة المؤهل ابا الساواة في الاثار المالية كتقرير مكاناة لـو لم تتـم معـــاطنها تساوى الكلفاة المقررة للملجستم غبا هي الا نتيجة مالية لا يصحح أن تتخذ أساسا للقول بوجود تعادل ما لم يكن قد صدر قرار به من الجهات المختصبة باجرائه فالساواة لأ تستلزم حتبا المعادلة الطبية لان الاثبار السالية قد يهندوسا الشرع بنصوص خامسة دون أن تعتبر مصادلة من الناحية العلمية لذلك كان حمّا ما تضت به التعليمات التنفيذية لتعليق احسكام القساتون رقم ١١ لسسنة ١٩٧٥ في البند ١١/ب من القساعدة خايسا بن أن القصود بالعائلة هنسا هو المسائلة العلبية طبقسسة لا تقرره الجهات العلبية المختصـــة .

ومن حيث أن الثابت بالاوراق أن المدعى حاصل على دبلوم الملاتات. المسلمة والاعلام ولما مسحر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح

اوفساع العابين علمت الجهة الادارية بتسموية حالته طبقا المهادة . ٢/ح حيث اصدرت ترارها رقم ٢٣٧ المسمنة ١٩٧٦ بتريخ ٤/ ١٩٧٦ بتريخ المساقة الرابعة اعتبارا من ١٩٧١/١٢/٣١ واد تبين لها أن همدا الدوام لا يعادل المجسستير من الناحية الطبية فقد قابت بسمب القرار المدكور بقرارها رقم ٩٠٩ لسنة ١٩٧٦ المسادر بتاريخ ١٩٧٢/٨/١٥ .

حملة هذا الدبلوم ــ ومنهم المدعى ــ لا ينبد من حسكم الفترة ج من المادة .٢ مـــالفة الذكر ومنى كان الامر كذلك غان ما لجات البه الادارد لا غيسار عليه وبالتلى لا يكون شـــة وجه للنص على القرار المطمعون لمب رقم 1.9 لمسنة ١٩٧٦/٨/١٥ المسادر في ١٩٧٦/٨/١٥ لاتفاقه مع صحيح حسكم القـــانون ب

ا طعن رتم ٧٠٩ اسنة ٢٦ ق - جلسة ٢١/١١/١١)

# قاعدة رقام ( ۲۹۲ )

#### : المسسطا

القان رقم 11 لسنة 1400 بتصحيح اوضاع المقابل السينين بعدوات بقضي بالقساس مسدة سنه من الدد الكلية الكرية القرقيسان بالمواسل على الديارات عدم جسوات بالمواسل على الديارات عدم جسوات بالمواسل على الديارات بالمواسلة المراسلة المواسلة المواسلة

# ملخص الفتسوى:

ان المادة الرابعة من مواد اصدار القانون رقم 11 السحسية ٢٩٧٥ جهتمييين أوضاع العلين قررت العمل بالاحكام الواردة به في المسسسان والمسلس بالمرتبات والمسسل السرابع بالمهدد الكليسة جتى \* المسل بأحكام هذا التسمة تررت المسل بأحكام هذا التساون المنبلا في الممسل بأحكام هذا التساون المنبلا في الممسل الثلث بن التساون المنبلا في الممسل الثلث بن التساون بلخضية عنص على أن و يعتبر بن أبضى أو يبضى بن المسلمين الموجودين بلخضية الحدى المسند الكلية المحددة بالجداول المرفقسة برقى في نفس مجسوعته الموظيفية و وظلك اعتبارا بن أول الشهر النافي لاستكبال هذه المدة ... و في الفصل الرابع بن الفانون على فن و .... وتحسيب فاهد المتلفقة بصلة المؤهلات المليا والمحددة في الجدول المسرفق بهم مراعاة المواعد الاتبة .... (ب) انتاص بدة سنتين للحصول على المحكوراه (و) انتاص بدة سنة واحدة للحاصل على شهادة الملجستير أو با يعالمها .... » .

وقد مد العمل بلحكام الفصلين الثالث والرابع من التانون رقسم 11 لمسنة 1190 و 77 لمسنة 1900 ، وطبقا للجدول الاول الملحق بالقانون اشترط المترع المترقة للفئة الرابعسة مدة خدية كلية قدرها 17 سنة واشترط للترقية الفئة الثالث 18 مسسنة .

ويقاد ما تقم أن المشرع قرر العبل بالقانون رقم 11 لسسقة د194 المستقد دا الفوجودين بالمحديد المعلى المقابين بالحكالية بأنها الموجودين بالمحديد المقابيخ أو بالقانيخ أو بالقانيخ أو بالقانيخ أو بالقانيخ أو بالقانيخ أو بالمحدود المعلم الترقيات وحساب الشبقة الكليسة خلال السنوات 1970 / 1971 / 1971 \_ وأوجب برقية ألعالم ترقية حتية ألى الفئات الاعلى من الفئة التي يشغلها في برقية العالم المحدود أو المحدود أو المحدود المحد

الله كان الشرع قد افرد تصاخاصة للحاصل على شهادات الملجستير

والدكتوراه باحسكام خاصة ببتنشاها ننفس المسدة الكلية التسسيوطة للتوقية المحاصل على الملحستير سنة واحدة وتنقص للحاصل على الدكتوراه سسسينين .

، ولما كان الشرع قد انرد نصا خاصا للحاصل على المليستير والمسرد. انسا آخر للحاصل على الدكتوراه وحدد المدد التي تنقص لكل منهسة كل منهسة كل يسوغ جمع المدتني معا للحاصل على الدكتوراه باعتبار انها تجمه ما سبقها من الشمادات ، ولقد كان في وسسع المشرع لن يزيد من المسدقة الواجب انقاصها للحاصل على الدكتوراه ، إما وقد حددها بسنتين غائله يتمين النزول على حكمه غلا ننقص المدة الشيرطة للترقية للحاصل على الدكتوراه باكثر من صنفين .

وبفاد با تتسدم فاته لما كان العسليل المروضة حالته قد عين في المراوضة حالته قد عين في المراوضة وكان شاغلا للفئة السادسة في ١٩٧٤/١٢/٣١ وحصل على المحتوراً في ١٩٧٠ . واذ يشترط الجدول الاول الملحق بالقانون رقم ١١. لسنة ١٩٧٥ للترقية الى الفئة الرابعة بدة خدمة كلية تدرها ١٣ سنة غان هذا العلمل يستحق الترقية الى تلك الفئة اعتبسارا من ١٩٧١/٥١ ... أو اشهر التالى لاكبله بدة خدمة كلية تدرها ١١ سنة بعد انتاس مستة من الدة المشترطة لترقيته الى تلك الفئة احصوله على الدكتوراء .

ولما كان القانون رقم ٢٢ اسنة ١٩٧٨ بشأن الترقيات بقواعه الرصوب الوظيفي يشسترط لترقية المسابلين الى الفئسات الاعلى اعتبسارا مسن المراد البيئية المتصوص عليها بقسراز وزيسر الملية رتم ٢٧٩ اسمنة ١٩٧٤ المعلى بالقرار رقم ٢٣٢ اسمسنة ١٩٧٤ عتم اول مارس سنة ١٩٧٨ . وكان هذا القرار يشترط للترقية الى الفئة الملاقة مدة بتاء بيئية قدرها ثلاث سنوات على المعلى في الحالة المائلة لا يستحقى النوقية الى الفئة المهم اكباله المدة البيئية المستوفية اليهسسة الا اغتيارا مسنى حتى ا١٩٧٨/٢١ ساد هو لم يشسخل الفئسة الرابصية الا اغتيارا مسنى المرادا المائلة المائلة المستوفية المسلمة الرابطسة الا اغتيارا مسنى المرادات

لذلك انتهت الجيمية المبوية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جوازغ انتفاس مدة ثلاث سنوات من ألدة الكلية المستوطة للترقية بالنسبة المطسل على المكتوراه وان العابل المروشة خالته يستحق الفئة الرابعة طبقا لاحكام القانون رقم 11 اسنة ١٩٧٠ – اعتبارا من ١٩٧١/٥/١ اول الشهر العلى لاكمله المدة الكلية المستوطة للترقية اليها منتوسا منها باحدة سنتون ٤ وأنه لا يستحق الفئة الثانة من ١٩٧٧/١٢/١ لعدم اكباله المدة المستوف رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ .

( المن ١٩٨٠/٢/٥ ـ جلسة ٥/١/٨٦ )

# الله وي المرابع على المرابع ا

# المليسنة رقيم ( ٢١٣)

#### : 12-----48

نص البند (1) من الفقرة الثانية من اللحة ٢٠ من القانون رقم 11 فسنة ١٩٠٥ على حساب الحد الثانية المسلقة بحياة المؤهلات العليا المحددة في الجدول المرفق بالقانون مع مراعاة انقلص مدة معادلة لدة خدية الطبيب المترفخ بعد تقرفه بعد اتقى ثلاث سنوات على أن تحسب الدة الملكورة من تاريخ نقله الى كلار كل الوقت — القانون رقم ١٨ اسنة ١٩٧٨ المدل المترفز رقم ١١ اسنة ١٩٧٥ عمر نطاق تطبيق حكم البند (1) من الفقرة كل الوقت — نقيجة ذلك : أن الاطباء العالمان في غير المستشفيات الحكومية لا يشغلون درجات مخصصة بالهزائية لوظاف كل الوقت — عدم المادتم، من حكم البند (1) من الفقرة من المادة من حكم البند (1) من الفقرة الثانية لوظاف كل الوقت — عدم المادتم،

# يقفص اللقسوى :

ان الحادة ١٥٧ من مالون تنظيم الجليمات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن ( تسرى أحكام المسليلين المنتيين في الدولة على المسليلين في المجليمات الخاضمة لهذا القانون من غير اعضاء هيئة التدريس ، وذلك عيما لم يرد في شأنه نص خاص بهم في القوانين واللوائح الجليمية ) . (1) انقامي بدة معادلة لدة خدية الطبيب المتفرغ بعد تفرغه بحد
 ختصى ثلاث سنوات على أن تحسب الدة المذكورة بن تاريخ نقله إلى كالور
 كل الوقت).

وبواتنى قيار رئيس الجمهورية رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ منح الاطباء الخين يستدعي علهم بالجامعات عدم مزاولة الهنة ، بدل طبيعة عسل حضيط علق عبداتهم ، ولقسد اجساز قسرا رئيس الجمهورية رقم ٨٦ ولمسنة ١٩٦١ المعدل بالقرار رقم ١٩٦٣ لسنة ١٩٦١ والقرار رقم ١٩٦٩ لسنة ١٩٦١ والقرار رقم ١٩٨١ المسنة ١٩١٧ المعين المحرح له بعزاولة المهنسة في الخسارج التي المطاقة التي التقريق أو المؤسسات العلمة وإن يوجد بالمزانية درجيمة سنوات في الحكومة أو المؤسسات العلمة وإن يوجد بالمزانية درجيمة سنوات في الحكومة أو المؤسسات العلمة وإن يوجد بالمزانية درجيمة بالمنافقية من القراء المؤسسات على الوقت وقضى بنح جميع الاطبساء طي الوقت ومنع المنصرية لهم بعزاولة المهنة بلخارج ، واجاز نعب اطباء نمسيقه موضع المنصرية للمما كل الوقت مع تمويضهم ببدل عبادة في غنزة الندب ومنسع المهند المناب الى ما بعد نهاية السنة المثابة المنة الني تم النسمة أغياء كما الجاز نظ هؤلاء الاطباء الى وظائف كل الوقت .

وبيين مما تقدم أن المشرع قصر بمقتضى القانون رقسم 14 اسسقة 1948 نطاق تطبيق احكام الهند (١٠) إن الفقرة الثانية من المسادة (١٠) من القانون زقم 11 اسنة 1940 على الاطباء الشساغلين لوظائف كل الوقت ، وأن قرار رئيس الجمهورية رقم 14 اسسنة 1971 ساكام تخل ما الأطباء المسانة 1971 قسم الاطباء بالاطباء الوقائل الذي يشخلونها الى قسمين اولها الاقباء الشساغلين الوقائل التنا بشخلونها الى قسمين اولها الاقباء الشساغلين

لوطائف كل الوقت ، وناتيها الاطباء الشاغلين لوطائف نصف الوقت عم وقاط شغل وطائف كل الوقت بوجود درجات خصصة لهذه الوظائم بالمبزانية ، وترتيبا على ذلك غان الاندادة من حكم البند (1) من القدرة الثانية من المادة (1) من التانون رتم 11 السسنة 1940 يكون منوطة يشغل احدى الدرجات المخصصة لوظائف اطباء كل الوقت بالمبزانية به علا يكمى للاعادة من حكم هذا البند مجرد عدم مزاولة المهنبة بالضارية مسواء كان ذلك راجما الى عدم الحصول على تصريح بعزاولتها أو كان وتجمعا الى الحرمان من مزاولتها بنص التانون أو بسبب الندب المغلم كل الوقت ،

ولما كان الاطباء العالمين في غير المستشفيات الجامعية الإشطون ورجات مخصصة بالميزانية لوظائف كل الوقت غانهم لا يغيدون من هسكم البند (1) من الفقرة الثانية من المادة (٢٠) من القساتون رقم 11 لسسفة 190 ولا يغير من ذلك كونهم غير مصرح لهم بعزاولة المهنة بالخسارية قلك لان الحكم المشار البه جاء صريحا وقاطما في تصر تطبيقه على الإثارات التي كفت تهنع للاطباء الذين تبلوا التعزغ للخدمة الطبيسة على الميزات التي كفت تهنع للاطباء الذين تبلوا التعزغ للخدمة الطبيسة والتي كانت تتبعل في ترقيتهم الى درجات اعلى لذلك تفي بالتاس المسكد المتقادون ولكي يتتقط لهم بعراكزهم المتيزة عسرية يولكر والكرم الشيؤة 1970 عليهم المتيزة عسره مراكز وبلائهم الشاغين لوظائف نصف الوقت .

لذلك انتهت الجمعية المعومية التسمى النتوى والتشريع الى عسجم ثاهدة اطباء التاهرة الذين لا يشمطون وظائف موصوفة في الميزانية بانهسا وظائف كل الوقت بن حكم البند (1) من القترة الثانية بن المادة (٢٠) من المقون رقم 11 لسنة 1970 المحل بالقانون رقم 18 لسنة 1970 .

( the 11/8/11 - Alum : 17/3/11/1)

: تعب فق

ولما كان نظام كادر كل الوتت بتميورا على الاطباء البشريين واطياء

100

﴿الإسنان الذين يمينون بالحكومة كل الوتت على هذا النظام لا يسرى على الالمباء البيطريين ، ولا ينيدون من حكم البند ( 1 ) من الفترة الثانية مسن الملك ، كا من تانون تصحيح أوضاع الملكين المنيين بالدولة والقطاع الملكي المنيدن بالدولة والقطاع الملكي المنادر بالقانون رتم 11 لسنة ١٩٧٥ بشأن انقاص عدة معادلة لمدة خدمة المطبيب المتوغ بحد لقصى ثلاث سنوات اعتبارا من تاريخ نظه الى كلدر كل الوقت .

( ملف ۱۱۸۲/۱/۱۱ ــ جلسة ۱۱۸۲/۱/۱۱ )

قاعسدة رقسم ( ۲۹۶ )

# المنسعا :

عدم شغل الطبيب ادرجة مالية مخصصة اطبيب متمرع طسول الواقت وحول دون الفادته من حكم الفند (1) من القدرة الثاقية من المادة ٢٠ مسن. -القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لمدم نوافر شروط تطبيقها

# ملخصَّ القتــوى :

ان الفترة الثانية من المادة ٢٠ من تانون تصحيح اوضاع المسلمين مرقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون الثانية من المادة ٢٠ من تاتون تصحيح الوضاع المالمين رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٨ منص على أنه ( وتحسب المدد الكلية المتطلقة بحلة المؤهلات العليا والمحددة في الجدول المرفق مع مراعاة التواعد الآتية : 1) انقلص مدة بمعادلة لمدة خدمة الطبيب المترغ بعد تعرفه بحد أتمى ثلاث منوات على أن ) تحسمه المذة المؤكرة من تاريخ نقله الى كادر كل الوقت ) .

واجاز ترار رئيس الجمهورية رقم ٨١ اسنة ١٩٦٠ المعدل بالقرار رقم ( ٣٦٣٣ ) اسنة ١٩٦٦ والقرار رقم ( ١٨٨ ) اسنة ١٩٧٧ نقل الطبيب المُصرح له يعزاولة المهنة في الخارج التي الوظائف التي تقضي التعرج بشرط نان يكون قد بارس المهنة لدة غشرة سنوات في الحكومة أو المؤسسات العلمة وأن يوجد بالميزانية درجات خالية مخصصة لهذه الوظائف ، وخص هذا القرآر اطباء كل الوقت بالدمية مستقلة عن اندية الجباء نصف الوقت وقضي بهنج جبيع الأطباء الشاغلين تقتضى الحربان من مزاولة المئة بدل تعريز كابل ، وينج التصريع لهم ببزاولة المئة بالمكارج واجاز ندب اطباء نصف وقت اللمبل كل الوقت مع تعويضهم ببدل عيادة في غترة الندب وينجي الهنداد الندب الى ما بعد نهاية السنة المؤلف الالباء الى وظائف كل الوقت .

وبيين بما تقدم أن الشرع تصر نطاق تطبيق أحكام البند (1) من النقرة الثانية من المادة . ٢ من القانون رقم 11 لسنة 1970 على الاطباء الشاغلين لوظائف كل الوقت ، وأن قرار رئيس الجمهورية رقم 41 لسنة 1971 المحل بالقرارين رقبي ( ٣٦٣٣ ) لسنة 1971 ، ( 40.0 ) لسنة 1971 تسم الاطباء بحسب الوظائف التي يشنظونها إلى تسمين أولهما الاطباء الشاغلين لوظائف كل الهقيم وغليمها الاطباء الشائلين لوظائف الوقت » ونقط شبنقل وظائف كل الهقيم وبوجود درجات بخصصة لهذه الوظائف بالميزانية ، وترتيبا على ذلك عان الافادة من حكم البند ( ! ) من الفقرة الثانية من المادة ، ٢ مسن القانون رقم 11 لسنة 1970 يكن مؤوطا بشغل أحدى الدرجات المضصفة بالميزانية لوظائف اطباء كل الوقت ، غلا يكني للائداة من حكم هذا البنسد مجرد عدم مزاولة المهنة بالخارج سواء كان ذلك راجما الى عدم الحصول حول بسبب القدب العمل كل الوقت كما لا يكني للائداة من هذا النصكم صدور ولوسبب القدب العمل كل الوقت كما لا يكني للائداة من هذا النصكم صدور على المؤترغ طول الهقت لايقائية شرجات مخصصة لوظائف كل الوقت.

ولما كان الطبيب المروضة حالته لم يشغل وظيفة كل الوقت قد 14٧/١/١ تاريخ نقله الى الهيئة العالمة للتامين الصحى على درجة مخصصة في ميزانية تلك الهيئة لوظيفة طبيب كل الوقت قرار هيئة التامينات الاجتباضية رقم ٨٣ لسنة ١٩٢٦ باعتباره مع غيره من الاطباء العالمين عليم يطهيئة الظياء متفرغين طول الوقت لم يصافحك برجات مالية مخصصة بميزانية الإيلانية طبيب كل الوقت المعيزانية الوظيفة طبيب كل الوقت

مناء على هذا القرار وبالدلى لا يفيد من كم البند ( 1 ) من الفعرة التقيية من الملاة ، 7 من الفعرة التقيية من الملاة ، 7 من القانون رقم 11 المسنة ١٩٧٥ لمدم توافر شرط تطبيقه عليه في ١٩٧٠/١٢/٢١ تاريخ العبل بهذا القانون .

لذلك انتمت الجمعية العبوبية لقسمى الفتوى والتشريع إلى وسخم الحقية الطبيب ..... في الأمادة من حكم المادة ، ٢ من القانون رقيد [1] لسنة ١٩٧٥ م

( الملت ۱۹۸۲/۲/۸۹ - جلسة ۱۹۸۲/۲/۸۹ )

# قاصدة رقيم ( ۲۹۵ )

#### المسطان

نص البند (1) من التشرة الثقية من اللهة 17 من تقول المستعيد الوضاع العالمين المنتقب بالتهواء وما المستقب المنتقب المنت

### ملفص الله سوى : .

إِنَّ الْقَلَّقِينَ وَلَمْ ١٨ لَمِنْتُهُ ١٩٧٨ مِنْمِينُ بِهِمْنِ أَحْسِكُلُمُ الْمُسْتُونِ رتم ١١ أَسْنَةُ ١١٧٥ بِصْمَعِمْ أُوضًاعُ الطَّفِينُ الْمُعْنِينِ بِقُلُولَةُ وَالْمُشْفَاعُ العملم ينمن في الملاة الأولى منه على أن يستبدل بنص البند (1) من النترة الملكية من الملاة ( ۲ ) من تلتون تصحيح أوضاع العلملين المكتبين بالدولة الصافر بالمالون رقم 11 أسنة 1100 النص الآتي :

(1) انقاص مدة معادلة لدة خدمة الطبيب المتمرغ بعد تفرغه بحسد كلسي شادئ سنوات على أن تحسب الدة المذكورة من تاريخ نتله الى كادر كل الوقت.» ...

وتنص المادة الثانية بنه على أن « ينشر هذا التسانون في الجريدة الرسمية ويمبل به بن تاريخ المبل بأحكام الثانون رقم ١١ لسسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العسابلين المنبين بالدولة والقطاع العام .

ومن حيث أن المشرع استحدث حكمة جديدا بمقتضى التعديل الفذي النظلة على الملاة (٢٠) بسن القسانون رقسم ١١ لسنة ١٩٧٥ نسالكُ: الذكر مؤداه تصر حكمها الذي يقضى باتقاص مدة معادلة لمدة خسدمة الطبيب المتفرغ بعد تفرغه بحد اقصى ثلاث سنوات على الطبيب الذي مِنْقُلْ مَالَىٰ كُلُورْ كُلُّ الوقف وقُلْكُ مِن تأريخ نشيلة ومسن ثم قائه لا يقيسد " مِنَ الْجِكُلُو الْمِنْدِرُانَا! ) مِن الفقرة الثانية مِن المادة (٢٠) مِن القانون رقم ١١ اسنة ١٩٧٨. الاطباء العالمين لوظائف كل الوتت بمسفة أصلية ، أما اطباء أمنف الوقت المتدبين لوظائف كل الوقت فلا يسرى عليهم حسكم خُذُهُ الْفَقْرَةُ الْآ يُعِدُ مُثَلَّهُمُ الَّى وَظَائِفُ كَادِرِ كُلُّ الْوقت ، ويكون حســـــــــاب خَذُه الْمُعِدُ مِنْ تَارِيخٌ صَفُورِ الْمُعْرَارِ الصَادِرِ النَّالِمِ الَّي وَطَاقُ هَذَا الكَادِرَ الْ ( كادو كل الوقت ) , مالناط في الإمادة من النص الشار اليه هو شيها . الطبيب لوظيفة في كمادر كل الوقت بصفة اصلية أو بطريق النقل البهسار واليس تفرغ الطبيب للخدمة الطبيسة بالمنهسوم الذى اشسارت اليسه المذكرة الايشناهية النَّصَ المادة . ٢ من القانون رقم 11 لسلة ١٩٧٥ أمل ا Bergara Barriera Barriera تمديلها .

ومن حيث أن المسلم به أن علاقة الوظف بالحكومة هي مسألاته --تتظييمة تحكيها القوانين واللوائح نبركز الموظف من هسده الفلصية مركز عَالِمَوْلَى عَالَمْ يَجُورُ القَبِيْرَة في أَكِي وَقَعَا أَهُ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَطْعِي بِأَنْ لَهُ حَسْنًا سكنها في أن يعلل معتنى النظام التديم الذي مين في ظله وجد ذلك إلى الن المطلق وجد ذلك إلى الن المطلق وجد الله وجد ذلك إلى المتنوع المطلق المتنوع المسلحة العلمة ويتدع على المسلحة العلمة ويتدع على خلك أن النظام المسلحة العلمة ويتدع على المسلحة العلمة ويتدع على المسلحة العلم بن تاريخ العمل المسلحة العمل من المسلحة العمل وحدى الدخمي تحاسل على المسلحة العمل على الدخمي تحاسل على الدخل المتناطق المتن

ومن حيث أنسه ينص في المسادة التساتية منسه على لا ينشر هذا التساتون في الجريدة الرسسية ويعسمبل به من تاريخ العبل بالتاتون رتم 11 لسنة 110 بتصحيح أوضاع العالمين الدنيين بالمتولة والقطاع العام وبن ثم يتمين التول بتطبيق أحكام هذا المساتون بها استحدثه من تعديل اعتبارا من تاريخ العبل بأحكام التانون رتم 11 المنين ثم يتعلوا الى كادر كل الوقت .

من أجل ذلك أنتهى رأى الجمعية المهومية الى أن تطبيق حكم البند (١) من القترة الثانية من ألمادة (٢٠) من التساتون رقم ١١ أمسنة ١٩٧٥ مقصور على الطبيب المتعرغ من تلريخ نظله الى كلار كل الوقت وذلك من تاريخ العمل بالمقانون رقم ١١ أسنة ١٩٧٥ مها يقتضى حتبا محب التصويات التى تبت على خلاف هذا الحسكة .

( ولف ١٩٧١/٤/٥ - جلسة ٤/٤/٨٦ )

قاعدة رقم ( ٢٦٦ )

: 12-45

قرار رئيس الجمهورية رقم ٨١ أسنة ١٩٦١ بتقرير بعل القدرع -الاطبار البشريين ولعلياء الاستان قسم الاطباء الفاضعين لاحكام نظام وظفى طعرلة الى قسمين : اراجها : يشمل وظاف الاطباء كل الوقت ، وكأنهما : تضم الاطلق نصف الرئت حكم الشدرة 4 من الشيئة الملاية والالمان الرئيس من عقول المنظم الملاية المان المنظم ال

# بلغس القنيزيء

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٨١ اسنة ١٩٦١ بتترير بدل تنويخ . للاطباء البشريين وأطباء الاستيل معدلا بقرارى رئيس الجمهورية رياضية ١٩٧٣ لسنية ١٩٦٦ ؛ ١٨٨ لسنة ١٩٧٧ ينس في مادته الاطبي على إنه . و يجوز نقل الطبيب المصرح له بعزاولة المهنق في الخميري الني وظاهم . بقتضى التفرغ اذا كان قد مارس مهنة الطب البشرى أو طب الاسمان لدة عشر سنوات على الاتل في الحكومة أو المؤسسات العلمة :» .

وتنمن بانته السابعة على أن « يكون الأطباء كل الوقت اتدبيـــة. بستقلة عن اقدية زبلاتهم الملباء نصف الوقت » .

وتنصى مادته الثلبنة على أن « بينح جبيع الأطباء الشاغلين لوطاقفه نتنضى الحرمان من مزاولة الجهنة في الخارج بدل تترغ بالكامل . .

ويجوز منح هذا البدل بمسفة مؤقتة للاطبساء نصف الوقت الذين يرغبون في عدم ممارسة المهنة في الخارج ... » .

وتنمن المدة العلامة على لنة « لا يجوز الضريع مراولة المياسة في الخارج الاطلام المائية المياسة في جمر من الخارج الاطلام المائية الميانية المائية المائ

وتنص المادة الحادية عشر على آنه « يجوز ندب اطباء نصف الوتت النبن تتطلب وظائمهم التعرغ العمل كل الوتت مع علق ميلاتهم مت الجار تعويضهم ببدل عبادة في غترة الندب و .... وتحدد حذه الوطائف بترا من الوزير المختص ..... ويحسرم الطبيب المتسخب من هذا البدل عند الغاء الندب ويكون له الحق في مزاولة المهنة في الأخسارج من ترايخ الغرار الصبادر بالغاء ندبه كما يجوز نقسله الى وظائف كل الوقت وتسرى عليه في هذه الحالة أحكام هسذا القسرار مع حرماته مسن بدل.

ولا يجوز أن يبتد الندب الا الى نهاية السنة الملية التسلية للسنة التى تم ميها الندب ويهنج هذا البدل لأطباء نصف الوقت الذين يوندون. ف بعدك داخلية ... » .

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم 187 لمسنة 1971 في شبائي. بعض الأطباء البشريين بوزارة الصحة بالاطبم المصرى ينص في المسادة الأولى على أنه « يبتنع على اطباء وزارة الصححة الذين يعلون في الوحدات ومروع الخدمة الطبية المبينة بعد مزاولة المهنة في الخمارج:

اطباء المجبوعات الصحية القروبة ــ اطباء الملاج الشابل . وينص في الملاة الثانية على أنه « يبنح نئات الأطباء المذكوزين راتب. طبيعة عمل بواقع 140 جنيها سنويا لكل منهم يصرف بالكلل ... » .

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٧١ لسنة ١٩٦٢ في شان تعرغ أطباء الوحدات الصحية الريفية والمراكز الاجتماعية ووحداث الامراض المتوطنة في القرى والوحدات المجمعة ينص في المسادة الأولمي على أنه « يبتنع على أطباء الوحدات الآتية مزاولة المهنة في المسارج وهدي :

# ( أ ) الوحدات الصحية الريفية .

وينص في المادة الثانية على أنه « يمنح الأطباء المذكورين رواشبه. طبيعة عبل بواقع ١٨٠ جنيها سنويا لكلي منهم تصرف بالكالل .... » مر وبين حيث انه بيين بن استقراء احكام قرار رئيس الجمهورية رقسم عالم السنة 1971 الشار اليه أن وظائف الأطباء الخاسمين الاحكام نظام وظفى الدولة حدون غيرهم بن الاطباء الذين ينظم تواعد توظيفها عوانين خاصة الى تقسم الى قسمين :

أولها: . يشهل وطالف الإطباء كل الوقت وهي من الوظالف المنبرة في الميزانية والتي تقتضي من شاغليها التعرغ للقيام بأعبالها كبسا بينتج على شاغليها مزاولة المهنة في الخارج.

ويتم شغل هذه الوظائف اما بطريق التميين أو بطريق النقسل اليها من وطائف طبيب نصف الوثت ، ويدخل النقل الى هذه الوظائف على النحو المتقدم في نطاق السلطة التقديرية لجهة الادارة عادًا ما استهالت رخصتها في النقل اعتبر ذلك ببثابة التعيين في وظائف أطباء كل الوثت المتيزة في الميزانية ويبنح الأطباء الشاغلين لهذه الوظائف بدل التفسرغ المتسسرر ،

أنا القسم الثانى: نيشيل وطائف الأطباء نصف الوقت وهي مين الوظائف التي لاتقتفي من شاغليها التغرغ للقيام بأعبائها بحسب الاصل ويجوز التصريح لشاغليها بمزاولة المهنة في الخارج ، وينقسم شاغلو هذه الوظائف إلى أربع نثات:

الأولى : الأطباء المصرح لهم بمزاولة المهنة في الخارج .

. والثالثية : الأطباء الذين يرغبون في عدم مزاولة المهنة في الخارج . والثالثة : الأطباء المنتدين لوظائف الأطباء كل الوقت .

والرابعة : الاطباء الشاغلين لوظائف يبتنع على شاغليها بزاولة المسحة المهنة في الخارج كبا هو الحال بالنسبة للاطباء التسابعين لوزارة المسحة والمشار اليهم بقراري رئيس الجمهورية رقبي ٢٤٥ استة ١٩٦١ / ٢٠٧١ "لمسنة ١٩٦١ المسالف ذكرها .

ومن حيث انه متى استبان ذلك وكان مناد اس البند (1) من النقرة

الثلبئة من المادة ( . ٢ ) من تاتون تصحيح أوصساع العالمين المدين، بالدولة والقطاع العام أنه عند حصاب المدر الكلية المنطقة بحيلة المؤهلات. العليا المحددة في الجدول الأول المرفق يتمين مراعاة أنقاص مدة مصادلة لدة خدمة العليب المنفرغ بعدد تفرغة بحد أتصى ثلات سنوات .

ومن حيث أن المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قسم قررت بصدد هذا النص أن ٥ بن أهم هذه التواعد با تضبئته الفقرة ( أ ): من المقاص مدة مساوية لدة الطبيب المتعرغ منذ نقسرغه "سسواء أكان. ذلك بطويق الندب لكادر كل الوقت أو النقسل الى هذا الكبادر بشرط الا تتجاوز هذه المدة ثلاث سنوات وقد قصمد بذلك مراعساة هسذه الفثة أالمتفرغة للخدمات الطبية والتي كرست وقتها للوظيفة وحتى لا يختسل الوضع بينها وبين الأطبياء غم المتفرغين حيث يتبيز غير المتفرغين طبقية للاحكام الواردة في التوامد الحالية يجوز ترتيتهم نئة أو أخذ في تحديد. الأطباء الذين كاتوا ينطبق عليهم النص المشار اليه بمعيار موضوعي هــو التفرغ وبالثالي ينيد بن النص جبيع الأطباء المتفرغين لأعبال وظائنهم .... سواء اكان هذا التفرغ قد جاء نتيجة لشغل الطبيب لوظيفة طبيب كسل الوقت بصفة اصطية أو بطريق النقل أو النصب اليها أو كان هبذا التفرغ قد جاء نتيجة لمنع الطبيب الشاغل لوظيفة نصف الوقت من مزاولة. المهنة في الخارج كما هو الحال بالنسبة للاطباء التسابعين لوزارة المستحة. المسار اليهسم بقراري رئيس الجمهسورية رقمي ٢٤٥ لسنة ١٩٦١ ٤ ٣.٧١ لسنة ١٩٩٢ السالف ذكرهيا أي أن المتاط في الاعادة بسن النص الشار اليه هو أن يكون الطبيب متفرغا للخدمة الطبية بالمهوم السالف بياته عند تطبيق تاتون تصحيح أوضاع العالمين المنبين بالنولة والتطاع المبلم على حالته ،

ومن حيث أنه ينبنى على ذلك أن الإطباء ألمرح لهم بسراولة المهنة في الخسارج لا يفيدون من النص المسسار الله لمسدم تترغهم كسبة لا يفيد بنه الأطباء نصف الوقت الذين يرغبون في مزاولة المهنة بالخسارج وتوافق جهة الادارة على منحهم بسدل تفرغ بصفة بؤقتة باعتسار أن يترغهم يرجم لملة نمهم وليس لارادة الادارة .

ر ( نثوی رقم ۷۸ سے فی ۱۹۷۷/۱۱/۱۱ )

# التصل الضاس "الرأيسة

# الغيسرع الأول

من الستوق مدة اللهدمة الكلية يمتير مرقى الى الفقة القابلة المجموع الله المدد في ذات المتهوعة الواليفية التي ينتمي اليها .

# قاصدة رقم ( ۲۱۷ )

#### المسطا

الرئية طبقا لاحكام قالون الاصلاح الوظيفي رقم مد النفة 1946 والجداول اللجقة به نتم بدراعاة بدة الجنبة الكلية جبيمها دون تجزئه :.

# بققص الحنكم :

أن الحاد (10) من تقون الأصلاح الوظيفي الصادر به التقون رقم 11 المحدة أحدى الادد الكلية المحدد بالجدول المنقة مراني في تبس مجموعته الوظيفية ، وذلك اعتبارا مناول السسهر التالي لاستكبال فذه الحدة المغذ المؤلفية ، وذلك اعتبارا مناول السسهر التالي لاستكبال فذه الحدة الحذة المؤلفية المرتبي المبلل تدريجي المعبار المناول الشسهر التاليخ المؤكور ترجيع التدبيته في المئة المرتبي المبلل المناول الشالي المناول المنا

مومثتضي النص أن من بلغت مدة خدمته الكلية احدى المسدد سسالنة الفكر ، يعتبر مرتى للبنكة المؤطينية فاقررة لها ، وأن من تجاوز واحدة منها الى ما يتلوها لا يجِق لِهِ أن يطلب أن يُقتصِر ترقيته على المُنْة الادنى ، كان تحديد الفئة الوظيفية المقررة للترقية اليها طبقا له هو من المراكس التنظيبية التي تكفل القاتون بتتريرها وتحديد حدودها ، والمبرة في ذلك مِلْنَتُهُ الأملي التي يبلغها العالِل بِبراعاة كابل مدة خدمته الكلية ، ولا بعني خلك اعتباره مرتى الى ما قبلها عفد اتهامه سنوات الخدمة الكلية المقررة للترقية الى تلك ، ثم منهسا إلى النئة الأخيرة ، نهسو بصريح النص سيعتبر مرشى راسا الى الفئة المقابلة لمجموع مدة خديته الكلية مان الول الشهر التسالي لتاريخ إكبال الدة ، مع مراعاة ما أوردته المادة ، ٢ مبس القاتون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بأمسدار تاتون الاصلاح الوظيفي من أنسه الإنجوزان يترتب على تبايق احكامه الجمع بين الترقية ظبقا الحكام القانون المرابق الاسلام الوظيفي والترقية ببقتضي تواعد الرسوب الوظيفي اذا كان يترتب مع ذلك خُلِال منة ماية واجدة ترقية العامسل الى أعلى مِنْ أَنْتُينَ وَظُلِّيْتِينَ كُلِّيتِينَ لِلْفَئَةُ التَّي يشَمُّلُهِا " وَمُعْ ذَلِكٌ فَلَتَعَامِلَ الْحَدِق الفرائلمتيا المترقية في الصور المثابتة طبقا لتواعد الرسسوب الوظيلي أو طبقا الإهكام القانون الرافق الإصلاح الوظيفي أيهما انضل له ، مسا بؤداه عدم جواز اعتبار العلمل مرتبي إلى أعلى من نئتين وظيفتين تاليتين الْمُكُفَّةُ التي يَشْفُلها في ١٩٧٤/١٢/٣١ تاريب العمل بكلا القسسانونين ١٠١٠ ١ أَوْ المنفة ١٩٧٥ نتيجة تطبيق احكامها عليه أو احدهما .

( ملعن: ۲۰۲ استة ۲۷ ق \_ جلسة ٢٠٠/١١ )

القدرة الكساق تحديد كاريخ نمين الارقية المسر يختلف حكيه عن الدة اللازمة المزيقة المانية

# قاعسدة رقسم ( ۲۹۸ )

#### : المسلطا

\_ قرار وزير الخزانة ورئيس الجهاز الركزى التنظيم والادارة وقي الاحك السنة ١٩٧٠ في شسان قواعد الرسسوب الوظيفي \_ نصه في الملاقة الإدارى الدولة والهيئات المسابة الاسابين المنبين بوحدات الجهاز الادارى الدولة والهيئات المسابة اللى تطبق احكام القانون رقم ٢٠ اسنة ١٩٧٠ الذين المنسود بافظ «حتى « المناق هو النهاء الفساية وبالناسائي عان يوم ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٧٠ لمنظ في حساب المنة الكانية للترقية \_ سريان احكام القرار المذكور على الملكين الذين ترجع اقدياتهم في الدرجات المسابية إلى اول بنساير سالة الكرفية في تلاية الثانية الثالثة من القرار المذكور على الجراء الترقية في تاريخ موحد هو ٢١ ديسمبر سنة ١٩٧٠ ــ اساس في ذلك ان تحديد تاريخ ممن الترقية يتمان بقاعدة اغرى بخساك الدة الكانية الترقية في تاريخ ممن الترقية يتمان بقاعدة اغرى بخساك الدة الكانية الترقية ا

# ملخص الفتري :

ومن حيث أن المادة الأولى من قسرار وزير الخزانة ورئيس الجهسار المركزي للتفطيم والادارة رقم ٥٩٩ لسنة ١٩٧٠ في شسان تواعسد الرسيوييد الوظيفي تقصر على أن « ترغع العرجات الملية للمهلين المنبين بوضيدات الجمسان الافاري للدولة والهيئات المسابة التي تطبق احكام الكاتون رهم ٢٧. لسنة ١٩٧٠ النين لمضوا في درجاتهم هتى ٢١ ديسسببر سنة ١٩٧٠ ميدا لا تقل عن المدة المحددة ترين كل درجة من الدرجسات التسالية الى الدرجسات التي تطوها . . »

ونقضى المادة اثالثة بأنه « في تطبيق احكام هذا القرار تجزى ترقية العالمان المستوغين المهدد المشار اليها في المادة الأولى على العرجات الخلية والتي تخلو حتى الا/١٢/٣ غاذا لم ينسبح عدد الدرجالحة الخلية بترقيتهم جبيما ترغم درجات البالدين طبقا للهادة الأولى ، وتجزى المترقية التي هذه الدرجات طبقا للقواعد المقررة تاتونا ، مع مراعاة ان تكون في تاريخ موجد هو ١٩٧٠/١٢/٣١ » .

من حيث أن الواضح من نصدوص هدذا القرار أنه يشترط رفع. درجة العابل أن يكون قد المنى حتى ١٩٧٠/١٢/٣١ الدة المحددة ترين درجته ، والمتصدود بلغظ « حتى » لغة هو أنتهاء الغلية ، وبالتلى غان اليوم المشار اليه يدخل في حساب المدة اللازمة للترتية .

وترتيباً على ذلك ، وعلى سبيل المسال ، اذا كان القرار آنف الذكرر يشترط قضساء أربع سنوات على الأقل في الدجة الراسمة فرخهها اللي اندائة ، عان المسامل الذي ترجسع اتعبيته في الدرجة المذكورة فلي ١٩٦٧/١/١ يفيد من أحكام التسرار باعتبار أنه لهضي أربع سنوات في تلك الدرجة حتى ١٩٧٠/١٢/١ بصساب هذا اليوم ضبن المدة المطلوبة .

ومن حيث انه لا يسوغ الاعتراض على ما تقدم بأن يوم ١٩٧٠/٢١ المدتق الترقية وفي نفس اليوم هو بداية الترقية الترقية الدرجة الجديدة . ذلك أن النمس في المدة الثالثة من التسرار المذكور على اجراء الترقية في تاريخ موحد هو ١٩٧٠/١٢/٣١ لا يغير من النظر البمابق لان تحديد تارخ معين للترقية أنها يقطق بقاعدة أخسرى بخلاف المدة اللازمة للترقية ذاتها . وبالتالى غلم يكن تهدة ما يمنع مسن النمس في القدرة في الدرجة في الدرجة في الدرجة في الدرجة في الدرجة

للجديدة \_ في اى تاريخ آخـر اكان سابقا أم لاحقا على ٣١ من ديسجبر صنة ١٩٧٠ طالما أن المدة الواردة في القرار الوزارى تجاوز المدد المنصوص عليها في القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٤ كحد أدنى للبقاء في الدرجة .

وشبيه بهدذا ما نص عليه الترار الجمهورى رقم ٢٣٦٤ لسنة ١٩٦٤ بيشان تواعد وشروط واوضاع نقل المابلين الى الدرجات المعادلة لدرجاتهم المحلية أن تضب المادة الثالثة من هذا الترار بأن ينتل المسابلون المنبون الموجودون في الخنبة الى الدرجات الجديدة ونقا للاوضاع التالية (١).... هب) ينقل المهلون الشاغلون للدرجات الواردة بالجدول الثاني المسرائق اللذين المفسوا غيها أو يعضون حتى ٣١ من اكتوبر سنة ١٩٦٤ مددا لا تقل عن المدة المحددة ترين كل درجة الى الدرجات المبنة بهذا الجسدول وتحدد التنبيته غيها اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٤ ...

نفى هذا النص اشترط المشرع لنقل العابل الى الدرجة الأعلى ــ وهو نقل ينطوى على ترتية ــ ان يبضى فى درجته الحالية المدة المحسررة حتى ٣١ من اكتوبر سنة ١٩٦٤ بينها تضى بتحديد التدبيتــ فى الدرجة المبارا من ١٩٦٤/١/١ . .

وبالمشل ، على القرار رقم ٢٥٩ لسنة .١٩٧ المفسار اليسه اشترط خضاء بدن معينة في الدرجات الحسالية حتى ١٩٧٠/١٢/٣١ ، عاذا كان المعالى قد أيضى المدة المطلوبة رغمت درجته ، اى تبت ترقيته ، الى الدرجة الإعلى اعتبارا من اليوم المذكور .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى سربان احكام قسرار وزيسر الخزابة ورئيس الجهسار المركزى للتنظيم والادارة رتم ٢٥٩ لسنة ١٩٧٠ على العلملين الذين ترجع اقديتهم في الدرجات الحسالية الى قول بناير .

( کلف ۳۷۰/۳/۸٦ \_ جلسة ۱۹۷۱/۲/۱۹۱ )

# الفرع الثــالث حظــر الترقية الى اكثر من فلتين ماليتين خلال المبـــنة الداهــدة

قامسدة رقسم ( ۲۹۹ )

### المسيدا :

الملاة الفاقية من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٠ الى ترقية المن تم وبقا لحكم الماتين ١٢ و ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٠ الا تقييد الموارد في الفقرة (١) من المادة الثانية من القانون المنكور — شرط مناك — الا يجمع الماليل بين هذه القرقية وبين الترقية بموجب الملاتين ١٥ ٧٠. من ذات القانون اساس ذلك — أن حكم الحظر المصوص عليه بالفترة (و) المسار الميها بعدم الترقية الى اكثر من فنتين مالين كالله السنة الواحدة مقصور بحسب صربح عبارتها على حالة الجمع بين القرقية حيكا المادين ١٦ ، ١٤ والمرقية طبقا لاحكام المادين ١٥ ، ١٧ وأن قال صن المارد سالفة الذكر نطاق تطبق مجال اعبال غال هاد والترقية طبقا لاحكام المادين ١٥ ، ١٧ وأن قال صن المارد سالفة الذكر نطاق تطبق وجال اعبال غالم هاد من بها ه

# بلقص القدوى:

ان المادة الثانية بن مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٠ تحمي على انه (الايجوز أن يترتب على تطبيق أحكام القانون المرافق:

(و) الجمع بين النرقية طبقا لأحكام المادة ١٣ أو تسوية الحسلة طبقاً إلهادة ١٤ والنرقية بعنتهى لحكام المادنين ١٥ ، ١٧ أذا كان يترقب على خلك خلال سنة بالبة واحدة النرقية الى أعلى من ننتين وظينتين تاليتين الفئة الذي يشغلها العابل ، وبع ذلك طلعابل احق في الحسدود السليعة . غي اختيار النرقية أو النسوية الأعضل له .... ، ولما كان حكم الحظر المنصوص عليه بنظف الفترة بصدم الترتية الى الكثر من نشين خلال السنة الواحدة مقصورا بحسب صريح عبساراتها على حلة الجمع بين الترتية طبقة التادة ١٣ أو المادة ؟ أو الترتية طبقسا لاحكام الملاقبين و 1 و 17 و كان لكل من المواد سالفة الفكر نطاق تطبيق ومجسال عمل خاص بها لا يختلط بفيرها عان القيد الوارد بالفترة (ر) من المادة المنافقية من مواد اسدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لا يجد مجالا لاعباله الذارقي العابل بوجب اي من المانتين ٩٠ و ١٤ من هدذا القانون ولم يقد من أحكام المانتين ١٥ و ١٧ لتخلف علت.

لظلاء انتهت الجمعة العبومية لتسمى الفتوى والتثبريع الى عسدي تقيد الترقية بعوجب حكم الملاتين ١٣ أو ١١ من العانون يقير ١١ لسنة ١٧٥هـ يالقيد الوارد في الفترة (و) من المادة الثانية من هذا الفانون اذ لم يجمع العرقية يجوجب المادين ١٥ و ١٧ من ذات الفاتون :

( ملف ۲۸/۳/۸۱ - جلسة ٥/٥/١٩٨٢ ) .

# الفرع الرابع اشر موانع الترقيسة

# قاعسدة رقسم ( ۲۷۰ )

# المستعاد

الشرع حدد السنوات ٧٥ و ٧١ و ٧٧ لاميال احتام القانون رقم 11 السنة الاحكام القانون رقم 11 السنة المحكام المحكامة أن التبلت الهم المحكامة المتحافية المحكامة أن التبلت المحكامة المحكامة أن التبلت المحكامة المحتامة المحتامة المحتامة المحلم المحلم المحلم المحكامة المحك

#### الله جلخص الفتــوي :

ان القانون رتم ۱۱ لسنة ۱۹۷۰ بتصحیح توضاع العلیان المجیین بلدولة والتشاع السلم المدل بلخانونین رضیی ۲۲ نسنة ۱۱۷۷ و ۲۳ تخسخة ۱۱۷۷ . عمل به اعتبارا من ۱۱۷۲/۱۲/۱۱ حتی ۱۹۷۲/۲۲۱ وقتا لتص الماهتين الرابعة والتاسعة من مواد استداره ، وان هذا القانون يقصى في الملاة (10) منه على ان « يعتبر من المنى او يعنى من المسالمين الموجودين بالمخدمة احدى المدد الكلبة المحددة في الجسطول المرتمة مرقى في تقسى مجبوعته الوطنينية وذلك من أول الشهر التلى الاستكبال مسخص المدة على المنابعة المنابعة

ويفاد ذلك أن المشرع حدد السنوات ٧٧ ، ١٩٧٧ ( ٧٦ الاعهالي أحكام التحقيق وقم 11 لسنة ١٩٧٧ و وخول العالمين حقا حنيا في التسرقية طبقة الاحكيه أن اكتبلت لهم المدد الكلية المنصرص عليها في الجداول المرفقة عنه وقياد السنحتاق الترقية بنص صريح قاطع لن يتوافسر في حقه بالعج عقوبي من موانع الترقية الى اليوم التألي لزوال المانع بالتطبيق القواعد القانونية السارية في هدذا التاريخ ، ولم مشترط المشرع الاستحقاق الترقية وقوال المانع خلال سنوات أعبال القانون . ومن ثم غان العسامل الذي حالات المحكمة التأديبية أو الحكم الصادر نبها ترقيته خلال سنوات أعبال المقانون يستحق الترقية المحددة التوانية على التوانية و التوانية التوا

ولما كاتت المادة (٢٦) من التانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظلم العليلين المعين بالدولة الذى احيل العابل المعروضة حالته الى المحلكة التأديبية في هذه الإحالة ٤ في ظله لا يجيز ترتية العابل الحسال المحاكمة التأديبية في هذه الإحالة ٤ وكاتت الملاء (٥٨) من التأنون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٨ بنظسام العسليلين المجيد الذى وقعت عقوبة الخصم من المرتب على العسابل المذكور بعسد العمل به لا تجيز النظر في ترتية العابل الموقع عليه جزاء الخصسم مسن الحريد لدة لا تزيد على تاريخ توشيح العرب المناسبة على تاريخ توشيح العرب أنه على المسابل المنتج القابل المنتج القابل المنتج القابل المنتج القابلة على تاريخ توشيح العرب المناسبة المناسبة القابلة المناسبة التي اكتياب مدنسا الملابة

في شاته الا اعتبارا من ۱۹۷۹/۳/۲۳ اليوم التالي لمزور علم على مسدور حكم المحكمة التلايبية المسادر في ۱۹۷۹/۳/۲۲ بمجازاته بخصم شهرين من راتب .

ولما كان العابل المذكور قد اعتبر شاغلا الفئة الثابئة تنفيذ لحكم المحكمة الادارية بالاسكندرية في الدعوى رقم ٣٩٧ لسنة ٢٣ ق أعتب رأ من ١٩٦١/١٠/٢ تاريخ تعيينه بدبلوم مركسز تدريب الطرية واعتبر شاغلا للنئة السادسة تنفيذا لذات الحكم اعتبارا من ١٩٧٠/١٢/٣١ وظل شاغلا لهذه الفئة حتى ١٩٧٤/١٢/٣١ - تاريخ العبل بالقانون رقسم ١١ لسنة ١٩٧٥ - مان مركزه القانوني يتحدد في هذا التاريخ كمالل ببحبوعة المؤهلات المتوسطة ونوق المتوسطة الابر الذي يوجب تطبيعق الجدول الثاني الملحق بالتاتون رتم ١١ لسنة ١٩٧٥ على حالته وتبعا لذلك علقه بتمين اضافة مدة التجبة اعتبارية لنرها سنتين بعدد السنوات الدراسية الزائدة عن المدة اللازمة للحصول على المؤهل المتوسط ، مترد التدبيته في الفئة الثابنة الى ١٩٥٩/١٠/٢ ومن ثم يستحق الترقية الى الفئسة الخسامسة من ١٩٧٥/١١/١ أول الشهر التالي لاكماله مدة خدمة كليسة تدرها ١٦ سنة بيد أنه لا يستحق تلك الفئة في هسذا التاريخ لوتوعه فيأ غترة احالته الى المحاكمة التاديبية ، وانسا يستحقها في ١٩٧٩/٣/٢٣ اليوم النالي لمرور علم على مسدور حكم المحكمة التأبيبة ضده . على ذلك غان الترار المسادر بترقيته الى الفئسة الخامسة اعتبارا مسن ١٩٧٤/١١/١ ، بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يكون قسد خالف صحيح حكم التاتون .

ونيها يتعلق بترقية هذا العلمل الى الفئة الرابعة اعتبارا من المسادر بهما الإسلام المسادر بهما المسادر بهما التقون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٨ ، غاته لما كان هذا التقون تد احال الى الأحكام المتصوص عليها بقرارى وزير المالية رقبى ٧٢٩ لسنة ١٩٧٣ و ٣٣٧ لسنة ١٩٧٧ لمن البند (ه) من المادة الثلبنة من القرار رقم ٧٣٩ لسنة ١٩٧٣ لم ينسبع على ذات بنوال القانون رقم 11 لسنة ١٩٧٥ وأنسا منع بصفة مطلقة أغادة الملمين الذكن يقوم بهم اى صبب تاتونى يجملهم غير صالحين

للقيقية من رفع فلقهم الملية إلى الفلب التلية وقتا لقواعد الرسوب الويليقي المنصوص عليه المروضة حالته الويليقي المدوضة حالته المحاكمة التاديية في ١٩٧٧/١٢/٣١ وغير شاغل في هَــُذا التاريخ للمحاكمة فاته يضرج من اعداد المستعين من احكام القانون رتم ٢٢

لمينة 1978 بشأن الترتيات بقواعد الرسسوب الوظيني ، وبن ثم المهور ترتيبه الى المئة الرابعة اعتبارا بن 1977/17/۳۱ .

لذلك انتهت الجمعية الممومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استحقاق السيال المووضة حالته الترقية الى النشسة الكسامسة أعتبارا مسن المووضة 1197/۳/۲۴ وفقا لاحكام القانون رقم 11 لسنة 1190 المسار اليه ، وعدم جُواز ترقيعة بالتطبيق لاحكام القسانون رقم ٢٢ لسنة ١١٧٨ بشأن الترقيات بقوطيقى .

( الله ۱۹۸۰/۱/۸۱ - جلسة ۲۸/۵/۸۹۸ ) .

# القدرع الخسابين منحك سحب الترتية البسالة دون القيست بيمسك

# قاعدة رقتم ( ۲۷۱ )

#### المبيسة :

الترقيات الوجوبية الى الفئة الثانية تطبيقا للص المادة ١٧ من الفاتون رقوبا السنة ١٤٥٥ - الادارة لا تبلك اية سلطة تقديرية في الترقية الوجوبية في ألفئة الثانية عند توافر شروطها - كها لا تبلك سلطة تقديرية في حساب المدة الكثية بحسب المؤهل الحاصل عليه للمابل - هذه القرارات تعتبر من نوع الاعتويات التي تلحقها الحصافة - على الادارة سلحب الترقية الباطلة الى الفئة اللهائية دون التقيد بالواعد .

# ملخص الفتنوى :

ان المادة 17 من القانون رقم 11 لسنة 1970 تبنع المسابل حقسا ق الترقية وجوبا للفئة النسائية اذا توانرت فيه شروط ثلاثة لا وجه للجائلة بشأنها أولها يتعلق بالمدة الكلية وثانيها بعنى بكماءة العابل وثلاثها خاص بنصاب مالى معين هو أول مربوط الفئة الثانية غان الادارة لا تبلك ابة سلطة تقديرية في الترتية للثانية عنسد توافر هذه الشروط كها لا تهلسك سلطة تقديرية في حساب المدة الكلية بحسب المؤهل الحاصل عليه العلهل .

وبن حيث أن الرأى بستقر على أن القسسرارات الادارية الصادرة بناء على سلطة يقيدة تقبل السحب دون التقيد ببيساد الستين يوسا المررة عانونا لسحب القرارات وذلك اذا ما شابها عيب ، وتعقد جهسة الإدارة ستنطها التقديرية في ملاصة أصدار قرارها على ندو معين واختيار الحكم الفاتون الذي تنزله في حالة ما اذا رتب المشرع حكما تاتوشها معينا

على مجرد توافر شروط معينة أو حالة واقعية أو قانونية مصعدة فاذا توانرت تلك الشروط او تلبت الحالة الوانعية أو التاتونية وجب عليها ان تنزل حكم المشرع منتخذ القرار الذي مرضه عليها لذلك ماته اذا منه أصدرت الادارة ترارا على خلاف هذا الحكم المتروض مع تخلف شرائط الطباقه كان لها اذا ما تنبهت إلى مساد قرارها أن تقوم بسحبه دون التقيد بهداد ، فالقرار الصادر استثادا الى سلطة مقيدة لا يكتسب حصاتة لأنه لبس سوى تطبيقا لقواعد أمره نبها معايير التقدير من حيث المنح أو المرمان وهو في حقيقته لا يعد قرارا اداريا منشئا لركز قاتوني وانها مجرد تنفيذ للحق الذي يستبده العامل من القانون مباشرة لذلك جاز مسحبه في أكم وقت اذا صدر مخالفا للقسانون اذ هو لا ينتج حقا مكتسبا للعامل يمتنسع المساس به ، وإذا توافسر في القاعدة القسانونية المستند اليها القرار مثل هذه الثوة بأن تكون أمره متكاملة بشروطها غان الادارة لا. تطاك أن تترخص في بدى افادة العسابل منهسا أو مسدى ما يصييه أذا لم تطبيق عليه تلك القاعدة القانونية ومؤدى ذلك أن الترقيات الوجوبية للفئة الثانية تطبيقا لنص المادة ١٧ من القانون رقم ١١ لمسئة ١٩٧٥ تعتبر مسن نوع التسمويات التي لا تلحقها الحمانة ومن ثم يتعين على الادارة سحب الترتبة الساطلة للفئة الثانية التي بنحت للملبل المعروضة حالته لخالفتها للتانون .

( نتوى رقم ٥٥٨ ــ في ١٩٧٨/٦/٨ )

# قاعدة رقم ( ۲۷۲ )

### الجسما:

الترقيات التي تضبئتها التسويات التي تبت وفقا القوائين رقبي 10 ، 11 اسنة ١٩٧٥ ايست بن قبيل القرارات الادارية - اثر ذلك جواز سحيها في اي وقت .

# ملخص القتري :

ان السيد المعروضة حالتة عين في وظيفة مسائق بالنفة ١٩٠/ ١٩٣٠ (التاسعة المهنية ) برئاسة مجلس الوزراء اعتبارا مسن العمراراء العلامة المهنية ) برئاسة مجلس الوزراء اعتبارا مسن ذلك وطبقة لما استقر عليه رأى الجمعية المهومية من ضرورة الوجود الفعلي للماليل في الخنية في ١٩٧٤/٢/٣١ للامادة عن احكام الفصلين الثالث والرابع من الثانون رتم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، تكون النسوية التي اجسريت للماليل المذكور والتي ارجمت ترقيته الى الفئة الثابنة مسن ١/١٠/١/١٠ والي الفئة السابعة المهنية من ١/١٠/١/١٠ والي رتم ١١ لسنة ١٩٧٥ من حيث تخلف شرط الوجود القعلي للعابل المذكور في الخنية في ١٩٧٤/١/٢٠ وا

وبن حيث أنه في معرض الاجابة عن مدى تحصن قرارات للتسرقية الني تصدر تطبيقا للقوانين .١ ؟ ١١ لسنة ١٩٧٥ غسان الامسل أن القرارات الادارية المنشئة هي تلك التي تصدر بنساء على سلطة تقديرية على بلا يوجد المركسز التساتوني لمسلحب الشسان الا من تاريخ صدور القسرار الادارى ويكون هذا القسرار هو الذي أنشأ المركسز ، واما القرارات غسير المنشئة نهى الاعمال التنفيذية التي تقوم بهسا الادارة لتبليغ الحق الذي قررته القاعدة التنظيفية لصساحبه ، نفى هذه الحالة يكون المركز القاتوني

ناشئا عن القاعدة التنظيبية وليس من العمل التنفيذى الذى تم طبقا للقاعدة التنظيبية . وبياتا لذلك ، علن القواعد التنظيبية تتضمون شروطة تقديرية حكثرط حسن السهمة والكماية حوشروطا حديثة كابضاء بدة معينة او حيازة بؤهل . علن تضمنت القاعد ةالتنظيبية شروطا تقديرية كان القسرار المسافر عبلا بها قرارا اداريا وان اقتصرت على الشروط الحييثة كان العمل الصافر تغيذا للقاعدة التنظيبية عبلا تنفيذيا .

وبن حيث انه في ضوء با تقدم بن نظر ، وفي خصــوس الحــالة . المروضة بيين ان سلطة جهة الادارة في اجراء التســويك للمــابلين المذكورين طبقا لاحكام للقانونين رقم ١٠ اسفة ١٩٧٥ و ١٩ لسفة ١٩٧٥ حوما تتضيفه من ترقيات ، هى سلطة خالية بن عناصر التقدير وجرد منظيبق للاحكام الواردة في اى القانونين المسلسل اليهما اى الاحكاني مناشق المناشق المناشق المناشق المناشق المناشق المناشق المناشق المناشقة ومنى تحقق لها ذلك وجب ترقية العسائل الاسر الذي يجرد عرارها بالترقية من صفة القرار الادارى وينول به الى مرتبة العمل التنفيذي وبالتلى لا يكون بمناى من السسحب والالفاء مها طال عليه الاهد متى ثبت حفائقة لاحكام القسائون ،

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والنشريع اللى أن الترتيات التى تضمنتها التسويات المورضة والتى تبت وفقا القاتونين حقى ١٠ و ١١ لسنة ١٩٧٥ ليسست من شبل القرارات الادارية وسسن ثم جيوسوز سحبها في اى وقت .

( ملك ٢٨/٣/٢٤٤ \_ جلسة ٢٧/٢/٨٧١ ; .

# قاعسدة رقسم ( ۲۷۳ )

### : 12-41-

عدم جواز تطبيق قواعد الرسوب الوظيفي المسادر بقرارات وزير الخزانة منذ سنة ١٩٧٥ على القانون ١٠ السنة ١٩٧٥ على القانوانة منذ سنة ١٩٧٥ على القانوان الذين ارجمت اقدياتهم أو رقوا طبقا لاحكام تقون تصحيح أوضاع الناملين المنتبين بالدولة والقطاع العام رقم ١١ السنة ١٩٧٥ — أساس خلك — أن هذه القرارات هي قرارات وشية غير دائمة استنفات افراضها واثرها في القطبيق في تاريخ سابق عن تاريخ المعلى بالقانين رقمي ١٠ ١١ السنة ١٩٧٥ المتنبئة التي اكتسبكا في ١٩٧٨ المتنبئة التي اكتسبكا هؤلاء العالمين طبقا لاحكام القانون رقم ١١ المسنة ١٩٧٥ لم ينشا لهم التي نهها الارموب هيئا المهار به مسلمة الارادة في لجراء الترتبيات المواحد الرسوب

التركيفي سفلة مقيدة ــ اساس ذلك ـــ قرارات الرسوب الصادر من وزير .
الخزانة ترتبط في تنفيذها بميزانية سنة مالية ممينة ـــ رجمية القرارات .
الهمادرة سينة 1979 ــ بطاؤتها المراضية بع قاعدة عدم جسوائر .
الفرقية على ميزانيات سابقة ـــ الرخاف ــ جسوائر سحبها دون التقيد .
بميماد السحب -

# ملغص الفتــوى :

ومن حيث أن المشرع تصد من وراء تص الفقرة (a) مسن المسادة المشقية من مواد اصدار القسادون رقم 11 لسنة 1970 تنظيم الجسع بين الترقية بقواعد الرسسوب الوظيفى الصادر بها القانون أو الترقية بقواعد الرسسوب الوظيفى الصادر بها القانون رقم ١٠ لسنة 1970 ولم يتمرف تصده الى قواعد الرسوب الوظيفي التي طبقت بند سنة 1974 أ يؤكد ذلك با جساء بقترير اللجنة المسترحة المشكلة من لجنسة القسوى المسابلة واللجاة التشريعية ولجنة بنصوبح اوضاع العسابلين من أن المشرع يقوم بصفة اساسية على عصم براء الترقيبات بالرسوب الوظيفي الذي تعليق بند سنة 1974 نتيجة لنطبيق احكام المشروع (بضبطه بطس الشحب الفصسل التشريعي الإول، دور الانمتاد الاول ١٩٧٢/١٤٢ سنة ١٩٠٠ ) .

ومن غيث انه بالانساقة الى قلك عان المادة الثالثة بن بواد امسدار التانون رقم 11 لسنة 1970 تضت صراحة بعسدم جواز الاستناد آلي الاقتبين على المراحة التي يربتها هذا القانون للبلمن في قرارات الترقية المسادرة تبل العبل به في ١٩٨٤/١٢/١٢ ـ وبن ثم لا يسوغ المسابة بتطبيب قد تواعد الرصوب القديمة البتسابقة على القانون رقم ١٠ لمسنة 1900 لما في مناوكه من اخلال بالحكم الصريح الوارد بنص بتلك الملاة ، اذ انسه ينطوكه

طبى طبن غسير جائز قانونا في ترارات الترقية التي سسيق صدورهسا
 يقتطبيق لتواعد الرسوب الوظيئي المسلر الجها

ومن حدث أنه لا وجه للتول بأن أرجاع الاقدمية أو الفرقيسة الى عنه اعتبارا من تاريخ سلبق يخول العلم الحق في المتدرج بالنسرة التي أو الفئات التسابة وفقا للتواعد والاحكام السلبية خسلال الفنسرة التي مدت اقدميته اليها أو رقى اعتبارا من بدايتها ذلك لان اعسال هذا المبدأ مرهدون بألا يرد نص صريح كتص المسادة الثسائلة مسن مسواد المصادر المقساتون رقم 11 لسنة العمدار المقساتون رقم 10 لسنة المسادرة من وزير الماليسة مند سنة 1910 حتى القانون رقم 10 لسنة حملا الماليتيق في تاريخ سابق على تاريخ المهل بالقانونين رقمى 10 لسنة مالا المسادرة ا

ومن ثم ملته لايجوز ترقية العاملين الذين طبق عليهم القسانون رقم

14 لسنة ١٩٧٥ وغقا لقواعد الرسسوب الوظينى الصادرة بقرارات وزير كالخزانة نفسد سنة ١٩٦٨ قبل العبل بالقسانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ نى ١٩٧٤/١٢/۴٠ .

أما فيها يتطلق بدى تحصن قرارات الترقبة التى تبت بالخسافة الهذا الراى ، فقلد استبان للجمعية أنسه على السرغم مسن أن قسرار المختلفية طبقا لتواصد الرسبوب القديمة هي قرارات تقديرية قابلة طلقصن الا أن هذا القول يصدق على الترقيسات التي نتم بنساء على طلقصارات في النطباق الزمني للميزانيسة التي نبت الترقية في خطفها ، أما رجمعية قرارات صدرت في سنة ١٩٧٥ على ميزانيسات سابقة المقدست على القسرار الصادر بها فيها نضيفه من رجمعية بقصرض مع مبدا مسقوية الميزانية لان القرارات الرسوب مسن وزيسر الخسرانة ترتبط في المحسل ،

ومن حيث أن السلطة المقيدة تكون حيث توجد الجهسة الادارية آزاء عامدة ماتونية تربط السبب بالحل أرتباطا لا ينفك ، وتصدد السبب تحديد المديا مقيا ويتمين مهماد التصرف أيجابا أو سلبا هنا تصبح الجهمة الادارية آزاء المقاعدة المقاتونية في موتف يدعوها للتصرف على نصب معين — وعلى ذلك فأن الرجعية التي يتضمنها قرار التسرقية بقواعد الرسوب المسادر من وزير الخزانة في الحالة المرشمة تبطه ليس نقط المسبب الاختصاص الزمني في أصدار هذا القسرار بل ومخالفا للقاعدة المستدة من الميوانيات وهي عدم جواز الترتبة على ميزانيات المسافد بها بلطلا لمخالفة للسلطة المشدة سالفا في المبدأ المقاود ، ما يتمين معه سحب هذا القرار المسافد بها يتمين معه سحب هذا القرار المستحد بها يتمين معه سحب هذا القرار المستحد من المتعيد بهيماد السحب -

### الثقه النهى راى الجمعية المهوبية الى :

. . . . Yell

تاييد غنواهـــا المــــانتة المـــادرة بجلسة ١٩٧٨/١/١١ بمــدم

جواز تطبيق تواعد الرسوب الوظيفي المسادرة بقسرارات وزمس الخزافة. من عام 1914 وبنها القسرار رقم 374 أسنة 1947 على المستخلين الكين. ارجعت المبياتهم ٤ أو رقوا طبقا لاحكام القسانون رقم 11 أنشقة 1946 بتصحيح لوضاع العالمين ٠٠

#### ئاتىكا:

وجوب سحب الترقيسات التي تبت استفادا الى تصرارات الرسوية سالفة الذكر بصد تطبيق القانون رقم ١١ لسفة ١٩٧٥ المفسار اليه عوره . . . التقييد بعيصاد السحب .

# ( ملك ٢٨/٢/٨٦ - جلسة ١/١١/٨٦ )

ينتل هذا المبنا عدولا عبا سبق أن انتهت الله الجمعية العبوبية بجلسة. 1970/٣/١٢ في هسذا الشان .

# قاصدة رشم (۲۷۴)

# : 4----41

عدم تعصن قرارات الترقية الصادرة وفقة الحكام قراحت الرسوجة الصادرة قبل المبل بالقانون رقم ١٠ اسنة ١٩٧٥ متى صدرت بعد فوات السنة المالية التى اعبات فيها تاك القراعد ،

. :

# ملخص الفتوى :

ولما كانت ترتبية المذكور الى الفئة الثانية اعتبارًا من ١٩٧١/١٢/٢١ بموجب التقرار رتم ١٤ ـــ الصـــادر في ١٩٧٥/١/٢ بالتعليبي التواصــد الرسوب الوظيفي الصلارة بقرار وزير الخزانة رتم ٢٥١ لسنة ١٩٧١ قد بهت باهتبارها جزءا من التسوية وذلك باعسال الاحكام السسارية خلال المتبارها جزءا من التسوية وذلك باعسال الاحكام السسارية خلال المقترة الزينية التي ترتد اليها التسوية واذ تبين بطلان التسوية غلى مسحه على التوقية بالقرار رتم ٩٥٠ المؤرخ ١٩٧٨/١٢/٢٨ دون التقيد بعيصالا يكون مطابقا المقتون أيضا > ولا وجه للحجاج في هذا المسدد بطبيعة قرارات الترتية وفقسا لاحكام قواعد الرسسوب المسادرة تبل العمل بالقاقون ترتم ١٠ اسنة ١٩٧٥ اذ مع التسليم بقبولها للتحمد وبانها لا تضمن ترتم ١٠ دمنية على المواد المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية بعيا عمد فوات تلك السنة بغير ان توجبه تسوية محيحة فأته ينعدم تبعا لاتعدامه ذلك لان عواحد الرسوب الوظيفي المسلارة من وزير الخزانة منذ سنة ١٩٦٨ انه منوية الميزانية وتبعا لذلك يكون قرار النزقية المسادر في هذه الحسالة مشويا بعيب جسيم في الحسل يؤدى الى انعدامه غلا يصعح للتيام بذات منودا بدون تسوية ترتد الى المجال الزيني لاعمال على القواعد .

ا ملك ١٩٨/١/٨٢ - جلسة ٢٦/١١/٠٨١) .

# قاصدة رقسم ( ۲۷۵ )

35554

البسسطا E

منا نصوص القانونين رقبى ١٠ ١٠ السنة ١٩٧٥ تسوية هالة المليان اللين نتواتر لهم مدد بينية أو كلية مدد معينة وذلك بترقيقه م ترقيلت حتية وجوبية يستبدون حقهم من القانون بباشرة — القرار المسادر بالخطيق المصوص القانونين المنكورين تطبيق حرق لحكم القانون — الآثر المسادر بالخطافة لحكم أى من القطانين المنكورين لا ينشىء بذاته العمان مركزا قانونيا — وجوب سحبه دون القانونيا — وجوب سحبه دون القانونيا — (م م م م ح م ١٠)

بييماد الله ٢٠ من القانون رقم ١١ اسنة ١٩٧٥ تقرر انقاس سنة من الله الكفية المركزة الكفينية لو مُلَّا المنافقة المركزة الكفينية لو مُلَّا الله الله المنافقة المركزة المنافقة ا

# ملخص الفتري :

ان المادة (10) من القانون رقم 11 لسنة 1900 المسار السه تنص على المهارين الموسودين بالضحية المدنى المهارين الموسودين بالضحية المدنى المهارين الموسودين بالضحية المدنى المهارين الموسودين بالضعية وقال المنتق مرقى في نفس مجسوعتا المؤلمية وقلك اعتبارا من أول الشهر التالى لاستكبال هذه المدة ... على المعارف المارين المارين

ويبين من ظك النمسوس أن المشرع قرر بمقتضى القسانويين رقبي الم مددا بيدك المسكة ١٩٧٥ تسوية حالة العاملين الذين تتواغر لهم مددا بيدك الم مدد بيدك الم مدد كلية معينة وظلك بترقيتهم ترقيات حتيبة وجسوبية ، ويستيسدون من من من المدن المسكن المسكن من المكون وابن تم ممان مثل مدا أنفرار المسلخ المان مثل مدا أنفرار المسكن من المناهدة المسكن من المناهدة بيماد الدهو لا ينشىء بدائه المسلخلية من مسحيه دون التقيد بيماد الدهو لا ينشىء بدائه المسلخلية مركما تقون وسيسسسا

الموقعة على ما تعدم علته لما كانت النفرة (ج) من المستسادة ٢٠ مسن الموقعة دم المستسادة ٢٠ مسن الموقعة دم الموقعة الموق

الشترطة لنرقية الحاصل على درجة الماجستير او ما يعـــــادلها ، وكاتت المعللة المتصودة في هذا النص هي المعادلة العلبية دون غيرها لانها هي التي ينصرف اليها اصطلاح المعادلة اذا ما اطلق ، وعليه مان المسسطالة الملية التي تقرر في مجال خاص لا يصدق عليها حكم هذا النص وبالتسالي منان الترقيات التي لجراها ديوان رئاسة الجمهورية بالتطبيسق لاحكمام المقانون رقم ١١ لسفة ١٩٧٥ على اساس انقاص مدة سنة للحامسانين على دبلومات غير معادلة علهيا لترجة الملجستير تكون ترقيات باطلة ولا تلحقهمنا الحصانة ويعين سحبها مع ما يترتب عليها من آثار ومن بينها التطبيق الخاطىء لاحكام القاتون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ على هؤلاء المساملين ولا يَعْلَى مِن طُلُك أَن أَلْقَانُون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ قد جاء على غرار قوأعــــــ الرسوب ألوظيني السابقة علية الصادرة بتسرارات وزير المالية وأشئة التنتعار التكام آخرها الصادر برتم ٧٣٩ لسنة ١٩٧٧ اذ انه زغسم هـــدًا طتبائل وغك الاستعارة يبتى لكل منهما طبيعته الخامسية التي تهيزه غسزي الله من الما الله الما الله المادرة بتواعد الرسوب الوطيفي لم تسكن المترار الذي تصدره الجهات المختصة بنطبيقها ترار اداري منشيء لمسركن عَقُوني بِتبل التحصن بمضى الميماد في حين أن قانون الرسسوب رقسم ١٠ المسنَّةُ ١٩٧٥ بما لة بن قوة الالزام المستهدة بن المرتبة التي يطلهمنُّهُ في سلم تدرج الثواعد القانونية يفرض على الادارة اخكسانة فون أن فبالك حيلها سلطة تتديرية ، ومن ثم غان القرار الصادر بالتطبيق لاحكم هدا القانون لا ينشىء بذاته مركزا قانونيا وبالتالى لا برد التحصن على القسرار المخالف لاحكساد ،

لغلك امتهده الجمعية الصومية لقسمى المنوى والتشريع الى مستعم متحلين قراواته الشرقيق اللي تبت لحلة العلومات غير المطاقلة عليا الموكمة الملحستير بالتطبيق لاحكام القانونين رقبي ١٠ و ١١ لسنة ١٩٧٥ .

# قاعستة رقسم ( ۲۷۱ ):

### : المسلما

سن المشرع بمتنفى حكم المادة (١٥) من القسانون رقم 11 أسفة ١٩٧٥ فتسويات وجوبيبة تنضبن ترقيات حتية يستبد العامل حقة نبها وسن المتقون ببلشرة سائز نلك سان هداه التسويات تقبل السحب في اى وقت القاتين مخالفتها لاحكام القانون سالمادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٧٥ فقت من تربيغ تعين المسلول بوظاف الخدمات المعاولة مع المسلول واظاف الخدمات المعاولة مع المسافة وحدة من تاريخ تعين المسلول بوظاف الخدمات المعاولة مع المسافة وحدة القوالة المادة المتحدد التي تفسياها المسلول في مجموعة الوظاف المحدول شرط ذلك سان يكون المسلولة دنقل الى مجموعة الوظاف المهنية تبسل مراوعات الرسانية تاريخ نشر القسانون بعلى المسافل الذي كان يشسخل وظافة مهنية في المسافد المشرطة المنافقة مهنية في المسافد المشرطة المنافقة المناف المنافقة المنافقة منافقة المنافقة المناف

# ملقص الفترى :

ان الشرع بعنتفى حسكم المادة 10 بن التانون رقم 11 لسفة 1400 من تسويات وجويية تتضين ترقيات حتية يستبدد العلمل حقه عيها صند. العقون بعاشرة ، وبن ثم عاتها تتبل السحب في أي وقت أذا تبين للادارة مخالفتها لاحكام القانون ، غلا تتحصن بعضى المعاد المقرر لتحسن القسولور . الادارى .

ولما كانت الفقرة (ب) من الملاة ٢١ من القانون رقم ١٠١ السنة ١٩٧٧

عد تضت بلجراء نسوية خاصة للعثيل المني الذي بدا حساته الوظينسية جبجبوعة الخدمات المعاونة ، استهدف بها عدم اهدار المدة التي تضاها بوظائف تلك المجبوعة ، وذلك بأن تضت بتطبيق الجدول الثالث الخاص. بالعاملين المهنيين اعتبارا من تاريخ تعيين العامل في هذه الحالة بوظساته الخدمات المعاونة ، وفي مقابل ذلك أضاعت الى المدد المسترطـــة للترتبـــة - بهذا الجدول ، مذة سبع سنرات أو مدة الخدمة التي تضاها العامل فه مجموعة الوظائف المعاونة أيهما أتل ، وذلك بشرط أن يكون قد نقسل الهرم مجموعة الوظائف المهنية تبل ١٩٧٥/٥/١٠ ــ تاريخ نشر القرار المذكور ـــ ماته وقد عين العامل المعروضة حالته ابتداء بمجبوعة وظائف الخسمات المعاونة بتاريخ ١٩٦٩/٣/٢٩ ، ثم أعيد تعيينه بتاريخ ٢٠/٥/٢٠ تبت . ١٩٧٥/٥/١ - ناريخ نشر القانون - بوظيفة ملاحظ صحى المضافة الي الكشف رقم ٥/ب الملحق بكادر العمال ضبن الوظائف المحدد لها الفئسة ( ٥٠٠/٣٠٠ ) المادلة للفئة التاسعة ، مانه يتعين تسوية حالته على أساس المدد المنصوص عليها بالجدول الثالث الخاص بالعابلين الهنيين مضسطنا اليها مدة ٥ سنوات و١ شهر و٢١ يوما التي قضاها بوظائف الخسدمات المعاونة على أن تسوى حالته ابتداء من ١٩٦٤/٣/٢٩ - تاريخ تعيينه يتلك الوظائف ... ملا يجوز تسوية حالته ومتا للجدول الثالث بغير اسساتة تلك المدة الى المدد المسترطة للترتية في هذا الجدول والا كاتت التسوية باطلة ، وتعين سحبها ، وبالتالي يكون مطابقا للقانون الثرار المسمعور جسحب القرار رقم ٦٨٥ لسنة ١٩٧٦ الذي طبق الجدول الثالث دون تسلك الاضائمة ، كما يكون مطابقا القانون القرار رقم ٢٥٦ سنة ١٩٧٩ باعسادة · تسوية حالته وفقا لحكم الفقرة (ب) من المسادة ٢١ من القسانون رقم 11 السنة ١٩٧٥ الذي اسفر عن منحه الفئة الثامنة اعتبارا من ١٩٧٥/٦/١ أول الشهر التالي لمضى احدى عشر سنة على تاريخ تعيينه .

واذ تقاضى العامل المذكور بناء على التسوية الباطلة مبالغ بمسير وجه حسى 3 مقع بلازم بسردها ،

 المائلة الى الفئة الفامنة اعتبارا من ١٩٧٥/٦/١ ، واستوداد الفروق التولم حرفت بفاء على النسوية الباطلة الصادر بها التوار رقم ١٨٥ لمسنة ١٩٧٦:

( بلف ۲۰/۲/۸۱ - جنسة ۱۹۸۱/۱۱/٤ ع

### قاعدة رقيم ( ۲۲۷)

#### المسطاة

اعسال حكم السادة ١٢ من قانون تصحيح اونجساج البه سلولانه المسنين بالدولة والقطاع العام المسادر بالقلون رقم ١١ المنف ١٩٧٥ من والمسادر بالقلون رقم ١١ المنف ١٩٧٥ من والمنف والمسادر على المؤول الناسخ والمسادر المسادر قد اصبح في فقة ادغى من فقة زميله معن طبق في شاته احكام المقانون رقيم ٨٢ مسينة المهد في تاريخ وإجهد وفي ذات الوحدة الادارية — المسلون بالدواوين الهامة المحكم المسافن في نطاق المسابد والمسابد والمسابق المحددة المستقلة عن الوحدة الذي ينبعها المسافون بالتربية والتعليم والمسابق والمسابق والمسابق والمسابق عليم وصف الزميل — اعتراض الجهاز المركزي المجاميات خلال المائة بوجب سحيم الترخيات المخالفة المتهدات المتهدات المخالفة المتهدات ال

## ملخص القنبوي

المُوهلات المحددة بالجدول المرفق بهذا التسانون ، ( الثاني ) أن يكون هسدًا الربال مسنا معه في تاريخ واحد وفي ذأت الوحدة الادارية المعين بها .

ومن حيث أن الشرط الثانى قد نظف في الحسالة المعروضة فلك الديا العابلين بالدواوين العابة للحسكم المحلى في نطاق المحافظة بعتبرون تلبيين لوحدة مستقلة عن الوحسدة التي يتبعها العلبلون بالتربية والتعليم وذلك حسبها استقر عليه رأى الجمعية العمومية بجلستها المنعدة في ١٦ من ديسبين معنة ١٩٨١ وبالقافي تكون التسوية التي تبت لهم بموجب القسرار رُحمَم ١٩٠٥/ لسنة ١٩٧٧ بارجاع الدياتهم في الفئة الرابعسة إلى ١٩٧٣/١٢/٣١ لا تتعق

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أن التسوية المُسارَاليَها باعرار رقبَّةً م، أ السّبنة ١٩٧٧ قد تبست في ١٩٧٧/٢/١ - وأن الجهسار المُكرَّدُوُمُ السّمانيَّةِ المُكرِّدُومُ السّمانيَّةِ قد اعترض عليها بتاريخ ، ١٩٧٧/٢/١ أي تبسلُ مَضي ستَّين بَوْمًا على صدورها ، ومن ثم غان هذه النسوية لا تلحقها الحساليَّة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسميمي الفتوى والتقريس الم وجومه سحب الترقيات التي خلفت حكم التلاون لصدم تحصنها أزاد اعتراض الجهال المركزي للحاسبات في المصاد .

( ملف ۱۹۸۱/۱۱/۱۲ ... جلسة ۱۱/۱۱/۱۸۸۱ )

#### قاعدة رقام ( ۲۷۸ )

#### : المسلما

بغاد نصوص القان 11 اسنة 1970 تسوية حالة المسلطين الليزا التوافر لهم مدد كلية فيه وذلك بترقيتهم ترقيات عنية وجويبة بسينيسم معارية الوظائف حقب من القان مساشرة بدائرار العسادر بالخالفة المسكو القــــالون الذكور لا ينشئ بذاته العابل مركزا فقونيا ـــ يجوز لجهـــة الادارة سحب قرارات الترقية الخالفة للقانون دون التقيد بمواعيد السحب القـــورة . فقونـــا .

#### بالقص الحسكم :

لا يحساج في هذا الصدد بان القرار رقم ١٣٢ لسنة ١٩٧١ المسادر في ١٩٧١/٢/٤ قد أصبح حصينا من الالفساء لفسوات اكثر من ستين يومة وهي المدة المسررة لسحب الترارات الادارية المخلفة للتاتون اذ تم السحب في ١٩٧١/٨/١٥ لا يحساج بذلك لان مقاد تصوص القانون رقم ١١ أسسنة ١٩٧٥ تسموية حالة العاملين الذين تتوافر لهم مدد كلية معينه وذلك بترقيتهم ترقيات حتمية وجوبية يستمدون حتهم نيها من القاتون مباشرة وأن القرار المسادر بالتطبيق لنصوص هذا التسانون تطبيق حرق لحسكم التاتون الامر الذي يترتب عليه إن القرار الصادر بالمسالفة لحكم التاتون المذكور لا ينشىء بذاته للعسامل مركزا فاتونيسا ويجب سحبه دون التتيسد بميعاد وعلى ذلك مان الترقية التي تبت بالنسبة الى المدعى الى الفئسسة الرابعسة اعتبارا من ١٩٧٤/١٢/٣١ استنادا الى احكام القانون رقيم ١١ السنة ١٩٧٥ تندرج في حقيقتها تحت نطاق التسوية التي نتم استنادا الى قاعدة تنظيميسة حددها القسانون وبالتالي يجوز للجهسة الادارية ان تصدر قرارها بسحب تلك الترقية اذا ما تبين لهسا مخالفتها لصحيسم حكم القانون دون أن تتقيد في ذلك بميماد معين ومن ثم يكون القرار الساحب الطعون نيه رتم ٩٩ لسنة ١٩٧٦ قد صدر سليما موائما حكم القلنون .

(طعن رقم ٧٠٩ لسنة ٢٦ ق ــ جلسة ١٩٨٢/١١/٢١)

قاعسدة رقسم ( ۲۷۹ )

: 12-41

قرار وزير الفؤانة وقم ٢٥١ لمسنة ١٩٧١ بنسسان الارقيسات بالرسوب الوظيفى فلا بالاجهسات الادارية المسمدار قرارات ترقيسة المسلماني بهسا جين اكتبكت في شلقهم المد الميئيسة به القرار الصادر بالترقية يمتبر بسن القبادات الادارية التي عهد القانون للى الادارة سلطة احصدارها به مدور قرار بترقية احد لمليان دون أن تتوافر في شاته الشروط المسحوص عليها بقرار وزير الخزانة المسار الله وعدم شيام الجهة الادارية بسحبه خلال المواعد المقررة يترتب عليه تحصن هذا القرار بها ينشع عليهسا بسحبه بعدد ذلك .

#### طخص الحسكم:

وبن حيث ان القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١ قد صدر في شـــان ترتبة تدامى الماملين واعتبر المامل منهم مرتى الى الدرجة الاعلى من اليوم التالي لاتقضاء غيس عشرة سنة في درجة واحدة أو لانقضاء ما زاد على ذلك من سنين في درجتين او اكثر الى خبس من الدرجات المتتالية ، لها قدرار وزير الخزانة رتم ٢٥١ لسنة ١٩٧١ مند صدر بتواعد عسلاج الرسبوب الوظيئي ، ونص على رمع مثات المابلين الذين يتبون المدد المحددة ميه كل نئة ، وهي ثلاث سنين لشاغلي الدرجتين الرابعة والخليسة ولا تجاوز تاريخ واحد هو ١٩٧١/٢/٣١ ويخصم بتكاليف رمع هذه النئسات على الاعتماد المدرج لذلك بالباب الاول من موازنة الحسكومة للسسنة المالية ١٩٧٢/١٩٧١ . ويبين من هذه النصوص والاداة التشريعية التي صدرت مها اختلاف احكام قدامي العاملين عن احكام الرسسوب الوظيفي التي فعلها ترار وزير الخزانة لينظم اصدار قرارات ترقية العاملين الذين مكتسوا في ذرجة واحدة غترة موحدة هي أدني مما يقضسيه قديم الماملين من سمسنين يعتبر بعدها مرتى بحكم القانون رتم ٥٣ اسنة ١٩٧١ ويغير أن يتقيد بما تنيد به ترار وزير الخزانة من أحكام الميزائية تسوية اعتمادها ويتسرتب على هذا الاختلاف استقلال هذا القرار ، بشروطه عما نضمنه ذلك القانون بن شروط وموانع لترقية قدامي العابلين واذ حسدد القرار المشسار اليه طوائف المليلين التي لا تقيد من رفع الفئسات وأولهم المسابلون غسبير الحاصلين على شهادات دراسية الذين يشغلون عند مسدوره الدرجسة الخابسة غاملي قان هذه الطائفة لا تقيد من الرقم الذي جاءته هـــذا التراري وأن أغلات من أحكام ترقية قدامي العليلين بعد أذ عدلها القسانون رقم ٢٨

السِّمَّة ١٩٧٧ وَيَكُونَ الدُّمَّى الدُّ مُنِتَ عَدِم حَصُولُهُ عَلَى شَهَّالِدَاتُ دَرَّالْسَيَّةُ شُرَّد لا يقيعون من هراؤ وزير الكوانة وهم ١٠٥٦ أسنة ١٩٧١ ترفيه اللي الكرنفينا الرابعة ويكون القرار الصادر في ١٩٧٢/١/١٥ بترقيته ، التي علك الترجسة مَعَلَّمُهُ القانون واذ كان هذا القرار من القرارات الاداريسة التي عهبست الْتَأْتُونُ الِّي الأَدَارَة سَلْطَةُ اصدارها مَكَانَ يتعين عليها سَحَّبَ هَـٰذًا الْقُرْآرِ في الجَيْمَاكُ المَثرز لتلف الشَّالَة ، وأذ لم تشر الجهة الأذَّارُيَّةَ أَلَى أَنْ تَطُّلُمُ لَمَّا تدم من هذا الترار أو اعتراضًا عليه من الاجهزة المختصة التي في ميعسلا اللفاء وجاء في الاوارق ان مذكرة من ادارة شيئون المالين عرضت بتاريخ ٢٩/١٠/٢٠ نيما انه عند تطبيق احكام القانون رقبَم ٢٨ لَسُنَةً ١٩٧٢ على العاملين بالمحافظة تبين لها ان المدعى غير حاصم على مؤهل ذراتُم ولا تحوّز ترقيته إلى الدرجة الرابعة طنقا لقارار وزير الْكَارانة رمُّمْ أَوْا لُنْسِنَة ١٩٧١ ، نشرعت في اتخلا اجراءات بسبب تسرار هدده التُرْمِيةُ وصَدْرِ القرارِ الساحب في ١٩٧٢/١٢/٢٧ ، ويبين من ذلك أن التراز الطعون فيه صدر بسحب قرار باطل تحصن بقوات ميمساد الطعن نيه بالأثقاء ٤ نجاء ترار سحبه باطلا متعينا الحكم بالفائة ويكسون غسي منحيح ما تَفَّى به الْحكم الطَّعون فيه من صحة ذلك السحيه ، ويتمَّن لكُلُ الالك الحكم بتبول الطفن شكلًا وبالقاء الحكم المطفون فيه وبالغاء الترار رتم ١٩٣٥ أسنة ١٩٧٧ الطعون فيه ويرفض ساتر طلبات الطعون صدهم ٤ والزام خهسة الأذارة المرونات .

( طعن رقم ۲۲۹ آسنة ۲۱ ق ــ جلسة ۱۱/۱/،۱۱۸)

## قاعستة زقسم ( ۲۸۰):

### البــــنا :

المُشْرِع تَصْد في السادة التسلقية من مواد احسدار القسانون وقوم 11 المسئة 140 الى تنظيم الجسع بين الازاقية ابقواعد المشؤن الوطائي الفسائير بهستا المسئن الدائم المسئنين الفسائير بهستا المسئنين المسئنين

الهيفين الترزطيقت بند عام ١٩٦٨ -- قرار الترقيبة طبقا لقواعد الرسدويم. الوظيفين -- بنى يكون حصدينا بن الالفساد وبنى لا تلحقه الخصسسالة --توقف حصافة قرار الترقيبة المخالف القسانون على طبيعة التسوس التالي تحسسكم اللازفيسسة -

#### ملخص العنوى:

ان المادة التانية من مواد اصدار التانون رقم 11 لسنة 11 بسأت تصحيح أوضاع العالمين المدنين بالدولة والقطاع العسام تنص على أنسه « لا يجوز ان يترتب على تطبيق أحكسام القسسانون المرانسق ...... ه هـ الجمع بين النرقية طبقا الاحسمام القانون المرانق والترقية بعثقفور قواءد الرسوب الوظيفي أذا كان يترتب على ذلك خلال سنة بالية واحدة ترقية العلم الى اعلى من فنتين وظيفتين تالميتين للفئة التي يشغلها ٤ وسع نلك بالمعلم الحق في اختيسار الترقية في الحدود السسابقة طبقا لتواعد الرسوب الوظيفي أو طبقا الحكام القانون المرانق أيهما أنضل له ٥ .

ويفاد ذلك أن المشرع تصد تنظيم الجمع بين الترقية بتواعد قساتونية تصحيح أوضاع العالمين والترقية بتواعد الرسوب الوظيفي الصسادر بهسالتون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ ، ولم ينصرف قصده الى قواعد الرسبوب الوظيفي التي طبقت منذ عام ١٩٢٨ ، ووُكد ذلك با جاء بتقرير اللجنسسة الوظيفي التي طبقت منذ عام ١٩٦٨ ، ووُكد ذلك با جاء بتقرير اللجنسسة المشترعة بن لجنة الخطة والوازية أن و المشروع يقوم بصفة اسلسية على عدم اجراء الترقيسات بالرسسوب الوظيفي الذي طبق منذ سنة ١٩٦٨ نتيجة لتطبيق احسكام المشروع » كان و المشركة بنان من الملاة الثلثة من مواد اصدار القلاون رقم ١١٠ المسنة على المنافقة اللي أن المالة بعدم جواز الاستئلا الى الانديات التي برتبها هفة التلاون المطبق قرارات الترقية الصلارة قبل العمل به في ١٩٧١/١٢/١٤ ومن من من نان تطبيق قواعد الرسوب الوظيفي القديسة السابقة على القلودي رقم ١٠ المنافقة المنافقة الذي ويقوع على طمن غير جاز تاتونا في قرارات الترقيسة التي من صدورها بالنطبيق لقواعد الرسوب الوظيفي المشار البها والمنافقة التي صدورها بالنطبيق لقواعد الرسوب الوظيفي المشار البها والمنافقة النهي صدورها بالنطبيق لقواعد الرسوب الوظيفي المشار البها البها والمستون صدورها بالنطبيق لقواعد الرسوب الوظيفي المشار البها

وقيها يتعلق بدى تحصن قرارات الترقية التي تبت بالخطفة لما تقدم المتد استبان للجمعية أنه على الرغم من أن قرارات الترقية طبقا لقواعيد الرسوب الوظيفي القديمة هي قرارات تقسديرية قابلة للتحصن الا أن هذا القول يمسدق على الترقيات التي تتم في النطاق الزمني للميزانيسة التي تبت الترقية في ظلها ، لها خارج هذا النطاق على هذه القرارات لا تلحقها حصانة ويتمين سحبها دون التقيد بميماد السحب ، ومن ثم يكون صحيحا ما قامت به الوزارة من سحبه لقرارها الصادر بارجاع اتدبيسة المروض حالته في النفة الخامسة الى ١٩٧٤/١٢/٣١ بالنطبيسق لقواعد الرسوب الوظيفي السابقة على القانون رقم ، 1 لسفة ١٩٧٥ ويتمين ارجاع اقدميته في هذه الفنة الى ١٩٧٢/١٢/٣١ .

ولما كانت الترقيات المخالفة للعانون التي تتم الى الفئات الاعلى التالية للتسوية الباطلة انها يتوقف تحصنها بعضى الميصاد على طبيعة النصوص التي تحكيها وما اذا كانت تخول الادارة سلطة تتديرية في ترقية المسابل مها يؤدى الى تحصن قرار الترقية المخالف للقلقون المستند اليها ، أم انها نقيد الادارة في اصدار قرار الترقية لى الحد لذى بعصدم لديها سلطة التندير فلا تلحته الية حصانة ، وكانت ترقية المعروضة حائسه الى الفئة الرابعة وان تبت استندا الى تسوية باطلة تم سحبها الا أنه نظرا لسكون هذه الترقية قد صدرت وفقا لاحكام التأنون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنسظام المغلين المدنيين بالدولة الذي يخول جهة الادارة سلطة تتديرية في اجراء النزتية أو عدم اجرائها ، وشابها البطلان لتظف شرط المدة البينية الملازمة للترقية من الفئة الخابسة الى الفئة الرابعة وكان المعروض حائنه تد نظام في المحاد من قرار سحب ترقيته الى الفئة الرابعة فان الحصائة على طحق هذا القرار الباطل ولا يجوز سحبه الا خسالال ستين يسوما على

<sup>(</sup> بلك ٨٦/١/١٥ ــ جلسة ٢٩/١/١٨٠ )

#### قاعدة رقم ( ۲۸۱ )

#### : 6-41

#### ملخص الحسكم :

أن طلب المدمية الفاء قرار الترقية الى النشة ١٧٤٤/١٨٤ جنبها طبقا لقواعد الرمسوب الوظيفي غيبا تضيفه بن تخطيها في الترقيسة الى هسفه النشة هسو بن دعلوى الالفساء وقد جرى تضاء هسده المحكمة على أن قرار الترقيسة بالرمسوب الوظيفي هو المنشيء للسركز القالداني ويستهد صاحب الشأن حته بن هذا القرار وليس بن القاعدة المسلهة التي ليست مسوى شرط لصحسة القرار الادارى ،

( طعن رقم ٣٣٥ لسنة ٢٤ ق ــ جلسة ٧/٢/١٩٨١ )

القمسل المسافس الزميسل

> الفسرع الأول العروط الإنيسال

قامـــدة رقم ( ۲۸۲ )

#### المسيدا :

الققون رقم ۱۱ السنة ۱۹۷۰ باصدار ققون تصحیح ترضاع المسابع المس

### ملخص الفتري:

ان المادة ١٤ من التقون رتم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن ٦ تعدد أحديد من يعين بعد حصوله على مؤهل عال أو أي مؤهل آخر أعلى بسن مؤهله أثناء الخدمة في الفئة المتررة الأهله طبقا الاتدبية خريجي ذات الدامة من حبسلة المؤهل الاعلى الحساسل عليه المعينون طبقا الاحكام القساتون مل المدارك المسار اليه سما لم تكن الدبيته انشل ٤ وتنص المسادة ٨٠ من هذا القسادون على أن ٩ يعتبر حبسلة المؤهلات البطيا وحبلة المؤهلات المعادية في تاريخ نشر هسذا المتساون في الغذة المسابقة الموجودين في الغدمة في تاريخ نشر هسذا القسادون في الغذة المسابقة الموجودين في الغدمة في تاريخ نشر هسذا القسادون في الغذة المسابقة الموجودين في الغدمة في تاريخ المعادلة في الدرجسة المعادلة في الدرجسة المعادلة في المداري أو في الدرجسة المعادلة في المدارك المعادلة المسابقة المدارك أو في الدرجسة المعادلة في القديمة المعادلة في المدارك ا

وذلك اعتدارا من المنح التبعين إلى ق المنح الحصول على المؤهار بيهما المؤهار المنح المؤهار المنح المؤهار المنح المؤهار المنح المؤهار المنطبة المنطبة المنطبة المنحين المخرجين من حسلة المؤهات الدراسسية "سن المنحاة الاعتمية المنحاة الاعتمية المنحاة الاعتماد الاعتماد المنحان المنحان

ويستفاذ بن بجبوع النصوص المتقدية أن المشرع في القانون رتسم اله السنة ١٩٧٥ استميل لفظ الزبيل أكثر بن مرة للمتارنة ببنة وبين حالة المسليل الذي تسسوى حالته وفقا للقانون المشير الله ، ويشترط في نبيل العليل الذي تقسارن به حالة من يفيد بن القانون رتم ١١ لسنة ١٩٧٥ أن يكون حالة وفي سسنة التخرج وأن يكون بعينسا في فات تاريخ بخول العليل المخدية أو في التاريخ الذي حصل فيسه عسلى الخوم الذي ستسوى حالته وفقا له إيهسا المترب ، ولا ريب في أن ها المحلوب المترب عن محالة المتوجد التاريخ الذي ترتسد اليسسة لمتعلق بن المحلوب المتوجد التاريخ الذي ترتسد اليسسة لمتعلق بن مع تعزج مرتباتهم وعلاوتهم وترتباتهم على أسس واحدة دون يتموق بين من عين ابتداء في الدرجة المترة البيسة تلامكم القانون رقسم درجة الذي بنها ثم صويت حالته بعد ذلك بالتطبيق لاحكام القانون رقسم مدرجة الذي بنها ثم صويت حالته بعد ذلك بالتطبيق لاحكام القانون رقسم ما سبق أن جرى به الرأى عند تفسير نص المدة ١٩٧٣ وبن جهة الحرى مان لفظ الزبيل بالمهوم المتقدم يتقى مع ما سبق أن جرى به الرأى عند تفسير نص المدة ١٩٧٣ من التعانون رقم همه

لسنة ١٩٥٥ في شان الخدمة المسكرية والوطنية من أنه يقصد بلفظ الزييل، الوارد في هذه المادة ، زبيل المجتد الذي يحيل نفس مؤهله ومن نفس دفعية. تخرجه الذي عين في ذات الجهة التي عين فيها المجتد .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية المبومية الى أنه يقصد بالزميل عقد تسوية حالة المالل بالتطبيق للبلاة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المالل الذي يتخذ معه في المؤهل الدراسي وفي سنة التخرج وفي تاريخ التعبين أو تاريخ الحصول على المؤهل أيها أتسرب .

( ملف ۲۸/۲/۰۰3 -- جلسة ۲۱/۵/۲۷۱ )

## الارع الا<u>...قي</u> ياسل الزول من يحصل على ذات. الزهل من عضة مبا<del>راة.</del>

### قاميحة رقيم ( ۱۸۷ )،

#### المسطا:

المُلِعَةَ 14 من قانون نصحي ارضاع الماران المِنْين بالدولة والقطاع المراون المِنْين بالدولة والقطاع المسلم المسلم المسلم المراون المراون المراون المراون المسلم على نفس المراوان في فات نفسة التفرج فيسبب وانها يشبل بن يحمل على فات المراول بن دفوسة سبابقة بقيم كان بمنيات أن تفريخ سبابق بقيم سبابة المراون مسابق المراون المراون

## بلخص <del>الفت</del>ــوي :

ان الحلاة 11 من تاتون تصحيح اوضاع العلمانين المنبين بالسدولة والتطاع العلم الصائد بالتاتون رقم 11 لسنة 1970 بشأن تسوية حالات بعض العلمان بالدولة اعتبارا من تاريخ دخولهم الخنبة أو حصولهم على المؤهل أيهما أترب على أسباس تدرج مرتباتهم وعلاواتهم وترقياتهم كرمائهم المينين في التاريخ المذكور .

واذا لم لم يكن للمالل زميل في ذات الوحدة الادارية الذي يعبل بهسا تسوى حالته طبقا للاحكام السابقة بالنسبة لزبيله في الجهة التي كان يعبل بها قبل الجهة الاخيرة غاذا لم يوجد تسوى حالته بالنسبة لزبيله في الجهسة التي يحددها الوزير المختص بالمتنبسسة الادارية ،

(a /3 = 3 /1)

ومفاد ذلك هو تسوية حالة العلمل الذي يسرى في شانه القسانون رقم 70 لمسسنة 197۷ اعتباراً بن تاريخ دخوله الخدمة أو حصوله على المؤهل أيضا أترب على أسلس تدرج مرتبه وعلاواته وترتياته كربيله المعين في التاريخ المذكور ماذا لم يكن له زبيل في ذات الوحدة الادارية التي يمسل بها تسوى حالته كربيله في الجهة التي كان يعبل بها تبل الجهة الافسيرة غاذا لم يوجد تسوى حالته بالنسبة لزبيله في الجهة التي يحددها وزيسر التنبيسة الاداريسة .

ومن حيث أن مدلول الزميل المشار اليه نبيا تقدم لا ينصرف الى العداسل على نفس المؤهل في ذات دغمة التخرج فحسب وانها يشهل سن يحصل على ذات المؤهل من دغمة سابقة منى كان معينا في دارياج تعين المالمال في دارياج سابق عليه ، أذ لا يتصور أن يسبق الاحدث تخرجا زبيله الاقدم تخرجا أذا كان أقدم تعيينا أو عين على الاقل في ذات التارياج وهذا ما تتنضيه الحكمة من نص المادة 15 المشار اليها وما استقر عليه في صحد تحديد مدلول الزبيل في تطبيق المادة 17 من القانون رتم ٥٠٥ لسنة عديد بشان الخدمة المساكرية والوطنية .

# من أجل قلك انتهى رأى الجمعية المومية الى :

ان مدلول الزميل طبقا للبادة ١٤ من تانون تصحيح اوضاع العابلين آنف الذكر يشمل الحاصل على نفس الؤهل في ذات دغمة التخرج كما يشمل الحاصل على ذات المؤهل في دغمة تخرج سابقة حتى كان تد دخل الخسدية في ذات التاريخ أو في تاريسخ مسابق .

( بك ٨٨/٤/٨٦ \_ جلسة ١٩٧٧/٥/١٨ )

# القرع الثــــافث ليس بلازم القطابق بين المؤهلين

#### قاعدة رقيم ( ٢٨٤ )

#### 

مفاد نص المسادة 18 من القانون رقم 11 اسنة 1900 انه يقصيم بالزييل كل من يحمل مؤهلا مقررا له ذات درجة بداية التمين القيررة بالإعلى المسابل الراد تسوية حالته وذلك وفقا لرسوم ٢ افسطس ١٩٥٣ وشاغل المسافل المهاب المسابل في المسافل الها بذات المجموعة الوظيفية التي ينتبي اليها المسابل في على المؤهل وبالرغم من عدم التماثل بين مؤهليها ساته اذا لم يوجد العالمي غلى المؤهل وبالرغم من عدم التماثل بين مؤهليها ساته اذا لم يوجد العالمي التربيل في ذات الوحدة الادارية التي يممل بها تسوى حالته بالتسمية الإدارية التربيل الذي تسوى حالته الملبل به سان قرار وزير التنبية الادارية التربيل الذي تسوى حالة الملبل به سان قرار وزير التنبية الادارية إلى الشيئة الإدارية التسابل المهاسال المسابل المهاسال المهاسال المهابل تباسمال المهابل المهابل تباس من شانها تعديل اقدية المسابل المهاب على حكم حالة المابل المهاب على حكم حالة المابل المهاب على حكم حالة المابل المهاب على حكم علم المقرة الادارية المسابل المهاب على حكم المؤدة المابل تباسمال المهاب على حكم حالة المابل المهاب على حكم حالة المهابل المهاب على حكم حالة المابل المهاب على حكم حالة المابل المهاب على حكم حالة المهابل المهاب على حكم حالة المهابل المهاب على حكم حالة المهابل المهابل على حكم حالة المهابل المهاب عدين المهابل المهابل على حكم عالم المهابل المهابل على حكم عالم المهابل المهابل على حكم عالمهابل المهابل على حكم عالمهابل على حكم على حكم عالمهابل على حكم على حكم عالمهابل على عكم على حكم عالمهابل على عكم عالمهابل على عكم عالمهابل على عكم عالمهابل على عكم المهابل على على حكم عالمهابل على عكم على حكم عالم عكم عكم عالمهابل عكم عكم عالمهابل عكم عكم عالمهابل عكم عكم عالم عكم عكم عكم عالمهابل عكم عكم عالمهابل عك

### جَلَحُص القتوى :

ان المادة 11 من الثانون رقم 11 أسنة 1190 نتمس على أن • تسريحة حجلة المالمين الذين يسرى في شاتهم القانون رقم ٣٥ لمسنة ٢٩٦٧ يكناكي تسوية حالات بعض العاملين بالدولة اعتبارا من تاريخ دخولهم الخسدية ٤ أو حسسولهم على المؤهل أيهب أثريب ٤ على أسساس تدرج مرتباتهم وعلاواتهم وترتياتهم كرملاتهم المُعينين في التَّقْرِيسخ المُكور ،

ومفاد هذا النص أن المشرع قرر تسوية حلة المليان الذين يسرى في شأتهم القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ بوضنهم على الدرجات المصددة في مشأتهم القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ بوضنهم على الدوجات المسلمة يهالإضافية إلى ذلك تفي يتدرج مرتباتهم وهالاواتهم وترقياتهم كنزمالاهم المستون في التاريخ الذي سيعتبرون شاغلين فيه للدرجات المسسددة لموالاتهم ، واوجب المشرع الاعتداد عند اجراء النسوية بالزميل الموجود بالوحدة الادارية التي يعنل بها العالم ، غاذا لم يوبد سويت خالت على المسان حالة زينيك بالجهة التي يجددها وزير النسية الادارية .

إلا كافته احكام القانون يقم 70 أسنة 1170 هي الاساس في تطبيقه ينس المادة إلى القانون رقم 11 السنة 1170 وكانت المادة الساتية مسين القانون رقم 17 السنة 1170 وكانت المادة الساتية مسين القانون رقم 70 أسنة 1170 وكانت المادة التساق المادة التساق المادة في المادة في المادة في المادة المادة في المادة في المادة المادة في المادة في المادة المادة المادة في المادة والمادة المادة والمادة المادة المادة المادة والمادة المادة ا

ق الزميل أن يكون حقيدًا كوهل جمائل المؤخل الحسانسل عليه المسسب المؤفلة المسبب المؤفلة المؤفل

ولا يغير مما تقدم أن المادة ) إلى من القانون رقم 11 اسسسنة 1400 هذه أوجب مراعاة تاريخ التمسين أو تاريخ الحمسول على المؤهسل عنسد مسيوية حللة العابل بوضعه على الدرجة المقررة لاعلى مؤهل حاميل عليه ذلك لأن الاعتداد بتأريخ المؤومل أنها كان لتحديد تاريخ تعيين العدائل الفني تجرى له النسوية وليس لتحديد زييل هذا المائل اختصة وأن ذلك الملائح عنين الريخ عرفة بقه زييل التخرج المنازع عين الريخ عدد الماسسة في نعى المسادة ) المقاسمة والا كان الاعتداد بتاريخ التعيين يجد الساسسة في نعى المسادة ) المقاسمة لا يلزم تقلل الحديث التعين يجد الساسسة في نعى المسادة ) المقاسمة الإيرام تقلل المواجعة المحالات التي يسبق نيت حكولوا مؤهلات التقون ٨٢ سالة ١٩٧٦ حاليلي المواجعة المحالات التي يسبق نيت عكولوا مؤهلات التقون ٨٢ سالة ١٩٧٦ حاليلي المواجعة المحالات التي يسبق نيت عكولوا مؤهلات التقون ٨٢ سالة ١٩٧٣ حاليلي المواجعة المحالات المح

ولما كانت العترة الثانية بن المادة ١٤ من التعاون رقسم ١١ أسسستة الادارية تحسديد الجهة التي يوجد بهسستة زميل العالم المراد تسوية حالته اذا لم يوجد زميل له بجهسة عبله الحالية الادارية تحديد الجهة التي يوجد عبله الحالية وكان الوزير عد حدد الزميل بطنائيقي لهذا البخاري فزاره رقسم الاستهام أنه الاحداد بيالسرة أن السلمان الدينة المحدد بيالسرة أن السلمان الدينة المحدد من بها بشدها المحدد عن المحدد عن بها بشدها المحدد عن المحدد عن بها بشدها المحدد عن المحدد عن

هؤا القرار يكون مطابقا لحكم المادة ١٤ من القانون رتم ١١ لسنة ١١٧٥ فيما تضيئه من الاعتداد بالزميل الاحدث تعيينا بدرجــــة بداية التعيين المسابق بيانها ، كما أنه لم يخرج على حكم طك المادة باختيار في خذا الجههة التي بها العلما عند تحديد زييـله لان النص يقيــده في هــذا الصحة دوانها جاء مطلقا غلم يحظر عليه اختيار زميل بذات الجهة وانهــــه توك له تحديد الجهة التي بها الزميل بصنة عالمة الابر الذي يدخل الجههة التي يمها لها الزميل بصنة عالمة الابر الذي يدخل الجههة التي يمها بها العامل في مجال اختياره وكذلك غان هذا القرار لم يتعارض مع نص المادة ١٤ سيلفة الذكر باعتداده بالزميل المقول باقدينه في غئمة يداية التعمين من جهة آخرى الى الجهة التي بالعامل أذ طالما أن السوزير يعالك تحديد الزميل بجهة آخرى مع ما نضيفه ذلك بن الاعتداد بدرجـــاته يعمل بها العامل الجهة ذله بيلك الاعتداد بما بعد نقــله الى الجههة التي يعمل بها العامل الواجع بن زمالته بالجهة السابقة وزمالته بالجهــــة التي يعمل بها العامل والجمع بن زمالته بالجهة السابقة وزمالته بالجهـــــة المــــــــــــالية .

واذا كان ترار وزير التنهية الادارية رقم ٣ أسنة ١٩٧٦ قد اعتصد بلزييل الاحدث المرتمى الى عنة بداية التعيين من عنة أدنى ٤ عائه قصصد بقلك مواجهة الحالات التى يكون الزييل عبها قد رقى بمجبوعة الوظائف الملية الموسطة الى الدرجة المحددة لبداية التعيين بمجبوعة الوظائف العلية ونقل بعد ذلك الى تلك المجبوعة الاخيرة لحصوله على مؤهل عالى مسلم الاعتداد بأقديته في الفئة التي رقى اليها قبل نقله من مجبوعة الوظائف المتوسطة ومن ثم غان الاعتداد بعثل هذا الزييل لا يعنى المكان تسميوية المقاه الحامل الحاصل على مؤهل عال على الساس حالة عابل حاصل على حالة متوسط لانه يلزم في جبيع الاحوال ان يكون الزييل حاملاً لمؤهل مقرر عاله ذات عنة بداية التعيين المقرر للمؤهل الحاصل عليه العامل ومنتبياً اذات مجبوعة الوظائف ،

ولا وجه للقول بان الاعتداد بالزميل الاحدث في درجة بداية التميين يقتضى تعديل اتدبية العلمل المراد تسوية حالته في ظك الدرجة بحيث يصبق هذا الزميل في ترتيب الاقدمية ذلك لان المشرع لم يطلق أثر اعماليا حكم المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وأنما قيده مقصره مبراحة. على مساواة المال بزميله في المرتبات والملاوات والترقيات ولم يهسده الى اعدة ترتيب الاقدميات نبيا بينها به غشلا عن ذلك عان القسدة ورق م 70 لسنة ١٩٦٧ الذي تجرى التسوية ونقا لنص هذه الملاة طبقسة لاحكامه لم يجز في المادة الخليسة بنه الطمن في القرارات الادارية الصلارة تبل المبل به وبالمثلى غاته لا يجوز أن يترتب على تلك التسوية الاخلالي الاقدميات نبيا بين العالمين وزملائهم وكذلك عان اجراء التسوية بالمطبيق لنص الملاة ؟ 1 من القانون رقم 11 لسنة ١٩٧٥ يدظها في نطاق الاحكام المملية التي تضبنها هذا التقون ومن بينها حكم الملاة الثالثة من محواه المسداره التي حظرت الاستناد الى الاقدميات التي يرتبها المطموخ في الترارات الادارية الصادرة قبل المهل به ٤ ومن ثم غان الاعتسدادا بالزميل الاحسان عند تطبيق حسكم الملاة ؟ 1 من القسانون رقسم 11 لسنة ١٩٧٥ ليس من مقتضاه تعديل اقدمية المسابل المثارن بسه ليكون مسابقا عليه في ترتبب الاقدميسة و

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى ما يلي 6

#### lek:

ان المتصود بالزبيل في حكم المادة ١٤ من القانون رقسم 11 لمسنة 1940 كل من يحبل مؤهل مقرر له ذات درجة بداية التعيين المقرر الؤهل المال المراد تسوية حالته وذلك وفقا المرسوم ٦ من أغسطس سنة ١٩٥٣ وشاغل لها بذات المجموعة الوظيفية التي ينتمى البها العامل في ذات التليخ أو في تاريخ لاحق وذلك أيا كان تاريخ حصصول كل منها علي المؤهل وبالرغم من عدم التبائل بين مؤهلهما .

#### - ثانیا :

انه اذا لم يوجد زبيل للملهل في ذات الوحدة الادارية تسوى حالته بالنسبة لزبيله في جهة عبله السحابقة ، غاذا لم يوجد حدد وزير التنبياً الادارية الجهة التي يوجد بها خلل هذا الزبيل .

#### - YYA -

#### 

فق قولو من الثبية الادارية رئم ٣ لسنة ١٩٧١ ، ليس نيه خروج على حكم النقرة الثانية من للادة ١٤ من التانون رئم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ا رابعا :

ان كاسوية كي جري المقلق عياسا على حقة الزييل الاحت تبيينا فهم بن شاكها تعنيل العبية المغل الراد تسوية عالته بحيث يسيق الزييل في كليوف ترتيب الالتبيسة .

# . القوج الرابسج بالهزية الربيل في عدود القاون رام ۱۹۲ منا ۱۹۷۳ يمال بجا عليا وكان ليس له ما ينع من أن يقرج القاون رام ۱۱ المسينة م (۱۷) على ذلك (أبغا

قاصدة رقيم ( ۲۸۹ )

#### : المسجلة

الطلاين رقم ١٩/٢ انتقة ١٩٧٣ بقدان تسدوية حالة بعض المعلين من حبلة الإصالات النزادسية — مفهوم الرجل في شود المكسيم القسلان رقم ٨٢ لفنة ١٩٧٣ هو المسابل الذي يجبل ثابت الإهدال ومن ذات دامة التخرج ويعبل في فات الجهدة التي يعبل فيها المسمى باعتب ارجة الجهة التي المستقر فيها وضعه الرطيقي — هذة الفهوم الإينع التي يعتقل الملاجع ويقرح على حالا طلاحيل المنافقة المسابلة يحدد فيها المستون بالزيل الراحة المستهراة بعالمة هو المستدل في التقدن رقم ١١ استة ١٩٧٠ بتصحيح ارضاع العليان المانين المانين المانين المانين المانية المنافقة المسلم ،

#### يكفنن المنكية

لن اللدة الإولى من التقون رقم ٨٢ اسسسنة ١٩٧٢ بفسيسان الاسسوية حالة بعض المسلمان من حالة الإحسانات الدراسية تصر على الترسيوي المختلم هذا الليتون على المسلمان المختبين بالجهاسان الإداري المتولة والبيشيات المسلمة المطاسسان على الإحالات المصددة

في الجدول المرفق ولم تسمو حالاتهم طبقها لاحكام القمانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسسية بسبب عدم توافر كل أوا بمض الشروط المنصبوم عليها في المادة الثانيسة منه ، وتنص المسلاة الثانيسة على أنه « يمنح المسابلون المنصوص عليهم في المادة السابقة اندرجة والمناهية المحددة في الجدول المرفق بالقنانون رقم ٣٧١ لسفة ١٩٥٢ ، سلف الذكر وذلك من تاريخ تعيينهم أو حصولهم على المؤهل ايهما الترب ودرج مرتبساتهم والتدبيتهم على هذا الاسساس ، وأخسير أ تنص المادة الثالثــة على أنه « لا يجوز أن يترتب على التسوية المنصوص عليهـــا في المـــادة السابقة ترقية العـــامل الى أكثر من منتـــة واحــــــدة تعلوا غنته المالية التي كان يشغلها في تاريخ نشر هذا القاتون ، كما لا يجوز صرف اية نروق مالية مستحقة تبل هذا التاريخ ، والمستفساد بن هذه النصيوس أن القانون رقم ٨٣ لسينة ١٩٧٢ أنبا يهيدف ألى تطبيق احكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالمعادلات الدراسية على المساملين الذين لم يطبق عليهم القسانون الاخير لتطف كل أو بعض الشروط الواردة به وذلك بتمسد تحقيق المساواة بين العالمين الذين استفادوا بن تاتون المسادلات الدراسية ومنحوا الدرجة والرتبه المتررين لمؤهل وبين زملائهم مبن حربوا الاغادة منه بسبب تخلف أحسدا شروط الطباقه عليهم ... والواهب انه ليس ثمة خلف بين المسدمين والجهة الادارية حيسال مدى تطبيق احكسام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣. على حالة المدعى بل ينحصر النزاع حسول تحديد الزميل الواجب مقارنة المسد*عى بس*ه ء

ومن حيث أن منهوم الزميل للمدعى في ضوء أحكام التأتون رقم ٨٣ السنة ١٩٧٣ كأصل عام باعتبار أن حالة الزميل تعقل نهدها علم في التنظيم القانوني للوظيفة العبامة هو ذلك العسامل الذي يحبل ذات مؤهله ومن ذات ندات ندات تضميه يومل بذات الجهة الذي يميل فها المدعى باعتبارها الجهة التي استقر غيها وضعه الوظيفي ما لم يشرح المدعى باعتبارها الجهة التي استقر غيها وضعه الوظيفي ما لم يشرح المدعى معلى وحدار العمل الهباء وقالك التنظيم بنص خياجي وحداد المسلمين وحداد المسلمين وحداد المسلمين وحداد العمل الهباء وقالك التنظيم بنص خياجي وحداد المسلمين وحداد المسلمين وحداد المسلمين وحداد المسلمين المسلمين المسلمين المسلمين المسلمين المسلمين المسلمين المسلمين المسلمين وحداد المسلمين ا

نبه المقصود بالزميل المراد المساواة به كسا هو الحال في القسانون. رقبم ١١ لسمنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضماع العلملين المدنيين بالدولمة والقطاع العام ، وعلى هذا لا يعتبر السيد/.... الذي يطالعه ألدعى مقارنت به زميلا له في ضموء احكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣. لان المدعى يعسل بمصلحة الرى والآخر يعمل بديوان وزارة السرى وام تدبج اقدميات العاملين بديوان عام وزارة الرى مع اقدميات العاملين ببصلحة الرى الا بمقتضى القانون رقم ١٥ لمسنة ١٩٦٩ الخساص بادماج أقدميسات العاملين بديوان عام وزارة الرى المدرجة وظسساتفهم ودرجاتهم بنرع (١) مسع العلملين المدرجة وظائنهم ودرجاتهم بفسرع (٢) « مصلحة الري » في ميزانية الوزارة الذي عمل به من تاريخ نشره في ١٧ من اغسطس سسنة ١٩٦٩ ، وهذا الانماج ثم ساكمسسة بتضح ــ بعد حصول المدعى على المؤهل الذي يطالب بتسموية حالته على متنفساه \_ وازاء ذلك يتمين مقسارنة المدعى بزميسل له يعمله. ق ذات مصلحة الرى ومعين بالكادر المعين فيسه المدعى اصلا بمعنى انه متى كان المدعى معينا بالكادر الكتابي عاته يتعين تساوية مالت، على مقتضى ذلك الكسادر ولا تجوز له المطالبة باعادة التسسوية. في الكادر الاداري الا من تاريخ نقطه لهدا الكادر ،

ومن حيث أنه بين من الأطلاع على الأوراق ولحف خدمة المدمم أنه التحسق بمصلحة الرى في ٦ من ينسلي مسنة ١٩٤٤ بالدرجة الثلغة. الكتابية بعد حصوله على دبلوم التجارة المتوسطة سنة ١٩٤٤ ورقي الى الدرجة السابعة الكتابية في ٢ من يغلير مسنة ١٩٥٠ ثم حصل على دبسلوم التجارة التكبلية في ١٧ من مستبير سسنة ١٩٥٠ ورقي الى الدرجة السابعة الكتابية في ٢٠ من نوفهير مسنة ١٩٥٠ ورقي ويتاريخ ٢٢ من مستبير مسنة ١٩٥١ صدر قرار وكيل وزارة الركة رتبم ١١) لسنة ١٩١٤ صدر قرار وكيل وزارة الركة رتبم ١١) لسنة ١٩١٤ سالدرجة المسابعة الادارية (الدرجة المسابعة الادارية الدرجة المسابعة أله الترسية ١٤١١ سالتيسارا بنذ

اللااري بباللغني التسرار الجنهوري رقم ٢٠٢٢ لتستة ١٩٩٤ على ان خصب السنتنيته نبَّها من تاريخ حضنوله ملَّيها في الكاثر الكسسناني ٣٠ من تونيبر سينة ١٩٦٠ وظل المدعى يتدرّج في الكادر الأداري منذ ذلك التسارية بد وبعد مسدور القسانون رقم ٨٣ لمسنة ١٩٧٣ المستوت الجهة الإدارية القسوار رقم ٩٠٧ لسنة ١٩٧٤ في ٢١ سن جَارُس سيغة ١٩٧٤ بتسوية خالة الدعى فاعتبر في الدرجة السائسة الأثررة الؤهسله المسالي طبقا لغانون المسادلات الدراسيسسسة رقسم ١٧٦ لسنة ١٩٥٣ اعتبارا من تاريخ الخصول عليه في ١٧ من سبتببر مسئة ١٩٥٧ ثم درجت ترتياته استوة بزميل بديوان عام الوزارة منخته الأرجية الخامسة ( ماتون رقم ٢١٠ أسنة ١٩٥١ ) اعتبارا مسن ١٤ من ينسلير سمعة ١٩٦٠ والدرجمة الرابعة ( فاتون رقم ٢١٠ لسنسة الالام ) اعتبسارا من ٣٦ من يناير سسفة ١٩٦٣ والتي اصبحت الدرجسة التخليب طبعًا التعانون رقم ٦) لسينة ١٩٦٤ ثم الدرجة الرابعيسة الدارية من ٢٤ من ديمسبر سسنة ١٩٩٦ والدرجة الثالثة الادارية سن ٢٩ من ديسيس سسنة ١٩٣٦ غير أن الجهنسة الإدارية عادت ، بطسد السنتاسلام رأى الدارة التنسوي الكانشسة ، ماستره الكسرار راشم ٧٥٢٧ است ١٩٧٤ بالعادة التسترية خللة الدمي على المناس استرج ترتياته والدياته بمساواته بصالة زبيل بمسلحة الرى وهي ذأت المعطفة العي يعطيهمه والفت التوحية الثيرهت ستتغنى البسرار وتسم الإيها لمستنقة ١٧٧٧ المثنسار اليه سناوها ترتقيد على الله هدهيل طريمًا عرفية الدمن للترنبة الغابعة الكابيعة الغاينة والتعامسة الجهواة ا الله ١٢ من مارس سنة ١٩٩١ ( وهوا تأريستم تركية زبيته بيتنسسانية الله ي يدلا من الله من يتسلير مسئة ١٠١٠ ، وتحليل الريسنج الرائيانية الله عن الخامسة الأدارية العليدة الى الم بن الكوبر سيستة ١٩١٤ واللرجة الزَّابِمَـة النَّ ٢٦ من تهميز مسنة ١٧٧٨ والفرجة الكافسة عَلَى إلم ديسبير (١٩٧) مُنِسَا المستدللة على الربيل مسواة بث والبيله الل هددة الدرجات بالأسيساف المطافية الرائدة الواقة الرمدتونية اللوظيني باغتبار انهساأان عذه القسواغة عبالي طاليسا اللوي والجاه الإنباع يطبق على الكلفة وانها من جانب آخر نبثل حالة الزميل الواجب. المسسطواة بهمسا .

ومن حيث آنه تبعما لذلك وفي فسوء هذه التسوية الجسديدة بتنتي الغرار رقم ٢٥٢٧ لمسغة ١٩٧٤ المسلر اليه على الجهسة الادارية لا تكون قد تفكيت وجه القسانون المسجح عنديا قلبت بمثارفة المدعى بزميل يعمل بذات الجهة التي يعمل بهما وهي مسلحة الري والفت التسوية السليقة التي تبت بيتني القسرار رقم ١٠٠١ لمسغة ١٩٧٦ بعد أن تبين أنها لا تنتقى مع أحسكام القلبون رقم ٨٨ لمنة ١٩٧٣ بحوغيل عن البيمان أنه ليم ثبة وجهه لاعتراض المدعى على تحديد اقدينه في المنظرة الادارية بيتنفي القرار رقم ١٩٧٣ لمسغة ١٩٧٤ المنظرة الادارية بيتنفي القرار رقم ١٩٧٣ لمسغة ١٩٧٤ المنطق بعن البيمان أبهيل في المنطق الإدارية بلكسانو الكتابي وظل لان المدعى نفسه كان في القبيلين وكل وزارة السرى رقم ١٩٤ لمسغة ١٩٧٤ في النبارية التي وزارة السرى رقم ١٩٤ لمستفة ١٩٧٤ في ١٩٠٤ من سبنبر سسنة وكل وزارة السرى رقم ١٩٤ لمستفة ١٩٦٤ في ٢٢ من سبنبر سسنة التي التناف درجته في البيزانيسة الى

ومن حيث انه تأسيسا على كل ما تقدم واذ تفي الحكم المُلمسسون. نيه بهذا النظر تلته يكون قد المسالية وجسه النسانون الأستيج ويضدو المِلمين غير عِلِهم على مستخذ يهوره ويقمين معه الحكم يقبول المُؤمن المَاكِلة ومنهمية ومنهرها والزام المبردي المبرونات .

١ هن رقم ١٩٥٢ لسفة ٢١ ق \_ جلسة ١٩/١/١١ )

#### الفرع الغسليس

المينون باقدمية اعتبارية قررها القانون لا يتحقق في شاتهم ممنى الزميل

#### قاعسدة رقسم ( ۲۸۹ )

#### : 12----49

نص المادة 16 من قانون تصحيح اوضاع المليان الدنين بالدولة والقطاع المسلم الصادر بالقانون رقم 11 السنة ١٩٧٥ على تسنوية حصالة المسلمان الذين يسرى في شساتهم القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٧ على بيشان تسموية حالات بعض المسلمان بالدولة اعتبارا من تاريخ حفولهم الفضية او حصولهم على المؤهل ايهما اقرب على اسلس تسموج حبا النص قصصد بنه جريان المسمولة التي تفي بهما على اسماس في القاريخ المسلمان المراد تسموية حالات المينيين في الساس في القاريخ المسلمان المراد تسموية حالات المينيين في القاريخ المسلمان المراد تسموية حالات درجة بسماية القاريخ المنازية وبذات درجة بسماية التعمين المتردة الوحلة حرن مسلمان المتردة الوحلة عرن المتنازية المتبارية فرضها القانون علم في هذه الدرجة دون شسفلها بالقمل في القاريخ المتكور لا يتحكل في التاريخ المترد لا يتحكل في المدين المتردة الرحلة دون شسفلها بالقمل في القاريخ المتكور لا يتحكل في المدين المتردة الرحلة دون شسفلها بالقمل في القاريخ المتكور لا يتحكل في المدين ال

## ملخص الحسكم :

ومن حيث أن نص المُلاة 18 من قانون تصحيح أوضاع المسلمين المنين بالدولة والقطاع المسام المسادر بالقانون رقم 11 لسسنة 1940 نيسا قضى به من تسسوية حالة العلمان الذين يسرى في شساتهم القسانون رقم 70 لسسنة 1970 بشأن تسوية حسالات بعض المسالمين بالدولة اعتبارا من تاريخ دف ولهم الخدية أو حصولهم على الموهل أيها الهيئين في التاريخ المذكور — هذا النص — انها قصد الى جريان التسوية المهيئين في التاريخ المذكور — هذا النص — انها قصد الى جريان التسوية المهيئين في المدال المواد المهيئين في المدال المواد المهيئين في المدال المواد المهيئين في التاريخ المنسار اليه بذات مجبوعت الوظيفية وبذات درجة بداية التعيين المؤرة المؤسلة التي يعتبد من في المناسون المناسون في المناسون المناسون المناسون المناسون المناسون المناسون المناسون في المناسون المناسون في المناسون المناسون المناسون المناسون في حكم هذا النص وتقدوم ضوابط التسوية التي تشي بها على اسدس سليمة في الواقد والقداون في هذه الدرجة دون شفلها بالفيل في الساريخ المذكور فهؤلاء لا يتحقق في شائلهم معنى الزميل — اذ لا يبرر تاريخ تعيينهم الفرضي في ذلك الدرجة في عدى المساواة بهم أو القيساس على حالتهم اذا ما رجمع هذا التساريخ المذي عين عليه المسلمل المراد تسوية حالته .

ومن حيث أنه على متنفى ذلك ومتى كان الثابت من الاوراق أن المدعى عين بالكـــادر الكتابى ببجلس الدولة في ١٩٤٨/١٢/٢٢ وحصــل اننــاء الخدمة على ليســـقص الحتــوق دور مايو ســنة ١٩٥٤ ثم عين في الدرجة المحـــادمة الادارية بوزارة الحربيــة في ١٩٥٥/٨/٨ بعد اجتيـــازه المحـــادن ديوان الموظفين ونقــل الى مجلس الدولة في ١٩٥١/٥/٢١ وطبق عليه القـــقون رقــم ٢٥ لســنة ١٩٧٦ نارجمت اتدبيته في الدرجـــة الســــادسة الادارية الى ١٩٥٠/٥/٢٧ بينيــا عين المابل ....... الذي يطــقب الدعى ببحساواته به ــ بالكــادر الكتابى بيؤهل متوسط بمصلحة الفرائب في ١٩٥٢/٥/٢١ وحصــل اثنــاء الخدية على ليسلس بملحة الفرائب في ١٩٥٢/١/١٤ وحصــل اثنــاء الخدية على ليسلس بغات المحلحة في ١٩٥١/٥/١٢ ثم نقل الى مجلس الدولة في وظيفـــــة من العرجة الســــلدــة الننية المـــلية من العرجة الســــلدــة الندية المـــلية من العرجة الســــلدــة الندية المحلحة من العرجة الســـلدــة الندية المحلحة من العرجة الســــلدــة المحلحة ألادارية في ١٩٥٥/١/١٥ وردت اتدبيتــه نيهــــا في عالمـــادــة المحلحة المحلحة المحلحة المحلحة المحلحة المحلحة الادارية في ١٩٥٥/١/١٥ من مالادارية في ١٩٥٥/١/١٠ من العرجة الســـادــة المحلحة المحل

هدفه -- لا يقسين اعتبى المراق المسابل زميلا المعالى في الأسبانية المسابقة النبيان بالنبق الدياة المسابقة النبيان بالنبق الدياة المسابقة النبيان بالنبق الدياة في ١٩٨٤/١٩/١ على مسلمة الفريحة بل كان مازال معينا بالكلف الكتابي بمسلمة الفوائد كان مازال معينا بالكلف الكتابي بمسلمة الفوائد كان مازال معينا بالكلف المسابقة المسابقة المسابقة المواقع بوق المسلمة الدرجية المسابقة الادارية بموطن المواقع بوى السبطة من معلقة المدرات في ١٩٨٧/١٥/١ معا لا يجعل منه زميالا المسحم بالمعنى المسابقة بالماني المسابقة بالرغم من ارجاع المسينة في الترجة المنكرية الى المسابقة بالمناف بياته بالرغم من ارجاع المسينة في الترجة المنكورة المسابقة بالمنافقة بالمسابقة بالم

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه وقد ذهب الى نظر مضاير الاعتسمة فأنه يكون قد خسالف المسحيح في تطبيق القسادن ويتمين من ثم القفساء بطفساته وجرفض دهوى المدعن والزامة المسروفات.

# ( طعن رتم ۲۷۰ لسنة ۲۲ ق ــ جلسة ۲۲/۱۲/۱۲ ع

وبذات المنى نتوى الجيمية العبوبية لتسبى التتوى والتتربع جلسة الماراء/٥ ( بلك ١٩٣/٣/٨٦ ) حيث تررت الجيمية الصوبية ان مغاد المسادة ١٤ من تاتون تصحيح أوضاع الملئين المنيين بالدولة السادر بلقت 14 أوضاع المائين المنيين بالدولة المائية وباد المائين المائين المائين المائين المائين المائين المائين المائينين في تأمين المنيين في دخوله الخبية وفي ذات المجسوعة المختلفية وذات المجسوعية المتوبين المتوبة وفقسا المرسوعة المبسطون المنائلة ١٩٥١ ومني أم بان المحتمين بالمعين المتبسلونة ومني أم بان المحتمين بالمعين المبسطونة ومنيا المتحمية المتبسلونة ومنيا المتحمية المتبسلونة ومنيا المدائلة ومن المتحمية المتبسلونة ومنيا المتحمية المتبسلونة ومنيا المسلونة المتبسلونة ومنيا المتحمية المتبسلونة ومنيا المتحمية المتبسلونة ومنيا المتحمية المتبسلونة ومنيا المتحمية المتحمية المتحمد ال

#### قاصحة رقام ( ۲۸۷ )

#### : المسلما

المادة ) 1 من القسادون رقدم 11 اسسنة 1970 سد استحدث حكم جديدا البخاطبين باهسكله في خمسوس تسوية هسالاتهم ونقسا لاحكام القسادون رقدم 70 اسفة 1970 على اسساس تدرج مرتبساتهم وعلواتهم وترقيساتهم اعتبسارا من تاريخ دخولهم القسدية او حصولهم على المؤهل ايهسا الرب مع معاللاتهم وفقا الشموابط التي اوردها القصديد معنى الزمل سدا المدر المسابق التي الردها القصديد معنى الزميل سدا القسادون رقم 00 اسسنة 1971 ويصبح بعنجساة من تطبيق احكام المسابة 00 من هذا القانون لمدم تسسوائم شروط تطبيقها سالا يفيح من ذلك عدم الوجود بالفدمة في 1971/17/17/ 1971 في المنابق بطريل الفطلسا الجاوع من المسسنة 1970 للله الفطلة المفاتة بطريل الفطلسا الجاوع من المسسنية 1970 للها الفطلة .

المتمسود بنص المسادة ١٤ هو الفظر الى حالة زيلاء المسليل الراد تسسوية حالات المسليل التراد تسسوية حالات المسئيين نمسلا في التلريخ المتسلير الهه بسخات مجموعته الوظيفية وبذات درجسة بسحاية التميين المتررة الإهساء وفقا الرسسوم ٢ من المصطل سسفة ١٩٠٣ - المينسون بالتحيية اعتبسارية غرضها القانون لهم في هذه الدرجسة دون شسفاها في التساريخ الملكور في الدرجة في ولاد لا يتحقق في شاقهم معنى الرجال الا يبرر تميينهم الغرضي في الدرجة المتسلواة أو القسام على حالاهم

### ملخص المسكم :

صدر بتاريخ ١٩٧٥/٥/٦ قاتون تصحيح اوضاع العالمين المدنيين بالدولة والقطاع العسلم بالتانون رشم ١١ لسسنة ١٩٧٥ ونص في الملاء هم منه على أن ( تسمسوي حالة العالمان الذين يسرى في شبأنهم القانون وتسم ٢٥ لسمة ١٩٦٧ بشأن تسموية حالات بعض الممالين بالدواسه اعتبارا من تاريخ مضولهم الخدمة أو حصولهم على المؤهل أيهما أترب على أساس تدرج مرتباتهم وعلاواتهم وترقياتهم كزملائهم المعينيين في التاريخ المذكور ، واذا لم يكن للمسامل زميل في الوحسدة الأدارية التي يمل بهما تمنسوى حالته طبقها فلاحكمام المسابقة بالتسبية ازميله ق النَّفِيةَ الذي كان يعمل بها تبل الجهة الأخيرة ، عادًا لم يوجد عسوى الله بالأمناجة لزييله في الجهسة الذي يحددها الوزير المنتص بالتبية ( الدارية ) ونشسة لطلاد ان تعنى المسادة 1/2 من الشسانون رشم 4.1 لسنسة و١٩٧٠ قد استحديث حدا جديدا للبخاطيوي باحكامه في خصوص مرتسوية حالتهم ونقا الاحكام القانون رتم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ على أساس تهرج مرتباتهم وعلاواتهم وترتباتهم اعتبارا من تاريخ دخولهم الخدمة أو حمدولهم على المؤهل ايهما الترب مع مماثلتهم بزمالاتهم وفقاً للضوابط التي أوردها لتحسديد معنى الزميل في هذا الشسان ولا شك أن هذا العق يرستند بهذه المسابة الى قاعدة قانونية جديدة لاحقة في مسسدورها على تفساد التسانون رشم ٨٠ لسسنة ١٩١١ ويصبح بمنافاة من نطبيق التعالم الله عدة ١٧ من القسانون المفكور الفسدم الواعز شروط تعليتها . وُهِ يَمْتِهِ مِنْ عُلَكَ يَهُ يُفَعِيدِ اللَّهِ النَّصِيدَمِ مِن أَنْ الْكُنْفِي لَمْ يَكِي مُوْجِعَ سُوما في الشعبة: ١٤ ١٤/١٤/١٤/١٤ ومن ثم علا جسري، في شمسكته التسالين وتم 4 \$ الإنسانية ١٩٧٠ خلال الدعى ولين الايت. شبحيته خطرًا الإلغ الدي البسبةين بالقراء رقي ١٢٥/ المسادر في ١/٧١/٧/ المتسارا سن ١٩٧٢/١٢/٧ تاريخ بلوغه سن السنتهن ، الا أن الثلبت من ملف خدمته الله في ٢٩/١/٣/٢٩ مسدر القرار رقم ٤٧١ بتاريخ ٢٩٧١/٣/٢٩ بسحب التوار وتبيم ١٩٢٥ الصادر في ١٩٧٢/٧/١ نيبا تضيفه بن انهاد خلبة

المعلى المذكور اعتبارا من ١٩٧٢/١٢/٧ بتاريخ بلوغه سن السقيع واستبراره في عمله حتى بلوغه سن الخابسة والستين ، ومن متتفى مرار السحب اعتبار القرار المسادر باتهاء الخدمة كان لم يسكن واعتبار مدة خدمته متسلة من تاريخ ابصاده عنها في ١٩٧٢/١٢/١ بدخل في حتى بلوغه سن الخابسة والسستين في ١٩٧٧/١٢/٧ وبذلك يسدخل في عداد العلملين المخاطبين بلحكام المسادة ١٤ من القانون رقام ١١ لسنة عداد العلملين المخاطبين بلحكام المسادة ١٤ من القانون رقام ١١ لسنة المعالى المتاريخ المسل

ان المتصدود بنص المادة ١٤ مسالفة الذكر هو النظر الى حلة بربلاء العالم المدود تسدوية حالته ، المعينين غملا في التاريخ المسال المدودة التعيين المقسورة الله بذات مجمدوعته الوظيفية وبذات درجة بدداية التعيين المقسورة لمؤهلة وفقا لمرسوم ٦ من اغسطس سنة ١٩٥٣ بتعين المؤهلات العالمية التي يعتبد عليها التعيين في الوظائف نبذلك يتحقق معني الزملة في حاكم هذا النص وتقدم ضوابط التسدوية التي تشي بها عالي أسس سليمة من الواقدع والقانون ، اما المعيدون بالتديية اعتبال ترضها القانون لهم في هذه الدرجة دون شافها بالغمل في القالون لهم في هذه الدرجة دون شافها بالغمل في القالون على حالتهم عني الزميل ، اذ لا ببرر تعيينها المنوض في طك الدرجة المسلواة أو القبلس على حالتهم .

ومن حيث أنه متى كان الثابت أن المدعى عين في ١٩٤٦/٦/١٨ قسم حصل على شسهادة أتبام الدراسة الإبتدائية في سنة ١٩٥٣ وسويت حملته بالقسانون رقم ٢٥ لمبنة ١٩٦٧ ومنع الدرجة العساشرة سن ١٩٥٣/١/٧ تاريخ حصوله على شهادة أنسام الدراسية الإبتدائية في حين أن السيد / ١٩٥١/١/٢٠ ومنسع في حين أن السيد / ١٩٥١/١/٢٠ ومنسع المدوجة المسائدة من التاريخ المنافق بالمنافق الإبتدائية عام ١٩٤٨ ومسائلة الإبتدائية عام ١٩٤٨

كها أن السيد/..... عين في //١٩٥/ ومنع الدرجيه المام المام الترجيم المام المام

( طعن رتم ١٩٨٤ لسنة ٢٧ ق ــ جلسة ٢/٢/١٩٨٥ )

# الغرع المسادس تنتفى صفة الزميل عمن عين نتيجة لمسابقة علية

قاعسدة رقسم ( ۲۸۸ )

#### : 6----41

المادة ٢٠ الفقرة ه من القدادن رقم ١١ اسنة ١٩٧٥ بتصحيح الوضاع الصابان ... بغلاها حساب المد الكلية بالنسبة لحمالة الموادت المدالية الما من تاريخ نمين المؤهلين الذي تجرى تسروية نطاقه او من تاريخ ترشيح زميله في التفرج التمين ... المتصود بالزميل هندا ... من عين في المفدية استقداء من الاحكام المائية المنهدة المنين وكان تميينه طبقا القوانين المقلمة المهين الفريجين عن طريق القدوي العدالية وينها القدانين المقلمة المهين الغريجين عن طريق القدوي العدالية وينها القدانين المرابع عين المحال المحال المحالة المائية عليه ... التر ذلك ... ينشع قياس هدالة الطاعن على هدالله مسابقة علية .

### ملخص الحكم :

ومن حيث أن المادة .٢ النقرة ه من القانون رقم 11 لسنة 1400 بتصحيح أوضاع المسلمان نص على حساب المدد الكلية المتطقة بحسلة المؤهسات الطبا بالنسبة لمن عين تبل نشر ذلك القسسةون في ١٩٧٥/٥/١٠ في وظلف مجبوعة الوظلف المسلمية بعد حمسوله على المؤهل المسلمي وذلك اعتبسارا من تاريخ تعيينه في هذه المجسوعة قو من تاريخ ترشسيح زميله في التفرج طبقا للقواعد المقررة في القوانين

النظهـة لتعيين الخريجين من حملة المؤهلات الدراسية أى التاريخين. القصل ، وجاء في المذكرة الابقالون أن المقصود بالقالون أن المنظبة لتمين الضربكان من خيسلة المؤهاثات الدراسية في الفقسرة (ه). من هــذه المادة التوانين الصـادرة بتنظيم تعيين الخريجين المذكـوريين عن طريق القوى العسابلة واخرها القسانون رقم ٨٥ لسسبنة ١٩٧٣ ببعض الاحكام الضاصة بالتعيين في الحكومة والهيئات العامة والقطاع العبام ويتضح من ذلك أن المشرع في الفقرة ه من الملاة ٢٠ من قاتسون صحيح أوضاع العماماين يقضى بحسماب المدد الكلية بالنسمبة لجهلة المؤهلات المانية اما من تاريخ تعيين الموظف الذي تجرى سيوية حُالته طبقا الاحكامه أو من تاريخ ترشيح زميله في التخرج للتعبين الذا كُان هذا الزميسل الذي يقاس على تاريسخ ترشيحه عين في الخسعية التَّنْتُنْسَاء مِن الاحسكام العابة المعتسدة للتغيين الْابت تَنيء وَلَكان تُعيينه طَيْقت اللَّقاتين المنظمسة لتعيين الشريجين عن تطريق القوى العساملة وملها الكانتكون راقم كلا لسنة ١٩٧٧ ــ التي تجيز تقوين الفريجين دون اختبار متع تحديد الاقتنية من تاريخ الترشيح وليس من تاريخ مسدور قرار المتعبين . وعلى ذلك مانه لا محل لاعمال حكم الفِترة ه من المسادة ٢٠ مسن القساتون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ اذا كان الزميل قد اقتحم فرص شنفل ٱلوظائف وعين لنجساحه في المتحسان مسابقة عالمة ، ذلك أن المشرع في اللُّادة ٢٠٠ تقرة ه من القسانون رقم ١١ لمنته ١٩٧٥ الحد الادنى اللقاريخ الذى تحسب منه الدد الكلية اللازمة لترقية حمسلة المؤاهلات التمسأللية وجعله تاريخ ترشيح الزميل المعبن طبقا للقسوانين المسادرة بتنظيم معيين الخريجين عن طريق القدوى العساملة ... استثناء من النظام المُكادى فلتعيين دون الخنيار المرشحين ، وتدى ابتيايني مسلمة المُوتِكُ الذي يتمسانف ان يكون في مركز الله من المركز الذي ومسيع الله والميلة المعين عن طريق القسوى المسابلة تقيى بقيانس حالة المؤتلف في تعسده الحسالة على تحالة زميله المفين عن طريق العوى المساملة . أمَّا أَذَا كَانِ الرَّمِيلِ قد عين بناء على نُجْاجِه في أمتحاء مُستَّابِقة عـالمَّة مَا لَهُ أَلَّا يَجْوَزُ ٱلقَيَّاسُ عَلَى تَارَيْحُ تُتَمَيِّينَهُ طَبِقًا الحَّكُمُ ٱلْمَادُةُ ثَرُ ٢ أَلْفَقُرَةُ هَد من القسسانون رقم 11 لمسنة ١٩٧٥ لان القياس طبقا لتلك المادة لا يكون؛ الا على حالة الزميل المين عن طريق القوى المابلة نقط.

ومتى كان الثابت أن السيدة/ ....وهي حاصلة على بكالوريوس الخدمة الاجمساعية سسنة ١٩٦١ اسوة بالمدعى قد عينته بالهيئسة العامة للطيران في ١٩٦١/٢٣ الانهسا كانت الاولى على الناجدين في امتحان المسابقة العامة الذي اجراه ديوان الموظفين في ا يوم ١٩٦١/٩/١ وقد عين المدعى في الخدية في ١٩٦٢/١٠/١ النجاحه ايضا في المتصان مسابقة عالمة لاحق ... غاته يستفتح تياس حسلة المصمى على حالة زميلته المفكورة في تطبيق لملاهتين ١٥ ، ٢٠ تافقرة هـ بين القطفين رقم ١١ لمسنة ١٩٧٥ ، وبالقالي لا يجوز تلتونا. حبساجه المدد الكلية الموجبة للبرتية من تاريخ تعيين زميلته المذكورة في ١١/٢٣/ ١٩٦١ بناء على نجاحها في المتحان لمسابقة علمة ، ومن ثم لا يستحق ترقيبًا غلى ذلك الترقيسة الى الدرجة الرابعسة من أول الشهر التسطلي الاستكتاف فلات عشرة سنة في ١٩٧٤/١٢/١ وتكون دمبواه جالب الحكم ملحقيته الترقيسة الى الدرجة للرابعة من ١٩٧٤/١٢/١ على غير أسساس . سليم من القانون ، حقيقة بالرفض واذ قضى الحكم المطعون فيه بلجابة المدعى الى طلب وباحتيته في الترتيبة الى الدرجة الرابعية من ١٩٧٤/١٩٧١ علنه يكون قد جاء محبيا في المتلتون بما بوجب المحسكم والشنائه وبرغش هجرى ألدييء

( طعن رقم ۱۱۳۱ لسنة ۲۵ ق ــ جلسة ۱۱۸۹/۱/۱۴ )

# الغرع لمسسابع لا تعل المحكمة محل الدعى في التقصى عن الزميل الراد المسلواة به

#### قاصنة رقام ( ۲۸۹ )

#### : 12...41

اقتسوية التى تتم اعسالا لاحكام القسانون رقم ٢٥ اسنة ١٩٦٧ يقف الدراسي يقف الدراسي التربيخ القرض التميين دون أن يتصدى الرها الى الدرجات الاعلى التساريخ القرض التميين دون أن يتصدى الرها الى الدرجات الاعلى يكون المسابل قد حصل عليها قبل تاريخ العمل بهذا القانون لمسابل قد حصل عليها قبل تاريخ العمل بهذا القانون في أدنى درجات التميين المقرة المؤهلات الدراسسية التى يحبلونها في أدنى درجات التميين المقرة المؤهلات الدراسسية التى يحبلونها وون تضويل هو لاء الملين حقوقا تبيح امتداد الار التسوية الى الخرجات الاعلى عن طريل تعديل الاقدية فيها سـ تطبيق — الملاق من القسانون رقم 11 السسنة 1400 بشأن تصحيح أوضاع المالمين من القسانون رقم 11 السسنة 1400 بشأن تصحيح أوضاع المالمين بالدولة والقطاع المام سـ تمين الزميل سـ على الدعى أن يمين الزميل الذي يطاب مساواته به سـ لا تحل المحكة محل المدعى في استقصاء من يكون الزميل المراد مساواته المدعى به .

## ملخص الحكم :

ان تمسوية حالة المديد/..... وقلسا للقانون راتم 70 استقاق ۱۹۹۷ وفي التساريخ مسالف الذكر باطلة من جهة تقريرها له استعقاق الترقية الى المسائمة في التاريخ المبين بها وما ترتب عليه من اعتباره مرتى للفنتين بعدها على ما ورد فيها ذلك ان التسسوية التي تتم أعبسالا لاحكام القاون رقم 70 اسنة 1979 يقف افرها عند حد ارجساع الانتدبية في الدرجة المقررة للبؤهل الدراسي الى التلويخ الفرشي للتميين دون التعدي اثرها الى الدرجات الاعلى الذي يكون العالم تد حصال عليها قبل تلويخ العمل بهدذا القاتون غلحكله تقف عند تسحوية حالاتهم في ادنى درجات التعيين المقررة المؤهلات الدراسسية التي يحبلونها دون تضويل هسؤلاء العمالمين حقوقا يتيج اجتداد أثر التسسوية الى الدرجات اعلى عن طريق تصديل الاقدمية فيهما (حسكم المحكمة الادارية العالميا في الطعن رقم 170 لمسئة 71 قى بجسة 1/0/1/1 ) وتبعا لهذا بن ما ترتب عليها من تعديل في توارى الترقية الى الفئة التساقية ثم ترقيته وفقا لمقواعد الرسسوب الوظيفي حتى القائفة اعتباراً مس بعد منهي ثلاث سنوات التساقية التمالية تعباطة الذا الى أن التسوية بذلك القرار تبت بعد منهي ثلاث سنوات التساقية لتاريخ العبل بالقاتون رقم ٨٥ لمسنة 1971 بنظام العالمين المدنين بالدولة الذي نصت الملاء ٨٧ منه على انه لا بجوز بعدها تعديل المركز .

ومن حيث أنه على مقتضى ذلك غان طلب المطعون ضده على أساس الله المسوية الباطلة واجبة السحب وآثارها يكون على غير أسساس ولا يجديه الاستنساد الى حكم المادة ١٤ من الثانون رتم ١١ لسنة ١٩٧٥ ولا يجديه الاستنساد الى حكم المادة ١٤ من الثانون رتم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح أوضاع العالماين لبلوغها › أذ أنه عليه أن يمين زملاءه اللهين صحت ترقيقهم في التواريخ الفسار اليها وقتسا للاوضاع القاتونية المسليبة ولا تحل المحكمة محله في استقصاء من يكونون وتتبع حالاتهم ولا في بيسان ما يبلغه بالتطبيق لهدذه المادة وتواريخ ذلك وآثاره أو ما يبلغه قبل نقله مند اعلاق مسموية حالاتهم المادة تسموية حالاتهم المادة مند المادة تشبحة محالمة هو بحسن يعبل بهساء المواثرها على نظرتمات التقليبة . ومن ثم تكون دعسسواه على هذا الموجه وبحالتها خليقة بالرفضي لفسساد الأصل الذي تلبت عليه على هذا الموجه وبحالتها خليقة بالرفضي لفسساد الأصل الذي تلبت عليه ترقيت قبها الى القانون الذي اعتبدت عليه في الحثيدة وواتع الاسرعلى ما هو نابت في القرارات المتصينة لها أو المستسدة اليها .

( طعن رقم ٣٤٢ لسنة ٢٤ ق .. جلسة ٨١/١١/١٨٢ )

# الفصل المسلوج القبيعينية

## قاعسدة رَقِسم ( ٢٩٠ )

#### : المستحا :

المساعة الاقدية من القانون رقام ١٣٥ المستة ١٩٥٠ وتعذيه -لا بجوز انساعة الاقدية الاعتبارية التي قررتها المساعة الاستئة
من القاقون رقم ١٩٥ السنة ١٩٨٠ المعلل بالقانون رقم ١٩٧ السسنة
المقانون رقم ١٠ السنة ١٩٧٠ -- اساس نقك -- أن المشرع بالتعديل الذي
المقانون رقم ١٠ السنة ١٩٧٠ -- اساس نقك -- أن المشرع بالتعديل الذي
في ١٩٧٤/١٢/٣١ المساواد قبل تطبيق القائون رقم ١١ السنة ١٩٧٥ أو بعد
زقم ١٠ السنة ١٩٧٥ - المي الإقديمة الفنية القانون رقم ١١ السنة ١٩٧٥ أو بعد
زقم ١٠ السنة ١٩٧٠ على ١٩٧٠ على ١٩٧٥ الله منافقة المساعلي القانون من مقضاه
المرسوب التقليق القانون رقم ١٠ السنة ١٩٧٥ -- المائة الخليسة حسن
التعلقون رقم ١٥٠ المسنة ١٩٧٥ -- المائة الخليسة حسن
الاعتبارية -- المساعد ١٩٤٥ الناء الخليسة حسن
الإضبان رقم ١٩٧١ المسنية ١٩٨٥ -- أن الإعتبال المنسورة القانون
الوضات أن هذا هو اقدى ما يكن أن تتجله الشرائة المساحة الوضائية المساحة المساحة الوضائية المساحة المساحة الوضائية المساحة المسا

التركية التى تتم بعد اضافة الانتنية التعليلية بالتلهيق الدستام القانونين رقبى ١١ ، ١١ استة ١٩٧٥ ، خضوعها كتيد عدم جواز الجسم بين اكثر من نبتين خلال البيئة السالة الراجية للتعسيوس عليه بالفترة وها من المسلم المناسبة من مواد استدار التقانين رقم 11 أنسنة 1970 المناسبة المناسبة

## ملخص الفنسوى :

المادة الثالثة من القانون رقم 110 المسئة . 114 لعلاج الآثار المنتبة على نطبيق القانون رقم 117 المسئة 1940 المعدلة بالقانون رقم 117 المسئة 1941 المعدلة بالقانون رقم 117 المسئة 1941 انتص على انه ا يسنح حملة المؤهلات العالية أو الجامعية التى يتسم الحصول عليها بعد دراسة منتها أربع سنوات على الآثار بعد شـــهادة المتلوبة الوجودون بالخدمة في 1945/17/17 المتابوبات المسابة قديما مسئتان في بالجهات المسارة قديما مسئتان في الفيات المسابقة المدينة اعتبارية قديما مسئتان في الفيات المالية التى كانوا يشخلونها أمالا أو التى اصبحوا يشخلونها في ظلف التاريخ بالتطبيق لاحكام القانون رقم 11 لسنة 1940 بتصحيح أوضاع العالم .

أبا بن يحصل على فذه المؤهلات بعد دراسة بتتها خبس سنوات..

علكتر بعد شهادة الناتوية العابة أو ما يعادلها الموجودون بالخصفية في 
1979/17/٣١ في هذه الجهات فيبنحون اتنبية اعتبارية تدرها أسلات 
بسنوات في النائت المالية التي كانوا يشسفلونها أصلا أو أصبحوا يشغلونها 
في ذلك التاريخ بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح 
أوضاع العالمان المنين بالدولة والتعلع العام .

ويسرى حسكم الفترة الاولى على حبلة الشسهادات نوق المتوسطة الني لم يتوقف منحها ، كما يسرى على حبلة الشسهادات المتوسطة التي توقف منحها وكان يتم الحصول عليها بعد دراسة تستغرق أقل من خبس سنوات بعد اتبام الدراسة الابتدائية ( قديم ) لو بعد ابتحسان مسابقة للتبول ينتهى بالحسول على مؤهل ، أو بعد دراسة مدتها أقل من ثلاث سسنوات دراسية بعد الشهادة الاعدادية بانواعها المختلف في ما يمادل هذه المؤهلات ، وحبلة الشهادات الابتدائية ( قديم ) أو شهادة الاعدادية بانواعها المختلف المعدادية بانواعها المختلفة أو ما يعادلها ،

كيا يسرى حكم الفترة الاولى بن هذه المادة وحكم المادة الخامسسة بن هذا القانون على حياة المؤهلات المنسوس عليها في المادة الاولى منه الموجودين بالخدية في ١٩٧٤/١٢/٣١ الذين لم يفيدوا بن تطبيق المادة النائية بسبب عدم وجودهم بالخنية في تاريخ نشر القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣، بشان تسوية حالات بعض العالماين بن حيلة المؤهلات الدراسية ،

ويعتد بهذه الاقدية الاعتبارية المنصوص عليها في الفقرات السابقة عند تطبيق أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن تطبيق قواعد الترقية بالرسوب الوظيفي وليضا عند تطبيق قواعد الرسوب التالية المسادر أ بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٨٢ لسنة ١٩٧٦ أو بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٨ وكذلك عند تطبيق حكم المادة ١٠٠٣ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام المليان المدنيين بالدولة بحيث لا يقل ما يهنحه المسلم بالتطبيق لحكسها عن بداية ربط الاجر المقرر الوظيفة المتول اليهسا أو علاوتين من علاواتها أيها أكبر ولو تجاوز بهما نها مربوطهما ولذلك اذا كان النقل قد تم من الفئة التي منح غيها الاقدية الاعتبارية بمقتضى هذا القانون على الا يؤثر ذلك في موعد العلاق الدورية . ولا يجوز الاستناد الى هذه الانديية الاعتبارية للطمن في قسرارات. الترقية الصادرة قبل المبل بأحكام القانون .

ولقد تضع المادة الرابعة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المعنل.
بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ بعنع العالمين بالقطاع العام اقديب اعتبارية في الفئة التي كانوا يشغلونها أسلا أو التي أصبحوا يشغلونها ببعتني أحكام القانون رقم ١١ السنة ١٩٧٥ في ١٩٧٤/١٢/٣١ ونصحت في فقرتها الرابعة على أن ( ويعند بهذه الاقتبية عند تطبيق حسكم المسادة ٥٠١ من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العالمين بالقطاع العلم سجيت لا يقل ما ببنحه العالم لبالتطبيق لحكها عن بداية ربط الابر المقر الموظيفة لا يقل ما لابدة و علاوتين من علاوتها أيهما أكبر حتى وتو تجاوز بهما المؤتمية الاعتبارية بهقتفي هذا القانون وعلى الا يؤثر ذلك في موهسد العلموة الدورية ) .

وتنص المدة الخابسة من القانون سالف الذكر في مقرنها الاولى علمي أن ( تزاد مرتبات العلماين المسار اليهم بالمنين السابقتين وكذلك مرتبات العالماين الذين ننظم شئون توظيفهم كادرات أو لوائح خاصة من الحاصلين على المؤهلات المسار اليها في المواد السابقة بها يعادل علوتين من علاوات النئة التي كانوا يشنطونها في ١٩٧٨/٦/٣٠ أو سنة جنيهات أيهها أكثر ولو تجاوزوا بها نهلية مربوط النئة أو المستوى وبحد أتمى الربط الثابت. الملقى المترر لاعلى درجة أو وظيفة في الكادر المعلل به ) .

وحاصل تلك النصوص أن المشرع وهو بسبيل علاج الآثار التي ترتبته على تطبيق احكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ تشي بينح المالمين غير المخاطبين باحكام هذا القانون التدية اعتبارية بتدارها سنتسان أو ثلاث سنوات في أهسوال خامسة وذلك في الفئة التي كانوا يشسخلونها في ١٩٧٤/١٢/٣١ أو تلك التي أصبحوا يشخلونها في هذا التاريخ بالتطبيق لاحكام التلون رقم ١١ اسنة ١٦٧٥ ويذلك اصبح من المكن اعسدة تسبوية حالة المالم بعد بنحه تلك الاتحدية ونتا لاحكام التسافون رقم ١١؛

ظمنة ١٩٧٥ ، ولوجب المشرع الاعتماد بهذه الاقديية عند التيهية بقيواعد الرسوب الوظيفي وفقا لاحكام القاتون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ ، وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٨٢ والقاتون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ ، كسا أوجب الاعتداد بها عند تطبيق المادة ١٩٠٨ ، من القاتون رقم ٤٧ لسسنة ١٩٧٨ اللين نظبتا نقل المسلمين من غنات جدولي القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٨ اللين نظبتا نقل المسلمين من غنات جدولي القانونين وتبي ٥٨ لسنة ١٩٧١ اللين نظبتا نقل ١٩٧١ الى مرجات القاتونين الجديدين ، مع نقرير ميزة خاصة لمن لم تنفير غند مبدأ ١٩٧١ /١١/١٤ السلمية المسلمة ١٩٧١ منا المنافقة والرابعة من المنافقة والرابعة من المنافقة والرابعة من هذا القانون عليوتين النافقة والرابعة من هذا القانون عليوتين المنافقة والرابعة من علاولت عنة ١٩٧٨/١/٣ ولم يقسرر

واذ يبين من نص المادة الثالثة من التانون رتم ١٢٥ اسسنة ١٩٨١ عبل تعظيفها بالقاتون رتم ١١١ اسنة ١٩٨١ أن الشرع تصر اضافة الاتدبية الاعتبارية إلى الفئة التي كان يشغلها العابل في ١٩٧١/١٢/١١ دون تلك التي بلغها في هذا التاريخ بالتطبيق لاحكام القانون رتم ١١ اسسنة ١٩٧٥ وتبر الاعتداد بها غيبا يتطلق بالتسويات التابية على تلك المنصوص عليه في الفانون رتم ١٠ السبنة ١٩٧٥ بشأن تبليق تواعد الترتية بالرسسوب الوظيفي ، وأنه بالقبطي الذي الخله على تلك المهداد بهتنجي القانون رقم ١١ السنة ١٩٧١ أو بعد رقم ١١ السنة ١٩٧١ أو بعد تطلق المادا أن المهداد وبه ينظم علاقة تلك الاتدبيسة وظلك بعبارة صريحة بينها اتجه وجو ينظم علاقة تلك الاتدبيسة بالمهدون رقم ١١ السنة ١٩٧٥ أو بعد بالمهدون رقم ١١ المسنة ١٩٥٥ أو بعد المهدوب البالية المهدون رقم ١٠ المينة ١٩٧٥ أو المسادر بها قوار، وقيس المهروب البالية المهدون رقم ١٠ المينة ١٩٧٥ أو المسادر بها قوار، وقيس المهروب البالية المهدون رقم ١٠ المينة ١٩٧٥ أو المسادر بها قوار، وقيس المهروب البالية المهدون رقم ١٠ المينة ١٩٧٥ أو المهدون رقم ١٠ المينة على منذ المهدون رقم ١٠ المهدون المه

بالتقعة وهم الا لعينة ١٩٧٥ يجيز ضبها الى الننة التى يحسل عليها المال بالمطيق المناه التي يحسل عليها المطل بالمطيق الهمكام التقون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ وبن ثم لا يجسوز السابحة المدية الاعتبارية المسل اليها الى النئة التى يحسل عليها العالى. بالتعليق لاحكام القاتون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ .

ولًا كان القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨٠ في شان العالمين غير الحاصلين على مؤهلات دراسية المعدل بالقانون رقم ١١٣ السنة ١٩٨١ ، قد تضين ذات الانحكام غيبا يتعلق باضافة الاقتمية الاعتبارية وتنطقيم علاقتها بكل من القانونين رقبى ١٠ لسنة ١٩٧٥ و ١١ لسنة ١٩٧٥ فان نلك الاقدمية تضاف الى غناتهم قبل تطبيق القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ .

وأة أتصر المشرع الأثر المسلى المنزئب على تطبيق احكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ على منح العلاوتين الإضائةتين المنصوص عليها بالمادة الخابسة من هذا القانون ولم يتضى بندرج مرتبات المسالمين في مقابل الاقدية الاعتبارية سالمة الذكر مائه لا بجوز أجراء مثل هذا التدرج خاصة وأن الأعبال التحضيرية لهذا التسانون قد أوضحت أن هسلة هو العمى ما يمكن أن تحياله الخزانة العابة .

هذا كان من متنفى اعمال احكام الفانون رقم ١٩٧٩ لسية ١٠ مكان المحلف بالقانون رقم ١٩١٩ لسية ١٩٨٨ من شأبه أن يؤدي إلى امكان تعليق القانون رقم ١١ الهامة ١٩٨٥ واعادة تسوية حالات الجالمين ونها الحكلية مع للجرع بن تطبيق تلك الاحكام وتطبيق قواعد الرسوب الوطبيق الحماية والمبادر يها القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ وقواعد الرسوب القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ وقاك بصد الصفاة الالديث الاعتبارية وأذ ينس القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وقاك بصد الصفاة الالديث المنتفى تعانون المرافق والترقية طبقا لاحكام القانون الرافق والترقية مبتنفى تواعد الترسيوب بين المتقان الرافق والترقية بمتنفى تواعد الترسيوب

الوظيفي اذا كان يترتب على ذلك خلال سنة مالية واحدة ترقية العسابل الم على من منتين وظيفيتين تاليتين للفئة التي يشخلها ) عالمه وقد ورد حظو الجمع عليا مطلقا دون تخصيص لقواعد الرسوب المسادر بها القساتون رتم ١٠ لسنة ١٩٧٥ مان هذا الحظر يشمل الترقية بالرسوب وفقا الاحكام قرار رئيس الوزراء رقم ١١٨٢ لسنة ١٩٧٦ الذي تتم الترقية بمقتضاه اعتبارا من ديسمبر سنة ١٩٧٦ وكذلك الترقية بالرسوب بمقتضى احكام القساون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ التي تتم بها الترقية اعتبارا مسن اكم من ديسمبر سنة ١٩٧٧ التي تتم بها الترقية اعتبارا مسن رقم ١١ لسنة ١٩٧٨ سال منوات اعبال احكام القانون رقم ١١ لسنة ١١٧٠ من

واذا كان المشرع قد قضى بالاعتداد بالأقدبية الاعتبارية المقررة فيأ المادتين النثالثة والرابعة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقانون رتم ١١٢ أسنة ١٩٨١ والمتررة بالتانون رتم ١٤٢ أسنة ١٩٨٠ المسدل بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٨١ عند نقل العابلين من نشات القسانونين رقمي ٨٥ و ٦١ لسنة ١٩٧١ الى درجات القانونين رقبي ٧٧ و ٨٨ لسنة ١٩٧٨ دون أن يغير من أحكام هذا النقل المنصوص عليها في المسانتين ١٠٣ من القانون رقم ٧} أسنة ١٩٧٨ و ١٠٥ من القانون رقم ٨} لسنة ١٩٧٨ واقتصر على تقرير ميزة خاصة للمابل الذي لم تتغير نئته الماليـة التي منح ميها الاللمبية الاعتبارية في ٣١ من ديمسبر سنة ١٩٧٤ تتمشن في ألا يقل ما يبغجه عند النقل بغض النظر عن غنته الملية عن أول مربوط أجر الدرجة المنتول اليها أو علاوتين من علاواتها أيهها لكر ولو تحساوز بهاتين المالودين نهاية مربوط تلك الدرجة ، غانه يتمين التزام حكم هادين المادتين عند اجراء النتل الى الدرجات الجديدة خارج نطاق الاسستثاء الذي تضبئته الميزة سالمة الذكر نيبنج العابل علاوة واحدة او مسالوتين بصب مدة بقاته في الفئة المالية التي شفلها قبال ١٩٧٨/٧/١ تاريخ العمل بكل من القانونين رقمي ٧٤ و ١٨ لسنة ١٩٧٨ باعتبار أن اعمال حكم المادتين سالفتى الذكر متوط بالفئة المالية التى يكون عليها العطيل  والحًا كأن الشرع عن نان كل دوية بن فرجملت القداليان بالتي بالتي المن المنازعات القداليان بالتي بالتي المنازعات التداوية والحرال المنازعات المنزعات المنازعات المنازعا

ولما كأن بنج العلاوة الشجعية سواء بالتطبيق لحكم المسادة . ٦ من التقاون رقم ٨٥ لسنة ١٩٠١ أو بالتطبيق لحكم المادة ٥٦ مسن التسادون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٨ أنها يتم بقرار يصدر وفق التواعد المعول بهسا في تأريخ هدورة وبحسب مراكز العائل الفاقوني في هذا التأريخ عالا ٦ يؤثر في مذا التأريخ عالا ٦ يؤثر في مذا التأريخ عالا ٦ يؤثر في مدار ها أو في المثل المسلحل لهسا بي يجرى العائل المسلحل لهسا بي يتنا بعد صدور قرار بلفها وبن ثم عالله فيس من شان أي من القانونين رقي بالا و ١٩١٤ لسلخ المساجعية الناس من شان أي من القانونين النا بنا من من شان أي من القانونين الناس منحت فيالها .

## لقلك انتهما الجبحية السوبية تعسن الفتوى والتغريم الى مة يأتي :

أولا : عدم أضافة الأقدية الاعتبارية المسومى عليها في المسادات. الثلثة بن القانون رقم ١١٧ اسنة ١٩٨٠ المدل بالقسانون رقم ١١٧ اسنة ١٩٨١ الى المثلث المالية الأبي عمل عليها السليل ولما الأعمام العدانون رقم ١٠ اسنة ١٩٧٥ ،

نظيه : تطبيق تنوي البيعية المطربة المكرة بجاهمة 19 من مكير سنة ١٩٨١ ( ملف ٥٦٢/٢/٨٦ ) التي انتهت الى « عدم جسواز تدرج مرتب العلمل نتيجة لمتحة تلك الاتدبية الاعتبارية المتسومي عليها فأ المعادون رقم ١٦٥ لسنة ١١٨٠ » ولملك بعد العديله بالمعادون رقم ١١٨١ لسنة ١٩٨١ السادر في ابن يوليو سنة ١٩٨١ .

ثلثا : عدم جواز اضافة الأنسية الاعتبارية المسوس عليها في

القانون رقم ١٤٢ لسنة ب١٩٨ المعدل بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٨١ الى القنات الله المسلول بالقطيق الأحكام القانون رقم ١٠٠٠ المسنة ١٩٧٠ .

رابعا : خضوع الترتيات التي نتم بعدد اضافة الأكدية الاعتبارية المعالمية المع

خابساً: أن منع علاوتين طبقا لحكم الملاتين ١٠٣ بسن التلاون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٨ و ١٠٥ من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٨ يتم على اساس ألمدة التي تضاها العابل في مئة واحدة ومقسا لجدول الفئات الملحق بالقاتون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧١ وبعد اجراء التسوية وليس على اسساس درجسات القانونين رقبي ٧٤ و ٨٤ لسنة ١٩٧٨ التي تستوعب أكثر بن مئة .

سادسا : ان العلاوة التشجيعية التي منحت تبل تطبيق القانونين برقسي ۱۱۲ و ۱۱۳ لسنة ۱۹۸۱ لا تتاثر بتمسديل حسالة العامل طبقسا \*حكابهما ،

( ملك ٢٨/٢/٣٨٥ - جلسة ١٩٨٢/٤/١ )

وفی ذات المعنی صدرت الفتوی رقم ۸۱۸ فی ۱۹۸۲/۵/۸ جلسة ۱۹۸۲/۵/۱۸ . ۱۹۸۱/۵/۱۲ م

تكامستة رقسم ( ١٩١١)

: ١٠----4)

القان رقم ١٢٥ اسنة ١٩٨٠ بعلاج الاكر الارتبة على تطبيــق

المحقون رقم ٨٣ فسنة ١٩٧٣ - ينح الشرع اقديية اعتبارية في الفقة الملهة المحترفة المحت

## ملخص الفتنوي 🖫

ان المشرع تضى بينح العليلين المشار اليهم في المسادتين الثالث. والرابعة الموجودين بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ التدبية اعتبارية في الفئة المالية التي كاتوا بشغلونها في هذا التاريخ ، ونص على مراعاة هـــده الاتدمية عند الترقية بتواعد الرسوب الوظيفي الصادرة بالقانون رقم ١٠ المسنة ١٩٧٥ بالنسبة للعاملين بالجهاز الادارى للدولة والهيئات المسامة ٤ وحدد الاثر المسلى الذي رتبه على منح هذه الاتسدمية غقرر في المسلدة الخالسة بن القانون زيادة مرتبات هؤلاء العاملين بما يعادل عالوتين من علاوات الفئة التي كانوا يشغلونها في ١٩٧٨/٦/٣٠ أو سنة جنيهات أيهما أكبر ، ولم ينص على تدرج مرتبات هؤلاء العاملين بالمسلاوات الدورية خلال مدة الاقدمية الاعتبارية ، وهسو ما مؤداه أنه قصر الأثر المسالي الذي قصد اليه على ما ورد عليه النص صراحة في المسادة الخلسسة الشار اليها ، نطالا أن المشرع فم ينص على تدرج مرتب المال حنتج أثرها في الحدود المنصوص عليها مقطاً ، أذ لا تدرج بغير نمن في المقانون يترره ، وهو الأمر الذي درج عليه المشرع عند اتجاهه الي خرتيب بثل هذا الاثر ، نهو عندبا قرر اضافة بدة التدبيسة افتراضية غصلة الشهادات الدراسية فوق المتوسطة بقدر عدد سنوات الدراسسة الزائدة على الدة المترزة للشهادة المتوسطة ، أورد في الفقرة ( ي ) محود المادة الغلسة بن تانون تصحيح اوضاع العابلين الدنيين رقم 11 السنة ١٩٧٥ النص مراحة على أن يضاف الى بدأية مربوط الفئة الجورة التميين حيلة هدده الؤهلات علاوة بن علاواتها عن كل سنة بن ستوات

هُذُهُ الْتَبَدِّينَةِ . وَاللَّهُ وَاللَّهُ بَسَلَمُهُ فَيْ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّ شَهِمَ عَمَى اللَّهُ بِاللَّمَةِ الانتِهَا الانتَهَا اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ ا اللَّهُ اللَّهِ رَبِنْهُ إِلَيْهِ اللَّهُ وَاللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ ال

لذلك انتهى راى الجمعية الصوينة لقسمى اللغوى والتشريع الى لن الاندية الاعتبارية المقررة ببتتمى الملتين الثالثة والرابعية مسن اللغون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٥٠ لا يترتب عليها تدرج مراف المصيفال يخفه العلاوات الدورية عن سنوات هذه الاندية م

(11A1/0/17 - - - ATY/T/AT -- )

# عضمة رقسم (۲۹۴)

#### : 4

ان رد التحديد المُعَلَى في الله بطاقة بالتطبيق اليهاة (١٥) بن عَلَوْن تَوْسَمِع أَوِشِاع الْمَالِيَّنِ الْعَنينِ بَعْلِي عَلَيهِ اللَّهِدِ الْإِلَرِد فِي الْفَرَة (١٥) مِن المُلْمَة ١٦ وتيهَتِه طبقا المادة ١٧ يسرى عليها اللهد الإلرد والفقرة (١٦) مِن المُلْمَة (١١) مِن مِواد أميدار القالون بـ أبن نالله - ألا يجوز البرج صياحيه المعلق بالمائرات الله علية المُنتزي الو ابل مربوط والية مدير علي -

# بغضي القسوي :

أمّا بالنسبة للبومسوع الثانى الشهدن بالتعزج فقد استجال المسلمة أن المائة ما بن هذا العقون تشي طن أن « ينظر بسن البائق أو ينظر بسن البائق أو ينائبي بن الملهان الوجودين بالمنحبة اجبين المجد الملهنية المسلمة أن ينائب المنافقة برائب أن يناس مجموعته الوطيقية وذلك اعتبارا من أوله المنافق البائمية المنافقة من أوله المنافقة المنافقة

نَهُمُ كُلُنُ الْمِطْلُ أَيْدِ رَمِّنُ مَهِلاً فَي بَالْرِيقِ لِاجْتِهِ عِلَى الْمُعْلِيقِ لِلْجُبُعِينِ مَرجع القدينة في الفئة الرض الها الى هذا البائريق » .

ينتش المادة (12 من ذايت النساون بازياريم تنهم بالتربيب الت هيندية المتسبوس عليما في المادة البرانية الابراجية إلاية :

..... 64 ..... (11)

..... (\*\*

أ قد ) تعرج التعلاوات أن يستحق الترعية لتلة واحدة في العلة المؤخل المرحة المرحة المرحة المرحة المرحة الأوطاعية المرحة الأوطاعية المرحة المرحة الارعية المرحة المرحة

كما تدرج الملاوات ان يستمع العرقية الاكتر من فكه واحدة يهنيط الا يتجاوز المابل بداية مربوط الفئة التي يرتى البها باكثر من مسكوة عورية وقعدة .

ولما كان المعاص الإنسوة طبق الحكم المهمة الملكمة من المهمة المناسبة المناس

وشاه على ذلك تباد الأيجوز ال يترتب على الرابع المسلل المس

تجيز في النترة ( ج ) تخليض المرتب المستحق للعليله في تاريخ نشير
 التأتون في ١٠ جايو سنة ١٩٧٥ ح

والابر هنا يستوجب الجبع بين نصوص التانون رقم 11 لسنة 1400 والنظر اليها ككل في ضوء الهدف الذي توخاه المشرع بن اصداره وهـو تصحيح اوضاع المالمين والمساواة بينهم بترقية بن قمدت به شروط الترقي الأعلمة عن اللحلق بزملائه الذين سبقوه وفق ضوابط وشروط روعي نيهة بها ثء متوافر لدى الخزانة المابة بن اعتبادات وبن ثم مائه توحيدا للمصالمة بين جبيع الترقيات تخصع الترقية للفئة الثانية للبوانع والتيود المنصوص عليها في المادة (٢) بن مواد اصدار اتانون المشاسلر اليسه كهة تحضيع هذه الترقية ( اى الترقية للفئة الثانية ) للقيود المنصوص عليها في المحادة (١٦) اذا حصل عليها المابل بعد ترقيته للدرجة الثلاثة أو ارجاح التحديثة نيها بالتطبيق لاحكم القانون رقم 11 اسنة 1400 .

ولما كانت الترتية للتانية تبدأ من 19٧٤/١٢/٣١ أو من 19٧٤/١/٢/١/ المنه لا يتصور أن يتم بعدها تدرج يصل بالمسابل الى أول مربوط المؤتوقة ومدير عام (١٠/١/٠٠٠) وهو القيد الاول المتصوص عليه في المنتزة (د.) من المادة (ورا) لان البعد الزمني للترتية لا يسمح بذلك وعليه عان التيد الثاني هو الذي يجد مجال أصاله في هذه الجالة غلا يجوز أن

يتجلوز المرتى للفئة الثقية بعد ارجاع التدبيته في الفئة الثالثة أول مربعاً التقية باكثر من علاوة دورية واحدة .

وبنطبيق ما تقدم على الحالة المروضة علن العليل الذي كان قد رقي الثالثة من ١٩٧١/١٢/٢١ ترقية علاية ثم تدرج مرتبه بالعلاوات حتى بنظ ٥٥رر٧٧ جنبها في ١٩٧١/١٢/٢١ اذا ارجعت اقدييته في الثالثة الى ١/١/١/ المالة ١٩٣١ مطبية الحكلم القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ سيظل مرتبه على حالة كما سبق القول ، وعند ترقيته الثانية اعتبارا من ١٩٤/١٢/٣١ سياتنا مرتبه عند علاوة من علاوات الثانية المسل مرتبه الى ٧٨ جنبها اعسائم القيد الثاني الوارد بالنقرة (د) من المادة (١١) ثم يخضع بعد ذلك المتبوط الواردة الثانية من مواد اعدار القانون نيبا يتعلق بعرف علاواته الدورية التابة .

ولا وجه للقول بتدرج مرتب هذا العابل الى نهاية المستوى باعتمار ان أتدبيته قد ردت في الثلثة الى ١٩٢١/١/١ لان رد الاتدبية قسد تم طبقا انصوص خاصة لاتخطط باقتصوص العلبة الواردة في القسائون رقم المسنة ١٩٧١ ولذلك كان القول بخضوعها لغيود الترقية الواردة بالمتاقون رقم رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وهي لا تجز التدرج لنهاية المستوى كما أنه لا يسوغ أيضا القول بجواز تعزج مرتب هذا المعلل الى أول مربوط وظيفة مدير عمل (١٠٠٠ سـ ١٨٠٠) باعتبارا قد رقى للثقية لان المشرع عندها اجساؤا التدرج لمن الرجمت التدبيته أو رقى من كاريخ اتحاله المئة المثلقة الى أول مربوط المئة التالية أنها حصره في الترقيات حتى المئة المثلقة اللي التي يتم غيها رد الانتدبة أو الترقية من تاريخ سابق يسمح البحد الزمني غيه بمثل هذا التدرج أما الترقية للثانية غلا يتصور أن يصسل التدرج غيها الى هذا الحد لانها تبدأ من المراكز الورارة .

بن أجل ذلك أنتهى رآى الجبعية العبوبية لتسبى الفتوى والتشريع الى با ياتى :

أولا ... إن المبرة في تطبيق القانون وقم 11 أسنة 1970 بالركسين القانوني للمايل في 1972/17/71 . ريفاه في المنافرة التوقية الفاقة الفاقية المهاداتين اطبقة (1949) يسرى عليها الطهيد التوقيد في التعرف (1945) والفيد المنافرة (1945) والفيد (

I she EANEXYAE ... shows MYEXYNEE (.).

## ياميدة رقيم (١٩٩٢)

## : المسينال:

الرجاح الاندية طبقة المي الفترة اللقية من اللدة ما مدن, قافين السعور إرضاع الدائين المنين يقدية والقباع البارالسان يقد أنهن المنين يقدية والقباع البارالسان يقد عبدر يقيدا السنة 194 مرد يقول المراج مردي المناف منطة بالمعارات عبد المناف المراج المناف المن

## يَافِس النَّدُوي :

أن المادة 10 من تقون تصحيح أوضاع المسلمين المنهين بالدولة والمستماع الفائر المستمر بالمتكون رقم 11 أسنة 1470 نفس على أن 3 يمتير من أمضى أو يضى من الملمين الموجودين بالخدمة احدى المسدد الكليسة المحدة بالجداول المرتمة مرضى في تنبي مجبوعته الويلينية وذلك اعتبارا عن كون الاسترار المتكل السنتمال هذه الدة .  نامة الجالى الجال إندارتن باعلان علين الإيل عابر، التاريخ الملكور جريهها الدارية الطاقة المقد الجاء النهاجة القليق عليه المادة (13).
 بيته تنوي عليهاني « يغينها الهوتية المدومي بالهارني الميامة المدارية الميامة ا

(47) ..... (4.1) تعزيج الملازات إن يستمى الازعية اللكة يعاسمة في الكفة الموجى الذيه بعرط الا يتعارز الحمل بداية مربيط العاشم. المنظمية للعاقبة المكة التي يستمن النبعية الإيما »

روم: حيث أن ارجاع الاتصاد طبقة لنمي النبرة الناتية ون المادة (وو) حو بعثلة النواية ون أم يكون بوري مرتب المالياء وبها المادة الموادة المادة ا

وتابييها بطى فقة بله لفا يجهد الدية النسيد/ ...... غير الهُنَّة الدائة الي ١٩٨٤/١٤/١ يالطبيق المارة الفائية س، المارة بدها، يجرح مرتبه باليلاوات به لا يجاني بطية برجيع المائة النائقة ،

٠ ( ١٩٧١/٥/٢٩ ) . ( ١٩٧١/٥/٢٩ )

## ياكبرية رقبه ( ١٤٩٤)

: المسلطة

عدم جوائز طفقى برتب الزقك قلا كلت تسوية هلكه بوقيتور وُوَاهد الرسوب الزائلي تفني في ذلك •

أستعرضت الجمعية المومية المحورية اللكوى والتشريع هلة الملن المروضة حالته والتي يواجع بالها (12 مجدق، 32 من بالهما 1484) الدرجة

المعادية عشر ورقى الى الدرجة العاشرة اعتبارا من ١٩٧١/١/٣٠ ثم حصل على الفلة التاسعة المكبية ف ٢٢ سبتبر سنة ١٩٧١ بالتطبيق المحكلم القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ثم أعيد تعيينه بمسابقة في ١٧ مسن ديسمبر في وظيفة من الدرجة الرابعة المكتبية ، وتتفيذا للتاتون رقم ١٣٥أ، لسنة ١٩٨٠ منع النمية اعتبارية تدرها سنتان في النئة التاسعة ورديثه التدبيته إلى ٢٢ من مايو سنة ١٩٦٦ بدلا من ٢٢ من مايو ١٩٧١ غاستحق الترقية الى الفئة الثابنة أعتبارا من ٣١ ديسمبر ١٩٧١ طبقها القسرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٨٢ لسفة ١٩٧٦ في شأن الترقيات بقسواعد الرسوب الوظيفي وتدرج مرتبه نبلغ ٤٢ جنيها في أول يولية ١٩٨١ بينها كان }} جنيها في هذا التاريخ تبل أجراء التسوية المشار اليها ويرجع السبب في ذلك الى انه عند نقله الى الدرجة الخابسة من درجات القاتون ١٧ اسنة ١٩٧٨ المادلة للفئة الناسعة في أول يولية ١٩٧٨ التي كان يشغلها كإن قد الم المدة اللازمة لمنحه علاوتين دوريتين طبقا المحكم المادة ١٠٣ من انقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وقدرها حنيها أيا معــد التســوية غانه رقي الى الفئة الثابئة المعادلة للدرجة الرابعة اعتبارا من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٦ وبالتالي لم يكن قد أتم في هذه النشة المدة اللازمة لمنحه عسلاوتين دوريتين في أول يولية ١٩٧٦ .

ورأت الجمعية أن الأصل المسلم به أن حق العابل في مرتبه لا يجوز تخليضه الا بنس في التأثون غاذا كانت هناك تسويات طبقا للقاعدة تلونية جديدة تعطى للمابل حقا ترقيبة في درجات الوظيفة غان هذه الترقية الذي يستحقها طبقا المسلس بما كان يتقاضاه من قبل ما لم ينس القانون على غير ذلك وإذا اشبتهل القانون رقم ١٩٦٥ لسنة 1٩٨٠ على التدبيات اعتبارية خولت للمابل المذكور الترقية طبقا لقواعد الرسوب الوظيفي ولم ينس القانون على تخفيض راتب المابل غان مسن يعلق عليه هذه القواعد بعلق المسلس بما أن يتقاضاه من راتب .

( 1W/1/17 - = 188/5/ATAK)

## قاعدة رقيم ( ۲۹۵ )

المستدان

ارجاع اقدية المابل في درجة بداية التمين وغة لاحكام القدون رمّ و كسنة ١٩٦٧ لا يترتب عليه تعديل القدينة في الدرجات الاعلى القريب يكون قد حصل عليها — المادة ١٤ من قانون تصحيح اوضاع المسلمان الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة د١٩٧ عالجت هذه الحالة أذ قضت بتسوية حالات هؤلاء المابلين على أسلس ندرج مرتباتهم وعلاواتهم وترقيساتهم كرملائهم المعينين في التاريخ الذي ارجعت اليه اقديباتهم في درجة بداية التمين .

## ملقص الحسكم :

وبن حيث أن المادة الثانية بن التانون رقم 70 لسنة ١٩٦٧ نصحه على أنه استثناء بن أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٤ بأصدار قانون. منظلم الصليان المدنيين بالدولة بوضع العالمون الحاسلون على مؤهلات دراسية المعينون في درجات أو نثلت أدنى بن الدرجة المرقم أؤهلاتهم وفقاً لمرسوم ٦ من أغسطس سنة ٢٩٥٧ ... وكذلك العليلين المعيني على اعتماد الأجور والمكانآت الشالمة في الدرجات المتررة المؤهلاتهم وبقاً لهذا الرسوم .... كما نسب المادة الرابعة بنه على أن : يعتبر انتدية هؤلات المعالمين من تاريخ دخولهم الخدية أو من تاريخ حصولهم على هذه المؤهلات أيها الأرب .... ويسرى هذا الحكم على المالمين الذين صبق حصولهم على المادة الأولات على القين صبق حصولهم على تحديد الانتدية وفقا للهادة الرابعة حتى في الطمن على القرارات الادارية الصادرة قبل العبل بهذا القانون .

وين حيث أنه بين بن استقراء تلك النصوص أنها جامت استفادا من. قواعد التوظف الواردة في القانون رقم ٤٦ أسخة ١٩٦٤ ومن قطه يقم ١٩٦٠

السينة ١٩٥١ اذ أن كلا من هذين التاتونين يتوم أساسا على اشتراطا أن - يكون التميين في الحكومة بالمتفاق، والربيع > تضيدا الاجر تبعا لدرجـــة 'الوظيفة: التي يمين فيها فيها الوظف وليس على أساس ما يحبله مسن شهادات ملية وترتب على ذلك اختلاف درجات التعيين بين-استحجاب المول والواجد كها زند آيت به بين الوظنين حميلها الذاء خريدتهم على سِيهُ اللهِ اللهِ عَلَى التي عِينُوا بِهَا وعِلَاجًا لَوْدُهُ الْإِضَاعِ وَهُمِ الْعَانُونَ بيتم ٢٥ إسنة ١٩٦٧ بوضع العليلين في الدرجات المتردة المعلاتهم في مرسوم بَهُ مِن اغسطس سنة ١٩٥٢ مع ارجاع المنبياتهم في علاه الذرجات الي عارياج حدقولهم التقلمة أو تاريخ حسولهم على هذه اللاهلات الهمة الأرب والقلاون مطلُ حفاة اللهوم يكون فقد اللفتاء المؤلام المغلبين حتهيها جعيدة المرتكن أمم نين قبل كان احكاينه ميورت بن شروب واويساخ كايهد تسراز بها يتواعد الهياب السابقة ولذلك جات احكامه استثناء من هذه القواعد وخروجا عليها يانبهي الصريح في الملاة الثانية من القانون المذكور ومن المترر أن الاستثناء يطبق غى المنبق الحدود ولا يتوسع في تفسيره ولا يقاشى عليه وتالسيسًا على كلك يهان التهوسي الذي استحدثه هذا الهانون يجيد أن يقتص اثره على متتضاه بولا يترتبع عليه فلها الهيمات الملياين وزونزعة جاوتهم وتبيدع بواكرهم المستبرة ولهذا كان من الطبيعي أن يجرش المشرع على عهم السيامين وبالمنتقران الاوهياغ وتباتها وان بجذب المهلين، بخاط بالهلتها الل هايئ .. بتوعزعتها وبن مؤمى ذلك ولازمة أن يتف أغبال أفر السوية التي تتم يضعينا الافكام التناؤن المشاردائيه عندحد ارجاع الافتنية في الدوجة المفسرة المراسى الى التاريخ اللرش دون أن يتعدى ذلك الى المرجف الإعلى التي يكون العلبل ته حصل عليها تبل الصل بهذا التاتون يؤكد حِنْدُ النَّالِ إِنْ مَعْتِهِ النَّهِيَّةِ نَهِتِ عَلَى إِنَّهُ عَنْدِ مِنْهِ الْمَبِيُّلِيِّ فِي الدِّجَةِ فالإرراد والاملام والمام والمام ومايل البرجاية بالواردة بالبرياء الإمار الرابق القرار الجموري رقم ٢٢٦٤ إسينة ١٨٦١٤، بالبات الرابع بقديمة وأونيهاع نقل العابلين الى ألدرجات الملالة لدرجاتهم الحالية وتد نصت المسلاة بالداهانين حفاجاللوار رطودان يتل التطاوي الهيومين فودالفعية الي الكرجات البُعَيْدة، ودغاءُ للإيصاع ( العالِيَّة ﴿ وَاللَّهُ الطَّيْقِ اللَّهُ عَلَيْهِ السَّاعِ المُعالِمُون عداءً منس

تنهانين فيهم همروط المعررة به) كل الى الدينة المعادلة لدرجاته الحاليسة و وقا الجنول الأول - المحدون التحديث نبهة المحدون الأول - المحدون التحديث نبهة المحدون التحديث المحدون المحدون

ومن حيث أن مقاد ما تقدم أن المشرع المسرعت لينه في التقهيم.
رقم 10 لسلسنة 1970 ألى أن تتم التسلسوية التي ترزيها أحكله في
الشهرية الموقع القواة المؤملات الفراحية التهريجينية المفاقية الذين
مقتب الموالة بينه بحيف جويل عزاد العالمية مقرى أخرى ما تنهي إخداد.
على التسبيهة إلى الدرجات الاعلى من طريق تمديل الاقدية نبها .

وين حيث أنّه من كأن ذلك عال ألحم المكتون تيه أذا أخذ بتقره ولك يكون منطقات اللكتون الأبر الذي يؤجب الطفية بعدف الهدو الدي اليه بن وهوجا حاديا البعية المالتي في عراقة الطن عن ويوية والهة التمهيد. المرة الوطة الدراسي .

ومن حيث أنه والنزر كان ما تقدم الا أن المادة ١٤ من قانون تمسحيح. الأنساع المباين المعتبين بالخنولة والثقاع العام المعاشر بالمثافرن رقم ١١ أيسة ١٩٧٥ نصت على أن نسؤتي حافة العالمين الذين يسترى في هنائية. المقلون رقم ٥٠ أسنة ١٩٧٧ بشئان تنسوية خالات بسفن المثلمين بالمواقد على المؤلف بين تاريخ تخولهم المختبة أو خسولهم على المؤلم النيمة الدرجة على المناس تذريخ مرتباتهم وعالم المؤلف الدرجة على المقلونية في العاريخ ما يحق ما يحق معالمة الأدمى بدوجه نينة المقلون المثانية المعين .

أَوْمَن حَيْثُ أَنْه فِي ضُوهُ مَا تَعْدَم يَدْمِنِ النَّصَاءُ بِمَنُولُ النَّكُّسُ شَنَاكُا فَيُ الْمُوسُوعِ بِكُلُهُ أَنْهُ الْمُعْمِنُ فَهِهُ وَيَلْحُشُهُ الْحَمِي فِي نَسُونِهُ حَلْمَةً ظُيْلًا الْمُنِظِّمِ النَّهِينِ الْمُسْجِيحِ أُوضًا فِي النَّسِ الْمُنْسِينِ بِالنَّوْلُ وَالْفِلُسُومُ النَّهِمِ النَّ الله من الله مع الزامة ١٩٧٥ وما يترتب على ذلك من الله مع الزامه على الله عن الله مع الزامه عن الدوجتين .

( عُلُمَن ١٢٥ لسنة ٢١ ق سنجلسة ١٠/٥/١٠)

## قاصدة رقام ( ۲۹۹ )

#### : 4

القانون رقم ١٩٥٠ أسنة ١٩٨٠ تشي مراحة بنتج حيلة الشهلات والوهان الواردة في اللهة الرابعة بنه والوجودين بالفسفية بشركات القبلاء المام في ١٩٧٤/١٢/٣١ التعبية اعتبارية حددها في اللهة المله هي علوا يشغلونها في ذلك التاريخ قبل تطبيق القانون رقم ١٩٧٥/١١ كو بعد تطبيقه — أثر ذلك — اضافة الانتجية الى الله الله المملل حتى ١٩٧٤/١٢/٣١ بالأطبيق لاحكم القلون رقم ١١ اسنة ١٩٧٥/١٠

### ببلخص الفتسوى :

ان القانون رقم ١٣٥٥ لسنة ١٩٨٠ بعلاج الآثار المترتبة على تطبيق الققنون رقم ٨٣ لبنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العليلين من حيلة المؤهلات الدراسية المعول به اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٨٠ والمسدل بالقوهلات الدراسية المعول به اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٨٠ والمسدل بينمي في المادة الرابعة على أن ﴿ يعنع حيلة الشبعادات الجامعية والعالمية التمي متم المصول عليها بعد دراسة منتها لربع سنوات على الآئل بعدد شهادة المثنوية العلمة أو ما يعادلها الموجودين بالمختبة في ١٩٧٤/١٢/٢١ بموحدات القطاع العلم أو المؤسسات العلمة قبل الفاتها وكان يسرى ي شمانهم القطاع العلم المعالم ا

لها من يحصل على هذه المؤهلات بعد دراسة بدنها خبس سسنوات ماكثر بعد شهادة الثانوية العلية أو به يعادلها الموجودون بالخسدمة في المهرات على المهرات المهرات المهرات المهرات في هذه الجهات المهرات المهرات في العثبة الملهة التي كانوا يشغلونها أمسلا أو التي يشغلونها في طلك التاريخ بالتطبيق لاحكام التانون رتم 11 لسنة 1970 بتصحيح أوضاع العليان المنبين بالدولة والتطاع العام .

ويسرى حكم الفترة الأولى على حيلة الشهادات والأوهالات التي لا يقل مستواها عن الشهادات الابتدائية ( شديم ) أو شهادة الاعسدادية على با يعادلها ... » .

وبغاد هذا النص أن الشرع تفى صراحة بمتح حملة الشسهادات والمؤملات الواردة بالنص سساف الذكر والوجودين بالخسدية بشركات العطاع العام في ١٩٧٤/١٢/٣١ اتدبية اعتبارية حددها في الفئسة الماليسة التي كانوا يشافونها في ذلك التاريخ قبل تطبيق التانون رشسم ١١ لمسنة ١٩٧٠ أو بعد تطبيقه ، ومن ثم يكون المشرع قد قطع جواز أخسافة ذلك الالتنبية الى الفئة التي يبلغها المائل حتى ١٩٧٤/١٢/٣١ بالتطبيق الحكام المتنون رتم ١١ لمسنة ١٩٧٥ .

لذلك انتهت الجمعية العبوبية لتسمى النتوى والتشريع الى جواز المسافة الاقتمية الامتبارية المتصوص عليها بالقاتون رقم ١٣٥ أسنة ١٩٥٠ الى النفة التى يبلغها العابل حتى ١٩٧٤/١٢/٣١ بالتطبيق لأحكام القاتون مقد ١١ أسنة ١٩٧٥ ،

( بلت 11/1/1000 - جلسة 71/11/11/11)

قاعب عة رقام ( ۲۹۷.)

#### : 12.41

الله: ١٤ مَن عَلَون نظامِ العليقين العنين بالدولة رقــم ٤٧ أسنة ١٩٧٨- تتمي على ان تمتير الالعبية في الوظيفة من تاريخ التمين غيها عادًا تشقيل قرار التبيين على اللرس على الجيرت التغيية النا يلي ا

( ٢ ) أَذَا كُانُ الْبِعِينِ وَتَسْمِنا تَرَقَّهُ أَعْتُونَ عَلِي أَسَانِي الْأَقْمِيةُ فِلْ الإنتياء المنفقة ع . والنب الله الله الانتهام المناه الله الله الله المناه هدية علاميون وفي 1/1 شيطة 14/1 على أن بهذو عليه الواهدية الماليدية او العليمية التي يتم الحصول عليها بعد الرآسة بدئها أربلا سنوات على الله بنه شبيعة القليهة طبقة لو با يمانهما الهجيجين بالفسنية فل **をおけるのでは、本人がのないは、これのはないのは、これのはないないのでは、** سنتان في الغلام المالية الى كلوايشنكونها اسلًا أو ألى أسبحوا بالتعلق كا. غرطك التؤرق بالتطبيق للمكان القانين وقيرا ١٠ البينة ١٧٧٠ مدد أبا وزر يتلفق مثل حلا الإعلام بعد خراضة بعديا غيس مناوقه الكال ١٠٠٠ مُسِيَحُونَ النَّمَامِيُّ النَّمَارُيُّ مُدرِهُ بَالْنُ سَلُواتُ إِنَّ الْمُلَكُ اللَّهِ عَلَى كَلُوا يشبغونها في نك الأفريخ . . . ويعتد يهذه الأشبية الاعتبالية المستعمد عليها أن الكافرات المعليقة عل تعليق الكافراق بينية - إ عبقة ١٩٧٤ بالمعاقق تطبيق قواعد الرسوب الوظيفي وايضا تعابيق للواعلا الرسوب العلاية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٨٧ فسنة ١٩٧٦ أو بالقلاون وقر ۲۷ شمخ ۱۹۷۸ و کلک خد تنظیق مکیلگات ۱۰۴ بق التانین رقو ۱۸ المنافة ١٨٧٨ مدد الله ... بوادق عليه المنطوس ال يتم العابق التدبية التقيلية. ق الدرجة التي كان يشغلها اصلا في ١٩٧٤/١٢/٣١ أو اللَّي أصبح يشغُلُهُ: في هذا التاريخ لا ينف الره عند طفا العد ولنها تؤخذ هذه الالتبية في الاعتبار عند الترقية الى الدرجات التالية بالتطبيق اقواعد الرسوب وعند تطبيق المالدة. ١٠٢ مِنْ القَلْدِنْ رَمِّم ٧٧ فَسَنَةٌ ١٩٧٨ ... مَلَّهُ الْانْدِينِةِ الاعتباريةِ تَوْخَذُ فِيْ الاعتبار عند ترتيب اقدبية الترقن الى الدرجة الثلقة بقرار والعد اعطلا الواعد ترتيب الآبدين التصوص عليها في اللاة هؤلا بن القانين وتم ٧٤ لسنة ١٩٧٨ ــ تربيب الأنسية بن الرقين في قرار ولحبيريه احكام كالبين.

ولا يمان الحصافة على ضبغها الكارية على كرارفت الجرفية على على المرافقة المستعربة قبل الممل باحكام هذه الكاري في بطاريب الرفسي الر المساشيل الربطيني بين الرفاج »

#### بلغص الحسكم:

أن منح العامل النمية اعتبارية في الدرجة التي كان يشغلها اسلا 5 ١٩٧٤/١٢/٣١ أو التي اصبح يشغلها في هذا التاريخ بالتطبيق الحكلم القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لا يقف أثره عند هذا الحد وانها تؤخذ هذه الإنصية في الامتيار عند الترقية الى الدرجات التالية بالتطبيق لتواعد الرسوب الموظيمي المتعلقبة وعند تطهيق الملاة ٢٠٤ من القاتون رهم ٤٧ لسينة ١٩٧٨ . ولم يضع المشرع بن ثيد على اعمال اثر هذه الاتدبية سوى عدم جواز الاستثلاث اليها للطمن على قرارات الترقية الصادرة قبل العبل باحكلم القسقون رنم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ . ومادام أن هذه الاقدبية الاعتبارية تحدث أثرها في مجال الترقية على التفصيل السابق نهن البديهي انها تؤخذ في الاعتبار عند ترتبيه الانبية المرتين الى النرجة التالية بالرار واحد اعبالا لتواعد ترتيب الانهيجة المنصوص عليها في الملعة ؟؟ من القانون رقم ٧) لسنة ١٩٧٨ بمواء تحت الترقية طبقا لقواعد الرسوب الوظيني أو طبقا لاحكام تقون نظقم المقطعة المنبين ولا مجال في هذا الخصوص للمحاجة بالحظر الوارد في المادة الثالثة أو المادة الماشرة من التقون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لان ترغيب التعنيسة بين الرقين في قرار واحد مردة الى احكام القانون ذاته ولا يبس بالمساتة ألتى اسبغها القانون على قرارات الترقية الصادرة قبل العبل بالمكال هذا التانون أو بالترتيب الرئاسي أو التساسل الوظيني بين الرهين .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن كلا من المدعى والمطمون على ترفيته أعظر برقى اللى المدرجة مدير علم في تاريخ وأحد بعد تقنيذ اللخكم المسادر أعيالج المدعى ، تدن ثم غان الالادبية الاعتبارية الذي بلحها كال مثها، فيها 48 مدن أم 48 مدنم إلا 48 و أثرها في ترتيب المدينها في هذه الدرجة بحيث يصبح الدكتور ........ صابقا في ترتيب الاكتبية في هذه الدرجة على المدعى .

( الطعنان ٢٥٢٨ و ٢٥٢٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٢١/٣/١٨٥) :

#### قامسدة رقسم ( ۲۹۸ )

#### : المسلما

قان تصحيح ارضاع الملين المتين بالدولة الصادر بالقانون رقم 11 أسنة 1970 — نعى الملاة ( 0 ) بن هذا القانون على اضافة بـــــة القبية افتراضية لحيلة الشهادات الدراسية فوق المترسطة ... نعى المادة (14) على حساب بدة التطوع والتجنيد والتكليف في بدد الخدية الكليبة لاصحاب هذه المرهانات وغيرهم ... بفاد هذين التمين أن القانون قد أورد حكين بستظين لكل بنها جبله ... بقضى ذلك وجوب تطبيق التصيين مما على بن تتوافر فيه شروط تطبيقها وبالقالى جمع حبلة المزهان فوق للمرسطة بين الحكين .

#### يكفس اللابــوى :

ان قاتون تصحيح أوضاع العليلين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقاتون رقم ١١ أسنة ١٩٧٥ ينسى في المسادة (٥) بنسه على "ن • يحدد المستوى المالي والأقديبة للحاصلين على المؤهلات الدراسية على النحو الآتي :

د. ــ الفئة ١٨٠ ــ ٣٦٠ ــ لحيلة الشهادات الدراسية فوق المتوسطة
 التي يتم للحصول عليها بعد دراسة تزيد منتها على الدة المتررة المصول
 على الشهادات (التوسيلة .

وتضلف بدة أقدمية اغتراضية لحبلة هذه المؤهلات بقدر عسدد سنوات الدراسة الزائدة على المذة المقررة للشهادات المتوسطة كما يفسسف الرج جداية مربوط الفئة علاوة بن علاواتها عن كل سنة بن هذه السنوات .

كذلك بنص ذلك التاتون في المادة ١٨ منه على أن « يعضل في حسفهه المند الكلية المنصوص عليها في المادة السابقة وفي الجداول المرنقة المسحد: والتي لم يسبق حسابها في الاتعهية من المدد الاتبة :

ج ــ مدة التطوع والنجنيد والتكليف بالوظائف المدنية أو العسكرية .

ولما كان مفاد هذين النصين أن النصين أن التانون قد أورد حكيهم وسنتلين لكل منهما مجله في الملاتين المذكورتين ، أحدهما يقرر أقديسة أفتراضية لحملة المؤهلات نوق المتوسطة ، وثانيهما يقرر حساب مدة التطوع أو التجنيد أو التكليف في حساب مدد الخدمة الكلية لاصحاب هذه المؤهلات ولفيرهم ، الابير الذي لا يحول دون تطبيق النصين مصا على من تتوافي غيه شروط تطبيقها ، دون ما ثمة محل لتطبيق احدهما وحده بمتسولة لته الاكثر مائدة للعامل طالما أنه ليس في نصوص القانون ما يتنضى ذلك .

من أجل ذلك أنتهى رأى الجمعية المهومية ألى جواز جمع حسلة 
المؤهلات عوق المتوسطة بين الاتدمية الاعتراضية المقررة بمتنفى نص الملاء

(٥) من القانون رقم ١١ لسنة ١١٥ وبين حساب مدة النطوع أو التجنيسة 
أو التكليف في مدد خدمتهم الكلية المقررة بمتنفى نص المادة ١٨ من فأت 
التسانون .

( ملف ٤١١/٣/٨٦ ــ جلسة ١٩٧٦/١١/٣ )

قاعدة رقم ( ۲۹۹ )

البسطا:

نمى المادة الفايسة بن قانون تصحيح ارضاع العلبان الدنيين على الضافة بدة النبية العراضية في الفلة ( ١٨٠ - ٣١٠ ) لحياة الشسهادات العراسية فوق الاوسطة بقدر عند سنوفت العراسة الوائدة على إلياسة والأررة التنوّلات الغرسطة — القسود بن هذه الانتهاة تعويض هؤلاد المابان عن أنسلوات التي قضوها في العراسة زيادة على دراستها العرسيلة — لا شان لهذه الاندية الانتراضية بسن التهوين ،

## والخص الفتاري :

أن المادة (a) من القاتون رقم 11 لسنة 110 بتصحيح اوضاع العليان تنص على آنه « يحدد السنوى المللي والاتنبية للحاصلين على والاتنبية على النحو الاني . . ( ذ ) الفئة ( ٣٦٠,/٢٨٠ ) لجبلة تزيد منتها على المدة المتررة للحصول على الشجلدات المتوسطة .

وتضاف بدة أتدبية انتراضية لحبلة هذه المؤهلات بتسدر عند سنوانم العراسة الزائدة على المدة المتررة للشبهادات المتوسطة كيا تضاف الى بداية مربوط الفئلة علاوة من علاواتها عن كل سنة من هذه السنوات الزائدة »

ومن حيث أن المادة السادسة من القانون رقم 11 ليسمنة 1100 المسمنة بالنسبية المشار اليه تنص علي أن « يدخل حسساب سحد الدراسسة بالنسبية للشبهادات المتوسطة وفوق المترسطة المشار اليها في المادة المسئية سحد الدراسة المسترة دون اجازات وتحسب كل ثبائية شهور دراسسية سنة كليلة ولا يعتد بأية مدد دراسسية لا تعتبر سنة كليلة في تطبيق أحسكام المسئية . . . الشر . . . . .

وبن حيث أن المادة المنظهة من العقوية وقم ؟} اسنة ١٩٦٤ بشأن منظمام العابلين المدنيين بقدولة تنص على أنه « يشسترط نبين يمين ي الحدى الوظسائف .... (٥) الا تقسل منة عن سنت عشرة ويثبت سسين المنظف المنظفة أبيالاه فو تستهارج رميس بين سنجالات المادوال المدنيسة مناهرة و المنهمين بين سنجالات المادوال المدنيسة المنهدة المنهدة المنهدة المنهدة المناهدة و المنهدة المنه

ومن حيث أن ألمادة الساعسة من القسانون رقم ٢٠٠ اسمة ١٩٥١. بقشان نظام موظنى الدولة على أنه « يقسسرط غيين يعين في الحسيدي الوظائف : ....... (ه) ألا تقسل سنه عسن ثباتي عشرة سينة مولامية سواء كان تعييلة في السلك النفي السالى أو الإفارى أو الفني المتوسط أو الكتابي ، على أنه يجوز أن تقل سن المرشسح لوظايفة درجسة تاسمة كتابية عن هذا الحد ولكن لا يجوز أن تكون أمّل من سبت عشسوة صنة بأية حال .... الخ .

ومن حيث أن المسرع وهو في بحال تنييم الموسلات التي تعلو المسلق الموسلات التي تعلو عليه المسلق الموسلات الموسلة ولا ترقي الى برتبة المؤهلات المالية وهي ما المسلق عليها المؤهلات غوق المتوسطة حدد المستوى المقي لهذه المؤهلات من حيث المرجة والمرتب الذي يتقاضاه المالمون الحاسسلون عليها غبنع هؤلاء المالمين المئة المثلقة المؤلفة بالمؤسسة المؤلفة علاوات وذلك تعييزة المهم عن حيلة المؤهلات المتوسطة المور معينهم في المئة المسلومة وبالتالي عان المتسبود بهذه الالمنية الامهمينة تصييض هؤلاء المالمين عن المسلومات التي تضوها في الدراهية ويلاء على دراهيتهم المؤسسة وتحديد المستوى المالي للمؤهل ومن ثم غلا شمان لهذه الاتعيية بسن التعيين .

ومن حيث أنه لما كان المدائن المتروسة عقلتها من حيلة المؤهشة الحريسة تقوية على و لله يلسنة الماهينة على تقوية على و لله يلسنة الماهينة على شيطة بقيرة التعريف المهنى الطبع الهيادة التسويف الجوية سنة ١٩٦٥ بمد دراسة بتصلة مدتها ٢٤ شسهرا وعبنا ونقيا للتقون رتم ٢١ استة ١٩٦٤ على الدرجة الثلثة في ١٩٦٠/١/٢ بأنه طبقا النس الملتين الخابسة والسادسة من تماون الاسلام الوظيلي وفسم المنا المنا المنابقة والمنابقة في الدرجة الثانية تسترها ثلاث سينهات وهي هر برجي تشييتها عيما اللي ١٩٧/١/٢ وقلك بصرف المنابق من المنابقة ا

لاحكام القانون رقم 11 السنة 1901 السارى في التاريخ المحدد لارجساع. التعبيتها في الدرجة التي عينا عليها .

من أجل ذلك أنتهى رأى الجمعية العمومية التى منع العالمين المعروضة حالتهما بالأقدمية الاعتبارية المقررة لهما في الدرجة الثابنة وقدرها ثلاثه مستوات ونقا لاحكام القانون رقم 11 لسنة 1970 المشار اليه وذلك بغضر النظر عن السن المقرر للتعين .

( ملف ۸۱/۵/۸۱ ) ــ جلسة ۱۹۷۷/۱۰/۱۹ )

## قاعسدة رقسم ( ۲۰۰)

## الجـــدا :

حسف مدة التجنيد في اقدية العليل طبقا لتص المادة (١٣) من القاتون رقم ٥٠٥ اسنة ١٩٥٥ في شان الفدية المسكرية والوطنية قبل تصديلها بالقاتون رقم ٨٢ اسنة ١٩٦٨ — انتجاج تاريخ التمين القملي في تاريخ التمين القرض الناشيء عن تطبيق هذا التص بحيث تبدا من هذا التاريخ الاثار الحربية على تقاد الوظيفة العلية عدا ما كان منها مرتبطا بمباشرة العمل فعلا سنتيجة ذلك أن الدة الاعتراضية التي تضاف لحيلة بعض المؤهلات عبالا بلحكام القاتون رقم ١١ السنة ١٩٠٥ باسدار قاتون تصحيح أوضاح العالمان المنتيخ بالدولة والقطاع العام تحسب من التاريخ الذي ترد اله القمية العلمل .

#### ملقص العنسوى :

ان القانون رهم ٥٠٥ لسبّة ١٩٥٥ في شأن الخنية المسكرية والوطنية يعمل في المادة ٦٣ قبل تعبيلها بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٨ الذي عبسن يع الفتيسارة بن أول توسيس سنة ١٩٧٨ على ألمة « يُطنها المهيسيين المتصوص عليهم في المادة (٤) الذين لم يسبق توظفهم أو استخدامهم بأتدبية في التعيين تساوى اتدبية زمائهم في التخرج مسن الكليات أو المعاهد أو المدارس وذلك عند تقديهم التوظف في وزارات الحكومة ومساحهها والهيئات الاعتبارية العامة بعد اتبامهم مدة الخصصة الازامية بشرط أن يثبتوا أن تجنيدهم قد حرمهم مسن التوظف مع زملائهم الذين تخسرجوا

ومن حيث أن ضم مدة التجنيد أعمالا لهذا النص يؤدى الى حسسابه اتدبية العابل في درجة بدء التعيين أعتبارا من بداية مسدة التجنيد التي تم ضمها ، ومسن ثم يندج تاريخ تعيينه الفطى في تاريخ تعيينه الفرضي الناشيء عن هذا الضم بحيث لا يكون هنك سوى تاريخ واحسد للتعيين وهو التاريخ الذى ارجمت اليه اتدبية العابل ، غنبدا منه الاثار المترتسة على تقد الوظيفة العابة عدا ما كان منها مرتبطا بمباشرة العبل غسلا » وعليه غانه أذا ما قرر المسرع اضافة مدة اغتراضية من تاريخ التعيين وجبه حسابها من التاريخ الذى ردت اليه اتدبية العابل .

ومن حيث أن التأنون رقم ١١ اسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العلمين المنين ينمس في المادة الخامسة على أن « يحدد المستوى الملى والاقدميسة للحاصلين على المؤهلات الدراسية على النحو التلى :

٠	۰	•	۰	0	۰	۰	۰	۰	۰	(	ŧ	)	
								_	,			,	

( ه) الفئة ( ٣٦٠/١٨٠) لحبلة الشهادات الدراسية نوق المتوسطة التي يتم الحصول عليها بعد دراسة تزيد بدنها على المدة المتررة للحصول على الشهادات المتوسطة .

<sup>.....( = )</sup> 

<sup>.....(2)</sup> 

وتضاف بدة أنتراشية لخلة هذه المؤملات بقيدر عبدد سبنواها أكثراسة أقرائدة على المدة المقررة للضبادات المتوسطة .

الله يسك الربيعة بريوط اللغة علاوة بن علاواتها عن كل سنة بن محلواتها عن كل سنة بن محلف السنولات الرائدة به وينس في الملادة السائمة على انه لا مع مراعاة المحلم الملدة (19) من خذا المحلون يسمر ببيان الوصلات العراسية المسلل المهام مع بيان مصفر آما المحلون وبدة الافتين الإنسانية المثروة لها ولكك طبقا المحلومي عليها في المحتون (1) من تراز الوزير المحتمن بالتنبية الادارية . . » وينس في الملادة الثانية على أن ( يعتبر حيسلة الموات المعلى ومحالة المراهات المصدومي عليها في المسادة السسابقة المحلفة في تاريخ نشر هذا المحلون في المنة المتررة الوملم المعراض في المنت المتررة الوملم المحراض في المنت المترين أو مسن المسول على المواتى الهيها الرب . . . » .

ومن حيث ان قوار وزير التفية الادارية رتم 47 اسمة ه١٩٩٠ السادر التها ينس في المسادر الثالثة على ان التها ينس في المسادر الثالثة على ان وتعيد الشمهادات الدراسية والمؤهات نوى الموسطة الالى ذكرها والتي يتم الحصول عليها بعد دراسة بدتها سنة دراسية تزيد على المدة المسررة المحصولي على الشمهادات المتوسطة للعمين في وبلاغه الناة ( ١٩١٠/١٨٠ ) برتب ١٩٢ جنيها صنويا وياتنية المتراضية جنها سفة . . . () ديلوم معهد السكرتارية نظام السنة الواحدة الثاء تبعية المعد لوزارة التربية والعليم . . » .

وتطبيقا لما تقدم عقد لما كان الصيد / ..... قد حصل على دبلوم السنة الواحدة علم ١٩٥٩ وأرجمت التدبيته في درجسة بداية تبينه بوزارة التبوين الى ١٩٥٥ وأرجمت التدبيته في درجسة التلويغ مهم اللغي يتخف السلطة للسوية سلالة تبينا المقاتون وقم ١٩ أسسنة التلويغ مهم اللغي يتبغف التلويغة التلويغة ٢٠ وعليه يبيت الت تحسيب التاسنة الاعتراضية التلويغ ٢٠ عمليه يبيت التاسنة الاعتراضية التي عرر القاتون السائنة على هستة اللياوم أمنيارا من القارض المنافقة التبينا على هستة اللياوم أمنيارا من القارض المنافقة المنافقة المنافقة التبين الى المنافقة المنافقة

صيؤدي الحى أن يصبح العامل المجند في مركز اسموا من زيدله الذي لم وجد / فيكون الالتحاق بالخنعة الوطنية سببا في الاضرار بالمجند الاسم بالاي يتعليفي مع همسد المشرع المسلواة بهذ المجندين وزملائهم الفين ياحمون بالخمية الوطنية .

من لجل غلك انتهى رئى الجمعية للمهومية للعسمي الفتوى والتشريع الى انه يتمين حصيف مدة السنة الاعتراضية المتررة لحيفة دبلوم معسد السكرتارية نظام السنة الواحدة الذي حصل عليه المديد / ......... من الترابخ الذي ردت اليه الدبيته بضم مدة التجنيد الى مدة خدمته أى من م/١٩٩١/ .

المنه ۷۰۷/۶/۴۸۱ \_ جلسة ۲۱/۲/۲/۲۱ )
 ون ذات المنى مك ۲۸/۳/۸۱ \_ جلسة ۱۹۷۹/۶/۶

## كاسحة رقسم ( ٢٠١)

## المسطا:

لا يجوز تقجم بين مصليه بدة اللبنية في المَّةُ الطَّيِّةُ والاتَّتِ عَلَيْهُ مِنْ المَّقِيِّةُ والاتَّتِ عَلَيْ حكم القائرن رقم ٧٧ استة ١٩٧٦ في شان تعديل بعض احكام قائرن تصحيح ارضاع المليان المتنبع والعراق والقطاع العظم السادر بالقائرن رقم ١١. استة ١٩٧٠ ،

## بلغص الفنــوى :

ان المادة الأولى من العقين رام ١٧٧ استة ١٩٧٦ في مثان تحيل يبغى المكان أفقان رحم ١٠١ استية ١٩٧٥ تصر على انه • في تطبيق الجسمول: المكان المكنى، بطاؤن مشخيخ فرستاخ المكلين المكنى، بطاؤن مشخيخ فرستاخ المكلين المكنى، بطاؤن والقطاع والمكان المكنى، بطاؤاله والمكان المكان ال

شاغلين للفئة التاسعة ( ١٦٢ - ١٦٢ ) ...... أما غير الحاسبايي منهم على مؤهلات دراسية يعتبرون شاغلين للفئة المذكورة اعتبارا من اليوم التالي لمفي سنتين من تاريخ التعيين في احدى الوظائف مسح ما يترتب على ذلك من آثار ، وبشرط الا تقل السن عند شغل هذه الفئة عن الثابنة عشسر » .

ومن حيث أن هذا النص صريح في أن العلل غير المؤهل يعتبر في النفذ التاسعة من اليوم التالى لمضى سنتين من تاريخ التعيين في وطلبت مساعد صاتع فاته لا يجوز الجمع بين حساب مدة التجنيد في المسدة الكلية والاستقادة من حكم القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ لأن حساب مدة التجنيد سيؤدى الى اعتبار العلمل في الفئة التاسعة بعد سنتين من تاريخ لم يشغل نهيه الوطيفة أذا كان تجنيده سابقا على شغلها كيا هو الحال في المسالة الموضة .

بن أجل ذلك انتهى رأى الجيمية المبويية لتسبى النتوى والتشريع الى عدم أحقبة العابل ..... في الإغادة مسن أحكام القانون رقم ٧٧ لسنة. 1971 المسار اليه .

( بلت ۲۹/۳/۸۱ ـ جلسة ۱۹۷۸/۲/۸۲ )

قاعسدة رقسم (۲۰۲)

#### البـــدا :

ارجاع اتدبية العابل طبقا انمى المادة (١٥ نفرة ثقية ) من قانون تصحيح ارضاع العابان المنبين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقنون رقم 11 أسبلة 1970 - يعد بداية ترقية ... أفر ذلك أن العابل في هذه العسالة ... الذا عمال على ترقية الفرى طبقاً لاحكم للك القانون تقانة في يعتمل العالمية . المسالمة المسالمة المرزية عن عمل العالمة المسالمة ال القانون سناف اللكر اذا توافرت باقى الشروط المقسورة لاطباق هسخلا اقتص .

#### ملخص الفتوى :

ان المادة (10) من تقاون تصحيح اوضاع العليلين المنيين بالدولة.
والقطاع العلم الصادر بالقانون رقم 11 لسنة ١٩٧٥ تنص على أن « يعتبر
من أمضى أو يمضى من العليلين الموجودين بالخدمة أحدى المدد الكليسةالمحددة بالجداول الرفقة مرتى في نفس مجموعته الوظيفية وذلك سن أول
الشهر التألى لاستكبال هذه المدة . غاذا كان العابل قد رتى في تاريخ
لاحق على اللريخ المذكور ترجع أقدميته في الفئة المرتى اليها الى هسذا
التلريخ » وأن السادة (٢) من مواد أصدار هسذا القسانون تنص على أنه
لا يجوز أن يترتب على تطبيق أحكام القانون المرافق ....

.... (ح) استحقاق المالاوة الدورية عن علم ١٩٧٦ لمن برخى الى اكثر من فئة وظيفية واحدة بالقطيبق لاحكام القانون المرافق اذا بلغت الزيادة. في مرتبه ما يجاوز علاوتين دوريتين على الاعل من علاوات الفئسة الني برغى البها » .

ومن حيث أن أرجاع الاقتمية طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة (١٥).

المشار اليها هو بمثابة ترقية ، ومن ثم غان المابل الذي ترد اقدميته على
مقتضاها ويحصل على ترقية أخرى بالتطبيق لأحكام ذلك القانون تسرى فيأ
شأته أحكام المادة ( ٢ غفرة ح ) من مواد الاصدار آنفة الذكر ولا يستحق.
بالتكى الملاوة الدورية عن عام ١٩٧٦ أذا بلغت الزيادة في مرتبه ما يجاوز
علاوتين دوريتين على الاتل من علاوات الفئة الذي يرقى اليها .

من أجل ذلك أنتهى رأى الجمعية العبومية الى سريان حكم المسادة ( ٢ نقرة ح ) من مواد أصدار تأتون تصحيح أوضاع العالمين المشار البسمة على العالم الذي ترد اتنيته طبقا لنص النقرة الثانية من المادة (١٥) مسرير خلك التاتون أذا توافرت بلتي الشروط المتررة التطباق هذا الحكم .

(1144/1/17 = Lb - YTT/E/AT (db)

## قاصدة رقسم ( ۲۰۳ )

#### : 44

خلو القلولية وقلى ١٠ ١ ١٤ لسنة ١٩٧٥ من نص ينظم تركيب الآخنيات بين الرقيق والحده من الرجوع المحتاج الإقليم المناه الواليقية في الربغ والحد من الرجوع عكم الماد ١٦ من القالم المناه الإلاا المنف طولاً العدالية في الدرجة المنابة المنفيات المنفية المنفية المنفيات الأمنيات الأمنيات الأمنيات الأمنيات المنفية المنفية والمنابق المنفية والمنابق المنفية والمنابق المنفية والمنابق المنفية المنفية المنفية المنفية عند ترتيب التدبيلهم في القالة الوظيفية المنفية المنفية المنفية عند ترتيب التدبيلهم في القالة الوظيفية المنفية المنفية بين المنفية عامية والمنفية منفية منفية المنفية بين المنفية المنفية بين المنفية المنفية بين المنفية ال

## ملخص الفتوى :

أكادة (٩٣) بن تنظير المهلين المنسين بالمولة زهم ٨٥ لسنة ١٩٧١ متنس على أن « يكون النمين في وظالف الادارة المليسا بقسوار بسس رئيدس المبنوزية ويكون العمين في الوقاف الإخرى بقوان من المسلحة المؤتمدة .

وتحبر الالدبية في كل علة من الفتات التي يتضيفهما المسيتوى الواحد من تابيخ التعيين فهميا عالما المنسل قيار النعيين على الكر من علل في مئة وطبنية واحدة اعتبرت الالعبية كما يلي :

 ( ) أذا كان العين بنسشا بريسة أعبسرت الأكبيسة على كساس الاعبية في الهنة الوطيئية السليقة » .

وبان حيث أن المُدَّةُ الثَّلَقَةُ مِن الْعَسَادُونُ رَفَرُ 11 السَّسَنَةُ ١٩٧٠ بياسدار دائرن تسجيع لونومياج السيليج الفنوي بالديلة عالداساع العلم همن على الله : 8 لا يجوز اللاستقلديلي اللاسبيات التي يرتبها ظليلة الكالون الحرائق الولمن في القسوليات الادارية السليلوة تبل العبال بهه 6 .

وتفعى الملدة الخابيبة بين ذات القبانين على أن « تمتسر الجبداول. المحتة بالقبانون المرافق وزما لا يتجزؤ بن جدا التحقون .

وصرى ضا لم يرد نيه نص القلقون المرافق أحكلم القسلةين رهم هه لسنة ١٩٧١ أو اجكلم القسلةون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشميسار اليه حسب الأحسوال » .

ومن حيث أن هؤلاء العالمين قد رقسوا جبيما إلى اللهذة الدسيليية في تلريخ واحد هسو (١٩٧٤/١٢/١٢) ولما كان لا يوجد نص في التسالونين رفيي ١٠٠ أن المنة ١٩٧٥ أفساسر اليها ينظم ترهيب الاحديبات في الله الحالة مائه يلزم الرجوع سرمريح النص سالي احكام التسالون في يم إليه لمنية المناسبة ١٩٧٠ ، وبن ثم نهاته لا منساس سين تمتب ترقية مؤلام المناسبين في الدرجة الاحتمام المناسبة المناسبة

وبن حث ان المالمان المذكورين قد مدلت المدياتهم جيدسة بنيجة التطبيق المباشر لاحكام القسالون رقم ١ (أسنة ١٩٧٥ المسسلر اليه ( الملدة (١٥) منه والجداجل، المرافقة به ) يبان علمت الكتبريسات مي التي يهول عليها ويؤخذ بها عند ترتيب التدييلهم بالنشبة الثانيسة ، ذلك أن تدييل الاتدبية ونقا للهادة (١٥) يعد ببثلة ترقية حسن تاريخ ممين وهذا عالم المده قرار التقسير التشريعي المسادر مسن المحكمة الطبسا بتساريخ الالام/// والذي تشي بأن ارجاع الاتدبية ونقا لنص الفقسرة الثانية من الملاة (١٥) من تأتون تصحيح أوضاع المسلمانين ، يعتبر في حسسكم الترتية المنصدوس عليها في المقترة الاولى من المسلاة المذكورة م

وعلى ذلك نمان أرجاع الاتنجية في الفئة الثالثة الى تاريخ سسابق على تاريخها الاصلى يعتبر ترقية صحيحة تستتبع تدرج العلاوات ولا يتأتى حظك الا أذا كانت الاقدية الجديدة هي محل الاعتبار في المراكز التساقونية المحديدة المكسبة من القساقون رقم ١١ السنة ١٩٧٥ وتعتبر هذه التسوية حتيية لا تتضين أي طعن على القرارات الادارية بالمنى المتصارف عليسة تقونا لاتها لا تهس مراكزهم القساتونية المسابقة وأنها تنشىء لهسم مراكز مقانونية جديدة بالمئة الثانية .

واذ ان اتنبيات المالين المذكورين في الفئة الثلاثة بصد نطبيق للمقد / عقون تصحيح اوضاع المالين بشاتهم قد اصبحت بالنمسية السيد / م من ١٩٦٣/٤/١ والمسسيد ، ، ، من ١٩٦٣/٧/١ والسيد ، ، من ١٩٦٣/٧/١ والسيد ، ، من ١٩٦٣/٧/١ والسيد ، ، من ١٩٦٥/١٠/١ والسيد ، ، من ١٩٦٥/١٠/١ ، من هم تتحسد اتنبيتها في المنافقة الملتية على جذا الترتيب ،

ومن حيث انه كان متى ذلك كذلك الله الله السيند اللونا الشيكوي الاحسابل .

( LE FA/7/173 = - dus 71/11/AVP1 ).

## قاعدة رقم ( ۲۰۶) ماد در بارسان

: 12-49

اعتبار ارجاع الاتحية طبقا الهادة ٢/١٥ من القانون ١٩٧٥/١١ بينابة ترفية ،

# يلخص القتــوى :

التطبيــق .

للحكمة رقم A ق في أن أرجاع الانتبية في مثل هذه الحسالة المعروضية يعتبر في حكم الترقيبات الحتيية ومن ثم يخضع للقواعد التي تضمنتها المادة ١٦ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ ومنها قاعدة تدرج الملاوات الواردة في الفترة (د) من المادة ١٦ المسار اليها . ولما كان القرار التفسيري الذي المسدرية المحيد الدستورية العليا هو قرار ملزم طبقا لنس المادة ٤ من قانون أصدار الحكمة الطيارةم ٨١ لسنة ٢٩ مانه يكون وأجب

شرت المحكمة الدستورية الطيا في تنسيرها المتيد بجدول

الذلك انتهى رأى الجبعية المبومية الى تأبيد غنواها السسانة المسادرة بجلسة ١٩٧//١/١٢ باعتسار ارجاع الانتبية تطبيقا لنص الملكة ٥٠/١ من قائدون تصحيح أوضاع العالمين المدنين بالدولة والقطاع العسائر المسادر بالقسانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في حكم الترقية المتصوص عليها في الملدة ١٥/١ ومن ثم تخضع للقواعد التي تتضيئتها الملدة ١٦ من ذلك القسانون وبنها قاعدة تدرج العلاوات الواردة في النقرة (د) بن هذه المسادة .

٠٠ ( بله ٨٦ /٤/١٧ \_ جلسة ١/١١/٨٧١١ )

# كالسفة رقسم ( ١٩٠٥ )

#### المسما:

الأعابل الخلق يصود إلى الفدية وقطا لاحكام التكاون راقم ٧٧ استة المابل بشأن معابلة المهاجرين من العسابلين الذين يعودون على أرض الوطن لا يدى له القوصل بالاقدية الاعتبارية القوحة له يهتقهي حسيكم الملحة الاولى من هذا القالون إلى الملمن على قسرارات القسرقية تبسل المهل به في ١٩٧١/١٠/١٤ — اسساس ذلك حكم الملاة الفسلسة من القالون المسابل المابل المهل به في المعارفة المسابل المابل المهل الم

# ملخص المسكم:

ومن حيث أن القانون رقم ١٧ أسنة ١٩٧١ بشان معلقة المهاجيين المهابيين الفين يجودون إلى ارض الوطن ينص في الحدة (الولي على ارب يبدل تعين العالمي الذي ، كان يمال في الحكومة أو في احدى وجد جابته الادارة المحلية أو البيئات العلمة أو المؤسسات أو الوحدات الانتصادية الادارة المحلية أو المهابية ألى المهابة أو المؤسسات أو الوحدات الانتصادية من تقليخ يجهل بها يبلل مجرية حتم مبد ألى يجهل بها يبلل مجرية حتم المبدئة من تقليخ يجهل بالمهابة المهابة أن المهابة المهابية المهابية المهابية المهابية المهابة المهابية المهابة الم

معينص يتدار وزيد الخزانة يتم ١٥٧، لسبنة ١٩٧٠ رشان يتواعد الرسوب والعظيفي على أن ترفع التوجات إلمالية المساطين المجنيين وجدات الجهازا الإدراي للبولة والهيئات المسامة التي تطبق احكام القاتون رقم ١٦ لسنة ١٦٦٤ الذين المضوا في درجاتهم حتى ٣١ من دينسيبر بسنة ١٩٧٠ لا تقلُّ عن المدة المحددة في كل درجة من الدرجات التالية الي الدرجسيات التي تِهاوها وجدد الترار خسر سنوات للترقية من الدرجة السادسة الى الدرجة والخامسة وقد جرى تضساء هذه المحكمة على أن قرار وزير الخزانة سالف الذكر بشان الترتية طبقا لقواعد الرسوب الوظيفي قد أقتصر على وضع تواعد لا تقرر حقا في الترقية الى الدرجة الاعلى للموظف ويكتسب الموظف جبه في الترقية الى الدرجة الاعلى بموجب ... القرار الادارى الذي تصدره جهة الادارة المختصة لتواعد الرسوب الوظيفي الصادرة ببوجب قرار وزير الخزانة وعلى ذلك تعتبر الترتية التي تصدر بالتطبيع لقمواعد الرمىوب الوظيفي ترقية عادية بنبغي ان تراعى بشأنها أحكام تأتسون نظام المساملين المدنيين بالدولة ومضلا عن النسوابط والقواعد الخاصسة التي توردها تواعد الترقية بنظام الرسوب الوظيفي . وعلى فالله محمل الترقيسات المبنية على مواعد نظام النرقية بالرسسوب الوظيفي استاسمها القرار الادارى الذي تصدره الجهة الإدارية المنتصة بالتربقية فلك أن الوظف لا يسميه حقه في الترقية طبقا لتواعد الرسوب الوظيفي من علي القولود مباشرة ومن ثم يتوم بعقه في الترتية وفقا لهذه اليواعد من التسيرار الإداس، المسلار بالتطبيسق المحايها وتد اعبد تبعيين المدعى في الجهيمة طيقا الاحكام القانون رقم بالا لسنة ١٩٧١، في الدرجة السلاسية بالتي كان يشيقاها عند الإستقلة وبالدميته نيها التي ترجع إلى ٢٨/٢/٨/١ الا أن الهاتون رتم ٧٢ لسينة ١٩٧١ يخطر صراحة في المادة الخامسة ميه على العامل الذي بيعلد بتعيينه ونتيا لاجكام البطين في القرارات الادارية بالنسرتيات الصهادرة ينهل العمل به أو خلال خبيبة عشر شهرا من تاريخ تبيول استقالته وين كِتْبِ الترتية طبقا لتواعد الرسوب الوظيفي اعتبارا من ١٩٧٠/١٢/٣١

هي ترقية عادية تتم باداة القرارات الإدارية غان المدعى الذي انتهت خديثه مالاستقلة في ١٩٦٨/١/٢٢ واعيد تعيينه في الخدمة في ١٩٧٢/٥/٣ يمنع عليه الطمن في قرارات ... الترقية طبقا لقواعد الرسوب الوظيفي التي صدرت خلال فترة انتهاء خدمته بالاستقالة للهجرة قبل العبل بالقانون رتم ٧٣ لسنة ١٩٧١ او خلال خيسة عشر شهرا بسن تاريخ تبسبول استقالته ذلك أن الامسل عند أعادة المادة تعيين الموظف طبقا لاحكام القانون رتم ٧٣ لسفة ١٩٧١ هو عدم حسساب بدة الاستثالة في الاتدبية الا أن المشرع رعاية منه لحالة الموظف الهاجر الذي يستقيل من الخدمة ثم يعود اليها بعد رجوعة الى أرض الوطن قضى بحساب مدة الاستقلة في الاقدمية مُقضى في المادة الاولى من القانون المذكور على الاحتماظ للعامل مِلتَمْيَةً فِي وَظَيْفَتُهُ السَّابِقَةُ وَفِي الدَّرِجَةِ أَوْ الْفُئَّةُ الْمُثْرِرَةُ لَهِا وَمِراعَاةً ما غاته من علاوات ولم يرتب \_ المشرع مدة الاستقالة المصوبة في الانتجبة وحساب المرتب الاثار القانونية ذاتها التي تترتب على مدة الخدمة النعلية وبالتسالي لا ينسحب اثرها على الماضي الى ما يجاوز النطساق الذي حدده القانون المذكور وهو الاقدمية في الوظيفة والدرجة أو الفئة المقررة فها وحساب الرتب بالعلاوات الدورية ، وترتبيا على ما تقدم لا يجوز عالونا للبوظف العسائد الى الخدمة طبقا لاحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧١ التومل بالاقدبية الاعتبارية للطمن في القرارات الادارية الصادرة بالترقية تبل العبل بالقانون المذكور في ١٩٧١/١٠/١٤ ــ أو خلال خبسة عشر شبهرا من تاريخ قبول استقالته طبقا لحكم الملاة الخليسة من القانون المذكور ومن ثم لا يكون للمدعى أصل حق في طلب الحكم بلحقيته في الترقية الى الدرجة الخابسة اعتبارا من ١٩٧٠/١٢/٣١ طبقا للقواعد الرسوب الوظيفي ، وعلى ذلك يكون الحكم المطعون فيه المسادر من محكمة القضاء الادارى بهيئة استثنافية باحتية المدعى في ... الترقية الى الدرجة الخابسة طبقا لقواعد الرسوب الوظيفي اعتبارا من ١٩٧٠/١٢/٣١ قد اخطا في تطبيق الثانون مها يستوجب بالفائه ويرفض دعوى الدعى .

وبن حيث أنه لما تقدم فانه يتمين الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع جالفاء ... الحكم المطعون فيه وبرغض الدعوى والزام المدعى المصروفات .

(تم طعن رقم ۱۱۱۱ لسنة ٢٥ ق - جاسة ٢١/١٢/١١)

## قاعسدة رقسم ( ٣٠١)

#### والمسيحات

منساد الاقديمة الامتبارية اعادة بنساء حالة المسليل بأثر رجمي في التفترة الثاقية على منح هذه الاقديمة ، غاذا ما احتسب الاقديمة الاعتبسارية بولم تنتج من الثارها لافتقاد احد شروط الارقية الاخرى غافها تعتبر قد اعتد بها م

# ملخص القنوى:

القانون رقم 10 اسنة ١٩٨٠ بعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القاقون وقم 10 اسنة ١٩٨٠ بنسج في المسادة الثالثية بنه العساباين المشار اليهم المتديبة اعتبارية قدرها منتل في المدرجة التي كانوا يشخلونها في المتديبة اعتبارية قدرها منتان في المدرجة التي كانوا يشخلونها في الالالام 10٧٤/١٢/١٢ اصلا او التي حملوا عليها بالاصلاح الوظيفي واعتد بهذه الالاحديث عند تطبيق احكام القانون رقم ١٠ المسقة المنكور والداة احتساب الالاحدية الاعتبارية وما يترتب عليها من التلاحدة الالاحديثة المنافقة المناف

معين غاته لا يستحقها في هذا التاريخ - ذلك لا يبشل اهدار الاتدبية.
- الاحجازية أن المسرع اعتد بها في الترقيف ونقا لأحكم تؤاعست تانونية استزية في حينها غاذا بها احتسبت هذه الالتدبية وأشجت أقرها انتهى الابر واذا بها احتسبت ولم تنتج اثرها في هذه المرحلة الزينية لانتقاد احسبد شروط الترتية التي لا ترجع الى هذه الاقديبة تكون الاقدبية في هذه الحالة أيضا قد اعتد بهسسا .

تصدت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع لمدى أحقية بعض العاملين بالهيئة المامة لمرفق مياة القاهرة الكبرى في الترقية للفئة الثانية اعتبارا من ١٩/٤/١٤/٣١ طبقا لاحكام القانون رتم ، ١ لنسمة ١٩٧٥ وذلك يصد تطبيق التاتون رتم ١٣٥ لمنة ١٩٨٠:على حالاتهم ، وقد خلصنته الجمعية العمومية إلى أنه من حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ١٠ لسنة وَ١٩٧٠ بِتَطْبِيقُ تُواعِد الرسوب الوظيفي تنص على انه « يرقى اعتبارا من Th دبسيدر سنة ١٩٧٤ العابلون الخساضعون لاحكام القانون رقم Ao لمستة ١٩٧١ - باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة الذبن تتوأفر فيهم شروط الترتية وذلك في الفترة من ٣١ ديممبر سنة ١٩٧٤ عتى أول مارس سبة ١٩٧٥ طبنسا لتواعد الرسسوب الوظيني الصادر بهسا تراري وزير الملية رقبي،٧٣٩ لنسقة ١٩٧٣ و ٢٣٢ لسنفة ١٩٧٤ » وتقص المادة السابعة من القسرار رئم ٧٣٩ المسسار اليه بشأن قواعسة · التوقيات في ديسببر عبينة ١٩٣ على أنه ﴿ بِالنِّسِيةِ لِعُسَاعِلَى النِّسَاتِ ١٨٤ -- ١٤٤٠ الى الفرَّجِةَ الثقَّتة » ناته لكه جهة النظر في ترقيتهم أفي الفئة ٨٧٦ -- ١٤٤٠ ( الفرَّجة الثانية ) وذلك في جدود ما هـــو خـــال منها بهوازية كل جهة وبشرط تطبيق الإحكام القائونية الواردة في القائون رقم ٥٨ لمنة ١٩٧١ لاتهام عشيل هذه التسرقية مع ضرورة مراعاة استيقساء الحسد الادنى للبقساء في الفئة ١٨٤ -- ١٤٤٠ الدرجة الثالثة كشرط للتسرقية الى الفئة ١٨٧١ -- ١٤٤٤ ( الدرجة الثانية ) وهو ثلاث سنوات طبقها إلا هو ؤارد بالجدول يتم ٢١ الربق بالتانون رتم ٨٥ لسنة ١٩٧١ على أن تكون الترقية في موعد موجد هو ۲٬۱۱۷۴/۱۲/۲۱ m

. ويعتد بهذو الاقدية الاعتبارية المسمسوص عليهما في النقسرة السمايقة عند تطبيق احكام القانون رقم ١٠ لمنة ١٩٧٥ بشأن تطبيق تواعد الترسيوب الوظيفي وايضا عند تطبيق تواعد الرسسوب التساقية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٨٢ لسنة ١٩٧٦ وكذلك عند تطبيق حكم المادة ١٠٠٢ من التانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العالمين المدنين بالمولة » .

روبن حيث ان بنساد ما تتدم ان التسانون رتم ١٩٦٥ لسنة ١٩٨٠. 

قد بضح الملاة الشبالتة بنه العلماين اقديبة اعتبارية قدرها سنتسان قي 
الدرجة التي كانوا يشخلونها في ١٩٧٢/١٢/١٢ اصلا أو التي حصلوة 
عليها بصلاح الوظيفي ، واعتد بهذه الاتدبية عند تطبيق احكام القسسانون 
رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ وقواعد الرسوب التسلية وهذا الدق الذي أشأه 
التاتون المنكور بؤداة احتساب الاتدبية الاعتبارية وما يترتب عليهسا من 
اثار هي اعدة بناه الموظف بالارجهي في الفترة التالية على منح هذه الاتدبية من 
حديث يستدق كل ما كان مستحقا له وهرم منه بسبب عدم اكتبال النمساء

التقاوني أو بأي سبب آخر ، وهذا البناء الرجعي لحالة الماسل يكون بالشرورة ونقا لاحكام القوانين السسارية في المجسال الزمني لهدذا البناء بعيث يرقى ونقا للقواعد السسارية في هذا المجال وبننس شروط هدذه القواعد أي بمعنى أن المابل ومع احتساب الاتعبية الاعتبارية في شافه نم يكن مستوفيا للترقية بشروطها في تلريخ ممين غانه لا يستحتها في هذا التلريخ ، ولا يبثل ذلك اهدارا لقيبة الاتعبية الاعتبارية لأن المشرع اعتدد مها في الترقيبات ونقا لاحكام وقواعد قانونية سارية في حينها ، غاذا ما احتسبت هذه الاقديبة وانتجت اثرها انتهى الامر ، وإذا ما احتسبت ولم تنتج الرها في هذه المرحلة الزمنيسة لامتقاد احد شروط التسرقية التي الا عزجه الى هذه الاتعبية تكون الاقدية في هذه الحالة ايضا قد اعتد بها .

ومن حيث انه بتطبيق با تقدم على الحالات المعروضة بين انسه يأم الترقية المالمين المعروضة حالتهم الدرجة الثانية في ١٩٧٤/١٢/١١ وتوافر الشرطين اولهما وجود مثلت ثانية خالية ببوازنة الهيئة المسلمة لحرفق ميساه القاهرة الكبسرى في ١٩٧٤/١٢/١٢ وثانيها اكتمال النسمية القريفي للترقية لهذه الفئة وهو تفسساء ثلاث سسنوات في الفئة الثالمئة تكتمل في ١٩٧٤/٢/١ وفقا لاحكام القسرار رقم ١٣٢٢ لسنة ١٩٧٤ المشار الله والبادى أن مرجع عدم ترقيتهم في هذا التاريخ هسو عسم تسوافر الشيط الشائي والمتعلق بقضساء المدة البينية الملازمة للترقية وقد اكتمال المشاق باحتساب الاتدمية الاعتبارية طبقا لاحكام القانون رقم ١٩٦٥ لم يكن متوافر ايضا في حقهم اذ لم يكن متوافر ابها المجهة المنكورة لم يكن متوافر ايضا في حقهم اذ لم يكن متوافر المهاق متهم المستوفي منهم والموافرة المنات خالية رقى عليها ثلاث عالمين في هذا التاريخ مين استوفي منهم الشروط القاتونية للترقية ولم يعد هناك درجات خالية بعد ذلك .

ومن حيث أنه ببين مها تقدم أن العالماين المعروضة حالتهم رغم الاعتداد بالاقتدية الاعتبارية المنسسوس عليها في التاتون رتم ١٣٥ لمسسفة ١٩٨٠ لا يستحتون التسرتية الثانية في ١٩٤/١٢/٣١ لعدم وجود عنات ناتية خالية في هذا التساريخ بدوازنة الهيئة الذكورة . فظك انتهى رأى الجمعية المهومية لقسمى النتوى والتشريع الى عنم جواز ترقية المللين المروضة حالتهم للفئة الثانية وفقا للتعصيل المسابق بيانسسه .

( لمك ٢١٨/٣/٨٦ - جلسة ١٩٨٨/٥/١٨ )

# قاعسدة رقسم ( ۲۰۷ )

#### الجسيدا :

نص اللاة ٨ من قانون تصحيح اوضاع العليان المنين بالنواة والقطاع العلم الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على اعتبار حياة بمض المؤهلات الموجودين في الشخبة في تاريخ نشر هذا القسانون في الشاء المقررة المعلم الدراسي أو في الدرجة المصادلة لها ذلك اعتبارا من تاريخ القصول على المؤهل أيها القرب مع مراعاة تاريخ ترشيح زمائهم في القضوح طبقا الشواعد القررة قانونا \_ تحديدا التدريخ ترشيح زمائة القص متيد بمراعاة تاريخ ترشيح زميله في التضرح طبقا الشواعد المقريخ ترشيح زميله في التضرح طبقا الشواعد المقررة في القوانين المنظمة التمين المضرجين .

# ملخص القتــوى :

ان العابلة ...... حاصلة على دبا وم المسدارس التعقيد التجارية في عام ۱۹۷۲ ، ثم التحقت بخدية وسنتخبات جليمة الاسكندرية بالشهادة الاعدادية بوظيفة من الفئة العساشرة وذلك اعتبارة من المعارزة العساشرة وذلك اعتبارة من المعارزة والتطاع العابلين المدنيين بالدولة والتطاع العام العسسادر سالتساقون رقم ۱۱ لسنة ۱۹۷۵ تلبت الدارة المستشفيات بتسوية حالة المذكورة بالتطبيق للبادة الرابعسة مسئة المتسانون ، وذلك بوضعها على الدرجة الشابئة الكسابية المتسارية

الأمرة الاعلى وهو ديثوم الدارس الثانوية "التبارية التبارية المنابلة أسن المرة الامرة المنابلة أسن المرة الامرة المنابلة المنابلة أسن المدود المدينة المنابلة المنابل

والبشريع بجلستها المنعقدة في السيادس والعشرين من شهر بناير سنة والبشريع بجلستها المنعقدة في السيادس والعشرين من شهر بناير سنة المهلا المسلمة المهلا المهلا

بِالتَّأْتُونُ رَمِّمُ ۗ ٱ ٱلسَّنَّةُ مُّكَا ٱ تَنصَ عَلَى أَن ﴿ يَحَدَّدُ الْمُسْتَوَى ٱلْمُلَّى وَالْأَنْسَيَةُ \* فَلَصَّاصَلَيْنَ عَلَى الْمُوْقِلَاتَ الْدَرَاسِيةِ عَلَى النَّصُو الآتَى :

.....(1)

(ب) الفئة ( ۱۸۰ / ۲۲۰ ) لحيلة الشهادات التوسطة التي يتم الحصول عليها بعد دراسة مدنياً ثلاث سنوات تلية لشهادة أنسلم الدراسة الأحدادية . . » وتنص المادة (۷) منه على انه ق مع مراعاة أحكام المدة (۱۲) من هذا القانون يصدر بيسان المؤسلات الدراسية المسلم البها مع بيسان مستواها الملى . . . وذلك طبقا للقواعد المنصوص عليها في الملدين ٥ ٦٠ . . » كما تنص المادة (٨) منه على أن « يعتبر حملة المؤهلات المنصوص عليها في المدة السسامقة الموجدين في المخدمة في تاريخ نشر هذا القانون في الفئة المقررة المؤهلم الدراسي او في الدرجة المعادلة لها وذلك اعتبارا من تاريخ التمين أو من تاريخ الحصول على المؤهل أيهها السرب مع مراعاة تاريخ ترشيح زمائهم في التضريح طبقا للقواعد المقررة في القواين المنظمة لتمين الخرجين صمن حملة طبقا الدراسية . . . » .

وسعناد ما تقدم أن تحديد أقدمية العسابل الموجود في الخدمة في تاريخ نشر هذا القانون وفقا لنص المادة (٨) منه وذلك سواء بردها التي تساييخ تميينه أو التي تاريخ حصوله على المؤهل أي النساريذين أقرب أنها يكون ببراعاة تاريخ ترشيع زميله في التخرج طبقا للقواعد المقررة في القوانسين المنظبة لتميين الخرجين من حيلة المؤهلات الدراسية ، وذلك هو ما يتعقى مع ظاهر النص وتبليه الحكمة التي تفياها التسارع منه وهي حسبها كشفت عنه المذكرة الإيضاحية وحتى لا يسبق من تسسوى حالته طبقا للهادة الثابنة زميله الممين عن طريق القوى العلملة » .

ومن حيث انه بالتطبيق ما تقدم على العابلة المصرض حالتها فان وملاءها في دغمة التضرح لم يكونوا في تاريخ نشر الفاقون المسلم اليه قد رشحوا للمبل وفقا للتواعد المنظبة لتعيين الخسرجين من حيلة المؤهلات الدراسية سالغة الذكر ، ومن ثم يكون قد تخلف في حقها مناظ انطاقة حكم الملاة الثابنة من ذلك القانون وتكون تسوية حالتها مرد القديتها المرية تدر القانون في ١٩٧٥/٥/١٠ قد وضع مخالفا لهذا الحكسم ويتمين سحب قسرار النسوية المشار اليسه .

من أجل ذلك أنتهى رأى الجبعية المبويية ألى عدم أحتية المصروضر حلتها في الامادة من حكم المادة الثابنة من تقاون تصحيح أوضاع العلماين المسادر بالقانون رقم 11 أسنة ١٩٧٥ . ومن ثم يتعين سحب قسرار التسوية برد اتدبيتها ألى ١٩٧٥/٥/١ .

( ملف ۲۸/۱/۲۲ ــ جلسة ۲۱/۱/۷۷۲ )

العسسل الشباين السار ماليسة

الفرع الإول نسترج المسرتب على اثر القسريقية

قاعدة رقام ( ۲۰۸ )

## البسطا:

الارقيات التى تتم طبقا لاحكام القانون رقم 11 السنة ١٩٧٥ بشان 
تصحيح اوفساع العابلين المتين بالدولة معدلا بالقانون رقم ٢٣ اسنة 
المبنة ١٩٧٧ تبيزت بقواعد استثقابة خاصة تفاير تلك الواردة بقسانون 
العابلين رقمى ٥٨ / ١٦ اسنة ١٩٧١ سالا يجوز استبعاد تلك القواعد 
الارستثنائية وتطبيق القواعد العابة طابا أن السرقيات تتم في نطساني 
القانون رقم ١١ اسنة ١٩٧٥ وطبقا لاحكليه سبن هذه القواعد ما نصت 
عليه الفقرة (و) من المادة ١٦ من القانون الشار الله سائر نلك سندرج 
مرتبات من يرقى لذلك أو رابع فئة ينقيد بعدم تجاوز الفئة الاخيرة التي 
يرقى اللها العابل باكثر من علاوة دورية واحدة .

# ملخص الفتوى :

ان المادة الثنية من مواد امسدار القانون رقم 11 لمسنة 1970 بتصحيح اوضساع العابلين بالدولة والقطاع المسلم حظسرت تسرقية العابل طبقا لاحكليه لاكثر من نشتين وظيفتين ، وقررت المسادة الرابعة العمل باحكام الترقيات والمسجد الكلية السواردة في الفصيلين الثلث والرابع من هذا القسانون لدة علم تبدأ من (١٧٢/١٢/٣ سـ تاريخ العمل به سـ وتتنهى في ١٧٥/١٢/٣١ وتضعت المادة (١٥) من القسانون بترقية من يمنى المدد الكلية المبيئة بالجداول المرفقة اعتبارا من اول التسسيمر التالي لاكيالها .

وقد مسدر القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ وبد العبل باحكام الفصلين الثالث والرأبع المسار اليهبا لمدة عام آخر ينتهى في ١٩٧٦/١٢/١١ وبذلك انسح المبال لهام المالمين للترقية الى منتين آخريتين خالال العالم المالي ١٩٧٧ .

ولما كان القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ لم يستبعد ماتين التسرقيتين من الخضوع للقواعد الواردة بالفترة ( د ) من المادة ( ١٦) مسافة البيان مان تدرج مرتبات من يرقى لثلث أو رابع فئة يتقيد بعدم تجاوز بداية الفئة الأخيرة التى يرقى البها بالكثر من علاوة دورية واحدة ) يؤكد ذلك أن نص طك الفقرة جاء علما حالقا فيها يتطق بمن يرقى الالجبري بن بئة ولم يتتصر على من يرقى الى فئتين ، ومن ثم تتقيد الترقيات التى تتم لثلث أو رابع فئة بعدم تجاوز ربط الفئة الأخيرة بالكثر بن علاوة دوريسة واحدة .

ولما كانت التسرقيات التي نتم طبقاً لاحكام القانون رثم 11 لمسمنة

1900 المعدل بالقسانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ قد تبيزت بقواعد استثناقية في المخلف المخلف المحلف ومن ثم عائد الاجتوز أعمال ما جاء بالبند السادس ، من الكساف المحرض رقم ١١ لسنة ١٩٧٧ والمحلف المحرض رقم ١١ لسنة ١٩٧٧ المشار اليسه لتعارضه مع حكم الفاتون .

لذلك انتهى راى الجيمية المبويية لتسمى النتسوى والتشريع الى تطبيعي النقرة (د) من المادة (۱) من القانون رقم ١١ السفة ١٩٧٥ المخدل بلقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ على من يرتى طبقا الحكام هذا القسانون أفلات أو رابع نئة .

( ملف ۱۸۸٫۱/۱۸ — جلسة ۱۱٬۷۱/۱۲/۱۱ ، وملف ۱۸/۱/۸٫۲ – - جلسة ۲/۲/۱۸٫۱۱ )

# قاعـــدة رقم ( ۲۰۹ )

#### المِسطا :

تفسي المادة ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وبيان مجال تطبيقها - والتسوية القانينية والعلادات الدورية السندقة المرقدين بالتعليق لها .

## والخص الحكم:

تنص الملدة ١٧ من القانون رقم إلا اسنة ١٩٧٥ على أن يرقى اعتبارا من اليوم الاخير من السنة الملية ١٩٧٥ العلماون من حيلة المؤهدات ــ العليا وغوق المتوسطة من الفئة ( ٦٨٤ ــ ١٩٤٥ ) الي الفئة ( ٨٤ ــ ٩٨٠ ) الذين تتوافر عيهم في هذا النسازيخ الشروط

'الآلية ....... عادًا ما رقى العابل طبقا لهذه المادة عان هذه الترقية 
'تكون اعتبارا من ١٩٧٤/١٢/٢١ أو اعتبارا من ١٩٧٥/١٢/٢١ بحسب 
الاحوال ، وليس من شك في أن النسرتية هنا لا يمكن أن تزيد في الفئة الثانية الى ما تبل أي من هذين التسليفين وبالتسلي عان تدرج مرتب 
المستنبد منها بترقية إلى الفئة الثانية أنما بيدا من التاريخ الذي رقى 
اليها غيه . كما تخضع هذه التسرقية للتيود المنصوص عليها في المادة ١٦ 
اذا حصل عليها العامل بعد ترقيته بالدرجة الثانة ترقية نظية أو حتبة 
مجارجاع التعبيته غيها .

وبتطبيق ذلك على الوقائع الواردة في الاوراق نان الترتية ألى الفئة المثنية بالنسبة للطاعن كانت في ١٩٧٤/١٢/٢١ ولا يتصور أن يتم بعدها عدرج في الراتب ليصل إلى گول مربوط ( ١٨٠٠ / ١٨٠٠ ) ذلك أنه لمساخن ارتجاع الاتدبية في الثالثة هو بمثابة ترقية حتيسة ، نانه لا يجوز طبقا لاحكام الفقرة (د) من المادة ١٦ المسسار اليها انه يتجاوز بداية مربوط المناة التي رقى اليها للمرة الشائية بلكثر من علاوة دورية واحسدة وهسو المناة التي طبقته بحق الجهة الادارية حين وصلت براتبه البائم ٢٧ جنيها المبالا للتسوية التي اجرتها له المئة الثالثة اليها اعتبارا من ١٩٦١/١/١١ بعرصلت به الى ٨٧ جنيها في ١٩١١/١/١١ يعد ترقيته الى الفئة الشائية المتبارا من ١٩١١/١/١١ بعد ترقيته الى الفئة الشائية المتبارا من ١٩١٤/١٢/١١ بعد ترقيته الى الفئة الشائية المثبارا من ١٩١٤/١٢/٣١ بعد ترقيته الى الفئة الشائية المثبارا من ١٩١٤/١٢/٣١ بعد ترقيته الى الفئة الشائية المثبارا من ١٩١٤/١٢/٣١ بعد ترقيته علاوة واحسدة من علاوات المثبار المسائر القائمون فيها يتطق بصرف علاوة الدورية التالية .

( طعن رقم ٣٦ لسنة ٢٥ ق ــ جلسة ١٩٨٢/١/١٠ )

قامستة رقم ( ٣١٠)

الإلميسطة:

يتمين تدرج مرتب من يرقى اثالث ورابع فلة مع الكهــيد بعدم تجاوز:

بداية ربط الفقة الأخيرة التي يرقى اليها بلكثر من علاوة واحدة ... اسساس طلق ... أن الترقيات التي تتم طبقا لاحكام الفقون رقم ١٩٧٥/١١ أسد ميزها المشرع بواعد خاصة استثقابة ... عسم جواز اعمال ما جساء بالملكة المساكسة من كتاب الجهاز الركزى التنظيم والادارة رقسم ١٩٧٥/١٠ بشأن تسدرج مرتبات المسابلين الرقين لتسالت ورابسع ضفة طبقا لاحكام الفقاون رقم ١٩٧٥/١٠ .

#### بلغص القتــوي :

ان الملاة الثانية بن مواد اصدار التاتون رتم 11 لسنة الملاسة الملاسة الملاسة المحكلية لاكثر بن عندين خلال السنة الملاسة المواحدة ، وان الملدة الرابعة بن مواد الاستدار تضت باعبال أحكام المرتبيات والمسدد الكلية الواردة في النمسلين الشالث والرابع بسن المقان لاة علم يبدأ بن ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ تاريخ المبال به وينتهي في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ ، ولقد تضت الملدة ما من القساتون في ٣١ من يبضى المدة الكلية المحددة بالجداول المرتبة به اعتبارا من أول الشهر التسلمي لاكتبالها ، ونست المسادة ١٦ منه على أن ﴿ تخضيع المشهر المحتبية المنسوص عليها في المادة السابقة للقواعة الآتية :

( د ) تدرج الملاوات إن يستحق الترقية لنئة واحدة في الفئة الرقى
 اليها بشرط الا يتجاوز العالم بداية مرسوط الفئة الوظيفية النسافية
 للفئة التي يستحق النسرقية اليها .

كما تدرج الملاوات لمن يستحق الترشية لأكثر من عنه واحدة بشرط الإنجاز المملل بداية مربوط الفئة التي يرشى البها بأكثر من علاوة حورية واحدة .... ) .

ولقد صدر القاتون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ وبد العبسل بلحكسسام الفصلين الثالث والرابع المتسسل اليهسا لمدة علم آخسر ينتهى في آخر ديسمبر مسنة ١٩٧٦ وبذلك أنسح المجسال لبام العسلمين للتسرقية الى منتن اخريتين واذ لم يستيمد القانون يتم ٢٣ المسينة ١٩٧٧ هـ هافيد الترسيط المنتسبة ال

ولما كانت التسرقيات التي تتم طبقا. لاحكام القانون رقم 11 لمسنة 1900 قد ميزها المشرع بتواعد البيئيائية خاصة فيفاير بالمالين الدنين بالدولة رقم ٥٨ المسنة 1971 علته لا يجوز استيماد تلك القواعد الاستنفائية وتطبيق القواعد المسامة طالما أن التسرقيات تتم في نطاق احكام القانون رقم 11 لسنة 1970 وطبقا لها ومن ثم لا يجوز اعسال ما جساة بالمادة السسادسة من كتاب الجهاز المركزي للنظيم والادارة رقم 10 لسنة 1970 .

لظك إنتهى راى الجمعية المومية لتسمى الفتوى والتشريع الى تاييد فتواها المسادرة في ١٢ من ديسمبر سنة ١١٧٩ وصحة التسديج الذي تضمنته التسويات التي اجسريت المسلمان بهيئة السيكان الحديدية وفقا لإحكام القسانون رقم ٢٦ لسنة ١١٧٧ المسلم التي التي الورد ١٦٠ لسنة ١١٧٠ المسلم التي الورد ١٠٠٠ لسنة ١٢٧٠ المسلم المسلم ١٨٧٠ المسلم ا

( ملف ۲۸/٤/٥٤٨ ــ جلسة ٧/٤/٢٨٢ )

## ، قاعـــدة رقم ( ٣١١)

#### المِسطا:

ان الشرع اعتبد في تجديد إلى رتب وقف المنطقة القرن رقم المستقد المستقد المستقد المستقد المستقد المستقد المستقد المستقد المستقد المستقدن وليس من تاريخ اعسال احتام القانون له المراكز المستقد المستقدد المستقد المستقدد المستقد

تطبيق بـ عدية استفحقان الدخل العائزة الديورية القررة عن علم 1971 وله واله الى الله على فقة وطبيقة والعندة وزاد بهتره المبتمين في «الهه/هالالالا بمقدار علاوتين دوريتين من علاوات الفقة المرقى اللهـــنــيا ،

## يقلفن القدوى :

ان ألقائون رقم 11 لسنة 1900 بتمسيحيح اوتسساع النساهين المعنين بقحكومة والتقلأع القسلم نشر في 19 من مين في سنة 1908 وتعتل مقاون اصداره في المسادة الثانية على انه « لا يجوز أن يتسرتب على تطبيق لحكام القسانون المرافق ... » ..

 (ج) تخفيض الغثة المللية أو تخفيض المرتب المستحق للمسلمل في تاريخ نشر هسذا القسالون .

(ح) استحقاق الملاوة الدورية عن عام ١٩٧٦ ان يرقى الهر اكتبير من منة وظيفية واحدة بالتطبيب الأحكام القانون المرافق اذا بلغت الزيادة أن مزتبه بالأيجاو عالاؤلين توزيعين على الأهل ان مالوات الخطأة الهي يرقى الهمتنا ١٠٠٠ .

كَمَّا نَصْ فَى الْمُعَادَّ النَّسَا سَمَةً عَلَى أَنَ ﴿ يَشَرُ هَذَا الْعَلَّمُونَ فَى الْجَرِيدُةُ الرَّتَنَمَيَّةُ وَيُقْفِلُ بِهُ اعْتِهَا ابْنَ ٢٧ لايستَقِيرَ سَنَّةً ١٩٧٢ . . . . ٠ .

وماد ذلك انه ولنن كأن الشرع قد نضى بأمسل احكام التلفون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ اعتبارا من ١٩٧٤/١٢/٢١ ، الا انه اعتد أو فحديث المرتب الذى تقارن به النسسوية وفقا لأحكام هذا التلقون بسا هو مستهي للمال في ١٩٧٥/٥/١ ــ تاريخ نشر التانون ــ وذلك بأن حَظَـر السلمي بعال المهروب .

ومن ثم مانة يتمن اتخاذ هذا الأرتب اسلسا عنسد تحديد الزياقة الذي ترتبت على السسوية طبقا فهذا القافون ، عند تطبيق حكم المقرة الأمن ترتبت على المعتطولة المعتطولة المعتطولة المعتطولة على المعالم المعتطولة المعتطولة على المعالم المعتطولة المعالم المعتطولة المعالم المعالم المعتطولة المعالم للقسررة من علم ۱۹۷۱ ، وذلك اذا رقى الى اكثر من نشة وطينية واحدة ، وأزاد مرتبه المستحق في ۱۹۷۰/o/۱۰ بهتدار علاوتين دوريتين من علاوات الفئة المرقى الهما ،

لذلك انتهت الجمعية الصووبية لقسمى الفتوى والتشريع الى الاعتداد بتاريخ نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ عند تحديد متدار الزيادة التى طنزا على مرض الملل نتيجة لتسوية حالته وقتا لاحكامه .

( ملك ١٦٨١/١٢/١٦ ــ جلسة ١١/١٢/١٨١ )

## قامسدة رقم (٣١٢)

#### : 41

نص المادة ١٦ من قانون تصحيح اوضاع المليان المنين بالدولة والشاع المسلم المسلم

## ملقص الفتسوى :

ان أحد المعلمين الشاغلين للفئة الرابعة ، بلغ مرتبه في ١٩٧٥/١/١ مبلغ ١٩٧٠ بنيها و ٣٠٠ مليب ، وتطبيقا للقاتون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ مثبت ترقيته الى الفئة الثلثة اعتبارا من ١٩٧٥/٧/١ ، وقد افتت ادارة الفئت على رئاسة الجمهورية بعدم استحقاقية علاوة دورية في ١٩٧١/١/١ ، وقد أبنت جهة الادارة ان العلمل المرتمى في مثل هذه الحالة لا يحصل على

آية زيلاة في مرتبه في حين انه كان يستحق علاوة دورية في اول ينسمهر سنة ١٩٧٦ في حلة عدم ترقيته ، وهو ما يوتع غينا بمركز المالم المرتمي .

وقد عسرض هذا الموضوع على الجمعية المعومية بجلستها المتعتقة جاريخ ١٩٧٧/١/٢٦ حيث استيان لها أن المادة ١٦ من قانون الاصلاح الوظيفي المسادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ نفص على أن « تخضع المسرقيات الحتية المنصوص عليها في المادة السابقة لتواعد منها:

.....

(د) تفرج الملاوات إن يستحق التسرقية لفئة واحسدة في الفئة المرقى اليها بشرط الا يتجاوز العامل وربوط الفئة الوظيفية التالية المفئة اللهاء بمنحق التسرقية اليها » .

وحيث أن متنضى نص الفترة ( د ) المذكورة ، أن الراد بتدرج الرقيم سُالهالاوات هو التدرج بالهالاوات الدورية نحسب ، على اعتبار أن مالاوة عالمرقية لا تحدث تدرجا على النحسو المتسرب على الهالاوات الدورية ، عالاس الذي ينيد أن القيد الوارد بالمادة ١٦ ( د ) أنها يشسمل التسعرج سألهالاوات الدورية ، دون زيادة المرتب بملاوة الترقية ، علك الهالاوة التي تنخل في تحديد مقدار مرتب العابل عند ترتبيته ، لا في تدرجه الدوري

من أجل ذلك أنتهى رأى الجمعية المومية ألى استحتاق الملأة المروضة حالته لملاوة التسرتية عند النسرتية ألى الفئة الثالثة الاحكلي عادون الإسلاح الوظيفي ، ولو جاوز بها بداية مربوط الفئة الثالية المتالة الرقى البهسا .

ا الله ۲۸/٤/۸۲ ــ جاسة ۲۱/۱/۷۲۱ )

#### عَامِــنهة رقو ( ٢١٣ ).

تقون تصحيح اوضاع الملين الدنين بالدولة والمناع المالين الدنين بالدولة والمناع الفات السبة المراد المناون المن

#### طخص الفتـــوي :

أن القانون رقم 11 لسنة 1970 باصحدار قانون تصحيح أوضحاع التُعلقين المدنين بالدولة والقطاع الصحام ينصر في الملاة الشحاتية من مواهد أصداره على أنه لا يجوز أن يترتب على تطبيق أحكام القحانون المرافق .

... (د) تخفيض الفئة الملية أو تخفيض الرتب السندى للمسلك وقا تغويض المرتب السندى للمسلك وقا تغويض نصر هذه المسواد تنص علي الله و يممل بأحكام النصلين الناف والرابع من التقون المرافق والجسداوالله المحقة به حتى ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ . • كسا أن الملاة ( ١٥ ) من فلكون تصحيح أوضاع المللين المسلل البه تنمن على أن « يعتبر من المخلين الموسودين بالمخدية أحدى المجد المحكمة المحسدية بيهجداوان المرفقة مرتى في نفس مجموعته الوطنيقية وذلك اعتبسارا من أولئ الشهر التسلى السنينا على البهداوات المرفقة المناسبة ال

 ١٠٠٠ ( د ) تعرج العلاوات لمن يستحق الشرقية لفئة واحدة في الفئة المرتمى اليها بشرط الا يتجاوز الجابل بداية مربوط الفئة الوظيفية التالية للفئة
 التى يستحق الترقية اليهبا .

كما تدرج العلاوات إن يستحق التسرقية لاكثر من منة واحدة بشرط لا يتجاوز العلمل بداية مربوط الفئة التي يرقى اليها باكثر من عسلاوة دورية . واحسدة ؟ . .

ويبين مما تقدم أن الشرع قد وضع قواعد خاصة لترقيات العابلين بالفين يمنتونون الجد الكلية للحددة بالجداول المرنبة بالتانون الشسبار اليه ولتدرج مرتباتهم بالملاوات الدورية وفلك في الفترة من (١٩٧٤/١٢/١ حتى (١٢/٢) وبن هذه التواعد ما نست عليه المادة ١٦ مَثْرة ( د ) من أَنْهُ تُدرِجِ ٱلْعَلَاوَاتُ لَن يستحقُ التسرينية لَمَنَة واحدة في الفئة المرتني البهسا بشرط الا يتجاوز الهلال بدأية مربوط الفقة الضالبة للنشبة الذي يرتى اليها كها تدرج الهلاوات لن يصفين التسرقية الكتر من فية بشرط إلا يتجاول الملق يداية مربوط الفئة التي يرقى البها بأكثر من علاوة دورية واحدة ، ومن ثم عَانَ مِا يَنتهى اليه التَّدرج مَرتب العامل ومَنا للتحديدُ السَالَف بيسَاتُه في أي من الصورتين التعديثين يظل مجددا طوال النترة الشسار البهسا ، وظن غُلك عن المهل الذي يبلغ مرتبه بالتعليق اتلك الشناعدة الحجد إعلى لبحرج الرئبورلا بيجوله الطالبة بعلادة دورية في أول بنايس سنة ١٩٧٥ ولا يؤثر في ذلك حسبها في مرتبه في التاريخ المتقدم أي في تاريخ سلبق طبقاً لأحكَّله مديدة بالا يقل مرتب العلمل والله عبدا على مستخفا على صدور القانون رقم ١١ لسنة ١١٧٠ في ١/٥/٥/٥ طالة أن أية تسوية أية تسوية طبقا لاحكامه متبدة بالا يقل مرتب العامل ونقا لهما عما كان مستحقا له في ١٩٧٥/٥/١٠ تاريخ نشر ذلك التاتون .

من أجل ذلك إنتهى رأى الجبعية الصوبية ألى عدم احقية المسلطين المسلسل اليهم في المذلكية بالملاوة الدورية لعام 1170

( المُلاك ١٨/٤/١٧ ــ جلسة ١١/١/٧٧/١)

# القسرع القسساتي عسسلاوة بسبب القسرقية

#### قاعـــدة رقم ( ٣١٤ )؛

#### دا :

المادة ٢٧ من مقاون تصحيح اوضاع المابلين المدنين بالدوقة والقطاح العالم الصادر بالقانون رقم 11 اسنة ١٩٧٥ يسترط لافادة الملبل ببنحه العملاوتين الإضافيتين القصوص عليها بالمادة ٢٧ من القانون رقم 11 اسنة ١٩٧٥ شرطان : 1 — أن يكون مرتب الماب لم قد بلغ نهاية ربط الفلة الوطنينية في نهاية المستوى ٢٠ — الا يكون المابل مستحقا القسرية الني المستوى الاعلى سمقتض تطبيق الشرط القائم الا يرقى المسابل قبل حطول موعد أي من المالوتين سابقصود بموعد الملاوة الدورية في تطبيق شمى المادة ٢٠ هو أول يناير المحدد بنمى المادة ١٨ من القانون رقم ٨٥ اسنة شمى المادة الاولى يؤدى الى مستوى اعلى قبل بضى علين على استحقاق الملاوة الاقاران يؤدى الى عدم استحقاقه الملاوة الاقاية ساسساس تلك : تخطف شرط عدم الترقية المستوى الاعلى ٠

#### . مقضم الفتــوى:

ان تاتون تصحيح اوضاع العالمين المدنيين بالدولة والتطاع العلم وقد 11 لسنة 1970 ينص في المادة ٢٣ على أنه « يهنج العالم الذي يبلغ موقيه نهاية ربط النئة الوظينية في نهاية المستوى ولا يصدحق الترقية الى المستوى الأعلى علاوتين اضافيتين من العلاوات المتررة للنئة التي يشعلها وقلك على الوجه الآني :  ( أ ) السلاوة الاولى في الموعد المحدد لاستحقاق العلاوة الدورية بحك سنتين من تاريخ بلوغ العامل نهاية ربط الفئة .

(ب) العلاوة الثــقية بعد تضاء سنتين من تاريخ استحتاق العلاؤة
 (لاولى .

(ج) تحسب المواعيد المحسدة في (١) ، ب) في حلة وجود مقيم
 قاتوني من التسرقية أو منح العلاوة من تاريخ زوال الملاح المذكور .

وتزاد مرتبات العالمين الذين تتوافر غيهم الشروط اللازمة لاستحقاق) الملاوتين الاضافيتين في تاريخ العبل بهذا القانون بقيمة هاتين العلاوتين م

وينص التاتون رشم ٥٨ لصنة ١٩٧١ بنظام العليان المنيين بالدولة في المادة ١٨ على انه « يبنع المسابل علاوة دورية طبقا للنظام المقرر .... في المواعيد الآتية :

في أول يناير التالي لانقضاء سنة من :

(1) تاريخ منح العلاوة السابقة ....

(ب) تاريخ صدور قرار التسرقية .

( ج ) في أول بناير التالي الانتضاء سننين من تاريخ الالتحاق بالشبة
 الأول برة » .

وتتمى المادة ٨٥ على أنه ﴿ ينح العالمون الذين يستحتون عالوةً دورية في أول ما يو سنة ١٩٧٢ طبقا لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٩٤ باصدار تقنون نظام العالماين المدنيين بالدولة هذه العالوة في أول ينايس سنة ١٩٧٢ بنئة العالوة المقررة لفئاتهم الوظايفية طبقا لأحكام هذا القانون س

ويمنع المللون الذين يستحتون أول مالاوة حورية في أول مسأول سنة ١٩٧٣ طبعا لاحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٤ المسار اليه هذه المعلوة في أول ينفر سنة ١٩٧٣ بفئة الملاوة الماررة لفثانهم الوظيفية ظبعا لاحكام هذا القانون » . وجاء بالكثرة الإيمناهية للعنون رقم 11 لينية ( ۱۸ الينية ا ۱۸ وعلية المحلمان الذين تبلغ مرتباتهم نفلية ربط النكة الوظيفة في نفلية للسيتوعي المحلمين اليوتية الله المستوي الأعلي نسبت المادة ( ۲۲ ) على منسح مؤلاء المملمين علاوتين الساهيتين من العلاوات المتررة المنة التي يشخفهنها تحييينا لحقيهم وذلك على الوجه وبالشروط والأوضاع الواردة في غلك ألمدة ، وتعين بان النشيت عليه أربعة سنوات منذ بلغ مرتبه نهاية المستوى هيئة العلاوتين المذكورتين » .

ومن حيث أنه طهمًا لنجئ المادة ٢٣ بن المتنون رقير 11 لسنة 1100 المسار اليه عان استحقاق الملاوتين الاضافيتين في ١٩٧٤/١٢/٣١ موط بأن يتوافر في الملهل في هذا التاريخ شرطان :

 إ \_ أن يكون مرتب العلمل قد بلغ نهاية ربط الفئة المهطّعينية في لِهاية المستوى .

٢ ... أن يكون العابل مستحقا الترقية الى المستوى الاعلى وهذا الشرط يتضمن الا يرقى قبل حلول موعد أى من الطلاوتين .

عاقا تواغر الشرطان استحق العابل العلاوة المنصوص عليهـــا في الملدة ٢٢ من الطقون رقم ١١ اسنة ١٤٧٠ في ميهــاد اسفحتاق العلاوة الدورية نيستحق العلاوة الأولى في يناير التلى لمضى سنتين من خلييخ بلهين مرتبه تهاية ربط الفئة في نهاية المستوى ويستحق العلاوة الثــانية في بينها المناج المنجى سنتين علي المجتملة المجلاوة الأولى .

يهون جيث إنه لا يجوز في هذا العبد القول سريان المحساد الشامى الذى ورد بالحكم الوقتى المسوس عليه بالمدة (٨٥) من الفاتون رقم ٨٥ لسنة فلاقد منظم المخطاب، المنهون المخطاب، المنهون المخطاب، المنهون المخطاب، المنهون المخطاب، المنهون المخطاب ال

يهود جيئه الدوبنياء على ما يقديه فإن المتجب ود يهديد العلامة الهيهية يُّع تطبيق نص المادة ٢٣ من القانون رقم ١٥ السينة ١٩٧٥ الموجب الاسبلي الأبدد بحس المادة ١٨ من القانون رقم ٥٨ اسنة ١٩٧١ وهو اول يناير .

ولما كان المنطب في المجلة المحسومة بقد واغ بمعاية ربط الفئة الفؤية المجلوب المستوى الاول ( ١٦٠ جنيها شهريا ) في ١٩٧١/٥/١ ملته يستحق العلاوة الاولى طبقا لنص الملاة ٣٠ من القانون رقم ١١ المسلحة ١٩٧٤/١/١ في باكر التعلى لمتى سنتين على بلوغه نهاية الربط أي في ١٩٧٤/١/١ ولما كان عد رقى الى مدير علم بسنوى الادارة العليا ( ١٦٠٠ - ١٨٠ ) المارك على المداوة الأولى علت المداوة الأولى علت لا يستحق العلاوة الأولى التحليم المداوة الأولى علت المداوة الأولى علت المداوة الأولى علت المداوة الأولى علت المداوة الأولى المتحقلة المداوة الأولى المتحقلة شرط مدم المديرة الأولى الفظف شرط مدم الاجرية الأملى .

من أجل ذلك إنتهى رأى الجبعية العبوبية لتسمى الفتسوى والتشريع للى استحقاق السييد / ..... العالاوة الاولى المنصسوص عليها في المادة ٢٣ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أيضاع العالمان المنين في ١٩٧٤/١/١ ، وعدم استحقاقه للمسلاوة التسقية المسروس عليها في هذه المادة .

( ۱۹۷۸/۱۱) ميلية ١/٤٢/٤/٨٦ منك )

( 110 ) at 1 11 11 11

: 44-4

ترقية احد العليان الى اللغة القبائية التهايا من 14/44/44 من 14/44/44 وأبعة المنايات الله المنابعة المنابعة وجويبة بمويية المنابعة 14 أبن القبائين رقي 11 أبنية 140 – منت المنابعة المن

بالققون ٢٢ لسنة ١٩٧٧ على هذه الحالة — استحقاق العلاوة المسارز الهها ببوجب المادة ١٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ التي تقرر منع العامل المرقى علاوة من علاواتها، المرقى علاوة ترقية تتبتل في بداية الفئة المرقى اليها أو علاوة من علاواتها، ليها لكبر من أول الشهر القسائي لمسحور قرار القسرقية ،

#### ملغص الفتروي:

وون حدث أنه بالنسبة للحسالة الثانية مان العسابل المووضة ميهة قد استوفى الشروط المطلوبة للتسرقية الى الفئة التساقية ترقية وجوبية نهو حاصل على مؤهل عسال وقضى بالخدمة ٢٤ سنة حتى ١٩٧٥/٨/١٤ وحصل على ثلاثة تقاريس بتقدير مبتساز في السفة التي رقى نيها والسنتين السابقتين عليها وجاوز مرتبه بداية ربط الفئة الثانية ومن ثم تكون تسرقيته لهذه النئة اعتبارا س ١٩٧٥/١٢/٣١ تسرقية سليمة ومطابقة نفقاتون . ونيها يتعلق بالعلاوة التي منحت له اعتبارا من ١٩٧١/١/١ نقد كاتت الفقرة (ز) من المادة الشاتية من مواد اصدار القاتون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تبل تعديلها بالقسانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ تحظر صرف أية خروق مالية عن التربيات المترتبة على تطبيق احكام المادتين ١٥ ، ١٧ الا اعتباراً من ٣١ ديسمبر التسالي لاستحقاق التسرقية ، وجاء بالتصديل الذي عملهُ به اعتبارا من ١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥. فقصر الحظر على التسرقيات المترتبة على تطبيق أحكام المادة ( ١٥ ) وحدها . وتيما لذلك مان العلاوة التي منحت له في ١/١/١/١/ لا تتعارض مع أحكام الشاتون رقم 11 لسنة ١٩٧٥ لعدم سريان الحظر الوارد بالفترة ( ز ) بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٣ اسنة ١٩٧٧ على الترتيات المشرتبة على تطبيق حكم المادة ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ومن حيث أن المادة الخسامسة من مواد أصدار القانون رقم 11 السنة ۱۹۷۰ تُمَنَّت بأن يسرى غيما لم يرد فيه نس في عدا القانون أحكام القانون رقم ٥٨ السنة 1۹۷۱ وأعكام القانون رقم 11 اسنة 1۹۷۱ حسب الإحوال ع ملته وقد خلت احكام القانون رقم 11 المنة 1970 من نمس بحدد تاريخ السنحقاق الآثار الملية المترتبة على التسرقية للفئة الثقية يتمين السرجوع أمى القواعد الملية التي تضيئتها الماة 17 من القانون رقسم ٨٨ اسنة المرا المنين بالدولة التحديد هذا التساريخ وتلك المادة تقرر منح المساملين المدنين بالدولة التحديد هذا التساريخ وتلك المهمة أو علاوة من علاواتها أيهما أكبر وذلك أول الشهر التسالي المسسدور تمرا التسارية من علاواتها أيهما أكبر وذلك أول الشهر التسالي المسسدور الثانية اعتبارا من ١٩٧١/١/١٩١١ وكان مرتبه متجاوزا لبداية مربوط النفية من الثانية عنه المعادة الثانية من الثانية من علاوات الفئة الثانية من أول بنفيسر صفة ١٩٧٦ أول الشهر التسالي لتساريخ ترقيته ويافتها في الادارة تكون قد أصابت حكم القانسون بهنجه طك المسلاوة في هسذا التاريخ .

من أجل ذلك أنتهى رأى الجمعية المحومية لتسمى الفتوى والتشريع. الى ما يأتى :

اولا : أن دبلوم الهندسة التطبيقية العليا غير المسبوق بشهادة -الثانوية بعد من المؤهلات نوق المتومسطة ، وبالتالى يتمين سحب النرقية : للنئة الثانية التي منحت للمال في الحالة الأولى لعدم اتباء المدة الكلية الملابهة. لترقية حيلة هذه المؤهسلات للنئة الثانية بالتطبيق للبادة ١٧ من المتانون. رقم ١١ لسنة ١٩٧٥.

ثانيا: مسحة التسرقية للفئة الثقية التي منحت للعابل الحامسان. عنى بكالوريوس الهندسة في الحالة الثانية واستحقاقه لمسادوة الترقية-من ١٩٧٢/١/١ -

( ألحك ١٩٧٨/٤/٥ ـ بطسة ٥/١٩٧٨١ )

## <u> (۲٫۱۲) مِنْ قور (۲٫۱۲)</u>

#### : (4)

نِصِ الْمِبَادِ ١١/د مِن القَافِرِن رقم ١١ لسنة ١٩٧٩ بشبان تصحيح أوضاع المهابان المنبين بالبولة والقطاع المام على تدرج المبلوات سواء بالتسبة للن يستجل الشبية الفلة واهدة أو من يسبتجل المبلار من فلة مع يسبان للعد الاشمى الدرج في المعلمين المقتمود بفات > المبلوات الدورية بالتن المستحقة في ١٩٧٥/١/١ تنبجة ذلك : أن المبلارة الدورية المستحقة في ١٩٧٥/١/١ ننبجة ذلك : أن المبلارة الدورية المستحقة في ١٩٧٥/١/١ للمبلوا هذا الدد الاشمى .

### - بالخص القتــوى :

ان الملاة الثانية ــ من مواد اصدار الثانون رقم 11 لسنة 1970 بشان تصحيح لوشساع المهلين المدنيين بالمولة والتطاع العام معدلا بالتانون وقع ٢٣ لسنة 1978 تنص على أنه 9 لا يجوز أن يترتب على تطبيق احكام دارانق :

( ج ) استحقاق الملاوة الدورية عن عام 19۷۱ ان يرقي الى اكتسر من مئة وظيفية واحدة بالتطبيق لاحكام التسانون الرافق أدّا بلغت الزيادة في مرتبه با بجاوز علاوتين دوريتين على الأقل من علاوات الفئة التي يرقى اليهبا . » .

وتنص الملدة الرابعة من هذه المواد على أن 8 يميل باحكام النصلين الثلث والرابع من القانون المرافق والجداول المحتــة بـــــه حتى ٣١ مـــن حيدمبر صفة ١٩٧٧ » . كها تتُصُّ المُلاة ﴾ متها على ان « يتُصر هذا التانون في الجريدة الرسميّة: ويَعَلَّ بِهُ أَعَلِيزًا مِن ٢١ ديشهبر سنة ١٩٧٤ » .

وتنص المادة ( 10) من التاتون رتم 11 لسنة 1970 المسار اليه على ان في يعتبر من المضي أو ينضي من المسلمات المجودين بالشبة المدى المدد الكلية المحددة بالمبذلول المرتملة مراعى في ننس مجموعته الوظيفية وناساتهم اعتبارا من اول الشهر النساتي الاستكبال هذه المدة .

مَلَقًا كَانُ الْعَالِلِ قَدْ رَغَى شَعَلًا فَ تَازِيخَ لَاحق عَلَى التَّبُرِيخَ الْفَكَــورِ. ترجعُ القدمينة فَي الثَنَةُ المُرتَى اليها الى هذا التاريخ \* .

وتنصى الملاة السابقة المتواد الآنية ... (د) تدرج المهلوات إن يستمق. الترقية لفئة واحدة في الفئة المرتقى اليها بشرط الا يتجلوز المسلمل بداية مربوط الفئة الوظيفية التلاية للفئة التي يستحق التسرقية اليها كما تدرج المهلوات إن يستحق التسرقية لاكثر من فئة واحدة بشرط الا بتجساوز المهل. بغاية مربوط الفئة التي يرتى اليها بكثر من علاوة دورية واحدة .

وحيت أن الملاة 11/د من القانون رقم 11 أسنة 1970 المشسار أليه قد نسبت على تدرج الملاوات سواء بالنسبة لن بسستحق التسرقية لفئة واحدة أو من يستحق التسرقية لاكثر من فئة ثم بينت الحسسد الاتحى للتدرج. في العسائين .

 - التسليخ علا ينمرف البه الملاوات التى تستحق بعد هذا الشاريخ علا ينمرف البهـــا هذا الدلول لانها تنخل في نطاق العلاوات المستقبلة والتى لم تكن قد استحقت - بعد عند التسرقية ... في بفهوم هذا القانون ٠٠٠

وحيث أن الامسل هو استحقساق العلاوة الدورية عند خلول بوعدها -أبه الحسوبان بن العلاوة نهو استثناء يرد على هذا الاصل ولا يكون الا سنس ولا يجوز التوسع في تفسيره أو التياس عليه .

وحيث ان نص الفترة (د) من المادة ١٦ بتدرج العلاوات ان يرقى طبقا لنص المادة ( 10) الى الحد الاتحى الذى اشارت البه ب وهبو بلوغ بداية مربوط الفئة الوظيفية التسلية ان يرقى الى مئة واحدة وتجاوز بداية مربوط الفئة بملاوة واحدة مقط ان يرقى لاكثر من مئة واحدة سماهمود به الملاوات الدورية التى استحتت في تاريخ سابق على تاريخ المسل بالمقاون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في ١٩٧٤/١٢/٣١ .

ومن حيث أن علاوة ١٩٧٥/١/١ تستحق معد العسل بأحكام القانون المنكر عبن ثم غان الحدد الاتعمى لتدرج العلاوات الذى نصت عليسه المادة الدور عبن ثم غان الحدد الاتعمى لتدرج العلاوات الذى نصت عليسه المادة ١٦/د تجميد المرتبات خلال غترة تطبيق هذا القانون أو القول بأن هذا القبد يتحدد بالنطاق الزبنى لاعبال أحكام الثانون لا هجة في ذلك الارام المسرع قصد من المادة ١٦ غترة د الحد من الآثار الملية المترتبة على تطبيق القانون في الماضي وما يدل على ذلك أنه عندها قصد الحد من الآثار الملية المترتبة على الملاوات من يستحق الترقية لاكثر من عنة واحدة بشرط الا يتجاوز العامل مداية مروحة الدنة التي يرتى اليها بأكثر من علاوة دورية واحدة .

وحيث أن المادة 11/د بن التانون رقم 11 لسنة 1920 ألمسار اليه هد نست على تدرج المالوات سواء بالنسبة لن يستحق الترقية لنشـة واحدة أو بن يستحق الترقية لإكثر بن نشة ثم بينت الحــد الاتمى للتدرج في الحالتين . وحيث لن نص الفقرة ( د ) من المدة ١٦ بتدرج العلاوات لن يرقى يضموف الى العلاوات التى استحقت فعلا في تاريخ سسابق على القساعدة القنونية التى انشاقت المركز القانوني أو عداته في الماضي فالمسابل الذي يرقى الى عنة وظيفية في تاريخ سابق على تاريخ العمل بالقسانون الذي أنشا لمه الحق في ذلك شأن من رقى اليها في حينه ومن اجل ذلك يتمين تنوج مرتبه بالعلاوات التى أستحقت في الفترة من تاريخ شساطه للفئة حتى تاريخ العمل بالقانون أما العلاوات التى تستحق بعد هذا التساريخ في تطريخ العمل المدلوات التى تستحق بعد هذا التساريخ في المهرف الها هذا المدلوات التى تستحق بعد هذا التساريخ والتي لم تكن قد استحقت بعد عند الترقية ... في منهوم هذا القانون ...

وحيث أن الاصل هو استحقاق العلاوة الدورية عند حلول موعدها أبا الحرمان من العلاوة نهو استثناء يرد على هذا الاسل ولا يكون الا بنس ولا يجوز التوسيع في تفسيره أو القياس عليه .

وحيث أن نص الفترة ( د ) من المدة 17 بندرج العلاوات أن يرقى طبقا لنص المدة ( 10 ) إلى الحدد الاتصى الذي أشسارت اليه \_ وهو بلوغ بدية مربوط الفئة الوظيفية التلية أن يرقى الى فئة واحدة وتجاوز بدلية مربوط الفئة بعلاوة واحدة فقط أن يرقى الاكثر من فئة واحدة \_ يقصد العلاوات الدورية التى استحقت في تاريخ سسابق على تاريخ المبل بالقادون رقم 11 لسنة 1900 في 1971/17/۳۱ .

وبن حيث أن ملاوة ١٩٧٥/١/١ تستحق بعد العبل بلحكام التانون المختر ثمن ثم غان الحد الاقصى لتدرج العلاوات الذى نصبت عليه المادة ١٩/د لا يشملها ولا يغير من ذلك القول بأن المشرع قصد من القيد الوارد بطلاة ٢٠/د تجيد المرتبات خلال غنرة تطبيق هذا القانون أو القول بأن هذا القيد يتحدد بالنطاق الزمنى لاعبال احكام القانون لا حجة في ذلك لان المشرع قصد من المادة ١٦ غترة د الحد من الاثار الملية المترتبة على تطبيق القانون في الماضي وما يدل على ذلك أنه عندما قصد الحد من الاثار المادة ٢٠/د

رُد \* ح \* هُ بِين مَوَّدُ الاستدار كمه أَن مَعَيْفَهُ هَذَهُ الطَّنِي فِي المُعَلَّقُونَ المُعَسِينِ مِن المُعلَّقِينَ المُعَسِينِ مِن المُعلَّقِينَ المُعَسِينَ مِن المُعلَّقِينَ المُعلَّقِينَ المُعلَّقِينَ مِن المُعلَّقِينَ المُعلَّقِينَ مِن المُعلَّقِينَ المُعلَّقِينَ مِن المُعلَّقِينَ المُعلَّقِينَ مِن المُعلَّقِينَ المُعلَّقُلِقِينَ المُعْلِقُلِينَ المُعْلِقُلِقِينَ المُعلَّقِينَ المُعْلِقُلُقِينَ ال

وحيث أنه بتطبيق ما تقدم على الواقعة المعروضة بيين أن وزارة التعليم العالى قد قابت بتسوية حالة بعض العالمين لديها طبقا لاحكم القلون رقم ١١ السنة ١٩٧٥ المسار اليه وذلك بالقرار رقم ٨٧٧ السنة ١٩٧٥ المار الله وذلك بالقرار رقم ٨٧٧ السنة ١٩٧٥ المار الله كاتت تشغل النئة الخابسة بن ١٩٧٨/١/١ ووصل مرتبها في ١٩٧١/١/١ (٨٨ جنبها ٤ وطبقا لاحكام القاتون رقم ١١ اسنة ١٩٧٥ واستحت المئة الثالثة من ورية في ١٩٧١/١/١ بعرتب ١٥ جنبها أول مربوط هذه الفئة ومنحت عالمية ألم الماركا المبتعا المهم المائة ومنحت عالمية الماركان المبتعا ألم ١٩٧١/١/١ من القاتون المنكون ثم منحت المالوة المورية المستحتة في ١٩٧١/١/١ طبيعا المناسبة الثالثة من ١٩٨٤/١/ ١٩٤١/١ المنتفاة المناسبة من ١٩٨٥/١/١ من عنون الماركان المنتفاة المناسبة من ١٩٨٥/١/ المنتفاة على المناسبة المناسبة المناسبة على ١٩٨٤/١/ المنتفاة المنتفاة

وحيث أن العلاوة المستثنة في ١/١٧٥/١/ لا يقتلها الجد الإنهاق للتدرج التسجم، عليه المادة ١٦/د يامتيارها مستثنة بمتبد العبيلة باحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الشسار اليه في ١٩٧٤/١٢/٣١ .

ومن ثم غان اشاقة هذه المسالوة لرتبات المُذكورين يكون بالتطبيق: المسحيح لحكم القانون .

لذلك انتهى راى الجمعية العبوبية لقسمى الفنوى والتشريع الى الحتية المسلمين المعروضة حالتهم للمسلاوة الدورية التى استحقت ف//١٩٧٥ -

( بلك ٨٦/٤/٥٨١ \_ جلسة ١٩٧٩/٦/١٣ ) .

### قاصدة رقم ( ۳۱۷ )

#### الهسطا:

اللمديل الذى أورده القانون رقم ٢٣ اسنة ١٩٧٧ على الفقرة ( ز ) من المادة الأولى من مواد اصدار قانون تصحيح أوضاع الماليان المنين بالادولة رقم ١١ اسنة ١٩٧٥ - مفاده - خضوع الترقيات المرتبة على أعبال المادة ١٧ فقاعدة العالمة المصوص عليها في المادة ١٧ من القدادين رقم ٥٨ اسنة ١٩٧١ بنظام العالمان المنين والتي تضي باستحقاق علاوة الترقية الترقية اعتبارا من أول الشهر المالى - الرفع الى استحقاق علاوة الترقية اعتبارا من أول الشهر المالى - الرفع الى المادة الترقيد اعتبارا من أول المادة الالمادين المادة الترقية المناز من أول المادة الترقية المناز من أول المادة الترقيد المادة الترقيد المادة الترتبة على نقان أعتبارا من أول المادة الالمادة الترتبة على نقان أعتبارا من أول المادة الترتبة على نقان أعتبارا من أول المادة المادة المادة الترتبة على نقان أعتبارا من أول المادة الما

مقتضى اعمال الفقرة (ج) من المادة الثقية من القــقون رقم 11 أسنة 1979 الا يترتب على اعمال احكامه تغفيض الفئة الملاية أو الرتب (م ٥٢ -- ج ١١) المستمن العليل في تاريخ نشر هذا القانون في ١٩٧٥/٥/١٠ ... اثر أنه في مجال تحديد الراتب الواجب لاحتفاظ به يتمين اعتداد بالعلاوة الدورية فكي استحت قانونا العليلين في ١٩٧٥/١/١ اعمالا لاحكام القانون رقم ٥٨ اسنة ١٩٧١ .

# ملخص الفتـــوى :

ز \_ صرف اية فروق عن الترقيات المترتبة على تطبيق احكام المدتين 10 و 17 الا اعتبارا من 71 ديسمبر التالى لاستحقاق الترقيسة وقد نصت المادة الأولى من القانون 77 لسنة ١٩٧٧ بتعديل احسكام القانون رقم 11 لسنة ١٩٧٧ بنص البندين (د) و (ز) من القانون رقم 11 لسنة ١٩٧٥ \_ النص الآتى : \_ (ز) من صرف أية فروق مائية من الترقيات المترتبة على تطبيق أحسكام المادة (16) ألا المتقرا من 71 ديسمبر التلى لاستحقاق الترقية » .

ولما كان مناد تلك النصوص ان المشرع قد استهدف بتعديل احسكام المنتوة (ز) المشار اليها استبعاد الترقيات المترتبة على اعبال المادة ١٧ وخضوعها المتعادة العلمية المنسوس عليها في المادة ١٧ من القانون رقم ٨٨ المسابة المتاودة الترقية اعتبارا من المسابق علاوة الترقية اعتبارا من أول الشهر المتافي المادة المناودة الاعتبارا من المناودة التلقية من القادون رقم ٢١ المناودة المناودة المناودة رقم ١٩٧١ المناودة المن

ومن جهة آخرى غان متنفى اعبال الفترة (ج) من المسادة الثانية من الخاتون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الا يترتب على اعبال احكامه تغفيض الفئة الماليسة او المرتب المستحق للمسابل في تاريخ نشر هذا التسانون اى في ١٩٧٥/٥/١٠ ومن ثم غانه في مجسسال تحسسديد الراتب الواجيم احتفاظ به يتمين أن يعتد بالمالارة الدورية التي استحتت قانونا للمساجيم في ١٩٧٥/١/١ اعبالا لاحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

وحيث أنه بتطبيق تلك الأصول على خصوصية الحسالة المورضة غاته لما كان الثابت من الأوراق أن السيد الدكتور/....... وقى المالاوراق أن السيد الدكتور/.... حتى رقى الى التحق بالخصية فى ١٩٧٥/١٢/١١ وينح علاوة دورية فى ١٩٧٥/١٢/١١ وينخ علاوة دورية فى ١٩٧٥/١٢/١١ وينخ المن الفئة الثالثة المالات المنابق في ١٩٧٥/١٢/١١ من وين الى الفئة أنائية المالة الى ١٩٧٥/١٢/١١ من ورقى الى الفئة الثالثة الى ١٩٧٥/١٢/١١ من ورقى الى الفئة لاحكام النائية فى ١٩٧٥/١٢/٢١ وينخ علاوة ترقية اعتبارا من ١٩٧٥/١٢/١١ مليقا المنابق فى ١٩٧٥/١٢/١١ المنابق ١٩٧٥ واصبح راتبه ١٩٧٥/١٨ المبتق عنذ نشر القانون فى ١٩٥٥/١١ المبالا المسالاة المورية التي منتحت له فى ١٩٧٥/١١ اعبالا لاحكام الفترة ( ج ) من المادة الثانية من التانون رتم ١١ لسنة ١٩٧٥ ونظك حتى ١٩٧٥/١/١ تاريخ استحتاله المرت الفرق الملية المنتبة المنابة المنتق المنابة المنتق المنابة المنابق المنابة المنتق المنابة المنابة المنابق المنابة المنابق المنابة المنابق المناب

من أجل ذلك أنتهت الجمعية الصووبية ألى عدم جواز تحنيض مرجعة السيد/..... بجد ترقيته للفئة الثانية طبقا للقانون رقم 11 لسنة ١٩٧٥] عما كان يستحق تقاضيه اعتبارا من ١٩٧٥/١/١ وأنه يحتفظ له بهذا المرتبع حيدرى صرغه أليه كبللا حتى ١٩٧٥/٧/١.

( الملت ٢٨/٢/٧٦ شا بطنسة ٧/٢/٧١ ) .

# قاعـــدة رقم (۲.۱۸)

#### : المسطة

القانون رقم 11 اسنة 1970 قضى بترقية العليلين الخاضعين لاحكيف هي القنات الاعلى في حدود الضوابط والشروط المصوص عليها غيه ... وجوبه الاعتداد بالافئة التي يكون حصل عليها خلال الحة من ١٩٧٥/١/١ وحتى ١٩٧٥/٥/١ من تكن هذه الترقية افضل له ، استحقاق العليان الذين حصلوا على ترقيات بالتطبيق لاحكام القانون رقم 11 السنة ١٩٧٥ للملاوة الاحورية التي تحل في ١٩٧١/١/١ ما لم ينطبق في شائم حكم الفترة (ع) في الملكة (١٨) من القانون رقم ٥٨ اسنة ١٩٧١ بنظام العليان المنبين في الملكة (١٨) من القانون رقم ٥٨ اسنة ١٩٧١ بنظام العليان المنبين

#### يقضم الفتري :

ان المادة الثانية من مواد امسدار القانون المذكور تنص على ان تولا يجوز أن يترتب على تطبيق أحكام القانون المرافق ... (ج) تخفيض, العنة الملية أو تخفيض المرتب المستحق للعامل في تلويخ نشر هذا القانون . (د) الترقية طبقا لأحكام المادين 10 / 10 الى اعلى من فنتين وطيفيتين عن الفئة التي يشغلها العامل خلال السنة الملية الواحدة أو الحصول تبل 71 من هيمبر لسنة 1971 على لية ترقية أخرى . (ج) استحقاق الملاوة الدورية عن عام 1971 على يرقى الى أكثر من فئة وظيفية واحدة بالتطبيق لاحسكام عن عام 1971 المن يرقى الى أكثر من فئة وظيفية واحدة بالتطبيق لاحسكام القانون المرافق أذا بلغت الزيادة في مرتبه ما يجاوز علاوتين دوريتين على الإصدار نفص على أن : فينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من 71 من ديسمبر سنة 1976 » كما نتص المادة 10 من القانون المادين الموجوفين بالخصة احدى على قن فر يعتبر من أمض أو يهضى من العاملين الموجوفين بالخصة احدى

للدد الكلية المحددة بالجداول المرنقة مرتمى في تفس مجبوعته الوظيفية وظلان اعتباراً من أول الشهر التلقي لاستكبال هذه المدة ، مناذا كان المابل قد رقي غملا في تاريخ لاحق على التاريخ المنكور ترجع اقتميته في الفئة المرقى اليها الى هذا القاريخ 9 وأن الملدة (١٦) منه تقص على أن : ﴿ . . . (د) تعرج الملاوات لمن يستحق الترقية لفئة واحدة في الفئة المرقى اليها بشرط الا يتجلوق العالم بدية مربوط الفئة الوظيفية للفئة التي يستحق الترقية اليها . كما تعرج المعلوات لمن يستحق الترقية اليها . كما تعرب المعلوات لمن يستحق الترقية لاكثر من منة واحدة بشرط الا يتجلوق العلمل بداية مربوط الفئة التي يرقى اليها باكثر من علاوة دورية واحدة . . » العلم بداية مربوط الفئة التي يرقى اليها باكثر من علاوة دورية واحدة . . » الحتية والفصل الرابع منه الخاص بحساب المدد الكلية حتى آخر ديسمير المستنة ١٩٧٧ و ٣٣ لسسسنة ١٩٧٧ و ٣٣

وبغاد ما تقدم أن المشرع حدد تاريخ ١٩٧٤/١٢/١١ للمبل بالقانون وبذلك حصر المضاطبين بأحكامه بالعساطين الموجودين بالخسدمة في هذا التساريخ الأمر الذي يقتضى الاعتداد بحالتهم الوظيفية غيه عنسد اجراء الترتيات الوجوبية التي تضمنها ومن ثم غانه لا يسوغ انخاذ الترقيسات التي حصل عليها المالم بعد هذا التاريخ وحتى تاريخ نشر هذا القساتون في ٥-/١٩٧٥/١ اسلسا لحالة العالم عند اجراء علك الترقيسات ، كذلك غانها لا تنخل ضمن الترقيات التي اجاز القانون الترقية اليها ولا تخفسخ بفني الرجوع بحالة العالم الي الماشي بغض النظر من الحالة الراعاسة الني يكون عليها ، مع مراعاة تاريخ البداية الذي تحدده قاعدة التسوية وتخذه السلسا للتعرادات النورية التي يمكن منحها للعالم أ، وباقتلى غان استحقاق العالم للعلاوات النورية التي لم يحل مطها انها يتوقف على حالته كها تسفر عنها التسوية ، وتطبيقا لذلك غانه يتمن الاعتداد بنطبيق احسكم تسفر عنها التسوية ، وتطبيقا لذلك غانه يتمن الاعتداد بنطبيق احسكم التقون رقم ١١ السنة ١٩٧٤/١٤ الغنة التي يصفطها العالم في ١٩٩٤/١١/١٢ العالم في ١٩٧٤/١٤/١٢ المنافقة العالم الع

علا يجوز أن يزيد عليهما باكثر من مُئتين وطيفيتين خلال كل سنة ماليمة من سنوات أعمال القانون ٤ مع مراعاة أنه أذا حصل المسابل على منة والعدة درجت علاواته حتى ١٩٧٤/١٢/٣١ بشرط الا يتجاوز بداية مربوط الفئة الوظيفية التالية ، وإذا حمل على أكثر من علاوة دورية وأحدة 4 مع مراعاة أن هذه التيود المتطقة بندرج العلاوات أنها تدرى في المستوقة الزمنيسة التي ترتد اليها التسوية فلا تسرى بعسدها أي لا تسرى بعسف ١٩٧٤/١٢/٣١ الا ما استثنى بنص خاص ، وعليه غاته لا يجوز تجبيده يوتبات المايلين خلال السنوات ١٩٧٥ و ١٩٧١ ، ١٩٧٧ المحدة لاعبال العاتون ، ولما كان الشرع قد حرم في النقرة (ح) من المادة الثانية من مواد الاصدار ؛ العابل من العلاوة الستحقة في ١٩٧٦/١/١ ، متى رتى لاكثر من قلة وزاد مرتبه ببندار علاوتين من علاوات الفئة الأشرة ، فإن الحرمان. من تلك الملاوة منوط بتوانر شروطه ٤ كذلك نقد لا يستحق الملبل هذه العالاوة بالرغم من تخلف تلك الشروط في شاته لسبب يرجع الي ما تقضي به التواعد العامة التي يتعين تطبيقها على من وقعت ترقيقه في تاريخ يخرجه من نطاق تيود التدرج التي يتمين اعمالها فيما تتضمن من تأجيل لموعد اللاوة التورية بسبب الترقيات نصبها تقرر المادة ( ٢٤ ) من نظام العابلين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم 11 لسنة 1971 ، التي تبنح العلاوة الدورية. يعد الترقية في أول يناير التالي لمرور علم عليها ، وكذلك نص المادة ( ١٨ ) هن نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ التي كضبن ذات الحكم ، ولا يعني عدم الاعتداد بالنئة الوظينية التي حصل عليها المال في الفترة من ١٩٧٥/١/١ حتى ١٩٧٥/٥/١ اهدارها كلية ، والمه <u>تُعمين</u> ابقاء عليها منى كانت أغضل للعابل ، الأمر الذي يتحقق في الحسالة النسوية عن ترتيته الى تلك الفئة وذلك اعمالا لنس الفترة (ج) نهن 111دة الثانية من مواد اصدار القانون رقم 11 لسنة ١١٧٠ -

وافا كانت الملدة (١٥) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قدد أجارت رد العمية العلمان في الثنة المزهى اليها ٤ تمان ذلك انهة يصدق على النشسة التى كان يشغلها فى ١٩٧٤/١٢/٣١ ولا يجوز اعماله على الفئسلت التي رقى اليها فى الفترة من ١٩٧٥/١/١ الى ١٩٧٥/٥/١٠ لخروجهـــا عن: نطاق تطبيق احكام ذلك القانون .

لنك انتهى راى الجمعية الموميسة لقسمى الفتوى والتشريع علي الميان الميمية الموميسة لقسمى الميان الميا

أولا: الاعتداد بالنئة التي كان عليها العامل في ١٩٧٤/١٢/٣١ و هدم الاعتبداد بالنئسة التي حصيل عليها في الفيترة من ١٩٧٥/١/١ حتى ١٩٧٥/٥/١٠ عند تسوية حالته بترقيته ترقية وجوبية تطبيقا لاحسكلم المقلون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، ما لم تكن الفئة التي حصل عليها في ظك المترة الفضل له .

ثانيا : استحفق العلمان الذين حصلوا على ترقيك وجوبية بالتطبيق لأحكام القساتون رقم 11 اسنة 1970 للمسالاوة الدورية التي تصلل في ا/١٩٧١/١/١ ما لم ينطبق في شانهم حكم الفترة (ح) من المادة الثانيسة من مواد اصدار ذلك القانون ٤ او يؤجل استحقاقهم لها الى ما بمسد هسذا. التاريخ لعدم مرور عام على التاريخ الذي منحت اعتبارا منه هذه الترقية .

( ملف ۵۰۰/۳/۲۸۱ ) .

## قامسنة رقم (٢١٩)

#### المسطا:

الحكم الوارد في القصل الخابس من القانون المنكور هو هـ كم دائم الاسرى عليه المادة الرابعة من القانون رقم 11 اسفة 1900 والتي نفس ملي أن يميل بلحكم القصاين القائد والرابع من القانون الرائق والجداول اللجياة به حتى 1977/17/1 -

#### والقص القدوي :

باستعراض حكم المادة ٢٣ من تأتون تصحيح أوضاع العساملين المنين بالدولة والتطاع العلم والتي تنص ( على أن يمنح العسامل السذى يبلغ مرتبه نهلية ربط النئة الوظيفية في نهلية المستوى ولا يستحق الترقية التي مستوى أعلى علاوتين أضافيتين من العالاوات المتسررة المنشة التي مشغلها وذلك على الوجه الآتي :

 (1) السلاوة الأولى في الموعد المحدد لاستحقاق العلاوة الدورية بعد سنتين من تاريخ بلوغ العلمل نهلية ربط الفئة .

(ب) العلاوة الثانية بعد انتضاء سنتين من تاريخ استحقاق العلاوة الاولى .

(ج) تحسب المواعيد المحددة في 1 ، ب في حالة وجود ماتع تانوني
 من الترقية أو منح العلاوة من تاريخ زوال الماتع المذكور .

تزداد مرتبات المالمين الذين تتوافر فيهم الشروط اللازمة لاستحقاق الملاوتين الاضافيتين في تاريخ المبل بهذا القانون بقيمة هاتين العلاوتين .

ورأت الجبعية أن المشرع قد تضى في هذه المادة على أن ﴿ ينتج كل عابل 
بيلغ مرتبه نهاية ربط الفئة الوظيفية في نهاية المستوى علاوتين اضافيتين 
من العلاوات المقررة للفئة الني يشخلها وتنتج العلاوة الأولى بعد سسنتين 
من تاريخ بلوغ العابل نهاية ربط الفئة بشرط الا يرقى الى المستوى الأعلى 
خلال هذه المدة كيا يبتح العلاوة الثانية بعد انتقساء سنتين من تاريخ 
استحلق العلاوة الأولى بشرط عدم ترقيته خلال هذه المدة ، وهذا الحسكم 
الذي ورد في الفصل الخاص من قالون تصحيح أوضساع العليان المنين 
بالدولة والقطاع العام حكم دائم لا تسرى عليه المادة الرابعة من القانون 
بالدولة والقطاع العام والتي نقص على أن ( يمعل بأحكام الفصلين المنين 
والرابع من القانون المرافق والمسداول الملحقة به حتى الا ديسسمبر 
والرابع من القانون المرافق والمسداول الملحقة به حتى الا ديسسمبر 
والرابع من القانون المرافق والمسداول الملحقة به حتى الا ديسسمبر 
والرابع من القانون المرافق والمسداول الملحقة به حتى الا ديسسمبر 
والرابع من القانون المرافق والمسداول الملحقة به حتى الا ديسسمبر 
والرابع من المانون المرافق والمسداول الملحقة به حتى الا ديسسمبر 
والرابع من الملحقة والمنتجاء العالم والتي المناب 
والرابع من المانون المرافق والمسداول الملحقة به حتى الا والمانون 
والمنابع المنابع المنابع والمنابع المنابع المنابع

لذلك انتهت الجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احتيسة العامل المعروضة حقلته للعلاوة الإضائية فى اول يناير ١٩٧٧ نظرا لبلوغ مرتبه نهاية ربط الفئة الثانية ويلقالى نهاية ربط المستوى الأول فى اول يناير سنة ١٩٧٧ وعدم ترتيته حتى اول يناير سنة ١٩٧٧ الى الدرجة الأعلى .

( ملف ۲۸/٤/۲۲ - جلسة ۱۱/۱۱/۲۸۲۱ ) .

تعقيب : يتبين من عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للسمى النتوى والتشريع بجلستها المنعدة بتاريخ ١٩٨٢/١٠/٧ وأرتات عسدم المعدول عن رابها السلف الذكر بحسيان أنه التقسير السليم لصحيح حكم التأون . ( ملف ١٩٢/٤/٦ ) .

# قاعـــدة رقم ( ٣٢٠)

المسطار

المستفاد من نص المادة الثانية من القانون رقم ١٠٣ اسنة ١٩٧٥ بضم الجور أيام الجبع الى الرتب أن مغلط استهلاك هذه الأجور بواقع نصف علاوة الترقية هو بنبام الترقية بعد ١٩٧٥/١٢/١ ... الترقيات التى تجرى بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٢٣ السنة ١٩٧٥ بعد تعديله بالقانون رقم ٢٣ اسنة ١٩٧٥ بنتم أما في عام ١٩٧٥ أو في عام ١٩٧٠ بغض النظر عن الاتحية في العرجة التى ترد الى تأريخ لكبال العلم المدة التطبية المسلس للمدة التطبية المسلس المستهلاك أجور أيام الجبع بواقع نصف علاوة الترقية التى تبت العامل خلال السنة المالية ١٩٧١ بالتطبيق لاحكام القانون الذكور دون اعتداد بالقاريخ الذي ارتفاد اليه اقديته بنتيجة استكبال الدة الكية فيه .

# ملخص الفتري :

أماً بكانسبة الجور آيام المجمع مان الملاة التلتيسة من المعسكون رقم

١٠٢ لسنة ١٩٧٥ بضـم أجور أيام الجمــم الى المرتب تنصى غلى أن (تستهك هذه الأجور مستقبلا من علاوات الترقية بواقع ٥٠٪ من قيمـة هذه الملاوات اعتبارا من الترقيات التي تتم ابتداء من ديمــمبر مسخة ١٩٧٥) وعلى ذلك غان منساط استهلاك هذه الأجور بواقع نصف علاوم الترقية هو بقبام الترقية بعد /١٩٧٥/١٢/١ .

ولما كان القانون رقم ١١ لسنة ه١٩٧ بند جدد في الملتنين ٤ و ٩ من. مواد اصداره المجال الزمني لاجراء الترتيات بمقتضى احسكلمه بالقسمترة من ١٩٧٤/١٢/٣١ حتى ١٩٧١/١٢/٣١ ، ومنع في ذات الوقت بموجبه النقرة ( د ) من المادة الثانية من مواد الاصدار ترقية العامل بالتطبيق. لاحكامه لاكثر من نئتين ماليتين تصلوان النئسة التي يشمسطها في ١٩٧٤/١٢/٣١ وحظر ترتيته ترتية أخرى حتى ١٩٧٦/١٢/٣١ ، ومتتضى ذلك عدم حصول العلمل الذي رقى الى نئتين على ثالث نئــة في السنة المالية ١٩٧٥ ، وعدم حصوله عليها حتى نهاية السنة المالية ١٩٧٦ ولم اكتبلت له المدة الكلية التي تؤهله للترقية اليها ، ثم رمم القانون رقم ٢٢ سنة ١٩٧٧ التيد الأخير ومد العبال بالقانون رقم ١١ أسانة ١٩٧٥ حتى آخر ديسببر سنة ١٩٧٦ وبذلك أصبح من الجائز ترقية العالم الي نئتين في السنة الملية ١٩٧٥ وترقيته الى نئتين آخريين في السسنة المليسة ١٩٧٦ التي امتد العمل بالقانون اليها لذلك مان الترقيات التي تجسري بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بعد تعديله بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ متم اما في ١٩٧٥ أو في عام ١٩٧٦ بغض النظر عن الانتمية. في الدرجة التي ترد الى تأريخ اكمال العلمل للمدة الكلية المسترطة الترتبية .

ولما كان العابل الذي تناولت حالته ادارة الفتوى لوزارة الري قد رضى الى مئتين في السنة الملاية ١٩٧٥ لم رشى الى شاقت مئة ( الرابعــة ٠ اعتبارا من ١٩٧١/١/١ في السنة الملاية ١٩٧٦ > أي بعد ١٩٧١/١٢/١ هاته يتمين استهلاك اجور ايلم الجمع بواقع نصف علاوة تلك الترقيسة. حون اعتداد بالتلريخ الذى ارتدت الله الترقية نتيجسة اسستكبال المداة الكلة نبه .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استهلاك اعلقة غلاء الميشة من الزيادة التي تطرأ على المرتب نتيجة تسوية حلاة العابل بمتنفي احسكام المقانون رقم 11 السفة 1170 واسستهلاك أجور أيام الجمع بواقع نصف علاوة ترقية السيد/......الى الفئة الرابعة التي تبت خلال السنة الملية 1971 اعتبارا من 1971/1/1 بالتطبيق لاحكلم. التاتون المذكور بعد تعديله بالقانون رقم ٢٢ اسنة 1977 .

( الملت ١٦١/١١/١٨ ـ جلسة ١١١/١١/١١ ) .

# الفرع الثالث فروق مالية مترتبة على الترقية

#### قاعـــدة رقم ( ٣٢١)

#### : المسلما

الكل من القسانون رقبى 10 11 المسنة 1900 مجال الخطبين ونطان اعمسال خاص به ومسنقل عن الأخر الخطبين ونطان اعمسال خاص به ومسنقل عن الأخر الخبرة في تصديد صرف القسروق المالية أنها تكون بالقانون الاخير الذي نبت الترقية بموجبه باعتبار آنها تستفرق ما يسبقها من ترقيات الاخراد المثائر المالية تترتب بنص خاص يقتصر تطبيقه على الترقية التي انصب عليها عرف غيرها سد الحقية المالين المرقين طبقا لاحكام القانون رقم 10 المتحبيم في النشاة التي كان المرقيفي بعد ترقيتهم الى فئة واحدة أو ارجاع المتحبيم في النشاة التي كان المسلم المنافئ المسلم المتحبيم اوضاع المالين في صرف التروق المرتبة على المترقية الأمران المراوي المرتبة على المتبارا من 1400/1/1 و

# ملخص الفتري :

ان الملدة لثانية من مواد اصدار القانون رقم 11 لسنة 190 بتصحيح أوضاع المليلين تنمى على أنه لا لا يجوز أن يترتب على تطبيق أحكام القانون ألمرافق:

...... ( ه ) الجبع بين الترقية طبقا الأحكام القانون المرافق والترقية بهتنضي قواعد الرسوب الوظيفي اذا كان يترتب على ذلك خلال سنة مالية واحدة ترقية العابل الى أعلى من منتين وظيفيتين تاليتين المنسك. التي يشغلها .

ومع ذلك غلاما للحق في اختيار الترقية في الحدود السابقة طبقا لقواعد الرسوب الوظيفي أو طبقا الاحكام القانون المرافق أيهما أغضل له .

(و) ٠٠٠٠٠٠٠٠٠

(ز) صرف أية فروق مالية عن الترتيات المترتبة على تطبيق احسكام المادتين ( ۱۵ ، ۱۷) الا اعتبارا من ۳۱ ديسمبر النساس لاستحقاق الترقية وفلك نبها عدا من يرتمى وتنتهى خنبته بالوغاة أو الاحالة إلى التقساعد تبل. هذا التاريخ وفلك كله مع مراعاة حكم البندين التالمين .

(ح) ....

( ط ) سرف اية فروق مالية عن مترة سابقة عن اول مايو سنة ١٩٧٥ او استرداد اية فروق مالية سبق سرفها قبل ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ م

وينص القانون رقم ١٠ اسنة ١٩٧٥ بشأن الترقيك بتواعد الرسوب الوظيفي في المادة الأولى على أنه « يرقى اعتبارا بن ٣١ ديسمبر سسنة ١٩٧١ المالمون الخاضمون لأحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بلسدار نظام العالمين المدنين بالدولة الذين تتوانر غيهم شروط الترقية وذلك في الفترة بن ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ حتى أول مارس سنة ١٩٧٥ طبقا لتواعد الرسوب الوظيفي الصادر بها قسرار وزير المالية رقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٧٧

ومن حيث أن لكل من القانونين رقبى ١٠ و ١١ لسنة ١٩٧٥ - المسلر البها مجال الطباق اعمال خلص به وبسنقل عن الآخر أذ تقوم النرقية بالقانون الأول على أسلس الدة التى تضاها العلمل في الفئة الإخرة التى يشخلها وتتم بالرفع بينما تتوم الترقية بالقانون الثانى على اسسلس المدة الكلية المحسوبة للعلمل وفقا لأحكانه وتتم على الفئات الخالية أو على غنات منشأة بعنفة شخصية ومن ثم فاته يتعين اعمال وترتيب آثار كل ترقية

وفقا اللاحكام التي تبت على اساسها على حدة دون تداخل حتى ولو كانت احدى الترقيدين نتيجة غير مباشرة للترقية الأخرى ،

وبن حيث أنه بناء على ذلك غان العبرة في تحديد تاريخ صرف الغروق الملية أنها تكون بالقانون الأخير الذي ثبت الترقية بموجبه باعتبار أنها - تستغرق ما يسبقها من ترقيات ، الأمر الذي يستوجب ترتيب آثارها المالية وغقا لأحكام هذا القانون الأخير ،

وإذا كان القساتون رقم 11 لسنة 1970 بشسأن التصحيح قد نظم الفقرة ( ه ) من المادة الثانية من مواد اصداره الجمع بين القانونين رقم ١٠ لسنة 1970 ورقم 11 لسنة 1970 ورقم 11 لسنة 1970 ورقم 11 لسنة 1970 مند الجمع بين المجال و لا غان ذلك لا يعنى اخضاع الترقيات التي تتم عند الجمع بين القائر الملية التي رتبها التقون رقم 11 لسنة 170 لان الآثار الملية انها نترتب بنص خلص يقتصر تطبيقه على الترقية التي انصب عليها دون غيرها غلا يجوز مده الى الترقية التي تتم وفقا للاحكام التي نص عليها شقون آخر هو القانون رقم 11 لسنة 1970 بشان الرسوب طالما انها تسفرت الترقية الأولى التي تتم بالقائون رقم 11 لسنة 1970 وجامت السنة 1970 وجامت المنافية الم

ومن حيث ان العلملين المعروضة حالتهم قد رثوا أو أرجعت أتدبيتهم بالمنطبيق لاحكام القانون رثم ١١ لسبة ١٩٧٥ ثم حصلوا على ترقية أخرى بالمقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ ماتهم يستحقون الفسروق المالية المترتبة على المترقية الاخيرة اعتبارا من ١٩٧٥/١/١ .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية الصوبية لتسمى الفتوى والتشريع الى أحقية العابلين المرقين وفقا لأحكام القانون رقم . 1 لسنة 1970 بشأن الرسوب الوظيفي بعد ترقيقهم الى غنة واحدة أو ارجاع الدينهم في الفئة التي كانوا يشخلونها طبقا لأحكام القانون رقم 11 لسنة 1970 بشسان متصحيح أوضاع العلمين في صرف الفروق الملية المترتبة على الترقية الاخيرة الرسوب اعتبارا من 1940/1/1 .

( الملك ٢٨/٤/٨٥٧ ــ جلسة ٢/١/٧٧٢١ ) .

#### قاعسدة رقسم ( ۲۲۲ )

#### : 12-41

نص البند (د) من المادة الثانية من مواد اصدار القانون رقم 11 فسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع المليان المنبين بالتولة والقطاع المام بمدم جواز الترقية طبقا المكلم المادين ١٩ و ١٧ من القانون رقم 11 لسنة ١٩٧٥ جواز الترقية طبقا المعلى خلال السنة المال خلال السنة المال خلال السنة المواددة أو المحصول على ابة ترقية أخرى قبل ١٩٧٧/١٢/٢ — المديل هذا البند بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ وحنف عبارة الحصول قبل ٢٠ مسجور سنة ١٩٧١ على ابة ترقية أخرى — انتباه المشرع بذلك الى فنح المجال القرقية الى فنتين وظيفيتين خلال سنة طلية واحدة بنى استوفى السابل المد التطبة التى تؤهله الترقية لهذه القطات الوظيفية — تحديد المشرع عليض عرف القسروي المسابق القرانية على الترقية للالك فلة اعتبارا من عليض مرف القسروي المسابق القانون — طفا القيد ورد بالقسبة القروق المالية ولا شان له بجواز الاترقية الى فندي طاليين في السنة المالية والمدة ،

#### طخص القنــوي :

ان الملاة الثانية من مواد اسدار القانون رشم ١١ اسنة ١٩٧٥ تنص على أنه « لا يجوز أن يترتب على تطبيق أحكام القانون المرافق .

( أ) .... (ب) .... ; ج) .... (د) الترقيسة طبقسا لاحكام المحتين (١٥) و (١٧) الى أعلى من نشتن وظيفيتين عن الفئة التي يشخلها المسابل خلالالمئة المقية الواحدة ، أو التصسول عبل ٣٦ من ديسببر سنة ١٩٧١ على لية ترفية اخرى . (1) .... (ب) .... (ج) ... (د) الترقية طبقا لأحكام الملاحتين. (۱۵) و (۱۷) الى اعلى من فنتين وطليفيتين عن الفئة التي يشعلها المملك. خلال السنة الملية الواحدة ) أو الحصول قبل الحصول قبل ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ على أية ترقية أخرى .

(ه).. (و).... (ز) صرف أية غروق علية عن الترقيك المحرقية. على تطبيق أحكام الملاتين (١٥) ، (١٧) الا اعتبارا من ٣١ ديسجبر التألى. لاستحقاق التسرقية وذلك غيها عدا من يرقى وتنتهى خدمته بالوغاة أو الاحالة الى التقاعد تبل هذا التاريخ وذلك كله مع مراعاة حكم البندين التأليين ٤٠.

كما تنص المادة الرابعة من مواد اصدار التقون رقم 11 لسنة 1900 بنصحيح أوضاع العالمين المدنين على أنه « يعمل بأحكام الفصلين الثقائد. والرابع من القلون المرافق والجداول الملحقة به حتى ٣١ من ديمسجر سنة ١٩٧٥ • • • •

ومن حيث أنه قد صدر التأتون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ بتعديل بعفر. أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح لوضاع العالمين المنبيخ. بالدولة والقطاع الصام ونص المادة الأولى على أنه ( يستبسدل بنص البندين ( د ) ( ( ) من المادة الثانية من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون تصحيح أوضاع العالمين المدنين بالدولة والقطاع الصلم النص الآتي :

 ( 3 ) التسرقية طبقا لأحكام المادتين ( ١٥ ) ) ( ١٧ ) ألى أعلى من تنتين وظيفيتين من الفئة التي يشنقلها العامل خلال السنة المالية الواحدة .

(ز) صرف آية فروق مللية عن النسرتيات المتربتة على تطبيق أحكام. المادة ( 10) الا اعتبارا من ٣١ ديسمبر التالي لاستحقاق النسرتية وذلك فيحا عدا من يرقى وتنتهي خدمته بالوغاة أو الاحالة الى التقاعد تبل هذا التاريخ. وذلك كله مع مراعاة حكم البنديين التاليين .

وبالنسبة ان يرتى لثلث نئة تمرف له الفروق المالية المترتبة على. هذه النسرتية من ١٩٧٧/١/١ » • . كبا نص القانون رقم ٢٣ اسنة ١٩٧٧ فى المدة النسانية على انه ٧ يستبدل بنص الفترة الأولى من المادة الرابعة من التسانون رقم ٢١ اسنة ١٩٧٥ باصدار قانون تصحيح أوضاع العلماين المدنيين بالدولة والقطاع المسام النص الآتى :

يميل بأحكام الفصلين الثالث والرابع من القانون المرافق والجداول لللحقة به حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ » .

ومن حيث أن البنسد ( د ) من المادة الثانية من مواد اصدار القلقون رقم ١١ لسنة ١٩٧٧ يقضى رقم ١١ لسنة ١٩٧٧ يقضى بعدم جواز التارقية طبقا لأحكام ألمادتين ١٥ ، ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الى اعلى من منتين ماليتين التي يشخلها العالم خلال السنة ١٩٤١ الى اعلى من منتين ماليتين تاليتين التي يشخلها العالم خلال السنة المالية الواحدة ، كما حظر الحصاول على أية تارتية أخرى خلافه ما تقدم قبل ١٩٧٦/١٢/٣١ .

وبن حيث أن المشرع قد أبقى نص هذا البند على حاله عند تعديله بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ و اقتصر التعديل على حنف عبارة « أو الحصول قبل ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٦ على أية تسرقية أخرى » غان هسسذا المسلك من جانب المشرع يدل على أنه قصد غنج المجسال للتسرقية الى غلتين وظبفتين خلال كل سنة مالية واحدة ، متى استوفى العسلمل المدد الكلية التى تؤهله للتسرقية لهذه الفاغت الوظيفية .

ومن حيث أنه لا يجوز القسول بقصر التسرقية تطبيقسا للقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ لفئة ثالثة نقط أي لفئة واحدة بعد الفئتين اللتين رقى اليهما العالم تطبيقا للقانون رقم 11 لسنة ١٩٧٥ لان ذلك تحييل النمن أكثر مما يحتبل غالمرع لو اراد تقييد التسرقية وتصرها على ثالث غنة غط لنمن على ذلك صراحة عند تعديل البند (د) من المادة الثساتية من مواد اصدار التانون رقم 11 لسدنة 14٧٥ .

آ ومن حيث أنه لا يغير من فظته أن الفقوة الثسانية من البنسد ( ز ) المعطى
 آ ) ( م ٣٣ – ج ١٦ )

بالقائون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ قد حددت تاريخ صرف الغروق المسالية المترتبة على التسرقية لتلث منة ولرابع منة من باب أولى لا يصرف الغروق المالية المترتبة على هذه التسرقية الا من التساريخ المذكور بغرض استحقاقه لها قبل هذا التاريخ ولقد هدف المشرع من ذلك الى الحدد من الأثار الملية المترتبة على تطبيق القانون وهذا القيد وارد بالنسبة للغروق المسالية على تطبيق القانون وهذا القيد وارد بالنسبة للغروق المسالية المسان له بجواز النسرقية الى منتين ماليتين في السسنة المسالية الوحدة .

ون أجل ذلك انتهى رأى الجمعية الصووبية لقسمى النتوى والتشريع الى احتية العالماين في التسريقية الى منتين ماليتين خلال السنة المسالية المحكام القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ بتعديال بعض أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٥٠ بتصحيح أوضاع العسالمين المنتين على الرغم من سابقة ترقيتهم الى نئتين ماليتين خلال عام ١٩٧٥ بمقتضى أحكام القانون مرتم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

( بلك ٧٩١/٤/٨٦ \_ جلسة ٥/١١٧٧١٠ )

#### قاعستة رقسم ( ٣٢٣ )

# : المسجدة :

استحقاق الغروق الملقية المترتبة على ترقية العالمل طبقا لاحكام قانون المرسوب الوظيفي رقم ١٠ أسنة ١٩٧٥ من اول الشهر القالى لحصوله عليها اى في ١٩٧٥/١/١ واستحقاقه العلاوة الدورية في اول ينفير الحالى لانقضاء سنة على القريقية اى في ١٩٧٧/١/١ حتى ولو كانت هذه القريقة تعيين عليهة غير بباشرة الترقيق طبقا لقانون تصحيح اوضاع العالمان المنبين بلكولة الصادر بالمقانون رقم ١١ السنة ١٩٧٥ ــ اسساس ذلك : أن لكل من القانونين رقبي ١٠ ؛ ١١ السنة ١٩٧٥ ــ الساس خلص به مستقل

ويتمين اعمال وترتيب آثار كل ترقية وفقا للاحكام التي تبت على اصاصحها على حدة دون تداخل — المبرة في استحقاق المامل العلاوة الا۱۹۷۱/۱/۱ وفي تحديد ناريخ صرف الفروق المالية انما تكون بالقسانون الاخير الذي تبت بوجبه — قانون الرسسوب الوظيفي رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ لم يتفسمن قبدا على صرف الفروق المالية أو منح الملاوات الدورية نشجة القسرتية التن نتم بوجبه — وجوب السرجوع في هذا الشان الى القواعد المحسوص عليها بنظام العاملين الدنين بالدولة المسادر بالقلقسون رقم ٥٨ لمسنة

## ملخص الفتري:

ان المادة الشاتية من مواد اصدار القانون رقم 11 لمستة 110 بنصحيح أوضاع العالمين المدنين تنص على أنه « لا يجوز أن يترتب على نطبيق القانون المرافق :

...... ( ه ) الجمع بين التسرقية طبقا لاحكام القساتون المرافق والتسرقية بمتنفى تواعد الرمسوب الوظيئي اذا كان يترتب على ذلك خلال سنة مائية واحدة ترتبة المامل الى اعلى من نشتين وظيفيتين متتاليتين للنئة التي بشفلها .

وبع ذلك مللعابل الحسق في اختيار الترقية في الحدود السابقة طبقا لتواعد الرسسوب الوظيفي أو طبقا لاحكام القسساتون المرافق أيها أنصل له .

(و) ...... (ز.) مرف أية نروق مالية عن الترقيات المترتبة ال تطبيق الملاتين (10) / (17) الا اعتبارا من ٣١ من ديسمبر التسلق لاستحقاق القسرقية وذلك نبها عدا من يرقى وننتهى خدمته بالوفاة أو الاحالة المن التقساعد تبل هذا التاريخ وذلك كله مع مراعاة البنديين التاليين :

(ج) استحقاق العلاوة الدورية عن عام ١٩٧٦ أن برقى ألى أكثر من

هئة وظبنية واحدة بالتطبيق لاحكام القلتون المرانق أنا بلغت الزيادة فه مرتبه ما يجاوز علاوتين دوريتين على الاقل من علاوات الفئة التي يرتمي اليهـــا.

( ط ) صرف أية فروق بالية عن فترة سليقة على أول بليسو سنة.
 إ استرداد أية فروق بالية سبق صرفها قبل ٣١ من ديسببر سنة.
 ٢ ١٩٧٤ ٥

أو وينس القاتون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن التسرقيك بقواعد الرسوبه الوطيفي في المادة الأولى على أنه « برقى اعتبارا من ٣١ ديسمبسر سنة المهلان الخسانسمون لاحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار تقالم العالمين المدنين بالدولة الذين تنواهر عيهسم شروط الترقية في الغترة من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ حتى أول مارس سنة ١٩٧٥ طبقا لقواعسد الوظيفي الصادر بها قرارا وزير المالية رقبا ٣٣٧ لسنة ١٩٧٣ ٤

ومن حيث أن لكل من القانونين رقمى ١٠ ١٠ السنة ١٩٧٥ — المشار البهما مجال أنطباق أعمال خاص به ومستقل عن الأخسر النهما أخسار النهما مجال أنطباق أعمال خاص به ومستقل عن الأخسر الانتهاء التعرف الترقية بالقانون الإول على أساس المدة التي يشغلها وتتم بالرفاح بينها تقوم السرقية بالقانون الشاني على أساس المدة الكلية المحسوبة للعابل ونقا لاحكابه وتتسم على النالحة اللقالية أو على فئلت منشأة بصغة شخصية ، ومن ثم فاته بتعين أعمال يؤوتيب آثار كل ترقية وفقا للاحكام التي تبت على أساسها على حسدة فون تداخل ولو كانت أحدى السرتيتين نتيجة غسر مباشرة للسرقية فون تداخل ولو كانت أحدى السرتيتين نتيجة غسر مباشرة للسرقية

قيم : ومن حيث أنه بناء على ذلك مان العبارة في استحقاق العليل العلاوة 
1971/1/\$

1921/ وفي تحديد تاريخ صرف الفروق المالية أنها تكون بالقسانون: 
القضير الذي تبت التاريخية ببوجبه باعتبار أنها تستفرق ما يسيتها من 
ترقيات الامر الذي يستوجب ترتيب آفارها المالية وفقا لاحكام هذا الفافون.

التضايد الامر الذي يستوجب ترتيب آفارها المالية وفقا لاحكام هذا الفافون.

واذا كان التاتون رتم 11 لسنة 1940 المسسار اليه قد نظم في المقورة م ) من الملداة الثانية من مواد اصداره الجبع بين القانون رقم 1 السفة 1949 والقانون رقم 11 لسفة 1949 ولكان قد اعطى للعلول حق اخفيار أيما يطبق أولا غان ذلك لا يعنى اخضاع التسرتيات التي تتم عند الجبسع بين القانونين الآثار الملى للترقية أنها يترتب بنص عليها القانون رقم 11 لسسنة 1940 الان على الترقية التي نصت عليها دون غيرها > ومن ثم غلا يجوز مده الى الترقية التي تصم عليها الدي نص عليها القانون رقم 1 لسنة 1940 بشائن المسائة 1940 بشائن المسائة المسائة التها نستفرة التي تتم بالقسانون رقم السنة 1940 وشائر رقم 1 السنة 1940 وشائر رقم اللسنة 1940 وشائر المسائدون رقم اللسنة 1840 وشائرة المسائدون رقم اللسنة 1840 وشائرة المسائر المسائدون رقم اللسنة 1840 وشائرة المسائرة المسائرة المسائرة المسائرة المسائرة المسائرة المسائرة والمسائرة المسائرة ال

ومن حيث ان قانون الرسسوب الوظيفي رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ لم يتضمن تيودا على صرف الفروق المالية او منح العلاوات المستحقة نتيجة للنسرقية التي تتم بموجبه لهاته يجب الرجسوع الى القواعد العامة المنسوص عليها بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧١ بنظام العالمين المدنين بالدولة .

ومن حيث أن القانون رقم ٥٨ لسنة 19٧١ المسار اليه قد أوجب في المادة ١٧ منه أعمال آثار التسرقية من أول الشهر التسالي لحصول المليل عليها ، وأوجب في الملاة ١٨ منح العابل المرقى علاوة دورية في أول يتلفز التسالي لانقضاء ممنة على تاريخ حصوله على تسرقية غان تلسك الاحكام تكون هي الواجبة التطبيق على التسرقيات التي تتم وفقا لاحكام القانون رقم 1 لسنة ١٩٧٥ بشأن الرسسوب الوظيفي .

ومن حيث أن العابلين المعروضة حالتهم قد رقوا أو أرجعت التميينية بالتطبيق لأحكام القاتون رقم 11 لسنة 1400 ثم حصلوا على ترقية أخسروى بالقانون رقم 1 لسنة 1400 اعتباراً من 1400/17/11 غاتهم يستحقون المحروق الحلية على التسرقية الاخيرة من أول الشهر التسلقي لحصولهم عليما في 1400/1/1 ويستحقون العلاوة النورية في أول ينساير التسلقي التضاء سنة على التسرقية أي في 1407/1/1 . من أجل ذلك أنتهى رأى الجمعية العهومية لتسمى الفتوى والتشريع الله أن العليان المرقين الى فئتين ماليتن الأولى بالقانون رقم 11 لسنة 190 بشأن تصحيح لوضاع العليان المنين والنسانية بالقانون رقم 1. لسنة 1970 بشأن الرسوب الوظيفي يستحقون الفروق الماليسة المترتبة على النسرقية الاخيرة اعتبارا من 1/1/0/1/1 كيا يستحقون المسالوة النورية التي يحل ميعادها في 1/1/1/1/1 .

( ملف ۵۱/۱۲/۱۲ ـ جلسة ۱۹۷۲/۱۲/۸۱ )

# قاعــدة رقــم ( ۳۲۴ )

#### : 12......41 :

استحقاق الماليان الى فلتين مالينين الاولى بالقانون رقم 11 سنة الماله بشاد المستحمح اوضاع المالين المنين بالدولة والقطاع المالم والشاقية بالقانون رقم 10 اسنة ١٩٧٥ بشان القريقات بقواعد الرسوب الوظيفي القروق المالية المرتبة على الترقية الافرة المالة ١٩٧٥ لم يتضين أسلس ذلك : قانون الرسوب الوظيفي رقم 10 السنة ١٩٧٥ لم يتضين قيودا على صرف الفروق المالية المستحقة نتيجة القروقية التي تتم بعوجبه وجوب الرجوع الى القواعد المالية المصوص عليها في المقلون رقم ٨٨ السنة ١٩٧١ بنظام الماليان المنين بالدولة — نص المادة منه على اعمال المبار الترقية من اول الشهر التالي لحصول الماليل اليها .

## بلغض القصوي:

ان الملدة الثانية من مواد اصدار القسانون رقم ١١ لسسنة ١٩٥٨ يتصحيح أوضاع المليلين المدنيين تنمس على أنه و لا يجوز أن يتسرتب على تطبيق القانون المرافق: ....... (ه) الجمع بين التسرقية لاحكلم القانون المسرقية والتسرقية بمتنفى قواعد الرسوب الوظيفى اذا كان يترتب على ذلك خلال مسنة بقية واحدة تسرقية العابل الى أعلى من فنتين وظيفيتين تاليتين للفئسة الذي يشسخلها .

ومع ذلك مللعابل الحق في اختيار النسرتية في الحدود السوابقة طبقة لتواعد الرسسوب الوظيفي او طبقا لأحكام القانون المراغق ايهها انفضل له .

(و) ،،،،،،،،،،،،،،

(ز) صرف آية غروق مالية عن التسرقيات المتربة على تطبيق المحتين ١٥ / ١٧ أعتبارا من ٣١ ديسمبر التلى لاستحقق التسرقية وذلك غيسا عدا من يرقى وتنتهى خدمته بالوغاة أو الاحالة الى التقاعد قبل هذا التاريخ وذلك كله مع مراعاة البنسدين التسلين:

...... ( = )

(ط) مرف آیة فروق مالیة عن فترة سابقة علی اول مایسو سنة ۱۹۷۰ أو استرداد آیة فسروق مالیة سبق صرفها قبل ۴٫۱ مسن دیسسمبر منق ۱۹۷۶ » .

وينص التأتون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن التسرقيك بقواعد الرسوب الوظيني في المادة الأولى على أنه « يرقى اعتبارا من ٣١ ديسببسر سنة الوظيني ألما المالملون الخساضعون لأحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بلصدار ينظلم العلماين المدنين بالدولة الذين تتوانر نيهم شروط التسرقية وذلك في الفترة من ٣١ من ديسببر سنة ١٩٧٥ حتى أول مارس سنة ١٩٧٥ طبقة التواعد الرسسوب الوظيفي الصادر بها قرار وزير المالية رقبا ٢٣٧ لسنة ١٩٧٥ من ١٩٧٣ )

 الأخيرة التي يشغلها وتتم بالرفع بينها تقوم النسرتية بالتانون النساني على المسلس المدة الكلية المحسسوبة للمال وفقا الاحكليه وتتم على الفئسات المخالية أو على فئلت منشأة بصفة شحصية ، ومن ثم فائه بتمين اعهسال وترتيب آثار كل ترقية وفقا للاحكام التي تبت على اساسها على حدة دون تداخل ولو كانت احدى النسرقيتين نتيجة غير مباشرة للنسرقية الاخرى .

ومن حيث أنه بناء على ذلك عان المبرة في تحديد تاريخ صرف الفروق الملية أنها بكون بالقانون الأخير الذي نهت التسرقية بموجبه باعتبار الها المالية أنها تستفرق بآثارها الملية ما يسبقها من تسرقيات الأمر الذي يستوجب عربيب آثارها المالية ونقا لأحكام هذا القانون الأخير .

ومن حيث أنه واذا كان القانون رقم 11 لسنة 1970 بشان التمسحيح تظ منظم في الققرة (ه) من المادة الثانية من مواد اصداره الجمع بين القانون رقم 11 لسنة 1970 وكان قد أعملي للمابل حق اختيسار أيهما يطبق أولا ؟ علن ذلك لا يعني اخضياع التسرقيات الذي تتم عنذ الجمع بين القانون يذلك لا يعني اخضياع القانون المقانون للأثار الملقية التي نص عليها القانون رقم 11 لسنة 1970 لان الأثر الملسي للترقية أنها يترتب بنص خامي يجب لي يقتصر تطبيقه على القسرقية التي انصب عليها دون غيرها ، ومن شسم عليه القانون عليها القانون رقم 10 لسنة 1770 بشأن الرسحوب طالما أنها تستفرق التسرقية الأولى تتم بالمقفون رقم 11 لسنة 1770 وتأتي تالية لهدا.

ومن حيث أن تقنون الرسوب الوظيفي رتم ١٠ لسنة ١٩٧٥ لم يتضين قبودا على مرف الفروق المالية المستحقة نتيجة للتسرقية التي نتم بموجبه علته يجب الرجوع الى القواءد العلمة المنصسوص عليها بالقانون رتم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العلملين المنين بالدولة .

ومن حيث أن الثانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المتسار اليه قد أوجب في الملاة ١٧ منه أعبال آثار التسرقية من أول الشهر التالي لتصول المالل عليها علن حفظ الحكم يكون هو الواجب التطبيق على التسرقيات التي نتم ومُقا لأحكام ألهاون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن الرمسوب . ومن حيث أن العلماين المعروضة حالتهم تد رتوا أو أرجعت التميتهم بالتطبيق لأحكام القانون رقيم 14 أسغة 1900 ثم حصلوا على تسرقية أخرى بالقانون رقم 10 لسنة 1900 إجتيار إجن العالم 1974/1 غاتهم يستحقون المعروق المالية المترتبة على الترقية الأخرة من أول الشهر التالي لحصولهم عليها أي في //1/0/1/1 .

من اجل ذلك انتهى راى الجمعية المعومية لتسمى الفتوى والتشريع الى ان العلملين المرقيين الى منتين ماليتين الأولى بالتأتون رقم 11 لسنة 1970 بشأن تصحيح أوضاع العالمين المنيين والثانية بالقانون رقم 10 لسنة 1970 بشأن التسرقيات بتواعد الرساوب الوظيفى يستحتون الفروق الملاية المترتبة على التسرقية الأخيرة اعتبارا من 1970/1/1 .

( ملف ۲۸/۲/۲۲ ــ جلسة ۲۸/۱۲/۷۲۱ )

# الغصــــل التسلسع الصــبية والاثراقات ومسساعدو العـــناع

# ِ قاعسدة رقسم ( ٣٢٥ )

#### : 12....41

قانون تصحيح اوضاع المابلين الدنين بالدولة والقطاع الصام الصاحر بالقانون رقم 11 لسنة 1400 جاء خلو من اى نص يحدد حدى الحدد الانى الذى يتخذ اسلسا لحساب حدة الخدية الكلية وغقا لإمكليه الانى الذى يتخذ اسلسا لحساب حدة الخدية الكلية وغقا لإمكليه يترتب على ذلك وجوب الرجوع الى الاحكام الواردة في قواتين التوظف القافدة وقت صدور قرار القمين باعتبارها القواعد القافونية التى تحدد سن القمين س مثال سنص كتاب المللية الدورى رقم ٢٧٢ — ٢٩٥٩ الصاحر بتاريخ ٢٩٤١/١٥٥ في شأن انصاف القلاية (الإشراقات) وصبية المهل على الا يقل سن الواحد جنهم عن ١٢ سنة عند القطفه بالعمل تنفيذا عليلا ابتداء طبقا لاحكام كلار العبال ومن ثم غان مدة الخدية التي يقضيها العليل المخلف بلحكام كلار العبال ومن ثم غان مدة الخدية التي يقضيها العليل المخلف بلحكام كلار العبال تنخل في حساب حدة خديته الكلية طبقا لاحكام القلون رقم 11 السخة ١٩٧٥ اعتبارا من تاريخ بلوغه الحسان المتشرة ، يستوى في ذلك من يحيل بنهم مؤهلا ومن لا يحبل .

# ملخص الفنــوى :

ان تانون تصحيح اوضاع العالمين المدنين بالدولة والتطاع العام الصادر بالقانون رقم 11 لسنة 1970 جاء خلو من أي نص يحدد سدى الحد الادنى الذى يتخذ اساسا لحساب مدد الخدمة الكلية ومتا لاحكليه ك ومن ثم ماته يتمين الرجوع فى ذلك الى الاحكلم الواردة فى توانين التوظف النافذة وتت صدور قرار التميين باعتبارها القواعد القانونية التى تصدد سسن التميين .

ومن حيث أنه ببين من الرجوع الى كادر سنة ١٩٣٩ الصادر به منشور وزارة الملية رقم } لسنة ١٩٣٩ ان الفقرة الاولى من الملاة الاولى من ما كانت تنص على أنه \* لايجوز أن تقل سن أى مرشح لوظيفة حكومية. وقت التميين لاول مرة عن ١٨ سنة ميلادية » وأن الفقرة الثانية مسن ذات الملاة ننص على أن \* الصد الادنى للسن وهو ١٨ سنة يجرى على التميين في الوظائف الدائمة والمؤقتة والخارجة عن هيئة الممال » ويبين من هذين النصين أن تيد السن الوارد عبهما لا يجرى حكمه على التميين في الوظائف التي باليومية .

ومن حيث انه ولئن كانت قد سارت على ذات السنن احكام كادر العبال غام تأت بنص صريح يجعل الحد الادنى لسن العامل عند تعيينه ومقا لها ثمانية عشر علما ، الا أن أمر التعيين في ظل هذه الاحكام لم يكن عاربا تهاما عن التبود اذ ببين من مطالعة كتساب المالية الدورى رقسم ٢٣٤ - ٣/٩٥ الصادر بتاريخ ١٩٤٥/١٢/١٩ في شأن انصاف التلابية (الاشراقات) وصبية العمال تنفيذا اقرار مجلس الوزراء المؤرخ ٢٣/١١/٢٣ أنه نص على أن ( أولا ٣٠٠٠٠ ب أشراقات التلامية الذين بستحدون يشترط نيهم ..... ١٣ سنة ولا تقل سن الواحد منهم عن ١٣ سنة ولا تزيد عن ١٦ سنة ) واذا كان مفاد ما تقدم أن الاشراقات ( تلاميذ ) يجب ألا نقل سن الواحد منهم عند التحاقه بالعبل عن ثلاثة عشر سنة ، غان متنضى منهوم موافقة ذلك النص يوجب اثبات حكيه لن يعين عايلا ابتداء طبقا لاحكام كلار المبال المشار اليه ، إذ الطة في الحالين واحدة نهى أهلية من يبلغ هذه المسن - في تقدير المشرع لان تنشأ بينه وبين جهسات الادارة رابطة عمل ٤ ومن ثم مان مدة الخصة التي يقضيها المسلمل في وظيفة اعتبار 1 من تاريخ بلوغة السب المتقدمة تدخل ... والحسال هذه ... ضبهن مدد الخدمة الكلية طبقا لاحكام قانون تصحيح اوضاع العسليان الشبار اليه .

ومن حيث أنه ترتبيا على ما تقدم مان الصليان بالهيئة من المعالمين بإحكام كادر المسال يدخل في حساب مدد خدمتهم الكلية طبقا لاحكام القائدين المسار اليسه المسدد التي تمساها العالم في الخسدمة اعتبارا من تاريخ بلوغه السسن المتقمة يسسستوى في ذلك من يحمل منهم وهلا ومن لا يحسل .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه فى تطبيق احكام القاتون رقم 11 لسنة 11٧٥ على المعينين فى وظائف صبية أو اشراقات فى ظل كادر الممال بالهيئة العالمة للسكك الحديدية يدخل فى حصاب المد المكلية بدة الخدمة التى تضوها فى الخدمة حسن تاريخ بلوغهم سسن الثالثة عمرة .

( بلف ۲۸/٥/۲۱ – جلسـة ۲/۲/۲۷۲۱ )

# قاعدة رقسم ( ٣٢٦ )

# المسطاة

احكام القانون رقم ١١ اسنة ١٩٧٥ والتمديلات التى طرات عليه — نسرى جبيعها على العليان بالتكوية وعلى العليان بالقطاع العالم بغي نشرى جبيعها على العليان بالتكوية وعلى العليان بالقطاع العالم بسريان احكام المحدة الإولى من الققادون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ والمصدل بالقاقون رقم ١٩٧٦ على المصابان بالقطاع العالم صبحتفى احكام القانون مرم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ على ١٩٧١ المصدل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٩ اجراء تسوية التمبية والاشراقات ومساعدى العناها على المحكوبة أو احدى وظائف التمبية المتدرجين في القطاع العالم لما يتطبيق القرة الاولى واعتبارهم شاغلين الفئة القاسمة عن سن الساحسة عشر أو المثانية عشر واما بتطبيق الفرة القليدة عشر واما بتطبيق الفرة القليدة المساحد المتدرية المحكوبة المح

## ملخص الفتسوى :

ان القانون رقم 11 لسنة 1970 بتصحيح أوضاع العليلين المنيين. بالدولة والقطاع العام ينص في المادة الاولى من مواد أصداره على أن « تسرى أحكام القانون المرافق على (1) العليلين الخاضعين لاحكام نظلم العلين المنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة 1971 . (ب) العلين الخاضعين لنظام العليلين بالقطاع العام العادر بالقانون رقم 11 سنة 1971 فيها عدا أحكام الملاتين ( 1 ) ، ( ٣ ) من القانون المرافق » .

ومفاد هذا النص أن أحكام القانون رقم 11 أسنة 110 والتعديلات التي طرأت عليه تسرى جبيعها على المسابلين بالحكومة وعلى المسابلين بالحكومة وعلى المسابلين بالحكومة وعلى المسابلين بالحكومة دون المسابلين بالقطاع المسام وتتضين ماتين المابلين بالحكومة دون المسابلين بالقطاع المسام وتتضين ماتين المناتين أحكاما تتطق بتحديد عدد الوظائف اللازمة التعمين في أدنى المناتين المناتين فيها وبن ثم لا يجوز استبعاد الملبلين بالقطاع العام سن المناتي تطبيب قبها وبن ثم لا يجوز استبعاد الملبلين بالقطاع العام سن التي تطبيب قبها فيها خلاما تضيئة المائدين (1) (٣) من أحكسام وبالتالي نمان تواعد حساب المدة الاي نمست عليها المدة ٢١ من القانون رقسم المسنة ١٩٧٥ والتعديل بعض أحكام التاتون رقم ١٧ المسنة ١٩٧٩ والمسنة أحكام التاتون رقم ١٩ المسنة م١٩٧١ ولمسنة أحكام التاتون رقم ١١ المسنة م١٩٧١ المسابلين بالحكومة .

وتنس المادة ٢١ من قاتون تصحيح أوضاع الملبلين المنيين بالحكومة والقطاع الصام على أن « تحصب المدة الكلية المتطقة بالعالمين المستين في الوظاف المهنية أو الفنية أو الكتابية غير الصاصلين على مؤهالات دراسية والمحددة بالجدولين الثالث والخالس المرفقين مع مراعاة القواعد الآتية . (1) .... (ب) .... (ج) اعتبار الصبى أو الاشراق أو المساعد المساعد الذى اجتاز الامتحان النفى بنجاح شاغلا للفئة ( ١٦٢ ــ ٢٦٠ ) أو ما يعادلها اعتبارا من اليوم النالى لاتقضاء سبع سنوات من تاريخ حخوله الخدمة ما لم يكن قد شغل هذه الفئة أو ما يعادلها في تاريخ .... » .

كيا تنص المادة الأولى من القانون رقم ٧٧ لمسنة ١٩٧٦ في فسان احكام القانون رقم ١١ لمسنة ١٩٧٥ باصدار قاندون تصحيح أوضاع العلماين على أنه « في تطبيق الجدول الثالث الملحق بقانون تصحيح أوضاع العلماين المنين بالدولة والقطاع العلم المسادر بالقسانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يعتبر المسبية والاشراقات ومساعدى الصناع الحاسلون على مؤهلات دراسية الل من المنوسط شاغلين الفئة التلسمة (١٩٦٠/٣٦) عتبرا من تاريخ التمين في غلك الوظائف أو الحصدول على المؤهل أيهما أحسرب مع ما يترتب على ذلك من آغار ) وبشرط الا بقل السسس عند مؤهلات دراسية غيمتبرون شاغلين للفئة المذكورة اعتبارا من البسوم مؤهلات دراسية غيمتبرون شاغلين للفئة المذكورة اعتبارا من البسوم على ذلك من آغار ) وبشرط الا يقل السسن عند شغل هذه الفئة عسن على ذلك من آغار ) وبشرط الا يقل السسن عند شغل هذه الفئة عسن المنطق علم خلك من آغار ) وبشرط الا يقل السسن عند شغل هذه الفئة عسن

ولقد نصت المادة الثانية من هذا القانون على العمل به اعتبارا من عاريخ العمل بالقانون رقم 11 لسنة 1970 .

وفي ١٩٧٨/١/٨ نشر القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٩ بتمديلًا المحلم القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ نهو كرر في مادته الاولى نس المادة الأولى من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ واضلف اليها نقرة ثلثية تنص على أن « تصبب المدة الكلية للعلمل اعتبارا من تاريخ تعيينه أو بلوغه سن الثلاثة عشر أيها أقرب » وقضى القانون رقم إه لسنة ١٩٧٩ أيضا في مادته الثانية بأن يعمل باحكامه اعتبارا من تاريخ العهل بالقانون مرة ١٩ اسنة ١٩٧٩ .

وحاصل ما تقدم أن المشرع عندما أصدر القانون رقم ١١ لسيئة ١٩٧٥ أنجه إلى عدم أهدار المدة التي تفساها المطلون الذبن عبنوا في الحكومة بوظائف الصبية والاشراقات ومساعدي الصفاع وكذلك المدة الني تضاها العاملون بالقطاع العسام الذين عينسوا كصبية متسدرجين بالشركات قبل بلوغ أي من الطائفتين السن المحددة للتعيين في أدني للفئات التي وضع المشرع قواعد واحكام القانون رقم ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ اعتبار الصبي او المساعد شاغلا الفئة التساسعة من اليوم التسالي لمضى سبع سنوات على دخوله الخدمة ثم عسدل المشرع عن هذا المسلك الذي من شأنه تأخير حصول تلك الطائنة على النئة التساسعة لدة سبع سنوات وذلك بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ الذي تضي باعتبارهم شاغلين للفئة التاسسعة من تاريخ التعيين او من تاريخ الحصسول على المؤهل بالنسبة للحاصلين منهم على مؤهالت دراسية بشرط الانتال السب عقد شقل تلك النبئة عن السيادسة عشر غان كانوا غير حاصلين على مؤهسلات دراسية اعتبرهم شاغلين لهسا بعد مضى سنتين من تاريخ التعيين بشرط الا يتل السنن عن الثامنة عشر ومن ثم يكون المشرع تد الغي بهذا الحكم الفقرة (ج) من المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسبقة ١٩٧٥ ولم يقف المشرع عند هذا الحد وأنبا اضاف الى حكم القانون رتم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ حكما جديدا نصت عليه الفقرة النسانية من المادة الاولى من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٩ بتضى بحساب المدة الكلية لهؤلاء المساملين من تاريخ النعيين أو بلوغ سسن الثالثة عشر أيهها أقرب وبذلك أصبحت كسلا سسن النترة الأولى والفقرة الثالثية من المادة الاولى من الثانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٩ المسطل للقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ تقرران تسوية مستقلة بذاتهما تبدأ ون تاريخ وسن مغاير للأخرى الأمر الذي يمنع بذاته الجمع بينهما وبالثالي يكون للعليل من تلك الطائفة الحق في اختيار التسوية الإفضل له أسا بتطبيق الفقرة الأولى واعتباره شاغلا للفئة التساسعة بن سسن السادسة عشراو الشبامنة عشر حسب الاحوال او بنطبيسي الغفرة النسانية وحساب مدة خدمته الكلية ونقا للجدول النسالث ابتداء من تاريخ التعيين أو بلوغه سسن الشالئة عشر أيهسا أقسرب

لذلك انتهت الجمعية العهوبية لتسمى النسوى والتشريع الى أن اند انحمال الذى شغل احدى وظلقف الصبية أو الإشراقات أو مساعدى الصناع في الحكومة أو احدى وظلقف الصبية المسدوجين بالقطاع العالم الحق في الاختيار بين نسوية حالته ونقا المغقرة الاولى من المادة الاولى من الماتون رقم ٥١ لمسنة ١٩٧٩ نيفتبر شاغلا للفئة التالمسمة من سن ١٦ أو ١٨ حسب الاحوال وبين نسسوية حالته ونقا اللغترة الثانية من طلك الملاق غيطبق عليه الجدول السالك الملحق بالقاتون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ مسن. تاريخ تعيينه أو بلوغه سسن الثالثة عشر .

( بلف ۲۸/۵/۸۱ \_ جلسة ۱۱۸۸۱/۱۸۷ )

## قاعدة رقم ( ۲۲۷ )

# المِسطا:

مساد نمى المادة ٢١ عقرة (ج) من قانون تصحيح اونساع العالمين المنتفئ بالدولة والقطاع العسلم رقم ١١ السنة ١٩٧٥ بعد تعديلها بالقانون رقم ٧٧ اسنة ١٩٧٦ اعتبار الصبية والاشراقات ومساعدى الصناع الحساسين على مؤهسات دراسية شافلين الفئة القاسمة ٢٣٠/٢٦ من تاريخ القسين أو الحصول على الإهل أيها الرب اما غير الحاصلين على مؤهسات فقهم يعتبرون شافلين الفئة المذكورة من السوم التساقي لانقضاء سنتين من تاريخ التعيين في احسدى على الوظافة أو المنافقة مريان هذا الحكم لا يعدو أن يكون تسوية حالة لهؤلاء العالمين بوضعهم بالفئة المذكورة من تاريخ التعيين ولا يتفسمن تعين ابتداء بالفئة يتضمن تحيياً المنافقة المذكورة من تاريخ التعين ولا القسمة بحدد منه الإ من عين ابتداء بالفئة المناسعة بحدد عنه الإ من عين ابتداء بالفئة المنسمة بحدد عنه الإ من عين ابتداء بالفئة المنسمة بحدد عدد المنافقة بحدد عدد المنافقة المن

#### يلخص القصوى :

ان الملدة الأولى من التلاون رقم ١١ لمستنة ١٩٥ باصدار علاوي تصحيح اوضساع المليان المنيين بالدولة والقطاع المسلم تنص على ان : « تسرى لمكلم القلاون المرافق عليم :

 ( أ ) المالين الخساضعين الاحكام نظام العابلين المدنيين بالدولة المسادر بالقسادون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

 (ب) العاملين الخاصين لنظام العاملين بالتطاع العسام الصادر بالتسانون رقم 11 لعسنة 1971 نيما عدا أحكام المانتين (١) و (١) من التأنون المرافق ».

ويستفاد من هذا النص سريان تانون تصحيح أوضاع العالمين المنبين ، بالدولة والقطاع العالم الصادر بالقانون رقم 11 لسنة 1100 على العالمين المنبين بالقطاع العالم نيما عدا أحكام المانتين 1 ، ٣ من قانون التصحيح .

ومن حيث أن المادة ٢١ من تأنون تصحيح أوضاع العسلماين المدنين المتسار اليه تنص على أن « تصميه المدد الكلية المتصلة بالمالماين المبنين في الوظائف المهنية أو الفنية أو الكتابية غير الحساملين على مؤهسلات دراسية والمحددة بالجدولين الشالف والخسامس مع مراعاة التسواعد الآنية:

(ج) اعتبار الصبى أو الاشراق أو مسساعد المسانع الذى اجتاز الابتحان الفنى بنجاح شاغلا للفنة ١٦٦ - ٣٦٠ أو ما يعادلها اعتبارا من البسوم التالى لاتقضاء سبع سنوات من تاريخ دخوله الخدمة ما لم يكن قد شغل هذه الفئة أو ما يعادلها في تاريخ مسابق .

 (a) خصم المدة المشترطة في الجداول الرفتة للتسرقية من اول فئة (م 36 - 35 - 13 ) مقررة لتصين المسلمل فيها الى الفتات انتسابية لها بالنسبة لن عين مسن فعلماين لاول مرة في مجموعة الوظائف المهنية أو الفنية في الفئة ( ١٦٧ - ٣٦٠ ) في الفقة ١٨٠ - ٢٤٠) أو الفئة ( ٢٤٠ - ٧٨٠) أو ما يحادلهسا ٤ -

ويستفاد من هذا النص انه يتمين عند حسساب المدد الكلية المعابلين غير الحساسلين على مؤهسلات دراسية المبنين في الوظائف الفنية أو المهنية وقتا المجدول النسائث يعتبر الصبى او الاشراق او مساعد الصانع الذي اجتاز الامتحسان الفني بنجاح شاغلا للفئة ( ١٦٦ – ٣٦٠ ) أو منا يعادلها اعتبارا من اليوم النسائي لانقضساء سبع سنوات من تاريخ دخوله المخدمة ما لم يكن شمقل هذه الفئة أو ما يعادلها في تاريخ سابق .

لقد رأت الجيمية المعويية بجلستها المنعقدة في ١٩٧٧/٣/١ وهن بعبدد تفسير الفقرة د من هذا النص ... أنه عند حساب المدد الكلية بقصيل النتيين أو المهنين المقرر تعيينهم في الفنسات (١٩٦٠ - ٣٦٠) ، بعبل المنابين أو المهنين المقرر تعيينهم في الفنسات (١٩٠٠ - ٣٠٠) بيتمين أن تخصم من المدة اللازمة لذلك على عليها المنابعة من المتى عن المنابعة المنابع

وبن حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ في شأن تعديل بعض احكام القــقون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون تصحيح الوضاع العلمان المعينين بالمنولة والقطاع العــام نفس على أنــه في تطبيق الجدول القــاك الملحق بالقــاتون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .... متبر الصبية والاشراقات ومساعدو المناع الحــاملون على وهــالات من تاريخ التعين في طك الوظاف أو الحصول على المؤهل أيهـا اسبار من تاريخ التعين في طك الوظاف أو الحصول على المؤهل أيهـا السرب مع ما يترتب على ذلك من اثار / ويشترط الايقل المسن عند شغل هذه مع ما يترتب على ذلك من اثار / ويشترط الايقل المسن عند شغل هذه عيمتبرون ( شاغلين للفئة المتكورة اعتبارا من اليــوم التــالى لمنى سنتين من تاريخ التعين في احدى تلك الوظاف مع ما يترتب على ذلك من اثار / من تاريخ التعين في احدى تلك الوظاف مع ما يترتب على ذلك من اثار ؟

وبناء على هذا النص غان الصبية والاشرائلت ومساعدى الصناع التحاصلين على مؤكلات دراسية أقل من النوسط بعتبرون شاغلين للفئة طلاسعة ( ١٦٦ ي ٢٦٠ ) من تاريخ التعيين في تلك الوظائف أو الحصول على المؤهل أيها أقرب وبشرط ألا يقل من المصابل عند شغل تلسك النئة عن السائدسة عشرة أما غير الحساصلين على مؤهسلات دراسية من الصبية والاشراقات ومساعدى الصفساع غائم يعتبرون شاغلين لتلك الفئة اعتبارا من اليوم التالى لاتقضاء سنتين من تاريخ التعيين في احدى علك الوظائف مع ما يترتب على فلك من تأثر وبشرط ألا تقل السسن عند شغل هدف للفئة عن الثامنة عشرة ومن ثم غان العاتون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ يكون ند عمل حكم الفقرة ( ج ) من المادة ١١ من قانون تصحيح أوضساع العالماين مساف الذكر بالنسبة الصبية والاشرائلت ومصاعدى الصناع .

ومن حيث أن سريان المادة ٢١ مسلفة الذكر تبل تعديلها بالقانون برتم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ على المسلمان بالقطاع العام أمر لم يكن محل جدل ادلك فلا يتبل القول بعدم سريانها عليهم بعد التعيين ولو قصد المشرع قصر احكام هذه المادة بعد التعديل على المسلمان المدنيين بالدولة وحدهم لاورد في تلك نصا صريحا كأمسل من تبل بالنسبة للهادتين الاولى والملافسة .

وغنى عن البيسان لن ما قد يقال من أن نظام العابلين بالقطاع العلم الا يصرف الصبية والإشراقات ومساعدى الصسناع غقول يعوزه الدليل والعكس هو الصحيح حيث أقتبست كثير من شركات القطاع المسلم هذا النظام في هياتلها التنظيبية ومن ثم غاته حيث يوجه هذا النظام في أي من شركات القطاع العام غاته يتفين احكام هذه المادة .

ومن حيث أنه بالنسبة لدى انادة هؤلاء المسابئين بمسدد تسسوية حالاتهم بالتطبيق لإحكام القسرة المنت ١٩٧٦ من أحكام الفتسرة (د) من المادة ٢١ منانه لما كانت هذه الفترة بفادها أن تخصصم المسدة المشترطة في الجداول المرفقة للتسرقية من أول فئة متررة لتميين المسابل خيها الى الفئلات التألية لهسا بالنسبة لمن عين من المسابلين لأول مسرة في مجموعة الوظائف المهتبة أو الفنية في الفئة ( ١٣٦ سـ ١٣٩ ) أو الفئة

ومن حيث ان العسابلين الذين حصلوا على النفة ١٦٢ - ٣٦٠ ... والتطبيق لاحكام القاتون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ قد حصلوا عليها نتيجة تصوية حالتهم وققا لتلك الأحكام ولم يوضعوا عليها من بداية تعيينهم اذ أن المستفاد من هذا القانون ان حكيه بنصرف الى تحديد التدبية هؤلاء العالمايين في الفئة التاسسمة قحسب ولا يعقل أن تكون الدمياتهم في الفئة التاسسمة قحسب ولا يعقل أن تكون الدمياتهم في الفئة بداية التعيين في الجهة المينيين بها رغم أنهم كانسوا قد عينسوا بها نعلا من قبل هذا الاساس غلا يتبسلم التقليباتي حكم النقرة (د) من المادة ٢١ عليهسم .

من أجل ذلك أنتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى سريان الثانون رتم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ المسدل لبعض أحكام تانون تصحيح أوضاع العاملين المنتين بالدولة والقطاع العام رتم ١١ لسنة ١٩٧٥ على العالم الذين تتوانر فيهم الشروط والقيود الواردة به وذلك متى وجد بالشركة التى يعملون بها نظلسام الصبية والاشراقات، ومساعدى الصناع وانهم لا يعتبرون معينين بالنئة التلسمة ابتداء ومن ثم أنهم لا ينيدون من حكم الفقرة د من المادة ٢١ من القسلتون رتم ١١ شمنة مايمه لهنئة من ١٩٧٥ م

( ملف ٨٦/٤/٨٧ - جلسة ٢١/٣/٢١١ )

قاعدة رقام ( ۲۲۸ )

: 12....43

القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ عدل بعض احكام قانون تصحيح اوضاع: العاملين الدنيين بالدولة رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ نينا يتعالى بتسوية حالة المبية والأشراقات ومساعدو الصناع ... مناط تطبيقه ان يكونالمــالل معينا في احدى نلك الوظائف الواردة على سبيل الحصر ... صبية واشراقات ومساعدو الصناع ... دون غيرها ... اثر ذلك عدم انطباق احكام هذا القالون على شاغلى الوظائف المعالية التى لا نحاج الى دقة كالصائع غير الدقيق ه

## ملخص الفتوي :

لن التأتون رقم 11 لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العسلين المدنين بالدولة والقطاع العام ينص في الماددة (٥) على أن يحدد المستوى المالى والاقدمية للحاصلين على المؤهلات الدراسية على النحو الآتي :

(1) الفئة ٣٦٠/١٦٦ لحبلة لشهاددات اتل من المتوسطة ( شهادة أنسلم الدراسة الإبتدائيسة وشسهادة انبسام الدراسيسة الاعسدادية الوبا يُعادلها ) .

وتنص المادة ٢١ من ذات القانون على أن تحسب المدد الكلية المتطلقة بالمالمين المعينين في الوظائف المهنية أو الننية أو الكتابية غير الحاصلين على مؤهلات درامسية والمحددة بالجدولين الثالث والخليس المرتقين مع مراعاة التواعد الآتية :

(1) اعتبار المدة التي تضاها العالم في الدرجتين الحادية عشرة والعاشرة في الجدول الملحق بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار نظالم العساطين المدنيين بالدولة أو ما يعادلها مدة وأحدة تضبت في النئالة (٣٦٠/١٤٢).

وقد صدر بعد قلك التقون رتم ٧٧ لمنة ١٩٧٦ في شسان تعديل 
بعض لحكام التقون رتم ١٤ لمنة ١٩٧٥ المشار اليه ونست الملاة الأولى
سنه على أنه ٥ في تطبيق الجدول الثلث الملحق بتانون تصحيح أوضاع
أعلمان المنين بالدولة . . يستر المبية والاشراقات ومساعدو المناج
الحاسلين على خوالات عراسية اللاحق المترسطة شاطين المنة التاسمة

( ٣٦٠/١٦٣ ) اعتبارا من تاريخ التمين في الوظائف أو الحصول على المؤطرة أيها أقرب مع ما يترتب على ذلك من آثار وبشرط آلا تقل السن عند شعلها هذه الغنة عن المسادسة عشرة ٤ أما غير الحساصلين منهم على مؤهلات دراسية فيهتبرون شاغلين للنئة المنكورة اعتبارا من اليوم التالى لشى سنتين من تاريخ التمين في احدى تلك الوظائف مع ما يترتب على ذلك من آثار وبشرط آلا تقل السن عند شفل هذه الفئة على الثامنة عشرة .

وحيث أنه بين مما تقدم أن المشرع قد حدد أه كام التسوية لمن كاتوا يشغلون درجات عبالية ببراعاة المهن الواردة بكادر العبال الذي المرق بين بهنة التلهيد والاشراق المساطين للدرجة الثانية عشر وبين مهنة بساعد صانع ( ٢٠٠/١٥٠ طبها ) المعادلة للدرجة الحادية عشرة وبين العسناع أو العبسال الفنين في الوظائف التي لا تحتساج الحي هذة ( ٢٠٠/٢٠٠ طبها ) المعادلة للدرجة الماشرة طبقا لاحكام القسانوين، رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٤ ،

ومن حيث أنه بالرغم من أن الجدول الثاقث المرافق للقانون رقم 11 لسنة 1400 ، اعتبر العسليان المهنين الذين عبنسوا ابتداءا في الفلية بعدء التعبين وحدد عدة سبع سنوات ، لترقيتهم للفئة التاسعة ، فاته بصدور لبدء التعبين وحدد عدة سبع سنوات ، لترقيتهم للفئة التاسعة ، فاته بصدور والإشراق ومساعدى الصناع الحاصلين على مؤهلات أثل من المتوسطة على الساس وضعهم في الفئة الناسعة ( ١٦٦//٦٦ جنيها ) اعتبارا من تريخ التعبين في تلك الوظائف أو الحصول على المؤهل ليهما أقرب غان مناط أعمل هذا القانون رهين بتوافر علة تطبيقه وهي أن يكون صساحيه الشأن من المعينين في أحدى المهن المنسوص عليها عبي على سسيط الحصر وهي الصبية وأشراقات ومساعدى العمناع دون غرهم بناء علم الحصر وهي الصبية وأشراقات ومساعدى العمناع دون غرهم بناء علم قطائك غائم لا يفيد من لحكام هذ القانون العلمان المعينين في وظائف باليسة والا يفيد من لحكام هذ القانون العلمان المعينين في وظائف باليسة والا يفيد من نطك ما قد ينتج من مفارقة بين الطوائف المؤن

شبلها القساتون وبين من عينوا في وظاهف لا تجسلج الله دقة مودها لله الدرجات المعلقة لهذه الوظاهف ادنى من الدرجة المعلقة لهنة الصافع غير الدقيق اذ لا مجال المنياس لانتفاء العلة غضلا عن أن معلجهة تجميع النصوص وما قد يترتب على ذلك من ندائج غير سائمة أنها يكون بالتعظم التشريعي لتعديل تلك النصوص .

وحيث أنه ينطبق ما تقدم في خصوصية الحالة المعروضة ماته لما كلن السيد المذكور قد عين في مهنة صاتح غير دقيق ماته لا يقيد من أحبكام القسانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ ، لمسدم توافر الشروط التي استلزمها القانون للانفادة من أحكامه وهي أن يكون المابل ممن عينسوا في مهنة الممبية أو الإشراق أو مساعدي السناع .

لفلك انتهت الجيمية المبويية الى عدم انطباق أحكام القانون رهم ٧٠٠ السنة ١٩٧٦ على الحالة المروضة .

(بلف ٢٨/٧٤٢) \_ جلسة ٢/٥/٢٧١) .

## قاعسدة رقسم ( ۲۲۹ )

## المحسطاة

وظاف الصبية والاشراقات وسناعتو الصناع ــ العابل الذي يشغل المدى هذه الوظاف بعد حصوله على وقعل الل من التوسط يعتبر شاغلا للفئة التضمة اعابل امن الربغ التعين أو المصول على المؤهل أيها الربية بشرط بلوغه سن الساحسة عشرة ــ غير الملسلين على وقعالت دراسية يعتبرون شاغلين لتك الفئة بغض سنتين على تاريخ التعين ويشرط بلوغ سن الثلبنة عشرة ــ عدم جواز خصم الدة الشرطة الترقية والجداول المنطق المسلم المنافقة بقاون تصميع أوضاع العابلين المنين بالدولة والتطاع المسلم رقم 11 أسنة 1940 الا اذا كان العابل قد عين الأول مرة في أحدى الفلانة

# التي تماو مُنَّة بداية التمين القررة لوظيفته .

## بالقص القدسوى :

من حيث أن مغاد حكم المادة ٢١ من القسائون رقم ١١ اسنة ١٩٧٩ أن المابل المعاقب ا

ومن حيث أنه بيين من الاوراق أن المسلمل المعروضة حالته عين في آلي وطيو سنة ١٩٥٢ بوظيفة مساعد مساتع بمطبعة جامعة القاهرة 6 ثم نقل آلي وظيفة عامل دفيق في ١٩٥٩/١١/١٥ ، وطبق بشاته القانون رتم 11 السنة ١٩٧٥ ، واعتبرت له في حصاب المدد الكلية التي تفسياها بشركة من الخطباعة بوظيفة صبى من ١٩٤٥/٨/٢٠ حتى ١٩٥٢/٧/٨ واعتبر معينيا في النفة المشرة اعتبارا من ٢٠ اغسطس سنة ١٩٤٥ ، ومن ثم لا يجوز خصم المدة المشرطة للترفية من أول المنة مقررة لنميينه التي التي تعلوها ، وذلك أنه لم يمين ابتعام في لمئة قطور الفئة المقررة لبداية التميين . الفلك انتهى دلى الجمعية المعونية القسمي النظرى والانشريع الى تسوية حكلة السيد المعروضة حالته ونتا احكم الفترة (ج) من الملدة ٢١ من المسئة ١٩٧٥ من المسئة ١٩٧٥ منافق المتاون رقبي ٧٧ اسمئة ١٩٧٠ داد المسئة ١٩٧٠ ، باعتباره شاغلا للفئة الشاسعة من تاريخ بلوغه سن اللفئة عشرة مع عدم جواز خصم أى ددة مشترطة للترقية .

( ملك ١٩٨٣/١/٥ -- جلسة ٥/١/٣٨٦ )

قاعسبة رقسم ( ٣٢٠ )

#### : العسطاة

القانون رقم ٧٧ فسنة ١٩٧٦ في شان تعديل بعض احكام القسانون رقم ١٩٧٠ غنى بتسوية حالة الصبية والاشراقات ومساعدى الصناع على اسلس وضعهم في الفئة التلسمة ( ٣٦٠/١٦٢ ) اعتبارا من ناريخ التميين على الوفائقة أو المصول على المؤهل أيها أقرب بالتسبة طحاصابن على مؤهلات أقل من المؤسطة واعتبارا من أليم التالى يمنى سنتين على تأريخ التميين بالنسبة لفي المساصلين منهم على مؤهلات دراسية — مناط أعبال هذا القانون رهين بتواتر علة تطبيقه وهي أن يكن عساصب النسان من المينين في أهسدى مين الصبية والاشراقات يكن عساعب النسان من المينين في أهسدى مين الصبية والاشراقات ومساعدو المصناع .

# ملخص الفتــوي :

من حيث أن القسانون رئم 11 أسنة 1970 ينس في اللدة ٢١ منه على أن 8 تحسب المدد الكلية المعالمة بالمبلين المبلين في الوظائف المبلية أو الفنية أو الوظائف الكنسانية غير المسلمان على مؤهلات دراسسية والمددة بالبحواين الفائد والفاسي المرتفين مع مراماة التواعد الآتية : اعتبار المدة التى تضاها العلمل في الدرجتين الحسادية عشرة والصافحرة فم الجدولين الملحق بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٨ بلسسدار نظام العساملين المنوين بالدولة وما يعادلها حدة واحدة قضيت في الفئة ( 114 س. ١٤٣٠، م

· · · · · · · · ( · · )

ومن حيث أن التانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ في شسأن تعديل بعض احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه ، يتفي في الملاة الأوليم منه بأنه ﴿ في تطبيق الجدول الثالث الملحق بتانون تصحيح لوضاع العلمانين بالدولة والقطاع العام ... يعتبر الصبية والإشراقات ومساعدي الصناع والحاصلين على مؤهلات دراسية أتل من المتوسسط شساغلين للفئة التلسمة ( ٢٦٠/١٦٣ ) اعتبارا من تاريخ التميين في تلك الوظائفة والجمعول على المؤهل أيهما أترب .... أما غير الصاصلين مفهم على مؤهلات دراسية غيعتبرون شاغلين للفئة المذكورة من أليوم التألى لمضى سنتين من تاريخ التميين في تلك الوظائف ....... »

ومن حيث أن مغلد ذلك أن المشرع ، بالتقوين رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ ، تغيى بتسوية حالة الصبية والاشراقات وبمساعدى الممناع ، على اسساس وضعهم في الفئة التاسسعة ( ٣٦٠/١٦٢ ) اعتبارا من تاريخ التعيين في تلك الوظائف أو الحصول على مؤهل ، أيها أقرب ، بالنسبة للحاصلين على مؤهلات أمّل من المتوسط ، واعتبارا من اليوم التالى لمفي سسنتين على مؤهلات المال من المتوسط ، واعتبارا من اليوم التالى لمفي سسنتين على تاريخ التعيين بالمنسبة لغير الحاصلين منهم على مؤهلات دراسية .

ومن حيث أن مناط أعبال هذا التانون رهين بتوانر علة تطبيقه ، وهى أن يكون صلحب الشان من المعينين في أحدى المهن المنصوص عليها نيه على سبيل الحصر ، وهى الصبية والإشراقات ومساعدي الصناع ، دون غيرهم من المعينين في مهن أخرى ، وهو با سبق أن أنتت به الجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتلويخ ٢ من ينسلير سنة 1919 . ومن حيث أنه ببين من الاوراق أن العابل المعروض حالته ، يشغل وظيفة ميكانيكي منذ التحاقه بالخنبة في ١٩٦٢/٧/١٤ ، ومن ثم يخسرج من عداد المخاطبين بأحكام القانون رثم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه . ولا ينيد من هذه الاحكام .

لذلك أننهى راى الجمعية الممومية الى عدم جواز تطبيق القاتون. رتم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه على الحالة المعرضة .

( المف٢٨/٢/٢٥ -- جلسة ٢٦/٢/٨٦٠ )

## قامسدة رقسم ( ٣٣١ )

#### المسطا:

المادة ٢١ معترة ( ج.) من القانون رقم ١١ اسنة ١٩٥ معدلة بالقيان رقم ١٥ اسنة ١٩٥ معدلة بالقون وقون رقم ١١ اسنة ١٩٥ معنى الدن تطبيق الجنول الثالث اللحق بالقون تصحيح اوضاع العلين المنتين بالنولة والقطاع العلم الصلا بالقانون رقم ١١ المسنة ١٩٥٨. يعتبر الصبية والاشراقات ومساعدى الصناع الحاسلون على مؤهلات دراسية التل من المؤسط شاغلين الفئة الملسمة ٢٠٠/١٢، ٣٠ اعتبارا من تاريخ القدمين في تلك الوظائف او المصول على المؤهل أيها القرب مع ما يترتب على ذلك من الثر ٥٠ » ــ يين من النص أن نظام تطبيقه مقصور على العالمين الفنين أو المهنين بوظائف صبية أو أشراقات أو مساعدى المسناع دون غيرهم من العالمين بالمجدول القالف والجداول الأخرى ــ القصود بمهنة صبى المصوص علها في كلار الممال هي صبي المساع الى مهنة صلح لا الى احدى مهن العمال المادين برقم، معمل ليست احدى الهن الواردة بكلار الممال التي يرقم، بعدها الى مهنة صلح لا الى احدى مهن العمال التي يرقم، بعدها الى مهنة صلح ٢ التي القانون رقم ١٥ اسنة ١٩٧٩ بعدها الى مهنة صلح ــ عدم العبان القانون رقم ١٥ اسنة ١٩٧٩ بعدها الى مهنة صاع ــ عدم العبان القانون رقم ١٥ اسنة ١٩٧٩ بعدها الى مهنة صلح ــ عدم العبان القانون رقم ١٥ اسنة ١٩٧٩ بعدها الى مهنة صلح ــ الزراك ــ عدم العبان القانون رقم ١٥ اسنة ١٩٧٩ بعدها الى مهنة صلح ــ الزراك ــ عدم العبان القانون رقم ١٥ اسنة ١٩٧٩ بعدها الى مهنة صلح ــ الزراك ــ عدم العبان القانون رقم ١٥ اسنة ١٩٧٩ بعدها الى مهنة صلح ــ الزراك ــ عدم العبان القانون رقم ١٥ اسنة ١٩٧٩ ــ عدم العبان القانون رقم ١٩٠١ المنان القانون المهنان القانون رقم ١٩ المهنا المنان على المنان ال

آلشار الله ، ولكنه يسرى عليه اعتبار من تاريخ تميينه في مهنـــة مبي ورشة لاتها احدى الهن القنية التي يرقى بمدها الي وظيفة صالع .

# بهلقص العسكم :

ان نظام تطبيقه متمسور على العالمين الغنين او المهنين المسين بوظائف مبية أو اشراقات أو مساعدى المناع دين غيرهم من العسلملين مهجدول الثلاث والجداول الأخرى . كما أن المتصود بمهنة مسى المنسوص عليها في كلار العمال هي صبى الصائع "لني يرقى بعدها ألى مهنة مسائع لا ألى احدى مهنة العمال العادين .

ومن حيث أن مهنة صباح معمل ليست أحدى المهن الواردة بكادر المبال التى يرقى بعدها إلى مهنة صائح فبن ثم فاقه لا يسوغ للمدعى أن يطالب بتطبيق القاتون رقم 11 لسنة 1970 بتمديل الفقسرة ج من الملاة 11 من القاتون رقم 11 لسنة 1970 سالف الذكر اعتبارا من تاريخ تعيينه في مهنة غير منصوص عليها في ذلك القانون ولكن يسرى هذا القانون في شانه اعتبارا من تاريخ تعيينه في مهنة منى ورشمة الأنها احدى المهن الفنية التي يرقها بعدها إلى وظيفة صانع أى اعتبارا من 190٢/٥/٢٢ . كما أنه من جهسة أخرى مان حساب مدة خدمته الكلية في هذه الحالة يكون من تاريخ التعيين في وظيفة مني معمل في ١٩٥٨/١/١٨ .

وطعن ٢١٥٦ أسنة ٢٩ ق - جلسة ٢١/٤/٥٨٨ ) .

# الغصــــل العائر اختيــــار التســـوية

## قامسدة رقسم ( ٣٣٢)

#### المِسطا:

الققون رقم ١١ السنة ١٩٧٥ بلصدار قانون تصحيح اوضاع العليلين. المنين بالدولة والقطاع العلم — نصه في اللدة الثانية ( من مواد الاصدار ) على حتى العليل في اختيار الترقية في الحدود البينة فيه طبقا لقواعد الرسوب الوظيفي أو طبقا لاحكام القانون الرافق أيها أفضل له — مفاد ذلك أن المخال الحتى في اختيار الترقية طبقا لاى من القالونين رقمي ١٠ ١١٠ السنة ١٩٧٥ وتطبيق احدها قبل الثقي في حالة استحقاقه الاكثر من ترقية — التعليمات التنفيذية لتطبيق القانون رقم ١١ السنة ١٩٧٥ فيها قررته من تطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فيها قررته من تطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ من القانونين .

#### ملخص الفتروي:

ان القسائون رقم ١١ لمسنة ١٩٧٥ بامسدار قانون تمسحيح الرئيساع العالمين المنيين بالدولة والقطاع العسام ينص في الفترة ( هـ) من المادة الثانية من مواد الامسدار على أنه « لا يجوز أن يترتب على تطبيق. أحكام القانون المرافق ...

( ه ) الجمع بين الترقية طبقا لاحكام القانون المرافق والترقية بمقتضى قواعد الرسوب الوظيفى اذا كان يترتب على ذلك خلال سنة مالية واحدة ترقية المسابل الى اعلى من نثتين وظيفيتين تاليتين للفئسة التى يشخلها ..

ومع ذلك غالمامل الحق في اختيار الترقية في الصود السابقة طبقا القواعد الرسوب الوظيمي أو طبقا لاحكام القانون المرافق أيهما أفضل له " وعليه غان حق العامل في اختيار الترقية بأي من القانونين رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ ورقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وتطبيق أحدهما أولا والثاني بعده أو العكس في حالة استحقاقه لاكثر من ترقية هو حق ثابت له بصريح النص ، ومن قم غلا يجوز حرمانه من هذا الخيار ابا كان التنسير الذي يعطى لنص الملاة ٢/ه من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لأنه جاء مطلقا غم متيد بعدد الفئات التي يستحق العامل الترقية اليها ، غلم يقصره النص على حالة استحقاقه الترقية لفئة واحدة حتى يسوغ القول بذلك ، كما لم بينوم منه الملئل في حالة الترقية لفئتين ، وأيضا غان النص لم يقيد هذا الحق توحوب تطبيق أحد القانوتين بطريقة حتبية قبل الثسائي ، ولا يجوز الاحتجاج في هذا المسدد بالتسلسل الرشي للقسول بوجوب تطبيسق التلتون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن الترقيات بقواعد الرسوب الوظيمي قبل تطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العسليلين ٤ لأن علك الحجة وهذا القول يتمارضان مع حق الاختسار الذي اثبته المشرع طلعاءل .

واذا كاتب التطيبات التنفيذية لتطبيق القانون رقم 11 لسنة 1100 هد قررت في البند ( o ) بن القاعدة ثانيا تطبيق الرسوب آولا ثم التصحيح على هذا التفسير لا يجد له سندا بن نصوص أى بن القانونين لذلك يجب الألتمات عنه وعدم الاخذ به اذ أن هذه التطبيات لا قيمة لها الا بحسب حدى تطابقها مع التشريعات التي تصدر بناء عليها .

والمرجع في تطبيق احد القانونين رسوبا أو تصحيحاً قبل الثاني هو الدة العابل وحده وليست الأغضلية المجردة عن رغبة العابل ، فالأغضلية حنا ترتبط برغبة العابل وارادته ، وهو أن اختار وجب على الادارة أن حتذ بن اختياره أساسا للتقديم والتأخير بغير أن تعتب عليه أو تخافه المستناد للاغضلية المالقة المجردة عن ارادته والتي رغب هو عنها ، وقد

يختار العامل تطبيق احد القانونين اولا رغم ما تد بيدو من ان ذلك ليس أغضل له في الحال واضعا في اعتباره ما قد يناله مآلا من مصلحة مستقبلة برجوها من الترقية في تاريخ معين نتيجــة للطريقة التي اختــارها في التطبيــق .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية المعومية لتسمى الفتوى والتشريع الى ان الأعابل اللحق في اختيار الترتية طبقا لاحكام القانون رقم 11 اسنة 1900 بتصحيح كوضاع العابلين أو القانون رقم 10 اسنة لسنة 1900 بقواعد الرسوب الوظيفي أيها أغضل له بغض النظر عن الترتيب الرقمي لهما .

( بلك ٨٦/٤/٢٧ \_ جلسة ٢٣/٢/٧٧١ ) .

## قاعدة رقم ( ٣٣٣ )

#### البــــدا :

الشرع خول العابل حقا في اختيار التسوية بموجب كحكم القــانون رقم 11 لسنة 1400 من 76 لسنة 1400 من 76 لسنة 1400 أو الترقية بموجب المادة 16 الهما تقضل له اذا تعذر عليه الجمع بينهما ــ يشتى اعمال حكم المادة التى يختار العابل تطبيقها والذى يكون اصلح له طرح غيره من الإحكام جانبا ــ فيمى فلمابل اذا ما اختار احدهما أن يطالب بالألها المستبدة بن الإحكام جانبا ــ فيمى فلمابل اذا ما اختار احدهما أن يطالب بالمراها المستبدة بن الإحكام .

## بلقص القصوى :

أن الفترتين د ، ل من الملاة الثقية من مواد اصدار التقون رهم 11 السنة 190 بتصحيح أوضاع المالمين خولت العابل حقا في الاعادة والجمع بين حكم المادة ١٤ والملاة ( ١٥ ) على الا يترتب على ذلك حصوله على أكثر من نتتين في السنة الملية الواحدة كها خولته حقا في اختيار السنوية طبقا للهادة ( ١٥ ) حسب الاعضل له كوان الميدة المالمية أو الترتية طبقا للهادة ( ١٥ ) حسب الاعضل له كوان الميدة المالمين النبين للجمعية أن الملاة ١٤ من القانون تنص على أن ( تسوى حالة العالمين المينين بسرى في شأنهم القانون ترم ٣٠ لسنة ١٦٧٧ بشأن تسوية حالات بعض المسالمين بالملولة اعتبارا من تاريخ بشأن تسوية والاقانهم وترقياتهم على المؤهل أيهما أقرب على الساس تدرج مرتباتهم وعلاواتهم وترقياتهم كرمائهم المعينين في التاريخ المذكور ) . من المقانون على أن ( يعتبر من لهضي من المسلمين الموجودين بالمختبة احدى المند الكلية المصحدة بالمهم والله أمرة مرقى في ناس مجموعته الوظيفية وذلك اعتبارا من أول الشهر التالى لاستكمال هذه الدة .

غاذا كان المثبل قد رقى غملا في تاريخ لاحق على التاريخ المذكور ترجع التدبيته في الفئة المرقى اليها المي هذا التاريخ ! .

وبناد ذلك أن المشرع ترر للعالمل حقا وجوبيا في تعاوية حلته ببوجه المادة 18 من القاتون رقم 11 لسنة 190 وفقا لاحكام القاتون رقم 10 لسنة 1970 وبعثشي تلك التسوية يرتد بحالة العالم الريخ دخوله الخنبة أو حصوله على المؤهل فيستحق الترقيات التي نالها زبيله المهن محه أو الاحدث منه والمتحد محه في المجوعة الوظيفية وفي درجة بداية التسين كما أن المشرع خول العالمل حقا وجوبيا في الترقيسة الى فئة اعلى أو رد الدبيته في الفئة التي يشعلها وذلك طبقا لحكم المادة

( 10 ) من القانون المشار اليه بحسب مركزه القيانوني النسابت له في المركز الإيترنب على ذلك حصيبوله على الالاد/١٢/٢٩ تاريخ العبل بالقانون بشرط الا يترنب على ذلك حصيبوله على لكثر من نثتين في السنة المليسة الواحدة خسلال السنوات ١٩٧٥ / ١٩٧٠ المحددة للعبل باحكام القانون وبالاخسسانة الى ذلك اجسار العبل أن يجبع بين النسوية المقررة في المادة ١٤ والترقية بالمادة ( 10 أن بحيث لا يحصل أيضا على أكثر من نثتين في السنة الملية الواجدة كيسالور له بالحق في اختيار النسوية المقسرة في المادة ١٤ والترقيسة بالمادة .

ولما كانت التسوية التي تجرى للعابل بموجب احكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ اعما لنص المادة ١٤ من القانون رتم ١١ لسنة ١٩٧٥ ترتث به الى تاريخ دخوله الخدمة أو حصوله على المؤهل أيهما أترب ، وكان، رد الاتنبية بالتطبيق لحكم المادة ( ١٥ ) من القانون رتم ١١ لسنة ١١٧٥ بعد بمثابة ترتبة أدركها العامل في تاريخ سابق للتساريخ الذي رتى نيسه بن تبل ، غان جمع العسابل بين المادنين يوجب اعمسال التسوية المتررة ق الملاة ١٤ أولا على حالته ثم تطبيق الملاة ١٥ عليه بحسب النئسة الاخيرة الني وصل اليها بموجب المادة ١٤ فترد المدينه فيها او يحصل على فئسة أعلى منهسا مع مراعاة الا يترتب على ذلك حصسوله على اكثر من مئتين في السنة المالية ١٩٧٥ ومع مراعاة أن رد التمبيته في الفئة الاخيرة التي بصل اليها بالتطبيق للمادة ١٤ يعد بمثابة ترتية في حكم المادة ( ١٥ ) ومن مُ غان الجمع في التطبيق بين المافتين انها بعني اعمال كل منهما في النطاق الخاس بها وترتيب آثارها كابلة بغير تداخل بينهما وتبعسا لذلك لا يخول الجمع بينهما العلمل منها في اعمال رد الاقدمية على النئهة السابقة للفئة الاخيرة التي وصل البهمة بموجب المادة ١٤ لان في ذلك أعمال للملاة ( ١٥ ) في غير مجال نطبيتها الذي يقتصر على مركز العسليل في ١٩٧٥/١٢/٣١ والذي تحدده النئية الاخيرة التي وصل اليها العلَّلْ في عدّا التاريخ 🚽 🍸

واقة كان المسرع خول العلل حقا في اختيار النسوية بموجب المادة ه 4 4 أو الترقية بموجب للكنة ( 10 ) أيها الشار له أذا تعذر عليه المجسع بينها علن ذلك يتتضى المهال حكم المادة التي يختسار العسابل تطبيقها والذي يكون أصلح له وطرح غيره بن الأحكام جانبا غليس له أذا ما أختسار الحداميا لن يطلب بالزايا المستبدة بن الأخرى .

ويفاء على با تقدم غاته إلا كانت تسبوية العسابل المعروضة حالته بالتثبيق لحسكم المادة 15 من القسانون رقم 11 لسنة 1970 قد قوصلته الأن الفئة الثالثة اعتبارا من 197/17/٢١ ، وكان اعسال المادة ( 10) في شائه يؤدى الى حصوله على تلك الفئسة من 197/4/٢١ البحوم النساس يؤدى الى حصوله على تلك الفئسة من 197/4/١ البحوم البساس المحمدة خدمة خلاجة قدرها ١٨ سنة وفقا المجدول الأول الملحق بهذا المحمدة من المصل له من نطبيق المحمدة ( 10 ) في شائه وذلك يود تقديمة في الفئة الرابعة السسابقة على الفئة الاخيرة التى يشغلها في الفئة بوجب المادة ( 10 ) في شائه وذلك المنافذة بموجب المادة 197/17/18 مع احتفاظه بالاتمية التى حصل عليها في الفئلة بموجب المادة ( 10 ) في غير مجسل من كل من المحدودة على الفئلة الأخيرة التى يتتصر على الفئلة الإخيرة التى يكون عليها المسلمة في المبالدة إلان المتحدد في المبالدة المنافذة الخيرة التى يكون عليها المسلمة في المهابية الذي يتتصر على الفئلة الإخيرة التى يكون عليها المسلمان

لذلك انتهت الجمعية الصوبية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز رد التمين المالل المعروضة حالته في الفئة الرابعة بالتطبيق لحكم المادة (19 جن القانون رقم 11 لسنة 1970 .

( ملك ١٩٨٠/٥/٢٨ ــ جلسة ٢١٣/١/٨٦ )

قاعدة رقام ( ٣٢٤)

للبسنا :

احقية العابل في اختيار التصوية القررة بالكنة 16 من 1986ون رقم 11 فسنة 1970 أو الترقية القررة بالكنة 10 من ذلك القلارن أيها الفسال ٠

# سلخص الفتوى :

ان المشرع قرر للمالم حقا وجوبيا في نسوية حالته ببوجب المادة 11 المتابع عرب المالم حقا وجوبيا في نسوية حالته ببوجب المادة 11 المتنفى تلك التسوية يرتد بحالة العالما الى تاريخ بخوله الخدية أو حصوله على المؤهل ، فيستحق الترتيات التى نالها زبيله المعين بعه أو الاحدث على المؤهل ، فيستحق الترتيات التى نالها زبيله المعين بعه أو الاحدث خول العلمل حقا وجوبيا في الترقية إلى فئة أعلى أورد المدينة في الفئة التي يشغلها — وذلك طبقا لحكم المادة 10 من القانون المسار اليه بحصب مركزه المقانوني الثلبت له في المراحز 17 المراجخ الممل بالقانون بشرط الا يترتيه على ذلك حصسوله على اكثر من فئتين في السينة الماليسة الواحدة خلال السنوات 1940 ، 1941 المحددة للعمل بحكام القانون وبالاضافية الى ذلك أجاز العالم أن يجبع بين التسوية المقررة في المادة 16 والترقيب كم بالحد في اختيار التسوية المقررة في المنة المالية الواحدة كما التر له بالحق في اختيار التسوية المقررة في المدة 16 والترقية بالمادة 10 أنهما أنه المناسلة أ

ولما كاتب التسوية التي تجرى للعابل ببوجب احكام القانون رقم 19 مبالا لنص الحادة ١٤ من التانون رقم 11 لسنة ١٩٧٥ ترتد به الى تاريخ دخوله الخدمة أو حصوله على مؤهل أيهما الرب ، وكان رد الإتبية بالتعليق لحكم الحادة 10 من القانون رقم 11 لسنة ١٩٧٥ يسد ببالم تقبية ترقية ادركها العابل في تاريخ سابق للتاريخ الذي رقى فيه من قبال من جمع العابل بين المانتين يوجب اعمال التسسوية المتررة في المابدة ١٤ أولا على علمته من تعلق المادة ١٤ عليه بحسب الفئة الاخيرة التي وصابح المابدة ١٤ المتربة ١٤ على منها مع المابدة ١٤ المتربة ١٤ على منها مع مراعاة الا يترتب على ذلك حصوله على اكثر من منتين في السنة الملاحق ١٩ على المابدة ١٤ عدم مراعاة ان رد اقدميته في الفئة الاخيرة التي يصل اليها بالتطبيق المحادة ١٤ يد بيناية ترتية في حكم المادة ١٤ يعد بيناية ترتية في حكم المادة ١٤ يعد بيناية ترتية في حكم المادة ١٤ يعد بيناية ترتية في حكم المادة ١٥ يعد بيناية ترتية في حكم المادة ١٤ يعد بيناية ترتية في حكم المادة ١٥ يعن ثم غان الجمع في التطبيق

يين الملتين انها يعنى اعمال كل منهها في النطاق الخاص بها وترتيب آثارها كلملة بغير تداخل بينهها وتبعا لذلك لا يخول الجمع بينهها العسابل حتاة في اعمال الاقتمية على الفئة المسابقة للفئة الاخيرة التي وصل اليها بوجبه الملاة ١٤ لان في ذلك اعمال للهادة ١٥ في غير مجال تطبيقها الذي يقتصر على مركز العامل في ١٩٧/١٢/٣١ والذي تحدده الفئة الاخيرة التي وصل البها الأمال في هذا التاريخ .

واذا كان المسرع خول العامل حقا في اختيار التسوية بعوجب المادة 18 أو الترتية بعوجب المادة 10 أيها أغضال له اذا تعذر عليه الجمسع بينها عان ذلك بقتضى اعمال حكم المادة التى يختار العامل تطبيقها والذي يكون أصلح له وطرح غيره من الاحكام جلتبا الليس له ما اختار احداهما أن يطلب بالزايا المستهدة من الأخرى ،

وبناء على ما تقدم غانه لما كاتت تسوية العالم العروضة حالته بالتطبيق لحكم المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قد أوصلته الى الفئية الثلثة اعتبارا من ١٩٧٣/١٢/١ وكان اعبال المادة ١٥ في شانه سيؤدي المن عصوله على تلك الفئة من ١٩٧٤/٢/١ اليوم التلى تضاله بدة خدية كلية تدرما ١٨ سنة وفقا للجدول الإول الملحق بهذا القانون غان تسسوية حالته بموجب المادة ١٤ تكون أفضل له من تطبيق الملاة ١٥ عليه ، وليس شه أنه أن يطالب باعبال المادة ١٥ في شأنه وذلك برد أقديبته في الفئة الرابعة السبقة على الفئة الاخيرة التي يشغلها في ١٩٧١/١٢/٢١ مع احتفاظه بالانتبية التي حصل عليها في الفئة الثالثة بموجب المادة ١٤ لم في نظله من جمع غير جائز بين المزايا المستبدة من كل من الملتين ، ولانه يتضمن اعبالا للهادة ١٥ في خير ججال تطبيقها الدى يقتصر على الفئة الإخيرة التي يسكون.

لذلك انتبت الجمعية العبوبية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم. جواز رد أتدبية العابل المعروضة حالته في الفئة الرابعة بالتطبيق لحسكم. المادة 10 من القانون رقم 11 لسنة 1900 .

( ملك ١٩٨٠/٥/١٨٦ \_ جلسة ٢٨/٥/٥٨١ )

#### قاعدة رقم ( ٢٢٥ )

#### : 6-44

تسوية حالات بعض العليان الذين حصلوا على مؤهلات عاليـــة التاء الخـــدة وتبت تسوية حالاتهم طبقــا للفقــرة ( د ) من الملاة ٢٠ من الملقوت رقم ١١ فسنة ١٩٧٥ ، واستفادتهم من تخفيض مدة الست سنواته من المجدول الثلاق وفقا لحكم القانون رقم ١١١ اسنة ١٩٨١ .

#### جلفص الفتروي:

نص المشرع صراحة في الفترة (ز) من المادة ٢٠ من القانون رقم 11 لسخة ١٩٨١ على تخفيض المدقة المنعة المادة ١٩٨١ على تخفيض المدقة الكلية اللازمة للازمة للقانات الواردة بالجدول الثانى المحق بالقانون رقم 11 لسنة ١٩٧٥ منتدار ست سنوات بالنسبة لحملة المؤهلات الواردة بالجدول المحق بالقانون رتم ٨٦ لسنة ١٩٧٠ والمؤهلات التي أصبغت الواردة بالمجدول المحلوط على مؤهلات علية اثناء مدة خدمتهم وقد جاء نص الفترة المسلول البها عليا مطلقا وون من المتر أن المطلق بؤخذ على اطلاقه ما لم يرد ما يتيده أو يخصصه وون ثم يستغيد من الحسكم الوارد به بتخفيض مدة الستسنوات المالمون الذين تبت تسوية حالتهم طبقا لحكم الفترة (د) من الملتق سنوات المالمون الذين تبت تسوية حالتهم طبقا لحكم الفترة (د) من الملتق سنوات المالمون الذين تبت تسوية حالتهم طبقا لحكم الفترة (د) من الملتق ورفع 110 المنتقل من اختار منهم معالمته من المنتقل ومن أختار مماملته بالمؤهل للمالي وفقا المالمون من بشرط الا يترتب على ذلك المسلس بمن كرهم في ظل اختيار احكام المؤهل الإعلى .

من أجل ذلك أنتهى رأى الجمعية المعومية لتسمى الفتوى والتشريح الى تطبيق الثانون رتم ١١١ لمسنة ١٩٨١ على المالمين المخاطبين بأحكلهه يمتخفيض بدة النحت سنواب من المد الكلية الواردة بالجدول الثاني الملحق بالقانون رقم 11 لسنة 1970 بشرط آلا ينرنب على ذلك المساس ببراكرهم في ظل اختيار أحكام المؤهل الأعلى .

ر ملف ۲۸/۳/۸۰ - جلسة ۱۱/۱۱/۱۸۶۱ ) .

## قاعسدة رقسم ( ٣٣٦ )

# الهندا:

المادين ٢١ و ٢٧ من القانون رقم ١١ اسنة ١٩٧٥ بنسيان تصحيح الوشاع العليان - القانون رقم ١٥ اسنة ١٩٧٩ بنمديل القانون رقم ٧٧ اسنة ١٩٧٦ بنمديل القانون رقم ٧٧ اسنة ١٩٧٦ بنمديل القانون رقم ١٩٧١ اسنة ١٩٧٦ - تفسير - تنسير - الحديد المجدول الذي يطبق على القائل العمالات ١٩٧٥ من وظيفة مساعد صابع قبل نشر القانون رقم ١١ السنة ١٩٧٥ ويندي المجدوعة التي ينتمي اليها هذا العالل - أطبوع المنشئيات الشي أوردها كادر العبال و والذي كلل بطبقا حتى بعد صحور القائلون رقم ٨٥ أسنة ١٩٧١ والتي جملت العبال الفنيين مجموعة مستقلة عن مجبوعة عبال الخديات المعاونة التي شبقت العبال العاديين عند صحور الرا الجباز المركزي المنتقم والإدارة رقم ٢ اسنة ١٩٧٥ لا يجوز اعتبار الفة الآثر المنادي توطيقة مساعد صالح وحدة واحدة في مجال تطبيق القانون رقم ١١ اسنة ١٩٧٠ - العامل العادي من القانون رقم ١١ اسنة ١٩٧٠ - العامل العادي من القانون رقم ١١ اسنة ١٩٧٥ - العامل العادي من القانون رقم ١١ اسنة ١٩٧٥ - العامل العادي من القانون رقم ١١ اسنة ١٩٧٥ - العامل العادي من القانون رقم ١١ اسنة ١٩٧٥ - العامل العادي من القانون رقم ١١ اسنة ١٩٧٥ - العامل العادي من القانون رقم ١١ اسنة ١٩٧٥ - العامل العادي من القانون رقم ١١ العنة ١٩٠١ العادي القانون رقم ١١ العنة ١٩٠١ العادي ومنة المنكز أبن المنادي العادي ومنة المنكز أبن المنادي العادي العادي العادي العادي من المنادة ١٩٠١ العادي العادة والمنادة المنادة ١٩٠١ العادي العادة المنادة العادي من المنادة ١٩٠١ العادي العادة العادة والعادة العادة العادة

# مَلْقُصُ اللَّهُونِي:

ان الشرع عندما اصدر تاتون تصحيح اوضاع المسائلين تتشكس

التجهل المقلف من المجداول الخلاصة به المعابلين المغنيين المترر البحيط المنيين المترر البحيط المتداء في المعتبة المعابلين المعابلين المترب المحافظ المعابلين المعابلين المعابلين المعابلين المعابلين المهابين باحكام خاصة نص عليها في المحافظ ( ١٩٠٣م من المعابلين مقبر اعتبار المدة التي تضاها العابل في الدرجتين الحسادية عشر واللفائدية محة واحدة تضيت في المتلة المعابلية كما تررحسكه مدة المخدمة المحافظة المعابل الذي نقل عبسل المخدمة المحافظة المعابل المحافظة المعابل المحافظة المعابل المحافظة المعابل المحافظة عدد تسعونة خالفته بالتخبيق الاحكام المعابل الليسة وقالك في المحافظة المعابل الليسة وقالك في المحافظة المعابل الليسة وقالك في المحافظة المعابل المحافظة الم

ورغاية من المشرع للعمال المهنيين أوجب خصم المدة المسترطة للترقية من تفة بذائة التعيين التي الفنسات التالية لها أذا عينسوا الأول مرة بالمفشلة التاسعة أو الثالينة أو السابعة .

ونيمًا يتعلق بالملين بجموعة الوظائف المعاونة تضى المبرع في "الخلاف (۲۲") من التعلق بلملين بجموعة الوظائف المعاونة تضى المبرع في الخلاف (۲۲") من التعلق على المائلة الذي التعلق المعافرة وقدة تضيت في الفئسة المعافرة ويذلك طبق عليهم داخل مجموعتهم حسكم مسئلال المكور الشامس بلمسال المهنين الذي نصت عليه الفترة (1) من المادة ( ۲۱) ويمسسف فترة من تطبيق المكلم الفانون رقم ۱۱ لسنة ۱۹۷۰ رأى المشرع أن يزيد من رعليته المبلل المهنين تأصدر الشنائون رقم ۷۷ لسنة ۱۹۷۱ و اعتبر بنتشاه المبية والاشراقات ومساعدى المناع شاغلين اللغة التاسسفة المقال المناقبة التاسسفة عشر عالم المناقبة التاسسفة مدن المناقبة عن المستخصة عشر عالم المحقول غير خطالها على مناقبين على مؤملات غائم عدن المستخصة عشر عالم المحقول غير خطالها على المؤملة المناقبة المدسسة المناقبة المناقبة عن المستخصة عشر عالم المتنفن من خطالها على مؤملات غائم عدن المستخصة عشر عالم المتنفن من المستخصة المتنفذ المتنفذ عن المستخصة عشر عالم المتنفذ المتنفذ عن المستخصة عشر عالم المتنفذ عن المستخصة عشر عالم المتنفذ المتنفذ عن المستخصة عشر عالم المتنفذ عنفذ المتنفذ المتنف

واستبر المشرع في اتجاه فاسدر القدائون رقم اه انسفة ١٩٧٧ والفضاف الدرا الدرا المسلم المسلم الدرا المسلم الم

100

ويناء على ما تقدم مان تحديد الجبوعة التي ينتبي اليها العبابل العادى يكون أمرا الازما لتحديد الجدول الذي ينطبق على الدة التي تتضي في هذه الوظيفة من بين الجداول الملحقة بالتسانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وبالتلى الاحكام التي يتمين اعمالها بشأن تلك المدة من بين احسكام ذات ألقانون وفي هذا الصدد غان كادر العبال الصادر بترار مجلس الوزراء المؤرخ ١٩٤٤/١١/٢٣ مسم طوائف العبال الى منات ثلاثة اولهما العبسال الفنيون وتشبل هذه الطائفة الملاحظون والاسطوات والصفاع والمتسازون ﴿ مسامع بقيق مبتسار ) والمسائع الغير دقيسة ومساعدوا المناع والإشراق الصبية وثاني تلك النثات ب العمال العاديون ورؤساتهم وثالثهما الممال الكتبة وأسند كادر العمال الاعمال الفنية الى العمال الفنيين وحدد الدرجة ١٥٠ ــ ٣٠٠ لمساعدي الصناع بعلاوة ٥٠ مليما كل سنتين حتى يبلغ إلاجر ٢٥٠ مليما يوميا ثم تكون العلاوة ٢٠ مليما كل سنتين واجاز شــفل هذه الدرجة من العمال العساديين بشرط النجساح في الامتحسان المام لجئة فنية دون التثيد بتغباء مدة محددة بوظيفة المامل المادي وفي ذات الوتت لم يجز الترقية بن وظيفة مساعد صائع الى وظيفة صائع الا بعد خيس سنوات على الاتل م .. . .

لما المعلى المانيين فقد قسم الكادر درجاتهم الى ثلاثة مئات الأولى المعلى المعلى المانية ١٤٠ ـ ٣٠٠ مليم والثالثة ١٤٠ ـ ٣٠٠ مليم والثالثة ١٤٠ ـ ٣٠٠ مليم وأسند اليهم الإعمال التي لا تحتاج الى خبرة خاصة أو مهارة معينة ومن ثم مان العالمل العادى كان ينتمى في كادر العبال الى المثنة غير تلك التي ينتمى اليها العالمل الفنى ولم يكن مساويا لمساعد المساتع في الأجر كبا أنه لم يكن مساويا لمساعد في المتعربة الدخول في أنه لم يكن مساويا العربيق التعيين بعد الدخول في

انتحان لا يشترط له مدة بقاه محددة بوظيفة علمل عادى وذلك أدر بعهى اذا لم يكن شنفل طك الوظيفة من شأنه أن يكسبه خبرة تؤهله بمفسردها أو مع غيرها من شروط الصلاحية للتمين بوظيفة مساعد صاتع .

وعندما صدر القانون رقم ٢١٠ أسنة ١٩٥١ بنظام موظفي الدولة لم يطبق المشرع احكابه على العبال الخاضعين لكلار العبال وبذلك استبقى تقسيمات هذا الكلار حتى صدر القباتون ٦٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة الذى تضى بتطبيق لحكلمه علىالمسلملين الخاضعين لكادر العمال بموجب المادة الأولى من مواد استداره بيد أنه قرر العمل بأحكام هذا الكادر الى أن يتم وضع القرارات التنفيذية المشار اليها ، ولقد أكد القانون رتم ١٩٥٨ لسنة ١٩٦٤ هذا الانجـــاه فأوجب مراعاة أحسكام كادر العمسال عنسد الترتيسة بمقتضى القسواعد النصوص عليها بالقانون رتم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ وتبعا لذلك ظلت تتسبيات كادر العمال مطبقة على الرغم من معادلة درجاته بدرجات القسانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٤ بموجب قسرار رئيس الجمهسسورية رقم ٢٤٦٤ السنة ١٩٦٤ ومن ثم غاته اذ كان القرار المسار اليه قد عادل الدرجسة ١٥٠ - ٢٠٠ (مساعد صاتع) والفتات (١٠٠ - ٢٠٠ ، ١٢٠ - ٢٠٠ ) ١٤٠ - ٢٠٠ ) ( عامل عادى ( بالدرجة الحسادية عشر مان ذلك لا يعني الاخلال بتقسيمات كادر العمال أو ادماج المسامل المسادى في وظائف العمال الفنيين وبعد مسدور القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العلماين المدنيين بالدولة اوجب في المادة ٨٦ مراعاة احكام كادر العبال وابقى على تقسيماته وذلك بالنص على براعاة حكم الفقرة ( ٢ ) من البند الثالث بن المادة الأولى من القانون رتم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ التي تررت اجسراء الترقيات والتميينات وتقسا للأحكام المتمسوس عليهسا بكادر الغسنال 6 ومناذ خاعدور ترارا رئيني الجهائر المركزي للتنظيم والاداراة رتم ٢ أسنة ١٩٥٦ الذي الخل العبال العلايين في مجبوعة وظائف الخسسفيات المساولة جرت موازنات الدولة في النستوات التلاطقة على تتسيمات

كادر المجال فجملت للعبسال الفنين أو المهنين مجمسوعة مسسقطة مور. مجبوعة عمال الخدمات الماونة التي شمات العمال العاديين .

وأذ كان الأمر كذلك ناته لا يكون هناك محال لاعتسار الدة التي تضيت بوظيفة عامل عادى والمدة التي تضيت بوظيفة مساعد صلقم وحدة واحدة في مجسال تطبيق القانون رتم ١١ لمسنة ١٩٧٥ على الرغم من أن الدرجة المحصصة لكلا منهما في كادر العمال قد عودات بالدرجشة الحادية عشر بموجب ترار رئيس الجمهسورية رتم ٢٦٦٤ لسنة ١٩٩٤ كما لا يجوز اعتبار المدنين كأنهما قضينا في الفئة العاشرة عند تطبيق أحكام القانون رقم 11 لسنة 1970 وانبا ينعين اعتبار كلا منهما كذلك عند تطبيق الجدول الخاص بها أي الجدول الثالث بالنسبة للمدة التي قضيت بوظيفة عامل عادى اعمالا لحكم الفقرة (1) من المسادة ٢١ ولحكم الملاة ٢٢ من القانون رقم ١١ لمنة ١٩٧٥ وتبعما لذلك فان المامل الذي مين ابتداء بوظيفة عامل عادى ثم نقل الى وظيفة مسساعد صائم ينطبق في شبانه حبكم الفعرة (ب) من اللهة ٢١ غنسوي عالته. على أساس تطبيق الجدول الثالث عليه مع حساب مدة خدمته اعتبارا من تاريخ تعيينه بوظيفة عامل عادى على أن تضاف الى المدد الشترطة لترتيته مدة سبع سنوات أو المدة التي تضاها بوظيفة علمل علدي أيهسا أقل كيا وأن القـــاتون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ المدل بالقاتون رقم ١٥ استة ١٩٧٦ لا ينطبق عليه ١٢ اعتبارا من تاريخ تعيينه في وَطَيفتْ ستاعد متأتم ،

ولما كانت القسرة ( به )-بن المادة ٢١ والفقرة الأولى بن المسادة الأولى والمقسرة الأكولى بن المسادة الأولى والمقسرة الأكانية المادة بن المسادة المناطقة المنا

من تاريخ تعيينه بوظيفة عامل عادى مع اضسافة مسجع سنوات الى الحد المشترطة للترتيسة في الجسدول الثلاث ، وإنا باعتساره شساغلا للنشة الناسعة بعد سنتين من تاريخ تعيينه بوظيفة مساعد صانع على الا يعلى سنة حيننذ عن ١٨ سنة واما بحساب مدة خدمته كصساتع على الا يقسل تعيينه بوظيفة مساعد صانع بشرط الا يقل سنه عندند عن ١٣ سسنة .

لذلك انتهت الجمعية المعودية لتسبى الفتوى والتشريع الى أن الدة التي تضيت بوظيف التي تضيت في وظيف بساعد صاتع وأن العابل العادى تنديج في الدة التي تضيت بوظيف السنة مساعد صاتع وأن العابل العادى ينتمي الى مجبوعة الخسيمات المساونة ولذلك ينظيق في شائه حكم الفترة ( ب ) من الملاة ٢١ من القانون رقم ١١ أسنة ١٩٧٥ الذا مين بوظيفة مساعد صاتع تبل نشر هذا المساترة إلى الدرجة واحدة ( المساترة إلى بلنسبة للمبال الفنيين بالمنطبيق لحكم الفترة ( 1 ) من الملاة ٢١ وبالنسبة للمبال الخديات المساونة الى الوظائف المنبية المال الوظائف المنبية الا من تاريخ تعييله في هذه الوظائف وانه لمل هذا العابل أن يختار بين تسسوية كالله ومقتل الحكم الفترة ( ب ) من المادة ٢١ من المتعارض رقم ١٥ لسفة ١٩٧٩ المستقارة ( ب ) من المادة ٢١ من المتعارض رقم ٧٤ لسسفة ١٩٧٦ الوحدكم الفترة ( المشافرة بيكون ألفضل له .

( ملك ٢٨/٦/٨١ : \_ جلسة ١١٨١/١/١ ) .

# المُمــــــل الحـــادى عشر المُمـــــرع المـــام

## قاعسدة رقسم ( ٣٣٧ )

#### المانية :

نص المادة ٢٣ من قانون تصحيح اوضاع العالمين الدنيين بالدولة دولة المسلمان المدنيين بالدولة المسلمان الماد المسلم المسلم المسلمان المسلمان المستوى ، ولا يستحق الترقية الى المستوى الاعلى ، علاوتين المسابية بن العلاوات المترق المشابة المستوى الاعلى ، علاوتين المسابل المسلمان المسلمة المستوى المناطقة المستوى الذي يلغ مرتب المسلمان المستوى الذي بلغ مرتب المالمان المستوى الذي بلغ مرتب المالمان المستوى الذي بلغ مرتب المالمان المستوى الذي بلغ مرتب المسلمان المستوى الذي بلغ مرتب المالمان المالمان بوصد مستوى اعلى من المستوى الإعلى سمتوى المناطقة المستوى الإعلى سمتونى الادارة المليا الذين بلغت مرتبالهم منتفاة مناطقة المستوى الادارة العليا الذين بلغت مرتبالهم سنويا .

#### ملخص الفتري :

ان المادة ٢٣ من قاتون تصحيح اوضاع الصالماين المنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالتانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على ان ٥ يمنح العامل الذي يبلغ مرتبه نهاية ربط الفئة الوظينية في نهاية المستوى — ولا يستحق الترقية الى الستوى الأعلى — علاوتين اضائيتين من العلاوات المتررة للفئة التي يشغلها . . » .

ويفاد ذلك أن بناط أعادة العابل بن الحكم المتعدم أن يبلغ مرتبعه مَمَّا والله عند المتعدم أن يبلغ مرتبعه مَمَّا والله المتلة الوطيقية في نهاية المستوى وان يكون هناك مستوى أعلى

من المستوى الذي بلغ مرتب العلمل نهايته بالنسل ، وبشرط أن يستحق. العلمل الترقية الى هذا المستوى الأهلي .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على جدول المرتبات والعلاوات اللحق 
سنظلم العليلين بالقطاع العام الصادر بالقانون رتم 11 لسنة 1971 الذي 
بسرى على العليلين بوقسسة الكهرباء أن الأجر السنوى لمستوى الادارة 
المعليا هو ١٢٠٠ ـ ٢٠٠٠ جنيه وأن العلاوات داخل هذا المستوى هي 
١٢٠ ـ ١٢٠٠ جنيه وأن العلاوات داخل هذا المستوى هي 
الى أن يصل المرتب الى ١٠٠٠ بنيه ، ومن ثم نان وظائف الادارة العليا 
تنسم الى ثلاث ثلث ثلث أولها ذات مربوط مقداره ١٢٠٠ ـ ١٨٠٠ جنيه ، 
والثانية ذلك مربوط مقداره ١٤٠٠ ـ ١٨٠٠ جنيه ، الما الفئة الثالثة لذات 
مربوط ثابت مقدداره ٢٠٠٠ جنيه وهذه الوظائف تدخل في مستوى تاهم 
بذاته بعلو المستويات الثلاثة التي تضمنها جدول المرتبات المسار اليه 
ولا يوحد مستوى آخر أعلى منه .

ومن حيث أنه ينطبق ما تقدم على المليان بمستوى الادارة الطيبة ببؤسسة الكهرباء الذين بلغت مرتباتهم ١٨٠٠ جنيه سنويا ، يكون قد تخلفت في حقهم مناط انطباق حكم المادة ٢٢ من تأنون تصحيح اوضاع المسليان المشر اليه وذلك لعدم بلوغ هذه المرتبات نهاية ربط الفئة الوظيفية في نهاية مستوى الادارة العليا غضلا عن عدم وجود مستوى آخسر يطو هذا المستوى ويخول المايل في الترقية اليه .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العبوبية الى عدم انطباق المادة ٢٣ من. تأتون تصحيح أوضاع العالمين المنبين بالدولة والقطاع العام المسادر بالمثلون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على العالمين المشار اليهم .

. ( ولف ٢٨/٤/٢٦ \_ يطسة ١١/١/١٧٧١ )

#### قاعدة رقسم (٢٢١٠).

(هــــنا :

لا يجوز العابل الذي كان يشغل وظيفة في ١٩٧٤/١٢/٣١ باعتباره تحاصلا على مؤهل عال أن يطالب بتطبيق الجدول الثاني الملحق بالقسانون رَتُم ١١ أسنة ١٩٧٥ على أن حالته بحجة التحاقه بالخنبة ببؤهل بتوسط وحصوله اثناء الخدية على بؤهل عال ... أساس ذلك ... أن العبرة في تطبيق تجكلم القانون المشار اليه هي بالحالة الوظيفية التي كان عليها المابل بهؤه الجالة وقت نفاذ القانون ... تطبيق اكثر من جدول على حالة المابل رجن بتوافر شروط اتطياق هذه الجداول ... قانون تصحيح اوضاع العالماين · بالدولة والقطاع العام الفقرة ( د ) من المادة ( ٢٠ ) من قلِّون تصحيح اوضاع العاباين المنبين بالدولة والقطاع العام ... نصها على حساب مند الخدية السابقة على الزهل المالي إن نقات فئته الى مجبوعة الوظائف المالية قبل تشر هذا القانون على اساس تطبيق الجدول الثاني الرفق على هاته هني تأريخ حصوله على الزهل العالى ثم على اساس تطبيق الجسدول الاول اللرغق ... يشترط لانطباق هذا النص أن تنقل فقة الملبل قبل المبل بالقانون عَى ١٩٧٤/١٢/٢١ الى مجموعة الوظائف العالية ... عدم انطباق هذه الاحكام على العابلين بالقطاع العام ... اساس ذلك ... أن فلاتهم تدرج بغير تقسيم الي القصيل الخاص بالإجور بموازنة الشركة ولا تنظمهم مجمسوعات معينة ومجيسي ووهلاتهم م

## طخص القصوى :

ان المادة التاسمة بن بواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١١٧٥

عنص على أنه « ينشر هذا التانون في الجريدة الرسبية ويعمل به اعتبارا بن ٣١ ديسبير سنة ١٩٧٤ ؟، ٠

ومن حيث أن المادة الرابعة من هذا التانون تنص على أنه « يعين اعتبارا من تاريخ نشر هذا التانوى حيلة المؤهلات المنصوص عليها في الهلاة (٥٠) من الفنافت الملية وبالانصية الانتراضية المقررة لمؤهلانهم ٠٠٠ ٠٠

وان المادة الثابنة تنص على أنه «يعتبر حبلة المؤهلات العليا المنسوص عليها في المادة السابقة الموجودون في الخدمة في تاريخ نشر هذا "سانون في النفة المغورة المؤهم الدراسي أو في الدرجة المعادلة لها وذلك اعتبارا من تاريخ المعمين أو من تاريخ الحصول على المؤهل أيهما أتوب . . 8 .

وان الملدة ( 10 ) ننص على أن من أمضى أو يبضى من العسسالمين الهوجودين بالغسنمة احدى المدد دالكليسة المصددة بالمسدول المراقسة مرتى في نفس مجموعته الوظبفية وذلك اعتباراً من أول الشسهر الشالى الاستكبال هذه المدة ... » .

ومن حيث أن المستقاد من تلك النصوص أن الأسل العام الذي تبناه المام عند وضعه للصوص القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المسابل المسابل أن تاريخ نفساذه التي عليها العسامل في تاريخ نفساذه في ١٩٧٢/١٢/٢٠ .

ومن حيث أنه لذلك وضع المشرع رؤوسا لجداول بدد الخدية الكلية المصوبة في الاتدبية والملحقة بالقانون اتنه الذكر مخصص الجدول الأول الهوهلات الطيا والجدول الناتي لحيلة المؤهلات المتوسطة ونوق المتوسسطة والقلت المعليان المهنين والرابع لحيلة المؤهلات الأمل من المتوسسطة والخابس الكتابين غير المؤهلين والسائس للخدية المعاونة .

وبهن جيونه أنه بنه على هذا التينسيم ملن مناط بطبيق علك الجداول يتعبد ياجد أيهر الربعة :

أولا : المسول على مؤهل معين ،

وثقيها: شنل وظينة مهنية .

وثاقتها : شنل وظيفة مكتبية بغير مؤهل .

ورابعها : شفل وظينة خدمات معاونة .

غين تحقق عليه شيء مها ذكر انطبق عليه الجدول المعين له وارتبطا به بحسب حالته في ١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخ نفــــاذ القـــاتون رقم ١١ ١١٠٠ - ١١٧٠

ومن حيث انه ترتيبا على هذا الأصل العلم نص التسلقون رقم 11 لسنة ١٩٧٧ في الملاة ١٦ على أنه « تخضع الترقيات الحتيبة المنصوص عليها. في الملاة السليقة للقواعد الآتية :

( ه ) تطبيق الجدول الأصلح للعابل في حالة انطباق اكثر من جــدول. من الجداول المرفقة على حالته » .

ومن حيث أنه لا يجوز القول بانطباق أكثر من جدول على العسامل الا أذا توافر لديه المناط المحدد لتطبيق تلك الجداول كان يكون مؤهلا ومهنيا أو مؤهلا وساغلا لوظيفة خدمات معاونة ، لها اذا كان حاصلا على مؤهل معيج ويشخل وظيفته بموجه مان تسوية حالته ترتبط بهذا المؤهل وبالمجدول المحدد له دون غيره وليس له أن يحتج بما حصل عليه من مؤهلات أدني الا أذا سمح له النص المربح بذلك ومن ثم غليمى أن كان يشخل وظيفسة في ١٩٧٤/١٢/٣١ باعتباره حاصسلا على مؤهل عال أن يطالب بتطبيق الدول الثاني عليه بحجة سبق تعيينه بمؤهل متوسط .

ومن حيث أنه أذا كانت المادة ( . ٢ ) من القانون رقم 11 لسنة 1970 تنص على أنه « تحسب المد الكلية المتطقة بحيلة المؤهلات الطيا .... مع مراعاة القواعد الآتية ....

(د) احتساب بدة الخدية السابقة على الحصول على المؤهل العسائي لن نظته نئته الى مجبوعة الوظائف العبائية تبل نشر هذا النسائون على اساس تطبيق الجدول الثاني المرفق على حالته حتى تاريخ حصوله على المؤهل العالى ثم على أساس تطبيق المدد المبينة في الجدول الأول المرفق • يقه يشترط لتطبيق هذا النص بحسب صريح عبارته أن تنقل فئة العليل قبل العبل بالقانون في ١٩٧٤/١٢/٣١ إلى مجموعة الوظائف المسالية فهناك مقط يحق له الننقل بين الجدول الثاني ثم الجدول الأول .

ومن حيث أن غنات العساملين المنبين بالدولة تدرج في مجسوعات وظيفية تنتظمها الموازنة العابة غلقه من المتصور بالنسبة لهم أن تقتل فئاتهم من مجموعة وظائف الكادر المتوسط ( الكتابي ) الى مجمسوعة الوظائفه العالية وبذلك بجد هذا النص مجالا لتطبيقه عليهم .

ابا المابلون بالقطاع العلم عان عناتهم تدرج بغير تقسيم في الغمسل الخاص بالأجور بموازنة الشركة ولا تنتظمهم مجموعات معينسة بحسمه والمؤهل مؤهلاتهم دانما يشغلون وظائنهم بالنظر الى مدة خبرة كل منهم والمؤهل الحاصل عليه وفقا للتوصيف المحدد لكل وظيفة اعمالا لنس الفترة ( ٧ ) من المادة الثالثة من القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧١ بنظام العابلين بالقطاع العسلم .

ومن حيث أن الوظيفة الواحدة ونقا لنص المادة ( ٨٠ ) من القسائون رقم 11 لسنة ١٩٩٩ الشمار اليه يمكن أن يشغلها حالما المؤهل العسائي أذا توافرت لديه هذة خبرة معينة وحالما المؤهل المتوسط أذا توافرت له هدة خبرة اكبر والغير مؤهل أذا توافرت له هدة خبرة تقوق بكنسير تلك التي تشترط المؤهل > هذا الى جانب وجود وظائف معينسسة لا يمكن الا لمن كان حاصلا على مؤهل معين ليا كنت مدة أسلم تعينسسة لا يمكن الأهل بالنسبة لها حجر الاسلمي في شغلها . وعليه غلبس من المتصدور أن توضع بالنسبة لها حجر الاسلمين في شغلها . وعليه غلبس من المتصدور أن توضع كان القول بصدم تصور تطبيق نص المادة ٢٠/د من التسانون رقم 11 أسنة ١٩٧٥ على المهلمين بالقطاع العام .

ومن حيث أنه لا حجاج بأن عدم السماح بتطبيق الجدول الاصلح (م ٥٦ مـ ج ١٦) ظَلَّهِ اللهِ عَلَى مَوْطَى مَوْمَعَ ثَمَ عَلَى مؤهل عال سَيْوْدَى الى سَسَبَقِ دَاكُلُّ 
إِلْهُ عَلَّ الْتَعْيِينَ بِعِدَ أَن كَان يَشْمُلُ وَظَيْنَة بِوَهَل مَلْ لَحَلِيلُ الْمُوْمِلُ الْعَلَيٰ الْقَرَّ 
عَلِيْ التَّعْيِينَ بِعِدَ أَن كَان يَشْمُلُ وَظَيْنَة بِوَهْل مِتُوسِطُ لَان بِعِد الْحَسِيرَة 
المُسْتَرِطة لَكُل عَوْمِل مِن شَانِهَا أَن تَصلح ظَكَ الْمُعْرِفَة عَلَيْهِ تَعْلَى الْمُولِ 
بِغِيرَ ذَلْكَ سَيْوْدَى الى هذه الأساس الذي يقوم عليه توصيف الوظائف 
بِلِقطاع العمل عَنْقَطْ مِدَد الخَبْرة المُسْتَرَطة للمؤهلات مِنا يؤدى الى شَسَطُ 
الْوظَيْفَة بِالْمُنْصِلُ عَلَى وَهُمْ عَلَى الْمُرْوَا النِّي تَشَاها بِهُوهُل مَوسِط 
وَمِنْ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَنْهَا قَدْرَة النِّي تَشَاها بِهُوهُل مَوسِط 
وَمُنْ الْمُلْكُونُ لَلْ هَذَا لَمْ يَكُن فَي تَصَد الشَّرِع عَنْهَا قَدْرَة تَطْبِق تَاتُونِ تَصْدِيحِ أَوْضَاع 
الْمَلْمُنْ عَلَى الْمَالِينِ بِالتَّطَاعِ الْمَامِ .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية المهومية لتسمى الفتوى والتشريع الى ان الملاة 17/م من القانون رقم 11 لسنة 1970 بتصحيح أوضاع العلمان المتنيين بالدولة والقطاع العلم لا تنطبق على العالمين الحاصلين ألمى مؤهلات عليا وتم تميينهم بها قبل 197/17/1 تاريخ نماذ القانون ، وأن ألبترة (د) من الملاة (٢٠) من هذا القانون لا تسرى على المسابلين بالعلماع الملم.

( 4 ۲۸/۴/۱۱ س جلسة ۱/۱۱/۷۲/۱۱ ا

قاصحة رقسم ( ٣٣٩ )

الليسيدا :

الله 15 من القانون رقم 11 اسنة 1400 لا تطبق الا على العلبان مُلْتَعِلُا اللهُ عَلَى اللهِ أَنْ ووهنات الدارة المُطلة والوسات العابة ... ألمسيرة خِلْرُكُو القَلْوَنَى المائل في ١٩٧٤/١٢/٣١ تغريخ العمل بالقَلُون رقم 11 أنسنة ١٩٧٥ - عدم المائن من عداد العسلمائن المسلم المائن من عداد العسلمائن بالقطاع العام في ذلك التغريخ حتى ولو اصبح من المخاطبين بلمسلكابه بعد ١٩٧٤/١٢/٣١ .

# بلخص الفتسوى:

ان القانون رتم 11 لسنة ١٩٧٤ باسدار تانون تصحيح أوضاع العالمين الدنيين بالدولة والتطاع العام ينص في المادة الماسسمة من مواد الإصدار على أنه 8 يعمل به اعتباراً من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ .

وتقمى الفقرة الأولى من المادة ( ١٤ ، من هذا القسانون على أن \* تسوى حالة العالمان الذين يسرى في شانهم القانون رقم ٣٥ لمسسفة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العسالمان بالدولة اعتبسارا من تاريخ حفولهم الخدية أو حصولهم على المؤهل أيهما أقرب على أساس تدرج موتباتهم وعلاواتهم كرملائهم المعينين في التاريخ المذكور » .

وقد ورد في التعليبات التنفيذية اللازمة لتعليق احكام القسانون رقم 11. السنة ١٩٧٥ النص على أنه ٣ لا نسرى أحسكام المادة ( ١٤ ) من التاثون على العلمان بالقطاع العلم بأحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧١ ذلك لأن أحكام هذه المادة متعلقة بنسوية حالات العاملين الذين يسرى في شسانهم خمكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٧ وهذا القانون لا يسرى على المسابلين بالمعلاع المام ».

ومن حيث أن المستفاد من النصسوص المتعبة أن المدة ( 18 ) من التعاون رقم 11 لسنة ١٩٧٥ المسار اليه تتعلق بنسوية حالات المسابلين الخنين يسرى في شائهم التانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض المسلبلين بالمولة و لا تطبق أحكام هذه المادة الا على المسابلين بالجولة بوحدات الادارة المحلية والهيئات المسابلة مين ضرى في شائهم أحكام التانون رقم ٥٨ لنسنة ١٩٧١ بامسدار نظسكم العالمين بالجولة .

ومن حيث أن العبرة في تحديد مدى أغادة المسابل بالقانون رقم 11 المسئة 1976 هي ببركزه القانوني في ديسمبر سنة 1976 تاريخ المسلم بهذا القانون . ومن ثم غاته أذا كان المابل موجودا بالمخدمة في أحدى الجهات السابف الإنسارة اليها في ذلك التاريخ ، غان تحكام المادة ( 1 1 ) من القالون رقم 11 لسنة 1970 سرى في شسانه أذا اسسنوفي كافئة الشروط الإخسري الملازمة لتطبيقها . أبما أدا كان من عداد المسابلين بالقطاع العام في ذلك التاريخ غاته لا يستقيد من حكم المادة الرابعة عشر منتة الذكر ، حتى ولو أصبح من المخسلطين بأحسكابه بعدد 11 ديسمبر سنة 1972 من 1976 ولم

ومن حيث أن الثابت أن السيد المذكور كان من عداد العليلين بالتطاع: العمام في الحادى والثلاثين من ديسمبر سنة ١٩٧٤ واسستبر على هذا: الحمل حتى اليوم السسابق على أول ينساير سسنة ١٩٧٦ تاريخ نقله الى وزارة التجارة بعد الغاء المؤسسة المصرية العابة للتجارة الخارجية التي كان يميل بها . ومن ثم قاته بخرج عن نطاق تطبيق حكم المادة الرابعة عشرة السابق الاشارة اليها ، ولا ينيد من أحكامها .

( ملف ۲۸/۲/۸۲ ــ جلسة ۲۱/۵/۸۲۱ ) .

## قاعدة رأحم ( ۲۴۰)

# الجسدا :

نص اللدة السلاسة من قلاون تصحيح اوضاع المسليلين الدنيزد. بالقطاع العام الصلار بالقسانون رقم ١١ أسنة ١٩٧٥ صريحة في اجسراء الاسويات العابلين بالقطاع العام وفقا لاحكامه ولو الم تتوافر فقات مالية. خلاية أو وظاف شاغرة مع اعتبارهم شاغلن للفلك المللية التي تنشأ السوية حالاتهم ... أثر ذلك ... لا يجوز الامتاع عن تسوية حالات المابلين بالادارة للقانية بلحدى شركات القطاع المام لعدم وجود فئات مالية خالية أو وظاففه ... شاغرة بالادارة القانية أو وظافه ... شاغرة بالادارة القانية بالشركة .

# ملخص الفتري :

ومن حيث أن المادة ٦ من مواد اصدار التاتون رقم 11 لسنة 1900 بتصحيح أوضاع العالمين تنص على أنه ( .... وبالنسبة للمسلمين الخاضعين لاحسكام نظلم المساملين بالتطلعاع العام المسادر بالمتاتون مرتم 71 لسنة 1971 المستنبدين من احكام التاتون المرافق وتتوافر نبهم المتراطات شغل الوظائف المدرجة بالهيكل التنظيمي تتم تسوية حالاتهم على قنات الوظائف الخالية .

ونيها عدا النثات الخالية تعتبر النئات المالية التي تتم بالترقية اليها منشأة بصفة شخصية وتلفي عند خلوها .

وبالنسبة العليلين الذين لا توجد ونلائد مدرجة بالهيكل التنظيمي للوحدة تسمح بترقيتهم عليها غيتم تسوية حالاتهم طبقا لاحكام القاتون المرافق على غنات مالية بصغة شخصية علنى عند خلوها وتعتبر الزيلاة في مدد الفلسات المالية اللازمة هذه التسسوية زيادة حتميسة في موازنة على الوحدات) .

ولما كانت هذه المادة صريحة في اجراء التسويات للمابلين بالتطاع العلم ، ونقا لاحكام القسانون رقم ١١ لمسنة ١٩٧٥ ولو لم تتوافر فئسات مالية خلية أو وظائف شاغرة مع اعتبسارهم شاغلين للفنات الماليسة التمه تشا لتسوية حالاتهم بصفة شخصية فاته لا يجوز الابتناع من تسسوية حالات العابلين بالادارة القانونية بشركة المعادن للتنبية والتعمير بحجسة عدم وجود نفات مالية خالية أو وتفائف شاغرة بالادارة القانونية أو بالشركة مر لذلك انتهى راى الجمعية العبوبية لتسمى الفتسوى والتشريع المي المبترار معابلة مديرى وأعضاء الادارات التانونية وفقا الاحسكام توانين المعابلين بجهانهم الى حين 'عتباد البياكل الوظيفية طبقسا لقسانون الادارات الفسانونية .

· الله ۱۹۷۱/۱۰/۲۷ - جلسة ۲۷/۱۰/۱۱ ) .

## قاعسدة رقسم ( ۲٤١)

#### 

الفقرة ( د ) من المادة ٢٠ من غلاون تصحيح اوضاع العابلين بالدولة: والقطاع العام الصادر بالقادن رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ معبلة بالقادن رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٨ ــ سريان حكم هذه الفقرة على العلباين بالقطاع العام وكذا: العابلين الخين يعاد تعيينهم بالؤهل العالى قبل نشر القالون في ١٩٧٥/٥/١٠

# ملخص الفتوي:

ان المادة ( ٢٠ ) من القانون رقم ١١ السنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العالمين المدنين بالدولة والقطاع العام كانت تنص على أن « تحسب المدد الكليسة المتطقة بحسلة المؤهلات العلبا ..... بع مراعاة القسواعد الآتية ..... ( د ) حد المب بدة الخدمة السابقة على الحصول على المؤهل العالى المن نقلت نئة الى مجموعة الوظائف العالمية تبل نشر هذا القسانون على أساس تطبيق الجدول الثاني المرفق على حالته حتى تاريخ حصسوله على المؤهل العالى ٤ ثم على الساس تطبيق المدد البينية في الجدول الأول على المؤهل العالى ٤ ثم على الساس تطبيق المدد البينية في الجدول الأول المرفق أعتبارا من التاريخ المذكور على حالته بالنئة والاتدمية التي بلشها، المحدول الثاني » .

ثم صدر القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ بتعديل بعض احكام القسانون. دقم 11 لسنة ١٩٧٥ ؛ وعمل به اعتبــــارا من ١٩٧٤/١٢/٣١ ــ تاريخي الهبلي بالتغليض دقم 13 لمسنة 1970 ولمنسانه للى نظم الفنة الموازدة في المنترة (د) بن الملاة في 7 ) حقة اعادة التعيين واصبح نص علك المفترة بيجيرتها على المنحو المتسالى :

« حساب بعد العمل السابقة على الحميول على المؤهل العالي إن المتابي إن المتابي إن المتابي إن المتابي المتابقة أو المتابقة أو

وبغاد با تقدم ان المشرع عنديا أصدر التساقون رقم ١١ لسنة ١٩٧٩ قرر الاعتداد بالدد التي تضيت بالؤهل المتوسط ، وذلك عند تسوية حالة العلين الذين حصلوا على وهلات عليا بعد تعيينهم بيؤهلات متوسطة ، وحلة نقل عنتهم من مجموعة الوظائف المتوسطة الى مجموعة الوظائف أمالية تبل نشر القاتون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، وعنديا تبين للهشرع أبن تمر هذا الحكم على طائفة من نقلت عنتهم الى مجموعة الوظائف المسالية تعد قدى الى المحسير حكم الفقرة (د ) عن المضطلبين بنظام العمليين بالقطاع المليان بالقطاع بعد تميينه نيشتمل المقرة المقتسرة القريا بمنافعة من شقط المائفة من شفاعها بالؤهل المتوسطة عدلي نم الفقرة (د ) ما فاضف الهما حالة لملدة بشغين وبذلك الدخل في عداد المخاطبين باحكام طلك الفقرة المسلمين بالتماع العمام والعالمين بالحكومة الذين يعاد تميينهم بالمؤهل المالى تبل بالتماع العام والعالمين بالحكومة الذين يعاد تميينهم بالمؤهل المالى تبل

واذا كان الأبر كذلك غان اعادة التعيين في تطبيق حكم الفقدرة اخذ مدلولا خطسا غلا يشرج من نطاقه سوى من يعين بعد انتهاء شعبتسه لأي سبب من الاسبقب مع وجود غاصل زمنى بين مدة شعبته بالمؤهل المتوسطة وبدة شعبته بالمؤهل الدالى . ويناء على ما تقدم غاته ينعين تسوية حالة العاملين بالتطاع المسلم اللهن اعيد تصينم بفر غاصل زمنى قبل ١٩٧٥/٥/١ على أساس حسساب مدة خدمتهم التى تضوها بالأوهل المتوسط وتطبيق البربول الثانى الملحق بالمقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الخاص بحبلة المؤهلات المتوسطة ثم تطبيق المجدول الأول الملحق بالقانون المذكور الخاص بحبلة المؤهلات العليا من تتاريخ حصولهم على المؤهل العالى وذلك بالفئة والاقديات التى يبلغونها طبقا الجدول الذاتي .

لذلك انتهت الجمعية العموميــة لتسمى الفتوى والتشريع الى نطبيق اللقرة (د) من الملدة (٢٠) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المحدلة بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ على العلبلين بلقطاع العلم .

( الله رتم ۲۸/۳/۸۱ - حلسة ۲/۲/۰۸۱ ) .

# قاصحة رقسم ( ۲۶۲ )

#### : المسينا

تحديد القدية العابل المقول الى الدرجات الجديدة الواردة بالقــالون رقم ٨٤ فسنة ١٩٧٨ - يتمين عند ترقية العابل أو رد الدييته طبقا المقانون رقم ١١ أسنة ١٩٧٥ أن ينظر ابتداء الى النفة المالية التى كان يشــفلها في ١٩٧//١/٣١ - الاحتفاظ العابل بالفئة الاضل له لا يعنى الوقوف بحالة العابل عند الفئة وأن يبنح أيضا كافة الحقوق التى تعود عليه وخاصة رد الاتبية في الفئة الادنى من الفئة المحفوظ له بها .

# ملخص الفتسوى :

أن المشرع حدد ١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخًا لنفاذ أحكام القانون رغم ١١ الذي نشر في ١٩٧٥/٥/١٠ وتضى بترتيسسة كل من أمنى المدد الكلية المشترطة في الجداول المرفقة الى الفئة التي اكمل منهسا وذلك

عمتارا من أول الشهر التالي لاكبال المدة غان كان قد رقى البها في تاريخ على ردت التدييته فيها الى هذا التساريخ ولحماية العاملين الذين رقوا الى الله مالية في تاريخ سابق على تاريخ اكمالهم المدد الكلية المسترطة الترقية الى تلك الفئات منع المشرع تخفيض الفئة المالية أو المرتب نتيجة لتطبيق احسكام القسانون رقم ١١ لسنة ١١٧٥ ، ومن ثم مان تسوية حالة المليل ومقا لاحكام هذا القانون أنها ترتبط بالركز القسانوني السذى كان عليه في ١٩٧٤/١٢/٣١ التساريخ المحدد لنفاذه ، وتبعسا لذلك فاته يتعين عند ترقيته أو رد اقدميته طبقا للمدد الكلية المحددة فيأى من الجــــداول الرغقة بالقائون أن ينظر ابتداء الى الفئة المالية التي كان يشغلها في هذا التاريخ مترد اقدميته نيها أو يرتى الى منة أعلى منهسا ، وأذا كان المشرع تد اوجب احتصاط للمالل بالنثة الانضال له غان ذلك لا يعنى الوثوف محالة ألمامل عند تلك الفئة واخراجه كلية من نطاق المخاطبين باحسكام التساتون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وقطع الطريق عليه في الافادة من أحسكامه وانها يتمين بجاتب الاحتفاظ له بالفثة الانضل منحه الحقوق التي تعرد عليه من تطبيق تلك الاحكام وبصفة خاصة رد الاقدمية في الفئة الادني من النئة المتنظله بها.

ولما كاتت العالمة المعروضة حلقها قد عبنت في ١٩٦٢/٥/٢٥ بدبلوم الاجبارة الثانوية بالفئة الثابنة ورقيت الى الفئة السابعة في ١٩٧٢/٤/١ بدبلوم وظلت تشغلها حتى ١٩٧٢/٢/٣١ عانه يتمين اعبالا لاحكام القسانون رقم إ! لسنة ١٩٧٥ والجسحول الثانى اللحق به رد لتدبينها في تلك الفئة الفئة الي ١٩٧٠/٢/١١ أول الشهر التسلى لاكبالها بدة الست سسنوات الكشرطة كددة كلية للترقية ألى تلك الفئة ، وإذا رقيت المذكورة الى الفئة السادسة في ١٩٧٥/٤/٢١ بالمعابيق لاحكام القانون رقم ١١ لسمة ١٩٧١ منام السالين بالقطاع العسلم قبسل ١٩٧٥/٥/١١ تاريخ نشر القسانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في ١٩٧٥/٥/١ أول الشهر القساني رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الى تلك الفئة في ١٩٧٥/٥/١١ أول الشهر القسالي لاحكام القرابة المعابدة المعابدة الله بتاريخ لكبلها بدة كلية قدرها احد عشر سنة فانه يتمين الاحتفاد لها بتاريخ نرتينها الى الفئة السلاسة في ١٩٧٥/٤/١٤ باعتبارة الاعتبارة الاعتبارة الاعتبارة الاعتبارة المعابدة السالي المنابذة السلاسة في ١٩٧٥/٤/١٤ باعتبارة الاعتبارة الاعتبارة الاعتبارة الاعتبارة الاعتبارة الاعتبارة الاعتبارة الاعتبارة الاعتبارة العبارة المنابقة السلاسة في ١٩٧٥/١٤ باعتبارة الاعتبارة الاعتبارة الاعتبارة العبارة المنابقة السلاسة في ١٩٧٥/١٤ باعتبارة الاعتبارة العبارة المنابقة السلاسة في ١٩٧٥/١٤ باعتبارة العبارة العبارة المنابقة السلاسة في ١٩٧٥/١٤ باعتبارة العبارة الع

ولما كانت المادة (١٠) من التانون رتم (٨) لسنة ١٩٧٨ بغظام المغليمة المعالم المعبول به اعتبارا من ١٩٧٨/٧١ تقضى بنقل المساطيح المخاضعين لاحكام القسامة ون (٦ المنافق المعالم المعلم و المحالم القسام المعبول بقالم المعبول المعالم و المحالم و

(ملف ۱۹۸۰/۱۰/۱ - جلسة ۲۹/۰۱/۱۸۶۱) .

# قاعدة رقام ( ۲(۳ )

### المِسطا:

يتمن الامتعاد بتواريخ رد الالعبية وتواريخ الترقيلت التي حصل عليها العلمان وفقا لاحكم القانون رقم 11 أسنة 190 عند حساب العد البينية المسترطة لترقية المليان بالقطاع العلم وفقا لاحكام القسسةون رقم 64 أسنة 1924 عنم تعارض ذلك مع مبدأ عدم الاعتداد بعدد للمبل السابقة المصوبة وفقا لاحكام فقان تصحيح ليضاع للملهن .

### ملخص الفتسوى :

ان الحادة ( ٢ ) من جواد استدار القسانون رقم ٢٩ المستخة ١٩٧٥ يتصحيح أوضهاع المحالجين نقص طلى لهه ه .... وبطنسية المساطهين الخاضعين الأحكام نظام العابلين بالقطاع العام الصادر بالقادين رقم [7] لسسنة 1971 - المستعيدين من احسكام القسادون المرافق وتتوافر نيهم استراطات شغل الوظائف المدرجة بالهيكل التنظيمي تتم تسوية حالاتهم علي. نئات الوظائف الخالية .

ونيبا عدا الفتات الخالبة تعتبر النشات المالبة التي تتم الترقيبة. إليها منشئاة بصفحة شخصية وتلفى عند خلوها .

ويالنسبة للعالمين الذين لا ترجد وظائف مدرجة بالهيكل التنظيمي. للوحدة تسمج بترقيتهم عليها نيتم نسوية حالاتهم طبقا لاحكام القانون: المرافق على نفات مالية بصغة شخصية تلغي عند خلوها 6 وتعتسير الزيادة في عدد الفتات المائية اللازمة لتنفيذ هذه النسوية زيادة حتيسسة في موازنة طك الوحدات 6.

وبفاد هذا النص أن المشرع اعتد في نطبيق احسكام القساتون رقم 11 لسنة 1170 على العالمان بالقطاع العام بالهيساكل التنظييب واشتر أطات شغل الوظائف بهذا القطاع ناوجب أن تتم الترقيسات وفقا الإحكام هذا القانون على عنات الوظائف الخالية المدرجة بالهيكل التنظيم بسكل وحسدة غاذا لم توجد وظائف ونئسات عالية خالية رتى العالمال للفئة الملاية الأعلى بعضة شخصية مع بقسائه في الوظائف ذات الفئة الملاية الأدنى ، ومن ثم مان ترقيات العسائم بالمنابق المحالم النف الجريت وفقا لاحكم التنظيبية بوحدات القطاع العسام من الوظائف المدرجة بالهيكل التنظيبية بوحدات القطاع العسام وأنها ارتبطت بها لذلك غائه أن نرتب على تطبيق احسكم الملدة ( 10 ) من هذا التون رد أتدبية العسائل في الفئة التي كان يضغلها في المالازيخ المحالم بالمعافرة المعالم وأنها اعتبى بالمحكم ترقيته الهيا تعين العشاء المنابق الوظيفة أيضا وأن ترتب على تاليخ المحكم ترقيته الها تعين وضعه على الوظيفة أيضا وأن ترتب على تألف المائة أن كان شغائة أعلى المن عين وضعه على الوظيفة أيضا وأن ترتب على تألف على الهنائة أن كان خلات خلاية على لم حكن كذلك غلل شاغلا لوظيفة المائم المنافذة أن كان خلائة التحديد العالم المنافذة أن كانت خلاية على لم حكن كذلك غلل شاغلا لوظيفة المؤلفة، المؤلفة المؤلفة المناب المنافذة أن كانت خلاية على لم حكن كذلك غلل شاغلا لوظيفة المؤلفة المؤلفة المؤلفة المناب الهنئة أن كانت خلاية على لم حكن كذلك غلل شاغلا لوظيفة المؤلفة الم

الأعلى التي رقى اليها وذلك بصفة شخصية الأبر الذي يعنى استحقائي المهاد المهاد الصفا الوظيفة اعتبارا بن تاريخ حصوله على نئتها المالية وقتا لاحكام القسانون رقم ١١ اسنة ١٩٧٥ وأنه لا يحول دون وضعه عليها أن رقى لفئسة أعلى الا عسدم خلوها أو قيد عسدم الإخلال بالترتيب الرئاسي للوظائف التي نصت عليسه المادة ٣ من مسواد احسدار هدذا القسانون ، وترتيبا على ذلك غانه يتمين اعتسداد بتواريخ رد الاقتميسة وتواريخ الترتيبات التي حصسل عليها العالمون وغقا لاسكام القانون وتواريخ الماد البينية أي مدد البقاء في الوظيفة الأدنى المشترطة بالهياكل التنظيمية للترتية إلى الوظائلان الأعلى كهسالا بيتمين عند ترتية العالم لوظيفة اعلى سبق أن حصل على ننتها الماليسسة بالتطبيق الاصلام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ولم يشغلها حينلة لعم خطوها أو لعدم الإخلال بالترتيب الرئاسي للوظائف اعتباره شساغلا لها من حصوله على ظلك الفئة .

وبناء على ما تقدم غان حسساب المدد البنية المسترطة لترقيسة العسابلين بالقطاع العلم وفقا لاحكام القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٨ بنظام العلين بالقطاع العسام وأحسكام قسسرار رئيس الوزراء رقم ١٠٠٧ نسنة ١٩٧٨ بشأن المساير اللازمة لترتيب وظائف العسابلين بالقطاع العسام يجب أن يبددا اعتبارا من تاريخ رد الاقدية أو تاريخ الترقيسة التي حصل عليها كل عامل وفقا لأحسكام القانون رقم ١١ لسسسنة ١٩٧٥ المدار اليه .

وليس في الاعتداد بتواريخ رد الاقدية أو الترقية وفقا الاحسكام القاتون رقم 11 لسنة ١٩٧٥ عند حسلب المدد البيئية با يتعسارض مع المد//1/٢٦ المعارض المعارض المدراي الجمعية المومية بجلستها المتعدة في ١٩٨٠/١/٢٦ عند بعدد العبال السابقة التي حسبت للعالمين ضبن المد الكلية المسترطة للترقية وفقا لاحسكام القاتون رقم 11 لسنة ١٩٧٥ عند حربتهم وفقا لاحسكام القاتون رقم 13 لسنة ١٩٧٨ ذلك لان حسساب

مدد العبسل السابقة ومقا لأحكام القسانون رتم ١١ لسنة ١٩٧٥ لا يؤدى طبقا لنص المادة ( ١٥ ) من القانون الى تغيير تاريخ هذول العسامل الى الخدمة وليس من شانه أن يؤثر في المركز القسانوني المسلمل أن لم يترتب عليسه رد أقدميته في الفئة التي يشغلها في ١٩٧٤/١٢/٣١ أو ترقيته الى غنة أعلى ، لذلك يكون من غير الجائز ضم مدة العمل السابق المصوبة على هذا النحو الى مدة الخبرة المشترطة للترقية بالتطبيق لأية أحكام أخرى غير تلك التي تضبنها القاتون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بيد أنه أن ترتب على تطبيق أحسكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تغيرا في مركل المسلمل بالنظر الى الدرجة الأخيرة التي كان يشغلها في ١٩٧٤/١٢/٣١ نعين الاعتداد به عند ترقبته الى الوظائف الاعلى اعمسالا لاحسكام ذات التاتون وعليه مان مبدأ عدم الاعتداد بمدد العمس السابقة المحسوية وفقا الحكام القسانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والذي يستند الى عدم تفيير المسكام هذا القاتون بتاريخ دخول الخدمة لا يتعارض مع مبدأ الاعتسداد بتواريخ رد الاتنمية والترتيات التي نبت ونتا لاحكابه والذي يستند الى التغيم الذي أحدثه القساقون في مركز العسسامل الفعلي ابتداء من 1971/17/٣١ تاريخ العبل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

لذلك انتهت الجمعية المعودية المسبى الفنوى والتشريع الى وجوب الامتداد بتواريخ رد الاتمية وتواريخ الترتيات التى حصسال عليها المالمان بالقطاع العام وفقا لأحسكام القانون رتم ١١ لسانة ١٩٧٥ عند حساب المدد البينية المشترطة للترقية للوظاتف الاعلى بالتطبيق لأحسكام القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٨ بنظام العلمان بالقطاع العلم .

( بك ٢٨١/١/١٥ - جلسة ١١/١/١٨١١ ) .

### قاعستة رقسم ( ٢٤٤)

### الجسطا :

تنص المادة ٢٢.من القالون رقم ١١ السنة ١٩٧٥ بشان تصحيح اوضاح العلمان الدنين بالدولة والقطاع العلم على أن يبنح العليل الذي يبلغ مرتبه تَهُ لِيُدُ رِبِطُ الْفَلَةُ الْوَقِلِفِيةِ فَى فَهِلِةَ الْمُستوى — ولا يمنحق الترقيسة اللي الْمُستوى الإدارة القلة التي يشغلها — عدم انطباق حكم هذه المادة على العلمان بمستوى الإدارة العليا الذي بلغت مرتبقهم ١٨٠٠ جنيه سنويا أو تجاوزت هذا المِلغ — أسامى ذلك : عدم يتوع هذه المرتبات فهلة ربط الفئة الوظيفية في فهلية مستوى الادارة العليا ، فضلا عن عدم وجود مستوى آخر يعلو هذا المستوى ويخول العامل الحق في المرتبة المه ،

### ملخص القتوي :

ومن حيث أن مناط الانادة من حكم هذه الخادة هو بلوغ مرتب العالى عليه المسافل عليه المنافق المنا

ومن حيث أنه يبين من اطلاع على جدول المرتبات والعلاوات المحق المتغلم العلمين بالقطاع العسلم الصادر بالقانون رقم 11 لسنة 1971 أن الاجر السنوى المداوة النظيا هو ١٩٠٠ - ٢٠٠٠ جنيسسه ، وأن العلاوات داخل هذا المستوى هي ٧٧ جنيها سنويا الى أن يصل المرتب الهي ١٨٠٠ جنيه سنويا ألى أن يصل المرتب الهي ١٨٠٠ جنيه سنويا ، ومن ثم غان وظائف الادارة العليا تنقسم الى ثلاث غلسات : حليه سنويا ، ومن ثم غان وظائف الادارة العليا تنقسم الى ثلاث غلسات : المحتوية منوية ، وألفائية : ذات مربوط مقدارة ١٨٠٠ جنيه سنويا ، الما العلة العلمة : غانها كامة المحتوية منويا ، الما العلمة العلمة : غانها كامة

مستوى تأثم بذاته يطو السنويات النسكانة الاخرى التى تضيفها جدول المرتبات المسار اليه ، ولا يوجد مستوى آخر اعلى منه .

ومن حيث آنه بتطبيق ما تقدم على ألعليلين بمستوى الادارة العليا بشركة بور مسعيد لتصدير الاقطان الذين بلغت مرتباتهم ١٨٠٠ جنيه مسنويا أو تجاوزت هذا الميلغ ، مانه يكون تد تخلف في حقيم شروط انطبساق حكم المادة ٢٣ من تأتون تصحيح اوضا العليان المشار اليه وذلك المستم بلوغ بعده المرتبات نهاية ربط الفئة الوظيفية في نهاية مستوى الادارة العليسسا ، غضلا عن عدم وجود مستوى آخر يعلوها عدا المستوى ويخول العامل الحق في الترقية الهه .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية المعومية لمسمى الفتوى والتشريع هى عدم الطباق حكم المادة ٢٣ من تاتون تصحيح اوضناع العلماي المدنين والقولة والتطاع العلم السادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٨٧٥ على العالمان يُعَمَّلُون الأدارة العلما الذين بلغت مرتباتهم ١٨٠٠ جنبه سنويا أو تجاوزت هذا المبلغ .

( ملك رقم ٢٨/٩/٥٥٥ - جلسة ٢٨/١١/١٩٧١ ، .

**(رابجع العنوق رتم ٤٧٤ في ٢٣/١/١٧٧ ــ بلف رتم ٨٩/١/١١٧٢)** 

قاصحة رقسم ( 480 )

### البسية :

بطلات تارؤه ومثلث الوظيقة يستحل على أسلاس بدلية الأجر القرر قُرجة الوظيفة اللى يُشخلها العابل وليس على أسساس الفلة اللهية التي يُشخلها بصفة شخصية بحكم القلاون رقم 11 السفة 1940 •

#### ملخص الفنسوي :

ورد لرياسة مجلس الوزراء كتاب وزير الصناعة والثروة المعنيسة. متضمنا طلب رئيس النقابة العلمة لعمال الفزل والنسيج حساب بدل ظروف او مخاطر الوظيفة المستحق للعاملين بشركات القطاع العام على اسساس أول مربوط الدرجات التي اكتسبوها بعد نسوية حالاتهم طبقا لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ . وقد أقابت النقابة العابة لعبال الغزل والنسيج العديد من الدعاوي أمام هيئات التحكيم المختلفة في هذا الشأن قضي في معضها لصالحها والبعض الآخر ما زال متداولا غضالا عن أن العديد من العبال قابوا برقع دعاوى حسكم في بعضها لمستقحهم وفي البعض الأخسير لصالح الشركات . ونظرا الى أن لا يتتمر على المالين بتطاع الفرل. والنسيج مقط عوانما يمس قطاعا كبيرا من العلملين بتطاع الانتاج بالدولة ، فقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى النتسوى والتشريع ٤. فاستبانت أن قانون نظام العابلين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٨ ينص في المادة . } منه على جواز منح العامل بدلات تتنضيها ظروف أو مخاطر الوظيفة وذلك بحد أقصى ٤٠٪ من بداية الأجر المترر للوظيفة التي يشغلها العامل . ويستعاد من ذلك أن المشرع قرر منح هذه البدلات على أسس موضوعية تتعلق بظروف ومخاطر الوظيفة التي يشغلها العليل غملا وجمل تحديد مقدار هذه البدلات بنسبة معينة من بداية الأجر المقرر لهذه الوظيفة فهي بدلات مقررة ... بصريح نص القانون ... للوظيفة التي يشفلها العامل معلا أو يتوم بأعباتها وعلى اساس النشبة المتسررة لها ، وليست مقررة للعرجة المالية التي يحصل عليها العلمل بصفة شخصية ، وأن تدرها يتحدد بنسبة معينة من بداية الأجر المترر لدرجة الوظيفة التي يشهلها العليل معلا كأساس لحساب هذا القدر مقط ، وبن ثم مان العليلين الذين سويت حالتهم طبقا لاحكام القانون رقم 11 لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العلبلين المدنيين بالدولة والقطساع العلم وحصلوا على غنات مالية بصنة شخصية أعلى من الفئات المتسررة للوظائف التي يشغلونها الا لتهم ظلوا يشغلون ذات الوظائف التي كاتوا يشظونها تبل حصولهم على هذه النثات الملية الأعلى يستحقون بدلات ظروف ومخاطر الوظيفة على اساس بداية. الأجر المقرر لدرجة الوظيفة التي يشغلونها معلا أو يقومون باعبائها ، وليس. على أسلس بداية اللئة الملية التي حصلوا عليها بصنة شخصية بالتطبيق. لاحكام التاتون رتم ١١ لسنة ١٩٧٥ المسار اليه .

لذلك انتهى راى الجبعية العبوبية لتسبى الفتسوى والتشريع الى استحقق بدلات ظروف ومخاطر الوظيفة على اساس بداية الاجر المتسرر المرجة الوظيفة التى يسفلها المال وليس على اساس الفئة الملية التى يشغلها العالم بسنة شخصية .

و ملف ٢٨/٤/٧٨ - جلسة ٢/٤/٥٨١ ) .

# اللفسسل الشبطى علتر معسساتل علية بتأوعة

القسسرة الول عدم الطباق نظام تسمير الشهادات بعدد اعتمال جداول التوسيف والتقيم

### قامستة رقسم ( ۲(۲)

#### المسطا:

تسرى احكام القانون رقم 11 فسنة 1970 الى حين اعتباد جداول توصيف وتقيم الوظاف — اعتبارا من هذا التاريخ بمقتفى حكم الفقــرة الثانة من المادة ) من القانون المذكور بالنسبة للمايلين بالحكومة .

# <del>بلغس القد</del>ويٰ :

نصت الملاة } بن القانون رقم 11 لسنة 1970 باصدار قانون تصحيح أوضاع العلماين المنبين بالدولة والقطاع العلم على أن « يعين اعتبارا بن تريخ نشر هذا القانون حبلة المؤهلات المنصوص عليها في المادة (ه ) في المنتف الملية وبالاتدبية الافتراضية المتررة الوهلاتهم . كما تحدد أقديسة من يعين بعد حصوله على مؤهل عال أو أى مؤهل آخر أعلى من مؤهسا ثاناء الخدمة في الفئة المتررة المؤهل طبقا الاتدبية خريجي ذات الداملة من حبلة المؤهل الأعلى الحاصل عليه المعينون طبقسا لاحسكام الشاقون رقم ٨٥ السنة ١٩٧٣ المسلم اليه وذلك ما لم تكن أقديته وأذا كان المسلمل قد بلغ المنتف المذمة أعلى أو مرتبا لكبر من الفئسة أو المسرتب الذي يستحقسه غلية المكونة ومرتبه الى مجموعة الوظائفة

المالية غير المتخصصة في الجهة التي تلائم خبرات ما أم يكن بقاؤه في مجموعته. الوظاءات الإصابة اقضل لـ أ . .

وبعاد ذلك أن المشرع وضع تاعدة مؤداها أن العالم الذي يخطئ على مؤهل عال إثناء الخدمة ينشأ له حق النقل بفته واتدبيته ورتب وتت حصوله على ألمؤهل العالى الذي مجبوعة الوظائف العالمية غير التخصصية ة وذلك من المرتب التي مجبوعة الوظائف العالمية غير التخصصية ة وذلك بنا لم يكن بتاؤة في تجلوعة الاستئية التشلل في غطام التعالمين المنتين بالموقة الصادر بالقانون رتم ٧٤ لسنة ١٩٧٨؛ الذي يعتد بعمل الوظائفة ذاته وليس بالوظف شاغلها وهو بذلك يخطف من نظام تسمى "شيالمات اللاى يعلى بالموظف شاغلها وهو بذلك يخطف من نظام تسمى "شيالمات اللاى يعلى على تجديد الدرجة المقررة الإهل العالمات دون نظر إلى عمل الوظيفة و وهذا المسلم طبيعة عمل الوظيفة لا يتفق معة حسكم المسلم المناقبة من التعالمات والمسلم والمسلم والمناقبة بالمتاب بالمتاب المناقبة بالمناقبة بالمتاب المناقبة بالمتاب المناقبة بالمنافية والادارة توسيف وتتعبم الوظائف بترأر من رئيس الجهاز المركزي المتنافية والادارة توسيف وتتعبم الوظائف بترأر من رئيس الجهاز المركزي المتنافية والادارة توسيف وتتعبم الوظائف بترأر من رئيس الجهاز المركزي المتنافية والادارة بنافتها المنافية بالتابية بالتابية بالتابية بالتابية بالتابية بالمتابعة المنافية بالمتابعة المنافية بالمتابعة المنافية بالمتابعة بالمنابعة بالمتابعة المنافية بالمتابعة بالمتابعة بالمتابعة المنافية بالمتابعة با

وينطبيق ما تقدم على حالة السيد الموردة حالته عن الشمابت من الارداق أنه عين تعيينا مبتدا بدؤهله المالي بوزارة التبوين عن طريق لجنة التورق المنافق بالموردة التبوين عن طريق لجنة التورق العالمة بناويخ المالمة بناويخ المالمة بناويخ المرازة بقرار رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والادارة رفم تفاق المنافقة المنافقة عن المنافقة عن المنافقة عن المنافقة عن المنافقة المنافقة

لكُلك النَّمِيْتُ الْجَمِيْقِةِ الشَّوْمِيةِ لَمُسَمِّى الفَتَوَى وَالشَّرِيْعِ النِّي مُكِمَّ الْطَيْعَ الْمُكُورِ فَى تَطْلِيقِ الْمُلَاهِ } تقرة كالله بن الطَّقُون رَمْمُ ١١ نُسَمَّةُ وَلَالًا عَلَيْ. حقته بعد تعيينه بوزارة النبوين .

( نلف ۲۶۸/۴/۸۲ ــ طنة ۲۱۱/۲۸ ) .

## قاعسدة رقسم ( ۲(۷)

### المسطا:

الحصول على المؤهل المسالى واعلاة التعين بهذا المؤهل بصند. اعتباد جداول توصيف الوطالف يجعل حكم الفقرة الثالثة بن المادة } بن التقون رقم 11 أسنة 1949 غير وارد التطبيق .

# ملخص الفنسوى :

استعرضت الجمعبة العبوبية لقسبي النتوى والتشريع نتواهسا الصافرة بتاريخ ١٩٨٤/١١/٢٨ ملك رتم ١٤٨/٣/٨٦ واستبان لها أن الشرع وضع في المادة } مترة ٣ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ تاعسدة مؤداها أن المعلمل الذي يحمسل على مؤهل عالى أنساء الخدمة ينشأة له الحق في التنقل بنئته واقديته وبرتبه وتت حصوله على المؤهــل المالي الى مجبوعة الوظائف العُسالية غير التخصصية وذلك ما لم يكن بقاؤه في مجموعته الاصلية انضبل له بيد أنه نظرا لان الشرع وتبد أخذ متظلم ترتيب وتوصيف الوظائف في نظلم العسليلين المنيين بالدولة المسادر بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٨ الذي يعتبسد بعبل الوظيفة ذاته وليس بالوظف شاغلها وهو يذلك يختلف عن نظام تسمير الشسهادات الذي يتوم على تحديد الدرجة المتسررة لؤهل المابل دون نظسر الى عبسل الوظيفة وهسذا المسلك بن الشرع القائم على اسماس طبيعة عممل الوظيفة يتفق معه حكمه الله } نقرة ثالثة بن القانون رقم 11 لسنة 1970 مبا يؤدى إلى التول. مسريان حكم الملَّة الذكورة على المسلبلين بالحكومة الى حين اعتبساد جداول توسيف وتتبيم الوظائف بقرار من رئيس الجهاز الركزي للتنظيم والادارة فاعتبارا من هذا التاريخ ينتضى حكم السادة } فقرة ثالثة بالنسبة المليان في الحكومة .

ولا يغير من ذلك تراخى جهة الادارة في تسكين العلملين على الوظائفه

+ المتبدة ذلك أن التسكين مرحلة تالية لتبام نظام التوصيف والتغييم والذي يتحقق بصدور قرار رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة .

ويتطبيق ما تقدم على حالة السيد المدوضسة حالته فاشسابت من الاوراق أنه حصل على المؤهل العالى وأعيد تعيينسه بهذا المؤهل بمسد إعتباد جداول توصيف الوظائف ١٩٧٦/١٠/١٦ ومن ثم ينحسر عنه حكم التقرة الثالثة من المادة ؟ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

انتهت الجمعية العبومية لتسمى المنسوى والتشريع الى عصم احتية السميد المعروضة حالته في تطبيق المادة } مقرة ٣ من التسانون وقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على حالسه .

( بلف ١٩٨٥/٢/٦ - جلسة ١٩٨٥/٢/١)

# قاعسدة رقام ( ٣٤٨ )

### : 12 41

اعتباد جداول الترصيف والتقيم الذي يتوقف عنده تطبيق حكم الفقرة الثالثة من المادة } من القانون رقم ١١ أسنة ١٩٧٥ هو الاعتباد الذي يتم من السلطة الختصة في ظل المسل بالقانون رقم ٧٤ أسنة ١٩٧٨ .

### ملخص الفتري :

ان المادة ٢ من القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العابلين المدولة تنص على أن ٥ تضع كل وحدة جدولا للوظائف وصف كــل وطنية وتحديد واجباتها ومسئولياتها والانسراطات اللازم توافرها نبين يضغلها وترتيبها في احدى المستويات والنئات الوظيفية المبينة بالجدول الملحق بهذا التاقون ــ كما بجوز أعادة تقييم وظائف كل وحدة ، ويعنه وجدول الوظائف والقرارات الصادرة باعادة تقييم الوظائف بقرار من الوزير المختص بالتنبية الادارية بصد موافقة الجهاز المركزي للتنظيم والادارة وذلك

وتضع كل وحدة جدولا للوظائف مربقا به بطاقات وحث بن وللها وتجديد واجداتها وبشاولياتها والاشتراطات اللازم ترافيرها نبسر بشطول وتتمييها بالحدي المحسوعات وتتمييها بالحدي المرحاج المبينة بالجدول رقم (١) الملحق بهذا القالون ، كما يجوز اعادة تقييم وظائف كل وحدة ، ويتميع جدول الوظائف وبطاقات وصنها والقسوارات المسلامة باعلام تقييم الوظائف بتراد من رئيس الجهاز المركزي للقاطو والادارة ، وتنص الملدة ١١ من القانون المؤخور على أن فر تقييم وظائهة الوحدات التي تخضع لاحكام هذا القانون الى جموعات نوعة وتعتبر كل مجموعات نوعة وتعتبر كل مجموعات نوعة وتعتبر

وتنص المادة ) من التفهين وتم 11 لمسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاح: المالمين المدنين بالدولة والتطاع الصام والذي تنص على أن «يعين اعتباراً-من تاريخ نشر هذا القانون .... » .

واذا كان المسامل قد بلغ التله الخدمة علمة اعلى أو مرتبا أكبر من المنهجة الوالمرتب الذي يستحته طبقا للإحكام السابقة ينقل بفئته والقبديته التي مجموعة الوائلاف العالمية غير التخصصية في الجهة التي تلائم خبراته ما لم يكن بتاؤه في مجهوعة الوظيفية الإصلية المثيل له .

وميد ما يتدم — وعلى ضوء استق عليه البناء الجيمية الجهوسية — ال الشرع في المتحديث من المتحديث المراجع في المنطقة المراجع في المنطقة المراجع في المراجع في

في أحدى المجوعات النوعية وتقييمها بلحدى الدرجسات الملية 6 كمة لوجيه في الحدة 19 تفسيم وظاهد الوحيدات التي تخضع لاحكسام هذا التلفون التي بجوعات نوعية 6 واعتبر كل مجبوعة وحدة معيزة في التعيين والترقية وفي حسا بن المجسات وبن ثم يكون المسرع بلكذه بسخة المنظل المتكلل المسلم على الإسساس الوضوعي في الوظينة العسلية والذي ومتسد بلوطية وليس بللوظف قد استبعد نظسام تسمير المسسهادات التسلم بالوظينة المسلمة 6 وحدًا النظام الالكي على الاحساس المحكمي في الوظينة المسلمة 6 وحدًا النظام الالكيم اللهمة على كان يبكن في ظله العمل بحكم المادة ) عترة فلائة بن التكفون رقم 14 لمناة حدادة والالكيم المناق ا

وعلى ذلك غلته بعد العبل بنظام ترتيب توصيف الوظائف في وحدة من الوحدات الفائسة لاحكام القسانون ٧٧ اسسنة ١٩٧٨ واسدي يتم بصفور تقرار من رئيس الجهافي المركزي للتنظيم والادارة باعتباد جداول التقييم والقوصيف في هذه الوحدة لا يكون ثبة وجه لتطبيق حكم الفارة الثانية والثانية من الملاة ٤ سالمة الذكر ولا يجوز تغيير المجموعة الوظيفيسية التي ينتجها اليم ينتجها اليم المناء الفضوة المسلم التناء الفضوة بصدوله على مؤهل عسال اثناء الفضوين المبتدا مراد الا بالتصيين المبتدا في مجموعة الوظائف العسافية اذا ما توافرت في شاته بلعى اشتراطات شغل في مجموعة الوظائف العسافية اذا ما توافرت في شاته بلعى اشتراطات شغل

واعتباد جداول التوصيف والتنيم الذي يعتبد به ويتوقب من تاريخه العمل بحكم المادة ٤ يقرة تالفة من القساتون رجم ( إلسنة ١٩٥٥ حم الاعبلة الذي يتم من السلسة المختصة وهو رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة عد العمل بالتانون رتم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ في ١٩٧٨/٧/١ وذلك أن التاتون رتم ٨م لسنة (١٩٧١).

وافن كان مقيا على نظام الترتبد والتوسيد الوبليد الذي يقيم طهة التقون ٤٧ لسنة ١٩٨٨، الوسيلي ٤ إلا أنه أو يعسرف غفالم الهسومات النوعية المفلقة والتي اعتبرها المشرع في التسقون ٤٧ لسنة ١٤٨٨ وحدة منيزة في مجال التمين والتسرطية والقتال والشحب ٤ ميه لا يجسوز حمد النقل من مجوعة نوعية الى مجموعة نوعية الخرى ، وبالتسالي عدم امكان أعمال حكم النقل المقسررة بالمادة } نقرة ثالثة للعابل الذي محصل اثتاء الخدمة على مسؤهل عال الى مجبوعة الوظائف العالية غير التخصصية ، التفهنه نقلا بين مجموعتين نوعيتين مختلفتين ، وهو الامر الذي لا يسمم بنظام المجموعة النوعية المتبيزة الذي تنام على اساسه القانون ٧٤ لسنة ١٩٧٨ . ومن ثم يكون اعتماد جداول التومسيف والتتبيم عنده أعمال حكم المادة } مترة ثالثة سالفة الذكر هو الاعتباد الذي يتم في ظل العمل بالقانون ٧٤ لسنة ١٩٧٨ أو ليس ما سسبق اجراؤه في ظلل المبل بالقساتون رقم ٥٨ أسنة ١٩٧١ . وعلى ذلك يكون قرار رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة رتم ٢٣٦ لسنة ١٩٨٢ باعتماد جداول التوصيف والتقييم برئاسة مجاس الوزراء والسذى تم بعدد المسل بالتاتون ٧٧ لسنة ١٩٧٨ هو الذي يعتد به في مجسال حكم المادة ؟ فقرة ثالثة من القان رتم ١١ لسنة ١٩٧٥ بحيث ينتهى العبال من تاريخ صدوره بهذا الحكم . ولا عبرة في هذا المجال بقرار ناتبا رئيس مجلس الوزراء لننمية الاجتماعية رقم ٣٧٧ لسنة ١٩٧٨ لمسدوره في ظل العمل بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧١ .

واذا كان الأمر كذلك الا آنه لا بجوز تعديل المركز القانوني للمسامل بما يتدق وصحيح حكم القسانون وبهسا يتدق مع ما كشف عنه هذا الاغداء بعد ١٩٨٤/٦/٣٠ الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم تضائي نهائي استنادا الى أحكام القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٢ . وتطبيقا للمادة الثابنة مسن القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٨٨ نجري ند وية صحيحة للمسامل ونقسا لاحكام القوانين المعول بها عند اجرائها بغرض تحديد الدرجة والاقدبية القانونية المي يستحقها العامل الاعتداد بها عند الترقية في المستدل .

لذلك أنتهى رأى الجبعية العبوبية لتسمى الفتوى والتشريع الى أن قعتهاد جداول التوصيف والتقييم الذى يتوقف عنده تطبيق حكم الفترة الثالثة من المادة } من القانون 11 لسنة 1970 هو الاعتباد الذى يتم من السلمة المختصة فى ظل المبل بالتسانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٨ .

# قاعسنة رقسم ( ٣٤٩ )

### : المسلما

الطباق المحدة علقة من المقلون رقم 11 اسنة 1940 على العابلين بالقطاع العسام -- يقتضى العمل بحكم القص المذكور بمجرد اعتماد جداول القوصيف والتقيم في كل شركة من السساطة المختصة في ظلل العمال بالقائون رقم 64 اسنة 1944 مع مراعاة حكم الملاة الثابنة من القالون رقم 7/ اسنة 1946 م

# ملخص القنسوى :

باستعراض نصبوص القانون رقم ۱۱ لسنة ۱۹۷۵ باصدار قانون تصحيح أوضاع المالين المنين بالدولة والتطاع المالم يبين أن المادة الأولى من مواد أصداره نصت على أن « تسرى أحكام القانون المرافق على:

(1) العليلين الخسانسمين لأحكام نظام المسليلين المدنيين بالدولة المسلد بالثانون رقم ٥٨ اسنة ١٩٧١ .

(ب) المسابلين الخساضعين لنظام العابلين بالقطاع العسام الصادر بالقادون رقم 11 لسنة ٧١ فيها عدا أحكام المادتين ( ١ ، ٢ ) بن القانون المرافق .... » .

ونصت الملدة } من القانون المذكور على أن « يمين اعتبارا من تاريخ نشر هذا القانون حبلة المؤهلات المنسسوس عليها في الملدة ( ه ) في الفئات المالية وبالاقدمية الانتراضية المعررة الوهلانهم .

كما تحدد اقتدية من يمين بعد حصولة على مؤهل عسال أو أي مؤهل آخر من مؤهله اثناء الخدمة في الفئة المتررة لؤهله طبقا للأقدمية خريجي ذات الدعمة من حملة الؤهل الاعلى الحامسال عليه المعينين طبقا لاحكام القانون رم ٨٥ لسنة ١٩٧٣ المسار اليه وذلك ما لم تكن أقدية أنضسل واذا كان المال قد بلغ أثناء الخدية فئة اعلى أو لكبر من الفئة أو الرتب الذي يستحته طبةا للاحكام السابقة ينتال بفئته وأقديته ومرتبه الجي مجبوعية الوظائف العالمية غير التخصصية في الجهة التي تلائم خبراته ما لم يكن بتؤلوفي عجوعته العظائفية الإصبابة أنضال له .

كبا نصت المادة ٨ من التانون رتم ٨٤ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين ببالقطاع العصام على أن «نضع كل شركة هيكلا تنظيبيا لها وكفلك جداول توميدة ويتبع الهيئة والطاوبة لها بها يتغين وصف كله وظيفة وتحديد توميدة ويتبع الهيئال التنظيمي وجداول الجدول رتم ( ١ ) المرافق لهذا التانون ويعتبد الهيئل التنظيمي وجداول التوصيف والتنبيم من مجلس الادارة ولجلس الادارة أن يعيد الهيئلا في العكم الننظيمي وفي الجداول المساسر اليها كلما اقتضت مصلحة المهاس لالكامة المنافقة بتنيذ غظام ترتيب الوظائف بيضع مجلس الادارة المواعد والإجراءات المتطقة بتنيذ غظام ترتيب الوظائف بما بنيق مع طبيعة نشاط الشركة وإهدائها وفائك مع مراعاة المعليم المجراءات وبحدر بشيانها ترار من رئيس مجلس الوزراء .

وبفاد ما تقدم أن المشرع سرى أحكام القسانون رقم 11 أسسنة 1970 على المسابلين بالقطاع المسابل الم خاطبه المنابل المسابلين المسابل المسابل المتابل المتحدمة وكذلك على المسابل المتابل المتحدمة المتحدمة المتحدمة المسابل المتحددة الم

ومن ثم نمن بقية أحكام القالون رقم 11 لسنة 1970 تسري جميعها: ومن بينها المادة ؟ على العالمين بالتطاع العالم بصريح التصوص .

وإذا كان المشرع وضع تاعد فق المادة ؟ غترة تلائة الذكب وداهسا أن المسلمل سواء في الحكومة أو القطاع المسلم الذي يجمسل على وقوا أن المسلم الذي يجمسل على وقوا عسال اثناء الخدمة ينشأ له حق في النقل بفتته واتدبيته ومرتبه وتت حصوله على المؤهل المالي الي مجموعة الهنائنف العلية غير الفضيصية وقالتهما لم يكن بقاؤه في مجموعة الوقائية الإصلية المشهل له ؟ بيد إنه بقارا إلى المشهلة يكن بقارة بنظام تربيب وتجديد الوقائية المسابق المشابق المهلين المنين بالمدية

البير العلم والتفاون وقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ أي في نظلم العلماين والتفاع المعلى والمصلى بالمقينون رشم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ للذي يعيد عيل الوطيقة فيله وليس بالوظيء شاغلهم ومجدد ذلك باشتراطات شاغلهما وتيمنينها دانظه مجبوعة نوعية متيزة وهو بظك يختلف عن نظلم شبعير الشسهادات الذي بتوم على تحديد الخدرجة المقررة لمؤهل الهملبل دون نظر الى عمسل الوظيفة وهذا المسسلك لا يتفق مع حكم الملاة } نقرة ٣ من القساتون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٥ وهو ما يؤدى الى القول بدريان حكم المادة المذكورة على العاملين بالحكومة والقطاع العام اي حين اعتباد جداول توصيف الوظائف بقرار مِن رئيس الجهاز الركزي للتنظيم والإدارة في وحداث الجهاز الإداري حسبه المسلم بقرار من مجلس الادارة ونقا لحكم المادة ٨ من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٧٨ غامتبارا من تاريخ اعتماد هذه المجداول الوظينية ينقضي حكم المادة } مقرة ثالثة بالنسبة الى العلملين في الحكومة أو في القطاع المسلم يتفق مع ما كشف عنه هذا الانتساء بعد ١٩٨٤/٦/٢٠ ذلك أن التقون رتم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ عندما نص في مادته المصادية عشر مقررا على ان بكون ميعاد رفع الدعوة الى المحكمة المختصمة سنة واحدة من تاريخ نشر هذا القساتون وذلك نيبا يتطسق بالحقوق التي نشاقت احكام هذا القساتون أو بمنتضى أحكلم القوانين أرقام ٨٣ لسنة ١٩٧٧ ، ١١ لسنة ١٩٧٥ وقرار رئيس مجلس الوزراء رتم ١١٨٢ لسنة ١٩٨٤ وترار وزيسر الضرابة رتم ٣٥١ لسنة ١٩٧١ ، او انه لا يجسوز بعد هذا الميعاد ـــ الذي مد حتى. - ١٩٨٢/٦/١٠ بالمتانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٣ نعديل المركز القانوني للعلمل استفلول الور لجكال التشريعات المفكورة على اي وجبه بين الوجوم الا الذا كُلُّ نَالِمُ مِنْ مُعْدِلُمُ مُصَّلَّى مُهَالَى ٤ وغنى من البيان أن هذا الجافر بنصرف أنى جهه الادارة والمسابل في نفس الوقت بمعنى أن السابل الذي لم يرفع الدعوى مطابئ بحق الذي نشسا عن القوانين والقرارات سافنة البيلن حتى ١٩٨٤/٦/٢٠ يبتنع وجويها على المحكمة تبول دعواة لتطتي هفا اليعاد

بالنظام العسام ، كما يمتنع أيضا على الجهة الادارية لذات العسبب النظر في طلب إجابته إلى طلبه ومن ثم تكون التعسوية الموجودة يخلف خدمة هذا المعامل هي التي يعتبد بها ولا بجوز تعديلها على أي وجه الا إذا كان ذلك تغييدًا لحكم تضائي نهائي ، لها عن الحقوق الناشئة عن القانون رقم لا لسنة ١٩٨٤ بشأن تسوية حالات بعض العسامين غاته وغقا لحكم الملاة الحسادية عشرة من هذا القانون كان لا بجوز تعديل المركز القانوني للمسامل على أي وجه من الوجوه بعصد ١٩٨٠/ ١٩٨٨ الأن المشرع تنخل بالمقانون رقم ١٩٨٧ لسنة ١٩٨٤ ونس على مد هذا المحساد حتى ١٩٨٠/ ١٩٨٨ بالنسبة للحقوق الناشئة عن القانون رقم لا السنة ١٩٨٤ مناه يلزم في جبيع الأحسوال إحسراء من القانون رقم لا للسنة ١٩٨٤ مناه يلزم في جبيع الأحسوال إحسراء أجرائها تحديد الدرجة والاتبية القانونية التي يستحقها المسلل وذلك اجرائها تحديد الدرجة والاتبية القانونية التي يستحقها المسلل وذلك مع عدم الاخسائل بالحكام القضسائية النيسائية أو القرارات النهائية المسادرة بالتسرية .

ولما كان حكم المادة ٤ من القانون رقم ١١ لسمنة ١٩٧٥ يغرج من نسيج القانون رتم ٧ لسنة ١٩٨٤ مساف البيان غانه لا يجوز بمسد نسيج القانون رتم ٧ لسنة ١٩٨٤ مساف المذى يستفيد من حكها على الرجه السمابق تفصيله ٤ على أن تجرى له التسوية التانونية الصحيحة لتحديد الدرجة والاقدمية التانونية التي يعتمد بها مستقبلا عند الترقية الى الدرجة السماية .

وبتطبيق ما تقدم على العسامل العسروضة حالته ؛ فأنه رغم حصوله على مؤهل عسال في دور نوفمبر ١٩٨٢ الا أن ذلك تد تم في تاريخ لاحق على اعتماد وتطبيق نظام ترتيب وتوصيف الوظائف بالشركة التي يعسل بها وغال الحكام المادة ٨ من التسانون رتم ٨٤ لسسنة ١٩٧٨ مسافة البيسان مومن ثم لا يستنيد من حكم الفقرة الثلاثة من المادة ٤ من التسانون رتم ١١ لسبنة ١١٩٧٨ لاتحسسار حكم هذه المادة عن العسامان بالشركة المذكورة من المساملين بالشركة المذكورة من منابخ اعتماد نظام الوظائف بهسا .

لذلك انتهى رأى الجمعية العبوبية لتسمى النتوى والتشريع الى :

 ا الطباق المادة } عقرة ثالثة بن القانون رقم ١١ لسسنة ١٩٧٥ على المابلين بالقطاع المسلم .

٢ - ينتضى العمل بحكم النص المفكور بعج د اعتصاد جداول التوصيف والتعييم فى كل شركة من المسلطة المختصة فى ظلل العمل بالقافون رقم ٨ المسنة ١٩٧٨ مع مراعاة حكم المادة الشلبنة من القانون رقم ٧ المنة ١٩٨٨ على النصو المبين بالاسليف .

٣ -- عدم احقية المسابل المسروضة حالته في تسوية حالته وقتا لنص .
المادة ٤ نترة ثالثة .

( ملك ٢٨/٢/٢٥٢ - جلسة ١٩٨٤/١١/١٨٢)

#### النسرع التسسيقي

تصحيح تسسويات القانون رقم **٦٥ الدنة ١٩٧٧** الكون مطابقة لحكم المادة ١٤ من القانون رقم 11 السنة ١٩٧٥

# قاعدة رقيم ( ۴۵۰)

# : أيسيعاً :

عدم جواز اجراء تسویات کلمایان الذین لم تصدو قوارات پنسویة حالات بعض حالاتهم طبقا لاحکام القانون رقم ۲۵ اسنة ۱۹۷۷ بشان نسویة حالات بعض المسابلین المدنین بالدولة اعتبارا من ۱۹۷۴/۱۰/۱ — اقتصدویات التی اجریت طبقا لهذا القانون بصد بن الجائز تطبیق القانون رقم ۲۵ اسنة ۱۹۲۷ خلاله اعبالا لنص المادة ۸۷ من القانون رقم ۸۵ اسسنة ۱۹۷۱ — حق هؤلاء المایلین فی تصحیح التسدویات التی اجریت لهم لتکون مطابقة الحکم المادة ۱۶ من القانون رقم ۱۱ السنة ۱۹۷۰ بشان تصحیح اوضاع المسابع الدینین بالدولة ساعل الادارة ان تجری مقاصة بین ما یستحق لهم من فروق نتیجة التسدویات الصحیحة التی تجری لهم والفروق التی بجب استردادها منهم بعد ۱۹۷۲/۱۹۷۱ ،

### ملخص القتــوى :

ان المادة ۸۷ من التانون رقم ۵۸ لسنة ۱۹۷۱ بنظام المسلمين المسلمين المسلمين بالدولة تنص على أنه « مع عدم الاخلال بنص المسادة ( ۲۳ ) من المالكون مده المناة ۱۹۵۹ بتنظيم مجلس الدولة . يكون ميصاد رضع

الدقوق الى المحكة بالمطلبة بختوى الخاصفين. لذ اللي نشات عبل النبلئ بة بعن كات يعوقه على المكام الأوانين والتواعد واللرارات والتطسيم المسابعة مثى المقافة ولا يجبور بحد حقا المناد تحميل المركز المحاوض للمابل على ابن وجه من الواجود الا اذا كان ذلك تنهيذا لحكم تضافئ الجائي . .

والمستعاد من هسدا النص أن المشرع تمسك ينه تصنية الخنوق المتربة على التوانين والنظم المسابقة على تناذ القانون رقم ٥٨ لمسنة المثربة على التوانين والنظم المسابقة على تناذ القانون رقم ٥٨ لمسنة المحافية المسابقة في مشروطين الاول: ويخون المحلى على المتوانين والتقواف والنسابة في مسمورها على على المتوانين والتوانين والتوانين على مستصب انشأن أيلطابة على المتربة تنهى معته في ١٤٧٠/١٤٠١ علاا انتقى علاا أليمساد ولم يتن جهة الاوارة على المتحب الشابة خلالة في المسابقة في المسابقة في المتحبة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة والمنافقة المنافقة والمنافقة المنافقة المنا

ومن حيث أنه لا يغير من ذلك أن نتوى الجمعية الصومية في شداًي تطبيق القانون بهتم مغ اسنة ١٩٦٧ والتي سعود كالات هؤلاء المسلطيخ طبتا لها صدرت بجلسة ١٩٧٤/١/٥ في تساريخ تال لمسدور القسقون رتم ٥٨ لسنة ١٩٧١ في ١٩٧١/٩/٣٠ لأن هذه الفتوى كاشفة عن الحسق وليست منشئة له وتأسيسا على ذلك علن المسليان المسار اليهم أنسله يستبدون حقهم من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ مباشرة وليس من طك النتوى الأبر الذي يترتب عليه ضرورة التقيد باحكام المادة ٨٧ من القسانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ م

ومن حيث أن الشرع قد اصدر القانون رقم 11 لسفة 1400 بتصحيح .
اوضاع المسلطين المنتين في ٦ مايو سفة ١٩٧٥ وتم نشره في ١٠ مايسون سنة ١٩٧٥ وضم نشره في ١٠ مايسون سنة ١٩٧٥ وضم نشره ألفين يسركه عليم القانون رقم ٣٥ لسفة ١٩٧٧ منص في الملدة (١٤) على أنه د عبوكي حلة المسلطين الفين يسرى في شائهم القانون رقم ٣٥ لسفة ١٩٦٧ بشان تسوية حالات بعض المسلطين بالدولة اعتبارا من تاريخ دخولهم الخدية أو ومرتباتهم على المؤمل أيها الحرب على اسلمن تدرج مرتباتهم وعلاواتهم. وترتباتهم كهلاتهم المعينين في التاريخ المذكور . . . . » .

ومن حيث أن الملاة الثلثية من مواد أصدار القانون رقم 11 السنة. 1970 تنص على أنه لا لا يجوز أن يترتب على تطبيق أحكام القانون المرافق:

( ط ) صرف ایة غروق مالیة عن غترة سابقة علی اول یولیو سسخة. ۱۹۷۵ سـ أن استرداد آیة غروق مالیة سبق صرغها قبل ۳۱ من دیسسمبر سنة ۱۹۷۲ ، ه

ولما كانت المذكرة الانسلحية للقانون رقم 11 لسنة 1100 تد تغلولته الحكم الذي تضيئته الفترة (ط) من المادة (٢) من مواد اصداره بقورت و ان المشرع قصد الا يترتب على المشروع استرداد أي فروق تكون قسد مرئت في فقرة سابقة على العمل به نتيجة التسسويات التي اجسريت المفاطئ طبقا للتشريعات التي وردت عنها تحكلم خاصسة بالمشروع مشلك المقاون وشم و المسمنة 1370 ولو كانت غير صحيحة طبقا للتشريعسات

الذي اجريت بناء على المكابها وذلك اكتناء بتصحيح حام الصويف ع 14 كان الابر كذلك عان الحكم عدم الاسترداد أنها يسدق نتئل طن التروق الدي صرفت نتيجة للتطبيق الخساطىء المقانون رقم ٣٥ لسسنة ١٩٦٦ تبسل ١٩٦٨ - ١١ العروق التي تم صرفها بعد هذا التاريخ على المكسم الاسترداد قالم في شانهسا .

ولما كانت الغروق التي صرغت العبيلين المصروضة جالتهم قد تم صرغها بصد ١٩٧٤/١٢/٣١ عاتمه يجب استردادها منهم .

ومن حيث أن المادة التاسعة من مواد أصدار التاتون رقم 11 لسنة الالاد/١٢/٦١ مسأن مسن الالاد الالاد/١٢/٦١ مسأن مسن متشى ذلك الالعلمية حكم المادة 15 من القاتون المذكور الاعلى المسلمان الموديين بالمختبة في ١٩٧٤/١٢/٣١ .

ولما كان هذا الشرط بتوانر في العالمين المعروضة حالاتهم الهمم الدق في تصحيح التسسويات التي اجريت لهم لتكون مطابقة لحكم الملاة الا من القانون رقم 11 لسسنة 1970 وعلى الادارة أن تجرى مقاصة بين ما يستحق لهم من نروق نتيجة للتسويات المحيحة التي تجرى لهمم والنروق التي يجب اسستردادها منهم .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العبوبية لتسمى النتوى والتشريع ألى ما يأتي :

أولا: أن التسويات التي تضيئتها القرار أرقام ٣١ ، ٣٤ ، ٧٧ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨٠ ، ٨٠ ، ٨١ و ٨٢ لسنة العالم المادرة من الاباقة العابة لمجلس الوزراء هي تسموية باطالة يجب سحيها اعبالا لنص المادة ٨٧ من القسالون وقم ٨٥ لسنة ١٩٧٩ بنظام العسابان المنبين بالدولة .

(17 E - 0A c)

ثانيا : أنه يتمين أسترداد الفروق المالية التي صرعت للعسليان الذين صدرت في شانهم طك القرارات بعد ١٩٧٤/١٢/٣١ .

ثلاث : اعادة تسوية حالاتهم بالتطبيسي لنص المادة ١٤ من القسانون وقع ١١ لسنة ١٩٧٧ مع اجراء مقاصة بين ما يستحق لهم من نسروق نتيجة هذه التسوية والفروق التي يجب استردادها منهم ،

( لك ٧٠٢/٤/٨٦ ... جلسة ٢/١٢/١٢ ) . .

## الفرع القسلات

10 و 11 السنة 1970

### قاصدة رقيم ( ۲۵۱ )

#### ويسسوا :

القانون رقم ٨٧ اسنة ١٩٧٣ بشان تسوية هالات بعض العسليلين من العسلين على حيثة المؤهلات الدراسية استهدف ازالة بعض الواقع التي حالت دون تطبيق القسانون رقم ١٩٧٣ بشان المادلات الدراسسية على بعض العسليان المرجودين بالمختبة عند صدوره — نتيجة ذلك — أن القانون رقم ٨٧ اسنة ١٩٧٣ يشل تطبيقه يقيدا بان يكون العسلل موجدودا بالمختبة في ١٩٧٣/٧٢٣ تقريق العسل بالقانون رقم ١٣٧١ اسنة ١٩٧٣ على المدادات القيد اليس شرطا بن شروط الطبان قانون المادلات القراسية المادلات القيد ... اثر قلك ... عدم الطباق القانون رقم ٨٢ المسنة ١٩٧٣ على المسلل وسحيد القسدوية التي اجريت له بالتطبيق لاحكامه وسال المسنة ١٩٧٣ على المسلل وسحيد القسدوية التي اجريت له بالتطبيق لاحكامه وسالا المسنة ١٩٧٠ على المسلل وسحيد القسدوية التي اجريت له بالتطبيق لاحكامه وسالا المسنة ١٩٧٠ على المسلم وسالا وسحيد القسدوية التي اجريت له بالتطبيق لاحكامه وسالا المسنة ١٩٧٠ على المسلم وسالا وسالا المسنة ١٩٧٥ على المسنة ١٩٧٠ على المسلم وسالا المسلم والمسلم والمسل

# طفس الفتسوى :

ان الملاء الأولى من التاتون رقم AT المسسنة 1977 المصار اليه تنصى على أن (شعرى الحكام هذا التقانون على العسابلين المدنيين بالجهاز الادارى للدولة والهيئات المسلبة الحاصلين على الؤهسلات المحددة في الجدولة والمرافق ولم تسو حالاتهم طبقا الاحكام التولين رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمادلات الهرابينية ببييب عنوا توافق على أو بعض الشروبة المنسبوص عليها في الملاة المؤتين تنص على ان ريضع العالمون المنصوص عليهم في المسلبة السابقة الترجة والمسابقة الترجة والمسابقة في الجدول المرفق بالمقاون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٣ مسابق الفكس من تاريخ تعيينهم أو حصولهم على المؤهل الهمسا المسرب وتدرج مرتبانهم وترتباتهم واقدياتهم واقدياتهم على هذا الاسساب ).

والمستفاد من هذين القصيين أن المقرع استهدف ازالة الوانع التي حالت دون تطبيع القدون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٣ على العسلين المستفر ١٩٥٣ على العسلين المستفر اليهم في المدة الأولى من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٧٣ فاؤلل بالمنعية لهم الشروط الواردة بالمادة ( ٢ ) من القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٢ وهي شنزورة الالقداق بالمختبة والحصدول على المؤلل ولي يوليو سنة ١٩٥٢ وهي تطبيق المستفري والماد المنابع والمنابع المنابع والمنابع المنابع والمنابع المنابع والمنابع المنابع والمنابع والمنابع المنابع والمنابع والمنابع المنابع والمنابع المنابع والمنابع وال

 جييهاه باعتبار أن تلك التسسويات لا تلفقها الحصانة فكون العسابل يستهد . هذه فيها من القانون الحتر لوسنا مباشرة .

ولا يقير بن فلك أن أأفرار رفم ٢٧٧ لسنة ١٩٧٥ عد دفعين شروقة 
المثل النفة الرابعة مع أن المدة الثلثة بن الشادون رقم ٨٩ شسنة ٢٩٧٩ لا تجيز التدرج طبقا لاحكله لاكثر من غنة واحدة تعلو الفئة التي يشغلها المالمل وقت صدوره بينها المصنفل في الحسالة الملتلة كان يشغل المدادسة في هذا التاريخ غلم يكن من الجائز ترقيته الا الى الفئة الخابسة لان ترقية العسالم الى الفئة الرابعة لم تتم بعيدا عن احكام التاتون رقم ٨٢ السنة ١٩٧٦ ووانها بنحت له بتطبيق خاطىء من الوزارة لاحكام هذا القلنون سسواء في بيد خضوعه لها أو في التدرج المستمد منها ، ومن ثم غانها لا تعد تسرقية مستقلة عن التسوية بحيث تقبل التحصن وأنها تخضع لما تخضع لمه التسوية علم النولة في رئيه بتحصن بلك النسوية .

ولما كان المسامل المذكور حاصل على دبلوم الدارس الصناعية علم المره وعلى دبلوم الدراسات التكيلية المستاعية عام 1907 ، وكان التانون رتم 11 المسنة 1970 قد حدد الجدول الثاني من بين الجسداوله المنطقة به لحملة المؤهسلات فوق المتوسطة والمتوسطة المقسرر تعيينهم ابتداء في الفئة الثامنة ( ٢٦٠/١٨٠ ) مائه يتعين تطبيق هذا الجدول عليسه دويت الجدول الأول الذي طبقته عليه الوزارة حصيما بيين من الوقاع ومن شمي تسوى حالته بالتطبيق لأحكام هذا القانون اعتبارا من تاريخ تعيينه في تسوى حالته بالمؤهل المتوسط اذ أن يفيد بالمؤهل فوق المتوسسط الذي حصل عليه في علم ١٩٦٢ باعتبار أنه أن يترتب على معاملته به مسواه ود حصل عليه في علم ١٩٦٢ باعتبار أنه أن يترتب على معاملته به مسواه ود

لذلك انتهى راى الجمعية المهوبية لتسمى الفتوى والتشريع الي عدم انطباق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ على المسلمل ......... وسحب الفسسوية التي اجريت له بالتطبيق لاحكامه وما يترتب عليها من تسسويات بالتطبيق لاحكام القانونين رقبي ١٠ و ١١ لسنة ١٩٧٥ ونسوية المثلثة بالتطبيق لإحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على اسساس الجدول، اللهت باعتباره معينا بوقهل متوسيط في ١٩٥٦/١٢/٢ بالمثلثة .

(ملت ٢٨/١/١٦) - جلسة ١١/١٢/١٧١١)

and the second s

# المغرع الرابع

التعليات وفقا كمكم القانون رقم ١١ استة ١٩٧٥ لا تؤثر في أ اعلنـــة غلاد الميشـــة التي ربطت على اســـاس ربط غلة المـــاسل الوظيفية في اول ديســــر ١٩٧٤

### قاعستة رقسم ( ٣٥٢ )

#### : 6---48

حساب اعلقة غالاه المعيشة ربط الافلة الوظيفية العسابل في أوليًا ديسمبر سنة ١٩٧٤ — لا اعتداد بما طرا على فلة العابل من تعديل بعسد هذا التساريخ واو ارتدت الاره الى تاريخ سابق ... اسساس ذلك ... قرار: رئيس الجمهورية رقم ٩٩٠ اسنة ١٩٧٥ بمنح اعلقة غلاء المعيشسة .

# بلخص القنسوى :

ان الآنسة / ........ قد حصلت على الشهادة الإهدادية سنة ١٩٦٩ وعينت في ١٩٧٤/٢/١١ بالمئة المساشرة الكتابية ببرتب مقداره ١١ جنبها شهريا ، ويمتنفى حكم المسادة الثابنة بسن القسستون رقسم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع المسلمين المدنيين نقد اعتبرت من تاريخ تعيينها بالمئة الثابئة ابرتب مقداره ١٣ جنبها و ٥٠٠ طبها شهريا ، ولمسلم كتت اعامة الفسلاء قد حصبت لهسا على أسسلمي ورتب ١٢ جنبه شهريا ، فقد طلبت تعديلها على أسسلمي المرتب المصدل .

ولما كان الترار الجمهورى رقم ٣٦٠ لمسمنة ١٩٧٥ بنح اعلقة غلام المسيئمة قد نص في الملاة (١) بنه على أن « يكون بنح الاعلقة وفقا للفتائك والقواعد المتمسوس عليها في الجدول الرائق » وقد تضبنت القواصد: اللحقة بهذا الجدول أن « تصب الاعانة على أسساس ربط عنة العسلال الوطنية في أول ديسبيسر ١٩٧٤ . • . » واج « تعسدل النسبة المثوية للاعانة بما لتغيير الحلقة الاجتباعية عقط . · » وجتنبي هذه الاحكام وجسسوب حسب الحلف المثونة على السلس بلاأية زبط عنا المسلى الوظيمية في أول حسب الحلف المثونة المتلف الوظيمية في أول حسب المثانة المتلف المثونة على المسلس بلائمة تعلى يقد عليه المسلسل بين هذا التاريخ ، وجود اعتداد بها طوا بعده من تجديل الاحق ولو ارتدت اثاره الى تاريخ سلبق ، لان التعسيل وفقا لحكم القانون رقم ١١ لسسنة ١٩٧٥ على عليه المثانة المثانة المثانة المثانة المثانة المثانة المثانة التاريخ سلبق المثانة المثانة

( نتوي رائم ۸۲ ــ في ۱۹۷۷/۲/۲ )

# ألعزام الخلص

وَتَسْطُ الْعَلَيْنِ اللَّيْنِ اوَلَمُوا فِي بِمَثَلَثَ تَدَرِيقِةٌ لَى الْخَارِجُ عَلَى الْدَرِجَةُ أَلُسَائِمةً الْفَيْلَةُ كَالْمَانِسِانِ عَلَى دِبَاوِمِ الْقَبُونِ وَالسَفَاعَاتُ

# قاصدة وقسم ( ۲۵۳ )

### : 12-49

﴿ فيلة النتك التحديدة › التقاولات رابا ٩٢ اسنة ١٩٧٧ و ١١ اسنة ١٩٧٥ و ١٠ اسنة ١٩٧٥ و ١٠ اسنة ١٩٧٥ و ١٠ وضغ المبايد القين أوندوا في بعث تدريبية في النسارة على الدرجة السابعة الفتية خلاصامان على دبارم الفنسون والصناعات ـــ لا يمنى حصولهم على هذا الوهل ــ قرار مجلس الهزراء المسلدر بجلسته المعقدة في ١٠ من غبراير سنة ١٩٧٥ بمساواة يعفى غلات المعلمين من غير الحسابات دراسية وكانوا قد اونعوا في بعث المعلمين من المناسات تعريبية الناساتين على بوهــــات دراسية وكانوا قد اونعوا في بعث العربية الناساتية المناسات تعريبية المنابعة المناسات المناسات تعريبية المنابعة المناسات عليم المناسات المن

### ملخص الله عداد

وَانْ يُوْمِدُ اللهِ عَلَا اللهِوْرُ بُهِ مَنْهِدُ الْمُومَالِكُ الْمُوانِكُ وَعَلَيْهُمْ الْمُلَّا يُمْ مُلِمًا الْعَلَاوِنَ وِيدُ يَسْعُرُهِمْ مِنْ صَدْوَرَ عَرَارٍ بِقَلْكُ مِنْ الْجِهِدُ الْمُسْتَمَانِيَّةً

مما يقضى حمسول العامل في البداية على مؤهل معين ثم أجراء تقييسه بمعرقة الجهة المعينة بمراعاة مدة العراسة وتبيئها العالية وموازنتهسمه بالمؤهلات الأخسري توطئة لتحديد المستوى العسالي لهذا المؤهسل ، وفي هذا الضوء غان قرار مجلس الوزراء الصادر بجلسته المنعقدة في ١٤ من غبراير سنة ١٩٤٥ بمساواة فئسات العمال بمصلحة السكك الحديدية من عين المسلملين على مؤهلات دراسية وكانوا قد أوغدوا في بعثساته تدرببية الى الخارج ببن حصلوا على دبلوم الننون والصناعات ووضعهم في الدرجة السابعة النثية ، هذا الترار لا يعنى البتة حمسلهم على ذلك الديلوم أو أن التبرين العبلى الذي اجتازوه يعادل هذا الدبلوم ويحل مطه اذ تصد الترار الذكور صراحة رفع الغبن عن هـ ولاء العبال ببنحهم الدرجة الملية المناسبة لخبراتهم التي اكتسبوها من التسدريب العبلى وليس المؤهل حصاوا عليه وذلك اسوة بتواعد الاتصاف الصلارة علم ١٩٢٤ . مالشرع عندما يتوم بتقييم مؤهل دراسي أو معادلته بآخر عاته بورد اسم المؤهل أو سنوات الدراسة التي قضت ثم يترر الدرجة المالية المناسبة له كيا ممل بالنسبة إلى القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٢ الخساس بالمعلالات الدراسية اذ جاء الجدول المرأنق له متضمنا تسمين متقابلين احدمها لتحديد الؤمسلات الدراسية واطلق عليه عنوان و أسم الدرسة او المهدد أو الشبهادة » وأمد الآخر وهو متابل للأول لتندير هذه المؤهلات واطلق عليه عنوان ١ تقدير الشهادة أو المؤهل » وبن ثم يسوغ بداهة اغتراض الحصول على مؤهل معين عن طريق التياس أو التباس درجة مالية الؤهل بذاته ، وكب هو الشأن في قراري الوزير المختص بالتنبية الادارية رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٥ ورتم ٢ لسنة ١٩٧٦ عندما حدد شبهادات وبؤهلات دراسية يعينها ثم وضع لكل منها التتبيم المالي المساسب لها ، وعلى ذلك عان التبرين المهلى الذي اداه المبال المنكورون لا يعدو في حقيقته أن يكون تقرير حصولهم على مؤهل دراسي وبالتسالي يقتصر اثر قرار مجلس الوزدأة سالك الذكر على النطاق الذي سدر نبه وهو بنح هؤلاء العسال الدرجة السايمة الننية مصمه عزن ان يتعدى حكة الافر طأن كأفان الإحلاد . Willely of the water of the water of the water of the same

ومن حيث أن الملدة الاولى من القانون رقم ٨٣ لمسنة ١٩٧٢ بشأن. تسوية حالات بعض المسلمان من حملة المؤهلات الدراسية تتمن على أن. ه تسرى لحكام هذا القِلنون على العليلين المنيين بالجهاز الاداري للدولة والهيئات المسامة المساملين على المؤهسلات المحددة في الجدول المرفق ولم تسب حالاتهم طبقا لأحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخساس بالمعمادلات الدراسية بسبب توافر كل أو بعض الشروط المنصموص عليها في الملاة الثانية منه . ومفاد هذه المادة أن المفاط في أعمال حكمها هم أن يكون المسليل بالجهاز الإداري للدولة أو الهيئات المسابة حاصلا على أحد المؤهلات الواردة بالجدول المرافق لهذا القانون وعددها سبعة ... ولما كان المدعى - كما سلف البيسان منتقدا شرط الحصول على مؤهسل. دراسي مانه لا يفيد من أحكام ذلك القانون ، كما لا يغير من أحكام القانون رتم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن نصحيح أوضاع العسلملين المنيين بالدولة والقطاع. الملم ، ذلك لأن هذا القانون وضع رؤوسا لجداول مدد الخدمة الكلية المحسوبة في الاقدمية ، وخص الجدول الثاني منه بحملة المؤهلات نوق. المتوسطة ( ومن بينها دبلوم الفنون والصناعات ) والمتوسطة ، اي لود المناط في تطبيق هذا الحدول هو الحصيول على أحد تلك المؤهلات وهو الابر وغير المتحقق في شمان المدعى ، وان كان يدركه الجدول الشالث. بانتباره من العمال الفنيين أو المهنين .

ومن حيث انه تأسيسا على ذلك واذ تشى الحكم المطعون فيه بالنظر المتقم. ذاته يكون قد صافق التاتون في صحيحه ، ويكون الطعن فيه غير قاتم على أساس يتمين معه الحكم بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا والسزام. الطساعن المصروفات ،

( طعن رئم ۲۷ ق ــ جلسة ١٩٨٤/٢/١٩ ة

# أتضنوع المسسلتين

# قاعسدة رقسم ( ۲۵۴ )

المنسطا:

التعلقين رقم ؟؟ لسنة ١٩٧٨ بنعين المسلين بالتحساد التعاوني المراحة ووقد التعلقين المراحة الإراعة ووقدات التعلق المراحة الإراعة ووقدات التعلق ا

# ملخص الفتــوي :

تصدت الجمعية العمومية لتسمى النتوى التشريع لبيسان كينيسة تطبيق القانون رقم ٢٢ أسسنة ١٩٧٨ على المسلبان بالاتحساد الزرامي ألركزى وقروعه والاتحادات الاطبية بوزارة الزرامة ووحدات القطاع الجزرامي فاستعرضت هذا القانون الذي يقص في المادة الأولى بنه على ان لا يعين الوجودون في تاريخ نناذ هذا التلتون بضعة الاتصاد التعلقانين الزراعة وارتحى الركزي وفروعه بالاعليسم والاتصادات الاتليبية في وزراة الزراعة والفيانات والإحداث العلامة لها أو أي جهة الحرى وذلك بسن تاريخ التحلام بالاتحادات المذكورة التي كلوا مستونية للشروط العالمة للاتوظف المتصادر بالاتكان بالتولة الصادر بالاتكان بالتولة الصادر بالاتكان بالتولة الصادر بالاتكان بالتولية المسادر بالاتكان بالتولية المسادر بالاحداث وذلك نبيا عدا شرط اللياتة المسحية ونص في المادة الثلثية من على أن تسوى اوضاع العالمان الاسادة المسابقة ونتا الاتواعد الآتية :

أولا : يعين حملة المؤهالات الدراسية في الفنسات الملاسسة المتربة الوهالانهم بالمثلجة التي يتم تميينهم بها وتحدد انسيانهم بواتع } الدة مسير تاريخ تخرجهم حتى تاريخ البتحاتهم بالاتحادات سالفة الذكر .

ثانيا : يعتبر المعيق العربيون والمهنيون شاغلين المنهلية المهتررة المحسرة والمهن المائلة التي يعينون بها وتحدد لتعيانهم بواقع غلاقة إرباع المدة من تاريخ بلوغهم سن ١٨ سنة حتى تاريخ التحاقم بالوحدات ممائلة المناسبة ،

قائسا : يوضع المسابلون الكابيون غير الزهاين والعيساق الماهيهين في وغائد والعيساق الماهيهين في وغائد من النفة المائسسرة ( ١٩٤٩ / ٣٦٠ ) بهجموعة الوظائد الكابينية ومجموعة وغائف الفندمات الماونة بالمهمات التي يعيسون غيها حسينات الأحواق وتنعد الجدياتهم بواقع غلانة الرباع المدة من تأويخ المواهم سبترد المادة عن تأويخ التحاهم بالاحاجاب سالمة الفقي .

رابعا: يرضى من يستوفي من المسلمان المسلمان اليهم في النترامة السبقة حتى المهم عليها قول السبقة حتى المستوض عليها قول المستوض عليها قول المستوض عليها التي المستوض عليها التي المستوفقة لها التي المستوفقة الم

"التى يعين غيها ويدخل فى حسساب المدد الكلية للمسابلين المذكورين ما لم سيصب فى تحديد التعبياتهم من مدد العبسل السابقة بالاتحساد التمساونى "الزراعى المركزي وغيره من وحدات البنيان التمساونى الزراعى ووحدات المجهز الادارى للدولة والحكم المحلى والقطاع المسام وغيرها من الجهسات المحسومي عليها فى المادة ١٨ من تأنون تصحيح اوضساع المسابلين المدنية والمسابلين المدنية المسابلية عن سنة كالمة منصلة المددلة له وذلك بشرط الا تتل مدد الخدمة المسابقة عن سنة كالمة منصلة والا يكون سبب انتهائها سسوم السلوك وأن يقدم المال طبقا بذلك خلال المدنين بوما من تاريخ نشر هذا القانون ؟ كيسا برتى الى النفة الثافقة كسابرين المنافق من المسابلين المسار اليهم في الماد السسابقة حتى ١٣٧/٢٧١ المالام على المنافقة الثافة الثافقة المنافقة المنافقة والمنافقة المنافقة (المسابقة حصول العالم على المنافق من الفئة الثافقة (المنافقة والمنافقة و

وينص في المادة المسادسة منه على أن ينشر هذا القانون في الجريدة القرسمية ويعمل به اعتبارا من أول يتاير ١٩٧٨ .

ورات الجمعية أن هذا القانون انتهى الى نطبيق احكام القسانون سرقم 11 لسنة 1909 ، وقواعد الرسبوب الوظيفى على من استوفى من حولاء العسليان حتى أول مارس سنة 1908 ، المدد المنصبوس عليها فى قدن الرسبوب الوظيفى على من استوفى من قلون الرسبوب الوظيفى بالنسبة للدرجة الأخيرة ، وهذا التطبيق ينصرف اللى فترة زينية لم يكن بها هؤلاء العالمون من عداد العسلمين المنيسين بعلمولة الفين يسسرى فى شأنهم الاحكام سالفة الذكر . وتبما لذلك بجسرى عذه القواعد بشرط أن ترتد التسسوية بالترقية طبقا لقانون الاسلاح الوظيفى هذه القواعد الرسسوب الوظيفى الى أول يغاير سنة 1978 وهسو التاريخ الذى حددة المشرع للمل بالمقانون سالف الذكر . ولا يحول دون هسبذا النظر ما نهى عليه البند الرابع من المادة الثانية من أن تقديمة المسالم المثلة المرقى اليهما المؤلفية عن المئة المرقى اليهما طبقا لقواعد الرسسوب الوظيفى ترتد الى أول يناير سنة 1978 الأمر الذي قد يستفاد منه عدم الكان تطبيسي قواعد الرسسوب

الوظيفى عليه ذلك أن هذا الفهم لا يستنيم مع حكم الفترة التسائة مسن البند الرابع من المادة الثانية التي اتنهت الى تسرتية كل من استوفى مسن المغلين للمد المنمسومي عليها في تانون الرسسوب الوظيفي بالنسبة الى الدرجة الأخيرة .

لذلك انتهت الجمعية المهومية لتسمى الفتوى والنشريم الى احقية المليان سلقى الذكر في تطبيق تواعد الرسسوب الوظيفي بعد تطبيق قواعد الإصلاح الوظيفي على آلا تصرف اليهم أبة فروق ماليسة قبل أول ينسلير صنة ١٩٧٨ :

( لمك ٢٨/٢/٥١٥ - جلسة ٢١/٢/٢٨٢١ )

The Control of State of State

# القيـرع الهبا**بو** القانون رقم ٢٨ فسنة ١٩٧٧ بشان ترقية تعل*ى العساليان* لم يلــغ القانــون رقم ١١ أسنة ١٩٧٥

### قاعسدة رقسم ( ۲۵۵ )

#### : 6 41

الققون رقم ٢٨ اسنة ١٩٧٧ بتعديل بعض احكام الققون رقم ٥٣ اسنة: ١٩٧١ في شان تسرقية قدامي المسابقين — الاحكام التي نضينها هذا الققون الحكام دلائية ما تضيفه ققون تصحيح أوضاع المسابقين المتسار اليسه في نصليه الثالث والرابع ينطروي على أحكام مؤقته تستنفذ أفراضها بتطبيقها على المسابقات القائمة وقت نفاذها — مقاشي ذلك أن القانون رقم ٢٨ المنسار اليه مازال قالباً ولم يلغ بصدور قانون تصحيح المسابقين .

#### بلغص الفتــوي :

ان المادة ( 1 ) من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٧ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٥٣ لسسنة ١٩٧١ في شأن تسرقية قدامي العليان تنص على ان « تسرى احكام هذا القانون على العسليان بوحدات الجهاز الادارى المليان بها أحكام القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧١ . . . وذلك الى أن يتم تنفيذ نظلم ترتيب وتوسيف وتتبيم الوظائف » . وأن المادة الثانية بنه نتص على أنه « أذا تضى العسليل خيس عشرة سنة في درجة واحدة أو شسلانا وعشرين سنة في نرجتين بتاليتين أو سبعا وعشرين سنة في تلائع درجات متتالية أو ثلاثين سسنة في المرحدة الحراجات متتالية أو التنين وثلاثين سسنة في

خيس درجات متثلبة ولو تضيت في مجبوعات وظيفية مختلفة اعتبسو يرفى الى الدرجة الاعلى من اليسوم النسالي لانتضاء هذه المدة ما لم يكن المتفريران السنويان الاخيران عنه بتقدير ضميف .

والمالمين الذين طبقت في شانهم قبل العمل بهدذا القانون المسادة ٢٣. من قانون نظام العساماين المدنيين بالدولة الصسادر بالقانون رتم ٢١ لسفة ١٩٦٤ يعتبرون مرقين الى الدرجة الاعلى من تاريخ تطبيسق هذه الملاة عليهسم ولا يغير ذلك من موعد علاواتهم الدورية .

وتكون تسرقية المسليلين الذين اكبلوا ٣٢ سنة في خيس درجات متقلية تبل تاريخ العبل بهذا القانون الى الدرجة الأعلى من اليوم التسالي لاستكمال هذه المدة وان كانت سابقة على تاريخ العبل بهذا القانون .

ولا يترتب على ذلك صرف غروق مالية سابقة الا في ١٩٧١/٩/٩ تاريخ مسدور القانون رقم ٥٣ المسسنة ١٩٧١ » .

ومن حيث أنه بتاريخ ٦ مايسو سنة ١٩٧٥ صدر قانون نصحيح أوضاع العابلين المنيين بالدولة والقطاع العسام بالقانون رقم ١١ لسسنة ١٩٧٥ ونصست الملاة الاولى من مواد اصداره على أن ٩ تسسرى احكام القانون المرافق على :

 (1) العابلين الخاصين لاحكام نظام العابلين المدنياين بالدولة الصادر بالقادون رائم 80 استة 1971 .

(ب) المسابلين الفسانسمين لنظام المسابلين باقطاع العام المسادر بالقطاع العام المسادر بالقصون رقم ٢١ لسنة ١٩٧١ غيما عدا أحكام الملاتين ١ و ٣ من القسادي المادة » وننص المادة الرابعة منها على أن « يمسل باحكام الفصلين الثالث والرابع من القانون المرافق والجداول الملاقة به حتى ٢١ من ديسيسر سنة ١٩٧٥ .

ويجب العمل بنظام توصيف وتقييم وترتيب الوظائف في الجهات التي (م ٥٩ - - ١٦)

لم يتم غيها ذلك في موعد غايته ٢١ بن ديسبيسر سنة ١٩٧١ ... ع واخيرا نصيب المادة التاسعة بن تلك المواد على أن ٥ ينشر هذا التساتوي في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من ٢١ من ديسمبسر سنة ١٩٧٤ ع وقد العردا المسمل الثلث بن القاتون المرافق للتسرقيات واستهلت أحكله بالمادة ( ١٥) ونصها ع يعتبسر من أمضى أو يبخى من المسلملين الموجودين بالخدية احدى ألهد الكلية المحددة بالجداول المرتقة مرتى في نفس مجموعته الوطينية وظلك اعتبارا من أول الشهر التسلمي لاستكمال هذه المدد .

خاذا كان العابل قد رقى غملا في تاريخ لاحق على التساريخ المذكور ترجع التدخيته في الفئة الرقى اليها في هذا التساريخ » .

ومن حيث أن الأحكام التي تضمينها القانون رتم 18 لسنة 1977 أحكام دائمة بينها ما تضمنه قانون تصحيح أوضاع المالمين المشار البسه في فصليه الذلات والرابع ينطوى على أحكام مؤقتة تستنفذ أغراضها بنطبيتها على الحالات التائمة وقت تفاذها

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية المعومية الى : أولا : سريان حكم المقرة ( د ) من المادة 17 من تسانون تصحيح أوضاع المسلمان الدنين المسادر بالقاتون رقم 11 لسسفة 1970 على من اقتصرت المادته على رد: التدبيته في الفئة الثالثة الى تاريخ مسابق .

هلتها : أن القلاون رقم ٢٨ السنة ١٩٧٣ مازال تأتما ولم يلغ بصدور القلون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

( ATT/7/13 - Amis 71/0/17/1)

قاصعة رقسم ( ۲۵۷ )

المسسطاة

أن العلاوة التي يقررها القلقون رقم 11 أسنة 1970 يجب أن

. تيشى مع حكم القانون رقم 40 أسفة 1971 فافا قصــد المشرع الخروج على هذه الاحكام تمين أن يكون القص على ذلك مبيزا ،

## بقفص الفتسوى :

ان الاحكام العامة بشأن نظام العاملين المنبين بالدولة الواردة في العقون رقم ٥٨ لمسنة ١٩٧١ تعتبر الاصلى المسام الذي يرجع اليسه في استحقاق العلاوات الدورية أبا ما تشي به التأثون رقم ١١ لسسنة ١٩٧٥ من أحكام خاصة غاتها تنطبق في حدودها وبشروطها باعتبارها احكلها وتنبي فلك خلال النطاق الربغي لسريان القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ من علاوة ١٩٧١/١١ بن تم مان الحدد الاتمي خدد العمل باحكام التقون الذكور في ١١/١/١١ بن تم مان الصدد الاتمي طنرج العلاوات الذي تصمت عليه المادة ٢٠/١/١٠ بستحقوم الغيل الذين طبق في شائعم القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بستحقوم الغيلوات الذورية في ١٩٧١/١/١ ١ السنة ١٩٧٥ بالمحكلم المسابق والرابع حتى ١٩٧١/١/١ ما المهنطيق في شائعم حكم البسابين الثالث والرابع حتى ١٩٧١/١/١ ما الم ينطبق في شائعم حكم المسنة ١٩٧٥ ما المسنة ١٩٧٥ المسنة ١٩٧٥ المسنة ١٩٧٥ المسنة ١٩٥٠ المسنة ١٩٥٥ المسنة ١٩٥٠ المسنة ١٩٥٠ المسنة ١٩٥٠ المسنة ١٩٥٠ المنابق في شائعم حكم

اللف ٢٨/٤/١/١٨ ــ جلسة ١٩٦٧/٤/٨١ ١

#### القرع الثابن

قسرارات الرسسوب الوظيفى الصادرة بن وزيسر الفخزانة منذ علم ١٩٦٨ استنفلت اغراضها بالنسبة العليلين اللين استوفوا انسذاك شروط تطبيقهـــــا

#### علم دة رقم ( ۲۵۷ )

#### : المسلما

عدم جواز تطبيل قواعد الرسلوب الوظيفي الصلارة بقرارات وزير الخزانة مند عدام ١٩٦٨ وبغها قرار وزير الخزانة رقم ٢٠) لسنة ١٩٧٢ على العسليان الذين ارجعت اقديلتهم او رقوا طبقا لاحكام غافون تصحيح اوضاع الماليان الدنين بالدولة والقطاع المسام رقم ١١ اسنة ١٩٧٥ اسماس نلك : أن قرارات الرسموب الوظيفي الصادرة من وزير الخزانة منذ عام ١٩٦٨ هي قرارات وقنية التطبيق تستنفذ بالنسبة للمطبان الذين كانوا مستوفين فشرائط تطبيقها حين صدورها ... نص المادة ٦١ من قانون مجلس الدولة رقم ٧٤ لمسنة ١٩٧٢ الذي الزم رئيس ادارة الفتوى احالة المسائل التي يسرى فيها رأيسا بخالف فتوى صدرت من احدى ادارات قسم الفتوى أو لجاله ... اختصاص اللجنه بنظر هذه المسائل يصبح اختصاصا وجوبيا بحكم القانون ... لا يسوغ بعد فقك ان يطلب الرئيس الاداري سحب الوضوع لان في ذلك تعطيلا. الخنصاص اللجنة الوجويي ... اختصاص الجمعية العبوبية السمى. للفتوى والتشريع بنظر المسائل التي تحال اليها من اللجنة لاهميتها ونقا لنص الفقرة ( هـ ) من المادة ٦٦ من قالون مجلس الدولة الصالد بالقالون رقم ٧) اسمانة ١٩٧٧ - لا يجوز المقالد هذا الاختصاص، قن بكون قطيقه الراي الصيق في سحب طقه م

#### بلخص الفتري :

أن الفترة (ه) من المادة الثانية من مواد اصدار التانون رقم ١١ السنة المهمود المستحد إفضاع العلمين نقص على أنه (لا يجبوز أن يتسرتب على تطبيق الحكمام التساتون المرافق . . . (ه) الجبع بين التسرقية طبقها لاحكام التانون المرافق والتسرقية ببتنشى تواعد الرسبوب الوظيفي اقلة كان يعرب على خلك خلال سنة مالية واحدة تسرتية العامل الى أعلى سمن خاتين وظيفيتين تاليتين الفئة التي يشخلهما .

وَمِعَ ذَلَكَ عَلَاصِهِلِ الدَّقِيقِ فَ اخْتِيلِ التَّرْقِيةِ فِي الحدود السابقة طبقاً التواعد.الرسوب الوظيفي أو طبقا لألكام التاتون الرافق أيهما أفضل له ) . .

وتنص الملدة الثالثة من مواد اصدار القانون رقم 11 لسنة 1900. المتسار اليه على أنه « لا يجوز الاستفاد الى الانديسات التى يرتبها القانون المراضيق للطعن في القسرارات الادارية الصادرة قبل العمل به .

كما لا يترتب على تطبيق أحكام هذ القاتون أى اخسلال بالتسرتيميه الرئاسي الوطائف) .

ومن حيث أن المشرع تصد من وراء نص الفترة ( ه ) من الملاه النانيسة من مواد اصدار القانون رقم 11 لمسنة 19۷٥ تنظيم الجبع بين الشرقية لتواعد الرسوب الوظيفي أو طبقا لاحكام القانون المرافق أيهما أنضل له ) ه القانون رقم 1 لمسنة 19۷٥ بشأن الترقيبات بقواعد الرسوب الوظيفي للتي طبقت منذ سسنة 1970 ويؤكد ذلك ما جاء بتقرير اللجنبة المشركة المشكلة من لجنة القوى العالمة واللجنة التشريبية ولجنة الخطة والموازنة بمجلس الشسعب عن مشروع التقون القسامية على عدم اجراء التسرقيات بالمسوب الوظيفي المشرع يقم بعنفة استصيح أوضساع العساملين من أن المنافئ منذ منه المشابة على عدم اجراء التسرقيات بالمسوب الوظيفي المنافئ منذ منه 1974 نتيجة لتطبيق احكام المشروع 2 مضبطة مجلس التشريعي الأول دور الامقاد المسادى الاوله الما 1974 من ؟):

ومن حيث أنه بالإضافة إلى نلك بأن المادة الثاثية من مواد اصدار القاتون رقم 11 لسنة 1970 قضت صراحة بعدم جواز الاستناد الي الانتجاب التي رتبها هذا نقاتون لطمن في قرارات التسرتية الصادرة قبل العمل به في ١٩٧٤/١٢/١٢ و وبن ثم بانه لا يسوغ المطابة بتطبيقيم قواعد الرسسوب القديمة السابقة على القاتون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ لما في ذلك بن اخلال بالحكم الصريح الواردة بنص نلك المادة أذ أنه ينطسوي عليم طمن غر جائز قاتونا في قرارات النسرتية التي سبق صدورها بالتطبيقيم للواعد الرسوب الشسار الهشسسا ،

ومن حيث أنه لا وجه المقول بأن ارجاع الاقدية أو التسرقية الي فلسة اعتبارا من تاريخ سسابق يخول العامل الحق في التدرج بالتسرقيات في الندرج بالتسرقيات في الندرة وفقا للقواعد والاحكام السسارية خلال الفترة الذي رديته اللها أو رقى اعتبارا من بدايتها ، ذلك لأن اعبال هذا المبدأ مرهون بألا يود تص صريح يمنع اعباله كنص المادة الثالثة من مواد اصدار القانون رقم المادة المناه كيسا وأن قرارات الرسوب الوظيفي السادرة من وزير الخزافة منذ سنة ١٩٦٨ أنما هي قرارات وقتية التطبيق تستنفذ بالنسبة للعاملين.

ومن حيث أنه بناء على نقدم لا يجوز أجابة المسلمين بوزارة الزراعة من حيلة المؤهلات العليسا الذين طبق عليهم التأنون رقم 11 لسنة 1400 ألى طلبهم التسرقية وفقا لقواعد الرسوب الوظيفي المسادرة بقرارات وزهر المخزنة منذ سنة 1978 قبل العبل بالقانسون رقم 11 لمسنفة م١٤٧٤. فه 1478/17/٣١ ومن ببنها قرار وزير الخزانة رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٧٢.

ومن حيث .....

أنه فيما يتعلق بطلب ادارة الشئون القانونية بوزارة الزراعة سحيه الموضوع المثل وعدم ابداء الراى فيه غان المادة ٦١ من القانون مطهميم الدولة رقم ٧٧ لدسنة ١٩٧٦ تنص على أنه ٥ لرئيس ادارة الفتوي إن يحطه الى الليفة المختصنة ما برى احالته اليها لأهميته من المسائل التي ترد المعيمة المراى فيها ، وعليه أن تحسال الى الليفة المسئل الآتية :

٠	•	٠	•	•	•	•	٠	1	•	

(پ)

( ن ) المسائل التي يرى نبها احد المستشارين رايا يخالف نقسوي.
 صدرت بن احدى ادارات تسم الفتوى أو لجانه . . . . ) .

وتنص المادة ١٦ من تاتون مجلس الدولة المسار اليه على أتسه ( تغتص التجمية العمومية لكسبى التنوى والتشريع بلداء الرأى مسببا في المسائل والموضوعات الآتية :

....(5)

(ب) .....

(ج) المسائل التي ترى احدى لجسان تسم الفتوى احالتها اليهسة. لاهبنها ....).

وبن حيث أنه لما كانت المسألة المعروضة قد مسحر فيها رأى من اطارة منوى الثقلفة بتاريخ ١٩٧٧/٣/٢ على خلاف رأى صادر من اللجنة الثقلقة بتاريخ ١٩٧٦/١١/٣ ، فإن اختصاص اللجنة بنظره يصبع اختصاصا وجوييسا بحكم التاتون ومقا لنص الفترة (د) من المادة ١٦ من قاتون مجلس الدولة رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٢ الذي الزم رئيس ادارة الفتوى احالة مثل هذه المسألة الى لجنة الفتسوى المختصة بمجرد اتصال علمه بها .

وبن حيث أنه لما كان اختصاص اللجنة وجوبيا في مثل هذه الحالاته الفلالية لما لا يسوغ بعد أن تتصل ادارة الفتوى التي الزيها القلون بالاصلالية بالوضوع بعد أن تتصل ادارة الفتول البيانية بالوضوع وعصد انمقاد الاختصاص بنظره المجنة للي يطلب الوئيس الادارى لله الذي ظهر الخلاف بعناصية استطلاعه وقور ادارة الفتوى المختصة للمحسب الموضوع لأن في التسليم له بمثل هدذا الطلهة تعطيلا لاختصاص اللجنة الوجوبي والذي يتعقد لها بمجرد اتصال علم ادارة القدوى بالوضوع محل الخسلاق .

ومن حيث أنه نضلا عن ذلك فان اختصاص الجمعية العمومية لتسمى الفعنوى والتشريع بنظر المسائل التي تحسال اليها من اللجنة لاهميتها وفقا لنص الفقرة (ج.) من الملاة ١٦ من القانون رقم ٧٧ لمسانة ١٩٧٢ — المسار الله — هو اختصاص مستهد من النص أيضا — ( لا تبلك الجمعية التنمي عنه ) وليس مرهونا بادارة طالب الرأى وبانتالي لا يجوز بعد انعقساد الاختصاص للجمعية عن هذا المستبيل أن يكون لطالب الرأى الحق في سحب طلبسه .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى . الله ما يلى :

أولا : عدم جواز تطبيق تواعد الرسسوب الوظيفى الصادرة بقرارات وزير الخزانة منذ علم ١٩٧٨ ومنها القرار رقم ٤٠٠ لسسنة ١٩٧٢ على العالمان الذين ارجعت أقدمياتهم او رقوا طبقا لاحكام قانون تصحيصح لوضاع العالمان رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ثانيا : عدم جواز سحب طلب الرأى من الجهة الادارية في الحالة المعروضة .

( ملف ۱۹۷۸/۱/۱۱ ـ جلسة ۱۱/۱۸/۸۲۱ )

#### قاعسدة رقسم ( ۲۰۸ )

#### : المسجا

ترقية بقواعد الرسوب الوظيفى ... عدم جواز تطبيقها على المليان الذين لرجمت اقدياتهم أو رقوا طبقا لاحكام قانون تصحيح أوضاع المايلين رقم ١٠ أسسنة ١٩٧٥ طالما أنها حسادرة قبل ١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخ المبل بالقانون رقم ١٠ أسسنة ١٩٧٥ ٠

#### بيلخص الفقسوى :

من حيث أن الشرع قد قصد من وراء نص المدة ٢/م من المتقون 11. 
لمستة ١٩٧٥ تنظيم الجيع بين الترقية بتواعد هذا القانون والترقية بتواعد الرسبب الوظفيي 
الرسسبوب الوظفيي الصادر بها القانون والتسرقية بتواعد الرسبوب الوظفيي 
الصادر بها القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ يؤكد ذلك ما تضمنه تعرير اللجنة 
المستركة المشكلة من لجنة القوى المالمة واللجنة التشريمية ولجنة الخطة 
والموازنة بمجلس الشعب من أن المشرع يقوم بصنة اسلسية على عدم 
الجراء التسرقيات بالرسبوب الوظفيفي بالإضافة الى أن المادة ٣ من مسواد 
الإصدار تد نصبت على عدم جواز الاستناد الى الاقديسات التي يرتبها هذا 
القانون للطعن في قرارات التسرقية الصادرة قبل المبل به في ١٩٧٤/١٢/٣١ 
عن قرارات الرسبوب الوظيفي الصادرة من وزير الخزانة منذ سنة ١٩٧٨ 
من قرارات وقتية تستنفذ بالنسبة للمسليان الذين كانوا مستوفين شرائط 
منطبيتها عند مسدورهسسا .

ومن حيث أنه لا حجة في القول بأن الفقرة ( هـ ) المسار البها قد نصت على ثواعد الرسوب الوظيفي دون تخصيص فلا يجوز قصرها على القواعد التي تضيفها القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ ذلك أن المشرع قد قصد بقواعد الرسسوب الوظيفي المثابة عند العمل به وهي التي نص عليها القانون رقم السنة ١٩٧٥ (١٢/٣١ وهو ذات تتريخ العمل يأحكام القانون رقم ١ السنة ١٩٧٥ المسار الله كيسا أنه ليس من ريب في أن احكام القانون رقم ١ السنة ١٩٧٥ المسان نصيفته من أقدية للمناطبين بها هي احكام منشئة ولم يكن لاصحف الشسان اصل حق في تلك الاقدييات تبل العمل بلحكام هذا القانون .

لذلك انتهت الجمعية الصوبية لتسمى النتوى والتشريع الى نابيد برأيها السابق الصادر بجلستها المنعقدة فى ١١ من يناير مسنة ١٩٧٨ والذى تختهى الى عدم جواز تطبيق تواعد الرمسسوب الوظيفى العسلار بقرارات

#### - ATA -

وزير الخزانة الصادرة منذ سنة ١٩٦٨ ومنها القرار رهي 450 لسسلة. ١٩٧٢ على المسلمانين الذين ارجعت أنمييانهم أو رفوا طبقا لاحكام تقوير. تصحيح لحوضاح المالمان رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

444/1./۱۸ جلسسة ۱/۰/۲/۱۱ (بلغه 444/1/۱۸ جلسسة 444/1/۱۲ وفير ذات المنسى مات 444/1/۱۲ سجاسة 44/1/۱۲ (بلغه 44

# الفسرح التسلميم احكام القانون رقم ٥٨ قسنة ١٩٧١ هي الإصل العام الذي يرجع اليه في حالة عدم وجود تعي. في القانون رقم ١١ لمسنة ١٩٧٥

## قاصدة رقسم ( ۲۵۹ )

الجسسعا : ١٠٠٠

الإحكام التي تضبغها قلاون تصحيح اوضاع الملطين المنين بالدولة والقطاع للعلم احكام خاصة ووقنية تطبق في حدود نطاقها ويشروطها حفال مدة سريان هذه الاحكام يستبعد تطبيق ما يتصارض معها من الاحكام العلمة الواردة في نظام العلمان المدنين باللوقة المسلمرة. بالقون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧١ ،

#### ملخص الفتــوي :

ان التسانون رتم السنة ١٩٧٥ باسدار قاتون تصحيع اوضاع المنبين بالدولة والتعلياع الصام ، تسد نس في مانته الرابصة على ان « يعمل بأيها أنفسلين الثالث والرابع بن القاتون المرافق والحداول المنحقة به تحقي ١٦ ديسمبر سنة ١٩٧٥ » ونص في الفترة الثانية بن مايقه الخليسة على أن « تسرى غيما لم يرد غيه نص في القاتون المرافق ، محلم القاتون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ أو أحكام القاتون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الشار اليه حسب الاحوال » .

وحيث أن مفاد ما تقدم ؛ وحسبما تفيد المذكرة الإيضاحية المقسلة ورد رقم 11 لسنة 1970 علن الاحكام العابة بشان نظام المسابلين المدنيين بالدولة والواردة في القانون رقم 00 لسنة 1971 تعتبر الاصل العام الذي برجع اليه نبيا لم يرد به نص في القانون رقم 11 لسنة 1970 ، أبا ما قضى بعد هذا القسانون الاخير من أحسكام خاصسة فاتهسا تطبق في حدود نطاقها وشروطها باعتبارها أحكاما معينة ووقتية قصد المشرع تطبيقها تصحيحا لاوضاع العالمين ، على أن يستبعد خلال سريانها تطبيق ما يتعارض معها من أحكام علمة وردت في القانون رقم ٥٨ لسنة 1971 .

وحيث أن القانون رقم 11 أسنة 1971 قد نص على سريان أحكام الترقيال الواردة بالنصال النائل من القانون المرافق له حتى 1970/17/۴۱ عنان هذه الاحكام يستبر العبل بها حتى ذلك التاريخ على أساس أنها أحكام خاصة ، مع استبعاد ما يتعارض معها من قواعد على ودت في القانون رقم 0 لسنة 1971 .

وحيث أن المادة ١٦ من القانون المرافق المقانون رقم ١١ اسنة ١٩٧٥ تد نصت في الفترة (د) على أن « تدرج الملاوات لمن يستحق الترقية لفئة واحدة في الفئة المرتى اليها بشرط الا يتجاوز المامل بداية مربوط الفئية الوثيقية التلقية اللئلة التي يستحق لترقية اليها ، كما تدرج المسلوات لمن يستحق الترقية لاكثر من فئة واحدة بشرط الا يتجسلوز المسامل مربوط الفئة التي يرقى اليها باكثر من علاوة دوربة واحدة » .

وحيث أن متنضى ذلك أن تخضع الترتيات الحتية التى تتم طبقا لنبادة ( 10 ) من القانون ، للحكم الخاص الوارد في الفقرة ( د ) المسار اليها بشأن تدرج الملاوات المترتبة عليها ، وهو حكم يستمر العمل به حتى 14/0/11/٣١ ، مع استبماد أى حكم عام ورد في القانون رتم ٥٨ لمسنة 14/1 يتمارض معه أو يخالفه .

ولا وجه للمحساجة بأن القساتون المسسسار اليسه لم ينشر الا في الماء 1970 عليه الم ينشر الا في المردخ لاحق لاول ينلير سنة 1970 طالما أنه لا يجوز أن يترتب على أية تسوية تطبيقا لاحسكام هذا القساتون تخفيض المرتب المستحق للعامل في تاريخ نشره في 1940/0/11.

وحيث أن مرَّدِي تطبيق ما تقدم على حالة السيد/ . . . . . . . . الذي المستحق الترقيسية الاكثر من نشأة واحسدة ومنح علاوة في ١٩٧٤/١/١ لته البجوز منحمه علاوة دورية في ١٩٧٥/١/١ ، ومؤدى تطبيق ذلك على حلة السيد/ . . . . . . الذي رقى الى الفئة الثالثة اعتبارا من ١٩٧٦/١/١ وتم تدرج مرتبه بالعلاوات حتى وصوله الى اول مربوط الفئة

الثانية من ١٩٧٠/٥/١ ، أنه لا يجوز منحه علاوة دورية من علاوات هذه النفة في ١٩٧٠/٥/١ ، أعسسالا لمربح نص الفقرة ( د ) المسلر اليهسا: والتي يسرى حكمها حتى ١٩٧٥/١٢/٣١ على ما تقدم .

من آجل ذلك انتهى راى الجمعية العمومية الى عدم احتية كل من،
 السيدين/ . . . . . . . . المالاوة الدورية في ١٩٧٥/١/١ بعد تصوية.
 حالتهما طبقا للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

( ا ۱۹۷۷/۱/۳۰ الله ۱۹/۲/۸۳ الله

# الفـــــرع الماشر الخفــــاء الحمــــول على مؤهل دراسي

#### قاعسدة رقسم ( ٣٦٠ )

### المسطا:

طلب التسوية على اساس وُؤهل دراسي بعد اخفاء العصول عليه خبسة عشر عليا من تاريخ الحصول عليه يتربّهي عليه اسقاط المسلبل الحقه في معليلته به ، ولا يجوز بعد ذلك تعديل وضمه على مكشاه ،

## ملخص الفتري :

تتلخص وقائم الموضوع في أن السيد/ ..... عين بمصلحة الطب الشرعي بوظيفة عامل خدمة معاونة بالفئة الحادية عشرة في ١٣ من نوفيبر سنة ١٩٦٢ ) ونقل الى الدرجة العاشرة اعتبارا من ٣٠ من سبتببر سنة ١٩٧١ ثم وضع على الدرجة التأسيعة اعتبارا من أول ديسببر سنة ١٩٧١ طبقا للجنول السادس من الجداول المرنقة بالقاتون رقم ١١ المسئة ١٩٧٥ باعتباره من غير المؤهلين ، ثم طبق في شانه القانون رقم ١٤٢. نسنة ١٩٨٢ وعدلت الدبيته في الدرجة التاسعة الى أول ديسبير سنة ١٩٦٩ وفي الدرجة الثامنة اني ٣١ من ديسمبر سفة ١٩٧٦ ، وفي ٢٣ من اكتوبر سنة ١٩٨٢ تقدم بطلب لاعادة تسموية حالته ونقا للجمدول الرابع من الجداول المرنقة بالقانون رتم ١١ لسنة ١٩٧٥ باعتباره حاسلا على شنهادة الاعسداية العسابة سسئة ١٩٦٧ ، وباستطلاع رأى الجبعية العبوبية المتسمى الفتوى والتشريع عن مدى احتيته في ذلك ، انتهت بطسة الرابع من سناير سنة ١٩٨٤ الى عدم احتيته في ذلك ، نظرا لانه لم يتقدم الى الجهسة الادارية صاحبة الشان بما ينيد حصوله على الشهادة الاعدادية الا بعد مبضى ١٥ سنة من تاريخ حصوله عليها وبعد أن أستقر وضعه الوظيني وتحدد مركزه مع زملاته على وضع سليم تلتونا .

وقد ثار التصاول عن التاريخ بيدا بنه حساب بدة الـــــ 10 سنة وهل هو تاريخ الحصول على المؤهل لم تفريخ نشر التانون رتم 11 لسنة ١٩٧٥ الذي انشا الحق للمالي في التسوية .

عرض هذا الموضوع على الجمعية المهومية لتسمى الفتوى والتشريع المستعرضات قتواها الصادرة بجاسة الرابع من بناير سنة ١٩٨٤ والتى ارتات نبها أن السرة في تطبيق احكام القانون ١١ سنة ١٩٧٥ هي بالمركز القانوني السنتر المايل في تاريخ نفاذه في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ ، وأن الثابات من ملف خدمة المايل المذكور أنه كان في هذا الثاريخ شاغلا لوظيفة من الفئة ١٤١٤/٣٠ بمجموعة وظافف الخدمات المعاونة باعتباره غير حاصل على مؤهل دراني منه يتمين محه تسوية حالته وكتا المبدول المسادري من الجداول المرفقة بالقانون الأسار اليه ، وهو ما اعملته المبنية الادارية في شائمة ، ولا يغير من ذلك ما تبين من سبق حصول المايل المذكور المساحدة الاحدادية سنة ١٩٦١ ، ذلك أنه لم يتقدم الى الجهة الإدارية معطفية الاشان بها ينيد حصوله على ناك الشهادة الا بند خدسة عشر سنة وماهم ملي وضع مليم تقونا وتعلا .

وبيين من ذلك أن الجمعية العبوبية التسمى الفتسوى والعثربية تد الرئات في فتواها سالفة الذكر أنه تد أعبلت الجهة الادارية صحيح القانون عند تسويتها لحلة السامل الذكور وفقا لما هو ثابت ببلغه ختبته من عدم حصوله على مؤهل دراسى ، واستقر وضمه الوظيفى على هذا الاسلمى ، ولم يتقدم بها يغيد حصوله على مؤهل دراسى خلال خيسة عشر مسئة بن ولم يتقدم بها يغيد حصوله عليه ، فائه يكون قد استطاعة في معلماته بهذا المؤهل عند فلايق ألكون رثم ١١ السنة ١٩٧٥ على حالته ، ولا يجوز بعد ذلك منطق وضعه ولخانيق الجدول الرابع على حالته باعتباره حاسسالا على حالته باعتباره حاسسالا على حالته ورشي .

111/11/11/1 = 11/11/11 (11/11/11)

## الفرع العادى عشر عدم جواز الطمن على القرارات الادارية السابقة

## قاعسدة رقسم ( ٣٩١ )

البسطا:

الملادان ۲ ، ۹ من القانون رقم ۱۱ اسسنة ۱۹۷۰ باسسدار قداوند تتصحيح لوضاع الصاباين الانتين بالدولة تقضيان بان يعمل بذلك القدارية الصادرة قبل العمل به استفادا الى الاقتبيات الآلى يرتبها القانون الادارية الصادرة قبل العمل به استفادا الى الاقتبيات الآلى يرتبها القانون بغضى الاشر العمل الجاشر القانون عدم جدواز الاستفاد الى الاقتبيات التى ترتبها احكامه الطمن على قرارات القرقية بالرسوب الوظيفي الصاعرة قبل العمل به ومنها قرارى وزير الفزانة رقى ٢٠٠ ٤ ، ٢٣٤ المسنة ١٩٧٧ والفساصة بين يتمسون بصسفة غماية مددا معينة في نشاتهم حتى 1947/17/1

## بلخص العسكم: ٠

وبن حيث أن التقون رقم 11 أسنة 1940 باسدار قانون تصحيح أوضاع العالمين المدنيين بالدولة والقطاع العالم ينمس في المادة التقييب المنبرة (ه. » على أنه لا يجهوز أن يترتب على تطبيق أحكام القانون رقسم 11 أسسنة 1940 الجمع بين الترقيبة طبقاً لاحكامه والترقيبة بمتشى قواعد الرسوب الوظيفي أذا كان يترتب على ذلك خالال سنة بالية واحدة ترقيبة العالم الى أعلى بن نئتين وظيفتين تاليتين اللئلة التي يشسخلها وجع ذلك ظلمال الحق في أختيار الترقية في الحدود السابقة طبقا لتواعد

الرسوب الوقايقي أو طبعها لاختلب التلاون الزادق اليها التصل له وللنفر المسادة الدهفة بن فكون المسدار الثقالون رقم 11 النسسلة ١٩٧٧ على غذم بحسواز 6 الاستخاد الى الاقصيات التي يرتبهما القافون الراعق للطعن على القرارات الأدارية الصـــادِرة تبلُ العبل به . وتنهى ألمادة التلهــــمة بن تاثون أسدار البسانون رقم (١ لسنة ١٧٥) على إن يعبسها بذالك التهافون اعتبارا من ٣١ ديمبير مسئة ١٩٧٤ ويتفيع من هذه المبيومية إن الشيرَع في المتحلقون رقم 11 السنة ١٩٧٨ قد قطع في معنى الاهر المعلى المالان التكلم ذلك القسائون وفي معنى عدم جوائز الاستناد الى العبنيات إلني يرفيها القنبكون الرافق الطعن على العسرارات الادارية المعادرة قبل المبل به ،، وتقمل الصناعة التاستحة بن هاتون احجار القيسانون رض ١٦ السسنة ١٩٧٥ على أن يتمل بذلك القسالون اعتبارا بن ٣١ من ديسمبر بسيقة ١٩٧٤ ويتضبح بن هذه النصوص أن المشرع في القافون رتم ١١ لمسنة ١٩٧٥ تد تطع في بعني الإنسر الجال الماشر العكسيل ذلك المتساتون وفي معنى عدم جسواز الاستنساد الى الاعدبيسات الجور يرتبهب القاتون المذكور للطمن في القرارات الادارية المسادرة تبال العبل به في ١٩٧٤/١٢/٢١ كبا تطبيع في معنى أن الترقية عليها لا يعليه إذا اجتمعت مع الترقية حُبقاً لاحكام الرسوب الوظيني القاررة بالتلتون رتم ١٠ أسنة ١٩٧٠ تكون فقط الى عثنين وظيعتين تاليفين اللبئة التي يشسطها العلل خلال سسنة مالية واحدة والثابت من الاوراق ان التاتون رقم ١١ لسمنة ١٩٧٥ قد معادف المدعى وهو يشمنل وظيفة من الفئة الخلمسة بكتمية ترجع نيها الى ١٩٧٢/٧/١ ويمرتب ٢٩ جنيها من ١٩٧٥/١/١ . وقد سسويت حالته طبقا لاحكام القانون رقسم ١١ لسينة ١٩٧٥ مَاعتبر في الدرجة السيابعة من ١٩٦١/١١/٧ وقياً الدرجة السادسة من ١٩٦٥/١٢/١ وفي الدرجة الخامسة من /١٢/١ ١٩٦٩ ورثى الى الدرجسة الرابعسة من ١٩٧٤/١٢/١١ وتدرج مرتبسه بالعلاوات نوصل الى ٥٥ جنيها في ١٩٧٥/١/١ وعلى ذلك غاته لا يجوزا

فن يستند المدعى الى التميته في الدرجة الخلسبة التي تلبيروت له أعتبساراً من ١٩٦٩/١٢/١ بتسوية حالته ونقا لاحكام القانون رقم ١١ السنة ١٩٧٥ للطعن في الترارات الإدارية المسادرية الصادرة تبل مستدين من تاريخ العمل بالشانون سسالف الذكر بترتية بعض العاملين الى الدرجة الرابعة بمحافظة القساهرة طبقا لقواعد الرسوب الوظيفي اعتبارا من ١٩٧٢/١٢/٣١ . مان تواعد علاج الرسيوب الوظيني المسادرة بقرار وزير الخزانة رتم ٢٠٤ وتراره رتم ٣٢٤ لسنة ١٩٧٢ تسرى مقط في حق المسلملين المنسين الخاضعين لاحكسام القاتون رقم ٨٥ أسنة ١٩٧١ الذي يتبون بصفة غطية في تثلثهم حتى ١٩٧٢/١٢/٢١ المدد الجيئة في القرار رقم ٢١) لسنة ١٩٧٢ والثابت أن المدعى كأن قد رقى الى الدرجسة الخابسة ١٩٧٢/٧/١ ومن ثم لم يكن قشد المضى عملا في ١٩٧٣/٣/١ ثلاث سنوات في الدرجة الخسامسة حتى تجوز تاتونا ترتينه الى الدرجة الرابعة طبتا لتواعد علاج الرسوب الوظيفي ٢١) لسنة ١٩٧٢ اعتبلرا من ١٩٧٢/١٢/٣١ . وعلَى ذلك يكون طلب المدعى ترقيته الى الدرجة الرابعة طبقا لقواعد الرسوب الوظيفي المقررة بقرارى وزير الخزانة رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٧٢ ، اعتبارا من 1947/17/٣١ على غير اساس سليم من القاتون واذ تضى الحكم الطعون نيه بلحقية المدعى في الترقية الى الدرجة الرابعة ( النئسية - ١٤٤٠/٥٤ } اعتبارا من ١٩٧٢/١٢/٣١ غاته يكون قد أخطأ في تطبيق القاتون بما يوجب الصكم بالفائه في هذا الشق من قضائه .

ا ﴿ طُعن رقم ٨٢ لسنة ٢٥ في \_ جلسة ٢١/٤/١٤ )

ويالمسسسة

وياضسة

قاصحة رقسم ( ۲۹۲ )

المسيدا :

أَلِيْمَادُ الْمُمْرِي لَكِرَةُ الطَّيْمِ مَبِلًا خَفْسَةً .

بلغس المسكم :

أن الاتحاد المُصرى لكُرة القدم بعد من العبثاث الخاصة الخاصة الخاصة الخاصة

" لَا خَلَقُنْ زَفِيّ ٢٩. أَ لَسَنَةً وَا قَ حَجَلَسَةً ٢/١٢ أَ ١٩٩٧)

المستة رقم (٣١٣)

4

المرى الآمة المنابقات المنافرة بقرار من مجلى الدارة الالحدالمرى الآمة المنافرة المن

### . يقضى القاوي :

من حيث أن لائمة المسابقات المستساورة بقواتر بن مجاس ادارة الاحد المسرى لكرة القدم تنص في مادتها الرابعة على أن و خنص لجفة الدارات المسابقات بسبا إلى :

#### 

هيه للجنة أن تمثل جداول المسابقات بالنسبة الاوتانها ، والماكن. . التابيها حسب التاروف التهرية التي تمترض سالابتها أو بنا تراه اللجنــة ≃ المسالام الأمــــام ،

(ج) توتيع المتوبات والجزاءات على الاندية والاداريين واللاميين.
 وغيرهم طبقا 11 هو وارد في هذه اللائمة .

وتنس المادة ٢٦ على انه و انسحاب المربق في مسليقة الدوري العلم يحربه بن تكلة مبارياته وينزل الى الدرجة الثالية للدرجة التي كان فيها ماذا كان انسحابه في الدور الإول للمسلية تلفي جبيع مبارياته الباتية وتأخي نتائج مبارياته السابقة ، ويعتبر كانه لم يشترك في المسابقة لها الله كان انسحابه في الدور الثاني بن المسابقة نطفي مبارياته في الدور العلامي للمسابقة واللاحقة وتبقى نتائج مبارياته في الدور الإولى تالمسابقة النفور الإولى تالمسابقة المنازية المسابقة واللاحقة وتبقى نتائج مبارياته في الدور الإولى تالمسابقة النفور الإولى تالمسابقة النفور الإولى تالمسابقة النفور الإولى تالمسابقة النفور الإولى تالمسابقة النفورة الإولى تالمسابقة النفورة الإولى المسابقة النفورة الإولى تالمسابقة المسابقة المسابقة النفورة الإولى تالمسابقة المسابقة المسابقة المسابقة النفورة الإولى تالمسابقة النفورة الإولى المسابقة المسابقة المسابقة النفورة الإولى المسابقة المسا

وانسحاب الغريق بن المسلمة هو خروجت بن اللحب في احدى المياريات أو ابتنامه من البلها أو تخلله من اللعب نبها وغير ذلك بن الأبور والتسرفات التي تندرج تحت لفظ الاستحاب ودون النظر لإسبابها أو الارونها أو اللاستان) .

وعضى المُعَنَّةُ ١٨ بقه ٣ تقلي البقريات اسلا عَثَى بُعْضَ الاَسْمِيةَ فَالْعَنْدِيّةُ فَيَ الْسَلِيقَةُ مَنِهَا مِنْ الْبُرْيَاتِ فَلْتَ القوامةُ الْمُسْسِسَةُ والنّي عرى جمات الابن المسؤلة تقله الن بالأمن الغرى حملتها طرر الابن العلم رفى هذه التعلق يظل النادى التلام بتنظيمها هو النسادى المضيف المسئولة طبقا لإحكام هذه اللاتمسسة .

كيا تنص الملاة . ) على انه « على الاندية براعاة حضور غرقها في المواعيد المتررة للمسابقات البلزيات طبقا للجدول والتبليغات الرسبية المبلغة النها وعليها المخاذ الاجراءات الضرورية والمناسبة في وقت بيكل للحضور ، ويسبح للمريق بالقافي عن موعد المابة المباراة ١٥ دهجة على الاكثر لطروف خاسة وكل غريق بتأخر بعد ذلك يعتبر مهزوما في المباراة .

وتقرر الملاة ٤٣ إن لجاس ادارة الاتحاد أو لجنة المسابقات تحديل: براج المباريات باقواعها ومواعيدها وملاعبها .

وتنس المادة ٦٧ على انه تختص لجنة المسابقات بتوتيع الجزاءات النسسالية :

- ١ \_ لنت النظــر ،
  - ٢ ــ الانسطار ،
- ٣ ــ وتف اللامبين اربع مباريات رسبية .
- ٤ ... وقف الادارى أو المدرب لمدة شبهرين ،
- مـ توتيع غرامة مالية تصل الى ١٠٠ جنيه ( مائة جنيه ) على الهيئات والاتنية والاتراد واذا زادت العقوبة عن ذلك خضمت قرارات اللجنة لتصديق مجلس الادارة .

وتنص الملاة . ٧ على أنه « أذا الفيت بباراة لاحد الأصباب وأعبر احد طرفيها بهزوبا فيها كلاخلال بنظام تيد اللامبين أو أشراكه لاعبين في بدة ابتساعهم أو غير ذلك بن الابور والتصرفات التي لا تنطبق عليهسا في حسالات الانسحاب ويعتبر فيها الفريق بهزوبا في المباراة ، فتصميه التنبية أهداف ٢/صفر لصالح الفريق الفائز الغير بخلف با لم شكن التنبية المعلية في الهباراة أنه هاز أهدافا أكبر بن ذلك فتحسب التنبية : وجوار الجاءة ما والهد الله المساهدة المساهدة على العالم المساهدة المس

ويان حدث الله الطهين وته ١٧٧ لمنة ( ١٩٧٥ المستعدل بالتسطين وتها إم ليسة عال البيان البياعة الطاسق الشيسة والوياسة الا الشار باليه التليسة والتلكون على أن لرئيس العهة الإطلامة المؤسفة أعلان بطلان إي تولى تهيدوه الجينية المهينية بالمثالة الاحكم خيال التلازين أ و الدرارات المنذة له ونطاع الهياسة .

ومن حيث أنه بعد أن سَجِر القرار بَعْقُلُ القِائِةَ آلَى الطَّاهُرِ بَدُلا مِن حمياط وترى لجنة الممايتات ويشايعها اتحاد كرة القدم ) انه قرار صحيم موافق العانون بيتما يعتره نادئ غزل دبياتك مخاتبة للتأثون واشتبال ان خسريق نادى غزل دميساط لم يمشل لاداء المساراة بنسادى « الكَّاولون العرب » في القاهرة في الموعد المضروب تنفيذا لهذا القرار ، وايا كان وجه الرأى ميه ، مان المصل في الموضوع الماثل هو مدى اعتباره المسحابا أن يتوافر فيه عدم الاشتراك في المسابقة وهو ابر. يزايل نادي غزل تبياط الذي تنطق الاوراق انه مصر على استبراره في اللصير غاية الامر انه من وجهة نظره يتظلم من قرار لجنة المسابقات والاتعساد بنتل الباراة مسن عَاديه بدمياط الى مكان آخر في الثاخرة ، بدعم ذلك أنه وتته لقرار لحنة السبابتات بنتل الباراة الى ملعب آخر في موءنيد محيد عان المادة . } التبيار اليها تلزم جببور الغرقة الرياضية في الماعبيد المقرز للمسابكة طبقا للجدول والتبليغات الرسبية ويسبح للغريق بالناخو عزر موعد اعلية المباراة ١٥ دقيقة على الاكثر لظروف خاصة والا اعتبر مهزوما في الماراة . أكيبك عني المعتنون لا يعد في جبيم الاحوال انسمانا بل عد يمعز تظلا مِجِهِنْ أَنْ تَوْلِقُ فِي ثِنَاتُهِ الْمُلِدَّةِ . ٤ الْمُنكورة (كَا تَوْافَرِ مِنْ سَالَر شَرُ وَكُوْكُ : و

سي جيته اليه أن يسريخ الهنة المبلغات وبن بعدما الداد كرة المبلغات وبن بعدما الداد كرة الجيز إمان المبلغات المب

للبادة .) دون حلجة الى الفوض فى شروطها واتارها ، وهى قرينسة 
تنفى أساس الانسحاب لان الانسحاب موتف أيجابى يتبيز بطابع النصد 
ويتجلى فيه نيسة الفريق واشحة فى عسدم الاشتراك فى المسابقة والمزون 
عنها كلية ، والا اعتبر النفاف أو عدم الحضور أو التأخير فى جبيع الاحوال 
أنسسطا يحاج بالمادة ٢٦ فقط دون غيرها ، ولما وجد مجال لنطبيستى 
الاحكام الاخرى فى الملاتحسسة .

ومن حيث أنه وقد أستبان مما تقدم ، أن ما صدر من نادى غزل تعييلاً لا بعد أنسحابا من المبارأة المقررة الملتهما بناء على قرار لجنسة المدارة المنتفقة في المدارة المرابة المنتفقة في المدارة المرابة المنتفقة ولا يسرى في حتسه المجزاء الوارد بها ، وعلى ذلك يكون قرار لجنسة المسلبقات المسؤرخ المرابقة المستمدي عليه بقرار مجلس ادارة الاتحاد المسرى لكسرة القدم بتاريخ والمستمدي المسلمة الذكر بهبوط نادى غزل دمياط الى دورى الدرجة الاولى قسم ب قرارا غير مشروع ولرئيس المجلس الاعلى للرياضة المسلمة بالمنابقة المنابقة المن

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية المسمى المتسوى والتشريع الى عدم بشروعية ترار هبوط نادى غزل دمياط الى دورى الدرجة الاولى - تسم ب المسسار اليسه .

( مك ١٢/١/٥٧ \_ جلسة ١١/١/٥٧ )

ری وهرگ

# رِي وصــرف

### قاصعة رقسم ( ١٣٦)

#### : الجسسوا :

نفع خزان اسوان وجبل الاولياء يشسط الاراضى المعربة جبيعا هـ وعلى ذلك تماير في منطقتها جبيع الاراشى التي التفعت بالرى المسيغير. تنبعه العالمة خزان اسسوان ه

## بالمِس القدوي :

بحث تسم الرأى المجنع بجلسته المتعدة في ٦ من بناير سنة ١٩٥٢ موضوع اعادة تقدير التيسة الإيجارية للأراضي التي انتعت بالري الصيئي تدييد أثماء خزان اسوان وتبين أن التلون رقم ١٦ استة ١٩٣٦ الخالس بضريبة الأطيان بنس في المادة الناتية المحلة بالمتقون رقم ٢ اسسنة ١٩٤٣ على أن الايجسار السسنوي ــ المتخذ اسسلما لضريبة ــ بقدر طبقا لاحكام المرسسوم بقاتون رقم ٥٢ اسسنة ١٩٢٥ على المرسسوم بقاتون رقم ٥٣ اسسنة ١٩٣٥ على عصر سنوات .

## ثم نصت المهدة الخالمسة من ذلك القانون على إنه :

ه إذا ترتب على اميال ذات بندمة عابة أن زادت عيسة الارشر الراقعة في بنياعة تلك الاعبال أو نقص ليجارها السنوي بدرجة محسوسة مستور مرسسوم بإمادة تترجير ايجار هذه اراشي طبقا لاحكام الرسوم بنتوي رقع لاه أيسة دادة ؟

ويحدد الرسسوم بدء سريان الشريبة المعلة .

وقد ثار الخلاف حول تطبيق هسده المدة على الأراضي التي انتفحت بهرى السيقي يواسطة الات راضعة التلها الأهالي أو فتحسلت راضعة بهن بهاه النبل الفاتجة عن التطبة الثانية لخزان اسوان وعن انتسساء خزان جل الأوليسساء .

والتسم يوافق على انه يجب لتطبيق المادة الخامسة من القساتون سالف الذكر توافر شرطين :

أولا ... أن تكون هناك أعبال ذأت بنفعة علية ،

الا ان التسم لا يوانق على اشتراط ان يكون انتفاع الاراضي مسن الاعمال ذات المنتمة العسلية مترتبا من تلقاء ذاته ومن غير وسسلطة علم الملاك باعمال من جاتبهم للاستقادة من تلك الاعمال اذ القاتون لم يشترط ذلك . وكل ما يترتب على قيسام الملاك بهذه الاعمال هو وجوب مراعاة ذلك عند تقدير الايجار بالتفرقة بين ما يروى بالراحة وما يستلزم مجهودا لو آلات لو نفقسات لايكان الري .

وبتطبيق هذه المبادىء على الحسالة المعرضسة ببين أن الأراضى موضوع البحث لم يكن في الإيكان ربها صبغا لعدم كتابة المياه في هسذا الوقت بن السسنة ، ولما كانت اتلهة الآلات الرائمة للهياه بحظ—ورة الإ بترخيص من وزير الاشخسال العوبية طبقا للابر العالى الصسادر في A من مارس سنة 1841 عان الوزارة لم تكن تصرح بالتلبة هذه الآلات الترى صبغا غلبا اتشىء خزان جبل الأوليساء وخزان أسوان توافرت المهياء بكنية تصبح بالرى الصبغى لهذه الاراشي ومن ثم لمكن ريهسا مسيعاً بعضها بالراحة وبعضها عن طريق اتلبة آلة رقمة للهياه على حصب طبيعة الارش وموتمها نصرحت الوزارة بهذا الرى في هذه المعترف من السنة وترتب على ذلك زيادة ما بقسله هذه الاراشي من محصولات مون ثم ذاكت تبيتها واجبارها زيادة بصوصة .

لما عبارة 8 في منطقة تلك الامبال ٤ للواردة في اللاة الميس المصود سنه المطقة مصدودة بالذات ، لان بعض الاعبال قد يكون متصورا على منطقة صغير أو على مديرية معبنة داخل تلك الحيرية وقد به السلام الوجه البحرى كله أو الوجسه القبلي كله كيا قد يشيل المبلاد المصرية خلها المالطقة تحسد بنوع العبل ذاته وملاام نفسح خزاني أسوان بوجبل الاولياء يشبل اراشي المعرية جبيما فكل لرض تنقع بهسا محترر واتمة في منطقتها وتنطبق عليها المسادة الخلسة المسسابي الاقسارة اليها .

( فتوى رئم ١٧٥ في ١١/١/٢هـ ١٩

## قامسدة رقسم ( ۱۹۹۰ )

#### : البسطة

جنه الإعرب بن العال الترسقين اليد الجهل الجهلا الجهلا منسر الاشغال سلطة تجديدة في تجديد عليه الجهلا بالرافحة بحسرها مر الوزير سلطة تمين التاريخ الذي يسرى اعتبارا منه العبل بالاجور الأن يحديها في كل فيميل زبني بها يتلام مع حقيقة الوضاع القبلية ما الفقال الإمن على نفاذ القرار من تاريخ يسابق على تشره يتضين الضوارة العمل بغلت الاجور اللدية م

#### ملِفص الصِكم:

ان تجديد أجور الرى من الآلات الرابعة التي يبيرها الاهلن والمتلية على جسور النيل أو الترع العابة أو الساتي كان يتم قبل مبهور الدسعة بقاتون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٢ بترارات وزارية جرت وزارة الأشسفال العبوبية على اسدارها استنادا الى المادة الثقية من الأمر العالى السادر ق ٨ بن مارس ١٨٨١ في شمان ١١٤١٠ البرانمة: ... بهاو إن عبد المابة أم تكور تفوض وزير الإشفال في فإلى ... مع النص في الرخص التي ثبتم استظرر هـــذه الآلات على عمهدهم بتيول رى لويقدى المتراشين حمم في السيزى بالنثات التي تحددها تلك التسرارات التي كان آخرها التسرار رتم ٨٧٦٤ الصادر في ٢٤ من يونية سنة ١٩٤٤ ، وأنه ـ على أثر الشكوي التي تقسدم بها بعض الزراعين المنتفعين بالرى من هسده الآلات من أن اسحابها يعبدون الى زيادة إجور الرى عن طائح الحددة بالقرار الذكور -رات الوزارة اعادة النظر في نئا تهذه الأجور نظرا الى تغير الظسروف 4 وأعدت مشروع ترار وزارى بتعديل تلك الغثات وغقسا لما السبارت يه اللجنة الفنية التي شكلتها لهذا الغرض ، الا أن الجمعية العمومية لتسمى الدي والتهويج ببيجين العولة دلمه إلى الملاغ العنبة من الله المسالى المسار اليه لا تهوض وزير الاشيقل فو اسدلي مرايات يتح ديد مده الأجور ، وأنه يلزم الكي يتدخل الشرع في الماليات الدنية بين الأبراد ، والرش حد اللسي اللايلور ، أن ذكون كالله بعلون ، وقد أبدت الجميسة المعومية: خذر الرافي مِنْهُم عِنْهُم المُعَافِّة في ٨٨ مَنْ يوفية سُنَّة ١٩٧٥ ٢ الى تبل ميعيد الهبيهم بالمهزرتم اللا لهذة بالالا المضباميه بالمبسلة الزراعي ومنا يعلى على سيق التعكير في الهرسوم يتاتين رتي ، الوينة ١٥٤٤

على تلتون الإسلاح الزراعي ، وأن صدر في تاريخ لاحق على هذا الأخير . وقد كشف المشرع في المذكرة الايضساحية للمرسسوم بقسانون رقم ١٠٪ لسنة ١٩٥٣ عن علة اصداره ، اذ ذكر أنه استهدف به حملية الزراعين بن تحكم أصحاب الآلات الرافعة بن جهة ، ومجاراة الإنجاء الحسديث في الحد من موجة الفلاء بتخفيض نفقات الانتاج الزراعي من جهة أخرى 4 ومن ثم تلاتي هذا التشريم في أهدامه مع تشريع الاصلاح الزراعي وصدر متبشيا معه في سياسته ، ولو أن التفكير فيه بدأ استغلالا من تبسل . وقد نقل تقدير أجور الرى من الآلات الرانعة المقلمة على النيسل والترع الملية والمسائي بن بجال الاتفاق التعاقدي الى المجال الجبري بتعسديد اسمار تقونية خول وزير الاشغال العبوبية سلطة تتديرها ، وفوضه في ذلك تفويضا شاملا جمل أداته ترارات يصدرها الوزير بتميين مثات هذه الأجور التي لا يجوز الاتفاق على ما يزيد عليها . ولما كانت الحكمــة في حذا هو تيسير اصدار ترارات وزارية بتعديل الأجور بالزيادة أو النقمسان وغتًا لمتنفسات الحلمة الانتمالية كليا تطلب الأمر ذلك ، غان الوزير اصدار هذه القرارات كلما تغيرت الناروف الزبنية والعوامل الاقتصادية بما يتنفى هذا التصديل ، وبذلك نتحقق المرونة اللازمة لصدالة تحسيد الإجور بما يتفق وتلك الظروف دون حاجة الى تمديل التساقون ذاته من وتت لاخر نبيسا لو كانت هذه الأجور محددة نبه . واذ كانت سمسلطة الوزير في هذا هي بطبيعتها سلطة تقديرية ، غان هذا يستتبع بحكم اللزوم إن تكون له ذات السلطة في تعيين التاريخ الذي يسرى منه العمل بالأجور التي يحددها في كل غاصل زبني بما يتلام مع حقيقة الأوضاع القائمة نهه الخضوع هذه الأجور العوامل غير مستثرة دائبة التطور ، ويصدق هذا الحكم على القرار الاول وعلى القرارات اللاحقة له على حد سواء ، لاتحاد الطة عيها ربيها ، أذ يهلك الوزير ، وأن تراخى به الوقت المسباب عنيسة في اسدار قراره الأول ، أن يسند أثر هذا القرار الى تاريخ المهل بالرسوم بتلتون ، مادام هذا الرسوم بتلتون نائذا مبن ذلك التاريخ ، ومادام قرار

﴿وزير لا يتعداه الى تاريخ سابق عليه ، ذلك أن الاصل هو سريان الاجور الجبرية من التاريخ الشار اليه ، دون أن يكون في هذا ترتيب أثر رجعي الأقرار . بيد أن تحديد هذه الأجور قد لا يستطاع أجراؤه نورا لتطلب غراستات وابحاثا تستفرق بعض الوثت ، فاذا تم تقدير الأجور على أساس ما التروف الراهنة وقت صدور القرار ، غان من سلطة الوزير ، عملكم المروقة التي توخاها الشارع بتقويضه في اصدار القرارات المحددة المقلت الأجور ، أن يجمل نفاذ تراوه من تاريخ نشره بمراعاة تلك الظروف ، وبهذه المثابة يكون اغفال النص على نفاذ القرار عبل ذلك اقرارا للعمسل مِنْسَاتِ الأَحِورِ القديمة واخضاعها للتقديرِ الذي كان سماريا في المُسترة السمايقة على تاريخ العبل بالقرار ، ولا يكون ثبة نعطيل لنفاذ حكم الرسوم عِقاتُونَ ﴾ بل اعمال له بما يتلام مع طبيعة الأوضاع التي اقتضاها ، والرجع ق هذا كله الى تصد الوزير . والثابت أنه تلم بتشكيل لجان فنية متعاقبة من المقتصين في الوقت المناسب ، وإن النسترة التي استفرقها الوصول الله قرار في شمان تحمديد أجور الري من محطمة طلمبات شركة وادي كرم لبو انبا تضت في أبصاك ودراسات ننية نوالت واعيدت بسبب ما أثير من جاتب ذوى الشأن من اعتراضات ، وأن الأمر انتضى نعمديل خنات الأجور المتترحة ابان نترة البحث هذه ، وأن الأحور التي استنقر طبها الراي انبا ربطت على أساس التكاليف الفعلية والعوامل الانتصادية الجارية وتت هذا الربط ، وأن وزير الأشمال المبومية انتهى الى اصدار غراره في صيفته الأخيرة التي أقرتها اللجنة الثالثة بعد أذ تلتى أعتراضات الشركة وشكوى المدعى ، واستطلع راى ادارة الفتوى والتشريع بمطس المولة 6 ومن ثم يكون قد أقر عن قصد وبيئة الأجور التي كانت السارية الفارة بن ٨ بن يغاير سنة ١٩٥٣ ، تاريخ المبل بالرسوم بشسسانون. علم ولا أسفة ١٩٥٧ ، حتى ٣ من يولية سفة د١٩٥ ، تاريخ المبل بالقرار الوزارى رقم ٨٧٥٧ لسنة ١١٥٥ ، ولم يشأ أن بعدل عثاتها الا ابتداء ونه جدًا التاريخ الأخر ببراماة الظروف الثالبة وتنذاك ، لذلك عان ما نص جليه وزير الاشخال المومية ... عن تصد ... في المادة الفاتيبة من قراره وهم ٨٣٩٧ إلمبادر في ٢ من يونية بسنة ١٩٥٠ ، من المبل بهذا التسرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسبية يكون مستيما بطأبةا للقانون .

<sup>،</sup> الرطعن رقيم ١٧٧ لسنة ؟ ق ــ جلسة ١٩/١١/١٨ )

### قامسدة رقسو ( ١٣١٦ )

#### 

القالون رام ۱۸ اسفة ۱۹۰۳ في شسان الرى والصرف سـ ترخيعي المنطقة المنطقة المستأخرها و المستأخرها و المستأخرها المستأخرها المستأخرها المستأخرها المستمال المستأخرة المستفرقة المستفرة المستفرقة المستفرة المستفرة المستفرة المستفرة المستفرة المستفرقة المستفرقة المستفرة المستفرقة المستفرقة المستفرقة المستفرقة المستفرقة المستفرقة المستفرقة المستفرقة المستفرة المستفرقة المستفرقة المستفرقة المستفرقة المستفرقة المستفرقة المستفرقة المستفرقة المستفرق

# ملقص الحكم:

أن المسادة الخابسة عشرة من التانون رتم ١٨ لسنة ١٩٥٣ في شائع الرس والسرف تنس على أنه أذا تدم مساحب الارض أو حسائزها كالو مساجرها شكوى لتتنيش الرى بأنه قد منع أو أعيق بغير حتى من الانتفاع بمساقة أو مصرف خاص أو بنع بغير حق من دخسول احسدي الاراشي لترميم أو لتطهير علك المسقاة أو المعرف جاز لتنتيش الرى أفأ ثبت أن الشلكي كان حائزا الحق المدعى به في السنة السابقة على تتديم الشكوى ، أن يصدر ترارا مؤقتا بتبكين الشاكي من استعماله مع تبكيم ألفواعد التي تنظيم استعمال حقوقهم أيضا > على أن ينص في القرار على المتجاوز خيسة عشر يوما من تاريخ تقديم الشسكوى وينفذ على نفتسة المشكو فيه > ويساتير تثنيذه الى أن تنصل المكهة المختصة في الحقسوق المتحوق عنه كالمتكورة المختوق المتحوق المتح

١. .. نظوا لان النيل والترع العلبة والمسارف العلبة هي جباد الري المحرف ان يعتني بتنظيم استميسال الكافة الملسرق السرى والمرضة في بتمال بتطلي بمه المعلل ، وتصان به المبلحة العلبة . . . وبن اهمم

حسنات هذا المشروع أنه بيسر على الاعراد في رئيس الطلبات والشكاوي 
مجاشرة الى تنافيش الرى ؛ وقد كانت لائمة النرع والجسور توجب عليهم
توجيهها الى المسدير الذي يحلها بدوره على منتش السرى ، ولا يخفى
ما في هذا الوضع وتردد الاوراق بين الهيئتين ، ن بطء في الاجسراءات ،
وضياع الوقت ، نمالج المشروع هذا النقص بأن رئيس عن جهسسات
الادارة اعباء هى في غنى عنها ، وكذلك أوجب المشروع على مصلحة
الرى البت في هذه الطلبات ، والفصل في النظلم المرفوع عنها لسوزير
الاشفسال العمومية في موصد معين ، ويذلك قضى المشروع على بطه
الاتراءات التي كانت بهسار شكوى الإفراد . . ) .

وكنلك الفي المشروع لجان الرى ... ووضع متسويات شسيدة لمرتكبي هذه الجرائم لتكون ذات اثر عمال بعدد أن شجعت المتسويات الخنيفة اصحاب المطلع على التلاعب ، والانتساع بشتى الاسطيب بطرق الرى والمرف على وجه فسار باصحاب الإراض المجاورة لهم أو بالصلح العمام ، وواضح بن نمن القانون وبن عبدات المستكرة الايضلحية أن المشرع أنسا قصد حيلية العيارة التي تدوم أكثر من سنة لا تملقت بحق من حسوق الرى أو العرف غاذا كان صحاحب الارش يو حازما أو بمعرف خاص المحدود سنة أو يزيد من تاريخ تقديم شكواه بأنه بنع أو أعيق بسدون وجه حق من ذلك الانتفاع غانه بجدوز لتفيش الرى الشكو البه أن يسسدر القرارات اللازمة لحياية هذه الحيارة منى ثبت له أنها تاهيا قاليات المسائرة الن منها أو أعيان بالمسائرة المنها متوافرة لديه وتكون حياية هذه الحيارة بعن هيشتم أو منها المتسائرة النسائرة منى ثبت له أنها تاهيا أن ينصل القضاء في موضوعها .

وقد أوجب الشارع الفصل في الشكوى في مدة لا تجاوز خمسة عشر جوما من تاريخ تقديمها لانهسا تحيل في طياتها طابع الاستعجال ، ومسن قبل قلك غان الشارع لم يحدد لتنتيش الرى اجراءات معينة يلتزم مراعاتها وهسو في سبيل النظر في الشسكوى واصدار قراره فيها وانهسا تسرك ظلقانون للادارة حرية النحرى والتقمى لمعرفة حقيقة مراكز الخصوم م روكل ما حرص عليه أن يتعين لجهة الادارة ( تفنيش انرى ) أن الشلكي كان يحسوز الحق الذى يدعيه لمدة مسنة سابقة على تاريم تعديم في المسكواه ، والتعنيش أن يستلهم اقتداع بذلك من مجموع الوتسقيع والملابسك والمناصر التى يتسدر كتابتها لتكوين عتيدته بحيسائية الثماكي للحق الذى يدعيه ،

( طعن رقم ١٣٣٣ لدمنة ٧ ق ... جلدمة ١٩٦٤/٣/٢١ )

# قامسة رقسم ( ٣٦٧ )

### : 12-41.

الققون رقم ۱۸ اسنة ۱۹۰۳ الفاص بالرى والصرف ... لا ينع الإدارة من اعلاة بحث موضوع قرار سبق أن اصدرته بالمطلقة لاحتفه ... ضرورة مراعاتها في القرار الجديد استيفاء اجراءات القانون الملكور واللوائدم القالية .

## ملخص العسكم :

ان عدم قيلم الترار المعادر في ٢ من أغسطس سسنة ١٩٥٤ بتتوير طريق رى المسدعى على سبب يربر امعادره لا يمنسن تفنيش أنسرى المختص من اعلاة بحث الموضوع بعد استيفاء الاجراءات الفاتونية التي نص عليها القاتون رقم ١٨٨ اسسفة ١٩٥٣ ، واتخاذ ترار في ذلك ٤ بعد يوزن مناسبات اسسداره في ضوء الابحاث الفنية ٤ وعلى هدى التوانين واللوائد عم التسائية ٤ بمرة النظر مما جاء في اسسباب الحكم المطمون فيه من وجسود طريق رى آخر ٤ لان هذه مسالة فنية يكسون متروكة وللدارة المرية في تعديرها عند المدار ترارها الجديد في ضوء القاتون

(طعن رتم ١٠١ لمبلة ) ق ب جلمة ٢١/٥/١٩٦١ )

### قاعسدة رقسم ( ٩٦٨ )

#### فلمستدا :

القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالرى والصرف ... تنظيمه الحالات التى يجوز فيها للادارة أن تقرر ارتفاقات على ارغى ... مسلطة مغتش الرى في الفصل بقرار في هذا الخصوص بقيدة بشرطين جوهريين ... لوليها : اعلان الادارة كل ذوى الشنان بترتيبها لهذه الارتفاقات ... تاليهها : استحلاة أو تعذر رى أو صم فه ارض طالب الارتفاق بطريقة كافية ... وجههم تعويض صاحب الارض التى تقرر عليها هذه الحقوق تعويضا علالا ... تفاقه، في من هذين الشرطين يبطل القرار ،

### طغمن الحسكم :

يند من المواد 11 و 11 من التسانون رقم 14 من التسانون رقم 14 النعقة 1407 الخاص بالري والمرف إنها تنظم الحسالات التي يستحيل أو يتعفر غيها على صاحب الإرض ربها ربا كانيا أو صرغها صرغا كانيا الاعن طريق النشاء بستاة أو بصرف في أرض ليست بلكه ، وإنه كان التسانون قسد أعظى المنتس الري سلطات واسسعة تخول له القصسل بقسرار هسذا الخصوص ، الا أن هذا القسرار لا ينزنب عليسه أثره القسانوني الا إذا ثيت أن بننش الري تد التزم عند استداره القواعد التي حددما القانون المعمل في هذه المنازعة وأعلى الشروط والإجراءات التي رسيها في هذا الخصوص ، فلا أن ترتيب هذه الارتصابات على أرض القسير قد ينقص من غائفتها في خلف المنازعة المنازعة المنازعة الإدارة أن تحيط كل في شسان بهما على يهدى بالديه من أتوال ، ويهيىء تناءه ويبمر جهسة الادارة بوجهة نظره كابلة وأنية ، قبل أن تقرر هذه الارتفاتات على أرضسه ، كسا المستوط المتداون لا بلجأ التي هذا الاجراء الا اذاكان طالب الارتفاق قد استحال

او تعلَّر عليه الري أو الصرف ريا أو صرفا كأتيسا ، وفي السبقيل المهيقة عادل يدفع لصاحب الأرض التي تقرر عليها هذه الحسوق . وقرار مفتش الري بلزم لصحته أن يلتزم الضوابط التي حددها القياتون 4 والتي حتم مراعلتها عند الفصل في هذه المنسازعات سسواء من نلصة الإجراءات أو بن تلخية الأسباب التي يجب أن يتوم عليها قراره ، عاقة كأن والاع الأمر أن ملك الأرض التي استبر بها المستى ، وهو مسلحيه الشان في النزاع لم يطن بموعد الماينة ، وهذا الاعلان اجراء جوهري تراره القسانون كضمان اساسى حتى لا يفسلجا اصحاب الحقوق على الأرض بانتزاع هـ.. والأرض جبرا عنهم أو تحبيلها بحقوق عينية مرهقة ، غان قرار مفتش الرى بتقرير انشاء مسقاة في أرضه يسكون قرارا بالطلالقيليه على أجراءات باطلة ، لاغفاله أجراء جوهريا شرطه القانون . هذا غضلا عن صدوره في غير الحالة الوحيدة التي أجازت فيها المادة ١٦ من القسمانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٣ تحبيل أرض الغير بارتفاتات من هذا القبيل ، أذ أن أرض المدعى مقررة الرى بطريق مستاة منذ لمام ١٩٣٥ . ومن ثم غان قرار وزير الاشتقال المطعون نبيه والمسلار في ١٣ من تونيير سنة ١٩٥٤ بالقام هذا القرار على هذا الاسالس يكون قسرارا صحيحا ، بقطبيق للسادة ١٩ من القسانون .

( طعن رقم ٩٠١ لسنة ؟ ق ــ جلسة ٩٠١/٥/٢١ )

قامستة رقسم ( ٣٩٩ )

: البسطا

القانون رقم ۱۸ لسنة ۱۹۵۳ في شان الري والعرف قد جمل تحهيد طريق الصرف من الملاسات المتروكة لتقدير الجهة الادارية — لا معقب عليها في هذا الشائل ملائم قرارها خلا من اساءة استعبال السلطة .

### عاقص الحكم:

ان تحديد طريق الصرف من الملاصات المتروكة لتقدير الجهة الادارية المختصة بما لا محقب عليه في هذا الشأن مادم قرارها قد خلا من اسسساءة استعمال السلطة بل على استعمال السلطة بل على الستعمال السلطة بل على المحكس من ذلك نان طريق المرف الذي اسستقر عليه رأى تقتيش الري وصدر به القرار المطمون نيه بعد أن ثبت توافر شروط تطبيق المادة ١٦ من المستقون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٦ هو الطريق الذي اجبعت المبلحث الفنيسة والمغدسية منذ سنة ١٩٤١ على أنه أنسب واصلح الطرق لهذا الفرض .

﴿ طَعِن رقم ١٩٦٦ لسنة ١٢ ق \_ جلسة ١٩٦٢/٤/١٢ )

# قاعسدة رقسم ( ۳۷۰ )

### الهــــنا :

أن الواهيـد المصـوص عليها في المُعَدَّة ١٦ من القلون رقم ٦٨ لمسنة ١٩٥٣ في شان الري والصرف لا يترتب على تجلوزها البطلان ..

### ملقس العسكم 🗓

تمى المدعى على الجهة الادارية المنتمسة أنهسا لم تراع المواعسد المنتمسون عليها في الملاة ١٦ سسائنة الذكر لاستيفاء الخسرائط واصدار المترارات عائد حتى لو مسح ليس من شائد أن يشوب القرار بما يبطله لأن المواعيد المذكورة لا تفرج عن كونها مواعيد تنظيية لا يترتب على تجساوزها المبطلان .

﴿ طَعَنَ رَمَّمُ ١٩٦٦ لُسَنَّةً ٢ ق ــ جِلْسَةً ١٢/٤/١٢٢ )

# فاصعة رقسم ( ۱۷۱)

: المسسطا

القطاون رقم ۱۵ أسنة ۱۹۵۳ في شان الري والصرف والقرائين المداة ك - أن أعان كل ذي شأن التصوعي عابه في اللغة ١٦ من هذا القسسقون بعد لجراد جوهريا يترتب على عدم مراعاته البطائن . إد:

بلخص اللحكي :

لقد أوجب القسانون رتم ١٨ لسنة ١٩٥٢ في شسأن ألرى والسرف في المادة ١٦ منه على أن ٥ يتولى بالسبمهندس من الري أجراء التحقيق في بوتم المسقاة أو المعرف وعليه أن يطن بكتسف موسى عليسه مصحوب بعلم وصول كل ذي شان أو وكالاتهم الرسميين بالكان والوقت اللذين يحددهما نبل الانتقال الى الموقع الذكور باربعة عشر يوما على الاقل وترقع تتيجسة عدًا التحتيق الى المنتش الذي يمسسنر قرارا مسببا بلجسابة الطلب او رغضه .. » واذا أوجب القسانون هذا الإعلان غانها أراد تبكين كل ذوي الشائن من ابداء ما لديهم من أقوال وتهيئة دفاعهم تبال تقارير أي حق أو اتفاق على أراضيهم ، والإعلان بهده المشابة بعد اجراء جوهرية قرره التسانون لصالح ذوى الشأن حتى لا يفسلجا بانتزاع اراضيهم جبرا عنهم أو تحبيلها بعتوق عينية مرهقة وكضمان اساسى أيضا النوازن المسالح الخاصة وترتيب الانتالتات المذكورة في ضوء الصالح العلم . ولما كان الأمر كذلك وكان الثابت أن المدعى وهو من ذوى الشان في حسكم المادة ١٦ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ مسالف الذكر لم يمان ببكان ووتت التحقيق الذى انتهى بصدور القرار المطعون فيه فأته يكون باطلا لتيليه على اجراءات باطلة .

(ع طعن رقم ، ٧٥ استة ١ ق ... جلسة ١٩٦١/١/١)

# عَامِـدة رقـم ( ١٧٧١)

### المستحا :

## بلخص كالإسوى:

ان الملاة ٧٩ من تقون الرى والصرف رام ١٨ لسنة ١٩٥٢ بصد 
تمديلها بالقانون رام ٢٩ اسنة ١٩٥٦ نفس على أن : « يكون العبد وبشايح 
البلاد الذين بمدنهم الاعبال الصناعيسة بمسئولين اداريا عبا يفقد بنهسا 
اذا لم يطفوا عن ذلك وبشرط أن تسام اليهم وفقسا للاوضاع التي يتلق 
عليها بين وزارتي الاشبقال العبوبية ( الرى ) والداخلية .

ويكون كل من عبد ومشايخ البالاد بستولين مغنيا بالتفساين عن اصالهم في الحسافظة على الجسسور ومجارى المياه والاعساق الصناعية والمهات الوجودة في حصصهم والمسلمة اليهم وفقا للاوضساع المنكورة ولا يطبيهم من هذه المستولية ابتناعهم عن استلامها بمحضر مكتوب » .

وبؤدى هذا أن بناط المسئولية الادارية للعبد والمسليخ عن الاعبال السناعية المسلمة اليهم ونتا النص هو عسدم تبليغهم عن نقسدها وأن مناط المسئولية المدنية بمنتفى صريح النص هو وتوع اهسال منهم في المسئلة على الوجود بنها في حصصهم والمسسلم اليهم ، غاذا لم يئت في جانهم وتوع الاهبال في المحافظة على تلك الاشياء انتنت المسسنولية من أسلمها ، والاهبال الذي تقسوم به المسئولية المتيسة في هذه المسالة على تلك الاشياء اليسلم في المحافظة على تلك الاشياء على اليه على اليهسئي من جانبه هو الاهبال في المحافظة على تلك الاشياء أي يوقوع عمل اليهسئي من جانبه

كانت المحافظة على تلك الاشياء توجب الابتناع عنه أو بعدم التيسام بمبل كانت المحافظة على تلك الاشياء تتنفى القيام به فيكون العبل أيجسام! أو سلبا على حسب الواجب المتنفى ، أهبالا في المحافظة على تلك الاشياء ، ماذا كان العبل تم على حسب الواجب المتنفى في الحسافظة على الاشسياء أو كان ليس له صلة بالمحافظة على تلك الاشياء أنتنى بنه وصف الاهبال في الحافظة لمها فلا تقوم به المسئولية المعنو والمشابخ .

ومن حيث أن المشرع حرص على التنرقة في نص المادة ٧٦ المسلم البها بين أساس المساطة التابيبة وأساس المساطة المدنية نبينها جعسل منظ الاثراني عدم التبليغ عن نقد تلك الاشباء وجعل منساط التتبية وتوع الهبال في المحافظة على تلك الاشباء — وقد يتسدرج بالنسبة المسسساطة الثافيبية في مدلول التبليسية عن الثامل الحقيقي باعتباره عدم تبليسية عن الفاعل الحقيقي باعتباره عدم تبليسية عن الفاعل الحقيقي مع مسرفته له الفاعل الحقيقي مع مسرفته له الأن عسم التبليغ هذا لم يكن هو السبب في وقوع الضرر النسسائيء عن الخلفة ، كما أنه بعد ذاته لا بمتبر أهبالا في المحافظة على تلك الاثسياء ببغاط المسئولية التأديبية وحدها وجعل الاهبال في المحافظة على تلك الاثسياء مناط المسئولية التأديبية وحدها وجعل الإهبال في المحافظة على الاشسياء مناطا للهسئولية عن الضرر الناشيء عن هذا الإهبال في المحافظة على الاشسياء مناطا للهسئولية عن الضرر الناشيء عن هذا الاهبال في المحافظة على الاشسياء

وترتيبا على ذلك أذا كان ألف لم الواتع من الصدة أو التسسيخ هو اعتداء منه على الاشباء أو أهمالا في المحافظة عليها بحيث يسكون الشرر الشبا عن هذا الاهمال أو عن ذلك التعدى ، نيكون التعدى أو الاهمسال هو سببه ، وتحقق المسئولية المدنية للعبدة أو التسيخ طبقا لنص المادة ٢٧ المشار اليها ، أما أذا لم يكن سبب وقوع الضرر أهمالا وقع من العبدة أو الشيخ لل غلن عدم الارشاد عن مرتكب المخلفة أو الارشاد عن شخص كذر خلاف الفاعل الحتيقي مما يعتبر في حقيقته عدم أرشسالا عن ألفاعل الحقيقي حتى وأن أتسم هذا الارشاد الخاطيء يسوء القصد والتسلام، به

دمان عدم الارشاد هذا لا يكون بذاته أهمالا في المائطة على مثلك" الاشسياء وباعتباره والمسا بعد وتوع الاعتداء والضرر غملا ٤ مَانَه ليس سببا في وتوع ؛ الضرر ومن ثم لا يؤدي بذاته إلى المشولية الدنية على الوجه الذي حسده : النص وان أدى الى المسئولية التأديبية وجاز أن يكون عدم الارشساد · المتسم بسوء التصد مكونا في حد ذاته نعلا ضارا قد يؤدي إلى انسلات ·المحسالة الحقيقي وعدم التعرف عليه أو التراخي في التعرف عليه عسلي . وجه يترتب عليه تأخر ظاهر في انتضاء التعويض من المسئول ، نيؤدي . في الصورة الأولى إلى تعفر الرجوع بالتعويض على المخالف الحقيقي وفي الصورة الثانية إلى التأخر في انتضاء التعويض على وجه ظاهر ، نيكون . حينئذ سببا خاصا لنشوء السئولية الدنية عن هذا الفعل بالذات والعودة على العبدة أو الثميخ الذي تعمد الرجوع به على الفاعل الحقيقي ، -أو بتمويض عن التأخر في الرجوع على الفاعل الحقيقي والذي يتبشل حينتُذ : في نوائد التأخير والسئولية في هذه الحالة ليس منشؤها نص المادة ٧٦ من ء عانون الرى والصرف المشار اليها وانها منشؤها القاعدة المسلمة المتررة في المادة ١٦٣ من القانون المدنى التي تنصر على أن 3 كل حَمَّا سسب ضررا ٣ للفر بازم بن ارتكبه بالتعويض ٣ .

ومن حيث أن نص المادة ٧٦ سالف الذكر لم يذهب الى حد اقسامة - تربنة تانونية تاطمة أو حتى قابلة لاتبات المكس متنضاها أن وقوع تعسد - من الغير يفترض حتها وقوع أهبال من العبد والمسابخ في المحسساء المرتبياء الموجودة في حصصهم وأن هذا الاهبال سبب في وقوع هذا الاشعبال سبب في وقوع هذا التعدى ، لم يذهب المشرع الى ذلك ، واقامة القرائن القانونية مطلقة أو قابلة لاتبات العكس هو شأن المشرع وحده ،

وبن حث أنه أذا لحق جبـــة الإدارة ضرر ناشىء عن عدم التبليغ ساو الاهبال أو التسلاعب غيــه نبجب عليهــا أنبــات وقوع الضرر كما عليها - ان تقيم علاقة السببية بين عدم التبليغ أو التلاعب نيه وبين الضرر طبقــا تأبادة ١٢٦ من التقاون الحني . ومن حيث أنه في الحالات التي يكون سند المسئولية هو المسادة ٦٦٣ المشار اليها فاته يتمن على جهة الادرة اتباع الطريق المترر تاتونا للحصول. منى هذا النمويش وهو طريق القضاء الذي يفصل في أركان المسسئولية. ويقدار الغبر والتمويش.

اما غيما يتعلق بالمادة ٧٧ من تاتون الرى والصرف التي تنص على الله في جميع الاحوال التي يتضى غيها هذا التاتون باداء تعويض تقدد تيهه عند عدم الاتساق عليه وديا لجنة تشكل برئاسة منتش الرى أو من ينبيه وعضدوية منتش المساحة وعبدة البلد وتصدر قرارها باغلبية الآراء ويكون نهاتيا غان تطبيق هذه الملاة متصدور على ما يقضى به تأتون الرى والصرف ذاته بن تعويض لا على ما يكون أسساس استحتاق التعويض يله التاعدة العالمة المقررة في المادة ١٢٦ من القانون الحنى .

من أجل ذلك أنتهى رأى الجمعية المعومية لتسمى الفتوى والتشريع الى أن أمهال المسئولية المدنية للمهد والمشايخ المتررة في الفترة الفاتية من المدة ٧٦ من تاتون الرى والصرف لا يكون الا بحكم من القضاء العادى -

( لمك ٥٥/١/١١ - جلسة ١٠/١/٥٥ )

### قاعدة رقم ( ۲۷۲ )

### : المسطا

اتباع الاجرامات والاحكام المغررة بالقلقون رقم ٧٧٥ سنة ١٩٥٤ بشان. نزع المكية عند تحويل مسقى خاصة الى ترعة علية ،

### بلغص القنسوي :

اتجه المشرع في قانون الري التنيم رتم ١٨ لسنة ١٩٥٣ الى عسمم تعويض بملاك المسسقاه او المصرف الخساص عن المسلحة التي يشخلها اكه منهما عنسد تحويلها الى مجسرى علم بقرار من وزير الري وتصر حقهم فه التعويض على المسلحات التي تضلف الى المجسوى لتوسيعه بهسد ثنه في التلتون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ للمبول به حاليا مسلك بسلكا آخر ألا شغى بداءة بوجوب اعبال أحكام قانون نزع المكيسة رقم ٧٧٠ لمسسفة ١٩٥٤ منسد تحويل المرف القساص أو المستقاة الفاصة الى مجرى عظم بتراز بن الوزير سواء بالنسبة للمسلحة التي يشسفلها المجسوى أو المساحات اللاية له .

ومن ثم ندان طك المفايرة في النصوص والاحكام تكشف بجلاء عن وجوب اتباع اجراءات وقواعد قانون نزع الملكية رقم ٥٧ لمسسينة ١٩٥٤ عند تحويل المصرف الخساص أو المسقاة الخاصة الى مجرى علم بقرار من وزير الرى وفقا لاحكام الملاء ٣٠ من القانون رقم ٧٤ لمسنة ١٩٧١ .

لذلك انتهت الجمعية المعومية لتسمى الفتوى والتشريع الى وجوب انباع اجراءات واحسكام القسانون رقم ٧٧٥ لسفة ١٩٥٤ المشلم اليه عنسد شحويل المسسقاة الخاصة الى مجرى علم بقرار من وزير الرى .

( ملف ۱۹۸۱/۱۲/۲ - جلسة ۱۹۸۱/۱۲/۲ )

<del>سجل تم ار</del>ی ------

سـجل تجــاری

قاصدة رقسم ( ۲۷٤)

المسطا:

القانون رقم ٢٦ اسنة ١٩٣٢ المدل بالقانون رقم ٢٩٩ السنة ١٩٩٣ بقشاء السجل التجارى ... خلف القيد في السجل التجارى ... هو تصرفه يتخلف عنه حتى مالى ... من حتى الورثة خلف قيد المحل الوروث في السجل التجارى اذا لم يكن مورثهم قد خلف قيده قبل وفاته ويباشره فيسابة عفهم الحارس القضيةي .

## ملخص ال*قن*ــوى :

يستفاد من المادتين 1 و 7 من التسانون رتم ٢ السنة ١٩٣٤ باتشساه السبط التهسارى ؛ أن طلب القيسد به واجب على كل تلجسر ؛ نسردا كان أو شركة ، يبلك محلا تجساريا في القطر المصرى ، رئيسيا أو فرعا أو وكلة ، واذا عهد المشرع الى التساجر تقسيم هذا الطلب ؛ فقه يكون قد اسسكد اليسه نصرفا شرطيسا ، يدخسل اذا ما باشره في مجسسال تنظيمسسات القانون العلمة ، واثن كان المشرع قد الزم التلجر ببهسائيرة هذا التصرف عن طريق العقسوية الجنسائية فيتظف عنه واجب طلب القيسد ؛ فأن الاصل دائيا حتى في تقسيم هذا الطلب ؛ وهسذا الحسق من جانب ، حتى مسلم لائه يدفل التساري في مراكز علمة قوامها حقسوق علمة تتصل بمن يقيد من التجار بالمسجل القيسارى ، وهي حقوق لا تنغير من شخص الى آخر ، وهو من جانب ، حتى مله وو من جانب ، حتى مله التجار بالمسجل القيسارى ، وهي حقوق لا تنغير من شخص الى آخر ، وهو من جانب ، عقويين من وهو من جانب ، حتى ملى ذاتي لانصاله بتكوين عنصرين معنويين من وهو من جانب ، حتى ملى ذاتي لانصاله بتكوين عنصرين معنويين من وهو من جانب ، حتى ملى ذاتي لانصاله بتكوين عنصرين معنويين من وهو من جانب ، حتى ملى ذاتي لانصاله بتكوين عنصرين معنويين من وهو من جانب ، حتى ملى ذاتي لانصاله بتكوين عنصرين معنويين من

(17 E-37)

مقومات ألمال التجارى هما : عنصر الانصال بالمسادة وعنصر الاسسم التجارى ، وكلا هذين العنصرين مال معينوى ينيد منه التاجر مالك المحل .

ولما كان الارث خلافة تانونية اجبارية تنتقل به غور وفاة المورث جميد حصوته الماليدة الى ورثته الاما ورد في شدانها نص خداص 6 وتكليف ألحق المالى على الشيء واللولنه الى الورثة مسسألة من صميم المعابلات ، تخضع القانون المدنى ، ولقد كان حق الشمعة ... وهو رخصة متصلة بشخص الشفيع ــ موضع خلاف حتى أقرب توريثه وانتقساله الى الورعة مجكمة الفقض بحكمها الصادر في ٨ من يونية سنة ١٩٣١ ، ولكنسه بحكمها المسافر في ٢١ من ينساير سنة ١٩٤٦ تأسيمنا على ان المسال في اصطلاح القانون هو كل شيء متقوم نافع للانسان يصح أن يسملار مه وحده دون غيره ، وكسا يكون المال شبيئا ماديا كالاعبسان التي تقع تحت المعنواسمة كفلك يكون شبيئا معنويا كالمعتوق التي لا تدرك الا بالتصور ، والاستشفاع والاستثثار ، نيجب اعتباره مالا ، اما القول بأن الحق ليس جمال لأنه خيار مردود الى مشيئة الشفيع ورغبته وأنه متصل بشخصه ولا تعلق له بالمين المشغوعة ، نهو زعم لا يستتبم في ظل أحسكام التساتون الوضعي ، مسا لا يمكن معه القسول بأن حق الشفعة متصل بشخص الشفيع ولا تعلق له بالمال ، ومهذا الحكم اترت الحكمة المنسبة العلسا قوريث الرخص المقومة وهي عند الحنفيسة ارادة ومشسيئة لا تورث ، مستثمية الفكرة الاصلية للبسال في التسانون المدنى ، غمادام الشيء غير خارج عن القعامل القونا والبلا للاستثثار بحبارته ، وما دام الشيء نانما الو مقوما ، فان الشيء يكون قبلا لنطق الحقوق به وتكون هذه الحقوق عَبْلَة اللانتقال الى ورثته بطريق الارث .

وعلى هدى ما تقدم يكون طلب التـــاجر القيد فى السجل التجــــارى ، عضرما يقتلف عنه حق مالى مما ينتقل من المورث ألمى ورئته .

وقد نصت المادة 11 من القسانون رقم ٦٦ لسسنة ١٩٣٤ عسلى انه ٤ في حالة ترك النساجر لتجارته أو في حسالة وناته دون اسستورار ورثته في تجارته وكذلك في حالة حل الشركة بشطب التيسد بفسير طلب طبقسا

اللوضاع التي تقررها اللائحة الشار اليها في المادة ١٥ من هذا القانون ٠ . وقد عدل هذا القالون بالقالون رقم ٢١٩ اسئة ١٩٥٣ الخاص بالسحل التجاري ونست المادة ١٣ منه التسابلة للمسادة ١١ من التسانون السابق على ما يأتي 1 على التسلجر أو ورثته أو المسفين سـ حسبب الاحوال ــــ أن بطلبوا طبقة للاوضاع القسررة للقيد محو القيد في الاحوال الاتبسة ١ - برك التلجر لتجارته . ٢ - وغاته ، ٢ - تصنية الشركة . . . ويجب تقديم الطلب خلال شمر من تاريخ الواقعة التي تستوجب محو القيد 6 غاذا لم يقدم اسحاب الشان طلب المحو كان لكتب السجل التجاري أن يمصو القيسد من تلقاء نفيسه » ، وقد جساء بالمذكرة الايضيساحية المقانون الاخير في صدد هذا التعديل « لما كان خلو المادة ١١ من التسانون بن الزام التسماجر أو ورثته أو مصفى الشركة طلب شطب التيد عنسم عرك التجارة أو الوماة أو الانتهاء من تصغية الشركة ترتب عليسه بقسماء كني من البيانات التي يجب شمطيها من السجل بدون شطب . ولما كانت وماة المورث في ظل القانون القديم ، لم يكن من آثارها دائما محو القيد على مَرض حصوله ، ذلك لأن محو الثيد بسبب ومَاة التساجر كان مشروط! جعدم استبرار ورثته في تجارته ماذا استمروا في هذه التجارة ملا بهجي القيد ، ومن ثم نلا يسقط الحق في طلب، ويستفاد من ذلك أن الحق في طلب الثيد لا ينتهي حتما وفي جميع الاحوال بوماة التاجر » .

ولم يدخل القانون الجـديد أى تعديل على الحكم الموضوعي الذي تضينه نص المادة ١١ من القـانون التديم وانها الزم الورثة ــ فضـلا عن مكتب السجل ــ بطلب موحد القيد عنـد وناة المتـاجر التي تعني في هذا الصند انهاء التجارة فعلا وهي الواقعـة التي بعتـد بهـا الشــلرع في كلفة الاحوال سواء في حيـاة التلجر أو عنـد وفاته أو عنـد تصفية الشركة . ويؤيد هذا النظر التصديل الذي ادخله المشرع على البنـد ٢ من المادة ١٣ المشــلر اليهـا بالنص على الزام المسفى محو القيـد في حالة تصفية الشركة بعـد أن كان الشطب متررا في حلة حــل الشركة ، وهو تصديل بسنهدف الابقـاء على القيـد ولو قام بالشركة سبب من أسبقيه انحلالها حتى تتم تصفيتها ويكشف عن قصد المشرع من الابقــاء عــلى القيد حتى تتنهي اعمال الشركة مثلهـا في ذلك مثـل التــلجر الذي ينهي متجارته وينقلق محله المتجاري . ولا كانت التركة ، وبن ضبنها المطبع ، وضعت نحت الحراسسة التنسطية ومين لها حارمان ، والحراسة التنسطية نيسطية تاتونية ك حتمل قيها ارادة الورثة بع انصراف اثرها التاتوني اليهم ، ولا كان الحارسان طبقا لحسكم الحراسسة بمسئولين عن ادارة العلم ، وبنها انخاذ كانة التمرغات الواجبة لحنظ حقوته ، ولا جدال قرال الحتى في طلب التيديدخل ضبن هذه العقوق ، لانه حق يعود على المطبع بالتحم ، وبن ثم غان العارسين التضافيين يبلكان تقديم طلب التيد نيسانة عن الحيرثة جيما

( عتوى رتم ۱۵۱ - في ۱۱/۱۱/۸۵۱ )

مر الهنسة

# نبر الهنسنة

## عاصمة رياسم ( ١٧١٤)

الجــــفا :

سر المهلة — حظر افضاله كفاهدة علية — اجازة القانون افضاء الدين أو الجاب ذلك في هالات معينة — رفع العصالة عن الجبور والهورة برضالا صلعبه بطلات — فالل بطلائها التي الجوف المول اطلاع طلبقة التنسب عليه المسافح الإراض على الارارات الشريطة اللائة بكة عن ستوات سُعِلاً ال

# بخفص الخسوي :

تنصر فللدة ٨٤ من التسلقون رتم ١٤ لمسلة ١٩٣٩ على إن و على شخص يكون إله بحسكم وبالبنته أو أختمناسه أو مبله فمسلق في معال لو بتحسيل الشرائب النسوس عليها في هذا القاتون ، أو في العصل نبها يتطق بها من منازعات يكون بلزما ببرقماة صر المهتمة طبعة ١٤٤٤هم به المسلدة ، ١١ من فاتون المتوبات والا كان مستحقا المتوبات المتوبات المتوبات عليها عليها عليها عليها عليها .

ويلاجظ على حقا النس اته وإن كان يتفلى بمعسلب تن يقائل تنوار المناسسة عن معالى تنوار المناسسة والمناسسة المناسسة المناسس

الا في الاحسوال الذي لم يرخص عيها تقونا باشساء أدور معنة كالقرر في المواد ٢٠٣ و٢٠٣ و٢٠٤ و ٢٠٠ بن تقون الراغمسات الدنبسة والتجارية » .

وبداد هــذا النص أن المدرع لم يجمل حباية سر المهنة حتا مطلقا طسلت هذا السر ، ذلك أن القانون أستتنى بن هذه القاعدة حسالات خسسة أوجب نبها على كل بن أؤتبن على السر أن ينشسيه أو رخص "له في ذلك .

ويبين من امستقراء الحالات التي اجاز الثانون فيها لحابل السر ان جشيه إن المادة ٢٠٧ من تقون الرائمات ( المسابلة للمادة ٢٠٣ مسن قاتون الرائمات السابق ) تنص على أنه ﴿ لا يجوز لن علم من المعامين أو الوكلاء أو الاطبساء أو غيرهم عن طريق مهنته أو صناعته بواقعسة قو معلومات أن ينشبها ولو بعد انتهاء خدمته أو زوال صفته ١٠٠٠ وتنص المادة ٢٠٨ ( المتابلة المادة ٢٠٤ من التسانون السابق ، « ومع طلك يجب على الاشخاص المنكورين في المادة السابقة أن يساؤدا الله عن تلك الواتمة أو المطومات منى طلب ذلك من أسرهم اليهم ، على الا يخل ذلك باحكام التسوانين الخاصة بهم ٤ ) وتنص المادة ٢٠٩ العابلة للمادة ٢٠٥ من التاتون السابق ) على أنه لا يجوز المسحد الزوجين أن ينشى بغير رضاء الآخر ما ابلغه اليه أنتساء الزوجيسة واو بعد القصالهما الا في حالة رفسع دعوى من احدهما على مستاحبه أو اللهة دمــوى على احدهها بسبب جناية أو جنحة وتحت منــه على الآخر € ويؤخذ بن هـــذه النصوص أن الشرع بثر التساعدة التي ترقـــع عن السر عصائته بتي رشي بذلك مساعيه السر الذي يعنيه أبره دون حبسواه ، أي أن رضاءه هذا يعتبر سببيا من أسباب الإبلعة يرقع عسن التشساء ، ولا يغير بن هذا النظر أن النمسوس الشار اليها تسمد وردت في صند الشهادة اللم التضاء ذلك لاته اذا كان الشرع في سادد الشسهادة التي يترتب عليهما نتاتج بالشة الاثر قد أجاز افتسناء السرا ورضياء مناهبه غان هذا الرضاء يعتبر من باب أولى مبررا لاعتبساله في الحالات الاخرى التي نقل خطرا عن اداء الشهادة ، وملى ملتشى ما تتسخم يكون تبول المبول اطلاع اللجنة القضسائية على اترارات الشربية المقدمة بنه عن السنوات بن ١٩٤١ الى ١٩٥١ ببررا لاطلاع اللجنة على هذه الاترارات .

لهذا انتهى الرأى الى جواز اطلاع عضو اللجنة التضائية للاصلاح الزرامى على الزارات ضريبة الإيراد العلم المتدمة من المبول المذكور مادام حذا المول قد قبل ذلك .

( نتوی رئم ۱۲۲ – فی ۱۱/۸ / ۱۹۱۰ )



# سناك تجياري

### قاصحة رقسم ( ۱۷۲ )

: المسلما

اتفاق قرار وزير الاقتصاد رقم ٢٢٢ استة ١٩٨٢ الفساس. بتنظيم اعضاد السلك التجارى مع القانون -

### يلخص القنــوي :

تنص المادة الثانية من مواد اصدار القانون رقم ٥٥ اسنة ١٩٨٢ باسسدار تقون نظام السلك الدبلوماسي والقنصلي على أنه « تسرى احكام التانون المرافق على أعضاء سلك النبيل التجاري ويقول وزير الانتصاد جبيع السلطات والاختصاصات المخولة لوزير الخارجية بالنسبة لاعضاء السلك التجاري ، كما يصدر القرارات الخاصة بتشكيل المجالس التي تتولى النظر في تعيين وترقية وتاديب أعضاء السلك التجاري » .

وبند با تقدم أن المشرع سدوى أحكام تأتون السلك الدبلوباسي والقنصلى على أعضاء سلك التبئيل التجارى ، وخول وزير الاقتصاد بالنسبة لاعضاء السلك التبئيل التجارى جبع السلطات والاختصاصات المخولة لوزير الخارجية بالنسبة الى السلكين الدبلوباسي والقنصلى ، ببد أنه في أحسام انتظيم العمل بوزارة الخارجية حدد نص القساقون كيفية تشكيل بجلس أعضاء المسلكين الدبلوباسي والقنصلى ، ولوجب أن يشسكل من وكلاء الوزارة وثلاثة على الاتل من اشدم مديرى ادارات الديوان المسلم خدمة بالمسلك ، ويتولى رئاسسة المجلس السحم مديرى ادارات الديوان المسلم خدمة بالمسلك ، ويتولى رئاسسة المجلس الشحم مديرى ادارات الديوان المسلم خدمة بالمسلك ، ويتولى رئاسسة ألمجلس المسلم المجلس الشحم الوكلاء من درجسة مسمير من النأة المتسارة أو مسفير .

ويصعر بهذا التشكيل قرار من وزير الخارجية ، ونظرا لان السلك التجساري لا يستقرق تنظيم وزارة الاقتصاد كما هو الشأن في استفراق المسلكين العبلوماسي والقنطى لوزارة الخسارجية مما يتعسفر معسه أن يتم تشكيل المجلس الخاص بالسلك التجاري عي ذات الوجسة المقرر في القسانون بالنسبة السلكين الدبلوماسي والقنصلي نقد نص الشرع صراحة على أن يتولى وزير الاقتصاد تشكيل هذه المجالس مــواء التي تتولى التعيين والترقية أو التأديب ، كها خوله الاختصاصات المضولة لوزير الخمارجية ، وهو ما يقطع صراحة في تغويض المشرع الوزير الاقتماد على تشكيل المجالس المفكورة على الوجه الذي يراه مع الاستثناس بالتشكيل الوارد في القانون بالنبية للملكين الدبلوماسي والتنصلي ، ولكن دون النزام دهيق بحرفيته ، تحقيق التناسب -الاوضاع القائمة مسلا في وزارة الانتماد وفي الملك التجاري الذي يكون جزءا محدودا من تنظيمها وشكلها ، والا تعذر التشكيل الو كان قد تطلب التشكيل الموازى على وجه حرقى ، نظرا لعدم وجسود وظائف بوزارة الانتصاد بماثلة تهام النهائل للوظائف المتررة في التانون ولذا يترخص وزير الاقتماد في تشكيل مجلس شئون اعضاء السلك التجارى على الوجه الذي يراه محققا للمصلحة العلبة وبمراعاة التشكيل أقوارد في المسادة ١٥ ما أمكن ، ولذلك غان قرار وزير الاقتصاد رقم ١٢٣ ·أسسنة ١٩٨٢ يكون قد جاء مطابقا للقانون ، ويكون الطلب المسمة . من المسيد المذكور غير قائم على سيند سليم من أحكام القاتون .

( ملف ۲۰/۱/۵۸ - جلسة ۲/۱/۵۸ )

# كاعدة رقم ( ١٧٧ )

أستحقاق المسابلات بالسساك الأجاري المزوجات العلاية المالية من الأجة شريط الضجية في وظاف المساكن المبارطين المبارطين والقصلي المساكرة بقرار رئيس المبارورية رقسم (2) المسنة (1904 م

### يلغس القتسوى :

تفى المشرع بعنع اعضاء المسلكين الدينوباسي والتنصلي والسلك التجساري المتروجين منهم أو غير متزوجين ... بشروط محددة ... عسالوة عالمية مدة عملهم بالبعشات التبثيلية في الخارج ، واعتبر هذه المسالوة النقاء من بدل التبثيل الاسلى الذي ترر بصريح النمس لمواجهة النقشات التي يستظرمها تبثيل مصر تبثيلا لاتقا ، وجمله بنبت الصلة بأعباء الامالة ، علم بحصل الزواج مانصا أو سببا لاستحقاته ، وهو مؤداه أنه لا شبهة ألذي يؤكده عدم استبرار صرف تلك العسالوة بعد عودة العضو من بعقده التبثيلية ، وترفيسا على ذلك قلم الأو بعد عودة المفسو من بعقده التبثيلية ، وترفيسا على ذلك قلم التبليل الإصلى اعتبارا بسن طاهاي اعتبارا بسن بعل التبليس الإصلى اعتبارا بسن ناريخ مفادرة متى تاريخ مفادرة بحسار اميالهن .

لذلك انتهت الجمعية العبوبية لتسمى الفتوى والتشريع إلى احتية المروضة حالتها في العلاوة المثلية المنصوص عليها في المادة الثلثــة من الاحة شروط الخدية في وظائف السلكين الدبلــوباسي والتنصــلي المادرة بشـرار رئيس الجههورية رقم ١٤٦ لصنة ١٩٧٨ .

( ملف ۱۹۸۰/۱۰/۱۵ ـ جلسة ١١٨٠/١٠/١١ )

### قامستة رقسم ( ۱۷۷۸ )

## البسسطا:

الدليلات بالسلك التجارى يستحان مسواء كن متزوجات او غسم متزوجات العلاوة العسائلية من تاريخ مباشرة كل منهن لمبلها بمتر وطيفتها بالغارج الى تاريخ مفادرتها له .

#### بلخص الفتــوى :

بهتنفى أحكام ترار رئيس الجمهورية رئم ١٦٦ لسنة ١٩٥٨ بشأن لاتحـة شروط المذبه في وظالف السلكين العلوماسي والتنصلي واحكام القسانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٠ بشأن العليان في سلك التبغيل التجارى تفي المشرع بنع أعضاء الساكين العلوماسي والتنصلي والتنصلي والتساك التجارى المدودة انتساء مدة علهم بالبعثات التبئيلة بلخارج ، وقد اعتبر المشرع هذه الملاوة جزءا من بحل التبغيل الامسلي الواجهة النفتات التي ستازمها تبغيل مصر تبغيلا لاتقا وجمله منبت السلة باعباء الاعاقة ، عما ومن ثم لم يكن الزواج لو الطالق ماتصال و منهيسا الاستطاقه ، عما نظال انه لا يستحر مراء تلك العلاقة مول الربط بين تقرير العالمية وأعياء الاعلق . ويترتب على النبئيلية ، مما يترتب على المتبئيلة ، مما يترتب على المتبئيلة ، مما يترتب عليه العالمية بعد مصودة العضو من بعنتسه المتبئيلة ، مما يترتب عليه أن العسليلات بالسلك التجليل التبثيل الاسلي يستحقن صرف العلاق العسالية بنسبة ٢٥٪ من بدل النبثيل الاسلي متعلوة بقل أعمالين ،

( 17A(7/7/0 - dus A(/3/3A/1)

# سك دباوماس وقنصيان

القصل الأول : التعين

الفرع الأول : التعيين في وظالف السلكين التبلوماس والتقصلي

اولا : وجوب توافر شروط خاصة

ثانيا : كيفية التعين في وظائف السلكين

تالنا : اداء ابتحان لشسفل وظائف السلكين

رابعا : قضاء فترة المتبار

خليسا: ودد خدية مسابقة ،

الغرع الثانى : تعين اعضاء السلكين الدبلوماسي والقدميسلي في وظلاف اخرى

اولا : تمين اعضاء السلكين في وظافه الصرى من اللالمات المروكة لجهة الادارة

ناتيا : معادلة وظاف السلكين الديلوماسي والقوصلي بوظافه الكسادر المسلم

الغصل الثاني : الأقسية

المبل الثلث : تقدر الكساية

الفصل الرابع : الترقيسة

المصل الخابس: الرواتب والبدلات

الفرع الاول : جدول الرتبات

(11 E= 11 =) " .

القرع الثاني : بدل الانابــة

القرع الثالث : يدل القبايل

الفرع الرابع : الملاوة الماللية

القرع الخليس : مقاط استحقاق الروانب الإضافية

القرع السادس : مدى الخضوع الضربية

ً (الفرع المسابع : منحة قطع العلاقات

القرع التاسع ؛ السترداد ما أسراك دون وجه عق

الفصل السادس : التـــاديب

الفصل السابع : القصل والإمادة الى اللفاية

أفضرح الأول ! اللسل بن الفنية :

الفرع الله : الاعادة الى الفدية

القصل الثابن : الزواج بلجنبيسة

القصل التاسع : بسائل بتنبوعة

· الأول : ســـلطات السفير في الارحيل

الغرع الثانى : المجلس الدائم لأعضاء السلكين الغرع الثالث : المساء المفرطات

النرع الرابع : مونافو البعثات العبأوبالسية الاداريون والكالبيون

الفرع الغليس : الكتبة المؤخون والخرجمين والخدم الاجسطي

المينون مطيا في البيئات التشِيلية في الفارج

القمسل الأول

التعوي

القرع الأول التمين في وظالف السلكين النبلوباسي والتتصلي

أولا ... وجوب توافر شروط خاصة :

£اسنة رقام ( 1774 ) ·

### الإلم ال

يراعى فى اختيار رجال السلك السياسي تواتر شروط فياسسة قد لا تتطلب فى غديهم من الموظفين باعتبارهم مبثاين الدولة فى المعيدة السدولي .

# بالقص الحسكم :

ليس من شك في أنه بجب أن تتوافر في رجال السلك السياسي من المسفات ما لا يتطلب في غيرهم من موظفي الدولة وذلك باعتبارهم مطفية اللهولة في المحيط الدولي مما يوجب التدتيق في اختيارهم على الوجسة الله في يوم يوم وظائنهم حتى يؤدوها على خير وجسسه ويتافون بالدهم أمسستين توثيل .

( طعن رقم ٧٦٠ لسنة ) ق ــ جلسة ١٩٦٠/٧/٢ )

## تُقيا \_ كيفية التعين في وظالف السلكين :

## قاعسدة رقسم ( ۲۸۰ )

## الإسسادا :

تمين اعضاء السلكين الدبلوماسي والقصلي يكون بطريق الترقيسة: من الوظاف التي نسبقها مباشرة أو بطريق النمين من موظفي الكسكور العسام أو الكادرات الفاسسة ،

# . مكتمي القدوي:

ويبين من استعراض نصسوص تاتون نظام السلكين الدبلوماسي والتنصلي الصسادر به التساتون رقم ١٩٦١ لسنة ١٩٥٤ ان شفل وظائفه السلكين الدبلوماسي والتنسلي لا يكون بطريق النقل وانما بطريق الترقية من الوظائف التي تسسيقها مباشرة أو بطريق التعيين ٤ ولو كان المعين من الوظائين المعابلين بالكادر العام أو الكادرات الخاصة .

لهذا كان صدور قرار رئيس الجبهسورية رقم 1771 لسنة 4178 بتسين السيد/..... وزيرا بغوضا بوزارة الخارجية هو الذي يتقق واحكام قاتون نظام السلكين الدبلوباسي والقنسلي باعتبار أن التمين هو الإداة الوحيدة لشفل هذه الوظائف من الخارج .

( نتوى رقم ١٧٥ في ٢/١١ )

#### قاعسدة رقسم ( ٣٨١ )

#### : 12.....49

القدار التجمهورى المسادر بتمين احد موظفى ادارة المفاورات المسابة بالسبك الدباويات بوزارة الخارجية ... اثر هذا القرار طور مركز هذا الموظف ... هو انهاء خدمته بالإدارة المذكورة وتميينه بسورائرة المفارجية من تاريخ صدوره ... اعتبار هذا القرار من قبيل القرارات المسادرة بقهاء خدمة الموظف بالقصال بقرار خلص من مجلس الوزوراء ومنا المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المسابس المناسبة المسابس المناسبة المسابس المناسبة المناسبة المسابس المناسبة المناسبة المسابس المسابس المناسبة المسابس المسابس المناسبة الم

# ملخص الفتوى:

ان القرار الجمهورى المسادر بتعيين الموظف بادارة المسابرات العسابرات العسابرة وزيرا مغوضا بوزارة الخارجيسة ، يتضبن انهساء لخديته بادارة المنسابرات العسابة ، وذلك اعتبسارا من تاريخ صدور القرار الجمهورى المنكور بتعيينه بوزارة الخارجية ، ويترتب على ذلك أن يخرج هذا الموظفة اعتبسارا من هذا التاريخ من عداد موظفى ادارة المخابرات العسابة من نلك أن لقرار الجمهوري المسار اليه ، بما انطوى عليه من انهسال لخدمته بادارة المخابرات العالمة ، انها يعتبر من تبيل القرارات التي تصدو من رئيس الجمهورية استنادا الى الفقرة (و) من الملاة ؟ ١٠ من تساقون منظيام ادارة المخابرات العسابة وتم ٣٧٢ لسنة ١١٥٥ التي تتغي بأن منده خدية الموظف بالمعسل بقرار خاص في هذه الحالة منهى عقلية ؟

يهمى كماءة هذا الموظف ، اذ ان ما المسبق بالنصل من الوظيئة المسلمة من معنى عقسابى ، لا محل له اذا ما انجهت ثبة جهة الادارة الى انهساء خدية بعض الموظنين في جهائهم الاصلية ، بنصلهم بنها ، واعادة تعيينهم في الجهسات التي ترى الاستمسانة بهم نبها ، وبقا لما تتنياه جهة الادارة من تحتيق للمسساح العام ، في ظل ازدياد نشساط الدولة وتدفلها ، ويتويد نقساط الدولة وتدفلها ، بن عادة ترتيب الوزارات والمسابع المفلية ، وترويدها يقتضيه من المؤطنين ولا يسسوغ القول بأن مثل حؤلاء الموظنين تسد يستعنى عنهم بالمسل من جهساتهم الاصلية لمسدم الكاءاة ، بل على الشعفي من من ذلك غان توادر شهوط الكلية غيهم سحبيسا تقسده بينهم الاحدودة ، الامر الذي يشجيق معه غن النصل ما قد يعلق به من صبغة عقابية .

( نتوی رتم ۱۲۱ ــ فی ۲/۱۱/۱۹۱ )

₹.

ثاقنا ... أيَّاء أيتحلن الشغل وظالف السلكن :

## قاصمة رشم ( ۱۹۸۲ )

#### المسحا:

استقرام غانون المسلكين الديلوباس والقصلى اداء ابتحان الشغل وطلقه هذين السلكين سرواء بالتميين الجنعا أو بالنظل من الوظائف الانخرى \_ بدى استقرام هذا الابتحان عند شسطل هذه الوظائف عن طريق ايضاد شخص في بمئة لحسساب وزارة الخارجية \_ استيفاد الشروط المقررة الايضاد في الجمئة ولجنيساز الابتحان الشخصى المسروط طبقا البادة ٢٢ من القسائون رقم ١١٢ اسسنة ١٩٥٩ بشخيم شسطين البعثات \_ بغنى في هذه العسالة عن شرط الابتحان المارر المسسخان الوظيفة \_ وجوب حجز درجات تذكارية أيم طبقا المسادة ٢٢ من الوظيفة \_ وجوب حجز درجات تذكارية أيم طبقا المسادة ٢٢ من الوزيد شروط البحادة ٢٢ من قاردة الابتحان المذكور طعابت تسوائوره في شان الوقد شروط البحادة ومسائر الشروط الاخرى .

# ملخص القوى :

أعلنت الإدارة العالمة للبعثات عن بعثات لوزارة الخارجية من بعثاب بعثابة والتخطيع المنطقة الإسسطة الإسسطة الإسسطة المنطقة الإسسطة المندوب بعجاس الدولة الوارة العلمة المندوب بعجاس الدولة الخارجية ، وهي الجهة التي يتم ايفاد البعثة لحسابها ؟ تطلب بنها انتفاد الملازم لمجز درجة تذكارية للمرشح كي يشخلها عقد عودته من البعثة ، وذلك طبقا للحدة ٣٢ من القانون رقم ١١٢ السفة ١٩٥٩ بتناطيم شئون المبعثات والإجازات الدراسية والمنح . كسا تقدم السبد

المرشع للبعثة بطلب الى الوزارة اتسار نبه الى ان تكون الدرجة التذكارية التى تحجز له من درجات السلكين الدبلوماسى والتنسلى .

للا كان تاتون السلكين الدبلوباسي والقنصلي يستوجب اداء ابتحان معين لشفل وظاف هذين السلكين سواء بالتعيين المبتدأ أو بالنقسل من الوظاف الاخرى المدنية والعسكرية ، فقد ثار البحث حول سدى وجوب اداء المرشيح للبعثة المذكورة هذا الامتحان حتى تحجز له درجسة من درجات السلكين المشار البهبا يشغلها عند عودته من البعثة .

.. ومن حيث أنه وأن كان شغل وظائف ألصلكين الديلوماسي والقنصلي وطريقي التعيين المبتدا والنقل يتطلب استلزام اجتياز الامتحان المتسرر عقونا في حددًا الشمان ، ألا أن مناط ذلك أن يتم شغل هذه الوظائف بالتسبيلين اللذين شرع الابتحان لهبا وهما التميين والنقل ، أبا حيث يتم شغل التوظائف المتكورة عن طريق أيشاد شخص في بعثة لحساب رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والاجازات الدراسيسسة والمتازاة المتكورة أو أي جهة حكومية أخرى ترى الحائة بهنا الواجب التزايه في هذا الطريق هو استيفاء أنشروط المتررة للإنسان في المعتقد والجازات الدراسيسة للمتلفذ في المعتقد والاجازات الدراسيسة بقدا الطريق هو استيفاء الشروط المتررة طبقا في المعتقد الملاب البعثات الشخصي الذي يعقد لطلاب البعثات

ومن حيث أن تنظيم شنون البعثات ؛ على الوجه السابق ؛ وقد مدر القاتون فأن الاحكام الواردة فيه نعتبر قيدا ... قيما يتملق بشسفل الوظائف المسابة ... على الاحكام المتررة في القاتون العام المتسوظف والقوانين الخساصة ؛ فلا يلزم بعد أن تتوافر الشروط التي يتطلبها قاتون البعثات ؛ وما يترتب على توافرها من أيفاد المعوث ثم عودته ليلتزم ؛ كما سبق ، بخسده الجهة التي يوفد لحسسابها ، وهي هفسا وزارة الخفرجية ؛ أن تطبق في شأن المرشسح للبعثة الاحكام الخاصة بشسفل وطائف الجهة الموفدة كما يتطلبها التساتون في الحوال التعيين والنقسل ؛ واستعمل لحكم القساتون في غير والا كان في ذلك خلط بين الوسسائل ، واستعمل لحكم القساتون في غير

موضعه ، غاذ تتباين الوسسائل ويشرع لكل منها حكم مختلف في الحدود التي يرسمها التسانون غانه لا يجوز استمبال حكم في غسي ، شرع له ، اعبالا للقانون في مداه وتتصيبا للامور في لوضاعها .

ومن حيث أنه من الملاحظ في هذا الصدد أن استبعاد شرط الابتحان لفسفل وظالف الجهة الموقدة > في حالة المرشح ابعثة توقد لحصابها > 
لا يعنى أن هذا المرشح يعنى من استيناء أي من شروط المسلاحية لشمثل 
وظيفة في ظلك الجهة > أذ في متطلبات ماتون البعثات وشروط التقسدم 
طلبعثة واجتياز الابتحان الشخصى الذي يعتد للمتقدم ما يغى تماما للاستينان 
من طك المسلاحية > غلا يجوز بعد هسذا أن يطلب الى المرشح للبعشة 
احتياز امتحان آخر لم يقرر لحالته وأنها لاحوال النعين أو النقل كبا
المسطف البيسان .

ومن حيث أنه ترتيب على ذلك لا يلزم المرشح ومن ليمثات وزارة الخارجية بأداء الامتحان المقرر السخل وظائف السلكين الديلوم لهمي والقنصلي ٤ ويتمين حجز درجات تذكارية لهم طبقا لحكم المادة ٢٣ من تانون البعثات مادامت قد توافرت في شسأنهم شروط البعثسة ومسافر الشروط الاخرى المقررة في القانون .

لذلك انتهى رأى الجمعية العبوبية الى أن الاستاذ ........ لا يلزم بأداء الامتحان المترر للتعيين في وظائف السلكين الدبلومالحى والقنصلى ويتمين حجز درجة تذكارية له طبقا لاحكام تاتون البعثات ، مادامت تد توافرت فيه شروط بعثة وزارة الخارجية في التنظيم الدولى وسائر الشروط الاخرى المتررة عاتونا .

( لمن ١٩١/٢/٨٦ - جلسة ١٩١/١/١٥ )

رابعا \_ تضاء غترة اختبار :

## فاعسدة رقسم ( ۲۸۲ )

#### المسطا:

عرض التشريعات الفاصة بالنبيل الفارجي ... اعتب الوظاف المستخد وطافته المستخدي التسراد الفسيخ ... الفسراد المستخد وسيد المستخد المستخدم الم

## بلخص المسكم :

ان المشرع تد ضبط تواعد تحديد اتنجية كل من يشغل وظيفة في السلكين الدبلوماسي والتنصلي بحيث ينتفي اي ضوض او لبس . نهذة أن صدر المرسوم بقانون الخاص بالوظائف السيفيية في ٢٠ من اكتوبر سنة ١٩٢٥ بنشنا هيئات النجيل السيفيي ووضيع تواصيد القوظاء نبها رتبت درجيات المطلق السيلسيين ترتبيات من شيئاته أن بخط على أن ﴿ يمين ﴾ المثلون السياسيون بأمر ملكي يصدر على طلب وزير على أن ﴿ يمين ﴾ المثلون السياسيون بأمر ملكي يصدر على طلب وزير الخارجية ما عدا الملحقين بالوكالات السياسية » . ونصحت المحادة ؟ السياسية وزير الخارجية ما عدا الملحقين بالوكالات السياسية ذاتها » . ونصحت الملاة السياسية وزير الخارجية . ويكون عزلهم بالطريقة ذاتها » . ونصحت الملاة السياسية ووظائفهم بقرار من جامس الوزراء . وق ٥٥ من ماهي وسنة ١٩٣٣ استاسية بيتالف التبليل الفسارة الاولى منها أن كادر وظائف الهيئات الدبلوماسية يتألف.

من وظائف ودرجات تبدأ من وظيفة ( ملحق في الدرجة ٢٠٠/٣٠٠ جنبها ) وتثنهى بوظيفة ( مندوب فوق المادة ووزير مفوض من العرجسة الاولى بمرقب ١٨٠٠ جنيه سنويا ) ونصت المادة الثالثة من اللائصة على أن « فلحق بالكادرين التبلوماسي والتنصلي وظينة باسم تاميذ مربوطهماً السنوى من ( ٢٥٢/١٨٠ ) جنيها للتبرين في الوزارة أولا ثم في المتوضيات والتنصليات على اعمال الوظائف الدبلوماسية والتنصلية عوطئة المتعيين نيها ٤ . وبينت اللائحة كينية انتخاب التلابيذ نجاء بالمادة الخامسة « يكون انتخاب التلاميذ من بين الناجدين في المتمان مسابقة تكده وزارة الخارجية كلها انتضت الحال ، ويشترط للدخول في هذا الامتحال أن يكون الطالب حاسلا على الاتل على شهادة عاليـة حرية أو أجنبيـة ولا يمين الا بعد اتنسام لبائته طبيا ، ويحدد وزير الخارجية تاريخ كل المتحان وشروطه بترار ينشر في الجريدة الرسبية قبل الاستحان بوقعه كان ٤ . ولم تفغل اللائحة تحديد كيفيــة انقدــــاب الملحقين وهم أول درجات السلم في وظائف الهيئات الدبلوماسية فنصت المسادة السادسة على أن \* يكون انتخاب الملحقين ومأموري القنصليات من بين التسلاميذ بصنب اقديتهم وكفايتهم » وقضت المادة ١٥ بتعين التلابيذ بقرار من وزير الخارجية ويكون عزلهم بالطريقة ذاتها أو بحكم مجلس التأديب . ونصت المادة ٣٢ من اللائحة على كيفية حساب الماهيات نقاعت : « تصب الماهيات بالكيفية الآتية : (١) من تاريخ حالم البين للمستجدين المعينين باوامر ملكية (٢) من تاريخ الامر الملكي المنق ولين في داخل الهيئتين الديلوماسية والقنصلية . (٣) من تاريخ المثبت في أمر التعين المستجدين المعينين بقسرار من وزير الغسارجية (٤) من اليوم التافي لتاريخ الفصل من المسلحة الفقول منها الموظف ، للمنقولين من المصلح وان اعتبر شاغلوها اعضاء في السلك الدبلوماسي وأتهم أول درجات هذا السلك الا أن الشارع خصهم منذ أنشاء التبثيل السيساسي بوضع خاص ونرق دائما بينهم من جهة وبين باتى أعضاء السسلكين في الكثير من التواعد والاحكام . هذه الظاهرة المتصودة ازهادت وضوحا في ً أول تشريع حديث صدر بعد بتنظيم السلكين الدبلوماس والقنصلي

ـ في ٢٠ مِن مِارِس مِنْمَةً ١٩٥٤ وهو القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ وكذلك في التواتين اللاحقة المعدلة له . فنصت المسادة الثانيسة على تسرتيب حرجات أعضاء السلك الدبلوماسي على الوجه الآتي : (١) سسفراء فوق المادة ومقوضون من الدرجة الاولى والدرجة الثانية . (٢) مندوبون - فوق العادة ووزراء مغوضون من الدرجة الاولى والدرجــة الثانيــة . (٤) سكرتيرون أول وثوان وثوالث . (٥) ملحقون ، كما رتبت المسادة الرابعة من هذا القانون درجات أعضاء السلك القنصلي على الوجة الآتي : (۱) تناصل عامون من الدرجة الاولى والدرجة الثانية . (۲) نـــواب قناصل . (٤) سكرتيرو تنصليات » . نوظات المحتين ووظات سكرتيري القنصليات هما أول درجات السلم لكل من السلكين الدبلوماسي والقنصلي ، ومن أجل هذا الشنرط المشرع للتعيين في وظيفة ملحق أو سكرتير تنصلية شروطا خاصة علاوة على شرط المسلحية العامة التي نص عليها الشــق 'لاول من المــادة الخامسة من القــاتون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ مجاء في الشق الثاني من هذه المادة « يشترط علاوة على ما تقدم أذا كان التعيين في وظيفة ملحق أو سكرتير تنصلية تــوافر الشروط الآتيــة : (١) الا تقل سنه عن احدى وعشرين سنة ميلادية ، وألا تزيد على سبع وعشرين سنة ميلادية . (٢) أن تثبت ليأتته الصحية . (٣) أن يكون قد أجتاز بنجاح الامتحان المسار اليه في المادة التالية " ونصت المسادة التالية وهي المادة ٦ بعد تعديلها بالقانون رقسم ١٥٨ نسخة ١٩٥٤ بتعديل بعض أحكام قانون نظام السلكين الدبلوماسي والتنصلي الصلار بالقانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ على انه « يكون النعيين في وظائف الملحتين وسكرتيري التنصليات من بين الناجحين في امتحان يحدد تاريخه ومكاته وشروطه ومواده ونسبة النجاح ميه ، ويمين أعضاء اللجنة التي تجريه بقرار من وزير الخارجية ينشر في الجريدة الرسبية ، ولا يسبح بدخول الابتحان لمن رسب فيه مسرتين ويسرتب الناجحون في الامتحان في قائمة بحسب درجة الاسبقية نيه ، واذا تساوي أتنان أو أكثر في الترتيب قدم الاقدم في التخرج مالاكبر سفار . ويجسري التميين في الوظائف الشاغرة محسب الترتيب الوارد في القائمة . وتبقى التقية مسلحة لدة سنتين من تاريخ اعلان نتيجة الامتحان لتعيين المتبدين. نبها الذين تتوافر فيهم شروط التعيين المنصوص عليها في المادة السابقة . ويمتبر المعينون في وظائف ملحقين وسكرتيرى تنصليات تحت الاختيار لمدة سنتين من تاريخ التحاتهم بوظائهم ، غان تسررت لجنة شسئون. الموظفين للسلكين الدبلوماسي والقنصلي ، بعد انتهاء السنتين ، عسدم الحدود الواردة بالمسادة ١٢ من هذا القانون . وجساء في المذكرة الإيضاحية للمادة السادسة من القانون رقم ١٦٦ لسنسة ١٩٥٤ قبل تعديلها « أن المشرع تناول الامتحان الذي يشترط النجاح ميه المتعين فه وظيفة ( ملحق ) أو ( سكرتي قنصلية ) فنص على أن يصدر قرأر من وزير الخارجية ينشر في الجريدة الرسبية بتصحيد تاريخ الامتحان ومكاته وشروطه ومواده ونسبة النجاح نبه ، وتعيين اعضاء اللجئة التي تجرى وشروطه ومواده ونسبة النجاح نيه ٤ وتعيين أعضاء اللجئة التي تجريه ولم يجز دخول الامتحان لن يرسب فيه مرتين ، واتى بنص مماثل لمله نصت عليه اللائحة التنفيذية لقانون نظام موظفى الدولة بالنسبة لقائمة الناجدين في الامتحان مع ابناء هذه التائمة صالحة لتعيين المتبدين فيها لمدة سنتين من تاريخ اعلان نتيجة الامتحان الذين تتسوادر ميهم شروط. التعيين التي نصت عليها المادة الخامسة على أن يكون التعيين في وظائف السلكين الدبلوماسي والقنصلي بحبب الجدول الملحق بالقانون . واشسارت المذكرة الايضاحية للمادة السادسة بعد تعديلها بالقانون رقير ٨٤٥ لسنة ١٩٥٤ الى أنه « .... وبالنسبة للمعينين في أول در حسفت السلك \_ وهم الملحقون وسكرتم و القنصليات رأت الوزارة اسوة سه يجرى عليه العمل في بعض البلاد ، أن يوضعوا تحت الاختبار العبلي مدف كانية ، لان الامتحان في ذاته لا يكفي محكما لنبيان أهلية وصلاحية الموظف الجديد خاصة في سلك كالسلك الدبلوماسي او القنصلي الذي يتطنيب العبل نيهما صفات خاصة اذا لم تتوافر كلها او بعضها تعرضت مصلحة. البلاد المضرر ، خاصة وأن حصن الاختيسار في البداية يعتبر من أهسم. الضمالات العمل المشر في المستثبل ، ولذلك عنيت الوزارة بالسستراط

اعتبار المعينين في وظائف ملحقين أو سكرتيرى تنصليات تحت الاختبار لمدة سنتين من تاريخ التحاقهم بوظائنهم حتى نتبين الوزارة مدى النجاوب في نفوسهم لمتضيات العبل مسنبتى المالح وتستفنى عن غيره الذي قد يصلح لاعمال أخرى ، وقد أحاطت ذلك بضمساتات كانيسه لحسن التتدير ، اذ نصت على صدور قرار النصل بن نفس اللجنة التي تقسدر أعمال موظفي السلك الآخرين على أن يعتبده الوزير « وتبشيا من جاتب المشرع في ذات الانجاه الخاص بوظائف الملحقين وسكرتيري القنصليات خله خصهم بأداة من نوع خاص يجرى بمتتضاها عزلهم وتعيينهم في هده الوظائف التي يقوم عليها بناء وظائف السلكين ، منصت المادة ٩ مسن الغاتون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ على أنه « يعين أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي ويعزلون ببرسوم عدا اللحقين وسكرتيى التنصليات نبكون تعيينهم وعزلهم بقرار من وزير الخارجية ٥ . وجاء في المذكرة الابضاحيه تبريرا لهذا الوضع : « وفي تعيين وعزل اعضاء السلكين الدبلوماسي والتنصلي نص المشرع على أن يكون تعيين وعزل الملحقين وسكرتيى التنمطيات بترار من وزير الخارجية وهو الحكم الممول به في تشريب ٣٠ من اكتوبر سنة ١٩٢٥ . أما باتي اعضاء هذين السلكين نقد نص المشرع على أن يكون تعيينهم وعزلهم بمرسوم وبذلك عدل عها جرى عليه منذ اعلان الجمهورية الى اليهم وهو أن يكون تعيينهم وعزلهم بأمر چيهوري »

( طعن رقم ۲۸۱ لسنة ٥ ق ــ جلسة ۲۲/۱۲/۱۲ ؛

# قاصدة رقم ( ۲۸۴ )

## 

تضاء نفرة الانتجار في أهدى الوظائف الادارية ، لا ينفي من أضاء عَرة اخْتِار ثانية عند التمين بالسلام الدارياني والتنسلي طبلا البادة التنفيــة من القـــلاون ۱۰۳ اسنة ۱۹۵۰ ... منح الموظف اجازة دراسية خلال فترة الاختبار يخالف نمى القانون سالف الفكر ، ويشـــاف روح غانون المعنات رقم ۱۱۲ اسنة ۱۹۰۹ ،

### يلخص الفتــوى :

لن كان اللحق بوزارة الخارجية قد قضى غنرة الاختبار المتررة في الوطيفة الادارية التى كان يشسخلها قبل تعيينه في وظيفة لمحق ، الا اتبه بتمينه في وظيفة الحرق الخرى مدتهسا منقلان من تاريخ الاتحالله بهذه الوطيفة وسن ثم غان منحه اجازة دراسية خلال غنرة الاختبار اخرى مدتهسا خلال غنرة الاختبار الشهرة انها يخالف روم احكام ثانون البحثات رثم ١١٢ فسنة ١٩٥٩ ، الذي حرص على عجم حرمان الجهة الادارية التى يحسل عنها طلب الاجازة الدراسية من مباشرة سلطتها في رتابتها الإناء فتسرد المشتبار . كما وأنه من ناحية آخرى فقد خالات الوزارة نص المادة الثانية من المادة الثانية على وظائفهم بالمحتبن دعت الاختبار حدة سسنتين من تاريخ التحاقهم بوطائفهم ، اذ أن مبتضى هذا النص هو أن يبسائر الملحق مهام وطيفته في ظل رقابة واشراف الوزارة ، حتى ضبطيع أن يتتكشف مدى صلاحيته لشفل الوظيفة .

قذلك أنتهى داى الجبعية العبوبية الى أن ما مستته الوزارة من وقائع لا يغير من الخنيجة التي انتهت اليها ببجلستها المعودة في ١٠ من عبولير سنة عداوا سن في خصوص المحالة المورضة ٤ ولا يمس الاسبب التي استنفت الهما الجمعية غيبة النهت اليه ، ومن ثم مانها عرى تلييد ولهمة السسايق ابداؤه بجلسة ١٠ من غيراير سنة ١٩٦٥ لما استنبحت اليه من أسسيها ،

( ملت رقم ۱۹۱۸/۲/۸۲ ... جاسة ۱۱/۲/۵۲۸ )

غابسا ... بدد غدية شايقة :

## قاصدة رقيم ( ٣٨٥ )

البسطا:

أعضاء السلكين الدبلومامي والقصلي ... تميينهم ... تحديد القلون رقم ١٦٦ أسنة ١٩٥٠ درجياتهم واقديباتهم بالمفايرة التطليم الوارد في القيانون رقم ٢١٠ أسنة ١٩٥١ ... عدم سريان احكام القرار الجمهوري رقم ١٩٥١ أسنة ١٩٥٨ في شان حسساب مسدد العمل السسابقة في تقدير الدرجة والرتب والاقدية على هؤلاء الإمضاء ..

## ملخص الفتــوى :

أولا : في وظيفة صغير فوق العادة مفوض أو مندوب نوق المادة. أو وزير مفوض من تتواغر غيه شروط الكفاية الشغل هذه الوظائف . ثانيا: في توطيعة مستشار من العرجة الاولى أو الغراجة اللقاية أو مستشار من العرجة الاولى أو الغراجة اللقايسة و مسكرتير أول أو ثان أو غنصل علم من الغرجة الاولى أو الغراجة اللقايسة النائية والسكرتيرون الاول والنوان والنواث والقالسل المسلمون ويكون تعييم الدرجة الأولى والثانية والمناسل وتواب التناسل السلمون ويكون تعييم في أوظائت المنافة أنها بب ب وطفو المنافزية أو الوظائت المنافة أنها ب ب ب وفقو المنافزية النائية والمنافزية والمنافزية والمنافزية والمنافزية النائية والمنافزية ويكون تميينها في الوظائف المنافزية والمنافزية والمنافزية ويكون تميينها في الوظائف المنافزية ويكون تميينها في المنافزية المنا

فلال : وفي وطبقة للحق قو سكرتي لتصلية المُخافون وسلموتفري الانتسائية السابقون وبعضون من الامتحان التسل اليه في اللاه السابقون وبعضون من الامتحان التسل اليه في اللاه السابقات وتتمس الملاه الما ان لا معين التعبية الملحين وسكرتيري المتسلمات في الترار الصادر بتحبينهم ومتا للترتيب الوارد في التائمة المنصوص عليها في المدومة و المناسلين المبلوماسي والتنسلي ميكون تحسيد المدينيم ومقا لتريخ الترار الجمهوري الصادر بتحبينهم أو ترتيتهم وأذا عين عضوان أو اكثر في وقت واحد وفي نفس الدرجة أو رقوا حسبت المدينيم ونقا لترتيب تحبينهم أو ترتيتهم في القرار الجمهوري وتعتبر التصبية اعضاء الساكين الدبلوماسي والتنسلي السابقين الذين يعلمون ألى مناصبهم من عليون من تطبيع المسابقين الذين يعلمون ألى مناصبهم من عليون من تطبيع في الموارد المناسلية من المدينة من المناسبة من يعينون من المناسبة في المناسبة الناسبة من يعينون من المناسبة في المناسب

ويستفك بن هذه التضوض أن الاصل ق تميين اعضاء السلكان الطباعات وهي وطليقة المحكان الطباوتاتي وهي وطليقة المحق الطبوتاتي والاتتضاف وهي وطليقة المحكان أو سكري التطبيق في التصال المسابقة يرتب التلجمون فيه حسب درجة الاسبقية والتا تساوى التساق أو اكثر في الترتب تتم الاقتم في التخرج فالاكبر سنا وتحدد البديسانهم في الترار الصادر بتميينهم وفقاً لهذا الترتب اعتداد باية عناصر أخرى ويتم الترار الصادر بتميينهم وفقاً لهذا الترتب اعتداد باية عناصر أخرى ويتم الرار العادر بتميينهم وفقاً لهذا الترتب اعتداد باية عناصر أخرى ويتم العرار العادر باية عناصر أخرى ويتم الارسان الانتفاد باية عناصر أخرى ويتم العرار العادر باية عناصر أخرى ويتم العرار العادر باية عناصر أخرى ويتم العرار العادر باية عناصر أخرى ويتم الارسان العرار العادر باية عناصر أخرى ويتم العرار العادر باية عناصر أخرى ويتم العرار العادر باية عنار بايتم العرار العادر باية عنار بايتم العرار بايتم العرار العادر بايتم العرار العادر بايتم بايت

التعيين في الوظائف الاعلى للسلكين الدبلوماسي والقنصلي بطريق الترتية من الوظيفة التي تسبقها مباشرة حسب اجدول اللحق بالقانون ومع تثربر حدا الاصل لجار الشرع أن يعين راسا في الوظيفة السفر عوق العسادة ألمفوض والمتدوب نوق العادة والوزير المفوض ممن بتتوانر نيسه شروط الكلية لشغل احدى هذه الوظائف طبقاً لما تراه السلطة الموكول اليها مر التعيين وذلك دون أي شرط آخر وتحدد التدبياتهم في القسرار الجمهسوري الصادر بتعيينهم كما لجار أن يعين في وظيفة السنشار من الدرجة الاولى والثانية والتنصل وناثب التنصل المستشارون من الدرجة الاولى والثانية والقناصل ونواب التناصل السابتون واوجب ان يكون تميينهم في ذات الوظائف التي كانوا بشنطونها أو الوظائف الماثلة لها وتحدد التدبياتهم بي وطُلَّتهم الجديدة من تاريخ القرار الصادر بتعيينهم لاول مرة ، واجاز ايضا أن يمين في هذه الوظائف موظفو الكادرين الفني المالي والاداري ورجال القضاء والنيابة والموظفون الفنيون بمجلس الدولة وادارة تضايا الحكومة وأعضاء هيئة التدريس بالجامعة على أن يكون تعيينهم في الوظائف المتابلة المطالقهم وتحدد أقدمياتهم في وظائف السلكين الدبلوماسي والتنصلي بن عاريخ تعيينهم في الوظائف التي كانوا بشغاونها . ومؤدى ذلك أن المشرع نم يجز في الاصل تعيين الموظف السابق في درجة اعلى من الدرجة التي كان يشغلها قبل تعيينه بل أنه أوجب أن يكون تعيينه في نفس الوظيفية أو في وظيفة مماثلة بالنسبة الى اعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي السبابقين > وفي الوظيفة المقابلة بالنسبة الى غيرهم من الموظفين ، ومن ثم يكون تنظيم المشرع لدرجات وظائف السلكين الدبلوماسي والقنصلي مفايرا للتنظيم الوارد في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الذ ياجاز تعيين الموظف السابق في درجة أعلى من الدرجة التي كان يشغلها وذلك طبقا للشروط والقواعد المنصوص عليها في القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ والذي أجاز البضا تعيين غير الموظفين في درجة اعلى من الذرجة التي يجوز التعبين نبها الول مرة أذا كان للمعين خدمة سابقة باحدى الهيئات النصوص عليها في القراران

. ١٩٥٨ في هذا الخصوص من ثم تكون القواعد الخاصة دون القواعد الوارهة في القوار الجمهوري المشار اليه ، هي الواجبة التطبيق في شانهم .

بي نسرار الجمهوري المسار الله ، هي

( غنوی رقم ۷ — فی ۱/۱/۱۱۱۱ )

# القسوع القسطى تعين أعضاء السلكين القبارياسي والقنصلي في وظلف اخري

أولاً : تعين أعضاء السلكين في وظلف أغرى بن اللاصات المروكة فههة الإدارة :

# قاعسدة رقسم ( ۲۸۹ )

# البسيا :

تميين اعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي في وظائف اخرى ... من اللاميات المتروكة انتدبر جهة الادارة ... حدود رقابة الفضاء الاداري .

# بلقص الدعم :

ان المادة السابعة المسار اليها خوات جهة الادارة اذا انتضت مصلحة العمل ذلك رخصة تعين موظفى السلكين الدبلومادى والتنسلى في الوظائف المتابلة لوظائفهم في الجهات والكادرات المنصوص عليها في المقادة « ب » وهذه الرخصة بن الملاحات المتروكة لتقدير جهسـة الاداره تبارسها ومنا لمتنضيات المصلحة العابة بها لا معتب عليها بن التضساء اذا كانت الوظيفة التي يعين نبها الموظف هي المتابلة لوظيفته ومادام التسرار خلا بن اساءة استعمال السلطة .

( طعن رقم ١٠٨١ لسنة ١٢ ق ... جلسة ١٠٨١ ) .

يُلْهَا : وطَلَقْف معادلة الهناكين العبلوماسي والتنصيصلي بوطاقه الكادر العلم :

# قاعــدة رقــم ( ۲۸۷ )

: المسطا

وظيفة مستشار بالسلك الدبلومشي تعادل وظيفة من الدرجة الأولى « القانون رقم ٢١٠ اسنة ١٩٥١ » بالكادر المام ــ لا وزن لاستحقاق شاقالي الموظيفة الاولى بدل تبشل في اجراء هذه المادلة ،

## ملخص الحكم:

ان المطعون عليه كان بئسفل وظيفة مستثمار بوزارة الخارجية برسب تدره ٨٠ جنيها شهريا في الدرجة من ٧٨٠ جنيها الى ١١٤٠ جنيها بملاوة قدرها ٢٠ جنيها كل سننين وانه عين في وظيفة من الدرجة الاولى بعلاكثر الادارى بوزارة الشئون الاجتباعية ذات المربوط من ٩٦٠ جنيها ألى ١١٤٠ جنيها سنويا بملاوة مقدارها ٢٠ جنيها كل سسنتين ، ومن ثم يكون التعيين قد تم في وظيفة تتسلوى مع الوظيفسة التي كان بشقها المطعون عليه من حيث الربط المللي ومقدار المسلاوة ، وتزيد عليه في بداية المربوط ، مها لا يستساغ معه القول بأن التميين كان في وظيفة أي بداية المربوط ، مها لا يستساغ معه القول بأن التميين كان في وظيفة في وزارة الخارجية والذي مقسده بتعيينه في وظيفة غير مقسرر لهما مثل هذا البدل ، غليس من شان ذلك أن يخل بالنبائل بين الوظيفتين ، قطك لانه من الامور المسلمة أن بدل التبثيل يتصد به مواجهة ما تطلبه الوظيفة بي بصميه وضعها وولجباتها من نفتات تقتضيها ضرورة ظهور من يشطفها بالظهر الاجتساعي الملاقي بهما ، ومني كان الأمر كذلك وكتب هذه هي بالظهر الاجتساعي الملاقي بهما ، ومني كان الأمر كذلك وكتب هذه هي

المحكبة التى تغياها المشرع من تقدير بدل التبليل غمن ثم غلا يبكن ان يستعير حقا مكتسبا لمن يحصل عليه ، ولا يدخل ضمن مرتبه مهسا طالع ومن منحه اياه ، ويجوزز الغاؤه في أي وقت ، ويفتد الموظف حقه غيه أقا حا تقل الى وظيفة أخرى غير مقرر لها هذا البدل ولذلك غلا يكون له من عوض عد معادلة الوظائف المقرر لها البدل بغيرها من الوظائف .

( طمن رتم ۱۰۸۱ لمسنة ۱۲ ق - جلسة ۱۹۳۷/۳/۱۱ )

# 

# قامسية رقسم ( ۲۸۸ )

#### البسطا:

تحديد أشبية أعضاء السلكين العبلوماس والقصلي من تاريخ القرار الجبوري الصادر بالتمين .

## ملخص القتــوى :

ولما كانت المادة ١١ من قانون نظام السلكين الدبلوماسي والتنصلي نص على أن « تمين الدبية الملحقين وسكرترى التنصليات في القسرار الصادر بتميينهم وفقا للترتيب الوارد في القائمة المتصلوب ومن المهافي! المادة ( ٢ ) .

اما باتس أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي نيكون تحديد اقدييتهم ونتا لتاريخ المرسوم الصادر بتعيينهم أو ترقيتهم .

واذا عين عنسوان او اكثر في وقت واحد في نفس الدرجة أو رقوة البها حسب الدرجة من الرسوم . البها حسب الدرجية من الرسوم . وتعتبر التدريب المسلكين الدراومادي والقنملي السسمية المسلكين الدراومادي والقنملي السسمية المنين يعادون الى مناصبهم من تاريخ المرسوم أو القرار الصادر بتعييتهم أول مرة .

وتحدد الدبية من يعينون من الوظفين من تاريخ تعيينهم في الوظائفة . التي كانوا بشغونها ويعين الرسوم الدبية غير الوظفين . وتعمى الملاة الخليسة من القانون رقم ٧٤ لمسنة ١٩٥٩ بتنظيم خاص بورارة الخلرجية للجمهورية العربية المتحدة على أنه 3 ..... ويسكون قصيد اقديد اقديد اعداد إلى المسلكين البدلوباري والقنصلى ونقا لتاريخ القسرار الجمهوري الصلار بتعيينهم أو ترقينهم وأذا عين عضوان أو أكثر في وقت ترقينهم في الشرار الجمهوري وتحديد اقدينة من يعينون من الموظفين من ترقينهم في السلكين الدبلوباسي والقنصلي من خارج السلكين الدبلوباسي والقنصلي من خاريخ تعينهم في السلك الدبلوباسي أو القنصلي بعد تادية أبتدان بسابقة تثبت فيه صلاحيتهم ويحدد شروطه قرار صدوره وزير الخارجية » .

. وقد اضيفت الى المادة السابقة غترة جديدة بالقانون رقم ١٢٥ لسنه ١٩٦٥ نصما الآتي « ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية تحديد اقديية من يمينون من الموظفين من خارج السلكين الدبلوماسي والقنصلي واعفلهم من تامية الاستحان المشار اليه في النقرة السابقة » .

ومن حيث أنه تطبيقا للنجبوص السليقة سبواع في القانون رقم ٢:٦١ لسنة ١٩٥٤. أو التأتين رقم ٧٤. لمنة ١٩٥٩ المبدل اليها بان الاسل في تحديد اقدمية من بمينون في السلكين هو تحديدها وفقا لتساريخ القرار الجمهوري الصادر بالتميين .

وأن شة استثناء كان واردا بالتانون رقم 137 لسنة 1984 بالنسبة الى المعينين من الوظنين بقضى بتحديد التدبيتهم من تاريخ شخلهم وظائفهم المهلية، الاخلف بمودور القانون رقم ٧٤ لسنة 198 نسخ هذا الاستثناء حيث اكد المشرع بالقانون الأشير الأصل الخاس بتحديد الاتحبية ونكالمنهم الفرار الجمهوري المسافر بالتحدين بالنسبة الى من يمين من الموظنين ولا جاز لرئيس الجمهورية بعد صدور التسانون رقم ١٩٥٥ لسنة ١٩٦٤ المسار اليه ستحمل الهما بحيث اذا لم يستمل الموظنين الجمهورية سلطنة التحديد في تحديد التحديد ونقسا للغرار الجمهورية المساطنة التحديدة في تحديد التبيتهم تحديد ونقسا للغراج القرار الجمهوري الصادي بتحييةم م

الهذا تكون التدبية السيد/ .. . . . . . ف درجة وزير مفسوض المجتبل من على المربل سنة ١٩٦٤ تاريخ القرار الجمهوري بتعيينه ) .

وبن حيث أن المادة ١٩ من تأتون نظام العالماين المنبين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ نَنْسَ على أن يكون شسفل الوظائف الخاليسة بطريق الترقية من الموظائف أو اللاق .

وتنمن الملاة ١) من ذات التانون على انه « يجوز تقل المسلمل من وزارة أو مصلحة او محافظة الى اخرى او مؤسسة أو هيئة الى اخرى اذا كلى النقل لا يغوت عليه دوره في الترقية بالاقديية او كان ذلك بناء على طلبه .

ولا يجوز نقل العالمي من وظيفة الى أخرى درجتها أمل .

ويكون نقل العامل بقرار من السلطة المختصة بالتعيين .

ويبين من هذين النصين أن شغل الوظائف الخللية بطريق النقل هو حكم علم يشمل جمية الوظائف الخللية أبا كانت درجاتهم علم يتتمر النقل على أبنى الدرجات أو على بعض الوظائف عهو يشمل جبيع الوظائف المخصص لها الدرجات الواردة في جدول الرتبات المرافق للقانون مرقم ٢؟ لسنة ١٩٦٤ من الدرجة الثانية عشرة الى الدرجة المتسازة وتدخل في هذه البرجات درجة وكيل وزارة ١٤٠٠ سـ ١٨٠٠ ج بعسلاؤة ٨٥ ح نهي درجة من درجات الجدول وشاغلها من المسلمين الخاشمين المحالم النقل .

وبن حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٢٩ اسنة ١٩٦٨ المبادر في ١٩٦٨ بنقل السيد/..... الى وزارة الشنهن الاجتباعية وأن انتصر على تحديد الجهة المنفول البها وحدما وعلى الاحتباط له بكانه الحلى بصغة شخصية ، مان أحكام القانون تتكمل بتحديد الدرجة المهادة المنفول البها ويتحديد التدبيته في هذه الدرجة لأن البترار الجمهوري هسو على شمرطي محدوده والجهانة .

ومن حيث أن الحساق المسيد/.. .. .. بوزارة الشسئون الاجتماعية قد تم بطريق النقل فيتمين وضعه في درجة معادلة للدرجة المنتول منها ومن ثم يوضع في درجة وكيل وزارة التي تتعسادل مع درجة وزير مغوض طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨٧ لمسنة ١٩٦٧ المشار اليه ويستصحب معه اقدميته التي كانت له في الدرجة المنقول منها من تذيخ تعادل هذه الدرجة مع درجة وكيل وزارة حيث انها لم تتعادل معها الا بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٦٤ اعتبارا من ١٩٦٤/٧/١ اذ كان مربوطها قبل ذلك ١٥٠٠/١٢٠٠ ج بعلاوة مائة جنيسه عسلي حسين كلن مربوط درجة وكيل وزارة ثابت ١٥٠٠ ج ، ودرجة وكيــل وزارة مساعد ذات مربوط ثابت ١٤٠٠ ج ومدير عام ١٣٠٠/١٢٠٠ بملاوة ماثة جنيسه بعد سنتين ، غدرجة وزير مغوض وأن كانت تتطابق في البداية مع مدير عام في المسلاوة الا أنها تزيد عنها في النهاية ، كها أن درجة وزير مغوض تقل في بدايتها عن المربوط الشابت لدرجة وكيل وزارة بساعد وأن كانت تزيد عنه في نهايتهما ، الا أن متوسسط مربوط وزير خوض ١٣٥٠ ج يقل عن المربوط الثابت لوكيل وزارة مساعد الامر الذي يجعل هذه الدرجة الأغيرة هي اقرب الدرجات الى التعادل مع درجــة وزير مغوض قبل ١٩٦٤/٧/١ ، ألا أنه من هذا التاريخ الاخم عدل الربط، الملى لوزير مفوض الى ١٣٠٠ - ١٦٠٠ ج بمسلاوة ٧٢ ج سسنويا والمجت درجة وكيل وزارة مساعد ووكيل وزارة في ربط مالمي متفسيم ١٤٠٠ -- ١٨٠٠ ج بصلاوة ٨٥ ج أصبح الربط الملى للدرجسة الاولى ١٢٠٠ - ١٥٠٠ ج بعلاوة ٧٢ ج اى أمّل في البداية والنهاية من درجنسة وزير مغوض مما جمل المعادلة بين هذه الدرجة ودرجة وكيل وزارة هي الاقرب مصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ بتقنين. هذه المادلة التي كانت معايرها مستقرة قبل ذلك في احكام القفساء ونتساوي بحاس النولة . -64 .

وتأسيسا على ذلك تكون الندية السيد / . . . . . في درجسة وكل وذارة اعتباراً من ١٩٦٤/٧/١ النسليخ الذي تعادلت عبه درجة وزير مغوض بدرجة وكيل وزارة دون اعتداد بتاريخ شخله وظيفة وكيل وزارة الشئون الاجتماعية لمديرية الشئون الاجتماعية أذ الاصل أين تانون نظام المساملين المدنيين لا يمرف الا التدبيسة واحدة هي الدديسة: الدرجة .

( منتوى رقم ۱۷۵ <u>— في ۱۹۷۰/۱۲/۱۱</u> )

#### قاعدة رقم ( ۲۸۹ )

#### الجـــا:

اقدية المادة 11 من القانون رقم 177 اسنة 1901 المدل بالقانون. رقم 620 السنة 1902 في شان تحديد اقديات اعضاء السلكين الابلوياسي. واقتصلي حسابها اقدية المبنين من الخارج من الوظفين من تاريخ تميينهم في الوظفف التي كانوا يشغلونها حارك تحديد اقدياة غير الوظفين لرسوم تميينهم حسب درجة اسبقية المحقين وسكرتي القصابات من تاريخ تميينهم حسب درجة اسبقية النجاح في الابتحان حسريان هذه القساعدة على كل من يمين في وظيفة لمحق أو سكرتي قصابة الأول محرة وأو كان.

# بلخص الحسكم :

تنص المادة ١١ من الفصل الثانى المتعلق بالاقدمية والترقيسة من النصائون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ على أن : « تعين اقدميسة اللحقين وسكرتيرى التنسليات في القرار الصادر بتعيينهم وفقا للترتيب الوارد إلا التابة المنصوص عليها في المادة السادسة .

اما باتى أعضاء السلكين العبلوماسى والقنصلى فيكون تحديد أقدميتهم وفقا لتاريخ المرسوم الصادر بتعيينهم أو ترقيتهم . والها؛ عين عصوان أو اكثر في ويت واحد ، وفي نفس الدرجة أو رتوا الهمها عصبت التدييتهم وفقة لترتيب تعيينهم وترقيتهم في المرسوم .

وتعتبر اتنبية اعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي السابقين الذين ب يعادن الى مناصبهم من تاريخ المرسوم أو القرار الصبادر بهميههم أول مرة وتحدد التدمية من يعينون من الموظنين من تاريخ تعيينهم في الوظائف ·التي كاتوا يشغلونها ، ويعين الرسوم النبية غير الموظفين » ، فهــذا النص يتكون من خمس فقرات كل منها قائمة بذاتها ولها مجال تطبيقها المستقل ، آية ذلك أن كلا من المادتين الثانية والرابعة من القسانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ رتبت درجات أعضاء السلك العبلوماسي والقنصلي على نحو ما سلف البيان ، الى سفراء ومندوبين فوق العادة ومستثمارين وسكرتيرين ثم ( المحقين ) وكذلك الى قناصل علمين وقناصل ونواب الناصل ثم ( سكرتيرى تنصليات ) غلما أن قصد المشرع تحديد التدبياتهم ، وجريا على سنته القديمة في التشريع لهذا السلك تسمهم جبيع الى تسمين رئيسيين هما : النقرة الاولى : وهي وحدها التي نلط بها كينيــة تحديد التدمية ( اللحق ) و ( سكرتير التنصلية ) نقضى المشرع بأن يسكون هذا التعبين التدمية هاتين الطائفتين في صلب القرار الصادر بتعيينهم ويكون ذلك وقتة للترتيب الوارد في القائمة المنصوص عليها في المسادة السادسة السابق ذكر نصها .

والفترة الثانية : وهى مجال تحسيد انديية باتى اعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلي وهم المسغراء والمستويون نوق الهسادة والمستويون والقناصل ونسولجهم ، والمستشارون والمسترتيون والقناصل ونسولجهم ، مهؤلاه جميما يكون تحديد المدبيتهم وفقسا لتساريخ المرسسوم الصادر بتعييم او ترتيتهم ، ومعنى هذا أنه لا يضرح من اعتصادا السلكين الدبلوماسى والقنصلى في مجال تطبيق هذا المعيار الا الملحقون وسكرتيرو القنصليات .

ليا النقرة الثالثة : مُلتها تقرر ماعدة تقليدية ترددت في اغلب تشريمات موظنى العولة والكادرات الخاصة عند تعيين او ترقية عضوين لو اكثر في وتت واحد وفي ننس الدرجة غيراعي عند حساب التدبيتهم ترتبب تعجنهم أو ترقيقهم في المرسوم ، وكذلك الفقرة الرابعة : مان مجال أعمال معيارها هم المسابقون من أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي جبيما ويدخل فيهم أيضًا السابقون من المحقين وسكرتيري القنصليات ، فمن علا الي منصبه القديم من هؤلاء جبيعا تعتبر اقدميته من تاريخ المرسوم التساهر بتعيينهم أول مرة أو القرار الصاهر بذلك في شسأن الملحق النبخابق أو سكرتير القنصلية سابقا ، ومهما يكن من أمر غليست الفقسرتان الثاقفة احتدم الجدل وقلم الطعن على مدى مهم الفقسرة الخامسية ومجسال تطبيقها فبهنما يعتصم المدعى بشمشها الاول ويطلب اعمساله على حالته بوصفه موظفها سهاقا في وظيفة مفتش مالى بادارة الهيئات بوزارة الشنئون الاجتماعية تبل أن يتقدم الى امتحان الخارجية إلذى انعقد في ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٥ وينجع نيه ويصدر قرآن وزير الخارجيسة رقم ٢٢٦ في ٢ من أبريل سنة و١٩٥ يتعيينه ملحقا بالخارجية في النزجة السافسة الافارية التي مربوطها ( ٢٠٠/١٨٠ ) جنبها سنويا ، وتاسيسنا على ذلك بطلب المدعى تحسنيد التدبيقه من تاريخ تميينه في ٧ بهن مارس سنة ١٩٥١ بوظيفة من الدرجة السائسة بمصلحة الغصات بوزارة الشغون الاجتماعية ، وبينما تفساسر مسجهة هذا التلمن اتجساء الحمي بِمَوْلَةَ أَن حَكُم هذه الفقرة الخابسيَّة يقيد ما ذكرته الفقيرة الأولِّي مِن الْمُعُدُ ١٦ بِحِيثُ يِعْمِن تَمِنْمِ الْمُعْرِدُ الأُولَى على أَسَاس الْهَسَا خَتَلْسَاوُلُ حالة من لم يسبق تقاده أخد فالوطائف الحكومية تبسل تعيينه ملحقساً نرى التمكم الطعون نبه قد حاتب هذا الإتحاه في نهم التشرة الخامسية والزال حكمها ، ويخق على حالة الدعى .

ولحاً كان المسارع بعد التامرة من وضبع مضلير تحديد الاججبيّات الولا المطبقين ولدكوتوى المقدمليات في المطبرة الاولى من المادة المساهية

اعشرة ولباتي أعضاء السلكين النبلوماسي والتنصلي في الفترة الثانيسة ، والسامتين من أعضاء السلكين اذا عادوا الى مناصبهم القديمة ، وذلك في الفقرة الرابعة اراد أيضًا أن يضع معيارًا لتحديد التدبياة من يدخلون المسلك الدبلوماسي أو التنصلي مبن أجازت لهم هذا الاتخراط المادة السابعة من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ وقد يكون من هؤلاء القادمين المسلك من خارجه ( غير موظفين ) وقد يكون منهم ( موظفون ) . عَالِمَادَةُ السَّامِعَةُ مِن القَّانِونَ رقم ١٦٦ بعد تعديلها بالقَّانُونَ رقم ١٦٨ عَمَا اللَّهُ السَّامِعَةُ المسئة ١٩٥٤ تقص على أنه ١ يكون التعيين في وظائف السلكين الصلوماسي والتنصلي بطريق بهدا القانون ، وذلك لغاية وظبفة وزير مفوض من الدرجة الثلاث.ة . على أنه بجوز متى توافرت الشروط المشار اليها في الملاة المخلسة ، أن يعين رأسا (أولا) في وظيفة سفير قوق العلاة ومفوض من الدرجة الاولى أو الدرجة الثانية أو في وظيفة مندوب فوق العادة ووزير مغوض من الدرجة الاولى ، أو الدرجة الثانية أو الدرجة الثالثة ، من تتوافر ميه شروط الصلاحية لشفل احدى هذه الوظائف ( عليه يسكون · هذا الصالح من غير الموظفين ) ، ) ( ثانيا ) في وظيفة مسسار من الدرجة \*الولى أو الدرجة الثانية أو سكرتي أول أو ثان أو ثالث أو تنصل عام من الدرجسة الاولى أو الدرجة الثسانية أو قنصسل أو ناتب قنصسل (1) المستشارون من الدرجتين الاولى والثانية والسكرتيرون الاول والثوان والثوالث والقناصل العلبون من الدرجتين الالى والثانية والقناصل ونواب ظلقناصل السابتون ، ويكون تعيينهم في الوظائف التي كانوا يشفلونها أو - الماتلة لها ٠٠٠ (ب) موظفو الكادرين الفنى المالى والإدارى ٤ حورجال التضاء والنيابة والموظفون الفنيون بمجلس الدولة وادارة تضايا الحكومة ، وأعضاء هيئات الندريس بالجامسات وضباط الجيش من خريجي كلية أركان الحرب ، ويكون تعيينهم في الوظائف المتابلة لوظائفهم كمة يجوز تعيين أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي راسا في الوظائف المفكورة آنفا حسبها يتنضيه مسلح السل وبناء على انتراح وزير الخارجية بوموانقة مجلس الوزراء وذلك دون اخلال بالقوانين المنظمة للوظائف الشار ظليها . ( ثالثا ) في وظيفة بلحق أو سكرتم تتصلية : اللحقون وسكرتيرو

القتصليات السابقون ، ويعنون من الامتحان المشار البه في المادة السابقة ومع عدم الاخلال بأحكام المادة (٦) لا يجوز أن تزيد نسبة التعيين رأسا في وظائف السلكين الدبلوماسي والتنصلي حتى وظيفة وزير مغوض من الدرجة الثالثة أو تنصل علم من الدرجة الأولى عن ( ٢٠ / ) من عسدد الوظائف الخالية في كل درجة ، ، غالمادة السابعة تجيز أن يعين رأسسا في السلك العبلوماسي والقنصلي نفر من غير الموظفين متى توافرت فيهم شروط الملاة الخامسة ، كما يجوز أن يمين فيه أبضا عن غير طريق المسابقة أو الامتحان ... نفر من موظفى الوزارات والمسالح الأخرى عن طريق النقل مثلا . نمن أجل أولئك وهؤلاء جاءت الفقرة الخليسة من الملاة الحسادية عشرة تنص على أنه « وتحسدد التدبيسة من يعينون من الموظفين من تاريخ تعيينهم في الوظائف ألتي كانوا بشــغلونها . وبعين المرسوم أقدمية غير الموظفين » أما الملحق وسكرتير القنصلية وأن كان موظفا تبل تدومه الى الخارجية ماته يمين ويمزل بترار من وزير الخارجية وبعد أن يجتاز حتما امتحان الممابقة المعان عنه مقدما لشمغل وظائف المحتين وسكرتيري التنصليات . وتعين أقديته في القرار الصادر بتعيينه من وزير الخارجية حسب درجة الاسبقية في النجاح في الامتحان ، وهذه القاعدة تسرى على ن عين مرة في وظيفسة ملحق أو سكرتير تنصلبة ولو كان موظفا قبل أن يتقدم الى الامتحان وينجح ميه . هذه الأســـول الوأضحة التي رسبيتها المادة ١١ من القسانون رتم ١٦١ لسفة ١٩٥٤ التحديذ اقدميات أعضاء السلكين الدبلوماسي والتنصلي تدحات متستة مع أحكام تحديد الاقدميات في أغلب التشريعات المستحدثة بل مستقاة جنها . وقد أنصحت عن ذلك المذكرة الإيضاحية وقد جاء نيهسا « وفي المفصل الثاني من هذا الباب نظم المشروع تواعد الاقدمية والترتبات . فنيما يتطق بتحديد الاتدمية أورد نصا مماثلا للنصوص الواردة في تاتون استقلال القضاء ، وقانون مجلس الدولة ، غصار المرسوم أو قرار وزير الذي ظل قائمة لهذا طويلا حول المسحة الذي يتبع في تحسديد التميسسات عَضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي » مالمادة ( ٢٢ ) من المرسوم بقانون

رتم ۱۸۸ لسنة ۱۹۵۲ في شان استقلال القضاء والمادة ٥٦ من القساوري رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشان تنظيم مجلس الدولة والمادة ٥٩ من القاوري رتم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شان تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربيثة. المتحدة ٤ ليست كلها الا ترديدا لاصول علالة واحدة .

( طمن رقم ۲۸۱ لسنة ٥ ق - جلسة ٢٨١ (١٩٩٠)

## قاعسدة رقسم ( ٣٩٠)

#### المستدا :

احكام القانون رقم ١٩٦١ استة ١٩٥٤ بنظهم المسلكين الدبلوبالمان. والقصلى والقوانين المصدلة له نفضت وظائف اللاحقين اوستسكرتيال. القصطيات المستوص عليها في القارة الأولى بنن المألدة ١١١ بن حلا الملكون. يسرى على بن ينتين لاول مرة في الأه الوظائف وكو كان موظفاً قبل ان يتكفم للى الابتحال ويتجع فيه .

# ملقص العسكم:

بين من أحكام تأنون نظام السلكين الدبلوماسي والقنصلين وهم ١٦٦٦ للسنة 190 والقوانين المسلطة له أنه ولئن كان وظائف اللحقيم وسنترتيري القنصليات هي أدني وظائف هذين السلكين الا أن المشرع قد خصمها بوضع خاص ومرق بينها وبين بالتي وظائف السلكين في كسستر من القسواعد والاحكام متاشرط للتضيين في وظائف السلكين في كسسترلير تتساية شروطا المسلكية المكافئ أو سسكرلير في المادة المقالسة من المقانون المفكور سيون بين هذه الشروطا ألا يسكون من يعين قد اجتاز بنجاح الاستحان المنسوسي عليه في الحادة السكلسة ( المترد منها العقون رقم ١٦٠ لسسنة ١٩٥١ بشرط التغيين في وظاهد الملتين بوزارة الخارجية ) . كما خص المسانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٤ المستون وراهم المستون من هالما المتونين وسترديري القنصليات بحكم خاص في شان اداة تصينهم وعزاهم

وذلك بنمه في الملاة التاسعة على أن ( يعين أعضاء السلكين الدبلوبه و والتنسلى ويعزلون ببرسوم عدا اللحقين وسكرتيرى القنصليات غيكون تعيينهم وعزلهم بقرار من وزير الخارجية ) — وفرقت الملاة السسامة بين وظائف اللحتين وسكرتيرى التنصليات وبين سسائر وظائف السساكين الدبلوباسي والتنصلي في شأن جواز التعيين غيها راسا من غير اعضاء السلكين بأن تصرت جواز النميين راسا في وظيفة ملحق أو مسكرتير تنصلية مع الاعفاء من شروط الابتحان على الملحقين وسكرتيرى التنصليات كما خصت الملاة ١٢ من القانون المذكور الملحقين وسكرتيرى التنصليات على أن تمين هذه الاندية في القرار الصادر بنعيينهم وفقا للترتيب في على أن تمين هذه الاندية في القرار الصادر بنعيينهم وفقا للترتيب في هذه الفقرة يسرى على من يمين لأول مرة في وظيفة ملحق أو مسكرتير تنصلية ولو كان موظفا قبل أن ينقدم إلى الإنتحان وينجع فيه .

ولما كان وقا لهذه الاحكام صدر ترار ناقب وزير الخارجية رقم ٢٨ ق نبراير سنة ١٩٦٠ منصنا تعيين المدعى في وظيفة ملحق وتحديد التمينه وفقا لترتيب اسبقيته في تائبة الناجدين في الامتحسان واذ كان هذا القرار — الذي صدر سليا من يبلك سلطة التعيين وفقا لاحكام القانون رقم ١٩٦١ اسنة ١٩٥٤ — هو الذي أضفى على المدعى مركزه القانوني — كملحق بوزارة الخلرجية — غان به وحدة لا بغيره يكون انزال حكم القانون على المدعى لهمله بوزارة الخلرجية حتى انتهت خدمته في النوات المسلحة بقرار لجنة الشباط الذي صدق عليه رئيس الجمهسورية اذ أن ترار اللجنة المذكرة لم يكن هو الذي اضنى عليه المركز القانوني لوظيفة ملحق بوزارة الخلرجية بل كان ترار تعيينه في هذه الوظيفة هو المنتحان المتحدية المناسء المناسعة الى استحتاق مرتبه الوظيفة الذكورة .

( طعن رتم ٤٠٢) لسنة ١٤ ق ... جلسة ١٩٦٩/٥/٢٥ )

( a of = 3 ft )

#### قاعسدة رقسم ( ۲۹۱ )

## الهيدا :

ضباط الجيش المقولون الى وزارة الخارجية بمتضى قرارات بن مجلس قبادة الثورة في ١/٥/٤ و ٦ و ١٩٥١/٦/٢٢ - تحديد مرتباتهم ودرجاتهم في هذه القرارات - النص كذلك على اعتبار أقدية كل منهم في الدرجة الملابة من تاريخ حصوله على الرتبة المسكرية الحالية - كيفيا اعبال هذه القواعد عند تحديد وضعهم في الاقدية بالنسبة الى زملائهم من اعضاء السلكن الدبلوماسي والقصلي ،

# بلخص الفتـــوي :

بيين من استعراض القرارات الصادرة من مجلس تيادة الثورة بنقل طائفة من ضباط الجيش الى وزارة الخارجية أن السادة المنتولين الى وزارة الخارجية قد سبق المواقعة على نظهم الى وزارة الخارجية قد تسبق المواقعة على نظهم الى وزارة الخارجية قد نظهم من الكادر المسلك المدنى و وتصديد الوضع الملى لكل منهم من حيث المرتب والدرجة والاتدية فيها > وذلك كله فى دائرة السلك المدنى الذى المرتب والدرجة والاتدية المورة ترين كل أسم > واشار فى كل قرار من القرارات الثلاثة الى اته يبنح كل من هؤلاء المسادة ماهيته الاصلية مضافا اليها المرتبات الاضافية التى كان يصرفها عند مصدور هذا القرار > وتصول بدل المستن \_ بدل الخادم \_ بدل المستن \_

أما الدرجة المتنبة غلاد حددها قرين كل اسم ، ولقد تضى في اللغةرة الثانية من البند « ثلثا » من القرار الأول المسادر في ٢ من مايو سنة ١٩٥٦ ألى وضع كلمنهم في الدرجة التي تقع في مربوطها جبلة الماهية والمرتبات الإضافية ، الا أن القرار سبق التي تحدد هذه الدرجة في الكشف الوارد في البند « أولا » تحت عبارة الدرجة الملية التي تقع هذه الجبلة في مربوطها . بويد ذلك أن التترار الثاني لم يجد حلجة إلى ترديد عبارة « ويوضيع في المدرجة التي تقع في مربوطها هذه الجبلة » باعتبارها تحصيلا لما أشار اليه بن الكثيف الوارد به أسهاء السادة المنقولين . كما أن القرار الثالث جاء بتطلعا في توكيد هذا النظر بنصه على أن « فنات الماهيات التي توضحت الهام كل بنهم عبارة بن الماهية الإصلية ، بضاعا اليها المرتبات الإضافية المترار هذا القرار وتشيل .... »

وعلى هذا نقد وضعوا في الدرجات المنية التي نقع في بربوطها هذه طلجيلة . « وقد حددت القرارات المنكورة الدرجات التي نقع في بربوطها جبلة الماهية والمرتبات ، دون اعتبار لمقدار هذه الجبلة التي تجاوز ... في ظلب الحالات ... ربط الدرجات المحددة ليا ، مبا يؤكد أن هذه الجبلة لم تكن مي الاساس في تحديد الدرجات المنكورة .

أما الاقدبية فقد نصب على حكيها القرارات الثلاثة ، حيث قضب بأن ضعتبر اقديبة كل منهم في الدرجة الحالية من تاريخ حصوله على الرئيسة المسكرية الحالية ، وكذلك الخال في الدرجات السابقة .

مثلك هي الاسس التي تبت عليها تسوية حالة هؤلاء السادة بالنسبة الى المرتب والدرجة والاتدبية ، مرتب محدد في القرارات ، ودرجة ماليسة محددة أيضا ، دون اعتبار في أغلب الحالات لجبلة المرتب ، واتدبية بضبطها تبريخ الحصول على الرتبة المسكرية الحالية والرتب المسكرية السابقة ، وعسلي هدده الاسس تبت المواققة على نقل هؤلاء السسادة الى وزارة الخارجية ، على أن يوضعوا في درجات من درجات السلك السياسي تماثل طرجة كل منهم الحالية ،

ولتطبيق هذه الاسس في تحديد التدبية هؤلاء السادة ، بيين أن عددا ضغهم نظوا بدرجة مدير علم ، وقد كان ربطها الثابت عند القطل ... حصب الجدول المرافق المقاتون رقم ٢١٠ لدمنة ١٩٥١ بشأن نظلم موظفى الدولة سب ١٣٠٠ جنيها سنويا ، واداة النقل كما قدينا نخول كل منهم الحق في هذه الدرجة بيرتها إلقاتوني الثابت اعتبارا من تاريخ الجصول على الرقية العسكرية الحالية ، ودرجة السلك الدبلوبانس المعاتلة لهذه الدرجسة. آلادنية هى وظيفة وزير مفوض وربطها حسب الجدول المرافق القتسانون ٢١٤ لسنة ١٩٥٥ من ١٤٠٠ جنبها الى ١٥٠٠ جنبها سُنُويا بطاوة بلدَّة جنبه. كل سنتين .

ولو أن نظام تعدد الدرجات في نطاق الوظيف قد الواحدة كان مازال. محمولا به لوضع هؤلاء السادة في كشف الوزراء المنوضين من الدرجسة الثانية ، واحتسبت اقتمياتهم في هذا الكشف من تاريخ حصولهم على الرتبة. المسكرية الحالية ، بيد أن هذا النظام قد عدل عنه ، وأصبحت وظيفة الوزير المغوض درجة واحدة يربط ذي بداية ونهاية كما قدينا .

وتحديدا لوضع هؤلاء السادة في كشف اتدبية الوزراء المنوضين بعد المادر في ٢٤ من سيتير سنة ١٩٥٥ المادر في ٢٤ من سيتير سنة ١٩٥٥ يتمين تتمى أهداف هذا التاتون ، والذي بيين من الاطلاع على نصوص القاتون المذكور أنه يقتصر في مضمونه على احلال جدول الوظائف ومرتبات المسلكين الدبلوماسي والقتصلي محل جدول الوظائف والمرتبسات الملحق يقتانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ بنظام السلكين الدبلوماسي والتنصلي . وأن إلاماج الذى استحدثه التانون الجديد تد جمع ننس الدرجات التي كانت. يَنْظُهِهَا الوظيفة الواحدة في درجة واحدة تتدرج من مربوط أدنى النَّي مربوط أعلى بعلاوات دورية حددها لكل وظيفة . كما يبين أيضا أن الإنماج تد اقتصر على الوظائف التي تجرى الترقية اليها بالاختيار للكفاية دون التقيد والاقدمية . وذلك ونتا للمادة ١٥ نترة ٢ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ ٢ وهي وظائف السنراء والوزراء المنوضين والمستشارين ، مما يعل على أن المشروع يستهدف من هذا الإنهاج انساح مجال التقدم أمام اعضاء السلكين من هذه الدرجات الذين لا تدركهم الترقية بالاختيار ؟ وذلك بمنحهم علاوات ترفع مرتباتهم فتعوضهم تعويضا جزئيا عبا غاتهم من الترقية ٤-وقد كاقيها تنبل ذلك يظلون نترات طويلة دون زيادة في روانبهم حتى تصييهم. الترقية ، ويقف التر هذا القانون - كما يظهر من ديباجته - في تعديل جدول الوظائف والرتبات ، دون أن يكون له أي أثر على الاحكام الأخرى الخاسة: بنظام السلكين الدبلوماسي والتنصلي التي تضمنها القانون رقم 1713 في المراكز القانونية أو الذاتية للموطنين في المراكز القانونية أو الذاتية للموطنين من المراكز القانونية أو الذاتية للموطنين من يتصل على ١٩٠٠ جنيها سنويا ، ومنهم يحصل على ١٩٠٠ جنيها سنويا ، ومنهم أيضا من يحصل على ١٩٠٠ جنيها سنويا ، ومنهم أيضا من يحصل على درجات مختلفة في نطاق الوظيفة الواحدة ، لا ألي محمولهم على درجات مختلفة في نطاق الوظيفة الواحدة ، كما أن هذا القانون المجديد لا يتضمن تنظيما علما جديدا غيما يتملق بالاندمية من شأنه أن يود جبيع الوزراء المفوضين الى أول مربوط الدرجة المنمجة ، وتتدرج الدياهم بعد ذلك على هذا الاسلم ، غلا تزال أقديات السادة الوزراء المفوضين بلنسبة الى الوظيفة التالية ، وهي وظيئة السادة الوزراء المفوضين عما كانت عليه تبل صدور هذا القانون الاخير .

ومتى كان الامر كذلك ، وكان من المسلم. أن للمسباط الذين نظوا الى وزارة الخارجية على درجة مدير عام « 1 » الحق في هذه الدرجة بربطهسا الناب . ١٣٠ جنبها سنويا اعتبارا من تاريخ الحصول على الرتبة المسكرية الحالية ، غان وضمهم هذا في نطاق وظيفة الوزير المغوض بتباتل تهسلم التباتل مع وضع الوزراء المفوضين من الدرجة الثانية الذين شغلوا وظائمهم الما بالمترقية أو التعيين من الخارج ، والذين كانوا يحصلون على راتب ثابت التعمين من الخارج ، والذين كانوا يحصلون على راتب ثابت التعمين من الخارج ، وكذلك الحسال بالنسبة الى من نظوا الى وزارة المؤرخية على درجة مدير علم « ب » ، غان وضعهم في نطاق وظيفة الوزير النوض من الدرجة الثالث الما بالنعين من خارج الوزارة أو بالترقية اليها ، الموض من الدرجة الثالث الما بالنعين من خارج الوزارة أو بالترقية اليها ، مغوض من الدرجة الثالث الما مع هؤلاء الذين يحصلوا على وظيفة وزيسر وذلك بريطها الثابت . 17 منيها تبل صدور تأتون الادماج ، والأمر كذلك بريطها الثابت ما الدرجة الاولى تبان تقون الادماج ، والأمر كذلك على وظيفة ممتشار من الدرجة الاولى تبان تقون الادماج ، والأمر كذلك على وظيفة ممتشار من الدرجة الاولى تبان تقون الادماج ، وتأسيسا على وظيفة ومعتشار من الدرجة الاولى تبان تقون الادماج ، وتأسيسا على وظائمة الكل في الاؤشخام الوظيفية قررت الجمية المخورية أن يكون

وضع الضباط الذين نقلوا الى وزارة الخارجية فى درجة مدير عام « 1 » في كشف التدمية لوزراء المنوضين مع هذه الطائفة من الوزراء المنوضين الفين يحصلون على نفس المربوط ١٣٠٠ جنيها سنويا > ويحدد تاريخ التميتهم بالنسبة الى هؤلاء من تاريخ حصولهم على الرتبة المسكرية الاخرة .

لها الضباط الذين نتلوا الى وزارة الخارجية فى درجة مدير علم هبه مانهم يوضعون فى كشف التديية الرزراء المنوضين بع هذه الطائفة من الوزراء المنوضين الذين يحصلون على ننس المربوط ١٣٠٠ جنيها سنويا ، وحدد تاريخ التدينهم بالنسبة الى هؤلاء من تاريخ حصولهم على الرئيسة المسكرية الاخرة .

وأما الضباط الذين نظوا الى وزارة الخارجية في الدرجة الاولى ، غائم يوضعون في كثبت النمية المستشارين مع هذه الطائفة من المستشارين الذين يحصلون على نفس المربوط / ويحدد تاريخ الدميتم بالنسبة الى هؤلاء من تاريخ حصولهم على الرتبة العسكرية الاخيرة .

( منوى رقم ١ في ١٩٥٧/١/٨ ) .

، قاعِسدة رقب م ( ۲۹۲ ) 🕟

#### المِـــا:

منارعة الدعى في انعية بعض اعضاه السلكين الدبلوباني والقنصلي السابقة على القرار الجبهوري رقم ( ١٨٥ لسنة ١٩٥١ باعلية تعيين اعضاء السلكين الدبلوباني والقنصلي ، الصادر تطبيقا القلون رقم ٧٠ لسسنة ١٩٥٩ بتنظيم خاص بوزارة الخارجية الجبهورية العربية المتحدة ، غير جائزة في خال هذا القانون سائستاب المصافة من الطبن التي اصبغها القانون الشبار اللهم على ترتيب الاقدية الذي تضبغه القرار الجبهـوري الذي الكربحكم الاتراد المتحدد على الاترادة المتحدد على ا

### بلغص المسكم :

بيين من اسمئقراء نصموص القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم خاص لوزارة خارجية الجمهورية العربية المتحدة . أن المشرع قد أستهدف بن اصداره اعادة تنظيم وزارة الخارجية سلكا في ذلك طرقا ثلاثة أولها اعلاة تعيين بعض اعضاء السلكين الدبلوباسي والقتصلي وثانيها نقلل البعض الآخر منه الى وظالف علية أخرى ، وثالثها أحالة من لم تشبله أعلاة التعيين أو النتل الى الاستيداع أو التقاعد ، ورغبة من المشرع في أضفاء الاستقرار على المراكز القانونية التي ترتبت على هذا التنظيم الجديد ، نص في المالاة الرابعة من القانون لمذكور على عدم جواز الطمن بالالفاء أو وقفه التنفيذ في الترارات الجههورية الصادرة باعدة التعيين أو النقل وتعتبقها للهدف ذاته أعاد النس في الملدة الخليسة من القانون المسار اليه على ان ترتبب الاقدمية الذي يتضمنه القرار الجمهوري الخاص باعادة تعيين اعضاء السلكين يمتبر نهائيا وغير تابل للطعن نيه بأي وجه من الوجوه ، واذ صدر الترار الجبهوري رقم ٨٥) لسنة ١٩٥٩ بتضبنا اعلاة تعيين اعضـــاه السلكين الدبلوماسي والتنصلي - ومن بينهم المدعى - ومحددا التدبيتهم فان هذه الاقدمية تكون نهائية وباتة اي بهنجاة بن أي طعن بهجف الي المساس بها بطريق مباشر أو غير مباشر .

ولنن كانت الحصانة من الطعن قد انصبت على ترتيب الاتحبية الذي تضبغه القرار الجمهورى رقم 40 لسنة ١٩٥٩ السالف ذكره ولم تنسحب مراحة على الاتحبية التي تضبغتها القرارات السابقة عليها الا أنه 11 كان البادى من استظهار نص المادة الخابسة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه أن الاقدبية التي يرتبها القرار الجمهورى الخاص باعادة التحبين اما تكون على اساس الاوضاع السابقة للاعضاء المعاد تعيينهم وبيراعاة الاقدبية التي رتبتها لهم قرارات التعبين أو الترقية أو النقل السابقة على مدوره غان خاد ذلك أن الاقدبية السابقل بكل ما كان يثور حولها من خارعات أو طعون كانت الاساسى في تحديد الاقدبية الصالية بحيث يعتبر أن المشرع قد حسبها نهائيا بالاتدبيسة التى رتبهسا في القسرار الجمهورى رقم 40 لسنة ١٩٥٩ وبن ثم غان الحمسانة بن الطمن التى اسبغها المشرع على ترتيب الاتدبية الذي تضبغه القرار المذكور تتسحب بحكم اللزوم على الاتدبية السابقة وذلك أن أي مسلس بها يؤدى حتما المي المسلس بالاتدبية الحالية الأبر الذي يجعل النص على نهائية هذا الارتيب وعلى عدم جواز الطمن لقوا لا طائل بنه وهو با يتنافي مع نمسومي وهلى عدم جواز الطمن لقوا لا طائل بنه وهو با يتنافي مع نمسومي المتافون المريحة وبع الهنف الذي تغياه المشرع منها .

( طعن رتم ٧١ه لسنة ٩ ق ــ جلسة ٢/٦/١٩٦٨ )

# النمـــل النـــالث تقرير الكفساية

#### قاصدة رقسم ( ۲۹۳ )

#### البسطا:

القانون رقم ١٦٦ أسنة ١٩٥٤ ... خضوع اعضاء السلكين لقــاية سكرتي او قنصل عام من الدرجة الثانية انظام التقارير السنوية ... التزام لجنة شئون السلكين ، وهي بصدد تقرير كفاية احد من هؤلاء ، بالرجوع الى رؤساء بمثات التبشل الفارجي ... لا الزام عليها بالنسبة أن عداهم ،

#### بلخص الحكم :

المادة ١٣ من القساتون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ بنظهم السلكين النبلولمسى والتنصلى تنص على أن ﴿ يقسم رؤساء بعشات النبلسل البنولمسى والتنصلى وبعيرو الادارات بوزارات الخارجيسة عن أعضاء السلكين الدبلوماسى والتنصلى الذين يعطون معهم تقارير دورية في شهر غبراير من كل سنة على أسسلس تقسدير كملية العضو وبدجات نهليتها القصوى مائة درجة ، ويعتبر العضو ضعيفا أذا لم يحصل على م) درجة على الاقل و وتكتب هذه التقارير على النبوذج وبحسب الاوضاع التي تسررها وزير الخارجيسة بقرار مفسه ، وتودع التقسارير في المناسبية وتعصص اللجنة المنصوص عليها في المدة السابقة ( لجنة شاون مرس سرية وتعصص اللجنة المنسوس عليها في المدة السابقة ( لجنة شاوم من كل عام ، ولها أن تطلب ما تراه من البيساتيات في شاتها ، وتسجل من كل عام ، ولها أن تطلب ما تراه من البيساتيات في شاتها ، وتسجل اللجنة التقدير أذا لم تؤثر البيانات في الدرجة العلبة لتقدير الكسابة ، والا غيكون للجنة تقدير الكماية التي يستحقها العضو ويكون تقسيرها نها، و وبكون تقسيرها

والتنصلي لفامة من يشغل وظيفة سكرتم أول أو تنصل علم من الدرجة الثانية ، وليس في منهوم هذا النص ما يلزم اللجنة بالرجوع الى رأى رؤساء بعثات التبثيل الخارجي الا بالنسبة لاعضساء هذين السلكين لماية من يشمل منهم وظيفة سكرتير أول أو قنصل علم من الدرجسة الثانية ، أما الوظائف الخاصة بمستشار من الدرجة الثانية أو تنصل عسلم من الدرجة الاولى متدرجة الى أعلى حتى وظيفة مسفير غلا يلزم الرجوع فيها الى راى الرؤساء الباشرين ، يؤكد هذا ما أنصحت عنسه المذكرة الايضاحية لهذا التاتون ، اذ جاء نيها « واستحدث المشروع لجنة دائمة تسمى لجنة شئون السلكين الدبلوماسي والتنصلي راعي في تشكيلها أن تكفل تحقيق أوفي الضماتات لأعضاء السلكين ، مشكلها من وكيل وزارة الخارجية ومن أعلى ثلاثة من مديري الادارات بوزارة الخارجية وظبنة ، وناط بهذه اللجنة النظر في اعداد حركة الترقيبات والتنتلات لأعضاء السلكين عدا السفراء والوزراء الموضين فترك أبر ترتياتهم وتنقلاتهم الي وزير الخارجية ببت نيها دون عرضها على اللجنة ، وترمع اللجنة التراحاتها في هذا الشأن الى وزير الخارجيسة ونظم المشروع كيفية وضع التقارير الدورية وبيعادها وتقدير درجة الكفاية عن كل عضب على غيرار ما نص عليبه القباتون رقيم ٧٩ه لسنة ١٩٥٢ بتعديل بعض احكام القسانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشسأن نظام موظفى الدولة ، واخضع المشرع جميع اعضاء السملكين لنظام التقارير عدا السفراء والوزراء المفوضين والمستشارين والتناصل العليين بن الدرجة الاولى » . وثابت أن المدعى كان مستشارا من الدرجة الثائية بسفارة موسكو عندما وضعت اللجنة تقديرها عنه في ٢٤ من نونهسسير سمنة ١٩٥٤ غلم يكن ثهمة الزام عليهما « بالرجوع الى رأى الرئيس الباشر المدعى وتتند " على حد تعبير الحكم المطعو نهيه ، ومن ثم ملا يقبل القول باطراحه وعدم النمويل عليه ، وأنما هو تصرف قاتوني سليم تترتب عليه كلفة الآثار القاتونية التي استهدمها الشرع في قاتون نظام الملكين الدبلوماسي والقنصلي رتم ١٦٦ لسنة ١٩٤ .

( طعن رقم ۵۷ لمنة ٤ ق ــ جلسة ١٢/٨/٨٥١٢ )

Capital Section 24 April

# القمــــــل الرابسع الترقيــــة

#### قاعستة رقسم ( ١٩٤)

#### البسطا:

التميين في وظالف السلك الدبلوماسي بطريق الترقية لا يكون الا من. الوظيفة التي تسبقها مباشرة في السلك ذاته لا من سلك آخر ،

## ملخص الحسكم :

ان التميين في وظائف السلكين الدبلوباسي والتنصلي بطريق الترقية لا يكون ــ طبقا لحكم المادة ٧ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ ــ الا من الوظيفة التي تسبقها بباشرة في السلك ذاته لا في سلك آخر . ماذا ثبت ان المدعى وقت أجراء الحركة المطمون عبها كان موظفا بالدرجة الرابصة الادارية عمينته الوزارة في وظيفة سكرتي ثان المخصص لهــا الدرجــة الرابعة في السلك السياسي ، اي في الوظيفة المغابلة ، عانها ما كلتت تبلك تمينه في وظيفة أعلى ، لأن بثل هذا التميين يتضمن ترقية لموظف في السلك. الاداري الى درجة أعلى في السلك السياسي ، وهو ما لا يجوز .

( طعن ١٦٥١ لسنة ٢ ق ... جلسة ١٦٥١ ) ١٠

#### قاعسدة رقسم ( ٣٩٥ )

## الجسسوا :

القانون رقم ١٦٦ اسنة ١٩٥٠ ــ اختصاص لجنة شئون السلكين. بالنظر في ترقية ونقل اعضاء السلكين لغلية بسبتشار بن الدرجة الأولى ـــ تغيرها تكفية مستشار من الدرجة الثانية ــ لا تثريب عليها أن هي اعتمدت على معلومات اعضالها أو أطرحت تزكية من الرئيس الباشر .

## ملخص العسكم :

ان اللحنة الدائمة بوزارة الخارجية والمشكلة بالتطبيق لنص المادة ١٢ بن القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ من وكيل وزارة الخارجية رئيســـــــا وعضوية ثلاثة من مديري الادارات الاعلى وظيف ــة بالوزارة ، تختص مالنظر في ترقية ونقل اعضاء السلكين الدبلوماسي والقنمسلي لغاية من يشغل وظيفة مستشار من الدرجة الاولى ، وترفع اللجنة اقتراحانها في هذا الشان الى وزير الخارجية ، ومن ثم غلا تثريب على هذه اللجنة ... وهي بصدد تقدير كماية مستشار من الدرجة الثانية ، ولا يلزم التسانون لتقديرها الرجوع الى رأى رئيسه المباشر كما سلف البيان ... أن تعتمد على المطومات التي يبديها اعضاؤها ليتسنى لها اعمال ولايتها التاتونية ع مجال النقل أو الترقية ، ولا جناح على هذه اللجنة أن هي أطرحت كتاب سغير مصر في موسكو الى وزارة الخارجية في اول ابريل سنة ١٩٥٤ والذي حرر بعد أن تدبت اللجنكة تقديرها الاول في أول نبسراير سنة ١٩٥٤ ، لانهما وضعت معايي عامة تنسبط على اساسها كفاية اعتماء السلكين السياسي والقنصلي وصلاحيتهم بمما يتلاءم سع روح العهد الجديد مع كفالة الموازنة في الكفاية نيما بينهم على أساس شامل موحد . وغنى عن التول أن هذه اللجنة ، بما تجمع لديها من بياتات عن جميسم الإعضاء من شبتي المسادر غضلا عن معلومات اعضائها الشخصية ، هي الاقدر على تحديد درجة الكتابة وضبط الوازنة بالمعيار الوحد الشابل لهم جبيما . ولا جناح على اللجنة كذلك ان هي أعرضت عن مثل ناك "رسائل الشخصية المقدمة من المدعى ، اذ لا ضابط لها ولا سعند مسن القانون بنظمها ، وكلها بعيدة عن طابع التقارير السرية وخالية من مقوماتها القانونية ، ولا تخرج عن حقيقة الرها عن خطابات استدرها المدعى من معض رؤساته السابقين في تواريخ لاحقة لتاريخ رضع الدعوى ، الدعسوى متأبيد لدغاعه وأخذا بناصره في مجال هذه النازعة .

( طفن رقم ٥٧ لسنة ٤ ق \_ جلسة ١٩٥٨/٧/١٢ )

#### قاعسنة رقسم ( ۲۹۳ )

#### المسطا:

موظف - نقله الى احدى وظاف السكين الدباوماسى او القصلى 
- عدم جواز تركينه الا بعد مضى سسنة على الاقل من ناريخ القال - 
قصر هذا الخطر على الترقية التي يجب ان تتم في نسبة الاقدية - عدم 
سرياته على الترقية الى وظيفة مستشار من الدرجة الثانية أو قنصل 
علم من للدرجة الاولى او ما يعلوهها > لان الترقية فيها تكون بالصلاحية 
ولو تبت بعراعاة الافسسديوة .

## بلخص العسكم :

بتنصير الفقرة الاخيرة من المسادة 10 من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤. الخاص بنظام السلكين الدبلوماسي والتنمسلي على انه لا يجوز النظسر في ترقية الموظف المنقول من وزارة أو مصلحة الى احدى وظاتف السلكين الدبلوماسي أو القنصلي الا بعد سنة على الاقل بن تاريخ نقسله با لم تكن الترقية في نسبة الاختيار ، ويتضح من ذلك أن حظر ترقيسة المنقسول من الخارج قبل مضى سنة على نقله مقصور على الترقيسة التي يجب أن نتم في نسبة الاتنبية ، وذلك حملية لاصحاب الدور مبن هم في الداخل ، ومن ثم ملا يسرى هذا القيد على الترقيات التي يجوز اجراؤها بالاختيار دون التقيد بالاقدية ، أذ تنتفي حكية قيد السنة المشار البيه ، ويجب الماليق بد الإدارة في اختيار الاصلح 4 سواء اكان من الداخل أم من الخارج . ولما كاتت المسادة ١٥ من القسانون سالف الذكر تنص على أن الترتيسة الى وظيفة مستشار من الدرجة الثانية أو تنصل علم من الدرجة الاولى وما يطوهما من وظائف بكون بالمبلاهية دون النتيد بالانعمية ( لانهـــــ بحكم مرتبتها في التدرج من الوظائف الرئيسية التي يكون التميين نبهسا والأغتيار بالضلامية ) 6 مانها بهذه المثانة لا يسرى عليها تسد السينة · المذكورة ، ولا يغير من ذلك أن تكون الترتية الى هذه الوظائف تسد ثبت مِهراعاة الانتمبية ، أذ المفروض أن أصحاب الدور الفين رقسوا كاوا -صالحين لهذه الترقيسة .

( طعن رقم ۸۵٦ لسنة ۲ ق ساجلسة ۲۳/۲/۲۳ )

#### قاعدة رقيم ( ٣٩٧ )

#### : المسيحة

المادة 10 من القسانون رقم ١٦٦ اسنة ١٩٥٤ وتعديلاته في شان فظام المسلكين العباويات و والقصلي تقفي بان تكون الترقيبة الى وظيفة مسكرتي ثالث او نقاب قصل وما يعلوها من وظاف المشافة ومع ذلك مكرتي او قصل علم من الدرجة الثلقية بالإشعية المطاقة ومع ذلك تجهوز الترقية بالاشعيار ويبدا بالقسسية المصصحة القرقية بالاشعيار مع تفطى الفسيك الى معتور قرار بنقل لحد اعضاد المساك الى اعلاة الداخلية هذا القرار أنجمة مسدور حكم قضسالي بلك اعلاة المضوو الى وظاف السلك في ذلك القديمية دون اعتداد بالدرجات وظيفة سكرتي لول عقب عودته الى الوزارة بحجمة قصر المدق التي مناها عقب اعلاته الى وظافه السلك مما لم يثبت الصالة طالما تضلى بلك مناها عقب اعلاته الى وظافه السلك مما لم يثبت الصالة طالما الفارعية أو في وزارة الداخلية طالما أن القرقية قد تحت بالاشعية الى وظرارة الداخلية طالما أن القرقية قد تحت بالاشعية المناها عقد أو في وزارة الداخلية طالما أن القرقية قد تحت بالاشعية المالكات الداخلية المناها عقد الى وزارة الداخلية طالما أن القرقية قد تحت بالاشعية المالكات الداخلية المناها عقد المناها المناها المناها عقد المناها عقد المناها عقد المناها عقد المناها عقد المناها عقد المناها المناها المناها عقد المناها عقد المناها المناها عقد المناها ال

#### مهلقص الحكم :

ان القانون رقم ۱۹۲ اسنة ۱۹۵۴ باهسندار تافون نظام السلكين المديلوباسي والتنسلي المسندل بالمقانون رغم ۱۵۵۸ اسنية ۱۹۵۶ والقانون

رقم ٢٠٢ أسسنة ١٩٥٧ يجعل تحديد الثنبية أعضساء السلكين الدبلوماسي والتنصلى - نيما عندا شاغلى وظائف للحتين وسكرتيرى التنصليات وفقا لتاريخ المرسوم الصادر بتعيينهم او ترقيتهم على أن تعتبر اقدمية أعشاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي المسابقين الذين يعادون الني مسلمبهم من تاريخ المرسوم أو الصادر بتعبينهم أول مرة ، وتحدد التدبية من يعينون من الموظفين من تاريخ القرار في الوظرات التي كاتوا يشغلونها ويعين الرسوم التدبية بعض الموظنين ( المادة ١١ ) ومتى كان المرتى من أعضاء السلك الدبلوماسي اصلا وقد نقل الى وظيفة من وظائف الكادر العام بوزارة الداخلية ثم اعيد تعيينه في وظيفة في السلك الدبلوماسي ... على النحو القنصلي السابق بيانه فأن أقدميته بين أعضاء السلك الدبلوماسي تنحدد وفقا للقرار الصائر بتعيينه في السلك الديلوماسي اول مرة ـ دون اعتداد بالتدييته في درجات الكادر العلم التي رتى اليها ابان نقاله الى وزارة الداخلية في النترة. من ١٩٧٠/٣/٤ تاريخ مسدور القرار الجمهوري رقم ٣٠٨ لسينة ١٩٧٠ الى ١٩٧٦/٧/٢٢ تاريخ إعادته الى السياك الدبلوماسي طبقا لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٥٠ لسنبة ١٩٧٩ الصادر تتنيذا لحكم محكمة القضاء الادارى سالف الذكر والذي وضع موضيع التنفيذ الفصلى اعتبارا من ١٩٧٦/٨/١ وليس اعتبارا من ١٩٧١/١/١١ ) وقد تحددت أقدمية المدعى بين زمالته أعضاء السلك الدبلوماسي على ما كانت عليه قبل مستور القرار الجمهوري رقسم ٣٠٨ السبئة ١٩٧١ ، ويذلك جرب اعادته الى وظائف السلك الدبلوماسي في وظيفة سكرتين ثاني في ترتيب الاقدمية لزميله ..... وسابقا على زميله ..... وغنى عن البيسان انه وقد تضى بالفساء القرار الجمهوري رهم ۲۰۸ لسسنة ۱۹۷۰ والترار الوزاري المنفذ له رهم ١١٥ اسنة ١٩٧٠ بنقل المدعى الى وزارة الداخليـة اعتبـارا من ١٩٧٠/٣/٤ غان ذلك القرار يعتبر في حكم المسدم وكأنه لم يكن ولم يصسدر اصلا في جسال التطبيق القسانوني ن ولذلك جرت اعادة المدعى الى للخدمة في المسلك

ومن حيث أن المادة ١٥ من القسانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ معدل بالتسانون رتم ٨٤٥ لسنة ١٩٥٤ القاعدة رقم ١٠٥٧ تقضى بأن تكسون الترتبة الى وظيفة سكرتي ثالث أو ناتب تنصل وما يطوها من وظائف لغابة سكرتير أول أو تنصل علم من الدرجة الثانية بالاقدمية في الدرجة . ومسع ذلك الترتية بالاختيار اصلا فيمسا لا يزيد على ربع الوظائف المالية في كل درجة ويشترط أن يكون وقع عليه الأختيار قد المضي سنتين على الاتل في درجته ، وبيدا بالسسنة المصصمة للاتدبية ويرتى السدم الاعضاء مع تخطى الضعيف . أما النسبة المغسسة للترتيسسة بالاختيار فتكسون الترقية فيهسا حسب درجات السلاهية في المسابلين الاخيرين ، والشابت أن المدعى عاد الى العمل بوزارة الخارجية - ١٨/١/ ١٩٧٩ وكاتت التقسارير التي وضعت عنسسه تبل نقسله للعبل بوزارة الداخلية عن عمله بوزارة الداخلية كانت تشيد بصلاحيته العمل في السلك السياسي وكان أول تقرير يوضع عن المدعى بعد نقله الى وظيفة سكرتير ثالث هسو التترير التسدم عنه لسنة ١٩٩٧ ببرتبة عوق التوسط وكان التقرير القدم لسنة ١٩٦٩ بتقدير جيد ولم يوضع تقرير عن المدعى لمسنة ١٩٦٨ ، وكانت التقارير التي وضعت من المدعى أبان عبسله في

وزارة الداخلية كلها تؤهله للترتيسة . وقد تقدم البيان أن المدعي رتى في وزارة الداخلية الى الدرجة الرابعة في ١٩٧٢/١٢/٣١ والى الدرجة الشمالئة في ١٩٧٤/١٢/٣١ . وبنى كانت الترتيات المتبد نيهما الصلارة بالقسرار رتم ١٧٥٦ لسنة ١٩٧١ تد تبت بالاتصية ، وكاتت التاءدة التسانونية التي تجرى الترتيسة بالاتدبية تقضى بترقية أتسدم الإعضاء مع تخطَّى الضعيف ، لقد خلت صفحـة المدعى مما يثبت حصوله على تقرير ببرتبة ضعيف سواء عن عبله في وزارة الخارجية أو مسن مسله بوزارة الداخلية ... وبتى كانت الترقيسات الطعن ميها قد تفسيلت تخطى المدمى في القرقية وظهة سكرتير أوله بحجة حداثة خسسيته بوزارة الخسارجية بعد عودته اليهسا في ١٩٧١/٨/١ نضلا عن عسم وضُمْ تقارير حَّديثةُ عن كماتته بوزارة الخارجية ، وُقد رتى بالقرار المطمونُ نيه بن هم الحسدث بن الدعى في التبية وظيفة سسكرتم ثاني وبن هؤلاء ..... وا ..... ولم يتم عن المدعى دغاع تلقوني بحسول دون ترتيبه الى وظيفة سكرتير أول بالقرار المطبون فيه لصدم حصوله على تقارير ببرتبة ضعيف عن عبله في أي جهة وفي أي وقت ... لذلك يكون الترار المطمسون فيه قد خالف القسانون فيما تضبئه من تخطيها المدعى ف الترتية الى وظيفة سكرتير أول واذ رتى المدعى عملا الى وظهفة سكرتير أول في ١٩٧٨/٤/١٧ مان مصلحته تقتصر على الحق بارجاع التديته في وظيفة سكرتير أول الى تاريخ نفساذ القرار الهزاري رقسم ١٧٥١ لسَـنة ١٩٧٩ الصـلار في ٩/١٩/١٩ . وبتَّي كان حقَّ المطمونَّ نيه حد قضى برنض الطعن الاحتياطي المُفاس بِالطَّفْنِ بِٱلالعُسَاءِ قُلًّا الترار الوزارة رقم ١٧٥٦ لسنة غيما تضمنه من تخطى المدعى في الترقية الى وظيفة سكرتير أول ــ ماته ــ أى المطمون فيه ــ بكون قــد خالب التسانون في هذا الشق من تضائه ، ويتمين الحكم بالفسائه ف هذا الشق والحكم بارجاع التدبية المدعى في وظيفة سكرتير أول الي تاريخ نفساذ القرار الوزادي رقم ١٧٥٦ سنة ١٩٧٦ الصادر من وزارة الخارجية في ١٩٧١/١/١٩ إ وما تبني على ذلك من اثلٍ ، والزام المحكومة بالصروبات .

( طِعن ِ رقم ۱۳۳۶ لسِنة ۲۰ ق - طِيسة ۱۱/۱۱/۱۸۰۱ ) (م ۲۱ - ع ۱۲۸)

## قامــدة رقــو (۲۹۸ )

#### البسبا:

وضع غسوابط مؤداها أن يرقى أولا الماسساون على مرابسة مبدئر في التغريرين السنويين الاغيرين ثم الماسساون على مراب مبدئر وجيد جدا ... القصود بافظ «أولا » أن يرقى في البداية الماسلون على مرتبة مبدئر في التقريرين السنويين الاغرين أن كانت الدرجات الشاغرة تبسسنفرقهم وحدهم بوضعهم الذين تحققت في شسانهم مرتبة الكفاية التي عناها القط ... أيا أنا كانت الدرجات الشاغرة تستغرق الماسساين على نغرير بمرتبة مبدئر والماسساين على نغرير بمرتبة المتنزل المترب بمرتبة واحد باعتبار أن درجة الصالحية أو التفاية اللازمة للترقيبة توفرت في حق الجميع وفقا المعايم التي وضعت ــ لا يجوز أن نكون مرتبة الكفاية السابقة ... أثر ذلك ؛ أزوم الالتزام بترتب التحبية من الوظيئة السابقة ...

## بلغص الحـكم :

ومن حيث أن المادة 10 من القسائون رقم ١٩٦٦ لسسسة ١٩٥٤ السسسة المسلم السسكين الدبلوماسي والقنصلي على انه « .... ابا النسسبة المحصصة للترقية بالاختيار نتكون الترقيبة اليها حسب ترتيب درجات الكساية في العليين الاخرين \_ وتكون الترقية الى وطيفسة مستشار من الدرجة الثانية أو قنصل علم من الدرجة الأولى وما يطلبوها من وظائف بالاختيار للكماية دون التقيد بالاتدبية .... » ومناد ذلك أن الترقيبة بالاختيار للكماية دون التقيد بالاتدبية .... » في العالمين الاخرين ، وقد جمل المشرع من الكماية الميار الذي تتحدد في العالمين الاحرين ، وقد جمل المشرع من الكماية الميار الذي تتحدد

على متنفساه المسلاحية الترقية ولم بجعل هذه الكماية معيارا الاعالاة خديد ترتيب الاقدمية بين المرقين من جديد .

ومن حيث الثابت من الاطلاع على الاوراق أن الترقية الى وظيفة مستشار تجارى التي تبت بيقتضى القرار المطمون فيه رقم AVI المسنوبين الاخرين فحصب بل شهلت مؤلاء وكلك الحاصلين على مرقبة معتلز وجيد جنا في هذين التقريرين باعتبار أنهم صالحين المترقية ، وقد شملهم جبيعا قرار واحد ومن ثم لزم الالتزام بترتيب اقدمياتهم في الوظيفة علمابقة ، وعلى ذلك يكون القرار المطمون فيه فاقذ من ترتيب اقدمياسة المحلوم بين زملاته المرقين الى وظيفة مستشار تجارى على اساس مرقبة كالمدعى بين زملاته المرقين الى وظيفة مستشار تجارى على اساس مرقبة كالمتهم مخالفا القانون بتعينا الفاؤه في هذا الخصوص . ومن حيث أنه ترتيبا على ما تقدم وأذ ذهب الحكم المطعون فيه غير حدة الذهب غاته يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يقمين معه الحسكم يقبول الطمن شكلا وفي موضوعه بالفاء الحكم المطمون فيه وبالفاء القرار وتم ٧٨٣ لمسنة ١٩٧٦ فيما نضيفه من تعديل ترتيب الديب المدعى بين تهالاته الرقين الى وظيفة مستشار تجارى وتحديدها على أساس الاقديمية قي الوظيفة السسابقة مع ما يترتب على ذلك من آثار والزام الجهسسة.

﴿ طَعِن رَمْم ١٦٢٧ لَسَنَةُ ٢٨ ق ... جُلِسَةً ٢٠١٠/ ١٠.١٠ ا

الفصــل الخــليس الرواتب والبــدلات

الفسرع الأول جسدول الرتبسات

قاعسدة رقسم ( 794 )

#### الم<u>ــــا</u>ة

المعقون غير المبنين — القانون ١٦٣ اسنة ١٩٥٤ قض وصحيل جنول الوظاف والرنبات اللحق بالقانون ١٦٦ اسنة ١٩٥٤ الفسلس بنظام السلكين الدبلوماس والقصلي — المئة الثانية بنه قضت بعقيج العضاء السلكين بدلية الرتبات الجديدة أو الفرق بينها وبين بدلية الفقات القديمة اليها تكبر — وجوب الا تؤدى الزيادة الى تجاوز نهساية مربوط المرجة بالنسبة للعضو — القانون ١٣٦ المنة ١٩٦٤ قرر مربوطا لليها المحلمتين غير المبتين — الدر ذلك : لا يجوز بنحهم لكثر من هسفا المربوط المبتية التبارية المحلوبة ال

## بلخص الفتــوى :

اذا كلت المادة الثانية بن التانون رتم ١٣٦ لمنة ١٩٦٤ بتصعيل جدول الوظائف والمرتبات الملحق بالتانون رتم ١٩٦١ لسنة ١٩٥٤ الخاسي بنظام السلكين الدبلوبادي والتنصلي تنص على أن . . . بينح أعشساك السلكين الدبلوبادي والتنصلي الذين يتعاضون الآن مرتبات نتل عن يعلية المرتبات اجديدة المقررة لوظائفهم هذه البداية الجديدة أو الفرق بينهساه وبين نئتها القديمة إيهما اكبر « غان أعمال حكم هذا النص يكون رهيئـــة بالاوضاع التي وردت محددة الرئيات كل طائفة من أعضاء هذين السلكين . ولما كان الشرع من حدد \_ في القانون سالف الذكر \_ لطائفة المحمين تحت الاختبار ( غير المبتين ) ، راتبا ، دون أن يترر لهم علاوات دورية عان هذا ينبىء عنادارة المشروع في عدم أجازة منحهم أكثر من هذا القدر الثابت يؤكد ذلك أن القاعدة العاية المطبقة في شأن العابلين المديين بالدولة ( المادة ٢٥ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ ) تقضى بعدم جواز تجاوز نهاية مربوط الدرجة ولا يجوز الخروج على هذه القاعدة العابة الا بنص خاص ، ولا يمكن أن يؤخذ من نص المادة الثانية من القــــاتون رقم ١٣٦ السنة ١٩٦٤ المذكور أنها تضيئت خروجا على هذه القاعدة العابة أو استثناء منها ٤ اذن أن منح أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي ... دون المحقين غير المثبتين ( تحت الاختبار ) - الفرق بين بداية المربوط القديم ويداية. المربوط الجديد ، لا يؤدي الى تجاوز نهاية المربوط المترر لدرجاتهم ، نظر! الارتفاع هذه النهاية في الكادر الجديد ، ولما كان الملحقون غير المثبتين قد تقرر الرتباتهم مربوط ثابت ، بدايته ونهايته واحدة ، ناته لا يجوز تجاوز هذا الربوط الثابت بحكم القانون الذي قرره او وغقا للاصل العام الذي تصنت عليه المادة ٣٥ من قاتون العاملين المدنيين رقم ٦٦ السنة ١٩٦٤ ، وقلك مع مراعاة الاحتفاظ لن كان يتقاضى من هؤلاء مرتبا يزيد على المربوط. الجديد بتلك الزيادة بصفة شخصية ٤ كما سك القول .

لذلك انتهى رأى الجيمية المهومية إلى أنه اعتبارا بن تاريخ المهل بالقانون رقم 1971 لسنة 1978 - في أول يوليو سسنة 1978 - ترفح مرتبات المحتين غير المنبين ( تحت الاختبار ) ، إلى المربوط الثابت الذي قرره لهم هذا القانون ومقداره عشرون جنيها شهريا ، أذ كانت نقل عنه . أنها بن كان يتقلنى مرتبا يزيد على هذا المربوط الثلبت ، غانه يسستمر في نقاضي الزيادة بصفة شخصية ، دون المسلس بها أو اسستهلاكها من العلوات الدورية .

القـــرع القــالى بــدل الانــابة

قاعــنة رقــم ( ٤٠٠ )

#### المسسطا :

بدل الاغلبة ... شروط اساحقاقه بالتطبيق القـرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٢/٥/٢٥ .

## بلخص الحكم :

أن لائحة شروط الخدمة في وظائف التبثيل الخارجي المصدق عليها من مجلس الوزراء في ٢٥ من مايو سنة ١٩٥٣ ــ وهي التي كانت سطيه على الواتعة محل النزاع ... نظبت في الفصل الثالث منها الرئيات الاضافية لأعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي وموظفيهما وبينت كيفية استحقاتها ، وهذه الرتبات الانسانية على ثلاثة اتواع : اولا ... بعل النبثيل ، وهو متصور على رؤساء الهيئات الدبلوماسية ( م ١٧ ) . وثانيـــــا ــ بــدل الاغتراب ، وهو يصرف لوظفي الهيئتين وللموظفين الكتابيين (م ١٨) . وثالثا ... بدل الإنابة ، وقد تحيثت عنه المواد مرم ١٩ - ٢٠ ، ويبين منها أن هذا البدل لا يستحق الا في أحوال خلو وظيفة أو تغيبه في غير البلد الذي غيسه متر وظيفته الاصلية ، فيبنع لن يتوم بالمبل مقام رئيس الهيئة الدبلوماسية رسما علاوة على مرتبه الاسلم بدل انابة بعادل ربع بدل التبثيل المترر لرئيس الهيئة ، بشرط الا مزيد ما يصرف من هذا البدل على خمسين جنيها في الشهر (م ١٩) ، ويمتع أن يتوم بالعبل متام القنصل علاوة على بدل اغترابه الاصلى بدل انابة يمادل ربع بدل الاغتراب المقرر للتنصل بشرط الا يزيد مجموع ما يصرقه للنائب على متدار بدل الاغتراب المترر للتنصل الفائب (م ٢٠) .

كما نصت المادة ٢١ على أنه لا يجوز منع بدل انابة للموظف الذي ينتنب للطول مصل موظف غائب عن مقر- وطيفتك لتسادية مامورية في داخل اختصاص الهيئة التابع لها الموظف الغائب . ويظهر من ذلك أن المساط في استحقاق بدل الاتابة إن يقوم مقام القنصل هو خلو وظبفة هذا الأخير أو لوجوده في أجازة أو لتغييه في غير البلد الذي نيه متر وظيفته الاصلية . وعلى مقتضى هذه الاحكام لا يستحق بدل الاتابة عن القنصل المسام في ميلانو الا لمن يقوم مُقامَة في هذا البلد بسبب عارض من الاسسسباب المحددة سالفة الذكر ، فلا يستحق المدعى ... والحالة هذه ... بدل انابة على هذا الاساس ، مادام لم يتم بالعبل متام التنصل الذكور في متسسر وطْبِعْته ببيلاتو لسبب من تلك الاسباب ، كما أن تبعية نيابة عنصلية جنوا - التابعة من جهة التقسيم الاداري الى تنصلية ميانتو - ليس مغلاه أن يعتبر التسائم على نيابية تنصلية جنسوا ، في تطبيق المادة . ٢ من تلك اللائحة ، قد حل في هذا البلد محل قنصل ميلاتو ، لاته ليس المهذا الأخير - بحسب التنظيم الإداري - متر امسلا في جنسوا ٤ كثي يتصور أن يكون هناك من يقوم مقامه نيها لسبب من الاسباب العارضة "الوُّنتية التي حديثها تلك المادة ، بل غاية الأمر أنه ... بحسب التنظيم الأدارى وتتذاك ــ كانت تتبع نيابة تنصلية جنوا تنصلية ميلانو العامة "فَيْ التَّفْسِيمِ وَفِي الْأَشَرْاف الاداري ، وهي تبعية رؤى أن تقوم من جهــة التنظيم الاداري على اساس من الاستقرار ، مما يخرجها من تطسساق الاسباب المارضة الوتثية الشار اليها .

( طمن رقم ۱۷۷ أسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/٢/٨ )

# الشـــرع الثــــالث بدل تبقيــل

## قاعدة رقيم (٥١))

#### المسلما :

اعضاء السلكين الدبلوماسي والقصلي ... بدل تشيل ... الحكية من تقريره لمؤلاء الاعضاء ... مناط استحقاقه القيام الفطلي باعباء الوظيفة ،

## ملخص الفتــوى :

ان الحكبة من تقرير بدل تمثيل لاعضاء السلكين الدبلوباسي والقنصلي هي تمكينهم من تبثيل بلادهم تمثيلا لانتا وذلك بالانساق على ما يقتضيه ظهورهم بعظهر كريم في حيساتهم الاجتباعية على اختلاف عنساصرها من مسكن وملبس وغير ذلك حفظا لكرامة بلادهم التي يعثلونها . اي ان هسنا البدل لم يقرر مقابل عمل الموظف ولكنه مقرر لاغراض الوظيفة ومظهرها ، ومن متنفى ذلك أنه لا يستحق للموظف الا عند تيلم سببه وهو غرورة الانفاق على ما تقتضيه الوظيفة من مظساهر تقفق وكرامة المولة وذلك مستعبع بطريق اللزوم قيلم الموظف غملا بأعمال الوظيفة اي ان بدل التنشيل محدور وجودا وعدما مع القيلم الفطى بأعباء الوظيفة وعدم القيلم بها .

وعلى مقتضى ما تقدم لا يستحق أعضاء هذين السلكين بدل تمثيل خالال الفترة من تغريخ مستدور الأحدة شروط الخدمة في وظائف السلكين الديلوماسي والقنصلي حتى تاريخ اخطارهم بتسلم المبل ، ذلك كتم لم يقوبوا بأعبال وظيفتهم خلال هذه الفترة .

( عنوی رهم ۱۹۵۲/۱۲/۲ ــ فی ۱۹۸۲/۱۹۵۱ )

## الفسرع الرابع المسلاوة المستثلية

#### قاعــدة رقــم ( ٤٠٢ )

#### المسطا:

شروط صرف العلاوة العائلية القررة طبقا الاتحة شروط الشنهة في وظاف السلكين الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٦ أسنة ١٩٥٨ وبناط استبرار صرف هذه العلاوة .

### ملخص الفتوى:

ان لاتحة شروط الخدية في وظافف السلكين الدبلوبه في والقنصلي السلارة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٨ تنمس في مادتها الثانية على أن : « يصرف لاعضاء السلكين الدبلوبه في والتفصلي بدل تبقيل الطابعة النبقة على أن : السلام التبقيل بحر تبقيلا الاتفاول المناب البنية بالبحول الآتي يستلزمها تبقيل بحر تبقيلا الثلقة على أن : للنئات البنية بالبحول الآتي ... » وتنص في ملاتها الثلقة على أن : ولمرف لاعضاء السلكين في البعثات التبقيلية المتزوجين أو غير المتزوجين ولهم ولد وبالإضافة الى ما يصرف لهم علاوة عقلية بنسبة ١٥٪ من بدل التبقيل الأصلى ترفح الى ٢٥٪ للمتزوج وله ولد أو اكثر أو لغير المتزوج وله ولد أو اكثر أو لغير المتزوج وله ولد أن المسعراء والوزراء بلا لتبقيل الأصلى . وتعتبر الحالاة المالية وغيا من بدل التبقيل الأصلى . وتعتبر الحالاة المالية وغيا من بدل التبقيل الأصلى . وتعتبر المالة وعد الخاصة باستحقاقة وغيفته ووقفه والنهائة و ... ويستحق أعضاء البيئة التنبيلية رواتبهم من تليخ مباشرة على أن : « ... ويستحق أعضاء السنة التنبيلية رواتبهم من تليخ مباشرة على أن : « ... ويستحق أعضاء وتنص الملاة الحادية عشر منها على أن « تنفهى حقوق أعضاء السلكين

الدبلومة من والتنصلى في المرتبات والرواتب أى في بدل التبثيل الاسلم والاضافي ... ( 1 ) عند والاضافي ... ( 1 ) عند الاحتاة على المعاش أو النصل والاضافي ... ( 1 ) عند الاحتاة على المعاش أو النصل من الخدمة ... أ ... من ... ب ... وبالنسبة لباتي أعضاء السلكين الدبلوماسي والتنصلي ابتداء من اليوم التألي لتأريخ مغافر مهام » .

ويبين مها تقسدم المشرع تضى بعنح اعضاء السلكين العبلوباسي والقنصلى والسلك التجسارى المتزوجين بنهم أو غير المتزوجين بشروط محددة ، علاوة عائلية بدة عبلهم بالبعثات التبثيلية في الخارج ، واعتبر هذه الملاوة جزءا بن بدل التبثيل الاصلى الذي ترره بصريح النص لمواجهة النقلت التي يستطرهها تبثيل بحر تبثيلا لاتنا ، وجعله بنبت الصلة بأعباء الاعلة غلم يجمل الزواج مانصا أو بنهيا لاستحقاقه وهو ما مؤداه أنه لا شبهة في قصد المشرع إلى الربط بين تقرير الملاوة وأعباء الاعلة الابرا الذي يؤكده عدم استبرار صرف تلك العلاوة بعد عودة المفسو بيند.

( بلف ١٩٨٠/١٠/٥ \_ جلسة ١١٠/٠/٨٦ )

#### قاعدة رقم (٢٠٤)

#### الجسنا :

بفاد احكام المدة )ه من القانون رقم ه) اسنة ١٩٨٧ باصدار قانون نظام السلك الدبلوباسي والقصلي والمادة الثالثة من قرار رئيس الجبهورية رقم ١٤٦ اسنة ١٩٥٨ باللحة شروط الفدية في وظاف السلكين الدبلوباسي والقصلي أن المشرع قضي بينح أعضاء السلكين المتروجين منهم أو غير المتروجين ولهم ولد علاوة عائلية خلال بدة عبلهم بالخارج ومن ثم يستحق هذه المعلاوة الزوجية او الزوج متى كان يعمل الهما بالبعشاب مطلقين ند يستجفان هذه الملاوة في آن واحد الواجدها بالخارج فيقه 
- يتمين صرفها لاهداهها نفاعيا الاردواج في المرف ، وان غلب جانب الزوج 
في هذه الحالة ، فليس ممنى ذلك أن حق زوجته أو مطلقته في هذه الملاوة 
بسقط بالقلف عرفه فقط د بصفة مؤقتة د لوجود مانع وهو ادواجيد المرف ، فهو مانع من المرف وليس منهيا الاستحقاق ، بحيث يمود حق 
الزوجة أو الحالقة في صرف هذه الملاوة اذا عاد الحائق الى ارض الوطن 
لو تنازل عن حقه في صرف هذه الملاوة أو غي ذلك بحسبان أن الزوجة 
أو الحالقة الدبلوماسية تستهد اصل حقها في هذه الملاوة من القدادن 
مباشرة .

#### المحص المتسوى :

نصت المادة ) و من القاتين رقم ٥ اسنة ١٩٨٢ باصدار قاتون نظام السلك الدبلوساسي والتنصلي على أن « يعنج اعضاء السلك وغيرهم من السابين اعاتة غلاء معيسة واعلنة عائلية وبدل بلبس وبدل سسخر ومصروفات انتقال لهم ولزوجاتيم واولادهم ومن بعولنهم من أفراد اسرهم وخدمهم وذلك بالشروط والاوضاع التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية بناء على اتتراح من وزير الخارجية » . كما استعرضت الجمعية العمومية قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٨ بلاتحسة شروط الخصيمة في وظائف السلكين الدبلوماسي والتنصلي الذي ينص في المادة الثائثة بنه على أن « يصرف للسلكين الدبلوماسي والتنصلي الذي ينص في المادة الثائثة بنه المتروجين ولهم ولد " بالاضافة الى ما يصولهم على عائلته . ومن بدل التبديل الاسلي ترتمع الى ٥٠٪ المتروج وله ولدا أو اكثر أو غير التروج وله ولدا أو اكثر أو غير التروج وله ولدا أو اكثر أو غير التروج وله ولدا أو اكثر أو غير المتروج وله ولدا أو اكثر أو غير المتروح وله ولدا أو اكثر أو غير المتروح وله ولدا أو اكثر أو غير المتروح وله ولدا أو الكثر أو غير المتروح الله المسفراء والوزراء المتوضين لملا المسفراء والوزراء المتوضين لملا المستوراء المتوضية لما المسئراء المتوضية المتوسلة المتوسلة

وتعتبر العلاوة الماثلية جزءا من بدل النبئيل الاصلى وتسرى عليها. التواعة الخاسة باستضاته وخفضه ووتفه وانتهاته .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم أن المشرع قضى بمنى أعضاء السلكين. الدبلوماسي والقنصلي والسلك التجاري المتزوجين منهم أو غير المتزوجين ولهم ولد ، علاوة عاتلية مدة عملهم بالبعثات التبثيلية في الخارج ، واعتبر واعتبر هذه الملاوة جزءا من بدل التبثيل الاصلى الذي قرره بصريح النس. غواجهة النفتات التي يستلزمها تبثيل مصر تبثيلا لاثنا ومن ثم يستحق هذه العلاوة الزوجة والزوج متى كان يعبل أيهما بالعثات التبثيلية في الخارج كحق ذاتي مقرر لايهما ، غاية ما هناك أنه اذا كان الزوجان ـ ولو كان. مطلقين \_ يستحقان هذه العلاوة في آن واحد نتواجدهما في الخسارج 4 غاته يتمين صرفها لاحدهما تفاديا للازدواج في الصرف ، وأن غلب جاتب الزوج في هذه الحالة ، تليس معنى ذلك أن حق زوجته أو مطلقته في هذه الملاوة يستط ، بل يتف صرفه نقط ... بصفة مؤتنة ... لوجود ماتع وهو ازدواجية المرف ، نهو مانع من المرف وليس منهيا للاستحقاق ، بحيث، يعود حق الزوجة أو المطلقة في صرف هذه الملاوة وأذا عاد المطلق ألى. ارض الوطن أو تنازل عن حقبه في صرف هذه المسلاوة أو غير ذلك 4-بحسبان أن الزوجة الدبلوماسية تستبد أصل حقها في هذه المسلاوة من. القانون مباشرة.

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على الحالة المعروضة قائه لما كان. النابت أن السيدة المعروضة حالتها كانت تعبل في الفترة من ١٩٨٠/٩/١٥ حتى ١٩٨٠/٩/١ حون زوجها — بالخارج ، من ثم يتوافر بالنسبة لها: مناط استحقاق هذه العلاوة لكوتها دبلوباسية ، وتعبل في الخارج وأبا بالنسبة للبدة المتبقية من غترة عبلها بالخارج والتي تبدأ من ١٩٨٠/٤/٤ على بعبل فيها مطلقها أيضا بالخارج ، فقه حتى مطلقها — وأن كان معبل فيها مطلقها أيضا بالخارج ، فقه الدي يستحق وحده صرف هذه العلاوة تقادية للإدواج في الصرف الا أنه وقد تنازل لها عن هذه العلاوة باعتبارها حاضنة.

الإنسان خالال الفترة المسار اليها والتي تبدأ من ١٩٨٠/٩/٢ حتى المراب ١٩٨٠/٩/٢ عني مرفه المراب المراب

عباشرة وبالتالى السيدة المعروضة حالتها الملاوة المُسار اليها بالنشة المُقررة حصب مرتبها هي لا مرتب مطلقها خلال هذه المدة .

لذلك انتهى راى الجمعية العبوبية لتسمى الفتوى والتشريع الى الحقية السيدة الدكتورة . . . . . المستشار/بوزارة الخارجية للسيلاوة المقلية المشار اليها بالفئة المتررة ويحسب مرتبها هى خلال عملها فى صفارتنا بأديس ابابا فى الفترة من ١٩٨٠/١٢/٠ حتى ١٩٨٠/١١/٠ .

( مك ٢٨/١/١٥٦ - جلسة ١٩٨/١/١٨١١ )

## الفـــرع الفـــابس مفــغط اســتحقاق الرواتب الإضـــافية

#### قاعدة رقم (٤٠٤)

#### المستعا:

الرواتب الاضافية المستحقة لاعضاء البعثات الدبلوباسية — منساط المستحقاقيا وتاريخ انتهاء هذا الاستحقاق — بدء الاستحقاق بالنسبة لرئيس المبعثة من تاريخ وصوله الى متر وظيفته في تاريخ مفادرته هذا المقسسة أو انتهاء مهينه بحسب الاحوال — تحديد المسرح الاستحقاق بالنسبة الى بلقى عضاء الجملة المبعثة المنسبة التي عضاء الجملة المبتزة التي بدا من تاريخ مسائمرة الممل وتنتهى في الأمام الوزارة بالقاهرة سـ تفصيل نلك وبيان الرواتب الاضافية المسسومي علها في لالحة شروط للخدية في وظاف السلكين الدبلوماءى والقصلي علها في لالحة شروط للخدية في وظاف السلكين الدبلوماءى والقصلي المسادرة بقرار رئيس الجمهورية في ٢٠ من غيراير سنة ١٩٥٨ — تطبيـت الدبلوما سـ المرافقين الفنين والإداريين بوزارة التربية الذين بندبون الممل بالخارج .

## بكفص القنسوى :

تنص الملاء الماشرة من الائمة الخدية في وظائف السلكين الدبلوباسي والتنصلي الصلارة بقرار من عبراير سمنة ١٩٥٨ على أن ويستحق رئيس البعثة الدبلوباسية من تاريخ وصوله مقر وظيفته ويستحق أعضساء البعشية التبليسية وبوظفوها الاداريون والتيهم من تاريخ باشرة كل منهم للمل بعتر وظيفته » وتنص

المادة الحسادية عشرة على أن « تنتهى حقسوق أعضساء السسلكيد الدبلومة على والتنصل والموظنين الاداريين والكتابيين المحقين بالبعشافته في المرتبك والرواتب أي في بدل التشيسل الاصلى والاضسافي . والعلاوة الماثلية وبدل الاغتراب الاصلى والاشافي .

١) عند الاحالة الى المعاش أو النصل بن الخدبة ،

 بالنسبة لرؤساء الهيئات الدبلوماسية : ابتداء من اليوم التعليم لتاريخ انتهاء مهمتهم سواء بتقديم اوراق استدعائهم او بمفادرتهم مقسائم اعبسسائهم .

٢) وق حالة النقل الى وزارة مصلحة اخرى ابتداء من تاريخ مخادرة.
 العضو أو الموظف الادارئ أو الكتابي بقر عبله » .

ومف الد هنين التصين أن المشرع قد حدد المدة التي يستحق عنها أعضاء البعثات الدبلوماسية المرتبات والرواتب أي بدل القنيل الاصليم أو الاضاق والملاوة المثلية وبدل الاغتراب غجملها بالنسبة الى رئيسيم المعتادة الفترة التي تبدأ من تاريخ وصوله ألى مقر وظيفته وتتنهى في تاريخ مضاء المحتاد المعتاد التنهاء مهدته حسب الاحوال . أما بالنسبة الى بالتي أعضاء الوحية متاريخ مباشرة المخلف وتنتهى في تاريخ مفايدة متر الوظيفة ، وقد راعى المشرع في تحديد هفيها لمادة تمها على المتنزة التي توقد راعى المشرع في تحديد هفيها المدتنية على المائلة على المائلة المناسبة على ومن ثم ينتهي منتهى المرتبات بقي النهات متناسبت من عاد وطاقيات المسلمة ، ومن ثم ينتهي الدي في هذه المرتبات بتي النهت متناسبات تتريرها .

وعلى متنفى ذلك لا يستحق عضو البعثة المتول الى الديوان العام الرواتب المسال البها مناذ تاريخ معادرته وظيفته ولا وجه المتولد به سنرار استحتاق عضو البعثة المتول الى الديوان العام الرواتهم والمرتبات المسار البهاحتى تاريخ وصوله الى اعليم الدولة استنها الي استرار تبتعه بالصفة الديلوماسية حتى هذا التاريخ ، ذلك لان مناط استحتاق هذه الرواتب ليس هو الاتصاف بالصفة الديلوماسية تحسيم م وانها هو تعويض الموظف عها ينفته غملا من ننقات يتنضيها شخل مناسبه السلكين الدبلوماسي والقنصلي ، ويؤيد هذا النظر النص على استحقاق اعضاء البحثات المحلّين الى طاحقان الواقعان هذه المبلغ حتى تاريخ اننهاء المهدة أو مفادرة متر الوكائِفة أذ يكل استحقاتهم تقيا رغم انصال صفة الوظيفة عنهم .

ولما كانت لائحة شروط الخدية في وظائف السلكين الدبلويهسسى والتنصلي المشار اليها تسرى على موظفي وزارة التربية والتعليم بالخلوج من الفنيين والاداريين . وذلك بمتتضى ترار مجلس الوزراء المسلار في 18 من يوليه سنة 1900 وقرار رئيس الجمهورية العسائر بتاريخ ١٣ من أغسطس سنة 1901 .

لهذا انتهى رأى الجمعية العبومية الى ان اعضاء البعثات الدبلوماسية وكذلك موظفى وزارة التربية والتعليم الذين يندبون للمبل بالخارج ويعالمان ممثلة هؤلاء الإعضاء ، ينتهى استحالتهم الرواعب والمرتبات المنصوص عليها في الأحة شيوط الخدمة في وشكلف المحكين العبلوماني والمتنسلي منسط تاريخ مفادرتهم متر اعجالهم وذلك في حللة نظهم الى الديوان العلم .

( نطوی رقم ۲۱۵ — فی ۲۱/۱۹۲۱ )

الفـــرع المسلس مدى الخضوع الضربية

قاعدة رقيم ( ٤٠٥ )

: المسيطا

المُعَة الأولى من القانون رقم لاه نسنة ١٩٧٥ بيمنى الاحكام المتطقة بغظام السلكين الغيلوماسي والقنصلي ... نصها على عدم خفس وع بدلات القيليل والإغتراب الاصلية والاضافية والعلاوات العائلية المقررة في المخارج القيليل والإغتراب الاصلية والاضافية والعلاوات العائلية المقررة في المخارج المقتون في ١٩٧٥/٧/٢١ من اداء ما لم يؤد من الفرائب عنها ... اعضاء ما تم صرفه من هذه البدلات واديت عنسه القوسع فيه ... اثر ذلك ... ان ما تم صرفه من هذه البدلات واديت عنسه الفسرائب قبل ١٩٧٥/٧/٢١ وبديت عنسه المشرداد ما ادى من ضرائب باعتبار ان الوفاء تم تصحيحا قبل التساريخ المسرداد ما ادى من ضرائب باعتبار ان الوفاء تم تصحيحا قبل التساريخ المشار الهيه .

## بلخص الفتــوى :

أن القاتون رقم ٥٧ أسنة ١٩٧٥ ببعض الاحكام المتعلقة بنظام السلكين القديد المتعرف والقنصلي ينسل في مانته الأولى على أن ( يسرى على بدل المتهل الاصلى المترر الاعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي بالديوان الممل المقدر بالقاتون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ .

أما بدلات التبئيل والاغتراب الاصلية والاضائية والعلاوة العائليسة المقارة في الخارج ، فلا يسرى عليها الخفض المقرر بالقانون المذكور . ولا تخضع البدلات والمبالغ المنصوص عليها في الفترتين المسابقتين قلشرائب كما يعنى ما تم صرفه من هذه البدلات والمبالغ قبل العمل بهسقة! المقانون من اداء ما لم يؤد من الشرائب عنها) .

وينمس هذا القانون في مادته العاشرة على أن ( ينشر هذا القسانون بني الجسريدة الرسمية ويعمسل به من تاريخ نشره ) ( ولقد نشر في ٣١ من مولية سنة ١٩٧٥ ) .

ومن حيث أنه طبقا لهذين النصين غان القانون رقم لاه لسنة 1940 نقرر اعفاء بدلات النهئيل والاغتراب الاصلية والانستية والعلاوة العائمية المستحقة لاعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي كما أتي بحكم استغفلي من مقتضاه اعفاء ما تم صرفه من هذه البدلات والمبلغ قبل تاريخ العسلم به من أداء الضريبة التي لم يتم أداؤها حتى هذا التاريخ — ومن ثم غلق ما تم صرفه واديت عنه الضرائب قبل ٣١ يولية سنة ١٩٧٥ لا يسرى عليه هذا الحكم الاستثنائي الذي يجب أن يقدر بقدره غلا يتوسع في تقميره .

ومن حيث أن توانين الضرائب المتعلقة بالابراد العلم توجب أن يتعمر المجول باتراد عن ايراداته في مبسلد معين وتلزمه في ذات الوقت بأداء الخربية المستحقة من واقع اقراره غان هذا الأداء أن تم يصد وغاء بعين الخمربية ، وإذا كان مقدار لضريبة بعد هذا الوناء غابلا للزيادة أو النقس بوقاً لما ينتهى اليه خصص مصلحة الضرائب للاقرار غان ذلك لا بغير من طبيعته كوفاء صحيح بالضريبة المستحقة على المول .

ومن هيث أنه بناء على ما تقدم نانه لا يحق للسيد السغير ...... المسترداد الضربية التي قام بادائها قبل العبل بالقسانون رقم ٥٧ لمسسخة المهم ١٩٧٤ المسلم ١٩٧٤ المسلم ١٩٧٤ المسلم المهم المهم المبدئ المهم المبدئ وعلامة علما المبدئ والسائق وعلامة علمائية .

وغنى عن البيان انه لا يجوز مطالبته بأكثر مما أداه نملا من شرائميه عن تلك المائم . من أجل ذلك أنتهى رأى الجمعية العهومية التسمى الفتوى والتشريع ألى عدم أحتية السيد السغير ...... في أسسترداد الفرائب التي. اداها عملا عن البدلات والعلاوة العائلية بخل المسل بالتستون رتم ٥٧ المسنة ١٩٧٥ ببعض الاحكام المتعلقة بنظام المسلكين الدبلوماسي والقدملي .

( بلف رقم ۲۰۸/۲/۸۷ ــ جلسة ۸/۲/۸۷۸ )

### قاعدة رقسم (٤٠١)

#### المِسسا:

لا يعتبر بعل التبشيل الذي عضمة وزاورة المشارية الأعتماء المسلك الأسيةسي من ألزانيا التشعية وبالتالي لا يخضع القمريية العامة على الإيراد .

## يُلقص القص عن :

ان الملدة السائسة من التانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٩ الخلص بالمسربية المعلمة على الابراد الخاسم بالمسربية المعلمة على الابراد الخانسمة للضربيسة وعدا الإطباني والمباني التي التواعد المتررة في شان وعاء الضرائب النرعية الخطسة بها .

وتحدد المدة ٢٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الجلغ الذي تسري عليه ضريبة كسب العبل على الوجه الآتي :

« تربط الشربية على مجموع ما يستولى عليه مسلحب الشان من مرتبات وماهيات ومكانآت واجور ومماشات وابرأدات مرتبة لدى الحياة يشك الى ذلك ما قد يكون معنودا له من المزأيا نقدا أو عينا .

ولمعرفة ما أذا كان مبلغ معين يعتبر مزية أو لا ينظر ألى المسرض من منحه ، فاذا كان هذا الفرض نائدة شخصية للموظف تنفعه الخاص كان حذا البلغ مزية تخضع لقريبة كسب العبل . أما اذا كان الفسرض من منحه انفاته على شئون بتياتي بالوظيفة المائدة الدولة ، مان هذا الملغ لا يعتبر مزية ولا بخضع الفيرسة سواء كان الوظف مازما بتقديم حسسه، عنه أو غير مازم لعنم تأثير ذلك في طبيعته .

وعلى ذلك غان التترقة التى انت بها المادة ٣٣ من اللائحة التنفيقية المتورن رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بين المبالغ التي يتدم عنها حساب والمسلق التي لا يتدم عنها حساب تفرقة لا أساس لها من التانون وحكم جديد لا يملك وزير الملقة اشابته في اللائحة التنبينية استنادا الى المادة ١٠٤ من التقون المشار البه أذ أن اختصاصه مقصور على اصدار ما يتنضيه العمل بالمقلون من القرارات وظاواتح التنبينية .

ولما كان بدل التعثيل الذى تدغمه وزرارة الجغارجية لاعضاء السسبطة السياسى المصرى هو ببلغ بقدر جزافا لنفتات تتنضيها وظبينة عضسو السياسى ولفائدة الدولة لا لفائدة الوظف الخاصة وعدم تقسديم حساب عنه امر بدهلق بالحكومة لا بالوظف وكان المابها طريقان ، لها ان تعدر تعرم بدئع هذه النفتات أولا فأولا بناء على حساب يقدم البها ولها أن تعدر المحتمل صرفه جزافا فاختارت الطريق الاخير .

لذلك انتهى رأى القسم الى إن بدل التبنيسل الذى تدغمه وزارة المخارجية لرجال السلك السهيلي إلمرى لا يعتبر من المزايا النقسدية المنصوص عليها في الملاة ٦٣٦ من القسانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ومن ثم لا يخضع الضربية النوعية الماررة بالقانون المذكور ويالقالى لا يخضسع للمنابة على الايراد المتررة بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩.

## الفـرع السابع بنحـــة قطــع المــاهات

#### قاعدة رقم ( ٠٧) )

#### ⊹قابسيا:

منحة قطع الملاقات شرعت إواجهة التفقات التي يتكدها عفسر الهيئة نتيجة قطع الملاقات ويشترط لاستحقاقها مفادرة العضو الملكور القر البعثة نتيجة قطع الملاقات .

## ، خقص الفتــوى :

لما كان مغاط استحقاق عضو البعثة الدبلوماسية اوتب الثلاثة أشهر هو قطع الملاقات الدبلوماسية ، وكان هذا الحكم قد شرع الوجهة النفقات التي يتكدها عضو البعثة نتيجة قطع الملاقات وما يترتب عليه ويصاحبه عدد أمن ضرورة سرعة مغادرة متر البعثة ، وعليه فاته لا يكمى لاستحقاق هذا المرتب مجرد قطع الملاقات الدبلوماسية بل يجب ان يعساحب كلك مغادرة عضو البعثة مترها نهائيا ، والحال بالنصبة للحالة المعروضسة في ذلك ، مالغاريا نتيجة قطع الملاقات الدبلوماسية بعها صدر تراران العبلوماسية في بالمغاريا نتيجة قطع الملاقات الدبلوماسية بعها صدر تراران تشيء أولهما بعودته الى بلغاريا للعمل بقسم رعاية المصالح المصرية واعتبره تشيها خلال الفترة البي تضاها باليونان من تاريخ مفادرته بلغاريا حتى تشيها خلال الفترة البي تضاها باليونان من تاريخ مفادرته بلغاريا حتى تأميخ عودته لها منتنبا في مهمة رسمية بسفارة مصر في اليونان وضم الدبل المدر الهذا الندن ومن ثم غان ترار نقله ومفادرته المتر البعثة الدبلوماسية ببطفاريا يكون قد تم سحبه واعتبر كان لم يكن وعليه يتصور ترتيب الالل ببطأورا يكون قد تم سحبه واعتبر كان لم يكن وعليه يتصور ترتيب الالترا

التى تنتج عن سحب هذا الترار وأولها أنه لا يستحق المنحة المتررة لتطع الملاتات بجب استرداد بنحه الثلاث اشهر التى صرفت نتيجة مسحور القرار المسحوب الى اليونان من هذه النتات تواجهها تعويضات أخرى بنصوص عليها من في لاتحة بدل السنفر وبضاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم 11 اسنة 190٨ ويستحقها سيلاته بمجسرد توافر

مناطها ونتا لاحكام القرار المفكور .

ذلك انتهت الجمعية الصوبية الى عدم احتية المعروضة حالته في منعه تطع العلاقات المشار اليها .

: ملت ٢٨/٤/٢٨٨ -- جلسة ١٢/٥/١٨٢ )

# الفرع الشباين غرق خفض المهسسلة

#### قامــدة رقــم ( ٥٨ ) )

#### : الجسطا

فرق خفض العبلة القصوص عليه في قرار وزير الخارجية الصادر في ٢٦ من التحوير سنة ١٩٤٩ ــ العلة الوجبة لصرفه هي الوجود الفعلى اللبوظف باللبلاد التي الخفض سعر الجنيه المصرى بالنسبة لسعر عبلتها المتداولة ــ قضاء الموظف اجازته الاعتبادية أو الرضية خارج هذه البلاد لا تتوافر معه العلة الموجبة العرف .

## بالفص الحسكم :

واضح من القرار الوزارى الصادر في ٣١ من أكتوبر سسنة ١٩٤٩ الذي يتوم على ما ثبت بمحضرى جلستى ٢٨ من سبتبر ، ٢٨ من أكتوبر سمنة ١٩٤٩ اللتين عقدتهما اللجنة المشار اليها أن الملة في صرف نسرق المهلة لاعضاء البعثات المصرية في الخارج هي الاعتفاظ بالمستوى القائم المنات المسلمة المعارضة المنات وجودهم الفعلي بالبسلاد التي المخفض سعر البغيه الممرى بالنسبة لسعر عملتها المتداولة بها ويترتب على ذلك أن هذا الفرق يكون واجب الصرف مادام الموظف على البعد الذي بمسله أو بلجارته في البلد الذي به متر عمله غلا الموقع البلد الذي بها غلا المنفى الموظف الموجبة للصرف على المنفى الموظف المجارته الاعتيادية أو المرضية خارج البسلد الذي بها متر عمله غلان المطة الموجبة لمرف متر عمله غلان المطة الموجبة لمرف الفرق لا تتوانر ، وياقسالي لا يتمسلق متر عمله غلان المطة الموجبة لمرف الفرق لا تتوانر ، وياقسالي لا يتمسلق

للبوظف أي حق في هذا الفــرق دون حاجة ألى النص على ذلك ، لأن الطة تدور مع المحلول وجودة وعدمة وحتى ولو توافرت الحكية من صرف المسرق لأن الحكم يوتبط بطلعه ولا يرتبط بحكيته ولا حجة في أن الوزارة عدم منت في هذه الحلة نرق خفض العبلة لأن خطا الوزارة في نهـم القرار المذكور وتطبيته على نحو مخلف لصحيح حكمه ليس من شــانه من يصبغ الشرعية على ما تم من جلتهها .

( طعني رشي ١٤٢٥ ، ١٤٧٦ لسنة ٨ ق ــ جلسة ٢٤/٥/٥/١ )

## الفــــرع. الناسبــــع اســـترداد ما صرف دون وجه حق

#### قاعسدة رقسم (١٠٩)

### المسنطا:

مدى جواز التجاوز عن استرداد ما صرف بدون وجه حق .

التقدون رقم 10 لسنة 1971 بشان التجاوز عن استرداد ما صرف بن مرتبات أو مماشك أو ما في حكمها بدون وجه حق ... هذا التجاوز يقتصر حكمه على الجافخ التي صرفت قبل الممل بالقالون في 1941/5 دون تقك الاي صرفت بعد هذا التاريخ ... أثر ذلك التجاوز عن استرداد الجافخ التي صرفت لاعضاء السلك التعاوم المن والقتصلي بصفة تبثيل أنساؤه عن بدل الالمهة خلال الفترة من 0/3/1941 وحتى 1945/0/7 والذي الجار بنح مثل هذا البدل أنما يكون بقالون ... عدم جواز الاستناد الى نصوص القالون رقم ٢٩ لسنة 1948 في شان التصرف بالمجان في المقارات الشورية والغزول عن الوالها القدولة في هانا الكصدوس .

## ملخص الفتوى :

الملاة السلعمة من الأحسة شروط الخسعة في وظائف المسلكين العبلوماسي والتنصيلي المسلارة بقرار رئيس الجمهورية رقم 187 لسنة 1904 كانت نفس على أنه « في أحوال خلو وظيفة رئيس البطسة العبلوماسية أو القنصلية أو وجوده في أجازة أو تعييته في غير السدولة التي بها متر وظيفته الاصلى يعنع لمن يقوم بالعمل مقامه ابتداء من هسذا التاريخ علاوة على بدل تبثيله الاصلى بدل انابة يعادل ربع بدل التبئيله الاصلى المترر لرئيس البعثة بشرط الا يتجاوز ما يصرف من هذا البخل. خمسين جنيها في الشهر وعلى الا يزيد مجموع بدل التبثيل الاصلى ويدل. الاتابة ما يتقلضاه رئيس البعثة من بدل نبثيل أصلى » .

ولقد عدلت تلك المادة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٧٤ الذى عمل به اعتبارا من ١٩٧٤/٥/٢١ ناصبح نصها يجسرى على أنه « في حالة خلو وظيفة رئيس البعثة الديلوماسية أو القنصلية أو وجسوده في اجازة أو تميينه في غير الدولة التي بها المقر الاصلى لوظيفته أو وجود ما يهنمه من مباشرة عمله يمنع لن يقوم بالعمل مقلمه ابتداء من تاريخ قبلهه بالاعبال علاوة على ما يمنع له من مرتبات بدل أنابة يعادل ربع بدل. التبئيل الاصلى المقرر ارئيس البعثة بحد أتصى قدره خيسون جنيها في.

كيا يمنح القائم بالاعمال بالنيابة بدل تبنيل اضافى عن بدل الاتابة بالنسبة المتررة لرئيس البعثة وذلك بشرط الا بزيد مجموع بدل التبنيسل الاصلى والاضافي وبدل الاتابة للقائم بالاعسال على ما يستحقه رئيس, البعثة بن بدل تبنيل اصلى واضافى . . » .

ويبين من ذلك أن من بقوم بعسل رئيس البعثسة الدبلوماسية أو القنصلية اثناء غيابه لم يكن بستحق تبل تعديل المادة السادسة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٦٤ لسنة ١٩٥٨ بلائحة شروط الخدمة في وظائفه السلكين الدبلوماسي والقنصلي في مقابل قيله بالعمل سسوى بدل أنابة غلم يكن يستحق بدل تعثيل أضافي عن بدل الاتابة ولقد ظل الحسال كذلك حتى ١٩٧٤/٥/٢١ تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٩ لسنة ١٩٧٤ الذي عدل نص ظك المادة متضى بنتج بدل تعثيل أضافي عن بدل الاتابة ، وعلى ذلك نان المبالغ التي صرفت للتأمين بعمل رئيس البعثة تبل ١٩٧٤/٥/٢١ بصنة بدل تعايد أصافي تكون قد صرفت لهم بدون. وجه حق الادر الذي يتعين معه استردادها مين صرفت لهم . ولما كانت المادة الاولى من القانون رقم 10 لسنة 1971 بشان التجاوز استردادها ما صرف من مرتبات او معاشات او ما في حكمها يغير وجه حقى الماداز وجه الماداز وجوبا عما صرف من تلك المالغ حتى الماداز وجوبا عما صرف من تلك المالغ حتى الماداز و ترقية ناريخ صدور هذا القانون ، اذا كان الصرف قد تم نتيجة لتسوية او ترقية وتجيز النجساوز في غير تلك الاحوال بقرار من الوزير المختص غان قرار وزير الخارجية بالمتجاوز عن المبالغ التي صرفت في الحالة المائلة بصفة بعل اختاق حتى المحالة المائلة بصفة بعل اختاق حتى المحالة على مدن عدد حكم القانون .

ولما كذ تنالمادة ١٩٢٢ من الدستور الصادر في علم ١٩٧١ ( المتسلماة ٧٠ من دستور ٢٥ مارس ١٩٦٤ ) تنص على أن و يعين القاتون قواعد منح المرتبات والمعاشمات والتمويضات والاعتفات والمحلفات التي تتقرر على خزانة الدولة ؛ وينظم القسانون حالات الاستثناء منهسا والجهات التي تتولى تطبيقها » . غان التجاوز عن المبلغ التي صرفت بصفة بعل تبثيل الضافي عن بعل الانباة في الفترة من ١٩٧١/٤/٥ حتى ١٩٧١/٥/١ عتى يجب أن يتم بقاتون باعتبار أن هذا التجساوز يمثل اسستثناء من قداعد يحب أن يتم بقاتون باعتبار أن هذا التجاوز يمثل الستثناء من قداعد مرتبات اعضاء السلكين الدبلومادي والقنصلي في تلك الفترة .

واذا كان القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن النصرف بالجان في العقارات الملوكة للدولة والنزول عن أموالها المنقولة قد أجساز لرئيس الجمهورية وللوزير المختص النتازل عن أموال الدولة والتبرع بها في حالات محددة غان ذلك ليس من شأنه جواز المبلغ عن المبالغ التي صرفت بصفة بدل تمثيل أشاق لاعضاء السلكين الدبلومامي والقنصسالي باداة تشريعية أنني من القانون ذلك لأن المسرع أسترط في القساتون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ للتنازل عن أموال الدولة أن يتم بتصد تحقيق غرض ذي تفع علم الامر الذي يختلف في الحالة المائة .

لذلك انتهت الجمعيسة العموميسة لقسمى الفتسوى والتشريع الى أن التجاوز عن المبلغ التى صرفت فى الحالة الملتلة بصفة بدل تمثيل الهسافي بعد ١٩٧١/٤/٤ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ أنها بكون بقانون .

( ملف رقم ٢٨/٤/٥٥٨ — جلسة ٢٥/١/١٩٨٠ )

## قاعدة رقم (١٠))

#### المِسسا:

لا اعتداد في مجال تعييب التحقيق القول بان اللحق سار على توجيه اسئلة الحالية الى الشهود ... لا يعسـع والحــال هذا ان يتخذ من طبيعة السؤال ذريعة لازالة الاثر القانوني التحقيق .

# بلخص الحسكم :

ومن حيث أنه لا اعتداد بها ذهب اليه الطساعن في مجسل تعبيه التطهيق أن أللحق سار على توجيه أسطة أيجابية ألى الشهود بصدد علم الطاعن باهداء الاثاث للحكومة المصرية ؟ أذ بالرغم من أن هذه الواقعة ليست منتجة في مسئولية الطساطن نجد وجوب حصر وتسجيل الاثاث الذي كان يورد للصفارة ؟ غان الاسئلة التي وجهت للشهود كانت أسئلة معتادة بصدد واقعة مادية ولا يصحح والحال هذا أن يتخذ من طبيعة السؤال ذريعة تدخل حكومة قطر في التحقيق ، كذلك ليس صحيحاً ما ذهب اليه الطاعن من تدخل حكومة قطر في التحقيق من واقع مبادرتها بارسال الفواتير الخاصة أو أن منتضافتها لاعضاء لجنة التحقيق من مستندات . أو أن مندق الدرجة ذلك لان تقديم حكومة قطر للفواتير الخاصة بالآئلث أو أن مندق الدرجة ذلك لان تقديم حكومة قطر للفواتير الخاصة بالآئلث أو تعديم المستدات الأخرى انها كان بناء على طلب الحكومة المصرية أو لجنة التحقيق ولا يعد استجابة حكومة قطر لهذه الطلبات تدخلا منهسسا في التحقيق أو العمل على توجيهه وجهة غير صحيحة أما استضافة حكومة قطر للخذة نهو أمر لم يقم عليه دليل في الأوراق ولا يككي للتعليل على قيسسام

\*اللجنة بكتابة محضرها على ايراق نندق الدوجة اذ مجرد استعبال هذا الحورق لا يضفي استضائة حكوبة قطر للجنة وحتى لو صبح ذلك جسدلا فاته لا يعدو أن يكون مجابلة ؛ طالما أن التحتيق سار في التناة الطبيعية له وهون أن يتيم الطاعن الدليل على انحراف التحقيق أو بدلل على عدم صحة المستدات المذكورة .

ومن حيث أنه بالبناء على كل ما تقدم غان نمى الطاعن ببطلان التحقيق "الاسباب السالف ذكرها يكون على غير اساس سليم يتمين طرحه .

ومن حيث أن الوحه الأذر من أوجه الطعن والذي حاصله أن الحكم ظلطون نبه عليه تصور في التسبيب واخلال بحق الدناع ، ناته مردود بأن مجلس التأديب استخلص ادانة الطاءن في كل المغالمات التي اسسندت اليه استخلاصا ساتغا وسليما من الاوراق والتحقيقات للاسساب التي قلم عليها والتي تأخذ مها هذه المحكمة وتزيد عليها بالنسمة للمخالفين الاولى والثانية المسندتين الى الطاعن الخاصتين بتراخيه في اتخساد اجراءات جرد عهدة السفارة والسكن واستيلاته بدون وجه حق على أموال مملوكة · السعارة تبيتها ٧٨٣٢ه ريالا تطريع أن السعيد/( · · · · · ) حسبها جاء بتقريره المؤرخ في نوامسبر سنة ١٩٧٢ - نبسه الطاعن الى وجوب القيام بمبلية الجرد الا أن الطاعن رمض ذلك بمتولة أن الراى لم يستقر بعد بصدد ملكية الاثاث وهل هو على سببل الاعارة أم الله مهدى للحكومة المرية ثم عاد وسمح له بجسرد عهسدة المكاتب فقط والطاءن بذلك يناقض نفسه ويهدم بذلك حجته في عدم الجرد المستهدة من عدم تحديد ملكية الاثاث غاذا كانت هذه الحجة لم تمنع جرد أثاث المكاتب نهى كذلك لا تبنع أيضًا بن جرد عهدة السكن بل أن جرد عهسدة بهن منتولات شخصية ولا ينبد الطاعن بعد ذلك ادعاته بأنه لم يخطر -رسبيا من حكومة مصر أو حكومة قطر بأن الاثاث مهدى ألى حكومة مصر ناذ حتى لو صح ذلك جدد الا ماته ما كان يحدول دون جدرده وتسجيل

ما يزد منه المستسارة أولا مأول وتسليمه الى المحتص طبقا للاحس اءات المُحْزِنية وهو تصرف لا يفيب حتى عن السرجل المتسساد ، وتستشف المحكمة من موقف الطاعن من عدم سماحه بجرد عهدة السكن أن الثيسة كانت جبينة للتلاعب بها . ونضلا عن ذلك نقد ثبت أيضا من التحقيق والمستندات المرفقة به أن السيارة ماركة « بيجو ٤٠٥ ٢ كانت مهداة للمسفارة حسبما يثبت ذلك من فاتورة الشراء المؤرخة في ٧ مُسن يونية سلة ١٩٧٢ وقد أجديت الاوراق تهاما من ثمة دلية دليل أو قريئة تؤيد زعم الطساعن أن السيارة المذكورة كاتت مهدأة من حسرم السيد وزير خارجيــة قطر الى السيدة حرم الطاعن وفي ذات الوقت لم يقدم الطاعن من جانبه الدليل على صحة زعمه والقدر المتيتن من الاوراق أن الطباعن بيت النبة على الاستبلاء على هذه السبارة نبلار بنشر اشاعة بين المسلماين في السفارة بأن السيارة المذكورة مهداة لحسرمه شم استبدل لهذه السيارة بعد سنة أشهر فقط ودون بسوغ ظاهر ــ سيارة الفرى ماركة « بيجو ٤٠٤ » وحاول جـاهدا ترخيص هذه السيـــارة الجديدة باسسمه شخصيا الا أن حكومة قطر لم تستجب لطلبه على النحو الذي استظهره ومسله الحمكم المطعون نيه لما باتى المنقسولات الني أستولى عليها الطاعن أو أستلم قيبتها غقد أوضح المطعون غيسه الاساقيد والحجج التي تكثبف عن مسوغات ما تضي به وهي اساتيد منتجة لقضائه من حيث الواتع والقانون ، ولا وجه لما نماه الطاعن 
 «فرحاسته على اللجنة التي سائرت الى قطر لتحديد الاشباء الناقسة ، من أن ذلك يتم في غيبته أو أنه لم يتسلم الاوراق بالاشبياء الفاقصة وانمسا تسلمها مسائق السفارة الذي بيقي مسئولا وحده عن فقدها او أن. الجرد لا بيشل الحقيقة اذ لم تستكيل لجنة التحقيق بقطر عملها واكتبت بمراجعة سريعة للنوائير ، لا وجه لما نقدم ، ذلك لان الثابت سن الاوراق انه بمناسبة صدور قرار نقل الطاعن الى القاهرة ، وازاء الميزار بوظف المنفارة على حرد مهدة السكن قبل مفادرته قطر 6 وافق الطاعن على جرد اثاث السكن وتم جسرد الاثاث الموجود بالسسكن في ٢٥ بأخ الوامين سسلة. ١٩٧٢ وقام الطاعن بنفسه بمراجعتها والتصديق عليها ٤

وقد حدثت لجنبة التحقيق التي سافرت الى قطر الاشياء الناقصية. بمقارنة غواثير الاثلث بما ورد في الجرد الذي تم في ٢٥ من تونمبر سنة. ١٩٧٢ المسار اليه ، وبلغت تيسة الاشياء الناتصة ٢٩٣٦ ريسالا قطربا ( وصحته ۲۹٤٦ ربالا ) منها أشياء ــ بلغت شبتها ١٧٠٩١ ريالا تطريا استلبها الطاءن شخصيا ووقع على الفواتير الخامسة بها بهسا بنيد الاستلام ولم تظهر في الجرد الذي كان قد تم واعتبده الطاعن في ٢٥ من نونببر سنة ١٩٧٢ ، وبنها اشسياء تيبتها ٢٥٣٩ ريالا تطريا ... ترر سنبائق السيارة أن الطاءن نظها إلى الشبنقة الملوكة للمسبيدة حرمه في بيروت في الرحلتين اللتين تام بهسا الطاعن الى بيروت التاء مدة عمله بسلفارة تطر ، ومنها اشباء للبقت ٧٥٠٠ ربال تطري لل وضعها: الطاعن في صندوق ابتعته الخاصة عند مفادرته السفارة نهائيا ، وباقي الاشباء الناتصة وقيبتها ١٣٢٠ ريالا تطريا لم يقطع التقرير بأن الطاءن تسليها أو تصرف غيها ، ومن ثم غان قول الطاعن بأن تحسديد الاشبيساء الناتسة لا يبثل الحقيقة وأن سائق السفارة هو المسئول عن نقدها: لا بعدو أن يكون تسولا مرسسلا يعوذه الطبل خاصسة وأن ما يزيسد على ١٥٨ من قيمة الاشياء الناقصة ثبت أن الطاعن تسلمها بننسسه ولم تظهر في الجرد الذي تم في حضوره واعتبده في ٢٥ من نوفيبر سنة ١٩٧٢ وبذلك ينهار كل دغاز للطاعن يتوم على أساس تيام لجنة التحتيق في تطر بمبلها في غيبته كذلك لا وجه لدناع الطاعن الذي حاصله انسه بوصفه رئيس البعثة الدبلوماسية بقر لا يختص بالقيد في دغاتر المهدة وانه كان يتمين على العلبل المختص أن يقوم بجرد عهدة السكن في حينه من ظفاء نفسه أذ أن مباشرة الاختصاص الوظيفي لا بنعتاج الي اذن ، ذلك لان الثابت بن الاوراق والتحقيقات أن الطاعن نقيمه رفض تبكين المختصين من جرد عهدة الملكن منذ البداية على ما ملف البيان > ولا اعتسداد بما ذهب البسه الطسساءن من تعييب عمسل اللجنة الفكورة بدجة أنها أغذت ببذكرة متدمة من الركل التصاري بتطر مسيوب صدورها الى السيد/ ٠٠٠٠٠٠٠ وموقعه من قط العساملين بالركسل المذكور وليس من معيره ، ذلك لان هذه المذكرة لا تصحو أن تكون شرحة إراط شراء معنى الآتك من هذا المركز وحتى باستاط هدفه المنكرة من القواتير الموقعة من الطاعن باستلام الآتك الوارد بها تظل تقلسة ومنتجة في ادانة الطاعن غيبا اسند اليه في هذا الصحد ، وغفى عن القول أن حجج الطاعن بأن لجنة التحقيق المنكورة وقد استبعدت من الجسرد الذي قابت به السلياء بعقولة مغايرتها للاشياء الاسلية ، يشلك في عها ، مردود بأن استبعاد هذه الاشياء كان بسبب عدم وجود فسواتير تغيد شراءها بمعينة حكومة قطر وقد رأت اللجنة بمسدد هذه الاشيساء والبالغ قيبتها ، ١٦٠ ريال قطرى النظر في خصم قيبتها من المسلخ المطلوبة من الطاعن كذلك لا يغيب عبل اللجنة المنكورة انها بصد ان خددت الاشيساء الناقصة الشرت بأن نقوم السفارة باجراء جرد جسديد لدار السكن والمكاتب وتبدها في مسجل المهدة اذ أن اللجنة المنكورة لم تكن مختصة بالمسام عبلية المسرد والقيد في السجلات ولقد كانت تشميلها بلجراء جرد جديد لازمة بعد أن تم تصديد الاشياء الناقصة الترساء عنها الطساعن .

ومن حيث أن تصرفات الطاعن على هذا النحو تنطوى على اخلال جميم بمقتضيات وظيفته وتنسال من أمانته وتسىء الى سمعة جمهسورية مصر العربية في الخارج ، ولذلك غان عقوبة العزل التي وقعت عليسة تتناسب عدلا وتأنونا مع ما ارتكه الطسساءن من مسلوء وهيت في هسه اخذا في الاعتسار أن رجال السلك الدبلوياسي ... وهم يقومون بتبئيل مصر في الخسارج ... يجب أن يكونوا فوق مسستوى الشبهات والريب وينبغي عليهم أن يتطوا بأرقسع القضائل وأسهاها وأن يبتعدوا عن كل ما يجرح السلوك القويم ، والطاعن لم ينتقد هذه المشاعة تصسم بل ارتكب من الدنايا ما يجعله غير مساح لتولى أعباء الوظيفة المسابة ومنفة خاصة وظيفة التبثيل الدبلوياسي .

( طعن رتم ٢٣٤ لسنة ٢١ ق \_ جلسة ١/١٢/٨١٢١ )

# قَالَمْ عَدَ رَشَّمَ ( ١١) )

# المسيدا :

الدولال من ايتن عندوا بالنسكان الابتراس والتقدل ق في في المستن التعلق ا

# يلحص الحكم :

وين هيت أنه لما كانت المسافة ٢٩ من ثانون تقالم التنسيكين اللبلولماني والتنظيم التنسيكين المطابقية فع امتحده المسافة المسافة المحلوق فع امتحده المسافين المخيدة أن بن نحب بن المشهدات المسلفين المخدورين الاجواء اللحظيق و وكانت اللجنة المضافة المسلفين المؤدرين المحافقة و 1078 مصدلة بالمقرار المسافة 1078 مصدلة بالقوار المسافة 1074 مصدلة بالقوار المسافة المحافقة بالمسافة المحافقة الم

التقون وهم 177 لدينة 186 آنها الذير من ثبة نبس يقرر بطلبه التعتبق في هذه النبلة ، أو أفادكان الإجراء جوهريا ويقدى تظهيه الهيه الإنسلال بالمضافات الجوهرية التي يجب أن تتوافر في التحقيق حسيما أنبليه المدالة المجردة والامنسول المالة في المحاكمات ، وهذه المنبية المحتلف الاجوهرية تقتني مواجهة العالم بالمخلفات السندة اليه وحاطته علما بمختلف الاحلة الاسلسبة التي تثبت وقوع هذه المخالفات ونسبتها اليسه ما هو منسوب اليه ، بع توافر حيدة المحقق الذي ينولي التحقيق وعهم الحيازه ، ولما كان التحقيق قد الستوفي هذه المقومات الجوهرية لم يخرج عن الاسسول المرعية في اجرائه ، وكان الاستماقة بالسيد مراقب عسائم المستدينات والمجالين للإنحادة من خيرتم وإستظها موتبع سلامتها ، ويجب الماعن ابتلة الاتهام وحكن من أبداء المواله والدفاع عن نفسسه كان التحقيق والامر كذلك يكون عدم سليما بها لا وجه للنعي عليه .

ومن حيث أنه عن الوجه الثانى من أوجه بطلان التحقيق والقيم حلمله أن اللجنة المسكلة بالترار الوزارى رتم ١٠٢٤ لمنة ١٩٧٤ تصحف المتحقق استكمالا وتلخيصا بعد أن انتهت مهينها بتشكيل اللينية الثقيمة المسادر بها الترار الوزارى رتم ١١٤٣ لسنة ١٩٧٤ ودون أن يصدر لها المسادر بها الترار الوزارى رتم ١١٤٣ لسنة ١٩٧٤ ودون أن يصدر لها اللجنة المشكلة بلقرار الوزارى رتم ١٩٠٤ لسنة ١٩٧٤ عي التي نباطحة بها السيد وزير الخارجية أنها المناة المهارة من المشابقة بها السيد وزير الخارجية أنها المناة المتحقق بها المناقبة بها المناقبة المتحقق المناقبة المتحقق الم

14VE بضم أحد السادة الوزراء المفوضين الى اللجنة المنكورة ، ومن هم قان تصدى اللجنسة الاولى لاستكبال التحقيق وبواجهة الطاعن بمسا فحشد اليه من مخالفات كشف عنها التحقيق الذى تم فى دولة تطر ، اسر يعقل فى اختصاصها .

( طعن رقم ٢٣٤ لسنة ٢١ ق ... جلسة ١٩٧٨/١٢/٩ )

# قاعسدة رقسم (١٢٤)

## اللبيدا :

تولى رئيس اللجنة التى باشرت التحقيق مع عضو اللسك الدبلوماسي للملقة مجلس التغيب فيقم الاوراق والملومات الملاومة وحلس التغيب فيقم الاوراق والملومات اللازمة وتدوين محضر مجلس التغيب دون أن يكون عضوا فيه وعدم التقولك في مداولته بما يخل بسرية المحلكة - لا أساس للدفع ببطائن تشكيل مجلس التاديب لهذا الساس الدفع ببطائن تشكيل مجلس التاديب لهذا

## طقس الحكم :

ومن حيث أنه عن الوجه الرابع من أوجه بطلان تشكيل مجلس التطويب والخاص بتولى السيد السخير مدير الشئون القضائية بوزارة القطوية أمانة مجلس التلديب بالرغم من أنه كان رئيس اللجنة التي يافرت التحتيق مع الطاعن فيما أسند اليه ، غان الغابت من الاوراق أن تقرار وزير الخارجية رقم ١٧٤٦ لسنة ١٩٧٤ الصادر في ١٤ من نسوفيبر مسبقة ١٩٧٤ نص في المادة الاولى منه على تشكيل مجلس التاديب ، ونضى في المسادة الثانية على دعوة المجلس للانعقداد يوم السبت المسوافق ٢٣ من نوفيبر مسنة ١٩٧٤ الساعة السادسة مساء بينى الوزارة ٤٠ ومست المادة الثالثة على أن « يتوم السيد السفية مساء بينى الوزارة ٤٠ ومست المادة الثالثة على أن « يتوم السيد السفير . . . . . . . . مدير ادارة

الشمئون القضائية بمعاونة المجلس وتزويده بما يلزمه من الوزارة من أوراق ومطومات » ويبين من القرار المسار اليه أن المد المسقيم مدير ادارة الشئون القضائية لم يكن عضوا بالطس وان مهبته كالت محددة في مصاونة مجلس التأديب وتزويده بالاوراق اللازمة ، والثايت · في الاطلاع على محضر جلسلة مجلس التأديب المنعقدة في ٢٣ من نوتمير -سئة ١٩٧٤ أن المجلس وانق على حضور السيد السفير مديز ادارة الشئون التضائية وقد وقف دوره عند تلاوة قرار الاهالة الى الجامي والاتهامات الموجهة الى الطماعن وادلة ثبوتها وتدوين الطسة بمساق على طلب المجلس ، وبعد أن استمع المجلس الى دماغ الطاعن ، المطلي المجلس للبداولة وانصرف السيد السفير مدير ادارة الشسئون القضائيية وترر المجلس اصدار الحكم في ٢١ من ديسبير سنة ١٩٧٤ ، ثم ترر مد أجل الحسكم لجلسة } من ينابر سنة ١٩٧٥ ونيها اجتسع المجلس وتولى أبانته السيد السنير بدير ادارة الشئون التضائية ، وتسم النطق بالحكم في هذه الجلسة ، ويبدو واضحا مما تقدم أن المسمع السفير مدير ادارة الشئون القضائية لم يكن عضوا في مجلس التاهيه ولم يشترك في مداولاته ، وكان حضوره المجلس لمده بالاوراق والمعلومات اللازمة ولتدوين محضر مجلس التاديب وبالتالى ماته ليس من شأن ذالك الاخلال بتشكيل مجلس التأديب حيث ينص القانون على البطلان لهذا السبب ، ولم يترتب على حضور السيد السفير وزير الشئون التضائية على هذا النحو الاخلال بلجراء جوهري ببراعاة أن حضور جلسك المجلس أو تدوين محاضرها لا ينطوى على ما يخل بسرية المحاكمة الخسف في الاعتبار أنه كان رئيس لجنة التحقيق وعلى علم مسبق بوقائع الاتهالي وأدائته ء

ومن حيث أنه على مقتضى ما تقدم يكون الدفع الذي أبداه الطساعين ببطلان تشكيل مجلس التذبيب للاسباب السائف ذكرها ، على غير أسالسي صليم من القانون يتمين الالتفات عنه . من حيث أن الطاعن ذهم ببطلان التحتيق الذي أجرى بأعه ٤-وامس خصمه أعلى وكهين ( الأول ) تطلان تشكيل كل من لنبغة التضيق الشكلة - يَقْرُ أَرْ ' وَزِيرِ ' التَعْلَرِ هِيةَ ' رقم ١٠٣٤ المنت ١٩٤٧ سِوَالْعِنْةِ التَّخْفِيقِ ' الشَّلَةُ مَعْتُرار وزير النَّقَارِجِيَة رَتُم ١١٤٣ أَمَانَة ١٢٧٤ أَدْ صَحَت السيد/ ..... المراحب المشتريقة بالوزارة توافو ليس عضفوا بالسلكين التبلوماسي أو · العثملي بالخالفة للبادة ٢٦ من التاتون رقم ١٩٦٦ أسنة ١٩٥٤ ألشسار اليه الوالثاني) بطلان التختيق الذي أجرته اللجنة المتعكلة بالقرار رقم ١٠٣٤ المسنة ١٩٧٤ بتعد عودة اللجنة المشكلة بالقرار رقم ١١٤٣ لسنة ١٩٧٤ من عطر اذ أن اللجنة الاولى مهنتها انتهت بتشكيل اللجنة الثانية ، وفي شرح الوجهان السابقين قال الطاعن أن المادة ٢٦ بان القانون رقم ١٦٦ لسنسة \$19.0 ناطت التحقيق بوزير الخارجية أو من يندبه من أعضاء السلكين الدبلوماسي او التنصلي ، مان تشكيلهما يكون باطلا ويبطل معه التحقيق الذي أجرته مع الطاعن ، كذلك مان اللجنة المشكلة بالقرار الوزاري رقم ١٠٣٤ لسنة ١٩٧٤ انتهت مهيتها ورفعت بذكرة باعبالها الى وزير الخارجية الذي اصدر القرار رقم ١١٣٤ اسنة ١٩٧٤ بَشَكْيل اللجنة الثانية لاستكبال النّحقيق في تطر ورفع نتيجته للوزير ، علما عادت اللجنة الثانية من قطر لم يمسدر ثمة قرار من الوزير بندب أحد للتحتيق استكمالا أو تلْخيصا عبر أن السيد السُّني مدير الإدارة التضَّائية تصدي من عنده دون تنويض من الوزير ، وعقد اللجنة الشكلة بالقرار رتم ٣٤.١ المسئة ١٩٧٤ وباشر التَّحْقيق ورفع منكرة جديدة للسيدُ الوزير .

وبن حيث أن الثابت بن الاوراق أن السيد وبن حيث أن الثابت بن الاوراق أن مايو سنة والافراجية المسدر القرار رَمَّم ١٩٧٤ وقد نفستن القرار رَمَّم ١٩٧٤ وقد نفستن القص في المسادة الاولى على تتسكيل لجنسة برئاسسة المستسبب المستسبب والمسيد/ السنفير ..... وعضوية السيد/المستشار .... والمسيد/ المن مراقب علم المنتزيات والمخازن بالوزارة وثلك المؤل الفسيد الوزيس المنتزيات المنتزيات والمناوريس القريبة لذى حكومة دولة تقلر ، ونمت

الملاة الثانية على أن ترمع اللجنة مذكرة بنتيجة عملها للوزير في مدة لا تجاوز اسبوعا ، وقد قابت اللجنبة المذكونية ملجراء التحقيق وسبعت اقسوال المخالف ومن رأت سمماع أتواله من ذوى الشمان ثم رغمت مذكرة الى السبد وزير الخارجية انتهت نيها الى أن التحقيق في التمرخات المسومة السبيد الوزير المنوض ..... يستوجب إبياتكياله بنهلة تطر ، ومن ثم أمسدر السيد وزير الخارجية القرار رقيم ١١٤٣ ليسبغة ١١٤٢ في ١٨ من عليو ١٩٧٤ بتشكيل لجنة برياسة السيد الستشار ...... وعضوية الصيد/..... مراتب عام المستريات والمفازن بـ وزارة الخارجية ( وكلاهما عضوا باللجنة الشكلة بالغرار الوزاري رقسم ١٠٢٤ أسبخة ١٩٧٤ ) للسفر الى قطر السنيفساء البيلات والتيسيل إبالاتمهالات الفلازمة التي تتعلق المختلفات الملية والادارية المنسوبة الى الطساعن غلبان عبسابه سيهر الججهورية حصر والعربية. في انظر وتقسويش اللجنة في استجمع اب احضاء المسفارة والمعاليين - أو سالم فالحين المسامرة إن للوتنائع المتمسلة بهذا الموضوع وعلى أن تعود اللجنسة إلى إلقساهرة خلال اسبوع . وقد قابت اللجناة المنكورة بالمهسة التي اسندت اليها وعيابت الى التسباهرة بسباء يوم ١٠ من يونيسة ١٧٤٤ محيث ونبعت مذكرة للبيد وزير الضارجية بما انجزته اللجفة من عمل ، وبتاريخ ١١ مس يونية سنة ١٩٧٤ أمسدر السيد وزير الضبارجية القرار رقسم ١٣٩٢ بضم السبيد الوزير المنوض ..... الى عفسوية اللجنة المسكلية بالترار الوزاري رتم ١٠٣٤ لمسئة ١٩٧٤ ، ثم اجتبعت اللجنة المذكورة بعد أن انهم اليهب السيد الوزير المفوض . . . . . وواجهت الطب العن بها يكشب عنه المحتبق الذي تم في دولة قطر عيد أعدت مفكرة بمسليلته الهيه التعتيق يمسيدر على السلسه ترار وكيل وزارة الخارجية بهلصطة · الطاعن الى الحاكمة التناسية .

( مَلِمِن رِقِمَ ١٣٠٨ السَّفَة ٢١ إِنَّ - جِلْسَة ١٩٧٨ إِلَيْهِ ١٩٧٨ )

## قاعسدة رقسم ( ١٣ ) )

#### 

أمس الشرع في القانون رقم ١٦٦١ اسنة ١٩٥٤ باصدار نظام المسلكين الدبلوباسي والقصالي على ان يراس وزير الخارجية بجالس القلابيب التصوص عليه في المادة ٣٠ منه برناسسة وزير الخارجية للجلس المنكور قبل حاضه اللهين القانونية طبقا لحكم المادة ١٥٥ من التسانور التي لوجبت ان يؤدى الوزراء لهام رئيس الجبهورية قبال جائدرة مهام وظالفهم الهين المتصوص عليها في هذه المادة ليس من شأن بطائن تشكيل مجلس التاديب ما اساس ذلك : لا يوجد ثهام نمى يقضى ببطلان احكام مجلس التاديب لهذا السبيد .

# ملقص الحسكم :

ومن حيث أنه الوجه الاول من أوجه بطلان تشكيل مجلس التابيب والخصاص برئاسة السيد وزير الخارجية للبجلس تبل طفه اليمين وبلارغم من أنه الاسسر بالتحقيق والحصاكية فإن هذا النمي مردود بأن المشرع في الثانون رقم 171 لسنة 190 أنف الذكر وقد ناط بوزير الخارجية رئاسة مجلس التابيب المنصوص عليه في المسادة ٢٠٠ منه ٤ ولسا كان أسيد وزير الخارجية الذي رأس مجلس التابيب حسو الوزير الفصلي لموزارة الخارجية وكان لا يوجد شهة نمي يقضى ببطلان الحكام مجلس الواليب عليا المناب عنان لا يوجد شهة نمي يقضى ببطلان الحكام مجلس التابيب عنان وزير الخارجية المناب المن

- ظيهم من مضافات ، كسا ناط القانون المذكور بوزير الخارجية في المادة . 7 رياسسة مجلس التاديب اذا كانت النهسة وجهسة الى سغير أو وزير سفوض وليس محيصا ما ذهب اليه الطباعن من أن السبيد وزيسر . الخفارجية هو الامر باحالته الى مجلس التأديب ذلك لان احالة الطبساءن . ألى مجلس التأديب خلك لان احالة الطبساءن ألى مجلس التأديب خلك المادة الطبساءن عبد المناة ، 194 السادر في . 7 من أكتوبر سنة ، 194 بالتطبيق المهادة . 7 من التأدون رقم 174 لسنة ، 196 أنف الذكر والتي نصت على أن يصدر مترام بالإصافة الى المحكمة التأديبية من وكيل وزارة الخارجية .

ومن حيث أنه عن الوجه الثاني من أوجه بطلان تشكيل مجسس التأديب والذي يدور حول استبدال وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء بُوزير العدل في عضوية المجلس المذكور ، غان المادة ٣٠ من القانون ١٦٦٠ لسنة ١٩٥٤ اتف الذكر تضبئت النص على انه اذا كانت التهبة بوجهــة الى سني غوق العادة أو مغوض أو مندوب غوق العادة أو وزير مفسوض بشكل المجلس برئاسة وزير الخارجية وعضوية وزير المدل ورئيس محكمة استثناف القاهرة والناتب المام ورئيس شمية الشائون الداخليسة والسياسية بمجلس الدولة وعند غياب وزير الخارجية او وزير المدن أو وجود مأتسع لدى أحدهها. يحل محله من يندبه مجلس الوزراء مسن الوزراء ، وقد نص القانون رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٦ بأن يستبدل بعبارة « رئيس مجلس الوزراء » و « مجلس الوزراء » في جميع التشريمات القائمة عبسارة « رئيس الجمهورية » ) وبتاريخ الاول من اكتوبر مسئة ١٩٧٤ صندر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦٤ لسنة ١٩٧٤ ناسسنا البند (١) من المسادة الاولى على تقويض رئيس مجلس السوزراء في مباشرة اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في المادة ٩ مس القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ بنظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي فيمسا يتعلق ببعض أعضاء المسلكين الدبلوماسي والقتصلي فيهسا عسدا السفراء ، وكذلك المادة . ٣ من هذا القانون ، ولما كان الشابت من الاوراق أنه عرض على المسيد رئيس الوزراء في ذلك الوقت كتسلب

المبيد وزير الخارجية الخياص بابهتار المبيد وزير الحول عن حسيهم مجلس الناهب فوجود مانع غيب ما المجلس الناهب فوجود مانع غيب ما المجلس الناهب فوجود مانع غيب ما المجلس الناهب في ١٩٤٠ في من المحمول المجلس المجلس المجلس المجلس المجلس المجلس المجلس المجلس المحلس المحلس المحلس ما المحلس من حصور مجلس العاديب وقد تم بالاداف القيام المحلس من يحل محل وزير المعدل من حصور مجلس العاديب وزير المحلس عد خلام من نكسر ترسيح من يحل محل وزير المعدل في عمسوية المجلس عد خلام من نكسر المسلمة ، ولا وجه المحلس المحلل المى المحسلكة التاديبية وبأن الاوراق اجديب من العليل على اعتبادار وزير المسلم الا وجه لذلك اذ أن العاديس لم يتحسله الم يتحلس المجلس المحلس المجلس المحلس من عصورة المحلس ا

ومن جيث أن الوجه التابث من أيجه بطلان تتبكيل مجلس التأديب والذي يتهلق يحلول السيد المستشار رئيس ادارة الهوي الوزة الخارجية محل رئيس شسمة الشئون الداخلية والسياسية ، قله مربود بان طام الشمب بمجلس الدولة الذي كان قامل اعند مدور القانون ترقم ١٩٦٠ المتنة ١٩٥٤ النف الذكر ، قد الذي بالقانون ترقم ١٩٦٥ المنة ١٩٥٥ ق شاق متنايم بجلس الدولة والذي نمس في الملاق ٢٦ منه على أن يحل رؤسساه ادارات الراي حل رؤساء الشمب في عضوية الهيئات التي كانوا يشتركون علم المحكم مناهبهم بحقد في القوانين واللوائح .

( طُعن رقم ٢٣٤ لسفة ٢١ ق - يَطِسنة ٢٧٨/٢٢/١

## أكامسندة وقدم ( ١٠٤٠)

## 

قواترات بيض تلاب اعتساء الفيك العيفياس والتبيالي لا تندو ان تكون قسرارات ادارية نهيلية معادرة عن مسلطة تلبيلية ساللفن بيها أبيها المحكمة التلبية حسب درجسة العضو وليس امام المحكسة الادليية الفيلية العدد امريوطها الادليية الفيلية المحكمة التلامية ١٠٨٠ عين ١٩٧٠/١٩٧٠ بينيا المحكمة العدد المريوطها المحكمة المحكمة

# بلقص المسكم:

إن تفساء هذه المحكمة قد التنهى الى أن بعد العبل بدسستور جمهورية مصر العربية المسادر سنة 1971 والذي ناط ببطس السدولة الإختصاص بالتاديب ، ويعسد أن أعاد المشرع تنظيم المحلكية التاديبيسة بن ظل هذا الدستور ، واستحدث نظلها مفايرا تضينته احكام التاتور رتم ٧ لمنة ١٩٧٢ بشبان مجلس البولة ، غيد اضجي لا محل للاستطراد على القضاء السسابق الذي كان يجرى على اختصاص المحكمة الإدارية بغير البطعسون في ترارات مجلس التاديب ، وأنه بالبوديع الى تساتون المجلسة المسلطة التاديبية على نسسق جديد تنمي في المادة السابعة بنه على انشاء المحلكم التاديبية للعالمين من مسسستوى الإدارة المليا أو من يعادلهم ، والمحلكم التاديبية للعالمين من مسسستوى الادارة المليا أو من يعادلهم ، والمحلكم التاديبية للعالمين من مسسستوى الادارة الملي من المستويات الاول والثاني والثاني والثاني وددد في المحادة الخلصة عشر المسئل التي تدخيل في اختصاص المنتال التي تدخيل

متلدعلوى التأديبية عن المضافعات المليسة والادارية ، والاختصاص 
بنظر الطعون المنصوص عليها في البندين تاسجا وثلث عشر من المسادة 
المساشرة من التأنون وأولها « الطلبات التي يقدمها الموظنون المعوميون 
بالفساء المترارات ونهستية للسلطات التأديبية » وتأتيها يتعلق بالمطعون 
ين الجزاءات الموقعة على المسابلين بالتطاع المسام ، ونص في المسادة 
٢٣ على أن يكون الطعن في أحكام المحلكم التأديبية أمام المحكمة الادارية 
التعليسسا ،

ومن حيث أنه من ذلك بيين أن القرار المسادر من حباس التأديب لا يعدو أن بكون قرارا أداريا نهائيا مدر عن سلطة تأديبية ، ومن قسم يكون الطعن فيسه طبقسا لتقرير النصوص المتقدم ذكرها ، ونعقد للمحكمة الادارية التأديبيسة حسب المستوى الوظيفى للعالمين ، وليس للمحكمة الادارية العليا مباشرة التي تختص بنظر الطعون في أحكسام المسلكم الثاديبية وأن القول بغير ذلك نفسياً عن أنة يتضهن خروجا على نصسوص تلقون مجلس الدولة ، لهائه يترفع عليه تقويت درجسة من درجسات التقاضى على الطاعن تتبثل في المحكمة التاديبية المختصسة .

ومن حيث أن الطاعن يشسفل وظيفة مستشار موزارة الخارجيسة المحدد مربوطها بالقانون رقم ٣٢ أسسفة ١٩٨٣ من ١١٧٦ جنيسه و١٩٦٨ جنيه ، وهى تصادل الدرجة الاول بجدول مرتسات المسلمين الدنين بالدولة المسادر به القسانون رقم ٣١ اسفة ١٩٨٣ والمصدد مربوطها بين ١٠٨٠ جنيه الامر الذي يتبين منه أنه لا يشفل وظيفة تصادل درجة من درجات الوظائف الطيسا .

ومن حيث أنه لما تقدم يكون حكم المحكمة التاديبية للمالمين بوزارة الخارجية في الدعوى رقم ٣٠ السنة ١٣ التفسيلية غير قلم على سند صحيح من القسانون ، فيسا قضى به من عدم اغتمساس هذه المحكمة بنظر الدعسوى ، الامر الذي يتمين معه الفاء هذا الحكم المطعون فيسه وحالة الدعوى الى طك المحكمة للفصل فيها .

ا طعن رقم ١٢٤٣ أسبنة ٢٦ ق نـ جلبسة ١٩٨٢/٥/٨ )

## تطبيق:

يرجع الى ما ورد بئسان ترارات مجلس التاديب المائلة تحت موضوعي « تأديب » و « جامعة » ويوضع في الاعتبار حسكم المحكة الادارية الطيسا ( الدائرة المنصوص عليها في الملاة ) ه مكررا من القانون. رقم ٧٠ لسنة ١٩٨٤ وهي الدائرة التي جرى القسول بتسميتها بدائرة الاحدى عشر عضوا ) القاضي باختصاص المحكة الادارية الطيسا بنظر الطعسون في ترارات مجلس التديب التي لا تخضيع للتصيديق من جهات ادارية . ( الطلب رقم هالسنة ١ ق في الطعن رقم ٨٨ لسنة ٢ ق ) .

and the second of the second o

الفسسل المسلح الجسى والاطاقة الن التحية ------القسرح الأول الفبسل بن الضنية

قاعدة رقيم ( ١٥ ) )

#### 

فصل رجال المسلك السياسي ــ استضادا الى تفاف اهـــد المنامر المنطقة لاستوارهم في الوظيفـة ... جلاز ،

# بلغص الحسكم :

اذا كانت التقارير المربة المقدمة في حق المدعى تبين أنه لم يجز من حيث المستوى اللائق لمثل تلك الوظيفة على الدرجة التي تؤهله للبقاء غبها وبن ثم يكون القرار الصادر بنصله بالطريق التاديبي مع اضافة سنتين الى مدة خدمته وصرف الفرق بين المرتب والمماثى طبقا للمسادة ١٠٧٠ من القانون رقم ٢٠١ لسنة ١٩٥١ بشسان نظام موظفى السدولة هد قلم على ما يبرره ويباعث من المسلحة العلية .

( طمن رتم ،٧٦ اسنة ؛ ق ــ جلسة ٢/٧/١٩٦٠ )

# قاصنة رشم (١٦١) )

# المِسسمة :

موظف — فعسل بفع الطريق الثانيين — عرف من القسدية — حسالات مسياس — تسريح رؤسساء البعثات السياسية — جرده الى خاتون الوظفين الاسساسي ( وبن ذلك المادة ٨٥ بنه ) والقوانين الإخرى 
— المسادة ٧٧ بن الدسم عور المحوري المطاو سنة ١٩٥٠ - نصها 
على ان رئيس الجمهورية هو الذي يعتبد رؤسساء البعثات السياسية 
على الحكومات الإجنبية ويقبل اعتباد رؤسساء البعثات السياسية 
اللهاد بنال هذا الإعابات يتخده في نطحال المائلات الموابسة دون 
المساد بالمؤافد الذي نتفت الإناز التالوني المواسدة .

## المنافق المختفية:

لا يوجد وجه لما ينماه المدعى على المرسوم الصادر بتسريدسه من الخدمة من أنه لم يصدر من رئيس الجمهورية الذي يسلك وحسده تسريح رؤسساء البعثات السياسية بالتطبيق للسادة ٧٧ من الهستور ، والتي ننص على أن رئيس الجمهورية هو الذي يعتبد رؤسساء البعثات السياسية الأجنبية لديه سال وجه لذلك ، لان الأعتباد له مجالة الخاص بأنههوم الذي يتصدد في نطلساق المحلامات الدولية > دون المساسي بالقواعد التي ننظم المركز القلسانوني المحلف المواقع تصييعه أو عبر ذلك > والتي مردها الى القانون الأسلى المحلفات الدولية المحلفات ال

" اطْعَنِي رِقْنِي ؟ ، ٤ لسبَّة ١ ق - جلسة ٢١/٤/١٢١ )

# قاعسدة رقسم ( ۱۷) )

## السيا:

قرار الجهة الادارية بفصل المدعى الفات الاسسباب التي صدر بها قرار سابق بفصله وبعد ان حكمت المحكة بالفساء هذا القرار وصيورة هذا الدسكم حائزا لقوة الشيء المقفى به اثره عدم مشروعية القرار الجديد المسادر بفصل المدعى من المضبة الخالفته قرة الشي المتفى بحسبان أن القرار لا يعدو أن يكون أهياط القرار السسابق المتفى بحسبان أن القرار لا يعدو أن يكون أهياط القرار السسابق المتفى بالفاقه وترديدا المتفساه سواء في محله أو في سسببه .

# ملخص العسكم:

ومن حيث أن المستفاد من اسستقرار احكام القانون رقم ٣٠ السنة. ١٩٧٤ بشأن اعادة بعض اعضاء السلكين الطوماسي والتنصلي الى وظائنهم والذي عمل به تبل تاريخ مسدور الحكم المطمون نيه ان المشرع رسم أن جسرى انهاء خدمتهم عن غير الطريق التأديبي بالإحالة الى الاستيداع أو المعاش أثناء أو بالنقل أو بالنصل من وظاف السلكين الدبلوماسي والتنصلي في الفترة من تاريخ العمل بالقاتون رتم ٣١ لسنة. ١٩٦٣ حتى تاريخ العبل بالقانون رقم ١٠ لسسنة ١٩٧٢ اي من ١١ مسن مارس سنة ١٩٦٢ حتى ٨ من بونية سنة ١٩٧٢ طريقا جديدا للتظلم والطعن في القرارات الصادرة في شأنهم بطلب تطبيق قواعد موضوعية تكل تصحيح أوضاعهم وتعويضهم عما صدر في شائهم من قسرارات غير بشروعة كمسا تغنى القسلتون بسريان تلك القواعد ليغسسا حتى علمير من كان من هـ ولاء قد رفع دعـ وى ولم يصدر فيهـ حكم نهـ الى عند العمل به على أنه اذا سلك العضو الطريق الذي رسمه القسانون بتقديم طلب الاملاة من أحكام القانون المنصوص عليه في الملاة ٣ مبعد. عندنذ متنازلا عن دعسواه وامتنع عليه مواصلة السير نيها بسله واعتبرت دعسواه بمجرد تقديم الطلب منقضسية بقوة القاتون ، غسير لته يحق له في حسالة رئض طلبه أو اعتباره مرغوضسا عانونا أن يطعن من جديد أيام محكمة التفسساء الادارى أبا أذا لم يسسلك من مسسبق أنه الدابة الدعوى هذا الطريق الذي رسسبه التانون فقد أوجبت المسافة الذي الربا المسافون سريان تواعده الوضوعية المتطقة بالحقوق والمزاية التي قررها المسافون عليه في دعواه التي لم يكن قد صدر نبها حكم نهداي ويظلك سساوى القسافون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٤ المسابر اليه في تطبيق أحكامه الموضوعية بين من يتبع الطريق الجديد الذي رسمه لطلب بغير الطريق التاديمي ولم يكن قد صدر نبها نهاي المناسبان في شرار قصسابه بغير الطريق التاديبي ولم يكن قد صدر نبها نهاي أخذا في الصبابان أن الانجهاء إلى القضاء لكوى الرا في معنى الدمك بالمساودة الي.

وبن حيث أنه بتى كان الدعى قد أتام دعسواه بطلب الغام قسرار غمسله من الخدمة قبل العبل بالتأثون رقم ٣٠ لسغة ١٩٧٤ الشسسار الله وكانت هذه الدعسوى ... على ما سلف البيان أمين أنسرا في مضى التبسك بالمودة الى الخدمة مين مجرد تقسيم طلب المودة الى الخدمة بالتطبيق لحسكم الحلاة ٣ من هذا القسانون غان دعواه تكون مقسولة شكلا وفي معنى الاكادة من تطبيق الاحكسام الموضوعية المنطقة بالمتوفئ والمزايا التي تسررها القسانون أن تسرى عليهم أحكسامه حتى ولو تخلف في دعسواه أي شرط من الشروط الاجسرائية الخاصة بدعوى الالقساد كشرطى اقلية الدعسوى في المهساد المقرر قانونا للطمن في القسارات الادارية أو سسابقة النظام بنها ...

وبن حيث انه من الموضوع على الثابت أن الجهة الادارية التشحت عن أسباب الترار الجمهوري المطمون عيه رقم 1991 أسنة 199 أأ المسادر في 70 من يونية سنة 1990 بغصل الدعي من الشابعة مع خط عله في المسادر والمكاناة وهي ذات الاسباب التي استنت البها الجهاة الادارية في أصدار الترار الجمهوري رقم 7.7 لسنة بالها الجهاء 17 لسنة 17 إلى المسادر الترار الجمهوري رقم 7.7 لسنة 17 إلى المسادر الترار الحروري وقم 7.7 لسنة 17 إلى المسادر الترار الحروري وقم 7.7 لسنة 17 إلى المسادر الترار الحروري المسادر الترار الحروري المسادر الترار الترار المسادر الترار ا

بغطه من واواراة الخطرجية الني وزارة الالفتاف ثم لحقته الى استيداع بغترار أليمه ورهارتم ١٠١١ لمبدئة ١٩٩٠ الذيء ترتبيد عليه تجيسل المعين، من الخدمة في ١٥ من مايو سنة ١٩٦١ بعد انتضاء السنة المحدة الاستهداع مقد استسدر المدعى هكيا من محكمية التبسياء الاداري بَعِلْسَةً ٤٤ مِن مارس سنة ١٩٦٢ في الدعوي رقم ١٠٦٢ لبسنة ١٤ التنسائية بالفاء ترار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٢ لسببغة ١٩٦٠ وما يترتب على ذلك من آثار وتناولُ الحكم أسباب القرار المذكور وانتهى اللَّىٰ أَن هَمَدُه الأسبِ أَب ابنا مستمدة من أدلة قائمة ماتيا أو قانونيسا عُمُّنا هُو الدسَالُ في الوَّقالُم الدرجْسة تحت استاءة السدعي لسلطته وسوء مُنْاوِعِه عَيْ حَيْسَاتُهُ الخَامَسَة والعابنة وابنا لم يكتباق لها الوصف الطَّانوني والمالك الوطاعة تأسبا هو المأل في الوّفائع الدرافسة تحك سنسود معابلة المدعى الماليسة كها أن وأتمات المابلة المروضسة في القاصروف واللابسات التي احاطت بها لا تخرج عن اطار المعابلات الخاصة اللُّون بهُ يَهُمُنَّ مِثْلَطْسِالُكَ الوطنيقة أو يفسنين الدعني كَمُؤمِّلُك ، ومن تسم الأحصكان مخالفة المتضيسات الوطيفة ووالجبافهسا مما تكعني بعد ذلك منته مستلطة الجهسة الادارية في تقدير ملامية التصرفوني هذه التعلقة ، وعلمي غلك زأت المخصبة أن قرار نقل الدعى لمسمر صلاحيته البقاء في وطالف المسلكين النباوماسي والتغمسلي غير قائم على سبيبه سجيج ببرره ومن شم مهمو قرار منعدم اسجاب لا محالة بن غاينسه وتلهد تضاء هسينده ألمحكسة مسالف الفكر من المحكمة الادارية الطيب بجلستها المنعقبدة في ١٤ وَنْ تُوْمُورِ سَنَّة ١٩٩٢ في الطِّين رقم ١١٢٩ لِبَسِينَة ٨ التضائيسة

ومن حيث أن الحسكم الصادر من محكة الفنساء الأداري بلغاء هرار نقل المسدى الى وزارة الإوقاد وما يترنب على ذلك من ثار تسد جهول الاسباب التي ارتكز عليها ترار النقل وتبنى بهمم صحيها واتنهي إلى عليه وان القرار الى سبب صحيح بيهاده وحاز هذ الحكم أسوة الأبر المتفي بهما تفي به بن عسم تهام أسباب هذا السرار على أساقى ساليم ولما كافت الجهاة الإدارية تد علودت نمال الدعى من الكسابة بالقرار المحمون فيه بمبد أتل من تبهر من تابية أعسانية المنابقة بالقرار المحمون فيه بمبد أتل من تبهر من تابية أعسانية المنابقة المتابع المساد الله ولكات الأسباب التي فقسدها هذا الحسكم دون ثبة سبب جديد غان الجهة الادارية بذلك تكون قسد كبت صحيح حسكم التاتون واضحى ترارها المطعسون فيه بشسويا بعدم المشروعية لمخالفته قوة الشيء المجتنى وذلك بحسبان أن القسرار المطون فيه لا يعدو أن يكون أسياد للقرار اليسابق المتضى بالفسائة رزيدا لمتضاه مسواء في محله أو في سبب باعتبار أن الترار الاول كان عدن قصله أن خدية الدولة وهو عين ما استهدفه القرار المطعون فيسه عسن فصله من خدية الدولة وهو عين ما استهدفه القرار المطعون فيسه نذات الاسسياف .

ومن حيث أن القرار المطمون فيه وقد صدر معينا على ما سسبق التول وكان للمدعى قد بلغ سسن التقاعد في 77 من يونية سنة 1971 فتد مين القضاء بالهاء هذا القبراء ويسبوية حالة المدعى وفيقاً الإحكام التاليف رئم ، ٣ لسنة ١٩٧٤ المشار أليه ،

ومن حيث أنه لماكان ما نقدم نقد تمين الحكم بتعديل الحكم المطمون شبه بالقاء القسرار الملمون فيه فيها تضيفه من فصل المدعى من المُقْتَبَةُ وشسوية حالته ونقا لأحكام القسائون رقم ٣٠ لسسفة ١٩٧٤ المهسائو اليه مع الزام الجهسة الاهارية مضروفات كل بنن الدعوى والطبعن م

( طعن رقم ۱۱۸۷ لسنة ۲۰ ق سـ جلسة ۲۶/۱۹۸۲ ).

# الفرع الثاني الإعادة الى الخدية.

#### قاعدة رقيم ( ١٨ ) )

## البِـــنا:

القانون رقم ۳۰ اسنة ۱۹۷۴ باعلاة اعتساء السلام الديارهاني:
والقنمساني الى الفنية ـــ رسيم طريقا جديدا الطمن في قرارات انهساء
الفنية ــ طلب الإدادة من احكليه يعتبر نزولا عن دعوى الفاء قرار انهاء
القسمة مادام لم يصدر فها حبكم نهسائي ــ اعتبسار الدعوى منقضية
بقوة القسائون ــ الزام الحكومة بالمروفات في هذه الحالة .

# طَعُس الحسكم :

ترتب على نفاذ القاتون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ الذي اعتبر الغرارات السيادة أن المسادرة بفصل الموظفين عن غير الطريق التأديبي من اعبال السيادة أن اغلق طريق الطعن القضيقي المام الموظفين المفصيطين على الرغم من أن عديد من القسرارات صدر معيبا لعدم تيامها على اسباب مديعة و جدية ، ثم مسدر دميتور التصديح المطن في الحسادي عشر من ميتيبر سنة ١٩٧١ مستهدفا غيما استهدف اعادة الامور الى تسابها واعالم عكم التسابق والمسادة علم السابقة على المواطنين وتكليف للقامين بها لخدمة الشعب وتكمل الدولة حسايتهم وتيامهم باداء واجباتهم في رعاية مصالح الشعب ولا يجسوز عصالم بغير الطريق التاديبي الا في الاحوال التي يحددها القانون « وكان عصالم المعتبر العاديق التاديبي الا في الاحوال التي يحددها القانون « وكان

£ن مسجر القسانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ بشأن المصسل بغير الطريقة التأديبي والذي عبل به اعتبارا من ٨ يونيسة ١٩٧٢ ، وقد الغي هسقة اللقسانون رتم ٢١ لسنة ١٩٦٣ المشسار اليه ونظم الحسالات التي يجوز خيها نمسل العسليلين بغير الطريق التاديبي ونتح باب الطعن التضاقي يق ترارات النمسل ، واستتبع ذلك اصدار المسديد من التوانين بتصد تصحيح أوضاع من أنهيت خدمتهم بغير الطريق التأديبي من العساملين مؤمنها التساتون رقسم ٣٠ لسنة ١٩٧٤ بشأن اعلاة اعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي الذين مسدرت قرارات انهاء خدمتهم بغير الطريق التاديبي سواء بالاحطة الى الاستيداع او الى المساش أتنسام الاستبداع أو بالنقل أو بالنصل وذلك في الفترة من تاريخ نفاذ القانون مرتم ٢١ لمسئة ١٩٦٢ حتى تاريخ العبل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ ﴿ مِن ١٩٦٢/٢/١١ حتى ١٩٦٢/٦/٨ ) . ونيما اشترطه القانون للاعادة الى وظائف المسلكين ثبوت قبام انهاء الخسمة بغير الطريق التسادييي على غير سبب صحيح ، واشترط القانون أن يتقدم راغب العسودة بطلبه الى وزير الضارجية الذي يتوم بلطات مع كاتمة المستندات وملف الخدمة الى اللجنة الشكلة لهذا الغرض من أثنين من رجال التضاء وأحد اعضاء السلكين من درجة وزير مغوض على الاقل 4 وتفصل اللجنة في الطلب بعد الاطلاع على ملف الخدمة وما يقدم اليهلة من أوراق غيرها من الجهائ ذات الشأن وتصدر قرارات اللجنة مسبية وتبلغ الى وزير الخسارجيسة والى الطسالب ولا يعتبر ترار اللجنة ناتذا الا بعد اعتباده بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزيسر الضارجية ويعتبر انتضاء ستين يوما على أخطار الطالب بتسرار اللجنة دون مسدور قرار باعتباده في حسكم القرار المسسادر برنض الأعادة الى الخسبية ، ويجسوز الطمن في القرار الصادر برغض الاعادة الى الخسبية خسلال ستين يوبا بن تاريسخ الطنار الطسالب بالتسرار او من تاريخ اعتبار الاعادة مرفوضة تانونا ، وتختص محكمة التغماد الإداري بالنصل في هذا الطمن وفي كلنة النظرعات النطقة بتصوية الماشات أو الكاتات طبقها الحكام هذا القهانون وذلك خسائل

سنة أشهر من تاريخ رضها ألى المحكة ، ويكون حكم المحكة نهائية وقت على المساواة بين من قم وقت على المساواة بين من قم مريقة دعاؤي من الخاشسين لاحكم هذا التاقون وبين من رضمسوا دعاؤي ، نصت الله 19 على تطبيق القواعد المؤضوعية المتطلسة بالحقوق والأرايا التي قررها القسانون الن تسرى عليهم احكم به على من سبيق لهم أن رضموا دعاؤي ولم تضمد نيها أحكام نهائية حتى بن سبيق لهم أن رضموا دعاؤي ولم تضمد نيها أحكام نهائية حتى المراجعة ويقرب على تتنهما انقضاء الدعاؤي المرفوعة بشأن موضوع الطاب توة القسانون غلجيز لهؤلاه أن يقتموا بطلباتهم الى وزيسر الطاب توة ويقرب على تتنهما انقضاء الدعاؤي المرفوعة بشأن موضوع الطلب توة القسادون .

ومن حيث أن المستقاد من استقراء أحكام القانون رقم ٢٠ اسسنة المشابق المسلول الم

وبن حيث أن الثنايت أن المشهون صدده نقل من وظيفته بالمسكك الدبلوماسي الى أوظيفة أخرى تخليج السلك وظلك في الحق المنصوص عليها في المتقون أهر السنة ١٩٧٤ ، وكان هذا النقل الاسياب غير تقدييسة وكان المتابت من الاطلاع على كتاب الشئون القضائية بوزارة الخارجية رقم ١٦٧ المؤرخ ٢١ من يونية العالم ١١٧٤ أستقاد الى أحكام القسانون رقرة ١١٧ من يونية سنة ١١٧٤ استفادا الى أحكام القسانون رقم ٢٠ استة ١١٧٤

- 1.40'-

واذ كان الحكم المطعون نيه الصادر لصالح المطعون ضده لم يصبح بعد نهاتيا غان دعواه والحالق مقد مهتبر خانشية بحكم التاقون ، وذلك تطبيقاً لحكم المسادة ١٩٧ ويتعين الصلكم بالزام الحكمة بالمسروغات طلقاً أن المسحي نظر الدعوى جاء بعد رفضها نزولا دلى حكم التاتون المشار اليه .

( طعن رقم ۱۰۳۰ السنة ۱۹ ش ــ خِلسَة ۱۱/۱۸ ع

# النصيل الثقى

# قاصدة رقسم ( ۱۹ ) )

# البسما :

ان تعين أشخاص متزوجين من غير مصريات في وظالف السلكين المسائمين والقصلى المساخة ١٩٣٣ عليها في القانون رقم ١) المساخة يتعارض مع روح هذا القانون وذلك سواد كان التعين مبتدا أو مصادا وسواد اكان الزواج سابقا على المبل به أم الاعقا .

# طخص ال*فت*\_\_وى :

قد استعرض قسم الراى مجتمعا بجلسته المنعقدة في 10 من مايو 
سنة ١٩٤٩ موضوع تطبيق القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٣ الخلص بحظـر
زواج المطلبين السسيلسيين والتنصليين من غير مصريات الذي يطخص
في اته على اثر صحور القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٣ في تسان حظـر
زواج المطلبين السسياسيين والتنصليين من غير مصريات نقلت وزارة
الخارجية عددا من موظفي هذين السلكين المتوجين من قبل بلجنبيات
المحارجية عددا من موقد طلبت الوزارة من ادارة الراى الخلصة بهـا
المادتية عيا أذا كلت اعادة بعض هؤلاء الموظفين الى السلك السيلمي
أو التنصلي تتعارض مع القالون سافك الذكر أم هي جائزة باعتبار

وقد رأت أدارة الرأى المُسلر اليها أن احكام هذا القانون تطبق على كل من يمين في هذه الوظائف مبن كان مترجباً بشير مصرية منواه أكان زواجه منابقاً على صدور هذا القانون أم لاحقا له . وبالنظر الى أن اعادة هؤلاء الموظنين الى المصلك المصييفى أو القنصلى لا يتم الا بأوامر ملكية أو بقرار وزارى بالنسسية الى الملحتين ومن في حكمهم ، علن اعادتهم الى هذه الوظائف تعتبر تعيينا جديدا يحول دونه زواجهم من أجنبيسات .

ونضلا عن ذلك من العسلة التي حدت بالشرع الى اصدار هـ... التقون هي التي حدت بوزارة القلق هي التي حدت بوزارة القلزجية بالرغم من أن القسانون رقم 1) لسنة ١٩٣٣ لا يسرى على الماضي الي نقل من رأت نقلهم من المتروجين من غير مصريات قبل صدوره الي وزارات الخرى مسطهمة في ذلك روح التشريع واعادة الموظف المتزوج من الجنبية لا تعنق الملاقا وتلك الروح .

وبعد المنتشبة انتهى الراى الى أن تعيين اشخاص متزوجين من غير مصريات في وظائف السلكين السياسي والتنصلي المنصوص عليها في القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٣ يتمارض مع روح هذا القانون وذلك سسواء اكان التعيين مبتدا لم مصادا وسواء اكان الزواج سابقا على المصال بالمقانون المذكور لم لاحقا .

( أنتوى رقم ١٩٤١/٢/٢١ ــ في ٢٢/٥/١١ )

الله المستعدد ( ۲۰ ) مستعدد المستعدد ال

إلليسبان الله

# بلكهن القصوي :

استهريضت عينة تعبم الرأى المجتبع بناء على طلب وزارة الخارجية بطستها المتعددين في الا دسمبر سنة ١٩٤٧ ولا يغاير سنة ١٩٤٧ وقد لاحظلت المتعددين في ٩١ ديسمبر سنة ١٩٤٧ ولا يغاير سنة ١٩٤٧ وقد لاحظلت أن الموظف المذكور أذا كان قد تزوج بسيدة أجنبية الاصل الا أنه قسيد تزوجها عتب طلاقها من شخص مصرى الجسنية وقد كانت تلك السيدة بعضر عن قبل ولا شسك في أن زواجها الأول قد أسنيغ غليها منقة للغنسسية المسرية والكهت المهنئة من بعلها إلى أن زواج غذا الجؤظف بهذه المدينة وقد 194 المؤلفة من بعلها الله أن زواج غذا الجؤظف المستة. ١٩٤٣ بعن رجسال البنال المنظمين والمؤلفة مسلمين عن المؤلفة بغير من المؤلفة على المنافقين رقم ٤١ مصرية منطبقاً على حالته غير أنه للهوازاة أذا لتبته لديها من دراسسسة وتقتع المؤسسوء أن هذا الوظف قد وصسل الى غرضه بطريق التحليل الذي قصد به النهاس الوحالة المواراة أن تنظر في شائه أداريا .

( عنوى رقم ۱/۲۲/۱/۲۲ بر في ۱۱/۱/۲۲/۱)

## قاعستة رقسم (٢١))

## : 14-41

القانون رقم 13 لبناة ١٩٣٤ ... تعظيمه الرواح بفسي مصرية على اعضاء المعنوف على اعضاء المعنوف المعنوف المصاد المعنوف الم

# مَلْفُصُ الْصَـُكُم :

ينبن من استثنراء التشريعات الخلصة بنظام المملكين الدولوماجوء والتتصلي ١٠ أن الأرسوم الشنادر في ٥٠ من المسلمين مبنة ١٩٢٥ الخاص بالتظام التنطق ٤ والمرسوم بقانون الصادر في ٢٠ من الجوبر سفة ١٩٧٥ بوضع تظلم الوظائف السياسية ، لم يتضينا حظر زواج رجال السلكي. السياني والقنصلي من أجنبيات ، وأنما ورد هذا الحظر في تشريع هامن هِ ٱلقَاتُونِ رَهُم ١٤ لَمِنْتُهُ ١٩٣٣ ، الذي نص في المادة الأولى منه على الله «الا يجُورُ للمثلينُ السياسيين والقنمسليين ولا لسابوري القنمسسليفته التزوج من غير مصرية » ثم نصت المادة الثانية على أن « الموظف الذي يَخَالَفُ الحكم المتقدم يعتبر مستقيلا » ثم جانت المادة الثائثة ونصبحه على أن « يسرى هذا القانون على أبناء المنسوطات في الموضيسسات والقنصليات ، وكذلك على التلاميذ المحقين بالسيلكين السياسي والقنصلي ، و إلى أعيد تنظيم السلكين الدبلوماسي والقنصلي بالتاتون. رتم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ نصُّ في المسَادة الأولى منَّه على أنه لا يلغي الرسوم بتاتون المنادر في ٥ من أغسطس سنة ١٩٢٥ الخاص بالنظام التنميل والرسوم الصادر في ٢٠ من اكتوبر سنة ١٩٢٥ بوضع نظام الوظائف السياسية والقوانين المسطة لهبا ويستمساض عنها بالتقون السرانق كما يلغى كل حكم بخالف احكام هذا القانون عند العمل به » ، ويبين من مراجعة نصوص القانون المفكور أنه تضمن في الباب الاول أحكاما لتنظيم السلك السياسي من السنراء حتى اللحتين ، كما تضمن أحكام المسألك. القنصلي من القناصل العسامين حتى سكرتيري القنطيعاليات ، ثم تكليم في الباب الثاني من الاحكام المستركة بين أعضاء المسلكين من تميين والمتمية وترتبسة وثقل وندب ومرتبات واجازات وواجبات وتأهيب أالى ان حام في الفصل الثابن الخاص بانتهاء الخدية فنص في الملاة ؟} على أثور « يجتبر مستقيلا من وظيفته من يتزوج من أعضاء الملكين الفبلسوماني والتنميلي بغير مصرية » ، وهذا النص ترديد لنص المادة الأولى من القانون رقم الذالسفة ١٩٢٧ ، وليس ملفيا له من جيث البدا ، وغساية الاسور

ان التقون الجديد قد ردده بهناسية اعادة تنظيم اعضاء السلكين السياسي والتنصلي بتشريع شيال جليع للاحكام التي اراد تنظيم شيال جليع للاحكام التي اراد تنظيم شيالي المسينة ١٩٥٤ مين بقب آولي لا يعتبر التقون الجديد رقم ١٦٦ لسينة ١٩٥٤ مليناً لا صراحة ولا ضبنا لنص المسادة الثقلقة من القالون رقسم ١١ المختوظات و وفضلا عبا تقدم غان القالون رقم ١٦٦ لسينة ١٩٥٤ ملم يتناول بالتنظيم سوى اعضاء الساكين السياسي والقنصلي دون أبناء المحتوظات و غنظل التشريعات الخاصة بهم و وبنها نص المسادة الثقلت معين القالون رقم ١٦ لسنة ١٩٥٤ معين القالون رقم ١٤ لسنة ١٩٥٤ مساك الذكر قائمة وناهذا في حقسهم معين القالون ينس على ان يسرى هذا القسانون على المناء المحتوظات والقنصليسات .

( طمن رقم ۹۱۸ لسنة ۳ ق ـ جلسة ٥/١/٨٠٨ )

. قامــدة رقــم ( ۲۲۶ )

# : المسيطا:

حظر الزواج بغير مصرية على اعفساء السسلكين الدبلسوماسي والقنصلي وعلى ابنساء المعفوظات سرقيله على حكمة تشريعية تتمسكن أبالصلحة العليسا الدولة سريقه على من كان منهم معينا او منتدبا .

## وملخص الحكم:

" أن حظر الزواج من غير مصرية على أعضاء الصلكين السسبياسي والتنصلي وعلى أبناء المحفوظات ، واعتبار الموظف الذي يخالف ذلك مستقدلا من وظبفته ، قد قام على حكمة تشريعية تتملق بالصلحة الطيسا الدولة ، عباية لابنها في الداخل والخارج وبنما لتسرب أسرارها ، فها وأراج لمسيق بالوظيفة يقع على عائق من يضطلع بها ، طالما كان قالها بها ،

وايا كان سبب اضطلاعه باعباتها ، يستوى فى ذلك أن يكون ذلك بطريقهه التميين غيها أو بطريق الندب لها ، لقيلم الطة فى الحالتين و ولان المندوب. يتحيل باعباء الوظيفة جبيمها ويهذا الواجب بالذات طوال مدة نسديه. كم مانه فى ذلك شان المعين على هد سواء .

( طمن رقم ٩١٨ لسنة ٣ ق ... جلسة ٥/١٩٥٨ )

## قاعبدة رقم ( ۲۲) )

## : 6-41

اللحقون السياسيون ... تعيينهم ... بشروط بعدم زواجهم باجنبيــة، طبقا للققون رقم ١٠٢ اسنة ١٩٥٩ ... عدم صلاحية المرشح التعين الله كان قد تزوج بن سيدة تحبل جنسية اجنبية عند زواجها بفه .

## ملخص الفتسوى :

ومن حيث أن المسادة الاولى من القسانون رقم 1.7 لمسمنة 1901 تشترط نبين يعين ملحقا بوزارة الخارجية أن يكون متبتعاً بجنسسية ظهمهورية العربية المتحدة من أبوين متهتمين بهذه الجنسسية .... والله يكون متوجه الجنسية ويه ... والله يكون متروجا بان تؤتمي بجنسيتها إلى احدى خليلاد العربية .

وبناد هذا النص أن المشرع قد اسستازم آلا تكون زوجسة المرشيخ طاهرة تخلص في الرغبة في إبهاد المناصر الاجنبية الجنسية لحكية طاهرة تخلص في الرغبة في إبهاد المناصر الاجنبية عن نطاق التشيل الدبلومادي والقنصلي للدولة مراعاة المتضيات الابن وحرصا على سريسة العمل وقد حرص المشرح على استهرار تيام هذه الحكيسة ليس نقيل عند التعيين في وظسائف السلكين المذكورين ، وأنها طوال مدة الحسية 1904 في هذه الوطائف وذلك أن المسادة ؟ من القانون رغم 171 لسنة 1906 مسئيلا من وظبفته من يتزوج مسن على أنه ال يعتبر مستنيلا من وظبفته من يتزوج مسن الحضاء السلكين الدبلومادي والقنصلي بغير مصرية » .

ولمل من المكن التول على ضوء النصوص الحلية أن يكتني أن تكون مزوجة المرشح لطك الوظائف كانت تحيل الجنسية العربية تبل زواتجها منه إلا أنه يبدو أن المشرع كان يهدف الى أبعد من ذلك تحقيقا للحكاة للقلى اينفاها من النص المنكور ، أذ من المعروف أن اكتساب الجنسسية الحيورية العورة نهناك وجه العوم له طرق نصر عليها التقون تختلف في درجة التوة نهناك ميضمية الجيهورية العوبية المتحسبة بأن بولد شخص أن يتمتسع ميضمية الجيهورية العوبية المتحسبة الجنسسية الجنسسية الجنسسية الجنسسية الجنسسية الجنسسية المتحسبة الجنسسية بالمنافق وجه ما يعرف بالاتسامية بالميالية على ارض الدولة وجه المعربية بناك توجيد طرق أخرى تقبل في السائما عن ذلك الطبريق وسلاميا عن ذلك الطبريق من المادة عن التوطيق من المنافق من المتحسبة بالمنافق من المنافق الرواح والمنافق الرواح والمنافق الرواح والمنافق الرواح والمنافق المنافقة المناف

وقاييدا لما مسيق بياته بيدو جديرا بامعان النظر ان المسرع بعد ان حظي على من يمين ملحقا برزارة الخارجية الا يكون متروجا باجنبية عساد

واجاز رفع هذا الحظر بترار من رئيس الجمهورية اذا كانت الزوجسة منتبى بجنسيتها الى احدى الهلاد العربية دون غيرها من الاجنبسات علم هذا يلقى ضوءا على قصد المشرع، علاوجة الاجنبية التى تنتبى بجنسيتها الى احدى البلاد العربية تكون في غالب الاسر قد اكتسسبت الجنسية العربية عند النظر في ترشيح زوجها ملحتا بالسلك السياسي ومع ذلك لم يعتد القانون بها النوع من الجنسية واستوجب لصحية التعيين صدور اذن بذلك من رئيس الجمهورية .

ومع كل ما سبق بيانه غان الجيمية المهومية عند نظر هذا الموضوع لاحظت بحق أن النصوص الحالية تنطوى على نوع من الفهوض فاكتنت في تفسير نص المادة الاولال من القلاوي رهم ١٠٥٣ لسنة ١٩٥٩ بانها انتطبق على المراة التي تتزوج من يرشح لتلك الوظائف وكانت عند الزواج لا تتبتع بجنسية الجههورية العربية المتحدة نهى في حسكم نص المسافة الذكر تمتير احتبيسة .

ولما كان يهيين من الاوراق أن المبتد ...... ته نزوج مسن سيدة تحيل الجنسية العولندية عند زواجها منه ناته يكون تطبيق ..... آلــا نبق بهــــــة غير مسلاح التحيين في وطالك المـــــــــتين الديالـــومانــى الفصل التاسع مسسائل متقسوعة

الفـرع الاول سلطات السفي في الترحيل

قاعسدة رقسم ( ١٢٤) ﴾

#### : الجسسا

السنع هو رئيس بعثة التبثيل الديلوباسي في الفرح وببشل دولة سططته في ترحيل من محواطني المجهورية المجودين في الفارج — هي سلطة تقديرية لا يحد بنهجا سوى عيب السادة استمبال السلطة — لا يؤثر في صحة قرار الترحيل استفاده الى السباب ناتشتها التيابة الادارية وانتهت فيها الى حفظ الوضح قطعيا لمساده المؤتمة ... وجوب تحيل الجهة الوضحة لن رحل بنفقات عاودته ،

## ملخص القتــوى :

ان السغير باعتباره رئيسا لبعثة التبثيل الدبلوباسي في الضارح ومثلا لدولته منوطا به رعاية مصالحها والحضاظ على سمعها المورة ترحيله من مواطني الجمهورية المربية المتحدة للاسباب تتطق بسسمه البلاد وأبنها وسلامتها ومو في سبيل اعبال هذه الرخصة يتبتع بسلطة تقديرية مردها الى وضحه الخاص في الحاص في الخاص في الخاص في المناس في الحاص في الخاص في الخاص في الحاص في الخاص في الحاص في ا

بالتصرفات ألتي تصدر من رعايا الجمهورية في الخارج وما يتخذ حيالها بن أجراءات ولا بحد سلطته هذه سوى عيبه أساءة استعبال المبلطة ،

ولما كان ببين من الاوراق أن قرار ترحيل مدير المسرض السدائم لنتجات الجههورية العربية المتحدة ببورما هو وعاثلته وخادبته وان استند أصلا الى الاسباب التى ناتشيتها النيابة الادارية والتى انتهت نيها الى حفظ المونسوع قطعيا لعدم المضالفة الا أن عدم قيام هدده المَخالفة مِن الناحية الإدارية أو المالية لا ينفى عن مسلك السيد مدير المسرض ازاء السيد المستقير ما ارتآه هذا الأخير في ذلك المسلك مِنْ بِهِفِي قِدِر أَبِّه يِنطوى عِلْي مِيسباس يبصلِحِيَّ البلادِ في الخِارج ؛ مادام لم يتم دليل من الاوراق على ونسوع أساءة لاستعمال السيطلة من حائب السحد السخم .

ومهمأ: يكن من أمر يُبلِن تربار ترحيل السيد مدير المعرض لم يؤريب عليه شهد أصبيك الهيئة العلية لتنبية الميلادات التلبية إدزارة الانتصاد ولا سيمييا أنه ورد بكتاب السيد وكيل وزارة الاقتصاد والخزانة الموجه الى السيد السنير وكيل وزارة الفارجية في ٢٥ من ديسمبر سنة ٢٩٦٢ أنه « بلوسة اللاع رأى السيد وكيل الوزارة الشرف على هيئـــة تنبيــــــة الصادرات مقد أبدى مسيادته أنه طالسا أن السيد السفي قد راغية على عاتقه القيام بلجراءات افتتاح المعرض بمعاونة مكتب النبثيل التجاري بالسفارة 6 وازاء تصبيم السيد السفير على ترحيل السيد مدير المعرض ، ناته لا ماتع لدى سيادته من الموانقة على ترحيله دون أدنى ممسئولية على وزارة الانتصاد » هذا ألى أن الاصل في مصروعات الانتقال أن تتصل بها الجهسة الوعدة ذهابا ومودة .

لمثلك أبتمي رأي الجمعية العبومية الي أن الهيئة العلمة لتبييسة الصادرات التامة لوزارة الاقتصاد هي التي تتحل ننتات عودة سدو المرض الدائم التجات الجمهورية العربية التحدة بيورها .

4 1 1

<sup>( 1970/44/67 =</sup> dus - WY/4/44 wh # (17E-V-p)

# الغرع الاسائى الجاس الدائم لاعضاء السلكين

قاعسدة رقسم ( ٤٢٥ )

#### الهـــا:

اختصاص المجلس الدائم لاعضاء الصلكين ... مقصور على المسائل القني تدخل اصلا في اختصاص وزير الخارجية وله أن يصدر في شهاتها قرارا نهائيا دون غيرها بن المسائل التي تدخل في اختصاص سهاطة العلى ... يغرج بن اختصاص هذا المجلس تميين اعضهاء المسلكين في وظائف اخرى استفادا الى المائة السابعة بن القانون رقم ١٩٦٦ اسهاء ١٩٥٤ ... السامن خلك ... ان عمل التميين يكون بقرار بن رئيس الجمهورية بناء على اقتصراح وزيسر الخميورية بناء على اقتصراح وزيسر الخميورية بناء على اقتصراح وزيسر

### بلخص اللحسكم :

انه نظرا الطبيعة العمل الدبلوماسي والقنصلي وصباسسيته وتأثيره البائد على مصلحة البلاد العليا أجاز المشرع تعيين موطني السساكين المبلوماسي والقنصلي في الوظائف التي أوردتها الفترة هب» من ثانيسا بين المسلحة ( وظائف الكادرين الفني العالى والاداري ووظائف وجال القنصاء والنيسابة والوظائف المغنية بمجلس الدولة وادارة تضايسا المحكومة ووظائف العضاء وضمابط الجيش من خريجي كليسة اركان الحرب ) من القسانون الخاص بنظام المسلكين فيلهاساسي والقنصلي الجهورية بنساء على أنتراح وزير الخارجة ، وهادية المناجة على انتراح وزير الخارجة ،

 أيا المادة الثانية عشر غانها وإن كانت قد أنشأت مجلسا دائماً اللت به النظر في تعيين وترتيسة ونقل أعضاء المسلكين الدبلوماسي والتنصلي عدا من كان منهم في درجة سفير أو وزير منوض ، الا أن هذا الاختصاص متصور بطبيعة الحال على المسائل التي تعظي ·اصلا في اختصاص وزير الخارجية والتي يبلك أن يصدر ترارا نهاية · في شانها ، وتنحصر في التعيين في وظائف السلكين الديلوماسي والقنصلي ك رفي الترقيسة الى هذه الوظائف وفي التنقسلات الداخلية ، أما غير ذلك من المسائل التي تخرج من اختصاص الوزير وتدخل في اختصاص سلطة اعلى كمجلس الوزراء « رئيس الجمهورية في الوضع الحالى » ومنها تلك التي تتعلق بتعيين موظفي السلكين الدبلوماسي والتنمسلي في وظلقه علمسة من الوظائف المنصبوص عليها في الفترة ب من المسادة السابعة ٤ غليس من شك في انها تخرج عن اختصاص المجلس الدائم العضا السلكين ، فلا يجوز تاتونا عرضها عليه ولا يحق له أن يصدر قرارا في شانها ، يؤكد ذلك ويعززه ما نصت عليه المادة ١٢ سسالهة الذكو من أن المجلس يرقع قراراته الى وزير الخارجياة في ميعاد معين قالله ظم يعترض عليهما الوزير في خمالل المدة التي حددها القانون المسجحت ثلك الترارات معتبدة وناتسدة ، أما إذا اعترض عليها غانه يما عرضها على المجلس ليميد النظر في قراره ثم يصدر الوزير بعد ذلك القبرار النهائي . مالتنظيم الذي وردته المادة ١٢ يفترض بطبيعته أن يكون الوزير هو المختص مامدار الترار النهائي في المسالة التي يبدي المجاسي الدائم لاعضاء السلكين التراحه في شأنها ، وليس الامر كذلك بالنسعة التعيين أحد موظفى السلكين في الوظائف المشار اليها أذ المختمل باستعالى عرار التعيين في هذه الحالة هو رئيس الجمهورية وليس وزير الخارجية ..

.. (طعن رشم ٨١، ١ لسنة ١٢ ق - جابسة ١٩٦٧/٢/١١ )

# الفرع الألفا ابتأء المضوطات

### قاعستة رقسم ( ٢٦٤ )

# : 4

# بالشنل المسكم :

أن ألمادة الرابعة من لاتحة شروط الخدية في وظائف السلك الخارجي 

- الأسدق عليها من مجلس الوزراء في ٢٥ من مليو صنة ١٩٣٣ ) والتي 
- الحدق الملمون عليه في ظل احكليها في وظيفة ابين محفوظات ... تصمى على 
- الله ق يلحق بالموضيات والقنصليات أبناء المحفوظات وكساب بحسبه 
حقة العبل في كل جهة ، وتكون درجاتهم كدرجات الكادر الكسابي 
ولا تتجاوز الدرجة السادسة الكابلة » . وظاهر من هذا النص أن الإدارة 
السحت على حتبا بوضع لهين المحفوظات في الدرجة السادسة ، وانها 
حط الإدارة الادرة في تعيينه هذه الدرجة السادسة ، وانها 
حط الإدارة الدرجة عليه وقد تعيينه هذه الدرجة ، نيجوز اذن تعيينه

ن ادنى منها بحسب الظروف والاحوال ، كما حصل في خصوصية التراقع ع ذلك أنه مادام المدعى حين نقل من وزارة الحربية كان في العرجة التلقة ع غما كان يجوز ترقيته مبشرة الى العرجة النسادسة في ضمن العرجسات المحسسة في الخيراطية الأمين للحفوظات ، لذ لا يجوز الترقية الا الى العرجة التالية مباشرة طبتا للتواعد التنظينية المقررة .

# ( طعن رقم ١٨٤ لسنة ٤ ق ــ جلسة ١٩٥/١/١٧ )

A series of the s

### \* .

State of the second seco

and the second s

# القــــرع الرابـــع موظفو البعثات الدباوماسية الادارية والكتابيون:

### قاعدة رقيم ( ۲۷) )

#### : المسيطة

موظفر البعثات الدبلوماسية الداريون والكتابيون ـــ المادة 16 من قرار رئيس الجمهورية المسادر في ١٩٥٨/٢/٢٠ بلائحة شروط الخنية في وظاف السلكين الدبلوماس والقصلي ـــ نصها على حق اعضاء السلكين في اسطحاب تابع أو مربية على نفقة وزارة الخارجية ــ عدم سريان ذلك على الموظفين الاداريين والكتابين ببعثات القبليل العبلوماسي والقصلي ،

## طْخْص الفتوي :

ان المادة ١٤ من ترار رئيس الجمهـورية الصـائر في ٢٠ غبراير منة ١٩٥٨ بالاتحة شروط الخدمة في وظائف السلكين التبلوباسي والتنمشي خصى على أن :

« يكون سفر أعضاء السلكين الدبلوباسي والتنصيلي وعلائلهم ق أحوال النمين والنتل والندب والاستدعاء والمصيل على نفتة وزارة الخارجية في الدرجة الاولى برا وبحرا وجوا . وفي الدرجة الاولى المتارة بالنسبة للسفراء والوزراء المعوضين .

ويتضين ذلك كامة مصاريف لسفر بها نبيه المبيت في عربات النوم . وإذا استخدم المضسو سسبارة خاصة في السفر صرف له تبيسة تفاكر السفر بالسكة الحديد وعربات النوم له ولاغراد عاملته المرافقين له . ويُعابل الموطّلتون الاداريون والكتـابيون مصابلة اعضاد البعثة الدبلوماسيين من حيث مصاريف الانتقال ، على أن يكون لهم حق السقر في الدرجة المقررة لوظائفهم .

وتشبل ماثلة العضو الدبلوباسى أو التنسلى أو الوظف الاداري أو الكتابى الزوجة وأولاده الإنك غير المزوجات والذكور دون المسلعية والعشرين كما تشمل من يعوله العضو من أفراد عائلته .

وتتحبل الوزارة كذلك نفتسات سسفر خلام تلبع للعضو الدبلويهوي والقنمسسلى في الدرجة الثلاثة برا ويحرا وفي الدرجة السيلحية جوا › واذا كان له اولاد تقل سنهم عن ١٢ سنة ننتجل الوزارة أيضا مصاريفه سفر مرتبة الدرجة الرخص له بالسفر فيها .

وتكون مصاريف سفر عائلة العضو وخلابه وبربية اطفاله على نفتة وزارة الخارجية سواء كانوا في صحبته أو كان سفرهم سسابقة لسغره وعليه أن يطلب كتابة الاحتفاظ بالحق في سفرهم أذا. كان لاحقا لمسفره .

ولا تتحمل وزارة الخارجية نفتات سنر من يعوله المعنس من الفراه عائلته الا بترخيص منها ، واذا تزوج احسدهم انتساء خديته بالخسارج فنتحمل وزارة الخارجية نفتات سنر الزوجة الى يقر عمل زوجها ؟ . وتنص المادة ١٨ من ذات اللاحة على أن :

و لعضو السلكين الدبلوباسى والتنصلى والبوتك الادارى والكاليس بالبعثة الذى ينتل اثناء وجوده في الإجازة بيصر أو بالخسارج الحقق في مساريف المسفر له وإن ينظون له بن عائلته على نفشة الوزارة جي محسل وجوده الى بنر وظهنه الجسديدة بباشرة بشرط الا تزيد هذه عن المساريف التي كانت تتكلمها الوزارة لو كان بوجودا عند النقل في مقسم وظينته الاسلى ، وذلك مع عدم المسماس بالحتوق المتسررة له طيقاً للبادة ١٩٠ .

1.5%

وتسرى امذه الاحكام على حالات النقب والمصل أ . وتنص المادة ١٩ على لته : ر اذا رغب عضو السلكين الكيلويلي والتنسلين أو بوطف البعث و والداري أو الكيلي في تشناء اجازته أق بناس عله الحق في السند و اللهناء على جناب الوزارة ذهابا وايابا هو وانراد عائلته وانباعة اللهن تتحل الوزارة مصروفات مسترهم طبقت اللهادة ١٤ يشرط أن يسكون قد تشي في الكانية الهذاري الول نوة تلاث سنتوات بتضاة تدفق فيها سنة الإجازة الإجازة

ويين من مقارفة النصوص المتنجة أن الشرع قد فرق فيسنا يتملق وخطرواهاى المتنافو اللتم التحافيسا الوزارة بالتنسيمة الوتافي التمنسات الملافع المعارض الاالكانيين ابن حالاي رئيستين

الحقة الاولى : وهى حقة غلا المؤلكات الادارى أو الكتابي او انتذابه أو غمله في الإجازة بالجمهورية في غير متر عبله الاسلى :

أعلى عدة الخطة نمن المضرع صراحة في اللدة ١٨ من التنصية على المؤافرين المؤلفية المنافرية المنافر

بوعلة هذا الحكم واضحة اذن أن الموظف الادارى أو الكتابى الذي يتم واضحة اذن أن الموظف الادارى أو الكتابى الذي يكون قد قرر بقضاء أجازته والجنورية أو في بكان آخر بالمارج خلاف بتر أمياء الاسلى ويسوار في ما هو ورعائلته واتباعه بين خوبيوريية المسجمة القساء أي الموازد أن المولد المولدة المولدة التوازد والمولدة المولدة التوازد والمولدة المولدة التحليف السفر له ولمائلته والاباعه ويشرط أن تكون في حدود بمحلوبة الدائلية المائلة الكليف السفر له ولمائلته ولاباعه ويشرط أن تكون في حدود بمحلوبة التشريعها لو كان توقيق المعلى أو الانسادة العالمة أن المعلى في متر وظيفته الاصلية .

اللحقة اللقايمة : وتشغل النسين والنط والندب والاجارة الكاستفاء، والاستفاء، والتعديد المنطقة الإداري الو الكنسابي مسن المنطقة الإداري الو الكنسابي مسن المنطقة الإداري الو الكنسابي مسن

. وهذه ألحالة قد عالجتها المانتان ١٤، ١٩ مِن اللائحة , نهمد أن غرر المشرع في الفترة الرابعة من المادة ١٤ مسلواة الموظفين الاداريين والكتابيين بأعضاء البعثة من إدباوماسيين من حيث مصاريف المسفر غَيْ أَن تَتَمِيلُ الْوِزْارِةُ كَانَةً هذه المسباريف بالنسبية لليوظف الاداري لَو الكتابي وعامَّلته على أن يكون له الحق، في الصغير في الهرجة المتسورة الوظيفته ، حص المشرع العضو الدبلوماسي والتنصلي بحسكم مستقل نيما يتعلق بسفر الخادم أو الربية نينوس في الفقرة السيادسة من المادة ١٤ على أن تتحمل الوزارة نفقسات سفر خادم تابع للمضسو في الدرجة الثالثة برا وبحرا وفي الدرجة السياحية جوا ، وكذلك مصاريف سننر مربية ان علن له أولاد تقل سنهم عن ١٢ سنة وذلك في الدرجة المسبوح للمنسو بالسفر نيها ، الامر الذي يبين منه أن المشرع أنها أراد لفراد هذا الحسكم المضو السياسي أو القنصلي وأن يخصه به دون موظف البعثة الاداري والكتابي ولو كان بريد خلاف ذلك لما أعوزه النص عليسه أو لكان تسسد وضع الفترة الرابعة التي ساوت في مصاريف السفر بين العضو والوظف الادارى والكتابي بعد الفترة لسادسة حتى نشبل الساواة حسكم هذه الفترة الاخيرة ، أما وأن المشرع لم يضبن هذه الفترة النص على الموطف الاداري والكتابي وانها تصر النص نيها على العضو الدبلوماسي او االقنصلي غان ما تضبئته من حكم أنبأ يختص به العضو فقط دون الموظف الإداري والكتابي .

ويؤيد هذا الرأى أنه بيين من مقارنة نص القترة السادسة من المادة . ( ) بنص الملاة 10 من الملاحة أن المشرع أنها أراد التوسمة على الموظف الاتارى والكتابي في الملاة الاخرة بخلاف الفترة السسادسة المنكورة ، خنص في الملاة 18 على أن يكون مسساريف السساعر التي فتحيلها الوزرة شبلة لتكليف سفر الموظف ومثلته واتباعه > ولم يورد الله تكل الموظفه الإدرى أو الكتسفى في الفتسرة السادسة من الملاة 16 اللتي تكليت عن مصاريف سفر الخلام والربية > ومن ثم غان هذه المضابرة في السيافة بهير النسين تتتشى اختلاف حكم كل منهما بحيث تشمل مساريف السسفر في الحلة التسوص عليها في المادة 18 مساريف سسفر الخام والربية > ون الحلة التي تفاولتها بالتنظيم المادة 16 على التعرقة السسائة بياتها .

لهذا انتهى راى الجمعية المعومية الى أنه لاحق للبوظفين الاداريين والكليين ببعثات التبثيل الدبلوماسي والتنسلي في المشرج ، في اسطحاب خلام أو مربية على نفتة الوزارة .

( نتوی رتم ۱۳۰ فی ۱۲/۱/۲۹ )

# الفــرع الخليس الكتبة المؤكنون والمترجبون والكم الاجلنب المستون حطيا في الهيئات. التجليلة في الخارج

### قاعسدة رقسم ( ۲۸) )

#### المِسطا :

القدواعد الخصصاصة بنوظيفهم وتحصديد حقدوقهم سهر هير لائحة شروط الخدية في وظاف القبليسل الخسارجي الصادر بقرار بجلس الوزراء في ١٩٢٢/٥/٢٥ وبن بعدها لائحة شروط الضحية في وظلاقه، المسلكين الدبلوباسي والقنصلي الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٨ سـ عدم سريان احكام الرسوم بقانون رقم ٤٤ لمسنة ١٩٤٦ الخاص بشروط توظيف الاجاب على هؤلاء الوظفين .

## بلخص القتــوى :

المحدو مجلس الوزراء في 70 من مابو سنة 1977 ترارا بالآمة شروط الخصة في وظائف التبثيل الخارجي وقد نصل هذا القسرار في المواد منه هذه القسرار في المواد منه هذه الترامية المؤتمين محليا من الاجانب في الهيئات التبثيلية بالخارج من حيث تعيينهم وترقيتهم وتحديد حقوتهم عند ترك الخدية واحال في هذه الملاة 0 منه الرب الاحكام الخاصة بالمستخدمين المؤتمين في الحكومة المصرية فيها لم يرد بشاته نص 6 وفي 70 من نبراير سنة 190 صدر قرار رئيس الجمهورية الرباد المنة المراكز المناقبة المالكين المبلومة على التحديد شروط القدمة في وظائف المسلكين المبلومة والتنسلي ، وقد نصت المادة الاولى منه على الله و يلغى قرار مجلس

الوزراء العسادر بتاريخ ١٩٣٢/٥/٢٥ بالأحة شروط الخدية في وظائف السلكين الدبلوماسي والقنصلي ويستماض عنها باللائحة للرائقة كما يلفي حكم يخلف أحكام هذه اللائحة الأخرة عند العلى بها . ويؤخذ من هذا التصفيط في المسادر في المسادر في ١٤٦ التصفيط في المسادر في ٢٥ من المسادر في ٢٥ من المسادر في ٢٥ من المسادر في ٢٥ من على الواقع التي تعت في ظله وقبل الفساء ترار رئيس الجبهسورية رقم ١٤١ سنة ١٩٥٨ المسار اليه ٤ ومتنفي ذلك أن تعلق أحكام على الكتبة المورية والمرتبين والشعر عن اللائمة المسادر من المهلسات اليه ١٤٠٠ المنتبين مطيعاً في المهلسات المسادر الني المسادر قبل المسادر المسادر المهلسات المسادر المسادر المسادر المسادر المسادر المسادر عمل المسادر المسادر عمل المسادر الم

إلى المنظامية المستهم بقسيانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ الشياس بشروط وقطيف الإجاب فقد نص في جاندة السائسة على أن ٥ يكتف طبيا على كل مرشيخ لجنبى قبل تميينة المتنب من لياتنه صحيا الاداء على وقون مصر ٤٤ كما نص في الملحة ١٤ ينه على النققسات والمقال على فحيل جو مصر ٤٤ كما نص في الملحة ١٤ ينه على النققسات والمقال من هذه النميوس في حراجة وجبلاء أنه ينظم شروط توظيف الاجانب الذين يراد استخدامهم في مصر لا في خارجها ٤ ومن ثم نهسو لا يسرى في شأن الكتبة المؤتن والمترجين والخدم من الاجانب الذين من المياسات التنبلية المصرية بالخارج ويكون التشريع أواجب القطيق في شسائهم، الآن هو قرار رئيس الجيهبورية رئيم ١٤١١ ما يصافر في ١١٥ بن مايو يصفحة ١٤٣٤ والذي حل حجله القرار الجمهوري السابق .

( ١٩٥١/١١/٢٩ ق ٢٩/١١/١٥١ )

# الفُسرع الفسلس المنظفون المطيون بمكتبى الشّنريك بثلاثيا الغربيـة. والتضافح والشتريك بدوسكو

## كالسنة رقسم ( ٢٩) )

المِسْخَة :

وُظْف ... وتب ... الوظفون الدنيون بختبى المشتريات باللهيما:
الفريبة والتسليع والمستريات بدوسكو ... نص قرارى رئيس الجمهورية.
رمّم ٢٥١/ كستة ١٩٥٧ ورقم ٢٦٣ استة ١٩٥٨ على أن هؤلاء الموظفين.
من أفرجة الخابسة عَما فوق يعلماون مقيا معلمة نظراتهم من نفس العرجة.
اونكاف السلك السياسي في الخارج ... مؤداه استفادتهم من جبيع أأبالغ الملكة العربة تعمل تحرف المؤلد بالإضافة ارتباتهم اولجهة نفقات الموشسة في الخارج ... دكول برة لاعضاء المستقمين المبارة المؤلد المستقمين المبارة المنابع المستقمين المبارة المنابع المستقمين المبارة المنابع المبارة المنابع المبارة ال

# مُلْخُسُ الشَّــوَى :

ان القدرارين الجههدوريين رتم ١١٥٧ لسنة ١٩٥٧ ورتم ١٩٥٧ لسنة ١٩٥٨ ورتم ١٩٥٣ استة ١٩٥٨ بشأن المعلمة الملينة لهيئتى مكتبى المستويات بالمغيا الغربية والفسليخ والمستويات بالمخاب المنتوين من المدرجة الخابسة تنها نوق يعلملون ماليا معلمة نظرائهم من المدرجة الوظائف السلك الديلوماسي في الخارجة ، ويتمن المادة ١٢ من المادة ١٤٠ المنابعة المختبة في بوزارة الخارجية السادرة بالموارا الجمهيري، وها المنابعة المحلمة على أن يصرف الاعتساء السلكين الديلومامهم والمتنساء السلكين الديلومامهم والمتنسلي المينين بالمعشفة الأول مرة بدل ملابس تدره ١٥٠ جنبها .

وبالرجوع الى اللاتحة المذكورة ، بيين انها قررت لاعضاء السلكين المعلوب والقنصلى بالإضابة الى المرتبات المحددة بها لكل وظيف من وظاف السلكين المذكورين برواتب أضافية تشمل بدل العيسل الاصلى والمعلوة العائلية وبدل النبيل الإضافي واعاقة غلاء المعيشة وبدل النبيل الإضافي واعاقة غلاء المعيشة وبدل ويستفاد من ذلك أن المعالمة الملية لاعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي بوعنا الوجه سلف الذكر بالا تنضمن المرتبات المحددة لكل وظيفة من وظاف هذين السلكين تحسب بل يشمل أيضا جبيع المبالغ المائية التي وهي الرواتب الإضافة الى مرتبانهم بلواجهة نفقات المعيشة في الخارج ، وهي الروات الاضافية المي مرتبانهم بلواجهة نفقات المعيشة في الخارج ، وعلى ذلك فان المبلغ المتدر صرفه لاعضاء السلكين المذكورين المعينين وعلى ذلك فان المبلغ المتسرب الغاميساء السلكين المذكورين المعينين وعلى ذلك فان المبلغ المتسرب النها يدخل في المعالمة المؤلاء

ولما كان القسراران الجمهسوريان رقم ١٩٥٧ لسسنة ١٩٥٧ المسسنة ١٩٥٧ المستريات المنين الموقدين للعمل بالكتبين المفارد الخابسة لهيئتي مكتبي المسستريات المنين الموقدين للعمل بالكتبين المفاردات الخابسة فيا الغربية والسليح والشنزيات بموسكو ، قد قررا معالمة الموظفين مفوتها مهاليا سمعالمة نظرائهم من نفس الدرجة لوظفته السلك الدبلوماسي في الخسارج ( السلكين الدبلوماسي والقنصلي ، ومن ثم غانه يتمين منح الموظفين المفكورين المرتبات المترة لنظرائهم من أعضاء السلكين الدبلوماسي موالمتنعلي ، والرواتب الاضائية ( وبدل التبثيل الاضلي والاضافي والعلاق المقالية واعانة غلاء المعيشة وبدل الاتبلة ) ومصاريف الانتقال ، وكذلك بدل الملابس بالنسسية الى من يعين لاول مرة من هؤلاء الوظفين بمكتبي

ولا يسوغ القول بأن بدل الملابس المقرر لاعضاء المملكين التبلوبية ع والتنصلي ، بالمادة ١٢ من اللائحة التنظيبية للخدية في وزارة المفارجية ، مقسور على هؤلاء الاعضاء دون غيرهم ، لاعتبارات خاصة بهم ، ذلك أنه مطالماً أن البدل المشار اليه يدخل ضبن الممللة المقية لاعضساء المملكين المبلوبادي والتنصلي ، ومن تم عاتم يدخل ضبن المصالمة المالية الميثلثي وزارة الحربية المنكورين ، طبقا لما يتضى به القراران الجمهوريان رقم ١١٥٢ لمسنة ١٩٥٧ ورتم ١٣٦٣ لسنة ١٩٥٨ سالغا الذكر ، اللذان احالا عبها يتطلق بالمعلية الملية فنظرائهم من أعضاء السلكين الدبلوملسي والقنصلي .

كما أنه لا وجه التترقة بين الماملة المالية لاعضاء السلكين الدبلوماسي والتنصلي والميزات الخاصة بهم ، والتول بأن المسابلة المالية انسا تتتصر على ما يصرف بشكل دورى من مهايا ومرتبات شهرية لهؤلاء الاعضاء ولا تشبل الميزات الخاصة التي يتبتعون بها مقابل أعباء خاصة بوظائفهم ذلك أن جبيع الميزات ذات الطابع المالي التي تصرف لاعضاء المسلكين الدبلوباسي والتنصلي ، تدخل ، في المسابلة الماليسة لهم ، وبن ثم يتعين للقول بوجوب سرنها الى موظفى وزارة الحربية المذكورين ، ولا يسوغ قصر معايلة هؤلاء الموظفين ماليا مصنابلة أعضنناء السلكين الدبلوماسي والتنسلي على الرتبات وحدها ، دون الزايا المالية الأخرى التي تنبسل غيما يصرف لهؤلاء الاعضاء من رواتب اضائية وبدلات ، ولو أن القرارين الجمهوريين رقم ١١٥٢ لسنة ١٩٥٧ ورقم ١٩٣٣ لسنة ١٩٥٨ قد تصدا هذا المعنى لتضيا صراحة بمنح موظنى وزارة الحربية المذكورين الرتبات المتررة لنظرائهم من أعضاء السلكين الدبلوماسي والتنصلي ، وعلى ذلك يكون هذان القراران قد تصدا بالملبلة المالية لهؤلاء الوظنين ذات الملبلة الملية لاعضاء السلكين الدبلوماسي والتنسسلي ، أي ما يصرف لهسؤلاء الاعضاء من مرتبات ورواتب اضافية وبدلات - ومنها بدل الملابس المصار اليه .

﴿ غِنُوى رِنْمُ هَاهُ فِي ١٩/٥/٦٢١ )

---وق

سسسوق

### قامسدة رقسم ( ۲۰) )

### : المسلما

يشرف مجلس بلدى القاهرة على الاستواق المتبرة مرافق بلهية. لما السواحل فالها لا تعابر مجرد مرافق بلاية بل مرافق علية ،

## بكفص الفتسوى :"

بحث تسم الراى مجتما موضيوع حتى الاثراف على السيواهو موالاسواه بحل بعد انشاء المجلس البلدى لمدينة التياهرة بجلسته المتعقدة في لا من ابريل سينة ١٩٥١ وتبين أن الملاة الاولى من القياتون وقم ١٦ أسنة ١٩٤٩ الخلس بتنظيم تجارة الجبلة تنص على أنه لا يجوز انشياج نو استغلال حوانيت أو أسواق أو طقات أو غير ذلك للتعليل بالجبلة في الاستخلال المال بالجبلة في الاستخلال التي يسينها وزير التجارة والسناعة لهذا الغرض بترار يصدره بعد أخذ راى وزارتي الالخلية والصحة المهووية » .

ونضت الملادة الخابسة بن هذا التاتون على أن لحكايه تسرى على منطقتاتي التاهرة والاسكتدرية ويجوز أن تسرى بقرار من وزير التجسارة والمستامة على أية مدينة أخرى .

ونست الملاة التاسعة من هذا التانون رتم ١٤٥٥ لسنة ١٩٤٤ الخاص يتنظيم المجالس البلدية والتروية على اختصاص هذه المجالس بالاسواق. السويية .

ولما صدر القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ بانشاء مجلس بلدى لميئة القاهرة نص في الملاة المشرين منه على اختصاص المجلس البلدى بالاشرافيه علق الاضواق العلمية . كيا نص المرسوم الصادر في لا غيراير سنة ١٩٥٠ بانشساء وزارة: الشيئون البلدية والقروبة على أن للبحق بها للإسواق عدا ما يتبع منها وزارة القصارة والصناعة .

ولما كان الاصل أن أختصاص المُجَلَّس البُلْقية والقروبة أنها يكون بعا يهم أهل المدينة أو القرية وحدهم أو بتعبير آخر بالمرافق العلمة الملدية دويم المرافق العامة التومية التي لا يختص بالانتقاع بها أهل البلدة أو التسرية وكسلام هُ نقاف يجب التلوقة عبيا نبي بصحفة وإن اللسميلة العلمة البلدية والسواق العلمية التهمية م

غالاسواق العلمة البلدية تتبع المجلس البلدية والجرهدة. في البيلاد التي بها مجلس ، وتتبع وزارة الشئون البلدية والتروية في البسلاد التي. المست بها مجلس .

لها الاسواق الماية القويية غائها تتبع وزارة التجارة والسناعة طبقة الفقتون رقم 14 لسنة 1939 السابق الانسارة اليه .

أما يانسجة الى السواحل مقد لاحظ القسم أنه بنيا بنيس القساتونية وقام المدنة والغروبة على بسبتها وقع وقام المدنية والغروبة على بسبتها وقط المجلس ، ينغل القانون رقم و18 لسنة 1919 م إلخاص بالمجلوبة المدى لدينة القامرة النص على هذه التبعية وما ذلك ألا لأن المشروع رائه وي السيواحل في القامرة وهي عليسة البلاد لا يتنسس نهجها على سكاتها ومن ثم لا تعتبر مرافق بلدية بعكس الحسالة بالنمسية الى الحن القسرى ولا الشرى

ولا عبرة بما نص عليه في المادة م) ينقرة سيلوبية مورظك البقاتون من فكر الزنسوم والجوايد الخاصة بالسواحل بهي فالوارد التي تجكون منها المرادات المجلس لاته لا تمارض بين حق المجلس في الرسسوم والموايم المحصلة من السواحل وبين اشراف وزرة التجارة والصناعة عليها .

الله اعلى واي النسم الى أن الاسواق النكلة بعائرة بدينة الهاهوا والتي تعتبر مرافق عامة بلدية تتبع المجلس البلدي المؤسمة الطياعرة لمه السواحل الكائنة بدائرة هذه الدينة تائها تتبع وزارة الكيارة والصنفاسة . ( متوى رقم ۲۷۰ في ١٩٥١/ )

قاصدة رقسم ( ۲۲۱) )

1

تتبع السواق الداية البلية المياني البلدية والتروية في البلد التي بين المهاد التي بين المهاد التي المائة الشروية والبلدية في البلاد التي ليس بها التي ألمائة الشربية غانها تتبع وزارة التجارة والسنامة .

## ملخص الفتــوى :

ين تنص الحادة الأولى من القانون رتم ١٨ لسنة ١٩٤٥ الفساس بتنظيم بتناهم بتناهم بتناهم بتناهم بتناهم بتناهم بتناهم بتناهم بتناهم المسلمة المسلمة

كبا تنص ألَّادة التَّالِسة على أن المسكلَّبه تسرى على محسلات التاهرة والمستَّلية التاهرة والمستَّلية على أي مدينة أهرى . على أي مدينة أهرى .

ونست المادة التفسعة من القانون رتم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ الفسلس بتنتليم المجالس البلدية والأفروك على المصطلفي هذه المجالس بالاسسواقي السويية .

Comment!

وي به ونهبت الله البشهون من القانون رقم 16 استة 1959 الشاهرية مشترة منشور أن البنة القانورة على التسلس البطن الله بالدي بالشراف مشترة منظمة المنظم المنظمة القانورة على التسلس البطن البلدي بالشراف

كها نمي المرسوم الصادر في لا نبراير سنة ١٩٥٠ بانشاء وزارة الشئويم المبلدية والقروية على أن تلحق بها الاسواقي عدا با يتبع بنها وزارة التجارة. والسنامة .

وبن هذه النصوص يتبين أن الاسل هو اختصاص المجلس البلاية والقروبة بما يهم أهل المدينة أو ألقرية وحدهم أو بالرائق المسابة البلدية حون المرائق الماية التوبية التي لا يختص بالانتفاع بها أهل البلدة أو التربية وحدهم وبذلك علن الاسواق الماية البلدية تتبع المجلس البلدية والقروبية في البلاد التي بها يجلس وتتبع وزارة الشئون القروبية في البلاد التي ليست، يها مجلس ه

لما الاسواق العلمة القوبية غانها تتبع وزارة التجارة والسنامة تطبيعة عقتقون رقم 18 اسنة 1989 ،

لذلك نقد أنتهى تسم الرأى مجتمع الى أن أسسواق الجبلة للحضر والفاكهة وكذلك أسواق تجلرة الحبوب هى أسواق عابة توبية تخسسم لاشراف وزارة التجارة والصناعة .

والى انه اذا حصل خلاف فى التطبيق بين وزارة التجارة والمجاهور البلدية فى اعتبار سوق معين توميا أو بلديا غيجع للهبئة فى كل مساقحة على حدة .

( نتوی رقم ۲۳،۰ فی ۲۲/۱۰/۲۱ 🖟 🖖 🖖

قامستة رقسم ( ۱۲۲) 🖈 🔻 :

: المسيحة

سَاعِية الجِمِولَات النَّمَارِيَّةِ فَى مُكَامِّةٌ الْكَالَادِ ... غُرَادٍ مِنِكُسَ الْزِيَّةِ الْ فَى ١/٥/١٠/ مِنْدُلُوا ... الاسواق التي تقيماً جَلَّم الجِمِياتِ هِي الْ 

# يتخُم اللنــوى -

الن التقون رقم ١٨ اسنة ١٩٤٧ الفاص بتنظيم فيقرة البياة ينفي في المادة الاولى منه على أنه « لا يجوز انشاء أوّ استفلال حواتيت أو السواق أو سلطات أو غير ذلك للعملل بالبياة في الاسلف المبنية بالبحلول المحقة بهذا المبنية بالبحلول المحقة بهذا المبنية بالمبنول المبنول المبنول المبنول المبنول المبنول المبنول المبنول المبنول أو المبنول المبنول المبنول أو المبنول أو المبنول أو المبنول المب

وتتمن المدة ٢٠ من كل من التقون رقم ١٤٥ أسنة ١٩٤٩ بقدسام شخص بلدى التامرة والقانون رقم ١٨ أسنة ١٩٠٥ بشأن المجلس البلدي لمينة الاستكذرية على اختصاص النظس البلدى باستار القدرارات في مسائل الاسواق العلية .

كما ينمن الرسوم السادر ق ٧ من غيراير سنة ١٩٥٠ يقضاه وواوم البُنيُون البُليية والتروية على أن تلحق بها الإسبواق منا ماريقيع منهسة وُرْزَارةِ التجارةِ والسنامة .

وقد سبق النسم الراي مجتما أن بحث موضوع النهسة التي تفهمها البسواجل والاسواق في جلسته المتعدة في 8 من ابريل سنة 1902 ، وأنتهي رايه الى أن الاسواق الكانة بدائرة المؤلفة التفعرات والفي تعامر سواهي ملهة العاراتين المالة في المنافق المتلاونة بهذا العمولي المطابة بالكرية بهذا المولة عامل المصيداء في المعلون والمساوية .

كما أعيد عرض الموضوع على النسم بجلسته المتقدة في ألا من الكثيرة مسته المتحدة في الله من الكثيرة مستهد الموسوع المن النصوص أن الاصل هد أخل من المتحدد المراحة والمراحة والمراح

به والفهدين من المجوية التي قائد مجليه الوزارة الصادر في الله من عبد المجلية المسادر في الله من المجلية المسادرة في مكامية المسادرة في المحلية المحلية المحلية المحلية المحلية المحلية المحلية المحلومة والنزهة ويلكوس بمدينة الاستخدرية هو تكوين الجميات التملينية بن يعم ما ينتجه المصلية على النفير والملكة المحلومة المحلية المحل

ويتطبيق المعيار السليم الذي انهي اليه قسم الراي مجتمعا في شان تحديد اختصاص كل من وزارة التجارة والمجالس البلنية على الإسبواق هُمُعُهُ الْفَكَافِ بِينُ اللها أَسُوايَ عَلَّهُ عَرْسِهُ للتعالَّى بِالْحِياةِ في المُصْرِ واللّمَاكِيةِ الْفَكُها الْفَكَافِ بِينُ اللها السُّوايَ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللّهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ الل

<sup>. 4.72.0</sup> Yeller (training the 1847) miles (4.914)

### قاصحة رقسم ( ۱۹۳ ) .

### -

الاصل في استحقاق الرسوم التي تجبي حصياتها بدناسبة خدمة معينة في جمياتها إنهاراؤول الي الجهة العلية إلتي تقيم بالاشراف على للداء هذه المعينة \_ المدرج قد يفسل بين الأمرين فيجمل استحقاق الرسوم لمنهـــة علية غير تلك الأرسوم المناسة بالاسوال التجلية .

### بالخص الفتري :

انه وان كان الاصل في استحقاق الرسوم التي تجبي ببناسبة خدمة معينة أن حصيلتها أنها تؤول ألى الجهة العامة ألتى تقوم بالإشراف على آداء هذه الخدية ، الا أن الشرع قد يفصل ما بين الامرين فيجعل استحقاق الرسوم لجهة علمة غير تلك التي نبط بها التيام بالامر الذي تستحق عليه تلك الرسوم وتحديد هذه الجهة لفئات تلك الرسوم لا يغير من الامر في شيء مادام آن الشرع قد نص على اللولنها لجهة أخرى ... وكثيرا ما يجعل المشرع من جوارد الهيئات المطية بعض اتواع الرسوم التي تغلها مرافق حكومية ، بل ائه قد يجعل من بين هذه الموارد ضربية أو اكثر من الضرائب العامة ، ومثال خلك ما تنص عليه المادة . } من قانون المجلس البلدي لمدينة القاهرة من أته « تعتبر من موارد المجلس الضريبية على العقارات المبنية والرسوم والعوائد المقررة على السيارات والموتوسيكلات والدراجات والعربات وضريبة الملاهى والراهنات ٤ تقد انطوى هذا النص على ضرائب ورسوم مقررة بمقتضى توانين أو لواتح علية مبارية في جبيع أنحاء الاظيم الجنوبي ، واذن نلم يتم تقرير هذه الضرائب والرسوم من جانب الدولة ... بما لها من حق السيادة والسلطان ... ماتما من امكان النص على أبلولة حصيلتها الى هيئة عسامة الغرى ، كها أن هذا النمي لم يربط بين استحقاق الرسوم وأداء الخدمة .

 $-3W_{\uparrow}$ 

ولما كتت رسوم الوزن المشار اليها في البند الرابع (ج) من المادة الثانية من التانية المادة (الرسوم الخاصة بالاسواق التجارية) المنسوس عليها في المادة ..؟ من التانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ بانشاء مجلس بلدى لدينة التاهرة الجزر منا ومنا لحكم هذه المادة من الوادات المجلس البلدي .

لذلك كله غان مجلس بلدى العاهرة يستدى عده الرسعم ، ولو أن أسواى الجبلة للخفر والفاتهة تخضع الإبراف وزارة المبارة وغدا 14 انتهج البه غدى تسم الراي مجتما (رتم ٥٠٣ في ١٩٥٠/١٠/١٠) .

( علوی رهم ۱۸۳ شن ۱۵/۱۹/۱۹/۱۹ ۴



<u> .... واحة</u>

### قاصدة رقسم ( ١٣٤ )

يفاد نص المادة الاولى من القانون رقم ا اسنة 1977 في شان التُشاتُّتُ المنتبيّة والسياحية اعتبار جميع الفائق منشات فندقية في مجال تطبير على الفائق المسلحية المسلحة المسلحية المسلحة المسلحة المسلحية المسلحة المسلحية المسل

## ملخص النتوى :

أن أللدة الأولى من الفادن رهم ١ السنة ١٩٧٣ في شَنَّن الْكُلُمْسَاتَهُ التَّنْفِيةُ أَوْ السَّنْفِيةُ مِنْ التَّفُونُ عَلَى اللَّمُسَاتُهُ التَّفْونُ عَلَى اللَّمُنَاتُهُ التَّفْونُ عَلَى اللَّمُنَاتُهُ التَّفْقُونُ عَلَى اللَّمُنَاتُهُ وَالسَّنِيمُ وَلَيْنِيمُ وَالسَّنِيمُ وَالسَّنِيمُ وَالسَّنِيمُ وَالسَّنِيمُ وَالسَّنِيمُ وَالسَّنِيمُ وَالْسَاسُونُ عَلَيْمُ وَالسَّنِيمُ وَالسَّنِيمُ وَالسَّنِيمُ وَالسَّنِيمُ وَالسَّنِيمُ وَالسَّنِيمُ وَالسَّنِيمُ وَالسَّنِيمُ وَالسُّنِيمُ وَالْسُلِيمُ وَلِيمُ وَالْسُلِيمُ وَلِيمُ وَالْسُلِيمُ وَا

وتعقر أندسا عند تلقية في تطبيق احسكام سنة المضافون الفاهية والمستقون الفاهية والمستوان الفاهية والمستوان الفريقية والمستوان المسادة ا

وتعبر منشاة سيلحية في تطبيق احسكام هذا التانون الاماكن المعدة طنافسا لاستثبال السياح لتتديم الماكولات والمشروبات اليهم لاستهلاكها في خات المكان كالملاهى والنوادى اللبلية والكارينسوهات والملساعم والتي سهدر بتحديدها قرار من وزير السيلحة .

كذلك تعتبر منشأة سياحية وسائل النقل المخصصة لنقل السياح في رحلات برية أو نيلية أو بحربة والتي يصدر بتحديدها قرار من وزير "السيلمة .

ومناف هذا النص أن لفظ النتافق الذي نجاء في مسدر الفقرة الثانية - من تلك الحادة ينصرت الى كاللة النتافق اوروده علية المطلقا والقاهدة الاضولية المجودة أن العالم يجرى على عبوسة والمطلق يجرى على اطلاقه ما لم يتم دليل المخصيص أو التقييد نصا أو دلالة .

وغضلا عن ذلك عاته لا محل استمب عبارة \* المدة الاتباة السياح \* المواددة في نهاية المترة المسار اليها على التنافق طالما أن المسرع تمن هذه المبارة بمرحا من الاسلان المدة الاتبات السياح > ولا شنك أن هذه المبارة مسافتها على هذا النحو تعود على لترب موهسوف لهسا وهي الاسكن النافق سروية المائة غاته لا وجه لقصر لفظ المنشآت الفادتية السياحية السياحية السياحية السياحية السياحية السياحية السياح دون غيرها .

ويؤكد النظر المتدم ما انصحت عنه الذكرة الإيضاجية المتساتون رقم ا اسنة 1977 حيث البات ان الشرع في مجال تحديد سريان القاتون وتعريف المنشأة الفندتية والسيلحية قرر أن تعتبر منشأة فندتية الفناجي والبنسيونات بمسقة علية دون أن يشترط أن تكون هذه الفنسادي مرخصة الهما باسستقبال السياح بينها اسسطن هذا الشرط بلنسية للاستراحات والبيوت والشقى المغروضية ، ومن المعلوم أن جميع الفنادي عميتيل سقحين مدون تقربة بين فنادق معدة السياحة ولغرى ، خاصة إذا با أدخل في الاعتبار السياحة الداخلية التي يقوم بها المواطنون . ر: سُن أَوْلِ طِّلْنَهُ النَّهِي رَأَى الجِيسِةِ العيوبِيةِ الى أَعْتِيلِ جُينِجِ الْفَلَّادَى مِنْهِاتِهِ فِيْدَقِيةً فِيْ مِجْلُ تطبِيقِ أَحْكُمِ القانونُ رَمْ ( المَنْةُ 1999 - ا

( the Y/Y/TV - due 1/3/04/1)

قاميعة رقيم ( ۴۵) ) أ

: المسطا

علقون بالكاتب السياهية بالخارج ... لائمة شروط الخدية في وظائف الشنكان الدبلوباسي والقصلي السيادر بقرار رئيس الجبهورية رقم ١٩٦٠ أسنة ١٩٦٠ لسنة ١٩٦٠ بشان المبلود المستقد ١٩٦٠ اسنة وافق على معابلة الملقية البلحتين السياحين ... نصه في مائنة الاولى على الموافق على معابلة المبلودين السياحين وموظني ومستخدي مكابهة من المحيد المبلود اعضاء السلكين الدبلوباسي والقصلي ومؤظني ومستخدي المبلود المبلود المبلود المبلود المبلود المبلود المبلود المبلودين والقصلي ومؤظني ومستخدي رقم ١٩٦٠ المنت المبلودين المسياحة بتكاليف الكشف والمبلود المبلودين ومؤظفي ومستخدي والمبلود والامريض الهامتين المسياحين ومؤظفي ومستخدي والمبلود والمبروغات عودتهم الي مصر

# يكلم اللتــوى :

" فن الأحة شروط الخدية في وطالف السلكين الدبلوباسي والتنمسلي المباورة بقزار رئيس الجبهسورية رقم ١٤٦٦ لسنة ١٩٥٨ تنص في المادة ٢٧ منها على الدبلوباسي والتنمسلي ٢٢ منها على الدبلوباسي والتنمسلي الإلوانية أو الكفايي التاء وجودة في الخارج ورأى رئيس البعثة أن جالته بها تستوجب النظر فيكلف طبيبين بقحمه لتسرير با اذا الحالف المناورية ورأي ممر لانها ليست بها يحتبيل الشفاء أو لانه للله

لا يكون بعد شسفاته قادرا على الاستبراز في الخدية بقطائع: " علقا عرر الخبية بقطائع: " علقا عرر الخبيان وجوب مودة المضو أو بلغوظف في مصر تعطل الوزارة في مورد مودة طبقا البادة ١٦ وتتخذ جميع الإجراءات اللازمة لراحته » . وتتصر اللازمة ذاتها في المادة ٢٣ على أن لا تتخلل الوزارة فلالحل المتحدث المعدد والتريض لاعضاء البعثات الدبلوماسية والقنصلية وموظفيها الادارين والكتابين المريض بعد عرض الريض على القومسيون أو طبيع معتدين وبعوافقة رئيس البعث التي يتبعها وعليه أن يخطسو الهزارة خلك فور موافقة رئيس البعثات التي يتبعها وعليه أن يخطسو الوزارة خلك فور موافقة ، » .

ومن هويدانه بتاريخ ٢١ من ملوس سفة ١٩٦٠ صفر توفق رئيس الجمهورية رتم ٢٧٩ لسنة ١٩٦٠ بشان المعلمة الملهة الملحتين السياحيين ونس في ملعة اللحتين السياحيين ونس في ملعة اللحتين السياحيين ونسختي ويكلى ويستخيين بكاتبهم من التكتية الملكين المسائد أعضاء السلكين الفيلونكني والفضكي وتوكلني ويستخيين البيان الملكين المنافئة التباويكاني والفضكي وتوكلني ويستخيين البيان الملكون الفيلونكين والفضكي وتوكلني المسلم المسلم المنافئة التباويكانية المسلم المنافئة ا

ومالد هذا القرار هو التسوية في المعلق من الفلصية المليسة بعيم المسلكين السياحين وموظني ومستقدى كانهم وبين اهضاء السياكين المعلقية في المعلقية المناء المسلكين ومؤلفي ومستقدى والمسلكين ومؤلفي ومستقدى والمسلكية المناء الملافقة الأخرة هاتم بيرانا المعلقية المناء المسلكين وممروفات المسودة الى ممر اذا استازيت المسلة ذلك ، فأنه يتمين سيوى المراز المجهودي وقم ١٩٦٩ استة ١٩٦٠ في الملحيسة المطينة المناعين وموظني المستقدين مناهدة المناهدة الم

. ومن جيئه أن عائلة المواف بالجهة التي يحسل بها تتبسميد الي عراج البني الد منها عاد يتمسل بتميينه في وظهفت هما يستلهم دلله من شروط تفرضها طبيعة الوظيفة وولجباتها ، ومنها ما: يقطق يكهنه جاشرة أعمال الوظيفة والنهوض باعباثها بما يتبع نلك من واجبات تتع على علتق من يشغلها ، ومن هذه النواحي تحديد نظلم الترتي في سيلك الوظائف أأذى تندرج نبه الوظينة وايضا كينية الرتابة على اعمالي الوظف ونظهم تأديبه اذا خرج على متنضيات الوظيفة التي يشغلها ، ومن هذه المنواحي الناحية المالية في تلك الملاتة التي تربط الوظف بالجهبة التي يتيمهما ع وهذه النامية تنسع ... عند عدم النحبيد ... لتشمل چيرج ما يتعلنياج الوظف بسبب وظيفته من مبلغ نقدية كالرتب والبسدالي المخطفة المه تقرر لوظيفته ، وكذلك جبيع ما يشتع به من مزايا مالعة كنيترات المسلاج ومزايا عينية ببكن تقييمهما بالنقود كالمسكن الجلي والملابس الطلوبة أزى معين ، مذلك كله دخل في حدود الناحيسة المليسة في علاقة المواليه بجهـة عله ، اذ لا يتصور أن تتصف الزايا النقدية أو التي تقيم بالنقود والتي تضيفها الوظيفة على الموظف بغير الصفة المللية أو إن تبهيج ضبن ناحية أخرى غير الناحية المالية من علاقة الموظف بجهة عمله .

وبن حيث أنه في ضدوه ما تقدم من مان ما تضيفته الملائل ٢٢ و ٢٣ من التحق والتنصيلي و ٢٣ من التحق والتنصيلي منافلة الذكر بن التزام على الوزارة بتحصيل نفقات الكشف والعسيلان والتبريش وكلك ممروفات العودة الى مصر يلتسبة الى اعضاء العلكية العنوبية والتنصلية ؟ يعقو العنوبية والتنصلية ؟ يعقو للعنوبية خلصة ؟ اذ هو التزام على الوزارة يقسله حتى الموطف ؟ ويتخض كلاهما عن مبلغ نقدية يستنيد بها الموظف اذا توافرت شروط

وبن حيث أن قرار رئهس الجيهورية رقم ٢٥١ ليسفة ١٥٦٠ سلمه إن المقبلة بن الناحية الملية بين المحين السياحين وموظهي ومستخيص بكاتيم وبين أعضه السلكين البيلوبلي والقاملي وموظهي ومستختص البعثات الديلوبلسية والقاملية ، وإذ كانت ننتات المسلاح الطبي وبا

يتهمه مما نص عليه في المادتين ٢٢ و ٢٣ المسار اليهما ناحية مالية خالصة غين ثم يثمين معالمة الوظنين الذكورين جبيمهم معالمة واحدة والتسوية بهنهم في قصل الوزارة المنصة هذه النفتات .

ومن حيث أنه مها يؤيد النتيجة المتسعهة ، أن المشرع انسا قرر النسوية في المعلمة من الناحية المالية بين اللحقين المسياحيين وموظلي ويستخدي بكاتيهم وبين العليلين في السلكين الديلوبلسي والتنمسلي نظراً لوحدة الظروف التي يعبلون نبيسا جبيعهم ، ولا شك أن من يعرض من هؤلاء الموظفين وهو يباشر عبله في الخارج يكون بخساجة الى رعاية عوفرها له الدولة ، وهم في هذه الناحية سواء ، وتقوم في شساتهم جبيعا أهميساتها حينسة تتحقق بالنسبة الى اللحقين السسياحيين وموطلي ومستخدى بكاتيهم مثلبا نتحقق بالنسبة الى المحقين المسلمين في المسلكين المسلمين في المسلكين المسلمين في المسلكين والقنصلي ،

وكذلك عن القرار الجبهسورى رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٦٠ اذا كان قد حدد وحدة المعلمة بين الطاغتين المذكورتين من العلمين في الناحية الملية ، عقد انسا قصد بذلك استبعاد النواحي الوظيفية الأخرى التي تختلف في كل وظيفة عنها في الآخرى ، ولكنه في الناحية المالية اطلق التعسيم بعيث يضع ليشمل كل ما يوصف بأنه ناحية بالية ، وبهذه المسلمة تدخل في مدلول هذا التعسير نفتات الكشف والمسلاج والتهسريض ومعروفات التعردة الى معر ، والقول بغير ذلك من شائه أن يقيد عبارة أو ردها الشرع حالة وين يقوم دليل على تغييدها .

لهذا انتهى راى الجمعة المهومية الى أن وزارة السسياحة المنزم بتكليف الكتف وتفضيات السالاج والتسريض للبلحقين السسياحيين ومستخدمى مكاتبهم وكذلك بصروفات عودتهم الى مصر طبقا للبلاتين الآلا و ٢٣ من لاتصدة الفسيقية في وظائف السساكين التوليم والماتشال سالمة الذكر وذلك تطبيقا لاحسكام ترار رئيس الجمهورية وهي ١٩٦٠ لسنة ١٩٦٠ بشان المعلمة الملتقين السياحيين .

٠٠ و ملك رشم ١٧٦/٦/٨٦ - جلسة ٢٠١/١١٧١) .

مسيارة

ســــيارة

#### قِلْمَادَةُ رِقْالِمُ ( ٢٩١ )

الإسما :

لا يعتبر تفير معرك السيارة تعبيلا جوهريا فيها الا النا بال من شاقه ويلاة أوته أو تفير نوع الوقود •

## يلخص الفتــوي :

لاحظ القسم أن القانون رقم }} لسنة ؟ 19 بتقرير النظام الخاصي برسوم السيارات قد جاء خلوا من بيان الاحوال التي تعتبر غيها رخمسة السيارة ملفاة في حالة تغيير احد اجزائها أبا القرار الوزاري المسسافر في ه اغسطس سنة ١٩٣٤ تنفيذا لهذا التانون فقد نص في الملاة السافسة بهنه على أن كل تغيير في وجوه استعبال السيارة أو تخصيصها يسكون من شائه زيلاة الرسم وكل تعديل في المسيارة نفسها كملك بجب ابلاغه خلال خسسة عشر يوما الى يكتب ادارة السيارات ، وفي هذه الحالة تدع عكانة الرسم عن المدة ما بين تاريخ التغيير أو التعديل ونهاية الأجل الذي يكون عد منه المساورة عنه .

ومنهوم المخالفة من هذا النص أنه ليس هناك ما يوجِب الاخطط الم عن التعديل الذي لا يترتب عليه زيادة الرسم .

وياستمراض أحكام القانون رقم ؟} لسنة ١٩٣٩ ينبين أن الرصير
 تيزيد في حالات الدمديل الآنية :

﴿ بِكُلَّتُهُ جَالَتُ تَغَيِيرُ وَجُوهُ أَسْتَصِالُ السِّيارَةِ أَنَّ تَضْعِيسُها ﴾ .

1 \_ اذا جملت عجلات السيارة من الكلونشوك المصبوب .

٣ ــ اذا جعلت اطاراتها كلها أو بعضها معنية .

٣ \_ اذا سيرت بوتود آخر خلاف البنزين -

وتقدير ما أذا كان التعديل جوهريا أم لا يختلف بلختلاف الظروف. وتطور الصفاعة وما يطرأ من تقدم في وسائل صيانة السيارات واسلاحها .

ولما كان تغير المدرك قد أصبح في الوقت الحاضر أبرا عليها شـقه في ذلك شان أبة قطعة من قطع الغيار الأخرى ، مما يترتب عليه عدم اعتبار قطير المدرك تعديلا جوهريا في السيارة الا أذا كان من شـانه تغيير قوة المحرك أو تغيير نوع الوتود المستعبل .

غقد انتهى رأى القسم إلى أن تغيير محرك السيارة بمحرك آخر معطّله لا يترتب عليه اعتبار السيارة سيارة أخرى تخطف عن المسيارة التي صحوت عنها الرخصة بل تبقى السيارة محتفظة بذاتيتها ومن ثم لا يلزم عظمها باستفراج رخصة جديدة عنها ، الا أذا استبدل بمحرك السيارة محرك آخر بخطف عن الاول في توته أو في نوع الوقود الذي يستمل لادارته علن السيارة نصبح غير مطابقة للسيارة التي صدرت في شأنها الرخصة ومن. هم يجب الحصول على رخصة جديدة عنها .

ويتنفى الامر تعديل الترار الوزارى العادر في ٥ من اغسطس سنة الترام الفاس بنتيذ القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٤ تعديلا من شانه الترام الخلف من تغيير المحرك في كل حالة حتى تتبكن الجهة المنتصة من محصوم السيارة لمونة ما اذا كان قد ترتب على التغيير اعتبار المسوارة غير حاليتة السيارة التي صدرت في شانها الرخصة أم لا ٥

( ننتوی راتم ۳۲۱ <u>– فی ۴ ۱۹</u>۰۰ *۴۱۱ ( ۴ ۱۹۰۰ )* 

#### قامستة رقسم ( ۱۷) } }

#### : المسلما

المُعَدَّة 19 من قسرار وزير الداخليسة النفط التقون رقم 9)) أسنة 1900 — تحديدها أنواع اللوهات فلمدنية التي توضع على كل نوج من السيارات — اللوهات التي توضع على سيارات المؤسسات العالمة هي اللوهات الامرية شاتها في ذلك شان السيارات الخفاسسة — الرغبسة في تخصيص هذه السيارات بلوهات خاصة — تسائرم انخال تمديل على قرار وزير الملخلية سالك الذكر .

#### ملخص الفتوى :

ان المادة ٩٩ من قرار وزير الداخليـة المنصد للقـــاتون رقم ٩٩٤ لسنة ١٩٥٥ ننص على انه « لا يجوز تسبير اى مسـيارة تحمــل لوحات معنية بن غير الانواع الآتية :

١ ـــ اللوحات المعتنبة العسكرية وتصرفها وزارة الحربية للسيارات
 التابعة لما .

٢ — اللوحات المعبنية الحكومية وتصرغها وزارة الموصلات للسياراته الأخرى المهلوكة للدولة .

٣ — اللوحات المعنبة الاجنبية وتحلها محسيارات العابرين.
 والسائدين .

 إلا اللوحات المعدنية الابرية وتصرفها وزارة الداخلية ( أقلام المرور بالمشطات ) السيارات المرخص لها طبقا لملقان » . ومن حيث أن سيارات المؤسسات العابة ليست تبعة لوزارة الحربية سـ حتى ولو كانت المؤسسة نفسها تابعة لهذه الوزارة سـ كبا أنها ليست من سيارات العارين والسائدين ، ومن ثم غلا يجوز لها أن تحسل لوحات حسكرية أو أجنبية .

5

ومن حيث إن المتمبود بالسيارات الآخرى الملوكة للدولة والتي تحيل الرحات مكونية هو السيارات ألماوكة للحكومة المركزية لا ما يشسستى المنظمة من أشسستاس عاملة كالأوسسات السالمة بدائل أن اللوحات التي مختلها هلك المسيارات المؤلف حكومة ، ومن ثم عان سسيارات المؤسسات المعنوة ،

وثين طيف فن سيؤات الأؤسسات العابة تدخل في عداد السيارات فارخص لها طبقا القرغيس فلا القرغيس لها مبتن لله عليه القرغيس كما سبق \_ وعلى ذلك مان اللوحات المعنية التي يتمين عليها حملها هي اللوحات الاميرية في شائها في ذلك شان السيارات الخاصة .

اما أذا رؤى فن هذا ألوضع قد برتب تعذر أعبال الرقابة على استعبال صويارات المؤسسات العلبة حتى لا يساء استعبالها ، غاته. يجوز أنشساء قوع جديد من اللوحات المعنية يغرض على سسيارات المؤسسات العابة حبلها تعكينا من أحسكم رقابتها ، ويكون ذلك عن طريق انخال تعسديل على قرار وزير الداخلية للشسار اليه بالمساقة ، نوع چديد من الأوحات في الملاة ٩٩ من هذا القرار لتصرف هذه اللوحات لسيارات المؤسسسات العابة بحيث لا تحيل غيرها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العبوبية الى أن اللوحات المعتنية التى يتعين على تلك السيارات حيلها هى اللوحات الامرية لا اللوحات الحكوبيسة ، وأنه يجوز بارتام معيزة أنشاء نوع جديد من اللوحات المعتنية تحلهسا سيارات المؤسسات العسابة وذلك عن طريق تعديل قرار وزير الداخلية تنف الذكر أذا رؤى أن هذا الحل تقتضيه ضرورة رقابة حسن اسستعبال السعارات .

( علوی رقم ۸۸۰ 🚅 ۱۹۹۴/۱۸ ع

#### كاصنة رقسم ( ١٩٣٨)

المسبيارات الحكومية ... استممالها ... قبراري يجلس الوزراء تخصيص سيارات حكومية العض الوظفين مع خصم مقابل نقدى من مرتبهم - القرار الجمهوري رقم ١٦٠ اسنة ١٦٠ يتنظيم السيارات المحكومية في كليزازات والهينات الماية والؤسسات الحكوبية وشبه المكوبية 🗈 قصره تخصيص السيارات الحكومية على الوزراء ونواب الوززاء ووكلاء الوزارات ومن في حكمهم أو درجتهم ينسخ ضبنيا الاحكام السابقة عليه غيبا يتعلق بتخصيص السوارات المكرمية الوظفي الدولة ... عدم هــواز مخصيص سيارات حكومية لوكلاء الوزارات المساعدين ابقداء من تاريخ العبل بالقرار الجمهوري لأنهم ليسو في حكم وكلاء الوزارات طبقا للقانون رقم ٢١٠ أسنة ١٩٥١ ــ استعمال احد الوكلاء المساعدين اسبارة حكومية بعد تاريخ العمل بالقرار الجمهوري يوجب عليمه آداء المقطبل النقيدي المنصوص عليه في قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٢/٦/٣ لاستبرار · هذا الحكم دون نسخ ... صدور القانون رقم ٢٦ اسفة ١٩٦٤ بنظام العابلين الدنين بالدولة بعد ذا تتواندماج درجة وكيل الوزارة المساعد في درجة وكيل وزارة ... اعتبار للوظفين من الدرجة المعارة في حكم مكلاء المزارات وجوائز عصيص سبارات خاوية في بشرط اداء القابل التقدي .

#### . ملخص الفت مي :

رن ان مجاميه الهند اميداش بتاريخ ۱۱ من اكتوير سنة ۱۹۵۲ على مذكرة مِهْمها الهه موزير رافواميلات يشان استحق السيارات الحكومية ، وولا

تضيئت هذه الذكرة عشر تواعد لهذا الاستنصال ، ويتأريخ ٣ من يونيه مسنة ١٩٥٢ وانق مجلس الوزراء على منكوة مرفوعة اليسمه من وزير المواصلات ، ورد في البند ثانيا منها ، أنه يضطر بعض الموظفين في كاسير من الظروف الى استعمال السيارات الحكومية في انتقالهم بين منازلهم ومقار أعبسالهم ، ولما كانت المسادة الثالثية من قرار مجلس الوزراء المسادر في ١٩٥٢/١٠/١٩ تنص على أن أنتقال الموظف الني بشر عبله الحسكوس في الاوقات المحددة رسبيا العبل يكون على نفقته الخاصة ، وحيث أن الملادة السابعة من قرار مجلس الوزراء المشار اليه نقضي بأن تخصص سيارة لكل مدير عام تقتضي طبيعة عمله بقاء سيارة في خدمته ، وتسرى عليه القواعد السارية الآن في خضوص بقار البنزين ، ورغبة في تيسير انتقسال هذه البئة من المديرين العلمين بين منازلهم وبين مقار اعمالهم وكفلك بالنسبة لباتي الموظفين الذين تد يستعبلون سيارات حكوبية تقدم الحكوبة وقودها - مَالْمُتَرَحَ أَنْ مِنْ يَخْتَارُ مِنْهِمُ أَسْتَعِمَالُ السَّيَارَةُ فِي الْاَنْتِقَالُ بِينَ مِنْزِلَهُ ومطر عبله ، يلزم مقابل ذلك بدعم مبلغ سستة جنيهات مصرية ، تخصم من ماهيته ، اذا كانت المسافة بين منزله ومحل عبله تزيد عسلي عشمسرة كبيلو مترات ، ومبلغ اربعة جنيهات مصرية اذا كانت تقل عن هذه المساعة .

 تطبيق ترارى مجلس الوزراء المشار اليهما ، بالنسبة الى وكلاء الوزارات ، ووكلاء الوزارات المساعدين مادام أن الحكومة هى التى كانت نقدم وقود. السيارات المخصصة لهم .

ومن حيت أن القرار الجمهورى رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ بتنظيسم استخدام السيارات الحكومية في الوزارات والهيئات العسابة والمؤسسات الحكومية وشبه الحكومية قد نص في المادة الثالثة منه على آنه « لا تخصص سيارات في الوزارات والهيئات والمؤسسات العلمة ، ويكون لكل وزارة عدد من السيارات غير المخصصة لوظنين بالذات تسسستمال حسب احتياجات العسال ، ويحدد عددما بمعرفة اللجنة الانتصادية المركزية » ، ويبين من هذا النص أن القرار الجمهورى رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٦ المسالر أليه ، تد نسسخ الاحسكم التي نصفها قرارا مجلس الوزراء المسادرات في ١٩ من الكوراء المداولة ، أذ تصر تخصيص هذه السسيارات ميليات حكومية لوظني الدولة ، أذ تصر تخصيص هذه السسيارات على الوزراء ونواب الوزراء ووكلاء الوزرات ومن في حكمهم أو درجتهم في عليا الوزراء والمؤسسات العلمة ،

بن حيث أن المادة .٦ بن القانون رقم .١١ لسسنة ١٩٥١ بشسان نظم موظنى الدولة كانت تفرق ... في صدد تعبين الموظنين بمرسوم ... بين وكان الوزارات ومن درجتهم ومن هم في درجة أعلى ، وبين وكاله الوزارات المساعدين ومن في درجتهم كما تضبن الجدول الملحق بالقسانون المرازات المساعدين ومن في درجتهم كما تضبن الجدول الملحق بالقسانون المرازاة ... 10 جنيه مرتبا سنويا بمربوط ثابت ، وحدد لدرجة وكيسل الوزارة المساعد ... 11 جنيه مرتبا سنويا بمربوط ثابت ، وجدد لدرجة وكيسل اته في خلل العمل بأحكام القسانون رقم .١٦ لسنة ١٩٥١ المشلر اليه كن وكلاء الوزارات المعلى بدحكم القسانون رقم .١٦ لسنة ١٩٥١ المشلر اليه وبلتاني غانه لا يجوز معلمة الوكيل ، فيها يتطلق وبلتاني غانه لا يجوز معلمة الوكيل ، فيها يتطلق بتضميص السيارات الحكومية ... في تطبيق أحسكام القسرار الجمهوري رقم رقم .١٦ لسنة ١٩٥١ المشار اليه ... وعلى ذلك غانه لا يجوز طبقا لاحكل عما القرارات المحكومية ... في تطبيق أحسكام القسرار الجمهوري مقا القرار المساغدين ، المساغدين المساغدين ، المساغدين المساغدين ، المساغدين المساغدين المساغدين المساغدين ، المساغدين الم

وبين حيف أن حق وكلاء الوزارات المساعدين في استعبال السيارات المحكيبية في الانتقال بين منازلهم ومقار أعبالهم ، مرده التي تخصيص ولك السيارات لهم لاستخدامها في أعبالهم المسلحية ، ومادلم هذا المخصيص قد الذي بمقتضى القرار الجبهوري رقم ١٦٠ اسنة ١٩٥٩ المسار اليه ، عالمة يترقب على ذلك سقوط حقم في استعبال المسيارات الحكييسة في الانتقال بين منازلهم وبين مقار أعبالهم ، وذلك اعتبارة من تاريخ الممل بالقرار الجبهوري ساك الذكر .

على لغه اذا كان احد وكلاء الوزارات المساعدين قد استعبل سيارة حكومية في الانتقال بين منزله وبين متر عبله ... بعد تاريخ العمل بالقرار الحجمهسوري رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ المنكور ... نانه يتعين عليسه في هذه المعلة - أن يؤدى المسابل المنصوص عليه في قرار مجلس الوزراء المسادر في ٣ من يونية سنة ١٩٥٣ المشار اليه بشرط أن تكون الحسكومة هي التي كانت تقدم وقود السيارة ، غاذا ما استقطع من مرتبه مقدار هذا المعلم النقدى عن المدة التي استعمل نيها السيارة الحسكومية ن الانتقال بين منزله ومقر عباله ، فاته لا يكون له الحق في استرداد ما استقطع منه . ذلك أنه لا يترتب على صدور القرار الجمهوري رقم ١٦٠ م · لمنة ١٩٥٩ المثبار اليه المساس بما تضبئه قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من يونيه سبقة ١٩٥٣ من حكم خاس بالالتزام بأداء المقابل النقدى المتصبوص عليسه فيه ، تناير أستعبله الرنافين السبيلوات الحكومية ف الانتشال بين منازلهم وبين مقار أعبالهم ، اذ يبتى هذا الحكم قائمها وواجب الاعسال في ظل العبسل بأحكام القرار الجديوري رقسم ١٦٠ المسنة ١٩٥٩ الذي لم ينسخ من أحكام تراري مجلس الوزراء الصادرين ف ۱۹ من أكتوبر سسنة ۱۹۵۲ و ۳ من يونية سسنة ۱۹۵۳ سوى ما يتعلق ونهبنا بتضميص السيارات الحكومية الوناني الدولة ، وهو الموضوع اندى مسدر بشان تنظيمه الترار الجمهوري المنكور .

وغنى عن البيان أنه اعتبارا من تاريخ العمل بالتانون رقم ٢٦ سنة ١٩٦٤ > ولنصاح درجة وكيال الوزارة المساعد في درجة وكيال الوزارة المساعد في درجة وكيال الوزارة إلى المسالة المحروضية تعبيح غير ذات بوضيوع > اذ أن وكيال الوزارة > ومن ثير تسوى

طيع لمكلم القوار الجمهوري رتم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ غيما يتطق بجوال تضمين مسيارة مكونية له ، وبالتلى غاته يجوز — اعبالا لمكم قرأن مجنس الوزياء المكوري ٢ من بونية سنة ١٩٥٩ المسيار اليه — أله يستهل المسيارة المكونية في الانتقال بين منزله وبين متر عمله ، بشرط أن يؤدي المقسال التقديدي المنسوس عليه في قرار مجلس السفنداة الكمر — المذي مازال معسولا به في خصوص المثال التقدى في ظلها المهل باحكام القرار الجمهوري رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥١ — على الوجه السيارة المنساعة ،

أما نبيا يتعلق بالوظنين من الدرجة المبتارة ، ماته بيين من الاطلاع على جنول الدرجات والمرتبات اللحق بالقانون رتم ١٠ السنة ١٩٥١ المسلسل اليها ، أن هؤلاء الموقفين والملتور رقم ١٠ السنة ١٩٦١ المسلسل اليها ، أن هؤلاء الموقفين اعنى في الدرجة والمعلقة الملاية من وكلاء الوزارات ، ومن ثم ملقه يتعين معلم المعبار المعبار مم أنهم في حسكم هؤلاء الوزارات ، في تطبيق احكلم القرار سميارات حكومية لهم اسوة بوكلاء الوزارات ، كما يجوز لهم استعمال المسيارات في الانتقال بين منازلهم وبين مقار أحسالهم ، بشرط لهم يؤدوا المسيارات في الانتقال بين منازلهم وبين مقار أحسالهم ، بشرط لهم يؤدوا المسال النقدى المنسوص عليه في قرار مجلس الوزراء المسادر في من يونية سنة ١٩٥٧ ) مساواة بينهم وبين وكلاء الوزارات ) الذيف يظل هذا القرار الاخير مطبقاً في شأن فيها يفتص بالالتزام باداء المقابل.

# لهذا انتهى رأى الجمعية الشومية الى ما يأتى :

أولا ... أنه في ظل العبل بالقسانون رقم . ٢١ لسنة ١٩٦٥مه الله بنظم وطلق الدولة ، لا يعتبر وكيل الوزارة المساعد في درجة وكيسط، الوزارة المساعد في درجة وكيسط، الوزارة المساعد في درجة وكيسط، الوزارة المساعد في المساعد المساعد في المساعد المس

"المنكور ، منذا كان أحد وكلاء الوزارات المساعدين قد اسلميل سسبليلة حكوبية في الانتقال بين منزله وبين مقر عبله بعد هذا التاريخ ، ماته يلتزم طن يؤدى المقابل النقدى المساعوس عليه في قرار مجلس الوزراء الساعو في ٣ من يونية سنة ١٩٥٣ ، فإذا ما استقطع من مرتبسه مقسدار هسذا المجلس النقدى ، نقه لا يكون له المحق في استرداد ما استقطع منه ، هذا بشرط أن تكون الحكومة هي التي كانت تقدم وقود السيارة .

ثانيا ... انه اعتبارا من تاريخ العبل بالقسانون رقم ٢٦ لمسنة ١٩٦٤ في اول يوليو سنة ١٩٦٤ م وانتجاج درجة وكيل الوزارة المساعد في درجت وكيل الوزارة ، عان المسالة المعروضة تصبح غير ذات موضوع ، أد يعلل وكيل الوزارة المساعد معالمة وكيل الوزارة نيبا يتعلق بجواز تصيم مسيارة حكومية له وجواز استعبالها في الانتقال بين مسؤله وبين مثر عبله بشرط أن يؤدى المقابل النقدى سالفه الذكر .

ظاتا ... أنه يتمين ممالمة الوظفين من الدرجة المبتازة باعتبار أتهم وكلاء الوزارات ، بتطبيق لحكام القرار الجمهورى رقم ١٩٠ لسنة (١٩٥٠ ) ومن ثم ناته پجوز تخصيص سيارات حكومية لهم ، كما يجوز المهم ، "كم استمال تلك السيارات في الانتقال بين منازلهم وبين مقار اعملهم ، بشرط أن يؤدوا المقابل النسدى المنصوص عليه في قرار حطمى الوزراء "المسادر في ٣ من يونية سنة ١٩٥٣ .

( the TA/T/7.1 - is .7/1/07.11 )

قاصدة رقسم ( ۱۲۹) )

إفايتها :

القانون رقم ٢٩٥ غسنة ١٩٥٥ بنسان السبيارات وقوامسد الله المسلمة المنافة المنافة المسلمة المنافة المنافقة المنافة المنافة المنافة المنافة المنافة المنافقة المنافق

#### يكفس الحسكم :

من حيث فن التقون رقم 13} لسنة 1900 بنسان السيارات وتواعد المرور المصل بالقانون رقم 10 لسنة 1978 ، ناط بالحافظ بالمتباره المصلطة المختصة بتحديد المكن وقوف سيارات الاجرة في منط الشان سبق الموافقة لننسابة في جمعية أو جهة معا على استمبال موقف معين ذلك تخويل المصافظة مصلطة تحديد المكن وقوف صيارات الاجرة في الطرق العلية بما يحتق المصلحة المصلحة ويتلام مع احتياجات مرفق المواسسات والمسرور وظروف المدن واالطرق ، تعنى بصكم اللزوم لمكن الفاء أو تعديل هدف المواقف على المحتبات والمسرور ما تحديد المواقف عالم المتباح براكم للما تحديد المواقف ما يدعو الى ذلى ، دون ما احتجاج بمراكم قانونية استقرت أو حقوق اكتسبت في تحديد مواقف محبورط انتفاع بالمرافق المصافح والكان وشروط انتفاع بالمرافق المصافح والكان وتنايمها وسيرها تحقيقا للصاحح وشروط انتفاع بالمرافق المصافح والكان الادارة تنظيمها وسيرها تحقيقا للصاحح وشروط انتفاع عليه هذه المرافق .

( طعن رئم ٢٥٨ لسنة ٢٦ق ... جلسة ٢٦/٣/٣/١ ا

شقصية معنوية

# السناعنية معشوية

# فأنسدة رقيم (١٠)))

#### : 44.40

قَلْطُنُ الأَمْلُ الرَّعْلَةِ النَّسُونَ وَالْدَابُ وَالْمَسُومِ الْاِجْتَامِيَّةً الْمُنْفُونِ وَالْدَابُ وَالْمَسُومِ الْاِجْتَامِيَّةً ﴿ ١٩٥١ لِمُنْفَاءُ الْمُبْلُسِ وَالْتَرَارِ الْجِبْهُورِي رَفْسَمِ اللهِ اللهِ اللهُ الله

# يخشش الخدـوى :

ر الله الله الدة الاولى من الثانون رام ؛ لسنة ١٩٥٦ بانشاء المجامير الإمام المجامير المام المناسبة الفنون والإداب تنص على أن :

. ﴿ \* يَتَكُنَّ بَنِطُسِ آعَلَى أَرَعَايَةَ الْتَنُونَ وَالْأَدَابِ ﴾ ويكون هَبِئَةٌ مِسطَّقَةً \* خُصْفَى بِمِجْلَسِ الْوَزِراء ﴾ .

وَلَّلُونَ الْمُلَدِّةُ مِنْ الْعَالُونَ الْمُفَكِّدُورِ نَسْمَنَ عَلَى أَنْ ﴿ وَ يُكِبُونُهُمُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ جَلِّسِ مِيزَائِيةً خَلَمَـــةً اللَّمِرِتِياتُ والْمَائِلُةُ وَأَعْمِلُ الْأَدَارُ ۚ وَأَلْسِكُرُكُونِيةً - وتكاليف البحوث والاتصالات والدراسات التى يقوم بها اعضاؤه او اللجان.
التى يؤلنها أو الاعبال التى يشترك الجلس نيها أو يعهد بها الى الغير ...
وتكون ميزانية الجلس جزءاً من الميزيانية العامة للدولة » .

وانه في يوم ۱۲ من يولية سسنة ۱۹۵۱ نشر قرار رئيس الجمهورية والقدون رقم ۲۸۲ لسنة ۱۹۵۱ بادخال بعض التعديلات على التشريعات القديمة ونصن في المسادة الاولى منه على أن « يستبدل بعبارتي » « رئيس عراس الوزراء » و « مجلس الوزراء » في جميع القوانين وغيرها حسن القدريمات القديمة عبارة « رئيس الجمهورية » وكذلك يستبدل بعبارة « رياسة مجلس الوزراء » « رياسة الجمهورية » «

وقد نصت المادة الثالثة بن هذا القانون على أن « تأخذ النصوص الواردة في التوانين والراسيم بتوانين في شأن ترتيب المسالح المسالمة حكم القرارات الصادرة من رئيس الجمهورية في هذا الشأن وتسرى المم لان يتم الفاؤها أو تعديلها بقرارات منه » . وقد صدر بعد ذلك قشرار وتيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١١٢٥ لسنة ١٩٥٨ في شأن سريان التقون رتم } السنة ١٩٥٦ بامشاء المجلس الاعلى لرعاية الننون والآداب قَمُ الانتايم المصرى على الانتايم السورى وتعديل بعض أحكسامة الأونفس قرمادته الثانية على أن 9 يتوم المجلس الاعلى لرعاية الننون والاداب برعاية: العلوم الاجتباعية ابضا ويكون له بالنسبة لهذه العلوم ذات الاختصاصات والسلطات المنصوص عليها في التانون رقم } لسنة ١٩٥٦ المشار أليه يطنسبة للغنون والاداب ، ويطلق عليه اسم « المجاسر الاعلى ارعاية الفنون والاداب والطوم الاجتماعية » . كما استبدل في مادته الثالث...ة · يتمن المسادة ٨ من القانون رقم ٤ اسفة ١٩٥٦ المسار اليه النص الآتي : \* مادة ٨ ... يكون للمجلس ميزانية خاصة المرتبات والكانات وأممال الأدارة والمكرترية وتكليف البحوث والاتصالات والدراسات التي يقوم بهشتها العشاؤه أو اللجان التي يؤلفها أو الامسال التي يشترك فيها أو يمهد مها الى الغير ، وتكون ميزانية المطس جزءا من الميزانية العلمة الدولة 4 ويكون النصرف نبها ونقا للاتحة مالية وادارية خاصة يصدر بها تزار حن رئيس الجمهورية .

ولما كانت المؤسسات العلمة مسواء وفق احكام التانون رقم ٣٠ المسئة ١٠ التانون رقسم ١٠ المسئة ١٠ التانون رقسم ١٠ المسئة ١٠ المسئة المسئة ١٠٥٣ باسدار تانون المؤسسات العلمة سـ وكذلك الهيئات العلمة الخاضعة لاحكام التانون رقم ١١ لسسسنة ١٩٦٣ تعتبر اشخاصا ادارية عتب المسئمية التانونية المسئلة عن شخصية الدولة وتتوم على مراقق علمة ، وكان النابت مما نتدم أن المجلس الاعلى لرعاية الفنون والادلمية والطوم الاجتماعية تعوزه مشخصات هذه أو تلك غاله يعتبر سـ والحالة هذه سـ هيئة من هيئات الحكومة مستقلة عن الوزارات في عملهسا .

اذلك انتهى السراى الى ان المجلس الاعلى لرهلية الفنون والادلمية والطوم الاجتماعية لا يتبتع بشخصية اعتبارية مستقلسة عن شخصيسة الدرات ، وأنه بهذه المثابة يعتبر هيئة مستقله من هيئات الحكومة .

( بلك ٢٢/٢/٢٢ ــ جلسة ٢٩/٢/٢٢١ )

الرط بالسع الاصرانة

# شرط بالع التمرف

### قاعدة رقم ( ١٩٤١).)

#### : 12-41

المادة ٢٤٨ من القانون الدنى ... اثر مفسالة الشرط الملاع من التصرف ... لحكم البطلان المرتب على مخالفة الشرط الملاع من التصرف من الشرط ... هذا البطلان ليس مقدرا كال ذى مصلحة ... اذا تقرر السلحة المني فقه وحده التبسسك بالبطلان ... مثل : عدم تبسك المسلحة المترز السلحة المترز المسلحة من حقها في التبسك بالبطلان ولجازة التصرف مسحدة المترز المسلحة من حقها في التبسك بالبطلان ولجازة التصرف مسحدة المترز المسلحة ونشر المسلحة ...

# بقفص الحسكم :

رغم النص في الملاة ؟ ٨٩ منى على أن التصرف المسلف للشرط يمثر بلطلا على التناق النقة على أن آثار البطلان المتردة في الملاة ؟ ٨٩ واختلاف الآثار نتج من أن الشرط المستم من التصرف ورد على خلاف الإصل في حق الملكية وما يخوله المبلك من سلطة التصرف في مله ٤ كيا تقوم مشروعيته على حيلية لمسلحة مشروعة للبشارط أو المتسرف الله أو الغير ٤ وأن يكون مؤقتا بحيث يعود للملك بعد انتهاء غترة المنسع حته الطبيعي في التصرف في ملكه ٤ والتنساء رتابة على تحقق هدذه الشروط لسحة الشرط المائع بحيث يكون له أبطاله أذا ما تخلفت أحد شروط مسحته للصرف على تترير مشروعية المسلحة الراد بالشرط المتع حيايتها ومسمدي خطولية المددة لمسرياته مما يدخل في مسلطة تنفي الوضيسوع معتولية المددة المسرياته مما يدخل في مسلطة تنفي الوضيسوع

ولا رقابة عليه في ذلك متى بني رابه على اسباب سائفة ، وعلى ذلك قان آثار البطسلان المقررة بالمادة ١٤١ من القانون المدنى وهي جواز التبسك بالبطلان من كل ذي مصلحة والمتخلَّبة أنَّ تتشي به من تلقاء تنسمها ، وعدم زوال البطلان بالإجازة ، هذه الاثار لا تسرى جبيعها على التصرف المقالف للشرط المقع الا بالقسيدر الذي يتغق مع الاغراض المتصودة من الشرط المانع والواقع أن أحكام البطسلان طبقا للقواعد المسلمة لا تتفق مع الغرض المتصود من الشرط سيسواء في ذلك البطلان المطلق أو البطسلان المسهم بل أن البطللان نفسسه ليس هو الجزاء الذي نقضى به التواعد المسلمة عند مخطانة الشرط ، وانسا هو حراء اخذ به التضاء ونص عليك الشارع لاته يستجيب الغرض الغصود من الشرط ، ومأدام الأمر كالله عَانَ احْكُمُ الْمُ هَذَا النِّهِ عَلَى تتحدد ونقسًا القرض الفكور دون حاجسًا الى ردها الى القسواء، العصابة في البطلان ، أبنا عن الكشار البطسلان عند مختبطه في الشرط و والنعاء هو جنبز الداخان به التضياف وتبعر والهيسه كبا مسالهساندف الاتلى المهاجية البطلان في العقف المنتداء والكرب مقرر فقط لن تقرر الشرط المسانع دون الاخرين ، غاذًا تقريب الشرط لصليعة . المسترط او المتصرف كان له وحده حق التبسك بالبطلان وتوضيع المحكمة هذا أن الغير في الشرط المساتع من التصرف ليس هنو الاجتين عن المقد ، ولكنه من تقرر الشرط لمسلحته ، كما أن هذا البطسلان تلحقه الاجازة إذا صدرت من شرح الشرط لحمايته ميجوز له إن ينزع عن طلب البطُّسلان ويجيز التمرف ، وتطبيقا لذلك قبان التمرف موضوع المازعة والمخالفِ الْشَرِطُ الماتع لا يلحق البطلان بن تلقاء ننسه ، لمُ المنافق الشرط المانع كما لم تطالب الصلحة المقرر لمصلحتها الشرط بالبطالان ، ولم يمسدر حكم به ، وليس البطعون ضدها الأولى حق الطالية به لاتها . ليست بن الغير في خصسوصية العقد موضوع المنظرعة ، كما إن في وقد ع المسارعة وأوراقها ما يدل على تنازل المراحة البائعة عن حقها في التبسك بالبط الان واجازة التسري وهو حق بدر لها قانونا ، مما تسركها معه المحكمة أن العقد المسادر من الملصون ضدها الثالثة إلى الطاعقين صحيح ونافذ قانونا ٤ عند المبل بأحكم القانون رقم ١٧٧ لسبنة ١٩١٦ ويعد به في تطبيق اجكلم هذا القسانون لنبوت تلييخ التصرف قبل تاريخ المبلغ من المبلغ من القانون المبلغ المبلغ

( طعن رقم ٦١ لسنة ١٨ ق ــ جلسة ٢٨/٥/١٩٧٤ )

#### قاعدة رقم (٢٤٦)

#### الجيدا :

الفطلان القرر في المادة (AY من القانون الدنى ليس مقررا لكل شي. مصلحة بل يقتصر على أن تقرر الشرط المقع اصلحته دون الأخرين ... هذا البطلان تلحقه الإهلامة الما صدرت مين شرع الشرط الصلحته .

#### ملخص الحسكم:

ان البطالان المقرر في المادة ٢٢٤ من القانون المدنى ليس مقررا لكل ذى مصلحة كيا هو الشان في الاتسار المسادية للبطلان في القانون المدنى ، ولكنه مقرر فقط لمن تقرر الشرط المساتم لمصلحسة المؤمن ، فاذا تقرر الشرط لمصلحسة المأسسترط أو المتصرف كان له وحده حسق التبسك بالبطلان ، كذلك الأمر اذا تقرر الشرط المسلحة الغير غله وحسده عن التمسك بالبطلان ، والغير في الشرط الملتم من التصرف ليس هسو الاجتبى عن العقد ولكنه من تقرر الشرط المسلحتسه ، وهذا البطلان تلحقه الإجبارة أذا مسسدت من شرع الشرط المسلحته فيجوز له أن ينزل عن. طلب البطلان التصرف المضلفته للشرط طلب البطلان ليجبز التصرف ، كسا أن بطلان التصرف المضلفته للشرط للمسلحة المشرف المشرط المسلحة المترف المضلفته للشرط المسلحة المشرف المشلوط المسلحة المشرف المسلمة المشرط المسلحة المشرف المشلوط المسلحة المشرف المسلمة المشرط المسلحة المشرف المسلحة المشرف المسلحة المشرف المسلحة المشلوط المسلحة المشلوط المسلحة المشلوط المسلحة المسلحة المشلوط المسلحة المشلحة المسلحة الم

المساتع لا يقسم من تلقساء ننسسه بل لايد من طلبه من سسلحب الشنان والمسكم به أذا ما تحققت شروط مسحقه من حيث قيله على باعث مشروع ويدة معتولة ، وإذا كان ذلك وكان الشرط بينم التسرف الوارد في عقسد البيسم المؤرخ ١٩٦٨/١٠/١٣ مترا لمسلحة البلام الطاعن الذي يشراى منازعة في شان مخلفة المسترين لهذا الشرط ، ومن ثم يكون البيسم تقسا ونافذا ولم يلحقسه أي بطالان .

( طعن رتم ۲۵۷ لسنة ۱۸ ق ــ جلسة ۱۹۷۱/٤/۱۳ )

#### تصحب وعبان

# کلهـــة الی القـــــاری، ۱۰۰۰

# تاسف لهذه الأخطاء الطبعية

# قالكسال له سيجانه وتعالى . . . .

الصوابيه	الصفحة/ السطر إ	الخطأ	الصواب	الصفحة/ السطر	الخطا
الاخرى	1/174	الأخى	الديوان	۸/۱۸	اليوان
الطلبات	74/44	الطيات	التشريع	1./5.	التشريع
العام	14/4-4	العلية	القاتوني	17/3	القلتون
يصدر	0/4.0	بصدوور ا	كابلات	12/17	كالملابث
ببقشى	11/11	بيثتضي	وما طرا	37175	وباطر
ایا	EY\.Y	اکا	تنقطع	11/17	انقع
التقيد	11/771	التبيد	بالدعوى	'	بالدعوة
يمحر	V/TEE	يصور	الاستهلاكية	77/177	الاستهلكية
والحسابات	1/401	واحسابات	البعثات	V/1V+	المبثات
المتوسطة	0/111	المتوسة	رای	1/1/3	واي
اداة	14/8.4	ادارة	وزارة	11/17	وزاورة
اعتمادات.	14/8.4	أعتبهادات	ان	37/178	l <sub>U</sub>
صدرت	18/818	صدر	الدول	1/1/1	ادول
الكلية	7/889	الكفية	اليها	0/1/1	ليها
على	10/888	مللی	السنتة	1./1.0	الصفة
أن	11/11	ارقم وأحدا	الأوراق	1/18.	اوراق
بالترار	1.0/AY	بالغرا	وجنت	11/181	وجت
يمتد	170\A	يعقد	الأوتك	1/181	أوتك
على	17/11	می	اللوحة	1/104	الوحة
الاطباء	Y/071	الاسكيان	بالسعر	17/701	السمر
ملى	10/077	هی	بأعبال	0/17T	باعبل

المبواب	السنحة/	الضاا	الصواب	المنحة/	الخطا
يتخليف		-		71.61	Futadt
بتحبيمر على	11/161	ابتحيض	الثانى -	1/081	100 m
عنی 1.36.	11/10	العاي	624	1/081 7/00A	ides
من	T/10.	- 1	الترتيات	1/007	فاترتيات
1174	18/101	عي - ١٩٨٨	المكلية	1./1.5	حكليه
الثلتية	T/3#3	الثلثية	الرائق	1/1.7	الموانعة
	17/111	مبلوميات	خصیت	17/1.7	غست
الملبقة	1/118	النطقة	درجات	1/110	نزجاب
عن	Y/TA		شاغلوها	V/lla	شاغوها
11	1474		يشا	11/111	منشا
الملدة	11/12	411	11	375/A	1,1
1000	P/149	الثلاثة	1770	A/350	190
يرثيها	Y . (V.)	يريتها	تقيبه	11/154	تقييه
تسوية	1/457	1	المأثلين	737/07	المالين
	, , , , ,		1770	1EATEE	140

رتم الإيداع ٨٦/٧٢٩٦ مطيعة القصورة ـــ الإ درب هسان علل من شارع المطان شيرا مصر

# فهـــرس تفصـــيل الجـــــزء الســـادس عشر

المنة	الموضـــــوع
4	نهج ترتيب(ي) الموسوعة
•	غم
37	نيوان الاوقاف الخمومسية
11	نيوان الموظفين
TT	يتسلبة ادارية
To	الفصل الاول ــ تعيين
17	الفصل الثاني ـــ اقتمية
**	النصل الثلث ــ مدة خنهة سابقة
ŧέ	النصل الرابع - سلطات رئيس هيئة الرتابة الادارية
٤٧	النصل الخابس نعل من الرتابة الادارية
.63.	النصل السلاس ــ علاوة الرقابة الادارية
•£	النصل السابع - حواتز أعادة التعيين بعد الاحالة على المالاس
•٧	رسيسم
W	النصل الأول مسائل علمة
*	النصل الثاني ـــ رسم انتاج واستهلاك
'nΥ	النصل الثالث رميم بادى وبطئ
110	الفصل الرابع سارسم توقيق ولنسبهر
170	القصل الخابس ـــ رمسم جيسركي
· ·	C. All J. H. J. 1990 A. 68

المبنحة	الوفسييوع
140	أولا أذاة تحديد الطُعريفة الجنزكية
174	ثلقيا ـــ بنود اللقريفة الجّبركية "
	ثالثا ما تستورده الجمعيات النمساونية للثروة المثية
181	لحساب أعضالها
1468	رابعا ـــ رسم الاعصاء الجبركى
110	فلسا ــ رسـم المـــادر
ASF	مسلامسا _ نظام الدورياك
-101	سلبعا ــ مصاريف التتريغ
101	ثلمنا مراجعة الاترار الجبركي
100	تاسما ـــ اثبات سداد الرسوم الجبركية
Yel	ماشرا المتازعة في تقدير الرسم الجبركيّ
Ant	الغرع الثلقي ـــ الاعقاء من الرسوم الجبركية
10A	اولا _ احكام عابة
17-	ثقيا _ اعتباء أعضاء السلكين الدبلوباسي والتنصلي
1.40	ثالثا ـــ امتاء المريين المابلين بالخارج
	رابعا اعشاء السكرتارية الدائبة لمنظبة تضسابن
144	الشموب الانريتية والأسبوية
	خلمسا _ اعفاء ما تستورده وزارة التربية والمسانع
YKA	٧٠ الحربية
171	١ منادسا الاعقاء المترر للهيئة العربية للعسنيع
	سابعا اعقاء الطسائرات المستوردة ومخافقها المبيعة
:#%7	الفحر
194	ر وا در الاردار الاردانية الاستكاراتيس توال تفسراليس م. 2 -

الصغد	المونسيوع
۲.,	تأسما اعناء معدات الإذاعة الطينزيونية
7.7	عاشرا ــ اعماء الجهات المنفذة لمشروعات التعمير
٨.7	حادى عشر ــ أعفاء المواد اللازمة للبناء
*11	ثانى عشر _ اعماء الجمعيات التعاونية الانتلجية
*11	ثالث عشر ــ الاعفاء المقرر للأغراض السيلجية
*11	الغرع الثلاث ــ عدم الخضوع للرسوم الجبركية
	أولا : عنم استحقاق الرسوم الجبركية على سنن أعللي
*16	البحار الاجنبية
717	ثانيا _ سنن صيد الاسننج لا بتمتع بالاعفاء المجمركي
177	المنصل السادس ـــ رسم التهقية
177	الفرع الأول ـــ أتواع رِسُم النبغة وشروط فرشه
	الفرع الثاني تصدد الموقعيين على طلب متدم الي
777	جهة حكومية لا يبرر تعدد رسم الدمغة
777	الفرع الثالث ــ رسم النمغة التدريجي
177	الفرع الرابع ـــ رسم الجمعة النسبى
137	الفرع الخليس ــ رسم النبغة على الاتساع
707	القرع المنافس سدرسم الطسابع
307	الفرع السابع ــ رسم النهفة على اللانتات والاعلانات
171	الفرع الثابن ــ رسم الدمغة على تصاريح السفر المجانية
177	الفرع التأسع ــ رسم النهفة على تراخيص الاستيراد
177	أ النرع العاشر ــ رسم النهغة على المرتبات
	النرع الحادي عشر _ رسم النمقة على الننتات الحكومية
777	في الخيار ح

الصفحة	الموســــوع
140	الفرع الثاني عشر ــ رسم النهفة على مواتف السيارات
777	الفرع الثالث عشر ـــ رسم الدمغة على أوراق اليانصيب
1771	النرع الرابع عشر ـــ رسوم النمغة المهنية
17.1	الفرع الخابس عشر ـ عياء رسم النهفة
717	الفرع السائنس عشر ــ عثم الخضوع لرسم النبغة
410	الفرع السابع عشر ــ الاعفاء من رسم التمفة
777	الفصل السابع ـــ رســــم ســــيارات
788	القصل الثابن ــ رسم طيران مدتى
Tot	الفصل الناسع ــ رسم قضائي
777	القصل العاشر ـــ رسوم متنوعة
777	الفرع الأول رسم اشغال الطرق العلمة
<b>TY1</b>	الفرع الثاتي ــ رسم اضافي على ضرائب الاطيان
377	الغرع الثالث ـــ رســـــم أعلاتات
777	الفرع الرابع - رسم امتحان بالجامعات
AVY	الفرع الخامس ــ رسم تحويلات
٣٨.	الفرع السادس ـــ رسم قسمة الاوقاف
	الفرع السابع ـــ رسم ملكية زراعية لتمويل صندوق المعاشسات
787	والتآمينات الاجتماعية
344	الفرع الثابن ـــ رسم موانى ومثاثر وأرصقة ومستقل
TAA	الفرع التاسع ـــ رسم نظافة علمة
711	رمموب وظيفى وتصحيح اوضاع العلملين
	الفصل الاول نطاق سريان قانون تصحيح أوضاع العاملين
<b>T1V</b>	رقم 11 لسنة ١٩٧٥ مناط الاغادة من أحكامه
	•

	Your to.
المشحة	الونسسوع
£YY	الفاتي ـــ يؤهل دراسي
	الفرع الأول ــ تقسيم المؤهلات الى عالية ونوق متوسطة
¥17	ويتوسطة
£77	. اولا ≟ بۇ مل عال
278	ثانيا : مؤهل فوق المتوسط
173	فالفا : بو هل بتوسيسط
333	النرع الثاتي بعض المؤهلات الدراسية
£8.Y.	اللجسستير الملجسستير
£{0	ثانيا : ديلوم الدراسات العليا في الإدارة العلية
£ £ ¥.	. ثالثا : ديلوم اندراسات العليا في الاحساء
133	وابعا و دبلوم النجارة التخيلية العليا
₹Aïa	خامسا : ديلوم الفنون التطبيتية
	سالسا : دبلوم الهندسية التطبيقية العليا غير المسبوق
	بشهادة الدراسية الثانوية ( التسم الثاني أو
1743	التسم الخاص )
{A}	سايما : شهادة الثانوية العلمة ( التوجيهية )
£AY.	شابنا : شبهادة الاعدادية الغنية
EVA.	تلسما : شهادة الاعدادية الزراعية
113	عاشرا: الشهادة الابتدائية للصناعات
140	حبادى عشر : شهادة اتبام الدراسة الابتدائية الراقية
	ثاني عشر : شهلاة مدرسة التربية النسوية غير المسبوقة
1.0	بشهادة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها
٠١٠	ثلث عشر: شهادة بدرسة غلاجة البساتين والحدائق
-10	النصل الثالث : الجداول
ele	النرع الاول - ماهية الجداول بسفة علمة
•17	" الفرع الثاني : مناط تطبيق الجداول
***	الفرع الثالث : تحديد تاريخ توافر شروط تطبيق الجداول
474	النهرع الرابع: تطبيق الجدول الثالث

السنخة	الوضـــوع
•¥A	* الفرع الخليس : تطبيق اكثر من جدول
oTA.	أولا : تطبيق الجدولين الاول والثاني
•{a	ثِلْهَا } تطبيق الجدولين الثالث والخلمس
	ثُلُتًا : الْتُنْقُلُ بِينَ ٱلجَدُولَ النَّالِي وَالجَدُولَ الْأُولَ وبين
toe	الرابع والثاثى
300	الفرع السادس: تطبيق جدول غير الجدول الواجب التطبيق
asY	النصل الرابع المحدد
	الفرع الاول ــ شروط حسلب مدد الحدمة السابقة في المدد
esy.	الكلية
*11	الفرع الثاني - كيفية جساب بدد الضمة الكلية
»γ.	الفرع الثلاث ــ حساب مدد الخدمة السابعة بالمن العرق
·	النرع الرابع - حساب معد الخمية السابقة المتناساة في
.Ye	المقروعات النئ فؤول للدولة
	الفرع الخايس مرحساب بدة القبمة السابقة باللجنة
*1Y	أأملها لشئون مهجرى ناسطين
	الفرع المبادس حساب مدة التجنيد في الدة الكلية
3-1	المفرطة للترتية
	النرع السابع - عدم جواز حساب مدد المسل بالجيش
7.1	البريطاني ضبن بدد الخدمة الكلية
	الفرع الثامن سـ لا يجوز اضافة مدة عبل سابقة الى التدبية
410	الفئة الأعلى من فئة التمين
	الغرع التاسع _ مدى الاعتداء ببدد الخدية السابقة على
	المسول على الوهل المسلم بعد التعيين في
m	الوَعْلَيْمَةُ الْعَرِرَةُ لَلْمُؤهِل
٦٢.	الفرغ الماشر كألب حساب مدة الخدمة السابعة
•••	الغرع الحادي عشر _ اضافة مدة الى الدة المسترَّطة
371	الارتية
384	الغوع الثاني عشر ـ تخفيض المدد الكلية
7 46 1	. 5. 7 5 6-

TT3

النوج اللاك معشر مدالتان بدناه المتعبة الكية كلممسول Tol. على الفكتوراه والمصتب الفرع الرابع عشر التناس الدد الكلية الشعابلة الترفية بالنسبة للطبيب المتفرغ JYE TAC. النصل الخليس \_ الترقية و الفرع الأول ... من استوفى مدد الخدمة الكيمة مجاهدها الى النئة المعابلة لجسسو المطالعة إدد فعالمت. W.FAE الجمهة يالوظه بتيالت منتهد الما و النرع الثاني ... تحديد تاريخ معين القرقية المرجعظات عكمه 344 -عربيا والمالا الملاحية الترهية المالاها الا الترع الثالث \_ خطاالوعية الن الترس مادين مطيئين الملالي A 166 ... السنة الواحدة 778b » النرع الرابع ... اثر موانع القرفيه ء الفرع الخلس - مدى جواز بيحب والترقيبة الباطلة بعون 37V \* الالتيد بيزماد Y3A المخاهميل المساقس الماقتميل MIA الفرع الأول ـــ شروط الزميل الفرع الثاني \_ يشبل الزميل من محصل على ذات المؤهل من WI be ومطمة سلعة YYY المرخ الطث مداليس يبلازم التطابق بين الإهلين المفرع الرابع ... مفهوم الزميل في ضوء القيسكون رهم ٨٣ اسنة ١٩٧٢ يبثل ببط عليا ولكن ليس تسعة با يبنسب من أن يضرع التسالون رقي ١١ ...

السنة 1978 على ذلك البدا

# المرنسوع

*.	المناس سالمينون بأتنبية اعتبارية تررها التاتون
YTE	لا يتحتق في شأتهم معنى الزبيل
	الفرع السلاس ــ تنتفي صفة الزميال عبن مين نتيجة
134	السابقة علية
٠.	الفرع السابع - لا تحل المحكمة محل المدعى في التعمي عن
YEE	الزميل المراد المسلواة به
YEZ	الفسل السابع ــ التبية:
<b>V1</b> +	النسل الثابن ـــ اكار بالية .
<b>979</b>	· الدرع الأول ــ تعرج المرتب على التر الترقية
۲-۸	الفرع الثلني ــ علاوة بسبب الترقية
AYA	· النارع الثلث ــ غروق مالية مترتبة على الترشية
738	القصل التاسع ــ الصبية والاشراقات ومساعتو الصقاع
173	النصل الماشر اختيار التسوية
λVΊ	، التمل الحلاي عشر التطاع العلم
ATA	النسل الثاني مشر ــ يسائل علية ويتنوعة
	: الفرع الأول - عدم انطياق نظام تسمير الشهادات بمست
AFA	اعتماد جداول النوصيف والتقييم
	الفرع الثاني تصحيح تسويات القانون رقم ٣٥ لمسقة
	١٩٦٧ لتكون مطابقة لحكم المادة ١٤ من القانون
11.	رقم 11 لسنة ١٩٧٥
	· الفرع الثالث _ سحب التسويات التي أجريت ملبقا للثانون
	رتم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ يستتبع اعلاة تسسوية
	الحالة بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١٠ ١١٠
110	اسبنة ١٩٧٥
111	ديسببر ١٩٧٤
	الفرع الرابع التعديلات ومقا لحكم القانون رتم ١١ لسنة
	ملى اساس ربط عنة الملل الوظيفية في اول
	١٩٧٥ لا تؤثر في امائة غلاء الميشة التي ربطت

·	
 , ,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,	

المعمة المعمة

	الفرع الخابش ب وضع الملاين الذين اوتدوا في ببعثاث
	تنويبية الى الخارج على الترجة السابعة النبية
111	كالحاصلين علي دباؤم النتون والصناعات
	المستنفس ــ تطبيق القلون رقم 11 لسنة ١٩٧٥ على
	الملين بالاتحاد التماوني الزراعي المركزي
	ونروعه والاتحادات الاتليبيسة بوزارة الزراعة
115	ووحدات القطاع الزراعي
	المنوع السابع ــ العلون رقم ١٨ لمسنة ١٩٧٢ بشان عرفية
	قدامي العليان لم يلخ بصدور القانون رقم ١١
144.	لسنة ١٩٧٥
	الفرع الثلين ب ترارات الرسوب الوظيني المسادرة من
	وزارة الخسرانة بنشذ عسلم ١٩٦٨ استندت
	اغراضها بالنسبة المساباين الذين اسونوا
17.5	أنذاك شروط تطبيقها
	النارع التاسع _ تحكام الثانون رائم ٨٥ استة ١٩٧١ مي
1, :	: الأمل المسلم الذي يرجع اليه في حالة عمم -
121	وجود ثص في التاتون رقم 11 استة 1970
737	. الفرع الماشر اختاء التصول على يؤهل دراسي
	الفرع الحادي عشر عدم جواز الطمن على التسرارات
332	الادارية السابقة
181	وياسسة
Yef	ري ومرق
177	سيجل تجساري
<b>1X</b> F	سر المهنسسة
141	سيسلك بمسارى
117	سنك دياويشي اتمالي
110	النسل الأول التمون

	اللو الكاول عد التصييرين وطائمة الأسسة الكان المالية المن
11-	م <b>ۇالىللىمۇن</b>
110	أولا غانونهم والمؤلفة فيالفة فقروط عفاصمة
117:2	ثانيا مأكونية البيون في والقنطاستكون
111	أخلفا بند البناء البعدان لشيتان وخلافه النباكين
1 5	أواليسا بيتا فللنظاء فترة المتجيبال
3 8	خُلِمنا ئُـ بُدو خورة منافقة
	النرع الثاني تعيين المضاء السلكين التيلوساسي والتتسالي
1-11	الله وكافت القرى
	أولا تعيين أعضاء الملكتين في وظائفة الخسسري من
1-17	الملاصات المتروكة لجهة الادارة
	نقبا والتفالة وكالعة التفكين البلوطي والتشنقي
3-37	A STATE OF THE PERSON AS A STATE OF THE PERSON
4.30	المسل التقي ــــــ الانكية
.1 - 47.	الفسل الثاث عدير الكافية
A-Ye	النصليدالرالينج ـــــّا الرالينية
1.80	المعالم الشايس 👛 الزوانيانواليدات
4-10	" الدرع الأول - خاتول المزعبات
1.47 -	النبرع الثلني _ بدل الاثابة
3-85	الغرع الثلاث ــ بعل التبثيل
1.0.	الفرع الرابع ــ المسلاوة المثلية
1.00	" النرع الخلس منقط استحقاق الروانيه الانسانية
1-5%	" الفرع السائص ــ مدى الخضوع للشريبة
1-31-	" الفرع السابع ــ منحة قطع الملاقات
1-16%	النرع الثابن غرق خفش المبلة
177.1	الفرع التفسم استرداد به صرف دون وجه حق
AF.	الفسئل السائس _ التانيب

المنخة	المحتسلوع
7A-1	الفصل السابع سَدُ الْفَصِّلُ وَالإعْلَاقُ اللَّ الْعَلَيْة
TA-P	الفرع الأول الفصل من الخدمة
1.44	الغرع الثاني الإعادة الى المضبة
7.17	المالتصل الثلين سَ الرواج بالجنبية
11-5	القيميل التاسع _ مسائل متنوعة
7-11"	أأَ القرُّ الأول سَلطاتُ السَفي فيُّ الْقرحيل
7-11	الفرع الثاتي _ المجلس الدائم لأعضاء السلكين
711-A	" الغرع الثالث - لبنساء المعنوطات
111.	الفرع الرابع موظفو البعثات الدبلوسف-سية الاداريون والتحقيمون
	الفرع الخليس - الكتبة المؤفقون والمترجبون والمختم الاجانب المعينون مطيا في الهيئك الدنيلية في الخارج
	الفرع السائس - "المائليون المنتبون بيكبي المنتظريات
	بالملنيا الغربية والتسليح والمشتريات بموسكو
1171	
1171"	مناعة
11147 .	يارة
1100	شغصية معنوية
"1101"	شرط ماتع من القصرف

## سلِقة اعسال السدار الصريفة الوسوعات (حسن الفكهائي سمطم) خسائل اكتسر من رسع قرن بضي

## Mek - 18 in-10 :

الحونة العمالية في توانين النهل والتأمينات الإحتماعية
 الجارء الأول » .

٢ -- الدونة المعالية في توانين المهل والتأبينات الاجتساعية
 الجرد الثاني » .

.٣ - المدونة العبالية في توانين العبسل والتأبينسات الاجتسساعية الجسزء النسالت » .

الدونة الصلية في توانين اصلبات العبل .

ه - بدونة التابينسات الاجتساعية ،

آلرسوم التضائية ورسوم الشهر المتارى .

٧ - ملحق المونة المبالية في توانين المبل.

٨ -- ملحق المونة المعلية في توانين التأبينات الاجتماعية .

٩ -- التزايات صلحب الصل القسانونية .

## أطلبا سالهسسوعات :

أ - موسوعة العبل والتلبينات: ( ٨ مجلدات - ١٢ الف صفحة ) . وتتضين كفة الغوانين والقرارات وآراء الفقهاء واحكام المحسلكم ؟ "بوعلي رأسها محكمة النقض المصرمة ، وذلك يشسأن المسل والتلبينسات الاجتباعية .

- وتتضمن كلفة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء واحسكام المحسلكم 4 وعلى رأسمها محكمة الثقض وذلك بشأن الشرائب والرسوم والدمغة .
- النسمة التشريعية العديثة: (٢٦ مجلدا ٨) النسمة من الآن وتنضبن كلفة التوانين والترارات بنذ اكثر بن بالة عام حتى الآن .
- وتتضن كلفة التوانين والوسائل والاجيزة الطبية للأبن المستاعي بالدول العربية جبيعها ، بالاضافة الى الإبحاث الطبية التى تناولتها المراجع. الاجتبية وعلى رئسها ( المراجع الامريكية والاوربية ) .
- م. موسوعة المعارف التحديثة اللحول العربية : ( ٣ جزء ... ٣ آلاف منحة نفسنت وسيتم طباعتها بعد تحديث مطوماتها خلال عام ١٩٨٧ ) .
   وتتضين عرضا حديثا للنواحى التجارية والصناعية والزراعي.....ة.
   والطبية . . . الخ لكل دولة عربية على حدة .
- ٣ ــ موسوعة تاريخ مصر الحديث: (جزئين ــ الفين صفحة) . وتنضين عرضا بنصلا لتاريخ بصر ونهضتها (تبل ثورة ١٩٥٢ وبه بمسدها) . بمسدها) . (نفئت وسيتم طباعتها خلال عام ١٩٨٧) .
- ٧ الوسوعة المدينة العلاقة العربية السعودية: ( ٢ اجسزاء ... النبن صفحة) ( نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلومةها خلال علم ١٩٨٧) وتنضين كلفة المطومات والبيانات النجسارية والصناعية والزراعية والطبية . . . الض بالنسبة لكفة أوجه نشاطات الدولة والاعراد .

١٠ الوسيط شرح الثان إغنى الؤيني: ( ٥ ابزاه ١٠٠٠ ١٤٤٠ - ١٤٤٠ مستحة ) .

ويتضمن شرمنا وافيا لنصوص هذا التلاون مع التطبق عليها باراء عقهاء التلاون المنى الصرى والشريعة الاسلامية السيحاء ولحكام المعلكم في مصر والعراق وسوريا ,

الموسوعة الجنالية الأردنية: (٣ أجزاء ٣ ٣ الان صفحة).
 ويتضين عرضا أبونها لاحكام المحكم الجزئية الأردنية بترونة بأحكام محكسة النقش الجنائية المعربة مع التعليق على هذه الأسكلم بالشرح موالمبالية.

١١ -- بوسوعة الإبارة الجنبئة والجوافر : (اربعة أجزاء -- ) آلاب مسيخة ) .

وتتضين عرضا شبايلا لفهوم الحوافز وتأميله من ناحية الطبيعسسة البيور الشرية والناجية المتونية ومنهوم الإدارة الحديثة من حيث طبيعية المهور المتراي وكبنية المدرا التسيرار وانشباء الهيلكل وتتبيم الاداء ونظيام الادارة والمدرات مع دراسة متارنة بن النظم المربية وسائر النظم المالية .

١٢ ... الوسوعة المغربية في التشريع والتخماء: ( ٢٥ مجلد ... ٢٠ ... الله منجة ) .

وتتضين كلتة التشريعات منذ عام ١٩١٢ مرتبة ترتيبا موضوعيا وأبجعيا . ملحقا بكل موضوع ما يتصل به من تشريعات مصرية ومبادى، واجتهادات المحلس الاعلى المغربي ومحكمة النقضي المجرية .

١٣ - التعليق على قانون المسطرة المدنية الفرين : (جزءان) ، ويتضين شرحا وانها لنصوص هذا العانون ، مع المسارنة بالتوانين العربية بالإنسانة الى ببادئ المجلس الأعلى المسرين ومحكسة النش

المربة .

إساقيل على قانون المسطرة الجالية المغربي: ( ثلاتة اجزاء ) .
 ويتضين شرها وانبا لنصوص هذا القانون ، بع العسارنة بالتواتين

العربيسة بالأنسبالة الى بيسبادىء المحلس الأطى المتسويي ومحكسة النعش الصرية .

ببدينة جدة (بالكلبة والسورة) .

١٦ -- الوسوعة الاعلامية المدينة لدينة جـــدة :

البجديا وزينيا ( ٥٧ جزء مع الفهارس ) .

 أؤسوعة اللحبية اللواعد القانونية : اللى الرئيسة محكسة النصرية منذ نشاتها علم ١٩٣١ حتى الآن ، مرتبة موضوعاتها توهيا

باللفتين العربية والانجليزية > وتتضبن عرضنا شالبلا للعضارة الععيثة

The state of the s Manager and Manager and State of the State o Sea continued and sensel state about the season of the sea The state of the s all start where we are a season of the start Wildling to the state of the st Maria de la companya della companya

## الدار العربية للموسوعات

حسن الفکھائی ۔ محام تأسست عام 1929

الدار الوحيحة التي تخصصت في أصحار الموسوعات القانونية والإعلامية على مستوس العالم الحربس ص . ب ۵۶۳ ـ تالسفون ۲۹۳۲۳۳۰ the state and areal delicher and areall i

"money late awant awall that ale.

2. M. J

I shall integrated agreet shall the

17 1

W. Sugar

Li au sall an

and last the sugar and shop

and annal day alegaged &

